

A0523

الفتاوى العالمكيرية

فى القروغ الحنفية



الجزء السادس منها

وكان شروع الكتاب باهتمام الرؤساء الكميتيه * فلما وصل طبعه الى كتاب الوصايا

نزل من اهتمامهم الى اهتمام الرؤساء السوسيتيه * وتم باهتمامهم



نها رقرة من شهر رجب المرجب سنة ١٢٥١ من الهجرة البويه * موافقا ليوم اربعة

وعشرين من (اكتوبر) سنة ١٨٣٥ من المسيحية

في دار الامارة كلكته

بمطبعة آسياتك ساسايتي

بتصحيح محمد سليمان الهروي وعلام مخدوم البليائى غفر الله تعالى ذنوبهما

وسرعينوبهما واجعل خاتمتها بالخير

آمين يارب العالمين *



فهرس الجزء السادس من الفتاوى العالمكيرية



كتاب الجنایات

الباب الاول في تعريف الجنایة و انواعها

واحكامها ١

الباب الثاني فيمن يقتل فصا صا ومن لا يقتل ٣

الباب الثالث فيمن يستوفى القصاص ٩

الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس ١١

الباب الخامس في الشهادة في القتل

والاقرار به وتصديق القاتل المدعي

ولي الجنایة او تكذيبه ٢١

الباب السادس في الصلح والعفو

والشهادة فيه ٢٨

الباب السابع في اعتبار حالة القتل ٣٣

الباب الثامن في الديات ٣٤

فصل في الشجاج ٣١

الباب التاسع في الامر بالاجابة ومسائل

الصبيان وما ياسبها ٣٣

الباب العاشر في الجنين ٥٠

الباب الحادي عشر في جنایة الحائط

والجناح والكنيف وغيرهما ما يحدثه

الانسان في الطريق وما ياسب ذلك ٥٣

الباب الثاني عشر في جنایة البهائم

والجنایة عليه ٧٥

الباب الثالث عشر في جنایة الممالیک ٨٢

الفصل الاول في جنایة الرقيق وما

يصير به المولى مخنار المعداد ... ٨٢

الفصل الثاني في جنایة المدبر و ام الواد ٩٩

الفصل الثالث في حنائة المکاتب

والاقرار بها ١٠٧

الباب الرابع عشر في الجناية على

الممالیک ١١٤

الباب الخامس عشر في النساء ... ١١٨

الباب السادس عشر في المعاقلة ... ١٢٧

فصل ١٣٣

الباب السابع عشر في المتفرقات ... ١٣٤

الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة

والثمرة وفالة العبيد وغلدة البستان

وغلدة الارض وظهر الدابة وغيرها ١٨٨

الباب الثامن في وصية الذمي والحربي ٢٠٣

مسائل شتى ٢٠٥

الباب التاسع في الوصي وما يملكه ٢١١

الباب العاشر في الشهادة على الوصية ٢٢٥

كتاب المحاضر

والسجلات ٢٤٧

محضر في اثبات الدين المطلق ٢٤٩

سجل هذه الدعوى ٢٥٠

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى ٢٥٣

سجل هذه الدعوى ٢٥٥

محضر في دعوى دين الميت ٢٥٧

سجل هذه الدعوى ٢٥٧

محضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى ٢٥٨

سجل هذا الدفع ٢٥٨

محضر في دعوى النكاح اذا لم يكن

للمرأة زوج ولم تكن هي

في يد احد ٢٥٨

سجل هذه الدعوى ٢٥٩

محضر في دفع دعوى النكاح ٢٦٠

كتاب الرصايا

١٣٩

البيات الاول في تفسيرها وشرط جوازها

وحكمها ومن تجوز له الوصية ومن

لا تجوز وما يكون رجوعا عنها ١٣٩

الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون

وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز

من الوصية وما لا يجوز ١٣٥

لباب الثالث في الوصية بثلاث المال

ونحوه والوصية بمثل نصيب ابيه او

ابنته او بما زاد او نقص فيجيزه الورثة

اولا يجيزوا ويجيز بعضهم ١٥٠

لباب الرابع في اجازة الولد من وصية

ابيه في مرض موته واقراره بالدين

على نفسه او على ابيه وما يبدأ به ١٦٧

فصل في اعتبار حالة الوصية ١٦٨

باب الخامس في العتق والمحابة

والهبة في مرض الموت ١٦٩

فصل ١٧٧

باب السادس في الوصية للاقارب

واهل البيت والجيران ولبنى فلان

واليتامى والموالي والشيعه واهل العلم

والحديث وغيرهم ١٧٩

٢٧٠	سجل في فسخ اليمين المضافة ...	٢٦٠	سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم
٢٧١	محضر في اثبات العنة للتفريق ...		محضر في دعوى النكاح على امرأة في يدي
٢٧١	محضر في دفع هذه الدعوى	٢٦٠	رجل يدعي نكاحها وهي تقرأه
٢٧١	محضر في دعوى النسب		محضر في اثبات الصداق دينا في تركه
	صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة	٢٦٢	الزوج
٢٧٢	صغير تدعي على زوجها انه ابنها منه		سجل هذه الدعوى ودفع هذه
	صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل	٢٦٣	الدعوى وسجل الدفع
٢٧٢	صغير يدعي على المرأة انه ابنها منه	٢٦٣	محضر في اثبات مهر المثل
	صورة المحضر في دعوى رجل بالغ على	٢٦٤	محضر في اثبات المتعة
٢٧٢	رجل انه ابنه	٢٦٤	محضر في اثبات الخلوة
	صورة المحضر في دعوى رجل على	٢٦٤	محضر في اثبات الحرمة الغليظة ...
٢٧٢	رجل على انه ابوه	٢٦٤	سجل هذه الدعوى
٢٧٣	محضر في دعوى ولاء العتاقة	٢٦٤	سجل هذه الدعوى
٢٧٣	محضر في دعوى الدفع		محضر فيه شهادة الشهود بالحرمة الغليظة
٢٧٣	محضر في اثبات العصبية		بثلاث تطبيقات وانها محرمة عليه اليوم
٢٧٤	سجل هذه الدعوى	٢٦٤	بثلاث تطبيقات بدون دعوى المرأة
	سجل هذه الدعوى على نسق	٢٦٤	سجل هذه الدعوى
٢٧٤	السجل المتقدم		محضر في اثبات الحرمة الغليظة
	سجل هذه الدعوى على نسق	٢٦٦	على الغائب
٢٧٤	السجل المتقدم ايضا	٢٦٦	سجل هذه الدعوى
٢٧٤	محضر في دعوى حرية الاصل	٢٦٧	سجل هذه الدعوى
٢٧٦	سجل هذه الدعوى		محضر في التفريق بين الزوجين
	محضر في دعوى العتق على صاحب	٢٦٧	بسبب العجز عن النفقة ...
٢٧٦	اليدب عتاق من جهته	٢٦٩	محضر في فسخ اليمين المضافة

٢٨٤ سجل هذه الدعوى	٢٧٦ سجل هذه الدعوى
٢٨٥ محضر في دفع هذه الدعوى	محضر في دعوى العتق على صاحب
٢٨٦ سجل هذه الدعوى	اليد باعناق من جهة غيره
محضر في اثبات دعوى الدار	٢٧٦ سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
٢٨٧ ميراثا عن الاب	٢٧٧ محضر في اثبات الرق
٢٨٧ سجل هذه الدعوى	٢٧٧ سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم
٢٨٨ محضر في دفع هذه الدعوى	٢٧٧ محضر في دفع هذه الدعوى
٢٨٨ سجل هذه الدعوى	٢٧٧ سجل هذا المحضر
٢٨٨ محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا	سجل هذا المحضر على نحو سجل
٢٨٩ سجل هذه الدعوى	المحضر الاول
٢٨٩ محضر في دفع دعوى البرذون ...	٢٧٨ سجل هذا المحضر على نحو ما بينا
٢٩٠ سجل هذا الدفع	٢٧٨ محضر في اثبات التدبير والاستيلاد ...
محضر في دعوى ملكية العقار بسبب	٢٧٨ محضر في دعوى التدبير
٢٩١ الشرى من صاحب اليد	٢٧٩ سجل هذا المحضر
محضر في اثبات سجل اورده رجل	٢٧٩ سجل في اثبات العتق على الغائب
من بلدة اخرى للرجوع بثمان	٢٨٠ محضر في اثبات حد القذف
٢٩٢ البرذون المستحق	٢٨٠ محضر في دعوى رجل على رجل
٢٩٣ سجل هذه الدعوى	٢٨١ محضر في دعوى سرقة
سجل هذه الدعوى على الوجه الذي	٢٨١ محضر في دعوى شركة العنان ...
٢٩٥ كتب اولاً	٢٨٢ محضر في دفع هذه الدعوى
٢٩٥ محضر في اثبات القود	٢٨٢ محضر في اثبات الوقفية
٢٩٦ محضر في آجواب الدية	٢٨٣ سجل هذه الدعوى وهذا المحضر
٢٩٦ محضر في اثبات حد القذف	٢٨٤ سجل هذا المحضر
٢٩٧ محضر في اثبات الوفاة والوراثة مع المناسخة	٢٨٤ محضر في اثبات ملكه محدود

كتاب حكمي لاثبات شركة العنان	٢٩٨	نسخة اخرى لهذه الدعوى
٣٠٨ في عمل الجلايين		محضر في دعوى المنزل ميراثا
٣٠٩ محضر في اثبات الكتاب الحكمي	٢٩٩	عن ابيه
٣١١ كتاب آخر حكمي	٣٠٠	سجل هذه الدعوى على نسق ماتقدم
كتاب حكمي على قضاء الكاتب بشي	٣٠٠	محضر في اثبات الوصاية
٣١٤ قد حكم به وسجله	٣٠١	نسخة اخرى
٣١٤ نسخة اخرى لهذا الكتاب	٣٠٢	محضر في اثبات دعوى بلوغ يتيم
٣١٤ نسخة اخرى		محضر في اثبات الاعدام والافلاس
٣١٥ محضر في دعوى الشفعة	٣٠٢	على قول من يرى ذلك
٣١٧ سجل هذا المحضر	٣٠٢	سجل هذا المحضر
٣١٧ محضر في دعوى المزارعة	٣٠٢	محضر في اثبات هلال رمضان
٣١٨ سجل هذه الدعوى		محضر في اثبات كون الدمهى عليها
٣١٩ محضر في اثبات الاجارة		مخدرة لدفع مطالبة المدعي اياها
٣١٩ سجل هذه الدعوى	٣٠٢	لحضور مجلس الحكم
٣٢٠ سجل هذا المحضر		محضر في دعوى المال على الغائب
٣٢١ سجل هذا المحضر	٣٠٣	بالكتاب الحكمي
٣٢١ محضر في اثبات الرجوع في الهبة	٣٠٤	كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي
٣٢١ سجل هذا المحضر		سجل في ثبوت ملك محدود بكتاب
٣٢١ محضر في اثبات منع الرجوع في الهبة	٣٠٦	حكمي
٣٢١ محضر في اثبات الرهن		محضر في اقامة البينة على الكتاب
٣٢٢ محضر في اثبات الاستنفاع		الحكمي في دعوى المضاربة
٣٢٢ كتاب حكمي في دعوى الغفار	٣٠٧	والبضاعة
كتاب حكمي في العبد الابق على قول		محضر في دعوى مال المضاربة على ميت
٣٢٣ من يرى ذلك	٣٠٨	بحضرة ورثته

ورد محضر في دعوى العتار للصغير	رسوم النضارة والحكام في تقليد
٣٢٩ بالاذن الحكمي	٣٢٥ الأرفاف
محضر في دعوى المرأة الميراث على	كتاب بكتب القاضي الى بعض
وارث الزوج الميت ودعوى الوارث	الحكام في النواحي لا اختيار القيم
انها صالحت من جميع نصيبها من	٣٢٥ للأوقاف
الميراث وعن جميع الدعاوي وقد	٣٢٥ جواب المكتوب اليه
٣٢٩ قبضت بدل الصلح	٣٢٥ تقليد الوصاية
محضر في دعوى تجهيل الوديدة	٣٢٥ كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمه
ورد المحضر بعلته ان المدعي في دعواه	التركة واختيار القيم للوارث
٣٣٠ والشهود في شهادتهم	٣٢٦ الصغير
سجل ورد من قاض كذب في آخره	٣٢٦ كتاب في نصب الحكام في القرى
ورد محضر في دعوى الدنانير الملكية	٣٢٧ كتاب في التزويج
٣٣١ رأس مال الشركة ..	كتاب القاضي الى بعض الحكام
محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال	٣٢٧ بالناحية المتوسطة بين الخصمين
٣٣٣ محضر فيه دعوى الكفالة	كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية
٣٣٣ محضر في دعوى المهر بحكم الضمان	لوقوف الضيعة
محضر في دعوى الكفالة بشيء من	ذكر الاذن في الاستدانة على
٣٣٤ الصداق معلقة بوقوع الفرقة	٣٢٧ الغائب
محضر في دعوى ملكية ارض على	٣٢٨ وذكر فرض نفقة المرأة
٣٣٤ رجل في يده بعض تلك الارض	كتاب المستورة الى المزكي في
محضر في دعوى نصيب شائع	التعريف عن احوال الشهود
٣٣٥ من الارض	٣٢٨ جواب المزكي
محضر فيه دعوى شراء المحدود من	محاضر وسجلات ردت لخلل
٣٣٥ والد صاحب اليد	٣٢٩ فيها

محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى	٣٣٦	ورد محضر في دعوى الجارية ...
احداث بدالمؤجر على المستأجر	٣٣٦	ورد محضر في دعوى الجارية
محضر في دعوى بثية مال الاجارة	٣٣٦	ايضا
المفسوخة	٣٣٧	ورد محضر في دعوى ولاء العتاقة
محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة	٣٣٧	ورد محضر في دعوى الدفع
بموت المؤجر من ورثة المستأجر	٣٣٨	ورد محضر في دعوى الميراث ...
عرض صك في الاجارة	٣٣٩	محضر عرض على نجم الدين النسفي
محضر في تعريف المداوك	٣٣٩	محضر فيه دعوى الدفع من الوارث
عرض سجل فيه حكم نائب قاضي	٣٣٩	لدعوى ارض من التركة
سدر قند	٣٤٠	ورد محضر في دعوى الارث مع دعوى
محضر فيه دعوى اجارة العبد	٣٤١	العتق
خط الصلح والابراء	٣٤١	محضر فيه دعوى الميراث
محضر فيه دعوى مال المضاربة على ميت	٣٤١	ورد محضر في دعوى دويرة وسرايجه
بحضرة ورثته	٣٤١	محضر فيه دعوى بيع السكنى
محضر فيه دعوى ثيمة الاعيان المستهددة	٣٤١	عرض عليه محضر آخر وام يذكر فيه
محضر فيه دعوى الخطأ	٣٤١	اسم جد المدعى عليه
محضر في دعوى قبض العدليات بغير حق	٣٤٢	ورد محضر فيه دعوى الشفعة ...
واستهلاكها	٣٤٣	ورد محضر في الرجوع بثمن الاثان
محضر في دعوى الثمن	٣٤٣	عند ورود الاستحقاق
محضر فيه دعوى الركاب ودعوى موطد	٣٤٣	محضر عرض على نجم الدين النسفي
محضر في دعوى امرأة منزلا في بدرجال	٣٤٣	في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا
شراء من واندما	٣٤٣	السهم
محضر في دعوى ثمن الدهن	٣٤٤	محضر في دعوى الاجارة الخويابة ...
محضر في دعوى الوصية بالثلث ...	٣٤٤	محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة

ورد محض فيه دعوى دنابر نيسابورية	٣٥٦ محض في دعوى النكاح على امرأة
جيدة حمراء ٣٦٥	ورد سجل من مروي اثبات ملكية
ورد محض فيه دعوى اعيان مختلفة	حمل ٣٥٧
الجنس والنوع والصفة ٣٦٥	محض في اثبات الايصاء بثلاث المال ... ٣٥٨
ورد محض في دعوى الناقة ٣٦٥	سجل في اثبات الوقفية ٣٥٩
ورد محض فيه دعوى امرأة على	وطريق آخر يعلم به انهم شهدوا
زوجها ٣٦٦	بالتسامع ٣٦٠
عرض محض على شيخ الاسلام علي	محض فيه دعوى ثمن اشياء ارسل
السغدي ٣٦٦	المدعي الى المدعى عليه لبيعها ٣٦١
ورد محض فيه دعوى النحاس	محض فيه دعوى ملكية حمار ٣٦٢
المنكسر ٣٦٦	محض فيه دعوى الرجل بنية صداق
محض فيه دعوى رجلين صداق جارية	ابنته على زوجها بسبب وقوع
مشتركة بينهما ... ٣٦٨	الطلاق ما يها من جهته بالحلف ... ٣٦٢
ورد محض فيه دعوى صبي ٣٦٩	محض في دعوى الاستيجار
محض فيه دعوى رجل على رجل ... ٣٦٩	الطاحونة ٣٦٣
ورد محض فيه دعوى الضمان ... ٣٦٩	محض فيه دعوى اجارة محدود باجرة
ورد محض فيه دعوى دفع الدفع ... ٣٦٩	معلومة ٣٦٣
سجل يرد من خوارزم في اثبات	محض في الاجارة المضافة الى زمان
الحرية ٣٧٠	بعينه ٣٦٣
عرض سجل كتب في آخره ٣٧٠	محض فيه استحقاق جارية اسمها
عرض سجل في دعوى الوقفية ... ٣٧٠	(دلبر) ٣٦٣
عرض سجل في دعوى حرية الاصل ٣٧١	محض في اثبات الاستحقاق والرجوع
	بالثمن ٣٦٣
	محض في دعوى ثمن عين مسماة ٣٦٤

كتاب الشروط

٣٧١

الفصل الاول في الحلبي والشبات

٣٧٢

وفي حلية الرأس

٣٧٣

نوع آخر في شبات الخيل

٣٧٤

اسنان الابل والبقر والغنم

نوع آخر في الالفاظ التي تستعمل

٣٧٥

في الشروط الطاحون والطحانة

٣٧٦

الفصل الثاني في النكاح

٣٧٧

وجه آخر في تزويج البكر البالغة ...

وجه آخر في تزويج الاب ابنته الصغيرة

٣٧٨

والزوج بالغ

٣٧٩

وفي تزويج العبد

٣٧٩

وفي تزويج الامة

٣٨٠

الفصل الثالث في الطلاق

٣٨٩

الفصل الرابع في العتاق

٣٩٤

الفصل الخامس في التدبير

٣٩٦

الفصل السادس في الاستيلاد ...

٣٩٦

الفصل السابع في الكتابة

٤٠٢

الفصل الثامن في الموالاتة

٤٠٤

الفصل التاسع في الاشربة

٤٠٥

الفصل العاشر في السلم

٤٠٦

الفصل الحادي عشر في الشفعة

٤٠٥

الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات

الفصل الثالث عشر في الشركات

٤١٨

والوكالات

٤٧٠

الفصل الرابع عشر في الوكالات

نوع آخر في وكالة جامعة لما مر

٤٧٢

والخصوصية وغير ذلك

٤٧٤

نوع آخر في الوكالة بالنكاح

٤٧٤

نوع آخر في التوكيل بخصومة كل الناس

٤٧٤

نوع آخر في التوكيل بخصومة خاصة

٤٧٥

نوع آخر في التوكيل ببيع الدار

٤٧٥

نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك

٤٧٥

نوع آخر في التوكيل بالشراء

٤٧٥

نوع آخر في التوكيل بالاجارة

٤٧٦

نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها

نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير

٤٧٦

عينها

نوع آخر في التوكيل باخذ الارض

٤٧٧

مزارعة

نوع آخر في التوكيل باخذ الكرم

٤٧٧

معاملته

نوع آخر في التوكيل بانبات نسب

٤٧٧

وطلب ميراث

نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل

٤٧٧

بالحفظ

٤٧٨

نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين

نوع آخر في شري داركان الموصي	نوع آخر في التوكيل على وجه لا يطل
٥٠٨ امر بشرائها ووقفها عنه	٤٧٨ بعده
٥٠٩ نوع آخر في شري الوصي عبدانسة	٤٧٨ نوع آخر في توكيل الحاضر الغائب
٥٠٩ نوع آخر في بيع الوصي العبد	٤٧٩ نوع آخر في عزل الوكيل
نوع آخر في الوصية بدار بعينها للرجل	نوع آخر في توكيل الغريم ببيع داره
٥٠٩ بعينه	٤٨٠ ان لم يؤد دينه على وجه لا ينعزل
نوع آخر في دفع الوصي المال الى	٤٨٠ الفصل الخامس عشر في الكفالات
٥١٠ رجل ليحج من الميت	نوع آخر في تعليق الكفالة بالمال بعدم
الفصل الحادي والعشرون	٤٨١ الموافاة بالنفس
٥١٢ في العواري والتقاطه الملقطة	٤٨٢ نوع آخر في الكفالة بالمال
الفصل الثاني والعشرون في الودائع	نوع آخر في ضمان الابن بعد موت
٥١٤ الفصل الثالث والعشرون في الاقارب	٤٨٢ الاب
نوع آخر في الاقرار من رجلين	٤٨٣ الفصل السادس عشر في الحوالة
بالدين ارجل وكفالة كل واحد	٤٨٤ الفصل السابع عشر في المصالحات
٥١٦ منهما عن الآخر	٤٩٦ الفصل الثامن عشر في القسمة
نوع آخر في الاقرار بقبض الدين	٤٩٦ قسمة الدراب
نوع آخر في الاقرار بقبض عن احد	٤٩٧ قسمة الميراث
٥١٧ الغريمين وهو كفيل من الآخر	الفصل التاسع عشر في الهبات
نوع آخر في الاقرار بالخطئة	٤٩٩ والصدقات
نوع آخر في اقرار المرأة بشري الزوج	٥٠٣ الفصل العشرون في الوصية
٥١٩ لها اشياء بمهرها	نوع آخر في الرجل يجعل الرجل
نوع آخر في اقرار المرجأين بينهما	وصيا في الحضر ثم عرض لهذا
مدائنت باستيفاء الحقوق من	الموصي سفرومات في سفرة وادصى
٥١٩ الجانين	٥٠٨ الى رجل آخر

- نوع آخر في الاقرار بالحيوان ٥٢٧
- نوع آخر في اقرار المرأة بتبضع النفقة
والكسوة بمدة ٥٢٧
- نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه ٥٢٧
- نوع آخر في اقرار جاريه بكونها ام
وادمولاه ٥٢٨
- نوع آخر في اقرار الوارث بنصب
الدين من الغير ٥٢٨
- نوع آخر في اقرار الوصي بهال اليتيم
عنده ١٢٩
- نوع آخر في اقرار اليتيم بعد ابراءه من نص
ماله من الوصي ٥٢٩
- نوع آخر في اقرار اليتيم ان اذن الوصي به
بدفع ماله الى غيره ٥٣٠
- نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي
سلم اليه لتعليمه عدل والنفقة واللباس عايد ٥٣٠
- نوع آخر في الاقرار بهبة الدار ٥٣١
- الفصل الرابع والعشرون في البروات ٥٣١
- الفصل الخامس والعشرون في الرهن ٥٣٤
- الفصل السادس والعشرون في الاوقاف ٥٣٥
- النوع الاول في اتخاذ المسجد ٥٣٦
- نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول
المارة فيه والسيارة ٥٣٧
- نوع آخر في اتخاذ المعبرة ٥٣٨
- نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار ... ٥٢٠
- نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها ... ٥٢١
- نوع آخر في الاقرار باعيان غير مضافة
الى مكان ٥٢٢
- نوع آخر في الاقرار بمنزل في دار ... ٥٢٢
- نوع آخر في الاقرار بطريق في الدار
التي هي للمتر ٥٢٣
- نوع آخر في الاقرار بجدار لرحل ... ٥٢٣
- نوع آخر في الاقرار بنهر او قناة ٥٢٣
- نوع آخر في اقرار المشتري ان المشتري
ملك غيره وانه كان وكيل من
ذلك الغير في الشراء ٥٢٣
- نوع آخر في الاقرار لرحل باعارة
قبض ما اشتراه هذا الوصي له نفسه ٥٢٤
- نوع آخر في اقراره بماسخه البيع الذي
جرى بين بائعه وبينه في محدود
كان اشتراه منه ٥٢٥
- نوع آخر في الاقرار بماسخة الرهن ٥٢٥
- نوع آخر في الاقرار بمسوخ البيع وغيبه
صك الشري ٥٢٥
- نوع آخر في تجهيز الرحل ابنته واقراز
الاب والزوج اهما بذلك ٥٢٦
- نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لابيها
اولامها ٥٢٧

نوع آخر في جعل الارض طريقا	الفصل الثالث في مسائل الزكوة ٥٦٠
لعامة المسلمين ٥٣٩	الفصل الرابع في الصوم ٥٦٢
نوع آخر في اتخاذ القنطرة ٥٣٩	الفصل الخامس في الحج ٥٦٢
نوع آخر في جعل الخيل و متاعه	الفصل السادس في النكاح ٥٦٣
وسلاحه للسبيل ٥٣٩	الفصل السابع في الطلاق ٥٦٦
نوع آخر في وقف العقارات ٥٤٠	الفصل الثامن في الخلع ٥٦٨
صدر صك الوقف من انشاء نجم الدين	الفصل التاسع في الايمان ٥٦٨
النسفي ٥٤٣	نوع في قبض الدين ٥٦٩
صك قديم طويل في اتخاذ المدرسة	نوع آخر في الاكل ٥٧١
والوقف عليها ٥٤٣	الفصل العاشر في العتق والتدبير
نوع آخر في الوقف على اولاده	والكتابة ٥٧٢
واولاد اولاده ٥٤٩	الفصل الحادي عشر في الوقف ٥٧٣
نوع آخر اذا وقف نصف داره شائعا	الفصل الثاني عشر في الشركة ٥٧٥
او نصف ارضه شائعا ٥٥١	الفصل الثالث عشر في البيع والشراء ٥٧٦
الفصل السابع والعشرون في رسوم	الفصل الرابع عشر في الهبة ٥٨٠
الحكام على سبيل الاختصار ٥٥٢	الفصل الخامس عشر في الرجل
الفصل الثامن والعشرون في	يطلب من غيره معاملة ٥٨١
المناطقات ٥٥٦	الفصل السادس عشر في المدائنات ٥٨٢
كتاب الحيل	الفصل السابع عشر في الاجارات ٥٨٦
٥٥٩	الفصل الثامن عشر في الدفع من
الفصل الاول في بيان جواز الحيل	الدعوى ٥٩٢
وعدها ٥٥٩	الفصل التاسع عشر في الوكالة ٥٩٢
الفصل الثاني في مسائل الوضوء	الفصل العشرون في الشفعة ... ٥٩٦
والصلوة ٥٥٩	الفصل الحادي والعشرون في الكفالة ٥٩٩

في الاستبراء ٩٠

٦٢٣ كتاب الفرائض

- ٦٢٣ الباب الاول في تعريفها وفيما يتعاق بالتركه
 ٦٢٤ الباب الثاني في ذوى الفروض ...
 ٦٢٥ احوال الاب
 ٦٢٥ احوال الجد
 ٦٢٥ احوال الاخ لام
 ٦٢٥ احوال البنت
 ٦٢٥ احوال بنت الابن
 ٦٢٧ احوال الام
 ٦٢٧ احوال الجدة
 ٦٢٧ احوال الاخوات لاب ام
 ٦٢٧ احوال الاخوات لاب
 ٦٢٧ احوال الاخوات لام
 ٦٢٨ احوال الزوج والزوجة
 ٦٢٨ الباب الثالث في العصيات
 ٦٣٠ الباب الرابع في الحجب
 ٦٣١ الباب الخامس في الموانع
 الباب السادس في ميراث اهل الكفر
 ٦٣٢ وغيرهم
 ٦٣٣ فصل في ميراث المرتد
 ٦٣٣ فصل في ميراث الحال ...
 فصل في المفقود والاسير والغرقى
 ٦٣٤ والبحرقي

الفصل الثاني والعشرون في

- ٥٩٩ الحوالة
 ٦٠٠ الفصل الثالث والعشرون في الصلح
 ٦٠٥ الفصل الرابع والعشرون في الرهن
 ٦٠٧ الفصل الخامس والعشرون في المزارعة
 الفصل السادس والعشرون
 ٦٠٨ في الوصي والوصية
 الفصل السابع والعشرون في افعال
 ٦٠٩ المريض
 الفصل الثامن والعشرون
 ٦١٢ في المتفرقات
 الفصل التاسع والعشرون في استعمال
 ٦١٣ المعارض

٦١٤ كتاب الخنثى

- الفصل الاول فيما يجب ان يعلم
 ٦١٤ بان الخنثى من يكون له مخرجان
 الفصل الثاني في احكامه
 ٦١٦ نوع آخر في مسائل النكاح
 ٦١٧ نوع آخر في الحدود والقصاص ...
 ٦١٨ نوع آخر في الايمان
 نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر وانثى
 ٦١٨ وفي اقرار ابيه او وصيه بذلك ...
 ٦١٨ مسائل شتى

الباب الرابع عشر في متشابه الفرائض	٦٣٥	فصل في ميراث الخنثى
مما يسأل عنها ويمتنع بها	٦٣٧	الباب السابع في ذوى الارحام
الفرضيون	٦٣٧	الصنف الاول
الباب الخامس عشر في المسائل	٦٣٩	الصنف الثاني
الملقبات	٦٤٠	الصنف الثالث
المشركة	٦٤١	الصنف الرابع
الخرقاء	٦٤٣	الباب الثامن في حساب الفرائض ...
المروانية		الباب التاسع في معرفة التوافق
الحمزية	٦٤٦	والتماثل والتداخل والتباين
الدينارية	٦٤٨	الباب العاشر في العول
الامتحان	٦٥١	الباب الحادي عشر في الرد
المأمونية	٦٥٢	الباب الثاني عشر في المناسخة
	٦٥٧	الباب الثالث عشر في قسمة التركات

تم فهرس الجزء السادس

من الفتاوى العالمكيرية *

رب يسر ولا تعسر

کتب اب الجنايات

وفيه سبعة عشر بابا * الباب الاول في تعريف الجناية وابوابها واحكامها وهي في الشرع اسم لفعل محرم سواء كان في مال او نفس لكن في عرف الفقهاء يراد باطلاق اسم الجناية الفعل في النفس والاثراف كذا في التبيين * والاول يسمى قتلا وهو فعل من العباد يزول به الحياة والثاني يسمى قطعاً وجرحاً كذا في الغيابة * الجناية على نوعين احدهما يوجب القصاص وهو العمد والآخر لا يوجب القصاص وما يوجب القصاص فهو على نوعين احدهما في النفس والآخر في مال ونفس كذا في فتاوى قاضيخان * القتل على خمسة اوجه عمد وشبه عمد وخطأ وما أجري مجرى الخطأ والقتل بسبب والمراد به انواع القتل بغير حق مما يتعلق به الاحكام اما العمد فما تعمد ضربه بسلاح او ما يجري مجرى السلاح في تفريق الاجزاء كسحق الخشب والحجر وليطة التنصب والنار كذا في الكافي * وموجب ذلك المأثم والقتل الا ان يعفوا الاولياء او يصالحوا ولا كفارة فيه عندما كذا في الهداية * ومن حكمه حرمان الميراث وجوب المال به عند التراضي او عند تعذر ايجاب القصاص للشبهة كذا في شرح المبسوط * وشبه العمدان يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما يجري مجرى السلاح عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح اذا ضربه بحجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عمد وشبه العمدان يتعمد ضربه بما لا يقتل به

غالباً والصحيح قول ابي حنيفة كذا في المضمرات * وموجبه على القولين الاثم والكفارة
وكفارته تحرير رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين ودية مغلظة على العاقلة كذا
في الكافي * وهذا التغليظ انما يظهر في اسنان الابل اذا وجبت الدية منها لا في غيرها ~~آخر~~
موجب شبه العمد ايضاً حرمان الميراث كذا في شرح المبسوط * وليس فيما دون ~~العين~~ شبه العمد
قال القدوري في كتابه ما جعل شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس ~~في المحيط~~ *
والخطأ على نوعين خطأ في القصد وهو ان يرمي شخصاً يظنه صيداً فاذا هراً ~~ادنى~~ ~~الحيث~~ ~~الحري~~
فاذا هو مسلم وخطأ في النعل وهو ان يرمي غرضاً فيصيب آدمياً كذا في الهداية * وموجب ذلك
الكفارة والدية على العاقلة وتحريم الميراث وسواء قتل مسلماً او ذمياً في وجوب الدية والكفارة
ولا ما ثم فيه في الوجهين سواء كان خطأ في القصد او خطأ في الفعل هكذا في الجوهرة النيرة * في المنتقى
عن محمد بن ابي حنيفة اذا تعدت شيئاً من انسان فاصبت شيئاً آخر منه سوى ما تعدته فهو عمد محض
وان اصبحت غيره يعني غير ذلك الانسان فهو خطأ قال هشام تفسير هذا رجل تعدد ان يضرب
يد رجل فخطأ واصاب عنق ذلك الرجل فابان رأسه وقتله فهو عمد وفيه القود ولو اراد يد هذا
الرجل فاصاب عنق غيره فهو خطأ كذا في الذخيرة * في الباقي اذا قصد رأسه بالعصا فاصاب
عيه فعليه الارش في ماله لانه تعدد ضربه ولو كان له ان يقطع كف رجل في قصاص له قبله فاراد
ان يضرب كفه بالسيف فاصاب البدن المنكب فابانها فضدانه في ماله لانه عمد محض ولا قصاص
فيه لانه كان له ان يقطع كفه ولو رمى قلنسوة على رأس رجل فاصاب الرجل فهذا خطأ قال هشام
قلت رجل رمى انساناً بسهم فخطأ فاصاب السهم حائطاً ثم عاد السهم فاصاب ذلك الانسان
وقتلته قال هذا خطأ ولو اوى ثوباً فضرب رأس رجل فشجّه موضحة فهو عمد ولو مات من ذلك صار
خطأ ذكره في العيون كذا في المحيط * واما ما جري مجرى الخطأ فهو مثل النائم ينقلب على
رحله فيقتله فليس هذا بعمد ولا خطأ كذا في الكافي * وكمن سقط من سطح على انسان فقتله او سقط
من يده لبنه او خشبه واصابت انساناً وقتله او كان على دابة فوطئت دابته انساناً هكذا في المحيط *
وحكمه حكم الخطأ من سقوط القصاص ووجوب الدية والكفارة وحرمان الميراث كذا في الجوهرة النيرة *
واما القتل بسبب فمثل حفر البئر ووضع الحجر في غير ملكه كذا في الكافي * ولو وطئت دابته
فقتله وهو ساكنها او نائداً فهو قتل بسبب كذا في المضمرات * وموجبه اذا تلف به آدمي الدية

على العاقلة ولا يتعلق به الكفارة ولا حرمان الميراث عندنا كذا في الكافي * الباب الثاني فيمن يقتل قصاصا ومن لا يقتل يقتل الحربا الحر كذا في الكنز * ويقتل الذكـر بالانثى والانثى بالذكر كذا في الخلاصة * ويقتل الحر بالعبد والعبد بالعبد كذا في المحيط في النصل الثامن * ويقتل الكافر بالمسلم كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل المسلم بالذمي ويقتل الذمي بالذمي كذا في الكافي * والذمي اذا قتل ذميا ثم اسلم القاتل فانه يقتل به بلا خلاف كذا في المحيط * ولا يقتل المسلم والذمي بحربي دخل دارا بامان كذا في التبيين * ولا يقتل مستأمن بمستأمن في ظاهر الرواية كذا في المحيط * مسلم قتل مرتد او مرتدة لا قصاص عليه وكذا المسلم اذا قتل مسلما مما دخل دار الحرب بامان لا يجب القصاص عندنا ولو قتل المسلم اسيرا مسلما في دار الحرب لا يجب القصاص عند الكل ولا دية في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباة عليه الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * ويقتل الكبير بالصغير والصحيح بالاعمى وبالزمن كذا في الكافي * رجل قتل آخر وهو في النزع قتل وان كان يعلم انه لا يعيش كذا في الخلاصة * ولا قصاص فيما بين الصبيان وعمد الصبي وخطاؤه سواء عندنا حتى تجب الدية في الحالين فيكون ذلك في ماله في فصل العمد ولا كفارة عليه في الخطاء عندنا ولا يحرم من الميراث عندنا والجواب في المعتوه والمجنون اذا قتل في حال جنونه ظير الجواب في الصبي هكذا في المحيط * ويقتل الصحيح وسليم الاطراف بالمريض وناقص الاطراف صورة او معنى كالاشل ونحوه والعاقل بالمجنون ولا يقتل المجنون بالعاقل كذا في فتاوى قاضيخان * النافضي اذا قضى بالتصاص على القاتل قبل ان يدفع اليه ولي القاتل جن القاتل لا قصاص عليه استحسانا وتجب عليه الدية كذا في الخلاصة * ولو جن الباتل بعد ما قضى بالتصاص ودفع الى الولي يقتل كذا في فتاوى قاضيخان * في العيون واذا قتل الرجل واه ولي فلما قضى التاصي بالتصاص قال القاتل لي حجة ثم جن القاتل قال محمد رح في القياس يقتل وفي الاستحسان تؤخذ منه الدية كذا في التارخانية * وفي الفتاوى الصغرى من يجن ويفيق اذا قتل انسانا في حالة الافاقة يقتل كالصحيح فان جن بعد ذلك ان كان المجنون مطبقا سقط التصاص وان كان غير مطبق لا كذا في الخلاصة * وفي المنتقى رجال قتل رجلا ثم عته وشهد عليه الشهود بالقتل وهو معتوه بانى استحسان ان لا يقتل واجعل الدية في ماله كذا في المحيط * ومن وجب عليه التصاص اذا مات سقط التصاص كذا في الهداية * ويقتل

الواد بالوالد والوالدة والجدة وان علا والجدة وان علت من قبل الآباء والامهات كذا
 في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بابنه والجدة من قبل الرجال والنساء وان علا في هذا
 بمنزلة الاب وكذا الوالدة والجدة من قبل الاب والام قُربت اربعدت كذا في الكافي * ثم على
 الآباء والاجداد الدية بقتل الابن عمدا في اموالهم في ثلث سنين وان كان الوالد قتل ولده
 خطأ فالدية على عاقلة وعليه الكفارة في الخطاء ولا كفارة عليه في العمد عندنا وان كان الولد
 مملوكا لا نسان فقتله ابوه عمدا فلا قصاص عليه لمولاة هكذا في شرح المبسوط * ولو كان في ورثة
 المقتول ولد القاتل او ولد ولده وان سفل بطل القصاص وتجب الدية كذا في فتاوى قاضيخان *
 اخوان لاب وام قتل احدهما اباهما عمدا والاخر امهما روي عن ابي يوسف رح انه لا قصاص
 على واحد منهما وعلى كل واحد منهما دية قتله في ثلث سنين اذا لم يكن للمقتولين وارث
 سواهما كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يقتل الرجل بعبد ولا مدبرة ولا مكاتبه ولا بعبد ولده
 وكذا لا يقتل بعبد ملك بعضه كذا في الهداية * ويقتل العبد بمولاة كذا في فتاوى قاضيخان *
 رجل قتل عبد الوثق لا يجب القصاص كذا في الخلاصة * ولا يقتل شريك من لا قصاص عليه
 كلاب والاجنبي والعامد والخطي والصغير والكبير كذا في التارخانية ناقلا عن التهذيب *
 وكالاجنبي اذا شارك الزوج في قتل زوجته وله ولد منها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا اشترك
 الرجلان في قتل رجل احدهما بعصا والاخر بحديدة فلا قصاص على واحد منهما ويجب المال
 عليهما نصفان ثم كل واحد منهما فيما لزمه من نصف الدية يجعل كالمنفرد به فنصف الدية على
 صاحب الحديد في ماله ونصفها على صاحب العصا على عاقلة كذا في شرح المبسوط * القصاص
 واجب بقتل كل محقون الدم على التايد اذا قتل عمدا كذا في الهداية * ولا يستوفى القصاص
 الا بالسيف ونحوه كذا في الكافي * حتى ان من حرق رجلا بالنار او غرقه بالماء بضرب علاوته
 بالسيف وكذلك اذا قطع طرف انسان ومات بجزء رقبته بالسيف ولا يقطع طرفه وكذلك ان شجّه
 هاشمة ومات يقطع علاوته بالسيف هكذا في محيط السرخسي * ومن شج نفسه وشج رجلا وعقره
 اسد ونهشته حية ومات من ذلك كله فعلى الاجنبي ثلث الدية كذا في الكافي * ولو قتل واحد
 جماعة فحضر اولياء المقتولين قتل بجماعتهم ولا شيء لهم غير ذلك وان حضر واحد منهم قتل له
 وسقط

وسقط حق البائين كذا في الهداية * وإذا قتل جماعة واحدا عمدا تقتل الجماعة بالواحد
كذا في الكافي * من ضرب رجلا بمرقته فان اصابه بالحديد قتل به وان اصابه بالعود فعليه
الدية قال رضي الله تعالى عنه هذا اذا اصابه بحمد الحديد وان اصابه بظهر الحديد فعندهما يجب
وهو رواية عن ابي حنيفة رح وعنه انه يجب اذا جرح وهو الاصح وعلى هذا الضرب بسنجات
الميزان كذا في الهداية * ومن جرح رجلا فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص
كذا في الكافي * ولو ضرب رجل بآلة وما يشبهه عمدا فمات لا فود فيه وهو الصحيح وفي المسئلة
ونحوها القود وقيل ان غرزا لآلة في المقتل قتل والآلة كذا في خزائن المفتين * ولو عضه
حتى مات ذكر في الاجناس كل آلة يتعلق بها الذكوة في البهائم يتعلق بها القصاص في الآدمي
وما لا فلا يعني لا يجب بالعض ولو ضرب به بالسوط والى في الضربات حتى مات لا يجب القصاص
كذا في الخلاصة * العصا الصغيرة اذا والى به في الضربات حتى مات لا يلزمه القصاص عندنا
كذا في شرح المبسوط * ومن ضرب رجلا مائة سوط فبرأ من تسعين ومات من عشرة فعليه دية
واحدة وايس عليه بضرب التسعين شيء وظاهر الجواب في كل جراحة اندملت ولم يبق لها اثر
لا شيء فيها وعن ابي يوسف رح انه اوجب حكومة العدل وعن محمد رح انه اوجب قيمة اجرة
الطبيب وثمن الادوية تالوا هذا محمول على ما اذا برأ من تسعين ولم يبق له اثر اصلا فان بقي لها
اثر ينبغي ان يجب عليه حكومة العدل للاسواط ودية للقتل وان ضرب رجلا مائة سوط وجرحه
وبرأ منها وبقي له اثر يجب حكومة العدل لبناء الاثر كذا في الكافي * ولو خنق رجلا لا يقتل الا اذا
كان الرجل خناقا معروفا خنقا غير واحد فيقتل سياسة كذا في فتاوى قاضيخان * فان تاب
من ذلك ان تاب قبل ان يتع في يد الامام تقبل توبته وان تاب بعد ما وقع في يد الامام لا تقبل
توبته وهو نظير الساحرا اذا تاب ذكر شيخ الاسلام في شرح زبادات الاصل ان من غرق انسانا بالماء
ان كان الماء قليلا لا يقتل مثله غالبا ويرجى منه النجاة بالسباحة في الغالب فمات من ذلك فهو
خطاء العمد عندهم جميعا واما اذا كان الماء عظيما ان كان بحيث يمكنه النجاة منه بالسباحة بان كان
غير مشدود ولا مثل وهو يحسن السباحة فمات يكون خطاء العمد ايضا وان كان بحيث لا يمكنه
النجاة فعلى قول ابي حنيفة رح هو خطاء العمد ولا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب
القصاص كذا في المحيط * ولو اخذ رجل رجلا فقمطه ثم القاه في البحر فربسب في الماء ومات ثم طفي

میتا لا یقتل به وعایه الدیة مغلظة وكذا الوضطه فی البحر او فی الفرات فام یزل بفعل به کذاک حتی مات ولوان رجلا طرح رجلا من سفینه فی البحر او فی دجله وهولا یحسن السباحة فرسب لا یقتل به عند ابی حنیفة رح وعایه الدیة وان ارتفع ساعة وسبح ثم غرق ومات فان اباحنیفة رح قال لیس علیه قصاص ولا دیة وكذا جیدا السباحة فاخذ یسبح ساعة طرح فی البحر لیتخلص فلم یزل یسبح حتی فتر وغرق ومات فلا قود ولا دیة ولوانه حین طرح فی الماء ولا یدری مات او خرج ولم یر له اثر لاشیء علیه حتی یعلم انه قد مات ولوانه ارتمس مرتین او ثلثا وانغرس وبه حیوة ولم یدر ما حاله ولم یقدر علیه لم یکن علی الذی صنع شیء کذا فی الظهیریة * قال محمد رح فی الجامع الصغیر اذا احیی تنورا فالقی فیها انسانا والقاء فی نار لا یسطیع الخروج منها فاحرقته النار یجب القصاص وموضوع المسئلة یشیر الی ان الاحماء یکفی وان لم تکن فیه نار قال البقالی فی فتاواه وهو الصحیح کذا فی المحيط * لوالقاء فی النار ثم اخرج به رمق فمکث ایاما ولم یزل صاحب فراش حتی مات قتل وان کان بجیء ویذهب ثم مات لم یقتل کذا فی فتاوی قاضیخان * ولوقط رجلا ثم اغلی له ماء فی قدر ضخمة حتی اذا صار کانه نار القاه فی الماء فسلخ ساعة القاه فمات قتل به وان کان الماء حارا لا یغلی غلیانا شديدا فالقاء فیه ثم مکث ساعة ثم مات وقد تنفط جسده ای صار به نقطة او نضجه الماء قتل به والا فلا وان هوا خرج من القدر فی هذه الوجوه وقد انسلخ ومات من ساعته او من یومه او مکث ایاما مضین یخاف علیه من ذلك قتل به وان تماثل حتی یجیء ویذهب ثم مات من ذلك لم یقتل وعایه الدیة وهذا قیاس قول ابی حنیفة رح ولوالقی رجلا فی ماء بارد فی یوم الشتاء فکرو یمس ساعة القاه فعلیه الدیة وكذلك لو جرده فجعله فی سطح فی یوم شدید البرد ولم یزل كذلك حتی مات من البرد وكذلك لو قطعه وجعله فی الثلج کذا فی الظهیریة * ولوان رجلا قط رجلا او صبیبا ثم وضعه فی الشمس فلم یتخلص حتی مات من حر الشمس فعلیه الدیة کذا فی خزائن المعینین * واد القاه من سطح او جبل او القاه فی بئر فعلى قول ابی حنیفة رح هذا خطأ العمد واما علی قولهما ان کان موضعا یرجى منه النجاة غالباً فهو خطأ العمد وان کان لا یرجى منه النجاة فهو عمد محض یجب القصاص به عندهما کذا فی المحيط * واذا سقى رجلا سمّا فمات من ذلك فان اوجره ابجارا علی کره منه او ناوله ثم اکرهه علی شربه حتی شرب او ناوله من غیر اکرهه علیه فان اوجره او ناوله واکرهه علی شربه فلا قصاص علیه وعلى عائلته الدیة واذا ناوله فشرب من غیر

ان اكرهه عليه لم يكن قصاص ولا دية سواء علم الشارب بكونه سما او لم يعلم هكذا في الذخيرة * ويرث منه وكذا لو قال لا خير كل هذا الطعام فانه طيب فاكله فاذا هو مسموم فمات لم يضمن كذا في الخلاصة * ولو ان رجلا اخذ رجلا فقيده وحبسه في بيت حتى مات حو عا قال محمد رح اوجعه عقوبة والدية على عاقلة والفتوى على قول ابي حنيفة رح انه لا شيء عليه وان دفته في قبر حيا فمات يقتل به وهذا قول محمد رح والفتوى على ان الدية على عاقلة كذا في الظهيرية * رجل ادخل نائما اوصبيا او مغدبا عليه في بيته نسقط عليه البيت ضمن في الصبي والمعتوه دين النائم كذا في الخلاصة * وفي جنایات المنتقى قال ابو يوسف رح قال ابو حنيفة رح في رجل قطع رجلا فطرحه فدام سبع فقتله السبع لم يكن على الذي فعل ذاك ثود ولا دية لكنه يعزرو ويضرب ويحبس حتى يتوب قال ابو يوسف رح واما اذا فارق ان يحبس ابد حتى يموت كذا في المحيط في الفصل الثالث عشر * ولو ان رجلا ادخل رجلا في بيت وادخل معه سبعا واغلق عليهما الباب فاخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نهشته حبة واسعته عقرب لم يكن فيه شيء ادخل الحية والعقرب معه او كانت في البيت ولو فعل ذاك بصبي فعليه الدية كذا في خزائن المتن * اذا شق رجل بطن رجل واخرج امعاءه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف فالقاتل هو الذي ضرب العنق ويقتص ان كان عمدا وان كان خطأ تجب الدية وعلى الذي شق ثلث الدية وان كان الشق نفذ في الجانب الآخر فثالثا الدية هذا اذا كان مديعيا بعد شق البطن يوما وبعض يوم فان كان لا يعيش ولا يتوهم منه الحياة معه ولا يبقى معه الا اضطراب الموت فالقاتل هو الذي شق البطن ويقتص في العمد وتجب الدية في الخطاء والذي ضرب العلاء يعزرو وكذا لو حرق رجل جراحة ثمخنة لا يتوهم العيش معها وجرح آخر جراحة اخرى فالقاتل هو الذي جرح الجراحة ثمخنة هذا اذا كانت الجراحتان على التعاقب فان كانتا معا فكلاهما قاتلان وكذا لو جرحه رجل عشر جراحات والاخر جرحه جراحة واحدة فكلاهما قاتلان كذا في الخلاصة * وفي المنتقى اذا قطع عنق الرجل وبقي شيء قليل من الحلقوم وفيه الروح فقتله رجل فلا ثود عليه لان هذا ميت فلو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه كذا في الذخيرة * في المنتقى شرين الوليد عن ابي يوسف رح وابن سباعة عن محمد رح في رجل قطع بـدرجل عمدا ثم ان المقطوعة يده قتل ابن التاطع عمدا ثم مات المقطوعة يده من القطع فعلى التاطع القصاص لولي المقطوعة

يد ذكر هذه المسئلة في موضع آخر من المبتقى من محمد ر ح وذكر فيما القياس والاستحسان فقال
 القياس ان على القاطع القصاص وفي الاستحسان لا قصاص وتجب الدية عليه في ماله رجل قتل
 ابنا لرجل عمدا ثم ان اب المقتول قطع يد القاتل خطأ ومات من ذلك كان قصاصا ولم يكن لوليه
 الدية على اب المقتول كذا في المحيط * رجل قال انا ضربت فلانا بالسيف فقتلته قال ابو يوسف ر ح
 هو خطأ حتى يقول عمدا كذا في فتاوى قاضيخان * واو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا
 او قال وجئت بسكين فقتلت فلانا ثم قال انما اردت غيره فاصبته دري عنه القتل كذا في المحيط *
 رجل قال ضربت فلانا بالسيف عمدا ولا ادري انه مات منها ولكنه مات وقال ولي القتل
 بل مات بضربك فانه لا يقتل به وان قال القاتل مات منها ومن حية نهشته او من ضرب رجل
 آخر ضربه بالعصا وقال الولي بل مات من ضربك كان القول قول الضارب وعليه نصف الدية
 كذا في فتاوى قاضيخان * اذا قتل القاتل رجلا اجنبيا فان كان القتل عمدا يجب القصاص
 وان كان خطأ تجب الدية على عاقلته فان قال ولي القتل بعد ما قتله الاجنبي كنت امرته بقتله
 ولا بينة له على ذلك لا يصدق كذا في المحيط * صنفان من المسلمين والمشركيين التقيا فقتل مسلم
 مسلما على ظن انه مشرك لا قصاص عليه وعليه الكفارة وتجب الدية كذا في شرح الجامع الصغير
 للصدر الشهيد * قالوا انما تجب الدية اذا كانوا مختلطين فان كان في صف المشركيين لا تجب
 لستقوط عصمته بتكثير سوادهم كذا في الهداية * ومن شهر على المسلمين سيفا وجب قتله ولا شيء
 بقتله وكذا ان اذا شهر على رجل سلاحا فقتله او قتله غيره دفعا عنه فلا يجب بقتله شيء ولا يختلف
 بين ان يكون بالليل والنهار في المصر او خارج المصر كذا في التبيين * ومن شهر عليه عصا ليل
 في مصر او نهارا في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه وان شهر عليه عصا نهارا في المصر
 فقتله المشهور عليه عمدا قتل به عندا بي حنيفه ر ح وعندهما لا قصاص عليه كذا في الكافي *
 وان شهر المجنون على غيره سلاحا فقتله المشهور عليه عمدا فعليه الدية في ماله وعلى هذا الصبي
 والدابة كذا في الهداية * ومن شهر على رجل سلاحا فضربه وانصرف ثم ان المضروب ضرب
 الضارب ضربه وقتله فعلى القاتل القصاص وهذا اذا ضربه الاول وكف عن الضرب على وجه
 لا يريد ضربه ثانيا كذا في الكافي * ومن شهر على غيره سلاحا في المصر فضربه ثم قتله الاخر فعلى
 القاتل

القاتل القصاص معناه اذا اخبر به فانصرف كذا في خزانه المفتين * ومن دخل عليه غيره ليلا واخرج السرقة فاتبعه وقتله فلا شيء عليه وتاويل المسئلة ان كان لا يتمكن من الاسترداد الا بالقتل كذا في الهداية * واما انه لو صاح به بترك ما اخذه ويذهب فلم يفعل هكذا ولكن قتله كان عليه القصاص كذا في العيني شرح الهداية * الباب الثالث فيمن يستوفي القصاص للاب استيفاء القصاص لابنه الصغير في النفس وفيما دون النفس ويستحق القصاص من يستحق ميراثه على فرائض الله تعالى فيدخل فيه الزوج والزوجة وكذا الدية وليس لبعض الورثة استيفاء القصاص اذا كانوا بارا حتى يجتمعوا وليس لهم ولا لاحدهم ان يوكل باستيفاء القصاص كذا في فتاوى قاضيخان * والقصاص يستحقه المقتول ثم يخلفه وارثه كذا في الهداية * واذا قتل الرجل عمدا وله ولي واحد فله ان يقتله فصا صا قضى القاضي به او لم يتض ويقتله بالسيف ويجز رقبته واذا اراد ان يقتله بغير السيف منع من ذلك ولو فعل ذلك بعزرا الا انه لا ضمان عليه ويصير مستوفيا حقه باي طريق قتله كذا في المحيط * اذا قتل ولي المعتوه فلا يبه ان يقتل وله ان يصلح وليس له ان يعفو وكذلك ان قطعت يد المعتوه عمدا والوصي بمنزلة الاب في جميع ذلك الا انه لا يقتل ويندرج تحت هذا الاطلاق الصلح من النفس واستيفاء القصاص في الطرف والصبي بمنزلة المعتوه في هذا والقاضي بمنزلة الاب في الصحيح كذا في الهداية * واجمعوا على ان القصاص اذا كان كله للصغير ليس للاخ الكبير ولا لاية الاستيفاء كذا في المحيط * واذا كان القصاص بين صغير وكبير فللكبير استيفاؤه عند ابي حنيفة رح وقال ليس له ذلك الا ان يكون الشريك اباه فيستوفيه وعلى هذا الخلاف اذا كان شريك الكبير معنوها او مجنونها وهاو له وكذلك للسلطان استيفاؤه مع الكبير عنده خلافا لهما ولو كان الكل صفارا قيل الاستيفاء الى السلطان وقيل ينظر الى بلوغهم او بلوغ احدهم كذا في محيط السرخسي * ومن قتل ولاولي له فللسلطان ان يستوفي القصاص وكذا القاضي كذا في الاختيار شرح المختار * واذا قتل العبد عمدا القصاص لسيدة والمدبر والمدبرة وام الولد وولدها بمنزلة العبد كذا في محيط السرخسي * رجل له عبدان ان قتل احدهما الاخر عمدا فللمولى ان يستوفي القصاص من القاتل كذا في المحيط * في المبسوط عبد مشترك بين الصغير والكبير فقتل ليس للكبير استيفاء القصاص قبل ان يدرك الصغير بالاجماع كذا في العيني شرح الهداية * ولو كان العبد بين رجلين او ثلثة فولاية الاستيفاء لهم جميعا لا ينفرده احدهم وان هذا احدهم

ينقلب حق الباقيين مالا الى القيمة كما ينقلب في الحرالى الدية كذا في فتاوى قاضيخان *
ومن قطع يد عبد فاعنته مولاة فمات منه فان كان لا وارث له غير المولى فـللمولى ان يقتل قاتله
وان كان للعبد ورثة غير المولى فلا قصاص على القاتل عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا
في الكافي * في نوادر هشام عن ابي يوسف رح رجل قتل رجلا فجاء رجل وادعى انه عبده وافام
البينة فشهدوا انه كان عبده فاعنته وهو حر اليوم فان كان له وارث قضيت لوارثه بالقصاص
في العمد وبالدية في الخطاء وان لم يكن له وارث فلمولاة قيمته في الخطاء والعمد كذا في المحيط
في آخر الفصل الثامن * اذ ان المكاتب عمدا وليس له وارث الا المولى وترك وفاء فله القصاص
عند ابي حنيفة وابي يوسف رح ولو ترك وفاء وله وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا
مع المولى ولو لم يترك وفاء وله ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا كذا في الهداية *
ومعتق البعض اذا قتل عاجزا ذكر في المستقى انه لا يجب القصاص كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قتل المكاتب عبده فلا قود فيه ولو قتل عبدا لمكاتبه فلا قصاص فيه وكذلك اذا قتل ابنه عمدا
وكذلك العبد المأذون اذا قتل عمدا وعليه دين فلا قصاص وان اجتمع المولى والغرماء معا
كذا في محيط السرخسي * واذا قتل عبد الرهن لم يجب القصاص حتى يجتمع الراهن والمرتهن
كذا في الهداية * وان اجتمعا كان استيفاء القصاص الى الراهن كذا في فتاوى قاضيخان *
ولو قتل عبد الاجارة يجب القصاص للمؤجر كذا في الجوهرة النيرة * العبد المبيع اذا قتل قبل
القبض عمدا بخير المشتري بين المضي والرد واذا اختار المضي فله ان يقتص ولكن لا يكون له
الا استيفاء الا بعد نقد الثمن للبائع كذا في المحيط في الفصل الثامن * وان نقض فللبائع هذا عند
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح هو كذلك ان اجاز البيع وان فسخ فلا قصاص للبائع ووجبت له
القيمة وعند محمد رح تجب القيمة في الوجهين كذا في التبيين * ولو قتل المبيع في يد المشتري
والخيار له فالقصاص له قبض البائع الثمن اولم يقبض ولو كان الخيار للبائع اتبع القاتل فيقتله وان شاء
ضمن المشتري قيمته كذا في محيط السرخسي * وبعد التضمين لا قصاص للمشتري كذا في
فتاوى قاضيخان * والعبد الممهور في يد الزوج والمخالع عليه في يد المرأة والمصالح عليه قبل القبض
اذا قتل فهو بمنزلة المبيع اذا قتل قبل القبض ان رضي المستحق باتباع القاتل فقد تناهى ملكه
وتم فيجب القصاص له وان طالب بالقيمة فالملك قد انفسه فيجب القصاص للآخر كذا في الظهيرية *

العبد المغموب اذا قتل في يد الغاصب عمدا فان شاء المالك يقتص من القاتل وان شاء ضمن الغاصب قيمة عبده ثم يرجع الغاصب على القاتل بما ضمن وليس للغاصب ان يقتله والموصي برقبته لرجل ويخدمته للآخر اذا قتل عمدا فلا قصاص فيه الا ان يجتمعا ويكون المستوفي عند الاجتماع صاحب الرقبة وان لم يرض صاحب الخدمة بالتصاص فانه تجب القيمة على القاتل ويشترى بها عبدا آخر ويكون حاله مثل حال الاول كذا في المحيط في الفصل الثامن * ولو اوصى بعبده لا انسان فقتل عمدا قبل ان يقبل الموصي له الوصية وقدمات الموصي وترك وارثا ولا يدري ان العبد قتل بعد موت الموصي او قبله لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص . ان اتفق ان الموصي مات اولاً ثم قتل العبد لا يكون لاحدهما استيفاء القصاص ثم ينظر بعد ذلك ان قبل الموصي له الوصية كان له على القاتل قيمة العبد المقتول وان رد الوصية كانت قيمة العبد الورثة الموصي كذا في فتاوى قاضيخان * ولو قتل رجلان رجلا فعفا الولي من احدهما كان له ان يقتل الآخر وكذا لو قتل رجلين فعفا احدهما فلولي المقتولين فلولي الآخر ان يقتله كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الرابع في القصاص فيما دون النفس ويعتبر فيما دون النفس المساواة في البدل فلا تقطع اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى ولا الصحيحة بالشلاء ولا يد المرأة بيد الرجل ولا يد الرجل بيد المرأة ولا تقطع يد الحر بيد العبد ولا يد العبد بيد الحر ولا يد العبد بيد العبد فان الواجب في يد العبد نصف قيمته والقيمة مختلفة هكذا في فتاوى قاضيخان * ويجب القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر يعنى الذمي وكذا بين المرأتين الحرتين والمسلمة والكتابية وكذا بين الكتابيتين كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في شيء من الشعور كذا في الذخيرة * ولا قصاص في جلد الرأس لو ابدن اذا قطع منها شيء وكذا في لحم الخدين والظهر والبطن اذا قطع منها شيء . وكذا في الذن كذا في المحيط * ولا قصاص للطمه ولا للكمة والوجأة والدقة كذا في الجوهرة النيرة * ولا قصاص في العظم الا في السن كذا في الكافي * كل قطع من مفصل فقيه القصاص في ذلك الموضع فاما كل قطع لا يكون من مفصل بل يكون بكسر العظم فانه لا يجب القصاص عندنا كذا في المبسوط * ومن ضرب عين رجل فذهب ضوءها وهي باقية فعليه القصاص بان تحمي له امرأة ثم تقرب منها ويربط على عينه الاخرى وعلى وجهه فطن رطب وتقابل عينه بالمرأة فيذهب ضوءها هكذا في الكافي * وتكلموا في معرفة ذهاب البصر قال محمد بن مازن الرازي يقابل عينه بالشمس مفتوحة

فان دعت علم ان الضوء باق وان لم تدمع علم ان الضوء قد ذهب وذكر الطحاوي انه يلتقي بين يديه حية فان رهب من الحية علم انه لم يذهب وقال محمد رَح بنظر الى البصراهل البصروان لم يعلم ذلك يعتبر فيه الدعوى والانتكار والقول قول الجاني مع يمينه على البتات كذا في الظهيرية * ذكر الكرخي انه لا قصاص اذا قورت او انخسفت كذا في المحيط * وان ضرب عين انسان عمدا فابيضت بحيث لا يبصر بها لا يجب القصاص عند عامة العلماء وفي كل موضع يجب القصاص لافرق بين ما حصل الضرب بالسلاح او شيء آخر غير السلاح كالاصبع ونحوها كذا في الظهيرية * قال ابو حنيفة ومحمد رَح لا قصاص في قلع الحدقة فان قلع حدقة انسان قتال المقلوع حدقه انا ارضى بان يخسف عين هذا ولا يقطع حدقه آخذ دون حقي ذكر في المنتقى قال محمد رَح ليس له ذلك كذا في المحيط * رجل اذهب العين اليمنى من رجل ويسرى الجاني ذاهبة ويمناه صحيحة يقتص له من عينه اليمنى وترك اعمى كذا في الظهيرية * عن الحسن اذا فاق عين رجل وكانت عينه حواء الا ان ذلك لا يضر ببصرة ولا ينقص منه شيئا فقاها انسان عمدا يقتص منه وان كان الحول شديد اضر ببصرة ففقتت كان فيها حكومة عدل ولو كانت عين الفاقى شديد الحول يضر ببصرة فقا عينها ليس بها حول كان المجني عليه بالخيار ان شاء اقتص ورضي بالنقصان وان شاء ضمن نصف الدية في ماله كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كانت العين اليمنى بيضاء فذهب العين اليمنى من رجل آخر فالمفقوة يمناه بالخيار ان شاء اخذ عينه الناقصة اذا كان يستطاع فيه القصاص بان يبصر شيئا قليلا وان شاء اخذ دية عينه وان كانت شحمة بيضاء لا يبصر شيئا صلا لا قصاص فيها فان لم يختر شيئا حتى فقا رجل عين الفاقى فقد بطل حق الاول في عينه فان اختار المفقوة عينه الاول الدية ثم فقا اجنبي من الفاقى ان صح اختياره ينتقل حقه من العين الى الدية ولا يبطل حقه بغوات العين وان لم يصح اختياره بطل حقه وصحة اختياره مبني على تخيير الجاني آية اما اذا اختار بنفسه لا يصح الاختيار وفي كل موضع لا يصح الاختيار له ان يرجع الى القصاص اذا انجلي البياض وفي كل موضع صح الاختيار ليس له ان يرجع الى القصاص كذا في خزائن المفتين * في نوادر هشام عن محمد رَح اذا كانت عينه اليمنى بيضاء وجنى على انسان في عينه اليمنى فذهبت عينه ثم ذهب البياض من عين الجاني كان للمجني عليه ان يقتص

عن عین الجاني کذا فی المحيط * ضرب عین رجل فایضت من ضربه ثم ذهب البياض
وابصر لا شيء علی الضارب لکن هذا اذا عاد البصر كما کان اما اذا عاد دون الاول ففيه
حکومة عدل کذا فی خزائن المفتين * اذا جنى علی عین فيها بياض یبصر بها وعین الجاني
ایضا فيها بياض یبصر بها لا قصاص بينهما کذا فی المحيط * وان ضرب العین ضربة فایض بعض
الناظر او اصابها قرح او ریح سبل او شيء مما یهيج بالعين فنقص من ذلك لم یکن فيه قصاص انما
تجب فيه حکومة عدل کذا فی خزائن المفتين * فی الهارونی من محمد ریح فی امرأة خرج رأس
ولدها ولم یخرج منه شيء غیر الرأس فجاء رجل فقأ عینه جعلت علیه الدية ولا جعل علیه القصاص
مالم یخرج مع الرأس نصفه او اکثر کذا فی المحيط * فقأ عین صبي حین ولد او بعد ايام فقال
لم یبصر بها او قال لا اعلم ابصر بها ام لا فالقول له وعليه ارش حکومة عدل فیما شأنه وان کان
یعلم انه یبصر بها بان شهد شاهدان بسلامتها ان کان خطأ ففيه نصف الدية وان کان ممدا
ففيه القصاص کذا فی الظهيرية * ولا یقتص من العین الیمنی بالیسری ولا من الیسری بالیمنی
وان كانت عین المقتص منه اکبر من عین الجاني ازا صغرها وسواء و یقتص له کذا فی المحيط *
واذا نطح الاذن كلها عددا ففيه القصاص وان قطع بعضها ففيه القصاص اذا کان یستطاع و یعرف هذا
لنظ الکرخی وکان ابو یوسف ریح یقول الاذن مناصل فاذا قطع منها شيئا وعلم ان القطع من المفصل
اقتص منه والمرجع فی معرفة المفصل الی اهل البصر فان قالوا الاذن مناصل وقد حصل القطع
من مفصل یقتص من ذلك المفصل فان قالوا لا منصل له یقطع من اذن القاطع قد رما قطع کذا
فی الظهيرية * وفي الاجناس اذا كانت اذن القاطع صغيرة الحلقه واذن المقطوعة كبيرة الحلقه کان المقطوعة
اذنه بالخيار ان شاء ضمن نصف الدية وان شاء قطعها علی صغرها وكذلك لو كانت خرقاء مشقوقة
فان كانت الناقصة هي التي قطعت کان له حکومة عدل کذا فی الذخيرة * وان جذب اذنه وانترع
منها شحمة لا قصاص فيه وعليه الارش فی ماله کذا فی محيط السرخسي * اذا قطع کل المارن عددا
یجب القصاص واذا قطع بعضه لا یجب واذا نطح بعض قصبة الانف لا یجب القصاص بالاتفاق لانه
عظم کذا فی الذخيرة * وقيل فی ارنبة الانف حکومة عدل وهو الصحيح کذا فی خزائن المفتين *
اذا کان انف القاطع اصغر کان المقطوع انقه بالخيار ان شاء نطح انقه وان شاء اخذ ارشه کذا فی المحيط *
اذا کان قاطع الانف اخشم لا یجد الریح او اخرم الانف او کان بانقه نقصان من شيء اصابه خیر

المقطوع انفه بين قطع انف القاطع وبين ان يضمه دية انفه كذا في الظهيرية * الانف اذا قطع من اصله شيء فلا قصاص فيه لانه عظم ليس ينفصل واذا قطع انف الصبي من اصل العظم فعليه القصاص سواء كان يجد الريح ام لا وفي الخطاء الدية ومراعاة من هذا المارن وما الان منه كما تقدم في البالغ وهذا لان عظم انف الصغير وان كان كالغضروف ولكن لا عبرة بذلك كما في سائر عظامه كذا في خزائن المفتين * ذكر الطحاوي في شرحه رواية عن ابي حنيفة رح انه اذا قطع شفة رجل السفلى او العليا ان كان يستطيع ان يقتص منه فعليه القصاص العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وفي التقديرين اذا قطع كل الشفة يجب القصاص وان قطع بعضه لا يجب كذا في المحيط * ولا قصاص في قطع اللسان همدا سواء قطع البعض او الكل وهو المختار للفتوى كذا في خزائن المفتين والظهيرية * وفي السن القصاص وان كان سن من يقتص منه اكبر من سن الآخر ولا قصاص في عظم الا في السن كذا في الهداية * ولا قصاص في السن الزائدة وانما تجب حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة * والقصاص في السن لا يكون على اعتبار قدر سن الكاسر والمكسور صغيرا او كبيرا بل على قدر ما كسرت من السن ان نصف او ثلثا او ربعا فذلك كذا في الوجيز للكردي * ولا تؤخذ اليمنى باليسرى ولا اليسرى باليمنى وتؤخذ الثانية بالثنية والذاب بالناب والضرر بالضرر ولا يؤخذ الاعلى بالاسفل ولا الاسفل بالا على كذا في الجوهرة النيرة * ان كسر نصف سنه او ثلثها او ربعها كسرا مستويا يستطيع في مثلها القصاص اقتص بمبرد وان كان كسر مثلها ليس بمستوي بحيث لا يستطيع ان يقتص منه فعليه ارش كذا في الظهيرية * ان قلع لا يقلع منه لكن يؤخذ بالمبرد منه الى ان ينتهي الى اللحم ويستط ما سواه كذا في الفتاوى الصغرى * ولو كسر بعضها فاسودت الباقية او احمرت او اخضرت او دخلها عيب بوجه من الوجوه بالكسر لا قصاص وتجب الدية كذا في الخلاصة * فان قال المجني عليه انا استوفي القصاص في المكسور واترك ما اسود لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى اذا كسر من سن رجل طائفة منها انتظر بها حولا فاذا تم الحول ولم يتغير فعليه القصاص يبرد بالمبرد ويطلب لذلك طبيب عالم ويقال له قل لنا كم ذهب منها فان ذهب النصف يبرد من سن الفاعل النصف كذا في المحيط * واذا كسر من رجل بعضها وسقط ما بقي لا قصاص في المشهور كذا في خزائن المفتين * رجلا ن قاما في الملعب ليكز كل واحد منهما صاحبه كما هو العادة فوكز احدهما الآخر فكسره فغلب الضارب القصاص والمسئلة صارت واقعة الفتوى فاتفت الفتاوى على هذا ولو قال كل واحد منهما لصاحبه (دودة)

فوكذا أحدهما صاحبه وكسوسه لاشي عليه وهو الصحيح بمنزلة ما لو قال اقطع يدي فقطعها كذا في الظهيرية *
 اذا قلع الرجل ثنية رجل عمدا فاقصص له من ثنية القالع ثم نبئت ثنية المقتص منه لم يكن للمقتص له
 ان يطلع تلك السنة التي نبئت ثانيا كذا في المحيط * ولو ترعرع سن رجل فانتزع المنزوعة سنة
 سن النازع قصاصا ثم نبئت سن الاول كان على النازع الثاني ارش سن النازع الاول خمسمائة
 ولو نبئت سنة معوجا كان فيه حكومة العدل ولو نبئت نصف السن كان عليه نصف ارشها كذا
 في فتاوى قاضيخان * وان ضرب سن رجل فسقطت ينتظر حتى يبرأ موضع السن ولا ينتظر
 حولا الا في رواية المجرد والصحيح هو الاول لان نبات سن البالغ نادر هكذا في الظهيرية * واذا نزع
 سن صبي يستأنى هكذا في السراجية * وينبغي ان يأخذ له من الجاني ضمينا فان نبئت
 مكانها كما كانت لاشي عليه ولو لم ينبئت سن الصبي حتى مات قبل تمام الحول لاشي على الجاني
 في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح فيه حكومة عدل كذا في الظهيرية * واذا ضرب سن انسان
 وتحرك بسبب ضربه ذكر في الاصل انه ينتظر بها حولا سواء كان المجني عليه بالغ او صبي اثم اذا وجب
 الاستيناء حولا فان لم يسقط فلا شيء على الضارب وان سقطت السن في السنة من تلك الضربة فان كان
 عمدا يجب النصاص وان كان خطأ تجب الدية هكذا في المحيط * واذا آجله القاصي في التحرك
 ثم جاء المضروب قبل تمام السنة وقد سقطت فقال انما سقطت من الضربة وقال الضارب انما اضربك
 آخر القول للمضروب وان جاء بعد الحول فالقول للضارب هكذا في الظهيرية * روى الحسن بن
 زياد عن ابي حنيفة رح اذا نزع الرجل سن رجل فنبئت نصفه فعليه نصف ارشها ولا قصاص في ذلك
 وان نبئت يضاء تامة ثم نزعها آخر انتظر بها سنة فان نبئت والاقتص منه ولا شيء على الاول
 وان نبئت صغيرا فعليه حكومة عدل كذا في المحيط * اذا نزع سن رجل وسن الجاني سوداء
 او صفراء او حمراء او خضراء خير المجني عليه ان شاء نزعها بنقصانها ان شاء ضمه ارش سنة خمسمائة
 وان كان العيب في سن المجني عليه فعليه حكومة عدل كذا في الظهيرية * وان لم يختار المجني
 عليه شيئا حتى سقطت السن السوداء ونبئت مكانها اخرى صحبة فقد بطل حق المجني عليه كذا
 في الذخيرة * ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القالع مقلوعة فنبئت ثنيته بعد القلع فلا قصاص فيه وللمقلوعة
 ثنيته ارشها كذا في المحيط * ولو عض يد رجل فانتزع صاحب اليد دية وقلع سن المعاض لا ضمان عليه
 في قول ابي حنيفة رح كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رح من اراد قلع سنك ظلما في موضع

لا يغشاك الناس فلک تلتله ومن اراد ان يبرد سنک بالمبرد ظلما فلا تقتله وأن كان لا يغشاك الناس
 كذا في الظهيرية * ومن قطع يد غيره من المفصل عمدا قطعت يده ولو كانت اكبر من يد المقتوع
 وهذا اذا كان بعد البرأ ولا تصاص نبل البرأ كذا في الجوهرة النيرة * وكذا في الاصابع التصاص
 اذا قطعت من مفاصلها ولا قصاص فيما اذا كان القطع لا من المفاصل كذا في خزانة المثنى *
 وفي الرجل في العمدة القصاص اذا قطع من مفصل القدم او من مفصل الورك بخلاف ما اذا قطع
 من غير مفصل وكذلك الحكم في اصابع الرجل ان قطعت من المفصل عمدا يجب القصاص
 وان قطعت من غير المفصل لا يجب كذا في المحيط * ولا تقطع اليد بالرجل ولا اصبع من يد باصبع
 من رجل ولا تقطع يدان بيد واحدة عندنا كذا في المبسوط * لا تقطع السبابة اليسرى الا بالسبابة
 اليسرى ولا السبابة اليسرى الا باليسرى وكذلك لا يقطع الا بهام بالسبابة ولا السبابة بالوسطى
 والحاصل انه لا يؤخذ شيء من الاعضاء الا بمثلها من القاطع كذا في الذخيرة * ولا تقطع اليد
 الصحيحة بالمنقوصة الاصابع هكذا في محيط السرخسي * اذا قطع الرجل بـ رجل وفيها ظفر مسود
 او جرح فان كان فيه ظفر مسود فانه يجب القصاص وان لم يكن في يد القاطع ظفر مسود فان كان
 يده جراحة لا توجب نقصان دية يده بان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب
 القصاص ويجعل وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة وان كان نقصانا يوهن في البطش حتى يجب
 بتطعه حكومة عدل لانصف الدية كان بمنزلة اليد الشلاء كذا في المحيط * ومن قطع اصبعاً زائدة
 وفي يده مثلها فلا قصاص عليه عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الجوهرة النيرة * ولو قطع الكف
 فيه اصبع زائدة توهن الكف فلا تصاص فيه وان كانت الا توهن الكف يجب التصاص كذا
 في محيط السرخسي * ولو قطع رجل بـ رجل من نصف الساعد او رجله من نصف الساق عمدا
 لم يكن عليه في ذلك قصاص كذا في المبسوط * اذا كانت يد المقتوع صحيحة ويد القاطع شلاء
 او ناقصة الاصابع فالمقتوع يده بالخيار ان شاء قطع اليد المعيبة ولا شيء له غيرها وان شاء اخذ الارش
 كاملا كذا في الكافي * وكان الصدر الشهيد برهان الاثمة انما يثبت الخيار للمقتوعة يده في هذه
 الصورة اذا كانت الشلاء مما ينتفع بهامع ذلك واما اذا كانت غير منتفع بها فهي ليست بمحل
 للقصاص فلا يخبر المجني عليه حينئذ بل له دية بد صحيحة كما لو لم يكن للقاطع تلك اليد اصلا وبه

ينتهي كذا في المحيط * ولو ذهب المعية قبل اختيار المجني عليه او قطعت ظلما بطل حق المجني عليه عندنا بخلاف ما اذا قطعت بحق عليه من قود او سرقة فانه يجب عليه ارش اليد المقطوعة كذا في الكافي * هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع اما اذا انتصت بهما القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان حاصلا بفعل احد بان سطا اصبع من اصابه بآفة سماوية فالجواب فيه كالجواب فيما لو كانت ناقصة وقت التطع وان كانت بفعل احد بان قطع اصبع من اصابه ظلما او قطع القاطع اصبعاً من اصابه او تضي بها حقاً واجبا عليه فالجواب فيه كالجواب فيما لو فانت بآفة سماوية هكذا ذكر شيخ الاسلام المعروف بخواهر رادة وقد ذكر شيخ الاسلام احمد الطوايسي رح في شرحه انها اذا قطعت بتصاص فله الخيار وان قطعت ظلماً او بآفة سماوية فلا خيار وأشار الى العرق فقال ما قطع فصا صافه محسوب عليه فكأنه منعها فيوجب الخيار ولا كذلك ما ذهب بآفة سماوية كذا في الظهيرية * واذا قطع يد رجل عمداً حتى وجب التصاص فتقطعت يد القاطع بأكلة او ظلماً بغير حق يبطل التصاص ولا ينتقل الى الارش ولو قطعت يد القاطع بتصاص رجل آخر او في سرقة كان على من عليه التصاص الارش لصاحب التصاص الاول كذا في فتاوى قاضي خان * رجل قطع يمين رجل ولا يدين للقاطع فحق المقطوعة يده في الارش في ماله كذا في خزائن المفتين * اذا قطع له اصبعين وليس للقاطع الا اصبع واحدة فانه يتطعها ويأخذ ارش الاخرى كذا في الجوهرة النيرة * قطع يد رجل من المفصل فانتص منه وبرأ ثم قطع احدهما ذراعاً صاحبه لم ينتص منه وقال ابو حنيفة رح في الاقطعين والاشلين لا قصاص وهو قول ابي يوسف رح في رواية الحسن عنه كذا في محيط السرخسي * واذا قطع الرجل اصبع رجل من المفصل من يمينه ثم قطع يمينه آخر او بدأ باليد ثم قطع الا اصبع ثم حضرا جميعاً فانه يقطع اصبعه أولاً باصبع الآخر ثم يخير صاحب اليد فان شاء قطع ما بقي وان شاء اخذ يده وان جاء صاحب اليد ولا قطعت له اليد ثم اذا حضر الآخر قضى له بالارش كذا في المبسوط * لو قطع رجل اصبع رجل من المفصل الاعلى ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاوسط ثم قطع اصبع آخر من المفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحدة فان كان الكل حضراً وطلبوا من القاضي حقهم فان القاضي يتطع المفصل الاعلى لصاحب الاعلى ولا يقطع لصاحب الاوسط والاسفل وان كان حق صاحب الاوسط والاسفل ثابتاً في الاعلى ثم خبر صاحب المفصل الاوسط فان شاء قطع من القاطع مفصله الاوسط ولا شيء له

من دية الاصبع وان شاء لم يقطع وضمنه ثلثي دية الاصبع فاذا قطع يخير صاحب المفصل الاسفل فان شاء قطع ولا شيء له من دية الاصبع وان لم يقطع اخذ دية اصبعه بكما له من ماله وان حضر احدهم وغاب الآخر ان كان الحاضر صاحب المفصل الاعلى يقطع له فان قطع المفصل الاعلى له ثم حضر الآخران فانهما يخيران فان اختار القطع لا يضمن لكل واحد منهما شيئا هكذا في المحيط * ولو حضر صاحب الاصبع أولا وظهر حقه ولم يحضر صاحب المنصلين ولا صاحب المفصل عند القاضي قضى للثالث بكل الاصبع ثم حضر صاحب المفصل والمنصلين قضى لهما بالارش كذا في شرح الزيادات للعتابي * لو قطع كف رجل من مفصل ثم قطع يدا آخر من المرفق ثم اجتمعا فان الكف يقطع لصاحب الكف ثم يخير صاحب المرفق فان شاء قطع ما بقي لحقه وان شاء اخذ الارش كذا في شرح المبسوط * واذا كان احدهما حاضرا والاخر غائبا فانه يبدأ بحق الحاضر ايهما كان كذا في المحيط * لو قطع اصبع يدرجل ثم قطع المقطوعة اصبعه يدا القاطع من المفصل خير فان شاء قطع يده ناقصة وان شاء اخذ الارش ويطل حق صاحب الاصبع كذا في محيط السرخسي * قال محمد رَح في الجامع رجل قطع يدرجل عدا ويد القاطع صحيحة فمقطوعة يده اصبعها من اصابع القاطع ثم قطع قاطع اليد رجل صحيحة فمقطوعة يده آخر باختيار ان شاء قطع ما بقي من يدا القاطع مع المقطوعة يده الاول وان شاء اخذ دية يده فان قطع المقطوعة يده آخر اصبعها من اصابع القاطع ايضا فقد بطل خياره ويقطع ما بقي من يدا القاطع له وللاول واذا قطع يدا القاطع لهما يضمن القاطع للمقطوعة يده او لا نصف ارش يده مؤجلا في سنتين ثلثاها في السنة الاولى وثلثها في السنة الثانية ويضمن للمقطوعة يده آخر ثلثة اثمان دية يده مؤجلا على الوجه الذي قلنا كذا في المحيط * واذا قطع يدرجل ويده صحيحة و قطع المقطوعة يده اصبعها من اصابع القاطع ثم قطع القاطع يدرجل آخر فقطع المقطوعة يده الثاني اصبعها من اصابع القاطع ثم ان القاطع قطع يدرجل ثالث فقطع المنطوع الثالث اصبعها من اصابع القاطع ثم اجتمعوا عند القاضي فلا خيار لواحد منهم في اخذ الدية ويتقطع ما بقي من يده لهم ويكون عليه للمقطوع الاول ثلثة اخماس دية يده وثلث خمسها وللثاني نصف دية يده وثلث ربعها وللثالث اربعة اتساع دية يده كذا في محيط السرخسي * لو قطع رجل يدرجل اليمنى والبسرى من آخر قطعت يدا بهما وكذلك ان قطعها من واحد ولو قطع رجل يمنى رجلين قطعت يمينه بهما وغرم دية يد واحدة بينهما عندنا سواء قطعها معا وعلى التعاقب

ولو عفا احدهما عنه قبل القصاص اقتص منه للباقى ولا شيء للعافى ولو حضر احدهما دون صاحبه لم ينتظر الغائب ويقتص لهذا الحاضر ثم اذا قدم الغائب كان له الدية وان اجتمعا فقضى لهما بالقصاص والدية واخذ الدية ثم عفا احدهما عن القصاص جاز عفوه ولم يكن للآخر ان يستوفي القصاص وانما له نصف الدية فاما اذا لم يستوفيا الدية حتى عفا احدهما بعد قضاء القاضى فعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف رح للآخر ان يستوفي القصاص وهو القياس وعند محمد رح ليس للآخر ان يستوفي القصاص استحسانا ولو لم يكونا اخذا المال واخذاه كتيلا ثم عفا احدهما فالمسئلة على الخلاف ايضا ولو كانا اخذا بالمال رهبا كان هذا بمنزلة قبض المال ثم ان عفا احدهما بعد ذلك لم يكن للآخر ان يستوفي القصاص وهذا استحسان كذا فى شرح المبسوط * رجل قطع يد رجل ممددا وقطع من رجل آخر تلك اليد ايضا عمدا فقطع احدهما يد الناطع من المرفق فانه يبطل احدى اليدين من الناطع الاول ويجب على الناطع الاول دية يدين المقطوعة يداهما نصمان ثم المنطوعة يده من المرفق وهو الناطع الاول بالخيار ان شاء قطع الذراع من الذي قطع يده من المرفق وان شاء ضمنه دية يده وحكومة عدل فى الذراع ويكون له ذلك فى سنتين ثلثاها فى السنة الاولى وثلثها فى السنة الثانية الا ان يزيد ذلك على ثلثي الدية فحينئذ تجب الزيادة فى السنة الثالثة كذا فى المحيط * اذا قطع المفصل الاعلى من اصبع رجل عمدا فبرأ ولم يقتص حتى قطع منصلا آخر من تلك الاصبع يقطع له المفصل الاعلى دون الاسفل وعليه ارش الاسفل وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع المفصل الثالث ولو لم يكن بين القطعين برأ واجب عليه القصاص فى كل الاصبع بقطعة من اصلها مرة واحدة كذا فى محيط السرخسي * واذا قطع المفصل الاعلى وبرأ ثم مات بسبب آخر وله ابن مقطوع المفصل الاعلى من ذلك الاصبع ثم جاء القاطع وقطع الابن منصله الثاني يجب على القاطع القصاص فى المفصل الاعلى لمورثه والارش للوارث فى منصله الثاني كذا فى شرح الربيادات للعتابى * لو قطع المفصل الاعلى وبرأ واقتص من الناطع ثم عاد وقطع المنصل الثاني وبرأ يجب القصاص ولو قطع من اصبع رجل نصف مفصل وكسر كسرا وبرأ ثم قطع ما بقى من المفصل وبرأ الاقتصاص عليه فى شيء من ذلك ولو لم يتخلل بينهما برأ يجب القصاص فى المنصل كذا فى المحيط * لو قطع اصبع رجل عمدا ثم قطع كنه من المنصل قبل البرأ تنطع بد الناطع دون اصابعه كذا فى محيط السرخسي * وان تخلل بينهما برأ يجب القصاص فى الاصابع وحكومة عدل فى الكف كذا فى المحيط *

لَوْ قَطَعَ مِنْ رَجُلٍ الْمَنْصِلَ الْأَعْلَى مِنْ أَصْبَعِهِ قَبْلَ الْبِرِّ أَعَادَ وَنُطِعَ نِصْفُ الْمَفْصَلِ الثَّانِي لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ وَلَوْ تَخَلَّلَ الْبِرُّ يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَعْلَى وَالْأَرْضِ فِي الْبَاقِي كَذَا فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِلْعَنَابِيِّ * عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ضَرْبُ أَصْبَعِ رَجُلٍ عَمْدًا فَسَقَطَ الْكَفُّ إِنْ كَانَ التَّطْعَمُ مِنَ الْمَنْصِلِ وَالسَّقُوطُ مِنَ الْمَفْصَلِ اقْتَصَصَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مِنَ الْمَفْصَلِ لَا يَقْتَصُّ مِنْهُ قَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّمَا أَنْظِرُ إِلَى السَّقُوطِ لَا إِلَى أَصْلِ الْجِرَاحَةِ فَإِنْ كَانَ السَّقُوطُ مِنَ الْمَفْصَلِ يَقْتَصُّ مِنْهُ وَالْأَفْلَاوُ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا قَصَاصَ فِي ذَلِكَ وَبِهِ يَفْتَى كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ * وَلَوْ قَطَعَ أَصْبَعُ رَجُلٍ عَمْدًا فَسَلَّتْ الْكَفُّ فَلَا قَصَاصَ فِي الْأَصْبَعِ وَفِي الْيَدِيَّةِ فِي قَوْلِ أَصْحَابِنَا وَكَذَلِكَ لَوْ قَطَعَ مَفْصَلًا مِنْ أَصْبَعِ رَجُلٍ فَسَلَّتْ الْكَفُّ فَفِيمَا شَلَّ مِنْ ذَلِكَ دِيَّةٌ وَلَا قَصَاصَ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِنْ قَطَعَ أَصْبَعًا فَسَلَّتْ بِجَنْبِهَا أُخْرَى قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا قَصَاصَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَعَلَيْهِ دِيَّةُ الْأَصْبَعَيْنِ وَقَالَ يَقْتَصُّ مِنَ الْأُولَى وَفِي الثَّانِيَةِ أَرَشَهَا كَذَا فِي الظَّهِيرِيَّةِ * فِي نَوَادِرِ بْنِ سَاعَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنْ قَطَعَ أَصْبَعُ إِنْسَانٍ فَسَقَطَ أَصْبَعُ أُخْرَى بِجَنْبِهِ عَلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ تَجِبُ دِيَّةُ الْأَصْبَعَيْنِ وَعَنْ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهُ يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَصْبَعِ الْأُولَى وَالْدِيَّةُ فِي الْأَصْبَعِ الثَّانِيَةِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَصْبَعَيْنِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * إِذَا قَطَعَ الرَّجُلُ أَصْبَعُ إِنْسَانٍ عَمْدًا فَانْشَلَّ السَّكِينُ إِلَى أَصْبَعٍ أُخْرَى يَجِبُ الْقَصَاصُ فِي الْأَصْبَعِ الْأُولَى وَالْدِيَّةُ فِي الْأَصْبَعِ الثَّانِيَةِ بِلَا خِلَافٍ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَفِي الْمُنْتَقَى عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ إِذَا قَطَعَ مَفْصَلًا مِنَ السَّبَابَةِ فَسَقَطَتِ الْوَسْطَى مِنَ الضَّرْبَةِ قَطَعَتِ الْوَسْطَى وَالْمَفْصَلُ مِنَ السَّبَابَةِ وَلَوْ شَلَّتْ مَا بَقِيَ مِنَ السَّبَابَةِ وَسَقَطَتِ الْوَسْطَى فَإِنِّي أَقْطَعُ الْوَسْطَى وَلَا اقْتَصَصُ مِنَ السَّبَابَةِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَطَعَ بِدِرْجُلٍ فَاقْتَصَصَ لَهُ فَمَاتَ الْمَقْطُوعُ الْأَوَّلُ قَتَلَ الْمَقْطُوعَ الثَّانِي بِهِ وَهُوَ الْقَاطِعُ الْأَوَّلُ قَصَاصًا وَلَوْ مَاتَ الْمُقْتَصَصُ وَهُوَ الْمَقْطُوعُ قَصَاصًا مِنَ الْقَطْعِ فَدِيَّةٌ عَلَيْهِ عَلَى عَاقِلَتِهِ الْمُقْتَصَصُ لَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَقَالَ أَبُو يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَأَشْيٌ عَلَيْهِ كَذَا فِي التَّبْيِينِ * مَنْ قَطَعَ يَدَهُ فَقَتَلَهُ أَخَذَ بِهِمَا سَوَاءً كَانَ أَعْمَدِينَ أَوْ خَطَائِينَ أَوْ مُخْتَلِفِينَ تَخَلَّلَ بَرًّا أَوْ لَا فِي خَطَائِينَ لَمْ يَتَخَلَّلْ فَتَجِبُ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ كَذَا فِي الْكَافِي * وَإِنْ كَانَ قَطَعَ يَدَهُ عَمْدًا ثُمَّ قَتَلَهُ عَمْدًا قَبْلَ أَنْ تَبْرَأَ يَدَهُ فَإِنْ شَاءَ الْأَمَامُ قَالَ أَقْطَعُوهُ ثُمَّ اقْتُلُوهُ وَإِنْ شَاءَ قَالَ اقْتُلُوهُ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَلَا يَقْطَعُ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ * وَإِنْ جَنَى جَانِبَيْنِ عَلَى

على شخص واحد فان اتحد اجنسا بان كانا عمداً او خطأ ومات اعتبارنا واحدة وان تخلل البرأ او اختلفا بان كان احدهما عمداً والاخر خطأ والجاني واحد او اثنان فلكل واحد حكم نفسه كذا في خزانة المفتين * لو قطع اصبعه او يده ثم قطع الآخر ما بقي من البدنات كان التقصاص على الثاني في النفس دون الاول ويقطع اصبع الاول او يده كذا في محيط السرخسي * وان لم يوجد في كتب الظاهرة انه هل يجب في قطع الاثنين التقصاص حاله العمد كذا في الظهيرية * واذا قطع الحشفة كلماء عمداً ففيه القصاص وان قطع بعضها فلا تقصاص كذا في المحيط * ولو قطع بعض الذكر فلا تقصاص ولو قطع كل الذكر ذكر في الاصل انه لا تقصاص وعن ابي يوسف رح ان فيه التقصاص كذا في الظهيرية * والصحيح ظاهر الرواية كذا في المضمرات * قال في الاصل اذا قطع ذكر مولود فان كان قد بدا صلاحه بان قد تحرك فعليه التقصاص اذا قطعه من الحشفة وفي الخطاء الدية كملا واراد بالتحرك التحرك للبول كذا في المحيط * وان لم يتحرك فعليه حكومة العدل كما في آله الخصي والعنبر كذا في شرح الجامع الصغير المصدر الشهيد حسام الدين * الباب الخامس في الشهادة في النتل والاقترابه وتصديق القاتل المدعى ولي الجناية او تكذيبه ان شهد عا به رجلان بالعمد حبس حتى يسأل عنهما فان شهد عليه رجل واحد عدل حبسه ايضا با ما فان جاء بشاهد آخر والاخلي سبيله العمد في ذلك والخطاء وشبه العمد سواء كذا في شرح المبسوط * رحل ادمي على رجل انه قتل اباة خطأ وادعى ان له بينة حاضرة في المصر وطلب اخذ الكفيل من المدعى عليه ليتيم البينة فان القاضي يأمره باعطاء الكفيل الى ثلاثة ايام ولو قال المدعى شهودي غيب وطلب اخذ الكفيل الى ان يأتي بالشهود فان القاضي لا يجيبه في اخذ الكفيل فان ادعى العمد واراد اخذ الكفيل لا يجيبه القاضي لا قبل اقامة البينة ولا بعدها الا ان المدعى قبل اقامة البينة يلزمه وبعد اقامة البينة بحبسه القاضي زجرا ثم اذا عدل الشهود وشهدوا بقتل يوجب التقصاص يقضى القاضي بالقصاص بطلب المدعى كذا في فتاوى قاضيخان * ومن قتل واه ابنا حاضرا وغائب فاقام الحاضر البينة على القتل قبلت البينة ولم يقدم لكن حبس القاتل فاذا قدم الاخ الغائب كلف ان يعيد البينة عند ابي حنيفة رح وقال لا يعيد وان كان القتل خطأ او كان دين لايهما على الآخر لم يعد بالا جماع واجمعوا على ان القاتل يحبس واجمعوا على انه لا يقضى بالتقصاص ما لم يحضر الغائب وكذلك عبد بين رجلين قتل عمداً واحداً غائب فهو على هذا كذا في الكافي * اذا حضرت الورثة جميعا فادعواهم

على رجلين احدهما غائب والاخر حاضر واقاموا البينة عليهما جميعاً بالقتل عمد اتقبل البينة على
الحاضر ويقضى عليه بالقصاص ويقتل قبل مجيء الغائب ولا تقبل البينة على الغائب فاذا حضر
وانكر القتل يحتاج الورثة الى اعادة البينة على الغائب كذا في الذخيرة * واذا شهد شاهدان
على رجل انه ضرب رجلاً بالسيف فلم يزل صاحب فراش حتى مات فعليه القصاص ولا ينبغي
للقاضي ان يسأل الشهود مات من ذلك ام لا في العمد ولا في الخطاء ولكنهم اشهدوا انه مات من ذلك
له يبطل شهادتهم وجازت اذا كانوا عدولاً واذا شهدا انه ضربه بالسيف حتى مات ولم يزيدا على ذلك
فهذا عمد الا ان القاضي ان سألهم اتعمد ذلك فهو اوثق وكذلك ان شهدا انه طعنه برمح او رماه
بسمهم او نثبته فهذا كله عمد كذا في شرح المبسوط * وان قالا قتله بالسيف خطأ تقبل شهادتهما ويقضى
بالدية على العاقلة وان قالوا لا ندري قتله عمداً او خطأ فانه تقبل هذه الشهادة ويقضى بالدية في مال
القاتل وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقبولة جواب الاستحسان كذا في المحيط * واذا شهد شاهد
على رجل بالقتل خطأ وشهد الآخر على اقرار القاتل بذلك فهذا باطل وكذا لو شهدا على
القتل واختلعا في الوقت او المكان فان الشهادة لا تقبل كذا في المبسوط * وذكر الشيخ الامام الاجل
خواهر زادة في شرح ديات الاصل انهما اذا اختلفا في المكان والمكانات كبيت صغير فشهدا احدهما
انه رآه قتله في هذا الجانب وشهد الآخر انه قتل في الجانب الآخر فانه تقبل الشهادة استحساناً
كذا في المحيط * وان اختلفا في موضع الجراحة من بدنه فالشهادة باطلة كذا في المبسوط *
وان شهدا احدهما انه قتله بالسيف والاخر انه قتله بالحجر حتى اختلفت الآلة لا تقبل هذه الشهادة
وان شهدا احدهما انه قتله بالسيف وشهد الآخر انه قتله بالسكين او شهدا احدهما انه قتله بالحجر
وشهد الآخر بالعصا لا تقبل ولو شهدا احدهما انه اقرانه قتله عمداً بالسيف وشهد الآخر انه اقرانه قتله
عمداً بالسكين وقال المدعي اقر بما قال الا انه ما قتله الا طعماً بالرمح جازت الشهادة واقتص من
القاتل ذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد بن حمران شهدا احدهما انه قتله بالسيف او بالعصا وشهد
الاخر انه قتله ولا ادري بماذا قتله لا تقبل هذه الشهادة واذا شهدا انه قتله وقالوا لا ندري بماذا قتله
فالقياص ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل ويقضى بالدية في ماله ولا يتقاضى بالقصاص
هكذا في المحيط * ولو شهدا على رجلين انهما قتلا احدهما بسيف والاخر بعصا ولا يدريان ايتهما
صاحب العصا لم تجز شهادتهما وكذلك لو شهدا على رجل واحد بقطع اصبع وعلى آخر بقطع

اخرى من تاك اليد ولا يميزان قاطع هذه الاصبع من قاطع الاخرى وكذلك لو شهدا بالخطاء
 كذا في المبسوط * واذا شهد شاهدان انه قطع يده عمدا من المفصل وشهد شاهد انه قطع رجله من
 المفصل ثم شهد واجمعا انه لم يزل صاحب فراش حتى مات والولي يدعي ذلك كله عمدا
 فاني اقضي على القاتل بنصف الدية في ماله وكذلك لو شهد على الرجل شاهدان فلم يركبا
 ولو زكي احد شاهدي اليد واحد شاهدي الرجل لم يؤخذ القاتل بشيء وان زكوا جميعا قضيت
 عليه بالقصاص فان طلب الولي ان يقتص من اليد والرجل لم يكن له ذلك كذا في الحاوي *
 ولو شهد شاهدان عليه انه قطع يده من المفصل عمدا ثم قتل عمدا كان لوارثه ان يقتص من يده ثم يقتله
 فان قال له القاضي اقتله ولا تقتص من يده فذلك حسن ايضا وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
 ومحمد رح يا مرة يقتله ولا يجعل له القصاص في يده ولو كان احد في الجنائتين خطاء والاخرى
 عمدا اخذ بهما فان كانت الاولى خطاء فانه يجب دية اليد على عاقلة ويقتل قصاصا وان كانت
 الثانية خطاء فعليه القصاص في اليد والدية على عاقلة في النفس كذا في شرح المبسوط * ولو شهدا
 على رجل بقتله خطاء وحكم بالدية فجاء الشهود بقتله حيا للعائلة ان ضمنوا الولي او الشهود ثم
 يرجعون على الولي وان كان عمدا فقتل به ثم جاء حيا بخير الورثة بين تضمين الولي الدية او الشهود
 فان ضمنوا الشهود لم يرجعوا على الولي عند ابي حنيفة رح وعندهما يرجعون على الولي كما في
 الخطاء كذا في الكافي * ولو كانت الشهادة في الخطاء او في العمد على اترار القاتل ثم جاء حيا فلا ضمان
 على الشهود واذا الضمان على الولي في الفصلين جميعا وكذلك لو شهدا على شهادة شاهدين
 على قتل الخطاء وتضى القاضي بالدية على العائلة وباقي المسئلة بحالهما لا ضمان على الفروع
 لكن يرد الولي الدية على العائلة ولو جاء الشاهدان الاصلان وانكرا الاشهاد لم يصح انكارهما
 في حق الفرعين حتى لا يجب عليهما الضمان ولا ضمان على الاصلين ايضا وان قال الاصول
 قد اشهدنا هذا باطل ونحن نعلم يومئذ انك كاذبون قال لم يضمننا شيئا في قول ابي حنيفة وابي
 يوسف رح وعند محمد رح العائلة بالخيار ان شاءوا ضمنوا الاصول وان شاءوا ضمنوا الولي فان ضمنوا
 الاصلين رجعا على الولي وان ضمنوا الولي لم يرجع كذا في المحيط * رحل ادعى على رجل
 انه شج وليه موضحة ومات من ذاك فشهد شاهدان بالموضحة والبرأتقبل شهادتهما ويتضى
 بالقصاص في الموضحة وكذلك اذا شهد احدهما بالسراية والاخر بالبرأتقبل دلي الشجة

لاتفاق الكل عليها حتى لو ادعى المدعى البرأ بطلت الشهادة التي شهد بالسراية كذا في شرح الزیادات للعنابي * ولو كانت الشجة شتادون الموضحة لا يتحملها العاقلة الا باتصال السراية بها نحو السحق وما شبهه فادعى الولي انه مات منها ولي الدية على العاقلة وجاء بشاهدين شهد احدهما كما ادعى المدعى وشهد الآخر انه برأ من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضي بارشها في مال الجاني وكذلك لو كان الميت عبداً الرجل فادعى مولاة ان الشاج شجة موضحة عمدا ومات منها وان له عليه القود وجاء بشاهدين فشهد احدهما كما ادعى المدعى وشهد الآخر انه برأ منها فالقاضي يقضي بارش الشجة في مال الجاني كذا في المحيط * ولو قتل وترك ابنين واقام احدهما بينة على رجل انه قتل اباة عمدا واقام الآخر بينة عليه وعلى آخر انهما قتلا اباة عمدا فلاقصاص وللأول نصف الدية على الذي اقام عليه البينة كذا في خزائن المفتين * قال محمد ربح في الزیادات في رجل مات وترك ابنين فاقام احداً الابنين بينة ان هذا الرجل قتل اباة عمدا واقام الابن الآخر بينة على رجل آخر انه قتل اباة خطأ فلا تقصاص على واحد منهما ولمدعى العمد نصف الدية في مال من اقام عليه البينة في ثلث سنين ولمدعى الخطاء على عاقلة من اقام عليه البينة نصف الدية في ثلث سنين كذا في المحيط * رجل مات وترك ابنين وموصي له فادعى احداً الابنين ان فلانا قتل اباة عمدا واقام البينة عليه وادعى الآخر ان فلانا بعينه او رجلاً آخر قتل اباة خطأ واقام البينة عليه فالموصي له ان صدق مدعى الخطاء يقضى لمدعى الخطاء والموصي له بثلثي الدية على عاقلة القاتل في ثلث سنين ويقضى لمدعى العمد بثلث الدية في مال القاتل الذي يدعى عليه العمد في ثلث سنين وان صدق الموصي له مدعى العمد فلمدعى الخطاء ثلث الدية على عاقلة القاتل في ثلث سنين وثلث النصف للموصي له وثلثا النصف لمدعى العمد في مال القاتل وان كدبهما الموصي له لاشي له وكذلك اذا صدقهما وان قال لا ادري قتل عمدا او خطأ لا يبطل حقه حتى لو صدق احدهما بعينه يقضى له كما ذكرنا ولو كان مكان الموصي له ابن ثالث فالجواب ما ذكرنا في الوجوه كلها الا في وجه واحد وهو ان الابن الثالث اذا صدق مدعى العمد يقضى لهما بثلثي الدية وفي الموصي له كان يقضى لهما بنصف الدية ثم في كل موضع قضى لاحدهما على العاقلة وللآخر في مال القاتل لو توي ما لاحدهما وخرج ما للآخر ليس لصاحبه الذي توي حقه ان يشارك صاحبه فيما خرج له

كذا في شرح الزيادات للعتابي * ومن قتل وله ابنان اقام الاكبر بينة على الاصغر انه قتل الاب واقام
 الاصغر بينة على الاجنبي انه قتله قضى للاكبر على الاضغر بنصف الدية وللاصغر على الاجنبي
 بنصف وهذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقضى بينة الاكبر على الاصغر بالدية ان كان خطأ وبالقصاص
 ان كان عددا ولو اقام كل على اخيه قضى لكل واحد على صاحبه بنصف الدية وارثه لهما في المستثنين
 كذا في الكافي * ولو كان البنون ثلاثة فاقام عبد الله بينة على زيد انه قتل الاب واقام زيد بينة على عمرو
 انه قتله واقام عمرو بينة على عبد الله انه قتله فهنا تقبل البيئات على الاتفاق ولا يجب القصاص
 على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول ابي حنيفة رح يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بثلث
 الدية في ماله ان كان عددا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم اثلاثا واما على قول
 ابي يوسف ومحمد رح يقضى لكل واحد منهم على صاحبه بنصف الدية ويكون الميراث بينهم
 اثلاثا عند هذا ايضا ولو اقام عبد الله البينة على زيد وعمرو وانهما قتلا اباهم عددا او خطأ واقام زيد
 وعمرو والبينة على عبد الله انه قتل اباهم عددا او خطأ تهاترت البيئات عندهما وبقيت الورثة بينهم
 اثلاثا واما على قول ابي حنيفة رح يقضى لعبد الله على زيد وعمرو بنصف الدية في ماله ان كان
 عددا او على عاقلة ان كان خطأ ويقضى لزيد وعمرو وعلى عبد الله بنصف الدية ان كان عددا
 ففي مال عبد الله وان كان خطأ فعلى عاقلة والميراث يكون نصه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو ولو اقام
 عمرو وعلى زيد البينة انه قتل اباهم واقام زيد البينة على عمرو انه قتل اباهم ولم يقم واحد منهما
 البينة على عبد الله فانه يقال لعبد الله ما تقول في هذا فبعد هذه المسئلة على ثلثة اوجه اما ان ادعى
 عبد الله القتل على احدهما بعينه او لم يدع على واحد منهما او ادعى عليهما بان قال هما قتلاه
 فان ادعى القتل على احدهما بعينه وهو عمرو فعلى قياس قول ابي حنيفة رح يقضى على عمرو
 ثلثة ارباع الدية ويكون ذلك بين زيد وبين عبد الله نصفين ان كان القتل عددا ففي مال
 عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة عمرو ويقضى لعمرو وعلى زيد بربع الدية ويكون ذلك في مال
 زيد ان كان عددا وان كان خطأ فعلى عاقلة واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد
 وعمرو ثم ما وجب لزيد يضم الى ما وجب لعبد الله فيقسم بينهما واما على قول ابي يوسف
 ومحمد رح فيقضى لعبد الله على عمرو بالقود ان كان عددا ويقضى بالدية على عاقلة
 عمرو وان كان خطأ ويكون ذلك بين زيد وعبد الله نصفين ويكون الميراث بينهما

نصفين ايضا وان لم يدع عبد الله القتل على واحد منهما بان قال لم يقتل واحد منهما فني قياس قول
ابي حنيفة رح يقتضي لزيد على عمرو ربع الدية ولعمر وعلى زيد ربع الدية ان كان عددا فني مالهما
وان كان خطأ فعلى عاقلتهما ولا شيء لعبد الله من الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا وعند ابي يوسف
ومحمد رح لا يقتضي ههنا بشيء لا بالدية ولا بالتصاص وكان الميراث اثلاثا وان ادعى القتل
عليهما بان قال اتدنا قتلنا فعلى قياس قول ابي حنيفة رح لا يقتضي لعبد الله بشيء من الدية ويقتضي
لكل واحد منهما على صاحبه ربع الدية واما الميراث فنصفه لعبد الله ونصفه لزيد وعمرو واما
على قول ابي يوسف ومحمد رح فقد تهاوت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبد الله
على ما يدعي فلا يقتضي شيء من الدية والميراث يكون بينهم اثلاثا كذا في المحيط * ولو ترك
ابا واخا ودعى كل على صاحبه لغت بينة الاخ وتضي عليه ولو ترك ابنين واقام كل واحد على
صاحبه وصدق الاخ احدهما لم يلتفت اليه كذا في الكافي * فان اقام الاخ البينة على الابنين
انهما قتلاه بعد ان اقام كل واحد من الابنين البينة على صاحبه انه هو القاتل فعلى قول ابي يوسف
ومحمد رح البينة بينة الاخ ويكون الميراث له ويقتل الابن ان كان القتل عددا وان كان خطأ
فعلى عاقلتهما الدية ولم يذكر قول ابي حنيفة رح في هذه المسئلة وينبغي ان عنده لا تنبل شهادة الاخ
ويكون الميراث بين الابنين ويجب لكل واحد على صاحبه نصف الدية وان ترك ثلث بنين
فاقام اثنان منهم البينة على الثالث انه قتل اباهم واقام الثالث بينة بذلك على الاجنبي فعلى
قول ابي يوسف ومحمد رح بينة الابنين اولى ويقتضي بالتصاص على الثالث للاخوين ان كان
عددا وبالدية على عاقلته ان كان خطأ ولا يرث الابن المشهود عليه ويكون الميراث بين الابنين
المدعين نصفين واما على قول ابي حنيفة رح لم يترجح بينة الابنين على بينة الثالث ويقتضي
للابنين على الثالث بثلاثي الدية ان كان عددا فني ماله وان كان خطأ فعلى عاقلته ويقتضي للثالث
على الاجنبي ثلث الدية ويكون الميراث بينهم اثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلث بنين فاقام الاكبر
بينته على الاوسط انه قتل الاب واقام الاوسط على الاصغر بينة انه قتل الاب واقام الاصغر بينة على الاجنبي
بذلك ففي قياس قول ابي حنيفة رح يقتضي لكل واحد منهم على الذي اقام عليه البينة ثلث الدية
ويكون الميراث بينهم اثلاثا واما على قول ابي يوسف ومحمد رح يقتضي للاكبر على الاوسط بنصف
الدية وللأوسط على الاصغر بنصف الدية ولا يقتضي للاصغر على الاجنبي بشيء والميراث بين

الأكبر والأوسط نصفان ولا شيء الأصغر كذا في المحيط * وإذا اقترع الرجلان كل واحد منهما أنه قتل فلانا وقال الولي قتلتماه جميعا فله أن يقتلهما وإن شهدوا على رجل أنه قتل رشيد الآخرين على الآخر بقتله وقال الولي قتلتموه جميعا بطل ذلك كله كذا في الهداية * وفي نوادر شرع عن أبي يوسف رح رجل قال الآخر أنا قتلته وليك عمدا فصدقه وقتله ثم جاء آخر وقال أنا قتلته عمدا فله أن يقتله أيضا فلوان الأول حين قال ما قال قال له أنت قتلته عمدا وحده وقتله ثم جاء آخر قال بل أنا قتلته وحدي وصدقه الولي فعليه دية الذي قتله وله على الآخر الدية كذا في المحيط * وإذا اقترع الرجلان أنه قتل خطأً وادعى عليه العمد فله الدية في ماله استحسانا كذا في المبسوط * ونوادر الناقض بالعدد وادعى ولي القليل الخطأ لاشيء لورثة المقتول كذا في فتاوى قاصيخان * فلو صدق الولي بعد ذلك الناقض وقال أنك قتلته عمدا فله الدية على الناقض كذا في المحيط * رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمدا بحديدة فاقترع أحدهما بقتله وحده عمدا وشهد شاهدان على الآخر أنه قتل عمدا وحده لا تقبل الشهادة وله أن يقتل المقتولان كان القتل خطأً ودعى المتر نصف الدية ولا شيء على المشهود عليه كذا في شرح الزيارات للعتابي * وأما أحد المدعى عليهما أنه قتل وحده عمدا وانكرا الآخر أن قتل ولا بينة للمدعى كان للمدعى أن ينزل المقتول كذا في المحيط * لو ادعى على رجلين عمدا فاقترع أحدهما بالخطأ والآخر بالعدد فالدية عليهما كذا في خزائن المتنين * قال محمد ربح في الزيارات رجل ادعى على رجلين أنهما قتلا وليه عمدا بحديدة وله عليهما القصاص فقال أحدهما صدقت وقال الآخر ضربته بالخطأ بالعصا فانه ينضم لولي النبل عليهما بالدية في ماله ما في ثلث سنين وعد الدني ذكرهما استحسانا وإذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فاقترع بالعدد لا ينضم بشيء وإذا ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة فاقترع بالخطأ كما ادعى نجب الدية ولو ادعى الخطأ عليهما في هذه الصورة فاقترع أحدهما بالعدد والآخر بالخطأ فالجواب فيه والجواب فيما إذا اقترع الخطأ سواء كذا في المحيط * ولو ادعى العمد عليهما فقال أحدهما قتلناه عمدا والآخر أن قتل أصلا ينزل المتر ولو كان المدعى يدعى الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في شرح الزيارات للعتابي * لو قال رجل أنا قتلته وفلان رايبك عمدا وقال فلان قتلناه خطأ وقال الولي للمتر بالعدد قتلته وحده فإنا الولي أن يقتل المتر عمدا وإن ادعى الولي الخطأ في هذه الصورة لا يجب شيء كذا في المحيط *

ولو قال احدهما قطعت يده انا عمدا وفلان قطع رجله عمدا ومات من ذلك فقال الولي لابل انت قطعت يده ورجله عمدا وانكر الآخر الشركة كان للولي ان يقتله وان قال الولي بل انت قطعت يده عمدا ولا ادري من قطع رجله لا يقتل الا اذا زال الابهام بان قال تذكرت ان فلانا قطع رجله عمدا كان له ان يقتل المقر ويكون هذا عذرا حتى لو قضى القاضي ببطلان حقه حين ابهم ثم تذكره لا يعود حقه كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل قتل مقطوع اليدين ادعى عليه ان فلانا قطع يده اليمنى عمدا وفلانا قطع يده اليسرى عمدا ومات منهما فقال المدعى عليه قطع يده اليسرى انا قطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة وانكر الآخر كان له ان يقتل المقر وان قال الولي قطع فلان يده اليسرى عمدا ولا ادري من قطع يده اليمنى الا انها قطعت عمدا ومات من القطعين وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى انا قطعت يده اليسرى عمدا ومات منها خاصة لاشي عاى المقر ولو قال الولي قطع فلان يده اليمنى عمدا وفلان يده اليسرى عمدا وقال المدعى عليه قطع اليد اليسرى قطعت يده اليسرى عمدا ولا ادري من قطع اليمنى الا اني اعلم ان اليمنى قطعت عمدا ومات منها فلا تورده عليه وعليه نصف الدية استحسانا والقياس ان لا يلزمه شيء من الدية كذا في المحيط * الباب السادس في الصلح والعفو والشهادة فيه للاب ان يصلح فيدادون النفس واختافت الروايات في الصلح من النفس كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اصطلم القاتل واولياء القتل عاى مال سنط التصاص ووجب المال قليلا كان او كثيرا وان لم يذكر وا حالا ولا مؤجلا فهو حال كذا في الهداية * ولو كان القتل خطاء فقال صالحتك على الف دينار او على عشرة آلاف درهم ولم يسم لذلك اجلان كان ذلك قبل قضاء القاضي وقبل تراضيهما على نوع من انواع الدية فانه يكون مؤجلا كذا في الظهيرية * وان كان القاتل حرا وعبد افاهم الحرو ومولى العبد رجلا بان يصلح عن دمه ما على الف ففعل فالالف على الحرو وعلى المولى نصفان كذا في الهداية * ثم اصلح في فصل الخطاء ان كان بعد القضاء بنوع من انواع الدية او بعد تراضيهما على ذاك فان وقع على النوع الذي وقع القضاء به او وقع التراضي عليه وكان الصلح على اكثر من الدية لا يجوز وان وقع على اقل مما وقع به القضاء فانه يجوز نسيتة كان او يدا بيد وان اصطلم على خلاف جنس المتضي به وقد صالحه على اكثر مما قضى به فانه يجوز الا انه اذا كان المقضي به

المقضي به دراهم وقد اُصطلح على دنانير أكثر منه انما يجوز اذا كان يدايد وان كان المصالح عليه فرسا وحمارا او عبدا ان كان دينافانه لا يجوز وان كان عينا يجوز وأن لم يقبض في المجلس وان كان صالحه على اقل من المتضي به فان كان المقضي به احدهما دنانير والآخر دراهم فانه لا يجوز نسئته ويجوز يدايد وان كان المقضي به دراهم والمصالح عليه مرضا من العروض ان كان نسئته لا يجوز وان كان بعينه يجوز سواء قبض في المجلس او لم يقبض هذا الذي ذكرنا اذا اُصطلح بعد القضاء والرضاء فاما اذا اُصطلح قبل القضاء والرضاء ان اُصطلح على مال فرض في الدية ان كان المصالح عليه أكثر من الدية فانه لا يجوز وأن كان يدايد وان وقع الصالح على اقل من عشرة آلاف درهم او على اقل من الف دينار او على اقل من مائة من الابل فانه يجوز نسئته كان او يدايد وان وقع الصالح على جنس آخر لم يفرض في الدية فان كان نسئته لا يجوز وان كان عينا جازه كذا في المحيط * رجل قتل عمدا وله وليان فصالح احدهما القاتل عن جميع الدم على خدسين التاجاز الصالح في نصيبه بخمس وعشرين والآخر نصف الدية خمسة آلاف وروي عن ابي حنيفة رح ان الصالح على أكثر من الدية باطل ووجب لكل واحد منهما نصف الدية خمسة آلاف والرواية المشهورة هي الاولى كذا في الظهيرية * ومن عنا من ورثة المقتول من التصاص رجل او امرأة او ام او جدة او من سواهن من السادات كان المقتول امرأة فعفا وجهها عن الثاقل فلا سبيل الى التصاص كذا في السراج الوهاج * ان صالح احدا اشترى من نصيبه على عوض او عنا سقط حق الباقي عن التصاص وكان لهم نصيبهم من الدية ولا يجب للعافي شيء من المال واذا كان التصاص بين رجلين فعنا احدهما فلا خير نصف الدية في مال الثاقل في ثلث سمين كذا في الكافي * ولو عفا احدا الوليين ولم الآخران القتل حرام عليه فقتل فعليه التصاص وله نصف الدية في مال الثاقل وان لم يعلم بالحرمه فعليه الدية في ماله عام بالعنوا ولم يعلم كذا في محيط السرخسي * رجل قتل رجلين ووليهما واحد فعنا الولي عن التصاص في احدهما ليس له ان يقتله بالآخر كذا في الجوهرة النيرة * اثنان عنا الولي عن احدهما يقتل الآخر كذا في محيط السرخسي * اذا قتل الرجل الواحد رجلين لكل واحد منهما رأي فعنا ولي احد المقتولين عن الثاقل فلرأي الآخران يقتله كذا في السراج الوهاج * لو عنا الولي قبل موت المجروح جاز استحسانا ويقتل قياسا ولو قطع الولي يد الثاقل ثم عنا صمنا دية يده عند

ابي حنيفة رح خلافا لهما كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمدا وقضى لوليه بالتصاص على القاتل فامر الولي رجلا بقتله ثم ان رجلا طلب من الولي ان يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال عليه الدية ويزجع بذلك على الأمر كذا في الظهيرية * لو عدا الولي او الوصي عن دم الصغير لم يجز كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمدا فاقام اخ المقتول بينة انه وارثه لا وارث له غيره واقام القاتل بينة ان له ابنا فان القاضي لا يتضي بينة الاخ ويتأني في ذلك وان اقام القاتل بينة ان له ابنا ورثه قد صالحه على الدية وقبضها منه واقام بينة ان الابن قد عفا عنه قبلت بينة القاتل فان جاء الابن بعد ذلك وانكر العفو والصلح كلف القاتل ان يعيد البينة على الابن ولا يتضي على الابن بالبينة التي اقامها القاتل على الاخ ولو كان للقتول اخوان واقام القاتل البينة على احدهما ان الاخ الغائب صالحه على خمسين ألف جاز ذلك فان حضر الغائب وانكر الصالح لا يكلف القاتل باقامة البينة واذا لم يكلف القاتل اعادة البينة هنا يكون الحاضر نصف الدية ولا شيء للغائب كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان للدم ولان احدهما غائب نادى القاتل ان الغائب عفا عنه واقام البينة على ذلك فاني اقبله واجيز العفو عن الغائب واذا اضي بالعفو ثم حضر الغائب لم يعد البينة عليه واذا ادعى عفو الغائب ولم تكن ادينته فاراد ان يستحلف الحاضر فانه يؤخر حتى يقدم الغائب فيحلف فاذا قدم فحلف اقتص منه كذا في المبسوط * وايقال القاتل لي البينة حاضرة في المصر على عفو الغائب فانه يؤجل ثلثة ايام ولا يستوفي منه القصاص للحال هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه وذكر شيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان القاضي في دعوى العفو يؤجله بقدر ما يري قال وما ذكر في الكتاب ان القاضي يؤجله ثلثة ايام ليس بتقدير لازم فان قال بعد ثلثة ايام شهودي غيب او قال من الابتداء شهودي غيب فالقياس ان يستوفي منه القصاص ولا يؤخره وفي الاستحسان لا يستوفي منه القصاص الا ان يقع في علم القاضي انه لو كان بينة لا قامها هكذا في المحيط * اثنان شهد احدهما على صاحبه انه عفا وهو على خمسة اوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا او كذبه او كذبه صاحبه وصدق القاتل او عاى عكسه او سكنا جميعا فالعفو واقع في الفصول كلها واما الدية ان تصادقوا فللشاهد نصف الدية وان كذبه فلا شيء للشاهد ويجب للساكت نصف الدية وان كذبه صاحبه وصدق القاتل ضمن دية بينهما كذا في محيط السرخسي * وان كذب القاتل

الشاهد في شهادته وصدقه المشهور عليه في شهادته فالعنوا واقع وهل يجب على التاتل شيء من الدية التماس ان لا يجب وفي الاستحسان يجب لشاهد نصف الدية في ماله وبه اخذ علماءنا الثلاثة وان لم يصدق التاتل والمشهود عليه الشاهد في شهادته ولا كذبة بل ستة الجواب فيه كاجواب في الكذب بالشاهد كافي المحيط * ولو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعنف ولا يخلو اما ان يشهدا معا ومتعاقبان شهدا معا ان كذبهما التاتل بطل حقهما وكذلك ان صدقهما القاتل معا وان صدقهما على التعاقب فلهما دية كاملة ولو صدق احدهما وكذب الآخر ضمن للذي صدقه نصف الدية واما اذا شهدا متعاقبان كذبهما التاتل فاشاهد آخر نصف الدية ولا شيء للاول وكذلك ان صدقهما معا فلا شيء للاول والثاني نصف الدية وان صدقهما متعاقبا فعليه دية كاملة لهما وان صدق احدهما ان صدق الاول وكذب الثاني فعليه دية كاملة وان صدق الثاني وكذب الاول فالثاني نصف الدية ولا شيء للاول كذا في محيط السرخسي * ان كان الدم بين الثلاثة فشهد اثنان منها على الآخران قد عفا هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان يصدقهما التاتل والمشهود عليه وفي هذا الوجه بطل نصيب العافي والنايب نصيب الشاهدين مالا وان كذبا فلا شيء للشاهدين ويصير نصيب المشهود عليه مالا وان صدقهما المشهود عليه وحده غرم التاتل ثلث الدية وهو نصيب المشهود عليه ويكون ذاك للشاهدين وان صدقهما التاتل وحده غرم التاتل الدية بينهم اثلاثا كذا في المحيط * ولو شهدا على بعضهم اربعة اوجه من حصته من الدية في التاتل الخطاء فشهادتهما جائزة اذا لم يقبض الشاهدان بصيهما من الدية كذا في محيط السرخسي * قوم اجتمعوا على كلب عتور فروع بالبال واخطأ نبال فاصاب جارية صغيرة فماتت وشهد قوم ان هذا سهم فلان ولم يشهدوا ان فلان رماه فصالح الاب صاحب السهم على كرم ثم طلب المصالح رب الصالح ان كان يعلم ان المصالح هو الجارح وان الصبيدة ماتت من تلك الجراحة فالصالح جائز وان لم يكن في الباب سوى معرفة السهم فالصالح باطل وان كان يعلم ان صاحب السهم هو رماه فاستقبلها ابوها ولطمها وسقطت وماتت وما يدري من اللطمة ماتت او من الرمية فان كان صالح الاب باذن سائر الورثة جاروا ابدال لسائر الورثة ولا ميراث للاب وان صالح بغير اذنه فهو باطل كذا في الظهيرية * العتور لا يخاو اما ان كان عن العتور ومن الخطاء وكل وجه لا يخلو اما ان كان من الجنابة او من الشجة وما يحدث منها او من التلعثم وما يحدث

منه او عن النطع او عن الشجة وحدها فان كانت الجنایة عمدا ثم قال المقتطوع للقاطع عفوتك عن الجنایة او عن القاطع وما يحدث منه او الشجة وما يحدث منها يبرأ عن القاطع والسراية ولو قال عفوتك عن النطع او عن الشجة لا يكون عفوا عن السراية ولو مات يجب القصاص قياسا والدية استحسانا عند ابي حنيفة رح وعند هدا يبرأ عن السراية فاما اذا كان خطأ فعفا عن النطع او الشجة ثم سري ومات كان على هذا الخلاف وان عفا عن القاطع وما يحدث منه او عن الجنایة صح العفو عن الكل كما في العمدة الا ان في العمدة يعتبر الدية من جميع المال وفي الخطأ من الثلث ويكون وصية للعاقلة كذا في محيط السرخسي * امرأة قطعت يدرجل فتزوجها الرجل على ذلك فان كان النطع عمدا وقد تزوجها على القاطع فان برأه من ذلك صححت التسمية وصار ارش يده مهرألها عندهم جميعا فان طلقها بعد الدخول بها او مات عنها سلم لها جميع الارش وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك الثمان وخمسمائة وردت على الزوج الفين وخمسمائة وان مات من ذلك فالتسمية باطلة عندهم جميعا ولها مهر مثلها فان طلقها قبل الدخول بها فلها المتعة ثم التماس ان يجب عليها القصاص في قول ابي حنيفة رح وفي الاستحسان لا يجب القصاص وانما تجب الدية في مالها وان تزوجها على الجنایة او على النطع وما يحدث منه ان برأه من ذلك صار ارش يده مهر بها عندهم جميعا وسلم لها ذلك وأن كان أكثر من مهر مثلها وان مات من ذلك بطلت التسمية وكان لها مهر مثلها وسقط القصاص مجانا بغير شيء وان كانت الجنایة خطأ وقد تزوجها على القاطع ان برأه من ذلك صار ارش يده مهرألها وان دخل بها او مات عنها سلم لها جميع ذلك وسقط عن العاقلة وان طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك الثمان وخمسمائة وتؤدي العاقلة الثمن وخمسمائة الى زوجها فاما اذا مات من ذلك بطلت التسمية في قول ابي حنيفة رح وكان لها مهر مثلها وعلى عاقلتها دية الزوج وعندهما تصح التسمية وتصير دية الزوج مهرألها وان تزوجها على النطع وما يحدث منه او على الجنایة خطأ ان برأه من ذلك صار ارش يده مهر لها ويسقط ذلك عن عاقلتها وان مات من ذلك فان الدية تصير مهرألها وتسقط عن العاقلة ثم ينظر الى مهر مثلها والى الدية فان كان مهر مثلها مثل الدية لا شك ان الكل يسلم لها سواء تزوجها

تزوجها بعد التقطع حال ما يجيء ويذهب او بعد ما صار صاحب فراش وان كان مهر مثلها اقل من الدية ان تزوجها في حال ما يجيء ويذهب فالكل يسلم لها وان حصل متبرعا بالزيادة على مهر مثلها وان تزوجها في حال ما صار صاحب فراش فانه ينظر ان كانت الزيادة من مهر مثلها الى تمام الدية تخرج من ثلث مال الزوج فانه يبرأ العاقلة عن ذلك وتعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة وان كان لا تخرج الزيادة على مهر مثلها الى تمام الدية من ثلث ماله فبقدر ما يخرج من الثلث يستط عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم ويردون الباقي الى ورثة الزوج هذا اذا لم يطلقها الزوج قبل موته حتى مات فاذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف ان كان خدسه آلاف مهر مثلها ويستط عن العاقلة وان كان مهر مثلها اقل من خمسة آلاف ان كانت الزيادة على مهر مثلها الى تمام خمسة آلاف تخرج من ثلث ماله فكذا يستط عن العاقلة خدسه آلاف وان كان لا تخرج فبقدر ما يخرج من الثلث ومقداره مهر مثلها يستط عن العاقلة ويردون الباقي الى ورثة الزوج كذا في المحيط * رجال شح رجلا موصحتين ثم عفا المشجوج عن احدى الموصحتين وما يحدث منها ثم مات ههما قال ان كان ذلك باقرار من الشايج فعليه الدية في ماله ولا يجوز ان يعولانه وصية للذاتل واذا كان ذلك بينة فهو وصية للعاقلة فيجوز ويرفع عنهم نصف الدين ان كان يخرج ذلك من الثلث وان كانت الشجرتان عمدا والمسئلة بحالها ولا شيء على العجاني لان العنوعن احدهما عفو عنهما كذا في الظهيرية * رجال شح رجلا موصحة عمدا فعليه عنها وما يحدث منها ثم شجده اخرى عمدا فلم يعف عنها فعلى العجاني الدية كاملة في ثلث سنين اذا مات منهما جميعا ولا قصاص عليه فيها ولم يجز له العفو كذا في المحيط * رجال شح رجلا موصحة عمدا وصالحه المشجوج من الموصحة وما يحدث منها على مال مسددي وقبضه ثم شجده رجلا آخر موصحة عمدا ومات من الموصحتين فعلى الآخر القصاص ولا شيء على الاول وكذلك لو كان الصالح مع الاول بعد ما شجده الآخر كذا في خزائنه المفتين * رجال شح رجلا موصحة عمدا وصالحه منها وما يحدث منها على عشرة آلاف درهم وقبضها ثم شجده آخر خطأ ومات منها فعلى الثاني خمسة آلاف درهم على مائتة ويرجع الاول في مال المتول بخمسة آلاف درهم كذا في المحيط * الباب السابع في اعتبار حالة المتل من رمي مسلم او ارتد المرمي اليه ثم وقع السهم فمات فعلى الرامي الدية لو رثه المرتد عند ابي حنيفة ورجوع الاشياء

على الرامي كذا في الكافي * ولو رمى اليه وهو مرتد فاسام ثم وقع به السهم فلا شيء عليه في قولهم
جه يعار كذا اذا رمى حريبا ثم اسلم كذا في الهداية * وان رمى عبدا فاعتقه مولاة ثم اصاب السهم
فمات منه فعلى الرامي قيمته للمولى عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح كذا في الكافي *
اذا قضى القاضي برجم رجل فرماه ثم رجع احدا للشهود حالة الرمي قبل الاصابة ثم وقع عليه
الحجر فلا شيء على الرامي كذا في التبيين * واذا رمى المجوسي صيدا ثم اسلم ثم وقع الرمية
بالصيد لم يؤكل وان رماه وهو مسام ثم تمجس والعياذ بالله اكل كذا في الهداية * ولو رمى المحرم
صيدا ثم حل فاصابه السهم فعليه الجزاء وان رمى حلال صيدا ثم احرم فلا شيء عليه كذا في الكافي *
الباب الثامن في الديات الدية المال الذي هو بدل النفس والارش اسم المواحب بالجنابة على
مادون النفس كذا في الكافي * ثم الدية تجب في قتل الخطاء وما جرى مجراه وفي شبه العمد
وفي القتل بسبب وفي قتل الصبي والمجنون وهذه الديات كلها على العاقلة الا في قتل الاب ابنه عمدا
فانها في ماله في ثلث سنين ولا تجب على العاقلة كذا في الجوهرة النيرة * وكل عمد ستطاقتصاص
فيه بشبهة فالدية في مال القاتل وكل ارش وجب بالصلح فهو في مال القاتل غير ان الاول في ثلث
سنين والثاني يجب حالا كذا في الهداية * وكل دية وجبت بنفس القتل يتضمن من ثلثة اشياء
في قول ابي حنيفة ر ح من الابل والذهب والنضة كذا في شرح الطحاوي * قال ابو حنيفة ر ح
من الابل مائة ومن العين الف دينار ومن الورق عشرة آلاف وللقاتل الخيار يؤدى اي نوع
شاء كذا في محيط السرخسي * ونالا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم العاشاة ومن الحل ما نأخذ
كل حلة ثوبان كذا في الهداية * ثم لا تجب الابل كلها من سن واحد بل من اسنان مختلفة فعلى الخطاء
المحض تحب المائة اخماسا عشرون ابنة مخاض وعشرون ابن مخاض وعشرون ابنة لبون وعشرون
حنثا وعشرون جذعة وفي شبه العمد تحب المائة اربعا عند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح خمسة
وعشرون ابنة مخاض وخمسة وعشرون ابنة لبون وخمسة وعشرون حنثا وخمسة وعشرون جذعة كذا
في المحيط * ودية المسلم والذمي والمستامن سواء كذا في الكافي * ودية المرأة في نفسها ومادونها
نصف دية الرجل وان كانت جنابة ليس لها ارش مقدرة والواجب فيها حكومة عدل اختلف
لمشاخ فيه قيل يستوى الرجل والمرأة فيه وتيل في نصف كذا في محيط السرخسي * ان كان القاتل
خطاء فان كان الشريك الكبير ابا كان له ان يستوفي جميع الدية حصة نفسه بحكم الملك وحصة

الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير اذا وعما ولم يكن وصيالك غير يستوفي حصته نفسه ولا يستوفي حصته الصغير كذا في المحيط * اذا حلق شعر رأس انسان ولم ينبت تجب فيه الدية كاملة الرجل والمرأة والصغير والكبير فيه سواء الا انه لا يخطب بالدية حال التحلق بل يؤجل سنة وان اجل سنة ومات المجني عليه في السنة والشعر لم ينبت لا شيء على المجاني في قول ابي حنيفة ربح وتي قول ابي يوسف ربح تجب حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي الحاجبين اذا حلقهما على وجهه افسد المنبت او نتف فافسد المنبت تجب فيهما الدية وفي احدهما افسد الدية كذا في السوط * وفي ثنتين من الاهداب نصف الدية وفي احدهما ربع الدية وفي كل الدية الكاملة كذا في المحيط * واذا حلق لحية رجل ولم ينبت كانها اخرى ففيهما كمال الدية كذا في الذخيرة * ويستوى بعد الخطاء في حلق شعر رأس واللحية كذا في الكافي * واذا حلق نصف اللحية والرأس قال بعض اصحابنا يجب نصف الدية وقال بعضهم يجب كمال الدية كذا في محيط السرحسي * ولو حلق نصف اللحية يجب نصف الدية اذا علم انه نصف وان لم يعلم ان الثابت كم هو تجب حكومة العدل وفي فتاوى العضاى اذا نتف بعض لحية رجل تقسم الدية على ما ذهبه على ما بقي فتجب على المجاني بحساب ذلك كذا في الخلاصة * وتكلموا في لحية الكوسج والاسم في ذلك ما نصه ابو دعفر الهمدواني ربح ان كان الثابت على ذقنه شعرات معدودة فلبس في حلق ذلك شيء وان كان اكثر من ذلك وكان على الذقن واخذ جصعا ولكنه غير متصل فبیه حكومته عدل وان كان متصلا ففيه كمال الدية فان نبت حتى استوى كذا كان لا يجب فيه شيء ولكنه يؤدب على ذلك كذا في المبسوط * واذا نبت مكانه ابيض لم يذكر هذا في ظاهر الرواية وقد ذكر في غير رواية الاصول وقال على قول ابي حنيفة ربح ان كان حرا ولا شيء عليه وان كان عبدا فحكومة عدل وقال ابو يوسف ومحمد ربح فيها حكومة عدل كذا في المحيط * والعقيد ابو الايثر ربح ان يفتي بقولهما كذا في الخلاصة * روى شمس الائمة الحلواني عن ابي يوسف ومحمد ربح في هذه المسئلة تقدير حكومة العدل في الحر ان يتوهم ابيض اللحية لو كان عبدا واسر اللحية فيارمه النقصان الذي بينهما كذا في المحيط * وان حلق لحية انسان فبیت بعض يادون البعض ففيها حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيخان * وفي اجناس الماشي اذا قطع خنثية او راتدا او امرأة غيره ينبغي ان لا يجب شيء في الحال وذكر ابن رستم عن محمد ربح فيمن قطع قروا امرأة او

حلق شعر رأس جارية وذلك ينتقصها قال لا شيء عليه إلا أنه يؤدب كذا في الظهيرية * وإذا
جَبَّ رجلًا حتى سقطت اللحية تجب دية كاملة لاجل اللحية كذا في المحيط * ولو حلق الشارب
فام ينبت تجب حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيخان * وهو الاصح كذا في محيط السرخسي *
وفي جنائيات الحسن وإذا حلق اللحية مع الشارب لا يدخل ضمان الشارب في ضمان اللحية
كذا في المحيط * وذكر في الهاروني لو حاق رأس رجل فقال كان اصابع فلم ينبت عليه من الدية
يقدر ما زعم الحالق انه كان في رأسه من الشعر وكذا اللحية لو حلقها وقال كان كوسجالم يكن
في عارضه شعر وكذا في الحاجبين والاشفار كان التول قولهم مع يمينه إلا ان يقيم المجني عليه البيد انه
كان صحيحا كذا في محيط السرخسي * وفي الاذنين الشاخصتين في الخطاء الدية كملا وفي احدهما
نصف الدية وإذا يبت الاذن وانخسفت ففيهما حكومة عدل كذا في المحيط * وإذا ضرب
اذن انسان حتى ذهب سمعه تجب الدية وطريق معرفة ذهب سمعه ان يطلب غنلة فينادي
فان اجاب عام ان سمعه لم يذهب كذا في الظهيرية * وفي العينين اذا فُتِتا خطاء كمال الدية
وفي احدهما نصف الدية وكذلك اذا لم تفنأ ولكنها انخسفت او ذهب بصرها وهي قائمة
يجب كمال الدية فيهما ونصف الدية في احدهما كذا في الذخيرة * وفي عين الاعور
نصف الدية كذا في الظهيرية * ولو قطع الجفون باهدا بها فدية واحدة كذا في الهداية *
وفي قطع الجفون التي لا شعور عابها حكومة عدل وان كان الجاني على الاهدا ب واحد او على
الجمعون را حدا كان على الذي جنم على الاهدا ب تمام الدية وعلى الذي جنم على الجمعون
حكومة عدل كذا في المحيط * وفي قطع الانف دية النفس وكذا اذا قطع المارن وهي مالان
من الانف وان قطع نصف تصبة الانف لا قصاص فيه وفيه دية النفس كذا في فتاوى قاضيخان *
في المنتقى اذا جنم عليه فصار لا يتنفس من انفه ولكن يتنفس من فيه فعليه حكومة عدل كذا
في الذخيرة * وفي شرح الطحاوي اذا قطع المارن ثم الانف فان كان قبل البرأ تجب دية واحدة
وان كان بعد البرأ تجب الدية في المارن وحكومة عدل في الباقي كذا في المحيط * وفي الاصل
اذا كسر انف انسان فنيه حكومة عدل كذا في الذخيرة * ضرب انف رجل فلم يجد شم رائحة
طيبة ولا رائحة كريهة ففيه حكومة عدل كذا ذكر في نوادر ابن رستم من محمد ر ح * وذكر في جنائيات

ابي سليمان اذا اقر الضارب بذهاب الشَّم ففيه الدية وهو كالسمع هكذا ذكر القديري وبه ينتهي
ثم طريق معرفة ذهاب الشَّم ان يختبر بالروائح الكريهة كذا في الظهيرية * وفي الشفتين كمال
الدية وفي احدهما نصف الدية العليا والسفلى في ذلك سواء كذا في المحيط * وفي اذن الصغير
وانفة دية كاملة كذا في السراج الوهاج * ويجب في كل سن نصف عشر الدية ويستوي في ذلك
الانياب والضواحك والنواجذ والطواحن هكذا في المبسوط * وليس في نكس آدمي شيء
من الاعضاء يزداد ارشه على دية النفس الا الاسنان كذا في خزائن المفتين * حتى لو كانت ثمانية
وعشرين فعليه اربعة عشر التاوان كانت ثلثين فخمسة عشر الفا كذا في الظهيرية * وان كانت
اثنين وثلثين يجب ستة عشر ألف درهم وذلك دية وثلاثة اخماس دية يؤدي ذلك في ثلاث
سنين في السنة الاولى ستة آلاف درهم وستمائه وستة وستين وثلثين وفي السنة المانية ستة آلاف درهم
وثلاثمائة وثلثة وثلثين وثلثاء في الثالثة ثلثة آلاف درهم ذكره على هذا التفسير في المنتقى كذا في المحيط *
ومن قلع سن رجل فنبئت مكانها اخرى سقط الارش هذا عند ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف
ومحمد رح عليه الارش كملا كذا في الجوهرة النيرة * وان نبئت الاخرى سهاء بقي الارش على حاله
كذا في المحيط * ولو قلع سن غيره فرد لها صاحبها مكانها ونبت عليه اللحم فعلى المالك كمال الارش
كذا في الكافي * لو ضرب سن انسان فتحرك فاجل فان اخضر او احمر تجب دية السن خمسمائة
وان اصفر اختلف المشائخ فيه والصحيح انه لا يجب عليه شيء وان اسود تجب دية السن اذا فاتت
منفعة المضغ وان لم تفت الا انه من الاسنان التي ترى حتى فات جماله فكذلك فان لم يكن
واحد منهما ففيه روايتان والصحيح انه لا يجب شيء كذا في فتاوي ناصيخان * فان قال الضارب
انما اسودت من ضربة حدثت فيها بعد ضربتي وكذب المضروب فالقول قول المضروب مع بينه
الا ان يقيم الضارب البينة على ما ادعى كذا في المبسوط * وفي سن المملوك اذا اصفر تجب حكومة
العدل في قول ابي حنيفة رح وقال صاحباه في الاصفرار تجب حكومة العدل حرا كان او مملوكا
واذا ضرب سن رجل فاسود السن بضربه ثم جاء آخره نزعها فعلى الاول تمام ارشها وعلى الثاني
حكومة عدل كذا في المحيط * وفي اللسان الدية وكذا في قطع بعض اللسان اذا منع الكلام الدية
ولو قدر على التكلم ببعض الحروف قيل يقسم على عدد الحروف وقيل على عدد حروف يتعلق
باللسان وقيل ان قدر على اداء اكثر الحروف تجب فيه حكومة عدل وان عجز عن اداء الاكثر

يجب كل الدية كذا في الكافي * قالوا والاول اصح كذا في المحيط * والصحيح هو الاول كذا في محيط السرخسي * واذا ادمى المجني عليه ذهاب الكلام يستفعل عنه حتى يسمع كلامه اولا يسمع وفي لسان الاخرس حكومة عدل كذا في المحيط * ولو قطع لسان صبي ان استهلّ تجب حكومة العدل وان تكلم ففيه الدية كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام الدين * وفي اللحيين كمال الدية وفي احدهما نصفها كذا في المحيط * وفي اليدين اذا قطعتا خطأ كمال الدية وفي احدهما نصف الدية ولا يفضل اليمين على الشمال وان كان اليمين اكثر بطشاً من الشمال كذا في الذخيرة * والا صل في الاطراف انه اذا فوت جنس المنفعة على الكمال او ازال جمالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية كذا في الهداية * وفي يد الخنثى ما في يد المرأة عند ابي حنيفة رح وعندهما نصف ما في يد الرجل ونصف ما في يد المرأة كذا في السراج الوهاج * وفي كل اصبع من اصابع اليدين او الرجلين عشر الدية والا اصابع كلها سواء وفي كل اصبع فيها ثلث مفاصل ففي احدها ثلث دية الا اصبع وما فيها مفصلان ففي احدها نصف دية الا اصبع كذا في الهداية * وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في الجوهرة النيرة * وفي اليد الشلاء حكومة عدل كذا في المحيط * واذا قطع الكف مع بعض الاصابع او مع كل الاصابع اجمعوا على انه لو قطعه والا اصابع كلها فائمة في الكف ان الكف يجعل تابعا للاصابع حتى يجب ارش الاصابع ولا يجب في الكف شيء واجمعوا انه لو كان في الكف ثلث اصابع انه يجب ارش الاصابع ثلثة آلاف درهم او ثلثمائة دينار ولا يجب في الكف شيء واما اذا كان على الكف اصبعان او اصبع واحد او مفصل واحد من اصبع فكذلك الجواب عند ابي حنيفة رح يجعل الكف تبعا للصحيح قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * واذا ضرب رجل على يد رجل فشلت اليد فعليه الدية كاملة كذا في خزانة المفتين * وان قطع اصبع رجل من المفصل الاعلى فشلت ما بقي من الاصبع او اليد كلها لا قصاص عليه في شيء من ذلك وينبغي ان تجب الدية في المفصل الاعلى وفيما بقي حكومة عدل وفي الساعد اذا كسر حكومة عدل وكذا في الزنادا اذا كسر حكومة عدل كذا في الذخيرة * وفي اليد اذا قطعت من نصف الساعد دية اليد وحكومة عدل فيما بين الكف الى الساعد وان كان الى المرفق كان في الذراع بعد دية اليد حكومة عدل اكثر من ذلك وهذا قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * قال محمد رح في الجامع

رجل قطع يميني رجلين فقطع احدهما ابهام القاطع وقطع اجنبي آخر الا صابع البواقى ثم ان المتطوعة يده الذي لم يقطع اصلا قطع الكف ولا اصبع فيها ثم اجتمعوا عند القاضي جميعا فالقاضي يتضي على القاطع اليدين بديه يد واحدة وذلك خمسة آلاف درهم بين صاحبي القصاص اخماسا ويغرم الاجنبي لقاطع اليدين اربعة آلاف درهم وان اجتمع المتطوعة ايديهما على قطع الكف ثم اخذ دية اليد قسمت بينهما اخماسا ثلثة اخماسها للذي لم يقطع الا بهام وخمسها للذي قطع الا بهام وان بدأ الاجنبي فقطع اصبع من اصابع القاطع ثم قطع احد صاحبي القصاص بعد ذلك اصبع من اصابع قاطع اليدين ثم عاد الاجنبي فقطع اصبع من اصابع القاطع ثم ان الذي لم يقطع شيئا من اصابع القاطع قطع الكف وعليه الا صبغان فان القاضي يقضي على القاطع بدية واحدة ربعا للذي قطع الكف وثلثة ارباعها للذي قطع الاصبع فان اجتمع صاحبا القصاص على قطع الكف مع الاصبعين فالدية المأخوذة تقسم بينهما اثمانا ثلثة اثمانها لقاطع الاصبع والاخر خمسة اثمانها كذا في المحيط * وفي الانملة حكومة عدل والظفر اذا نبت كما كان لاشي فيه كما في غيره وان لم ينبت ففيه حكومة عدل وان نبت على صيب فحكومة دون الاول كذا في خزائن المفتين * وفي الرجلين كمال الديه في الخطاء وفي احدهما نصف كذا في المحيط * وفي يد الصغير ورجله حكومة اذا لم يمش ولم يقعد ولم يحركهما اما اذا كان يحركهما ففيهما دية كاملة كذا في السراج الوهاج * وفي قطع الرجل العرجاء حكومة عدل كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قطع الرجل خطاء من نصف الساق نجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل فيما وراء القدم كذا في الذخيرة * وان كسر فخذه وبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول ابي حنيفة رح وعليه في قول ابي يوسف رح حكومة عدل وذكر ابو سليمان من محدثي رح في كتاب الحج قال ابو حنيفة رح من كسر عظاما من انسان يدا او رجلا او غير ذلك وبرأ وعاد كهيشته فليس فيه عتل فان كان نقص او عثم ففيه من عقله بحساب ما نقص عشا كذا في المحيط * وفي الضلع حكومة عدل وفي الترقوة حكومة كذا في الذخيرة * وفي تديي الرجل حكومة وفي حلمته حكومة دون الاولى كذا في الظهيرية * وفي احدى تديي الرجل نصف ذلك كذا في المحيط * وفي تديي المرأة الدية وكذا في حلمتي تدييها وحدها وفي احدهما نصف الدية ولم يوجد في الكتب الظاهرة وجوب القصاص في تديي المرأة اذا قطعت عدا والصغيرة والكبيرة في ذلك سواء كذا

فی الظهیرية * وفي ثديي الخنثى عند أبي حنیفة روح ما فی ثديي المرأة وعندهما نصف ما فی ثديي الرجل ونصف ما فی ثديي المرأة کذا فی السراج الوهاج * وأن ضرب علی الظهر ففات منفعة الجماع أو صار أحدب تجب دية النفس کذا فی فتاوی قاضیخان * وإذا لم یحده ولم یمنعه عن الجماع فان بقي للجراحة أثر فیه حکومة عدل کذا فی المحيط * وأن لم یکن فیه اثر الضرب فلا شیء وقالوا اجرة الطیب کذا فی خزائن المفتین * وصدر المرأة اذا کسر وانقطع الماء فیه الدية کذا فی الذخيرة * وفي الذکر کمال الدية وفي ذکر الخصي حکومة عدل عندنا سواء کان یتحرک أو لا یتحرک ویتدر الخصي علی الجماع أو لا یتدرو وهو الحکم فی ذکر العین واما ذکر الشیخ الکبیر ان کان لا یتدر علی الوطی فالجواب فیه کالجواب فی ذکر الخصي و ذکر العین کذا فی الذخيرة * وإذا قطع الحشفة تجب کمال الدية فان جاء وقطع ما بقي من الذکر فان کان قبل تخیل البرأ تجب دية واحدة ویجعل کانه قطع الکر مرة واحدة وان تخیل بينهما برأ یجب کمال الدية فی الحشفة وحکومة العدل فی البانی کذا فی الظهیرية * وفي الانثیین کمال الدية کذا فی المحيط * وإذا قطع الذکر والانثیین من الرجل الصبیح خطأ ان بدأ بقطع الذکر فیه دیتان ولو بدأ بالانثیین ثم بالذکر ففی الانثیین الدية كاملة وفي الذکر حکومة عدل وان قطعهما من جانب الفخذ معا فیه دیتان کذا فی الذخيرة * وله قطع احدى اثبتین فانقطع ماؤه فیه الدية ولا یعلم ذلك الا بان یقر الجانی به کذا فی خزائن المفتین * وفي الالبیتین اذا قطعنا خطأ کمال الدية وفي احدىهما نصف الدية کذا فی المحيط * ولو طعن بطنه برمح فصار بحال لا یستمسک الطعام فیه الدية کذا فی الخلاصة * ولو طعن برمح أو غیره فی الدبر فلا یستمسک الطعام فی جوفه فیه دية كاملة وكذلك لو ضربه فسلس بولہ لا یستمسک البول فیه الدية کذا فی فتاوی قاضیخان * ولو طعن فرج امرأة وصار بحال لا تستمسک البول فیه الدية کذا فی الخلاصة * وإذا قطع فرج امرأة وصار بحال لا یستطاع وقاعها فیه الدية کذا فی خزائن المفتین * وإذا ضربت امرأة فصارت مستحاضة ینظر حولها فان برأت والآی قضی بالدية وفي مسئلة سلس البول یجب ان ینظر حولها ایضا بخلاف مسئلة الطعن فی البطن کذا فی المحيط فی المتفرقات * وأن اقضى امرأة فلا تستمسک البول فیه الدية وان کان تستمسک فیه جائفة یجب فیها ثلث الدية کذا فی فتاوی قاضیخان * رجل جامع صغیرة لا یجامع مثلها فماتت ان كانت اجنبية تجب

تجب الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج كذا في الخلاصة *
عن ابن رستم عن محمد بن رجل جامع امرأته ومثلها تجماع فدانت من ذلك فلا شيء عليه
وقال ابو يوسف رح اذا جامع امرأته فذهب منها عين او افضاه او ماتت فهو ضامن قال محمد بن رح
يضمن في هذا كله الا الافضاء والقتل من الجماع قال وهو قول ابي حنيفة رح وفيما حكاة هشام
عن محمد بن رح انه قال ايضا وهو قول ابي يوسف رح كذا في الذخيرة * عن العقبه ابي نصر الدبوسي
ان ادفع اجنبية فستطت وذهبت عذرتها على الدافع مهر مثلها والتعزير وعن ابي حنص ان
عليه الصداق في ماله كذا في الظهيرية * ولو دفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم
طلتها فعليه نصف المهر ولو دفع امرأة الغير وذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها
مهران كذا في المحيط * فصل في الشجاج موضع الشجة الرأس والوجه الى
الذقن وتحت الذقن ايس موضع الشجة كذا في خزائنه المعتبرين * واللحيان من الوجه عندنا
هكذا في الهداية * الشجاج عشرة الخارصة وهي التي تخرص الجلد اي تخدشه ولا تخرج الدم
والدامعة وهي التي تظهر الدم لا تسيله كالدمع في العين والدامعة وهي التي تسيل الدم
والباضعة وهي التي تبضع الجاداي تنطعه والملاحمة وهي التي تأخذ في اللحم والسمحاق
وهي التي تصل الى السمحاق وهي حلادة رفيقة بين اللحم وعظم الرأس والموصحة وهي التي
توضح العظم اي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي التي تنقل العظم بعد
الكسار اي تحوله والآمة وهي التي تصل الى ام الرأس وهو الذي يبدأ الدماغ كذا في الهداية *
ثم الجائنة التي تخرق الجلد وتصل الى الدماغ ولم يذكرها محمد بن رح لان الانسان
لا يعيش منها كذا في محيط السرخسي * ولا قصاص في غير الموصحة وهذا رواية الحسن من
ابي حنيفة رح وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيما دون الموصحة ذكره محمد بن رح في الاصل
وهو الاصح كذا في التبيين * وبه اخذ عامة المشائخ كذا في المحيط * وفي الموصحة القصاص ان كان
عددا كذا في التبيين * وما فوقها من الشجاج لا قصاص فيه بالاجماع وان كان عددا كالهاشمة والمنقلة
كذا في الجوهرة النيرة * وفي كل ما ذكر من الشجاج انه لا يجب القصاص فعكدها عددا وحكم الخطأ
سواء فيجب فيها اذا كانت عددا ما يجب فيها اذا كانت خطأ كذا في المحيط * وفي الموصحة ان كانت
خطأ نصف عشر الدية وفي الهاشمة عشر الدية وفي المنقلة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الآمة

ثلث الدية وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت فهما جائفتان ففيهما ثلثا الدية كذا في الهداية *

وفي هذا كله اذا برأ ولم يبق لها اثر لا يجب شيء الا عند محمد ر ح فانه قال يجب مقدار ما انفق الى ان يبرأ هكذا ذكر شيخ الاسلام كذا في الذخيرة * شجرجلا منقاة فبرأت وبقي شيء من اثرها بعد البرأ وان قل فعليه ارش المنقلة لان الارش اذا وجب لا يستقط الا اذا زال وجوبه من كل وجه هكذا في المحيط * وبه يفتى كذا في الظهيرية * وفيما قبل الموضحة من الشجاج اُلتست اذا كانت خطأ حكومة العدل هكذا في المحيط * واختلفوا في تفسير حكومة العدل فقال الطحاوي السبيل في ذلك ان يقوم لو كان مملوكا بدون هذا الاثر ويقوم مع هذا الاثر ثم ينظر الى تفاوت ما بين القيدتين فان كان نصف عشر القيمة بجنب نصف عشر الدية وان كان بقدر ربع العشر بجنب ربع عشر الدية وعليه الفتوى كذا في الكافي * ولا يكون الآفة الرأس او في الوجه في الموضع الذي تخلص منه الى الدماغ كذا في المحيط * رجل طعن رجلا في اذنه فخرج من الاخرى قال محمد ر ح فيه حكومة عدل وان طعن في فيه فخرج من دماغه حتى نفذت من الفم الى الدماغ قال محمد ر ح فيه حكومة عدل ومن الدماغ اذا نفذت الى الفرق ففيه ثلث الدية ولورمى الزجج او السهم في دينه وانفذها في قفاه ففيه نصف الدية وفي الباني حكومة عدل وان اصاب الدماغ ونفذت فعليه في العين نصف الدية ومنها الى ان تصل الدماغ حكومة عدل وفي الدماغ حتى نفذت الى الفرق ثلث الدية كذا في محيط السرخسي * والجراحات التي في غير الرأس والوجه ففيها حكومة اذا اوضحت العظم او كسرت اذ ابقى لها اثر وان لم يبق للجراحة اثر فعند ابي حنيفة وابي يوسف ر ح لا شيء عليه وعند محمد ر ح يازمه قيمة ما انفق عليه الى ان يبرأ كذا في محيط السرخسي * والجائفة ما يصل الى الجوف من البطن او الظهر او الصدر او ما يتوصل من الرقبة الى الموضع الذي اذا وصل اليه الشراب كان متظرا فذلك كله جائفة وما فوق ذلك فليس بجائفة ولا يكون في اليدين والرجلين والفخذ والفم والرأس جائفة وان كانت الجراحة بين الاثنين واذا كرت حتى يصل الى الجوف فهي جائفة كذا في السراج الوهاج * وقصاص الشجة يستوفى على مساحة الشجة في طولها وعرضها فاذا كانت في مقدم الرأس او مؤخرة او وسطه او جنبه فعلى مثل ذلك في الشاج في ذلك الموضع بالرأس ولو شجه موضحة فاخذت ما بين قرني المشجوج وهي لا تأخذ ما بين قرني الشاج خير المشجوج ان شاء اقتص وبدأ من أي جانب شاء حتى يبلغ مقدار

طول الاولى الى حيث يبلغ ثم يكف وان شاء اخذ الارش وان كانت اخذت ما بين قرني الشاج
ايضا ويفضل فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص ما بين قرني الشاج ولا يزيد وان كانت في طول
رأس المشجوج وهي تأخذ من جبهة الشاج الى قناه فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص الى مثل
موضعها من رأسه ولا يزيد عليه وان كانت من جبهة المشجوج الى قناه ولم يبلغ من الشاج إلا
الى نصف ذلك فان شاء اخذ الارش وان شاء اقتص مقدار شجته الى حيث يبلغ ويبدأ من أي
الجانبين كذا في الذخيرة والمحيط * شجته عشرين موضحة ان لم ينخل البرأ تجب دية كاملة
في ثلث سنين وان نخل البرأ يجب كمال الدية في سنة واحدة كذا في الكافي في باب المتفرقات *
ومن شج رجلا موضحة فذهب عقله او شعر جميع رأسه فلم ينبت دخل ارش الموضحة في الدية
ولم يدخل ارش الموضحة في غيره هذين وان تناثر بعض الشعر او شيء يسير منه فعليه ارش الموضحة
ودخل فيه الشعر وهذا اذا لم ينبت شعر رأسه اما اذا نبت ورجع كما كان لا يلزمه شيء هكذا
في الجوهرة النيرة * ولو شج رجلا في حاجبه موضحة خطأ وسقط فلم ينبت كان عليه نصف الدية
ودخل ارش الموضحة في ذلك كذا في السراج الوهاج * وان ذهب سمعه او بصره او كلامه فعليه
ارش الموضحة مع الدية قالوا هذا قول ابي حنيفة ومحمد رح ومن ابي يوسف رح ان الشجة
تدخل في دية السمع والكلام ولا تدخل في دية البصر كذا في الهداية * ومن شج رجلا موضحة
عددا فذهبت عيناه فلا قصاص في شيء منه عند ابي حنيفة رح وتجب الدية فيهما وقال في الموضحة
التصاص والدية في البصر وروى ابن سماعة عن محمد رح انه يجب القصاص في الموضحة
والعينين كذا في الكافي * رجل اصلع ذهب شعرة من كبر فشجته موضحة انسان متعددا قال محمد رح
لا يقتص وعليه الارش وان قال الشاج رضيت ان يقتص مني ايس له ذلك وان كان الشاج
ايضا اصلع فعليه القصاص كذا في محيط السرخسي * وفي واقعات اللاطفي موضحة الا صلح
انتص من موضحة غيره فكان الارش انتص ايضا وفي الهاشمية يستويان وفي المنتقى شج رجلا صلح
موضحة خطأ فعليه للشجة ارش دون الموضحة في ماله وان شجته هاشمة ففيها ارش دون ارش الهاشمية
على عاقلته كذا في المحيط * الباب التاسع في الامور بالجناية ومسائل الصبيان وما يناسبها رحل
امرؤ غيره بان يقتله فقتله بسيف فلا قصاص فيه ولا يلزمه الدية في اصح الروايتين من ابي حنيفة رح
وهو قول ابي يوسف ومحمد رح ولو امره ان يقطع يده او ينفق عينه ففعل فلا ضمان في الوجهين

كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لغيره اقطع يدني على ان تعطيني هذا الثوب وهذه الدراهم ففعل لا قصاص عليه و عليه خمسة آلاف درهم كذا في المحيط * ولو قال بعث دمي منك بفلس فقتله يجب القصاص كذا في الظهيرية * رجل قال لا خراقتل ابني او اقطع يد ابني وهو صغير يجب عليه القصاص ومن ابى حنيفه رح انه قال استحس في ذلك واغرمه الدية ولو قال اقتل عهدي او اقطع يده ففعل فلا شيء عليه من الضمان كذا في الواقعات الحسامية * ولو قال اقتل اخي فقتله والآمر وارثه قال ابو حنيفة رح استحس ان آخذ الدية من القاتل ولو امره ان يشجه فشجه فلا شيء عليه فان مات كان عليه الدية كذا في الظهيرية * ولو قال الرجل اقتل ابى فقتله فعلى القاتل الدية لابنه ولو قال اقطع يد ابى فقطعه فعليه القصاص كذا في الواقعات الحسامية * رجل قال لعبد الغير اقتل نفسك فقتل نفسه فعليه قيمته كذا في الظهيرية * في المنتقى رجل قال لا خراجن علي فرماه بحجر فجرحه جرحا يعاش من مثله ويسمى جانبيا ولا يسمى قاتلا ثم مات من ذلك فلا شيء على الجاني وان جرحه جرحا لا يعاش من مثله فهذا قاتل ولا يسمى جانبيا فعليه الدية ولو قال آجن علي فقتله بالسيف لم اقتص منه وجعلت عايه الدية في ماله كذا في المحيط * ولو امر صبي صبيا بقتل انسان فقتله وجبت الدية على عاقلة القاتل ولا يرجع على عاقلة الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان المأمور عبد ايرجع مولى العبد ببادفع على الآمر كذا في شرح الزيادات للعتابي * رجل امر صبيا بقتل رجل فقتله كانت الدية على عاقلة الصبي ويرجع عاقلة على عاقلة الآمر كذا في خزائن المفتين * وان كان المأمور عبدا محجورا صغيرا او كبيرا يخبره ولاة بين الدفع والغداء واما ما اختار رحع بالانل على الآمر في ماله كذا في شرح الزيادات للعتابي * ولو امر بالغ بالغ بذلك كان الضمان على القاتل ولا شيء على الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * رجل امر صبيا بقتل دابة انسان او يخرق ثوبه او ياكل طعامه ففعل فضمانه على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الآمر ولو امر الصبي بالغ بذلك ففعل لم يضمن الصبي كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبدا مأذونا امر صبيا بتخريق ثوب انسان او ارسل صبيا في حاجته فعطب الصبي قال ابو حنيفة رح يضمن الآمر ولو امره بقتل رجل ففعل لا يضمن الآمر كذا في فتاوى قاضيخان * عبدا مأذون صغيرا او كبيرا امر عبدا محجورا او مأذونا صغيرا او كبيرا بقتل رجل

رجل فقتله وخبر المولى بين الدفع والفداء رجع بالاقل في رقبة الآمر كذا في المحيط * وأن كان
الآمر عبداً محجوراً والمأمور كذلك واختار مولى النائل الدفع أو الفداء لا يرجع على مولى
الآمر في الحال ولكن يؤخذ به بعد العتق ولو كان الآمر صغيراً هنا لا يؤخذ بعد العتق أيضاً
وإن كان المأمور حراً صغيراً والآمر عبداً محجوراً تجب الدية على عاقلة الصبي ولا يرجعون
على مولى العبد في الحال ولا بعد العتق كذا في شرح الزيادات للعنابي * مكاتب صغير
أو كبير أو عبداً محجوراً أو مأذوناً صغيراً أو كبيراً بنتل رجل وتتل ودفعه مولاة أو فداء يرجع على
المكاتب بقيمة العبد الآ أن تكون قيمة العبد أكثر من عشرة آلاف درهم فحينئذ يرجع بعشرة آلاف
درهم الآ عشرة فان عجز المكاتب كان مولى النائل أن يتبع مولى المكاتب ويطالبه ببيعه وإن امتنع
بعد ما عجز أو قبل العجز فإن شاء مولى العبد المدفوع اتبع المعتق بالاقل من قيمة عبده ومن قيمة
المعتق وإن شاء اتبع المعتق بجميع ذلك كذا في المحيط * وأن كان الآمر مكاتباً صغيراً أو كبيراً
والمأمور صبي حر تجب الدية على عاقلة الصبي ويرجع عاقلة على المكاتب بالاقل من قيمته
ومن الدية لأن هذا حكم جنائية المكاتب كذا في شرح الزيادات للعنابي * وأن عجز المكاتب
ورُدَّ في الرق أن كان عجز قبل أن يتقضى الناضي بقيمته للعاقلة بطل حق العاقلة من المكاتب
وإن كان عجز بعد ما قضى الناضي عليه بالقيمة للعاقلة قبل الاداء فعلى قول أبي حنيفة ر -
بطل حقهم عنه في الحال وتأخر إلى ما بعد العتق وعلى قولهما لا يبطل ويؤخذ به في الحال كذا
في المحيط * وأن عجز بعد النضاء وأدى شيئاً من ذلك فما أدى يسام لعاقلة القاتل وما لم يؤد
بطل عند أبي حنيفة ر - وعندهما لا يبطل لكن يباع بما بقي من دينهم الآ أن يندبهم المولى كذا
في شرح الزيادات للعنابي * فإن أصنته المولى بعد العجز وبعد ما قضى الناضي عليه بالقيمة
فعاقلة القاتل بالخيار أن شاء أو أضمنوا المولى قيمته لا غير ويرجعون بالبائي على المعتق وإن شاءوا
ضمنوا العبد وما ذكر أن لهم أن يضموا المولى أو العبد قولهما فإما عند أبي حنيفة ر - ليس لهم تضمين
المولى إذ ليس لهم تضمين العبد للحال فالمولى ما عتق عبداً مد يونا فهذا لا يضمن وأولم يعجز
ولكنه أدى فعتق وكان قبل قضاء الناضي عليه بالقيمة أو بعد النضاء فعاقلة يرجعون عليه بالقيمة
حالة الآ أنهم يرجعون بحسب ادانهم وهم يؤدّون في ثلث سنين في كل سنة ثلث الدية ويرجعون
في السنة الأولى بثلث القيمة وفي السنة الثانية بثلث آخر وفي السنة الثالثة بثلث آخر كذا في المحيط *

وَأَنْ كَانَ الْأَمْرُ الْمَأْمُورَ مَكَاتِبِينَ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الثَّانِلِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْآمَرِ كَذَا فِي شَرْحِ الزِّيَادَاتِ لِلْعَنَابِيِّ * رَجُلٌ أَمَرَ آخِرَانِ يَضْرِبُ عَبْدَهُ سَوْطًا فَضَرْبُهُ سَوْطًا وَشَجَّةٌ مُوضَعَةٌ أَوْ قَطْعٌ يَدُهُ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ بَطَلَ نِصْفُ الْجَنَائِيَةِ فِي النَّفْسِ وَيَازِمُ الْجَانِيُ النِّصْفَ كَذَا فِي مَخْتَصَرِ الْجَامِعِ الْكَبِيرِ * رَجُلٌ لَهُ عَبْدٌ أَمَرَ رَجُلَانِ أَنْ يَضْرِبَا سَوْطًا فَضَرْبُهُ سَوْطٌ وَضَرْبُهُ الْمَوْلَى سَوْطًا ثُمَّ ضَرْبُهُ أَجْنَبِيٌّ سَوْطًا آخَرُ ثُمَّ مَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ فَعَلَى عَاقِلَةِ الْمَأْمُورِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا وَسُدْسُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا أَرْبَعَةَ اسْوِاطٍ وَعَلَى عَاقِلَةِ الْأَجْنَبِيِّ أَرْشُ السَّوْطِ الرَّابِعِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ وَثُلُثُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا بِأَرْبَعَةِ اسْوِاطٍ وَيَبْطُلُ مَا سِوَى ذَلِكَ فَإِنْ كَانَ الْمَأْمُورُ ضَرْبَهُ ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ وَالْمَسْئَلَةُ بِحَالِهَا فَهُوَ كَذَلِكَ الْآنَ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَأْمُورِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ أَيْضًا وَعَلَى الْأَجْنَبِيِّ أَرْشُ السَّوْطِ الْخَامِسِ مَضْرُوبًا بِأَرْبَعَةِ اسْوِاطٍ وَثُلُثُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا بِخَمْسَةِ اسْوِاطٍ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * عَبْدَانِ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا صَاحِبُهُ أَنْ يَضْرِبَهُ سَوْطًا فَضَرْبُهُ سَوْطًا ثُمَّ ضَرْبُهُ سَوْطًا آخَرُ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَيْهِ أَيْضًا أَنْ كَانَ مُوسِرَ الشَّرِيكِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَعَلَيْهِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ فِي مَالِهِ وَمَعَ ذَلِكَ كُلُّهُ يَسْتَوْفِي مِنْهُ الْمُعْتَقُ نِصْفَ الْقِيَمَةِ الَّتِي أَحَالَ الشَّرِيكَ وَمَا بَقِيَ لَوْرَثَةِ الْعَبْدِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارَثٌ لَمْ يَرِثِ الْمُعْتَقُ مِنْ ذَلِكَ وَوَرَثَةُ أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ مِنْ عَصْبَةِ الْمُعْتَقِ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسَرًا فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَى عَاقِلَتِهِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ أَلَّذِي لَمْ يَعْتَقْ مِنْ ذَلِكَ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَمَا بَقِيَ فَنِصْفُهُ لِلْمَوْلَى الَّذِي لَمْ يَعْتَقْ وَنِصْفُهُ لِعَصْبَةِ الْمُعْتَقِ كَذَا فِي مَخْتَصَرِ الْجَامِعِ * عَبْدَانِ رَجُلَيْنِ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اضْرِبْهُ سَوْطًا فَإِنْ زِدْتَ فَهُوَ حَرٌّ فَضَرْبُهُ ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ فَعَلَى الضَّارِبِ نِصْفُ أَرْشِ السَّوْطِ الثَّانِي مَضْرُوبًا سَوْطًا فِي مَالِهِ وَعَلَى الْمُعْتَقِ أَنْ كَانَ مُوسِرَ الشَّرِيكِ نِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَعَلَى الضَّارِبِ أَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ مَضْرُوبًا سَوْطَيْنِ وَنِصْفُ قِيَمَتِهِ مَضْرُوبًا ثَلَاثَةَ اسْوِاطٍ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى عَاقِلَتِهِ فَيَسْتَوْفِيهَا أَوْلِيَاءُ الْعَبْدِ وَيَأْخُذُ الْمُعْتَقُ مِنْ ذَلِكَ مَا غَرِمَ يَكُونُ الْبَاقِي لَوْرَثَةِ الْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ فَلِلْحَالِفِ وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ مُعْسَرًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَعَلَى الضَّارِبِ الضَّمَانُ كَمَا وَصَفْنَا كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * الْأَرْشُ السَّوْطِ الثَّلَاثِ كَذَا فِي

مختصر الجامع الكبير * ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين فان بقي شيء فلورثة العبد كذا في محيط السرخسي * وان لم يكن له وارث فنصفه للمولى المعتق ونصفه لأقرب الناس الى الضارب من العصبه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله كذا في مختصر الجامع الكبير * ولو كانت المسئلة بحالها ثم ضربه الأمر سوطاً ثم ضربه الاجنبي سوطاً فمات من ذلك كله فعلى المأمر نصف ارش السوط الثاني مضروباً سوطاً في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمر ان كان المعتق مؤسراً ارش السوط الثالث مضروباً سوطين وسدس قيمته مضروباً خمسة اسواط وعلى الأمر ارش السوط الرابع مضروباً ثلثة اسواط وثلث قيمته مضروباً خمسة اسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي ارش السوط الخامس مضروباً اربعة اسواط وثلث قيمته مضروباً خمسة اسواط ويكون ما اخذ من عاقلة الاجنبي ومن الأمر ومن المأمر للعبد وياًخذ المأمر من الأمر نصف قيمة العبد مضروباً سوطين ويرجع الأمر بذلك في مال العبد وما بقي من ماله فلعصبه المولى الأمر ان لم يكن للعبد عصبه كذا في محيط السرخسي * وان كان الأمر معسراً فعلى المأمر نصف ارش السوط الثاني في ماله وارش السوط الثالث وسدس قيمته مضروباً خمسة اسواط نصف ذلك عايله ونصفه على عاقلته وعلى الأمر ما قد وصفنا اذا كان مؤسراً الآن ذلك على عاقلته وعلى الاجنبي ما قد وصفنا وياًخذ المأمر من ذلك نصف قيمة العبد مضروباً سوطين وما بقي فهو ميراث لعصبه المولى كذا في مختصر الجامع الكبير * في العيون اذا قال رجلين اضرباهما ملوكي هذا مائة سوطاً فليس لاحد هذان يضرب المائة كلها وان ضربه احد هما تسعة وتسعين وضربه الآخر سوطاً واحداً ففي القياس يضم من ضارب الاكثر وفي الاستحسان لا يضم كذا في التاتارخانية * رجل اعطى صبياً سلاحاً ليسكه فعطب الصبي بذلك تجب دية الصبي على عاقلة المعطي ولو لم يقل له امسكه لي المختار انه يضم من ايضا ولو دفع السلاح الى الصبي فقتل الصبي نفسه او غيره لا يضم الدافع بالاجماع كذا في الخلاصة * ولم يرد بتوله عطب الصبي ان الصبي قتل نفسه فان هناك لاضمان على المعطي اما اراد به انه سخط من يده على بعض بدنه ومطب به كذا في التاتارخانية * رجل قال لصبي محجوراً صعد هذه الشجرة وانتفض لي ثمارها فصعد الصبي وسقط وهلك كان على عاقلة الأمر دية الصبي وكذا لو امره بحمل شيء او كسر حطب ولو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانتفض الثمار ولم ينل اي فعل الصبي ذلك وعطب اخلف

المشائخ والصحيح انه يضمن سواء قال انتقض لي الثمر او قال انتقض وام يتل لي كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير قال لعبد الغير ارتق هذه الشجرة وانتقض الثمر لتأكله انت ففعل وسقط فمات لم يضمن ولو قال حتى آكله والمستئلة بحالها ضمن كذا في المحيط * ولو امر عبد الغير بسر الخطب او بعمل آخر ضمن ما تولد منه كذا في الخلاصة * رجل حمل صبياً على دابة وقال له امسكها لي ولم يكن له منه بسبيل فسقط عن الدابة ومات كان على عاقلة الذي حمله دية سواء كان الصبي ممن يركب مثله او لا يركب وان سيرا للصبي الدابة فارطاً انساناً فقتله والصبي مستمسك عليها فدية القتل يكون على عاقلة الصبي ولا شيء على عاقلة الذي حمله عليها وان كان الصبي ممن لا يسير على الدابة لصغر ولا يستمسك عليها فدم القتل هدر وان سقط عن الدابة والدابة تسير فمات التبي كان دية الصبي على عاقلة الذي حمله على كل حال سواء سقط بعد ما سارت الدابة او قبل ذلك وسواء كان الصبي يستمسك على الدابة او لا يستمسك كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل الرجل مع الصبي على الدابة ومثله لا يضرب ولا يستمسك عليها فوطئت الدابة انساناً فقتله فالدية على عاقلة الرجل خاصة وعليه الكفارة ولو كان الصبي يضرب الدابة ويسير عليها فالدية على عاقلتهما جميعاً ويرجع عاقلة الصبي على عاقلة الرجل كذا في المبسوط للرخسي * ولو ان عبداً حمل صبياً حراً على دابة فوقع الصبي منها ومات فدية الصبي تكون في عنق العبد يدفعه المولى بها او يفدي وان كان العبد مع الصبي على الدابة فساراً عليها فوطئت الدابة انساناً ومات فعلى دابة الصبي نصف الدية وفي عنق العبد نصفها كذا في فتاوى قاضيخان * واذا حمل الحر الكبير العبد الصغير على الدابة ومثله يضربها ويستمسك عليها ثم امره ان يسير عليها فارطاً انساناً فذلك في عنق العبد يدفعه به مولاة او يفديه ويرجع مولاة بالاقل من قيمته ومن الارش على الغاصب ولو حمله عليها وهو لا يضرب الدابة ولا يستمسك عليها فسارت الدابة فوطئت انساناً فدمه هدر وان كانت واقفة حيث اوقتها لم يصر جانباً حتى لو ضربت رجلاً بيدها او رجلها او كدمته لا شيء على الصبي فيه وانضمان على الذي اوقتها على عاقلته الا ان يكون اوقتها في ملكه فحينئذ لا ضمان عليه كذا في شرح المبسوط * رجل رأى صبياً على حائط او شجرة فصاح به الرجل وقال لا تقع فوق الصبي ومات لا يضمن الرجل القاتل ولو قال له تقع فوق الصبي ومات يضمن القاتل دية كذا في

كذا في فتاوى قاضيخان * صبي في بدايه فجذبه انسان من يده والاب مستمسك حتى مات
 فدية الصبي على الجاذب ويرث منه الاب ولو جذبا حتى مات فالدية عليهما ولا يرث الاب
 كذا في الوانعات الحسامية * صبي مات في الماء او سقط من السطح فمات فان كان ممن يحفظ
 نفسه لا شيء على الابوين وان كان ممن لا يحفظ نفسه فعليهما الكفارة ان كان في حجرهما وان كان
 في حجر احدهما فعليه الكفارة هكذا عن نصير ومن ابى القاسم في الوالدين اذا لم يتعاهدا
 الصبي حتى سقط من سطح ومات او احترق بالار لا شيء عليهما الا التوبة والاستغفار واختيار
 العتية ابى الليث رح على انه لا كفارة عليهما ولا على احدهما الا ان يسقط من يده والعتوى على
 ما اختاره ابو الليث رح كذا في الظهيرية * وهو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان * الام اذا تركت
 الصبي عند الاب وذهبت والصبي يتبل ندي غيرها فلم يأخذ الاب للصبي ظئرا حتى مات
 جوعا فالاب آثم وعليه الكفارة والتوبة وان كان لا يقبل ندي غيرها وهي تعام بذلك فلاثم
 عليها فهي التي ضيعته وعليها الكفارة حكاة عن نصير وينبغي ان تكون المسئلة مختلفة كالمسئلة
 الاولى كذا في المحيط * بنت ست سنين حمت وكانت جالسة الى جنب النار فخرجت الام
 بعد خروج الاب الى بعض الجيران فاحترقت الصبية فماتت لادية على الام لكن اذا كان لها
 مال يعجبني ان تعتق رقبة مؤمنة والاصامت شهرين متتابعين وتكون على تاسف وندامة
 واستغفار لعل الله يعفو عنها وهذا استحباب والكلام في وجوب الكفارة مامر كذا في الظهيرية *
 وفي الاصل اذا غصب الرجل صبي احرا وذهب به فمات فهذا على وجهين اما ان مات بامر
 لا يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان اصابته حمى وفي هذا الوجه لا ضمان على الغاصب بالا جماع
 واما ان مات بامر يمكن الاحتراز والتحفظ عنه بان قتل او اصابه حجر او سقط عليه حائط او زلت
 صامقة من السماء فاصابته فقتلته او نهشته حية او اكله سبع او تردى من حائط او جبل فان الغاصب
 يضمن في قول علماءنا الثلاثة واجدعوا على انه لو قتل الصبي نفسه فلا ضمان على الغاصب وفي
 العبد يضمن مات بامر يمكن التحرز عنه او بامر لا يمكن التحرز عنه كذا في المحيط * ولو غصب
 صبيا وقربه الى المهالك فهلك كان عليه دية ان كان حرا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا قتل
 الصبي المغصوب رجلا لم يكن على الذي اغتصبه من ذلك شيء كذا في المحيط * واذا اردع
 صبي عبدا فقتله فعلى عاقبة القيمة وان اردع طعاما فاكله لم يضمن وهذا عند ابى حنيفة

ومحمد رح وقال ابو يوسف رح بضمن في الوجهين وعلى هذا اذا اودع العبد المحجور مالا استهلكه لا يؤخذ بالضمان في الحال عند أبي حنيفة ومحمد رح ويؤخذ به بعد العتق وعند أبي يوسف رح يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة والبيع والنسليم في العبد والصبي والخلاف في الصبي العاقل في الصحيح حتى بضمن غير العاقل بالاجماع وان استهلك مالا من غير ايداع ضمن كذا في الكافي * الأب اذا ضرب الابن في ادب او الوصي ضرب اليتيم فمات بضمن عند أبي حنيفة رح وان ضربه المولى ان كان بغیر ذنهما فلا ضمان على احد زوج ضرب زوجته في ادب فمات بضمن وعلى الأب الكفارة والدية وعلى المؤدب الكفارة دون الدية وعلى الزوج الكفارة والدية جميعا كذا في الوقعات الحسامية * والوالدة اذا ضربت ولدها الصغير المنأى فلا شك انها ضمن على قول أبي حنيفة رح وقد اختلف فيه المشائخ على قولهم بعضهم قالوا لا تضمن وبعضهم قالوا هي ضامنة كذا في المحيط * رجل ضرب ولده الصغير في تعاليم الذرأ قال ابو حنيفة رح ضمن الوالد دية ولا يرث الوالد ولا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * الحجام او الفصاد او البزاع او الختان اذا حجم او فصد او نزغ او اختن باذن صاحبه فسرى الى النفس ومات ام بضمن كذا في السراجية * البزاع او الفصاد او الحجام اذا نزغ او فصد او حجم وكان باذن المولى في العبد او باذن الولي في الصبي وسرى الى النفس ومات فلا ضمان عليهم وكذلك الختان في هذا فهو لا يضمنون السراية بخلاف كذا في المحيط * ذكر بن ساعدة عن محمد رح لو ان ختانا ختن صبيًا بامر والده فجرت الحديد فقطعت الحشفة فمات الصبي فعلى عاقلة الختان نصف الدية وان عاش الصبي فعلى عاقلة الختان كمال الدية كذا في محيط السرخسي * وهذا الذي ذكرنا فيما اذا قطعت الحشفة ومات انه يجب نصف الدية رواد محمد رح ذكر هذه الرواية في مجموع الررازل وذكر في الاصل انه لا يجب شيء ان مات وهكذا ذكر في جنایات العتاق كذا في الذخيرة * الباب العاشر في الجنين اذا ضرب بطن امرأة حامل مسلمة او كافرة فالقت جنينا ميتا حرًا ذكر كان او انثى فعلى عاقلة الغرة وهي عبدا وامه او فرس قيمته خمسمائة درهم ويكون موروثا من الولد ولو كان انصارا وارثا لم يرث ولا كفارة فيه كذا في السراجية * وان التفت ميتين فغرتان كذا في خزائن المفتين * والجنين الذي قد استبان بعض خلقه كالظفر والشعر بمنزلة الجنين التام في جميع الاحكام كذا في الكافي * وان خرج الجنين بعد الضربة

حيه' ثم مات فنيده الدية كاملة والكفارة كذا في المبسوط * أن التت ميتا ثم ماتت الام فعليه دية بقتل
الام وغرة ب' ثنائها وان ماتت الام من الضربة ثم خرج الجنين بعد ذلك حيا ثم مات فعليه دية
في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم التت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين كذا
في الهداية * وإذا خرج رأس الولد وصاح فجاء رجل بذبحه فعليه الغرة لانه جنين كذا في
خزانة المستنير * رجل ضرب بطن امرأة بالنت جنينين احدهما ميت والآخر حي فمات الحي
بعد الانفصال من ذلك الضرب على الضارب في الميت منهما الغرة وفي الحي الدية كاملة كذا
في الظهيرية * في المستنير رجل ضرب بطن امرأة فالتت جنينا حيا ثم مات ثم التت جنينا ميتا
ثم ماتت الام بعد ذلك والرجل الضارب بنون من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه المرأة غير
هذا الذي ولدت عند الضربة ولها اخوة من ابيها راءها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع
حياتهما مات يرث من ذلك امه السدس وما بقي فلا خوة هذا الوالد من ابيه وعلى الاب كمارتان
كفارة في الولد الواقع حيا كدرة في امه راء الوالد الذي سقط ميتا فان فيه غرة على عاقلة الاب
خمسة مائة يكون لام من ذلك السدس وما بقي فهو الوالد الذي وقع حيا لان الغرة انما وجبت
بالضربة وهو حي حينئذ وترث الام من ذلك السدس ايضا وبصير ما رثت الام من جميع
ذلك لاخوتها كذا في المحيط * ان كان في بطنها جنينان فخرج احدهما قبل موتها وخرج الآخر
بعد موتها وهما ميتان فني الذي خرج قبل موتها خمسة مائة وليس في الذي خرج بعد موتها
شيء ثم الذي خرج قبل موتها ميتا لا يرث من دية امه راءها ميراثها منه وان كان الذي خرج
بعد موتها خرج حيا ثم مات فنيه الدية وله ميراثه من دية امه وميراثت امه من اخيه وان
لم يكن ل اخيه اب حي فله ميراثه من اخيه ايضا كذا في المبسوط * وإذا ضرب بطن امه والتت
جنينا ميتا والام حية ينظران كان هذا الحمل حرا بان كان الحمل من المولى تجب الغرة ذكر
كان او انثى . ان كان الجنين رقينا ذكر في ظاهر رواية اصحابنا راح انه يقوم على الهيئة واللون
التي اتصل له كان حيا ثم اذا ظهر قيمته ينظران كان ذكر اوجب عليه نصف مشرقيمته وان كان
انثى يوجب عليه عشر قيمتها ولو ضاع الجنين ولم يمكن تقويمه باعتبار لونه وهيئته على تقدير انه
حي ووقع النزاع في قيمته بين الضارب ومولى الامة المضروبة كان القول قول الضارب كذا
في المحيط * وما وجب في جنين الامة فهو في مال الضارب يؤخذ منه حالا في ساعته رواه الحسن روح

وما وجب في جنين الحرة فهو على ما قلنا الضارب الى سنة كذا في شرح الطحاوي * وفي المنتقى رجل ضرب بطن امته واقت جنينا ميتا وماتت الام قال ابو حنيفة رح على الضارب قيمة الام في ثلث سنين كذا في الذخيرة * وان ضرب بطن امته فاعتق المولى ما في بطنها ثم اقت جنينا حيا ثم مات ففيه قيمته حيا ولا تجب الدية وان مات بعد العتق كذا في الكافي * واذا باع الامة بعد الضرب ثم اقتها فالغرة للبائع واذا كان الاب عبدا وقت الضرب ثم عتق ثم خرج الجنين فلا شيء للاب اذا اعتبر حال الجنين وقت الضرب هكذا في خزائن المفتين * وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح رجل اعتق ما في بطن امته ثم ضرب رجل بطنها فاقت جنينا ميتا وله اب حر فعلى الضارب ما في جنين الحرة وذلك الغرة وهي للاب دون المولى كذا في المحيط * واذا اعتق اب الجنين او امه قبل الضرب فهو احق من المولى كذا في خزائن المفتين * في نوادر ابن سماعة عن ابي يوسف رح رجل قال لامته الحبلى احد الولدين اللذين في بطنك حر ثم مات فضرب انسان بطنها فاقت جنينين مبينين غلام وجارية قال ابو يوسف رح على الجاني في الغلام نصف غرة وذلك نصف خمسمائة وعليه ايضا في الغلام ربع عشر قيمته لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسمائة ونصف عشر قيمتها كذا في المحيط * وامرأة اذا ضربت بطن نفسها وشربت دواء لتطرح الولد متعمدة او عالجت فرجها حتى سقط الولد ضمن عاقبتها الغرة ان فعلت بغير اذن الزوج وان فعلت باذنه لا يجب شيء كذا في الكافي * امرأة شربت دواء ولم تعتمد به اسقاط الولد فلا شيء عليها كذا في الظهيرية * وفي فتاوى النسفي سئل عن مختلعة وهي حامل احوالت لا سقاط العدة باسقاط الولد قال ان اسقطت بفعلها وجب عليها غرة ويكون ذلك للزوج كذا في المحيط * رجل اشترى جارية بالف ووطئها فحملت منه ثم ضربت بطنها متعمدة او شربت دواء لتطرح الولد فاقت جنينا ميتا ثم استحققت الجارية فالتاضي يقتضي للمستحق بالجارية وبعقورها ويرجع المشتري على البائع بالثمن ثم يقال للمستحق ان امنك قتلت ولدها وهو حر لانه ولد المغرور والجنين الحر مضمون بالغرة فادفع بها او افدها بالغرة فاذا دفع او فدى يقال للمشتري لما اخذت الغرة فقد سلم لك شيء من بدل الولد ولو سلم لك الولد او قيمته الدية بان كان حيا لزمك القيمة بتماها للمستحق فاذا سلمت لك الغرة وهي خمسمائة وجب ان تغرم بحساب ذلك والولد الحر قيمته عشرة

عشرة آلاف ان كان ذكر أو خمسة آلاف ان كان اثني وخمسمائة من دية الغلام نصف مشرها ومن دية
 الاثني مشرها فتعزم بحساب ذلك والمستحق اذا دفع او قدى يرجع بالاقل ان شاء على البائع وان شاء
 على المشتري فان رجع على البائع فالبائع يرجع على المشتري وان رجع على المشتري لا يرجع المشتري
 على البائع ثم المشتري يرجع على البائع بما غرم من قيمة الولد يحكم الغرور كذا في شرح الزيادات
 للعتابي * واذا اشترى امة حاملا فلم يقبضها حتى اعتق ما في بطنها ثم ضرب انسان بطنها
 فالقت جنيما متاخيرا المشتري ان شاء اخذ اامة بجميع الثمن واتبع الجاني بارش الجنين ارش
 حر وبطيء له الفضل وان شاء فسخ البيع في الامة لازمه الولد بحصته ولو كان للجنين اب حرا وارث
 آخر مقدم على مولى العنقة فارش الجنين له في الوجهين ولا شيء للمشتري كذا في المحيط *
 ضرب رجل بطن حامل بسكين فاصاب بد الولد في بطنها فقطعها ثم ولدته حيا فنصف الدية على
 عاقلة لانه خطأ كذا في الظهيرية * الباب الحادي عشر في جنابة الحائط والجناح والكنيف
 وغيره ما يحدثه الانسان في الطريق وما يناسب ذلك يجب ان يعلم بان الحائط المائل ان بناء
 صاحبه مائلا في الابتداء ثم سقط على انسان فقتله او اتلف مال انسان فانه يضمن سواء تقدم اليه
 بالنقض او لم يتقدم وان كان بناء غير مائل ثم مال بمرور الزمان ثم سقط على انسان او سقط على
 مال فأتلفه هل يضمن صاحب الحائط ان سقط قبل التقدم اليه بالنقض فانه لا ضمان على صاحب
 الحائط في قول علمائنا الثلاثة رح واما اذا سقط بعدما تقدم اليه بالنقض ونمكن من النقص
 بعد ذلك ولم ينقض فالقياس ان لا يضمن وفي الاستحسان يضمن كذا في الذخيرة * ثم ما تلحق به
 من النفوس تحمله العاقلة وما تلحق به من الاموال فضاياه عليه كذا في التبيين * والتقدم
 الى صاحب الحائط في الحائط تقدم في نقضه حتى لو سقط الحائط بعد التقدم ومثربنقضه
 فمات فديته على صاحب الحائط وهو قول محمد رح وروى اصحاب الامالي عن
 ابي يوسف رح انه لا ضمان على صاحب الحائط والصحيح قول محمد رح كذا في الذخيرة *
 ولو سقط الحائط على رجل وقتله او مثر رجل بنقض الحائط ومات ثم مثر رجل بالقتيل
 فلا ضمان فيه على عاقلة صاحب الحائط ولو كان مكان الحائط جناح اخرجته الى الطريق فوقع
 على الطريق فمثر انسان بنقضه ومات ومثر رجل بالقتيل ومات ايضا فدية القتيلين جميعا على
 صاحب الجناح كذا في المحيط * والتقدم اليه صحيح عند السلطان وعند غير السلطان كذا

فی الكافي * وتفسر التقدم ان يقول صاحب الحق لصاحب الحائط ان حائطك مخوف او يقول مائل فانقضه حتى لا يسقط ولا يتأذى شيئاً كذا في المحيط * ولو قيل له ان حائطك مائل ينبغي لك ان تهدمه كان ذلك مشورة ولا يكون طلباً كذا في فتاوى قاضيخان *

والشرط الطلب والاشهاد ليس بشرط حتى لو طلب بالتفريغ من غير اشهاد ولم يفرغ مع التمكن حتى سقط وتأذى به شيء وهو بقر بالطلب ضمن ونائبة الاشهاد امكان اثبات الطلب عند الجحود كذا في الكافي * وان شهد بالطلب رجلان او رجل وامرأة ان تثبت المطالبة وتثبت ايضا بكتاب القاضي الى الناصبي واذا شهد على الحائط المائل عبدان او كافران او صبيان ثم اعتق العبدان او اسلم الكافران او بلغ الصبيان ثم سقط الحائط المائل فاصاب انساناً فقتله يضمن صاحب الحائط وكذا لو سقط الحائط المائل قبل اعتق العبدين واسلام الكافرين وبلوغ الصبيان ثم شهدا جازت شهادتهما لانهما من اهل الاداء كذا في فتاوى قاضيخان * ولا يصح الاشهاد قبل ان يهيئ لانعدام التعدي كذا في خزائن المفتين * ويشترط الصحة التقدم والطالب ان يكون التقدم الى من له ولاية التفريغ حتى لو تقدم الى من سكن الدار باجارة واعارة فام ينقض الحائط حتى سقط على انسان لا ضمان على احد كذا في الذخيرة * ويشترط دوام تلك الولاية الى وقت السقوط حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الاشهاد برئ عن الضمان كذا في التبيين * ولا ضمان على المشتري فان اشهد على المشتري بعد شرائه فهو ضامن كذا في الكافي * ولو جن جنونا طبقاً بعد الاشهاد ارادت العياد بالله ولحق بدار الحرب وقضي بلحاظه فافاق المجنون او عاد المرتد مسلداً فردت عليه الدار ثم سقط الحائط بعد ذلك فأتلف شيئاً كان هدراً وكذلك لو باع الدار بعد ما شهد عليه ثم ردت عليه بميب بتضاء او غيره بخيار رؤية او بخيار شرط للمشتري ثم سقط الحائط وتأذى شيئاً لا يجب الضمان الا باشهاد مستقبل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع فان نقض البيع ثم سقط الحائط وأتلف شيئاً كان ضامماً كذا في الظهيرية * واذا تقدم الى المشتري الدار في حائط منها مائل وهو في الخيار في الشراء ثلثة ايام ثم رد الدار بالخيار بطل الاشهاد ولو استوجب البيع لم يبطل الاشهاد ولو كان اشهد على البائع في تلك الحالة لم يضمن ولو كان الخيار للبائع فتقدم اليه فيه فان نقض البيع فلا اشهاد صحيح وان اوجبه بطل الاشهاد ولو تقدم الى المشتري في تلك الحالة لم يصح التقدم كذا في المبسوط * ويشترط للضمان ان يمضي مدة يتمكن فيها من النقص بعد الاشهاد

حتى اذا شهد عليه فسقط من ساعته قبل التدكن من نقضه لا يضمن ما تلف به كذا في التبيين *

ويشترط ان يكون التقدم والطلب من صاحب الحق والحق في طريق العامة للعامة فيكتفى بطلب واحد من العامة كذا في الذخيرة * ويستوي ان يطالبه بتقصه مسلم او ذمي وفي شرح الطحاوي لو كان مائلا الى الطريق العام فان الخصومة فيه الى الناس مسلما كان او ذميا بعد ان كان حرا بالغاء اقلا او كان صغيرا اذن له وليه بالخصومة فيه او كان عبدا اذن له مولاه بالخصومة فيه كذا في الكفاية * وفي السكة الخاصة الحق لاصحاب السكة فيكتفى بطلب واحد منهم وفي الدار يشترط طلب المالك او الساكن كذا في الذخيرة * وفي الجامع رجل اشهد عليه في حائط مائل الى دار رجل فسأل صاحب الحائط عن الماضي ان يؤجله يومين او ثلاثة او ما شبه ذلك ففعل القاضي ذلك ثم سقط الحائط وتلف شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحائط كذا في المحيط *

وتواجه رب الدار او ابراه من المذالبة ارفع ذلك مكانها صم ولا ضمان عليه فيما تاف بالحائط كذا في الكافي * ولو سقط الحائط بعد مضي مدة الاجل كان ضامنا كذا في المحيط * ولو اشهد عليه في الطريق ثم استمهل من الماضي فاجله فهو باطل كذا في خزائن المفتين * وكذلك لو لم يؤخره القاضي ولكن اخره الذي اشهد عليه لا يصح لا في حق غيره ولا في حق نفسه كذا في المحيط *

ولو كان الحائط رهنا فتقدم الى المرتهن فيه لم يضمنه المرتهن ولا الراهن وان تقدم فيه الى الراهن كان ضامنا كذا في شرح المبسوط * قال في المنتقى رجل ادعى دارا في يدي رجل وفيها حائط مائل يخاف سقوطه من الذي يتقدم اليه فيه ويشهد عليه حتى يعدل بينه المدعي قال يؤخذ الذي يديه الدار بتقصه ويشهد عليه بسيله وهي بمنزلة دار لم تدع مالم ترك البينة فان تقصه الذي في يديه ثم زكيت البينة ضمنه الذي تقصه له قيمة الحائط كذا في المحيط *

ولو كانت الدار لصغير فاشهد على الاب او الوصي صم الاشهاد فان سقط الحائط وتلف شيئا كان الضمان على الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وبصح على امه ايضا كذا في الكافي *

وان لم يسقط الحائط حتى بلغ الصبي ثم سقط وقتل انسانا كان دمه هدرا وكذلك لو مات الاب او الوصي والغلام صغير ثم وقع الحائط على انسان وقتله كان دمه هدرا وان تقدم على الصبي بعد البلوغ تقدما مستقبلا ثم سقط الحائط على انسان فدبته على عاقلة الصبي كذا في المحيط *

مسجد مال حائطه فالاشهاد على الذي بناه كذا في خزائن المفتين * وفي المنتقى

اذا وقف داراً على المساكين فاخرجها من يده ودفعها الى رجل تجعل غلتها في المساكين
فاشهد على الوكيل في الحائط المائل منها فسقط على انسان فالدية على عاقلة الواقف وان
اشهد على الذي له الوقف بعنى المساكين فلا ضمان كذا في المحيط * **مبدأ** جرحه حائط مائل
فاشهد عليه فسقط الحائط واُتلف انسانا كانت الدية على عاقلة مولاة كان على العبددين او
لم يكن وان اُتلف الحائط مالا فضمن المال يكون في عنق العبد ببيع فيه وان اشهد على المولى
صح الاشهاد ايضا كذا في فتاوى قاضيخان * **وإذا** تقدم في الحائط الى بعض الورثة فالقياس
ان لا ضمان على احد منهم ولكن استحسن فنضمن هذا الذي اشهد عليه بحصة نصيبه مما اصابه
من الحائط كذا في المبسوط * **حائط** مائل بين خمسة نفر اشهد على احدى فسقط على انسان
وقتل ضمن الذي اشهد عليه خمس الدية ويكون على عاقلة وكذلك دار بين ثلاثة نفر حفر
احدهم فيها بثرا او بنى حائطاً بغير اذن صاحبه فعطب به انسان فعليه ثلثا الدية وقال ابو يوسف
ومحمد رح عليه نصف الدية في المستثلين كذا في شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد حسام
الدين * **وان** كان الحفر والبناء باذن الباقيين لا يكون جناية كذا في السراج الوهاج *
في المنتقى رجل مات وترك ابناً وداراً وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها وفيها حائط
مائل الى الطريق ولا وارث للميت غير هذا الابن فالتقدم في الحائط اليه وان كان لا يملكها
وان وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الاب دون عاقلة الابن كذا في المحيط *
قال محمد رح مكاتب اشهد عليه في حائط له مائل فان سقط قبل تمكنه من الهدم لا يضمن
وان سقط بعد تمكن من الهدم يضمن وهذا استحسان ويضمن لولي القليل الاقل من
قيمه ومن الدية وان سقط الحائط بعد عتقه فالدية على عاقلة فان عجز ورد في الرق ثم سقط
الحائط لا ضمان عليه ولا ضمان على المولى وكذلك اذا باع الحائط ثم سقط لا ضمان
على احد ولو لم يبعه حتى سقط الحائط فعثر انسان بنقصه وتلف ضمن وان عجز ورد في الرق
يخير المولى بين الدفع والفداء **عثر** انسان بالقتيل فهلك فلا ضمان على صاحب الحائط كذا في شرح
الزيادات للعتابي * **ولو** اُشترع كنيفا ونحوه فباعه او عتق فسقط ضمن الاقل من قيمته ومن الارش
وان عجز ورد في الرق يُخير المولى بين الدفع والفداء ولو عثر انسان بنقص الكنيف يضمن
المخرج

المخرج وكذا لو عثر انسان بهذا القتل والضمان على المخرج كذا في الكافي * لو ان رجلا امه مولاة عتاقه لرجل وابوه عبدا شهد عليه في حائط مائل فلم ينقضه حتى عتق الاب ثم سقط الحائط وقتل انسانا فديته على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على عاقلة الام ومثلته لو اشرع كنيفا ثم عتق ابوه ثم وقع الكنيف على انسان وقتله فالدية على عاقلة الام لان اشرع الكنيف نفسه جناية وعند ذلك عاقلته مولى الام كذا في المحيط * اذا كان الرجل على حائط له مائل او غير مائل فسقط به الحائط فاصاب من غير عماه انسانا فقتله فهو ضامن في الحائط المائل اذا كان قد تقدم اليه فيه ولا ضمان عليه فيما سواه ولو كان هو ساقط من الحائط من غير ان سقط الحائط فقتل انسانا كان هو ضامنا ولو مات الساقط نظرت في الاسفل فان كان يمشي في الطريق فلا ضمان عليه وان كان واقفا في الطريق فائدا قاعدا او قائما فهو ضامن لدية الساقط عليه وان كان الاسفل في ملكه فلا ضمان عليه وعلى الاعلى ضمان الاسفل في هذه الحالات وكذلك ان تفعل فسقط او نام فتقلب فسقط فهو ضامن لما اصاب الاسفل وعليه الكسرة في ذلك وكذلك لو تردى من جبل على رجل فقتله فعليه ضمانه وملكه وغير ماكه في ذلك سواء وكذلك لو سقط في بئر احتفره في ملكه وفيها انسان فقتل ذلك الانسان كان ضامنا لدية وان كانت البئر في الطريق كان الضمان على رب البئر فيما اصاب الساقط والمستوط عليه كذا في المبسوط * وضع حرة على حائط فسقطت على رجل فالتدنه لم يضمن لانه قد انقطع اثر رفعه بوضع على الحائط وهو في هذا الوضع غير متعد فلا يضاف اليه التلف كذا في الفصول العمادية * اذا وضع الرجل على حائط شيئا فوق ذلك الشيء فاصاب انسانا فلا ضمان عليه اذا وضعه طولا واما اذا وضعه عرضا حتى خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب الطرف الخارج منه شيئا فانه يضمن وان اصاب الطرف الآخر لا يضمن وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان وضع الجذع عليه طولا حتى لم يخرج شيء منه الى الطريق ثم سقط ذلك الجذع على انسان ومات فانه لا يضمن هكذا ذكر في الكتب واطلق الجواب اطلاقا من مشائخنا من قال هذا اذا كان الحائط مال الى الطريق ميلا يسيرا غير فاحش فاما اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وان لم يتقدم اليه بالرفع ومنهم من قال الجواب كما اطلقه محمد راجح لا يضمن في الحالين ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط ثم سقط الجذع واصاب انسانا يقول بانه يضمن كذا في الذخيرة * حائط مائل اشهد عليه فوضع صاحب الحائط او غيره عليه جرة فسقط الحائط ورمى بالجرة على انسان فقتله فالضمان على صاحب الحائط ولو عثر

بالجيرة او بنقضها احدى ان كانت الجيرة لغير صاحب الحائط فلا يضمن احد ولو كانت الجيرة لرب الحائط يضمن كذا في الكافي * وفي المنتقى قال محمد بن حمرح حائط مائل تقدم الى صاحبه فلم يهدمه حتى القته الريح فهو ضامن كذا في المحيط * واذا شهد على الرجل في حائط من دار في يده فلم يهدمه حتى سقط على رجل فقتله فانكرت العاقلة ان تكون الدار له او قال لا اندري ان الدار له او لغيره فلا شيء عليهم حتى تقوم البينة على ان الدار له فان اقرضوا اليه الدار له لم يصدق على العاقلة ولا يجب الضمان عليه قياسا وفي الاستحسان عليه دية القتل ان اقر بالاشهاد عليه كذا في فتاوى قاضيخان * رجال تقدم اليه في حائط مائل له فلم ينقضه حتى وقع على حائط لجارة وهدمه فهو ضامن لحائط الجارة ويكون الجار الخيار ان شاء ضمنه قيمة حائطه والنقض للضامن وان شاء اخذ النقص وضمنه النقصان ولو اراد ان يجبره على البناء كما كان ليس له ذلك ولو جاء انسان وعثر بنقض الحائط الاول فالضامن على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد بن حمرح وان عثر بنقض الحائط الثاني قبل تضمين صاحب الحائط الاول او بعده فلا ضمان على احد كذا في المحيط * ولو كان الحائط الثاني ملك صاحب الحائط الاول ايضا يضمن صاحب الحائط من عثر بالثاني كذا في فتاوى قاضيخان * حائطان مائلان شهد عليهما فسقط احدهما على الآخر فهدمه فما تاف بوقوع الاول والثاني او بنقض الاول فعلى مالك الاول وما تلف بنقض الثاني فهو دكر كذا في الكافي * ولو كان مكان الحائط الاول جناح اخرجته رجل الى الطريق ووقع على حائط مائل لرجل تقدم عليه ووقع الحائط على رجل فقتله او عثر رجل بنقض الحائط بعدما وقع على الارض فذلك كله على صاحب الجناح كذا في المحيط * واذا مال حائط لرجل بعضه على الطريق وبعضه على دار قوم فتقدم اليه اهل الدار فيه فسقط ما في الطريق منه فهو ضامن له وكذلك لو تقدم اهل الطريق اليه فسقط المائل الى الدار على اهل الدار فهو ضامن كذا في المبسوط * حائط طويل وهي بعضه ولم يه الباقي فسقط الواهي وغير الواهي وقتل انسانا يضمن صاحب الحائط ما اصابه الواهي منه ولا يضمن ما اصابه غير الواهي وان كان قصيرا كان ضامنا لكل كذا في الظهيرية * حائط مائل لرجل اخذ القاضي صاحبه بالهدم فضمن رجل ان يهدمه بامرته فهو جائز وللضمين ان يهدم بغير اذنه ذكر في المنتقى كذا في المحيط * واذا شهد على رجل في حائط مائل شاهدان

فاصاب الحائط احد الشاهدين او اباه او عبدا له او مكاتبا ولا شاهد على رب الحائط غيرهما لم تجز شهادة هذا الذي يجزى نفسه او الى احد من لا تجوز شهادته له نفعا كذا في المبسوط * رجل تقدم في حائط مائل له لا يخاف ان يقع على الطريق لكن يخاف ان يقع على حائطه آخر صحيح لا يخاف ونوعه فيتع الصحيح في طريق المسلمين ولم يتع المائل ولكن وقع الصحيح بنفسه فاتفق انسانا وعثر بنته رجل كان هدرا كذا في المحيط * لقيط له حائط مائل فاشهد عليه فسقط الحائط واتلف انسانا كانت دية القتل في بيت المال وكذا الكافر اذا اسلم ولم يوال احدا فهو كاللقيط كذا في فتاوى قاضيخان * حائط اعلاه لرجل واسفله لآخر مال فتقدم الى احدهما ضمن المتقدم اليه نصف الدية اذا سقط كله وان سقط اعلاه وقد تقدم اليه ضمن صاحب العلودون صاحب السفلى كذا في محيط السرخسي * واذا اسنأ جبر الرجل فوما يهدمون له حائط فقتل الهدم من فعلهم رجلا منهم او من غيرهم فالضمان عليهم والكفارة دون رب الدار كذا في المبسوط * حائط لرجل فسقط نبل الاشهاد ثم اشهد على صاحبه في رفع النقض عن الطريق فلم يرفع حتى شرب به آدمي او دابة فعطب كان ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * قال في المستى رجل اخرج من حائط أفريزا ان كان كبيرا ضمن ما اصاب ذلك وان كان صغيرا يسيرا لم يضمن كذا في المحيط * ولو تقدم الى رجل في حائط مائل له عليه جناح شاره الذي باع الدار فسقط الحائط والجناح فان كان الحائط هو الذي طرح الجناح كان صاحب الحائط ضامما لما اصاب ذلك ولو كان الجناح هو الساقط وحده كان الضمان على البائع الذي اشعره كذا في المبسوط * رجل له سفلى ولا آخر علوهما مخوفان تقدم على صاحبهما فلم يهدما حتى سقط السفلى فرمى بالعلو على انسان فقتله فدية المتناول على مائلة صاحب السفلى وضمان من عثر بنقض السفلى عليه ومن عثر بنقض العلو فلا ضمان فيه دأى احد كذا في المحيط * سئل لرجل وعلو آخر وهي الكل فاشهد عليهما ثم سقط العلو وقتل انسانا كان الضمان على صاحب العلو كذا في فتاوى قاضيخان * وفي الجامع الصغير رجل اخرج الى الطريق كنيفا او ميزابا او بنى دكانا او جرسنا فلكل واحد من عرض الناس ان يقلع ذلك ويهدمه اذا فعل ذلك بغير اذن الامام اضرب ذلك بالمسلمين او لم يضرب ويستوي في هذا الحق المسلم والكافر والمرأة اما ليس للعبد حق نقض الدار المبنية على الطريق هكذا في الخلاصة * فان كانت هذه الاشياء قديمة لا يكون لاحد حق الدفع وان كان لا يدري حالها فانها تجعل

حديثه حتى كان للامام حق الدفع كذا في المحيط * هذا اذا بنى على طريق العامة بناءً لنفسه وان بنى شيئاً للعامة كالمسجد وغيره ولا يضر لا ينتقض كذا روي عن محمد رح كذا في النهاية * وان اخرج في الطريق الخاص في سكة غير نافذة فلكل واحد من اهل السكة اذا كان له المرور تحت هذه الاشياء حق النزع ومن ليس له حق المرور تحت هذه الاشياء من اهل السكة فليس له حق النزع وان كانت هذه الاشياء قديمة فليس لاحد حق النزع وان كان لا يدري حال هذه الاشياء تجعل قديمة كذا في المحيط * اذا اراد الرجل احداث ظلة في طريق العامة وذلك لا يضر بالعامة فالصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان لكل واحد من آحاد المسلمين حق المنع وحق الطرح وان اراد احداث الظلة في سكة غير نافذة لا يعتبر فيه الضرر وعدمه عندنا بل يعتبر فيه الاذن من اهل السكة وهل يباح احداث الظلة على طريق العامة ذكر الطحاوي رح انه يباح ولا يأتى قبل ان يخاصمه احد وبعد المخاصمة لا يباح الاحداث ولا الانتفاع ويأتى بترك الظلة كذا في الفصول العبادية * وليس لاحد من اهل الدرب الذي هو غير نافذ ان يشرع كنيفاً ولا ميزاباً الا باذن جميع اهل الدرب اضر ذلك بهم اولم يضر هكذا في الخلاصة * قال في الاصل اذا وضع الرجل في الطريق حجراً او بنى فيه او اخرج من حائطه جذعاً او صخرة شاخصة في الطريق او اشرع كنيفاً او جناحاً او ميزاباً او ظلة او وضع في الطريق جذعاً فهو ضامن اذا اصاب شيئاً وتلفه الا ان المتلف اذا كان آدمياً فانه يجب الضمان على ما قلته وان جرح آدمياً ولم يتلفه ان بلغ ارشه ارش الموضحة فانه يجب على العاقلة وان كان دون ذلك فانه يجب في ماله ولا كفارة عليه ولا يحرم من الميراث اذا كان المقتول مورثه وان اصاب مالا وتلفه فانه يجب في ماله ذكر المسئلة في الاصل مطلقاً وانها على التفصيل ان فعل ذلك بغير اذن الامام بضمن وان فعل باذن الامام لا يضمن قال مشائخنا وانما يجوز للامام ان يأذن بذلك اذا كان لا يضر بالعامة بان كان في الطريق سعة فاما اذا كان يضر بالعامة بان كان في الطريق ضيق لا يباح له ذلك ثم ما ذكر من الجواب في الكتاب اذا فعل شيئاً من ذلك في الطريق الاعظم او في الطريق في سكة نافذة فاما اذا فعل شيئاً من ذلك في الطريق في سكة غير نافذة فعطب به انسان ينظر ان فعل ما ليس من جملة السكنى لا يضمن حصته نفسه ويضمن حصته شركائه وان فعل شيئاً هو من جملة السكنى فالتباس كذلك ايضا وفي الاستحسان لا يضمن

لا يضمن شيئاً كذا في الذخيرة * وفي المنتقى عبد تاجر عليه دين او لاديين عليه اشرع كنيها من دابة
فقطب به انسان فهو في رتبة العبد في قول ابي يوسف رح وفي قياس قول ابي حنيفة رح ان فعل
ذلك باذن المولى فالضمان على عاقلة المولى وان فعل ذلك بغير اذنه فالضمان في رتبة العبد
وان حفر العبد فيها بشرا او بنى نيهابناء باذن المولى او بغير اذن المولى فعطب به انسان فلا شيء عليه
وان فعل المولى ذلك بغير اذن العبد فلا ضمان في قياس قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف رح
هو ضامن في القياس لكن ادع القياس ولا اضمنه وكذلك الراهن اذا بنى في داره من او حفر فيها
بشرا او ربط فيها دابة بغير اذن المرتهن لم يضمن شيئاً كذا في المحيط * واداً استأجر رب الدار
العدلة لاخراج النجاسات او الظلة فوقع قتل انسانا قبل ان يترغوا من العمل فالضمان عليهم دون
رب الدار قبل مزوم الدية والكرارة وحرمان الارث وان سقط ذلك بعد فراغهم من العمل فالضمان
على رب الدار استحسانا وفي القياس هذا كالا ليل كذا في الكافي والمبسوط * وهكذا في السراج
الوهاب والجمهورية النيرة * ولو سقط من ايديهم آجر او حجارة او خشب فاصاب انسانا فقتله فانه
يجب الدية على عاقلة من سقط ذلك من يده وما به الكفارة كذا في السراج الوهاب * ومن اشرع
ميرابا في الطريق وسقط فاصاب انسانا فان علم انه اصابه الطرف الداخل الذي يلي الحائط
فلا ضمان عليه وان اصابه الطرف الخارج ضمن وان اصابه الطرفان جميعا وتد علم ذلك وجب نصف
الضمان وهدر النصف وان لم يعلم اي الطرفين اصابه ضمن النصف وهدر النصف استحسانا هكذا
في المحيط * وان اشرع جبا حافي الطريق ثم باع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خشبة
في الطريق ثم باع الخشبة وبرى المشتري منها وتركها المشتري حتى عطب به انسان فالضمان
على البائع ولا شيء على المشتري كذا في الكافي * ولو وضع خشبة على الطريق فتعتل به رجل
فهو ضامن له فان وطئ المار على الخشبة ووقع فمات كان ضامنا له بعد ان لا يعتمد اقلقه قال
وهذا اذا كانت الخشبة كبيرة يوطأ على مثلها فان كانت صغيرة ولا يوطأ على مثلها فلا ضمان
على الذي وضعها كذا في المبسوط * ولو ان رجلا كنس طريقا لم يكن عليه في ذلك ضمان لو عطب به
انسان الا ان يكون جمع الكفامة في موضع في الطريق فتعتل به انسان فلو كان كذلك كان الذي
كنس ضامنا كذا في الذخيرة * ولو رشح الماء في الطريق او تروضا فيه ضمن ولم يفصل قالوا اما
يضمن الراش اذا مر المار على موضع الرش ولم يعلم به بان كان ليلا او اعمى فعثر به ومات واما

إذا علم المار بالرش والصب لا يضمن وكذلك لو تعد المرور على الحجر والخشب فعثر به لا يضمن الواضع وقال بعض مشائخنا هذا إذا رش بعض الطريق ووضع الحجر والخشب في بعضه فاما إذا رش كل الطريق أو أحدث الخشب في كله فدر عليه وعثر به ضمن الراش والواضع كذا في محيط السرخسي * وإن مرت دابة فعطبت يضمن على كل حال كذا في فتاوى قاضيخان * وإذا رش فناء حانوت باذن صاحب الحانوت فعثر انسان فالقياس ان يكون الضمان على الراش وفي الاستحسان ان يجب الضمان على الامر صاحب الحانوت كذا في المحيط * لورث الماء في الطريق وجاء رجل بحمارين احدهما بيده رتبه الا خرفترأق التابع فانكسرت رجله ان كان صاحب الحمار سائقا لهما لا ضمان على احد وان كان غير سائق ضمن الراش كذا في محيط السرخسي * مثل محمد رح من رجل صب ماء في الطريق فاستنقع الماء فجمد فزلق انسان بذلك الجمدة قال فالذي صب الماء ضامن له وكذلك لو ذاب الجمدة بذلك فزلق به انسان او القاه في الطريق وهو جمدة ذاب وزلق به انسان كذا في المحيط * قال ابو حنيفة رح اذا كان الطريق غير نافذ فلكل واحد من اصحاب الطريق ان يضع فيه الخشب ويربط فيه الدابة ويتوضأ فيه وان عطب بذلك انسان لا يضمن وان بنى فيه بناء او حفرة فيه بشراف عطب به انسان كان ضامنا ولكل من صاحب الدار الانتفاع بفناء دارة من القاء الطين والحطب وربط الدابة وبناء الدكان والتثوير بشرط السلامة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا كان الهلاك بالتلج المرمي بان زلق به انسان او دابة فقد ذكر محمد رح في آخرجنايات العيون ان كانت السكة غير نافذة فلا ضمان على الرامي وان كانت نافذة يضمن الذي رمى بالتلج وقال الفقيه ابو الليث رح هذا الذي ذكر محمد رح جواب القياس ونحن نستحسن ونقول لا يجب الضمان عليهم سواء كانت السكة نافذة او غير نافذة وفي العيون انه يكون مقيدا بشرط السلامة وبعض مشائخ زماننا قالوا ان فعلوا ذلك باذن الامام او كانت السكة بحال يلحقهم حرج عظيم بنقل التلج حتى صرف الاذن بالقاء التلج وتركه دلالة بالجواب فيه كما قاله الفقيه ابو الليث رح والآل الجواب كما ذكره محمد رح ويؤيد هذا ما حكى عن الفقيه ابي التاسم انه مثل من بلدة ذات تلج ربما يكثر الطين في الطريق فالقى كل واحد بفناء دارة او قرب دارة حجرا فتعطل به انسان قال احب الي ان يكون باذن الامام وان فعل ذلك بغير اذن الامام فالقياس ان يجب الضمان كذا في الذخيرة * وإذا تعطل بحجر فوقع على حجر آخر وجابت فالضمان على واضع الحجر الاول وان لم يكن له

واضع فعلى واضع الحجر الآخر كذا في المبسوط * وأن من ربما أحدثه في الطريق رجل فوقع على
 آخر فمات كان الضمان على الذي أحدثه في الطريق ولا يضمن الذي شربه ولو نحيى رجل
 شيئا من ذلك من موضعه فغضب بذلك رجل كان الضمان على الذي نجاه ويخرج الأول
 من الضمان كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وضع انسان سيفا في الطريق وشربه رجل ومات
 وانكسر السيف ضمن صاحب السيف دينه ويضمن العاثر قيمة سيفه ولو انه عثر ثم وقع على السيف
 فانكسر ومات الرجل ضمن صاحب السيف دينه ولم يضمن بالكسر شيئا كذا في خزائن المفتين *
 ومن أوقف سبعا في الطريق ضمن ما تلف اذا كان مربوطا فاصاب قبل حل الرباط واذا اصاب
 بعد ما انحل الرباط وزال من مكانه لم يضمن وكذلك لو طرح بعض الهوام على رجل فغقره
 يضمن وكذا الواسلي كلبا غقورا على رجل كذا في محيط السرخسي * ولو وضع في الطريق جمرا
 فاحترق به شيء كان ضامنا وان حركته الريح فذهب به الى موضع آخر ثم احترق به شيء
 لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * من اصحابنا من قال هذا اذا حركت منها من موضعها
 فاما اذا هبت بشررها فاحتوت شيئا فالضمان يجب عليه في ذلك ايما وكان الشيخ الامام
 شمس الائمة السرخسي رح يقول اذا كان اليوم يوم ريح فهو ضامن وان ذهبت الريح بعينها وكان
 الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني لا يقول بالضمان من غير تفصيل كذا في الذخيرة * الحداد اذا
 اخرج الحديد من الكبر وذلك في حانوته فوضعها على القلاب وضربها بطريقة فخرج شررها
 الى طريق العامة فاحترقت رجلا او فئات هينة فدينه على عاقلته ولو احترقت ثوب انسان بقيمته
 في ماله ولولم يضربها بالمطرقة ولكن الريح اخرجت شررها فاصاب ما اصاب فهو هدر كذا
 في الخلاصة * ولو كان الحداد او نذالار على طرف حانوته الى جانب طريق على ما يحيط العلم
 بان تلك النار تشتعل الى جانبها في الطريق حتى احترقت كان صامنا كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا
 مر في ملكه او غير ملكه وهو يحمل نارا فوقع شرارة منها على ثوب انسان فاحترق ذكر في النوادر انه يكون
 ضامنا ولو طارت الريح بشرر نارة والفته على ثوب انسان لا يضمن كذا في فتاوى قاضيخان * قال
 بعض العلماء ان مربا النار في موضع له حق المرور فوقع شرارة في ملك انسان او تشها الريح
 لا يضمن وان لم يكن له حق المرور في ذلك الموضع ان وقعت منه شرارة يضمن وان هبت بها
 الريح لا يضمن وهذا اظهر وعليه الفتوى كذا في خزائن المفتين * ولو ان رجلا نعد على الطريق

للبیع ونحوه فتعقل به انسان فان كان فعوده باذن السلطان لا یضمن والا فهو ضامن كذا
 فی السراج الوهاج * رجل مر علی نائم فعثر علیه برجله فدق سانه ثم منط علیه فاعور عينه ثم
 مات الواقع فعلى الواقع ارش رجل النائم لانه تلقى بصنعه وعلى النائم دية الواقع ولو ماتا جميعا
 فعلى النائم دية الواقع وعلى الواقع نصف دية النائم كذا فی خزانة المفتين * وفي البقالي اذا عثر
 ماش بنائم فی الطريق فانكسر اصبعه واصبع النائم فماتا فعلى عاقلة كل واحد منهما ما اصاب
 الآخر وان عطب احد منا فعلى عاقلة السالم دية وان عثر فوقع على وجهه فاصاب رأسه رأس
 النائم فان شجا وانكسر اصبعه اضمن النائم اصبع الواقع وشجته والواقع اصبع النائم دون
 شجته وان ماتا جميعا فعلى عاقلة النائم دية الواقع وعلى عاقلة الواقع نصف دية النائم كذا
 فی الظهيرية * ولو ان رجلا مر فی الطريق فسقط ميتا من غير جناية احد فعطب به انسان لم یضمن
 لا الميت ولا عاقلة كذا فی الذخيرة * رجل يدشي فی الطريق فادركه مرض فوقع مغمي علیه
 او ادركه ضعف فلم يتدر معه على المشي فوقع على انسان فقتله او وقع على الارض فمات
 فثربه انسان فالضمان واجب على عاقلة فان كان وقع على انسان فقتله فعليه الكفارة
 ولا ميراث له منه وان كان وقع على الارض فعثر به عاثر فلا كفارة فيه ولا يحرم الميراث وهذا قول
 ابی یوسف ومحمد رحم كذا فی المحيط * عبد نام او قعد فی طريق ودام علیه حتى عثق فعثر به احد
 ومات فالدية على عاقلة العبد وعاقلة المولى وان انكسرت رجله وتعدرا البراح ثم اعتقه
 سيده ثم عثر به احد فوجب على سيده قيمته وكذا لو وقف العبد دابة فی الطريق ثم حرره
 سيده ثم عثر به انسان ومات ضمن السيد قيمة العبد كذا فی الكافي * ولو قتل رجل عبد الرجل
 ورماه فی الطريق ثم اعتقه مولاه ثم عثر به انسان فدية العاثر على من قتل ورماه فی الطريق وليركان
 العبد مع القمط يتدر على الذهاب ثم اعتقه مولاه فلم يذهب حتى عثر به انسان كان ارش
 الجناية على مولاه ولو كان اجلس العبد فی الطريق من غير رباط ولا قمط ثم اعتقه مولاه لم يبرح
 من مكانه حتى عثر به انسان وجب ارش الجناية على مولاه كذا فی المحيط * رجل مر فی الطريق
 وهو يحمل حملا فوقع الحمل على انسان فالتفد كان ضامنا ولو عثر انسان بالحمل الواقع فی الطريق
 ضمن ايضا كذا فی فتاوى ناصيخان * رجل يمشي فی الطريق وعليه شيء هو لا يسه ما يلبسه
 الناس

الذئب فعطب بدن انسان او وقع على انسان او وقع في الطريق فعثر به انسان فلا ضمان عليه في شيء من ذلك وان كان لبس مما لا يلبسه الناس فهو بمنزلة العامل له ويضمن ما عطب به وذلك الرجل يسوق الدابة او يقودها او هو راكب عليها فستط عنها بعض آدائها من سرج او لجام او ما شبه ذلك على انسان وقتله او سقطت الدابة على الطريق او سقط بعض آدائها على الطريق وعثر به انسان ومات فالسائق والثائد والراكب ضامنون لذلك كذا في المحيط * رجل وضع جرة في الطريق ورجل آخر وضع جرتة في ذلك الطريق ايضا فتد حرجت احدهما على الاخرى فانكسرت الاخرى لا يضمن صاحب الجرة التي تد حرجت وان انكسرت التي تد حرجت يضمن صاحب الاخرى وكذلك رجل اوقف دابته في الطريق وآخر كذا فانفرت احدهما واصابت الاخرى لا يضمن صاحب التي نفرت ولو عطبت التي نفرت بالآخرى يضمن صاحب الراقنة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل وضع جرة في الطريق وفيها زيت او ليس فيها شيء ورجل آخر وضع جرة اخرى في الطريق ايضا فتد حرجت احدهما فاصابت الاخرى فانكسرت قال ضمن صاحب الجرة القائمة التي لم تند حرج قيمة الجرة الاخرى ومثل الزيت ان الذي فيها زيتا اما صاحب الجرة التي تد حرجت لا يضمن شيئا ولو تد حرجت لا ضمان على واحد منهما ولو مالت احدهما فضربت على الاخرى من غير ان تزول من موضعها الذي وضعها فيه فانكسرتا ارا انكسرت المائلة او القائمة فعلى كل واحد منهما ضمان ما انكسر بجرتة كذا في المحيط * وان رجلا اغترف من الحوض الكبير بجرة ووضعها على الشط ثم جاء آخر فعلى مثل ذلك فتد حرجت الاخرة وصدمت الاولى فانكسرتا يضمن صاحب الجرة الاخيرة قيمة الجرة الاولى لصاحبها وقيل يضمن كل واحد منهما قيمة جرة صاحبه كذا في خزانة المفتين * وقال بعضهم الخسان على صاحب الجرة القائمة على كل حال كذا في الذخيرة * وضع شيئا على الطريق فنفرت عنه دابة فقتلت رجلا فلا ضمان على الواضع ان لم يصبه اذ كان الشيء وكذا الحائط المائل اذا تقدم اليه صاحبه فسقط على الارض فنفرت منه دابة وقتلت انسانا لا ضمان عليه انما يضمن صاحب الحائط والواضع في الطريق اذا اصاب الحائط شيئا فالتفه او اصاب الموضوع شيئا فالتفه كذا في المحيط * قال محمد ربح في الاصل اذا احتراهل المسجد في مسجدهم بئرا لماء المطر او علقوا فيه قدريال او وضعوا فيه جبا يصب فيه الماء او طرحوا فيه حصيرا او ركبوا

فيه بابا و طرحوا فيه بوارى او ظللوه فلا ضمان عليهم فيمن عطب بذلك اما اذا احدث هذه الاشياء غير اهل المحلة فعطب به انسان فان فعلوا ذلك باذنهم لم يكن عليهم في ذلك ضمان اما اذا فعلوا ذلك بغير اذن اهل المحلة ان احدثوا بناء او حفروا بشرأ فعطب فيها انسان فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا جبال يشرب منه او بسطوا حصيرا او بوارى او علقوا قناديل بغير اذن اهل المحلة فتعقل انسان بالحصير وعطب او وقع القنديل واحترق ثوب انسان او افسده قال ابو حنيفة رح بانهم يضمنون وقال ابو يوسف ومحمد رح لا يضمنون قال الامام شمس الائمة الحلواني رح اكثر مشائخنا اخذوا بقولهما في هذه المسئلة وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * وان جلس في المسجد رجل منهم فعطب به رجل ان كان في غير الصلوة ضمن وان كان في الصلوة لا يضمن وهذا عند ابي حنيفة رح وقال لا يضمن بكل حال كذا في الكافي * وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قاله كذا في التبيين * واذا قعد للعبادة بان كان ينتظر للصلوة او قعد للتدريس او لتعليم الفقه او للاعتكاف او قعد لذكر الله تعالى او تسبيحه او قراءة القرآن فعثر به انسان فمات هل يضمن على قول ابي حنيفة رح لا رواية لهذا في الكتاب والمشائخ المتأخرون في ذلك مختلفون منهم من يقول يضمن عند ابي حنيفة رح واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني كذا في المحيط * وذكر شمس الائمة ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة رح ان الجالس لا ينتظر الصلوة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقراءة القرآن ودرس الفقه والحديث وذكر الفقيه ابو جعفر رح في كشف الغوامض سمعت ابا بكر يقول ان جلس لقراءة القرآن او معتكفا لا يضمن بالاجماع وذكر فخر الاسلام والصدر الشهيد انه ان جلس للحديث يضمن بالاجماع كذا في التبيين * لا خلاف في انه اذا مشى في المسجد فاطأ انسانا ونام فيه وانقلب على انسان فهو ضامن كذا في شرح المبسوط * قال محمد رح في الجامع الصغير في رجل يجعل قنطرة على نهر بغير اذن الامام فمر عليها رجل متعمدا فيقع فيعطب فلا ضمان عليه هكذا ذكر المسئلة ههنا واعلم ان هذه المسئلة على وجهين ان كان النهر مملوكا له فلا ضمان وان لم يكن مملوكا له فان كان نهرا خاصا لا قوام مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تعمد المرور عليها وان لم يتعمد المرور عليها فهو ضامن وعلى قياس مسئلة الرش ينبغي انه اذا لم يجد طريقا آخر ليمر فيه او موضعا بغير النهر يضمن وان تعمد المشي عليه وان كان

نهر اعاما لجماعة المسلمين وقد فعل ذلك بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسرا او قنطرة على نهر خاص لا قوام مخصوصين هكذا ذكر في ظاهر الرواية كذا في المحيط * رجل حفر بئرا في الطريق فجاء انسان والقي فيها نفسه متعمدا لا يضمن الحافر كذا في فتاوى قاضيهان * اذا حفر الرجل بئرا في طريق المسلمين في غير فئانه فوقع فيها انسان ومات من الوقوع اجمعوا على انه تجب الدية على عاقلته ولا تجب عليه الكفارة ولا يحرم من الميراث عندنا وان حفر في فناء دار ان كان الفناء لغيره يكون ضامنا وان كان الفناء مملوكة او كان له حق الحفر في القديم لا يضمن وان لم يكن ملكا له لكن كان لجماعة المسلمين او مشتركا بان كان في سكة غير نافذة فانه يضمن هكذا في المحيط * حفر بئرا في الطريق فجاء انسان وتروى فيها ومات جوعا او عطشا او غملا لضمان على الحافر في قول ابي حنيفة رح كذا في الظهيرية * رجل حفر بئرا في المفازة في موضع ليس بمرور ولا طريق لانسان بغير اذن الامام فوقع فيها انسان لا يضمن الحافر وكذلك لو قعد انسان في المفازة او نصب خيمة فحفر بها رجل لا يضمن القاعد والناصب ولو كان ذلك في الطريق ضمن كذا في فتاوى قاضيهان * ولو حفر رجل بئرا في طريق ثم رجل آخر في اسفلها فوقع فيها رجل ضمن الحافر الاول قال محمد رح وهذا قياس وبه نأخذ كذا في محيط السرخسي * ولو جاء آخر ووسع رأسها فوقع فيها انسان فمات كان الضمان عليهما نصفين هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب اطلاقا وقد حكى من الفقيه ابي جعفر الهندواني انه كان يفصل الجواب في ذلك تفصيلا فيقول ان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا في الحفرين جميعا فالضمان عليهما نصفان فاما اذا وسع الثاني شيئا ليسيرا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لا يلا في موضع حفر الثاني وانما يلا في حفر الاول فالضمان على الاول دون الثاني وان وسع الثاني توسيعا بحيث يعلم ان وضع القدم من الواقع لم يلاق الاول وانما لا في حفر الثاني فالضمان على الثاني وان كان التوسيع بحيث يجوز ان يكون وضع القدم ملاقيا للحفرين ويجوز ان لا يكون فالضمان عليهما نصفان وحكى من الشيخ الامام الزاهد احمد الطواويسي انه كان يقول ان وسعها بحيث لا يسع في موضع توسيعه القدم فجاء رجل ووضع قدمه في وسط البئر وسقط فان الضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان عليهما نصفان وان وسعه بقدر ما يسع فيه القدم فان وضع هذا الرجل قدمه في وسط البئر فالضمان على الاول وان وضع قدمه في جانب البئر فالضمان على الثاني خاصة وان كان

لا يدري فالضمان عليهما نصفان كذا في المحيط * وَأَن حَفَرَ بَثْرًا فِي الطَّرِيقِ ثُمَّ كَبَسَهَا بِالنَّتَابِ أَوْ بِالْجِصِّ أَوْ بِمَا هُوَ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ ثُمَّ جَاءَ آخِرُ وَفَرَّغَهَا ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ وَمَاتَ ضَمِنَ الثَّانِي
وَلَوْ كَانَ الْأَوَّلُ كَبَسَ الْبَثْرَ بِالطَّعَامِ أَوْ بِمَا يَسِي مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ يَضْمِنُ الْأَوَّلُ وَكَذَا لَوْ حَفَرَ بَثْرًا
فِي الطَّرِيقِ وَغَطَّى رَأْسَهَا ثُمَّ جَاءَ آخِرُ وَرَمَعَ الْغَطَاءَ ثُمَّ وَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ ضَمِنَ الْأَوَّلُ كَذَا فِي فَتَاوَى
قَاصِيخَانَ * وَلَوْ تَعَثَّلَ رَجُلٌ بِحَجَرٍ فَرَمَعَهُ فِي الْبَثْرِ ضَمِنَ وَاضَعَ الْحَجَرُ دُونَ الْعُفْرِ فَإِنْ كَانَ لَمْ يَضَعْهُ
أَحَدٌ ضَمِنَ الْحَافِرُ كَذَا فِي مَحَبِّ السَّرْحَسِيِّ * وَأَوْ وَضَعَ رَجُلٌ فِي الْبَثْرِ حَجَرًا وَحْدِيدًا فَوَقَعَ فِيهَا
إِنْسَانٌ فَتَتَلَّهُ الْحَجَرُ أَوِ الْحَدِيدُ كَانَ الضَّمَانُ عَلَى الْحَافِرِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * رَجُلٌ حَفَرَ بَثْرًا عَلَى
فَارْعَةِ الطَّرِيقِ فَجَاءَ إِنْسَانٌ وَزَلَّ بِبَنَاءٍ صَبَّ رَجُلٌ آخِرٌ عَلَى الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِي الْبَثْرِ فَمَاتَ وَالضَّمَانُ
عَلَى الَّذِي صَبَّ الْمَاءَ وَإِنْ كَانَ الْمَاءُ مَاءَ السَّمَاءِ ضَمِنَ صَاحِبُ الْبَثْرِ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَإِذَا دَفَعَ رَجُلٌ
رَجُلًا فِي بَثْرِ فِي مَلَكَةٍ أَوْ فِي الطَّرِيقِ فَالضَّمَانُ عَلَى الدَّافِعِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَإِذَا سَقَطَ الرَّجُلُ فِي بَثْرِ
الطَّرِيقِ فَمَاتَ فَتَنَالُ الْحَافِرُ أَنْ الْوَاقِعَ الَّذِي نَفْسُهُ فِيهَا صَدَقَ وَالضَّمَانُ عَلَى ذِي وَرْتَةِ الرَّافِعِ لَمْ يَلْقَ
نَفْسَهُ فِي الْبَثْرِ وَأَمَّا وَقَعَ فِي الْبَثْرِ مِنْ غَيْرِ قَصْدَةٍ وَإِرَادَتِهِ وَعَلَيْكَ الضَّمَانُ كَانَ أَبُو يَرْسَفَ رَحَ يَقُولُ
أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ وَرْتَةِ الْوَاقِعِ وَيَكُونُ الْحَافِرُ ضَامِنًا وَهُوَ الْقِيَاسُ ثُمَّ رَدَعَ وَقَالَ الْقَوْلُ قَوْلُ الْحَافِرِ
وَالضَّمَانُ عَلَيْهِ وَهَذَا لَا سَنَحْسَانُ كَذَا فِي الْمَحْبِطِ * وَإِذَا حَفَرَ بَثْرًا فِي فَارْعَةِ الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ
وَسَلِمَ مِنَ الْوَاقِعَةِ وَطَلَبَ الْخُرُوجَ مِنْهَا فَتَعَلَّقَ حَتَّى إِذَا كَانَ فِي رِسْطِهَا سِنَطٌ وَطَلَبَ فَلَا ضَمَانَ
وَلَوْ شِئِيَ فِي اسْفَلِهَا فَعَطِبَ بِصَخْرَةٍ فِيهَا فَإِنْ كَانَتْ الصَّخْرَةُ فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْأَرْضِ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ كَانَ
صَاحِبُ الْبَثْرِ أَقْلَعَهَا مِنْ مَوْضِعِهَا وَوَضَعَهَا فِي نَاحِيَةِ الْبَثْرِ فَعَلَى صَاحِبِ الْبَثْرِ الضَّمَانُ هَكَذَا ذَكَرَ
فِي الْمُنْتَقَى كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * وَلَوْ وَقَعَ إِنْسَانٌ فِي بَثْرِ فِي الطَّرِيقِ فَافْرَرَّ رَجُلٌ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي حَفَرَ الْبَثْرَ
كَانَ مَصْدَقًا عَلَى نَفْسِهِ دُونَ عَوَاقِلِهِ وَتَكُونُ الدِّيَّةُ فِي مَالِهِ فِي ثَلَاثَ سِنِينَ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ *
رَجُلٌ حَفَرَ بَثْرًا فِي مَلَكٍ غَيْرِهِ فَوَقَعَ فِيهَا إِنْسَانٌ فَإِنَّ صَاحِبَ الْأَرْضِ إِنَّمَا مَرَّتَهُ بِذَلِكَ وَانْكَرَ أَوْلِيَاءُ
الْوَاقِعَ فَالْقِيَاسُ أَنْ لَا يَصْدُقَ صَاحِبُ الْأَرْضِ وَفِي الْأَسْتَحْسَانِ يَصْدُقُ كَذَا فِي الظَّهِيرَةِ *
وَمَنْ حَفَرَ وَأَوْقَفَ أَوْ بَنَى فِي الطَّرِيقِ أَوْ فِي سَوَاقِ الْعَامَةِ بِإِذْنِ السُّلْطَانِ لَمْ يَضْمِنْ كَذَا فِي مَحَبِّ
السَّرْحَسِيِّ * رَجُلٌ احْتَفَرَ بَثْرًا فِي مَلَكَةٍ ثُمَّ سَتَفِئَهَا فِيهَا إِنْسَانٌ أَوْ دَابَّةٌ فَتَقْتُلُ السَّافِطَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ
أَوِ الدَّابَّةُ

او الدابة كان الساقط ضامناً من كان فيها وان كانت البثر في الطريق كان الضمان على حافر البثر فيما اصاب الساقط والمستقوط عليه كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رَحُّ لَوْ حَفَرَ حَفِيرَةً لِلْغَلَّةِ فِي دَارِ انْسانٍ بِغَيْرِ اِذْنِهِ فَوَقَعَ فِيهَا حِمَارٌ مَاتَ عَلَى الْحَافِرِ كَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَاِذَا حَفَرَ بَثْرًا فِي الطَّرِيقِ فَوَقَعَ فِيهَا رَجُلٌ قَتَلَتْ يَدُهُ ثُمَّ خَرَجَ مِنْهَا فَشَجَّهَ رَجُلَانِ فَمَرَضَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ مَاتَ فَالِدِيَّةُ عَلَيْهِمْ اِثْنَانِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ وَقَعَ ثَلَاثَةٌ فِي بَثْرٍ وَتَعَلَّقَ كُلُّ وَاحِدٍ بِآخَرٍ فَمَاتُوا مِنْ وَقْعِهِمْ وَلَمْ يَقَعْ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ فَدِيَّةُ الْاَوَّلِ عَلَى الْحَافِرِ وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الثَّانِي وَانْ مَاتُوا مِنْ وَقْعِهِمْ وَوَقَعَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَقَدْ عَلِمَ ذَلِكَ بَانَ اَخْرَجُوا اَحْيَاءً وَاخْبَرُوا عَنْ حَالِهِمْ ثُمَّ مَاتُوا فَمَوْتُ الْاَوَّلِ لَا يَخْلُو عَنْ سَبْعَةِ اَوْجِهٍ اَنْ مَاتَ مِنْ وَقْعِهِ لَا غَيْرَ فَدِيَّتُهُ عَلَى الْحَافِرِ وَانْ مَاتَ بِوَقْعِ الثَّانِي عَلَيْهِ فَدَمُهُ هَدْرٌ وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِ الثَّالِثِ عَلَيْهِ فَدِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِ الثَّانِي وَالثَّالِثِ عَلَيْهِ فَنَصْفُ دَمِهِ هَدْرٌ وَنَصْفُهُ عَلَى الثَّانِي وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِهِ وَوَقَعَ الْبَاقِي عَلَيْهِ هَدْرٌ نَصْفُ دَمِهِ وَنَصْفُهُ عَلَى الْحَافِرِ وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِهِ وَوَقَعَ الثَّالِثُ فَالنَّصْفُ عَلَى الْحَافِرِ وَالنَّصْفُ عَلَى الثَّانِي وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِهِ وَوَقَعَ الثَّانِي وَالثَّالِثُ عَلَيْهِ فَالثَّلَاثُ مِنْهُ هَدْرٌ وَثَلَاثَةٌ عَلَى الثَّانِي وَامَّا مَوْتُ الثَّانِي فَعَلَى ثَلَاثَةِ اَوْجِهٍ اَنْ مَاتَ بِوَقْعِهِ فَدِيَّتُهُ عَلَى الْاَوَّلِ وَانْ مَاتَ مِنْ وَقْعِ الثَّالِثِ عَلَيْهِ فَدَمُهُ هَدْرٌ وَانْ مَاتَ بِوَقْعِهِ وَوَقَعَ الثَّالِثُ عَلَيْهِ فَنَصْفُ دَمِهِ هَدْرٌ وَنَصْفُهُ عَلَى الْاَوَّلِ وَامَّا مَوْتُ الثَّالِثِ فَلَيْسَ لَهُ اِلَّا وَجْهٌ وَاحِدٌ وَهُوَ وَقْعُهُ فِي الْبَثْرِ فَدِيَّتُهُ عَلَى الثَّانِي وَامَّا اِذَا لَمْ يَعْرِفْ حَالُ مَوْتِهِمْ فَالْقِيَاسُ اَنْ دِيَّةُ الْاَوَّلِ عَلَى الْحَافِرِ وَدِيَّةُ الثَّانِي عَلَى الْاَوَّلِ وَدِيَّةُ الثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي عَلَى عَوَاقِلِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدٍ رَحُّ فِي الْاِسْتِحْسَانِ ثَلَاثُ دِيَّةٍ الْاَوَّلُ هَدْرٌ وَالثَّلَاثُ عَلَى الْحَافِرِ وَالثَّلَاثُ عَلَى الثَّانِي وَدِيَّةُ الثَّانِي نَصْفُهَا هَدْرٌ وَنَصْفُهَا عَلَى الْاَوَّلِ وَدِيَّةُ الثَّالِثِ عَلَى الثَّانِي وَلَمْ يَبَيِّنْ مُحَمَّدُ رَحُّ اَنْ الْاِسْتِحْسَانَ قَوْلُ مَنْ قَالَ مَشَانِخُنَا هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَابِي يُوسُفَ رَحُّ هَكَذَا فِي مَحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * اِذَا اسْتَأْجَرَ الرَّجُلَ اَحْبِرًا لِيَحْفَرَ لَهُ بَثْرًا فَحَفَرَ الْجَائِرُ وَوَقَعَ فِيهَا اِنْسَانٌ وَمَاتَ فَانْ حَفَرَ فِي طَرِيقٍ مَعْرُوفٍ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ يَعْرِفُهُ كُلُّ وَاحِدٍ يَجِبُ الضَّمَانُ عَلَى الْجَائِرِ اَعْلَمَهُ الْمُسْتَأْجِرُ بِذَلِكَ اَوْ لَمْ يَعْلَمْهُ وَكَذَلِكَ اِذَا حَفَرَ فِي طَرِيقٍ غَيْرِ مَشْهُورٍ وَاعْلَمَ الْمُسْتَأْجِرُ بِالْجَائِرِ بَانَ هَذَا الطَّرِيقُ لِعَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ فَامَّا اِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ بِذَلِكَ فَالضَّمَانُ عَلَى الْاَمْرِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ اَحْبِرًا لِيَذْبَحَ شَاةً فَذَبَحَهَا ثُمَّ عَلِمَ اَنْ الشَّاةَ لَغَيْرِ الْاَمْرِ

فان الضمان على الاجبر اعلمه المستأجر ان الشاة للغير او لم يعامه ثم يرجع اذا لم يعلم بنسب الامر وان حفر في الفناء فان كان الفناء لغير المستأجر وقد علم الاجبر بذلك ارا عمله المستأجر بذلك فالضمان على الاجبر وان لم يعلم الاجبر ان الفناء لغير المستأجر ولم يعلمه المستأجر بذلك فالضمان على المستأجر وان كان الفناء للمستأجر ان قال للاجير لي حق الحفر في القديم فالضمان على المستأجر وان قال ليس لي حق الحفر في القديم وانما هو فناء داري ففي الاستحسان الضمان على المستأجر هكذا في المحيط * اذا استأجر الرجل اربعة رهط يحفرون له بئرا وقعت عليهم من حفرهم فقتلت واحدا منهم فعلى كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية وسقط الربع وكذلك لو كانوا اعدوا ناله وان كان الذي يحفر واحدا فانهارت عليه من حفرة قدمه هدر كذا في المبسوط * ولما مر عبدة ان يحفر بئرا في الطريق فان كان في فناءه فالضمان على عائلة المولى وان كان في غير فناءه فالضمان في رقة العبد علم العبد بذلك ام لا كذا في التاتارخانية نافلا من التجريد * لرا حفر الرجل نهرا في ملكه فعطب به انسان او دابة لم يضمن وان حفر نهرا في غير ملكه فهو بمنزلة ابثر يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * اذا حفر الرجل نهرا في غير ملكه فانشق من ذلك النهر ماء فغرقت ارض او قرية كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان كذا في المحيط * ولو سقى ارضه فخرج الماء منها الى غيرها وفسد متاعا وزرعا او كرما لا يكون ضامنا وكذلك لو احرق حشيشا في ارضه او حصاة او واجدته فخرجت النار الى ارض غيره واحرقت شيئا لا يكون ضامنا قبل هذا اذا كانت الريح ساكنة حين او قد النار فاما اذا كان اليوم ريحا يعام ان الريح تذهب بالنار الى ارض جارة كان ضامنا استحسانا كمن صب الماء في ميزاب وتحت الميزاب متاع لانسان ففسد به كان ضامنا ولو اوقد النار في دارة او تنورة لا يضمن ما احترق به وكذا لو حفر نهرا او بئرا في دارة فنزلت من ذلك ارض جارة لا يضمن ولا يؤمر في الحكم ان يحول ذلك عن موضعه وفيما بينه وبين الله تعالى عليه ان يكف عن ذلك اذا كان يتضرر به غيره كذا في فتاوى قاضيخان * قالوا هذا اذا انشق من الماء بحيث يحتمله ملكه في العرف والعادة فاما اذا كان بحيث لا يحتمله ملكه فانه يضمن كذا في المحيط * وان صب الماء في ملكه وخرج من صبه ذلك الى ملك غيره فافسد شيئا في القياس لا يكون ضامنا ومن المشائخ من قال اذا صب الماء في ملكه وهو يعام انه يتعدى الى غيره يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل سقى ارض نفسه فتعدى

الى ارض جاره ان اجرى الماء في ارضه اجراء لا يستقر في ارضه وانما يستقر في ارض جاره كان ضامنا وان استقر في ارضه ثم يتعدى الى ارض جاره ان تقدم اليه جاره بالسد والاحكام فلم يفعل كان ضامنا وان لم يتقدم اليه حتى تعدى لم يضمن وان كانت ارضه صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه اذا سقى ارضه يتعدى الى ارض جاره كان ضامنا ويؤمر بوضع المسناة كذا في خزانة المعتبين * وان كان في ارضه ثقب او جحر فارة ان علم بذلك ولم يسده حتى فسدت ارض جاره كان ضامنا وان كان لا يعلم لا يكون ضامنا كذا في فتاوى فاصيخان * رجل سقى ارضه من نهر العامة وكان على نهر العامة انهار صغار مفتوحة فوهاتها قد دخل الماء في الانهار الصغار وفسد بذلك ارض قوم يكون ضامنا كذا في خزانة المعتبين * مملوك حفر بئرا في الطريق فمات فيها انسان فعاداه المولى بالدية ثم وقع فيها آخر قال ابو حنيفة رح يدفع كل المملوك او يعبده كذا في الظهيرية * واذا حفر العبد بئرا في طريق المسلمين فوقع فيها رجل فقال المولى انا كنت امرته بذلك لم يضمن عاقلته ولم يصدق على ذلك الا ببيته فتكون الدية في ماله كذا في المبسوط * وفي المنتقى عبد حفر بئرا على قارعة الطريق فجاء انسان ووقع فيها فعفا عنه الولي ثم وقع فيها آخر فعلى المولى ان يدفعه كله او يئديه في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح يدفع اليه بصدقه كاهدا ونعاما معافا عنه ولي احد الوافعين كذا في المحيط * واذا حفر العبد بئرا في الطريق بغير اذن مولاه ثم اعتقه مولاه ثم علم بالحفر ثم وقع فيها رجل فمات فعلى المولى قيمة العبد ولي الجناية فان وقع فيها آخر اشترك في تلك القيمة فان وقع فيها العبد فمات فوارثه شريكهم في تلك القيمة ايضا روي عن محمد بن الحسن رح ان دمه هدر واصل هذه المسئلة فيما اذا حفر العبد بئرا في الطريق ثم اعتقه المولى ثم وقع العبد فيها فمات فدمه هدر في قول محمد رح وفي ظاهر الرواية على المولى قيمته لورثته كذا في المبسوط * ولو اعتقه المولى اولاه ثم حفر العبد البئر ووقع فيها فلا شيء على المولى بلا خلاف كذا في المحيط * ولو كان اعتقه المولى بعد ما وقع فيها رجل فان كان المولى لا يعلم بوقوع الرجل فيها فعليه قيمة العبد وان كان علم بموت الرجل فيها فعليه الدية فان وقع آخر فيها فمات فانه يقاسم صاحب الدية فيضرب الآخر بقيمة العبد والاول بالدية في قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح على المولى نصف قيمة اخرى ولي القتل الاخر ولا يشترك الاول في الدية كذا في المبسوط * ولو حفر العبد بئرا في طريق بغير اذن المولى ثم قتل قتيلا خطأ فدفعه مولاه الى ولي القتل ثم وقع

في البشر انسان فمات فان ولي القتل بالخيار ان شاء دفع نصفه وان شاء فداءه بالدية كذا في الحاوي *
ولو عفا ولي الساقط في البثر لم يرجع الى المولى بشيء من العبد ولا خصومة في هذه المسئلة بين
ولي الساقط وبين مولى الاول وانما يخصم الذي في يديه العبد كذا في المحيط * ولو وقع في البثر ولا انسان
فمات فدفعه مولاة ثم قتل قتيلًا خطأ فدفعه المدفوع اليه بذلك ثم وقع في البثر آخر فان ولي القتل يدفع
ثلاثة الى الواقع في البثر آخر او يفديه بالدية كذا في المبسوط * واذا حفر العبد باذن المولى فان كان
في ديانة فالضدان على عاقلة المولى وان كان في غير ديانة فالضمان في رقة العبد علم بذلك ام لا
كذا في الحاوي * ولو وقع في البثر رجل فمات ثم وقع فيها آخر فذهبت عينه والعبد قائم دفعه
المولى اليهما فيكون بينهما اثلاثا على مقدار حقهما وان اختار الفداء فداء بخمسة عشر الف الف
لصاحب النفس وخمسة آلاف لصاحب العين وان اعتقه قبل ان يعلم بهما فعليه قيمته بينهما
اثلاثا وان كان يعلم بالقتل ولا يعلم بالعين فعليه عشرة آلاف لولي القتل وعليه ثلث القيمة لصاحب
العين ولو باع العبد قبل ان يقع فيها احد ثم وقع فيها انسان فمات فعلى البائع قيمته وكذلك
لو اوقع فيها العبد نفسه في ظاهر الرواية على البائع قيمته للمشتري وفي رواية محمد بن حمره هدر
كما ينبغي العتق كذا في المبسوط * ولو ان مدبرا حفر بثرًا في الطريق ثم اعتقه المولى او مات المولى حتى عتق
المدبر بموته ثم اوقع المدبر نفسه في تلك البثر ثم مات فلورثته قيمته في تركة المولى كذا في المحيط * مدبر
حفر بثرًا فوقع فيها مولاة او من يرثه مولاة هدر دمه ولو وقع فيها مكاتب المولى غرم قيمته ويؤخذ
بالاقل من قيمة المدبر يوم حفر ومن قيمة المكاتب يوم سقط كذا في محيط السرخسي * واذا حفر
المدبر او ام الولد بثرًا في الطريق وقيمته الف درهم فوقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته فان وقع
فيها واحد بعد واحد فماتوا وقد تغيرت قيمته فيما بين ذلك الى زيادة او نقصان لم يكن على
المولى الا قيمته الف درهم يوم حفر يقسم بينهم جميعا بالسوية وكذلك لو مات المدبر قبل ان يقع
فيها انسان او اعتقه او كاتبه او فعل شيئًا من ذلك بعد ما وقع فيها انسان فمات فعلى المولى قيمته
كذا في المبسوط * وفي نوادر بن سماعة عن ابي يوسف رح مكاتب حفر بثرًا في الطريق ثم قتل
انسانا فقضى عليه بقيمته ثم وقع في البثر انسان ومات قال يشرك ولي الساقط في البثر الذي اخذ القيمة
فيها قال وكذلك المدبر قال واذا جاء ولي الساقط في البثر فاخذ الذي اخذ قيمة المدبر من مولاة لم يكن
بينه

بينه وبين الذي اخذ القيمة خصومة ولا اقبل بينته عليه وانما اقبل بينته على مولى المدبر فاذا
 زكيت البينة على المولى يرجع على الذي اخذ القيمة بتقصها كذا في المحيط * مدبر حفر بئرا
 فسات فيها رجل فدفع المولى قيمته وهي الف بقضاء ثم مات ولي الجنابة وترك الفا وعليه الفان
 دين لرجلين لكل واحد الف فوقع في البئر آخر فمات فالالف التي تركها ولي الجنابة الاولى
 تقسم بين الغرماء وبين ولي الجنابة الثانية على خمسة اسهم للغرماء اربعة وله سهم فان اقتسموا ذلك
 بقضاء ثم وقع في البئر آخر فان ولي الجنابة الثانية ويتبع ان الغرماء فباخذان تعلم
 ربع الالف منهم وان لم يلق ولي الجنابة الاخرة صاحبه ولقي احد الغريمين اخذ منه ربع ما اخذ من
 مال الميت فان لقي هذا الغريم صاحبه جمع ما في ايديهما فاقسمه نصفين فان التقى صاحبا
 الجنابة فان اقتسماه في ايديهم انصفين وان التقوا جميعا بعد ذلك قسم ما في ايديهم على ثمانية اسهم
 لصاحبي الجنابة الربع وللغريمين ثلثا رابعة كذا في محيط السرخسي * ولو دفع المولى خمسمائة الى
 الاول بلا قضاء ثم وهب الولي للمولى ما قبض وما بقي فيها آخر خير ولي الثاني بين تضمين المولى
 النصف وتضمينه الربع والولي الربع وان دفع بقضاء يتبع المولى بالربع والولي بالربع من غير خيار
 كذا في الكافي * واذا استأجر الرجل عبدا محجورا عليه وحرا يحفران له بئرا وقعت عليهما فماتا
 فعلى المستأجر قيمة العبد للمولى ثم تلك القيمة تكون لورثة الحران كان اقل من نصف الدية ثم يرجع بها
 المولى على المستأجر ثم المستأجر قد ملك العبد بالضمان وقد صار الحر حانيا على نفسه فيكون
 على عاقلة الحر نصف قيمة العبد للمستأجر ولو كان العبد مائنا له في العبد لم يكن على المستأجر
 شيء وكان على عاقلة الحر نصف قيمة العبد ثم يكون ذلك لورثة الحر كذا في المبسوط * ولو استأجر
 اجبرا حرا وعبدا محجورا عليه ومكاتب يحفرون له بئرا وقعت البئر عليهم وماتوا فلا ضمان
 على المستأجر في الحر ولا في المكاتب ويضمن قيمة العبد لمولاة فاذا دفع القيمة الى المولى
 دفعها المولى الى ورثة الحر والمكاتب فيضرب ورثة الحر في قيمته بثلث الدية وورثة المكاتب
 بثلث قيمة المكاتب ثم يرجع المولى على المستأجر بقيمة العبد مرة اخرى فيسلم له والمستأجر
 ان يرجع على عاقلة الحر بثلث قيمة العبد وياخذ اولياء المكاتب من الحر بثلث قيمة المكاتب ثم
 يؤخذ من تركته المكاتب مقدار قيمته فيكون بين ورثة الحر والمستأجر يضرب ورثة الحر بثلث دية
 والمستأجر بثلث قيمة العبد كذا في الحاوي * وهكذا في النازخانية نافلا عن التجريد * واذا استأجر

اربعة رهط مدبر او مكاتب او عبد او حر يحفرون له بشرافى الطريق فوقت عليهم من حفرهم فماتوا ولم يؤذن للمدبر ولا للعبد فى العمل فنقول كل واحد منهم تلف بفعله وفعل اصحابه فيهدر ربع نفسه وتعتبر جناية اصحابه عليه في ثلثة ارباع نفسه ثم على المستأجر قيمة العبد والمدبر لمولاه ثم لورثة الحر ربع دية الحر في رقبة كل انسان منهم ولولى المكاتب ربع قيمة المكاتب في رقبة كل انسان منهم فيضرب في هاتين القيمتين ورثة الحر ورثة المكاتب بنصف قيمة المكاتب فيقتسمان ذلك على هذا ثم يرجع مولاها بذلك على المستأجر ثم للمستأجر على عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهما وله في رقبة المكاتب ربع قيمة كل واحد منهما وقد كان للمكاتب في رقبة كل واحد منهما ربع قيمته من القيمة التي اخلفها كل واحد منهما فيكون بعضه قصاصا من بعض ويترادان الفضل وربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر ثم يأخذ ذلك ورثة الحر باعتبار جناية المكاتب على ربع الحر الا ان يكون اكثر من ربع الدية ف يأخذون ربع الدية ويردون الفضل على مولى المكاتب ولكن هذا انما يستقيم على قول من يقول قيمة المملوك في الجناية تبلغ بالغة ما بلغت ولكل واحد من العبدین ربع قيمته في قيمة الآخر ولكن ذلك على المستأجر فلا يفيد اعتباره فان كان العبدان مآذونالهما في العمل فلا ضمان على المستأجر وربع قيمة كل واحد منهما في عنق صاحبه وربع قيمة كل واحد منهما على عاقلة الحر وكذلك ربع قيمة المكاتب على عاقلة الحر وثلثة ارباع دية الحر في اصنافهم في عنق كل واحد منهم ربع فاذا عقلت عاقلة الحر ربع قيمة كل واحد منهم واخذ ذلك كل واحد منهم قلنا يؤخذ من مولى المدبر قيمة كاملة بعد ان تكون القيمة مثل ما عليه من ذلك او اقل فيقسم ذلك بينهم فيضرب فيه ورثة الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المكاتب بربع القيمة وان كان المكاتب ترك وفاء اخذ من تركته تمام قيمته ان كانت قيمته اقل مما عليه من ذلك ثم يضرب فيها ولى الحر بربع الدية ومولى العبد بربع القيمة ومولى المدبر بربع القيمة ثم يؤخذ من مولى العبد جميع ما اخذ من ذلك فيضرب من ذلك ورثة الحر بربع دية الحر ومولى المدبر بربع قيمة المدبر ومولى المكاتب بربع قيمة المكاتب كذا في المبسوط * الباب الثاني عشر في جناية البهائم والجناية عليها يجب ان يعلم بان جناية الدابة لا تخلو من ثلثة اوجه اما ان تكون في ملك صاحب الدابة او في ملك غيره او في طريق المسلمين فان كانت في ملك صاحب الدابة ولم يكن صاحبها معها فانه لا يضمن صاحبها واقفه

كانت الدابة أو سائرة وطئت يدها أو برجلها أو نطحت يدها أو برجلها أو ضربت بذنبها أو كدمت
وان كان صاحبها معها ان كان قائدها أو سائقها فكذا لا يضمن صاحبها في الوجوه كلها وان كان
صاحب الدابة راكبا على الدابة والدابة تسيران وطئت يدها أو برجلها يضمن وعلى عاقلته
الدية ويلزمه الكفارة ويحرم من الميراث وان كدمت أو نطحت برجلها أو يدها أو ضربت بذنبها
فلا ضمان وان كانت في ملك غير صاحب الدابة فان دخلت في ملك الغير من غير ادخال
صاحبها بان كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها وان دخلت بادخال صاحبها فصاحب الدابة
ضامن في الوجوه كلها سواء كانت واقفة أو سائرة وسواء كان صاحبها معها يسوقها أو يقودها أو كان
راكبا عليها ولم يكن معها هكذا في الذخيرة * وان كان باذن مالكه فهو كمالوكان في ملكه كذا
في التبيين * وان كانت في طريق المسلمين ان كانت الدابة واقفة في طريق المسلمين أو وقفها
صاحبها فصاحب الدابة ضامن ما تلف بفعل الدابة في الوجوه كلها وان كانت سائرة ولم يكن
صاحبها معها فان سارت بارسال صاحبها فصاحبها ضامن ما دامت تسير في وجهها ولم تسير يمينا
وشمالا هكذا في الذخيرة * فان عطفت يمينا وشمالا فان لم يكن لها طريق الآذاك فالضمان
على المرسل وان كان لها طريق آخر لا يضمن ولو وقفت الدابة ثم سارت خرج السائق من الضمان
فان ردها راد ان لم يرتد ومضى في وجهها فالضمان على المرسل فان ارتدت ثم وقفت ثم سارت
فلا ضمان على احد وان ارتدت ولم تقف ومضى في وجهها واصاب شيئا ضمن الراد كذا
في محيط السرخسي * وان سارت لا بتسير صاحبها بان كانت منفلة فلا ضمان على صاحبها
في الوجوه كلها كذا في الذخيرة * الراكب ضامن لما وطأت الدابة وما اصاب يدها أو برجلها
أو رأسها أو كدمت أو خبطت وكذا اذا صدمت كذا في الهداية * ولا يضمن ما نطحت برجلها
أو ضربت بذنبها والجواب فيما اذا كانت قائدها نظير الجواب فيما اذا كان راكبا عليها واما
السائق هل يضمن بالنفحة اختلف المشائخ فيه منهم من قال يضمن والى هذا ذهب الشيخ ابو الحسن
القدوري وجماعة من مشائخ العراق ومنهم من قال لا يضمن والى هذا القول مال مشائخنا
هكذا في الذخيرة * والصحيح ان السائق لا يضمن النفحة كذا في الكافي * وعلى الراكب
الكفارة في الابطاء لا على السائق والقائد وكذا يتعلق بالابطاء في حق الراكب حزمان الميراث
والوصية دون السائق والقائد هكذا في التبيين * ولو كان راكب وسائق قبل لا يضمن السائق

ما وطأت الدابة وقيل الضمان عليهما كذا في النهاية * في المنتقى اذا سار الرجل على دابة وخلفه رديف وخلف الدابة سائق وامامها قائد وطئت انسانا فالدابة عليهم اربا ما وعلى الراكب والرديف الكفارة كذا في المحيط * وان رانت او باليت في الطريق وهي تسير فغضب به انسان لم يضمن وكذا اذا اوقفها لذلك كذا في السراج الوهاج * وكذلك لو وقفت للروث او للبول او سال لعابها فغضب انسان بذاك مكذا في المحيط * وان اوقفها لغير ذاك فغضب انسان بروثها او ببولها ضمن كذا في السراج الوهاج * وان اصابته يدها او رجلها حصاة او نواة او اثار غبارا او حجرا صغيرا فتقأ عين انسان او افسد ثوبه لم يضمن وان كان حجرا كبيرا ضمن والراكب والرديف والقائد والسائق في الضمان سواء كذا في الكافي * واذا سار الرجل على دابته في الطريق فعثرت بحجر وضعه رجل او بدكأن قد بناه رجل او بماء قد صبّه رجل فوقعت على انسان فمات فالضمان على الذي احدث ذلك في الطريق قالوا هذا اذا لم يعلم الراكب بما احدث في الطريق فان علم بذلك وسير الدابة على ذلك الموضع قصدا فالضمان عليه كذا في المبسوط * وفي القدوري ان من اوقف دابته على باب المسجد الا عظم او على باب مسجد من مساجد المسلمين فتفتحت برجلها انسانا فهو ضامن كذا في المحيط * ولو جعل الامام موضعا لوقوف الدواب عند باب المسجد فلا ضمان مما حدث من الوقوف فيه كذا في التبيين * ولكن اذا ساق الدابة او قادها او سار فيه على الدابة ضمن كذا في محيط السرخسي * ولو اوقف دابته في سوق الدواب فرمحت فلا ضمان على صاحبها وعلى هذا السفينة المربوطة في الشط كذا في المحيط * ذكر في المنتقى عن محمد بن ابي اوقف دابة على باب سلطان وقد توقف الدواب ببابه قال يضمن ما اصابته كذا في الحاوي * وان اوقف الدابة في الفلاة لا يضمن الا اذا اوقفها في المحجة كذا في فتاوى قاضيخان * واذا اوقف الرجل دابة في ارض اودا، مشتركة بينه وبين غيره ثم انها اصابته شيئا بيدها او رجلها فالقياس ان يضمن النصف وفي الاستحسان لا يضمن شيئا بعض مشائخنا قالوا هذا اذا اوقف الدابة في موضع توقف فيه الدواب وما اذا اوقفها في موضع لا توقف فيه الدواب يضمن قيمة ما هلك بفعل الدواب قياسا واستحسانا كذا في الذخيرة * رجل اوقف دابة في طريق المسلمين ولم يشدها فسارت من ذلك المكان واذا

واتلف شيئا لا يضمن الرجل كذا في فتاوى قاضيخان * ولو أوقفها في الطريق مربوطة فجالت في رباطها فاصابت شيئا ان اصابته بعد ما انحل الرباط وزال عن مكانه لا ضمان على صاحبها وان اصابته والرباط على حاله ضمن ما جنت وان زال الشغل عن مكان الايقاف كذا في المحيط * واذا جمعت الدابة فضربها او كبحها باللجام فضربت برجلها او بذنبها لم يكن عليه شيء وكذا لو سقط منها فذهبت على وجهها فقتلت انسانا لم يكن عليه شيء كذا في الحاوي * ولو اكترى حمارا فاقفها في الطريق على اهل مجلس فسلم عليهم فنخسها صاحبها او ضربها او ساقها فنفتحت ضمنا وهو كالأمر بالسوق كذا في خزانة المفتين * ان كانت الدابة تسير وعليها رجل فنخسها رجل فالقت الراكب ان كان النخس باذنه لا يجب على الناحس شيء وان كان بغير اذنه فعليه كدال الدية وان ضربت الناحس فمات قدمه هدر وان اصابته رجلا آخر بالذنب او بالرجل او كيف ما اصابته ان كان بغير اذن الراكب فالضمان على الناحس وان كان باذنه فالضمان عليهما الا في النخسة بالرجل والذنب فانها جبار كذا في الخلاصة * وهكذا في المحيط وفتاوى قاضيخان * الا اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فنخسها فنفتحت رجلا فالضمان عليهما وان كان بغير اذنه فالضمان كله على الناحس ولا كفارة عليه كذا في الخلاصة * هذا اذا كانت النخسة في فور النخس فاما اذا انقطعت فوره فلا ضمان عليه كذا في المحيط * ومن قاد دابة فنخسها رجل فانفلتت من يد القائد فاصابت في فورها فهو على الناحس وكذا اذا كان لها سائق فنخسها غيره كذا في الهداية * دابة لها سائق وقائد فنخسها رجل بغير اذن احدهما فتحت انسانا كان ضمان النفع على الناحس خاصة وان كان النخس بامر احدهما لا يجب الضمان على احد كذا في فتاوى قاضيخان * واذا كان الناحس عبدا فجناية الدابة في رقبته العبد وان كان صيا فهو كالمال كذا في الحاوي * وان كان يسير على دابته فامر عبدا حتى نخسها فنفتحت فلا ضمان على واحد منهما وان وطئت انسانا في فور النخسة وقتلته فالضمان عليهما نصفان النصف على عاقلة الراكب والنصف في عنق العبد يدفعه مولاه او يفديه ثم يرجع مولى العبد على الامة رتبة العبد اذا كان قيمة العبد اقل من نصف الدية وكان العبد المأمور بالناخس محجورا عليه وان كان العبد المأمور ما ذناله فهو العبد المأمور لا يرجع على الامر بما لحقه من الضمان والجواب في الامر بسوق الدابة وقودها نظير الجواب في الامر بنخسها وان كان الراكب عبدا فامر عبدا

أخربان يسوق الدابة فوطئت انسانا فان كانا مأذونين في التجارة فالضمان عليهما في منقهما نصفان يدفعان بذلك او يفديهما مولا هما ولا يرجع مولى العبد المأمور على العبد الا امر بشيء وان كان المأمور محجورا والامر مأذونا فالضمان عليهما ايضا في منقهما واذا دفع مولى المأمور عبده او فداه بنصف الدية رجع بقيمة عبده على الأمر وان كانا محجورين فالضمان عليهما في رقبتهما ايضا واذا دفع مولى العبد المأمور عبده او فداه بنصف الدية لا يرجع على العبد الا امر في الحال بشيء واذا عتق رجع عليه بقيمته وان كان الامر محجورا عليه والمأمور مأذونا فالضمان عليهما في منقهما ايضا واذا دفع مولى العبد المأمور نصف عبده او فداه لا يرجع على العبد الا امر لافي الحال ولا بعد العتق كذا في المحيط * واذا مرت الدابة بشيء قد نصب في الطريق فنخسها ذلك الشيء فتحت انسانا فقتلته فالضمان على الذي نصب ذلك الشيء كذا في الحاوي * وفي المنتقى رجل واقف على دابته في الطريق فامر رجلا ان ينخس دابته فنخسها فقتلت رجلا وطرحته الامر فدية الرجل الاجنبي على الناحس والراكب جميعا ودم الامر بالنخس هدر ولوسارت عن موضعها ثم تفتحت من فور النخسة فالضمان على الناحس دون الراكب وان لم تسرف فتحت الناحس ورجلا آخر وقتلتهما فدية الاجنبي على الناحس والراكب ونصف دية الناحس على الراكب ولو لم يوقفها الراكب على الطريق ولكن حرنت ووقفت فنخسها هو واوغيرة لتسرف فتحت انسانا فلا شيء عليهما رجل ركب دابة رجل قد اوقفها ربهما في الطريق فتحت انسانا فقتلته فالضمان على ربهما وعلى الراكب نصفين واذا اوقف الرجل دابة رجل في الطريق وربطها وغاب فامر رب الدابة رجلا حتى نخسها فتحت رجلا او تفتحت الامر فديته على الناحس وان كان الامر اوقفها في الطريق ثم امر رجلا حتى نخسها فقتلت رجلا فديته على الامر والناخس نصفان كذا في المحيط * وتونفرت من حجر وضعه رجل على الطريق فالواضع بمنزلة الناحس كذا في محيط السرخسي * رجل ارسل حمارة فدخل زرع انسان وافسده ان ارسله وساقه الى الزرع بان كان خلفه كان ضامنا وان لم يكن خلفه الا ان الحمار ذهب في فورة ولم يعطف يمينا وشمالا وذهب الى الوجه الذي ارسله فاصاب الزرع كان ضامنا وان ذهب يمينا وشمالا ثم اصاب الزرع فان لم يكن الطريق واحدا لا يكون ضامنا وان كان الطريق واحدا كان ضامنا وان ارسله فوقف ساعة ثم ذهب الى الزرع وافسد لا يضمن المرسل

كذا في فتاوى قاضيخان * وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل البخاري رح فيمن ارسل بقرة من القرية الى ارضه فدخل في زرع غيره فاكل ان كان له طريق غير ذلك لا يضمن وان لم يكن له طريق غير ذلك يضمن فاما اذا خرجت الدابة من المربط وافسدت زرع انسان او تركها في المرمى فافسدت زرع انسان فلا ضمان وكذا السناير والكلاب اذا افسدت شيئا من اموال الناس فلا ضمان على صاحبها كذا في المحيط * ومن ارسل بهيمة وكان لها سائق فاصابت في فورها انسانا او شيئا ضمنه وان ارسل طيرا وساقه فاصاب في فوره لم يضمن كذا في السراج الوهاج * رجل ارسل كلبا الى شاة ان وقف ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب في فور الارسال وقتل الشاة ذكر في الجامع الصغير انه لا يضمن اذا لم يكن سائقا يعني اذا لم يكن خلفه وهكذا ذكر القدوري ومن ابي يوسف رح انه يكون ضامنا والمشائخ اخذوا بقوله وذكر الفقيه ابو الليث رح في شرح الجامع الصغير رجل ارسل كلبا فاصاب في فوره انسانا فقتله او مزق ثيابه ضمن المرسل وذكر الناطقي رح رجل اغرى كلبه على رجل فعضه او مزق ثيابه لا يكون ضامنا في قول ابي حنيفة رح ويضمن في قول ابي يوسف رح والمختار للفتوى قول ابي يوسف رح كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان لرجل كلب مقور يؤذي من مربيه فلا هل البلدان يقتلوه وان اتاف بحب على صاحبه الضمان ان كان تقدم اليه قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحائط المائل كذا في التبيين * ولو ارسل كلبه الى صيد ولم يكن سائقا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات الظاهرة والاعتداد على الروايات الظاهرة كذا في فتاوى قاضيخان * رجل ادخل بعيرا مغتلا في دار رجل وفي الدار بعير صاحبها فوقع عليه المغتلم فقتله اختلف المشائخ رح فيه منهم من قال لا ضمان على صاحب المغتلم وقال بعضهم ان ادخل صاحب المغتلم بعيرا ذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان ادخلها باذنه فلا ضمان وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح وعليه الفتوى كذا في المحيط * وقائد القطار في الطريق يضمن اوله وآخره وان كان عظيما لا يمكنه ضبط آخره وان كان معه سائق فالضمان عليهما وان كان له سائقان ضمنا وان كان ثالث وسط القطار ضمنوا اثلا تايريد به اذا كان الآخر يمشي في جانب من القطار يسوقه فيكون سوق البعض كسوق الكل بحكم الاتصال فان وسط القطار اخذ بزمه ام بعير فداا صاب مما خلفه فضمنه عليه خاصة وما اصاب مما قبله فالضمان عليهما وان كان احبانا وسطها واحبانا يتقدم ويتأخر فهو سائق والضمان نصفان كذا في خزائن المفتين * وان كان

الذي في وسط القطار اخذ بزمام بعير يقود ما خلفه ولا يسوق ما قبله فما اصاب مما خلفه فلا ضمان فيه على القائد الاول وما اصاب مما قبله فضمان ذلك على القائد الاول ولا شيء فيه على هذا الذي في وسط القطار لانه ليس بسائق لما قبله هكذا في المحيط * ولو كان رجل راكبا وسط القطار على بعير ولا يسوق منها شيئا لم يضمن مما يصيب الابل التي بين يديه ولكن هو معهم في الضمان فيما اصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقال بعض المتأخرين هذا اذا كان زمام ما خلفه بيده يقوده واما اذا كان نائما على بعيره او قاعدا لا يفعل شيئا يكون به قائدا لما خلفه فلا ضمان عليه في ذلك وهو في حق ما خلفه بمنزلة المتاع الموضوع على بعير كذا في النهاية نقلا عن المبسوط * قال في المنتقى اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وامامه راكب على بعير فوطأ بعير الراكب انسانا فالدية عليهم اثلاثا وكذلك اذا وطئ بعير ما خلف الراكب انسانا وان وطئ بعد امام الراكب فهو على القائد والسائق نصفان ولا شيء على الراكب كذا في المحيط * ولو ان رجلا يقود قطارا فربط انسان في قطاره بعيرا والقائد لم يعلم بذلك فوطئ هذا البعير انسانا قاتلته كانت الدية على عاقلة القائد ثم يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط وان كان القائد يعلم بربط البعير لا يرجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط ولو كانت الابل وقفا فربط الرجل بعيرا فقاد صاحب القطار وهو لا يعلم كان الضمان على عاقلة القائد ولا ترجع عاقلة القائد على عاقلة الرابط كذا في فتاوى قاضيخان * ولو انفلتت الدابة فاصابت مالا او آدميا ليلا او نهارا الا ضمان على صاحبها كذا في الهداية * وفي النوازل صاحب الزرع اذا قال لصاحب الدابة ان دابتك في زرعى فاخرجها صاحبها فافسدت الدابة في حال فان لم يأمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالخراج فصاحب الدابة ضامن وان امره بالخراج فلا ضمان عليه هكذا اختيار الفقيه ابى الليث رح وقال الفقيه ابو نصر يعوذ بالضمان في الوجهين جميعا كذا في الذخيرة * رجل وجد في زرع في الليل ثورين وضمن انهما لاهل قريته فان كانا لغير اهل القرية فاراد ان يدخلهما مربوطه فدخل في المرابط احدهما وفر الآخر فتبعه فلم يقدر عليه وجاء صاحب الثور فاراد تضمينه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان كانت نيته عند الاخذ ان يمنع من صاحبه كان ضامنا وان كانت نيته ان يأخذه ليرده على صاحبه الا انه لم يقدر على الاشهاد ولم يجد من يشهده لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * فقيل للشيخ ارايت ان كان هذا نهارا فقال ان كان

ان كان الثور لغير اهل قريته كان حكمه حكم اللقطة ان ترك الاشهاد مع القدرة عليه على انه يأخذه او يحبس في مربطه ليرده على صاحبه ضمن وان لم يجد من يشهد كان ذلك عذراً له وان كان الثور لاهل قريته واخرجه من زرعه ولم يزد على ذلك لا يضمن اذا ضاع الثور وان ساقه بعدما اخرجه من زرعه ضمن كذا في الدخيرة * ومن وحد دابة انسان في زرعه فاخرجها من زرعه فجاء ذئب فاكلها بقدا خلف المشائخ فيه بعضهم قال يضمن وقال بعضهم ان اخرجها ولم يستها فلا ضمان وان ساقها بعدما اخرجها فهو صامن وبه كان يفتي الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفصل القاصي الامام علي السغدري رح وكان الفقيه ابو نصر الدبوسي رح يقول ان ساقها بعدما اخرجها الى موضع دامن على زرعه منها فلا ضمان وان كان اكثر من ذلك فهو صامن والفتوى على ما اختاره الصلي كذا في المحيط * وان ساقها ليردها على صاحبه اعطيت في الطريق او انكسرت رحلها كان صامناً كذا في فتاوى صيخان * الراعي اذا وجد في سرحه بكرة اجنبية فطرد ما قدر ما يخرج من سرحه فلا ضمان عليه كذا في المحيط * راع سأل الغنم من الراعي الخاص او المشترك ليسبتها في ضيعته كما هو العادة فتعل وبها يمد دام وتمست الغنم في زرع جارة لا ضمان على احد كذا في القبة * اذا وجد في كرمه او رعيه دابة رحل وقد افسدت شيئاً فحسبها صاحب الكرم او الزرع فهلك ضمن صاحب الكرم او الزرع نيمتها كذا في المحيط * اذا ادخل دابته في دار رجل بغير اذنه واخرجها صاحب الدار فهلك لا يضمن ولو وضع ثوباً في بيت رجل بغير اذنه فرمى به صاحب البيت وكان ذلك حال فيبة المالك ضمن قيمة الثوب كذا في الدخيرة * رجل يسوق حماراً لخطب في الطريق وقال (كوست كوست) وقد امه رحالاً لم يسمع ذلك حتى اصاب ثوبه فتحرق ضمن السائق وكذا لو سمع صوته الا انه لم ينهيه الى التمسك اصبق المدة ولا فرق في هدا بين الاصم وغيره وان امكده السحي فلم ينتج بعد ما سمع لا يضمن السائق كذا في فتاوى قاصيخان * وفي فتاوى العسلي اذا قطع الرجل يد دابة انسان او رحلها ان كانت لا يؤكل لحمها فعلى الجاني قيمتها وليس للمالك ان يسك الدابة ويضمنه النقصان وان كانت مأكول اللحم كالاشاة والبعير والبقر فكذلك في ظاهر الرواية وعليه الفتوى كذا في الدخيرة * ومن فتح باب فقص فطار الطير او باب اصطلب فخرحت الدابة وصلت لا يضمن النائح وقال محمد رح يضمن كذا في الكافي * وفي المستقى ان ما يعمل على

ظهرة ففي عينه ربع قيمته كذا في الذخيرة * قال ابو حنيفة رح في عين البرذون والابل والحمار والبغل ربع القيمة وكذا في عين بقرة الجزار و جذور الجزار وكذا في عين الفصيل والحجش وفي احدى عيني الشاة والجمل والطير والكلب والسنور ما انتقص من قيمته وقال ابو يوسف رح عليه النقصان في جميع البهائم كذا في فتاوى قاضيخان * الباب الثالث عشر في جنایة المالك وفيه فصول * الفصل الاول في جنایة الرقيق وما يصير به المولى مختاراً للفداء قال محمد رح في الاصل اذا جنى العبد على آدمي جنایة موجبة للمال فان مولاه بالخيار ان شاء دفعه بها وان شاء فداه بالارش هذا مذهبنا لان الموجب الاصلي الدفع وله التخليص عن ذاك بالعداء بالارش واي ذلك اختار فانه يكون حالا ولا يكون مؤجلاً ولا يقضى بشي حتى يبرأ المجني عليه وخطاء العبد وعمدة فيما دون النفس على السواء يوجب المال في الحالين كذا في المحيط * وان لم يختر شيئاً حتى مات العبد بطل حق المجني عليه كذا في الكافي * وان لم يموت ولكن مولاه قتله فانه يصير مختاراً بالارش فان لم يقتله مولاه ولكن قتله اجنبي ان كان عمداً بطلت الجنایة وللمولى ان يقتص وان كان خطأ يأخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة الى اولياء الجنایة ولا يخير حتى لو تصرف في تلك القيمة لا يصير مختاراً بالارش كذا في شرح الطحاوي * وان مات بعدما اختار المولى الفداء لم يبرأ بموت العبد كذا في الكافي * واذا جنى العبد جنایة خطأ واختار المولى الفداء وليس عنده ما يؤدى به الفداء قال ابو حنيفة رح اختيار الفداء ماضٍ على حاله ولا يكون لاولياء الجنایة ان ينقضوا الاختيار ويعيدوا حقهم في ربة العبد وانما لهم المطالبة بدینهم حتى يبيع المولى العبد ويقضى الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه فان لم يبع العبد بنفسه لا يبيع القاضي عليه بل يحبس حتى يبيع بنفسه او يبيع غيره بامر وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح ان ادبى الفداء كان الاختيار ماضياً على حاله فان عجز عن الفداء كان لاولياء الجنایة الاختيار ان شاء انتقضوا الاختيار حتى يعود حقهم في العبد وان شاء لم ينتقضوا الاختيار وطلبوا من القاضي ان يبيع العبد عليه بغير رضاه ويقضى حقهم في الدية من ثمنه ويكون الباقي ديناً عليه كذا في المحيط في الفصل العاشر * القرن اذا جنى بعد الفداء بخير المولى بين الدفع والفداء كالجنایة الاولى وكذا كلما جنى بعد الفداء يؤمر بالدفع او الفداء ولو جنى قبل ان يختار في الاولى شيئاً وجنى جنایتين دفعة واحدة او جنایات قبل مولاه اما ان تدفعه بالكل او تدفعه بارش كل واحد من الجنایات

ثم اذا دُعِيَ اليهم اقتسموه على قدر حقوقهم وحق كل منهم ارش جنايته فكذا في التبيين *
 فاذا قتل واحدا وفقاً عين آخر فانهما يتقسمانه اثلاثاً كذا في السراج الوهاج * وكذلك اذا
 شجّ ثلاثة شحاجاً مختلفة دفع اليهم وقسم بينهم بقدر جنایاتهم كذا في محيط السرخسي * اذا جنى
 جناية وخير المولى بين الدفع والفداء فاختر دفع نصف العبد او اختار الفداء في نصف العبد
 فهذه المسئلة على وجوه احدها ان يكون ولي الجناية واحداً بان قتل العبد رجلاً خطأ وله
 ابن واحد او قطع العبد حر خطأ وفي هذا الوجه اذا اختار المولى الفداء في نصف العبد يصير
 مختاراً للفداء في الكل وكذلك اذا اختار دفع العبد يصير مختاراً لدفع الكل وهذا باتفاق
 الروايات الثاني ان يكون المقتول اثنين بان قتل العبد رجلين خطأ لكل واحد منهما ابن
 فاختر المولى الفداء في احدهما او الدفع فانه يبقى على خيارة في حق الآخر وهذا باتفاق
 الروايات ايضا الوجه الثالث اذا كان المقتول واحداً وله وليان فاختر المولى الفداء في حق
 احدهما هل يصير مختاراً للفداء ففي عامة الروايات يصير مختاراً للفداء وفي احدى روايتي
 كتاب الدور لا يصير مختاراً للفداء كذا في الذخيرة * ولو جنى العبد جناية فغصبه انسان او حنى
 في يد الغاصب جناية مات في يده فالقيمة بين اصحاب الجنایات تقسم كما تقسم الرقبة
 ولا خيار للمولى فيه كذا في محيط السرخسي * ولو جنت الامة جناية خطأ ثم وادت ولداً فقطع
 الولد يدها فامولى بالخيار ان شاء دفع الام ونصف قيمتها الى اهل الجناية وان شاء دفعها وولدها
 وان شاء امسكهما واعطى الارش سواء كان ارش الجناية اقل من نصف قيمتها او مثل نصف
 قيمتها كذا في المبسوط * امة نطعت بـ رجل ثم ولدت فقتلها الولد حياً فامولى فان شاء دفع الولد
 وان شاء فداه بالاقال من دينه اليد ومن قيمة الام كذا في محيط السرخسي * ولو ان عبداً قتل
 رجلاً خطأ ثم قتلت جاريه للمولى ذلك العبد خطأ قيل للمولى ادفعها وافدها بقيمته العبد وان
 قتل العبد رجلاً خطأ وقتلت الامة رجلاً واما الرجل واحد ثم ان العبد قتل الامة خطأ فامولى مخير
 بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ضرب فيه اولياء الحر بدينه الحر واولياء جناية الامة بقيمتها
 فيقسم العبد بينهما على ذلك وان اختار الفداء فداه بدينه الحر وبقية الامة لاولياء حنايتهما
 واذا قتلت الامة قتيلاً خطأ ثم ولدت بنتاً ثم قتلت البنت رجلاً خطأ ثم ان البنت قتلت الامة
 فاختر المولى دفعها ضرب اولياء قتل الامة فيها بقيمة الام واولياء قتل البنت بالدية وان اختار

المولى فداء البنت دفع دية قتلها الى وليها وقيمة الام الى ولي قتل الام كذا في المبسوط * ولو ان البنت فقأت عين الام ولم تقتلها فهذا على اربعة اوجه اما ان يختار دفعهما او فداءهما او فداء الام ودفع البنت او فداء البنت ودفع الام فان اختار دفعهما دفع الام الى اولياء قتل الام ودفع البنت الى اولياء قتل الام والى اولياء قتل البنت فيضرب فيها اولياء قتل البنت بالدية واولياء قتل الام بنصف الام وان اختار فداءهما فانه يفدي لكل فريق بنصف الدية وسقطت جناية البنت على الام وان اختار دفع الام وفداء البنت دفع الام الى اولياء قتل الام ويفدي لاولياء قتل البنت بالدية ولاولياء قتل الام بنصف قيمة الام ولو اختار دفع البنت وفداء الام دفع البنت الى اولياء قتل البنت ويفدي لاولياء قتل الام كذا في الحاوي * ولو فقأت الام عين البنت بعد ما فقأت البنت عينها فاختار المولى دفعهما فانه يدفع البنت فيضرب فيها اولياء قتلها بالدية وولي قتل الام بنصف قيمة الام يكون ذلك المقدار من البنت مع الام ويدفع الام وما اصابها بارش عينها من البنت فيكون ما دفع بهما من البنت لولي قتل الام خاصة ثم يضرب ولي قتل الام في الام بما بقي من الدية ويضرب فيها ولي جناية البنت بنصف قيمة البنت فتكون القسمة بينهما على ذلك وان اختار المولى الفداء فيهما فداهاما بديتين وامسكهما جميعا كذا في المبسوط * ولو قتل العبد الجاني عبدا لرجل آخر فان مولى العبد الثاني يخير بين الدفع والفداء فان فداه بقيمة المقتول فسمت القيمة بين اولياء الجناية الاولى بقدر حقوقهم ولا يتخير المولى وان اختار مولى الثاني دفعه الى مولى العبد المقتول كان مولى المقتول في العبد الذي اخذه مخيرا ان شاء دفعه وان شاء فداه كذا في الحاوي * ولو قتل العبد الثالث عبدا ودفع به فاعتقه المولى ارباعه كان مختارا لدية الحر كذا في المحيط * واذا جنى على الامة الجانية فاخذ المولى لذلك ارشافانه يدفع الارش معها وان كان جنى عليها قبل جنايتها لم يدفع المولى ذلك الارش معها وان كان وجب الارش بعد جنايتها فامسكها المولى وفداها فله ان يستعين بذلك الارش في الفداء وان لم يختار الفداء حتى استهلك الارش او وهبه للجاني عليها لم يكن مختارا وله ان يدفعها ثم عليه ان يغرم مثل ما استهلك فيدفعه معها وان كان الجاني عليها عبدا فدفعه المولى كان عليه ان يدفعهما جميعا ويفديهما بالدية فان اعتق العبد المدفوع اليه فهذا اختيار منه

اختيار منه للامة وعليه الدية وكذلك ان اعتق الامة فان اعتق العبد وهو لا يعلم بالجنایة ثم اختار دفع الامة دفع معها قيمة العبد ولو كان هذا العبد فتأعين الامة مدفع بها واخذت الجارية فان العبد يصير مكانها يدفعه المولى او يثديه بالدية كذا في المبسوط * واذا جنى عليه احد ولا يعلم ان الجنایة عليها قبل جنایتها او بعد جنایتها فان تصاد فان الجنایة عليها كان قبل جنایتها كان الحكم به تصادفا عليه وان تصاد فاعليه وقال لا نعلم ان الجنایة عليها كان قبل جنایتها او بعد جنایتها كيف يصنع بالارش اذا اختار الدفع قالوا ذكرني بعض نسخ الوكالة وقال يكون الارش بين المولى والمجنى عليه نصفين واذا اختلفا فقال المجنى عليه ان الارش وجب بعد الجنایة وانه لي متى اخترت الدفع وقال المولى لابل وجب الارش قبل جنایتها وانه لي متى اخترت الدفع ذكر ان القول قول المولى مع يمينه ويكون الارش له الا ان يقيم المجنى عليه يمينه انه وجب الارش بعد الجنایة كذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلا خطأ ثم قتل رجل عينه ثم قتل آخر خطأ ثم اختار المولى دفعه فانه بدفع ارش العين الى الاول ثم يكون العبد بينهما يضرب فيه الاول بالدية الا ما اخذه من ارش العين ويضرب فيه الآخر بالدية حتى اذا كانت قيمته الف درهم وكان ارش من خسمائة وان العبد يقسم بينهما على تسعة وثلاثين سهما وكذلك لو كان الذي قتل العين عبدا دفع به كان وافي الاول احق به ثم يضرب مع الآخر بالدية الا قيمة العبد الذي اخذه كذا في المبسوط * ولو اكتسب العبد الجاني او ولدت الجنایة ولدا فاختار المولى الدفع لم يدفع الكسب والولد كذا في الحاوي *

قال واذا جنى العبد جنایة ثم اصابه عيب سماوي فان المولى يخاطب بدفعه والعداء ولا شيء عليه بسبب ذلك العيب وكذلك لو بعته المولى في حاجة فعطب فيها او استخدمه فلا ضمان عليه فيها الحق بذلك واذا ن له في التجارة بعد جنایتة واستغرق رقبته دين فهو ضامن لقيمته لا مال الجنایة ولا يضمن الارش كذا في المبسوط * قال محمد بن حريز في الجامع الصغير عبدا ن له في التجارة فلحقه دين الف درهم ثم انه جنى جنایة خطأ ثم اعتقه مولاه فان عام فعليه الارش الا صاحب الجنایة وعليه قيمة العبد للغرماء وان كان لا يعلم بالدين والجنایة جميعا كان عليه قيمتان قيمة لا صاحب الجنایة وقيمة للغرماء ثم انما يضمن قيمة العبد لا صاحب الجنایة اذا كانت القيمة اقل من الارش فاما اذا كان الارش اقل من القيمة فانه يتخلص عنه بدفع الارش بخلاف ما اذا لم يعتقه المولى حيث يدفع اليه ارباء الجنایة ثم يخبرون بين تسليم العبد وبين قضاء الدين كذا في المحيط * ولو قتل اجنبي هذا العبد خطأ

لم يغرم الأقيمة واحدة للمالك ثم يدفعها للمولى الى الغرماء كذا في الكافي * العبد المأذون اذا جنى بخير المولى بين الدفع والفداء فان دفعه بالجنایة بيع لاجل الغرماء فان فضل شيء كان لاصحاب الجنایة كذا في الظهيرية * ولو نقص ثمنه عن دينه لم يكن للغرماء على المولى ولا على احد شيء حتى يعتق العبد فيتبعوه بما بقي من دينهم وقد قالوا بان المولى لو دفعه الى اولياء الجنایة بغير قضاء ضمن القيمة في القياس لاصحاب الدين وفي الاستحسان لا يضمن شيئا ولو دفع المولى العبد الى اولياء الدين بينهم ان كان عالما كان مختارا للجنایة ولزمه الارش والقيمة ان لم يكن عالما ولو باعه القاضي في الدين بينة قامت عنده ولا يعلم بالجنایة ثم حضر صاحب الجنایة ولا فضل في الثمن على الدين فقد سقط حق ولي الجنایة كذا في الحاوي * قتل العبد المرهون رجلا خطأ وقيمته مثل الدين فللمرتهن ان يفدي وليس له ان يدفع فان قال لا افدي كان للراهن ان يدفع بالجنایة فان اعتقه صار مختارا للعداء كذا في المحيط * لو باع المولى العبد الجاني او اعتقه او دبره او كاتبه وهو يعلم بالجنایة فهو مختار وان لم يعلم بالجنایة لم يكن مختارا وضمن الاقل من قيمته ومن الارش كذا في محيط السرخسي * وعائى هذين الوجهين الهبة والاستيلاء في الامة كذا في الهداية * ولو جنت امة جنایة فقال المولى كنت اعتقتها تبيل الجنایة او دبرتها او كانت ام ولدي فانه لا يصدق على اهل الجنایة وهو مختار للعداء ان قال هذا بعد العلم بالجنایة وان قاله قبل العلم بالجنایة فعليه القيمة كذا في المبسوط * ولو عرضه على البيع ا. آجرة او رهنه لم يكن اختيارا للفداء ولو باعه بيعا فاسد الم بصر مختارا حتى يسلمه ولو كاتبه كتابة واسدة فهو مختار بنفس العقد كذا في الكافي * ولو باعه بعد علمه بالجنایة بيعا بائنا ثم رده عليه بعيب بنضاء فهو اختيار لاديه ولو باعه والخيار للمشتري فكذلك ايضا واما اذا كان الخيار للبائع فنقض البيع وهو يعلم او لا يعلم لم يكن مختارا ويقال له ادفعه او افده واما اذا باعه بيعا بائنا وهو لا يعلم بالجنایة فلم يخاصم في الجنایة حتى رده عليه بعيب بنضاء او بخيار رؤية او شرط فانه يقال له ادعه او افده ولا يلزمه الارش كذا في السراج الوهاج * وفي الاملاء عن محمد ربح ان اجازة بيع العبد بعد جنایته في يده ليس باختيار للفداء في قول ابي يوسف ومحمد ربح ويقال للمشتري ادفعه او افده كذا في المحيط * ولو جنى جنایتين فعلم باحديهما دون الاخرى فاعتقه او باعه ونحوه يكون مختارا للعداء فيما علم وفيما لا يعلم يلزمه حصتها من قيمة العبد لانه صار مستهلكا لحقه كذا في محيط السرخسي * ولو كان الجاني جارية فوطئها لا يصير مختارا للفداء الا اذا آجلها او كانت بكرًا كذا

في خزانة المفتين * ذكر في الاصل ان الترويح لا يكون اختيارا كذا في الحاوي * وفي المنتقى لو وهب العبد الجاني مع العلم بالجناية او من غير العلم من المجنى عليه فلا شيء على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه القيمة ان باعه من غير العلم كذا في المحيط * ولو كاتبه وهو يعلم ثم عجز فان كان خوصم في الجناية قبل العجز وقضى التراضي بالدية ثم عجز لم يرتفع القضاء وان عجز قبل الخصومة كان له ان يفدي او يدفع كذا في الظهيرية * ولو قتل عبدان رجلا فاعتق المولى احدهما لم يصير مختارا للدية كلها بل نصفها كذا في محيط السرخسي * عبد قتل رجلا خطأ فباعه المولى وهو لا يعلم بالجناية ثم اشتراه ثم باعه وهو يعلم بالجناية فعليه القيمة بالبيع الاول وليس عليه شيء في البيع الثاني ولو كان رد عليه بعيب بقضاء ثم باعه وهو يعلم فقد اختاره وعليه الدية وكذلك ان كاتبه وهو لا يعلم ثم عجز فباعه وهو يعلم فعليه الدية وكذلك لو وهبه وهو لا يعلم فقبضه الموهوب له ثم رجع في هبته ثم باعه وهو يعلم كذا في المحيط * ولو ان عبدا في يدي رجل جنى جناية فقتل ولي الجناية هو عبدك فقال ارجل هو وديعة عندي لفلان او عارية او اجارة او رهن فان اقام على ذلك بينة اخرا لا مرفيه حتى يقدم الغائب وان لم يقم بيته خوطب بالدفع او الفداء وان فداه ثم قدم الغائب اخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه والغائب بالخيار ان شاء امضى ذلك وان شاء اخذ العبد ودفع الارش فان امضى دفعه كان ذلك بمنزلة اختيار الدفع منه ابتداء وان اخذ الارش مله ان باخذ عبده وان انكر الغائب ان يكون العبد له فما صنع الاول فيه من شيء فهو جائز كذا في المبسوط * ولو اقربه لغيره فهو على قسمين اما ان اقر بالجناية او لا ثم بالملك او على عكسه وكل قسم لا يخلو اما ان كان الملك في العبد معروفا للمقر او كان مجهولا فلو اقر بالجناية بالملك لغيره والملك في العبد معروف للمقر له فان صدقه المقر له في الملك والجناية جميعا فيقال للمقر له ادفع العبد او افده وان كان كذبه في هذا لا يكون المقر مختارا للفداء وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية كان المقر مختارا للفداء ولو اقر بالملك او لا ثم بالجناية فان صدقه فيهما فالخصم هو المقر له وان كذبه فيهما فالخصم هو المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية وكذلك ان كان العبد مجهولا لا يدري انه المقر ام لغيره فاقرب بالجناية او لا ثم بالملك او اقر بالملك او لا ثم بالجناية كذا في محيط السرخسي * رجل في يديه عبد لا يدري انه له او لغيره ولم يدع صاحب اليد انه له ولم يسمع من العبد اقرار

انه عبد لصاحب اليد الا انه يقر بان عبد فجنى هذا العبد جناية وثبت ذلك بالبينه او باقرار صاحب اليد
ثم ان صاحب اليد اقر انه لرجل فصدقه المقر له بذلك وكذبه في الجناية فان كانت الجناية ثبتت بالبينه
قبل للمقر له ادفعه واذهه وان كان ثبوت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده اخذ المقر له العبد وبطلت
الجناية ولم يكن على المقر من الجناية شيء كذا في المحيط * ولو جنى العبد جناية فقال المولى كنت
بعته من فلان قبل الجناية وصدقه فلان قبل لفلان ادفعه واذهه وان كذبه فلان قبل للمولى ادفع انت
واذهه كذا في المبسوط * ولو امر المولى المجنى عليه بان يعتقه فاعتقه صار المولى مختاراً ان كان عالماً
بالجناية كذا في الكافي * وفي نوادر بن سماعة اذا اعتقه المولى باذن ولي الجناية فهو
اختيار للعبد وعليه الدية كذا في المحيط * ولو قتل المولى عبده الجاني عمداً او خطأ وهو لا يعلم
بالجناية فعليه قيمته حاله في ماله كذا في الحاوي * ولو صر به ضرباً اثرفه ونقصه وهو يعلم بالجناية
فهو مختار ولو كان لا يعلم فعليه الاقل من قيمته ومن ارش الجناية الا ان يرضى ولي الجناية
ان يأخذة ناقصاً ولا ضمان على المولى ولو ضرب المولى عينه فابيضت وهو عالم به ثم ذهب البياض
قبل ان يخاصم فانه يدفع او يفدي ولو خوصم اليه في حالة البياض فضمنه القاضي الدية ثم
زال البياض فالتضاء لا يرد كذا في الظهيرية * ولو قتلت امة رجلاً عمداً له وليان فصالح المولى
احدهما على ولدها صار مختاراً للفداء للآخر فيفديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدرر لا يصبر
مختار الفداء ولو صالح احدهما على ثلث الامة كان في الباقي له خيار ان يدفعه او يفديه وفي الجامع
والدرر لا يكون له خيار كذا في محيط السرخسي * وفي الاملاء عبيدين رجلين جنى جناية
فشهد احدهما للمولين على صاحبه انه اعتقه لم تجز شهادته عليه وهو مانع حين شهد بهذا فعليه نصف
الدية وعلى الآخر نصف القيمة وفيه رجل ورث عبداً واشتراه فجنى جناية وزعم المولى بعد
جنايته ان الذي باعه كان اعتقه قبل البيع او ان اباه كان اعتقه فانه مانع مختار للفداء بهذا القول
كذا في المحيط * واذا جنى العبد جناية ولم تبلغ النفس فاعتقه المولى وهو يعلم بها قبل البرأ
ثم انتقصت الجراحة فمات فهو مختار وعليه الدية واذا جرح العبد رجلاً فخوصم فيه المولى فاختار
العبد واعطى الارش ثم انتقصت الجراحة فمات المجروح ففي الاستحسان يخير المولى خياراً
مستقبلاً وهو قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح ورجع ابو يوسف رح من الاستحسان
الى القياس

الى القياس واخذ محمد رَحَّ بالاسْتِحْسَانِ الا انه روي عن ابي يوسف رَحَّ انه فرق بينما اذا اعطى الارش بغير قضاء وبينما اذا اعطاه بقضاء القاضي قال اذا اعطاه بقضاء القاضي ثم مات المجرور بخير خيار مستقبلا بخلاف ما اذا اعطاه بغير قضاء القاضي قال ذلك اختيار منه الدية طوعا كذا في المبسوط * ولو قال لعبدك ان تقتل فلانا او رميته او شججته فانت حر فعدل شيئا من ذلك فهو مختار للعداء فان كانت جناية العبد ما يتعلق به الفصاع بان قال ان ضربته بالسيف فانت حر فلا شيء على المولى لا القيمة ولا الدية كذا في الكافي * عبد جنى فرحم ابن السيد انه حرفات السيد مورثه هذا الابن فهو حر وطلى الابن الدية كذا في خزائن المنتبين * جارية حنت وهي حامل فاعتق المولى ما في بطنها ودر يعلم بالجنابة صار مختارا للعداء وان جاء الطالب قبل ما تصع او بعد ما رصعت ولو لم يكن عالما بالجنابة فحضر الطالب قبل الوضع خير ان شاء صم المولى فمتهام لا وان شاء اخذ حاملا ولا بجه ايتها فكانت له والولد حر فان حصر بعده ارادت خير المولى ان شاء رجع وان شاء فدى ولا سبيل له على الولد كذا في الظهيرية * وفي واد من ابي سليمان عن ابي يوسف رَحَّ ان اعنق الرجل ما في ابن داربته ثم جنت حنابة مدفعها بالجه انه حاز كذا في المحيط * راع داربته موادت عند المشتري لا قل من سئدا شهر فحسى الواد جازبه ثم ادعاه البائع وهو يعلم بالجه انه ولد له لا صحاب الجاه انه وعليه الفتوى كذا في خزائن المنتبين * داربته بين رحلين وادت فحسى واد ما واداه احدهما وهو عالم بالجنابة قال ابو يوسف رَحَّ عايد الدية وان امدها لم يعلما لثبته كذا في الظهيرية * ولو قال المولى احدكما حر فقتل احدهما رجلا خطأ ثم عن النجاشي المعتق صار مختارا للعداء ولو عين غيره بخير في دفع الجاني او الفداء كذا في الكافي * ولو دنى كل واحد منهما بعد الايجاب ثم من العتق في احدهما لزمه الاقل من قيسه ومن الدية ونفى الثاني ملكا له يقال له ادفعه او افده بالدية ولا يصيرهما بالبيان مختارا للعداء وكذلك لو كانت حرة احدهما قطع يد وجباية الا خرقتا نفس لا يخفى الجواب كذا في خزائن المنتبين * ولو قال في صحته اعبدني له قيمة كل واحد منهما الى احدكما حر ثم قتل احدهما رجلا خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما ماله وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته وللجاني عليه في مال المولى قيمة الجاني اذا كان قيمته اقل من الارش ويعتبر من جميع ماله ولا يصير المولى مختارا للعداء ولو كان كل واحد من العبدین قتل رجلا خطأ والمستلته بحالها من كل واحد من العبدین في نصف قيمة كل واحد من المجسم عليه

في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصر المولى مختاراً للفداء واذا قتل احدهما قتيلاً خطأ ثم قال المولى في صحته احد كما حر وهو عالم بالجنایة ثم مات المولى قبل البيان عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ويصر المولى مختاراً للفداء في الجنایة ثم اذا صار مختاراً للفداء فمقدار القيمة يعتبر من جميع المال واما الفضل على ذلك الى كمال الدية فيعتبر من الثلث وان جنى كل واحد من العبدین جنایة وباقي المسئلة بحالها سعي على الوجه الذي وصفنا وصار مختاراً للفداء في الجنایتين ولكن تجب دية واحدة في مال المولى وقيمة احد العبدین ويكون ذلك من جميع المال وما زاد على القيمة الى تمام الدية ويعتبر من ثلث المال ثم ما اوجب من جميع المال وما اوجب من ثلث المال يكون بين ولي الجنایة نصفين اذ ليس احدهما اولى من الآخر هكذا في المحيط * رجل له عبدان سالم وبزيع فقتل سالم رجلاً خطأ في صحة المذنب فقال احد كما حر ثم قتل البزيع رجلاً آخر في صحة المولى قبل البيان ثم مات المولى عتق من كل واحد منهما نصفه وسعى كل واحد منهما في نصف قيمته ولزم المولى الفداء في قتل سالم الا ان تدرك قيمة سالم من الدية يعتبر من جميع المال وما زاد على ذلك الى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل بزيع فتجب قيمة بزيع ويعتبر من جميع المال ولو ان المولى لم يموت ولكن المولى اوقع العتق على سالم صار مختاراً للفداء في قتل سالم وان اوقع المولى العتق على بزيع فعليه قيمة البزيع كذا في المحيط في الفصل العاشر * عبد جنى جنایة فاوصى المولى بعقته في مرضه وهو يعلم بالجنایة فاعتقه الوصي او الوارث بعد موته فعليه الدية مقدار قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان كان لم يعلم بالجنایة فالقيمة من مال الميت في قول ابي يوسف رح آخره وهو قول زفر رح هكذا ذكره الفقيه ابو الليث رح في العيون هكذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بالعتق قبل الجنایة ثم جنى بعد موت الموصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجنایة فهو ضامن للجنایة وان لم يعلم فهو ضامن للقيمة ولا يرجع على الورثة كذا في المحيط * اوصى بعق عبد له فجنى العبد جنایة ارشها درهم وقالت الورثة بعد موت الموصي لا نفديه فلهم ذلك واذا تركوا الفداء يدفع بالجنایة وتبطل الوصية الا ان يؤدي العبد من غير ما اكتسبه بان يقول لا انسان ادعني درهما ففعل صح وصار ذلك الدرهم دينا على العبد يطالب به اذا اعتق كذا في خزائن المفتين * اذا وكل رجل رجلاً ان يعتق عبده ثم ان العبد جنى جنایة ثم امتته الوكيل وهو يعلم بالجنایة فالمولى ضامن لقيمة

العبد وان لم يكن عالما بالجنایة كذا في المحيط * وكله بالكتابة ثم قتل العبد رجلا خطأ ثم كاتب الوكيل وهو يعلم ولا فعلى المولى القيمة دون الدية كذا في محيط السرخسي * واذا جنى العبد جنایة فاخبر ولي الجنایة مولى العبد فاعتقه فقال لم اصدقته فيما اخبرني به فهو مختار للنداء وكذلك ان اخبره به رسول ولي الجنایة فاسفا كان او عادلا فاما ان اخبره بذلك فذولي فان صدقه فيما اخبره به ثم اعتق العبد فهو مختار للنداء ايضا وان كذبه في ذلك او لم يصدقته ولم يكذبه حتى عتق العبد فان كان المخبر عادلا فكذلك الحراب وان كان المخبر فاسقا فعلى قول ابي حنيفة رح لا يكون مختار للنداء ولكن عليه قيمته لاستهلاكه اياه وعند ابي يوسف ومحمد رح هو مختار للنداء واذا اخبره بفاسقان ففي احدى الروايتين كذلك وفي الرواية الاخرى يكون مختار للنداء كذا في شرح المبسوط * ولو اخبره عبده بالجنایة باعتقه المولى وقال لم اصدقته فعند ابي حنيفة رح لا يضمن مالم يخبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وان كان المخبر فاسقا وعبدا او كافرا كذا في محيط السرخسي * ذكر ابن سداقة في الرقيات انه كتب الى محمد بن الحسن رح في عبد قتل رجلا والمقتول وبيان احدهما غائب فحاصم الحاصر منهما كيف ينبغي للمحاكم ان يخبر مولى العبد نكتب محمد ان اتي الورثة حضروا فهو خصم وايهما اختار وحب عليه ذلك في جميعه كذا في المحيط * واذا قتل العبد قتيلا خطأ والمقتول وبيان فدفعه المولى الى احدهما بقضاء قاض ثم قتل عنده آخر ثم جاء ولي الآخر والشريك في الجنایة الاولى فانه يذال للمدفع اليه الاول ادفع نصفك الى الآخر او اندب نصف الدية فان دفعه برى من نصف الدية وبرد النصف الثاني على المولى ثم يقال للمولى ادفعه او افده بعشرة آلاف خمسة آلاف للآخر بخمسة آلاف لولي الاول الذي لم يأخذ شيئا فان دفعه ضرب كل واحد منهما في هذا المولى الذي كانت الجنایة الثانية في بداهة ربع قيمته المولى فيدفعه المولى الى الاوسط ولا يكون المولى ضامالا شيئا مالم يستوف ربع النيم من الاول ولو كان دفعه اليه بغير قضاء القاصي كان للاوسط الخيار ان شاء ضمن المولى هذا الربع باعتبار دفعه الى صاحبه بغير قضاء القاضي وان شاء ضمن صاحبه فان ضمن المولى رجع به المولى على المدفوع اليه الاول فاذا قتل العبد قتيلا خطأ فدفعه المولى الى احدهما بغير قضاء القاصي فقتل عنده قتيلا خطأ ثم اجتمعوا واختاروا المدفع فان المدفوع اليه الاول يقال له ادفع نصف العبد الى الآخر وبرد النصف الباقي على المولى ثم يدفعه المولى الى الاوسط والآخر

يضرب فيه الآخر بخمسة آلاف ويضرب فيه الاوسط بعشرة آلاف فيكون هذا النصف بينهما اثلاثا
ثلثاه للاوسط وثلثه للآخر ثم يضمن المولى سدس قيمة العبد للاوسط وهو ما سلم من هذا النصف
لولي الجناية الاخيرة ويرجع به الاول الذي كان في يده وان شاء الاوسط ضمن هذا السدس
الذي كان في يده هكذا يقوله العراقيون من مشائخنا والصحيح عندي انه ليس لذلك هنا ولا
في الفصل الاول ولو كان الدفع بقضاء فاض كان مثل هذا ايضا الا ان المولى لا يضمن شيئا للاوسط
ولكنه يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قبض ذلك منه دفعه الى الاوسط وعلى
ما يقوله العراقيون الاوسط هو الذي يرجع بسدس القيمة على المدفوع اليه الاول واذا قتل العبد
قتيلا خطأ وفقاً عين آخر فدفعه المولى الى المفقوعة عينه فقتل عنه قتيلا آخر ثم اجتمعوا فاختاروا
دفعه فان صاحب العين يدفع ثلثه الى الآخر ويرد الثلثين على المولى فيدفعه المولى الى
ولي القتلين يضرب فيه الاول بعشرة آلاف والآخر بثلثي الدية فيكون هذا مقسوما بينهما اقساماً
ثلثة اقسام للاول وخمسة للاخر ثم يضمن المولى للاول ستة اجزاء وثلثي جزء من ستة عشر جزء
او ثلثي جزء من ثلثي قيمة العبد وذلك في الحاصل خمسة اثنان في قيمته بدل ما سلم للآخر من هذين
الثلثين ثم يرجع به المولى على صاحب العين كذا في شرح المبسوط * ولو قامت بينة على العبد
بقتل خطأ واقتر المولى عليه بقتل آخر فدفعه المولى اليهما نصفين ثم يضمن نصف قيمته للاول
ولو اقربقتل ثالث دفعه اثلاثا وضمن ثاني قيمته للاول وسدس قيمته للثاني كذا في خزائن المنين *
اذا كان العبد لرجل زعم رجل ان مولاة اعتقه فقتل العبد وليا لذلك الرجل خطأ فلا شيء له كذا
في الهداية * واذا جنى العبد جناية واقتر ولي الجناية ان العبد حرجل المسئلة على ثلثة اوجه
اما ان اقتر ولي الجناية ان العبد حر الاصل او اقترانه حراً واقتران مولاة اعتقه فان اقترانه حر الاصل
فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى وكذلك الجواب اذا اقترانه حراً ما اذا
اقترانه اعتقه المولى ان اقترانه اعتقه قبل الجناية فالجواب فيه كالجواب فيما اذا اقترانه حر الاصل
وان اقترانه اعتقه بعد الجناية فقد اقتر ببراءة العبد وادعى على المولى الفداء ان ادعى انه اعتقه
وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما ادعى على المولى ضمان القيمة وانكر المولى
بما ادعى عليه من ضمان الفداء والقيمة فيكون القول قول المولى مع يمينه وعلى ولي الجناية
اقامة

اقامة البينة هذا اذا كان الاقرار من ولي الجنابة قبل الدفع فاما اذا كان الاقرار من ولي الجنابة بعد الدفع اليه ان اقرانه حرا الاصل او اقرانه حر لم يكن له على المولى سبيل ولا على العبد الا ان العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولاء وان اقرانه كان اعتقه قبل الجنابة فانه يحكم بحريته ويكون ولاؤه موقوفا كذا في المحيط * ولا يجوز اقرار العبد بالجنابة ما ذكرنا او محجورا عليه ولا ينبع بذلك بعد العتق كذا في الحاوي * واذا اعتق العبد ثم اقرانه كان جسي في حال رقه جنابة ممددا او خطأ لم يلزمه شيء الا القود في النفس كذا في المبسوط * عبد قطع يدرجل خطأ برأت فدفعه مولاه بالجنابة ثم انتقض الجرح فمات منه والعبد قائم فهو لورثته المجني عليه ولو كان المولى فداه بخمسة آلاف تمام دية اليد ثم اعتق العبد ثم انتقض الجرح فمات منه قال يدفع قيمة عبده وان كانت مائة وياخذ بخمسة آلاف العدا كذا في المحيط * عبد اعتق ذال لرجل قتل اخاك خطأ وانا عبد قتال ذلك الرجل قتلته وانت حر بالنول العبد بالاجماع وكذا لو قال لسببة بعد عتقه اخذت مالك او قطعت يدك وانا عبد قال السيد لا بل فعلت بعد العتق والنول للعبد بالاجماع كذا في الكافي * من اعتق حاربه ثم قال لها قطعت يدك وابت امتني وذات قطعنها وانا حرة بالقول فولها وكذا لك كل ما اخذ منها الا الجمار والغلة استحسانا وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح لا يصح من الاشياء بعيد يوم مردة عليها كذا في الهداية * واذا اشترى عبدا ونصفه فقال رجل قطعت يده قبل شرائك وقال المشتري قطعت بعد شرائي والنول للمشتري كذا في الكافي * واذا قطع العبد يدرجل عبدا فدفع اليه بنصاء او بغير نصاء فاعتقه ثم مات من اليد والعبد صلح بالجنابة وان لم يعتقه رده على المولى وقبل للاولياء اقتلوه او اعدوا عنه كذا في خزائن المفتين * واذا قتل العبد قتيلا وله وليان فعنا احدهما فانه يقال للمولى اما ان تدفع نصف العبد الى الساكن او تنديه بنصف الدية ولا شيء للعافي كذا في المحيط * عبد قتل رجلين عبدا ولكل واحد منهما وليان فعنا احدهما للمولى يدفع نصفه الى احريين او ينديه به عشرة آلاف درهم فان قتل احدهما عبدا واخر خطأ فعنا احدهما للمولى العمد فان فداه المولى فداه بخمسة عشر الف او فداه المولى فداه بخمسة آلاف او فداه المولى فداه بخمسة آلاف لا حد للمولى العمد الذي لم يعف وان دفع اليهم دفعه اثلاثا ثلثاه او فداه المولى فداه بخمسة آلاف لا حد للمولى العمد الذي لم يعف من ولي العمد عند ابي حنيفة رح بطريق العول فيضرب هذان الكل وذا بالنصف وعندهما يدفعه اربعا بطريق المنازعة ثلثة اربعا او فداه المولى الخطاء وربعه لا حد للمولى العمد كذا

فی الکافی * ولو قتل العبد رجلین خطأ فعفاولي احدهما دفع نصفه الى الآخر او يفديه بالدية ولو قطع احدهما يده وقيمتها الف ثم دفعه المولى اليهما ضرب القاطع فيه بتسعة آلاف وخمسائة لانه يقطع اليد استوفى خمسائة وضرب الآخر بعشرة آلاف كذا في خزائن المفتين * ولو قتل قتيلا وفقاً عين آخر فاما ان يكون ذلك عمدا او خطأ فان كان عمدا قيل للمولى ان شئت ادفعه الى المفقوءة عينه وان شئت فاده فاذا اختار الفداء فدى للمفقوءة عينه بخمسة آلاف درهم وطهر العبد عن الجنایة يقتل العبد لولي القتل وان اختار الدفع جاء اولياء القتل وقتلوا العبد ثم المفقوءة عينه لا يرجع على المولى بشيء وان كان القتل خطأ فان المولى يخیر بين الدفع والفداء لهما فان اختار الفداء فدى العبد بخمسة عشر الفاعشرة آلاف لولي القتل وخمسة آلاف للمفقوءة عينه وان اختار الدفع كان العبد بينهما اثلاثا ثلثاه لولي القتل وثلثه للمفقوءة عينه كذا في المحيط * مملوك قتل مملوكا خطأ ثم قتل اخ مولاة خطأ ولا وارث له غير مولاة يدفع نصف القاتل الى مولى المملوك المتقول او يفديه ونصف الآخر للمولى فان كان قتل اخ مولاة او لا يدفع كله الى مولى المملوك المتقول او يفديه فان قتل اخ مولاة او لا وله بنت يدفع ثلثة ارباع العبد لمولى المملوك المتقول وربعة للبنت وان كان الضربة معا ولا بنت فهو بينهما نصفان كذا في خزائن المفتين * عبيدين رجلین قتل قريبا لهما عمدا فعفا احدهما عنه بطل الدم كله عندا بي حنیفة رح وقال لا يدفع العاني نصف نصيبه الى الآخر او يفديه برربع الدية وذكر في بعض النسخ قول محمد رح مع ابي حنیفة رح والاشهر انه مع ابي يوسف رح ولو قتل عبد مولاة عمدا وله ابنان فعفا احدهما بطل الدم كله عندا بي حنیفة ومحمد رح وقول ابي يوسف رح ههنا كقوله ثم كذا في الكافي * وفي المنتقى عبد قتل رجلا عمدا ثم اعتقه مولاة ثم عفا احد وليي الدم فان العبد يسعى في نصف قيمته للذي لم يعف ولا شيء على المولى كذا في المحيط * من قطع يد عبده ثم غصبه رجل ومات في يده من القطع فعليه قيمته اقطع وان كان المولى قطع يده في يد الغاصب فمات من ذلك في يد الغاصب لا شيء عليه كذا في الهداية * قال في الجامع الكبير رجل مشح عبد له موضحة ثم رهنه من رجل بالف درهم وقيمة العبد مشجوجا الف درهم فمات في يد المرتهن من الجنایة يموت بما فيه من الدين واذا وجدت الجنایة من المولى بعد الرهن يصير مستردا للمرهون حتى لو هلك في يد المرتهن لا يسقط شيء من دينه وكذلك اذا وجدت الجنایة من الاجنبي يفرق الحال بين ما اذا وجدت الجنایة قبل الرهن وبين ما اذا وجدت بعد الرهن في حق ابطال الرهن وعدم

ابطاله وقال فيه ابصار رجل شح عبد رجل موضحة فمرغز العبد فغصبه رجل فمات في يد الغاصب من تلك الجنابة كان لمولى العبد الخيار ان شاء ضمن عاقلة الجاني قيمة العبد صحيحا في ثلث سنين ثم يرجع العاقلة على الغاصب بقيمة العبد يوم غصبه وان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم غصبه حالة في ماله وضمن الجاني ارش الموصحة وما حدث منها من النقصان الى ان غصبه الغاصب ويكون ذلك في مال الجاني فان اراد الغاصب بعد ما أدى الصدان الى المولى ان يضمن الجاني او عاقلة الجاني لم يكن له ذلك ولولم يغصب هذا العبد ولكن المولى باعه من رجل بعد الجنابة على ان البائع بالخيار ثلثة ايام فمات في يدي المشتري فهذا كما وصفت من امر الغاصب ولو كان المولى باع هذا العبد من رجل ببيع او سدا فمات في يد المشتري من تلك الجنابة فان المولى بضمن الجاني ارش الموصحة وما نقصت الجراحة الى ان قبضه المشتري ويكون ما وحب على الجاني في ماله حالة وعلى المشتري قيمة العبد يوم قبض في ماله حالا ولولم يبعه المولى ولكن رهه المولى بدين عليه مثل قيمة العبد فمات في يد المرتهن من تلك الجنابة فانه يموت بالدين ولا سبيل للمرتهن على الجاني ويرجع الراهن على الجاني بارش الجنابة وما نقصته الجنابة الى يوم الرهن وبطل عن الجاني ضمان القيمة ولو كان قيمة العبد اكثر من الدين بان كانت قيمة العبد مثلا الف درهم فرهه بدين الف درهم فمات في يد المرتهن فالامر كما وصفت فيما اذا كانت قيمة العبد مثل الدين انه لا ضمان للمرتهن على الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني نصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته جنابته الى ان رهه ويكون في ملك الجاني ويرجع مولى العبد على الجاني ايضا بنصف قيمة العبد يوم مات العبد ونصف ارش الموصحة ونصف ما نقصته الجنابة ويكون كل ذلك على العاقلة وقال في الجامع الصغير رجل اقرانه قطع يد عبد رجل خثاء وكذب عاقلته في ذلك ثم غصبه رجل اقرانه من مولاة فمات عنده فالمولى بالخيار ان شاء ضمن الجاني قيمته في ماله في ثلث سنين ويرجع الجاني على الغاصب بقيمة العبد اقطع في ماله حالا وان شاء ضمن الغاصب قيمته قطع في ماله حالا وضمن الجاني ارش يده وهو نصف قيمته في ماله ولا يضمن الجاني نصف العبد وينبغي ان يضمن الجاني النقصان الى وقت الغصب ايضا وان لم يذكر في الكتاب او حصلت المسئلة على ان الغصب كان على فور القطع وان كان القطع عددا وباقي المسئلة يحالها مقول المولى بالخيار ان شاء قتل القاتل ولا سبيل للمولى على الغاصب ولا لورثة الجاني وان شاء المولى ضمن الغاصب من الابتداء

قيمته اقطع ولاقصاص للمولى على القاطع ولكن يجب على الجاني ارش اليه في ماله هكذا في المحيط *
 ومن غصب عبدا فجنى في يده ثم رده فجنى جنایة اخرى فان المولى يدفعه الى ولي الجنائين ثم يرجع
 على الغاصب بنصف القيمة فيدفعه الى الاول ويرجع على الغاصب وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف
 رح وقال محمد رح يرجع بنصف القيمة فيسلم له وان جنى عند المولى جنایة ثم غصبه فجنى في يده
 دفعه المولى نصفين ويرجع بنصف قيمته فيدفعه الى الاول ولا يرجع به كذا في الهداية * واذا غصب
 عبدا فقتل عدة قتلا ثم مات العبد فعلى الغاصب قيمته ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي الجنایة
 ثم يرجع المولى بقيمة اخرى على الغاصب ولو لم يمت العبد ولكن ذهبت عينه فدفعه الى المولى
 اعور فقتل عدة قتلا آخر ثم اجتمعوا فدفعه المولى بالجنائين فانه يأخذ نصف قيمته من الغاصب
 باعتبار عينه التي فانت عنده فيدفعها الى الاول فاذا سلم نصف القيمة للاول ضرب هو في العبد المدفوع
 بالدية الا ما اخذ لان القدر المأخوذ سالم له فلا يضرب به وانما يضرب بما بقي من حقه ويضرب الآخر
 بالدية ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف القيمة التي اخذت منه ويرجع عليه ايضا بما اصاب
 الاول من قيمة العبد اعور ولا يرجع عليه بقيمة ما اصاب الثاني ثم يرجع اولياء الاول فيما اخذ
 المولى من ذلك بتمام قيمة العبد الى ما في يده وهذا ينبغي ان يكون على قول ابي حنيفة
 وابي يوسف رح خاصة ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ما اخذ منه كذا في المبسوط * واذا
 اغتصب الرجل عبدا من رجل فقتل العبد عنده قتلا خطأ ثم اجتمع المولى واولياء القتل فان العبد
 يرد على مولاه ثم يقال له اما ان تدفع العبد او تفدي فان دفع او فدي رجع على الغاصب بالاقل
 من قيمة العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع فانه يدفع العبد
 مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجنایة او بعدها ثم لا يرجع المولى على الغاصب بقيمة الزيادة
 وان استحققت الزيادة بسبب احده العبد عند الغاصب وان اعور العبد في يد الغاصب وقد جنى
 عنده جنایة فان اعور بعد الجنایة واختار المولى الدفع فانه يدفعه اعور الى ولي الجنایة ثم يرجع
 المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان اخذ قيمته صحيحا من الغاصب يأخذ ولي الجنایة من المولى
 نصف قيمته ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد حتى يكمل له قيمة العبد وان اعور
 قبل الجنایة واختار المولى بالدفع فانه يدفع العبد اعور ثم يرجع بقيمة العبد صحيحا على الغاصب
 فاذا

فاذا اخذ ذلك سلم له ولم يكن لولي الجنابة ان يأخذ منها شيئا هكذا في المحيط * واذا اقتصب الرجل عبدا فقتل مولاه خطأ او عبدا المولاه خطأ وقيمته اكثر من قيمة القاتل او استهلك مالا لمولاه يضمن الغاصب قيمة العبد المغمصوب لمولاه عند ابي حنيفة ربح واما جنابة العبد المغمصوب على الغاصب وعلى ماله هدر عند ابي حنيفة ربح وهي معتبرة عندهما ويقال للمغمصوب منه ادفعه الى الغاصب اذا كان حيا والى ورثته او افده بالدية ان كان الغاصب هو المقتول او بقيمة المال ان كان المال هو المثلف هكذا في الحاوي * ولو غصب عبدا وجارية فقتل كل واحد منهما عند قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده الغاصب الى المولى فاختر ادفعه فانه يضرب فيه اولياء قتيله بالدية واولياء قتيلا بقيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة العبد وبقيمة الجارية فاذا استوفى قيمتهما دفع من قيمة الجارية الى اولياء قتيلا تمام قيمتها فيكون لهم ان يأخذوا ما بقي من حقوقهم من قيمتها ثم يرجع المولى على الغاصب ويأخذ اولياء قتل العبد من قيمة العبد تمام قيمة العبد فيستوفون ما بقي لهم من قيمة العبد ويرجع بذلك المولى على الغاصب ولو اختار المولى الفداء أدى دية قتل العبد وادى قيمة الجارية الى ولي قتل الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة العبد والجارية وتأويل ما ذكر في هذه المسئلة فيما اذا كان الغاصب معسرا او كان غائبا فاما اذا كان حاضرا او تمكن المولى من اخذ قيمتها منه فتخريج المسئلة على وجه آخر كما ذكره بعد هذا وهذه المسئلة انما ذكرها في نسخة ابي حفص ربح واما في نسخة ابي سليمان انما ذكر المسئلة الطويلة وبين التقسيم في الجواب فقال اذا اغتصب عبدا وجارية وقيمة كل واحد منهما الف فقتل كل واحد منهما عند قتيلا ثم قتل العبد الجارية ثم رده على المولى فانه يرد معه قيمة الجارية ثم يدفع المولى هذه القيمة الى ولي قتل الجارية ثم يرجع بها المولى على الغاصب مرة اخرى ثم يخبر المولى في العبد بين الدفع والفداء فان اختار الفداء ففداه بالدية ورجع بقيمته على الغاصب وهذا قول ابي حنيفة ربح واما على قولهما ان اختار الفداء ففداه بالدية لولي قتل الغلام ولا يرجع بقيمته على الغاصب وان اختار الدفع دفعه الى ولي قتل الغلام والى الغاصب على احد عشر سهما عشرة لولي قتل الغلام وجزء للغاصب ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة الغلام فيدفع منها جزء من احد عشر جزءا الى ولي قتل الغلام فاذا دفع ذلك اليه يرجع به على الغاصب ايضا فان كان الغاصب معسرا ولم يقدر عليه ليؤخذ منه قيمة الجارية واختار المولى الدفع فان قال ولي قتل الجارية لا اضرب بقيمة الجارية في الغلام

ولكنني انظر فان خرجت قيمة الجارية اخذ بها كان له ذلك ثم في قياس قول ابي حنيفة رح يدفع الغلام كله الى ولي قاتل الغلام فاذا دفعه الى ولي قاتله رجع على الغاصب بقيمته وبقية الجارية فيدفع قيمة الجارية الى ولي قاتلها ثم يرجع به عليه فيصير في يده قيمتان فاه في قياس قول ابي يوسف ومحمد رح يدفع من العبد عشرة اجزاء من احد عشر جزء الى ولي قاتل الغلام وترك الجزء في يديه حتى اذا خرجت قيمة الجارية اخذها المولى ويدفعها الى ولي قاتلها ثم يرجع بها على الغاصب ثم يقال للمولى ادفع هذا الجزء الى الغاصب او افده بقيمة الجارية فان دفعه رجع عليه بقيمة الغلام فيدفع منها الى ولي قاتل الغلام جزء من احد عشر جزء بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وان فداه فانه يدفعه بقيمة الجارية ولكنه يرجع بقيمة الغلام على الغاصب والقيمتان سواء فتكون احدهما قصاصا بالاخرى ويدفع مكان ذلك الجزء الى ولي قاتل الغلام جزء من احد عشر جزء من قيمته ثم يرجع بقيمته على الغاصب وان قال ولي قاتل الجارية انا اضرب في الغلام بقيمتها دفع اليهما فيضرب فيه ولي قاتل الجارية بقيمتها وولي قاتل الغلام بالدية فيكون بينهما على احد عشر كما يتنا فان قدر على الغاصب او ايسر ادى الى المولى قيمة الغلام وقيمة الجارية فيدفع من قيمة الغلام الى ولي قاتل الغلام جزء من احد عشر جزء من قيمته بدل ما لم يسلم له من العبد ويرجع به على الغاصب وليس لولي قاتل الجارية الا ما اصابه من الغلام ولا يعطي من قيمة الجارية شيئا وقد ذكر قبل هذا في المسئلة القصيرة انه يعطي من قيمة الجارية الى اولياء قاتلها تمام قيمتها ففي هذا الجواب روايتان ان اخذ المولى الفداء فداه بعشرة آلاف وبقية الجارية ثم يرجع على الغاصب بقيمة الغلام وبقيمتين في الجارية قيمة مكان القيمة التي اداها الى اولياء جنايتها وقيمة اخرى بالغصب فيسلم له مكان الجارية وهذا قول ابي حنيفة رح فاما على قياس قولهما اذا ادى الغاصب قيمة الغلام وقيمتين في الجارية صار مكان الجارية كانت له لتقرر ضمانها عليه فيقال للمولى ادفع جزء من احد عشر جزء من العبد اليه او افده بقيمة الجارية وامي ذلك فعل لم يرجع على الغاصب بشيء لما يتنا من حكم المقاصة فيما يرجع كل واحد منهما على صاحبه كذا في المبسوط * ولو غصب عبدا ثم امره ان يقتل رجلا فقتله ثم رده الى مولاه فقتل عنده آخر خطاء ثم عفا ولي الدم الاول عن الدم كان على المولى ان يدفع نصف العبد الى ولي قاتل الآخر او يفديه بالدية ولا يرجع على الغاصب بشيء ولو دفعه اليهما قبل العفو ثم عفا الاول عما بقي له رجع المولى

على الغاصب بنصف القيمة وإذا أخذ نصف القيمة لم يكن لولي القتل الأول على ذلك النصف من القيمة سبيل لأنه قد عفا فيسلم له ولا يرجع على الغاصب مرة أخرى كذا في الحاوي * وإذا اغتصب الرجل عبدا واستودع مولى العبد الغاصب أمة فقتل العبد قتلا عند الغاصب ثم قتله الأمة فإنه يكون على الغاصب قيمة العبد بهلاكه عنده فإذا أخذ المولى دفعها إلى أولياء القتل ثم يدفع الغاصب قيمة أخرى إلى المولى ليسلم له مكان العبد ثم يقال للمولى ادفع امتك الودیعة إلى الغاصب أو أفدها بقيمة العبد ولو كان العبد هو الذي قتل الأمة مع قتله الحر فاختر المولى الدفع وقسم العبد على دية القتل وقيمة الأمة في قول أبي حنيفة رح فإخذ أولياء القتل من ذلك ما أصاب الدية وأخذ المولى ما أصاب قيمة الأمة وبضمن له الغاصب تمام قيمة الأمة ويرجع المولى على الغاصب من قيمة العبد بمثل ما أخذ أولياء القتل فاما على قول أبي يوسف ومحمد رح لا يضرب المولى بشيء من قيمة أمته في العبد وإذا دفع المولى العبد كله إلى أولياء الحر ويرجع بقيمته على الغاصب ولو غصب أمة فقتلت عنده قتلا خطأ ثم ولدت ولدا فقتلها ولدها فعلى الغاصب أن يرد الولد ونیمة الأمة على المولى ثم يقال للمولى ادفع هذه القيمة إلى أولياء القتل ثم ارجع بها إلى الغاصب فيكون لك ثم يقال له ادفع الولد إلى الغاصب أو أفده بقيمة الأمة كذا في المبسوط * العبد المرهون إذا جنى على الرهن أو على رقبته أو على ماله هل تعتبر جنايته قالوا ذكر هذه المسئلة في كتاب الرهن وقال تهرجنايته ولم يذكر فيه خلافا إلا أن المشائخ قالوا ما ذكر في كتاب الرهن أنه بهدر قول أبي يوسف ومحمد رح واما على قول أبي حنيفة رح تعتبر جنايته على الرهن بقدر الدين فإنه مضمون عليه بقدر الدين وإذا جنى جناية على المرتهن أو على ماله فعلى قول أبي حنيفة رح لا تعتبر الجناية بقدر الدين وقال أبو يوسف ومحمد رح بانه يعتبر هكذا في المحيط * الفصل الثاني في جناية المدبر وأم الولد وإذا جنى المدبر وأم الولد جناية ضمن المولى الأقل من قيمتها ومن ارش جنايته أو ذلك في أم الولد ثلث قيمتها وفي المدبر الثلثان كذا في السراج الوهاج * مدبرين اثنين جنى كانت قيمته على المولين على قدر ملكهما فيه وإن دبر أحدهما وجنى فعليهما قيمته عند أبي حنيفة رح وعندهما يملك المدبر نصيب شريكه بالضمان كذا في محيط السرخسي * وجناية المدبر تكون على سيده في ماله دون عاقلته حالة وكذا أم الولد كذا في السراج الوهاج * وعند كثرة قيمة المدبر لا يجب على المولى أكثر من عشرة

آلاف الأ عشرة وتسوي جنایته على النفس ومادونها كذا في المبسوط * وأن اختلف ولي الجنایة مع المولى في قيمته بعد زمان وقال ولي الجنایة كانت قيمته يوم جنى الفی درهم وقال المولى كانت خمسمائة فالقول قول المولى مع يمينه ورجع اليه ابو يوسف رح هكذا في الذخيرة * ولومات المدبر بعد جنایته بلا فصل لم يبطل عن المولى القيمة وكذا لو عمى فعليه قيمته تامة كذا في الحاوي * وأن اختلفوا في مقدار قيمته بعد موته فالقول قول المولى وعلى ولي الجنایة اثبات ما يدعيه بالبينّة كذا في المبسوط * ويضمن قيمة ام الواد مرة واحدة فان جنت ثم جنت شارك الثاني الاول وجدت قبل قضاء الاول او بعده هكذا في محيط السرخسي * وأن كثرت الجنایة من المدبر فالقيمة مشتركة بين اولياء الجنایات سواء قربت المدة فيما بينها او بعدت فان قتل المدبر رجلاً خطأ وفقاً عين آخر فعلى مولاة قيمته لاصحاب الجنایتين اثلاثاً فان اكتسب كسباً او هب له هبة لم يكن لاهل الجنایة من ذلك شيء كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر رجلين احدهما عمداً والآخر خطأ فعلى المولى قيمته لاصحاب الخطاء فان عفا عنه احد ربي العمد فالقيمة بينهم اربع في قول ابي يوسف ومحمد رح واما في قياس قول ابي حنيفة رح فهي بينهم اثلاثاً كذا في الحاوي * وتعتبر قيمة المدبر لكل واحد من المجني عليهم يوم جنى عليه ولا يعتبر بالقيمة يوم التدبير فاذا قتل قتيلاً خطأ وقيمته يوم قتله الف ثم زادت قيمته فصارت الف وخمسمائة ثم قتل قتيلاً آخر فان ولي الجنایة الثانية يأخذ من المولى خمسمائة فضل ما بين التيمتين ثم يقسم الباقي وهو الف على تسعة وثلاثين جزءاً فيجعل كل خمسمائة سهماً فيكون للاول عشرون سهماً والثاني تسعة عشر سهماً يقتسمون الف على ذلك كذا في السراج الوهاج * واذا قتل المدبر رجلاً وقيمته الف درهم ثم قتل رجل عين المدبر فغرم خمسمائة درهم ثم قتل المدبر رجلاً آخر فان ارش العين للمولى لاحق لاولياء الجنایة فيه وعلى المولى الف درهم قيمته يوم جنى على الاول خمسمائة منها للاول خاصة والخمسمائة الباقية يضرب فيها الثاني بالدية الا خمسمائة ولو كان الفاقى عبداً فدفع به كان للمولى ايضاً كذا في المبسوط * اذا قتل المدبر قتيلاً خطأ وقيمته الف درهم ثم ازداد قيمته فصار يساوي الفی درهم فقتل آخر خطأ ثم انتقصت قيمته فصار يساوي خمسمائة فقتل قتيلاً آخر فانه يقضي على المولى بالفی درهم فولي الجنایة الثانية يأخذ من ذلك الباقي الف درهم فخمسمائة منها

منها اجتمع فيه حق الاول وحق الثاني وحق الاول عشرة آلاف وحق الثاني تسعة آلاف فتقسم الخمسمائة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة اسهم للثاني وعشرة لاول بقيت خمسمائة اخرى اجتمع فيها حق الكل فتقسم بينهم على قدر حقهم فيضرب الثالث فيها بعشرة آلاف والثاني بعشرة آلاف الا ما اخذ مرتين والا اول بعشرة آلاف الا ما اخذ مرة كذا في المحيط * واذا دفع المولى قيمته الى ولي الجناية ولم يحدث به عيب ثم قتل رجلاً آخر خطأ فان كان دفع الى الاول بقضاء قاض فلا سبيل للثاني على المولى ولكنه يتبع الاول في اخذ منه نصف القيمة وان كان دفعها بغير قضاء قاض على قول ابي يوسف ومحمد رح الحواب كذلك وعند ابي حنيفة رح للثاني الخيار ان شاء اتبع الاول بصف القيمة وان شاء اتبع المولى بذلك فاذا اخذه منه رجع المولى به على الاول كذا في المبسوط * وعائى هذا الخلاف اذا حذر المدبر بشراً في الطريق العامة للمسلمين بغير اذن مولاه فوقع فيها انسان فمات فدفع المولى قيمة المدبر الى ولي الجناية بغير قضاء ثم وقع آخر هل لولي الجناية الثانية اتباع المولى بنصف القيمة فالمسئلة على هذا الخلاف واجمعوا ان حافر البئر اذا كان عبداً قد دفع المولى العبد الى ولي القتل ثم وقع فيها آخر ومات فان الثاني لا يتبع المولى بشيء سواء دفع المولى الى الاول بقضاء قاض او بغير قضاء قاض واجمعوا ان المولى اذا لم يدفع القيمة الى ولي القتل الاول حتى وقع آخر ثم دفع القيمة الى الاول بغير قضاء قاض ان لولي القتل الثاني ان يتبع المولى في اخذ منه نصف قيمة المدبر ثم يرجع المولى بذلك على ولي القتل الاول كذا في المحيط * ووضع الحجر في الطريق او سونه الدابة او صب الماء بمنزلة الحفر كذا في محيط السرخسي * مدبر جنى جناية خطأ ودفعت قيمته بلا قضاء فكتب فجنى وقضى بالقيمة ولم تدفع فجنى اخرى ثم مات المكاتب عن مائة والمائة لولي الثانية وخير الثالث بان يشارك الاول او يتبع المولى كذا في الكافي * ولو قتل المدبر رجلاً خطأ وقيمته الف درهم فدفعها المولى بتضاء قاض ثم رجعت قيمته الى خمسمائة ثم قتل آخر فان خمسمائة مما اخذ الاول للاول خاصة والخمسمائة الباقية بينهما يضرب فيها الاول بعشرة آلاف والا خمسمائة والاخر بعشرة آلاف فيكون ذلك مقسومة بينهما على تسعة وثلاثين سهماً لانه يجعل كل خمسمائة منها سهماً كذا في المبسوط * قال في الاصل اذا قتل المدبر مولاه خطأ هدرت جنايته وعليه ان يسعى في قيمته رد الوصية واذا قتل المدبر مولاه عمداً فعليه السعاية في قيمته وعليه القصاص واذا وجبت

السعاية والقصاص جميعا كانت الورثة بالخيار ان شاءوا استسعوه في قيمته او لا ثم قتلوه وان شاءوا قتلوه للحال وابطلوا حقهم في السعاية فان كان له ابناء لا وارث له غيرهما فعفا احدهما عن المدبر فعلى المدبر ان يسعى في قيمة ونصف يسعى في قيمته رد الوصية فيكون بينهما ويسعى في نصف قيمته للذي لم يعف خاصة كذا في المحيط * مدبر تا جر عليه دين قتل مولاة خطأ فعليه ان يسعى في قيمة رقبته لغرمائه وما بقي من الدين عليه على حاله وكذلك لو كان عبدا مأذونا عليه دين جرح مولاة ثم اعتقه المولى وهو صاحب فراش ثم مات من جراحته ولا مال له غيره وان اعتقه وهو يجيء ويذهب فان كان ترك مالا لغرماء للعبد بالخيار ان شاءوا اخذوا قيمة العبد من تركته ويتبعون العبد ببقية دينهم وان شاءوا اتبعوا العبد بجميع دينهم ولا سعاية على العبد لورثة المولى كذا في المبسوط * ولو اعتقه المولى في مرضه ولا مال له سواه ثم قتل مولاة خطأ يسعى في قيمتين عند ابي حنيفة رح وعندهما يسعى في قيمته والدية على عاقلة مولاة وكذلك لو كان له مال والعبد يخرج من الثلث كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر مولاة عمدا وله وليان احدهما ابن المدبر فعلى المدبر ان يسعى في قيمتين قيمة رد الوصية وقيمة بالجنایة كذا في المبسوط * مدبرة حبلى قتلت مولاها خطأ فولدت بعد موته لم يسع ولدها في شيء فان جرحت مولاها ثم ولدت ثم مات المولى من الجرح تسعى المدبرة في قيمتها ويعتق الولد من الثلث كذا في محيط السرخسي * اذا كان المدبر بين رجلين فقتل احدهما فخطأ بدئ بالرجل قبل المولى فعلى المولى الباقي نصف قيمته وفي مال المقتول نصف قيمته ثم يكون لولي المقتول ربع قيمته وللآخر ثلثة ارباعها لان المولى القتل لاحق له فيما ضمن فان جنایة المدبر على مولاة خطأ هدر فذلك النصف من القيمة يسلم لولي الاجنبي وبصاحبه في النصف الآخر فيضرب هو فيه بخمسة آلاف والآخر بخمسة آلاف فكان ذلك النصف بينهما نصفان وعلى المدبران يسعى في قيمته نصفها لورثة المقتول ونصفها للمولى الحي ولو كان قتل المولى عمدا والمسئلة بحالها فعلى المولى الباقي وفي مال المقتول قيمته تامة لولي الخطأ ويسعى المدبر في قيمته بين الموليين ويقتل بالعمد فان هفا احد وليي العمد سعی المدبر للذي لم يعف في نصف قيمته واذا قتل المدبر رجلا عمدا وله وليان فعفا احدهما ثم قتل احد موليه خطأ فعلى المولى الباقي نصف قيمته فيكون نصف ذلك النصف لولي المولى القتل والنصف الباقي من ذلك النصف بينه وبين الذي لم يعف من اصحاب العمد نصفين

وفي مال القتل ربع قيمة المدبر للذي لم يعف ويسعى المدبر في قيمته تامة للحی ولورثة الميت
وإذا قتل المدبر مولیه معاً خطأ سعى في قيمته لورثتهما لرد الوصية ولا شيء لواحد منهما على
صاحبه رجل مات وترك مدبراً لا مال له غيره فجنى المدبر جنایة فعليه ان يسعى في الاقل من
قيمه ومن الجنایة ويسعى المدبر في ثلثي قيمته في قول ابي حنيفة رح كذا في المبسوط * وعندهما
هو حرمدیون فیکون علی عائلته وان خرج من الثلث كانت علی العائلة اتفاقاً وكذلك
لو اعتق في مرضه عبداً فهذا والمدبر في هذا سواء الا انهما يفترقان في حق الجنایة علی مولا
فالمدبر لا يسعى في الجنایة خطأ علی مولا وهذا مكاتب عند ابي حنيفة رح جنى علی مولا
والمكاتب يسعى في جنایته خطأ علی مولا فان مات قبل ان يسعى وترك مالا ولم يخرج
من الثلث تضي في ماله بالاقل من قيمته ومن ارش الجنایة ولو ترك ولداً يسعى ولده في ذاك
كله الدين والجنایة وحق الورثة ويسعى في حصه الورثة ولم يسعى في حصه الجنایة حتى مات وترك
ولداً لم يكن علی ولده شيء ولو اوصى بعتق عبده ومات ثم جنى العبد فالورثة بالخيار ان شاؤا
دفعوا بالجنایة وبطل العتق وان شاؤا ودوه متطوعين ثم يعتقونه خرج من الثلث اولا ويسعى
في ثلثي قيمته ان لم يخرج في حصه الورثة وان اعتقوه من الميت قبل الدفع او العداء لم يدكره
محمد رح وقال المتقيد او جعفران هلوا بالجنایة فقد اختاروا النداء وان لم يعلموا صدقوا الاقل
من قيمته ومن الجنایة كذا في محيط السرخسي * مدبرة ولدت ولداً وقيمة كل ثلثان فنجست
جنایة يستغرفها ومات سيدها ولم يدع مالا غيرها سعيها بقدر قيمتهما لرب الجنایة والورثة في مائتين
وسلم لهما مائة كذا في الكافي * واذا قتل المدبر قتيلاً خطأ واستهلك مالا فعلى المولى قيمته
لاولياء القتل وعلى المدبر ان يسعى فيما يستهلك من المال ولا يشارك احد الفريقين الاخر
فيما يأخذ فان مات المولى قبل ان يتضى بشيء من ذلك ولا مال للمولى غيره فان المدبر
يسعى في قيمته فيكون اصحاب دينه احق بها من اصحاب جنایته فان كان دينه اكثر من قيمته
فعليه السعاية في الفضل ايضا وان كان الدين عليه اقل من قيمته فالفضل من القيمة علی
متدار دينه يكون لاصحاب الجنایة ولا شيء لهم عليه اكثر من ذلك وكذلك لو كان الناضي
قضى علی المولى بالقيمة لاولياء الجنایة وعلى المدبر بالسعاية بالدين قبل موت المولى
واما ام الولد فلا تسعى لاصحاب الجنایة في شيء كذا في المبسوط * ولو استهلك لرجلين مالا

فقضى لاحدهما شركه الآخر فيه ولومات قبل السعاية بطل ذلك ولو وهب له مال كان غراماً
احق به من المولى كذا في محيط السرخسي * ولو استهلك المدبر لرجل الف درهم فاعتقه
مولاة لم يضمن لصاحب الدين شيئاً ولو لم يعتقه ولكن رجلاً قتل المدبر فغرم قيمته وقد جنى
المدبر ثم مات المولى ولا مال له غير ذلك فصاحب الدين احق بالقيمة من صاحب الجناية
كذا في شرح المبسوط * ولو غصب مدبراً فجنى في يده غرم المولى الاقل من القيمة ومن
الارش ويرجع على الغاصب به هكذا في محيط السرخسي * واذا غصب مدبراً فامر عبده بقتل
رجل عمدا وزعم ان ذلك كان عند المولى او عند الغاصب فهو سواء واذا قتل بذلك بعد
الرد فعلى الغاصب قيمته ولو عفا احد الوليين فلا شيء للآخر ولو كان اقر عند الغاصب بسرقة
او ارتد عن الاسلام ثم انه رده فقتل في الردة فعلى الغاصب قيمته او قطع في السرقة فعلى الغاصب
نصف قيمته كذا في المبسوط * رجل غصب مدبراً فجنى عنده جناية ثم رده على المولى ثم غصبه
ثانياً فجنى عنده جناية اخرى فعلى المولى قيمته بينهما نصفان ثم يرجع بقيمته على الغاصب فيدفع
نصفها الى الاول ويرجع به على الغاصب ثانياً فيسلم له كذا في شرح الجامع الصغير للشهيد
حسام الدين * ومن غصب مدبراً فجنى عنده جناية ثم رده على المولى فجنى عنده جناية
اخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنائتين نصفين ويرجع المولى بعد ما ادعى قيمة العبد
اليهما بنصف قيمته على الغاصب ويدفع الى الجناية الاولى ثم يرجع بذلك على الغاصب
مرة اخرى وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وقال محمد رح يرجع بنصف قيمته فيسلم له
وان كان جنى عند المولى اولاً ثم جنى عند الغاصب غرم المولى قيمته بين ولي الجنائتين
نصفين ثم يرجع بنصف القيمة على الغاصب فيدفع الى ولي الجناية الاولى ولا يرجع به على
الغاصب في قولهم كذا في الكافي * واذا قتل المدبر رجلاً خطأ ثم غصبه رجل فقتل عنده رجلاً
عمداً ثم رده على المولى فانه يقتل قصاصاً وعلى المولى قيمته لصاحب الخطأ بالجناية التي
كانت منه عند المولى ويرجع على الغاصب بقيمته فان عفا احد وليي العمد كانت القيمة بينهم ارباعاً
في قول ابي يوسف ومحمد رح واذا ثانياً في قول ابي حنيفة رح ثم يرجع على الغاصب بما اخذه
صاحب العمد منه ثم يدفع ذاك الى صاحب الخطأ ولو قتل عند الغاصب اولاً رجلاً عمداً ثم رده
الى

الى المولى فقتل عنده رجلا خطأ بعد ما عفا احد وليي الدم فعلى المولى قيمته بينهما كما بينا ثم يرجع على الغاصب بما اخذه الذي لم يعف من وليي العمد فيدفعه اليه صاحب العمد الذي لم يعف اليه تمام نصف القيمة ثم يرجع بمثله على الغاصب كذا في المبسوط * ان قتل عند الغاصب رجلا وغرم المولى قيمته ورجع بها على الغاصب ثم غصبه آخر فقتل عنده رجلا آخر اشتركا في تلك القيمة ويرد المولى بنصف القيمة على الغاصب الثاني فيدفعها الى الاول كذا في محيط السرخسي * ولو قتل المدبر عند الغاصب رجلا خطأ وانسد متاعا ثم قتله رجل خطأ فعلى عاقلة القاتل قيمته لصاحب الدين وعلى المولى قيمته لولي القاتل بسبب جنائته فيرجع بذلك كله على الغاصب ولو غصب عبدا او مدبرا فاستهلك عنده مالا ثم رده على المولى فمات عنده فلا شيء لاصحاب الدين لقوات محل حقهم وذلك الكسب او ماله الرقبة ولا للمولى على الغاصب ولومات عند الغاصب قبل ان يردده فعلى الغاصب قيمته فاذا اخذها المولى دفعها الى الغرماء ثم يرجع المولى على الغاصب بمثل ذلك ولو كان قتل عند المولى خطأ فتيمنه لاصحاب الدين على عاقلة القاتل يتبضها المولى ويدفعها اليهم ثم يرجع بها على الغاصب ولو استهلك المدبر مالا عند المولى ثم غصبه رجل فحفر عنده بئر في الطريق ثم رده الى المولى فقتله رجل خطأ فغرم قيمته للمولى واحذوا اصحاب الدين ثم وقع في البئر دابة فعطبت شاركها اصحاب الدين الذين اخذوا القيمة في تلك البئر بالحصص ثم يرجع المولى بذلك على الغاصب فيدفعه اليه صاحب الدين الاول فان وقع في البئر انسان آخر فمات فعلى المولى قيمة المدبر ثم يرجع بها على الغاصب كذا في المبسوط * ولو قتل المدبر الغاصب او مملوكه او من يرثه الغاصب فهو مدبر كذا في محيط السرخسي * ولو غصب المدبر احد موليه فقتل عنده قتيلا خطأ ثم رده فقتل رجلا عدله وبيان فعنا احدهما وعليهما قيمة تامة لصاحب الخطاء ثلثة ارباعها والذي لم يعف من وليي الدم ربعها ثم يرجع المولى الذي لم يغصب على الغاصب بثلثة ارباع نصف قيمة المدبر وهو مقدار ما غرم هو لولي الخطاء ثم يردده على صاحب الخطاء من ذلك ثمن قيمة العبد ثم يرجع هو بذلك على الغاصب كذا في شرح المبسوط * مدبر الذمي في ذلك كله كمدر المسام وجبايته تدون على مولاه الا انه تضي عليه بالسعاية لاسلامه حتى كان حكمه حكم المكاتب وكذلك مدبر الحرابي المستأمن الا انه اذا

دبره في دار الاسلام ثم رجع في دار الحرب فسبي عتق المدبر وهو في المسلمين ولا يغرم ما جنى
بعد ما سبي كذا في محيط السرخسي * واذا قتلت ام الولد مولاها عمدا فان لم يكن لها منه ولد
فعلينا القصاص ولا سعاية عليها لاجل العتق وان كان لها ولد منه فلا قصاص عليها ثم تسعى في جميع
قيمتها كذا في المحيط * واذا قتلت ام الولد مولاها عمدا وهي حبلى منه ولا ولد لها فلا قصاص
عليها فان ولدته حيا وجبت القيمة عليها لجميع الورثة وان ولدته ميتا كان عليها القصاص
فان ضرب انسان بطنها وقتلته ميتا فبها غرة ولها ميراثها من تلك الغرة وتقتل هي بالمولى ثم
نصيبها من الغرة ميراث لبني مولاها ولا يحرمون الميراث لانهم قتلوها بحق كذا في المبسوط *
واذا قتلت ام الولد مولاها ورجلا عمدا ولا ولد لها من مولاها فعنا احد وليي المولى واحد وليي
الاجنبي معا فعلى ام الولد نصف قيمتها للولين الباقيين ويجب في مالها دون المولى وان
عفا متعافيا سعت في ثلثة ارباع قيمتها اتفاقا ثم هذه الثلثة الارباع عند ابي حنيفة رح تقسم على سبيل
العول والمضاربة وعندهما على سبيل المنازعة وتخريج هذه المسئلة على سبيل المنازعة ان ربع القيمة
من النصف الواجب لاحد وليي المولى فارغ عن حق احد وليي الاجنبي فيسلم له بلا منازعة
وربع القيمة وهو الزائد على النصف الواجب فارغ من حق احد وليي المولى فيسلم لاحد وليي
الاجنبي ورابع القيمة استوت منازعتها فيه فكان بينهما نصفان فنصيب كل واحد منهما ثلث اثمان
القيدة وتخريجه على العول والمضاربة هو ان في نصف القيمة الواجبة للاول اجتمع فيه حقان حق
المولى في جميعه وحق الآخر في نصفه فيضرب كل واحد بمقدار حقه فيصير بينهما اثلاثا ثلثة لاحد وليي
المولى وثلثة لاحد وليي الآخر وقد استحق هو مرة الربع وهو سدس ونصف سدس فانا ضم هذا الى
ذلك فصار له ثلثا القيدة ونصف سدس واذا قتلت ام الولد مولاها ولها منه ولد فتتلت اجنبا ايضا واه وليان
فعفا احدهما تسعى في قيمتها ثلثا الورثة المولى وثلثها الآخر عند ابي حنيفة رح وعندهما ثلثة ارباعها
لورثة المولى ولو اخذ ورثة المولى بقضاء قبل عفو الآخر لورثة الاجنبي ان يشاركوه ولا يتبعونها
لانها أدت جميع ما عليها وكذلك بغير قضاء عندهما وعند ابي حنيفة رح بالخيار وان اخذوا به دفعوا الآخر
فالصحيح انه يتخير اخذ بقضاء او بغير قضاء عند ابي حنيفة رح وهما فرقا بين الدفع بقضاء وبغير قضاء
هكذا في محيط السرخسي * واذا اجتمع مدبر وام الولد وعبد ومكاتب فقتلوا رجلا فكل واحد
منهم اتلف ربع النفس فيقال لمولى العبد ادفعه او افده بربع الدية ويسعى المكاتب في الاقل من

قيمه ومن ربع الدية وعلى مولى المدبر وام الولد الاقل من قيمته ومن ربع الدية كذا في المبسوط *

الفصل الثالث في جنابة المكاتب والاقرار بها المكاتب اذا جنى جنابة موجبة للمال فموجبها عليه دون سيده بلا خلاف بين علمائنا كذا في الذخيرة * اذا جنى المكاتب جنابة خطأ فعليه ان يسعى في الاقل من ارشها ومن قيمته يوم جنى كذا في شرح المبسوط * ولو قتل مكاتب قيمته عشرة آلاف او اكثر رجلا يسعى في عشرة آلاف الا عشرة كذا في محيط السرخسي * واذا اختلف المكاتب وولي الجنابة في قيمته وقت الجنابة فالقول قول المكاتب هكذا في الحاوي * وكذلك لو فُتات عن المكاتب فقال المكاتب جنيت بعد ما فُتات عيني فالقول قوله كذا في شرح المبسوط * الواجب بنفس جنابة المكاتب على قول ابي حنيفة ومحمد رحم ابى يوسف رحم الآخر هو الدفع وانما يتحول الواجب الى المال باحد معان ثلثة اما قضاء القاضي بالمال واما الاصطلاح على المال واما وقوع الياس عن الدفع بالعتق او بالموت عن وفاء فاذا جنى وعجز ورد في الرق فان كان قبل قضاء القاضي بالمال وقبل اصطلاحهما على المال فانه يخاطب المولى بالدفع او بالعداء وان كان بعد قضاء القاضي او بعد الاصطلاح على المال يباع فيه ولا يدفع عند ابي حنيفة ومحمد رحم ابى يوسف رحم الآخر هكذا في المحيط * واذا حكم الحاكم بالمال صار ديناً عليه ومنه رقبته وقبل الحكم وهو في رقبته كذا في الحاوي * واذا جنى المكاتب جنابات ثم اعتقه سيده فعلى المكاتب الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة ديناً في ذمته فان قضى عليه بذلك فتضى بعضهم جاز ما فعل ذلك ولم يشركه الآخرون في ذلك ولو اُم يقض عليه بالجنابة حتى عجز نامته المولى وهو يعلم بها كان مختاراً وان لم يكن عالماً فقد صار مستهلكاً للرقبة فعليه قيمته كذا في المبسوط * ولو قتل رجلاً فلم يقض عليه حتى عجز وعليه دين دفع بالجنابة ويبيعه في الدين فباع فيه وان فداه بآعه في الدين كذا في محيط السرخسي * وان جنى المكاتب جنابة اخرى خطأ فان كان الناضي قضى عليه بالاقل من قيمته ومن الارش للاول قبل الجنابة على الثاني فان عليه للثاني مثل مال الاول كذا في الذخيرة * وكذلك في كل جنابة يجنيها بعد القضاء بما قبلها كذا في المبسوط * وان كان الناضي لم يقض عليه للاول حتى جنى جنابة اخرى فان عليه ان يسعى لهدا بالاقل من قيمته ومن ارش الجنابتين ويكون تلك القيمة بينهما وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم وهو قول ابي يوسف رحم الآخر كذا في الذخيرة * وينظر في كل جنابة الى قيمة المكاتب يوم جنى ولا يعتبر

زيادة القيمة بعد الجنایة ولو قتل المكاتب رجلاً خطأ وحفر بئراً في الطريق وحدث في الطريق شيئاً فوقع في البئر انسان فمات فقصى عليه القاضی بالقيمة للذي وقع في البئر ولولي القتل وسعى بينهما ثم عطب بما حدث في الطريق انسان فمات فاند بشاركهم في تلك القيمة وكذلك لو وقع في البئر انسان آخر فمات ولو حفر بئراً اخرى في الطريق بعدما قصى عليه بالقيمة ووقع فيها انسان فمات يقضي عليه القاضي بقيمة اخرى ولو وقع في البئر الاول فرس فعطب كان عليه قيمته دينار يسعى فيه بالغاماباغ ولا يشاركونه كذا في المبسوط * واذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ وقيمته الف درهم فلم يقض عليه بشيء حتى قتل قتيلاً آخر خطأ وقيمته يومئذ الفان ثم رفع الى القاضي فانه يقضي على المكاتب ان يسعى في الف درهم الالف الزائدة من الالفين لولي القتل الثاني والالف الموجودة وقت الجنایة تكون بين وليي القتل الاول والثاني على قدر حقهما وحق ولي القتل الثاني في تسعة آلاف لانه وصل اليه الف وحق الاول في عشرة آلاف فتقسم الالف القائمة بينهما على تسعة عشر سهماً عشرة اسهم للاول وتسعة اسهم للثاني فصار خرج من السعاية يكون نصفه للثاني خاصة والنصف الآخر بين الاول والثاني على قدر حقهما على تسعة عشر سهماً كذا في المحيط * قتل المكاتب وقيمته الفان رجلاً خطأ فاعور ثم قتل آخر خطأ وقيمته الف يقضى عليه بالالفين الف للاول بقية الالف القائمة فتكون بينهما على قدر حقهما وحق الاول في تسعة آلاف وحق الثاني في عشرة آلاف فكانت الالف القائمة مقسومة بينهما على تسعة عشر سهماً تسعة للاول وعشرة للثاني كذا في محيط السرخسي * مكاتب قتل رجلاً خطأ ثم قتل رجلاً آخر خطأ فقصى عليه باحدى الجنایتين ثم قتل آخر خطأ فانه يكون للمقضي له نصف القيمة التي قضى له بها ثم يقضى للثالث بنصف قيمة العبد خاصة ويقضى ايضاً بنصف القيمة للذي لم يقض له بشيء بينه وبين الثالث اذ لا ثالثة الاوسط وثلاثة للثالث كذا في المبسوط * واذا قتل المكاتب قتيلاً خطأ فقصى عليه بنصف القيمة لاحدهما والاخر غائب ثم قتل آخر ثم عجز ورد في الرق فانه يخير المولى بين الدفع والفداء فان اختار الدفع ذكر انه يدفع النصف الى ولي القتل الثالث ثم يباع هذا النصف بنصف القيمة التي قضى لولي القتل الاول والنصف الآخر يقسم بين ولي القتل الثالث والاوسط على قدر حقهما وحق الثاني في عشرة آلاف وحق الثالث في خمسة آلاف فيكون

فيكون النصف المشغول بينهما اثلاثاً ثلثا النصف للثاني وثلثه الآخر للثالث وان اختار الفداء فدى للثاني بعشرة آلاف وللثالث كذلك وطهر العبد عن حق الثاني والثالث وبقي الاول نصف قيمة العبد دينا على العبد فيقال للمولى امان تقضي دينه او يباع العبد عليك فاذا لم يقض المولى دين العبد حتى وجب البيع قالوا يباع جميع العبد بدينه لا النصف بخلاف لو قضى للثاني بنصف القيمة وفدى للآخرين فانه اذا لم يقض دين العبد حتى وجب بيعه بالدين فانه يباع نصف العبد ولا يباع الكل كذا في المحيط * واذا قتل المكاتب رجلاً خطأ وله وارثان فتقضى عليه القاضي لاحدهما بنصف القيمة ولم يقض للآخر بشيء ثم قتل آخر فجاء الآخر فحاصم الى القاضي وهو مكاتب بعد فانه يقضى له بثلاثة ارباع القيمة فان عجز المكاتب وجاء الاوسط فانه يدفع اليه ربع العبد او يفديه مولاة بنصف الدية كذا في المبسوط * ولو جنى المكاتب ثم مات ولم يدع شيئاً هدرت قضى عليه اولم يقض كذا في محيط السرخسي * واذا جنى المكاتب جناية ثم مات فان مات عاجزاً قبل القضاء عليه بالجناية وترك مائة درهم وكتابته اكثر من ذلك فان الجناية تبطل وتكون المائة التي تركها للمولى وان مات بعد ما قضى عليه بالجناية فترك يقضى من ذلك الجناية وان مات من وفاء قبل قضاء القاضي عليه بالجناية او بعده فانه لا تبطل الجناية فيقضى منه الجناية او لا ثم الكتابة ثم ان فصل شيء يكون لو رثته المكاتب هذا اذا لم يكن على المكاتب دين سوى الجناية فاما اذا كان على المكاتب دين سوى الجناية وقد ترك ما يفي بالديون والجناية وبدا الكتابة فان مات بعد قضاء القاضي عليه بالجناية فان ولي الجناية يكون اسوة لسائر الغرماء ولا يقدم الديون على الجناية فيبدأ بالديون ثم بالكتابة ثم ان فصل شيء يكون لو ارث المكاتب وان لم يكن قضى القاضي عليه بالجناية حتى مات فانه يقدم الديون على الجناية وهذا الذي ذكرنا كله اذا كان ما ترك المكاتب وفاءً بالديون والجناية والمكاتبه جميعاً فاما اذا كان لا يفي بالمكاتبه وانما يفي بالديون والجناية لا غير هل تبطل الجناية اذا كان القاضي قضى بها قبل موته فالجناية لا تبطل ويقضى من كسبه الديون والجناية جميعاً وان لم يكن قضى القاضي بالجناية فان الجناية تبطل ويتقضى الديون من كسبه هكذا في المحيط * ولو مات المكاتب وترك ولداً قد ولد في مكاتبته من امته وعليه دين وجناية قد قضى بها اولم يقض بها سعى الولد في الدين والجناية والمكاتبه

ثم لا يجبر على ان يبدأ بذلك من شيء فان عجز الولد ورد في الرق بعدما تضي عليه بالجنایة بيع وكان ثمنه بين الغرماء واصحاب الجنایة بالحصص وان عجز قبل القضاء بالجنایة بطلت الجنایة ثم يباع في الدين فان كانت ام الولد حية حين مات المكاتب ولا دين على المكاتب وقد تضي عليه بالجنایة اولم يقض فان على الام والولد السعاية في الاقل من قيمة المكاتب ومن ارش الجنایة مع بدل الكتابة فان تضي عليهما بها اولم يقض حتى قتل احدهما قتيلا خطأ تضي عليه بقيمته لولي القتل سوى ما عليهما لولي جنایة المكاتب فان عجز بعد ذلك بيع كل واحد منهما في حايته خاصة فان فضل من ثمنه شيء فالفضل لولي جنایة المكاتب كذا في المبسوط * مكاتبه جنت به ليدت فعجزت ولم يقض دفعت وحدها ولو تضي عليها ثم ولدت بيعت فان وفي ثمنها بالجنایة ربيع ولدها كذا في محيط السرخسي * ولو ماتت المكاتبه وتركته مائة درهم وابنا ولدته في مكاتبتهما وعليها دين وقد قتلت قتيلا خطأ فتضي بها اولم يقض فانه يقضى على الابن ان يسعى في المكاتبه والجنایة ثم تلك المائة بين اهل الجنایة والدين بالحصص وان استدان الابن ديناً وجنى جنایة فتضي عليه بذلك مع ما تضي عليه من دين امه وجنایتها فعليه ان يسعى في ذاك كله فان عجز بيع في دينه وجنایته خاصة فان فضل من ثمنه شيء كان في دين امه وجنایتها بالحصص وان كان عجز قبل ان يقضى عليه بجنایته دفعه مولاة بها وفداه واذا دفعه تبعه دينه خاصة فباع فيه دون دين امه وجنایتها فان فضل من ثمنه شيء لم يكن لصاحب دين الام وجنایتها عليه سبيل ولو فداه المولى فقد طهر بالفداء من الجنایة فباع في دينه فان فضل من ثمنه شيء كان في دين امه وجنایتها كذا في المبسوط * مكاتب قتل ثلاثة خطأ فوهب احدى حصته ثم عجز سلم ثلث العبد للمولى ويدفع الثلثين او يفدي كذا في محيط السرخسي * واذا قتل المكاتب رجلاً عمداً وله وليان فعلاً احدهما سعى للآخر في نصف القيمة كذا في المبسوط * عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه بغير اذن شريكه ثم جنى جنى يسعى في نصفه وغرم الشريك الاقل من نصفه ونصف الارش ان لم يؤد الكتابة كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين اثنين فكاتب احدهما نصيبه بغير امر صاحبه ثم جنى جنایة ثم ادعى فعتق فانه يقضى على المكاتب بالاقل من نصف قيمته ونصف ارش الجنایة وياً خذاً الذي لم يكاتب من شريكه نصف ما اخذ من المكاتب ويرجع به الشريك على المكاتب والذي لم يكاتب بالخيار ان شاء اعتق وان شاء استسعى العبد

وان شاء ضمن شريكه فأي هذه الخصال فعل وقبض فهو ضامن لا قل من نصف قيمة المكاتب ومن نصف ارش الجناية وكذلك لو كاتبه باذن شريكه الا انه لا ضمان عليه في قول ابي حنيفة رح ولو خوصم المكاتب في الجناية قبل ان يعتق فقصي عليه بنصف ارشها ثم عجز من المكاتبه فانه يباع نصفه فيما قضى به عليه وهو نصيبه الذي كاتبه ويثال لآخر ادفع بصيک بنصف الجناية او افدله بنصف ارشها كذا في الحاوي * واذا كاتب احد عدا نصيبه ثم اشترى المكاتب عبدا فجنى جناية ثم ادعى المكاتبه فعتق فانه يخبر المكاتب والذي لم يكاتب فان شاء ادفعه وان شاء فدياه بالدية فان كان هذا العبد الجاني ابن المكاتب وولد عذبة من امة له كان على الجاني ان يسعى في الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية وليس على الذي لم يكاتب شيء حتى يعتق او يستسعي ثم يضمن الاقل من نصف قيمته ومن نصف ارش الجناية ولو كان هذا الابن حنى على ابيه ثم ادعى الاب فعتق فعلى الابن نصف قيمة نفسه فيسعى فيها والذي لم يكاتب ولا ضمان على المكاتب في ذلك بخلاف الام فالمكاتب ضامن لنصف قيمته والذي لم يكاتب كذا في المبسوط * ولو كاتب امة مشتركة بغير اذن شريكه فولدت مكاتب لا خير نصيبه من الولد ثم جنى الولد على الام او امه عليه لزوم كل واحد منهما ثلثة ارباع قيمة المقتول عدا ابي حنيفة رح كذا في محيط السرخسي * واذا كانت امة بين رجلين كاتب احدهما حصته منها ثم ولدت ولدا ثم ارادت خيرا او نقصت بعيب ثم ارادت فعتقت فاختر الشريك تضمين المكاتب ضمه نصف قيمتها يوم عتقت والذي لم يكاتب ان يستسعي الابن في نصف قيمته ولو كاتب احدهما نصيبه منها ثم ولدت ولدا فكاتب آخر نصيبه من الولد ثم جنى الولد على امه او جنت عايد جنايته لا تبلغ النفس ثم ادعى فاعتنا والموليان ميسان فللذي كاتب الولدان يضمن الذي كاتب الام نصف قيمتها وان شاء استسعاها وان شاء اعتقها ولا ضمان للذي كاتب الام على شريكه في الولد كذا في المبسوط * عبد بين رجلين فقا العبد عين احدهما ثم كاتب المفقوة عينه نصيبه ثم جرحه جرحا آخر مات منها سعي المكاتب في الاقل من نصف القيمة وربع الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لو ورثه المقتول الا ان العبدان كان قد ادعى وعق لم يجب على الساكت نصف القيمة ما لم يصل اليه نصيبه بضمان او سعاية كذا في محيط السرخسي * واذا كان العبد بين رجلين فجنى على احدهما فقا عينه او قطع يده ثم ان الاخر باع نصف نصيبه من شريكه وهو يعام بالجناية ثم جنى عليه العبد

جناية ثم ان الذي باع ربه اشترى ذلك الربع ثم كاتبه المجني عليه على نصيبه منه ثم جنى عليه جناية اخرى ثم ادى فعتق ثم مات المولى من الجنايات فعلى المكاتب الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى الذي لم يكاتب سدس وربع سدس دية صاحبه والاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربع سدس الدية كذا في المبسوط * عبد لزيد وخرجني على ذر فكاتبه ذر عالما بالجناية فجنى عليه اخرى ثم كاتبه زيد فجنى عليه جناية اخرى فمات من ذلك كله فنقول العبد نصفان وكل نصف اتلف نصف النفس بثلاث جنايات حقيقة وجنايتين حكما اما نصيب المجني عليه فقد اتلف نصف النفس بجناية قبل كتابة وهي هدر وجنايتين بعدها وموجبهما واحد وهو الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية على المكاتب واما نصيب غير المجني عليه فقد اتلف نصف النفس ايضا بجنايتين قبل الكتابة وحكمهما الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وبجنايته بعد الكتابة وهو مثله في رقة المكاتب وان جنى على اجنبي فكاتبه احدهما وهو يعام بالجناية ثم جنى عليه فكاتبه الثاني وهو يعلم ثم جنى عليه فمات فنصف الاول اتلف نصفه بثلاث جنايات ولها حكم جنايتين فصار مختارا في الاولى برقع الدية وموجب البقية على المكاتب وهو الاقل من ربع الدية ونصف قيمته والنصف الآخر جنى جنايتين قبل الكتابة وحكمهما واحد وهو الوجوب على المولى فلزمه الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وعلى المكاتب بالثلاثة الاقل من نصف قيمته ومن ربع الدية وان لم يعلما ضمنا الاقل من قيمته ونصف الدية وعلى المكاتب ايضا الاقل من قيمته ومن نصف الدية كذا في الكافي * رجل كاتب نصف امته ثم ولدت ولدا فجنى الولد جناية فانه يسعى في نصف جنايته ويكون نصفها على المولى لان الدفع متعذر بسبب الكتابة السابقة فعليه نصف قيمته فان اعتق السيد الام بعد ما جنى الولد عتق نصف الولد وسعى في نصف قيمته للمولى ونصف الجناية على الولد وكذلك حكم الجناية اذا اعتق المولى الولد الا ان ههنا لا سعاية على الولد ولولم يعتق واحد منهما ولم يجنيا على الاجنبي ولكن جنى احدهما على الآخر لزم كل واحد منهما من جنايته الاقل من قيمته ومن نصف الجناية باعتبار الكتابة في النصف ثم نصف ذلك على المولى باعتبار ان النصف مملوك له هو مستهلك لذلك بالكتابة السابقة

السابقة ونصفه على العجاني للمولى باعتبار ان المجني عليه نصفه مملوك للمولى غير مكاتب
 فيصير بعضه بالبعض قصاصا ولو جنت الام ثم ماتت قبل ان يقضى عليها ولم تدع شيئا فولد لها بمنزلتها
 يسعى في نصف الجنایة والمكاتبه وعلى السيد نصف الجنایة ويستوي ان كان قضي عليها
 بالجنایة او لم يقض فان جنى الولد بعد ذلك جنایة ثم عجز وقد كان قضي عليه بجنایة امه فان
 الذي قضي به عليه من جنایة امه دين في نصفه غير ان للمولى ان يدفعه بجنایته فيكون
 للمولى ان يدفعه بجنایته وان شاء فداءه فان فداءه يبع نصفه في الدين الذي على امه وان دفعه
 لم يبعه في هذا الدين كذا في شرح المبسوط * واذا اقر المكاتب بجنایة عمدا او خطأ لزمه ولو قضي
 عليه بجنایة خطأ ثم عجز هدر دمه عند ابي حنيفة رح بناء على ان المكاتب لو اقر بجنایة موجبة
 للمال لا يؤاخذ به بعد العجز عنده صار دينا عليه اولا وعندهما يؤاخذ بها ويبيع فيها اذا صار دينا
 عليه بالقضاء ولو اعتق ضمن قضي بها اولا كذا في محيط السرخسي * ولو لم يعجز ولكنه ادعى فعتق
 صار دينا عليه كذا في الحاروي * لو قتل المكاتب رجلا عمدا ثم صالح من نفسه على مال فهو
 جائز ويلزمه المال ما لم يعجز فاذا عجز قبل اداء المال بطل عنه المال في قول ابي حنيفة رح
 وفي قول ابي يوسف ومحمد رح لازم يباع فيه كذا في المبسوط * ولو اقرت مكاتبه على ولدها
 لم يلزمها عتق او عجز فان مات وترك وفاء قضي في ماله بالاقل ولو اقر الولد على امه بجنایة
 لم يثبت فان ماتت الام لزمه الاقل من الدين والكتابة فان عجز بعد ذلك لم يلزمه وان كان
 قد ادعى ثم عجز لا يسترد من المقتله ولو اقرت الام على ابها بجنایة ثم قتل الابن خطأ واخذت
 قيمته قضي بما اقرت في القيمة وكذلك لو اقرت على ابنها بدين وفي يده مال ولا دين عليه
 جازا قراره بالدين في كسبه كذا في محيط السرخسي * واذا قتل ابن المكاتب رجلا خطأ ثم
 ان المكاتب قتل ابنه وهو عبد وقتل آخر خطأ فعليه القيمة يضرب فيها اولياء القتل الاخر بالدية
 واولياء قتل الابن بقيمة الابن كذا في المبسوط * جنایة المكاتب على المولى وحنایة المولى عليه خطأ
 بمنزلة جنایة الاجنبي فاما القتل العمد فلا قصاص على المولى اذا قتله وبازمه القيمة وان قتل
 المكاتب مولا عمدا اقتص منه وحنایة المولى على رفيق المكاتب او ماله وحنایة المكاتب على
 رفيق المولى او ماله يلزم كل واحد منهما ما يلزم الاجنبي كذا في الحاروي * وكل من يكاتب
 على المكاتب فهو في حكم الجنایة بمنزلة المكاتب فيما يلزم من السعاية وكذلك ام ولده التي ولدت

منه كذا في المبسوط * وجناية عبد المكاتب مثل جناية عبد الحر الا انه اذا فدى والفداء ازيد من قيمته فاحشا ودفع قيمة العبد اكثر من الارش فاحشا صح عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يصح كذا في محيط السرخسي * وان مات المكاتب وعليه دين وترك عبدا تاجرا عليه دين آخر بيع العبد في دينه خاصة فان بقي من ثمنه شيء كان في دين المكاتب وان لم يكن على العبد دين ولكنه كان جنيا جناية وليس للمكاتب مال غيره فانه يخير المولى فان شاء دفعه هو وجميع الغرماء بالجناية ولا حق للغرماء فيه فاذا دفع الى ولي الجناية برضاهم لم يبق لهم عليه سبيل وان شاء فدوة بالدية ثم يباع في دين الغرماء فان كان عليه دين ايضا فانه يخير مولاه فان شاء دفعه واتبعه دينه فبيع فيه ولا شيء لغرماء المكاتب وان شاء فداه ثم يبيع في دينه خاصة فان فضل شيء كان لغرماء المكاتب كذا في المبسوط * عبد شح حرام موصحة ثم دبرة مولاه فشجه العبد موصحة اخرى ثم كاتبه مولاه ثم شجه اخرى ثم ادى فعتق ثم شجه اخرى وشجه اجنبي ومات والمولى عالم بالجنایات فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية والنصف الآخر اتلفه العبد بربع جنایات احكامها مختلفة والمعتبر احكام الجنایات فتحكم الاولى الدفع او الفداء وحكم الثانية وجوب القيمة على المولى وحكم الثالثة وجوب القيمة على المكاتب وحكم الرابعة الوجوب على العاقلة فصار هذا النصف اربعة اسهم فصار الكل ثمانية اسهم اربعة اتلفها الاجنبي واربعة اتلفها العبد والسهم الاول صار المولى مختارا بالتدبير وهو عالم بها فيلزمه ثمن الدية والسهم الثاني واحد والدفع ممتنع بفعل سابق على الجناية فلم يثبت به الاختيار فوجب ثمن القيمة على المولى الا ان يكون ثمن الدية اقل منه والثالثة حصلت من المكاتب فوجب الاقل من ثمن الدية والقيمة على المكاتب والرابعة جناية الحر فوجب عن الدية على عاقلة وان لم يدبر والمستلة بحالها فعلى عاقلة الاجنبي نصف الدية واما النصف الآخر فقد تلف بثلاث جنایات فصار هذا النصف ثلثة اسهم فصار الكل ستة تلف ثلثة بجناية الاجنبي وتلف ثلثة بجناية العبد فيلزم على المولى سدس الدية بالاولى وعلى المكاتب الاقل من سدس قيمته ومن سدس الدية وعلى العاقلة سدس الدية كذا في الكافي *

الباب الرابع عشر في الجناية على الممالك واذا قتل رجل عبدا خطأ فعليه قيمته فان كانت قيمته عشرة آلاف او اكثر قضى عليه بعشرة آلاف الا عشرة دراهم ويكون ذاك على العاقلة في ثلث سنين وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رح وفي الامة اذا زادت قيمتها على الدية خمسة

آلاف درهم الآخسة دراهم وفي الهداية خمسة آلاف درهم الأ عشرة دراهم وهو ظاهر الرواية
هكذا في السراج الوهاج * ولو عصب عبدا قيمته عشرون الفاهلك في يده نجب قيمته بالغة
ما بلغت بالاجماع كذا في الهداية * ولو قتل العبد المأذون خطأ لم يغرم الأ قيمة واحدة للمالك
ثم يدفعها المولى الى الغرماء كذا في الكافي * وفي نوادر ابن سماعه ردل حمل على عبد ردل
مختوما ورجل آخر ردل عليه مختومين وكل ذلك كان بغير اذن المولى فمات من ذاك كله
فعلى صاحب المختوم ثلث قيمته وعلى صاحب المختومين ثلثا قيمته وهو قول ابي حنيفة رح كذا
في المحيط * ولا تغتال العتله فيما جنى على الممالك خطأ فيبادون النفس وان كان الجاني
حرا فاذا بلغ النفس عتله العاقبة في ثلث سنين كذا في المحيط * وأما الجناية على اطراف العبد
قال ابو حنيفة رح كل شيء من الحرفه الدية نجب في العبد القيمة وكل شيء من الحرفه نصف
الدية ففيه من العبد نصف القيمة الا اذا كان قيمته عشرة آلاف او اكثر ينقص عشرة او خمسة
وعندهما يقوم صحبا ويقوم مقوصا بالجناية فيجب فضل ما بين القيمتين وهو رواية ابي يوسف رح
من ابي حنيفة رح كذا في محيط اسرخسي * فدا اذا مات بفواته منعاً مقصودة وذلك كالعين
واليد فاما ما ينصده الرينة نحو الاذن والحاجبين وما شبه ذاك فذلك الجواب في قوله الاول
وفي قوله الآخر لا يتدر ذلك ويأزمه النصان كذا في المحيط * وفي يد العبد نصف قيمته لا يراد
على خمسة آلاف الآخسة كذا في الهداية * وهذا خلاف ظاهر الرواية وفي المبسوط يجب
نصف قيمته بالغة ما بلغت في الصحيح من الجواب كذا في الكفاية * وهكذا في النهاية والكافي *
وكل حناية لبس له ارش متدر في حق الحرف في العبد نقصان القيمة كذا في السراجية * قال هشام
سألت محمداً رح عن اشارة عيني المذسوك اذا انتفها انسان فاخبرني عن ابي حنيفة رح قال
في اشارة عين المذسوك وفي جاديه وفي اذنيه ما تنصه وهو قولي وقول ابي يوسف رح قال
ولا احنظ في المحبته عن ابي حنيفة رح ولكن احنظ عند في شعر الرأس ان مولاه ان شاء دفعه واحذ
قيمه وان شاء لم يدفعه واخذ من الجاني ما تنصه وفي الاصل ان في شعر العبد ولحيته حكومة
عدل وكأنه نول ابي حنيفة رح الآخر كما ذكره القدوري ومن الحسن من ابي حنيفة رح
في اذن العبد واسه ولحيته اذا لم تبس نقصان القيمة كما قال محمداً رح ما بين ما ذكره القدوري
وفي المختلطات من ابي يوسف ومحمداً رح في هذه الصورة نقصان القيمة ومكذا قول ابي حنيفة رح

وفي المجرد وعليه الفتوى كذا في الذخيرة * لو حلق جعد عبد انسان ونبت مكانه ابيض يارمة النقصان وليس طريق معرفة النقصان في هذه الصورة ان ينظر الى قيمة العبد وبه جعد والى قيمته ولا جعده وانما طريقه ان ينظر الى قيمته واصول شعرة نابتة سود والى قيمته واصول شعرة نابتة ببيض كذا في الظهيرية * ومن فقا عيني عبد فان شاء المولى دفع عبده واخذ قيمته وان شاء امسكه ولا شيء له من النقصان عند ابي حنيفة رح وقالان شاء امسك العبد واخذ ما نقصه وان شاء دفع العبد واخذ قيمته كذا في الهداية * قال ابو حنيفة رح رجل فقا عين عبد فمات العبد من غير الفقا فلا شيء على الفاقى وان لم يموت ولكنه قتله انسان لزم الفاقى النقصان وقال محمد رح ضمن النقصان في الوجهين كذا في محيط السرخسي * اذا فقا رجل عيني عبد ثم قطع آخر يده فعلى الفاقى ما نقصه وعلى القاطع نصف قيمته منقوعة العينين وروى ابو يوسف رح ان هذا استحسان على قول ابي حنيفة رح كذا في الذخيرة * وفي فتاوى اهل سمرقند رجلان قطعاً يدي عبد معاً احدهما اليمنى والاخر اليسرى فعلى كل واحد منهما نصف قيمة العبد وهو على شرف القطع وهذه المسئلة حجة في مسئلة اخرى ان من رمى الى عبد سهما فقتله آخر قبل ان يصيبه السهم فعلى القاتل قيمة العبد مرماً لم يقع به الرمية كذا في المحيط * مبد مقطوع اليد قطع انسان رجله من هذا الجانب يضمن نقصان قيمة العبد المقطوع يده وان قطع من الجانب الآخر يضمن نصف قيمة العبد المقطوع يده وعلى هذا البائع لو قطع يد العبد يسقط نصف الثمن وان كان العبد مقطوع اليد فقطع الثانية يعتبر النقصان ويسقط من المشتري بقدر النقصان من الثمن حتى لو انتقص ثلث القيمة يسقط ثلث الثمن وكذا لو كان مكان القطع فقا العين كذا في التمر تاشي * ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده الاخرى كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة مقطوع اليد كذا في الظهيرية * وفي المنتقى عن ابي حنيفة رح رجل قطع اليد اليمنى من عود رجل وقطع رجل آخر اليد اليسرى منه ومات منهما فعلى القاطع الاول نصف القيمة وعلى الثاني ما نقصه وما بقي فهو عليهما وهو قول ابي يوسف رح كذا في المحيط * لو قطع رجل يد عبد قيمته الف ثم بعد القطع فلم يبرأ حتى صارت قيمته الفا كما كانت قبل القطع ثم قطع رجل آخر رجله من خلاف ثم مات منهما ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين والاخر سبعمائة وخمسين ولو صار يساوي

يساوي الفين وهو اقطع فعلى قاطع الرجل الف وخمسائة وعلى قاطع اليد ستمائة وخمسة وعشرون هكذا في محيط السرخسي * في نوادر ابن رشيد عبد قطع رجل بده ثم مكث سنة ثم اختلف القاطع والمولى في قيمته يوم القطع فقال القاطع كانت قيمته يوم الطع الفاً وعلى خمسائة وقال مولى العبد كان قيمته الف درهم وقيمة العبد يوم اختصما الف درهم ولو كان صحيح اليد كان قيمته الف درهم فالقول قول الساطع فان غرم ذلك ازم بغرم حتى انتقضت اليد ومات فعلى عاقلة قاطع اليد والنفس فتكون اليد على ما قال الساطع وعاقلته واما النفس فانه لا يصدق واحد منهما عليها فيغرم القاتل قيمة النفس يوم تلت ويكون على العاقلة الف وخمسائة وخمسائة منها ارش اليد كذا في المحيط * وفي موضحة العدد نصف عشر قيمته الا ان يزيد على ارش موضحة الحر فانه لا يزداد عليه وينقص منه نصف درهم الا في اصدرات * وفي نوادر ابن سداعة من محمد رح رجل قطع يد عبد رجل او شح عبد رجل من اولى باس ثم رد عليه بعيب بتضاء القاضي او وهبه المولى من انسان ثم رجع الى الهبة بسا او غير سا ثم مات العبد من الحماية فان مولى العبد يرجع على الجاني بجميع قيمته وفي نوادر بشر بن ابي يوسف رح اوان امة قطعت يدها خطاء وباعها المولى من انسان على انه بالخيار ارع على المستري بالخيار ثم انتقض البيع بالخيار وردت على المولى فماتت عبدة من الطع فعلى الساطع قيمتها تامة وان كان الطع عمدا درأت القصاص استحسانا كذا في المحيط * اذا قاتل لعبدية احداً احدهم شجا بين العتق في احدهما بعد الشج فارشهما للسواى وبما مملوكين في حق الشجة واوتلها رجل واحد في وقت واحد معانجب دية حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة وان اختلفت قيمتهما بحجب عليه نصف قيمة كل واحد منهما ودية حرة فيقسم مثل الاول واذا اتلها على التعاقب يجب عليه القيمة للاول لمولاه والدية للثاني لو رثته واذا اتل كل واحد منهما رجل معانجب قيمة المملوكين فيكون نصفين بين المولى والورثة فباخذ نصف قيمة كل واحد منهما ويترك النصف لورثته وان قتلاهما على التعاقب فعلى القاتل الاول قيمته للسواى وعلى القاتل الثاني دية لورثته وان كان لا يدري ايها قتل او لا فعلى كل واحد منهما قيمته والمولى من كل واحد منهما نصف القيمة هكذا في التبيين * رجل قتا ميني عبد و قطع الآخر رجله او يده فبرأ كانت الجباية منهما معا فعليهما قيمته اثلاثا وبأخذان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك كل جراحة كانت من

اثنين معا جراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو آخر يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليهما وبغير مان قيمته على قدر ارش جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منهما والجراحة خطأ فعلى كل واحد منهما ارش جراحته على حدة من قيمة عبد صحيح وما بقي من النفس عليهما نصفان وان علم ان احدي الجراحتين قبل الاخرى وقد مات منهما فعلى الجراح الاول ارش جراحته من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارش جراحته من قيمته مجرورا بالجراحة الاولى وما بقي من قيمته فعليهما نصفان وان برئ منهما والجراحة الاخيرة تستغرق القيمة والاولى لا تستغرقها فعلى الاول ارش جراحته وعلى الثاني قيمته مجرورا بالجراح الاول ويدفعه اليه يعني العبد ولو كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني ارش جراحته وعلى الاول ارش جراحته لانه لا يدفع اليه كذا في المحيط * بجناية الحر على المدبر كالجناية على القن حتى لو قتله حر فعلى عائلته قيمته ولو قطع يده فم من نصف قيمته الا انهما يفترقان في خصلة وهي ان الحر اذا قطع يدي مدبر او رجله او فقا عينه فم من ناقصه وفي القن يجب كمال الدية كذا في محيط السرخسي * واذا قطع رجل يد المدبر وقيمته الف درهم فبرأ وزاد حتى صارت قيمته الفين ثم فقا عينه آخر ثم انتقض البرأ فمات منهما والمدبر بين اثنين فعنا احدهما عن اليد وما حدث منها وعفا الآخر عن العين وما حدث منها فللذي عفا عن اليد على صاحب العين سبع مائة وخمسون درهما على عائلته ان كان خطأ وفي ماله ان كان عمدا وللذي عفا عن العين على صاحب اليد ثلثمائة واثنا عشر ونصف في ماله ان كان عمدا وعلى عائلته ان كان خطأ كذا في المبسوط * رجل شج عبد غيره موضحة خدبرة سيدة ثم شجه الشاج موضحة اخرى ثم كاتبه فشجه آخر ثم ادنى المكاتب فعنق فشجه اخرى فمات بالكل ضمن نصف مشرق قيمته صحيحا بالشجة الاولى ويغرم نقصانها ايضا الى ان جنى البانية ويغرم بالشجة الثانية نصف مشرق قيمته مدبرا مشجوجا ونقصانها الى ان كوتب ويغرم بالثالثة نصف مشرق قيمته مدبرا مكاتبا مشجوجا بشجتين ونقصانها الى ان عنق وثلث قيمته مذمات وبالرابعة ثلث الدية ولا يغرم بالشجة التي بعد العنق ارشا ولا نقصانا كذا في الكافي * واصله ان التدبير بعد الجناية لا يهدر السراية وتكون السراية مضمونة على الجاني والعنق والكتابة بعد الجناية تهدر السراية حتى لا يجب على الجاني ضمان السراية كذا في محيط السرخسي *

الباب الخامس عشر في العسامة هي الايمان تقسم على اهل المحلة الذين وجد القتل فيهم كذا

في الكافي * وسببها وجود القتل في المحلة او ما في معناها من الدار او الموضع الذي يقرب من المصر بحيث يسمع الصوت منه كذا في النهاية * اذا وجد قتل في محلة قوم وادعى ولي القتل على جميع اهل المحلة انهم قتلوا وليه عمدا او خطأ وانكر اهل المحلة فانه يحلف خمسون رجلا منهم كل رجل بالله ما قتلته ولا علمت له قاتلا ولا يحلف بالله ما قتلنا والخيار في التعيين الى ولي القتل ان كانوا اكثر من خمسين رجلا وان كانوا اقل من خمسين فانه يكرر اليمين على بعضهم حتى يتم خمسون يميناً فان حلفوا غرموا الدية وان نكلوا فانهم يحبسون حتى يحلفوا ولا يحلف المدعي ان اهل المحلة قتلوا وليه سواء كان الظاهر شاهداً للمدعي بان كان بين المقتول وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة او لم يكن شاهداً للمدعي بان لم يكن بين المقتول وبين اهل المحلة عداوة ظاهرة ثم تجب الدية على عاقلة اهل المحلة في ثلث سنين وان ادعى القتل على بعض اهل المحلة لا باعيانهم فكذا الجواب تجب القسامة والدية على اهل المحلة وكذا الجواب اذا ادعى على بعض اهل المحلة باعيانهم استحساناً وان ادعى القتل على واحد من غير اهل المحلة لم يكن دلياً اهل المحلة قسامة ولا دية فيقال للمدعي ألك بينة على ما ادعيت فان قال نعم اقامها وثبت ما ادعاه بينه وان لم يكن له بينة يحلف المدعي على يميننا واحدة ولا يحلف خمسون يميناً ولا ولاء القتل ان يختار واصحابي اهل المحلة واهل البلدة والعشيرة الذين وجد القتل بين اظهرهم وتعيين صاحب العشيرة استحساناً فان لم يوجد في المحلة من الصلحاء خمسون رجلاً فاراد ولي القتل ان يكرر اليمين على الصلحاء حتى يتم خمسون يميناً اهل له ذلك ام يضم اليهم من فاسقى العشيرة ما يكمل به خمسون رجلاً لم يذكر محمد بن حمرح هذا الفصل في الكتاب وروى عنه في غير رواية الاصول انه ليس لولي القتل ذلك ولكنه يختار من بقي في المحلة حتى يكمل خمسون رجلاً هكذا في المحيط * وله ان يختار الشبان والفسقة وله ان يختار المشايخ والصلحاء منهم كذا في الكافي * والخبار لولي القتل دون الامام كذا في فتاوى قاصيخان * ولا يدخل في القسامة صبي ولا مجنون ويدخل في القسامة الاصم والمحدود في القذف والكافر كذا في السراج الوهاج * ولا يدخل في القسامة النساء والمماليك من المكاتبين وغيرهم ومعنى البعض في قول ابي حنيفة رح كالمكاتب كذا في المبسوط * والقتيل من به اثر القتل والميت من لا يكون به اثر القتل كذا في الذخيرة * وان وجد ميت لا اثر به فلا قسامة ولا دية والاثر بان يكون به جراحة او ضرب او خنق او خرج الدم من عينه او اذنه كذا في خزائن المتين *

وَأَنْ خَرَجَ الدَّمُ مِنَ الْفَمِ أَنْ عَلِمَ الْجُوفَ كَانَ قَتِيلًا وَأَنْ نَزَلَ مِنَ الرَّأْسِ فَلَا كَذَا فِي الْمَحِيطِ *
وَأَنْ خَرَجَ مِنْ دُبُرِهِ أَوْ ذَكَرَهُ فَلَيْسَ بِقَتِيلٍ كَذَا فِي الْإِخْتِيَارِ شَرْحُ الْمُخْتَارِ * وَأَذَا وَجَدَ بَدَنَ الْقَتِيلِ
أَوْ أَكْثَرَ مِنْ نِصْفِ الْبَدَنِ أَوْ نِصْفَ الْبَدَنِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ فِي مُحَلَّةٍ فَعَلَى أَهْلِهَا الْقَسَامَةُ وَالْدِّيَّةُ وَأَنْ
وَجَدَ نِصْفَهُ مَشْقُوقًا بِالطَّوْلِ أَوْ وَجَدَ أَقْلَ مِنَ النِّصْفِ وَمَعَهُ الرَّأْسُ أَوْ وَجَدَ دِيْدَهُ أَوْ رَأْسَهُ فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِمْ فِيهِ كَذَا فِي الْمَبْسُوطِ * وَلَوْ وَجَدَ فِيهِمْ جَنْبَيْنِ أَوْ سَقَطَ لَيْسَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ فَلَا شَيْءَ عَلَى أَهْلِ
الْمُحَلَّةِ وَأَنْ كَانَ بِهِ أَثَرُ الضَّرْبِ وَهُوَ تَامَةٌ الْخَلْقَةُ وَجَبَتْ الْقَسَامَةُ وَالْدِّيَّةُ عَلَيْهِمْ وَأَنْ كَانَ نَاقِصَ الْخَلْقِ
فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ كَذَا فِي الْكَافِي * وَأَذَا وَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْمَكَاتِبَ أَوْ الْمُدْبِرَ أَوْ أَمَ الْوَلَدَ أَوْ الَّذِي يُسَمَّى
فِي بَعْضِ قَبِيلَتِهِ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ فَعَلَيْهِمْ الْقَسَامَةُ وَتَجِبُ الْقِيَمَةُ عَلَى مَوَاقِلِ الْمُحَلَّةِ فِي ثَلَاثِ سَنِينَ كَذَا
فِي الْمَحِيطِ * وَأَنْ وَجَدَتْ الْبَهِيمَةُ وَالْدَّابَّةُ مَقْتُولَةً فَلَا شَيْءَ فِيهَا كَذَا فِي فَتَاوَى قَاضِي خَن * وَلَا يَدْخُلُ
السَّكَانُ فِي الْقَسَامَةِ مَعَ الْمَلَائِكَةِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ رَحِمَهُ كَذَا فِي التَّبَيِّنِ * وَهِيَ عَلَى أَعْلَى
الْخُطَّةِ دُونَ الْمُشْتَرِينَ وَلَوْ بَقِيَ مِنْهُمْ وَاحِدٌ هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ رَحِمَهُ وَأَنْ لَمْ يَبْقَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ
بَانَ بَاعُوا كُلُّهُمْ فَهِيَ عَلَى الْمُشْتَرِينَ الْمَلَائِكَةُ دُونَ السَّكَانِ عِنْدَهُمَا هَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ *
وَأَذَا وَجَدَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ خَرِبَةٍ لَيْسَ فِيهَا أَحَدٌ وَبَقَرِيهَا مُحَلَّةٌ عَامِرَةٌ فِيهَا إِنْسَانٌ كَثِيرٌ تَجِبُ النِّسَاءُ
وَالْدِّيَّةُ عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ الْعَامِرَةِ كَذَا فِي مُحِيطِ السَّرْحَسِيِّ * وَأَذَا التَّقَى قَوْمٌ بِالسُّيُوفِ نَاجِلُوا عَنْ
قَتِيلٍ فَهُوَ عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ إِلَّا أَنْ يَدْعِيَ أَوْ يَأْوِيَهُ عَلَى أَوْلَيْكَ أَوْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ بَعِيْنَهُ فَلَمْ يَكُنْ
عَلَى أَهْلِ الْمُحَلَّةِ وَلَا عَلَى أَوْلَيْكَ شَيْءٌ حَتَّى يَتِيمُوا الْبَيْتَ كَذَا فِي الْكَافِي * وَأَنْ وَجَدَ الْقَتِيلَ فِي دَارِ
إِنْسَانٍ فَالْدِّيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَالْقَسَامَةُ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ أَنْ كَانُوا حَاضِرًا وَأَنْ كَانُوا دُيَّةً فَالْقَسَامَةُ
عَلَى رَبِّ الدَّارِ يَكْرُرُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدِ رَحِمَهُ هَذَا فِي الدُّدَايَةِ * وَأَذَا وَجَدَ
فِي دَارٍ أَحَدًا مِنَ الْمُشْتَرِينَ فَعَلَيْهِ الْقَسَامَةُ وَالْدِّيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ كَمَا لَوْ كَانَ فِي الْمُحَلَّةِ أَهْلٌ خَطَرَةٌ وَجَدَ
قَتِيلًا فِي دَارٍ أَحَدِهِمْ كَانَتْ الْقَسَامَةُ عَلَى صَاحِبِ الدَّارِ وَالْدِّيَّةُ عَلَى عَائِلَتِهِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْحُطَّةِ
بُرْءَاءً مِنْ ذَلِكَ كَذَا فِي الْمَحِيطِ * وَأَنْ ادَّعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ بَعِيْنَهُ فَشَهِدَ
شَاهِدَانِ مِنْ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ عَلَيْهِ لَمْ يَقْبَلْ شَهَادَتُهُمَا بِالْإِجْمَاعِ كَذَا فِي السَّرَاجِ الْوَهَاجِ * وَأَذَا وَجَدَ
الرَّجُلَ قَتِيلًا فِي مُحَلَّةٍ وَادَّعَى وَلِيَّ الْقَتِيلِ عَلَى وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْمُحَلَّةِ أَنَّهُ قَتَلَهُ وَشَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ
شَاهِدَانِ

شاهدان من غير اهل تلك المحلة فانه تقبل شهادتهما ويرأ اهل المحلة من القسامة والدية ار شهد بذلك شاهدان من اهل المحلة التي وجد فيها القتل قال ابو حنيفة رح لا تقبل شهادتهما الا انه يبرأ اهل المحلة من القسامة والدية وقال ابو يوسف ومحمد رح تقبل شهادتهما في حق القضاء بالقتل على المدعى عليه كذا في الذخيرة * ثم قال ابو يوسف رح ان اختار الولي الشاهدين من جملة من يستحلهم يحلهمما بالله ما قتلناه فقط وقال محمد رح يحلن ان بالله ما قتلنا ولا علمنا نالا سوى فلان كذا في الكافي * ذكر في النوادر اذا وجد قتل في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتله ولم يدع الولي على واحد منهم بعينه فالقسامة والدية على اهل المحلة ثم كيف يحلفون عند ابي حنيفة ومحمد رح يحلفون بالله ما قتلنا وما علمنا له قاتلا غير فلان وهو الاحوط وعليه الفتوى كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتل في محلة وادعى اهل المحلة ان فلانا قتله دونهم واقاموا على ذلك بينة من غير محلتهم جازت الشهادة ووقعت لهم البراءة عن القسامة والدية ادعى ولي القتل ذلك ولم يدع كذا في الذخيرة * وفي نوادر هشام قال سمعت محمد ارح يقول اذا وجد قتل في محلة وادعى اولياءه عليهم واقام اهل المحلة بينة انه قتله فلان لرجل من غير محلتهم او جاء جريحا حتى سقط في محلتهم ومات قال يبرؤن من الدية وان ادعى اولياء الدم القتل على رجل بعينه واقاموا البينة على ذلك فاقام المدعى عليه البينة ان فلانا قتله لرجل آخر قال لا اقبل هذه البينة كذا في المحيط * واذا حرح الرجل في قبيلة فنقل الى اهله فمات من تلك الجراحة فان كان صاحب فراش حتى مات فالقسامة والدية على القبيلة وان لم يكن صاحب فراش فلا ضمان به ولا قسامة وقال ابو يوسف رح لا ضمان فيه ولا قسامة في الوجهين وعلى هذا التخريج اذا وجد على ظهر انسان يحمله الى بيته فمات بعد يوم او يومين فان كان صاحب فراش حتى مات فهو على الذي كان يحمله كما لو مات على ظهره وان كان يجيء ويذهب فلا شيء على من حمله وفيه خلاف ابي يوسف رح كذا في الكافي * ولو جرح في محلة او قبيلة فحمل مجروحا ومات في محلة اخرى من تلك الجراحة فالقسامة والدية على اهل المحلة التي جرح فيها كذا في محيط السرخسي * قال في الجامع محلة او مسجد اخطأها قلت قبائل احدها بكر بن وائل وهم مشرون رجلا والاخرى بنو قيس وهم ثلثون رجلا والاخرى بنو نمير وهم خمسون رجلا فوجد في هذه المحلة قتل او في هذا المسجد فالدية تجب على القبائل

انثلاثا على كل قبيلة ثلثها وكذا لو كان من احدى القبائل رجل واحد لا غير فعلى عاقلة ثلث الدية وان كان الرجل من غير القبيلتين الا انه حليف لاحدى القبيلتين فعلى القبيلتين نصفان ولا شيء على قبيلة الحليف وقال في الجامع ايضا محلة اختطها ثلث قبائل وبنوا فيها مسجدا فاشترى رجل من غير القبائل الثلث دورا حدى القبائل حتى لم يبق من اهل القبيلة البائعة احد ثم وجد قتيل في المحلة او في المسجد كانت الدية انثلاثا ثلثها على عاقلة المشتري وثلثاها على القبيلتين الباقيتين فان كان المشتري لتلك الدور رجل واحد من احدى القبيلتين الباقيتين كانت الدية نصفين على القبيلتين وان اشترى رجل من غير تلك القبائل دور قبيلتين وباقي المسئلة بحالها فالدية نصفان نصفه على عاقلة المشتري ونصفه على عاقلة القبيلة الباتية وان اشترى رجل من غير هذه القبائل دورا ثلثها ثم باع دورا حدى القبائل من قوم شتى فالدية على عاقلة المشتري الاول ما دام له من تلك الدور شيء واو كان المشتري للدور كلها باع دورا حدى القبائل من الذين كانت لهم اوراقها معهم اورد عليهم بعيب بغير قضاء ثم وجد في المحلة او في المسجد قتيل فالدية على عاقلة المشتري وان كان الرد عليهم بالعيب بقضاء قاض فعلى عاقلة المشتري نصف الدية وعلى عاقلة الذين ردت عليهم النصف كذا في المحيط * اذا وجد في سوق او مسجد جماعة كان في بيت المال اذا كان السوق للعامة او للسلطان وان كان مملوكا لقوم فالقسامة والدية عليهم واراد بالمسجد المسجد الجامع او مسجد جماعة يكون في السوق لعامة المسلمين وان كان في مسجد محلة فعلى اهل المحلة كذا في محيط السرخسي * وان وجد قتيل في الشارع الاعظم فلا قسامة فيه والدية على بيت المال هكذا في الكافي * ولو وجد القتل في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد او بعرفة او غيرها فالدية على بيت المال من غير قسامة كذا في المحيط * لو وجد قتيل في ارض او دار موقوفة على ارباب معلومة فالقسامة والدية على اربابها وان كانت موقوفة على المسجد فهو كما لو وجد في المسجد فيجب على اهل المحلة القسامة والدية كذا في محيط السرخسي * ولو وجد القتل في وقف المسجد كانت الدية في بيت المال كذا في المحيط * واذا وجد القتل في قرية اصلها القوم شتى فيهم المسلم والكافر فالقسامة على اهل القرية المسلم منهم والكافر فيه سواء ثم يفرض عليهم الدية فدا اصاب المسلمين من ذلك فعلى عواقلهم وما اصاب اهل الذمة فان كانت لهم عواقل فعليهم والا فقي اموالهم كذا في المبسوط * ولو وجد قتيل في محلة المسلمين وفيها ذمي نازل

عليهم لم يستحلف الذمي كذا في محيط السرخسي * وَأَن وجد قتل بين قريتين أو سكتين كانت القسامة والدية على أقرب القريتين والسكتين إلى القتل هذا إذا كان صوت القريتين يبلغ إلى الموضع الذي وجد فيه القتل وَأَن لم يبلغ فلا شيء على واحد من القريتين كذا في فتاوى قاضيخان * وفي المنتقى إذا وجد قتل بين قريتين أرضهما وطرقهما مملوكة لنوم يبيعون أرضهما وطرقهما فهو على الرأس قال وهذا قول محمد بن وَفِيهِ إذا وجد قتل في أرض قرية وهو إلى بيت قرية أخرى أقرب فإن كان الأرض الذي وجد فيه القتل مملوكا فهو على صاحب الملك وَأَن لم يكن مملوكا فهو على أقرب القريتين وفيه أيضا مثل محمد بن عن قتل بين قريتين أهو على أقربهما إلى الحيطان والأرضين قال أَن كانت الأرضون ليست بملك لهما إنما تنسب إلى السرية كما تنسب الصحاري فهو على أقربهما بيوتا كذا في الذخيرة * وَأَدَا وجد قتل بين قريتين هو في القرب إليهما على السواء وفي إحدى القريتين الف رجل وفي الأخرى أنل من ذاك فالدية على القريتين نصفان بلا خلاف قال أبو يوسف رح في قتل وجد بين ثلث دوائر تسمى وداران لهما اثنين وهن جميعا في القرب على السواء فالدية نصفان فاءتير القبيلة دون القرب كذا في المحيط * وَمَن اشترى دارا فلم يقبضها حتى وجد قتل وليس في الشراء خيار والدية على عاقلة البائع وَأَن كان في البيع خيار أحدهما فهو على عاقلة ذي اليد وهذا عند أبي حنيفة رح وَقَالَا أَن لم يكن في الشراء خيار فالدية على عاقلة المشتري وَأَن كان فيه خيار فالدية على عاقلة الذي نصير الدار إليه كذا في الكافي * وَمَن كان في بدة دار فوجد فيها قتل أم يعنله العاقلة حتى شهد الشهود أنها الذي في بديه كذا في خزائن المختصين * وَأَدَا وجد في دار انسان قتل وفيها خدمه وغلماؤه وأحرار فان القسامة والدية على رب الدار ونهم كذا في التاتارخانية ناقلا عن الأسبجاني * وَأَن وجد في ملك مشترك قتل بالقسامة على الملاك وتحمل الدية على عواقلهم بعدد الرؤس من الملاك لا بعدد الأنصاء حتى لو كان لأحد الشريكين ثلث الدار والآخر ثلثها فالدية على عواقلهم نصفان وكذا لو وجد في نهر مشترك بين اقوام كذا في الذخيرة * قال في الجامع دار مملوكة لأحد عشر رجلا عشرة منهم من بكرين وأنل وواحد منهم من بني قيس فوجد في هذه الدار قتل فدبته على أحد عشر جزء عشرة أجزاء منها على عاقلة بني بكرين وأنل وجزء واحد على عاقلة قيس وكذا إذا ربين بكري وبين قيسين أنلنا فوجد فيها قتل فالدية على عواقلهم

اثلاثا وهذا الذي ذكر قول محمد رح رواه عن ابي حنيفة رح وروى عن ابي يوسف رح بخلاف هذا فانه قال في دارين تميدي وهمدانين وجد فيها قتيلا فعلى التميدي نصف الدية وعلى الهمدانين نصف الدية قال وانما هذا على عدد القبائل بمنزلة قتيلا يوجد بين قريتين هو منهما سواء في القرب فعلى اهل كل قرية نصف الدية ولا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذلك قال ابو يوسف رح في دارين تميمي وبين اربعة من همدان وجد فيها قتيلا فالدية بينهما نصفان وعند محمد رح تجب الدية اخماسا كذا في المحيط * وفي المنتقى عن محمد رح عن ابي يوسف رح في رجلين في بيت ليس معهما احد فوجد احدهما مقتولا قال ابو يوسف رح اضمنه الدية وقال محمد رح لا اضمنه لعله قتل نفسه كذا في الخلاصة * واذا وجد القتيلا في دارين ثلثة نفر فالقسامة على عوائلهم جميعا اثلاثا وتعلم الخمسين في الكسر على ابي العوائل شاء ولي القتيلا وليس له ان يختار جميع الخمسين دأى مائة احدى كذا في المحيط * ولو وجد الرجل قتيلا في دار نفسه فعلى ما قلته دية لورثته عند ابي حنيفة رح وقالا شي عليه واختلاف المشايخ في وجوب القسامة على ما قلته دأى قوله واختار شمس الائمة السرخسي ان لا تجب القسامة هنا كذا في الكافي * وان وجد المكاتب قتيلا في دارة فهو هدر بالا جماع كذا في السراج الوهاج * ولو وجد المكاتب قتيلا في دار مولا كانت قيمته على المولى مؤجلة في ثلث سنين يقتضى منه كتابته ويحكم بحريته وما بقي يكون ميراثا عنه لورثته كذا في فتاوى قاضيخان * ولو وجد قتيلا في دار مكاتب فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية القتيلا في ثلث سنين ولا يتحملها العاقلة كذا في الظهيرية * وهل تجب على المكاتب القسامة لم يذكر هذا في الكتاب ولا شك على قول ابي حنيفة ومحمد رح انها تجب واما على قول ابي يوسف رح اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا تجب على قوله الآخرون منهم من قال تجب عليه القسامة كذا في المحيط * واذا وجد المولى قتيلا في دار مكاتبه فعليه ان يسعى في الاقل من قيمته ومن دية المولى كذا في السراج الوهاج * واذا وجد العبد قتيلا في دار مولا فلا شيء فيه قالوا هذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين فانه يضمن المولى الاقل من قيمته ومن الدين كذا في المحيط * وكذلك لو جنى العبد جناية ثم وجد قتيلا في دار مولا كذا في الظهيرية * وان وجد قتيلا في دار العبد المأذون في التجارة ذكر شيخ الاسلام في شرحه

في شرحه ان ام يكن عليه دين فالقسامة على مولاة والدية على عاقلة قياسا واستحسانا فان كان عليه دين فذلك الجواب عندهما وكذلك عند ابي حنيفة رح استحسانا كذا في الذخيرة * ولو وجد الرجل قتيلًا في دار عبده المأذون كانت القسامة والدية على عاقلة المولى كان العبد مديونًا ولم يكن كذا في فتاوى ناصيخان * العبد المرهون اذا وجد قتيلًا في دار الراهن او المرتفعين فالقيمة على رب الدار دون العاقلة كذا في خزائن المفتين * واو وجد قتيل في دار من لا تقبل شهادته له او امرأة في دار زوجها ففيه قسامة ودية ولا يحرم الارث كذا في محيط السرخسي * واذا وجد القتل في دار امرأة في مصر ليس فيه من عشيرتها احد فان الايمان تكرر على المرأة حتى تحلف خمسين يمينًا ثم تعرض الدية على اقرب القبائل منها وهذا قول ابي حنيفة رح وهو قول محمد وابي يوسف رح الاول كذا في شرح المبسوط * واما اذا كانت عشيرتها حضورًا تدخل معها في القسامة كذا في الكفاية * ولو وجد قتيل في قرية لا امرأة فعند ابي حنيفة ومحمد رح عليها القسامة تكررا الايمان عليها وعلى عاقلتها الدية وعاقلتها اقرب القبائل اليها في النسب قال المتأخرون من اصحابنا ان المرأة تدخل مع العاقلة في التحمل في هذه المسئلة كذا في الكافي * واجدعوا ان الذيل اذا وجد في دار صبي فانه لا يكون على الصبي قسامة واما تجب الدية والقسامة على عاقلة واحدها اذا وجد في دار مجنون انه لا قسامة على المجنون واما القسامة والدية على عاقلة كذا في الذخيرة * واو وجد قتيل في قرية او دار لا ينام فان كان بينهم كبير فالقسامة عليه والدية على عائلتهم وان لم يكن فيهم كبير فالقسامة والدية على عائلتهم كذا في محيط السرخسي * واذا وجد النبل في دار ذمي فالقسامة عليه بكررءايه خمسون يمينا فاذا حلف ان كان له عاقلة وكانرايتما تلون فيما بينهم على العاقلة الدية والا تجب الدية في ماله كذا في الذخيرة * واو وجد قتيل في دار ابنه وبنته وهي بينهما نصفان وادعى كل واحد القتل على صاحبه فالابن ثلث الدية على عاقلتها وعاقلتها عاقلته ولها السدس على عاقلة اخيها واو ادعى الابن القتل على زوج اخته فلا شيء له كذا في خزائن المفتين * وفي مجموع السوارل لو وجد الرجل قتيلًا في دار ابنه وقد كان قال قبل موته وهو مجروح قتلني فلان فتدبراً عاقلة ابنه من الدية الا انه لا يبطا عن الابن ما عاينه من ذلك اذا كان من اهل العطاء خمسة دراهم او اقل من ذلك وفيه ايضا اذا وجد الصبي في دار المضيف قتيلًا فهو على رب الدار عند

ابي حنیفة رح وقال ابو یوسف رح ان كان نازلا في بيت علی حدة فلا دية ولا قسامة وان كان مختلطا فعليه الدية والقسامة كذا في المحيط * ولو وجد في دار واثته لا وارث له غيره لم يعقل عاقلته له كذا في خزائن المفتين * واذا وجد الرجل قتيلا في نهر يجري فيه الماء ان كان النهر عظيما كالفرات ونحوه فان كان يجري به الماء وكان موضع انبعاث الماء في دار الحرب قدمه هدر سواء كان يجري في وسطه او في شطه وان كان موضع انبعاث الماء في دار الاسلام تجب الدية في بيت المال وان كان محتسبا على شط من شطوطه لا يجري به الماء فهو على اقرب القرى وهذا اذا كان اقرب القرى الى هذا الشط بحيث يسمع اهلها الصوت منه فاما اذا كان بحيث لا يسمع منه الصوت لا يجب عليهم شيء وانما يجب في بيت المال وان كان النهر صغيرا لا قوام معروفين تجب القسامة على اصحاب النهر والدية على عواقلهم هكذا في الذخيرة * والفرق في النهر الصغير والكبير ما عرف بالشفعة كل نهر يستحق به الشفعة فهو صغير وما لا يستحق به الشفعة نحو الفرات والجميعون فهو عظيم كذا في فتاوى قاضيه خان * وان وجد القتل في السفينة فالقسامة على من فيها من الركاب والملاحين واللفظ يشمل اربابها حتى يجب على الارباب الذين فيها وعلى السكان وعلى من يمد لها والمالك في ذلك وغير المالك سواء وكذلك العجالة كذا في الهداية * قتل على دابة معها سائق او قائد او راكب فديته على عاقلته دون اهل المحلة وان اجتمع فيها المسائق والقائد والراكب كانت الدية عليهم جميعا ولا يشترط ان يكونوا مالكين للدابة بخلاف الدار وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد فيهم القتل على الدابة كذا في التبيين * وان مرت دابة بين قريتين عليها قتل فعلى اقربهم القسامة والدية قيل هذا محمول على ما اذا كان بحيث يبلغ اهلها الصوت اما اذا كان بحيث لا يبلغهم الصوت فلا شيء عليهم كذا في الكافي * واذا وجد القتل في فلاة ارض فان كانت ملكا لانسان فالقسامة والدية على المالك وعلى قبيلته وان لم يكن ملكا لاحد فان كان يسمع فيه الصوت من مصر من الامصار فعليهم القسامة وان كان لا يسمع فيه الصوت فان كان للمسلمين فيها منفعة الاحتطاب والاحتشاش والكلا فالدية في بيت المال وان انقطعت عنها منفعة للمسلمين قدمه هدر وكذلك اذا وجد في المفازة وليس بقربها عمران كذا في محيط السرخسي * وفي المنتقى اذا وجد قتل على الجسر او على القنطرة فذلك على بيت المال وفيه ايضا اذا وجد القتل في مثل خندق مدينة ابي جعفر فهو بمنزلة الطريق الاعظم على اقرب المحال كذا

فی المحيط * ولو وجد فی معسكر نزلوا فی فلاة مباحة لیست بمملوكة لا حد فان وجد فی خيمة او فسطاط بالقسامة والدية علی من یسكنها وان كان خارجا منها ونزلوا قبائل متفرقین فعلى القبيلة التي وجد فیها القتل ولو وجد بین القبيلتين فعلى اقربهما وان استويا فعليهما هكذا فی النبیین * وان نزلوا مختلطین جملة فی مكان واحد ان وجد القتل فی خيمة احدهم او فسطاط احدهم فعلى صاحب الخيمة والفسطاط وان وجد خارج الخيام فعلى اهل المعسكر كلهم كذا فی المحيط * وان كان المعسكر فی ارض رجل فالقسامة والدية علیه كذا فی محيط السرخسی * وان كان اهل المعسكر قد لقوا عدوهم من الكفرة فاجلوا عن قتل مسلم فلا قسامة فی القتل ولادیه وان كان لا یدری من قتله وكذلك ان كانت الطائفتان مسلمتین لكن احدى الطائفتین باغية والاخرى عادلة واجلوا عن قتل من اهل العدل فلا دية فی القتل ولا قسامة كذا فی المحيط * ولو وجد فی السجن فالدية علی بیت المال وعلى قول ابی یوسف رح الدية والقسامة علی اهل السجن كذا فی الهدایة * واذا كانت الدار مفرغة وهي مثقلة فوجد فیها قتل فالنسامة والدية علی عاقله رب الدار وهو قول ابی حنیفة وابی یوسف ومحمد رح كذا فی المحيط * الباب السادس عشر فی المعادل المعادل جمع معتلة وهي الدية كذا فی الهدایة * العاقله الذین یعقلون العذل ای یؤدون الدية ویسمى الدية عقلا ومعتلا لانها تعقل الدماء من ان تفسك ای تدسك كذا فی الكافي * عاقله الرجل اهل دیوانه عندنا كذا فی المحيط * واهل الدیوان اهل الرايات وهم الجیش الدین كتبت اسامیهم فی الدیوان كذا فی الهدایة * اذا كان القاتل من اهل الدیوان فان كان غازيا وله دیوان برترق منه للقتال فعائلته من كان فی دیوانه من الغزاة وان كان كاتباً وله دیوان برترق منه فعائلته من كان برترق من دیوان الكتاب ان كانوا یتناصرون بها وان لم یكن له دیوان فعائلته انصاره فان كان نصرته بالمحال والدروب یحمل علیهم وان كان من اهل القرية ونصرته باهل القرية یحمل علیهم كذا فی المحيط * والحاصل ان العبرة فی هذا للتناصر وقیام البعض بأمر البعض فان كان اهل المحلة واهل السوق واهل القرية او العشيرة بحال اذا وقع لواحد منهم امر قاموا معه فی كفايته فهم العاقله والآ فان كان له متناصرون من اهل الدیوان ومن العشيرة والمحلة والسوق فاهل الدیوان اولی فان لم یكن له متناصرون من اهل الدیوان فالمتناصرون من اهل العشيرة ثم بعد ذلك المتناصرون من اهل المحلة والسوق كذا فی الذخيرة * وان كان لا یتناصرون بعضهم ببعض

فعاقلته عشيرته من قبل ابيه كذا في المحيط * ويقسم عليهم في ثلث سنين لا يؤخذ من كل واحد في كل سنة الا درهم او درهم وثلث درهم ولا يزداد على كل واحد من كل الدية في ثلث سنين على ثلثة او اربعة فان لم يتسع القبيلة لذلك ضم اليه اقرب القبائل نسبا ويضم الاقرب فالاقرب على ترتيب العصابات الاخوة ثم بنوهم ثم الاعمام ثم بنوهم واما الآباء والابناء فقد قيل يدخلون وقيل لا يدخلون كذا في الكافي * والزواج لا يكون عاقلة المرأة وكذلك المرأة لا تكون عاقلة الزوج والابن لا يكون عاقلة الام الا ان يكون الزوج من قبل ابيها كذا في المحيط * ثم القاتل احد العواقل يلزمه من الدية مثل ما يلزم احد العواقل عندنا كذا في المبسوط * وليس على الساء والذرية ممن كان له عطاء في الديوان عقل وعلى هذا لو كان القاتل صبيا وامراة لاشي عاقلهما من الدية كذا في الكافي * ولا يؤخذ من العبيد والآماء والمجانين كذا في المحيط * وان قُلت العاقلة حتى يصير نصيب كل واحد اكثر من اربعة دراهم يضم اليهم اقرب ديوان آخر وكان اقرب الدراوين في هذا المصر اليه اولى من الابعد كذا في محيط السرخسي * واقرّب الدراوين الى ديوان القاتل من يكون قائد ذلك الديوان من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل ثم ليضم اليه اقرب الدراوين من هذا المصر ولم يكف يضم اليه ابعد الدراوين من دواوين هذا المصر وهو الديوان الذي ليس قائده من يد قائد الديوان الذي فيه القاتل وانما كان قائده من يد الوالي ثم اذا ضم اليه ابعد الدراوين ولم يكف يضم اليه عشيرته من قبل ابيه وان كان في هذا المصر ديوان هو اقرب الى ديوان القاتل الا انهم اجانب من القاتل وديوان هو ابعد من ديوان القاتل الا انهم عشيرة القاتل من جانب الاب فانه يضم اقرب الدراوين الى ديوانه وان كانوا اجانب كذا في المحيط * ومتى استوى ديوانان في القرب احدهما من عشيرة القاتل من الاب والاخر من جانب الام فانه يضم اليه ديوان العشيرة ويعتبر النسب ترجيحا والترجيح يعتبر اولاً بالقرب في الديوان فاذا استوى في القرب يعتبر ترجيحاً بالنسب كذا في محيط السرخسي * حكى عن ابي جعفران الجاني اذا كان ديوانيا ولا قربائه دواوين ايضا فعقله على اقربائه في ديوانه فان لم يتسع فعلى الكل يعني على جميع الاقرباء من ديوانه ومن ديوان غيره فان لم يكن الجاني ديوانيا ولكن لا قربائه دواوين فعقله على اقرب اقربائه اليه من اهل الديوان فان لم يتسع فهو عليهم وان لم يكن ديوانيا ولكن لبعض اقربائه

اقاربه ديوان في المصر ولا ديوان لبعضهم وهم يسكنون الرستاق فانه ينظر ان كان القاتل يسكن الرستاق فهو على اقاربه الذين يسكنون في الرستاق فان لم يتسع فهو على جميع اقاربه الذين يسكنون في الرستاق والذين يسكنون المصر من اهل الديوان وما فضل فهو في ماله وان كان النازل يسكن المصر فعقله على اقربائه الساكنين في المصر من اهل الديوان فان لم يتسع فهو في ماله ولا يجب على عاقلته من اهل الرستاق الذين لا ديوان لهم وان لم يكن له ديوان ولا لقربائه ينظر ان كان يتناصر باهل الحرف فعقله عليهم والتفضل في ماله وان كان يتناصر باهل المحلة فعقله على اهل المحلة والفضل عليه وان كان يتناصر بالمصر فهو على اهل المصر كذا في المحيط * ومن لا ديوان له من اهل البادية ونحوهم تعاقبوا على الانساب وان تباعدت منازلهم واختلفت الباديتان كذا في المبسوط * ولو كان البدوي نازلا في المصر وليس له مسكن في المصر لا يعقل منه اهل العطاء كما ان اهل البادية لا يعقل من اهل المصر المازل فيهم كذا في الكافي * ومن آيس له عشيرة ولا ديوان فعن ابي حنيفة رح انه يكون في ماله وبه اخذ عصام وبي ظاهرا ورواية على بيت المال وعليه الفتوى فانه حسام الدين كذا في السراجيد * وذكر في كتاب الولاء ان بي المال لا يعقل من له عشيرة او وارث سواء كان مستحقا للميراث بان كان حرا مسلما او لم يكن بان كان كافرا او عبدا حتى قال لوان حريدا مستأنا منا اشترى عبدا مسلما فاصتدته ثم عاد المستأمن الى دار الحرب فأسروا وخرج الى دار الاسلام ثم مات المعتق فميراثه لبيت المال لان معتقه رفيق ولو حتى هذا المعتق فعقله عليه ولا يكون في بيت المال كذا في المحيط * وهو الصحيح كذا في السهايد * ذكر شد من الائمة الحلواني اختلف المتأخرون قال بعضهم لا عاقلة للعجم وهو قول الفقيه ابي بكر الباخي وابي جعفر الهندواني لان العجم لم يعتظوا اسابهم ولا يتناصرون فيما بينهم وليس لهم ديوان وتحمل الجباية على الغير عرف بخلاف التباس في حق العرب فانهم لم يضيعوا اسابهم ويتناصرون فيما بينهم فلا يلحق بهم العجم وقال بعضهم للعجم عاقلة عند التناصر والمقاتلة مع البعض نحو الاساكفة والصدارين هم وودرب الخشابين وكلاباد بخارا فاذا قتل واحد خطاء ووجبت الدية فاعمل محلة القاتل ورستقه عاقلته وكذلك طلبة العلم وهو اختيار شمس الائمة الحلواني وكثير من المشائخ رضي الله عنهم وكان الشيخ الامام الاجل الاستاذ ظهير الدين يأخذ بقول الفقيه ابي جعفر لان العبرة للتناصر واجتماع الاساكفة وطلبة العلم ونحوهم لا يكون للتناصر ملائزهم التحمل من غيرهم كذا في فتاوى

قاضيخان * ولا يعقل اهل مصر عن اهل مصر آخر اذا كان لاهل كل مصر ديوان على حدة ولو كان تناصرهم باعتبار القرب في السكنى فاهل مصر اقرب اليه من اهل مصر آخر كذا في الهداية * ولو ان اخوين لاب وام ديوان احدهما بالكوفة وديوان الآخر بالبصرة لم يعقل احدهما عن صاحبه وانما يعقل عن كل واحد منهما اهل ديوانه كذا في المبسوط * ويعقل اهل كل مصر من اهل سوادهم وقراهم ومن كان منزله بالبصرة وديوانه بالكوفة عقل عنه اهل الكوفة كذا في الكافي * واذا قتل الرجل خطأ فلم يرفع الى القاضي حتى مضت سنون ثم رفع اليه فانه يتضي بالدية على عاقلته في ثلث سنين من يوم يتضي فان كانوا اهل ديوانه قضى بذلك في عطياتهم ويجعل الثلث في اربل عطاء يخرج لهم بعد قضائه وان لم يكن بين القتل وقضائه وبين خروج عطياتهم الا شهرا او اقل من ذلك والثلث الثاني في العطاء الا آخر اذا خرج ان ابطأ بعد الحول او عجل قبل السنة كذلك الثلث الثالث كذا في المبسوط * فان عجل لهم عطية ثلث سنين بمرة واحدة مما وجب بعد القضاء بالدية فالدية كلها في ذلك عجلته ولو خرج له عطاء وجب قبل القضاء بالدية لم يكن فيه شيء واستعلت الدية في الاعطية المستقبلة بعد القضاء وان خرج لكل ستة اشهر وجب فيه سدس الدية وفي كل اربعة اشهر تسع الدية كذا في محيط السرخسي * وان كان عاقله الرجل اصحاب رزق قضى عليهم بالدية في ارزاقهم فان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت قبل القضاء بالدية لايؤخذ من ذلك شيء وان خرجت لهم ارزاق اشهر مضت بعد القضاء يؤخذ منها الدية بالحصص فيظهر ان كانت ارزاقهم تخرج في كل شهر يؤخذ من رزق كل شهر نصف سدس ثلث الدية كذا في المحيط * وان خرج الرزق بعد قضاء القاضي بيوم او اكثر اخذ من رزق ذاك الشهر بحصة الشهر وان كان لهم ارزاق في كل شهر وعطاء في كل سنة فرضت عليهم الدية في عطياتهم دون ارزاقهم كذا في الكافي * الفرق بين الرزق والعطاء هو ان الرزق ما يفرغ للناس في مال بيت المال مقدرا بالحاجة والكفاية يفرغ له ما يكتفيه في كل شهر وكل يوم والعطاء ما يفرغ في كل سنة ويتقدر بجدة وعنايته في باب الدين لا بالحاجة والكفاية كذا في محيط السرخسي * ولو كان القاتل من اهل الكوفة وله بهاء عطاء لم يقض بالدية على عاقلته حتى حول ديوانه الى البصرة فانه يتضي بالدية على عاقلته من اهل البصرة كذا في المبسوط * ولو قضى بالدية على عاقلته بالكوفة في ثلث سنين فاخذ منه ثلث الدية او لم يؤخذ ثم حول اسمه عنهم فجعل في ديوان اهل البصرة كان القاتل

على ديوان اهل الكوفة ولا تحول الى ديوان اهل البصرة الا انه يؤخذ من عطائه بالبصرة حصته
 كذا في المحيط * وان كان مسكنه بالكوفة وليس له عطاء فقتل رجلاً خطأ فلم يتص عليه حتى تحول
 من الكوفة واستوطن البصرة فانه يتصى بالدية على عاقلة بالبصرة ولو قضى بها على عاقلة
 بالكوفة لم ينتقل عنهم وكذلك البدوي اذا لحق بالديوان بعد القتال قبل النضاء يتصى بالدية
 على اهل الديوان وان كان ذلك بعد النضاء على عاقلة بالبادية لم يتحول عنهم كذا في الكافي *
 اذا نزل البدوي رجلاً من اهل الحضر خطأ فعليه مائة من الابل في البادية في عشيرته ونومه يجمع
 ذلك له عرفاً وويؤمر ولي الدم بالخروج اليهم حتى يستوفي ذلك منهم في بلادهم كذا
 في المحيط * وان رجلاً من اهل البادية جنى حناية فلم يقص بها حتى نزل الامام وقومه معهم
 اهل عاء وجعل عطاءهم الدنانير ثم رفع الي القاضي قضى عليهم بالدينار ودين الادل كذا في الطهيري *
 ولو كان قضى عليهم بمائة من الابل ثم نزل الامام وقومه الى العاء وجعل عطاءهم الدنانير
 اخذوا بالابل او بتميتها واذا لم يكن لهم مال غير العطاء اخذت قيمتها بالابل من عطاءهم فلان
 القيمة او كبرت كذا في شرح المبسوط * وان اهل عطاء الكوفة حتى رجلاً منهم حماة ونصب بها
 على عاقلة ثم الحق ترم بنومه من اهل البادية او من اهل المصر لم يكن لهم ديوان عفاوا عنهم
 ودخاوا فيما نصى وفيما لم نص ولم يد حادوا فيما ادوا مثل ذلك كذا في الطهيري * ومن اتى بالقتال
 خفاء ولم يرفعوا الى القاضي الا بعد سبعين نصى عليه بالدية في ماله في اث سبعمائة من يوم نصى
 ولو تصادق الدليل وولي الحماية على ان قاضي داد كذا قضى بالدية على عاقلة بالدور بالبيد
 وكذبتهما العاقلة فلا شيء على العاقلة ولم يكن عليهم في ماله شيء الا ان يكون له عطاء معهم فيجوز
 يلزمه بقدر حصته كذا في الكافي * وذكر في المعامل ان النبي صلى الله عليه وسلم الذي يوجب الدية
 على العاقلة لا تنبل عند غيبة العاقلة كذا في الطهيري * رجلاً امر عبد القاضي ان يقتل خطأ ولا
 فاقام دلي التتبع بينه ان المدعى عليه قتله تنبلاً هذه الشهادة وينصى بالدية على العاقلة واقرار
 المدعى عليه بالقتل لا يمنع قبول هذه البيعة لان البيعة تثبت ما ليس بثابت واقرار المدعى عليه
 ونظائر هذا كثيرة كذا في فتاوى قاضيخان * وان قال الوالي بعد اقراره لا اعلم بيعة فاصلي بها
 عليه في ماله فتصى القاضي بها في مال المترثم وجد ولي الحناية به وادان بحول ذلك الي
 العاقلة لم يكن له ذلك ولو قال الوالي لا تعجل بالنضاء في ماله لعلي اجد بيعة فاخذه القاضي ثم وجد

بينة قضى له على العاقلة كذا في المبسوط * وعاقلة المعتق قبيلة مولاة ومولى المولاة يعقل عنه
 مولاة وقبيلته كذا في الكافي * وإذا كانت المرأة حرة مولاة لبني تميم تحت عبد لرجل من همدان
 فولدت له غلاما فعاقلة الابن عاقلة امه فان جنى جناية فلم يقض بها القاضي على عاقلة الام
 حتى عتق الاب فان القاضي يحول ولاءه الى موالي ابيه ثم يقضي بالجناية التي قد جناها
 على عاقلة امه ولا يحولها عنهم وكذلك لو حفر بئرا قبل عتق ابيه ثم سقط فيها انسان بعد عتق
 ابيه فالخصم في ذلك حين يقضى بالدية عاقلة الام ان كان الجاني بالغا وان كان صغيرا فابوة كذا
 في المبسوط * ولو والى رجلا ثم قتل رجلا خطأ ثم تحول عنه قبل ان يعقل كانت الدية على الثاني
 كذا في محيط السرخسي * حربي اسلم ووالى مسلما في دار الاسلام ثم جنى جناية عقلت عنه
 عاقلة الذي والاه ثم لا يكون له ان يتحول بولائه بعد الجناية فان عتلوا عنه اولم يقض بها حتى
 ابرابوة من دار الحرب فاشتراه رجل واعتقه جر ولاء ابنه ثم لا يرجع عاقلة الذي كان والاه على
 عاقلة موالى الاب بشيء وكذلك لو حفر بئرا قبل ان يوسر ابوة ثم وقع فيها انسان بعد عتق الاب
 فان ذلك على عاقلة الذي والاه دون عاقلة ابيه كذا في المبسوط * ذمي اسلم ولم يوال احدا حتى
 قتل قتيلا خطأ فلم يقض به حتى والى رجلا من بني تميم ثم جنى جناية اخرى فانه يقضى بالجنائيتين
 على بيت المال وبطل مولاته كذا في الظهيرية * ولو حفر بئرا ثم والى رجلا ثم وقع في البئر رجل
 كانت ديته في ماله ولا يعقل عنه بيت المال بخلاف مالورمي بسهم او حفر خطأ فقبل الاصابة
 هانده ثم وقعت الرمية فقتلت رجلا وجب العقل في بيت المال كذا في محيط السرخسي *
 ولو ان امرأة مسلمة مولاة لبني تميم جنت جناية او حفرت بئرا فلم يقض بالجناية حتى ارتدت
 ولحققت بدار الحرب ثم سبيت فاعتقها رجل من همدان ثم وقع في البئر رجل فمات قضى بتلك
 الجناية على بني تميم كذا في المبسوط * ولو ان رجلا من اهل البادية حفر بئرا في الطريق ثم ان
 الامام نقل اهل البادية الى امصار فتفرقوا فيها فصاروا اصحاب عطيات ثم تردى في تلك البئر انسان
 كانت الدية على عاقلة يوم تردى كذا في الظهيرية * ولو حفر وهو من اهل العطاء ثم ابطل الامام
 عطاءه ورده الى انسابهم فتعاقلوا عليها زمانا طويلا ثم مات انسان في البئر كانت الدية على عاقلة
 اليوم الذي وجب المال فيه كذا في المبسوط * وابن الملا عتق يعقل عنه عاقلة امه فان عتلوه عنه
 ثم ادعاه

ثم ادّعى الأب رجعت عاقلة الأم بما أدّت على عاقلة الأب في ثلث سنين من يوم يقضى الناصبي لعاقلة الأم على عاقلة الأب وكذا ان مات المكاتب عن ولاء وله ولد حر فلم يؤدّ كتابته حتى جنى ابنه وابنه من امرأة حرة مولاة لبني تميم والمكاتب ارحل من همدان فعزلت عنه قوم امه ثم ادّيت الكتابة فان عاقلة الأم ترجعون على عاقلة الأب وكذلك رحل امرصيا ليقتل رجلا فقتله فضمنت عاقلة الصبي الدية رجعت بها على عاقلة الأم ان كان الامر ثبت بالبينّة وان ثبت الامر باقراره فانهم يرجعون عليه في ماله في ثلث سنين من يوم يقضى الناصبي بها على الأمراة على عاقلة كذا في الكافي * وان كانوا احتتمعوا في اول الامر تصي الناصبي بها لولي الجناية على عاقلة الصبي وعاقلة الصبي على عاقلة الأم فكلما اخذ ولي الجناية من عاقلة الصبي شيئا اخذت عاقلة الصبي من عاقلة الأم مثل ذاك ولوان ابن ملا عنه نزل رحلا خطأ فتضى القاضي بالدية على عاقلة الأم فادّوا الثلث ثم ادّاه الأب فحصر واجمعا فانه يقضي لعاقلة الأم بالثلث الذي ادّاه على عاقلة الأب ويدّأ بهم في سنة مستقلة قبل اهل الجناية ويُبطل الفضل عن عاقلة الأم ويتضي بالثلثين الباقيين على عاقلة الأب في السنتين بعد السنة الاولى ولا يسترد من ولي الجناية ما اخذ من عاقلة الأم ثم في السنة الاولى بعد القضاء ليس لولي الجناية ان يستوفي منهم شيئا وعلى هذا ابن المكاتب كذا في المبسوط * ولا يغفل مسلم عن كابر ولا كابر عن مسلم والكفار يتعاضلون فيما بينهم اذا ادّوا التعاقل وان اختلفت ملاهم كذا في المحيط * فلو اهدا اذا لم تكن المعاداة فيهم ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يعقل بعضهم من بعض وهكذا روي عن ابي يوسف رح كذا في الكافي * وان كانوا الا بدنيون التعاقل فيما بينهم فانه تجب الدية في مال الجاني واذا ادّوا التعاقل الا انه لا ماله للجاني تجب الدية في مال الجاني ولا تجب في مال بيت المال كذا في المحيط * مسألة اذا لم تكن لئال الخطاء عاقلة تجب الدية في ماله وكذا العمد المحض اذا اوجب الدية يجب في ماله في النفس وفي ماله في النفس والخطاء فيهما على العاقلة وشبه العمد في النفس يوجب الدية على العاقلة وفي ماله في النفس يجب على الجاني وان بلغ دية تامة كذا في الخلاصة * ولا تغفل العاقلة اقل من نصف عشر الدية وتحمل نصف العشر فصاعدا كذا في الكافي * وما وجب بالعبد الذي تمكن فيه شبهة او بالصلح من الجنانة على مال او بالاقرار على نفسه بالقتل خطأ او ما دون ارش الموصحة او ما يجب بجنابة العبد

لا يكون على العاقلة بل يجب في مال الجاني وفي العبد على المولى كذا في محيط السرخسي *
ولا تعقل عاقلة المولى شيئا من جنابة العبد والمدبر وام الولد كذا في المبسوط * ولا تعقل العاقلة
ما لم يصرح باعتراف الجاني الا ان يصدقوا هكذا في الهداية * واما حكومة العدل ان كان دون ارش
الموضحة او مثل ارش الموضحة لا تحملها العاقلة وان كان اكثر من ذلك فلا رواية فيه عن اصحابنا
وقد اختلف المتأخرون فيه قال شيخ الاسلام الصحيح ان تحملها العاقلة واما المفصل فلا تحملها
العاقلة بخلاف كذا في المحيط * وكل دية وجبت بنفس القتل في الخطاء او شبه عمد او عمد دخله
شبهة فهو في ثلث سنين على من وجب عليه في كل سنة الثلث وكذلك من اقربقتل الخطاء كانت
الدية في ماله في ثلث سنين ولو صولح من الجنابة على مال فهو في مال الجاني حالا الا ان يشترط
الاجل قال التدويري وكل جزء من الدية وجب على العاقلة او في مال الجاني فذلك الجزء
في ثلث سنين في كل سنة الثلث وذلك كعشرة قتلوا رجلا خطأ فعلى عاقلة كل واحد منهم عشر
الدية في ثلث سنين وكذلك لو تعمدوا ولكن احدهم اب المقتول ففي مال كل واحد عشر الدية
في ثلث سنين كذا في الذخيرة * واذا كان الواجب بالفعل ثلث دية النفس او اقل كان في سنة
واحدة وما زاد على الثلث الى تمام الثلثين في السنة الثانية وما زاد على ذلك الى تمام الدية
في السنة الثالثة كذا في الهداية * الباب السابع عشر في المتفرقات في نوادر هشام عن ابي يوسف رح
رجل قُتل فجاء رجل وادعى انه عبده واقام البينة فشهد الشهود انه كان عبده فاعتقه وهو حر اليوم
فان كان له وارث قضى لوارثه بالقصاص في العمد وبالدية في الخطاء فان لم يكن له وارث فلمولاة
قيمتة في العمد والخطاء كذا في المحيط * اذا جرح الرجل عمدا ثم اشهد المجرورح على نفسه
ان فلانا لم يجرح ثم مات المجرورح من ذلك هل يصح هذا الاشهاد قالوا هذا على وجهين اما
ان يكون جراحة فلان معلوما عند الناس والقاضي او لم يكن معلوما فان كان معلوما فهذا الاشهاد
منه لا يصح فاما اذا لم يكن جراحة فلان معلوما معروفا عند القاضي والناس كان الاشهاد صحيحا
فان اقامت الورثة بعد ذلك بينة على ان فلانا جرحه لم تقبل هذه البينة كذا في الذخيرة * رجس جرح
فقال قتاني فلان ثم مات فاقامت ورثته البينة على رجل آخر انه قتله لم تقبل بينته رجل جرح فقال
فلان جرحني ثم مات فاقام ابنه البينة على ابن له آخر انه جرحه خطأ تقبل بينته كذا في الظهيرية *
واذا اصطدم الفارسان وقتل كل واحد منهما صاحبه فان كان خطأ فان كانا حريين يجب على

عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وهذا استحسان وان كانا عبيدين فلا شيء لاحد الموليين على صاحبه وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فانه يجب على عاقلة المقتول الحر قيمة العبد فإخذها ورثة المقتول الحر ويطل حق الحر المقتول عما زاد على القيمة من الدية وان كان عبداً فان كانا حريين يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية صاحبه وان كانا عبيدين هدرت الجنایة وان كان احدهما حراً والآخر عبداً فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد وعلى العبد نصف دية الحر في رقبته فإذا مات فقد هلك واخلف بدلا عن نصفه وهو نصف قيمته على عاقلة الحر فيستوفي ولي الحر المقتول من عاقلة الحر من نصف الدية قدر نصف القيمة ويطل حقه في الزيادة وكذلك اذا كانا ماشيين فاصطدما كذا في المحيط في الفصل الثامن عشر * ولو جاء راكب خلف سائر فصدمه فعطب الجنائي لاضمان على السائر ولو عطب السائر فضمانه على من جاء خلفه وكذلك في السفينتين كذا في فتاوى قاضيخان * فارسان اصطدما احدهما يسير والآخر واقف وكذلك الماشي والواقف اصطدما فعلى السائر والماشي الكفارة ولا كفارة على الواقف ويرث كذا في محيط السرخسي * ولو اصطدمت السفينتان ان كان بفعل الراكب والملاح ضمن ولا ضمان في النفس وفي المال يضمن الملاح كذا في خزائن المنتبين * لو ان رجلين مداحبلان قطع الحبل فسقطا وماتا قال ان سقط كل واحد منهما على الثناء هدر دم كل واحد منهما وان سقطا على الوجه وماتا يجب على عاقلة كل واحد منهما دية صاحبه وان سقط احدهما على الثناء والآخر على الوجه فانه يهدر دم الذي سقط على الثناء ووجب على عاقلة دم الذي سقط على الوجه وان جاء اجنبي ونزع الحبل حتى سقطا وماتا يجب على عاقلة الاجنبي دية كل واحد منهما كذا في الذخيرة * ابن سماعه عن محمد ربح حر معه سيف وعبد معه عصا فالتقيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتل فماتا ولا يدري ايتهما بدأ بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد شيء وان كان السيف بيد العبد والعصا بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا شيء لورثة الحر على مولى العبد وان كان بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما صاحبه وشجه موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي بدأ بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحا لمولاه ثم يتال لمولاه ادفع من ذلك قيمة الشجة الى ولي الحر وهذا استحسان كذا في المحيط * اخذ بيد رجل فجذب الرجل بده فانتقلت بده ان كان اخذ بده للده فمات فلا ارش عليه من البدوان كان غدرها فتأذى فجذبها فاصابته ذلك ضمن ارش اليد كذا في الظهيرية * ولو ان رجلا

اخذ بيد رجل فجذب الآخريده فسقط الجاذب فمات نظرت ان كان اخذها ليصافحه فلا شيء عليه وان اخذها ليصرها فاذاه فجذبها ضمن الممسك لها دية وان انكسرت يد الممسك لم يضمن الجاذب كذا في السراج الوهاج * ولو ان رجلا امسك رجلا حتى قتله رجل قتل الذي ولي القتل وحبس الممسك في السجن وعوقب كذا في الظهيرية * ومن امسك رجلا حتى جاء آخر واخذ دراهمه فضمان الدراهم على الآخذ عندنا على الممسك كذا في المحيط * رجل جلس على ثوب انسان وهو لا يعلم به فقام صاحب الثوب فانشق ثوبه من جلوسه فانه يضمن نصف الثوب كذا في خزائن المفتين * رجل دخل على رجل فاذن له في الجلوس على وسادة فجلس عليها فاذا بجنبها قارورة وفيها دهن لا يعلم فاندقت وزهب الدهن ضمن الجالس الدهن وما تخرق من الوسادة وفسد ولو كانت القارورة تحت ملاء قد غطاها فاذن بالجلوس عليها فلا ضمان على الجالس وان اذن له بالجلوس على سطح فانخسف به فوقع على مملوك الآذن ضمن قال الفقيه ابو الليث رح قال بعض مشائخنا لضمان على الجالس في الوسادة كما في الملاءة قال هو اقرب الى القياس وبه نأخذ كذا في الذخيرة * وفي اجارات القدوري اذا دعا الرجل نوه الى منزله فمشوا على بساطه او جلسوا على وسادته فتخرق لم يضمنوا ولو وطئوا آنية وثوبا لا يبسط مثله ضمنوا ولو قلبوا اثناء بايديهم فانكسر لم يضمنوا ولو كان متقلدا سيفا فخرق السيف الوسادة لم يضمن كذا في المحيط * وفي متفرقات الفقيه ابي جعفر فيمن حضره ضيف فامر الضيف ان يجلس على وسادة فجلس فاذا تحت الوسادة صبي صغير لصاحب الدار فمات بعودة فان الضيف يضمن دية ولو كان تحت الوسادة مملوك صغير لصاحب الدار لا يضمن وكذلك اذا كان تحت الوسادة اثناء من زجاج لغيرة فالجواب فيه كالجواب في الصبي كذا في الذخيرة * فصد غيرة وهو نائم فسال منه الدم حتى مات فعليه القصاص كذا في القنية * في المنتقى رجل قال قتلت فلانا ولم يسم عمدا ولا خطأ قال استحس ان اجعل دية في ماله كذا في الذخيرة * في الفتاوى عن خلف قال سألت اسد بن عمرو عن ضرب آخريده او رجله ومات منه قال هذا شبه العمدة وقال الحسن كذلك اذا ألح في الضرب حتى مات فاما لو ضربه بزاجرة لا يخاف عن مثله الموت ومع هذا مات فهو خطأ قال ابو الليث الكبير قول اسد احب الي كذا في المحيط * في المنتقى عن محمد رح قال

قال في رجل قصدان يضرب آخر بالسيف فاخذ المضروب السيف بيده فجذب صاحب السيف السيف عن يده فقطع السيف اصابع الرجل قال ان كان من غير المناصا فعلى الجاذب الدية وان كان من المناصا فعليه القصاص كذا في الذخيرة * رجل قتل عمداً فقال السبداً رأيتك من عبي لا يكون مبرئاً له عن قيمته وعليه قيمته كذا في المحيط * ثمانية رجل بنزع سه لوجع اصابه وعين السن والمأ مور نزع سناً آخر ثم اختلفا فيه فالقول للآمر فاذا حلف والدبة في ماله لانه عامد وسقط القصاص للشبهة كذا في القنية * حذاية الانسان على مكاتب نفسه تجب في مال الجاني ولا تجب على عاقلة صارت نفسا او اقتصرت على مادون النفس والجذابة على مكاتب الغير متى صارت نفسا تجب على عاقلة الجاني وان اقتصرت على مادون النفس تجب في مال الجاني كما في القن كذا في المحيط * كسر رجلان سن رجل خطأ بالدية في ماله مالان ما يجب على كل واحد منهما دون ارش الموصحة كذا في القنية * وادأ جنين على مكاتب انسان ثم ادأى المكاتب فمتق لا يهدر السراية وكان على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حراً كذا في المحيط * رجل اوقد ناراً في بيته فاحترقت دار جاره لا يضمن ان ارضه باراً تو دمه مثله هكذا ذكره شيخ الاسلام وذكر شمس الائمة السرخسي انه لا يضمن مثلنا داني العصول العداية * وفي فتاوى اهل سمرقند اذ انتهى في النور من الخطب الا لا يحتمل النار فاحرق بيته وتعدى الى بيوت غيره فاحرقها ضمن هكذا في المحيط * امر ابيه ليوقد له ناراً في ارضه فاحرق وتعدت الى ارض جاره فالتفت شيئاً يضمن الاب لان الامر قد صح وانما فعل الابن اليه كما لو باشره الاب كذا في القنية * قال في المستقن رجل شهد له رجلان على رجل انه قتل ابن هذا فلما شهد آخران لهذا الرجل على هذا الرجل ايضا انه قتل ابن هذا فلا سيما ابنا آخر له غير الذي سميا الاول فزكي التريق الاول ولم يترك التريق الثاني فدفع الشهود عليه الى المشهود له ليقتله فقال المشهود له انا امتلك بابني الذي لم يترك الشهود على قتله ولا امتلك بابني الذي ركي الشهود على قتله ثم قتله فلا شيء عليه واوفال ما قتلت ابني الذي ركي الشهود على قتله وانما قتلت ابنا آخر لي وقتله كان عليه الدية استحساناً كذا في المحيط * وفي كسر البرؤس اذا نظرت في باب دار انسان ففتقاً صاحب الدار لا يضمن ان لم يكن تحيته من غير فتق العين وان امكده بضمنه ولو ادخل رأسه فرماه صاحب الدار ففتقاً عينه لا يضمن بالاجماع كذا في القنية * في المستقن رواية الحسن

بن ابي مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رح في اخوين لاب ادعى احدهم على رجل انه قتل اباه يوم النحر بمكة من سنة كذا وادعى الآخر عليه انه قتل اباه ذلك اليوم بكوفة واقاما البينة او ادعى على رجل آخر واقاما البينة فانه يقضى لكل واحد منهما بنصف الدية كذا في المحيط * ولو وكرار بعة رجلا فسطط بضربهم سن المضروب وانكسر سن آخر منه فلو عرف آخرهم ضربا تجب عليه الدية والافلاشي عليهم كذا في القنية * وفي المنتقى عن ابي يوسف رح في جارية قتلت ابن رجل عمداد دفعها المولى الى اب المقتول فوطئها اب المقتول فولدت فتال مولى الجارية دفعنها اليك لتقلها وقال اب المقتول لابل صالحتني عليها من الدم فانه يرد لها وعقرها والولد عبد ولا سبيل لاب المقتول على الجارية كذا في المحيط * اذ المولى ثوبا بضرب على رأس رجل فاوضحه وجب القصاص ولومات من ذلك لم يجب القصاص هذا ما يجب القصاص في سببه دون مسببه وعلى عكسه ما لا يجب في سببه ويجب في مسببه ان يهشمه بالحد لا يجب القصاص ولومات من ذلك وجب القصاص وما يجب القصاص في سببه ومسببه ان شجبه موضحة لحديدة يجب فيها القصاص وان مات من ذلك فذلك يجب القصاص وعلى عكسه ما لا يجب القصاص في سببه ولا مسببه ان يجرحه بخشب عظيم فيموت لا يجب القصاص كذا في خزائن المفتين * صبي عاقل اشلى كلبا على غنم آخر فنفرت وذهبت ولا يدري اين ذهبت لم يضمن كذا في القنية * رجلان مدا شجرة فوقعت عليهما فما تفعلى عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر ولومات احدهما كان على عاقلة الآخر نصف الدية كذا في فتاوى قاضيخان * دخلت دابته زرع غيرة تفسده فلو دخل ليخرجها تفسده ايضا لكن اقل من الدابة يجب عليه اخراجها ويضمن ما تلف ولو كانت دابة غيرة لا يجب عليه ولو اخراجها فهلك لا يضمن رأى حمارة يا كل حنطة غيرة فلم يمنع حتى اكلها ففيه اختلاف المشائخ والصحيح انه يضمن كذا في القنية * رجل بعث غلاما لا انسان في حاجة له بغير اذن سيده ثم ان الغلام رأى صبيانا يلعبون فانتهى اليهم وارتنى فوق بيت فوق وقع منه فالضمان على المرسل لانه باستعمال العبد صار غاصبا كذا في خزائن المفتين * ولو ضرب اثني رجل فانتفخت احدهما او كلاهما ففيه حكومة عدل كذا في القنية * وفي الجامع الاصغر غصب مربطا وشد فيه دوابه فاخرجها مالك المرابط صار ضامنا وفي العيون قال ابو حنيفة رح اذا استهلك رجل حمارة غيرة او بغله

بتقطع يده او بذبحه ان شاء صاحبه ضمنه وسلمه اليه وان شاء حبسه ولا يضمنه شيئا وعليه الفتوى

كذا في التصول العمادية *



كتاب الوصايا

وفيه عشرة ابواب * الباب الاول في تفسيرها وشرط جوازها وحكمها ومن نجوز له الوصية ومن لا تجوز واما يكون رجوعا عنها الايصاء في الشرع فمليك مضاف اليه ما بعد الموت يعني بطريق التبرع سواء كان عينا او منفعة كذا في التبيين * اما ركنها فقول له اوصيت بكذا فلان يا وصيت الي فلان كذا في محيط السرخسي * والوصية مستحبة هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة او الصيام او الحج او الصلوة التي فطر فيها فهي واجبة كذا في التبيين * ويشترط في الوصية ان يكون صريحا او دلالة وذلك بان يموت الموصي له قبل الرد والتبوال فيكون موته قبولا وورثتها رثته كذا في الوجيز لكردي * قبول الوصية ان يكون بعد الموت بان قبلها في حال حيا الموصي او ردّها بعد ذلك باطل وله التبوال بعد الموت كذا في السراجية * التبعول بالنقل كتفيد وصية او شراء شيء لورثته او قضاء دين كقبوله بالتبوال كذا في محيط السرخسي * وشرطها كون الموصي اهلا للتبليك والموصي له اهلا للتبليك والموصي به بعد الموصي مالا فاملا للتبليك وحكمها ان امكن الموصي له ملكا جديدا كما يملك بالهبة كذا في النفاية * ويستحب ان يوصي الانسان رداً عن الثالث سواء كانت الورثة اعياء او فقراء كذا في الهداية * والا فصل لمن له مال قبل ان لا يوصي له اذا كانت له ورثة والا فصل لمن له مال كثير ان لا يتجاوز من الثلث فيما لامعية فيه كذا في خزائن المتنبيين * والموصي به يملك بالتبوال فان قبل الموصي له الوصية بعد موت الموصي ينبت الملك له في الموصي به قبضه ولم يتقبضه وان رد الموصي له الوصية بطلت برده صدبا كذا في الكافي * ثم نصح الوصية لاجنبي من غير اجازة الورثة كذا في التبيين * ولا تجوز بما زاد على الثلث الا ان يجرد الورثة بعد موته وهم كبار ولا معتبر اجازتهم في حال حيوته كذا في الهداية * ولو اوصي بجميع ماله وليس له وارث نفذت الوصية ولا يحتاج الي اجازة ست المال كذا في خزائن المتنبيين * ولا تجوز

الوصية للوارث عندنا الآن يجيزها الورثة ولو أوصى لوارثه ولا جنبي صح في حصة الاجنبي ويتوقف في حصة الوارث على اجازة الورثة ان اجازوا واجازوا ان لم يجيزوا وبطل ولا يعتبر اجازتهم في حياة الموصي حتى كان لهم الرجوع بعد ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * وبعتبر كونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية حتى لو أوصى لاخته وهو وارث ثم ولد له ابن صحت الوصية للاخت ولو أوصى لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخت كذا في التبيين * وكلما جاز اجازة الوارث فانه يملكه المجاز له من قبل الموصي عندنا حتى يتم بغير قبض ولا يمنع الشيوع صحة الاجازة وليس للوارث ان يرجع فيه كذا في الكافي * ولو كان المجيز مريضا وهو بالغ ان برأ من ذلك المرض صحت اجازته وان مات في ذلك المرض فان اجازته بمنزلة ابتداء الوصية حتى ان الموصي له لو كان وارثا لا يجوز الا ان يجيزه ورثة المريض ولو كان اجنبيا يجوز ويعتبر ذلك من الثلث كذا في المحيط * ولو اجاز البعض ورد البعض يجوز على المجيز بقدر حصته وبطل في حق غيره كذا في الكافي * وفي كل موضع يحتاج الى الاجازة انه يجوز اذا كان المجيز من اهل الاجازة نحو ما اذا اجازته وهو بالغ عاقل صحيح كذا في خزائن المفتين * واذا أوصى لمكاتب وارثه او لمكاتب عبده فهو باطل كذا في المبسوط * ولا يجوز للقاتل عامدا ان كان او خاطئا بعد ان كان مباشرا كذا في الهداية * سواء أوصى له قبل الجراحة او بعده فان اجازت الورثة الوصية للقاتل جاز في قول ابي حنيفة ومحمد ربح كذا في المبسوط * ولو كان القاتل صبيا او مجنونا جازت له الوصية وان لم يجز الورثة ولو أوصى لقاتله وليس له وارث سوى القاتل جازت الوصية في قول ابي حنيفة ومحمد ربح ولو أوصى المكاتب قاتله او لمدير قاتله او لام ولد قاتله لا يجوز الا باجازة الورثة كذا في فتاوى قاضيخان * اذا ضربت المرأة الرجل بحديدة او بغير حديدة فلو وصى لها ثم تزوجها فلا ميراث لها ولا وصية وانما لها مقدار صداق مثلها من المسمى ومزاد على ذلك في معنى الوصية فيبطل بالقتل ولو اشترك عشرة في قتل رجل احدهم عبده او وصى لبعضهم بعد الجناية واعتق عبده فالوصية باطلة الا ان العتق بعد ما نفذ لا يمكن رفعه فيكون الرد بايجاب السعاية عليه في قيمته والعفو عن القاتل في دم العمد جائز ولو كان خطأ فعفا عنه كان هذا منه وصية لعاقلة فيجوز من الثلث واذا أوصى لعبده بثلث ماله صحت الوصية فان قتله العبد فوصيته باطلة

باطلة غير انه يعتق ويسعى في قيمته وعلى هذا المذبر اذا قتل مولا عمدا او خطأ فعليه ان يسعى في قيمته لرد الوصية وعليه في العمدة التصاص واذا وصى لرجل بوصية فقامت البينة عليه انه قاتل وصدتهم بذلك بعض الورثة وكذبهم بعضهم فانه يبرأ من حصة الذين كذبوا من الدية ويجوز وصيته في حصتهم من الثلث ويلزمه حصة الذين صدقوه من الدية وبطل وصيته من الدية في حصتهم من الثلث واذا وصى الرجل لرجلين بوصية واقام كل واحد من ورثته البينة على احد الموصى لهذا انه قتل صاحبهما خطأ كان على كل واحد منهما خمسة آلاف للذي امام عليه البينة ولا وصية له في حصة الذي اقام عليه البينة بالقتل وتجوز له الوصية في حصة الآخر الحساب واذا وصى الرجل لرجلين لكل واحد منهما بالثلث او وصى لآخر بعد فشهد الموصى لهما بالثلث على الموصى له بالعبد انه قاتل فشهادتهما باطلة وكذلك لو شهدا على وارث ارعى الاجنبى انه قتله خطأ واذا اعتق الرجل في مرضه صبياً صغيراً لا مال له غيره ثم قتل الصبي مولا عمدا فعليه ان يسعى في قيمتين يرفع له من ذلك الثلث وصيته ويسعى بدينه ولو كان كبيراً فقتل مولا خطأ سعى في قيمتين الورثة ولا وصية له وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله عليه السعاية في قيمته لرد الوصية والدية على العاقلة كذا في المبسوط * واذا وصى لابن وارثه جاز وكذا لو وصى لمكاتب نفسه او لمذبر نفسه جاز لكل استحساناً وتجوز الوصية لو اذنت له وان داً او كذلك لو اذنت له وان سدل ولمكاتب هؤلاء وعبيدهم ومذبرهم كذا في ما روي ناصحان * واذا وصى لمذبره رجل ان يعتق عليه كل شهر عشرة قال ابو حنيفة وابو يوسف رحم تكون الوصية للعبد ويدور معه حيث ما دار بيع او عتق وان صاحبه مولا عن ذلك واذا العبد جاز وان اعتق العبد ثم اجاز فاجازته باطلة ولو وصى بفارس فلان يعتق عليه كل شهر عشرة فالوصية لصاحب الفرس فلو نفق او باعه بطلت الوصية كذا في الظهيرية * وتجوز ان يوصي المسلم بالذمي وبالعكس كذا في الكافي * ولا تصح الوصية للحربي غير مستأمن من ذمي كذا في البدائع * ولو وصى مسلم بحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة فان خرج الحربي الموصى له الى دار الاسلام بامان واراد اخذ وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت الورثة هذا اذا كان الموصى في دار الاسلام والموصى له حربي في دار الحرب واما اذا كان الموصى في دار الحرب ايضاً فقد اختلف المشائخ فيه واذا وصى للحربي المستأمن في دار الاسلام ذكر ان الوصية

تجوز من الثلث من غير اجازة الورثة وفيما زاد على الثلث يحتاج الى اجازة الورثة وكذا الوهب له
او تصدق عليه بصدقة التطوع هكذا في ظاهر الرواية كذا في التاتارخانية * ولا تجوز وصية
المسلم للمرتد كذا في فتاوى قاضيخان * ومن اوصى وعليه دين يحيط بماله لم تجز الوصية الا
ان يبرأ به الغرماء كذا في الهداية * ولا تصح الوصية الا من يصح تبرعه فلا تصح من المجنون والمكاتب
والمأذون وكذا الوارصى المجنون ثم مات بعد الافاقة لعدم الاهلية حالة المباشرة كذا في الاختيار شرح
المختار * ولا تصح وصية المكاتب وان ترك وفاء كذا في الهداية * وصية المكاتب ثلثة اقسام قسم باطل
بالاجماع وهو الوصية بعين من اعيان ماله وقسم يجوز بالاجماع وهو ما اذا اضاف الوصية
الى ما يملكه بعد العتق بان قال اذا اعتقت فثلث مالي وصية لفلان حتى لو عتق قبل الموت
بازاء بدل الكتابة او غيره ثم مات كان للموصى له ثلث ماله وقسم مختلف فيه وهو ما اذا قال
اوصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق فالوصية باطلة عند ابي حنيفة رح وعندهما جائزة كذا في التبيين *
ولا تجوز وصية الصبي عندنا اذا لم يكن مراهما وكذا اذا كان مراهما كذا في فتاوى قاضيخان *
وسواء كان الصبي مأذونا في التجارة او محجورا كذا في البدائع * سواء مات قبل الادراك
او بعد الادراك كذا في الكافي * وكذا لو قال ان ادركت فثلثي لفلان وصية لا تصح لعدم الاهلية
فلا يمكن تنجيزا ولا تعليقا واما العبد والمكاتب اذا اضافها الى ما بعد عتقها تصح كذا في الاختيار
شرح المختار * ولا تصح وصية الهازل والمكره والخاطى كذا في البدائع * وصية الحر العاقل رجلا
كان او امرأة جائزة ولا تجوز وصية الصبي المحجور الذي بلغ غير رشيد قياسا وتجوز استحسانا ووصية
ابن السبيل الذي هو غائب عن ماله جائزة كذا في فتاوى قاضيخان * ولو اوصى الصبي او المكاتب
ثم بلغ او عتق واجاز تصح بطريق الابتداء وتجوز الوصية للحمل وبالحمل ان ولدت لا قل
من ستة اشهر من وقت الوصية ومن اوصى بامه الا حملها صححت الوصية والاستثناء كذا
في الكافي * واذا اوصى الرجل لما في بطن امرأة ثم وضعت بعد موته وبعد الوصية بشهر
ولدا ميتا فلا وصية له وان ولدت حيا ثم مات فالوصية جائزة من الثلث وتكون ميراثا بين
ورثته وان ولدت اثنتين احدهما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما وان ولدتهما حين ثم مات
احدهما فان الوصية لهما نصفان وحصه الذي مات منهما ميراث لورثته كما في الميراث واذا
اوصى فقال ان كان في بطن فلانة جارية فإياها وصية بالف درهم وان كان في بطنها غلام فالوصية

بالفي درهم فولدت جارية بسة اشهر الا يوما ولدت غلاما بعد ذلك بيومين او ثلثة فالوصية بهما جميعا من الثلث فرق بين هذا وبين ما اذا قال ان كان الذي في بطنك غلاما فله العان وان كان جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية في بطن واحد لاقل من ستة اشهر من يوم يموت لم يكن لواحد منهما شيء من الوصية ثم في المسئلة الاولى اذا ولدت علامين وجارين لاقل من ستة اشهر فالورثة يعطون ابي الغلامين وآية الجارين شأوا كذا في المحيط * وبصح للموصي الرجوع عن الوصية ثم الرجوع قد ثبت صريحا وقد ثبت دلالة فالاول بان يقول رجعت او نحوه والثاني بان يفعل فعلا يدل على الرجوع ثم كل فعل لو فعله الانسان في ملك الغير ينقطع به حق المالك فاذا فعله الموصي كان رجوعا وكذا كل فعل يوجب زيادة في الموصي به ولا يمكن تسليمه الا بهانهو رجوع اذا فعله وكذا كل تصرف اوجب زوال ملك الموصي فهو رجوع اذا ثبت هذا فنقول اذا اوصى بثوب ثم قطعه وخاطه او بطن فغزله او بغزل ففسجه او بحديد فالتخذه انا فهو رجوع ولو اوصى بسويق فلت به بسم او بدار فبنى فيها او بطن فحشابه او بيطانة فبطن بها قباء او بظهارة فظهر بها ثوبا بطلت الوصية كذا في الكافي * والوصية على اربعة اوجه في وجه يحمل الفسخ من جهة القول والعمل جميعا وفي وجه يحمل الفسخ من جهة القول دون العمل وفي وجه يحمل من جهة العمل دون القول وفي وجه لا يحتمل بهما جمعا الاول هو الوصية بالعين لرجل فسخه من جهة القول ان يقول فسخت الوصية او رجعت ومن جهة العمل ان يبيعه او باعتقه او يخرجها من ملكه بوجه من الوجوه التي لا يمكن الفسخ بهما التدبير والتي تجوز في القول دون العمل الوصية بثلث ماله او بربعه او رجع عنه يجوز ولو اخبره عن ما كره لا تبطل الوصية وتنفذ من الثلث الثاني والتي تجوز من جهة العمل دون القول هو التدبير المنفذ لورجع بالعمل يصح بان يبيعه ولا يصح بالدول كذا في خزانة المفتين * واذا اوصى بتبرقة ثم صاغ منه قلبا او خاتما او مالا شبه ذلك كان رجوعا وهذا الجواب عند ابي يوسف ومحمد رح ظاهر فاما على قول ابي حنيفة رح يجب ان لا يكون رجوعا وهو الصحيح كذا في المحيط * والباع العين الموصى بها ثم اشتراها او هبها ثم رجع فيها بطلت الوصية وذبح الشاة الموصى بها رجوع وفسل الثوب الموصى به لا يكون رجوعا ومن جحد الوصية لم يكن رجوعا كذا ذكر في الجامع الكبير وذكر في المبسوط انه رجوع قبل ما ذكر في الجامع محمول على ان الجحد كان عند غيبة الموصى له وهذا لا يكون رجوعا على

الروايات كلها وما ذكر في المبسوط محمول على ان اليهود كان عند حضرة المرصى له وعند حضرته يكون رجوعا وقيل في المسئلة روايتان وقيل ما ذكر في الجامع قول محمدرح وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف رح وهو الاصح ولو قال كل وصية بها فلان فهو حرام او ربوا لم يكن رجوعا بخلاف ما لو قال فهي باطلة كذا في الكافي * ولو اوصى لرجل بشي فقبل له انك تبرع فاخر الوصية فقال اخرتها لا يكون رجوعا ولو قيل اتركها فقال تركتها كان رجوعا كذا في خزائن المفتين * ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان فهو رجوع وكذا لو قال فهو لفلان وارثي فهو رجوع عن الوصية الا ان لم يكن ويكون وصية للارث ثم الورثة بالخيار ان شاءوا اجازوا وان شاؤوا ردوا ولو كان آخر ميتا حين اوصى فالوصية الاولى على جالها ولو كان فلان حين قال ذلك حيا ثم مات قبل موت الموصي فهو لورثة الموصي لبطلان الوصيتين كذا في الكافي * ولو اوصى بعبد ثم رهنه يكون رجوعا ولو آجره او كانت جارية فوطئها لا يكون رجوعا ولو كان اوصى بحديدة ثم اتخذها سيفا او درعا كان رجوعا ولو اوصى بعبد لفلان ثم كاتبه او دبره او اخرجته عن ملكه بوجه من الوجوه كان رجوعا حتى لو عاد الى ملكه لا يكون وصية كذا في خزائن المفتين * ولو قال العبد الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت بها لفلان آخر يكون بينهما نصفان وكذا لو قال وقد اوصيت بنصفه لفلان كان العبد بينهما ولو اوصى بثله لفلان ثم قال الثلث الذي اوصيت به لفلان قد اوصيت بنصفه لفلان آخر اوصيت بنصفه لفلان لا يكون رجوعا بنصفه من الاول ويكون الثلث بينهما نصفين ولو قال الثلث الذي اوصيت به لفلان وقد اوصيت بنصفه لفلان آخر كان الاول ثلث الثلث ولو اوصى بشي لرجل ثم قال ما اوصيت به لفلان فقد اوصيت بنصفه لفلان آخر يصير بينهما فيكون رجوعا عن نصفه ولو اوصى للانسان بجارية ثم استولدها يكون رجوعا وكذا لو اوصى بحنطة فطحنها او اوصى بدقيق فخبزه يكون رجوعا ولو قيل لرجل اوصيت بعبدك فلان لفلان فقال لا بل اوصيت له بامني فلانة يكون رجوعا عن الوصية بالعبد ولو اوصى بدار فخصصها او هدمها لا يكون رجوعا وان طينها يكون رجوعا اذا كان كبيرا ولو اوصى بارض ثم زرع فيها رطبة لا يكون رجوعا وان غرس الكرم او الشجر كان رجوعا كذا في فتاوى قاضيخان * وان اوصى بما في نخيلة من الكفري فصار بسرا قبل موت الموصي او اوصى بالبسر فصار رطبا قبل موته او اوصى بغنب فصار زيبا او بسنبل

او بسبيل فصار برّا او بفضة فصارت خاتما او ببيضة فصارت فرخا قبل موته بطلت الوصية لانه صار شيئا آخر وان تغير بعد موته نفذت الوصية ولو اوصى بيسر فصار بعضه رطبا بطلت الوصية فيما صار رطبا وبقيت فيما كان بسرا اعتبارا للبعض بالكل ولو اوصى برطب فصار تمرا قبل موته او يحمل فصار كبشالا تبطل الوصية استحسانا كذا في الكافي * ولو اوصى بالف درهم من مال رجل او بعبد او بثوبه فاجاز ذلك الرجل قبل موته او بعد موته فله ان يرجع عنه ما لم يدفعه الى الموصى له فاذا دفعه اليه جاز لان وصيته من مال غيره بمنزلة الهبة كانه وهب مال غيره فلا يصح الا بالتسليم والقبض كذا في المبسوط * الباب الثاني في بيان الالفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية وما يجوز من الوصية وما لا يجوز رجل قال لغيره انت وكيل بعد موتي يكون وصيا ولو قال انت وصيي في حيوتي يكون وكلا كذا في الظهيرية * ولو قال لرجل لك اجر مائة درهم على ان تكون وصيي الشرط باطل والمائة وصية له جائزة وهو وصي على المختار كذا في خزائن المفتين * روى بن سماعه عن محمد بن ابي ابي ابي الرجل اشهدوا اني قد اوصيت لفلان بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم فالالف الاولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصية ثلث داري لفلان فاني اجيز ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سدس في داري فانه يكون اقرارا وعلى هذا اذا قال لفلان الف درهم من مالي كان وصية استحسانا اذا كان في ذكر وصية واذا قال في مالي كان اقرارا واذا قال عبيدي هذا لفلان وداري هذه لفلان ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا قال بعد موتي كان هبة نياسا واستحسانا فان قبضها في حال حيوته صح وان لم يكن يتقبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلال الوصية ذكر الشيخ الامام العالم الزاهد احدثا الطواويس في شرح وصايا الاصل القياس ان يكون هذا وصية وفي الاستحسان لا يكون وصية كذا في المحيط * رجل قال لا خري مرضه بالعارسية (نيمار دار فرزندان مرايس من) فقد جعله وصيا في تركته وكذا لو قال تعهد هم ونم بامرهم وما يجري مجراه ولو قال المريض لرجل (غم كار من ران فرزندان من بعد از وفات من بخور) او قال (فرزندان مراضايع مملن) قال بصير وصيا كذا في الظهيرية * قال لا خيه استاجر فلانا حتى ينفذ وصيتي صار الاخ وصيا اذا قبل كذا في خزائن المفتين * واذا قال اوصيت ان يوهب لفلان ثلث داري بعد موتي كان ذلك وصية ولا يشترط قبضه في حياة الموصي ولو قال ثلثي لفلان او قال سدسي لفلان

او قال ربعي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقياس ان يكون هذا باطلا وفي الاستحسان يكون وصية جائزة وتاويله اذا قال ذلك في خلال الوصايا روى محمد بن روح عن ابي يوسف رح عن ابي حنيفة رح كذا في المحيط * مريض قال لرجل اقض ديوني صار وصيا كذا في خزائن المفتين * رجل قال في مرضه اوفي صحته ان حدث لي حدث فلفلان كذا فهذا وصية والحدث عندنا الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي فهذا وصية وان لم يذكر فيها الموت ولو قال لفلان الف درهم من مالي او قال من نصف مالي او قال من ربع مالي فهو باطل الا ان يكون عند ذكر الوصية فيكون وصية كذا في المحيط * ولو اوصى رجل ان ما وجد مكتوبا من وصية والدي ولم اكن نفذتها فنفذوها او اقرب بذلك على نفسه اقرارا في مرضه قالوا هذا وصية ان صدقته الورثة صح تصديقهم وان كذبوه كان ذلك من الثلث كذا في الظهيرية * ولو ان مريضا قال اخرجوا الغنم من مالي او اخرجوا الف درهم ولم يزد على هذا ومات قال الفقيه ابو بكر ان قال ذلك في الوصية جاز ويصرف الى الفقراء ولو قال لمريض اوص بشيء قال ثلث مالي ولم يزد على هذا قال الفقيه ابو بكر ان كان هذا على اثر السؤال يصرف ثلث ماله الى الفقراء ومن محمد بن مسلمة انه اطلق الجواب وقال يصرف ماله الى الفقراء ولم يفصل تفصيلا وعن محمد بن مقاتل رجل اوصى بان يعطي للناس الف درهم قال الوصية باطلة ولو قال تصدقوا باف درهم فهو جائز ويصرف الى الفقراء مريض قال بالفارسية (صد درهم ازم من بخشش كنيد) قال الشيخ الامام ابو بكر بن محمد الفضل رح هي باطلة لان هذا يكون للاغنياء والفقراء جميعا ولو قال (صد درهم ازم من روان كنيد) قال كانت الوصية جائزة لان هذا اللفظ يرا د به القرية وقال القاضي الامام ابو الحسن علي بن الحسين السغدري رح قوله (روان كنيد) ليس من لساننا فلا عرف هذا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل قال ان مت في سفري هذا فلفلان علي الف درهم دين فانها وصية من ثلثه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يحمل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبنى هناك رباطا من ثلث ماله فمات ولم يحمل الى ذلك الموضع قال ابو القاسم وصيته بالرباط جائزة ووصيته بالحمل باطلة ولو حمله الوصي يضمن ما اتفق في الحمل اذا حمله الوصي بغير اذن الورثة وان حمل باذن الورثة لا يضمن ولا يلقي في القبر تحت الميت مثل المصرية ونحوها قال ابو نصر لا بأس به وهو كازيادة في الكفن وبعضهم انكروا ذلك ولو اوصى بعمارة قبرة للتزيين

فهي باطلة ولو أوصى باتخاذ الطعام للماتم بعد وفاته ويطعم للذين يحضرون التعزية قال الفقيه أبو جعفر يجوز ذلك من الثلث ويحل للذين يطول مقامهم عنده وللذي يجيء من مكان بعيد يستوي فيه الأغنياء والفقراء ولا يجوز للذي لا يطول مسافته ولا مقامه فإن فضل من الطعام شيء كثير يضمن الوصي وإن كان قليلا لا يضمن وعن الشيخ الإمام أبي نكر البلخي رحمه رجل أوصى بأن يتخذ الطعام بعد موته للناس ثلثة أيام قالوا الوصية باطلة وعن أبي القاسم في حمل الطعام إلى أهل المصيبة والأكل عندهم قال حمل الطعام في الابتداء غير مكروه لاشتغال أهل المصيبة تجهيز الميت ونحوه فاما حمل الطعام في اليوم الثالث لا يستحب لأن في اليوم الثالث تجتمع المناجات فاطعامه في ذلك اليوم يكون اعانة على المعصية كذا في فتاوى قاض خان * وفي واقعات الداعية إذا أوصى بأن يكفن بالف دينار أو بعشرة آلاف درهم أنه يكفن بكفن وسط ليس فيه سرف ولا تقير ولا تضيق وقال في موضع آخر يكفن بكفن المثل أن ينظر إلى ثيابه حال حيوته لخروج الجمعة والعبدان أو الوليدة كذا في التاتارخانية * امرأة أوصت إلى زوجها أن يكفها من مهرها الذي عليه قال أمرها ونهيها في باب الكفن باطل كذا في محيط السرخسي * أو أنه إن يدفن في داره فوصيته باطلة إلا أن يوصي أن يجعل داره مقبرة للمسلمين وفي العتاي الخلاصة ولو أوصى أن يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو أوصى بأن يصلي عليه فلان قد ذكر في العيون أن الوصية باطلة وفي العتاي الخلاصة وهو لا يصح وفي نوادر بن سماعه عن أبي يوسف رح إذا أوصى بثلث ماله في أمان موتى المسلمين أو في حفر مقابر المسلمين أو في سقايه للمسلمين قال هذا باطل ولو أوصى بثلثه في أكفان فقراء المسلمين أو في حفر مقابرهم فهذا جائز ولو أوصى بأن يتخذ داره مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها وفي فتاوى الفضلي لو أوصى الرجل بأن يجعل داره خانا ينزل فيه الناس لا يصح وعليه الاعتماد بخلاف ما إذا أوصى بأن يتخذ سقايه ليس للوارث أن يشرب منها كذا في التاتارخانية * إذا أوصى أن يدفن في مسج كان اشتراه ويغل ويقدر جله فهذه وصية بما ليس بمشروع فبطلت ويكفن كمن مثله ويدفن كما يدفن سائر الناس إذا أوصى بأن يطين قبره أو يوضع على قبره فبطلت الوصية باطلة إلا أن يكون في موضع يحتاج إلى التطين لخوف سبع أو نحوه سئل أبو القاسم عن دفع إلى ابنته خمسين درهما في مرضه وقال إن مت أنا فامري بقبري وجاورني وخمسة دراهم لك واشتري بالباقى حطة وتصدقني بها

قال الخمسة لها لا يجوز وينظر الى القبر الذي امر بعمارة فان كان يحتاج الى العمارة للتحسين
 لا الزينة عمر بقدر ذلك والباقي تصدق على الفقراء وان كان امر بعمارة فضل على الحاجة
 الذي لا بد منه فوصيته باطلة واذا اوصى ان يدفع الى انسان كذا من ماله ليقرا القرآن على قبره
 فهذه الوصية باطلة قيل اذا كان القارئ معنا ينبغي ان تجوز الوصية له على وجه الصلة دون
 الاجر وقيل لا تجوز وان كان القارئ معنا وهكذا قال ابو نصر وسئل ابو القاسم عمن اوصى
 ان يحفر عشرة اقبر قال ان عين مقبرة ليدفن فيه الموتى فالوصية جائزة وان كانت الحفرة لدفن
 ابناء السبيل والفقراء من غير ان يبين موضعاً فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد ربح اذا اوصى
 بان يحفر مائة قبر استحس ذلك في محله ويكون على الكبير والصغير وبعض مشائخنا اختاروا
 للقبور انه لما لم يعين المقبرة لا يجوز واذا اوصى ان يدفن كتبه لم يجز الا ان يكون فيها شيء
 لا يفهم احداً ويكون فيه فساد ينبغي ان يدفن كذا في المحيط * ولو اوصى بثلاث ماله للبيت المقدس
 جاز ذلك وينفق على عمارة البيت المقدس وفي سراجيه ونحو ذلك قالوا وهذا دليل على انه
 يجوز ان ينفق من وقف المسجد على قتاديل وسراجيه وان يشتري الزيت والنفط للقتاديل
 في رمضان ولو اوصى بعبده يخدم المسجد وبوذن فيه جاز ويكون كسبه لوارث الموصي ولو اوصى
 بان يغزي عنه في سبيل الله فانه يعطي نفقة الغرورجلا ينفقها على نفسه في ذهابه ورجوعه
 وحال مقامه في الثغر ولا ينفق منه شيئاً على اهله فان فضل شيء رد ذلك على الورثة وينبغي
 ان يغزي عنه من منزل المغزي وهي كالوصية للحج فان كان الذي يغزونه غنياً جاز ويجوز
 للموصي ان يغزونه وكذلك لابن الموصي ويجوز للمسلم ان يوصي لفقراء النصارى لان الوصية
 لفقرائهم ليس بمعصية بخلاف بناء البيعة فان ذلك معصية ومن اعان على بنائها يكون آثماً ولو اوصى
 بان ينفق ثلثه على المسجد جاز ويصرف على عمارته وسراجيه ولو اوصى بسراج المسجد لا يجوز
 في قول ابي يوسف رح حتى يقال يسرج فيه ولو اوصى بان يباع عبده ولم يسم المشتري لا يجوز
 الا ان يقول وتصد فوا بئنه ويقول بيعوه نسمة ويحط الى الثلث عن المشتري وكذا لو قال بيعوا
 جاريتي ممن يتخذها ام ولد او يدبرها رجل قال عند موته لقوم كان عنده انظروا كل ما يجوز لي
 ان اوصى به فاعطوه الفقراء قال محمد ربح تجوز هذه الوصية وهو على الثلث ولو قال ما يجوز لي
 ان اوصى

ان اوصى به جازوه والى الورثة اى شي اعطوه جاز قليلا كان او كثيرا بخلاف قوله كل ما يجوز لى فان ذلك يكون على الثلث ولو اوصى بعبده لرجل وعلى العبد دين فمات الموصى فقال غريم العبد لا اجيز الوصية لم يكن له ذلك ويصكون الدين في ذمة العبد رجل اوصى بارض نيهاز ع بدون الزرع جاز ويترك الزرع فيها باجر مثلها حتى يحصد الزرع كذا في فتاوى صاحبخان *

قال محمد رح اذا قال اوصيت بفرسي بغزي مني صحت الوصية وبغزي عنه بسنوي فيه الغني والفقير فاذا رجع الغازي رد الثرس على الوارث فيدفعونه ابد يغزي عنه كذا في المحبيا * ولو قال فرسي وسلاحى في سبيل الله تعالى فهذا على التملك يملك رجلا واحدا فقيرا وكذلك لو قال ثلث مالي في غزوا وقال في سبيل الله تعالى او قال في السبيل فهذا على تملك الفقراء واجب الى ان يعطوا من يغزو رجل جعل فرسه في الغزو وقال يعطي فقيرا في سبيل الله تعالى فاذا ملكه صنع به ما شاء فان قال جعلته حبسا في سبيل الله تعالى قال يحبس في الرباط يغزو عليه فان استغنى عنه بواجرة الامام بقدر علفه وان لم يستأجره احد باعه الامام وارفق ثمنه حتى اذا احتاجوا الى ظهر اشترى بثمنه فرسا يغزي عليه كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بمصاحف يوقف في المسجد يقرأ فيها قال محمد رح الوصية جائزة وقال ابو حنيفة رح الوصية باطلة كذا في المحيط *

واذا اوصى ان يجعل ارضه هذه مقبرة للساكين او اوصى ان يجعل خزانة للمارة فهي باطلة عند ابي حنيفة رح ولو اوصى ان يجعل ارضه مسجدا يجوز بلا خلاف واذا اوصى بثلث ماله لله تعالى فالوصية باطلة في قول ابي حنيفة رح وقال محمد رح الوصية جائزة ويصرف الى وجوه البر ونحوه محمد رح يفتى ويصرف الى الفقراء ولو اوصى بثلث ماله في سبيل الله تعالى قال ابو يوسف رح سبيل الله تعالى الغزو وقيل له والحج وقال سبيل الله الغزو وقال محمد رح او اعطى حاجا منتظعا جاز واجب الى ان يجعله في الغزو والفتوى على قول ابي يوسف رح ولو اوصى بثلث ماله لاعدال البر ذكر في فتاوى ابي الليث رح ان كل مال يس فيه تملك فهو من اعمال البر حتى يجوز صرفه الى عمارة المسجد وسراجه دون تزيينه ولا يجوز الصرف الى بناء السجن ولم يفصل بين سجن القاضي وسجن السلطان كذا في المحيط * وفي الفتاوى الخلاصة ولو اوصى بالثلث في وجوه الخير يصرف الى القنطرة او بناء المسجد او طلبه العلم كذا في التاتارخانية * ولو اوصى بثلث ماله للرباط وفيه مقبوضون ان كان هناك دلالة يعرف بها انه اراد بهذه الوصية المقربين صرف اليهم ولا يصرف الى العمارة

وفي الفتاوى الفضلي رح اذا اوصى بثلاث ماله لمصالح القرية فهو باطل وفي فتاوى ابي الليث رح اذا قال اوصيت بمائة درهم لمسجد كذا او القنطرة كذا نص محمد رح انه جاز وهو لمصرتها واصلاحها وبه اخذ ابن مقاتل وقال الحسن بن زياد اذا لم يسم مرمة ولا اصلا حافا الوصية باطلة وقد روي ذلك عن غير واحد من اصحابنا وعليه الفتوى وفي العيون عن محمد رح اذا قال ثلث مالي للكعبة جاز ويعطي مساكين مكة ولو قال لثغور فلان فالقياس ان يبطل وفي الاستحسان يجوز كذا في المحيط * الباب الثالث في الوصية بثلاث المال ونحوه والوصية بمثل نصيب ابيه او ابنته او بما زاد او نقص فيجزيه الورثة اولا يجزوا او يجيز بعضهم ولو اوصى لرجل بربع ماله ولا خير بنصف ماله ان اجازت الورثة فنصف المال الذي اوصى له بالنصف والربع للموصى له بالربع والباقي للورثة على فراض الله تعالى ولو لم يجز الورثة تصح من الثلث فيكون بينهما على سبعة اسهم اربعة للموصى له بالنصف وثلاثة للموصى له بالربع كذا في خزانة المفتين * هذا عند ابي حنيفة رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يقسم بينهما على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع وانما يقسم على سبعة اسهم عنده لان من مذهبه ان الموصى له بالنصف لا يضرب الا بالثلث والموصى له بالربع يضرب بالربع فاحتجنا الى حساب له ثلث وربع وذلك من اثنا عشر الثلث من ذلك اربعة والربع من ذلك ثلاثة فنجعل وصيتهما على سبعة وذلك ثلث المال وثلثا المال اربعة عشر وجميع المال احد وعشرون فنجعل المال كله احدا وعشرين سبعة من ذلك للموصى لهما اربعة من ذلك للموصى له بالنصف وثلاثة من ذلك للموصى له بالربع وعندهما يقسم الثلث على ثلاثة اسهم لان الموصى له بالنصف يضرب بجميع وصيته عندهما والموصى له بالربع يضرب بالربع والربع نصف النصف فيجعل كل ربع سهما فالنصف يكون سهمين والربع سهم فيكون ثلاثة فيقسم الثلث بينهم على ثلاثة اسهم سهمان للموصى له بالنصف وسهم للموصى له بالربع والاصل عند ابي حنيفة رح ان الموصى له باكثر من ثلث لا يضرب باكثر من الثلث الا في ثلث وصايا في الوصية بالعنق وفي المحاباة وفي الدراهم المرسله وتفسير الوصية بالعنق هو انه اذا اوصى بعنق هذين العبدین وقيمة احدهما الف وقيمة الآخر الفان وليس له مال غير ذلك العبدین فان اجازت الورثة فانهما يعتقان معا وان لم يجزوا فانهما يعتقان من الثلث وثلث ماله الف فالف بينهما على قدر وصيتهما ثلثا الف للذي قيمته الفان

ويسعى في الباقي والثلث للذي قيمته الف ويسعى في الباقي وكذلك المحاباة اذا كان له عبدان قيمة احدهما الف ومائة وقيمة آخر ستائة فارصى بان يباع احدهما من فلان بمائة درهم والآخر من فلان آخر بمائة ههنا قد حصلت المحاباة لاحدهما بالالف والآخر بخمسمائة فذلك كله وصية لانه في حالة المرض فان خرج ذلك من الثلث جاز وان لم يخرج من الثلث ولا اجازت الورثة جازت صحابتهما بقدر الثلث وذلك الثلث بينهما بقدر وصيتهما بضرب احدهما فيه بالف درهم والآخر بخمسمائة وكذلك في الدراهم المرسله كذا اذا اوصى له بالف درهم والآخر بالعين ثلث ماله الف درهم فان الثلث يكون بينهما اثلاثا كل واحد منهما يضرب بجميع نصيبه وانه يضرب الموصى له في جميع هذه المواضع الثلثة بجميع وصيته لان الوصية في مخرجها صحيحة لحواز ان يكون له مال آخر يخرج هذا القدر من الثلث وكذلك فيما اذا اوصى له بنصف ماله والآخر بثلث ماله او بجميع ماله كذا في شرح الطحاوي * وان اوصى لاحدهما بالثلث والآخر بالسدس فالثلث بينهما اثلاثا كذا في الهداية * ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثلث ثمانمائة فكل واحد ماسى والباقي بينهما لصنان كذا في حبط السرخسي * ولو ان رجلا اوصى رجلا بجميع ماله لرجل والآخر ثلث ماله ان لم يكن له ورثه او كانت له ورثه واجازوا فان المال يتقسم بينهما على طريق المارعة عند ابي حنيفة روح صاراد على الثلث فذلك كله يعطى للموصى له بجميع المال من غير منارعة واستوت مازعتها في الثلث فيقسم بينهما نصفين وعند ابي يوسف ومحمد روح يقسم بينهما على طريق العول بضرب كل واحد منهما بجميع وصيته للموصى له بالثلث يضرب بالاث وهو سهم وللموصى له بجميع المال يضرب بالجميع وهو ثلثة اسهم فجعل المال بينهما على اربعة اسهم هذا اذا اجازت الورثة ولولم تجز الورثة حازت الوصية من الثلث فثلث المال يكون بينهما نصفين واسما يتقسم عند ابي حنيفة روح بينهما نصفين لان الموصى له باكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث وعدهما يضرب كل واحد بجميع وصيته فيقسم اربعا كذا في شرح الطحاوي * ومن اوصى لرجل بثلث ماله والآخر بثلث ماله ولم تجز الورثة فالثلث بينهما كذا في الكافي * ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان ولفلان خمسون ولفلان مائة وماله ثمانمائة فالثلث بين اللدين سمي لهما قدرا اثلاثا ولا شيء للآخر كذا في محبط السرخسي * واجمعوا على ان الوصايا اذا كانت لا يزيد كل واحدة على الثلث بان يوصى ،

لرجل ثلث ماله ولا خرب ربع ماله ولم يجز الورثة ذلك كله ان كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته بالغ ما بلغ ويقسم الثلث بينهم بالسوية كذا في المحيط * ومن اوصى لآخر يخط من ماله او بشيء من ماله او بنصيب من ماله او ببعض من ماله فالبيان الى المتوصي مادام حيا واذ مات فالبيان الى الورثة كذا في شرح الطحاوي * ولو اوصى بسهم من ماله او بجزء من ماله قيل للورثة اعطوه ما شئتم وهذا الذي ذكرنا اختصار المشائخ راجع بناء على ما عرفنا ان السهم كالجزء واما اصل الرواية فبخلافه فذكر في المبسوط اذا اوصى بسهم لرجل من ماله فله اخس مثل سهام الورثة الا ان يكون اقل من السدس فحينئذ يعطى له السدس فعلى رواية الاصل جوز ابو حنيفة ربح النقصان عن السدس ولم يجوز الزيادة على السدس وعلى رواية الجامع الصغير جوز الزيادة على السدس ولم يجوز النقصان عن السدس وقال يعطى للموصى له اخس سهام الورثة الا ان يزيد على الثلث فحينئذ له الثلث كذا في الكافي * ولو اوصى لرجل بسهم من ماله ثم مات ولا وارث له فله النصف لان بيت المال بمنزلة الابن فصارك ان له ابنا فيكون بينهما نصفان كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى له بالثلث الا بشيء او الاقليل او الايسر او بزهاء الف او بعامة هذه الالف او بثل هذه الالف او معظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فله النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون له منه ما شاء ولا نه ليس فيه اكثر من ان المستثنى مجهول وان جهالة توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة كذا في المبسوط * وارا د بهذا التخيير في حق المقدار يعطونه ما ارادوا من الزيادة على النصف التخيير من الاعطاء وعدمه كذا في محيط السرخسي * ومن اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه فهذا الا يحلوا ما ان يوصى بمثل نصيب ابنه او بنصيب ابنته كان له ابن او لم يكن او اوصى له بنصيب ابن لو كان او بمثل نصيب بنت لو كانت فان اوصى له بنصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت فانه لا تصح الوصية ولو اوصى بنصيب ابنه او ابنته وليس له ابن او بنت فانه تجوز الوصية ولو اوصى بمثل نصيب ابنه او ابنته وله ابن او بنت تجوز لان مثل الشيء غيره لا عينه فيتقرر نصيب ابن ثم يزاد عليه مثله فيعطى الموصى له وان كان اكثر من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان كان ثلثا او اقل منه فانه يجوز من غير اجازة نحو ما اذا اوصى بمثل نصيب ابنه وله ابن واحد صار للموصى له نصف المال ان اجاز الابن وان لم يجز الابن فللموصى له الثلث

الثالث وان كان له ابان فانه يكون المال بينهم اثلاثا ولا يحتاج الى الاجازة ولو اوصى بمثل نصيب ابنة وله ابنة واحدة فيكون للموصى له نصف المال ان احازت الابنة وان لم تجزله الثالث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بحالها فللموصى له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لو كان فالجواب له كالجواب فيما اذا اوصى له بمثل نصيب ابنة يعطى نصف المال ان اجازت الورثة ولو اوصى له بمثل نصيب الابن لو كان يعطى له ثلث المال كذا في شرح الطحاوي * وقال محمد بن رجل هلك وترك أمًا وأبا وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت والوصية من سبعة عشر سهما للموصى له خمسة أسهم وللأم سهمان وللأبن عشرة أسهم والوجه في ذلك ان تبين الفريضة أولا لولا الوصية فيقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ستة أسهم والباقي للأبن خمسة فاذا اوصى بنصيب بنت لو كانت يزداد على الفريضة نصيب بنت وهو نصف نصيب الابن فيزداد على اصل الفريضة سهمان ونصف فصار ثمانية ونصف فوقع الكسر فوجب التضعيف فصار سبعة عشر وصار الكل ضعف ذلك يعطى للموصى له أولا خمسة أسهم ولان وصيته حصلت بأول من الثلث فتكون مقدمة على الميراث بقي ثمة اثنا عشر يعطى للأم السدس ذلك سهمان بقي ثمة عشرة فظهر اذا عطينا الموصى له بنصيب بنت لو كانت نصف ما اعطيا الابن فاستقام التحريم قال ولو ترك امرأة وابنا وأوصى بنصيب ابن آخر لو كان واحازت الورثة الفريضة والوصية من خمسة عشر للموصى له سبعة أسهم وللأم سبعة أسهم وللأبن سبعة أسهم ما ذكرنا ان نصيب الفريضة أولا لولا الوصية فتقول لولا الوصية لكانت الفريضة من ثمانية للمرأة الثلثين سهم وللأبن سبعة أسهم فاذا اوصى بنصيب ابن آخر اذ عالى الفريضة نصيب ابن لو كان سبعة فيصير خمسة عشر وشرط اجازة الورثة الوصية ههنا لان الوصية جعلت باكثر من الثلث وفي مثل هذا يحتاج الى اجازة الورثة وكذلك اذا اوصى بمثل نصيب ابنة كان المحررات كما قالنا لان مثل الشيء غيره فهذا وما اوصى بنصيب ابن لو كان سواء واذا هلك الرجل وترك بنتا وأخا وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان فاجار وصيته للموصى له ثلثا المال والثلث بين الاخ والبنت نصفان هذا اذا اجازوا وان لم يجزوا فللموصى له ثلث المال والثلثان بين الاخ والبنت نصفان ولو اوصى بمثل نصيب ابن لو كان والمسئلة بحالها فللموصى له خمس المال ان اجازا قال اذا هلك رجل وترك اخا وأخا وأوصى لرجل بنصيب ابن لو كان واحازا فللموصى له جميع المال ولا شيء للاخ والاخت

ولو أوصى بمثل نصيب ابن لو كان للموصي له نصف المال ان اجازوا النصف الآخر يقسم بين
الاخ والاخت اثلاثا وان لم يجيزا فللموصي له ثلث المال ويقسم الثلثان بين الاخ والاخت اثلاثا
ولو ترك بنتا واختا وأوصى لرجل بنصيب بنت لو كانت فللموصي له ثلث المال اجازتا او
لم تجيزا أو أوصى بمثل نصيب بنت لو كانت كان للموصي له ربع المال اجازتا ولم تجيزا قال وان
هلك الرجل وترك ابنا وابا وأوصى لرجل بمثل نصيب ابنة او بمثل نصيب ابن لو كان واجازا فللموصي له
خمس من احد عشر والاب سهم وللابن خمسة وان لم يجيزا فللموصي له الثلث والباقي بين الاب
والابن اسداسا فيحتاج الى حساب له ثلث وثلثيه سدس واقل ذلك تسعة للموصي له ثلثة وهي ثلث
والباقي وذلك ستة بين الاب والابن اسداسا وان اجازا حدهما دون الآخر ذكر في الكتاب انه ينظر
الى حال الاجازة وحال عدم الاجازة فالفريضة عند الاجازة من احد عشر للموصي له خمسة وعند
عدم الاجازة الفريضة من تسعة للموصي له ثلثة فتضرب احدى الفريضتين في الاخرى فيصير
تسعة وتسعين فعند عدم الاجازة للموصي له الثلث ثلثة وثلثون والاب سدس ما بقي احد عشر وللابن
خمس اسداس ما بقي خمسة وخمسون وعند الاجازة للموصي له خمس من احد عشر مضروبا
في تسعة فيكون خمسة واربعين والاب سهم مضروبا في تسعة فيكون تسعة وللابن ايضا خمسة
واربعين فصارت ما بين الحالين في حق الموصي له اثنا عشر سهما من ذلك من نصيب الاب
وذلك من تسعة الى احد عشر وعشرة من نصيب الابن وذلك من خمسة واربعين الى خمسة
وخمسين فان اجازا حدهما يعدل اجازته في حقه لافي حق صاحبه فان كان المجيز هو الاب حول
من نصيبه سهما الى الموصي له فيصير للموصي له خمسة وثلثون وان كان المجيز هو الابن حول
من نصيب الابن عشرة الى نصيب الموصي له فيصير للموصي له ثلثة واربعون قال واذا هلك
الرجل وترك الابن وأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بمثل نصيب احدهما او نصيب
ابن ثالث لو كان فاجاز الوصيتين فلصاحب الثلث ثلث المال والباقي بين الابن وبين الموصي له
بالنصيب اثلاثا والحساب من تسعة فللموصي له بالثلث ثلثة ويبقى ستة بين الابن وبين الموصي له
بالنصيب اثلاثا لكل ابن سهمان وللموصي له ايضا سهما من مثل نصيب احدهما وان لم يجيزا
يقسم الثلث بين الموصي لهما نصفان ولو اجاز الابن الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث
لصاحب الثلث نصف الثلث وهو السدس كما لو لم يوجد الاجازة وللموصي له بالنصيب ثلث

ما بقي لصحة الاجازة في حقه واحتجنا الى حساب اذا رفعنا السدس ينقسم الباقي اثلاثا واول ذلك ثمانية عشر يعطى للموصى له بالثلث السدس ثلثة ويبقى خمسة عشر يقسم بين الابنين وبين الموصى له بالصيب اثلاثا لكل واحد خمسة وان اجاز احد الابنين الوصية لصاحب المثل دون صاحب الثلث ولم يجز الا بن الآخر الوصيتين اصلا فتقول لو لم يجز ان كان لصاحب المثل ثلثة من ثمانية عشر ولو اجاز ان كان لصاحب المثل خمسة من ثمانية عشر فتدوات ما بينهما سهمان من نصيب كل واحد من الابنين سهم فاذا احازا حدهما صحت الاجازة في نصيبه خاصة وصير لصاحب المثل اربعة اسهم ولصاحب الثلث ثلثة وللمجيز خمسة وللدعي لم يجز سده كذا في المحيط * وان كان للرجل خمسة بنين فامضى لرجل بمثل نصيب احدهم وثلث ما بقي من الثلث الآخر فالرصيد من احد وخمسين سهما لصاحب النصيب ثمانية اسهم ولصاحب ثلث ما بقي ثلثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان تأخذ من عدد البنين خمسة فتربد على ذلك سهم لانه اوصى بمثل نصيب احدهم وصل الشئ غيره ثم تضرب ذلك في ثلثة لاجل وصيته بثلاث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي رده بقي سبعة عشر فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون جميع المال احدا وخمسين وانه اطرحنا هذا السهم الزائد ليتبين انه اثار الثلث والثلثان ولا وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد به وهذا طرحناه فاذا عرفت ان ثلث المال سبعة عشر فوجه معرفته النصيب من ذلك ان تأخذ الثلث وهو واحد وتضربه في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابتداء تبقى ثمانية فهو النصيب فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر تبقى تسعة فللموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك ثلثة تبقى ستة تضعها الى ثلثي المال وذلك اربعة وثلاثون فيكون اربعين من خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب فاستقام ولو كان اوصى بمثل نصيب احدهم وربع ما بقي من الثلث لآخر فالفرصة من تسعة وستين لصاحب النصيب احد عشر واصحاب ربع ما بقي ثلثة ولكل ابن احد عشر وبيان على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتريد عليه سهمانا الوصية النصيب ثم تضرب ذلك في اربعة لمكان الوصية بربع ما بقي فيصير اربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما تبقى ثلثة وعشرون فهو الثلث والثلثان ضعف ذلك فيكون الجملة تسعة وستين وبقية المال والثلث ثلثة وعشرون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في اربعة ثم في ثلثة

فيصير اثنا عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى احد عشر فهو النصيب فاذا رفعت من ثلثة وعشرين
احد عشر بقي اثنا عشر للوصي له برقع ما بقي ثلثة يبقى تسعة يضم ذلك الى ثلثي المال ستة
واربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن احد عشر مثل النصيب ولو كان
اوصى له بمثل نصيب احدهم ولاخر بخمس ما بقي من الثلث فالفريضة من سبعة وثمانين
لصاحب النصيب اربعة عشر والآخر ثلثة ولكل ابن اربعة عشر فاما تخريجه على طريق الكتاب
ان تزيد على عدد البنين واحدا للوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصية
بخمس ما بقي فيكون ثلثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد تبقى تسعة وعشرون والثلثان ثمانية
وخمسون فتكون جملة المال سبعة وثمانين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وذلك واحد
وتضربه في خمسة ثم في ثلثة فيكون خمسة عشر تطرح منها واحدا يبقى اربعة عشر فهو النصيب
فاذا رفعت ذلك من الثلث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للوصي له بخمس ما بقي خمس
ذلك ثلثة يبقى اثنا عشر تضمة الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل
ابن اربعة عشر مثل النصيب ولو اوصى بمثل نصيب احدهم الا ثلث ما بقي من الثلث بعد
النصيب فالفريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلثة ولكل ابن عشرة وتخرجه
على طريق الكتاب ان تأخذ عدد البنين خمسة فتزيد عليها سهمها بالوصية بالنصيب ثم تضرب
ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهمها مثل ما زدت او لا فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال
وثلاثان ثمانية وثلثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه
في ثلثة ثم في ثلثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهمها كما فعلت في اصل المال فيكون عشرة وهو النصيب
الكامل اذا رفعته من تسعة عشر بقي تسعة عشر فاسترجع الاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي
وهو ثلثة يضم ذلك الى تسعة فيكون اثنا عشر ثم تضم ذلك الى ثلثي المال ثمانية وثلثين فيكون
خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل نصيب كامل واذا مات الرجل وترك ابنتين واماً
وامراً وعصبة واوصى بمثل نصيب احدى ابنتيه وثلث ما يبقى من الثلث فالفريضة من ستة
وستين والنصيب ستة عشر وثلث ما بقي اثنان والسبيل في تخريج المسئلة ان تصحح الفريضة
الاولى بدون الوصية فتقول اصل الفريضة من ستة لابنتين الثلثان اربعة وللأم السدس سهم
والمرأة

والمرأة الثمن ثلثة ارباع سهم والباقي للعصبة فتكون القسمة من اربعة وعشرين لكان الكسر باعتبار نصيب المرأة الا ان في معرفة نصيب حكم المرأة لاحاجة في ذلك فتجعل اصل الفريضة من ستة تزيد عليها مثل نصيب احدى البنتين وذلك سهمان لوصيته بالنصيب فتكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة يكون اربعة وعشرين ثم تطرح ما زدت وذلك سهمان بقي اثنان وعشرون وهو الثلث والثلثان اربعة واربعون والمال ستة وستون ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين تضرب ذلك في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تطرح منها سهمين يبقى ستة عشر وهو النصيب اذا زدت ذلك من الثلث اثنتين وعشرين تبقى ستة للموصي له ثلث ما يبقى ثلث ذلك اثنان بقي اربعة تضمها الى ثلثي المال اربعة واربعين فيكون ثمانية واربعين للابنتين الثلثان اثنان وثلثون لكل واحدة منهما ستة عشر مثل النصيب واللام السدس ثمانية والمرأة الثمن ستة والباقي وهو سهمان للعصبة ولو اوصى بمثل نصيب احدى الابنتين الا ثلث ما يبقى من الثلث من النصيب فالعريضة من ستمائة واربعه وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فتد طول محدد رح الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة لما الى ذلك في معرفة الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الاصل الذي ذكرنا ان الفريضة من ستة ثم تزيد للموصي له بالنصيب مثل نصيب احدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلثة فيكون اربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو في الاصل في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين وهو ثلث المال والثلثان صعب ذلك اثنتين وخمسين فيكون جملة المال ثمانية وسبعين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلثة فيكون ستة ثم في ثلثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل اذا رفعت من الثلث يبقى ستة يسترح بالاستثناء مثل ذلك ما يبقى وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضمها الى ثلثي المال اثنتين وخمسين فيكون ذلك ستين بين الورثة للابنتين الثلثان اربعون لكل واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل واللام السدس عشرة والمرأة الثمن الا انه ليس للبنتين ثمن صحيح فلهذا ضرب محدد رح اصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية ويكون ستمائة واربعه وعشرون وخرجت المسئلة من ذلك ولو اوصى بمثل نصيب المرأة وبماث ما يسي من الثلث فالعريضة من مائتين واربعه وثلثين والنصيب اربعة وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخريج على طريق الكتاب ان تصحح الفريضة ههنا من اربعة وعشرين لانه اوصى

بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيماً فتجعل الفريضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر واللام السدس أربعة وللرأة الثمن وهو ثلثة والباقي وهو سهم للعصبة ثم تزيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلثة لوصيته بمثل نصيبها فتكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلثة لوصيته بثلث ما يبقى فيكون احداً وثمانين ثم تطرح ما زدا وهو ثلثة بقي ثمانية وسبعين فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك مائة وستة وخمسون فتكون جملة المال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو ثلثة وتضربها في ثلثة فيكون تسعة ثم في ثلثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلثة يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب اذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين تبقى أربعة وخمسون للموصي له بثلث ما يبقى ثلث ذلك ثمانية وعشرون ستة وثلاثون تضربها الى ثلثي المال مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة واثنين وتسعين للمرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون مثل ما اعطينا الموصي له بنصيبها وقسمة الباقي بين الورثة معلوم كما بينا ولو كان لرجل خمسة بنين فاموصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه وبثلث ما بقي من الثلث لآخر فاجازوا فالفريضة من اثنا عشر النصيب اثنان وتكملة الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث واحد وتخريج المسئلة على طريق الكتاب ان تقول ان المال لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة لكل واحد منهم سهم فاذا اوصى لاحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا تصح الا باجازة الورثة فاذا اجازوا فالسبيل ان تطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم تبقى أربعة ثم تضرب ذلك في ثلثة لوصيته بثلث ما يبقى من الثلث فيكون اثنا عشر فهو المال الثلث من ذلك أربعة والربع ثلثة ومعرفة النصيب ان تأخذ النصيب وهو واحد فتضربه في ثلثة فيكون ثلثة ثم تطرح منه واحداً يبقى اثنان فهو النصيب فاذا رفعت الى الابن الموصى له كمال الربع وهو ثلثة واسترجعت منه مقدار النصيب وذلك اثنان بقي واحد فعرفنا ان وصيته بتكملة الربع واحد فاذا رفعت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلثة للموصي له بثلث ما بقي ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان يضمهما الى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين لكل ابن سهمان مثل النصيب فاذا ضم لابن الموصى له هذين السهمين الى السهم الذي اخذه بالوصية حصل له ثلثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر والا مثل نصيب ابن آخر والا نصيب ابن آخر لو كان او الا مثل نصيب ابن آخر لو كان وترك ابناً للموصي له

ثلث المال وللابن الثنتان لانك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتريد عليه سهما لاجل الوصية فصار سهمين ثم تجعل نصيب الابن سهمين ^{الحاجة التي} معرفة نصيب ابن آخر واذا صار نصيبه سهمين صار نصيب الموصي له سهمين ضرورة انه مثله بيان ان نصيب ابن آخر سهم لو كان فنظر ح هذا السهم الذي جعل نصيب ابن آخر فبقي المال ثلثة اسهم للموصي له سهران وللابن سهم ثم يسترجع بالاستثناء من نصيب الموصي له نصيب ابن آخر وذاك سهم فبقي للموصي له سهم من ثلثة اسهم وللابن سهران واوصى بمثل نصيبه الا نصيب ابن ثالث لو كان والمسئلة بحالها فللموصي له خمسا المال ان اجازت الورثة والآله الثلث وبيانه انك تجعل المال سهما لان الابن واحد وتريد عليه لاجل الوصية سهما ثم تجعل نصيب الابن ثلثة للحاجة التي معرفة نصيب ابن ثالث وصار نصيب الموصي له ثلثة نصباء لانه صله ثم نظر ح من نصيب الابن سهما فبقي المال خمسة ثم تسترد من نصيب الموصي له ثلثة سهما وتضمنه الي ما في يد الابن فبقي في يده سهران وهو خمسا المال وللابن ثلثة اسهم ولو ترك ثلثة بنين واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب احدهم والامتل نصيب احدهم فللموصي له خمسان ولابن ثلثة اسهم لان البنين ثلثة وتريد عليها ثلثة لانه اوصى بمثل نصيبهم فصار المال ستة لكل ابن سهم وللموصي له ثلثة اسهم ثم طرح نصيب احدهم وهو سهم فصار المال خمسة اسهم للموصي له ثلثة ولورثة سهران ثم استثنى من نصيب الموصي له سهما فصار لورثة ثلثة اسهم وللموصي له خيسان وان ترك اثنين واوصى لرجل بمثل نصيب احدهم الا نصيب ابن ثالث او الآله اتمل نصيب ابن ثالث فللموصي له سهم من سبعة ولكل ابن ثلثة لانك تأخذ نصيب الابن سهران وتريد عليه سهما للوصية فصار المال ثلثة اسهم سهم للموصي له وسهران للابنين ثم اقسم نصيب الابن ثلثة لتبين نصيب الابن الثالث وقسمه الاثنين على ثلثة لا تستقيم فاضرب اثنين في ثلثة فصارت ستة واضرب نصيب الموصي له وهو واحد ايضا في ثلثة فصار الكل تسعة ثم طرح نصيب الثالث وهو سهران من ستة فبقي المال سبعة للموصي له ثلثة ولورثة اربعة ثم استرجع من الموصي له سهمين نصيب ابن ثالث فصار للابنين ستة وللموصي له سهم ولو ترك ابنا واوصى لرجل بمثل نصيب ابنه الا اتمل نصيب ابنه صحت الوصية فللموصي له نصف المال وهو مثل نصيب الابن اذا اجار الوارث وان لم يجز فله الثلث وان ترك ابنا واحدا واوصى لرجل بنصف ماله الا اتمل نصيب ابنه بطلت الوصية وصح

الاستثناء وأن أوصى لرجل بمثل نصيب ابنه إلا نصف ماله وترك ابنا واحدا صحاحا والموصى له ربع المال لأن المال سهم إذا لابن واحد فرد عايه سهمان لاجل الوصية بالمثل واجعل كل سهم سهمين لحاجتنا إلى معرفة نصف المال فصار كل المال أربعة فاعط للموصى له ثلثا لأنه لما استثنى من النصيب نصيب المال كان النصيب أكثر من نصف المال واسترجع نصف المال وهو اثنان فيصير في بد الابن ثلثة ويبقى له سهم وهو ربع المال وأن ترك أربعة بنين وأوصى لرجل بنصف ماله إلا نصيب أحد البنين للموصى له ثلث المال وهو سهمان من ستة أسهم وأن ترك ابنين وأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهما إلا نصيب ابن ثالث وأوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الأولى فللأول سهمان من خمسة عشر وللثاني سهم من خمسة عشر ولكل واحد من الابنين ستة لأنك تأخذ مخرج الوصية الأولى سهمين لابنين ثم تزيد عليه سهمًا للموصى له فصار ثلثة ثم تضرب نصيب الابنين في ثلثة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن ثالث فصار ستة وصار نصيب الموصى له ثلثة فتخرج من نصيب الابنين سهمين وهو نصيب ابن ثالث فصار أربعة ثم تسترجع من النصيب سهمين فصار ستة لكل ابن ثلثة فصار المال سبعة ثم تضعف الفريضة الأولى وهو سبعة فيكون أربعة عشر وتزيد عليه واحد الوصية الثانية فصار خمسة عشر والنصيب الكامل كان ثلثة فصار ستة وأن قال إلا نصيب ابن رابع والمسئلة بحالها فللأول أربعة من أحد وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن ثمانية لأنك تأخذ الوصية وذلك سهمان لابنين ثم تزيد واحد الوصية ثم تضرب نصيب الابنين في أربعة لحاجتنا إلى معرفة نصيب ابن رابع فصار ثمانية فصار نصيب الموصى له أربعة فطردها من نصيب الابنين نصيب ابن رابع وذلك اثنان ليمكنا استرجاعه من النصيب فعاد المال إلى عشرة والنصيب أربعة والمسترجع سهمان فاذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة الأولى فصارت عشرين ثم زد واحدا فصار أحد وعشرين فهو المال وصار النصيب بعد التضعيف ثمانية وأن قال إلا نصيب ابن خامس والمسئلة بحالها فللأول ستة من سبعة وعشرين وللثاني سهم ولكل ابن عشرة لأنك تضرب نصيب الابنين وهو سهمان في خمسة فصار عشرة وصار نصيب الموصى له خمسة وتخرج من نصيب الابنين نصيب ابن خامس وهو سهمان حتى يمكن الاسترجاع من النصيب فعاد إلى ثلثة عشر والنصيب خمسة والمسترجع سهمان فاذا ضم إليه الوصية الثانية تضعف الفريضة

الاربع فصار ستة وعشرين فزاد واحدا فصارت سبعة وعشرين وصار النصيب بعد التضعيف عشرة
والوصية ستة ويخرج عاين هذا الانصيب ابن سادس او سابع او ثامن او تاسع او عاشروا ان ترك
ابن او وصي لرجل بمثل نصيب ابنه الا نصيب ابن آخر والاثلث ما يبقى من الثلث او ربع
ما يبقى من الثلث فلا استثناء الثاني باطل لانه بعد الوصية الاولى لابن من الثلث شيء فكيف يصح
الاستثناء بمثل ثلث ما بقي وكذا لو كان مكان الاستثناء الثاني وصية بثلث ما يبقى من الثلث او بربع
ما يبقى من الثلث فالوصية العاينة باطله لما ذكرنا وان ترك ابين او وصي لرجل بمثل نصيب احدهما
الا نصيب ابن ثالث او وصي الآخر بثلث ما يبقى من الثلث بعد الوصية الحاصلة تسد ترك الوفاة
بعد النصيب او استثنى نصيب ابن رابع كذا في الكافي في باب المنكرات * ومن قال سدس مالي
لعلى ان ثم قال في ذلك المجلس اوصي بحاجاس آخر له ثلث مالي واجازت الورثة فله ثلث المال ويدخل
السدس فيه كذا في الهداية * ومن اوصي بثلث درهم او بنات غنمه فهلك ثلث ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج
من ثلث ما بقي من ماله فله كل ما بقي ولو اوصي بثلث ثلثه من رغبته فمات اثنان لم يكن له
الاثلث الباقي عند ابي حنيفة ربح وعنده ماله كل هذا العبد او اوصي بثلث ثيابه وهاك ثلثها وبقي
ثلثها وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله لم يستحق الاثلث ما بقي من الثياب ولو اهدا ادا كانت
الثياب من احباس محتملة فان كانت الثياب من حسن واحد فهو يدرك الدرهم وكذا
المكيا والموزون بسرائرها والدور المحتملة كالثياب المحتملة عند ابي حنيفة ربح كذا في الكافي *
ومن اوصي لرجل بالالف درهم وولد له من ولد بن فان خرجت الالف من ثلث العين دفع الي
الموصي له وان لم يخرج دفع اليه ثلث العين وكل ما خرج شيء من الدين اخذ ثلثه حتى يستوي
الالف كذا في الهداية * ومن اوصي بثلث ماله لزيد وبنو بدر ميت وهو يعلم او لا يعلم او يريد
وبكران كان حيا وهو ميت او له ولين كان في هذا البيت وليس فيه احد او له ولعند اوله ولو لم يدر
فمات ولده قبل موت الموصي او له ولعقراء ولده اربن انتم من ولده وفات شرطه عند موته فارد
كله في هذه الصور لان المعدوم او الميت لا يصلح استحسانا فلم تثبت الميراث لزيد وصار كذا
لو اوصي لزيد وجدا وكذا العقب لان العقب من يعتبه بعد موته فيكون معدوما في الحال ولو قال
ثلث مالي بين زيد وبكر وهو ميت او زيد وبكران مت وهو حي او متغير فمات وهو ميت او غيب
اوله وبكران كان في البيت ولم يكن فيه اوله ولو لم يدر فحدث له او كان موات فحدث غيره اوله

اول ولد فلان ان افتقروا فلم تفتقروا حتى مات الموصي اوله ولوارثه اولابني زيدوله ابن واحد
ففي هذه الصورة له نصف الثالث ولوقال ثلث مالي بين بني زيد وبني بكر وليس لاحدهما
بنون فكل الثلث لبني الآخر كذا في الكافي * ولواوصى بثلث ماله لزيد ولعمرو واوقال بين زيد وعمرو
ثم مات الموصي ثم مات احدهما فنصف الثلث للباقي ونصفه لورثة الموصي له الميراث وكذلك
ان مات احدهما بعد موت الموصي قبل القبول ثم قبل الحي يملكان الموصي به ولومات احدهما
قبل موت الموصي رجع نصيبه الى الموصي كذا في محيط السرخسي * ولوقال ثلث مالي
لفلان ولما افتقر من ولد عبد الله فمات الموصي وولد عبد الله كلهم اغنياء فلفلان جميع الثلث
ولوافتقر بعض واده ثم مات الموصي فالثلث بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد
رؤسهم ولوان واد عبد الله لم يزا لوافقراء منذ ولدوا حتى مات الموصي فظاهر ما ذكرنا من اللفظ
في الكتاب يدل على انه لا يكون له سهم من الثلث بل يكون جميع الثلث لفلان ولومات اولاد
عبد الله الذين كانوا يوم الوصية ثم ولد له اولاد واستغنوا ثم افتقروا قبل موت الموصي قسم الثلث
بينهم وبين فلان على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله فمات
ولد عبد الله وواد له غيره قبل موت الموصي فالثلث بين فلان وبين ولد عبد الله ولوقال ثلث
مالي لفلان ولولد عبد الله هؤلاء ان افتقروا فلم يفتقروا حتى مات الموصي كان لفلان حصة
من الثلث على اعتبار عدد الرؤس كذا في المحيط * امرأة مانت من زوج واوصت بنصف
مالها لاجنبي جاز وللزوج الثلث وللموصي له النصف يبقى سدس لبيت المال لان وصية الاجنبي
بقدر الثلث مقدمة على الارث فبقي تركتها ثلث المال فللزوجة نصف ذلك وهو ثلث الكل بقي
ثلث آخر وليس له مستحق لميراث فننفي عنه باقي الوصية وذلك السدس فوصل الى الموصي له
نصف المال وبقي سدس لاوصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال وكذلك لومات الرجال
عن امراته واوصى بماله كله لاجنبي ولم تجز المرأة للمرأة السدس وخمسة اصداسه للموصي له
لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت الشركة في ثلثي المال فللرأة ربع ذلك والباقي
للموصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال كذا في محيط السرخسي * وفي الاصل اذا
اوصى بثلث المال لبني فلان وليس لفلان ابن يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات
الموصي كان الثلث للذين حدثوا من بنيه هذا اذا كان اوصى لبني فلان وليس لفلان بنون

يوم الوصية وأما إذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يسمهم باسمائهم أحمد وريد وبكر ولم يشر اليهم بأن لم يقتل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت الموصي حتى لو مات المرحومون بعد الوصية وحدث له بنون بعد ذلك وبقوا أحياء إلى أن مات الموصي كان لهم ثلث المال وإن سماهم باسمائهم وأشار اليهم فالوصية لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية وإذا سماهم وأشار اليهم فالوصي له معين فتعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية كذا في المحيط * ولو قال ثلث مالي لعبد الله وزيد وعمرو وعمرو منه مائة والثلث كله مائة فهي لعمر وروان كان الثلث مائة وخمسين فلعمرو ومائتي لزيد وعبد الله نصيبان كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى بثلث ماله لشخص ولا مال له وقت الوصية كان له ثلث ما يملكه عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية أو قبله بعد أن لم يكن الموصي به مينا أو نوعا مينا وأما إذا أوصى بعين أو نوع من ماله كثلث غنمه فهلك قبل موته بطلت الوصية حتى لو اكتسب غنما آخر أو مينا آخر بعد ذلك لا يتعلق حق الموصي له به ولو لم يكن غنم عند الوصية فاستنداد هائم مات فالصحيح أن الوصية تصح ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطي قيمة الشاة ولو أوصى بشاة ولم يصفها إلى مالي ولا غنم له فيل لا يصح وقيل يصح ولو قال شاة من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة وعلى هذا يخرج كل نوع من أنواع المال كالبنقر والبعير ونحوهما كذا في التبيين * ومن أوصى عابه بأن يتصدق بثلث ماله فغصب رجل المال من الوصي فاستهلكه وأراد الوصي أن يجعل ذلك عابه صدقة والغاصب مقربه اجزئته كذا في محيط السرخسي * ولو قال أوصيت لك بشاة من مالي وأنه لا يتعلق الوصية التي تكون له يوم الوصية وإنما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في ماله يوم الموت ثم إذا صححت الوصية بشاة من ماله وانصرفت الوصية إلى شاة تكون في ماله يوم الموت أدامت الموصي بعد ذلك وترك مالا إن كان في ماله شاة فالورثة بالخيار إن شاءوا دفعوا الشاة إليه وإن شاءوا دفعوا قيمة الشاة ثم لم يذكر في الكتاب أن الوارث يعطيه الشاة الأخس أو الوسط أو الأعلى أو قيمة أي شاة يؤدي روى الحسن بن زياد عن أصحابنا روح أن الورثة بالخيار إن شاءوا أعطوا شاة وسطا وإن شاءوا أعطوا قيمة شاة وسط كذا في المحيط * رجل قال برزوني الا شتر وصية لفلان فهذا علي ما يملك لأعلي ما يستفيد وكذا في قوله عبدي الأعمى أو السندي أو الحبشي لفلان ولو قال عبدي لفلان أو برزوني لفلان ولم يصف إلى شيء ولم ينسبهم يدخل فيه ما كان له في المال وما يستنبه

قبل الموت رجل قال هذه البقرة لفلان قال ابو نصر رح ليس للورثة ان يعطوه قيمتها ولو قال هي للمساكين جاز لهم ان يتصدقوا بقيمتها وبه اخذ الفقيه ابو الليث رح كذا في فتاوى قاضيخان * ومن اوصى بثلاث ماله لامهات اولاده وهن ثلث والفقراء والمساكين فلهن ثلثة من خمسة اسهم وسهم للفقراء وسهم للمساكين وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الكافي * ولو اوصى بثلثة لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين عند ابي حنيفة وابي يوسف رح كذا في الهداية * ولو اوصى بثلثة للمساكين له صرفه الى مسكين واحد عندهما وعندة لا يصرف الا الى مسكينين ومن اوصى بثلاث ماله لرجل فقال لا خراشركمك وادخلتك معه فالثلاث لهما وان اوصى بمائة لرجل ولا خربمائه ثم قال لا خراشركمك معهما فله ثلث كل مائة ولو اوصى لرجل باربع مائة ولا خربمائتين ثم قال لا خراشركمك معهما له نصف مال كل من حضره الموت فقال لورثته لفلان علي دين فصدقوه فيما قال ثم مات فانه يصدق الى الثلث اي اذا ادعى الدين اكثر من الثلث وكذبته الورثة وهذا استحسان فان اوصى بوصايا مع ذلك عزل الثلث لاصحاب الوصايا والثلثان للورثة كذا في الكافي * واذا عزل يقال لاصحاب الوصايا صدقوه فيما شئتم ويقال للورثة صدقوه فيما شئتم فاذا افر كل فريق بشي ظهر ان في التركة ديارا شائعا في النصيبين فيؤخذ اصحاب الثلث بثلاث ما افروا والورثة بثلاثي ما افروا وينفذ اقرار كل فريق في قدر حقه وعلى كل فريق منهما اليقين على العلم ان ادعى المقر له زيادة على ذلك كذا في الهداية * اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان للاجنبي نصف الوصية وبطلت الوصية للوارث وعلى هذا اذا اوصى للقائل وللاجنبي وهذا بخلاف ما اذا اقر بعين او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح للاجنبي ايضا كذا في التبيين * قال الامام التمر تاشي رح هذا ما ذكره حكم البطلان في الاقرار فيما اذا تصادقا فاما اذا انكر الاجنبي شركة الوارث او الوارث انكر شركة الاجنبي فالأقرار باطل ايضا وقال محمد رح يصح في حصة الاجنبي كذا في النهاية * ولو اوصى له بدابة او ثوب فان للورثة ان يعطوه اي دابة واي ثوب شاؤا كذا في المحيط * من كان له ثلثة انواب جيد ووسط وردي فواوصى بكل واحد لرجل فصاع ثوب ولا يدري أيها هو والورثة يجحدون ذلك فالوصية باطلة ومعنى جحد هم ان يقول الوارث لكل واحد بعينه الثوب الذي هو حقك فدهلك فكان

فكان المستحق مجهولا وجهالته تمنع صحة القضاء وتحصيل المتصور فبطل إلا أن يسلم
 الورثة الثوبين الباقيين فإن سلموا زال المانع وهو الجحود فيكون لصاحب الجيد ثلثا الثوب
 الاحود ولصاحب الوسط ثلث الجيد وثلث الادون ولصاحب الردي ثلث الثوب الادون
 كذا في خزائنه المنتبين * أد كانت الدار مشتركة بين اثنين فأوصى أحدهما ببيت بعينه لرجل
 فان الدار تقسم فإن وقع البيت في نصيب الموصي فهو للموصي له عبد أبي حبيته وأبي يوسف
 رح وعند محمد رح نصفه للموصي له وإن وقع في نصيب الآخر للموصي له مال ذراع البيت
 وهذا عند أبي حبيته وأبي يوسف رح وقال محمد رح مال ذراع نصف البيت وأبو الوضئ لرجل
 بألف درهم بعينها من مال غيره فادار صاحب المال بعد موت الموصي ودفعه إليه دار وله الاستناع
 من التسليم بعد الاجازة بخلاف ما إذا أوصى بالزيادة على الثلث أو له دار أو ثلث دار فادارته
 الورثة حيث لا يكون لهم أن يستعروا كذا في التبيين * أد امرأ وارثان أباه أو وصى بالثالث
 لعنان وشهدت اليهود أن أباه أو وصى بالثلث لآخر فله يؤخذ بشهادة اليهود ولا شيء للذي
 أقر له الوارث قال وأقر الوارث أن أباه أو وصى بالثلث لعنان ثم مال عد ذلك ال أو وصى به
 لعنان أو مال أو وصى به لثلاث لابل لعنان فهو الاول في الوجهين جميعا ولا شيء للآخر قال
 ولو أقر أقرارا متصلا فقال أو وصى بالثلث لعنان أو وصى به لثلاث جعلت الثلث بيده قال
 وإذا أقر أنه أو وصى به لثلاث ودفعه إليه ثم قال لابل لعنان فهو منه من حيث يدفعه إلى الثاني
 ولا يصدق على الاول ولو كان دفعه إلى الاول قضاء فاعص لم يصدق الثاني ولو أقر لرجل بوصية ليس
 بعينها وهو الثلث ثم أقر لآخر بعد ذلك بالثلث ثم دفع إلى الباقي ما به من الثلث الاول ولا يكون
 للذي على الوارث شيء قال وإذا شهد وارثان أن الميت أو وصى لثلاث فله الثلث مع ذلك إليه
 ثم شهدا أنه إنما كان أو وصى به الآخر وبالا احتضا قال فهما لا يصدقان على الاول وهذه المسألة
 للثلث يدفعه إلى الآخر ولو لم يكونا معا شهدا جرت شهادتهما الآخر وإبانت وصية الاول
قال وإذا كانت الورثة ثلث والمال ثلث آلاف واحد كل أسان الدائم امرأ أحدهم إن المدة أو وصى
 بالثلث إلى فلان وجحد الآخر إن ذلك ما به يعطيه ثلث ما في يده استحسانا وكذلك لو كان اثنين
 والمال الثمان والمستلته بحالها فله يعطيه ثلث ما في يده استحسانا ولو كان المال الثمانية والدينا
 على أحدهما فافر الذي ليس عليه دين إن أباه أو وصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الألف

ثلثها وكان المقر ثلثاها قال ولترك اثنين وعشرين درهما فاقسداها نصفين ثم غاب احد هما فاقام رجل
البينة على الحاضر بوصية بالثلث اخذ منه نصف ما في يده لانه اثبت بالبينة ان حقهما في التركة
داي السواء فاخذ بالنياس ههنا بخلاف مسئلة الاقرار لان ههنا وصية المشهود له تثبت في حق الحاضر
راغائب حتى اذا رجع الغائب كان لهما ان يرجعا عليه بما اخذه زيادة على حقه فلا يجعل هومع
ما في يده كالمعدوم بخلاف مسئلة الاقرار كذا في المبسوط * الزيادة الحادثة من الموصي به كالولد
والعلة والكسب والارث بعد موت الموصي قبل قبول الموصي له الوصية تصير موصي بها حتى
يعتبر من الثلث فاما اذا حدثت الزيادة بعد قبول الموصي له قبل القسمة هل تصير موصي بها
لم يذكره محمد ر ح وذكر القدوري انه لا تصير موصي بها حتى كانت للموصي له من جميع
المال كما لو حدثت بعد القسمة وقال مشائخنا تصير موصي بها حتى يعتبر خروجه من الثلث كذا
في محيط السرخسي * ومن اوصي لرجل بامته فولدت بعد موت الموصي ولدا قبل القسمة
وكلاهما يخرجان من ثلث ماله فهما للموصي له وان لم يخرج من الثلث تنفذ وصيته اولا من الام
ثم من الولد وعندهما تنفذ منهما على السواء وصورته رجل له ستمائة درهم وامه تساوي ثلثمائة
درهم فاوصي لرجل بالامه ثم مات فولدت الامه ولدا يساري ثلثمائة درهم قبل القسمة فللموصي له
الامه وثلثا الولد عنده وعندهما له ثلث الامه وثلثا الولد هذا اذا ولدت قبل القسمة وقبل قبول
الموصي له فان ولدت بعد القبول وبعد القسمة فهو للموصي له وان ولدت بعد القبول قبل القسمة
ذكر القدوري انه لا يصير موصي به ولا يعتبر خروجه من الثلث وكان للموصي له من جميع
المال كما لو ولدت بعد القسمة ومشائخنا قالوا يصير موصي به يعتبر خروجه من الثلث كما لو ولدت
قبل القبول وان ولدت قبل موت الموصي لم يدخل تحت الوصية وبقي على حكم ملك الميت
لانه لم يدخل تحت الوصية قصدا وسراية والكسب كالولد في جميع ما ذكرنا كذا في الكافي * رجل له
امه قيمتها ثلثمائة درهم ولا مال له غيرها فاوصي بها لرجل ثم مات فباعها الوارث بغير محضر من
الموصي له فولدت في يد المشتري ولدا قيمته ثلثمائة درهم ثم جاء الموصي له فلم يجز البيع سلم للمشتري
ثلثا التجارية وثلثا الولد والموصي له ثلث التجارية وتسع الولد ويرد تسعان في الورثة ولو كانت ازدادت
في بدنها وصار قيمتها ستمائة فثلثاها سالما للمشتري وثلثها للورثة ولو ان التجارية نقصت حتى
صارت تساوي مائة اخذ الموصي له ثلثها ويرجع على الورثة من قيمتها باربعة واربعين واربعة

اتساع درهم تدام ثلث المال كذا في محيط السرخسي * الباب الرابع في احوال الوالد من وصية
 ابيه في مرض موته واقرار بالدين على نفسه او على ابيه وما يبدأ به وانامات عن ثلثة آلاف
 وابن واوصى بالثين مهالرجل فاجازها لابن في مرضه ثم مات ولامال له غيره فلاموصى له
 الف بلا اجازة وثلث الالين ايضا وذاك ثلث مال الابن ولو اوصى الابن مع الاجازة لوصية
 ابيه بثلث ماله لاخر فثلث الالفين بين الموصى له الآخر والموصى له الاول نصان في نوال ابي حنيفة
 رح وعندهما اخدا سا ثلثة اخدا سه للموصى له الاول وخساسة للآخران كان وصية الابن
 عتق في المرض فهو اولى من اجازة وصية ابيه وكذلك لو اقربدين على نفسه او على ابيه
 كان الدين اولى لان الاجازة من الوارث بمنزلة الوصية والاعتاق في مرضه وصية والوصيان
 منى اجتماعا واحدا فاعتق فاعتق اولى والدين مقدم على الوصية كذا في محيط السرخسي *
 ولو كانت الاجازة من الوارث في صحة الوارث كانت اولى من العتق والاقرار بالدين والوصية
 وكذلك لو اجاز وصية ابيه في صحته ثم اقر على ابيه بدين بدى بالاحارة وان بقي شيء كان
 لاصحاب الدين ولا يضمن الوارث شيئا للمقر له بالدين ان كان مائني بعد الاجازة اني بدينه
 وان كان لا يفي بالدين صمدن لصاحب الدين مثل ما اجار ولو ادعى رجل على ابيه دينا
 وادعى الموصى له من جهة المبت انه اجار وصية ابيه مصدقها جميعا معا كان الدين اولى
 ولم يضمن لصاحب الاجازة شيئا سواء صدق فيها في حاله المرض او في حاله الصحة قال راوان الوارث
 اجاز وصية ابيه ثم اقربدين على نفسه كان الدين اولى بعد هذا ينظر ان مقال شيء من الدين
 يصرف ثلثة الى الاجازة اذا لم تجز ورثة المبت الثاني ذلك كذا في المحيط * ولو احوال في المرض
 ثم اقر على ابيه بدين وعلى نفسه بدى بدين الاب ثم بدينه ثم بالاجازة كذا في محيط السرخسي *
 رجل له عبد لامال له غيره اعتق في مرض موته وترك وارثا واحدا وهذا الوارث عبد قيمته مائة
 قيمة عبد مورثه لامال له غير ذلك فاجار الوارث وصية ابيه واعتق عبده في مرض موته فثلث العبد
 الاول يعتق من غير سعاية بلا احوال وهذا ظاهر ثم يقسم ثلث ثلثي العبد الاول وثلث جميع العبد
 الثاني بين العبدين على خمسة اسهم ثلثة اسهم للعبد الاول وسهمان للعبد الثاني مريض له
 الف درهم لامال له غير ذلك حضر الموت واوصى لرجل بالف درهم ومهال واوصى لرجل
 آخر بالالف الاخرى ثم مات فاجاز ابنا الوصيتين احدهما قبل الاخرى في مرضه ولامال له غير

ماورث ثلث الالفين بين الموصي لهما نصفان بوصية الميت الاول رجل له الف درهم اوصى بها لرجل فمات فوريته رجل ولهذا الوارث الف درهم ايضا فوصى الوارث بها وبما قرن من الاول لرجل ثم مات الثاني وترك وارثا فاجاز وصية ابيه ووصية جده جميعا في مرض موته ثم مات ولا مال له غير ما ورث فللموصي له الاول ثلث الالف الاولى بلا اجازة ثم يضم ثلثا الالف الاولى الى الالف الثانية فيجعل ثلث ذلك للموصي له الثاني بلا اجازة ثم ينظر الى ثلث ما بقي من مال الميت الثالث فيقسم بين الموصي له الاول وبين الموصي له الثاني على قدر ما بقي من حصتهما بلا اجازة كذا في المحيط * فصل في اعتبار حالة الوصية اذا تر مريض لامرأة بدين او اوصى لها بوصية او وهب لها هبة ثم تزوجها ثم مات جازا لقرار عندنا وبطلت الوصية والهبة واذا اوصى المريض لابنه الكافر او الرقيق او وهب له وسلمه او اقر له بدين فاسلم الابن اراعت قبل موته بطل ذلك كله وكذا لو كان الابن مكاتبا كذا في الكافي * مريض اوصى وهو لا يقدر على الكلام لضعفه فاشار برأسه ويعلم منه انه يعتل ان فهم منه الاشارة جاز ولا فلا وهذا اذا مات قبل ان يقدر على النطق لان عند ذلك يظهر انه وقع الياس من كلامه فصار كالاخرس كذا في خزائن المنتبين * والمتعد والمفلوج والاشل والمسلول اذا تطاول ذلك فصار بحال لا يخاف منه الموت فهو كالصحيح حتى تصح هبته من جميع المال فلو صار صاحب فراش بعده صار بمنزلة حدوث المرض واما في اول ما اصابه اذامات من ذلك في تلك الايام وقد صار صاحب الفراش فهو مريض يخاف به الهلاك ولهذا يتداوى فكان مرض الموت يعتبر هبته من الثلث كذا في الكافي * اوصى بوصية ثم جن ان اطبق عليه الجنون فهو منقوض الى رأي القاضي ان اجاز جازت واأبطلت وان مست الحاجة الى التوقيت فالفتوى على ان الجنون المطبق في حق التصرفات بقدر سنة كذا في خزائن المنتبين * ومن كان محبوسا في السجن ليقتل قصاصا او رجما لا يكون حكمه حكم المريض واذا اخرج ليقتل فحكمه في تلك الحال حكم المريض ولو كان في صف القتال فحكمه حكم الصحيح واذا بارز فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو كان في السنية فحكمه حكم الصحيح واذا هاج الامواج فحكمه في تلك الحالة حكم المريض ولو اعيد الى السجن ولم يقتل او رجع بعد المبارزة والصف او سكن الموج صار حكمه كحكم المريض الذي برأ من مرضه ينفذ جميع تصرفاته من جميع ماله كذا في شرح الطحاوي * والمجذوم

والمجدوم وصاحب الحمى الربعي وحمى العبد اذا صار واصحاب دراش يكون في حكم المريض مرض الموت كداني العبي شرح الهداية * آصانه والحمى مذهب لسانه او مرض فلم يقدر على الكلام ثم اشار بشيء او كتب بشيء وقد تبادم وطال ارادته مدة سنة فهو بمنزلة الاحرس كداني حزانة المعتبين * والمرأة اذا احدها الطلق وما فعلت في نكاحها، يعتبر من ثلث ماله وان سلمت من ذلك حار فعلنه من ذلك كله كداني في شرح الطحاوي * الباب الخامس في العنق والمحاباة والهمة في مرض الموت راد او وصي يعنق عدة لم يعنق الا ان يعنقه الورث، والله الرجوع قولاً ومعللاً كسائر الوصايا لان ذلك امر بالاعتق فلا يقع بدون الاعتاق كداني محيط السرحي * ومن اعتق في مرضه ارباع وحابي او ذهب فداك كله حائره وهو معتبر من الثلث وبصرف مع اصحاب الوصايا وكذلك ما ابتدأ المريض بحبائه على نفسه كالصمان والكفالة في حتم الوصية فان حابي ثم اعتق وصاق الثلث عنهما فالمحاباة الاولى عداي حبيته رح وان اعتق ثم حابي بهما سواء وقال العنق اولى في المستثنين وقال ابو حبيب رح اذا حابي ثم اعتق ثم حابي قسم الثلث بين المحاباتين نصفين لتساويهما ثم ما اصاب المحاباة الاحيرة قسم بها اويس العنق ولو اعتق ثم حابي ثم اعس قسم الثلث بين العنق الاول والمحاباة وما اصاب العنق قسم به وبين العنق الثاني وعددها العنق اولى بكل حال كداني الهداية * ثمرة المحاباة ان يبيع المريض ما تساوي مائة بحسين او يشتري ما يساوي خمسين والله اراد على نفسه المثل في الشراء والماقص في البيع محاباة كداني الاختيار شرح المحار * راد او وصي يعنق عدة بعد موته او قال هو حر بعد موتي يوم راوصي لاسان راف درهم تحاصلي الثلث وليس هدا من العنق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتي منها او اعتقه في مرضه السنة او قال ان حدث بي حدث من مرضي هدا فهو حر بهدا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل من يبيع بعد الموت بعير وقت يبدأ قبل الوصية كداني المسوط * ولو قال هو حر بعد موتي بيوم او شهر فصحت المدة على رواية ابن سماعه عن محمد رح انه لا يعنق الا ما عنى الورثة او الوصي كداني محيط السرخسي * واذا اعتق امدي مرضه فولدت بعد اعتق قبل ان يموت الرجل او بعد ما مات لم يدخل ولدها في الوصية ولو تر عبد الله وقال الآخر ان حدث بي حدث من مرضي هدا فانت حر م مات من مرضه تحاصلي الثلث لانهما استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى

ان كل واحد منهما في مرض موته فيحاصن في الثلث ولو اوصى لعبد بدراهم مسماة او بشيء من ماله
سمى لم يجز قال ولو اوصى له ببعض رقبته عتق ذلك المقدار وسعى في الباقي في قول ابي
حنيفة رح بمنزلة ما لو وهب له ببعض رقبته في حياته ولو اوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك
لو وهب له رقبته او تصدق بها عليه في مرضه عتق من الثلث كذا في المبسوط * ولو اوصى لعبد
بثلث ماله جازت وصيته وعتق ثلثه بعد موته ثم ينظر ان كان ماله دراهم او دنانير ينظر الى ثلثي
العبد فان كانت قيدة ثلثي العبد مثل ما وجب له في سائر امواله صار قصاصا وان كان في المال
زيادة يدفع اليه الزيادة فان كان في ثلثي قيدة العبد زيادة يدفع الى الورثة وان كانت التركة عروضا
لا يصير قصاصا الا بالتراضي لا خلاف الجنس وعليه ان يسعى في ثلثي قيمته وله الثلث من سائر
امواله ولو ورثه ان يبيعوا الثلث من سائر امواله حتى يصل اليهم السعاية وهذا قول ابي حنيفة رح
واما عندهما فصاركاه مدبرا فاذا مات عتق كله ويكون العتق مقدما على سائر الوصايا فان زاد الثلث
على مقدار قيمته فعلى الورثة ان يدفعوا اليه وان كانت قيمته اكثر فعليه ان يسعى في الفضل كذا
في البدائع * ولو اوصى بعبد لرجل ثم اوصى بذلك العبد ان يعتق او يدبر فهذا رجوع كذا في المبسوط *
ولو قال في مرضه لعبد له ولمدبرة قيمتهما سواء احد كما حرثم مات قبل البيان كان الثلث بينهما على
ثلاثة اسهم للمدبر سهمان وللعبد سهم ولو اوصى بان يؤخذ من عبده كذا درهمان ثم يعتق كان له ما حط عنه
من الثلث فان كان المحطوط يخرج من ثلث ماله لا تجب السعاية وان كان اكثر يحط عنه قدر الثلث
ويسعى فيما زاد عايه كذا في محيط السرخسي * اذا قال اعتقوا كل قديم الصحبة لي يعتق كل من كان
صحبه حولا وهو المختار كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى ان يشتري عبدا بنه فيعتق عنه
ثم مات قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح الوصية صحيحة فيشتري بقيمته فيعتق
فان كان الوارث باعه من اجنبي قبل موته فانه يشتري بالاجماع فيعتق وان كان الوارث باعه من
اجنبي بعد موت الموصي قال ابو حنيفة رح الوصية باطلة وقال ابو يوسف رح يشتري بقيمته ويعتق عنه
رجل قال اوصيت بان عبدي هذا حر قال هذه وصية بالعتق انما يعتق بعد موت المولى ولو اوصى
ان يشتري عبدا فلان قال يشتري بقيمته لا بما زاد فان ابى مولاة ان يبيعه يرد ثمنه الى الورثة
فان قال اشترى عبدا فلان فاعتقه وابى مولاة ان يبيعه حبس ثمنه حتى يموت العبد او يعتق كذا في
محيط السرخسي * قال ولو اوصى بعبد لرجل ثم اوصى ان يباع من آخر ثمن مسمى

حط عنه الثلث ولا مال له غيره فللموصى له بالبيع ان يشتري خمسة اسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء او يدع لان الوصية بالمحابة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من استغراق كل واحدة منهما الثلث فيكون الثلث بينهما نصفين لصاحب البيع نصه وهو السدس وللآخر نصف الثلث وهو سدس الرقبة وانما يباع خمسة اسداس العبد من الموصى له بالبيع بثلثي قيمته وبسلم للموصى له بالرقبة سدس الرقبة وان ابى الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقبة كذا في المبسوط * واذا ترك عبداً الاخير وقيمته الف وقد اوصى ان يباع من فلان بالف ثم اوصى به فهي على ثلثة اوجه اما ان يوصي بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى به بعينه بعد ذلك او قبله لا خروام تجز الورثة او اجازت ولم يجز صاحب البيع فللموصى له بالرقبة سدس العبد ويباع ما بقي من الآخر بخمسة اسداس الالف فيكون للورثة قبل هذا قولهما وعد ابي حنيفة رح نصف سدس العبد للموصى له بالرقبة ويباع خمسة اسداسه ونصف سدسه من الآخر بقيمته فيكون للورثة وان اجازوا ورضي بذلك صاحب البيع بصرب كل واحد بكمال وصيته فيقسم نصمان نصفه لصاحب الرقبة ونصفه يباع من الآخر فيكون ثمنه بين الورثة الوجه الثاني اوصى ان يباع العبد من رجل بالف واوصى بجميع ماله لا حر بهذه المسئلة كالا ولى في قول ابي حنيفة رح الا ان صاحب الجميع يأخذ سدس الالف من الورثة من حذله الثمن وفي المسئلة الاولى ليس له من الثمن شيء لانه اوصى له بالمال فما والثلث ماله لا حر بهذه المسئلة كالا ولى تنفذ وصيته في الثمن وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبة والثمن غير العين فلا بد من تكميل وصيته من الثمن الوجه الثالث اوصى ان يباع من فلان بالف واوصى بثلث ماله لا خرف قول محمد رح كقول ابي حنيفة رح في هذا ان يأخذ صاحب الثالث جزء من انا عشر جزء من الرقبة ويباع الباقي من الموصى له بالبيع باحد عشر جزء من الالف الا ان صاحب الثلث يأخذ من الثمن تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله والثمن ماله وعد ابي يوسف رح يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثمن الى صاحبه كذا في محيط السرخسي * وان اوصى بان يعتق عنه بهذه الالف عبد وهلك منها درهم لم يعتق عنه بها بقى عد ابي حنيفة رح وقال يعتق عنه بها بقى ولو اوصى بان يشتري بكل ماله عبد فبعتق عنه ولم يجز الورثة بطلت عدداً ايضا وقال لا يشتري بالثلث ولو اوصى بان يشتري له عبد بالف درهم وراء الالف على الثلث بطلت

عنده وقال يشتري بالثلث عبد ويعتق وأن أوصى بأن يحج عنه بهذه المائة فهلك منها درهم يحج عنه بما بقي من حيث يبلغ وإن لم يهلك شيء حج بها فان بقي شيء منها رد على الورثة ولو أوصى بأن يحج عنه من ثلثه فقبل له أن تلت مالك لا يكفي به فقال اعينوا به في الحج يعان به في الحج على الفقراء ومن أوصى بعنق عبده فمات الموصي فجنى العبد جناية ودفع بها بطلت الوصية وإن فداء الورثة كان الفداء من مالهم وامضوا الوصية ومن أوصى بثلث ماله لزيد ثم مات وترك عبدا ومالا ووارثا فقال الموصي له اعتقه في صحته وقال الوارث اعتقه في مرضه فاقول للوارث ولا شيء للموصي له إلا أن يفضل من الثلث شيء أو تقوم له بينة أن العتق في الصحة ومن مات وترك ابنا وعبدا فقال رجل لي على إيك ألف درهم دين وقال العبد اعتقني أبوك في صحته فقال الابن صدقما سعى العبد في قيمته ويدفع القيمة إلى الغريم هذا عند أبي حنيفة رح وقال يعتق ولا يسعى في شيء وعلى هذا الخلاف إذا مات الرجل وترك ابنا وألف درهم فقال رجل لي على الميت ألف درهم دين وقال رجل هذا ألف الذي تركه أبوك كان ودية لي عند إيك وقال الابن صدقما فعنده ألف بينهما نصفان وقالوا ودية أحق كذا في الكافي * ومن ترك ابنين ومائة درهم وعبدا قيمته مائة وقد كان اعتقه في مرضه فجاز الوارثان ذلك لم يسمع في شيء كذا في الهداية * قال وإذا اشترى الرجل ابنه في مرضه بألف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإن ابنه يعتق ولا سعاية عليه ويرثه في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف ومحمد رح يسعى في جميع قيمته ويقاص بها ميراثه ولو اشترى ابنه بألف درهم وقيمته خمسمائة واعتق عبدا له آخر يساوي خمسمائة ولأمال له غيرها ففي قول أبي حنيفة رح المحاباة تقدم لأنه بدأ بها وقد استغرقت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئا لما عليه من السعاية وعندهما العتق متقدم الآن الابن وارث فلا وصية له ولكن يعتق العبد الآخر مجانا ويسعى الابن في قيمته ويطالب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ذلك ميراثا بينهم على فرائض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفا فاشتراه بألف واعتق عبدا آخر يساوي الفاعلى قول أبي حنيفة رح يتحصان في الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له وعند أبي يوسف ومحمد رح الابن وارث ولا وصية له فعليه

فعليه ان يسعى في جميع قيمته ويقاص بها من ميراثه قال واذا اعتق الرجل امته ثم تزوجها وهو مريض ثم دخل بها وقيمتها الف درهم ومهر مثلها مائة فان كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر واخذت النكاح وان كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول ابي حنيفة رح وفي قول ابي يوسف ومحمد رح النكاح جائز على كل حال لان المستسعاة عندهما حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها والميراث وعليها السعاية في قيمتها ولو اعتق امته وقيمتها الف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك الدين سوى ذلك عندهما هذا الاول سواء والنكاح جائز وترث ولها مهرها لانتهاء النكاح بالموت ولها دينها الذي استدان منها لكون سببه معائه وعليها السعاية في قيمتها لانه لا وعيد لها وعند ابي حنيفة رح النكاح باطل لانها تستوفي دينها من المال ثم لها ثلث ما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو اعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان منها مائتي درهم فاعتقها على نفسه وذاك في مرضه ثم مات فالنكاح باطل في قول ابي حنيفة رح ولا ميراث لها ولا مهر اذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو اعتقها في مرضه ثم تزوجها وايس له مال غيرها ثم اكتسب مالا تخرج هي ومهرها من ثلثه فان النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية لهما كذا في المبسوط * ولو اوصى بعق رقبة ويعطى لها من ثلث ماله كذا فان كانت امه معينه جاز لها العتق والوصية بالمال وان لم تكن معينه حارت الوصية بالعتق لا بالمال الا ان يقول جعلت ذلك موقفا الى الوصي ان احب اعطاها فيجوز كتوبه صاع مالي حيث احببت ولو اوصى بان يشتري بكذا حنطة كذا درهم عبدا ويعتق وله عبدا لا يجوز ان يعتق من العبد الذي عنده بخلاف ما لو اوصى بان يشتري بكذا كذا حنطة ويفرق على المساكين وعنده حنطة يجوز ان يفرق تلك الحنطة التي عنده على المساكين ولو قال اعتقوا عني عبدا قبل الوصي ان يعتق العبد الذي كان للديت وقت الموت ولو باع هذا العبد ثم اشتراه واعتقه جاز وقيل لا يجوز ان يعتق العبد الذي كان في ملكه وقت الموت ولا فرق بين قوله اعتقوا عني عبدا وبين قوله اشترؤا لي عبدا فاعتقوه كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بان يعتق عبدا وابي العبدان يتباين ذلك فانه يعتق من الثلث كذا في المبسوط * واذا مات من ابن وثلاثة اعبد قدينتهم سواء مادي

احدهم انه اعتقه في مرضه فاستحلف الابن فنكل قضي بعته بلاسعاية فان ادعى الثاني مثل ذلك فنكل له عتق ويسعى في قيمته وكذلك الثالث وان كان الاول ادعى عند حكم حكامه والمسئلة بحالها عتق الثاني كله بلاسعاية وكذلك الثالث اذا ادعى عند حكم حكامه ايضا ولو ادعى الاول عند حكم حكامه قضي عليه بعته بالنكول ثم رفع الثاني الوارث الى القاضي فنكل عنده عتق الثاني بلاسعاية فان رفعه الثالث الى قاضٍ او الى حكم رضى به فنكل له ايضا عتق بلاسعاية وقيل ان كان عتق الثاني عند قاضٍ سعى الثالث في رقبته في كل قيمته وتاويل ما ذكره ان الثالث رفعه قبل رفع الثاني كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى بعق عبده واوصى ان يباع عبد آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثلث بينهما نصفان كذا في المبسوط * اذا ترك عبدين يخرجان من الثلث ووارثين فاوصى باحدهما الرجل اجبرا على ان يجتمعا على واحد فان اعتق الموصى له العبدان ثم عين الوارث لواحد عتق ايهما عينا وان اعتق واحدا بعينه ثم عينا لم يعتق ولو كان الميت اوصى بعق احدهما فاختر كل وارث واحدا معا ومتعاقبا يجبران على الاجتماع على واحد ولو اعتق احدهما احد العبدان من الميت ثم الآخر فالآخر عن الميت والاول عن الوارث ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو قال كل واحد اعتقت هذا من الميت معا اجبرا على ان يجتمعا على احدهما فاذا اجتمعا عتق عن الميت والآخر من اعتقه ويضمن نصيب شريكه ان كان موسرا ولو لم يعتقا ولكنهما عينا احدهما ليعتقا عن الميت ثم رجعا وعينا الآخر لم يكن لهما ذلك والاول هو الذي يعتق عن الميت فان اعتق احدهما الاول الذي عينا صح عتقه عن الميت وكذلك لو اعتقه وصي الميت بعدما عينا واذا اوصى بعق عبده وهو يخرج من الثلث لم يعتق لقربته من الوارث ولا من الوصي وايهما اعتقه جاز عتقه عن الميت ولا يعتق بتعليق الوصي عتقه بشرط او اضافة او الى وقت مستقبل ويعتق بمثل ذلك من الوارث اذا جاء الشرط ويكون عتق الميت كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى بعبده ان يباع ولم يزد على ذلك او اوصى بان يباع بقيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى القرينة ليجب تنفيذها بحق الموصي كذا في المبسوط * ولو زوج ابنته من عبده برضاها واوصى بالعبد لرجل وهو يخرج من الثلث ثم مات لم يفسد النكاح ولم يعتق على الموصى له ان كان قريبه حتى يقبل الوصية او يموت قبل ردها وان كان قريب العصبة عتق عليهم اذا رد الموصى له الوصية لانه دخل في ملكهم وان كان لا يخرج

من الثلث فسد الكاح لانها ملكت شيئا من رقبته ولو اوصى بعنق العبد ولا مال له غيره لم يفسد الكاح وسعى للورثة في حصتهم اذا اعتقوه ولومات العبد قبل الاعتاق بطلت الوصية بفوات محل العتق ولو كانت البنت لم تأخذ مهرها فلها ان تبطل الوصية ويبيع العبد في مهرها ولا يفسد الكاح وما فضل من ثمنه فهو ميراث ولو لم يكن عليه مهرها وكان على الميت دين مثل قيمته العبد او اكثرياً عفيه ولا يفسد الكاح فان رده المشتري بعيب نقضاء عاد الامر الى ما كان وان رده بغير نقضاء وسقط دين الميت بوجه ما بطلت وصية العبد وفسد الكاح هذا البيع جدد وقد حدث في حق الثالث وكذلك لو لم يكن على الميت دين وحسب العبد حياته فدفعوه او فدوه لم يفسد الكاح كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى ان يباع بسمه صحب الوصية ثم تبايع كما لو اوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزيدهم على ذلك ولو اوصى ان يباع من رجل ولم يسم ثمناً فانه يباع منه بقيمته لا يتقص منه شيء فان شاء اخذ وان شاء ترك كذا في المبسوط * واذا مات عن ثلثة اعبد قيمتهم على السواء ووارث واحد فقال لاحدهم لم يعتقك الميت ثم قال بل اعتقك ثم قال للناني والثالث مثله عتقوا بلا معاينة وكذلك لو بدأ بالعنو ثم بالانكار لان الاقرار لا يبطل بالانكار بعده ولو قال لهم جميعاً لم يعتقكم ثم قال بل اعتقكم ثم قال جميعاً سعوا في ثلثي قيمتهم استحسنوا وكذلك لو قال اعتقكم الميت ثم قال لم يعنق احداً منكم ولو قال اعتقكم ثم قال لم يعنق هذا سعى في ثلثي قيمته وكل واحد من الباقيين في نصف قيمته وان قال لا خربعه لم يعتقك عتق الثالث بلا معاينة وسعاية الاول والناني بحالها ولو قال اعتقكم ثم قال ام يعنق هذا ولا هذا ولا هذا عتقوا وسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو قال يا هذا لم يعتقك الميت وسكت ثم قال لا خربين كذلك ثم قال اعتقكم عتقوا ويسعى كل واحد في ثلثي قيمته ولو انكر عتق واحد بعد واحد ولو قال لاحدهم اعتقك وسكت ثم قال للناني والثالث كذلك عتق كل الاول ونصف الثاني وثلث الثالث كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى ان يعنق بسمه واوصى لاخر بالثلث فثلث ماله بقسم على الثلث وعلى ادين ما يكون من قيمته السمة كذا في المبسوط * ولو اوصى بان يعنق بسمه سمة بمائة وثلثه اقل من مائة لم يعنق منه عند ابي حنيفة رح وعندهما يعنق منه بالثلث وذكر في الجامع الصغير ولو اوصى يعنق سمة بثلث ماله ففعل الوصي ثم لحق دين استوجب الثلثين والعنق عن الموصي وكذلك لو كان وصياً بصبه القاضي بذلك لو كان القاضي فعل

ذلك او امينه ثم ظهر الدين بطل العتق ولا يكون القاضي وامينه مشترى لنفسه كذا في محيط
السرخسي * ولو اوصى بان يشتري عبدا فلان فيعتق عنه نسمة فانه يشتري من ثلثه وان امتنع
صاحبه من البيع بالثلث اوقف الثلث حتى يبيعه صاحبه فان مات العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ
هذه الوصية لفوات محلها فيرجع الى الوارث ذلك ان كان مسمى ما يشتري به من الثلث ولو اوصى
الى رجل ان يشتري له نسمة بهذه المائة بعينها فيعتقها من الثلث عنه فاشترى بها نسمة فاعتقها
عنه ثم استحق رجل تلك المائة او بعضها ولحقه دين تكون المائة اكثر من ثلثه فالوصي ضامن
لتلك المائة فان خرج للميت مال لم يعلم به من دين او عين يكون ثمن النسمة الثلث من ذلك
برئ الوصي من الضمان كذا في المبسوط * ولو اوصى بان يباع عبده نسمة له فيشتري بثمنه
عبدا فعق عنه فباعه الوصي واشترى بثمنه عبدا فاعتقه ثم وجد بالاول عيبا فرد على الوصي
ضمن الثمن فاذا باعه ثانيا من آخر فان باع بالثمن الاول جاز العتق للميت وان باع باكثر
او اقل كان العتق عن الوصي ويعتق من الميت متقا آخر بثمنه وهذا اذا رد العبد بالقضاء لانه
فسخ في حق الكل فعاد العبد الى قديم ملك الميت لان الرد بالنراضي شراء جديد في حق غير
المتعاقدين فصار كانه اشترى هذا العبد لنفسه شراء جديدا كذا في محيط السرخسي *
ولو لم يرد العبد بالعيب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن ولا يرجع على
الورثة في نصيبهم بشئ ولو اوصى بان يشتري من ثلث ماله نسمة فيعتق عنه وماله ثلثمائة
فاشترى الوصي بمائة نسمة فاعتقها واعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق
وقبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة اخرى فتلف منه المائة فانه يرجع على الورثة بثلث
ما اخذوا ليشتري بها نسمة في قول ابي حنيفة رح وما تقدم من المقاسمة باطل مالم يحصل
متصود الموصي وفي قولهما مفاصلة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيما اصاب الورثة بشئ
وقد بطلت الوصية ولو اوصى ان يشتري له نسمة بعينها فيعتق عنه فاشترى الوصي ثم ماتت
فقد بطلت الوصية وكذلك لو جنت جنابة قبل ان يعتق فدعت بها بطلت الوصية
ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في الفداء ويعتق من الميت ولو اوصى بعتق امه له تخرج
من ثلثه كان حالها كذلك فان ولدت النسمة او الامه قبل ان يعتق فالولد رقيق للورثة
وان كانت

وان كانت النسمة او الامة ذات رحم محرم من الورثة لم يعتق بذلك حتى تعتق من المبت ولو اعتقها بعض الورثة من نفسه كان اعتق عن المبت وكذلك لو مال ابت حرة ان دخلت الدار او قال بعده موتي لم تكن مدبرة ولكنها تعتق عن المبت ان دخلت الدار ومات القائل ولو قال لها الوارث انت حرة على الف درهم ان قبلت فقبلت فهي حرة بعير شي ولو اوصى ان يعتق نسمة من شيء واجب عليه من ظهار او غيره فابها تعتق من ثلثه كالتطوعات وكذلك الزكوة وحجة الاسلام ولو اوصى بعنق نسمة فاشترى له او بعنق امته له تخرج من الثلث فجس عليه جباية فالارش للورثة ولو زوجوها لم يجز ولو اوصى الى رجل يبيع عبده هذا وينصدق ثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فهلك عبده ثم استحق العبد قال كان ابو حنيفة رح مرة يقول بصر من الوصي ولا يرجع على احد بشي ثم رجع وقال يرجع الوصي بما يصمن من الثمن من مال المبت وهو قولهما كذا في المبسوط * فصل الوصايا اذا اجتمعت فالثالث لا يخلو اما ان يسع كل الوصايا او لا يسع الكل فان كان يسع الكل تنفذ الوصية من الثلث في الكل سواء كانت الوصايا لله تعالى بان كانت الوصية بالقرب من الوصية بالحج العرض وركوة والصوم والصلوة والكفارة والذور وصدقة التطور والصحية وحج التطوع وصوم التطوع ودية المساحد واعتاق النسمة وذبح البدنة ونحو ذلك او كانت للعباد كالوصية لزيد وبكر وحده وكذلك لو كان الثلث لا يسع الكل لكن الورثة احدثت فاما اذا كان الثلث لا يسع ولم تجز الورثة والوصايا لا يخلو اما ان كانت كلها لله تعالى وهي الوصية بالقرب او كان بعضها لله تعالى والبعض للعباد او كان الكل للعباد فان كان الكل لله تعالى فلا يخلو اما ان يكون الكل فرائض او واجبات او بادل او اجتمع في الوصايا من كل جنس من الفرائض والواجبات والتطوعات فان كان الكل فرائض متساوية يبدأ بما قدمه الموصي كذا في البدائع * واذا اوصى بالحج مع الركوة يبدأ بحجة الاسلام وان احر الحج في الوصية لظهور في كفارة القتل مع كفارة اليمين يبدأ ببدا المبت به وفي عنى كفارة التطور وكفارة قتل الخطاء يبدأ بكفارة القتل كذا في خزانة المفتين * وقالوا في الحج والزكوة انها تقدمان على الكفارات والكفارات مقدمة على صدقة التطور وصدقة النظر مقدمة على الاصلحية وان كانت الاصلحية ابصار واجبة عندا لكن صدقة التطور متوق على وجوبها والاصلحية وجوبها محل الاجتهاد والمنتق على الوجوب اقوى فكانت البداية بها الاولى وكذا صدقة النظر مقدمة على كفارة التطور في رمضان

وقالوا ان صدقة الفطر تقدم على المندور به والمندور به مقدم على الاضحية والاضحية مقدم على النوافل هذا الذي ذكرنا اذا لم يكن في الوصايا اعتاق منجز والاعتاق في مرض الموت او اعتاق معلق بالموت وهو التدبير فان كان يقدم ذلك لان الاعتاق المنجز والمعلق بالموت لا يحتمل الفسخ فكان اقوى فيقدم اوصى بحجة ووجوه القرب ومصالح مسجد بعينه واوصى بوصايا اخر لا توام باعيانهم وضاق الثلث عن ذلك فانه يتسم الثلث على الوصايا كلها فما اصاب للاعيان اخذ كل واحد منهم ما يخصه من ذلك وما اصاب القرب وليس فيها واجب غير الحج بدئ بالحج فان استغرق الحج جميع ذلك بطل ما سواه وان بقي من الحج شيء بدئ بالذي بدأ به الميت الاول فالاول وان لم يكن الميت بدأ بشيء منها وزع عليها بالحصص كذا في خزائن المفتين *

واما الوصية بالاعتاق فان كان اعتاقا واجبا في كفارة فحكمه حكم الكفارات وقد ذكرنا ذلك وان لم يكن واجبا فحكمه حكم الوصايا المتنفل بها من الصدقة على الفقراء وبناء المسجد وحج التطوع ونحو ذلك وان كانت الوصايا ببعضها لله تعالى وبعضها للعباد فان كان اوصى لقوم باعيانهم يتضاربون بوصاياهم في الثلث ثم ما اصاب العباد فهو لهم لا يتقدم بعضهم على بعض وما كان لله تعالى يجمع ذلك فيبدأ منها بالفرائض ثم بالواجبات ثم بالنوافل وان كان مع الوصايا لله تعالى وصية لواحد معين من العباد فانه يضرب بما اوصى له به مع الوصايا بالقرب ويجعل كل جهة من جهات القرب منفردة بالضرب فان قال ثلث مالي في الحج والزكاة والكفارات ولزبدان الثلث يقسم على اربعة اسهم سهم للموصى له وسهم للحج وسهم للزكاة وسهم للكفارات كذا في البدائع *

ولو اوصى بان يحج عنه من ثلث ماله كل سنة بمائة احتجوا في سنة واحدة وكذلك عتق النسمة والصدقة على المساكين كذا في محيط السرخسي * فاما اذا كانت الوصايا كلها للعباد فانه يقدم الاقوى فالاقوى ولا يبدأ بما بدأ به الميت حتى قيل لو كانت الوصايا عتق منقذ كان مقدما على غيره من الوصايا فاما اذا استوت في القوة فانهم يتخاصمون ومعناه ان يضرب كل واحد بحقه في الثلث ولا يبدأ بما بدأ به الميت وان كانت كلها نوافل وليس شيء منها عينا بان اوصى ان يحج عنه تطوعا او اوصى بان يعتق عنه نسمة ولم يعينها تطوعا او اوصى بان يتصدق عنه على الفقراء لا باعيانهم فانه يبدأ بما بدأ به الميت نص محمد راجع على هذا في ظاهر الرواية وكذا الوصية بعتق النسمة لا بعينها صححت لله تعالى لا للعبد كذا في المحيط * رجل اوصى بان يعطى مائة

درهم للفقراء ومائة للأقرباء وان يطعم الفقراء لما ترك من الصلوة فبات وعليه صلوة شهر وثلاث ماله لا يبلغ جميع وصيته قال الشيخ الامام محمد بن النضر رح يقسم الثلث على مائة للفقراء ومائة للأقرباء وعلى قيمة ما يبلغ من قيمة الطعام لكل صلوة سواء من الحنطة فما اصاب الاقرباء اعطوا من ذلك وما اصاب الفقراء والطعام ادى الطعام ويجعل النقصان في حصة الفقراء كذا في فتاوى قاضيخان * من اوصى بحجة الاسلام احبوا عنه رجلا من باده يحج رابعا فان لم يبلغ وصيته النفقة احبوا عنه من حيث يبلغ ومن خرج من باده حاجات في الطريق واوصى ان يحج عنه يحج عنه من باده عند أبي حنيفة وزعفران وعبد أبي يوسف ومحمد رح يحج عنه من حيث بلغ استحسانا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره في الطريق كذا في الكافي * الباب السادس في الوصية للأقرب والبيت والجيران ولسي فلان والبنات والموالي والشعبة واهل العلم والحديث وغيرهم اعتبر ابو حنيفة رح في استحقاق هذه الوصية اربع شرائط احدها ان يكون المستحق مثنى فصاعدا والثاني انه يعتبر الاقرب ويكون الابعد محجوبا بالاقرب كما في الميراث والثالث ان يكون ذارحم محرم من الموصي حتى ان ابن العم لا يستحق هذه الوصية والرابع ان لا يكون ممن يرث من الموصي ويستوي فيه الرجال والنساء هكذا في محيط السرخسي * ويستوي فيه الكافر والمسلم وان ذكر والانشى والحر والعبد والصغير والكبير وعندها يدخل في الوصية كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او من قبل الام الى اقصى اب له في الاسلام ويستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجماعة والكافر والمسلم وهما يشترط اسلام اب الاقصى قال بعضهم يشترط وقال بعضهم لا يشترط لكن يشترط ان اياه الاسلام ويكون معروفا بعد الاسلام حتى ان عابوا الوصية لدوي قرابته فمن شرط الاسلام بصرف الوصية الى اولاد علي رضي الله عنه لا الى اولاد ابي طالب ومن لم يشترط بصرفه الى اولاد ابي طالب يدخل فيه اولاد عقيل وحعفر ولا يدخل اولاد عبد المطلب بالاجماع لانه لم يدرك الاسلام ولا يدخل الوارث بالاجماع كذا في الزيادات للعتابي * وعند أبي حنيفة رح لو كان القريب واحدا يستحق نصف الوصية كذا في محيط السرخسي * واذا لم يدخل الوالد والولد في هذه الوصية فهل يدخل فيه الجد وولد الولد ذكر في الزيادات انهما يدخلان ولم يذكر فيه خلافا وذكر الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رح انهما لا يدخلان وهكذا روي عن أبي يوسف رح

وهو الصحيح فان ترك عمين وخالين وهم ليسوا بورثته بان مات وترك ابنا وعمين وخالين فالوصية للعمين لا للخالين في قول ابي حنيفة رح وعندهما تكون الوصية بين العمين والخالين ارباعا ولو كان له عم واحد وخالان فللعمة نصف الثلث وللخالين النصف الآخر وعندهما يقسم الثلث بينهم اثلاثا وان كان له عم واحد ولم يكن له غيره من ذوى الرحم المحرم فنصف الثلث لعمة والنصف يرد على ورثة الموصي عنده وعندهما ينصرف النصف الآخر الى ذى الرحم الذي ليس بمحرم كذا في البدائع * ترك عما وعمة وخالًا وخالة فالوصية للعم والعمة بينهما بالسوية لا استواء قرابتهما كذا في الهداية * اذا اوصى لذي قرابته اولذي رحمه يستحق الواحد الكل حتى لو ترك عما وخالًا فالثلث كله للعم عنده كذا في محيط السرخسي * والوصية للمقاربة اذا كانوا لا يحصون اختلف المشايخ رح في جوازها قال بعضهم انها باطلة قال محمد بن سلمة انها جائزة وعليه الفتوى كذا في التاتارخانية * ولو اوصى لاهل بيته يدخل فيه من جمعه واباهم اقصى اب في الاسلام حتى ان الموصي لو كان علويًا يدخل في هذه الوصية كل من ينسب الى علي رضي الله عنه من قبل الاب وان كان عباسيًا يدخل فيها كل من ينسب الى عباس رضي الله عنه من قبل الاب سواء كان بنفسه ذكرا او انثى بعد ان كانت نسبته اليه من قبل الآباء ولا يدخل من كانت نسبته اليه من قبل الام وكذلك لو اوصى لنسبه او حسبته فهو على قرابته الذي يسبون الى اقصى اب له في الاسلام حتى لو كان اباة على غير دينه دخلوا في الوصية لان النسب عبارة عن ينسب الى الاب دون الام وكذلك الحسب فان الهاشمي اذا تزوج امة فولدت منه ينسب الولد اليه لا الى امه وحسبه اهل بيت ابيه دون امه فثبت ان الحسب والنسب يختص بالاب دون الام وكذلك اذا اوصى بجنس فلان فهم بنو الاب وكذلك اللحمة عبارة عن الجنس وكذلك الوصية لآل فلان هو بمنزلة الوصية لاهل بيت فلان ولا يدخل احد من قرابة الام في هذه الوصية كذا في البدائع * ولو اوصت المرأة بجنسها ولاهل بيتها لا يدخل ولدها لان ولدها ينسب الى ابيه لا الى امها الا اذا كان زوجها من عشيرتها كذا في الزيادات شرح العنابي * فاذا اوصى بثلاث ماله لاهله ولاهل فلان فالوصية للزوجة خاصة دون من سواها قياسا الا انا استحسننا وجعلنا الوصية لكل من يكون في ماله ونفقته ويضمه بيته ولا يدخل تحت الوصية مما لكه

مما ليكه وأو كان أهله ببلدتين أو في بيتين دخلوا تحت الوصية لعموم اللفظ كذا في التاتارخانية *
وأرأوصي لا خوته الثلث المتفرقين وله ابن جازت لهم الوصية بالسوية اثلاثا لأنهم لا يرثون مع
الابن وإن كانت له بنت جازت الوصية للاخ لاب وللاخ لام ينطال الوصية للاخ لاب وام لأنه
يرث مع البنت ولو لم يكن له ابن ولا بنت كانت الوصية كلها للاخ لاب لأنه لا يرثه وتبطل الوصية
للاخ لاب وام والاخ لام لأنهما يرثانه وإذا ماتت المرأة تركت زوجها وأوصت بنصف مالها
لأجنبي كان للأجنبي نصف مالها والزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لأن الأجنبي يأخذ
ثلث المال أولا بلا مبارعة يبقى ثلث المال يأخذ الزوج نصف ما بقي وهو الثلث يبقى ثلث المال
فأحد الأجنبي تمام وصيته وهو السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال وأوصت لثلاثها
بنصف المال ثم ماتت وترك زوجها وأوصت بنصف مالها للأب الميراث مقدم على الوصية
للماتل ثم يأخذ الباقي نصف المال ولا شيء لبيت المال وأوصت المرأة بنصف مالها لزوجها
ولم توص وصية أخرى كان جميع مالها للزوج النصف لعدم الميراث والنصف بحكم الوصية
وإذا مات الرجل وترك امرأة وأولاد وأوصي لأجنبي بجميع ماله ولا امرأة
بجميع ماله يأخذ الأجنبي ثلث المال بلامه زعمه والمرأة ربع ما بقي وهو السدس بحكم الميراث
ويبقى نصف المال يكون بينها وبين الأجنبي حصتين وأولاد امرأة ماتت وأوصت بجميع مالها
لزوجها وليس لها وارث سواه وأوصت بجميع مالها لأجنبي أو أوصت لكل واحد منها بنصف
المال يأخذ الأجنبي أولانا ثلث المال بلا مبارعة يبقى ثلث المال الزوج نصف ذلك لأن الوصية بقدر
الثالث لأجنبي مقدم على الميراث يبقى ثلث المال بدون ذلك من الزوج والأجنبي اثلاثا ثلث
ذلك يكون للأجنبي ونسأه للزوج كذا في ماوي وأصححان * وأوصت بثلث مالي لثلاث
وأعبرهم قال هو طه للتزانه ولا يورثه إلى الورثة شيء كأنه مال لثلاثي ولبيبي آدم قال محمد
رح وأوصي لا خواتم بثلث ماله فمهم الدين كانوا يعرفون بأحدته ويسببون الله وأوصي بثلث
ماله لثلاثة محشدة كل من كان يعوله وتجري نفقته فلا بد حال في ذلك واده والدة لا يرثه
ولا أمهات أولاده ومدبرة ورفيقة ويدخل فيه سائر قوائمه كذا في حرائر المتقين * وأوصي
لثلاثة أو أكثر لم يجز إلا أن يتوال لثلاثهم ولأحد حال هو إليهم وأوصي لثلاثة وهو من يصدق
من ثلثين سنة كذا في محيط السرخسي * قال وأوصي بثلث مالي لبيبي فلان وهذا على

وجهين أما ان كان فلان اب قبيلة يعني اب جماعة كثيرة كتدعيم لبني تميم واسد لبني اسد
او كان فلان اب خاص ليس باب جماعة كثيرة واعلم بان اول الاسامي في هذا الباب الشعب
بفتح الشين ثم القبيلة ثم العمارة ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة فمضر لقريش شعب وكنانة قبيلة
وقريش عمارة ونصي بطن وهاشم اب جد النبي فخذ والعباس فصيلة هكذا ذكر شيخ الاسلام رح
بيان هذه الجملة فيما اذا اوصى لبني كنانة وهو اب قبيلة لا تدخل تحت الوصية اولاد مضر ويدخل
اولاد كنانة الى الفصيلة واولاده اذا كانوا يحصون واذا اوصى لبني قريش عمارة فانه لا يدخل
تحت الوصية اولاد مضر وكنانة ويدخل اولاد قريش ونصي واولاد قصي وهاشم واولاده
والعباس واولاده واذا اوصى لبني قصي وهو بطن القبيلة فانه لا يدخل تحت الوصية اولاد
مضر وكنانة واولاد قريش ويدخل من دونهم واذا اوصى لبني هاشم الذي هو فخذ فانه لا يدخل
تحت الوصية من فوقهم ويدخل من دونهم من اولاد الفصيلة واذا اوصى لبني فصيلة قريش
فانه يدخل تحت الوصية اولاد العباس واولاد ابي طالب واولاد علي ولا يدخل من فوقهم واذا
عرفنا هذه الجملة جئنا الى المسئلة التي مر ذكرها وهما اذا اوصى بثلث ماله لبني فلان وفلان
اب القبيلة وله اولاد ذكور واناث فان ثلث ماله يكون بين الذكور والاناث من اولاده بالسوية
اذا كانوا يحصون بالاجماع وان كنّا انا كلهم لم يذكر هذا في الكتاب قالوا ينبغي ان يكون الثلث
لهم وان كانوا ذكور كلهم يستحقون واما اذا كان فلان ابا خاص وله اولاد واولاده ذكور كلهم فان
ثلث ماله لهم وان كان اولاده انا كلهم لاشي لهم واما اذا كان اولاد فلان ذكورا وانانا اختلعا
فيه قال ابو حنيفة وابو يوسف رح الوصية للذكور منهم دون الاناث فان لم يكن لفلان اولاد صلبية
وكان له اولاد واولاده هل يدخلون تحت الوصية ان كان له اولاد بنات فانهم لا يدخلون تحت الوصية
هذا اذا اوصى لبني فلان فاما اذا اوصى لولد فلان ولفلان بنات لا غير دخل تحت الوصية
وان كان لفلان بنون وبنات فالثلث بينهم عندهم جميعا ويكون ثلث ماله بينهم بالسوية لا يفضل
الذكور على الاناث قال فان كانت له امرأة حامل دخل ما في بطنها في الوصية ايضا ولا يدخل
اولاد الاولاد تحت هذه الوصية وهذا اذا كان ابا خاصا فاما اذا كان هو اب فخذ فاولاد الاولاد
يدخلون تحت الوصية حال قيام ولد الصاب وان لم يكن له ولد الاولاد واحد كان الثلث كله له
بخلاف ما لو اوصى لاولاد فلان وله ولد واحد فانه يستحق النصف واذا اوصى لاولاد فلان

وليس لفلان اولاد الصلب يدخل تحت الوصية اولاد البين وهل يدخل بيد اولاد البات فنيه
روايتان كذا في المحيط * ومن اوصى لورثه فلان والوصية بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
كذا في الهندابيه * ولما اوصى لورثه فلان يدخل تحت الوصية اولاد البين وهل يدخل اولاد
البات فنيه روايتان بعض مشائخنا قالوا الروايتان في دخول بنى البات اما بات البات
فلا يدخلن تحت الوصية روايه واحدة كذا في الدخيرة * واما اوصى له فلان وله بنون
وبات والوصية للبات خاصة وان كان له بنون وبنات بين والوصية لبات سه واولاد يكن له
الآبات بات لا يدخلن في الوصية وهذا على احدى الروايتين عندنا المشائخ رحمهم الله بعض
المشائخ على روايه واحدة بان سمي شيئا يعرف به ان اراد به بات البات بان قال ان فلان
بات وقد ماتت امهاتهن واوصى له فلان يدخل تحت الوصية بات البات فانه اق الروايات
بلا خلاف بين المشائخ ان اوصى لآباء فلان وولادهم وآباءهم وآباءهم في الوصية واولادهم
لهم آباء وامهات وامهم اجداد وجدات وانهم لا يدخلون في الوصية واما اوصى لآباءهم وولادهم
فلان وولادهم ان احدهم اثنى عشر سن والآخر اثنى عشر سن وهذا من سنه الا انه يراد اوصى
الرجل لسي فلان وولادهم اوصى له فلان وهذا على وجهين اما ان يكون لفلان من
يحصون اولا تحتون ان كانوا يحصون تحت الوصيه سواء كانوا ابناء امهاتهم او ابناء
لا يحصون فان سمي اوصى له فلان كانوا اعيان وصورا واغدا واولادهم لا يحصون ولا يوصون
قال احمد بن حنبل الوصيه بائنه كذا في المحيط * واذا قال اوصيت فلان لسي فلان وهم خمسة
واداهم ثلثه اربعه اثنان وثلاثه اثنان واثلاثه اثنان واثلاثه اثنان واثلاثه اثنان
لاسي فلان ويدعون واثلاثه اثنان واحد فله ثلث الكل ولية فلان اوصى لسي فلان وهم ثلثه بات
ه ابي ناداهم خمسة والوصيه بائنه منهم والخيار الى ورثته وان اوصى بهم لآخر ولد الوارث ولو قال
اوصيت لثلاثه لسي فلان وهم خمسة وثلثه اثنان واثلاثه اثنان واثلاثه اثنان واثلاثه اثنان
شريكنا ليرحم كذا في محيط السرخسي * روي عن ابي يوسف رحمه الله اوصى بثلث ماله لرجل
مسدي واحبر الموصري ان ثلث ماله الف او قال هو هذا واثلاثه ماله الف ومضى الف وان انا حيه
رحم قال له الثالث من جميع ماله والتسعينه التي سميت ماله لاقص الوصيه خطأ وهي ماله اعط
في الخطاب ولا يكون رجوعا في الوصيه وهذا قول ابي يوسف رحمه الله قال واولاد اوصيت بعسمي كلها

وهي مائة شاة فاذا هي اكثر وهي تخرج من الثلث فالوصية جائزة في جميعها ولو قال اوصيت له بغنمي وهي هذه وله غنم غيرها يخرج من الثلث فان هذا في القياس مثل ذلك ولكني ادع القياس في هذا واجعل له الغنم التي سمي من الثلث ولو قال قدا وصيت لفلان برقيقى وهو ثلثة فاذا هم خمسة جعلت الخمسة كلهم في الثلث كذا في البدائع * رجل اوصى بثلث ماله للشيعة ولحبي آل محمد صلى الله عليه وسلم المقيمين ببلدة كذا قال ابو القاسم رح هذه الوصية باطلة في القياس اذا كانوا لا يحصون وفي الاستحسان تجوز ويكون للفقراء منهم قياسا على اليتامى قال والشيعة هم الذين يعرفون بالميل اليهم وجعلوا موسومين بذلك دون غيرهم وهذا الذي يقع في وهم الموصي رجل اوصى بثلث ماله لجيرانه قال بعضهم ان كانوا يحصون يقسم على اغنيائهم وفقرائهم وكذا لو قال لاهل المسجد كذا ولو اوصى بان يخرج من ثلث ماله لمجاوري مكة قال الشيخ الامام ابو نصر رح الوصية جائزة فان كانوا لا يحصون يصرف الى اهل الحاجة وان كانوا يحصون قسمت على رؤسهم وحدد الاحصاء عن ابي يوسف رح لا يحصون الا بكتاب وحساب فهم لا يحصون وقال بشر ليس لهذا وقت وقيل اذا كان لا يحصيهم المحصي حتى يلد فيهم مولود او يموت فيهم احد فانهم لا يحصون وقال محمد رح اذا كانوا اكثر من مائة فهم لا يحصون وقال بعضهم هو منقوض الى رأي القاضي وعليه الفتوى ولا يسر ما قال محمد رح كذا في فتاوى قاضي خان * قال محمد رح واذا اوصى ليتامى بني فلان ويتامى بني فلان ممن يحصون فانه تصح الوصية ويصرف الى كلهم كما لو اوصى ليتامى هذه السكة او ليتامى هذه الدار ويستوي فيه الغني والفقير وان كان لا يحصى يتامىهم فالوصية جائزة ويصرف الوصية الى الفقراء منهم ولو اوصى بثلث ماله لارامل بني فلان وهن يحصين او لا يحصين فالوصية جائزة واذا جازت الوصية هنا على كل حال فان كن يحصين يصرف اليهن وان كن لا يحصين تصرف الى من قدر عليهن منهن وادنى ذلك الواحدة عندهما وعند محمد رح ثتان اذا اوصى لجيرانه او لجيران فلان وجيرانه لا يحصون فالوصية باطلة وكذلك اذا اوصى لاهل مسجد كذا ولاهل سجن كذا كذا في التآثر خانية * ولو اوصى لزوج بناته يتناول الزوجة عند الموت وكذا المعتدة عن طلاق اما البائن فلا والايتام على الغني والفقير ان كانوا يحصون والآفعل الفقراء وكذا العريان والزمني والغارمون وابناء

وابناء السبيل واهل السجون وغرة الارامل ان كانوا يحصون فعلى الغني والفقير وان لم يحصوا فعلى الفقراء وكذا العميان والارامله هي التي بلغت وجومعت ولازواج لها والشباب والنسب من خمسة عشر الى ثلثين او اربعين الا ان يغلب عليه الشيب قبل ذاك والكهل من ثلثين او اربعين الى ستين الا ان يغلب الشيب قبله والشيخ من خمسين والاعلام ما دون خمسة عشر الا ان يحتمل والعنف من يعتب اياه بعد موته وكذا الورثة كذا في خزائن المعقبين * ومن اوصى لحيوانه بهم الملائمون بدارة عند ابي حنيفة وزفر ربح وهذا قياس وفي الاستحسان وهو قولهما الوصية لكل من سكن محلة الموصي ويجوز لهم مسجد المحلة ويستوي فيه الساكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والدمي والابعد والكبير لا يدخل في العبيد والآماء والمدبرون وامهات الاولاد والمكاتب يدخل كذا في الروايات والمحيط من غير ذلك كذا في الثاني * قال محمد ربح رجل اوصى ارجل من حيوانه بمائة درهم ثم اوصى لرجل به ماله بظروءه اوصى لهدا وبدا يصيبه مع الجيران ودخل الاول في الاكثر كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى لعينان بي ولان اوصى بشي دلان ان كانوا قوما يحصون والوصية لغيرهم باعيانهم ودكورهم وادانهم وان كانوا لا يحصون والوصية لغيرهم منهم ولو اوصى لشبان شي فلان او لبايعي شي فلان او لبيتهم او لكارهم صمعي الاحياء والا لا اوصى لمواليه ربه معتنون والوصية باطله الا ان يبين ذلك في حديثه يدخل في الوصية للسواي من اعتنى في الصحة والمرض ولا يدخل مدبروه وامهات اولاده ولو مال لعدة ان لم اصربك ذات حرمات قبل ضربه دخل في الوصية ولو كان الموصي رجلا من العرب فوصى لمواليه بنات ماله صحت الوصية ويدخل فيه الاسنل مع واده ولا يدخل فيه والى الموالاة ومعنق المعتق وان لم يكن له موال ولا اولاد الموالى والثالث لموالي مواليد كذا في الثاني * وان شئ من مواليد الذين اعتقهم او من اولادهم انما فصاعدا وله موالى مواليد والثالث للابن وصاعدا وان اوجب الوصية لهم باسم الجمع ولم يبق من مواليد ولا من اولاد مواليد الا واحد كان له نصف الثلث والنصف الا خربد على الورثة كذا في المحيط * ولو اوصى لموالي نبي فلان فنخذ يحصون دخل فيه المعتق ومعنق المعتق ومن علق صفة بعدم صديقه ولا يدخل المدبر وام الولد كذا في الثاني * وفي تناوي النضلي اذا اوصى لمواليه واهدا الموصي امة معتقة امة بها المرصي بولدت ولدا دخل وادها تحت الوصية اذا لم يكن الاب معتق غير الموصي وان كان

اب ولد معتقة الموصي عربيا لا يدخل الواد في الوصية بلا خلاف وان كان اب الولد رجلا من الموالي من غير العرب معتق قوم فان الولد يكون مولى موالى الام عندهما خلافا لابي يوسف رح فلوان رجلا اوصى بثلاث ماله لمواليه وليس له موال اعتقهم ولا اولاد الموالى ولا موالى الموالى وانما له مولى ابيه او مولى ابنه فلا شيء له من الوصية ولولم يكن للميت الاموال اسلموا على يديه ووالده كان الثلث لهم فان كان معهم موالى اعتقهم الموصي او اولاد مواليه فان في التماس ان يكونوا سواء وفي الاستحسان الثلث لهؤلاء دون مولى الموالة كذا في التاتارخانية *

وفي نوادر بشر عن ابي يوسف رح في رجل اوصى لامهات اولاده وله امهات اولاد عتقن في حياته وامهات اولاد عتقن لموته فالوصية لا تكون الا في التي عتقن لموته وان لم يكن له الا امهات اولاده عتقن في حياته فالوصية لهن ولو اوصى لامهات اولاده بالف ولموالياته بالف وله امهات اولاد عتقن في حياته ومواليات سواهن اعتبرت كل فريق على حدة كذا في المحيط *

ومن اوصى لاصهاره فالوصية لكل ذي رحم محرم من امرأته وكذا يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة ابيه وزوجة كل ذي رحم محرم منه لان الكل اصهار وانما يدخل تحت الوصية من كان صهرا للموصي يوم موته بان كانت المرأة منكوحة له عند الموت او معتدة عنه بطلاق رجعي لان المعتبر حاله الموت حتى لو مات الموصي والمرأة في نكاحه او في عدته من طلاق رجعي فالصهر يستحق الوصية وان كان في عدة من طلاق بائن او ثلث لا يستحقها ومن اوصى لاختانه فالوصية لكل زوج ذات رحم محرم منه كازواج البنات والاخوات والعدات والخالات وكذا كل ذي رحم محرم من ازواج هؤلاء كذا ذكر محمد رح لان الكل يسمى خسا كذا في الكافي * قال مشائخنا رح وهذا بناء في عرف اهل الكوفة واما في سائر البلدان فاسم الختن ينطلق على زوج البنت وزوج كل ذي رحم محرم منه ولا ينطلق على ذي رحم محرم من ازواج والعبرة للعرف كذا في المحيط * ولا يكون الاختان من قبل نساء الموصي يريد به ان امرأة الموصي اذا كانت لها بنت من زوج آخر ولها زوج فزوج ابنتها لا يكون ختنا للموصي كذا في التاتارخانية *

واذا اوصى بثلاثة لفقراء بني فلان وهم لا يحصون دخل مواليتهم وموالي مواليتهم وموالي الموالة وحلفاؤهم وعديدهم يقسمه بين من يقدر عايه منهم بالسوية والحليف من والى قوما ويقول لهم انا اسلم ويحلف على ذلك ويحلفون له على الموالة والعديد من يصبر

منهم بغير حلف وإن أعطى الكل واحدا منهم جاز عند أبي يوسف روح وقال محمد روح يعطيه اثنين فصاعدا
 وإن كان فلان ابدا صا وليس باب قبيلة ولا فخذة تلت لبنية لصلبه ولم يدخل الموالي والحليف في الوصية
 كذا في محيط السرخسي * سئل النبي أبو جعفر عن رجل أوصى لأبوه رسول الله صلى الله عليه وآله فذكر
 أبو نصر بن يحيى كان يقول الوصية لأولاد الحسن والحسين رضي الله عنهما ولا يكون لغيرهما وإما العمرية
 فهل يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب إلى الحسن والحسين رضي الله عنهما وينصل
 بهما يدخل في هذه الوصية ومن لا ينسب إليهما ولا ينصل بهما لا يدخل في هذه الوصية وإذا أوصى
 للعلوية فتدحكي عن النبي أبي جعفر أنه لا يجوز لأبائهم لا يحصون وليس في هذا الاسم ما يبنى
 عن الثراء والحاجة ولو أوصى لثراء العلوية يجوز وعلى هذا الوصية للثراء لا يجوز ولو أوصى
 لفقراءهم يجوز وكذا لو أوصى لطلبة العلم لا يجوز ولو أوصى لفقراءهم يجوز قال الشيخ الإمام
 شمس الأئمة الحلواني رحمه الله كان فاضل الإمام يقول على هذا القياس إذا أوصى لطلبة علم كورة
 كذا وبطلبة علم كذا يجوز وإنما أعطى الوصي واحدا من فقراء طلبة العلم أو من فقراء العلوية جاز
 عند أبي يوسف رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا يجوز إلا إذا صرف إلى اثنين منهم فصاعدا وإذا أوصى
 لثراء الثقات حكى عن النبي أبي جعفر أنه قال النبي عند ما بلغ الله الغاية التصديق وليس
 المتفق به فيه وليس له من الوصية نصيب وإذا أوصى لأهل العلم ببلدة كذا لا يدخل به أهل
 البلد وأهل الحديث ولا يدخل من ينظم بالحديث وأهل يدخل فيه المتكلمون لا كقولهم هذه المسئلة
 تصان الكتب وعن أبي القاسم أن كتب الكلام ليست كتب العلم بمعنى في العرف ولا يستحق
 إلى الله ولا يدخل تحت مطلق الكتب وعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل في هذه الوصية
 المتكلمون وإذا أوصى بذلك لثراء طلبة العلم من أصحاب الحديث الذين يحتلون إلى
 مدرسة منسوبة إليهم في كورة كذا لنعلم الله هذه الوصية لا تبدي شيئا لأصحاب الشافعي رحمه الله
 الذين يختلفون إلى مدرسة منسوبة إليهم لنعلم الله إذا لم يكونوا من جملة أصحاب الحديث
 لا يتناول شيعوي المذهب إلا محالها وإنما يتناول من يقرأ الأحاديث ويسمونها ويكون في طلب
 ذلك سواء كان شيعوي المذهب أو حنفي المذهب أو غير ذلك ومن كان شيعوي المذهب
 إلا أنه لا يقرأ الأحاديث ولا يسمع ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول أصحاب الحديث
 كذا في المحيط * عن محمد رحمه الله رجل أوصى لفلان وابني قديم قال كل الثالث يكون لفلان

ولا شيء لبني تميم لانه صار كانه قال لفلان وللموتى اذا كانوا لا يحصون والوصية لهم باطله ولو قال ثلث مالي لفلان ولرجل من المسلمين فنصف الثلث لفلان لا غير وكذا لو قال ثلث مالي لفلان وا عشرة من المسلمين فجاء من احد عشر جزء يكون لفلان ولا شيء للمسلمين كذا في فتاوى

قاضيخان * الباب السابع في الوصية بالسكنى والخدمة والثمره وغلة العبيد وغلة البستان وغلة الارض وظهر الدابة وغيرها يجب ان يعلم بان الوصية بخدمه الرقيق وسكنى الدار وبغلة الرقيق والدور والارضين والبساتين جائزة في قول علما تارح واذا جازت الوصية بالخدمة فنقول اذا اوصى الرجل بخدمه عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان يكون السنة بعينها بان قال اوصيت بخدمه هذا العبد مثلاً سنة سبعين واربعمائه او كان بغير عينها بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله فان اوصى له بخدمه عبده في سنة بعينها ان مضت تلك السنة بعينها قبل موت الموصي بطلت الوصية وان مات الموصي بعد ما مضى من السنة التي عينها بعضها بان مضت من ذلك سنة اشهر قبل موته وبقي ستة اشهر او مات الموصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخل تلك السنة ينظر الى العبد ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت الورثة الوصية فانه سلم العبد الى الموصى له حتى يستوفي وصيته ثم ان بقي نصف السنة يستخدمه نصف السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدم العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج العبد من ثلث ماله ولم يجز الورثة الوصية فان العبد يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين حتى تمضي السنة التي عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها سلم العبد للورثة هذا اذا كانت بعينها وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وقد اجازوا وسلم العبد الى الموصى له يستخدمه سنة كاملة ثم يرده على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة فانه يخدم الموصى له يوماً والورثة يومين الى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين تم وصية الموصى له بالخدمة وكان يجب ان يتعين السنة التي وجد فيها الموت وكل جواب عرفته فيما اذا اوصى له بخدمه عبده سنة فهو الجواب فيما اذا اوصى بغلة عبده سنة او سكنى داره سنة اما ان عين السنة او لم يعين السنة الى آخر ما ذكرنا في الخدمة كذا في المحيط * ولو اوصى بخدمه عبده ولا خير برقبته وهو يخرج

وهو يخرج من الثلث فالرقبة لصاحب الرقبة والخدمة عليها لصاحب الخدمة كذا في الهداية *
 وأن كانت الوصية مطلقة يثبت إلى وقت موت الموصي له المنفعة ثم ينتقل إلى الموصي له
 بالرقبة إن كان هناك الموصي له بالرقبة وأن لم يكن ينتقل إلى ورثة الموصي ولو أوصى بغلة
 الدار والعبد فأراد أن يسكن بنفسه أو يستخدم العبد بنفسه هل له ذلك لم يذكر في الأصل واختلف
 المشائخ فيه قال أبو بكر الأعمش ليس له ذلك وهو الصحيح كذا في البدائع * ولو أوصى له بسكنى
 داره منه ولا مال له غيرها فانه يسكن ثلثها معها وتسكن الورثة الثلثين وليس للورثة أن يبيعوا ما في
 أيديهم من ثلثي الدار وليس للموصي له بسكنى الدار وخدمة العبدان يؤاجرهما عندنا
 وليس له أن يخرج العبد من الكوفة إلا أن يكون الموصي له وأهله في غير الكوفة فيخرجه إلى
 أهله للخدمة هناك إذا كان يخرج من الثلث كذا في المبسوط * ولو أقسموا الدار مهاباة من حيث
 الزمان يجوز أيضا لأن الحق لهم الآن الأول أولى لأنه عدل كذا في الكافي * رجل أوصى
 بأن يعاريفته من فلان كان باطلا وكذا الوصى بأن يسقي هذه الماء شهرا في الموسم أو في سبيل الله
 كان باطلا في قول أبي حنيفة رح رجل قال أوصيت بهذا التبن لأب فلان كان باطلا
 ولو قال يعلف بهادواب فلان كان جائزا كذا في فتاوى قاصيخان * في المستقى في رواية المعلى
 عن أبي يوسف رح إذا أوصى لرجل بسكنى داره ولم يوقت كان ذلك ما عاش ومن
 أبي حنيفة رح إذا أوصى بغلة عبده هذا فلان ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله فله غلة
 حال حيوته وإن كانت الغلة أكثر من الثلث وكذلك الوصية بغلة بستانه أو سكنى داره أو خدمة
 عبده وهو قول أبي يوسف ومحمد رح وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح إذا أوصى بخدمة
 عبده أو سكنى داره بعبد رجل جاز يستخدم الموصي له العبد ولا يخدم مولاة ويسكن العبد الدار
 ولا يسكن مولاة فإن مات العبد الموصي له بطلت الوصية وإن بيع أو أعتق تبعه الوصية وفي
 نوادر بن ساعدة عن أبي يوسف رح رجل أوصى أن يخدم عبده فلانا حتى استغنى فإن كان
 فلان صغيرا خدمه حتى يدرك وإن كان كبيرا فقيرا خدمه حتى يصيب ثمن خادم يخدمه
 وإن كان كبيرا غنيا فالوصية باطلة كذا في المحيط * وليس للموصي له بالسكنى والخدمة أن يؤاجر
 الدار والعبد كذا في محيط السرخسي * وأن أوصى له بغلة بستانه فله الغلة القائمة وغلته فيما يستقبل
 كذا في الكافي * وإذا أوصى لرجل بشرة بستانه فهو على وجهين أما إن قال أبدا ولم يقل فإن

لم يقله فهو على وجهين ايضا فان كان في بستانه ثمار قائمة يوم الموت كانت له تلك الثمار من ثلث ماله ولم يكن له ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله هذا اذا كان في البستان ثمار قائمة يوم الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قائمة يوم الموت فالقياس ان تبطل الوصية ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الاستحسان لا تبطل الوصية ويكون للموصي له ما يحدث من الثمار بعد الموت الى ان يموت الموصي له اذا كان البستان يخرج من ثلث ماله وهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على الابد فاما اذا قال اوصيت لك بثمار بستانه ابدا كان له الثمرة القائمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد ذلك وفي المنتقى اذا اوصى بغلة بستانه ابدا فحدث في البستان شجر من اصول النخيل وانمر دخلت غلة ذلك في الوصية ومن اوصى بثلث غلة بستانه ابدا ولا مال له غيره جازت وان قاسم الموصي له بثلث غلة البستان مع الورثة فاعل الذي للموصي له بالغلة ولم يغل الذي للورثة او اغل الذي لهم ولم يغل الذي له فانه يشاركهم ويشاركونه في الغلة قل وللورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكون المشتري شريك الموصي له بالغلة بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع بحصة الثلث وقال ابو حنيفة رح لو كانت الوصية بغلة الدار كان للموصي له ثلث الغلة ولم يكن لهم ان يقاسموا الدار فاني اخاف اذا قسمت ان لا يغل فليس له شيء وقال ابو يوسف رح لهم ان يتاسموا فيعزل له الثلث فاذا اغل فهو ماله وان لم يغل فليس له شيء وللورثة ان يبيعوا ثلثهم قبل القسمة وبعدها واذا اوصى الرجل لرجل بغلة ارضه وليس فيها نخيل ولا شجر وليس له مال غيرها فانه يؤاجر فيعطي صاحب الغلة ثلث الاجر وان كان فيها نخيل وشجر اعطى ثلث ما يخرج من النخيل والشجر ولا يدفع مزارعة بالنصف او الثلث وان كانت المزارعة اجارة الارض اذا كان البذر من قبل العامل فاذا اوصى ان يؤاجر ارضه منذ سنين مستمارة كل سنة بكر وهي جميع ماله فانه ينظر الى اجرها فان كان ماسمي مثل اجر مثلها وجب تنفيذ هذه الوصية وان كان المسمى اقل من اجر مثلها ان كانت المحاباة بحيث يخرج من ثلث مال الميت فانه تنفذ هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال الميت يقال للموصي له بالاجارة ان اردت ان تؤاجر منك هذه الارض فبلغ الاجر الى تمام الثلثين فان بلغ تؤاجر الارض منه وان لم يبلغ لا تؤاجر الارض منه كذا في المحيط * ومن اوصى لرجل بصوف فنه ابدا او بولادها او بلبنها

ثم مات فله ما في بطونها من الولد وما في ضرعها من اللبن وما على ظهورها من الصوف يوم يموت الموصي سواء قال ابدا ولم يقل كذا في الهداية * وإذا أوصى رجل لرجل بغلة بستانه ثم ان الموصي له بالغلة اشترى البستان من ورثة الميت فذلك حائز وتبطل الوصية وكذلك لو لم يبعه الورثة ولكنهم تراضوا على شيء دفعوا اليه على ان يسلم الغلة وتبرأ منها فان ذلك حائز وكذلك الصلح عن سكنى الدار وخدمة العبد حائزان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز وإذا أوصى بغلة داره او بغلة عبده في المساكين جاز ذلك من ثلث ماله وإذا أوصى بسكنى داره او بخدمة عبده او بظهور دابته للمساكين فانه لا تجوز الوصية الا ان يكون الموصي له معلوما كذا في المحيط * رجل أوصى ان يترك كرمه ثلث سنين للمساكين فمات ولم يحل كرمه ثلث سنين بشيء قبل بطلت الوصية وقبل توقف ذلك الكرم ان خرج من الثلث ماله يتصدق بغلته ثلث سنين قال الفقيه ابو الليث رح هذا موافق لقول اصحابنا رح ولو أوصى بغلة كرمه لانسان فادخل فيه القوائم والاوراق والحطب والثمرة كذا في محيط السرخسي * رجل أوصى ثياب جسده لرجل جاز ويكون للموصي له من الجبّات والقمص والارديّة والسراويل والاكسية دون القلائس والخفاف والجوارب لان ذلك ليس من الثياب كذا في فتاوى قاصم خان * اوصى فقال تصدقوا بهذا الثوب ان شاء باعوه واعطوه بشفه وان شاء اعطوا قيمته وامسكوا الثوب اوصى الى رجل فقال له بالمارسية (ده ينيم راجامه كن) فاعطى الوصي كل ينيم من الكرباس مقدار ما يتخذ منه ثوبا ان دفع اليه الكرباس واحرة الحياط يجوز كذا في خزانة المفتين * وفي العيون اذا اوصى لرجل ان يزرع في كل سنة عشرة احربة من ارضه فالبذر والخراج والسقي على الموصي له فان اوصى له ان يزرع له في كل سنة عشرة اجربة بالبذر والسقي والخراج من مال الميت ولو اوصى لرجل بشجرة نخلة بلغت او ررع استحصد ولم يحصد فالخراج على الموصي له وتفسير ذلك لو اوصى بشجرة نخلة او زرع فنادرك فالخراج على الموصي له ولو قطع الشجرة وحصد الزرع ثم اوصى به لرجل فالخراج على الموصي كذا في التاتارخانية * ولو اوصى بهذا الجراب الهروي فله الجراب بما فيه وكذلك التوضيرة من الثعروا اوصى بالحنطة في الجوامق لا يكون له الجوامق يا اوصى له بسلة زعفران يدخل الزعفران دون السلة وفي العسل والسمن والزيت يدخل هو دون الرق كذا في محيط السرخسي * ولو اوصى له بالسيف فله السيف بجفنه وحماته ولو اوصى له بسرج

فله السرج وتوابعه من اللبد والزيادة والثقروالركبان واللبب في ظاهر الرواية ولو أوصى له
بمصحف وله غلاف فله المصحف دون الغلاف في قول أبي يوسف رح وهو قول أبي حنيفة رح
كذا ذكره القدوري ولو أوصى له بقبة فله عيدان القبة ولو أوصى بقبة تركيبة وهي ما يقال لها
بالعجمة (خرقاء) فله القبة مع الكسوة هي اللبود ولو أوصى له بحجلة فله الكسوة دون العيدان كذا
في البدائع * ولو أوصى بدن خل فالدن والخل جميعا ولو قال بدار الدواب فالدار وصية دون
الدواب وكذا لو قال بسفينة الطعام فالطعام دون السفينة كذا في محيط السرخسي * ولو أوصى
لآخر بميزان فهو على العمود والكفتين والخيوط ولا يدخل فيه السنجات والعلاق هذا إذا كان
بغير مينة فاما إذا كان بعينه دخل فيه وذكر إبراهيم من محمد رح في رجل مات فاعتق عبده
وقال كسوته له وقال له خفاء وقلنسوته وقميصه وازارته وسراويله ولا يدخل فيه سيفه ومنطقته وان
قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رح أوصى لرجل بشاة من
غنمه ولم يقل غنمي هذه فاعطى الورثة الموصى له بشاة قد ولدت بعد موت الموصي ولذا قال
لا يتبعها ولذا لو قال أوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه فاعطوها شاة قد ولدت بعد موت الموصي
ولذا قال يتبعها ولذا لو استهلك الوارث والولد قبل تعيين الشاة لأضمان عليه وكذلك لو أوصى له
بنخلة باصلها ولم يقل من نخيلي هذه فهو مثل الشاة التي أوصى بها ويعطونه أي نخله شاة دون
نسرته التي انثرت بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا ضمان عليهم إذا أوصى ان يعتق
جاريته هذه بعد موته ومات قبل ان يعتق ولدت ولدا مع ولدها يخرجان من الثلث عتقت
الجارية ولم يعتق الولد وكذا لو أوصى ان يكاتب هذه الجارية بعد موته أو أوصى ان تباع هي
من نفسها أو يعتق على مال فولدت ولدا بعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى
ان يتصدق بجاريته هذه على المساكين أو على فلان أو يوهب من فلان فولدت ولدا بعد
موته تنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو أوصى بان تباع جاريته من فلان بالف درهم فولدت
ولدا بعد موت الموصي بيعت هي ولا يباع ولدها ولو أوصى بان تباع جاريته هي يتصدق بثمنها
على المساكين أو على فلان فولدت الجارية بعد موته ولدا فانه تنفذ الوصية في الولد ولو أوصى
بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم فجاء عبدا وقتلها ودفع بها أو قطع يدها فدفع يدها
أو وطئها

اوروطها واطبعه حتى غرم العقر فانه لا يباع العبد المدفوع ولا الارش ولا العقر بعد ذلك ينظر ان كانت قد قتلت بطلت الوصية لفقدان محلها وان كانت قد قطعت يدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن ان شاء ولو وطئت وهي بكر حط قدر البكارة ايصالا ولو وطئت وهي ثيب لم ينقصها الوطى لا يحط شيء من الثمن وكذلك اذا هبت عينها او يدها بآفة مساوية بيعت بجميع الثمن ان شاء المشتري ولو ارصى بان تباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق بثمنها على المساكين فابى فلان الشري بطلت الوصيتان جميعا وكذلك لو قتلت الجارية بعد موت الموصي وغرم القاتل قيمتها بطلت الوصيتان وكذلك اذا ارصى ان يكاتب جاريته هذه ويتصدق ببذل الكتابة او تباع نفسها ويتصدق بثمنها فردت الجارية الكتابة والبيع بطلت الوصيتان ولو ارصى بان تباع جاريته هذه نسمة ويتصدق بثمنها على المساكين فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها نسمة ولم يبيع معها ولدها كذا في المحيط * وان ارصى لرجل بخدمة عبده سنة ولا خير بخدمته سنتين ولم تجز الورثة خدم الورثة سنة ايام للموصي لهما ثلاثة ايام بوجه صاحب السنة ويومين لصاحب السنتين حتى يدضي تسع سنين ولوعين فقال اعلان هذه السنة وعلان هذه سنة اخرى لخدم في السنة الاولى للورثة اربعة ايام ولهما يومين وفي الثانية للورثة يومين وللموصي له يوما وان قال اوصيت بهذه الامه لعلان وبجدها لآخرا وبهذه الدار لعلان وبينائها لآخرا وبهذا الحاتم لعلان ونصه لآخرا وبهذه القوصرة لعلان وبالثمرة التي فيها لآخرا وان وصل فلكل واحد ما ارصى وان فصل فكذلك عند ابي يوسف رح وعند محمد رح ينفر صاحب الاصل بالاصل ويشتركان في النفع كذا في الكافي * ولو ارصى بهذا العبد لعلان وبخدمته لعلان آخر او ارصى بهذه الدار لعلان وسكها لعلان آخر او هذه الشجرة لعلان وشترتها لآخرا وبهذه الشاة لعلان وبها لآخرا فلكل واحد منهما ما سمي له بلا خلاف سواء كان موصولا او مقصولا ولو ابتدأ بالنفع في هذه المسائل ثم بالاصل بان ارصى بخدمة العبد لانسان ثم بالعبد لآخرا او ارصى بسكنى هذه الدار لانسان ثم بالدار لآخرا او بالثمرة لانسان ثم بالشجرة لآخرا فان ذكر موصولا فلكل واحد منهما ما سمي له به وان ذكر مقصولا فالاصل للموصي له بالاصل والتبع بينهما نصفان ولو ارصى بعبده لانسان ثم ارصى بخدمته لآخرا ثم ارصى له بالعبد بعد ما ارصى له بالخدمة او ارصى بخاتمه لانسان ثم ارصى بنصفه لآخرا ثم ارصى له بالخاتم بعد ما ارصى له بالفص او ارصى بجاريته لانسان ثم ارصى بولدها لآخرا ثم ارصى له بالجارية بعد

ما اوصى له بولدها فلا صل والتبع بينهما نصفان نصف العبد لهذا ونصفه لآخر ولهذا نصف خدمته وللآخر نصف خدمته وكذلك في الجارية مع ولدها والخاتم مع الفص وان كان اوصى للثاني بنصف العبد يقسم العبد بينهما اثلاثا وكان للثاني نصف الخدمة وذكر ابن سبابة ان ابا يوسف رح رجع عن هذا وقال اذا اوصى بالعبد لرجل واوصى بخدمته لآخر ثم اوصى برقبة العبد ايضا لصاحب الخدمة فان العبد بينهما والخدمة كلها للموصى له بالخدمة وقال لو اوصى لرجل بامته تخرج من الثلث واوصى لآخر بما في بطنها واوصى بها ايضا للذي اوصى له بما في البطن فالامته بينهما نصفان والولد كله للذي اوصى به لا يشتركه فيه صاحبه ولو اوصى بالدار لرجل واوصى ببيت فيها بعينه لآخر كان البيت بينهما بالحصص وكذا لو اوصى بالف درهم بعينها لرجل واوصى بمائة منها لآخر كان تسعة اصباع الالف والمائة بينهما نصفان وهذا مالا خلاف فيه وانما الخلاف في كيفية القسمة فعند ابي حنيفة رح على طريق المنازعة وعند ابي يوسف رح على طريق المضاربة ولو اوصى ببيت بعينه لرجل وبنائه لآخر كان البناء بينهما بالحصص كذا في البدائع * اذا جنى العبد الموصى بخدمته ورقبته جناية فالفداء على صاحب الخدمة فاذا فداء خدمه على حاله لانه طهرة عن الجناية وان مات صاحب الخدمة انتقضت الوصية ثم يقال لصاحب الرقبة اد الى ورثة الموصى له بالخدمة ذلك الفداء فان ابى ان يرد الفداء على ورثته بيع فيه العبد وكان بمنزلة الدين في عنقه وان ابى صاحب الخدمة في اول الامر ان يفدي لم يجبر على ذلك ويقال لصاحب الرقبة ادفعه او افده فايهما صنع بطلت وصية صاحب الخدمة واقتل رجل العبد خطاء وام يجن العبد فعلى عاقلة القاتل قيمته يشترى بها عبد يخدم صاحب الخدمة وان كان القتل عمدا فلا تصاص فيه الا ان يجتمع على ذلك صاحب الرقبة وصاحب الخدمة فان اختلفا فيه تعذر استيفاء التصاص فوجب قيمته في مال القاتل يشترى بها فيخدمه مكانه ولو قتل رجل عينية او قطع يديه دفع العبد واخذت قيمته صحيحا ويشترى بها عبد مكانه ولو قطعت يده او فقت عينه او شج موضحة فادى القاطع ارش ذلك فان كانت الجناية تنقص الخدمة اشترى بالارش عبدا آخر ليخدم صاحب الخدمة مع الاول او يباع العبد فيضم ثمنه الى ذلك الارش ويشترى بهما عبداً ليكون قائما مقام الاول ولكن هذا اذا اتفقا عليه فان اختلفا في ذلك لم يبع العبد ولكن يشترى بالارش عبد ليخدمه معه فان لم يوجد بالارش عبد وقف الارش حتى

بصطلح عليه فان اصطلاحا على ان يقسماه نصفين اجزت ذلك بينهما وان كانت الجبايد لا تنقص الخدمة فالارض لصاحب الرقبة وكل مال وهب للعبد او تصدق به عليه او اكتسبه فهو لصاحب الرقبة ولو كان مكان العبد امه كان ما ولدته من ولد فهو لصاحب الرقبة ونسب العبد وكسوته على صاحب الخدمة فان كان اوصى بخدمته عبد صغير ارجل ودينه لا حروجه يخرج من الثلث نفقته على صاحب الرقبة حتى يدرك الخدمة واذا اخدم صارت نفقته على صاحب الخدمة ولو اوصى بدابته لرجل وبظهرها ومنعنها لا خر كان مثل العبد سواء لاسئوانهما في المعنى كذا في المبسوط * ولو كان له ثلثة ابد او وصى برقبة احدهم لرجل وقيمته ثلثائة وبخدمة الثاني لاخر وقيمته خمسمائة وقيمة الثالث اى جاز لكل واحد ثلثة ارباع وصية يعطى لصاحب الرقبة ثلثة ارباعها ويخدم لصاحب الخدمة ثلثة ايام فالورثة يومين لان الوصايا جاوزت الثلث لان ثلث المال مائة والوصايا كانت ثمان مائة وكان ثلث المال ثلثة ارباع الوصايا كذا في محيط السرخسي * وادامات صاحب الخدمة استكمال صاحب الرقبة عده كله وكذلك ان مات العبد الذي كان يخدم وتركات فبمئة العبد سواء كان لصاحب الخدمة نصف خدمة العبد ولصاحب الرقبة نصف رتبة الاخر ولو اوصى بالعبيد كلهم لصاحب الرقبة وبخدمة احدهم لصاحب الخدمة لم يصير صاحب الرقاب الا قيمته واحد منهم وبصير الاخر بنسبه الاخر فيكون هذا كالباب الذي قبله وهو قول ابي حنيفة راجع به على ان الوصية بعين مبيد على الثلث عند عدم الادارة من الورثة بطل ميراثا واستحقاقا ولو طوا بخرجون من الثلث كان لصاحب الرقبة ما اوصى له به من الرقاب ولصاحب الخدمة ما اوصى له به لا تساع محل الوصية ويجتمع في العبد الواحد الوصية برقبته وبخدمته وادامات صاحب الخدمة رجع ذلك الى صاحب الرقبة ولو لم يكن له مال غيرهم واوصى بثلث كل عبد منهم اثنان واوصى بخدمته احدهم بعينه اثنان فانه يقسم الثلث بينهما على حصة اسهم لصاحب الخدمة ثلثة اخماس الثلث في خدمة ذلك العبد يخدم ثلثة ايام ويخدم الورثة يومين ويكون الاخر حصة الثلث في العبد الباقين في كل واحد منها خمس رقبة ولو كان اوصى بثلث ماله لصاحب الرقاب وبخدمته احدهم بعينه لصاحب الخدمة ولا مال له غيرهم قسم الثلث بينهما بصعين واوصى بخدمته عبده لرجل وبغلته لاخر ويخرج من الثلث فانه يخدم صاحب الخدمة شهرا وعليه طعامه ولصاحب الغلة شهرا وعليه طعامه وكسوته عليهما نصفان فان جنى هذا العبد جباية قبل الجباية فانه مديون كانا

على حالهما وان ابيا الفداء ففداه الورثة بطلت وصيتهما كذا في المبسوط * ولو اوصى لرجل من غلة عبده كل شهر بدرهم ولا خير بثلث ماله ولا مال له غير العبد فان ثلث العبد بينهما نصفان في قول ابي حنيفة رح وحبست غلته وينفق عليه كل شهر درهمين لانه هكذا اوصى واربعة اسهم من الرقبة للورثة فان مات الموصى له بالغلة وقد بقي من الغلة شيء رد ذلك الى صاحب الرقبة وكذلك ما حبس له من الرقبة يرد على صاحب الرقبة وعلى قولهما يقسم الثلث على اربعة صاحب الغلة يضرب بالجميع ثلث وصاحب الثلث يضرب بالثلث سهم ولو اوصى لرجل بغلة دارة ولا خير بعبده ولا خير بثوب فهذه المسئلة على وجهين اما ان تخرج هذه الاشياء كلها من الثلث اولا تخرج من الثلث فان كانت تخرج من الثلث اخذ كل واحد ما اوصى له به وان كانت لا تخرج من الثلث لكن الورثة اجازوا فكذلك وان لم تجز الورثة ضرب كل واحد منهم بقدر حقه الا ان يكون وصية احدهم يزيد على الثلث فلا يضرب بالزيادة على قول ابي حنيفة رح واذ مات صاحب الغلة بطلت وصيته وقسم الثلث بين ما بقي منهم ولو اوصى بغلة دارة لرجل وبسكنها لآخر وبرقبته لآخر وهي الثلث فهدمها لرجل بعد موت الموصي غرم قيمة ما هدمه من بنائها ثم يبنى مساكن كما كانت فيؤاجر فيأخذ غلتها صاحب الغلة ويسكنها الآخر وكذلك البستان اذا اوصى بغلته لرجل وبرقبته لآخر فقطع رجل نخلة او شجرة فيغرم قيمتها ويشتري بها اشجارا مثلها فيغرس واذ اوصى لرجل بثلث ماله ولا خير بغلة دارة وقيمة الدار الف درهم وله الف درهم سوى ذلك فلصاحب الغلة نصف غلة الدار ولصاحب الثلث نصف الثلث فيما بقي من المال والدار خمس ذلك في الدار واربعة اخماسه في المال وهذا قول ابي حنيفة رح وعلى قولهما تقسم الدار على طريق العول فصاحب الجميع يضرب بالجميع وصاحب الثلث يضرب بالثلث فان مات صاحب الغلة فلصاحب الثلث ثلث الدار والمال وان استحققت الدار بطلت وصية صاحب الغلة واخذ صاحب الثلث ثلث المال ولو لم تستحق ولكنها انهدمت قيل لصاحب الغلة ابن نصيبك فيها ويبنى صاحب الثلث نصيبه والورثة نصيبهم وايهم ابى ان يبنى لم يجبر على ذلك ولم يمنع الآخر ان يبنى نصيبه في ذلك ويؤاجر ويسكنه كذا في البدائع * واذا اوصى لرجل بغلة بستانه ولا خير برقبته وهو ثلث ماله فالرقبة لصاحب الرقبة والغلة لصاحب الغلة ما بقي والسقي والخراج وما يصلحه وعلاج ما يصلحه على

1

ثم مات الموصي ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثلثمائة فللموصي له ثلث الغلة التي فيه وثلث ما يخرج من الغلة فيما يستقبل ابدأ ولو اوصى بعشرين درهما من غلته كل سنة لرجل فاغل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث الغلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة من ذلك عشرون درهما ما عاش هكذا اوجبه الموصي وربما التحصل الغلة في بعض السنين ولهذا يحبس ثلث الغلة على حقه وكذلك لو اوصى بان ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما اوجبه الموصي ويستوي ان امر بان ينفق عليه في كل شهر منه درهما وعشرة دراهم كذا في المبسوط * هشام سألت محمدا رح عن رجل اوصى لرجلين ينفق على كل واحد منهما في كل شهر كذا وكذا يوقف الثلث لهما ثم ان الورثة صالحوا احد الموصي لهما على شيء اعطوه اياه فيبرأ من وصيته قال يوقف الثلث كله على الآخر ولا يرجع حقه الذي صالحه الى الورثة كذا في المحيط * ولو اوصى بان تباع دارة من رجل بالف وان بقرض لرجل بالف درهم سنة واستهاك الورثة العين سوى الدار فبيعت بالف وهي تساويها فهي لصاحب الترض سند ثم هي للورثة كذا في محيط السرخسي * قال محمدا رح في الجامع رجل اوصى بان ينفق على فلان ماعاش من ماله كل شهر خمسة دراهم واوصى لآخر بثلث ماله واجازت الورثة فان المال يقسم على ستة اسهم للموصي له بالثلث سهم يدفع اليه والباقي وهو خمسة اسهم يوقف فينفق منه على الموصي له بالنفقة كل شهر خمسة دراهم وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح المال يقسم بينهم ارباعا ثم قال في الكتاب ما اصاب لصاحب النفقة لا يدفع اليه ولم ينصل في الكتاب بين الثايل والثاير وعن ابي يوسف رح ان هذا في القليل اما اذا كثر المال فانه لا يوقف له مقدار ما يعلم انه لا يعيش اكثر منه في الغالب ولكن ما ذكر في الكتاب اصح فان مات الموصي له بالنفقة قبل ان ينفق عليه جميع ما وقف له فانه يكمل وصية صاحب الثلث ويعتبر الثلث يوم مات الموصي لا يوم مات الموصي له بالنفقة لان حقه كان في ثلث جميع المال يوم مات الموصي الا انه يوم مات انتقص حقه لمزاحمة الآخر فاذا زالت المزاحمة يكمل له ثلث جميع المال الا ان يكون قد ذهب اكثر من ثلثي المال فحينئذ يدفع اليه النفقة ولا يكمل له الثلث لانه لم يبق من المال ما يكمل به الثلث ثم اذا كمل حق صاحب الثلث فما فضل يصرف الى ورثة الموصي لا الى ورثة الموصي له بالنفقة هذا اذا اجازت الورثة الوصية فاما اذا لم تجز فالثلث

يقسم بينهما نصين عند أبي حنيفة ر ح وعندهما إرداءا فيدفع نصف الثلث للموصي له بالثلث والنصف الآخر يوقف لينفق على الآخر فان مات صاحب النفقة قبل استكمال نصف الثلث صرف ما بقي الى الموصي له بالثلث ولو كان اوصى لاثني بان ينفق عليهما مائة اش كل شهر عشرة دراهم واوصى لرجل آخر بثلث ماله فعند احازة الورثة يقسم المال على ستة اسهم عند أبي حنيفة ر ح وعند عدم الاحازة يتقسم المال نصين عدة وارباة عندهما وان مات احد الموصي لهما بالثلثة لا يرد على الموصي له بالثلث شيء بل ما كان لهما يوقف كذلك كله وينفق على الباقين منهما فان قال في آخر وصيته يعق علي كل واحد منهما خمسة كان ذلك بدارا لما اوجبه اطلاق ايجائه ولا يخفى به التحريم وان الميت قال اوصيت لفلان مائة مالي واوصيت لفلان بان ينفق عليهما كل شهر خمسة دراهم مائة اش ووصيت بان ينفق علي فلان آخر كل شهر خمسة دراهم مائة اش فان اجازت الورثة قسم المال عند أبي حنيفة ر ح على تسعة اسهم للموصي له بالثلث سهم ويوقف على كل واحد من الآخرين اربعة اسهم وعند أبي يوسف ومحمد ر ح المال على سبعة اسهم سبعة للموصي له يدفع الثلث اليه ويوقف على كل واحد من الموصي لهما بالثلثة اسداه هذا اذا اجازت الورثة وان لم تجبر وافسم الثلث اسباعا عندهما ايضا وعند أبي حنيفة ر ح بطل ضرر واستحقاقا فكلهم جميعا اصحاب الثلث فيقسم الثلث بينهم اثلاثا عند وان مات الموصي لهما بالثلثة في هذا الوجه، فبان ان يسكتا وصيتهما رد الباقي على الموصي له بالثلث وان مات احدهما وقد بنى مساريف لهما شيء فصرف ما بنى لصاحب الثلث وبسند يوقف على الآخر عند أبي حنيفة ر ح وعندهما ربع ذلك لصاحب الثلث وثلثه اربعة لصاحب السند واوصى بان ينفق على فلان خمسة اش كل شهر مائة اش وان بنق على فلان وثلثه عشرة كل شهر مائة اش كل واحد منهما خمسة اولم يزل ذلك واجازت الورثة يقسم المال بين الموصي له بخمسة وبين الموصي لهما بعشرة نصين فيوقف نصف المال على صاحب الخمسة والنصف على صاحب العشرة لان الموصي له بالخمسة موصي له بجميع المال وصية واحدة والموصي لهما بالعشرة موصي لهما بجميع المال وصية واحدة فكانه اوصى لهما بجميع المال ولهما بجميع المال فيقسم المال بينهما نصين عند الكل فان مات الموصي بالوصية وقف ما بقي على صاحب العشرة وينفق عليهما كل شهر عشرة وان مات احدا للذين جميعهما الميت بن الوصية ولم يمت صاحب الخمسة

وقف ما بقي من نصيبه على شريكه وينفق عليه كل شهر خمسة وان لم تجز الورثة يقسم الثلث
نصفين نصف الثلث للموصى له المفرد ونصفه للذين جمعتهما في الوصية عند الكل لان صاحب
الخمس موصى له بجميع المال وصاحب العشرة موصى لهما بجميع المال فعند عدم الاجازة
يضرب هذا في الثلث بالثلث وهما في الثلث بالثلث ايضا عند ابي حنيفة رح وعندهما يضرب
هذا في الثلث بالجميع وهما يضربان في الثلث ايضا بالجميع فيقسم نصفين عند الكل ولو وصى
ان ينفق على فلان كل شهر خمسة ماعاش وعلى فلان آخر كل شهر خمسة دراهم
ماعاش فان اجازت الورثة يتسم المال اثلاثا عند الكل على اختلاف التخرجين وان
لم تجز الورثة وقف الثلث عليهم اثلاثا ايضا على اختلاف التخرجين فان مات احدهم وقف
ما بقي على صاحبه ولو وصى بان ينفق على فلان كل شهر اربعة دراهم من ثلث ماله ماعاش
واوصى بان ينفق على فلان وفلان كل شهر عشرة دراهم من ثلث ماله ماعاش فان
اجازت الورثة وقف ثلث المال على صاحب الاربعة وثلث آخر على صاحب العشرة فان مات
صاحب الاربعة قبل استكمال وصيته رد ما بقي على ورثة الموصي وان مات احدا الآخرين
وقف ما بقي من نصيبه على شريكه فان مات الآخر بعد ذلك رد ما بقي على الورثة فان لم تجز
الورثة قسم الثلث نصفين نصف الثلث يوقف على صاحب الاربعة ونصفه على صاحب العشرة
عندهم على اختلاف التخرجين قال محمد رح في الجامع ايضا رجل قال اوصيت بثلثي لفلان
يوقف وينفق منه عليه في كل شهر اربعة دراهم ماعاش وقد اوصيت بثلثي لفلان وفلان ينفق
عليهما كل شهر ماعاشا عشرة دراهم فان اجازت الورثة دفع الى صاحب الاربعة ثلث كامل
يصنع به ما شاء ودفع الى صاحب العشرة ثلث آخر كامل وكان بينهما ولا يوقف قليل ولا كثير
ومن مات منهم فنصيبه لورثته وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث ولصاحب العشرة
نصف الثلث بينهما وكذلك لو قال اوصيت بثلثي لفلان ينفق عايه منه اربعة دراهم كل شهر واوصيت
لفلان وفلان ينفق على فلان كل شهر منه خمسة دراهم وعلى فلان ثلثة في كل شهر فان اجازت
الورثة اخذ صاحب الاربعة ثلث جميع المال واخذ الآخران ثلثا آخر ويكون ذاك بينهما نصفين
يعملون منه ما بدا لهم وان لم تجز الورثة فلصاحب الاربعة نصف الثلث وللآخرين نصف الثلث
بينهما

بيهما ومن مات مصيبه ميراث لورثه كذا في المحيط * وتواوصي ان يسوق عايد كل شهر اربعة
من ماله وعلى احو كل شهر خمسة من غلة الستان ولا مال له من الستان ثلث الستان سهمها
صان ثم ساع سدس غلة الستان لكل واحد منهما موقوف منه على يد الوصي او على رثته
ان لم يكن له وصي وينفق على كل واحد منهما من نصيبه اسدي له في كل شهر وان ماتا حيا
وقد بقي من ذلك شيء رد على ورثة الموصي لئلا يورثهم الميراث * ان لو قال ينفق
على فلان اربعة دنانير وفلان خمسة حس السدس على الميراث والسدس الآخر على الميراث وعين
في السدس وتواوصي بعتة بستان لرجل ونصف عتة لآخر وجميع ماله فسيم مات المله . . . اصف
عنداني حبيته رح في كل سنة وان كان الستان يخرج من . . . كان صاحب الجميع له اذاع
عنه كل سنة والآخر ربعها والقسمة على طريق المزارعة كذا هو مدد مدد السدس على طريق
العمل وان لم يكن له مال سواه فانه يورثها لاولاد وان كان يخرج من . . . اهل بيتهما الا على
ان يصوب صاحب الجميع والجميع والآخر النصف وتواوصي لرجل . . . له ربه الى
والآخر عتة مدد وقبته حس انه وله سوي ذلك له وثلث ربه على احدى ميرسهما
في قول اني خمسة رح صاحب العتة خمسة سهم في اعدوا صاحب الستان سدي عايد او
اوصي لرجل بعتة ارضه والآخر بعة منها وهي يخرج من الثلث مدد صاحب الارضه وسلم صاحب
العتة السبع حاروطات او عتة ولا حق له في اسس وتواوصي له بعتة مدد وعمال السان سبين
قل صوب الموصي ثم ه'ت الموصي لم يكن له من تلك العتة شيء لانه ان كان في الستان حبي
سوت او ما يحدث بعد ذلك كذا في المحيط * وتواوصي او صبت هذه الامت لملان وقد اوصيت
لملان منها ان لا فليس هدا رجوعا والماله منها نصفان وتسعة لملان وتواوصي او صبت لملان
الا ان لا احد هدا الماله لهدا وتسعة لملان منها وتواوصي لرجل ثلث ماله ثم قال قد اوصيت
لفلان وفلان سااحب قال اصوب له سااحب في ثلثه فان احب كله كان الثالث سهمها نصفان
وان احب كله الا در هدا صوب له بالثلث الا در هدا وتواوصي او صبت لملان وفلان بالحق بعثي
منه فلان مائه وفلان مائتين فاني اعطيتهما اسدي لهما واد الباقي على الورثه واد اسدي لاحدهما
جعلت الباقي لآخر واد قلت ثلث مالي لملان وفلان لملان من ذلك مائه وثلث ماله سبعين درهما
والثالث كله لما صبت له الماله وتواوصي او صبت ثلث ماله لملان وفلان لملان وثلث ماله سبعين درهما

مائة وماله ثلثمائة فالثالث بين اللذين سمي لهما قدرا اثلاثا ولا شيء للآخر فان كان الثلث ثلثمائة فلا خرا لمائة والخمسون الباقية للذي لم يسم له قدر ولو قال ثلث لفلان وفلان لفلان مائة ولفلان خمسون والثالث ثلثمائة فلكل واحد ما سمي والباقي بينهما نصفان ولو قال ثلث مالي لعبد الله ولزيد وعمر وعمر ومنه مائة والثالث كله مائة فهي لعمر وفان كان الثلث مائة وخمسين فلعمر ومائة وما بقي بين زيد وعبد الله نصفان او وصى بهذه الالف لفلان وفلان لفلان مائة فهو كما قال لفلان مائة وللآخر تسعمائة فان هلك بعضها فالباقي على عشرة ولو اوصى لثالث بالالف اخرى وثلث ماله الف كان نصف الالف للثالث ونصفها للاولين على عشرة ولو قال هذه الالف لفلان وفلان منها مائة وللآخر لفلان وفلان ما بقي كان للاول مائة فان هلك الالف الا بمائة فهو الاول وليس للثاني الا ما بقي بعد المائة ولو اوصى مع ذلك لرجل بالف وثلثه الف فليس للاوسط شيء والالف بين الآخرين على احد عشر سهما عشرة لصاحب الالف وسهم لصاحب المائة ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان منه مائة وثلث ماله الف ويوم القيمة خمسمائة كان للموصي له بالمائة كاملة وللآخر ما بقي ولو اوصى مع ذلك لآخر بثلث ماله والثالث الف ولم ينتقض فنصف الثلث للآخر ونصفه للاولين على عشرة واحد لصاحب المائة وتسعة للآخر ولو قال اوصيت لفلان بمائة من ثلث مالي ولفلان بما بقي واوصيت لفلان بالف والمسئلة بحالها ليس لصاحب ما بقي شيء والثالث بين الاول والثالث على احد عشر واذ كان لرجل ثلثة آلاف كل الف في كيس بعينه فقال لرجل اوصيت لك بما بقي من هذه فله الالف كلها وهي وصية مؤخره عن سائر الوصايا حتى لو اوصى بالف اخرى لآخر لم يكن للاول شيء ولو قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان سبعمائة ولفلان ستمائة فسدت الالف بينهما على ثلثة عشرون قال اوصيت بهذه الالف لفلان وفلان لفلان منها الف كانت كلها لهذا الاخير ولو قال لفلان منها الف ولفلان الف كانت بينهما كذا في محيط السرخسي * ولو قال اوصيت لفلان وفلان بهذه الالف لفلان منها الف ولفلان آخر من الالف التي اوصيت بها لفلان الف او قال اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك الف ولفلان من تلك الالف الف وكان الثلث العا كانت الالف كلها للثاني في الفصلين رجل ارصى لقوم بوصايا فحضر بعضهم وانام البيته واراد ان يعطي حصته قال ادفع اليه وامسك حصه من بقي فان سلمت فذلك وان ضاعت شاركوا الذي اخذ فيما اخذه

ان كانت من جنس المعاملات فهي صحيحة بالاجماع وان لم تكن من جنس المعاملات فهي اربعة انواع احدها ما يكون قرابة عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة سواء كانت لقوم معينين او غير معينين والثاني ما هو معصية عندنا وعندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تمليكاً منهم فلا يشترط فيه جهة القرابة الى الله تعالى وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والثالث ما هو قرابة عندنا ومعصية عندهم وهذه الوصية صحيحة ان كانت لقوم معينين وتعتبر تمليكاً منهم فلا يشترط فيه التقرب من الموصي وان كانت لقوم غير معينين فهي باطلة والرابع ما هو معصية عندنا قرابة عندهم وانها صحيحة عند ابي حنيفة رح سواء كانت لقوم معينين او غير معينين وعندها باطلة الا اذا كانت لقوم معينين قال ولو ان ذمياً اوصى بان يشتري بثلاث ماله رقاباً ويعتق عنه باعيانهم او بغير اعيانهم او اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على الفقراء والمساكين او ان يسرج به في بيت المقدس او يبنى فيه او يغزي به الترك او الديلم والموصي من النصاري فالوصية صحيحة ولو اوصى بثلاث ماله للنائحات او للمغنيات فان كانت لقوم معينين كانت صحيحة ويعتبر ذلك تمليكاً لهم وان كانت لقوم غير معينين كانت باطلة ولو اوصى بثلاث ماله بان يحج عنه قوم من المسلمين او يبنى به مسجد للمسلمين ان كان ذلك لقوم باعيانهم صححت الوصية وتعتبر تمليكاً لهم وكانوا بالخيار ان شاءوا احجوا به وبنوا المسجد وان شاءوا لا وان كان ذلك لقوم غير معينين فالوصية باطلة ولو اوصى بثلاث ماله يبنى به بيعة او كنيسة او اوصى بان يجعل داره بيعة او كنيسة فعلى قولهما الوصية باطلة الا اذا حصلت الوصية لقوم معينين ويكون ذلك تمليكاً منهم وعند ابي حنيفة رح الوصية صحيحة على كل حال وفي مثل هذا الجواب على الاختلاف وقال مشائخنا رح هذا الجواب على قول ابي حنيفة رح اذا اوصى به في القرى اما اذا اوصى به في الامصار فلا تنفذ وصيته كذا في المحيط * الحربي المستأمن اذا اوصى للمسلم والذمي يصح في الجملة غير انه ان كان دخل وارثه معه في دار الاسلام فاوصى باكثر من الثلث وقف ما زاد على الثلث على اجازة وارثه وان لم يكن له وارث اصلاً تصح من جميع المال كما في المسلم والذمي وكذلك اذا كان له وارث لكنه في دار الحرب وذكر في الاصل ولو اوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم اسلم اهل الدار اوصاروا ذمية ثم اختصما الى القاضي في تلك الوصية فان كانت

رجل اوصى وقال ان مت من مرضي هذا فاعلماني احرار ويعطى فلان من مالي كذا وكذا ويحج عني ثم برأ من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى او لغيرهم اشهدوا اني على الوصية الاولى قال محمد رح اما في القياس هذا باطل لانه قد بطلت وصيته الاولى حين صح من مرضه ذلك ولكننا نستحسن فتجيز ذلك منه ويتحاصرون في الثالث وهذا القياس والاستحسان اذا قال اوصيت لعبد الله بمائة درهم وللمساكين بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فاعلماني احرار ثم برئ ثم مرض ثانيا كذا في المحيط * اوصى بوصايا ايضا وكتب بها صكاته ثم مرض بعد ذلك فوصى بوصايا ايضا وكتب صكاته لم يذكر في الصك الثاني انه رجع عن الوصية الاولى يعمل بهما جميعا كذا في خزائن المتن * رجل اوصى بوصيته ثم اخذه الوسواس فصارعوها فمكث كذلك زمانا ثم مات بعد ذلك قال محمد رح وصيته باطله مريض لا يتدر على الكلام لضعفه الا انه عاقل فاشار برأسه بوصية قال محمد بن مقاتل جازت وصيته باشارته واصحابنا لم يجوزوا وقال الناطقي رح ذكر في الكيسانيات رجل اصابه فالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمريض فاشار او كتب فطال ذلك وتقدم العهد فان حكمه يكون حكم الاخرس وعن الحسن بن زياد رح رجل دفع الى آخر الفاق قال هذه الالف لفلان فاذا مت انا فادفعها اليه فمات يدفعها المأمور الى فلان كما امره ولو لم يقل هي لفلان ولكن قال ادفعها اليه فمات المأمور لا يدفعها الى فلان وعن ابي نصر الدبوسي رح مريض دفع الى رجل دراهم وقال له ادفعها الى آخر او قال الى ابني ثم مات وعلى الميت ديون قال ان قال ادفعها الى اخي او قال الى ابني ولم يرد لي هذا فان المأمور يدفع الالف الى غرماء الميت ومن نصير رح رجل قال ادفعوا هذه الدراهم او هذه الثياب الى فلان ولم يقل هي له ولا قال هي وصية له قال هذا باطل لان هذا ليس باقرار ولا وصية رجل اوصى بوصايا وانفذوا وصاياه بالدراهم الزيفة والرديئة اختلف المشائخ رح قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن النضر رح ان كانت الوصية لقوم باعيانهم فرضوا بذلك مع علمهم بذلك جاز وان كانت الوصية للفقراء بغير اعيانهم جاز ذلك في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح رجل اوصى بوصايا والنقود مختلفة فانه ينفذ وصاياه بما هو الغالب في البياعات مريض اوصى بالف مكسرة ودراهم صحاح فانه يشتري بدراهمه الصحاح شيء ثم يباع ذلك الشيء بالدراهم المكسورة وينفذ وصيته مريض قالوا له لم لا توصي فقال اوصيت بان يخرج من ثلث مالي فتصدق بالف

على المساكين ولم يزد حتى مات فاذن ثلث ماله الذان قال الشيخ الامام ابو الناسم رح لا يتصدق
 الا بالالف ولو قال المريض اوصيت بان يخرج من ثلث مالي ولم يزد قال يتصدق بجميع الثلث
 على الشراء وعن الحسن بن زياد رح مريض قال اوصيت لفلان بثلث مالي وهو الف درهم
 فاذن الثلث اكثر قال الحسن رح الثلث بالغ ما بلغ وكذا لو قال اوصيت ببسبي من هذه الدار
 وهو الثلث فاذا نصيبه النصف قال هو له ان يخرج النصف من ثلث ماله ولو قال اوصيت بالف درهم
 وهو عشرة الي لم يكن له الف درهم كان العشر اقل او اكثر ولو قال اوصيت بجميع مالي هذا الكيس
 لفلان وهو الف درهم فاذا نصيبه الف درهم كان له ما في الكيس ان كان يخرج من ثلث ماله
 لو وجد في الكيس دنانير او غيره من التجوهر وغير ذلك ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم وهو
 جميع ما في هذا الكيس لم يكن له الا الف درهم ولو قال اوصيت لفلان ما في هذا الكيس الف درهم
 وهو نصف ما في هذا الكيس ثلث الف درهم كان له الف وان كان في الكيس الف كانت له
 وان لم يكن له في الكيس الا خمسة سداسه كان له ذلك لا غير وان كان في الكيس دينار او جواهر لا شيء له
 قال النقيض ابو الليث رح على نياض قول ابي حبيب رح يعني ان يوصي اوصيا له مائة الف درهم
 من ذلك كذا في فتاوى قاصم خان * ولو قال اوصيت بجميع مالي هذا البيت وهو بيت واحد
 فيه اكرار او وجد حطه وشعبه بالكل له ان خرج من الثلث كذا في خزانة المصنف * ولو قال اوصيت له
 بالف درهم من هذا الكيس اوصيت له بالف درهم من هذا الكيس يعني بهما اوصيت بهما
 جميعا كذا في المحيط * رجال اوصى بان يتصدق عنه بالف درهم متفديا منه بالحنطة او صاع
 العكس قال ابن منان رح يجوز ذلك وقال النقيض ابو الليث رح مائة الف درهم بان يتصدق منه
 بالف درهم حطه لكن مستدرك عن السؤال فيقال له فان كانت الحنطة موحودة واعطى
 قيمه الحنطة درهم قال ارجوان يجوز ذلك وان اوصى بالدرهم واعطى حطه لم يجوز وقال النقيض
 ابو الليث رح وقد قيل بان يجوز به تأخذ ولو اوصى بان يصاع هذا العدد يتصدق بشيء على
 المساكين جاز لهم ان يتصدقوا ببسب العبد ولو قال اشتر عشرة انواب يتصدق بها فاشترى اوصى
 عشرة انواب له ان يبيعها ويتصدق بثمنها وعن محمد رح لو اوصى بصدقة الف درهم ببيعها
 فنصدق الوصي مكانها من مال الميت حاز وان هانت الايام فيقال ان يتصدق الوصي
 بضمن المورثه مثلها وعند ايضا لو اوصى بالف درهم ببيعها يتصدق عند هانت الاف بثلث

الوصية رجل اوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقراء الحاج هل يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء قال الشيخ الامام ابو نصر رح يجوز ذلك لما روي عن ابي يوسف رح في رجل اوصى بان يتصدق على فقراء مكة قال يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء رجل اوصى بان يتصدق بثلاث ماله فغصب رجل المال من الوصي واستهلكه فاراد الوصي ان يجعل المال صدقة على الغاصب معسرا قال ابو القاسم يجوز ذلك رجل اصاب متاعا حراما وارصى بان يتصدق به عن صاحب المتاع قال ان عرف صاحب المتاع برد عليه وان لم يعرف يتصدق به فان كذبت الورثة مورثهم في هذا الاقرار يتصدق من ذلك مقدار الثلث * امرأة قالت في وصيتها (خويشان مرايا دگار هست از مال من) قال يصرف الوصية الى قريب لها لا يرث منها والتقدير في ذلك لمن خاطبه بالكلام يعطي من ماله قدر ما يشاء ادنى ما ينطلق عليه اسم التذكرة كذا في فتاوى تاصيخان * واذا اوصى بافضل عبيدة للمساكين او بخير عبيدة وان يباع ويجعل ثمنه في المساكين ينظر الى افضاهم وخيرهم قيمة ولو قال اوصيت لخير عبيدي او افضل عبيدي بثلاث مالي فثلث ماله لافضاهم في الدين كذا في المحيط * رجل اوصى بثلاث ماله للمساكين وهو في بلد ووطنه في بلد آخر قال ان كان معه مال يصرف ذلك الى فقراء هذا البلد وما كان في وطنه يصرف الى فقراء وطنه ولو اوصى بان يتصدق بثلاث ماله على فقراء بلخ فالافضل ان يصرف اليهم وان اعطى غيرهم جاز وعليه الفتوى وهذا قول ابي يوسف رح وقال محمد رح لا يجوز وفي النوازل لو اوصى بان يتصدق في عشرة ايام فتصدق في يوم جاز وفيه ايضا لو اوصى بان يعطي كل فقير درهما فاعطى الوصي فقيرا نصف درهم ثم اعطاه النصف الآخر وقد استهلك الفقير النصف الاول ارجوان لا يضمن كذا في الخلاصة * اوصى بان يطعم عنه عشرة مساكين عن كنارة تغدي الوصي عشرة فماتوا تغدي وتغدي غيرهم ولا ضمان عليه ولو قال اطعموا عني عشرة مساكين غدا وعشاء ولم يسم كفارة تغدي عشرة فماتوا عشي عشرة سواهم وقيل في الفصل الاخير ان الوصي لا يضمن استحسانا وتغدي عشرة سواهم وتغديهم وبه يفتي كذا في خزائن المفتين * رجل اوصى بان يتصرف ثلثمائة قفيز حنطة بعد وفاته على الفقراء ففرق مائتي قفيز حنطة في حياة الموصي قال ابو نصر رح يغرم الوصي ما فرق في حياة الموصي قال وينثرها بعد وفاته بامر الحاكم حتى يخرج

سئل عن رجل اوصى ثلث ماله للفقراء فاعطى الوصي الاغنياء وهو لا يعلم قال محمد رح لا يجزيه واوصى لثلاثة من بني قومه جميعا كذا في التاتارخانية * واذا كان رجل اوصى بثلث ماله الدين لرجل ولا حر بثلث ماله العين والدين ماله اقتسما ثلث مائة العين نصفين فان خرج من الدين خمسون ضم الى العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة اسهم ولو اوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لآخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسما ثلث العين نصفين فان تعين من الديون خمسون درهما ضم ذلك الى العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثلاثا في قول ابي يوسف ومحمد رح الثلث لصاحب الوصية في العين واللسان الاخر واما على قول ابي حنيفة رح الثلث بينهما على خمسة ايضا واذا كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم على احببي دين فاوصى لرجل بثلث ماله فادى يأخذ بثلث العين كذا في الظهيرية * وذكر في فتاوى النضلي ان من اوصى بدين له على رجل ان يصرف الى وجوه البر تعنتت الوصية بالدين وان وهب بعض الدين لمديونه بعد ذلك تبطل الوصية بقدر ما وهب كانه رح عن وصيته بذلك القدر قال البتالي رح دخل الحنطة في الدين قال هو يدخل في الوصية بالعين الدراهم والدين كذا في المحيط * في فتاوى اهل سمرقند اذا اوصى بمتاع بدنه يدخل تحت الوصية انفسه والخف والحقاف والذئابة والعراش وفي السران اسم المتاع في العادة يقع على ما يلبسه الناس وببسطه تعالى هذا تدخل في الوصية بالمتاع الياب والعراش والقمص والبسط والستروها يدخل فيه الاواني فقد اختلف المشائخ رح فيه وشار محمد رح في السران انه يدخل زاد الدين لرجل بدرس سلاحه سئل ابو يوسف رح أهو على سلاح النرس او على سلاح الرجل قال على سلاح الرجل قال البتالي في فتاواه زادني ما يكون من السلاح سيف ونرس ورمح ونرس ولا اوصى له بذهب ارفضه والدومى سيف محلى بذهب او فضة كانت الحاية له وبعد هذا يشار ان لم يكن في نزع الحاية ضرر فاحش بنزع الحاية من السيف اعطى للدومى له وان كان في نزعها ضرر فاحش بنظر الى قيمة الحاية والى قيمة السيف فان كانت قيمة السيف اكبر بخير الوصية ان شاءوا اعطوا الموصى له قيمة الحاية مصوغا من حلاف جنسها وصار السيف مع الحاية وان كانت قيمة الحاية اكبر بخير الموصى له ان شاء اعطى قيمة السيف واخذ السيف وان شاء تركه وان كانت قيمتهما على السواء كان الخيار للورثة ولو اوصى لرجل

بنور الموصي حبة أو ثبأ حشوة من قراشي له وراو صي. ارحل بثوب قرو للموصي حبة بطايتها
 ثوب قرو شيئا ثوب كن للموصي له ثوب قرو الآخرة للورثة وراو وصي له حبة حبوب و له حبة
 فطارها حبوب بطايتها حبوب دخت تحت الرصبة وان كانت الظهارة حبوبا والبطله غير حبوب
 فكدلك الجواب وان كانت البطله حبوبا لاسي له وراو وصي نحلي دحل تحت الوتية
 كذا يطلق عليه اسم الحامي سواء كان مضمنا لورثه او ياقوت اولم يكن ويكون جميع ذلك
 للموصي له وراو وصي له بدعب وله ثوب رنه ارج مسوج من ذهب وان كان الذهب سدي
 الثوب من الغزال وليس له منه شيء وان كان الذهب به شيء يرمى كان ذلك للموصي له به اراء
 ذاك للورثة مباح الثوب يتقسم الس على يده الذهب وما سواه وداية الذهب وبقوله وسين له
 وراو وصي نحلي دحل تحتها الحاتم من الفضة وان كان من الذهب اتم التي تسعها الساء
 دون الرحال يدحل وان كان من الخواتيم التي يستعملها الرحال دور الساء لا يدحل. هل
 يدحل فيه الموائد والياقوت والبريد. ان كان مركبا في شيء من الذهب او الفضة يدحل
 بالانق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابن حبيب لا يدحل الا في الساء الحلي وداية ثوبه
 يدحل لانه حلي كذا في المحيط * الباب التاسع في الوصية وما يرد له في الرحال ان كان
 الوصية لانيهاه رحلي لاري عن ابن يوسف رح انه قال لا يدحل في الوصية قول يرد له
 حباله والسالكه سره كذا في ما و عن قسمة * الارصياء نسامين فارد على الامم ان يكون اليه
 وله بقرو وليس للناهي عده وامين عا حرة له اصبي بضم اليه من قوله وانشا اركام
 او عمد فيجب عرله واثامه عرده واثامه كذا في حلاله الممتن * رحال او صي الى رحال
 في وجهه مال الموصي البدل مال صح ردد ولا يردون ومبراهان مال الموصي الموصي في المال
 طيبي ان لا تقبل وصيتي مال الموصي اليه وداية مات من حائل او وصي في حقة
 الموصي فداية الموصي كان له الحار ان ساقط وان شاء ردد كذا في ما و عن قسمة * وان
 وصي ان ودية بدهم ذلك الوصي به الميراث مال لا تقبل ثم قال وعد ذلك مال موهب حابر
 هلم يخرج الساطان من الوصية قيل ان يقول فمات كذا في السراج الوهاج * ان سجد رح
 في الحام الصغير في رحل الوصي الى رحل مثله في حقة الموصي والوصية له الا به حتى ان اراد
 الخروج منها بعد موت الموصي ليس له ذلك وان رد في حبر ان رد في وجهه سمع الرد وان رده

في غير وجهه لا يصح الرد ومعنى قوله في وجهه بعلمه ومعنى قوله في غير وجهه بغير علمه كذا في المحيط *
 أو وصى إلى رجل وجعله منى شاء أن يخرج منه فهو جائر ولدان يخرج منهما منى شاء وفي أي وقت شاء كذا
 في خزانة المفتين * ولما وصى إلى رجل فقال لا أقبل فسكت الموصي إليه ومات وقال الموصي إليه
 قبلت لا يصح قبوله ولو أن الوصي سكت ولم يقل في وجهه لا أقبل ثم قال في غيبته في حيوة الموصي
 أو بعد موته بحضرة الجماعة قد قبلت كان قبوله جائزا ويكون وصيا سواء كان ذاك بحضرة القاضي
 أو بغير حضرته ولو أن القاضي حين قال لا أقبل أخرجه ثم قال أقبل لا يصح قبوله ولو قال في غيبة
 الموصي لا أقبل وصيته وبعث بذلك رسولا أو كتابا إلى الموصي فبلغ الموصي ثم قال أقبل لا يصح
 قبوله ولو قبل الوصية في وجه الموصي فلما غاب الوصي قال الموصي أشهدوا أنني أخرجته
 عن الوصية ذكر الحسن عن أبي حنيفة رح أنه يصح إخراجه ولو أن الوصي رد الوصية حال
 غيبته الموصي فردة باطل عندنا ولو أن رجلا وصى إلى رجل ولم يعلم الوصي بذلك فباع الوصي
 شيئا بعد موت الموصي من تركته الموصي جازيعة ويلزمه الوصية كذا في فتاوى قاضيخان * أو وصى
 إلى رجلين فقبل أحدهما وسكت الآخر فقال القابل للساكت بعدم موت الموصي اشترى للميت كفنا
 فاشتراه أو قال نعم فهو قبول الوصية كذا لو كان الساكت خادما للآخر غير أنه حر يعمل عنده فأمرة
 بشرى المكف للميت فاشتراه أو قال نعم فهو قبول الوصية كذا في خزانة المفتين * قال الكرخي
 إذا قبل الوصي أو تصرف بعد الموت وأراد أن يخرج نفسه من الوصية لم يجز ذلك إلا عند الحاكم
 وقد قالوا إن الوصي إذا التزم ثم حضر عند الحاكم فأخرج نفسه نظر الحاكم في حاله فإن كان مأمونا
 فأدرا على التصرف لم يخرج به وإن عرف عجزه وكثرة اشتغاله يخرج به كذا في السراج الوهاج *
 قال إذا وصى الرجل إلى عبدة أو إلى عبد غيره فهو عاى ثالثة أو جده أما أن تكون الورثة كبارا
 كلهم أو كانوا كبارا وصغارا أو كانوا صغارا كلهم فإن كانوا كبارا كلهم أو كانوا صغارا وكبارا فالوصية باطلة
 هكذا ذكر محمد رح في الجامع الصغير وفي الأصل وأراد بقوله أنها باطلة سيطل حتى
 لو تصرف قبل الإبطال في التركة بيعا أو ما شبهه ينفذ تصرفه وتكون العهدة على الورثة وإن كانت
 الورثة صغارا كلهم فإن وصى إلى عبد غيره فالوصية باطلة وإن وصى إلى عبد نفسه فالوصية
 جائزة في قول أبي حنيفة رح وقال أبو يوسف رح أنها باطلة على التفسير الذي قلنا وقول محمد رح
 مضطرب

مضطرب وذكر في بعض الروايات انه مع ابي حنيفة رح وفي بعضها مع ابي يوسف رح كذا في المحيط *
ولو اوصى الى مكاتبه جاز سواء كانت الورثة صفارا وكبارا فان ادعى وعشق مضى الامر
وان عجز صار حكمه حكم العبد ولو اوصى الى المستسعي جاز عدها ومند ابي يوسف رح يجوز
ايضا كذا في السراج الوهاج * ولو اوصى الى فاسق مخوف عليه في ماله ذكر في الاصل ان
الوصية باطلة قالوا معناه يخرجها القاضي من الوصية وروى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اوصى الى
فاسق ينبغي القاضي ان يخرجها عن الوصية ويجعل غيره وصيا اذا كان هذا الفاسق ممن لا ينبغي
ان يكون وصيا ولو ان القاضي انفذ الوصية فتضى هذا الوصي دين الميت وباع كذا يبيع الاوصياء قبل
ان يخرجها القاضي كان جميع ما صنع جائزا وان لم يخرجها حتى تاب واعلم تركه القاضي وصيا
على حاله كذا في فتاوى قاضيخان * وللم يعلم القاضي ان له وصيا لم يصب وصيا آخر يحضر الوصي
فان الدخول في الوصية له ذلك وليس هذا العمل احراجا له من الوصية كذا في الخلاصة *
ولم يعلم القاضي بان للميت وصيا والوصي غائب بارصى الى رجل والوصي هو وصي
الميت دون وصي القاضي كذا في محيط السرخسي * واذا اوصى مسام الى حربي مستأمن
او غيره مستأمن فهي باطلة معناه سبطل لانه اوصى المسام الى الذمي فان القاضي ان ينالها ويخرجها
من الوصاية والذمي اذا ارصى الى الحربي فانه لا يجوز لان الذمي من الحربي يهرأه المسام
من الذمي والمسلم لو اوصى الى ذمي كانت الوصية باطلة واذا كان الحربي من مداف
عنه على المال فان القاضي يخرجها من الوصاية ويصب مكانه عدلا ذميا واذا اوصى الذمي
الى الذمي كان جائزا ولا يخرجها القاضي من الوصاية فان دخل الحربي دار الاسلام بامان
فاوصى الى مسلم جاز ولا يخرج كذا في المحيط * ولو اوصى مسام الى حربي ثم اسلم الحربي
كان وصيا على حاله وكذا لو اوصى الى مرتد اسلم ولو اوصى الى منافق مجنون الموصى
اليه جنونا مطبق قال ابو حنيفة رح ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت فان لم يفعل
القاضي حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله ولو اوصى الى صبي او معنوه او مجنون
جنونا مطبقا لم يجز افاق بعد ذلك او لم يفق ولو باع المرتد من ابد الحغير المسلم ثم اسلم
المرتد روى ابن رستم عن محمد رح انه يجوز بيعه كذا في فتاوى قاضيخان * واذا
اوصى الرجل الى المرأة او الى الامى فهو جائز وكذا اذا اوصى الى محدود في ذم

فإذا وصى إلى صبي فالقاضي يخرججه عن الوصاية وجعل مكانه وصيا آخر هكذا ذكر الخصاص
 وهل ينفذ تصرفه قبل ان يخرججه القاضي من الوصاية كما ينفذ تصرف الذمي وتصرف العبد فقد
 اختلف المشائخ رح فيه منهم من قال ينفذ ومنهم من قال لا ينفذ وهو الصحيح قال ولولم يخرج العبد
 والصبي والذمي القاضي من الوصية حتى عتق العبد وبلغ الصبي واسلم الذمي فالعبد والذمي
 بقاء وصيين ولا يخرجهما القاضي عن الوصاية فاما في حق الصبي فقد اختلفوا فيه قال ابو حنيفة رح
 لا يكون وصيا وقال ابو القاسم رح يكون وصيا وقول محمد رح يقول ابي يوسف رح وفي نوادر ابراهيم
 عن محمد رح اذا وصى إلى رجل فقال ان مت انت فالوصي بعدك فلان فجن الاول جنونا
 مطبقا فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي سماه الموصي وصيا وذكر
 ابن سداة عن محمد رح في نوادره فيمن اوصى إلى ابن صغير له قال يجعل القاضي له وصيا
 ويجوز امرة فاذا بلغ ابنه جعل وصيا خارجا الاول ان شاء ولا يكون خارجا الا باخراج القاضي
 كذا في المحيط * ومن اوصى إلى من يعجز عن القيام بالوصية ضم إليه القاضي غيره ولو شكى
 البد الوصي ذلك لا يجيبه حتى يعرف ذلك حقيقة فان ظهر عند القاضي عجزه اصلا استبدل به
 غيره ولو كان قادرا على التصرف امينا فيه فليس للقاضي ان يخرججه وكذا اذا شكت الورثة
 وبعضهم الموصي إلى القاضي فانه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبدوله منه خيانة فان علم منه خيانة
 عزله كذا في الكافي * التماسي اذا اتهم الوصي قال ابو حنيفة رح يجعل القاضي معه غيره
 ولا يخرججه وقال ابو يوسف رح يخرججه وهو الظاهر وعليه الفتوى كذا في فتاوى قاضيخان * وفي
 فتاوى الصلي وصي على وقف او في تركة ميت عجز عن القيام بامر الميت او الوقف فاقام
 الحاكم قيدا آخر ثم قال الوصي بعد ايام صرت قادرا على القيام بما فوض الي هل بعيدة الحاكم
 إلى ما كان قال هو وصي على حاله لا يحتاج إلى اعادة الحاكم كذا في المحيط * رجل اوصى إلى
 رجلين قال ابو حنيفة ومحمد رح لا ينفرد احد الوصيين بالتصرف ولا ينفذ تصرف احدهما
 الا باذن صاحبه الا في اشیاء فان احدهما ينفرد منها تجهيز الميت وتكفينه وقضاء دين الميت
 اذا كانت التركة من جنس الدين وتنفيذ وصية الميت في العين اذا كانت الوصية بالعين واعتاق
 النسمة ورد الودائع والمغصوب ولا ينفرد احدهما بقبض وديعة الميت ولا يقبض الدين لان ذلك
 من باب الامانة وينفرد احد الوصيين بالخصومة في حقوق الميت على الناس وعندهم ينفرد

بتبذل الهبة للصغير وبقسمة ما يكال أو يورن وبأجازة اليتيم بعمل وينفرد أيضا ببيع ما يخشى ما به
النوى والتلف ولا يدخر كالقواكه ونحوها ولو أوصى الميت بأن يتصدق عنه بكذا وكذا من ماله
ولم يعين الفقير لا ينفرد به أحد الوصيين عند أبي حنيفة ومحمد رحم عندي يوسف رحم ينفرد وإن
من الفقير ينفرد بذلك أحدهما عند الكل وعلى هذا الخلاف إذا أوصى بشيء للمساكين
ولم يعين المساكين عندهما لا ينفرد أحدهما بالتنفيذ وعند أبي يوسف رحم ينفرد وإن من المساكين
ينفرد عند الكل هذا إذا أوصى إليهما جملة في كلام فإن أوصى إلى أحدهما أولاً ثم أوصى
إلى الآخر قال شمس الأئمة الحلواني رحم اختلف المشايخ فيه قال بعضهم هما ينفرد كل واحد منهما
بالتصرف وقال بعضهم لا ينفرد أحد الوصيين بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحم على كل حال
وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحم كذا في فتاوى قاضي خان * ولو أوصى إلى رجلين وقال كل واحد
منهما وصي تام فلكل واحد منهما أن يتصرف وحده كذا في خزائن المفتين * رجل جعل رجلاً
وصياً في شيء بعينه نحو التصرف في الدين وجعل آخر وصياً في نوع آخر بان قال جعلتكم ومما
في قضاء ما علي من الدين وقال لا أخرج جعلتكم وصياً في النكاح بامر مالي وقال أوصيت إلى
فلان بتقاضي ديني ولم أوص إليه غير ذلك وأوصيت بجميع مالي فلا يأخذ كل واحد
من الوصيين يكون وصياً في الأنواع كلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحم كأنه أوصى إليهما ومحمد
رح كل واحد منهما يكون وصياً بغيره أوصى إليه كذا في فتاوى قاضي خان * قال الشيخ
الإمام أبو بكر محمد بن الفضل إذا جعل الرجل رجلاً وصياً على ابنه وجعل رجلاً آخر وصياً على
ابنه الآخر أو جعل أحدهما وصياً في ماله الحاضر وجعل الآخر وصياً في ماله العائيب فإن كان شرط
أن لا يكون كل واحد منهما وصياً فبداً أوصى إلى الآخر يكون الأمر على ما شرط عند الكل وإن
لم يكن شرط ذلك فحينئذ تكون المسئلة على الاختلاف والنوى على قول أبي حنيفة رحم كذا
في المحيط * وإن كان رجلاً أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين على قول أبي حنيفة ومحمد
رح لا يتصرف الحي في ماله فيرفع الأمر إلى القاضي إن رأى القاضي أن يجعله وصياً وحده
وينطاق له التصرف فعل وإن رأى أن يضم إليه رجلاً آخر مكان الميت فعل وعلى قول أبي يوسف
رح ينفرد الحي منهما بالتصرف كذا في حالة الحيوة وهذه ثلث مسائل أحدها هذه والثانية
إذا أوصى إلى رجلين فمات الرجل قبل أحدهما الوصية وأم ينال الآخر مات أحدهما قبل

موت الموصي وقبل الآخر عند أبي حنيفة ومحمد رح لا ينفرد القابل بالتصرف وعند أبي يوسف رح ينفرد والثالثة إذا وصى إلى رجلين ففسق أحدهما كان القاضي بالخيار أن شاء أطلق التصرف للثاني وإن شاء ضم إليه وصيا آخر واستبدل الفاسق ثم العدل لا يتصرف وحده عند أبي حنيفة ومحمد رح وعند أبي يوسف رح له أن يتصرف كذا في فتاوى قاضيخان * مات رجل في سفر مع قوم قال استحسن أن يبيعوا متاعه وثيابه ولا يبيعوا رقيقه ولا ينفقون على الرقيق مال الميت لكن إن كان معهم طعام لمولاه أو كان يأخذ دراهمه كان هو الذي يأكل من غير أن يدفعوه إليه وكذلك الدراهم يأخذها هو فينفقها على نفسه كذا في محيط السرخسي * رجل مات وله ديون على الناس وعليه للناس ديون وترك أموالا وورثة فاقام رجل شاهدين أن الميت أوصى إليه وإلى فلان الغائب فإن القاضي يقبل بيته هذا الرجل لأنه أقام البينة على حقه وحقه متصل بحق الغائب فينصب خصما من الغائب فصارا وصيين ولا يكون لهذا الحاضر أن يتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رح مالم يحضر الغائب إلا في الأشياء التي ينفرد بها أحد الوصيين فإن حضر الغائب بعد ذلك أن صدق الحاضر وادعى أنه أوصى إليهما لا يكف إعادة البينة وكانا وصيين جميعا وعند أبي يوسف رح لا يكون الغائب الذي حضر وصيا مالم يعد البينة وإن حضر الغائب وجمدان كان وصيا كان القاضي بالخيار أن شاء جعل الأول وصيا وحده وإن شاء ضم إلى الأول رجلا آخر جعل أوصى إلى رجلين ليس لأحدهما أن يشتري من صاحبه شيئا من مال اليتيم وكذا لو كانا وصيين ليتيمين لا يشتري أحدهما من صاحبه شيئا من مال اليتيم الآخر رجل مات وأوصى إلى رجلين فجاء رجل وادعى دينا على الميت فقضى الوصيان دينه بغير حجة ثم شهدا له بالدين عند القاضي لا تقبل شهادتهما ويضمنان ما دفعا إلى المدعي لغرماء الميت ولو شهدا له أو لآثم امرهما القاضي بقضاء الدين فقضيا دينه لا يلزمهما الضمان وكذا لو شهد الوارثان على الميت بدين جازت شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع وصي الميت إذا قضى دين الميت بشهود جاز ولا ضمان عليه لأحد وإن قضى دين البعض بغير أمر القاضي كان ضامنا لغرماء الميت وإن قضى بأمر القاضي دين البعض لا يضمن والغريم الآخر يشارك الأول فيما قبض رجل أوصى إلى رجلين فمات أحد الوصيين وأوصى إلى صاحبه جاز ويكون لصاحبه أن يتصرف لأن أحدهما لو تصرف

بأذن

بإذن صاحبه في حيونهما جاز فكذلك بعد الموت وروى انه لا يجوز والصحيح هو الاول كذا في فتاوى قاضخان * الوصي اذا حضره الموت فله ان يوصي الى غيره مع ان الموصي لم يفوض اليه الايصاء كذا في الذخيرة * رجل اوصى فمات وفي يده ودائع الانسان فقبض احد الوصيين الودائع من منزل الميت بغير امر صاحبه او قبض بعض الورثة بغير امر الوصيين او بدون امر بنية الورثة فهك المال في يده لا ضمان عليه ولو لم يكن على الميت دين فقبض احد الوصيين تركه الميت فصاعت في يده لا يضمن شيئاً ولو قبض احد الورثة يضمن حصته اصحابه من الميراث الا ان يكون في موضع يخاف الهلاك على المال فلا يضمن استحساناً ولو كان على الميت دين محيط وله عند انسان وديعة فدفع المستودع الوديعة الى وارث الميت فصاعت في يده كان صاحب الدين بالخيار ان شاء ضمن المستودع وان شاء ضمن الوارث وليس هذا كاخذ المال من منزل الميت ولو كان مال الميت في يد غاصب فان الوصيين لا يملكان الاخذ من المودع والغاصب الا ان في الغصب ان كان في الورثة مأمون ثقة بالقاضي يأخذ المال من الغاصب ويدفعه الى الورثة وفي الوديعة يترك الوديعة عند المودع وصيان استأجر احدهما حاملين يحمل الجبازة الى القبرة والاخر حاضر ساكت او استأجر بعض الورثة بحضرة الوصيين وهما ساكتان حاز ذلك ويكون ذلك من جميع المال وهو بمنزلة شراء الكفن ولو كان الميت اوصى بالتصدق بالحنطة على الشراء قبل رفع الجبازة ففعل ذلك احد الوصيين قال الفقيه ابو بكر رح لو كانت الحنطة في التركة جاز دفعه وليس الاخر الامتناع منه وان لم تكن الحنطة في التركة فاشترى احد الوصيين حنطه وتصدق بها كانت الصدقة من المعطي قال الفقيه ابو بكر اخذ في هذا يقول ابي حنيفة ومحمد رح وذكرنا لطفي اذا كان في التركة كسوة وطعام فدفع ذلك احد الوصيين الى البنيم جاز وان لم يكن ذلك في التركة فاشترى احد الوصيين والاخر حاضر لا يشتري احد الا بامر الآخر ولو ان ميتاً وصى الى رجلين وقد كان باع عبداً فوجد المشتري بالعبده مبياعاً فله على الوصيين ان لا يردا ثمنه وليس لاحدهما قبض المبيع من المشتري ولا احد الوصيين ان يرد ما صار في يده من تركه الميت ولو ان الميت اوصى بشراء عبد ولا اتفاق فاحد الوصيين لا ينفرد بالشراء وبعد ما اشترى باكان لاحدهما ان يعتق رجل اوصى الى رجلين فقال لهما ضعائلكم مالي حيث شئتما ولئن شئتما ثم مات احد الوصيين قال ابن مقاتل بطلت الوصية ويعود الثلث الى ورثة الميت ولو قال جعلت ثلث مالي للمساكين

وقال لهما ذلك ثم مات احد الوصيين قال يجعل القاضي وصيا آخر وان شاء قال للباقى منهما
 اتسم انت وحدك وفي قول ابى يوسف رح الآخر للباقى منهما ان يتصدق وحده جداريين دارى
 الصغيرين لهما عليه حمولة يخاف عليه السقوط ولكل صغير وصى فطلب احد الوصيين مرمة
 الجدار وابى الآخر قال الشيخ الامام ابوبكر يبعث القاضي امينا حتى ينظر فيه ان علم ان في
 تركه ضرراً عليهما اجبر الآبى ان يبنى مع صاحبه رجل اوصى الى رجلين ان يشتريه من ثلث
 ماله عبداً بكذا درهمين ولا احد الوصيين عبد قيمته اكثر مما سمى المبت الموصى فاراد الوصى
 الآخر ان يشتري هذا العبد بما سمى الموصى قال ابوالقاسم ان كان الموصى فوغض الامر الى
 كل واحد منهما جاز شرا هذا الوصى من صاحبه وان لم يفعل ذلك فباع صاحب العبد عبده من
 اجنبى وسلمه اليه ثم يشتريان جميعا للمبت فهذا اصوب كذا في فتاوى قاضى خان * اوصى الى
 رجل ان يضع ثلث مالى حيث احب ان يجعله جاز ان يجعله في نفسه وكذلك لو نص على
 الوضع عند نفسه صح ولو قال اعط من ثمت لا يعطى نفسه لان الاعطاء لا يتحقق الا باخذ احد وهذا
 لا يتحقق من الواحد كذا في محيط السرخسي * ولو ان رجلا اوصى الى رجل فقال له اعمل
 بعلم فلان كان له ان يعمل بغير علم فلان ولو قال لا تعمل الا بعلم فلان لا يجوز له ان يعمل بغير علم
 فلان والفتوى على هذا ولو اوصى الى رجل وقال له اعمل برأى فلان او قال لا تعمل الا برأى
 فلان ففى الاول الوصى هو المخاطب وفى الثانى هما وصيان على المختار كذا في خزائن المفتين *
 قال ابونصر ان قال اعمل فيه بامر فلان فهو الوصى خاصة وان قال لا تعمل الا بامر فلان فهما وصيان
 وهو شبه بقول اصحابنا رح كذا فى المحيط * رجل اوصى الى وارثه جاز فان مات الوصى بعد موت
 مورثه واوصى الى رجل آخر ان قال هذا الوارث الذي اوصى اليه جعلتك وصيا فى مالى وفي مال المبت
 الاول الذي انا وصيه فان الوصى الثانى يكون وصيا فى تركتين جميعا ولو ان هذا الوارث الذي هو وصى
 قال للثاني اوصيت اليك ولم يزد على هذا كان الثانى وصيا فى التركتين عندنا ولو قال هذا الوارث
 للثاني اوصيت اليك فى التركتين من ابى حنيفة رح انه وصى فى التركتين جميعا وقال صاحبه هو
 وصى فى تركته المبت الثانى خاصة كذا فى فتاوى قاضى خان * الرجل اذا اوصى الى رجل ثم ان
 رجلا آخر اوصى الى الموصى ثم مات الموصى الثانى صار الموصى الاول وصيا ثم اذا مات الموصى
 الاول ولم يوص بالوصية الثانية فوصيه يكون وصيا لهما جميعا كذا فى شرح الطحاوى * خاطب

جماعة فقال لهم افعلوا كذا بعد موتي ان قبلوا يصبر كلهم او صبا وان سكتوا حتى مات الموصي ثم قبل بعضهم فان كان القابل اثنين او اكثر صار وصيين او وصياء ويجوز لهما ولهم تنفيذ الوصية وان كان واحدا صار وصيا ايضا غير انه لا يجوز له تنفيذ الوصية ما لم يرجع امره الى الحاكم فيقيم معه آخر ويطلق له التصرف بنفسه رجل اوصى الى رجل وجعل غيره مشرفا عليه يكون الوصي اولى باصساك المال ولا يكون المشرف وصيا وان تركه مشرفا انه لا يجوز تصريف الوصي الا بعلمه كذا في خزائن المفتين * واذا اختلف الوصيان في المال عند من يكون فان كان المال قابلا للقسمة فانهما يقسمان ويكون عند كل واحد منهما نصفه وان لم يكن المال قابلا للقسمة تهايا وان احبا استودعا رجلا وان احبا ان يكون المال كله عند احدهما جاز وان كان وصيان لليتامى فتقسم احدهما لم يجز في قول ابي حنيفة ومحمد ر ح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا الا ان الحاضر قاسم باذنه وعند ابي يوسف ر ح يجوز ولو باع احدا الوصيين شيئا من مال الصغير لم يجز عند ابي حنيفة ومحمد ر ح الا ان يكونا حاضرين او كان احدهما غائبا وفعل الحاضر باذن الغائب وعند ابي يوسف ر ح يجوز كيف ما كان هكذا القسمة واذا اوصت المرأة الى ايها وزوجها بوصايا من عتق وصلة وغير ذلك وتركت ضيعة وثيابا وحلبا وخلفت ابنتين رضيعتين فقال الزوج انا انفذ وصيتهما من خالص مالي ولا ابيع الثياب والحلي ان انفذ الزوج هذه الوصايا باذن الوصي الآخر وهو الاب فما كانت من صلوات ووصايا يحتاج فيها الى شراء شيء وقد فعله علي ان يرجع به في التركة كان ذلك دينيا في التركة وان فعل ذلك علي ان لا يرجع لم يجز من الوصية وما احتمى اليه من الصدقة من غير شري فلا تجري فيه الوصية بوجه من الوجوه فان احب الزوج ان يبقى هذه الامان لاولاده وينفذ الوصية من مال نفسه يهب من الصغار مالا ثم يبيع الوصيان مقدار الوصية من رجل ويشترى الاب للصغار ذلك منه بعد التسليم بمثل ذلك الثمن او اكثر ثم ينتقد ذلك المال الى البائع ويقبضه الوصيان من ثمن الضيعة فينفذان به الوصية كذا في المحيط * وصي باع عقارا يتقضي بثمنه دين الميت وفي يده من المال ما بقي لقضاء الدين جاز هذا البيع كذا في خزائن المفتين * قال محمد ر ح وصي الاب يقاسم مال الصغير اي شيء كان متقولا او عقارا بغبن يسير ولا يملكه بغبن فاحش والاصل في جنس هذه المسائل ان من ملك بيع شيء ملك قسمته كذا في المحيط * ويجوز للوصي ان يقاسم الموصي له فيما سوى العقار ويملك

للصغار وان كان بعض الورثة كبيراً غائباً ولو قاسم الوصي للورثة وفي التركة وصية لانسان والموصى له غائب لا يجوز قسمة الوصي على الموصى له الغائب ويكون للموصى له ان يشارك الورثة ولو كانت الورثة كلهم صغاراً فقاسم الوصي الموصى له فاعطاه الثلث وامسك الثلثين للورثة جاز حتى لو هلك في يد الوصي ما في يد الوصي للورثة لا يرجع الورثة على الموصى له بشئ كذا في فتاوى قاضيخان * واذا نصب القاضي وصياً لليتيم في كل شئ فقاسم عليه في العقار والعروض جاز هذا اذا جعلها القاضي وصياً في كل شئ فاما اذا جعله وصياً في النفقة او في حفظ شئ بعينه لم تجز قسمته واذا قاسم الوصي الموصى له بالثلث على الورثة وهم صغار فدفع الثلث اليه واخذ الثلثين للورثة صح حتى لو هلك نصيب الورثة في يد الوصي لم يكن على الوصي الضمان ولو كانت الورثة كلهم كباراً او كان بعضهم كباراً وهم حضور فقسم الوصي مع الموصى له على الوارث الكبير باطلة في العقار وفي المنقول جميعاً فان هلك نصيب الوارث الكبير في يد الوصي فلا ضمان على الوصي ولكن يرجعون على الموصى له فيأخذون منه ثلثي ما اخذ ان كان ما اخذه قائماً في يده وان هلك ما اخذه الموصى له يجب ان يكون الوارث الكبير بالخيار ان شاء ضمن الوصي حصته وان شاء ضمن الموصى له وان كانت الورثة كباراً وهم غيب فقاسم الوصي الموصى له على الورثة فقسمته في العقار باطلة وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رح في هذه الصورة خلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر رح لا تجوز القسمة وعلى قول ابي يوسف رح تجوز واما في المنقول تجوز قسمته مع الموصى له على الورثة فاما قسمة الوصي مع الورثة على الموصى له والورثة كبار حضوراً والموصى له غائب فالقسمة باطلة والعقار والمنقول في ذلك على السواء وذكر في اختلاف زفر ويعقوب رح في هذه المسئلة اختلافاً فقال على قول ابي حنيفة وزفر رح لا تجوز القسمة وعلى قول ابي يوسف رح تجوز فان هلكت حصة الموصى له في يد الوصي وبقي نصيب الورثة كان للموصى له ان يأخذ ثلث ما بقي في يد الورثة وان هلكت حصة الورثة في يدهم وهلكت حصة الموصى له في يد الوصي ابضا فها هلك في يد الوصي من حصة الموصى له فالوصي لا يضمن من ذلك وما هلك في يد الورثة من حصة الموصى له فهو بالخيار ان شاء ضمن الوصي ذلك وان شاء ضمن الوارث كذا في المحيط * ومن اوصى بثلاث الف درهم فدفعها الورثة الى القاضي

فقسم والموصي له غائب صحت قسمته حتى لو هلك المقبوض ثم حضر الغائب لم يكن على الورثة سبيل كذا في الكافي * وصي عنده الفان لیتیمین فادركا فدفع اليهما الف وصاحب الاخرى حاضر وجهد القابض القبض منه فغرم الوصي خمسمائة بينهما ولو كان غائبا تجاوز قسمته عليه فلا يضمن بدفع نصيب احدهما اليه ولو كان القابض مقره اكان الآخر ان يأخذ منه خمسمائة وان شاء ضمن الوصي ورجع بها الوصي وصي للیتیمین قال لهما بعد ما اكبرا قد دفعت اليكما الف افصدقه احدهما وكذبه الآخر يرجع المنكر على اخيه بمائتين وخمسين درهما وان انكرا لم يكن لهما على الوصي شيء ولو قال الوصي دفعت الي كل واحد منكما خمسمائة على حدة وصدقه احدهما وكذبه الآخر رجع المكذب على الوصي بمائتين وخمسين درهما ولو كانا اثنتين جازت القسمة عليهما رجل مات وترك ابنين صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثهما فقال الوصي جمع تركه ايكما الف وقد انقبت على كل واحد منكما خمسمائة فصدقه احدهما وكذبه الآخر يرجع المكذب على المصدق بمائتين وخمسين ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفر ر ح وهو رواية عن ابي حنيفة ر ح وفي رواية بن ابي مالك عن ابي يوسف ر ح انه يرجع كذا في محيط السرخسي * وصي الام يقاسم لولدها الصغير منقولته التي ورثها من الام اذا لم يكن للصغير اب ولا وصي الاباء اذا كان له احدهما لا يقاسم هو ولا يملك قسمة عنارته على كل حال ولا يملك قسمة ما ورثه الصغير من غير الام العنار والمقول في ذلك على السواء وما عرفت من الجواب في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ والعم ولو كان الوصي قسم بين الورثة وعزل نصيب كل انسان فهذا على خمسة احوال ان تكون الورثة صفارا كلهم ليس فيهم كبير وفي هذا الوجه لا تجوز قسمته اصلا وهذا بخلاف الاب اذا قسم مال اولاده الصغار وليس فيهم كبار فانه يجوز قالوا والحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغير اثنين ان يبيع الوصي حصة احد الصغيرين مشاعا من رجل ثم يقاسم مع المشتري حصة الصغير الذي ام يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق احدهما من الآخر وحياته اخرى ان يبيع نصيبهما من رجل ثم اشترى من المشتري حصة كل واحد منهما مفرزا الثاني ان تكون الورثة كبارا كلهم بعضهم حضور وبعضهم غيب فقام الحضور وان نصيبهم فان القسمة جائزة ومراده ان كانت التركة مروضا او اما في العنار فليس تجوز قسمته عليهم الثالث ان تكون الورثة صفارا وكبارا والكبار غيب فانه لا تجوز قسمته الرابع اذا كانوا صفارا وكبارا فعزل نصيب

الكبار وهم حضور فدفعه اليهم وعزل نصيب الصغار جملة ولم يفرز نصيب كل واحد من الصغار
 جاز الخماس اذا عزل نصيب كل واحد من الصغار والكبار وقسم بين الكل فان القسمة في الكل
 فاسدة فاما اذا دفع الى الكبار نصيبهم وامسك حصة الصغار جملة ثم قسم حصة الصغار فيما بينهم
 فان القسمة بين الكبار والصغار صحيحة واذا كان بعض الورثة صغارا والبعض كبارا واحد الكبار
 وصي الصغار واراد وا منه القسمة حكى عن الشيخ الامام الزاهد ابي حفص الكبير ان الوصي
 يقسم بين الكبار ويعزل نصيب الصغار ويجعل نصيبه مع نصيب الصغار ثم يبيع نصيبه من الاجنبي
 ثم يقسم بين الاجنبي المشتري وبين الصغار ثم يشتري نصيبه من الاجنبي المشتري فيتحقق
 القسمة بين الكل من هذا الوجه كذا في المحيط * وصي الاب اذا باع شيئا من تركته الاب فهو
 على وجهين احدهما ان لا يكون على الميت دين ولا وصي هو بوصية والثاني ان يكون على
 الميت دين او وصي بوصية ففي الوجه الاول قال في الكتاب للوصي ان يبيع كل شيء من
 التركة من المتاع والعروض والعقار اذا كانت الورثة صغارا اما يبيع ماسوى العقار يحتاج الى
 الحفظ وصي يكون حفظ الثمن ايسر ويبيع العقار ايضا في جواب الكتاب قال شمس الائمة
 الحلواني رح ما قال في الكتاب قول السلف كذا في فتاوى قاضيخان * وجواب المناخيرين انه انما
 يجوز بيع عقار الصغير اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا من ثمن العقار او يكون للصغير حاجة
 الى ثمن العقار او يرغب المشتري في شرائه بضعف القيمة وما به الفتوى كذا في الكافي * او يكون
في التركة وصية مرسله يحتاج في تنفيذها الى ثمن العقار او يكون بيع العقار خيرا لليتيم بان كان
 خراجها ومؤنها يربو على غلاتها او كان العقار حائوتا او دارا يريد ان ينقض ويتداعى الى الخراب
 فان وقعت الحاجة للصغير الى اداء خراجها فان كان في التركة مع العقار عروض يبيع ماسوى
 العقار فان كانت الحاجة لا تندفع بما سوى العقار حينئذ يبيع العقار بمثل القيمة او بغبن يسير ولا يجوز
 بيع الوصي بغبن فاحش لا يتغابن الناس في مثله وكذا لو اشترى الوصي شيئا لليتيم لا يجوز
 شراؤه بغبن فاحش هذا اذا كانت الورثة كلهم صغارا وان كان الكل كبارا وهم حضور لا يجوز
 بيع الوصي شيئا من التركة الا بامرهم فان كان الكبار غيبا لا يجوز بيع الوصي العقار ويجوز بيع ماسوى
 العقار ويجوز اجارة الكل لان الوصي يملك حفظ مال الغائب وبيع العروض يكون من الحفظ
 اما العقار محفوظة بنفسها الا ان يكون العقار يهلك لو لم يبع فحينئذ يصير العقار بمنزلة العروض وان كانت

الورثة كبارا كلهم بعضهم غائب والباقي حضور فان الوصي يملك بيع نصيب الغائب مما سوى
العقار لاجل الحفظ عند الكل فاذا جاز بيعه في نصيب الغائب عند الكل جاز بيعه في نصيب الحاضر
ايضا في قول ابي حنيفة رح وعند صاحبيه لا يجوز بيعه في نصيب الحاضر هذا اذا لم يكن في التركة
دين كذا في فتاوى قاضيخان * وان كان على الميت دين ان كان محيطا بالتركة بيع كل التركة
بالاجماع وان لم يكن محيطا بيع بقدر الدين وفيما زاد على الدين بيع عنده خلافا لهما كذا في الكافي *
ولو كان في التركة وصية مرسلة فان الوصي يملك البيع بتدريه اينفذ الوصية عند الكل واذا ملك
بيع البعض يملك بيع الباقي عند ابي حنيفة رح وعندهما لا يملك ولو كان في الورثة صغير واحد
والباقي كبار وليس هناك دين ولا وصية والتركة عروض فان الوصي يملك بيع نصيب الصغير
عند الكل ويملك بيع الباقي في قول ابي حنيفة رح فاذا باع الكل جاز بيعه في الكل وعندهما لا يجوز
بيعه في نصيب الكبار والاصل عند ابي حنيفة رح اذا ثبت للوصي بيع بعض التركة ثبت له
ولا يبيع الكل ووصي الاب يكون بمنزلة الاب وكذلك وصي الجد يكون بمنزلة وصي الاب
ووصي وصي الجد بمنزلة وصي الجد ووصي وصي القاضي يكون بمنزلة وصي القاضي اذا كان
عاما واما وصي الام ووصي الاخ اذا ماتت الام وترك ابنا صغيرا ووصت الى رجل او مات
الرجل وترك اخا صغيرا ووصى الى رجل يجوز بيع هذا الوصي فيما سوى العقار من تركة هذا
الميت ولا يملك بيع العقار ولا يجوز لهذا الوصي ان يشتري شيئا للصغير الا الطعام والكسوة
لان ذلك من جملة هذا حفظ الصغير كذا في فتاوى قاضيخان * وصي الام لا يملك على الصغير
بيع ما ورثه الصغير من الاب العقار والمنقول المشغول بالدين والخالي من الدين على السواء
وما كان موروثا للصغير من جهة الام ان كان خاليا من الدين والوصية يبيع المنقول ولا يبيع العقار
وان كانت التركة مشغولة بالدين او بالوصية ان كان الدين مستغرقا فله ان يبيع الكل ودخل بيع
العقار تحت ولايته وان لم يكن الدين مستغرقا يبيع بقدر الدين وهل يبيع الزيادة على قدر الدين
فعلى الاختلاف الذي من قبل هذا وكل جواب عرفته في وصي الام فهو الجواب في وصي الاخ
والعم وان كانت الورثة كبارا كلهم فان كانوا حضورا وكانت التركة خالية من الدين فوصي الام
لا يبيع شيئا من تركتها وان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب
في وصي الاب فيما فيه اتفاق وفيما فيه اختلاف وان كانت الورثة صغارا وكبارا والكبار غيب

فان كانت التركة خالية عن الدين فوصي الام ببيع المنقول من تركة الام حصة الصغار والكبار جميعا ولا يبيع العقار من تركتها حصة الكبار والصغار في ذلك على السواء فان كانت التركة مشغولة بالدين فالجواب في وصي الام نظير الجواب في وصي الاب وان كان الكبار حضورا والتركعة خالية عن الدين فانه يبيع حصة الصغار من المنقول من تركتها وهل يبيع حصة الكبار من المنقول فالمسئلة على الخلاف فلا يبيع العقار اصلا وان كانت التركة مشغولة بالوصية او بالدين ان كانت مستغرقة فانه يبيع العقار والمنقول جميعا وان كانت غير مستغرقة يبيع المنقول جميعا ويبيع العقار بقدر الدين اجماعا وفيما زاد على قدر الدين اختلاف المشائخ راجع كذا في المحيط * الاصل ان ولاية الوصي تتقدر بقدر ولاية الموصي وان ولاية الحفظ تتبع لولاية التصرف امة بين رجلين ولدت ولدا فادعياه معا وثبتت نسبة منهما فعتقت الامة وماتت وتركت مالا واوصت الى رجل فالولاية على ولدها وماله لا بويه دون وصيها لان وصي الام كالام وليس لها ولاية التصرف فكذا لو صيها وليس له ولاية الحفظ ايضا لانها تتبع لولاية التصرف حتى لو غاب الوالدن بظهر ولاية الحفظ لو وصي الام فيملك بيع العروض لانه من الحفظ كذا في الكافي * ولكن انما يثبت له الولاية فيما ورثه الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام لا في مال يحدث للصغير بعد ذلك وكما يثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو من باب الحفظ نحو بيع المنقول وبيع ما يتسارع اليه الفساد وان غاب احد الوالدين والاخر حاضر فكذلك الجواب عند ابي حنيفة ومحمد راجع ولو مات احد الوالدين بعد موت الام ولم يدع وارثا غير هذا الصغير واوصى الى رجل والوالد الآخر حاضر فالميراث كله للصغير وولاية التصرف في الترتين للاب الثاني لا لوصي الوالد الميت ولا لوصي الام قال ولا يضم القاضي الى الوالد الثاني وصيا ليتصرف معه وان كان الوالد الثاني غائبا كان لوصي الام حفظ ما تركته الام وما كان من باب الحفظ وكان لوصي الوالد الميت حفظ ما تركه الوالد الميت وما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الثاني بعد ذلك واوصى الى رجل فوصيه يكون اولي من وصي الاب الذي مات أولا ومن وصي الام فان كان للاب الذي مات أولا اب هو جد هذا الغلام وباقي المسئلة بحالها فوصي الاب الذي مات آخر اولي بالتصرف في مال الصغير وكذلك لو كان للاب الذي مات آخر اب هو جد هذا الغلام

هذا الغلام كان وصيه اولى من ابيه وان مات وصي الاب الذي مات آخر او وصي الى غيره وباقى
المسئلة بحالها فوصيه اولى ممن سميته وان مات وصي الاب الذي مات آخر ولم يوص الى
احد وكان الاب الذي مات آخر لم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي مات اولاً اباً جده هذا الغلام
ووصيا فان اب الذي مات اولاً اولى من وصيه فان كان مات الوالدان احد هما قبل الآخر ولكل واحد
منهما اب واوصى كل واحد منهما الى رجل ان لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال للوصيين جملة لانه لم يعرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر يجعل كأنهما
ماتاهما ولو ماتا معاً كان ولاية التصرف في المال للوصيين وان عرف الذي مات اولاً من الذي مات آخر
فولاية التصرف في المال لوصي الذي مات آخر وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب
الذي عرف موته آخر ولم يوص الى احد وباقى المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال للجدين
لا ينفرد احد هما كذا في المحيط * واذا مات الرجل وترك اولاداً صغاراً واباً ولم يوص الى احد كان
الاب بمنزلة الوصي في حفظ التركة والتصرف فيها أي تصرف كان فان كان على الميت دين
كثير فان الاب وهو جد الصغار لا يملك بيع التركة لقضاء الدين وكذا الرجل اذا اذن لابنه الصغير
المراهق الذي يعقل البيع والشراء فتصرف الابن تصرفاً ورثته الدين ثم مات هذا الابن
وترك اباً فان الاب لا يملك التصرف في تركته لقضاء الدين وصي الميت اذا باع التركة لقضاء
الدين والدين غيره محبط جاز بيعه عند أبي حنيفة رح ولا يجوز عند صاحبيه وان لم يكن في التركة
دين ولكن في الورثة صغيرة ع الناصي كل التركة يذيعه في قول أبي حنيفة رح فرق أبو حنيفة رح
بين الوصي واب الميت لوصي الميت ان يبيع التركة لقضاء الدين وتعدد الوصية واماب الميت
وهو جد اولاده الصغار له ان يبيع التركة على الاولاد الصغار لولده وليس له ان يبيع التركة على الاولاد
الصغار لولده لقضاء الدين على الميت قال شمس الاثمة الحلواني رح هذه قاعدة تحفظ من الخصاص
وأما محمد رح اقام الجده مقام الاب قال في الكتاب اذا مات الرجل وترك وصياً واد كان الوصي
اولى من الاب فان لم يكن له وصي فالاب اولى ثم ثم إلى ان قال فوصي الجد ثم وصي الناصي
قال شمس الاثمة الحلواني رح بتول الخصاص يعني صغير ورث مالا له اب مسرف مبذر مستحق
للحجر فعلى قول من يجوز الحجر لا تثبت الولاية في المال للاب ذكر شمس الاثمة الحلواني رح
في شرح ادب القاضي اذا نصب القاضي وصياً لليتيم الذي للاب له كان وصي الناصي بولاية

وصي الاب اذا جعله القاضي وصيا عاما في الالوان كلها فان جعله وصيا في نوع واحد كان وصيا في ذلك النوع خاصة بخلاف وصي الاب فانه لا يقبل التخصيص اذا الوصي الى رجل في نوع كان وصيا في الالوان كلها كذا في فتاوى قاضيهان * واذا باع الوصي شيئا من تركته الميت بالنسيئة فان كان ذلك ضررا على اليتيم بان يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل لا يجوز وان لم يكن ضررا على اليتيم بان كان لا يخشى عليه الجحود والمنع عند حلول الاجل يجوز وعلى هذا قال مشايخنا ارح اذا استباع رجل شيئا من مال اليتيم بالف والآخر بالف ومائة والاول املئ ينبغي للوصي ان يبيعه من الاول الذي لا يخشى عليه الجحود والمنع عند الطلب وكذلك اذا كان اليتيم دارا اراد رجل ان يستأجرها كل شهر بثمانية والآخر بعشرة والذي يستأجرها بثمانية املئ ينبغي ان يؤجر منه وعلى هذا متولى الاوقاف وجميع امناء الاوقاف كذا في الذخيرة * وصي باع ضيعة اليتيم من مفلس يعلم انه لا يقدر على اداء الثمن قال ابو القاسم ان كان البيع بيع رغبة فالقاضي يؤجل المشتري بثلاثة ايام فان اوفى بالثمن والا ينتقض البيع قال رضي الله عنه وينبغي ان لا يجوز بيع القاضي اذا كان يعلم ان المشتري لا يتدر على اداء الثمن لان بيع الوصي ممن هذا حاله يكون اسهلا كما لا انه ادى الثمن قبل ان يقضي بطلان البيع الا ان يصح هذا البيع لان القاضي نصب ناظرا خصوصا للصغار ونمام الظرفيما قضا وصي باع شيئا من مال اليتيم ثم طلب منه اكثر مما باع فان القاضي يرجع الى اهل البصر والامانة ان اخبره اثنان من اهل البصر والامانة انه باع بقيمته وان قيمته ذلك فان القاضي لا يلتفت الى من يزيد وان كان في المزايدة يشتري باكثر وفي السوق باقل لا ينتقض بيع الوصي لاجل تلك الزيادة بل يرجع الى اهل البصر والامانة فان اجتمع رجلان منهم على شيء يؤخذ بقولهما وهذا قول محمد ر ح اما على قواهما قول الواحد يكفي كما في التركة ونحوها وعلى هذا قيم الوقف اذا اجر مستغل الوقف ثم جاء آخر ويزيد في الاجر كذا في فتاوى قاضيهان * وصي باع تركته الميت لانفاذ الوصية فيجهد المشتري البيع فرفعه الى القاضي وحلفه فحلف والوصي يعلم انه كاذب فان القاضي يقول للوصي ان كنت صادقا فقد نسخت البيع بينكما فيجوز مثل هذا الفسخ وان كان بالمخاطرة وانما يحتاج الى فسخ الحاكم لان الوصي لو غرم على ترك الخصومة بعده فيجهد المشتري البيع صادك منهما بمنزلة الاقالة فيلزم المبيع الوصي كما لو تبايلا حقيقة واذا فسخ الوصي بيعهما لا يلزم بل يرجع ذلك الى

ملك الميت كذا في الفتاوى الكبرى * وفي فتاوى أبي الليث شرح رجل ملتوف قد كان اوصى بثلاث ماله وخلف صنوفا من العقارات والوصي يبيع صنفا للوصية فللوارث ان يرخصي الا ان يبيع من كل شيء الثالث مما يمكن بيع الثالث ومثل ابو بكر الاسكاف رخ عن امرأة اوصت ان يباع ضياعها ويصرف ثلث ثمنها على الفقراء ثم انها ماتت وخلفت ورثة كبارا فاراد الوصي يبيع جميع الضيعة فتاوى الورثة الا مقدار الوصية قال ان كان الثلث يشتري بالوكس ويدخل على الورثة وعلى اهل الوصية الضرر فللوصي ان يبيع الكل والا فلا يبيع الا بمقدار الوصية وكان ابو نصر الدبوسي رح بقني عند دخول الضرر بقول أبي حنيفة رح وعند عدم الضرر بقولهما كذا في الذخيرة * قال وللوصي ان يتجر بمال اليتيم كذا في المبسوط * ولا يجوز للوصي ان يتجر لنفسه بمال اليتيم او الميت فان فعل وربح ضمن رأس المال ويتصدق بالربح في قول أبي حنيفة ومحمد رح كذا في فتاوى قاضيان * للوصي ان يدفع مال الصغير مضاربة وان شارك به غيره وان يبضعه كذا في المحيط * ومسي آجر بعض التركة اجارة طويلة ليتضي به دين الميت لا يجوز مديون مات واوصى فغاب الوصي فعمد بعض الورثة وباع تركته وقضى دينه فانفذ وصاياه فالبيع فاسد الا ان يكون بامر القاضي هذا اذا كانت التركة مستغرقة بالدين وان لم تكن مستغرقة نفذت صرف الوارث في حصته الا ان يكون المبيع يتامعنا من الدار وارث كبير باع شيئا من تركة الميت او من عقاره وقد بقي عليه دين ووصايا فاراد الوصي ان يرد بيعه ان كان في يد الوصي شيء غير ذلك لم يستطع ان يبيعه وينفذ منه الوصايا ويتضي الدين لا يرد البيع مانت من زوج وبنت واخ فاوصت الى الاخ فقبل وصيتها ثم قبل ان ينفذ وصيتها ويتضي دينها اشترى نصيب الزوج من الامتعة والعقار ولم يعلم البائع مقدار نصيبه والمشتري عرف ذلك ان انفذ الوصايا قبل ان يختصموا جاز البيع وان لم ينفذ حتى اختصموا الى القاضي ابطال بيعه وبدأ بديون الميت ووصايا ثم الميراث كذا في خزائن المعين * مديون اوصى بوصايا يخرج من ثلثه بعد قضاء دينه وخاف دارا ولا ينفذ الوصي على انفذ وصاياه وقضاء ديونه التي عليه الا من ثمن الدار والوارث لا يرخصي يبيع جميع الدار ان كان الدين يأتي على جميع الدار وعلى ما منها بحيث لا يبقى منها الا شيء يسير فله ان يبيعها لا يسهه الا ذلك ان علم ان الدين يبقى على الميت طويلا ان لم يبيع واهل الوصايا بشر كاه الوارث الوصي اذا اراد ان يفرض مال اليتيم من غيره فليس له ذلك باتفاق الروايات كذا في المحيط * فان افرض كان ضامنا والقاضي

لا يملك الاقراض واختلف المشائخ رح في الاب لاختلف الروايات عند ابي حنيفة رح والصحيح ان الاب بمنزلة الوصي لا بمنزلة القاضي ولورهن الوصي او الاب مال اليتيم بدين نفسه في القياس لا يجوز ويجوز في الاستحسان ولو قضى الوصي دين نفسه بمال اليتيم لا يجوز ولو فعل الاب ذلك جاز وصي احتال بمال اليتيم ان كان الثاني املئ من الاول جاز وان كان مثله لا يجوز كذا في فتاوى ناصيخان * الوصي اذا باع مال اليتيم بدين نفسه من رب الدين بمثل ما عليه من الدين فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامن للصغير كذا في المحيط * واذا رهن مال اليتيم بدين اسدانه عليه وقبضه المرتهن ثم ان الوصي استعارة من المرتهن بحاجة اليتيم فضاع في يد الوصي هلك من مال اليتيم ودين المرتهن على اليتيم بحاله يطالب به الوصي وان كان الوصي قد غصب الرهن من المرتهن واستعمله في حاجة الصغير وهلك في يده ضمن الوصي قيمته لحق المرتهن لا لحق اليتيم وان يستعمله بعد الغصب في حاجة نفسه ضمن لحقهما حتى ان في الفصل الاول اذا ادعى دين المرتهن بما ضمن رجع بذلك في مال اليتيم وفي الفصل الثاني لا يرجع بذلك في مال اليتيم وان غصب الوصي عبد الرجل واستعمله في حاجة الصغير وضمن قيمته للمغصوب منه هل يرجع بذلك في مال اليتيم لا رواية فيه عن اصحابنا رح قال مشائخنا رح ينبغي ان لا يرجع واذا آجر الوصي الصبي في عمل من اعمال البر فهو جائز وكذا اذا آجر عبد الصغير او مالا آخر للصغير فهو جائز فان باغ فله ان يفسخ الاجارة التي عقدها عليه وليس له ان يفسخ الاجارة التي عقدها على ماله الوصي اذا استأجر لليتيم اجيرا باكثر من اجر مثل عمله بحيث لا يتغابن الناس فيه ذكر القاضي الامام ركن الاسلام علي السغدري رح في شرح السير ان الوصي يصير مستأجر لنفسه ويجب جميع الاجر في ماله وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان الاجارة تقع للصغير ولكن الاجر اجر مثل عمله اذا عمل والفضل يرد على الصغير الوصي اذا آجر منزلا للصغير بدون اجر المثل يلزم المستأجر اجر المثل اي يصير غاصبا للسكنى فلا يلزمه الاجر بالسكنى قال الفضلي رح في فتاواه على اصول اصحابنا رح يجب ان يصير غاصبا ولا يلزمه الاجر وذكر الخصاص رح في كتابه ان المستأجر لا يكون غاصبا ويلزمه اجر المثل قيل له اتفني بما ذكر الخصاص قال نعم ورأيت في نسخ آخر يجب اجر المثل بكناله ولو كان يسمى فيه الاجر وجب المسمى ولا يزداد عليه ومن مشائخنا رح من يفتي بوجوب اجر

اجر المثل الا اذا كان النقصان خيرا لليتيم فحينئذ يجب النقصان كذا في الذخيرة * وليس للوصي ان يبرأجر نفسه من اليتيم بخلاف الاب فانه لو اجر نفسه من الصبي لنفسه يجوز كذا في القدوري * وكذا اجابه الفضلي رح ان الوصي اذا اجر نفسه او اجر شيئا من متاعه في عمل من اعمال اليتيم لم يجز وقال الامام علي السعدي رح لو اجر الوصي او الاب لنفسه من اليتيم جاز بالاتفاق والفتوى على ما ذكره القدوري كذا في الكبرى * ولو استأجر الوصي الصغير نفسه ينبغي ان يجوز عند ابي حنيفة رح كذا في التاتارخانية * وليس للوصي ان يهب مال اليتيم بعوض او بغير عوض وكذلك الاب ولو هب انسان للصغير فعوض الاب عن مال الصغير لا يجوز ويبقى للواهب حق الرجوع وكذلك لو عوض الوصي من مال اليتيم كذا في فتاوى قاضيخان * وفي نوا در بن هشام من محمد رح في وصي يتيم باع غلاما لليتيم بالف درهم وقيمته الف درهم على ان الوصي بالخيار فازدادت قيمة العبد في مدة الخيار فصارت الف درهم ليس للوصي ان ينفذ البيع قال هو قول ابي حنيفة وابي يوسف رح ومن محمد رح ايضا في وصي باع عبد للصغير على انه بالخيار ثلاثة ايام فبلغ الغلام في الثلث ثم يمر الثلث جاز البيع وان اجاز الوصي البيع في الثلث او مات لم يجز حتى يجيزه الغلام ولو ان وصي يتيم باع عبدا لليتيم واشترط الخيار ثلثا ثم مات اليتيم في وقت الخيار جاز البيع وكذلك الوالد وعمل فقال لان العقد انما وقع للصغير لو باع الوصي عبدا لليتيم بشرط الخيار للوصي فادرك اليتيم في مدة الخيار ثم البيع وبطل الخيار في قول ابي يوسف رح ولو اشترى الوصي جارية للصغير ثم بلغ الصبي فاطلع الوصي على عيب ورضي به قبل ان ينهاء اليتيم من الوصاية او بعد ما ينهاء فهو كالوكيل في جميع ذلك وان اشترى الوصي عبدا لليتيم بالف درهم على ان الوصي بالخيار ثلاثة ايام فكبر اليتيم في الثلث ثم اجاز الوصي البيع فاليتيم بالخيار ان شاء رضي به وان شاء الزم الوصي فان لم يجز شيئا حتى مات الوصي بعد ما رضي بالعيب او قبل ذلك فاليتيم على خياره وان لم يمت الوصي ومات العبد في يد الوصي وقت الخيار او بعد مضيه او مات اليتيم في وقت الخيار قبل رضا الوصي بالمشتري او بعده فالشراء لازم لليتيم كذا في المحبذ * وصي باع شيئا من مال اليتيم فادرك فابرا المشتري عن الثمن قال بعضهم اذا كان صلحا غير مفسد وقال انت بري مما ابرأك وصي من مالي جاز ويري المشتري وان قال انت بري مما عليك لا يبرأ قال الفقيه رح هذا خلاف قول اصحابنا رح ولانا خذ به بل يبرأ المشتري بابراء

الصبي بعد ما بلغ كذا في الفتاوى الكبرى * وإذا باع الوصي مال اليتيم من نفسه أو باع مال نفسه من اليتيم فعلى قول أبي حنيفة رح واحد من الروايتين عن أبي يوسف رح إذا كان فيه منفعة ظاهرة لليتيم يجوز وإن لم يكن فيه منفعة ظاهرة لليتيم لا يجوز وعلى قول محمد رح وأظهر الروايات من أبي يوسف رح أنه لا يجوز على كل حال وتكلم المشائخ رح في تفسير المنفعة الظاهرة على قول أبي حنيفة رح بعضهم قالوا إن يبيع من الصبي من مال نفسه ما يساوي ألف درهم بثمان مائة ويبيع مال الصبي من نفسه ما يساوي بثمان مائة ألف درهم وبعضهم قال إن يبيع من مال نفسه ما يساوي ألفاً وخمسمائة ويبيع من مال الصبي ما يساوي خمسمائة ألف ثم إذا جاز بيع الوصي من نفسه على قول أبي حنيفة رح هل يكتفى بقوله بعت أو اشتريت كما في الأب أو يحتاج إلى الشرطين لم يذكر هذا الفصل هنا وذكر الناطقي في واقعاته أنه يحتاج فيه إلى الشرطين بخلاف الأب وصي اليتيم إذا باع مال أحدهما من الآخر لا يجوز وكذا الوان الوصي لهما بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في الذخيرة * وكذا إذا أذن لعبد ليتيم بالتصرف فباع أحدهما ماله من الآخر لا يجوز كذا في المحيط * الأب أو الوصي إذا أذن للصغير أو لعبده في التجارة صح الأذن وسكوتهما عند البيع والشراء يكون إذا فأن مات الأب أو الوصي قبل بلوغ الصغير بطل الأذن وإن بلغ الصغير ومات الأب أو الوصي حتى لا يبطل الأذن ولو وكل الأب أو الوصي ببيع مال الصغير والشراء للصغير فمات الأب أو بلغ الصغير ينزل الوكيل القاضي إذا أذن للصغير أو المعتوه أو لعبدهما في التجارة صح وكذا لو حصر علي عبد للمعتوه ولو رأى القاضي عبداً للمعتوه يبيع ويشترى فسكت لا يكون ذلك إذا علمه القاضي إذا رأى أن يأذن للصغير أو لعبده في التجارة فابى الأب أو الوصي فاباؤهما يكون باطلاً فإن حصر الأب أو الوصي بعد أذن القاضي لم يصح حصرهما وكذا لو مات هذا القاضي لا ينحصر إلا أن يرفع الأمر إلى قاضٍ آخر حتى ينحصر عليه فينحصر لأن ولاية هذا القاضي مثل ولاية الأول كذا في فتاوى قاضيخان * ولأن هذا الصبي باع من الوصي شيئاً واشترى منه شيئاً فعلى قول محمد رح لا يجوز أصلاً كما لو باع الوصي بنفسه من نفسه أم على قول أبي حنيفة رح فعلى رواية الجامع ورواية الزيادات وفي بعض رواية المأذون أن كان فيه نفع ظاهر للصغير صح وإن لم يكن فيه نفع ظاهر للصغير لا يصح كذا في الذخيرة * الوصي إذا أخذ أرض اليتيم مزارعة فقد اختلف المشائخ رح فيه منهم من قال يجوز

مطلقا كما رفعها الى آخر ومنهم من قال اذا كان البذر من اليتيم لا يجوز ان كان من الوصي جاز وعامة المشائخ رح على انه لو كان اجرا للمثل او ضمان النقصان خيرا لليتيم مما يصيبه من الخارج لم يجز وان كان مما يصيبه من الخارج خيرا له جازت المازعة كذا في المحيط * وللوصي ان يؤدي صدقة فطر اليتيم بمال اليتيم وان يضحى عنه اذا كان اليتيم موسرا في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح والوصي لا يملك ابراء فريم الميت ولا ان يحط عنه شيئا ولا يؤجله اذا لم يكن الدين واجبا بعقده فان كان واجبا بعقده صح الحط والتأجيل والابراء في قول ابي حنيفة ومحمد رح ويكون ضامنا ولو صالح الوصي واحدا من دين الميت ان كان للميت بينة على ذلك او كان الخصم مقرا بالدين او كان القاضي علم بذلك الحق لا يجوز صلح الوصي وان لم يكن على الحق بينة جاز صلح الوصي وان كان الصلح من دين على الميت او على اليتيم فان كان للمدعي بينة على حقه او كان القاضي قضى له بحقه جاز صلح الوصي وان لم يكن للمدعي بينة على حقه ولا قضى القاضي بذلك لا يجوز صلح الوصي لانه اتلاف بماله وهو نظير ما لو طمع السلطان الجائر او المتغلب في مال اليتيم فاخذ الوصي وهدده ليأخذ بعض مال اليتيم قال نصير رح لا ينبغي للوصي ان يعطي فان كان اعطى كان ضامنا وقال الفقيه ابو الليث رح ان خاف الوصي القتل على نفسه او اتلاف عضو من اعضائه او خاف ان يأخذ كل مال اليتيم لا يضمن وان خاف على نفسه القيد او الحبس او علم انه يأخذ بعض مال الوصي ويبقى من المال ما يكفيه لا يسعه ان يدفع مال اليتيم فان دفع كان ضامنا وهذا اذا كان الوصي هو الذي يدفع المال اليه فلوان السلطان او المتغلب بسط يده واخذ المال لا يضمن الوصي والفتوى على ما اختاره الفقيه ابو الليث رح وصي مربي مال اليتيم على جائره وهو يخاف انه لو لم يبرأه ينزع المال من يده فبرأه بمال اليتيم قال بعضهم لا ضمان عليه وكذا المضارب اذا مربي مال المضاربة قال ابو بكر الاسكاف رح ليس هذا قول اصحابنا رح وانما هذا قول محمد بن سلمة وهو استحسان وعن الفقيه ابي الليث رح عن ابي يوسف رح انه كان يجبر للاوصياء المصانعة في اموال اليتامى واختيار ابي سلمة موافق لقول ابي يوسف رح وبه يفتى وصي اتفق على باب القاضي في الخصومات مال اليتيم فاعطى على وجه الاجارة لا يضمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يضمن مقدار اجرا للمثل والغبن اليسير وما اعطى على وجه الرشوة كان ضامنا قالوا بذل المال لدفع الظلم عن نفسه وماله لا يكون رشوة في حقه

وبذل المال لاستخراج حق له على آخر يكون رشوة رجل مات واوصى الى امرأته وترك
ورثة صغاراً فنزل سلطان جائد دارة فقيل لها ان لم تعطه شيئاً استولي على الدار والعقار فاعطت
شيئاً من العقار قالوا تجوز مصانعتها كذا في فتاوى قاضيخان * وفي فتاوى النسفي في مسائل
الميراث الوصي اذا طُلب بجباية دار اليتيم وكانت بحيث لو امتنع ازدادت المؤنة فدفع من التركة
جباية دارة فلا ضمان عليه وكان كالمصانعة ومثل الفقيه ابو جعفر عن مات وخلف ابنتين وعصبة
فطالب السلطان التركة فغرم الوصي للسلطان دراهم حتى ترك السلطان التعرض كان ما اعطى
من نصيب العصبة خاصة او من جميع الميراث قال ان لم يقدر الوصي على تحصين التركة الا بما
غرم فذلك محسوب من جميع المال كذا في المحيط * وصي انفق من مال اليتيم على اليتيم في تعليم
القرآن والادب ان كان الصبي يصلح لذلك جاز ويكون الوصي مأجوراً وان كان الصبي لا يصلح
لذلك لا بد للوصي ان يتكلف مقدار ما يقرأ في صلواته وينبغي للوصي ان يوسع على الصبي في النفقة
لا على وجه الاسراف ولا على التضييق وذلك متفاوت بقله مال الصغير وكثرته واختلاف
حاله فينظر في ماله وحاله وينفق عليه قدر ما يليق به وصي يخرج في عدل اليتيم واستأجر دابة بمال
اليتيم وينفق على نفسه من مال اليتيم كان له ذلك فيما لا بد له استحساناً ومن نصير روح للوصي
ان يأكل من مال اليتيم ويركب دابة اذا ذهب في حوائج اليتيم قال الفقيه ابو الليث رح هذا اذا
كان الوصي محتاجاً وقال بعضهم لا يجوز له ان يأكل ويركب دابته وهو الياس وفي الاستحسان
يجوز له ان يأكل بالمعروف اذا كان محتاجاً بقدر ما يسعى في ماله وصي اشترى لنفسه شيئاً
من تركة الميت ان لم يكن للميت وارث لا صغير ولا كبير جاز كذا في فتاوى قاضيخان * وفي واقعات
الناطفي قال لو اخذ الوصي مال اليتيم وانفقه في حاجة نفسه ثم وضع مثل ما انفق له لا يبرأ من
الضمان الا ان يبلغ اليتيم فيدفعه اليه او يشتري لليتيم شيئاً ثم يقول للشهود كان لليتيم علي كذا
وكذا وانا اشترى هذا له فيصير قصاصاً ويبرأ من الضمان كذا في محيط السرخسي * قال محمد
رح اذا اوصى بان يباع عبده ويتصدق بثمنه على المساكين فباع العبد وقبض الثمن وهلك
الثمن في يده ثم استحق العبد في يد المشتري ضمن الوصي الثمن للمشتري ثم يرجع الوصي
في جميع تركة الميت هكذا ذكر المسئلة في الجامع الصغير وهو جواب ظاهر الرواية وان هلك التركة
لا يرجع

لا يرجع على احد لا على المورثة ولا على المساكين ان كان قد تصدق على المساكين ولو قسم الوصي التركة ثم اصاب صغيرا من الورثة عبدا فباعه وقبض الثمن فهلك في يده ثم استحق العبد يرجع المشتري على الوصي ويرجع الوصي به في مال الصغير لانه باعه ويرجع الصغير بحصته على الورثة لبطلان القسمة كذا في المحيط * اذا هلك الرجل وفي يده ودائع لقوم شتى وترك اموالا وعليه دين يحيط بماله وقبض الوصي الدائع من منزل الميت ليردها على اصحابها وقبض مال الميت يقتضي به دين الميت فهلك المقبوض في يده فلا ضمان عليه وكذلك ان لم يكن على الميت دين وقبض الوصي ماله من منزله وهلك في يده فلا ضمان عليه كذا في الذخيرة * واذا امر الوصي مودع الميت بان يهب الوديعة او يقرض او يتصدق بها ففعل ضمن المودع ولو امره بالدفع الى فلان ففعل لم يضمن وكذا لو امره ان يدفع مضاربة الى فلان او ان يعمل به مضاربة فلا ضمان عليه كذا في التارخانية * اذا اتفق الوصي التركة على الصغار حتى قُيِّمَت التركة ولم يبق منها شيء ثم جاء رجل وادعى على الميت ديناً واثبته بالبينة عند القاضي وقضى القاضي بذلك هل لهذا الغريم ان يضمن الوصي لا ذكر لهذه المسئلة في الكتاب وينبغي ان يكون على التفصيل ان اتفق عليهم بامر القاضي فلا ضمان عليه وان اتفق بغير امر القاضي فعليه الضمان واذا وجب الدين على الميت بقضاء القاضي وقضى الوصي ذلك ثم لحق الميت بعد ذلك دين آخر بان كان حثرتا في حال حيوته ثم وقع فيها دابة حتى صار ديناً على الميت او كان باع الميت سلعة في حال حيوته فوجد المشتري بها عيبا بعد وفات الميت فردها على الوصي صار دينه ديناً على الميت هل يضمن الوصي للثاني شيئا فهذا على وجهين اما ان دفع الوصي الى الاول ما دفع بامر القاضي او دفع بغير امره فان كان دفع بامر القاضي فلا ضمان عليه ولا على القاضي ولكن الثاني يتبع الاول فيشاركه فيما قبض بقدر دينه ان كان قائدا وان كان هالكا في يده يضمن القابض حصته من المقبوض اما لا يضمن الوصي للثاني وأن ظهر انه صار دافعا بعض حقه الى الاول بغير امره لانه كان مكرها على الدفع الى الاول من جهة القاضي هذا اذا دفع الوصي الى الاول دينه بامر القاضي اما اذا دفعه بغير امر القاضي كان للثاني ان يضمن الوصي حصته من المقبوض ان شاء وان شاء ضمن القابض فاذا ضمن الوصي للثاني حصته مما دفع الى الاول هل يرجع الوصي بما ضمن على الاول فان كان في زعم الوصي ان الثاني مبطل في

دعوى وفيما اقام من البينة لم يرجع على الاول وان زعم انه محقق يرجع بذلك على الاول هذا الذي ذكرنا اذا ثبت الدين عند القاضي بالبينة ولو لم يثبت دين عند القاضي بالبينة ولكن اقر المبت بين يدي الوصي ان لفلان عليه كذا درهم او ثبت الدين بمعاينة الوصي بان عاين ان المبت حال حيوته استهلك مال انسان او استخرج منه مالا هل يسع للوصي ان يقضي ذلك الدين اذا انكرت الورثة لارواية لهذا الخلف فيه المشائخ رح قال بعضهم له ان يقضي ذلك الدين وقال بعض مشائخنا رح ينبغي للوصي ان لا يقضي كذا في المحيط * رجل اودع رجلا مالا وقال ان مت فادفعه الى ابني فدفعه اليه وله وارث غيره ضمن حصته ولا يكون بهذا وصيا وان قال ادفعه الى فلان غير وارث ضمن ان دفعه اليه مريض اجتمع عنده قرابته يأكلون من ماله قال ابو القاسم الصفار رح ان اكلوا بامر المريض فمن كان منهم وارثا ضمن ومن كان غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه ابو الليث رح ان احتاج الى تعاذهم في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف لاضمان عليهم استحسانا رجل مات وعليه دين فباع وصيه رقيقه للغرماء وقبض الثمن فضاع عنده او مات بعض الرقيق في يد الوصي قبل ان يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي على الغرماء ولو استحق العبد ورجع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على الغرماء الا ان يكون الغرماء امرؤ ببيعه وكذلك لو قال الغرماء له بع رقيق فلان المبت واقض ديننا لم يرجع بالثمن عاينهم ولو كانوا قالوا بع عبد فلان هذا يرجع بالثمن عليهم لانهم غروه منه الا ان يكون الثمن اكثر من دينهم فلا يرجع عليهم باكثر من دينهم ولو قال له بع هذا العبد فانه لفلان وقال الوصي لا ابيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجع به الوصي على الغريم ولو لم يكن على المبت دين ولكن الوصي باع الرقيق للورثة الكبار فهم في جميع هذه الوجوه بمنزلة الغرماء وان كانوا صغارا لم يرجع عليهم في الاستحسان ولو باع القاضي رقيق المبت للغرماء فضاع الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجع المشتري بالثمن على الغرماء لا على القاضي رجل اوصى بعنق عبده ثم جنى العبد جناية بعد موت الموصي فاعتقه الوصي وهو يعلم بالجناية فهو ضامن للقاء وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على الورثة ولو ان عبد الايتام جنى جناية كان لوصيهم ان يختار لهم امساك العبد ويدفع ارش الجناية من مالهم الا ان يكون بين ارش الجناية وبين قيمة العبد شيء متفاوت فان قال الوصي عند القاضي قد اخترت امساك العبد واشهد على نفسه بذلك شهودا

فليس له ان يرجع الى ان يدفع العبد فان لم يكن لهم مال غير العبد فعليه ان يبيع العبد ويؤدي ارش الجنابة من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما اختاره فالجنابة دين على الايتام حتى يؤديوها كذا في محيط السرخسي * قال محمد رَح في الجامع الكبير رجل اشترى عبدا بالف درهم وقبض العبد ولم ينقد الثمن حتى مات واوصى الى رجل وعلى الميت سوى الثمن الف درهم آخر دين ولا مال له سوى هذا العبد فوجد الوصي بالعبد عيبا فردّه بالعيب بغير قضاء فهو جائز وليس للغريم نقضه ويرجع الوصي على البائع ف يأخذ منه نصف الثمن ويعطيه الى الغريم الآخر وان نوى الثمن على البائع فلا ضمان على الوصي للغريم لان هذا الرد لما اعتبر بيعا جديدا في حق الغريم صار كأن الوصي باعه من رجل ونوى الثمن عليه وهناك لا يضمن وكذا ههنا فرق بين هذا وبين ما اذا باع الوصي هذا العبد من رجل آخر بالف درهم وقبض الثمن ودفع الى البائع حيث يضمن للغريم الآخر والفرق انه لما باعه من غيره وقبض ثمنه وتعلق كل واحد من الغريمين به فهو بالدفع الى احدهما يصير متلفا على الآخر حقه اما ههنا الوصي لم يقبض شيئا انما باشر الرد بالعيب وانه يبيع جديد في حق الغريم وله ولاية البيع فلم يوجد سبب الضمان فلا يضمن قال مشائخنا رَح فهذا هو الحيلة للوصي اذا اراد ان يقضي دين غريم الميت وخاف ظهور دين آخر على الميت ان يبيع شيئا من مال الميت من غريمه بما للغريم على الميت من المال فلا يضمن اذا ظهر دين آخر على الميت فلوان الوصي حين اراد الرد بالعيب لم يقبله البائع حتى خاصمه الوصي الى القاضي فان كان القاضي يعلم بدين الغريم الآخر لا يرد العبد بالعيب بل يبيعه ويقسم ثمنه بينهما ولا يضمن البائع نقصان العيب لا قبل بيع القاضي ولا بعده وان لم يعلم القاضي بدين غريم آخر ردّه على البائع وستط الثمن من البائع فان اقام الغريم الآخر بعد ذلك بينة على دينه خير القاضي بين ان يمضي الرد ويضمن للغريم الآخر نصف الثمن وبين ان ينقض الرد ويرد العبد حتى يباع في دينهما كذا في المحيط * قوم ادعوا على الميت دينا ولا يئنه لهم الا ان الوصي يعلم بالدين قال نصير رَح يبيع الوصي التركة من الغريم ثم يجحد الغريم الثمن فيصير ذلك قصاصا وان كانت التركة صامتا يودع المال عند الغريم ثم يجحد الغريم الوديعة فيصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان * واذا شهد شهود عدل بين يدي الوصي ان فلان على الميت كذا كذا دينا ولم يشهدوا بها عند القاضي هل يسمع للوصي قضاء هذا الدين اذا انكرت الورثة لا رواية لهذا واختلف المشائخ رَح ايضا في هذا

الفصل فقال بعضهم له ذلك ومنهم قال لا يسعه القضاء كذا في المحيط * وأدأ اقرالميت بالدين بين يدي الوصي واراد الوصي ان يقضي بالدين ولا يلحقة الغرم فقد اختلف المشائخ ررح فيه على خمسة اقوال منهم من قال ينبغي له ان يجيء الى القاضي ويقول اقسم انت الميراث بين الورثة حتى اذا ظهر دين آخر بالينة لا يكون للغريم الثاني ان يخاصمني ولا يرجع بالضمان عليّ ومنهم من قال يدفع الى المقر له قدر الدين سراحتي لا تعرف الورثة فيضمنونه ومنهم من قال ينبغي ان يجعل من التركة مقدار الدين في صرة فيضع بين يديه ويبعث الى الغريم فيجئ فيأخذ سرا وجهرا والوصي يتغافل فان علم الورثة يقول للورثة خاصموا انتم واقبموا غيري لكي يخاصم ومنهم من قال ينبغي ان يجعل مقدار الدين من جنس الدين في صرة فيودع الغريم فذهب الغريم بالوديعة فخاصا بالدين ثم ان الوصي لا يضمن لان له ان يودع ومنهم من قال ينبغي للوصي ان يقول للميت حين اقر بالدين بين يديه احضر شاهدين اشهدهما على قولك او اشهد شاهدا واحدا سوائي حتى لو جاء الغريم بعد الشاهدان له يشهدان بذلك او يشهد الوصي مع الشاهد الآخر ثم يقضي الوصي دينه فلا يضمن وان ادعى الورثة ضمانا على الوصي وقالوا انك قضيت ديننا من التركة لم يكن واجبا على الميت فصرت ضامنا وانكر الوصي الضمان وارات الورثة استخلاف الوصي فالتاضي لا يستخلف الوصي بالله ما قضيت نظرا للوصي وانما يحلف بالله ما لهم قبلك ما يدعون من الضمان عليك كذا في الذخيرة * رجل مات وعليه دين لرجل فقال صاحب الدين قبضت منه في صحته الالف التي كانت لي عليه وغرماء الميت قالوا ابل قبضت منه في مرضه الذي مات ولحق المشاركة فيما قبضت منه قالوا ان كانت الالف المقبوضة قائمة تشاركوه فيها لان الاخذ حادث فيحال الى اقرب الاوقات وهو حالة المرض وان كانت المقبوضة هالكة لا شيء لغرماء الميت قبله لانه انما يصرف الى اقرب الاوقات بنوع ظاهر والظاهر يصلح المدفع لا لايجاب الضمان فحال قيام الالف هو يدعي لنفسه سلامة المقبوض والغرماء ينكرون ذلك وقد اجمعوا على ان المقبوض كان ملكا للميت فلا يصلح الظاهر شاهدا له وبعد هلاك المقبوض حاجة لغرماء الى ايجاب الضمان ولا يصلح الظاهر شاهدا لهم وصي عليه للميت دين والميت اوصى بوصايا فيريد الوصي ان يخرج عرء مهددة ما عليه قالوا ينقذ وصايا الميت او يقضي ديون الميت

ديون الميت من مال نفسه فيصير ذلك قصاصا بما عليه لكن ينبغي ان ينوي القصاص حين يقضي فيقول اقضي من مال الميت حتى يصير قصاصا كذا في فتاوى قاضيخان * الوصي بعد ما خرج من الوصاية اذا قبض دينا لليتيم ينظر ان كان موروثا للصغير او وجب بعقد الوصي عقدا لا ترجع الحقوق فيه الى العاقد لا يصح ولا يبرأ المديون وان وجب بعقد الوصي عقدا يرجع فيه حقوق العقد الى العاقد يصح قبضه ويبرأ المديون كذا في المحيط * وصي ادعي على الميت دينا اختلفوا في ان القاضي هل يخرج المال من يده قال بعضهم لا يخرج الا ان يدعي عينا انه له فيخرجه القاضي من يده وقال بعضهم اذا لم يكن له بينة على الدين فان القاضي يخرجه عن الوصاية وقال الفقيه ابو الليث رح يقول له القاضي اما ان تبرأه عن الذي تدعي او تقيم البينة عليه حتى تستوفي الدين والا اخرجتك عن الوصاية فان لم يقم اخرجه عن الوصاية وعن محمد بن سلمة رح ان الوصي اذا ادعي دينا على الميت وليس له بينة فان القاضي يعزله عن الوصاية وان كان له بينة فان القاضي ينصب للميت وصيا حتى يقيم المدعي البينة عليه ثم القاضي بالخيار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا وصارا لاول خارجا عن الوصاية وان شاء اعاد الاول الى الوصاية بعد ما قضى دينه وذكر الخصاص رح ان القاضي يجعل للميت وصيا في مقدار الدين الذي يدعي خاصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية وبه اخذ المشائخ رح وعليه الفتوى ميت له على رجل دين وله وصي وابن صغير فادرك الابن ثم قبض الوصي دين الميت جاز قبضه ولو كان الابن حين بلغ نهاء عن التبعض لا يصح قبضه رجل مات وعليه الف لرجل وللميت على رجل الف درهم فقضى مديون الميت دين الميت ذكر في الاصل انه يبرأ عما عليه وان قضى بغيره الوصي وامر الوارث واذا اراد مديون الميت قضاء دين الميت كيف يصنع قال محمد رح يقول عند القاضي هذه الالف التي لفلان الميت علي من الالف التي لك على الميت فيجوز ذلك ولو لم يقل ذلك ولكن قضى الالف من الميت كان متبرعا ويكون الدين عليه ولو ان مستودعا قضى دين صاحب الوديعة من الوديعة كان صاحب الوديعة بالخيار ان شاء اجاز قضاءه وان شاء ضمن المستودع ويسلم المقبوض الى القابض ميت او وصي الى امرأته وترك مالا وللمرأة عليه مهرها ان ترك الميت صامتا مثل مهرها كان لها ان تأخذ مهرها من الصامت لانها ظفرت بجنس حقها وان لم يترك الميت صامتا كان لها ان تتبع ما كان

اصحح للبيع وتستوفي صداقها من الثمن مديون مات ورب الدين وارثه او وصيه كان له ان يرفع مقدار حقه من غير علم الورثة رجل مات عن اولاد صغار ولم يوص الى احد فنصب القاضي رجلا وصيا في التركة فادعى رجل على الميت ديناً او ودیعة وادعت المرأة مهرها قالوا اما الدين والودیعة فلا يقضى الا بعد ثبوتها بالبينة واما المهر ان كان النكاح معروفاً كان القول قول المرأة الى مهر مثلها يدفع ذلك اليها وقال الفقيه ابو الليث رحم ان كان ذلك قبل تسليم المرأة فكذلك وان كان بعد ما سلمت نفسها الى الزوج يمنع عنها مقدار ما جرت العادة بتعجيله قبل تسليم النفس لان الظاهر انها لا تسلم نفسها الا بعد استيفاء المعجل قال رضى وفيه نوع نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لان الظاهر لا يصح حجة لا بطل ما كان ثابتاً كذا في فتاوى قاضيخان * قال محمد رحم في الجامع رجل هلك وترك مالا ووارثاً واحداً فاقام رجل البينة ان له على الميت الف درهم دين فقضى القاضي له على الوارث ودفع اليه الف واغاب الوارث فحضر له غريم آخر فان الغريم الاول ليس بخصم له ولو كان الغريم الاول هو الغائب فاحضر الثاني وارث الميت كان خصم له فاذا قضى القاضي على الوارث وقد نوى ما اخذه الوارث رجع الغريم الثاني على الغريم الاول واخذ منه بعض ما قبض ثم يتبعان الوارث بما بقي لهما ولو لم يكن الاول غريباً وكان موصى له بالثلث وقبضه وغاب الوارث فاقام الرجل البينة ان له على الميت ديناً فالوصى له ليس بخصم له وكذلك لو كان الاول غريباً والثاني موصى له بالثلث لم يكن الغريم خصم له ذكر في النوازل رجل مات وعليه دين يأتي على جميع تركته فاحضر مع نفسه وارث الميت فقد قيل الوارث لا يكون خصماً للغريم وقيل يكون خصماً ويقوم مقام الميت في حق الخصومة وبه اخذ ابو الليث رحم وعليه الفتوى تركته مستغرقة كلها بالدين او اكثرها ادعى مدعي آخر على الميت ديناً وعجز عن اقامة البينة واراد تحليف الورثة واصحاب الديون لا يمين على الغرماء اصلاً وكذا لا يمين على الورثة ان كان كل التركة مستغرقة بالدين وان كان له بينة فالوصى هو الخصم وان لم يكن له وصي ولا وارث جعل القاضي له وصياً وان كان في المال فضل عن الدين يحلف الوارث وقد ذكرنا في كتاب ادب القاضي ان الوارث اذا لم يصل اليه شيء من التركة يسمع عليه بينة المدعي لكن لا يستحلف قبل ان يظهر للميت مال على ما اختاره الفقيهان ابو جعفر وابو الليث رحم ادعى على الميت ديناً ووصيه غاب غيبة منتطعة فالقاضي

ينصب خصما عن الميت ليخاصم المدعي كذلك لو كان الوصي حاضرا وافر للمدعي بالدين والقاضي ينصب خصما عن الميت هكذا ذكر الفضلي في فتاواه وفي اقرار الواقعات اذا اقر وصي الميت اني قبضت كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت وقال للوصي دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي مع يمينه ولو قامت البيينة على اصل الدين لم يلزم الوصي منه شيء وكذا لو قال قبضت كل دين لفلان بالكوفة او اضاف الي مصر او سواد وكذا الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة في جميع ذلك سواء كذا في المحيط * وصي انفذ من مال نفسه قالوا ان كان هذا الوصي وارثا يرجع في تركه الميت والا فلا يرجع وقيل ان كانت الوصية للعباد يرجع لان لها مطالبا من جهة العباد وكان قضاء الدين وان كانت الوصية لله تعالى لا يرجع وقيل له ان يرجع في التركة على كل حال وعليه الفتوى وكذا الوصي اذا اشترى كسوة للصغيرا وبشترى ما ينفق عليهم من مال نفسه فانه لا يكون متطوعا وكذا الوصي دين الميت من مال نفسه بغيرا من الوارث واشهد على ذلك لا يكون متطوعا وكذلك اذا اشترى الوارث الكبير طعاما او كسوة للصغير من مال نفسه لا يكون متطوعا وكان له الرجوع في مال الميت والتركة وكذا الوصي اذا ادى خراج اليتيم او عشرة من مال نفسه قبل قبوله في ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * احد الورثة اذا قضى دين الميت من خالص ملكه حتى كان له الرجوع في التركة قبل ان يرجع فيها ثم ورثوا عن ميت آخر لا يكون للذي قضى دين الميت ان يرجع في تركه الميت الثاني كذا في الذخيرة * وللوارث ان يقضي دين الميت وان يكفنه بغيرا من الورثة وكان له ان يرجع في مال الميت الوصي اذا اشترى كفنا للميت او اشترى الوارث ثم علم بعيب في الكفن بعد ما دفن الميت كان للوارث والوصي ان يرجع بنقصان العيب ولو ان اجنبيا اشترى للميت كفنا فعلم العيب بعد ما دفن فيه ذكر الناطقي ان الاجنبي لا يرجع بنقصان العيب وفي بعض الروايات يرجع الاجنبي ايضا والصحيح ان الاجنبي لا يرجع غريب نزل في بيت رجل فمات ولم يوص الي احد وترك دراهم قال ابو القاسم رح يرفع الامر الى الحاكم فيكفنه بامر الحاكم كفنا و سطا فان لم يجد الحاكم كفنه كفنا و سطا ولو كان على الميت دين لا يبيع هذا الرجل ماله لقضاء دينه وكذا لو ترك جارية لا يبيعها كذا في فتاوى قاضيخان * اذا تصرف واحد من اهل السكة في مال اليتيم من البيع والشراء ولا وصي للميت وهو يعلم ان

الامر لورفع الى القاضي حتى ينصب وصيا وانه يأخذ المال ويفسده افنى القاضي الدبوسى بان تصرفه جائز للضرورة قال قاضيهان وهذا استحسان وبه يفتى كذا فى الفتاوى الكبرى * بشر بن الوليد من رجل مات فى بعض الاطراف فجاء وارثه فقال مات ابي وعليه دين وترك صنوف اموال ولم يوص الى احد وهو لا يقدر على اقامة البينة لان الشهود كانوا من اهل القرية ولا يعرفهم القاضي بالعدالة هل يكون للقاضي ان يقول له ان كنت صادقا فابع المال حتى تقضى الدين قال ان فعل القاضي ذلك فهو حسن وعن ابي نصر رح رجل مات فزعم غمراؤه وورثته ان فلانا مات ولم يوص الى احد والحاكم لا يعلم شيئا من ذلك يقول لهم الحاكم ان كنتم صادقين قد جعلت هذا وصيا قال ان فعل ذلك رجوت ان يكون فى سعة ويصير الرجل وصيا ان كانوا صادقين امرأة او صت بثلاث ماله او صت الى رجل فانفذ الوصى بعض وصيتها وبقي البعض فى يد الورثة هل يكون للوصي ان يترك فى يد الورثة قالوا ان علم الوصى من ديانة الورثة انهم يخرجون الثلث جازله ان يترك فى ايديهم وان علم خلاف ذلك لا يسعه ان يترك فى ايديهم ان كان يقدر على استخراج المال منهم رجل اشترى لولده الصغير شيئا وادى الثمن من مال نفسه ليرجع به عليه ذكر فى النوادر انه ان لم يشهد عند اداء الثمن انه انما ادى الثمن ليرجع فانه لا يرجع وفرق بين الوالد والوصي ان الوصى اذا ادى الثمن من مال نفسه لا يحتاج الى الاشهاد لان الغالب من حال الوالدين انهم يقصدون الصلة والبر فيحتاج الى الاشهاد وكذا الاب اذا قضى مهرا امرأة ابنة ان لم يشهد لا يرجع وكذا الأم اذا كانت وصية لولدها الصغير فهي بمنزلة الاب ان لم تشهد عند اداء الثمن لا ترجع كذا فى فتاوى قاضيهان * قال محمد رح اذا قال الوصى لليتيم انفق مالك عليك فى كذا وكذا سنة فانه يصدق فى نفقه مثله فى تلك المدة ولا يصدق فى الفضل على نفقة مثله ثم نفقة المثل ما يكون بين الاسراف والتقير كذا فى المحيط * واذا اختلفا فى المدة فقال الوصى مات ابوك منذ عشر سنين وقال اليتيم مات ابي منذ خمس سنين ذكر فى الكتاب ان القول قول الابن واختلف المشائخ رح فيه قال شمس الائمة الحلواني رح المذكور فى الكتاب قول محمد رح اما على قول ابي يوسف رح القول قول الوصى كذا فى فتاوى قاضيهان * ولو قال الوصى ترك ابوك رقيقا فانفقت عليهم من مالك كذا وكذا درهمائهم انهم ماتوا

ماتوا أو أبغوا وتلك النفقة نفقة المثل والصغير يكذبه ويقول ان ابي ما ترك رقيقا فالقول قول الوصي وفي الخانية قال محمد والحسن بن زيد رح القول قول الابن وقال ابو يوسف رح القول قول الوصي واجمعوا على ان العبيد لو كانوا احياء كان القول قول الوصي كذا في ائثار خانية * اذا ادعى الوصي ان غلاما لليتيم ابق فجاء به رجل فاعطيت به جعله اربعين درهما والابن ينكر الا باق كان القول قول الوصي في قول ابي يوسف رح وفي قول محمد والحسن بن زيد رح القول قول الابن الا ان يأتي الوصي ببينة على ما ادعى كذا في فتاوى قاضيخان * وكذلك لو قال الوصي لم يترك ابوك رقيقا لكن انا اشتريت لك رقيقا من مالك واديت ثمنهم من مالك وانفقت عليهم من مالك ايضا فهو مصدق في ذلك كله ومتى جعلنا القول قوله فيما ذكرنا يحلف هذا جواب الكتاب الا ان مشائخنا رح كانوا يقولون لا يستحسن ان يحلف الوصي اذ لم يظهر منه خيانة وفي نوادر هشام عن محمد رح اذا ادعى ان والد الصغير ترك كذا وكذا من الغلمان فانفق عليهم كذا وكذا ثم ماتوا فان كان مثل ذلك المبت بكون به مثل ما سمي من الرقيق فالقول قوله وان كان لا يعرف ذلك الا بقوله ولا يكون لمثله مثل ذلك الغلمان لم اصدقه وان ادعى الوصي انه اعطى اليتيم في شهر مائة درهم وانها فريضة وانه ضيعها فاعطاه مائة اخرى في ذلك الشهر قال اصدقه ما لم يجئ من ذلك شيء فاحش يعني بقول اعطيته مرارا كثيرة فضيعها عبد في يد رجل يدعيه انه قال الوصي لليتيم اني اشتريت هذا الغلام من هذا الرجل بالف درهم من مالك وفبضته ودفعت الثمن اليه وانفقت عليه من مالك كذا وكذا في مدة كذا ثم قال ان هذا الرجل غلب علي فاخذه متي وكذبه اليتيم والذي في يديه العبد فانه يصدق الوصي في حق براءته عن الضمان اما لا يصدق في حق صاحب اليد من غير بينة حتى لا يؤخذ العبد منه لانه في حق ذي اليد امامدع او شاهدو الحكم لا يقطع بالدعوى ولا بشهادة الفرد اما في حق نفسه منكر الضمان فيقبل قوله في ذلك مع يمينه كذا في المحيط * وان قال الوصي فرض القاضي لا خيك الزمن هذا نفقة في مالك كل شهر كذا فاديت اليه لكل شهر منذ عشرين فكذبه الابن لا يقبل قول الوصي عند الكل ويكون غلبنا كذا في فتاوى قاضيخان * ولو كان الوصي قال له ابوك مات وترك هذه الارض لك وهي ارض خراج فاديت خراجها الى السلطان منذ عشرين في كل سنة كذا وقال الوارث لم يمت ابي الا منذ سنتين فهو على الاختلاف الذي في الجعل وكذلك اذا اتفقا ان ابا مات

منذ عشر سنين واختلفا في ارض فيها ماء لا يستطاع معه الزراعة فقال الوارث لم يزل كذلك ولم يجب خراجها وقال الوصي انما غلب عليها الماء للحال وقد اديت خراجها عشر سنين فهو على الاختلاف الذي في الجعل واجمعوا على ان الارض لو كان صالحا للزراعة يوم الخصومة لا ماء فيها وباقي المسئلة بحالها ان القول قول الوصي مع يمينه وفي النوازل لو قال الوصي لليتيم انك استهلكك على هذا الرجل في صغر كذا وكذا فقضيته عنك فكذبه اليتيم في ذلك كله فالقول قول اليتيم والوصي ضامن عند الكل ولو قال الوصي لليتيم ان عبدك هذا قد ابق الى الشام فاستأجرت رجلا فجاء به من الشام بمائة درهم واعطيت الاجر وانكر اليتيم ذلك فالقول قول الوصي في قولهم جميعا ولو قال الوصي في هذا كله انما اديت ذلك من مالي لا رجوع به عليك وكذبه اليتيم فان الوصي لا يصدق في قولهم جميعا الا بينة كذا في المحيط * ولو احضر الوصي رجلا الى القاضي فقال ان هذا رد عبد الصغير من الاباق فوجب له الجعل وفي يدي مال هذا الصغير فاعطيته هل يصدقه القاضي قيل هذا على الخلاف ايضا وقيل لا يصدق بالاتفاق كذا في محيط السرخسي * في المنتقى من ابي يوسف رح اذا كان للميت على رجل مال فاقروصيه ان الميت قد قبضه لم يكن الوصي خصما في قبضه بعد ذلك لكن القاضي يجعل وكبلا في قبضه قال محمد رح في اقرار الاصل اذا اقروصى الميت انه قد استوفى جميع مال الميت علي فلان بن فلان ولم يسم كم هو ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة وقال الغريم كان لفلان علي الف درهم وقد قبضتها فهذا على وجهين اما ان كان هذا دينا وجب بادائه الوصي او بادائه الميت ففي كل واحد من الوجهين لا يخلو اما ان يكون اقراره بالدين بعد اقرار الوصي باستيفاء جميع ما عليه او قبل اقرار الوصي باستيفاء ما عليه والوصي في كل من الوجهين لا يخلو اما ان وصل قوله فهي مائة باقراره انه استوفى الجميع او فصل وتدبرا محمد رح بما اذا كان الدين واجبا بادائه الميت واقر الوصي اولا باستيفاء جميع ما على الغريم ثم قال وهي مائة مفصلا عن اقرار الغريم بعد ذلك ان الدين كان عليه الف درهم وقد استوفى الوصي منه الف درهم وذكر ان الغريم برأ عن الالف حتى لو لم يكن للوصي ان يتبعه بشي فالقول قول الوصي مع يمينه انه قبض مائة درهم ولا يصدق الغريم على الوصي حتى لا يضمن تسعمائة للورثة بسبب الجحد فان قامت للميت بينة على ان الدين على الغريم كان الف درهم بان اقام الوارث البينة او غريم للميت البينة كان الغريم بريئا

من الالف حتى لو لم يكن للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة ويضمن الوصي تسعمائة للورثة فاذا اقر الغريم اولا ان الدين الف درهم ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا ثبتت الالف بالبينة يكون الغريم بريئا عن جميع الالف باقرار الوصي بالاستيناء ويضمن الوصي تسعمائة للورثة هذا الذي ذكرنا ان قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره فاما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما للميت على فلان وهي مائة درهم وقال الغريم لا بل كان الف درهم ذكر ان الوصي يصدق في هذا البيان حتى لو كان للوصي ان يتبع الغريم بتسعمائة هذا اذا اقر الوصي اولا بالاستيناء وان اقر الغريم اولا بالدين ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه ثم قال وهي مائة مفصولا عن اقراره فالجواب فيه كالجواب فيما اذا وجب الدين بادانة الميت يكون الغريم بريئا من جميع ما عليه لا قرار الوصي ويضمن الوصي للورثة بتسعمائة هذا الذي ذكرنا كله اذا قال الوصي وهي مائة مفصولا عن اقراره اما اذا قال موصولا بان قال استوفيت جميع ما عليه وهي مائة ثم قال الغريم كان الدين علي الف درهم وقد قبضتها فان الغريم يكون بريئا عن جميع ما عليه حتى لا يكون للوصي ان يتبعه بشيء ولا يضمن الوصي للورثة الا قدر ما اقر الوصي اولا بالاستيناء فاما اذا اقر الغريم اولا بالف درهم ثم قال الوصي استوفيت جميع ما عليه وهي مائة فان الغريم يكون بريئا عن جميع الالف ويضمن الوصي للورثة تسعمائة منها قال ولو ان وصيا باع خادما للورثة واشهد انه قد استوفى جميع ثمنه وهي مائة وقال المشتري بل كان مائة وخمسين فهذا على وجهين اما ان قال الوصي وهو مائة موصولا باقراره او قال مفصولا فان قاله موصولا باقراره فانه لا يصح هذا البيان حتى يبرأ الغريم عن مائة وخمسين باقرار الوصي انه استوفى جميع ما عليه ويكون القول قول الوصي فيما قبض والجواب فيما اذا كان مالكا واقر باستيناء جميع ما على المشتري ثم قال وهو مائة موصولا او مفصولا كالجواب في مسئلة الوصي لو اقر الوصي انه قد استوفى من فلان مائة درهم وهو جميع الثمن فقال المشتري لا بل الثمن مائة وخمسون فاراد الوصي ان يتبعه بخمسين درهما فله ذلك واذا اقر الوصي انه استوفى جميع ما لفلان على فلان وهو مائة درهم واقام الورثة البينة او غريم الميت انه كان له عليه مائتا درهم حتى ثبتت هذه البينة فان الغريم يؤخذ بالمائة الفاضلة ولا يضمن الوصي الا المائة التي اخذ وهذا بخلاف ما لو قال الوصي مفصولا وهي مائة ثم قامت البينة ان الدين على

الغريم مائتان فان الوصي يكون ضامنا للمائتين قال واذا اقر الوصي انه استوفى ما لفلان الميت عند فلان من وديعة او مضاربة او شركة او بضاعة او مارية ثم قال بعد ذلك انما قبضت منه مائة واقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم فهذا على وجهين اما ان اقر الوصي بالاستيفاء اولا ثم اقر المطلوب انه كان الف او اقر المطلوب انه كان للميت عنده الف درهم ثم اقر الوصي باستيفاء ما عنده ونول الوصي وهي مائة اما ان يكون موصولا باقرار او مفصولا فان اقر الوصي بالاستيفاء اولا ثم قال بعد ذلك قبضت مائة وقال المطلوب كان الف درهم وقد قبضتها فان الوصي لا يضمن اكثر مما اقر قبضه ويكون المطلوب بريئا عن الجميع كما في الدين فان قامت البينة انه كان عند المطلوب الف درهم فان الوصي ضامن لذلك كله هذا اذا قاله مفصولا فاما اذا قاله موصولا ثم اقر المطلوب ان ما عنده كان الف درهم فان القول قول الوصي انه قبض منه مائة ولا يتبع المطلوب بشيء بخلاف ما لو كان هذا في الدين فانه يتبع الغريم بالباقي هذا اذا اقر الوصي اولا باستيفاء الدين فاما اذا اقر المطلوب اولا ان الامانة عنده الف درهم للميت ثم اقر الوصي انه استوفى جميع ما عليه عنده وهو مائة موصولا او مفصولا فالجواب فيه كالجواب فيما اذا قامت البينة ان المال عند المطلوب كان الف درهم الا انه لا يتبع المطلوب بشيء قال واذا اقر وصي الميت انه قبض كل دين لفلان الميت على الناس فجاء غريم لفلان الميت فقال للوصي قد دفعت اليك كذا وكذا وقال الوصي ما قبضت منك شيئا ولا علمت انه كان لفلان عليك شيء فالقول قول الوصي ولا يثبت البراءة للغرماء بهذا الاقرار الذي وجد من الوصي وكذلك الجواب في الوكيل بقبض الدين والوديعة والمضاربة واذا اقر الوصي انه استوفى ما على فلان من دين الميت فقال الغريم كان له على الف درهم وقال الوصي قد كان له عليك الف درهم لكنك اعطيت خمسمائة في حياته ودفعت الخمسمائة الباقية التي بعد موته وقال الغريم بل دفعت الكل اليك فالجواب فيه كالجواب في المسئلة الاولى يضمن الوصي الف درهم ولكن يستحلف الورثة على دعواه ولو اقر الوصي انه قد استوفى ما لفلان الميت على الناس من دين استوفاه من فلان بن فلان فقامت البينة ان للميت على رجل الف درهم فقال الوصي ليست هذه فيما قبضت فانها يلزم الوصي ويبرأ جميع غرماء الميت بهذا الاقرار بخلاف ما لو اقر استوفيت جميع ما للميت من الدين على الناس ولم يقل من هذا الرجل حيث لا يقع البراءة للغرماء بهذا

بهذا الاقرار ولو ان وصيا اقرانه قبض جميع ما في منزل فلان من متاعه وميراثه ثم قال بعد ذلك وهو مائة وخمسة اثنان وادعى الوارث انه كان اكثر من ذلك واقاموا البينة انه كان في ميراث الميت يوم مات في هذا البيت الف درهم ومائة اثنان فانه لا يلزم الوصي الا قد رما اقر قبضه وان قال وهي مائة مفصولا عن اقراره كذا في المحيط * اذا اقر على الميت بالدين لا يصح اقراره كذا في الذخيرة *

الباب العاشر في الشهادة على الوصية ولو شهد الوصيان انه او وصى الى فلان معهما وادعى فلان جازت استحسانا لقياسا كذا في محيط السرخسي * واذا كان لا يدعي فان شهادتهما لا تقبل قياسا واستحسانا ان كانت الورثة يدعون ذلك والمشهود له يجحد وان كانت الورثة لا يدعون كون الثالث وصيا معهما لا تقبل شهادة الوصيين قياسا واستحسانا قال في الاصل واذا كذبهما المشهود عليه ادخلت معهما رجلا آخر سوى المشهود عليه من مشائخنا من قال ما ذكر انه يدخل معهما ثالثا قول ابي حنيفة ومحمد راجح ومنهم من يقول لا بل المذكور في الكتاب قول الكل وهو الظاهر فانه لم يحك فيه خلافا واذا شهد ابنان ان اباهما او وصى الى فلان وفلان يدعي فالقياس ان لا تقبل شهادتهما في الاستحسان تقبل واما اذا كان فلان يجحد ذلك وباقي الورثة لا يدعون فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وان كانت بقية الورثة يدعون وهو يجحد لا تقبل قياسا واستحسانا واذا شهد رجلان لهما على الميت دين ان الميت او وصى الى فلان وقبل ذلك وفلان يدعي القياس ان لا تقبل هذه الشهادة وفي الاستحسان تقبل هذا اذا كان الوصي يدعي ذلك وان كان لا يدعي ان كان ورثة الميت وغير الشاهدين من غرماء الميت يدعون ذلك فانه لا تقبل شهادتهما قياسا واستحسانا وكذلك اذا شهد رجلان عليهما دين الميت ان الميت او وصى الى فلان وفلان يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان فاما اذا كان الوصي لا يدعي ذلك ان كانت الورثة يدعون لا تقبل قياسا واستحسانا وان كانت الورثة يجحدون ولا يدعون ذلك لا تقبل قياسا ولا استحسانا واذا شهد ابناء الوصي ان فلانا او وصى الى ابينا والوصي يدعي والورثة لا يدعون فانه لا تقبل هذه الشهادة قياسا واستحسانا وليس للقاضي ان ينصب هذا وصيا في تركة الميت يطلبها من غير شهادة وان كان الوصي يرغب في الوصاية لم يكن له النصب بشهادتهما فاما اذا كان الوصي يجحد والورثة يدعون فانه تقبل هذه الشهادة وان كانت الورثة لا يدعون لا تقبل هذه الشهادة وشهادة الاخ في هذه مقبولة وشهادة الشريكين

المتفاوتين او غير المتفاوتين في هذا جائزة واذا شهد ابنا احدا الوصيين ان فلانا اوصى الى
ابنا وفلان معا ان كان الاب يدعي فانه لا تقبل هذه الشهادة لا في حق الاب ولا في حق الاجنبي
وان كان الاب لا يدعي ويدعيه الورثة فان الشهادة تقبل وان كان الاب لا يدعي ولا شريك
الاب ولا الورثة لا تقبل هذه الشهادة لعدم الدعوى قال واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى
الى هذا وانه رجع من ذلك واوصى الى هذا الآخر اجيزت شهادتهما واذا شهد شاهدان
ان الميت اوصى الى هذا الرجل ثم شهد ابنا الوصي ان الموصي عزل اباهما عن الوصية واوصى الى
فلان اجيزت شهادتهما قال ولو شهدا انه اوصى الى ابيهما ثم عزله عن الوصاية واوصى الى هذا
اجيزت شهادتهما قال ولو شهد على ذلك ابنا الميت فريما الميت لهما عليه دين اوله عليهما وفلان
يدعي فالمسئلة على القياس والاستحسان واذا شهد شاهدان ان فلانا جعل هذا وكبلا في جميع
تركته بعد موته جعلته وصيا له واذا قال جعلته وصيا فهذا وصا لوقال اوصيت اليه سواء فيصير وصيا واذا شهد
احد الشاهدين انه اوصى الى فلان يوم الخميس وشهد الآخر انه اوصى يوم الجمعة تقبل هذه
الشهادة كذا في المحيط * واذا شهد الوصيان لوارث صغير بشي من مال الميت او غيره فشهادتهما
باطلة وان شهدا لوارث كبير في مال الميت لم يجزوا ان كان في غير مال الميت جاز وهذا عند
ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان شهدا لوارث كبير يجوز في الوجهين كذا في الهداية *
ولو كان الموصى له معلوما الا ان الموصى به مجهول فشهدوا على اقراره بالوصية له تقبل هذه
الشهادة ويرجع في البيان الى ورثة الموصي كذا في المحيط * واذا شهد الرجلان لرجلين
على ميت بدين الف درهم وشهد الآخران للاولين بمثل ذلك جازت شهادتهما وان كانت
شهادة كل فريق للآخرين بوصية الف درهم لم تجز ولو شهدا انه اوصى لهذين الرجلين بجارته
وشهد المشهود لهما ان الميت اوصى للشاهد بعده جازت الشهادة بالاتفاق ولو شهدا انه اوصى
لهذين الرجلين بثلاث ماله وشهد المشهود لهما انه اوصى للشاهدين بثلاث ماله فالشهادة باطلة
وكذلك اذا شهد الاولان ان الميت اوصى لهذين الرجلين بعده وشهد المشهود لهما انه
اوصى للاولين بثلاث ماله فهي باطلة لان الشهادة في هذه مثبتة للشركة كذا في خزانة المفتين *
واذا شهد شاهدان ان الميت اوصى لهذين بدراهم وشهد آخران انه اوصى لهذين بدراهم
لم تجز شهادتهما ولو شهد شاهدان انه اوصى له بدينار وآخران بدراهم او اثنان بعبد والآخران

بدرأهم جازت الشهادة كذا في محيط السرخسي * وإذا شهد الرجل قوماً على وصية ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم وفيها عناق وقرار بدين ووصايا فان الأشهاد لا يصح كذا في المحيط *



كتاب المحاضر والسجلات

الأصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان بالتصريح ولا يكتفى بالاجمال كذا في الخلاصة * ذكر الشيخ الامام الزاهد الحجاج نجم الدين شمس الاسلام والمسلمين هـم النفسى رح ان الاشارة في الدعاوى والمحاضر ولفظ الشهادة مما يحتاج اليها وكذا في السجلات لا بد من الاشارة حتى قالوا اذا كتب في محضر الدعوى حضر فلان مجلس الحكم وحضر فلانا مع نفسه فادعى هذا الذي حضر عليه لا يفتى بصحة المحضر وينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه وكذلك عند ذكر المدعى والمدعى عليه في اثناء المحضر لا بد من ذكر هذا فيكتب المدعى هذا والمدعى عليه هذا لان بعض المشايخ كانوا لا يفتون بالصحة بدونه وكذلك قالوا في السجلات اذا كتب وقضيت لمحمد هذا على احمد هذا لا بد وان يكتب وقضيت لمحمد هذا المدعى على احمد هذا المدعى عليه كذا في المحيط * وكذلك قالوا اذا كتب في المحضر عند ذكر شهادة الشهود و اشاروا الى المنداعين لا يفتى بالصحة وقالوا ايضا اذا كتب في صك الاجارة آجر فلان ابن فلان ارضه بعد ما جرت المبايعة الصحيحة بينهما في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض لا يفتى بصحة الصك بعد ما جرت المبايعة صحيحة بين المتعاقدين هذين في الاشجار والزرايين التي في هذه الارض وينبغي ان يكتب اجر الارض من المستأجر هذا بعد ما باع هذا الاجر الاشجار والزرايين من المستأجر هذا وقالوا ايضا اذا كتب في المحضر احضر المدعى بشهوده وسألنى الاستماع اليهم فشهدوا على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة المحضر وينبغي ان يذكر الفاظ الشهادة لان القاضي عسى يظن ان بين الدعوى والشهادة موافقة ولا يكون بينهما موافقة في الحقيقة وكذلك قالوا ايضا اذا كتب في السجل وشهد الشهود على موافقة الدعوى لا يفتى بصحة السجل وكذلك قالوا في كتاب القاضي الى القاضي

لو كتب قد شهدوا على موافقة الدعوى لا يفتنى بصحة الكتاب ومن المشائخ من فرق بين كتاب القاضي والسجل وبين محضر الدعوى فافتنى بصحة الكتاب والسجل وبفساد محضر الدعوى وكذلك قالوا في السجل اذا كتب على وجه الاجاز ثبت عندي من الوجه الذي يثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية لا يفتنى بصحة السجل مالم يبين الامر على وجهه كذا في الذخيرة * قالوا ويكتب في محضر الدعوى شهد الشهود بكذا عقيب دعوى المدعي هذا وكذا يكتب عقيب الجواب بالانكار من المدعي عليه لثلاث بطن طان انهم شهدوا قبل الدعوى ارشدهوا على الخصم المقر لان الشهادة على الخصم المقر لا تسمع الا في مواضع معدودة قال في الذخيرة وعندي ان كل ذلك ليس بشرط وذكر في الشروط ولا بد ان يذكر وشهد كل واحد بعد الدعوى والجواب بالانكار وبعد الاستشهاد من المدعي كي يخرج عن حد الخلاف لان عند الطحاوي اذا شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع قال في الذخيرة وعندي كل ذلك ليس بشرط كذا في الفصول العمادية * وكان الشيخ الامام الزاهد فخر الاسلام علي البزدوي يقول ينبغي للمدعي ان يقول في دعواه (ابن مدعي بحق من است) ولا يكتفي بقوله (ابن من است وحق من) حتى لا يمكن ان يلحق به (وحق من ني) وكذلك في جواب المدعي عليه لا يكتفي بقوله (ابن مدعي ملك من است وحق من) وينبغي ان يقول (ملك من است وحق من است) حتى لا يلحق بآخرة كلمة النفي وكذلك في قول الشاهد لا يكتفي بقوله (ابن مدعي اوست وحق وي) وبعض مشائخنا اکتفوا بقول المدعي (ملك من است وحق من) ويقول المدعي عليه (ملك من است وحق من) ويقول الشاهد (ملك ابن مدعيست وحق وي) وقال المدعي (ملك وحق من است) فذلك يكفي بالاتفاق وكذا في امثاله كذا في المحيط * ولو قالوا نشهد ان هذه العين له او قالوا بالفارسية (ابن آن مدعي راست) لا يكتفي بذلك مالم يصرحوا بالملك لان الشيء كما ينسب الى الانسان بجهة الملك ينسب اليه بجهة الاعارة فلا بد من التصريح على الملك لقطع الاحتمال وذكر في الباب الخامس من فتاوى رشيد الدين قالوا انا نشهد (كه ابن غلام آن فلان است) فهذا بمنزلة ما قالوا (ملك فلان است) وللقاضي ان يقضي بالملك لان هذا فارسية قوله هذا له وانه للملك وان استفسر القاضي ذلك منهم فله ذلك ولو قالوا

ولو قالوا في شهادتهم (اين مدعى ملك اين مدعى است) ولم يقولوا (دردست اين مدعى عليه بناحق است) اختلف المشائخ فيه والصحيح انه ان طلب المدعى من القاضي القضاء بالملك فانه تقبل هذه البينة فان طلب التسليم لا يقضى بهما لم يقولوا (دردست اين مدعى عليه بناحق است) وهل يشترط ان يقول الشاهد (واجب است برين مدعى عليه كه دست کوتاه كند) اختلف المشائخ فيه ايضا والصحيح انه لا يشترط والا حوط ان يذكر الشاهد ذلك كذا في الفصول العمادية *

محضر في اثبات الدين المطلق يكتب بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان يذكر لقبه واسمه ونسبه المتولي لعمل القضاء والاحكام بخارا فذا القضاء والامضاء بين اهلها من قبل فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا فبعد ذلك ان كان المدعى والمدعى عليه معروفين باسمهما ونسبهما يكتب اسمهما ونسبهما فيكتب حضر فلان بن فلان وا حضر مع نفسه فلان بن فلان وان لم يكونا معروفين باسمهما ونسبهما يكتب حضر رجل و ذكرانه يسمى فلان بن فلان وا حضر مع نفسه رجلا و ذكرانه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا كذا دينارا نيسابورية حمراء جيدة مناصفة موزونة بوزن مناقيل مكة دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وهكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال جواز اقراره طائعا وراغبا بجميع هذه الدنانير المذكورة الموصوفة في هذا المحضر على نفسه لهذا الذي حضر دينارا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح اقرار اصدقه هذا الذي حضر فيه خطا بفواجب على هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فيه الى هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته فبعد ذلك ينظر ان كان اقر المدعى عليه بما ادعاه المدعى فقد تم الامر ولا حاجة للمدعى الى اقامة البينة وان انكر ما ادعاه المدعى يحتاج المدعى الى اقامة البينة ثم يكتب فاحضر المدعى هذا انقرا ذكرانهم شهوده وسألنى الاستماع اليهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومسكنهم ومصلاهم وينبغي للقاضي ان يأمر بكتابة لفظة الشهادة بالفارسية على قطعة قرطاس حتى يقرأ صاحب مجلس القاضي على الشهود ذلك بين يدي القاضي ولفظة الشهادة في هذه الصورة (گواهي ميدهم كه اين مدعى عليه) ويشير اليه (بحال روائى اقرار خویش بهمه وجوه مقرأ مد بطوع و رغبت و چنین گفت كه بر منست اين مدعى را) ويشير اليه (بست دينار زر سرخ بخارى سره) مناصفة موزونة بوزن

مناقيل مكة (چنانكه اندرين محضر ياد کرده شد) ويشير الى المحضر فامر لازم وحق واجب
 (بسببى درست و اقرارى درست و اين مدعى) ويشير اليه (راست گوى داشت و برادرين
 اقرار و ياروي) ثم يقرأ صاحب المجلس على الشهود و ذلك بين يدي القاضي ثم القاضي
 يقول للشهود وهل سمعتم لفظة هذه الشهادة التي قرأت عليكم وهل تشهدون كذلك من اولها
 الى آخرها فان قالوا سمعنا و نشهد كذلك يقول القاضي لكل واحد منهما (بگوى كه همچنين
 گواهي ميدهم كه خواجه امام صاحب برخواند از اول تا آخر مراين مدعى را برين مدعى عليه)
 و اشار القاضي بامر كل واحد منهم حتى يأتي بلفظة الشهادة من اولها الى آخرها كما قرأت
 عليهم فاذا اتوا بذلك يكتب في المحضر بعد كتابة اسامى الشهود و انسابهم و مسكنهم و مصلاهم
 فشهد هؤلاء الشهود بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعى و الجواب بالانكار من المدعى
 عليه شهادة صحيحة مستقيمة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليهم جميعا و اشار كل واحد
 منهم الى موضع الاشارات * سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية بقول القاضي فلان يذكر لقبه واسمه
 و نسب المتولي بعمل القضاء و الاحكام بخارا و نواحيها فاذا القضاء بين اهلها ادام الله تعالى توفيقه من قبل
 انخا فان العادل العالم فلان ثبت الله تعالى ملكه و اعز نصره حضر في مجلس قضائي في كورة بخارا يوم
 كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكر انه يسمى فلان و احضر معه رجلا ذكر انه يسمى فلان و ان كان
 القاضي يعرف المدعى و المدعى عليه يكتب حضر فلان و احضر معه فلان فادعى هذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره معه ان لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه عشرين دينارا نيسابورية حمراء جيدة
 من اصفة بوزن مناقيل مكدينا لازما و حقا و اجبا بسبب صحيح و هكذا اقر هذا الذي احضره معه في حال
 جواز اقراره طائعا بجميع هذا المال المذكور مبلغه و جنسه و معدة في محضر الدعوى دينارا لازما لهذا المدعى
 الذي حضر عليه و حقا و اجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا و صدقة هذا الذي حضر بهذا الاقرار و طالبه
 باداء جميع ذلك اليه و سأل مسئلته عن ذلك فسأل و اجاب وقال بالفارسية (مرا باين مدعى هيچ چيز
 دادني نيست) احضر هذا المدعى نقرأ ذكر انهم شهودة و سأل الاستماع اليهم فاجبت اليه و استشهد الشهود
 وهم فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا و مصلاه مسجد هنة السكة و فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا
 و مصلاه مسجد كذا و فلان بن فلان حليته كذا و مسكنه كذا و مصلاه مسجد كذا فشهد هؤلاء الشهود عندي
 بعد ما استشهدوا عقيب دعوى المدعى هذا الجواب بالانكار من المدعى عليه هذا شهادة صحيحة

متفقة الالفاظ والمعاني فشهادة صحيحة مستقيمة من نسخة قرأت عليهم بالفارسية وهذا مضمون تلك النسخة التي قرأت عليهم (كواهي مبداهم) يكتب لفظ الشهادة بالفارسية على نحو ما ذكرنا في المحضر فاذا فرغ من كتابة لفظ الشهادة يكتب فاتوا بهذه الشهادة على وجهها وساقوها على سننها وأشار كل واحد منهم في موضع الاشارة فسمعت شهادتهم هذه واثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم فبعد ذلك ان كان الشهود عدولا معروفين بالعدالة عنده يكتب وقبلت شهادتهم لكونهم معروفين عندي بالعدالة وجواز الشهادة وان لم يكونوا معروفين عنده بالعدالة وعدلوا بتزكية المعدلين يكتب ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فبعد ذلك ينظر ان عدلوا جميعا يكتب فنسبوا جميعا الى العدالة وجواز الشهادة فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وان عدل بعضهم دون البعض يكتب نسب اثنان منهم الى العدالة وهم الاول والثاني وعلى هذا القياس فانهم فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها وهذا اذا طعن المشهود عليه في الشهود فان كان المشهود عليه لم يطعن في الشهود يكتب عقيب قوله فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم قبل ولم يطعن المدعى عليه هذا في هؤلاء الشهود ولم يلتمس مني التعرف عن احوالهم من المزكين بالناحية فلم اشتغل بالتعرف عن حالهم من المزكين بالناحية واكتفيت بظاهر عدالتهم الا سلام عملا بقول من يجوز الحكم بظاهر العدالة من ائمة الدين وعلماء المسلمين رح فقبلت شهادتهم قبول مثلها لايجاب الشرع قبولها من الوجه الذي بين فيه وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به فاعلمت المشهود عليه هذا واخبرته بثبوت ذلك عندي ومكنته من ايراد الدفع ليورد دفع هذه الدعوى ان كان له دفع فلم يأت بالدفع ولا يأتي بالمخلص وظهر عندي عجزه عن ذلك ثم سألتني هذا المدعى المشهود له الحكم له على هذا المشهود عليه بما ثبت عندي له من ذلك في وجه خصمه هذا المشهود عليه وكتابة سجل له فيه والا شاهد عليه ليكون حجة له في ذاك فاجبته الى ذلك واستخرت الله تعالى في ذلك واستعصمته من الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل واستوثقته لاصابة الحق وحكمت لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بثبوت اقرار هذا المدعى عليه بالمال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المدعى وتصديق هذا المدعى عليه آياه بهذا الاقرار خطا باعلى الوجه المبين في هذا السجل فبعد ذلك ان كان

الشهود المعروفين ؛ لعدالة يكتب عقيب قوله على الوجه المبين في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة وان ظهرت عدالتهم بتزكية الشهود يكتب بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وان ظهرت عدالة البعض دون البعض يكتب بشهادة هذين الشاهدين المعدلين من هذه الشهود المسمين فيه بمحضر من المدعي والمدعى عليه هذين في وجههما مشير الى كل واحد منهما في مجلس قضائي بكورة بخارا بين الناس على سبيل التشهير والاعلان حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجمعا شرائط الصحة والنفاذ والزممت المحكوم عليه هذا ايفاء هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده فيه الى هذا المحكوم له وتركت المحكوم عليه هذا وكل ذي حق وحجة ودفع على حجة ودفعه وحقه متى اتى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له في ذلك واشهدت عليه حضور مجلسي من اهل العلم والعدالة والامانة والصيانة والكل في يوم كذا من سنة كذا هذه الصورة التي كتبناها في هذا السجل اصل في جميع السجلات لا يتغير شيء مما فيه الا الدعاوى فان الدعاوى كثيرة لا يشبه بعضها بعضا وليس كتابة السجل الا اعادة الدعوى المكتوبة في المحضر بعينها واعادة لفظة الشهادة عقيبها ثم بعد الفراغ من كتابة لفظة الشهادة فجميع الشرائط في سائر السجلات عن نحو ما بينا في هذا السجل والله تعالى اعلم ثم ينبغي للقاضي ان يوقع على صدر السجل بتوقيعه المعروف ويكتب في آخر السجل عقيب التاريخ من جانب يسار السجل بقوله فلان بن فلان كتب هذا السجل عني بامري وجرى الحكم على ما بين فيه عندي ومنى والحكم المذكور فيه حكمي وقضائي نفذته بحجة لاحت عندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر الاربعة او الخمسة على حسب ما يتفق من الخط خطيدي وقد يكتب هذا السجل على سبيل المعاينة هدا ما شهد عليه المسمون آخر هذا الكتاب شهد واجملة انه حضر مجلس القضاء بكورة كذا قبل القاضي فلان بن فلان وهو يومئذ متولي عمل القضاء والاحكام بهذه الكورة من قبل فلان رجل ذكرانه يسمى فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى فلان ويذكر الدعاوى على حسب ما ذكرنا في النسخة الاولى ويذكر لفظة الشهادة ايضا على ما ذكرنا في النسخة الاولى فاذا فرغ من ذلك يكتب فسمع القاضي شهادتهم واثبتها في المحضر المجلد في خريطة الحكم ورجع في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية الى آخر ما ذكرنا على التفصيل الذي

الذي ذكرنا ثم يكتب وثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود ما شهدوا به على ما شهدوا به وعرض الدعوى ولفظة الشهادة على الأئمة الذين عليهم المدار في الفتوى بالناحية وافتوا بصحتها وجواز القضاء بها واعلم المشهود عليه بثبوت ما شهدوا به على ما شهدوا به ليورد دفاعا ان كان له فلم يأت بالدفع ولا اتى بالمخلص وظهر عنده عجز ذلك فالتمس المشهود له الحكم من القاضي له بما ثبت له عنده من ذلك وكتابه ذكر له في ذلك والاشهاد عليه ليكون حجة له فاستخار القاضي هذا الله تعالى وسأله العصمة عن الزيف والزلل والوقوع في الخطاء والخلل وحكم القاضي هذا للشهود له هذه المسئلة على المشهود عليه وهذا بثبوت اقرار هذا بالمال المذكور فيه ومبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل دينالا زما عليه وحقا واجبا بسبب صحيح لهذا المشهود له وتصديق المشهود له اياه في هذا الاقرار خطابا على الوجه المبين لي في هذا السجل بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائه بين الناس في كورة كذا حكما ابرمته وقضاء نفذته وامر المحكوم عليه هذا بتسليم هذا المال المذكور مبلغه وجنسه وصفته وعدده في هذا السجل الى هذا المحكوم له وترك المحكوم عليه وكل ذي حجة ودفع على دفعه وحجته متى اتى به يوما من الدهر وامر بكتابة هذا السجل والاشهاد عليه وذلك في يوم كذا من سنة كذا وهذا السجل اصل ايضا الا ان المستعمل فيما بين الناس الاول وقد يكتب هذا السجل بطريق الایجاز فيكتب بقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعزل القضاء والاحكام الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الشرعية والتوازل الحكمية بعد دعوى صحيحة من خصم حاضر على خصم حاضر اوجب الحكم الاصفاء الى ذلك بينة عادلة قامت عندي او بشهادة فلان وفلان وقد ثبت عندي عد التهم وجواز شهادتهم ان فلانا اقران لفلان عليه كذا وكذا دينالا زما وحقا واجبا بسبب صحيح ثبوتا اوجب الحكم به فحكمت بمسئلة المشهود له هذا على المشهود عليه هذا بجميع ما اقربه المشهود عليه هذا المشهود له هذا بمحضر منهما في وجههما حكما ابرمته وقضاء نفذته بعد استجماع شرائط صحة الحكم وجوازه بذلك عندي في مجلس قضائي بين الناس بكورة بخارا او كلفت هذا المحكوم عليه قضاء هذا المال المذكور فيه وتركته وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى اتى به يوما من الدهر وامر بكتابة هذا السجل حجة في ذلك لمسئلة هذا المحكوم له واشهدت عليه حضور مجلسي وذلك في يوم كذا بمحضر في اثبات الدفع لهذه الدعوى يكتب

بعد التسمية حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام
 ببخارا ادام الله تعالى توفيقه او يكتب حضر مجلس قضائي في كورة بخارا يوم كذا رجل ذكر
 انه فلان واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا
 الذي احضره معه في دفع دعواه قبله فان هذا الذي احضره معه كان ادعى على هذا
 الذي حضرا ولا ان له على هذا الذي حضر عشرين دينارا ويذكر نوصها وصفتها وعدد ها وهكذا
 اقر هذا الذي حضر في حال جواز اقراره لهذه الدنا نير المذكورة فيه دينا على نفسه لهذا
 الذي احضره معه لازما وحفا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي احضره معه
 في ذلك خطابا وطالبه برد هذه الدنا نير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذا
 ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة في هذا الذكر هذه
 على هذا الذي حضرانه مبطل في هذه الدعوى لان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي
 حضر هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا بايقاء هذا الذي حضر ذلك كله وهكذا اقر هذا الذي
 احضره معه في حال جواز اقراره طائعا اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا فواجب
 على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وطالبه بالجواب وسأل مسئلته
 هذا اذا كان القاضي لم يقض للذي احضره معه في الدعوى الاول وان كان قد قضى له بذلك
 يكتب بعد قوله وطالبه برد هذه الدنا نير المذكورة واقام البينة عليه بذلك بعد انكاره دعواه هذه
 وجرى الحكم مني لهذا الذي احضره معه على هذا الذي حضر ثم يكتب ادعى هذا الذي
 حضر على هذا الذي احضره معه الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب عقيب قوله وطالبه بالجواب وسأل
 مسئلته فسأله القاضي عن ذلك فقال بالفارسية (من مبطل نيم اندوين دعوى) احضر مدعى
 الدفع تفران كرانهم شهوده وسأل منى الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليهم وهم فلان وفلان
 يذكر اسماء الشهود وانسابهم وحلاهم ومساكنهم ومصلاهم فشهد هؤلاء الشهود عندي
 بعد دعوى مدعى الدفع هذا والجواب بالانكار من المدعى عليه الدفع هذا عقيب الاستشهاد
 الواحد منهم بعدا لآخر شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت عليه ومضمون
 تلك النسخة (گواهي ميدهم كه مقرأ مداین فلان) و اشار الى المدعى عليه الدفع هذا (بحال
 روائي اقرار خویش بطوع و رغبت و چنین گفت كه قبض کرده ام ازین فلان) و اشار اليه مدعى

الدفع هذا (اين بيست دينار زر كه مذکور شده است درين محضر) و اشار الى المحضر هذا (قبض درست برسانيدن اين فلان) و اشار الى مدعى الدفع هذا (اين زرها را اقرارى درست و اين مدعى دفع) و اشار اليه (راست گوى داشت مراين مدعى عليه را) و اشار اليه (اندرين اقرار كند آورده روبرو) و ان شهد و اعلى معاينة القبض يكتب مكان الاقرار بالقبض معاينة القبض على نحو ما يينا فى الاقرار و يكتب قبض المدعى عليه الدفع هذا هذه الدنانير الموصوفة من مدعى الدفع هذا قبضا صحيحا باي فائه ذلك كله اليه و ان كان مدعى الدفع ادعى الدفع بطريق الابرء عن جميع الدعاوى و الخصومات يكتب ادعى مدعى الدفع هذه الدعوى ان هذا الذي احضره معه قبل دعواه هذه ابراء هذا الذي حضر عن جميع دعاوى و خصوماته قبله من دعوى المال و غيره ابراء صحيحا و اقراره لا دعوى له ولا خصومة له قبله لا في قليل المال ولا في كثيرة بوجه من الوجوه و سبب من الاسباب و انه قبل منه هذا الابرء و صدقه في هذا الاقرار خطابا و ان هذا الذي احضره معه في دعواه قبله بعد ما كان اقربا لابرء من جميع الدعاوى مبطل غير محقق فواجب عليه الكف من ذلك و ترك التعرض له و طالبه بذلك و سأل مسئلته فاجاب (من مبطل نه ام درين دعوى خویش) فاحضر المدعى نفرا ذكر انهم شهوده الى آخر ما ذكرنا فى دفع الدعوى بطريق القبض غير ان فى كل موضع ذكر القبض يذكر الابرء هنا * سجل هذه الدعوى يكتب بعد التسمية بقول القاضي فلان حضروا حضروا بعيد الدعوى المكتوبة فى المحضر من اولها الى آخرها و اذا فرغ من كتابة شهادة شهود مدعى الدفع يكتب فسمعت شهادتهم هذه و اثبتها فى المحضر المجلد فى خريطة الحكم الى قوله و ثبت عندي ما شهد و ا به على ما شهد و ا به فعرضت على المدعى عليه الدفع هذا و اعلمته بثبوت ذلك عندي و ممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع فى ذلك فلم يأت بدفع ولا مخلص ولا اتى بحجة يسقط بها ذلك و ثبت عندي عجزه من ايراد الدفع و سألني مدعى الدفع هذا فى وجه المدعى عليه الدفع هذا الحكم له بما ثبت له عندي و كتابة السجل و الاشهاد عليه الى قوله فحكمت لمدعى الدفع هذا بمسئلته على المدعى عليه الدفع هذا فى وجه المدعى عليه الدفع هذا بثبوت هذا الدفع الموصوف بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه فى مجلس قضائي بينا حكما ابرمته و قضا منقذته مستجمعا شرائط صحته و ثبانه بمحضر من هذين المتخاصمين فى وجههما جملة مشيرا اليهما و كلفت المحكوم عليه هذا بترك التعرض للمحكوم له هذا باداء هذا

المال المذكور في هذا السجل وتركت المحكوم عليه وكل ذي حق وحجة ودفع على حقه وحجته ودفعه متى انتهى به يوما من الدهر وامرت بكتابة هذا السجل حجة للمحكوم له واشهدت على حكمي من حضر مجلس قضائي وذلك في يوم كذا من سنة كذا فان كان دفع دعوى الدين بدعوى الاكراه من السلطان يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه انه كان مكرها من جهة السلطان على هذا الاقرار اكراها صحيحا وان اقراره هذا لم يصح وانه مبطل في دعواه هذه الدنانير المذكورة فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى وان كان دفع دعوى الدين بدعوى الصالح من مال يكتب في دعوى الدفع انه مبطل في هذه الدعوى لما انه صالحه عنه على كذا وقبض منه بدل الصلح بتمامه ووجوه الدفع كثيرة فما جاءك من دعوى الدفع يكتب على هذا المثال وان كان دعوى الدين بسبب يكتب ذلك السبب في محضر الدعوى فان كان السبب غصبا يكتب كذا وكذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب هذا ان هذا الذي احضره معه غصب من دنانير هذا الذي حضره هذا المبلغ المذكور الموصوف في هذا المحضر واسنهلكها وصار مثلهادينا له في ذمته وان كان السبب بيعا يكتب دينا لازما وحقا واجبا من متاع باع منه وسلمه اليه وان كان السبب اجارة يكتب دينا لازما وحقا واجبا اجرة شيء آجرة منه وسلمه اليه وانتفع به في مدة الاجارة وان كان السبب كفالة او حوالة ففي الكفالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب كفالة كفل له بها عن فلان وان هذا الذي حضر اجاز ضمانه عنه لنفسه في مجلس الضمان وهذا الذي احضره معه هكذا اقر بوجوب هذا المال على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وفي الحوالة يكتب دينا لازما وحقا واجبا بسبب حوالة احاله عليه فلان وانه قبل منه هذه الحوالة شفاها في وجهه ومجلسه وافر هذا الذي احضره معه هكذا بوجوب هذا المال دينا على نفسه لهذا الذي حضر بالسبب المذكور وان كان دعوى الدين بصك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صك اقراره اوردته وهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الاقرار من اوله الى آخره ثم يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من المال المذكور فيه واقراره بجميع ذلك دينا على نفسه لهذا الذي حضر دينا لازما وحقا واجبا وتصديق هذا الذي احضر آياه في اقراره بذلك

بذلك خطابا بتاريخه فواجب عليه ايفاء ذلك المال اليه وطالبه بذلك وان كانت الكفالة او الحوالة بصك يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه صك ضمان او صك حوالة او ردة وهذه نسخته وينسخ كتاب الكفالة او الحوالة ثم يكتب ادعى جميع ما تضمنه الصك المحول الى هذا المحضر نسخته من الكفالة والقبول والافرار والتصديق على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره كذا في المحيط *

محضر في دعوى دين الميت حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه انه كان لهذا الذي حضر على فلان والد هذا الذي احضره معه كذا وكذا دينارا ويصفها ويبال في ذلك ديناً لازماً وحقاً واجباً بسبب صحيح وهكذا كان اقر فلان والد هذا الذي احضره معه في حال حيوته وصحته وجواز اقراره وتناذ تصرفاته في الوجوه كلها طوعاً بهذه الدنانير المذكورة ديناً على نفسه لهذا الذي حضر اقراراً صحيحاً صدقه هذا الذي حضر منه خطاباً في تاريخ كذا ثم ان فلانا والد هذا الذي احضره معه توفي قبل اداء هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا الذي حضر وصار مثل هذه الدنانير لهذا الذي حضر في تركته وخلف هذا المتوفى المذكور من الورثة ابنا الصلبه وهو الذي احضره معه وخلف من التركة من ماله في يد هذا الذي احضره معه من جنس هذا المال المذكور وفاء بهذا المال المذكور فيه وزيادة هذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب عليه اداء هذا الدين المذكور مما في يده من مثل هذا المال المذكور من تركة هذا المتوفى الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسأل ويتم المحضر مع لفظه الشهادة على وفق الدعوى كذا في الذخيرة * **سجل** هذه الدعوى يقول القاضي فلان حضر واحضر ويعبد الدعوى بعينها وبذكر اسامي الشهود ولفظة الشهادة وعدالة الشهود وانه قبل شهادتهم بظاهر عدالة الاسلام او كونهم عدولا او ثبوت عدالتهم بتعديل المزكين الى قوله وحكمت ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بثبوت اقرار هذا المتوفى المذكور فيه حال حيوته وصحته وتناذ تصرفاته بهذا المال المذكور ديناً على نفسه لهذا الذي حضره تصديق هذا الذي حضر اياه فيه خطاباً بتاريخ كذا المذكور فيه وبوفاته قبل اداءه شيئاً من المال المذكور فيه اليه وتخليفه من التركة في يده ما فيه وفاء بمثل هذا المال المذكور فيه وزيادة بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه حكماً ابرمته وقضيت بثبوت ذلك كله عليه بشهادتهم قضاء نفذته مستجماً لشرائط صحته ونفاذه في مجلس قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما

وكلفت المحكوم عليه هذا اداء هذا الدين المذكور فيه من تركة ابيه المتوفى الذي في يده الى هذا الذي حضر ويتم السجل * **محضر** في اثبات الدفع لهذه الدعوى حضر وا حضر معه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر وذلك لان هذا الذي احضره معه ادعى على هذا الذي حضر انه كان له على ابيه بدين دعوى الذي احضره بتامه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه هذه انه مبطل هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قبض من ابيه المتوفى المذكور اسمه ونسبه في هذا المحضر حال حيوته هذه الدنا نير المذكورة فيه قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال صحته وثبات عقله بقبض هذه الدنا نير طائعا من ابيه المتوفى هذا قبضا صحيحا واثرا انه لا دعوى له على هذا المتوفى بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرارا صحيحا جائزا صدقه المتوفى هذا فيه خطا با وان هذا الذي احضره معه في دفع دعواه الموصوفة قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وقد يكون دفع هذا بدعوى ابرائه المتوفى عن جميع الدعاوى. واسباب اخبرته ذكرها قبل هذا فيكتب على نحو ما بينا قبل هذا **سجل** هذا الدفع يكتب بعد التسميه على الرسم المذكور قبل هذا ويكتب دعوى الدفع من نسخة المحضر على نحو ما كتبنا قبل هذا الى قوله وحكمت ثم يكتب بعد الاستخارة وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا كذا في المحيط * **محضر** في دعوى النكاح اذ لم يكن للمرأة زوج ولم تكن هي في يد احد ادعى رجل نكاحها ويزعم هذا الرجل انه دخل بها والمرأة تنكر نكاحها ووقعت الحاجة الى اثبات النكاح وكتبه المحضر يكتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة بنت فلان فادعى ان هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأة هذا الذي حضر ومنكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح زوجت نفسها منه حال كونها عاقلة بالغة نافذة التصرفات في الوجوه كلها خالية عن النكاح والعدة من جهة الغير من هذا الذي حضر بمحضر من الشهود الرجال الاحرار البالغين العاقلين المسلمين على صداق كذا وان هذا الذي حضر في حال نفاذ تصرفاته في الوجوه كلها تزوجها في مجلس التزويج هذا بحضرة اولئك الشهود الذين كانوا

حضرُوا في مجلس التزويج هذا على الصداق المذكور فيه لنفسه تزويجا صحيحا وقد سمع أولئك الشهود الذين حضروا مجلس التزويج هذا كلام هذين المتعاقدين وهذه المرأة التي احضرها معه اليوم امرأة هذا الذي حضر وحلّاله بحكم هذا النكاح الموصوف فيه وتمتنع عن طاعته في احكام النكاح بغير حق فواجب على هذه المرأة التي احضرها معه طاعة هذا الذي حضر في احكام النكاح والالتقياده في ذلك فطالبها بذلك وسأل مسئلتها فسئلت وان لم يكن الزوج دخل بها يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأته ومنكوحته وحلّاله ولا يتعرض بالدخول وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وليها مثل والدها حال بلوغها يكتب في المحضر زوجها والدها فلان بن فلان الفلاني حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها وحال كونها بالغة عاقلة خالصة عن نكاح الغير وعن عدة الغير بامرها ورضاها بحضرة الشهود المرضين على صداقها كذا تزويجا صحيحا ويتم المحضر وان كان هذا العقد جرى بين هذا الذي حضر وبين وكيلها يكتب زوجها من هذا الذي حضر وكيلها فلان بن فلان والباقي دليلى نحو ما ذكرنا في الاب وان كان هذا العقد جرى في حال صغرها بين هذا الذي حضر وبين والد الصغيرة وانه يخاصمها بعدما بلغت يكتب زوجها ابوها فلان بن فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة لما رآه كفوا لها على صداق كذا وهذا الصداق مثلها وان كان عقد النكاح جرى بين والدي المتداعيين حال صغرها وتخاصمها بعد بلوغها يكتب ادعى ان هذه المرأة التي احضرها معه امرأته وحلّاله ومنكوحته زوجها ابوها فلان الفلاني في حال صغرها بولاية الابوة من هذا الذي حضر في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة الشهود المرضين تزويجا صحيحا وان ابا هذا الذي حضر وهو فلان بن فلان قبل هذا التزويج الموصوف لابنه هذا الذي حضر وحال صغرا بنده الذي حضر في مجلس التزويج هذا بولاية الابوة حال نفوذ جميع تصرفاته في الوجوه كلها بحضرة أولئك الشهود الحاضرين في مجلس التزويج هذا قبولا صحيحا ويتم المحضر * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على ما هو الرسم ويعاد فيه الدعوى من نسخة المحضر بتمامها ويذكر اسماء الشهود ولنظة الشهادة الى موضع الحكم ثم يكتب في موضع الحكم وحكى لهذا الذي حضر بدستلته على هذه المرأة التي احضرها معه بجميع ما ثبت عندي من كونها منكوحته وحلّاله لهذا الذي حضر بشهادة هؤلاء

الشهود المسيبين فيه بسبب هذا الكاح الصحيح المذكور المبين فيه بحضرة هذين المتخصصين وقضيت بذلك كله في مجلس قضائي بكورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط صحته ونفاذه والزممت المحكوم عليها طاعة هذا الذي حضر في احكام النكاح ويتم السجل كذا في الذخيرة *

محضر في دفع دعوى النكاح حضرت فلانة واحضرت معها فلانا وادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها في دفع دعواه قبلها ان هذا الذي احضرته كان ادعى على هذه التي حضرت ويعيد الدعوى من اولها الى آخرها ثم يقول ان دعوى هذا الذي احضرته قبلها الكاح هذا ساقطة من قبل ان هذه التي حضرت خلعت نفسها حال نفاذ تصرفاتها في الوجوه كلها في هذا النكاح المذكور فيه من هذا الذي احضرته معها بتطبيق واحدة على صداقها ونفقة عدتها وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعد الخلع وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوي والخصومات وان هذا الذي احضرته معها خلعهما من نفسه حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها بتطبيق واحدة على الشرائط المذكورة فيه في مجلس الاختلاع هذا خلعا صحيحا خاليا عن الشروط المفسدة والمعاني المبطللة وان هذا الذي احضرته معها في دعوى هذا النكاح قبلها بعدما جرت بين هذه التي حضرت وبين هذا الذي احضرته هذه المخالعة الموصوفة مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضرته معها كف عن هذه الدعوى وطالبته بذاك وسألته المسئلة كذا في الظهيرية *

سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب عند الحكم ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المسيبين ان هذه التي حضرت اختلعت نفسها من صداقها ونفقة عدتها وكل ما يجب للنساء على الازواج قبل الخلع وبعده من هذا الذي احضرته بتطبيق واحدة وان هذا الذي احضرته معها خلعهما من نفسه بالبدل المذكور فيه بتطبيق واحدة في مجلس الخلع هذا وان المخالعة هذه جرت بين هذين المتخصصين في حال جواز تصرفاتهما في الوجوه كلها فحكمت بذلك كله لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته وقضيت بكون هذه التي حضرت محرمة على هذا الذي احضرته بتطبيق بائنة بسبب المخالعة المذكورة فيه في وجه هذين المتخصصين حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط الصحة والجواز ويتم السجل كذا في الذخيرة *

محضر في دعوى النكاح على امرأة في يدي رجل يدعي نكاحها وهي تقره بذلك

بذلك كتب حضر فلان واحضر مع نفسه امرأة ذكرت انها تسمى فلانة ورجلا ذكرانه يسمى فلان فادعى هذا الذي حضر على هذه المرأة التي احضرها معه بحضرة هذا الرجل الذي احضره معه ان هذه التي احضرها معه امرأة هذا الرجل الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت من طاعة هذا الذي حضر وان هذا الرجل الذي احضره معه يمنعها عن طاعة هذا الذي حضر والالتقياد له في احكام النكاح فواجب على هذا الذي احضره معه الكف عن المنع وطالب كل واحد منهما الجواب وسأل مسئلتها فستلا فاجابت المرأة وقالت لست امرأة لهذا المدعى ولست على طاعته ولكني امرأة هذا الآخر واجاب الرجل الذي احضره وقال هذه المرأة منكوحتي وحلالي وانا حق في منعها من هذا الرجل الذي حضر واحضر المدعى هذا ثمرا وذكر انهم شهوده فسأل القاضي الاستماع الى شهادتهم فشهدوا احد بعد واحد على وفق دعوى المدعى شهادة متفقة الالفاظ والمعاني فالتاضي يقضي بالمرأة للمدعى فان اقام صاحب اليدينة على ان هذه المرأة منكوحته وحلاله فالتاضي يقضي بينة صاحب اليد ويندفع به بينة المدعى والخارج مع ذى اليد اذا اقاما البينة على النكاح مطلقا من غير ذكر تاريخ يقضي بينة صاحب اليد بخلاف الملك المطلق فلو كان القاضي قضى للخارج بينة ثم اقام صاحب اليد البينة هل يقضي بينة صاحب اليد فيه اختلاف المشائخ كذا في الظهيرية * وطريق كتابة هذا الدفع حضر فلان بغني صاحب اليد ومعه فلانة يعنى المرأة التي وقعت المنازعة في نكاحها واحضر معه فلانا يعنى المدعى الاول فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه وفي دفع بينته بان هذا الذي احضره ادعى أولا على هذه المرأة بحضرة هذا الذي حضرانها منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وانها خرجت من طاعته وهذا الرجل يمنعها عن طاعته ويذكر مطالبة المرأة على الالتقياد بها ومطالبة الذي حضر بالكف عن منعه آياها عن طاعته وبذكر انكار المرأة وانكار الرجل ايضا دعواه قبلها هذه ويذكر اقرارها بالنكاح لهذا الذي حضر وتصديق هذا الذي حضر آياها بذلك واقامة الذي احضر البينة عليها بالنكاح المذكور فيها فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبلها في وجهه ان هذه المرأة التي حضرت مع هذا الذي احضر امرأة هذا الذي حضر وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح جرى بينهما واحضر شهودا على ما ادعى وقال انا اولى بنكاح هذه بحكم ان لي يد او بينة فواجب على هذا الذي احضره ترك دعوى النكاح قبلها

وترك المطالبة أياها حتى يتمكن من طاعة زوجها هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ولهذا
الدفع دفع من وجوه أحدها أن يدعي الخارج على صاحب اليد أنه طلقها تطليقة بائنة أو رجعية وانقضت
عدتها وأن هذا الخارج تزوجها بعد انقضاء عدتها منه * وصورة كتابة دعوى هذا الدفع حضر
وأحضر مع نفسه فلان بن فلان وفلانة بنت فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي أحضره
في دفع دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب دعوى الرجل الذي حضر أولاً ثم يكتب دعوى
الدفع لدعواه من هذا الذي أحضره ثم يكتب دعوى هذا الذي أحضره معه فيكتب ادعى
هذا الذي حضر أن هذا الذي أحضره طلق امرأته هذه التي أحضرها معه بتاريخ كذا وأن
عدتها قد انقضت منه وأنه تزوجها بعد انقضاء العدة بتاريخ كذا بتزويج وليها فلان أياها منه برضاها
بمحضر من الشهود على صداق معلوم وأنه قبل تزويجه منه بنفسه في ذلك المجلس قبولاً صحيحاً
واليوم هي امرأته وحلاله بهذا السبب وأن هذا الذي أحضره معه في دعواه هذه قبله بعد ما كان
الامر كما أوصف مبطل غير محقق ويتم المحضر وجه آخر لدفع هذه الدعوى أن يدعي أن هذا
الذي أحضره وكل فلان أن يطلق امرأته هذه طلاقاً بائناً أو رجعيّاً فطلق وكيل هذا الذي أحضره
هذه المرأة كما أمره هذا الذي أحضره وانقضت عدتها ثم تزوجها هذا الذي أحضره وجه آخر
أن يدعي أن هذا الذي أحضره اقترانها محرمة عليه بالمصاهرة أو بالرضاع كذا في الذخيرة *
محضر في إثبات الصداق ديناً في تركة الزوج حضرت وأحضرت معها رجلاً فادعت هذه التي حضرت
على هذا الذي أحضرته معها أن هذه التي حضرت كانت امرأة فلان بن فلان والد هذا الذي أحضرته
معهما وكانت منكوحته وحلاله ومدخولته بنكاح صحيح وكان لها عليه من بقية الصداق الذي تزوجها
عليه كذا ديناً ديناً لازماً وحقاً واجباً وصداقاً ثابتاً بنكاح صحيح كان قائماً بينهما وهكذا كان أقربيه فلان
بن فلان والد هذا الذي أحضرته معها في حال صحته ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها بهذه الدنانير
المذكورة ديناً على نفسه لهذه التي حضرت بسبب النكاح المذكور فيه إقراراً صحيحاً وصدقته هذه
التي حضرت فيه خطاباً شافهاً ثم أنه توفي قبل أدائه هذا الصداق المذكور فيه وقبل أدائه شيئاً إليها
وصار هذا الصداق المذكور فيه في تركته لهذه التي حضرت وخلف من الورثة امرأة وهي هذه التي
حضرت وابناً صلبه وهو الذي أحضرته معها لا وارث له سواهما وخلف من التركة من جنس هذه
الدنانير المذكورة فيه في يد هذا الذي أحضرته معها ما يفي بهذا الدين المذكور وزيادة كذا

في الظهيرية * سجل هذه الدعوى ودفع هذه الدعوى وسجل الدفع يكتب على نحو ما تقدم في سجل دعوى الدين المطلق في تركة الميت * محضر في اثبات مهر المثل اذا زوج الرجل ابنته البالغة برضاها من انسان نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر احتى وجب مهر المثل ووفعت الحاجة الى اثبات مهر المثل بان دخل بها او خلا بها خلوة صحيحة ثم طلقها وانكر مهر المثل ولا يخلو اما ان كانت الابنة وكلت اباها حتى يدعي الاب ذلك لها فيكتب في المحضر حضره واحضره فادعى هذا الذي حضره بنته فلانة بحق الوكالة الثابتة له من جهتها على هذا الذي حضره معه ان ابنته فلانة موكلة هذا الذي حضره امرأة هذا الذي حضره معه بنكاح صحيح زوجها ابوها هذا الذي حضره برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر عند العقد وان مهر مثلها كذا دينا رالا ان اختها الكبرى او الصغرى المسماة فلانة اختها لا يبيها وامها ولا يبيها كان مهرها هذا المقدار وموكلة هذا الذي حضره هذه تساوي اختها هذه في الحسن والجمال والسن والبركة انما ذكرنا هذه الاشياء لان المهر يختلف باختلاف هذه الاشياء وبذكر ايضا ان اخت موكلة هذه مقيدة بهذه البلدة التي موكلة فيها لان المهر يختلف باختلاف البلدان فوجب على هذا الذي حضره معه اداء مثل هذه الدراهم والدنانير لابنته موكلة هذه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل الى آخره وان لم تن لها اخت ينظر الى امرأة من نساء عشيرة الاب من بني مثلها في الحسن والجمال والسن والبركة ويشترط ان تكون تلك المرأة من بلدتها ايضا لذكرا وان لم توجد من قوم ايها امرأة بهذه الاوصاف يعتبر مهرها بمهر مثلها من الاجانب في بلدها ولا يعتبر بمهر مثلها من قوم امها هكذا ذكر شيخ الاسلام خواهرزادة في اول باب المهور وذكر هو ايضا في مسئلة اختلاف الزوجين ان على قول ابي حنيفة رح لا يجوز تقدير مهرها باقرانها من الاجانب فكان المذكور في اول باب المهور قولها وان كانت هذه المرأة وكلت اجنبيا بذلك يكتب حضره واحضره فادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره معه لموكلة فلانة بنت فلان بن فلان الفلاني ان موكلة هذه كانت امرأة هذا الذي حضره بنكاح صحيح زوجها ابوها فلان ابن فلان من هذا الذي حضره معه برضاها بمحضر من الشهود ولم يسم لها مهر الى آخره كذا في المحيط * محضر في اثبات مهر المثل ادعت هذه التي حضرت على هذا الذي حضرته معها انه كان زوجها وليها فلان من هذا الذي حضرته معها برضاها بشهادة شهود عدول نكاحا صحيحا ولم يسم لها مهر فوجب

الشرع لهما مهر المثل وان مهر مثلها كذا لان اختها لا يبيها وامها فلانة كان مهرها كذا وهذه التي حضرت
 نساويها في المال وتضاهيها في الجمال وتوازيها في السن والبكارة وعصرها مثل عصرها في الرخص
 والغلا ومهرهما واحد فواجب على هذا الذي احضرته معها اداء مثل هذه الدنانير الى هذه
 التي حضرت ان كان حرما على نفسه والا فما يتعارف تعجلها (دست پیمان) لهما من هذا
 المقدار والله تعالى اعلم * محضر في اثبات المنعة حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت
على هذا الذي احضرته معها انه تزوجها ولم يسم لها مهرانم طلقها قبل الدخول بها وقد
وجب لها عليه المنعة وهي ثلثة اثواب درع وخمار وملحفة فواجب عليه الخروج من ذلك *
محضر في اثبات الخلوة ادعت انه تزوجها بتزويج فلان وكيلها او وليها اياها منه برضاها
على مهر كذا بشهادة عدول حضروا وانه خلا بها خلوة صحيحة لاثالث معهما ولا مانع شرعا ولا طبعيا
وانه طلقها بعد ذلك تطليقة بائنة وهكذا اقر الزوج بذلك اقرارا صحيحا فواجب عليه اداء مثل هذه
الدنانير اليها والخروج عنها اليها وطالبته بالجواب عنه كذا في الظهيرية * محضر في اثبات
الحرمة الغليظة يجب ان يعلم بان دعوى الحرمة بالطلاق على انواع احدها دعوى الحرمة
بصريح ثلث تطبيقات وصورة كتابة المحضر في هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي
حضرت على هذا الذي احضرته انها كانت امرأة هذا الذي احضرته ومنكوحته وحلاله
ومدخولته بنكاح صحيح ولها عليه من الصداق كذا درهما وكذا دينارادينا لازما وحقا واجبا بسبب
هذا النكاح وان هذا الذي احضرته معها حرما على نفسه بثلث تطبيقات حرمة غليظة لا تحل له
من بعد حتى تسكن زوجا غيره وانها محرمة عليه اليوم بهذا السبب المذكور فيه وان هذا الذي
احضرته مع عامه بقيام هذه الحرمة الغليظة بينهما يمسكها حراما ولا يقصر يده عنها فواجب على
هذا الذي احضرته مفارقتها وتخليتها سبيلها واداء الصداق الذي لها عليه المذكور فيه وادار نفقة
العدة مثلها الى ان تنقضي مدتها وطالبته بذلك وسأل مسئلته * سجل هذه الدعوى يكتب
مندا الحكم وحكمت لهذه المرأة التي حضرت المدعية بهذه الحرمة الغليظة على هذا الذي احضرته
بالسبب المذكور بعد ما كانت حلاله بعقد النكاح بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين
المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه وهو هذا الذي احضرته بمفارقة هذه التي
 حضرت

حضرت ونصريده عنها وامرته باداء مالها عليه من الصداق المذكور فيه وادرار النفقة عليها نفقة مثلها حتى تنقضي عدتها ويتم السجل * الوجه الثاني ان تدعي الحرمة باقراره انه طلقها ثلثا وصورة كتابة المحضر من هذا الوجه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته انها كانت امرأته ومنكوحته ومدخولته بنكاح صحيح وان هذا الذي احضرته اقر في حال صحة اقراره ونفاذ تصرفاته انه حرم هذه التي حضرت بثلاث تطليقات وانه يمسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها واداء صداقها المذكور اليها * سجل هذه الدعوى على نحو سجل الأول الا ان ههنا يذكر الاقرار في الحكم فيكتب وحكمت لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معه بثبوت اقراره الذي احضرته معها بهذه الحرمة الغليظة المذكورة فيه بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين فيه ويتم السجل * الوجه الثالث ان تدعي الحرمة عليه بثلاث تطليقات بسبب حلف قد حلف بثلاث تطليقاتها حال قيام النكاح بينهما ان لا يفعل كذا وقد فعل ذاك الفعل المعين الذي حلف عليه وحنث في يمينه ونزلت الطلقات الثلاث المعلقة وصارت هذه المرأة التي حضرت محرمة عليه وهذا الذي احضرته مع عليه بهذه الحرمة الغليظة بينهما يمسكها حراما ولا يفارقها فواجب عليه مفارقتها وطالبته عليه ذلك ويتم المحضر وان كانت تدعي الحرمة بتطليقة او بتطليقتين بين ذلك في المحضر وكذلك اذا ادعت المرأة الحرمة بسبب آخر يذكر ذلك السبب في المحضر * محضر فيه شهادة الشهود بالحرمة الغليظة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات بدون دعوى المرأة قوم شهدوا عند القاضي على رجل حاضر انه طلق امرأته هذه الحاضرة بثلاث تطليقات وانها محرمة عليه اليوم بثلاث تطليقات فاتوا بالشهادة على وجهها وسافوها على سننها يكتب في المحضر حضر مجلس القضاء قوم ذكروا انهم شهود حسبة وهم فلان وفلان وفلان يدكر اسماءهم وانسابهم وحلائهم ومساكنهم ومصلاهم واحضروا معهم رجلا يسمى فلانا وامرأة تسمى فلانة وشهد كل واحد منهم ان هذا الرجل الذي احضروه طلق امرأته هذه وأشاروا الى المرأة التي احضروها ثلث تطليقات ثم انه لا يفارقها ويمسكها حراما مستثلا يعني هذا الرجل وهذه فانكر الطلاق فالحكم في هذه الصورة ان القاضي يقبل شهادتهم ويقضي بالفرقة بينهما * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على رسمه ويكتب فيه حضور هذا القوم مجلسه وشهادتهم على الوجه الذي شهدوا ويكتب انكار الرجل والمرأة الطلاق ثم يكتب فيه فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم بباي

وتعرفت عن احوال الشهود في زعمي الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وجواز الشهادة وقبول القول فقبلت شهادتهم وثبت عندي بشهادتهم ما شهدوا به علي ما شهدوا به واعلمت المشهود عليه من ايراد الدفع ان كان له دفع ولم يأت بدفع وظهر عندي عجزه من ذلك فاستخرت الله تعالى الى آخره وحكمت بكون فلانة بنت فلان هذه محرمة علي زوجها فلان هذا بثلاث تطبيقات بمحضر منهما في وجوههما الى آخره وامرت كل واحد منهما بكتابة صاحبه الى ان تنقضي عدتها عن هذا الزوج ويتزوج بزواج آخر ويدخل بها الزوج الثاني ويطلقها وتنقضي عدتها ثم تزوجها برضاها ان شاء * محضر في اثبات الحرمة الغليظة علي الغائب امرأة له زوج دخل بها ثم حرّمها علي نفسه بثلاث تطبيقات بمحضر من الشهود ثم غاب الزوج قبل ان يقضي العاصي بالحرمة وارانت هذه المرأة اثبات هذه الحرمة بين يدي القاضي ليقضي بذلك بشهادة شهودها لذلك وجهان أحدهما ان تدعي علي رجل حاضر انه كان لي علي زوجي فلان الف درهم او دينار ونصفها كذابفة صداقي وانك ضمننت لي عن زوجي فلان هذا المذكور ان حرمني علي نفسه بثلاث تطبيقات فعلي الف درهم واني اجزت هذا الضمان معلقا بهذا الشرط في مجلس الضمان هذا ثم زوجي فلان حرمني علي نفسه بثلاث تطبيقات فصارت هذه الدنانير المذكورة دينالي عليك بحق الضمان المذكور وانت في علم من هذه الحرمة المذكورة بالسبب المذكور فواجب عليك الخروج عن ذلك بادائها الي والمدعي عليه يقرب بالضمان كما ادعت وينكر العلم بوقوع هذه الحرمة فهذا صورة الدعوى اما صورة المحضر ان يكتب حضرت واحضرت مع نفسها وادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته ويذكر دعواها علي نحو ما بينا من اوله الى آخره * سجل هذه الدعوى علي نحو ما بينا الى قوله فاحضرت المدعية نفرا ذكرت انهم شهودها علي موافقة دعواها وسألني الاستماع الى شهادتهم فاجبتها الى ذلك فشهدوا بعد الاستشهاد عقيب الدعوى والانتكار من المدعي عليه بوقوع هذه الحرمة الواحد بعد الآخر من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم که این زن حاضر آمده) و اشاروا الى المدعية هذه (زن فلان بن فلان بود و این فلان ویرا بر خویشن حرام کرده است بسه طلاق و امروز این زن حاضر آمده حرام است بر فلان بسه طلاق) و اشارك كل واحد منهم في جميع مواضع الاشارة فسمعت شهادتهم الى ان يصل الى قوله وحكمت بكون هذه المرأة التي حضرت محرمة علي زوجها فلان بالسبب المذكور وقضيت

لهذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها بوجوب هذا المال المذكور فيه مبلغه وجنسه وذلك كذا بسبب الضمان المذكور فيه عند وجود شرطه وهو تحريم فلان زوج هذه التي احضرت آياه على الوجه المذكور فيه في وجه المتخاصمين هذين ويتم السجل * الوجه الثاني ان يدعي على رجل حاضر ضمان نفقة العدة انك قد ضمنيت لي نفقة عدتي ان حرمني زوجي على نفسه بثلاث تطبيقات وانا اجزت ضمانك هذا في مجلس الضمان هذانم ان زوجي حرمني على نفسه بثلاث تطبيقات بتاريخ كذا وانا في عدته اليوم ووجب لي عليك نفقة عدتي الى ان تنقضي عدتي بسبب هذا الضمان المذكور فواجب عليك الضمان والخروج من عهدة مالزمك من نفقة عدتي بالاداء اليّ فيقر المدعى عليه بضمان نفقة العدة وينكر الحرمة فتجئ المرأة بشهود يشهدون على ان زوجها فلان حرما على نفسه بثلاث تطبيقات وانها في عدة زوجها فلان فهذا هو صورة هذه الدعوى اما صورة المحضر لهذه الدعوى حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها انه قد كان ضمن لها عن زوجها نفقة عدتها ان حرما زوجها على نفسه بثلاث تطبيقات ويكتب دعواها من اولها الى آخرها الى قوله واحضرت هذه التي حضرت نفرا وذكرت انهم شهودها الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب دعواها من قوله الذي احضرته معها الى قوله فسمعت شهادتهم وقبلتها الايجاب العلم قبول مثلها وحكمت بكون هذه المرأة محرمة على زوجها فلان وبكونها في عدته اليوم وتضيت لهذه التي على هذا الذي احضرته معها بوجوب نفقة عدتها الى ان تنقضي عدتها بشهادة هؤلاء الشهود بمحضر من هذين المتخاصمين في وحوهما ويتم السجل * محضر في التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة صغيرة تحت صغيرة وهذا الصغير عاجز عن الاتفاق عليها لما انه بغير لا يملك شيئا فرفع امر هذه الصغيرة ابوها نيابة عنها الى القاضي حتى يستخلف القاضي في هذه الحادثة القاضي الشفعوي الذي يرى التفريق جائزا بين الزوجين بسبب عجز الزوج عن الاتفاق فيكتب القاضي اليه في هذه الحادثة كتابا صورته بعد التسمية والتحية للقاضي الشفعوي قد رفع اليّ بناية الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان ابوها هذا انها امرأة الصغير فلان بن فلان زوجها منه ابوها فلان بن فلان بولاية الابوة على صداق كذا بمحضر من الشهود تزويجا صحيحا وقبل ابو الصغير فلان لابنه الصغير هذا التزويج له قبولا صحيحا وصارت هذه الصغيرة امرأة لهذا الصغير بنكاح صحيح وهذا الصغير معدم لا يملك شيئا من الدنيا فانه ليس بمكنسب

ولا محترف وقد ظهر عجزه عندي عن الاتفاق على هذه الصغيرة بشهادة شهود معدلين قد شهدوا
عندي بجميع ذلك والتدس مني اب هذه الصغيرة مكاتبة اليه ادام الله تعالى فضله فاجبت
ملتصه وكاتبته ليضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي اجتهاده فيه ويقع رأيه
عليه مستعينا بالله تعالى طالباً منه الترفيق لاصابة الحق فهذا هو صورة كتاب القاضي الى القاضي
الشفعوي ثم اذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه بخاصم ابوا الصغيرة بين يدي القاضي المكتوب
اليه ابوا الصغيرة على حسب ما هو مذكور في كتاب القاضي الحنفي ويقوم البينة على ان ابنه الصغير
المسمى في هذا الكتاب معدوم لا مال له وانه لا يقدر على الكسب وانه عاجز عن الاتفاق على
امرأته هذه الصغيرة ويطلب من القاضي الشفعوي ان يفرق بين هذين الصغيرين فيفرق القاضي
الشفعوي بين هذين ويكتب السجل على هذه الصورة يقول فلان بن فلان الشفعوي قد ورد
الي كتاب من فلان بن فلان المتواي ليعمل القضاء والاحكام في كورة بخارا ونواحيها ادام
الله تعالى توفيقه من قبل الخاقان فلان مشتملاً على ما وقع عليه من الخصومة الواقعة بين فلان
بن فلان الفلاني الذي بخاصم لابنته الصغيرة فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان الفلاني
بخاصم عن ابنه الصغير فلان وذلك لان فلانا هذا اب هذه الصغيرة المذكورة رفع الى هذا القاضي ان
ابنته الصغيرة المذكورة امرأة الصغير المسمى فلان بن فلان هذا وحلاله بنكاح صحيح زوجها ابوها
هذا منه تزويجا صحيحا وان فلان بن فلان والد الصغير هذا نبل منه هذا الكاح لابنه الصغير هذا
فبولا صحيحا في مجاس التزويج هذا وان ابنته الصغيرة هذه محتاجة الى النفقة وان زوجها هذا
الصغير معدوم عاجز عن الاتفاق ثبت عجزه عند القاضي هذا وقد سأل ابوا الصغيرة فلان بن فلان
من القاضي هذا ان يكتب لي ويأذن لي في الاستماع الى هذه الخصومة والفصل بينهما على
ما يؤدي اجتهادي اليه وينع رأيي عليه فقرأت الكتاب وفهمته وامثلت امره في سماع هذه
الخصومة وعقدت مجلسا لذلك وقد حضرني في مجلسي والد هذه الصغيرة فلان وحضر معه
والد هذا الصغير فلان فادعى هذا الذي حضر لهذه الصغيرة على هذا الذي احضره معه ان الصغيرة
المسماة فلانة بنت فلان هذا الذي حضر امرأة هذا الصغير الذي احضره معه وان الصغير المسمى
ابن هذا الذي احضره معه معدوم عاجز عن الاتفاق على هذه الصغيرة المسماة وان هذه الصغيرة

محتاجة الى النفقة واقام شهودا عدولا على ان الصغير المسمى ابن هذا الذي احضره معه عاجز
 عن الاتفاق على هذه الصغيرة وسأل مني والد هذه الصغيرة التفريق بينها وبين زوجها الصغير
 هذا فأتملت في ذلك ووقع اجتهادي على جواز هذا التفريق بينهما بسبب العجز عن النفقة اخذا
 بقول من يقول من علماء السلف بجواز التفريق بين الزوجين بسبب العجز عن النفقة وفرقت
 بينهما بعد ما صار الكاح بينهما معلوما وبعد ما كان عجز هذا الصغير عن الاتفاق معلوما تفريقا صحيحا
 وامرت بكتابة هذا السجل حجة في ذلك وان طلب من القاضي الاصل امضاء هذا السجل
 فالتاضي الاصل يأمر ان يكتب على ظهر السجل يقول القاضي فلان الى آخر ما جرى
 جميع ما يتضمنه هذا الذكر من اوله الى آخره بتاريخه المذكور فيه من كتبه الكتاب
 الى فلان بن فلان متضمنا تفويض سماع هذه الخصومة المذكورة فيه اليه والاستماع الى البينة
 والعمل بها وما يؤدي اجتهاد المكتوب اليه ويتبع رأيه عليه كان مني وجعلت المكتوب
 اليه فلا ثأنا عني في العمل بما يقع عليه رأيه فامضيت حكم نائبي هذا راجزة وامرته بكتابة
 هذا الامضاء في تاريخ كذا وان كان الزوجان بالغين وكان الزوج عاجزا عن الاتفاق بالطريق
 فيه ما ذكرنا في الصغيرين الآن هنا اذا وقعت الخصومة بين المرأة وزوجها من القاضي
 الشفعوي فادعت المرأة ان زوجها عاجز عن الاتفاق فان اقر الزوج بذلك فالقاضي يفرق
 بينهما باقرار الزوج عند طلب المرأة ذلك وان لم يكن الزوج مقرا فالمرأة تقيم البينة عليه على عجزه
 ويفرق القاضي بينهما باقرار الزوج هكذا في الذخيرة * محضر في فسخ اليمين المضافة رجل حاف
 بطلاق كل امرأة يتزوجها فان احتاج هذا الرجل الى فسخ هذه اليمين ينبغي ان يتزوج امرأة بتزويج
 وليها اياها ان كان لها ولي او بتزويج القاضي اياها ان لم يكن لها ولي حتى يصح هذا النكاح
 بالاجماع ثم يرفع الامر الى القاضي الحنفي ويلتمس منه الكتاب الى القاضي الشفعوي فالقاضي
 الحنفي يكتب الى القاضي الشفعوي في هذه الصورة اطال الله تعالى بقاء الشيخ القاضي
 الامام الى آخر القابه رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان ان فلانا تزوجها وقد كان حلف من قبل
 نكاحها بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني بعد هذه اليمين ووقع علي الطلاق فصرت محرمة
 عليه بهذا السبب وانه يمسكها حراما ولا يتصرف بها والتمست مني مكتوبة في ذلك فاجبتها الى
 ذلك وكتبت هذا الكتاب اليه ليفضل بالاصغاء الى هذه الخصومة الواقعة بينهما على ما يؤدي

اليه اجتهاده ويقع عليه رأيه وهو موفق في ذلك من الله عز وجل ثم اذا رصل الكتاب الى المكتوب اليه يدعي هذه المرأة قبل المكتوب اليه على زوجها على نحو ما ذكرت عند القاضي الكاتب فيقر الزوج بهذه اليمين وبهذا النكاح الا انه يقول انها حلال لي ولم يقع الطلاق عليها تعلقا بعدم انعقاد اليمين فيقتضي المكتوب اليه بطلان هذه اليمين وبقيام النكاح بينهما اخذ بقول من يقول ببطلان هذه اليمين من علماء السلف * سجل في فسخ اليمين المضافة فاذا اراد السجل في ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان الشفعوي ورد الي كتاب من القاضي فلان المتولي بعمل التضاء والاحكام بكورة كذا ونواحيهما من قبل السلطان فلان مشتملا على ما رفع اليه من الخصومة الواقعة بين فلانة بنت فلان وبين فلان بن فلان في وقوع الطلاق بسبب اليمين المضافة الى النكاح وقد امرني بالا صغاء الي هذه الخصومة وفصلها واستماع البينة فيها والتضاء بما وقع في رأبي واجتهادي فامتلأت امره وعقدت مجلسا بذاك فحضرتني في مجلس ذلك فلانة بنت فلان واحضرت مع نفسها زوجها فلان بن فلان فادعت هذه التي حضرت علي هذا الذي احضرته معها ان هذا الذي احضرته معها ابني بالطاعة في احكام النكاح زاعدا اني زوجته وقد كان حلف قبل ان يتزوجني بطلاق كل امرأة يتزوجها ثم تزوجني وقع علي الطلاق وحرمت عليه بهذا السبب والزوج اقرب النكاح وانكرو وقوع الطلاق بهذا السبب ثم ان الزوج سألني الحكم بما وقع رأبي واجتهادي فاجتهدت في ذلك وتأملت وتأنيت ووقع رأبي على بطلان اليمين المضافة الى النكاح عملا مني بقول من لايري صحة اليمين المضافة الى النكاح فحكمت ببطلان هذه اليمين وبحل هذه المرأة على هذا الزوج بهذا النكاح وامرتها بالطاعة هذا الزوج في احكام النكاح بحضرة هذين المتخاصمين في وجهها حكما ابرمته وقضاء نقدته في مجلس حكمي هذا بين الناس على سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية والكتمان وكان ذلك بعدما اطلق الي القاضي فلان بن فلان في هذه الخصومة بما يقع عليه رأبي واجتهادي وذلك في يوم كذا في شهر كذا في سنة كذا نال القاضي الامام ثقة الدين محمد بن عاي الحلواني رح صحبت كثيرا من التضاة الكبار فما رأيتهم اجابوا الي شيء من الحوادث المجتهد فيها في الكتبة الى القاضي الشافعي الا في اليمين المضافة فان دلائل اصحاب الحديث في ذلك لاثقة وبراهينهم فيها واضحة والشبان يتجاسرون الي هذه اليمين ثم يحتاجون الي التزوج ويضطرون الي ذلك فلولم يجيبهم القاضي الي ذلك ربما

يقعون في الفتنة هكذا في الظهيرية * محضر في اثبات العنة للتفريق المرأة اذا خاصمت زوجها عند القاضي وتقول انه لم يصل اليي والزوج يدعي الوصول اليها فان كان بكر او فت النكاح فلقاضي يريها النساء الواحدة العدة تكفي والثنتان احوط فان قلن هي بكر فالقاضي يؤجله سنة وان قلن هي ثيب يحلف الزوج على الوصول اليها وهذا استحسان والقياس ان يكون القول قول المرأة مع اليمين ثم اذا حلف الزوج استحسانا ان حلف يثبت وصوله اليها فلا يؤجل وان نكل صار مقرا بعدم الوصول اليها فيؤجل سنة وان اراد كتابة ذكر التأجيل يكتب هذا ما امهل القاضي الامام فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام بكورة بخارانا فذا الاذن والقضاء والفصل والامضاء بهما بين اهلهما يومئذ امهل فلان بن فلان حين رفعت اليه المسألة فلانة بنت فلان انه تزوجها نكاحا صحيحا وانها وجدته عنيلا يصل وثبت ذلك عند هذا القاضي بما هو طريق الثبوت في هذا الباب فحكمت بما اوجب الشرع في حق الغنين من الامهال سنة واحدة من وقت الخصومة رجاء الوصول اليها في مدة الامهال فامهل القاضي اياه سنة واحدة بالايام على ما عليه اختيار اكثر المشايخ من وقت تاريخ هذا الذكر الذي هو يوم الخصومة امهالا صحيحا وامر بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك وذلك في يوم كذا من سنة كذا ثم اذا تمت السنة من وقت التأجيل وادعى الزوج الوصول اليها في مدة التأجيل وانكرت المرأة ذلك فان كانت المرأة بكرا وقت النكاح فالقاضي يريها النساء على ما مر فان قلن هي بكر ثبت انه لم يصل اليها فخير القاضي المرأة بين المقام معه وبين الفرقة وان قلن هي ثيب فالقول قول الزوج مع يمينه فيحلف الزوج على الوصول اليها على ما مر فان حلف فلا خيار لها وان نكل فلها الخيار * محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها معه في دفع دعواها قبله العنة ومطالبتها اياه بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل انها مبطله في المطالبة بالتفريق بعد مضي مدة التأجيل لما انها اختارت المقام معه بعد تأجيل القاضي ورضيت بالعنة فيه بلسانها رضاء صحيحا او يقول انه وصل اليها في مدة التأجيل وقد اقرت بوصوله اليها * محضر في دعوى النسب امرأة في يدها صبي تدعي على رجل ان هذا الصبي ابنها من هذا الرجل ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما وتطالبه بنفقة الغلام وكسوته او رجل في يده صبي يدعي على امرأة ان هذا الصبي ابنه منها ولدته على فراشه حال قيام النكاح بينهما او ادعى رجل في يده صبي انه ابنه من امرأته هذه والمرأة تجحد او ادعت امرأة في يدها

صبي انه ابنها من زوجها هذا والزوج ينكر فهذه الدعاوي كلها صحيحة ويجب ان يعلم بان دعوى
الابوة ودعوى الامومة صحيحة سواء كانت معه دعوى المال او لم تكن وذلك بان يدعي
رجل على رجل اني اب هذا الرجل او يدعي اني ابن هذا الرجل وذلك الرجل ينكر فهذه
الدعوى صحيحة حتى اذا اقام المدعي البينة على ما ادعاه فالقاضي يسمع دعواه ويقضي
ببينته على المدعي عليه وكذلك دعوى الامومة بدون دعوى المال صحيح حتى لو ادعت المرأة
على رجل اني ام هذا الرجل فقامت على ذلك بينة فان القاضي يقبل بينتها ويقضي بكونها
أُمًا للمدعي عليه * صورة المحضر فيما اذا كان في يد المرأة صغير تدعي على زوجها انه ابنها
منه حضرت واحضرت فادعت هذه التي حضرت على هذا الذي احضرته معها ان هذا الصبي الذي
في حجرها واسم البتة ابن هذا الذي احضرته معها ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح بينهما فبعد ذلك
ان شاءت ذكرت في الدعوى وان على هذا الذي احضرته نفقة هذا الصبي وكسوته وان شاءت
لم تذكر ذلك في الدعوى * صورة المحضر فيما اذا كان في يد الرجل صغير يدعي على
المرأة انه ابنها منه حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذه التي احضرها ان هذا الصبي
الذي في يده واسم اليه ابن هذه المرأة التي احضرها معه ولدته منه على فراشه حال قيام النكاح
بينهما فبعد ذلك ان شاء ذكر ان على هذه المرأة احضرها ان ترضع وان شاء لم يذكر * صورة المحضر
في دعوى رجل بالغ على رجل انه ابنه حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا الذي
احضره معه ان هذا الذي حضر ابن هذا الذي احضره معه ولدته امه فلانة بنت فلان من هذا
الذي احضره معه على فراشه حال قيام النكاح بينهما * صورة المحضر في دعوى رجل على
رجل انه ابوة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر ابوة وانه
ابن هذا الذي حضر ولد على فراشه من امرأته فلانة حال قيام النكاح بينهما الى آخره واما
دعوى الاخوة والعمومة وابن الاخ وابن الابن لا تصح الا ان يدعي المال بان كان المدعي
زمنًا فيدعي الاخوة على غيره او العمومة ويدعي النفقة لنفسه * وله وجه آخر ان يدعي الوصية
لاخوة المدعي عليه من جهة المتوفى * صورته حضروا حضروا دعوى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه ان فلانا الميت قد كان اوصى الى هذا الذي احضره مع نفسه بتسوية
اموره

امورة بعد وفاته وخلف من تركته في يديه كذا وكذا وقد كان اوصى لاخته فلان بن فلان بكذا وكذا
ولفلان بن فلان ثلث اخوة فلان وفلان وفلان هذا المدعى وانه واجب على هذا الذي احضره معه
تسليم حصته من ذلك اليه وذلك كذا وكذا ويطالبه بالجواب فيقرأ المدعى عليه بالوصاية والوصية
وينكر كونه اخ فلان وله وجه آخران تدعى امرأة وقوع الطلاق بسبب تعليق الزوج طلاقها
بكلام اخ فلان وانه كلمة كذا في الذخيرة * محضر في دعوى ولاء العتاقة رجل مات
فجاء رجل وادعى ان الميت معتق والدي فلان كان اعتقه والدي في حيوته وصحته وميراثه
لي لما انى ابن معتقه لا وارث له غيري فافتى بعض مشائخنا بفساد هذه الدعوى وبعضهم بصحتها
والصحيح ان هذه الدعوى فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والاعتاق من غير
المالك باطل وكذلك لو ادعى انسان الرق على عبد واقام العبد بينة انه اعتقه فلان يقضى لمدعى
الملك ولو قالت بينة العبد اعتقه فلان وهو يملك تقبل بينة العبد والمسئلة في دعوى الاصل *
محضر في دعوى الدفع صورته ادعى عينا في يد رجل انه اشتراها من فلان بن فلان في يوم كذا في سنة
كذا وحمد ذواليد واقام المدعى بينة على دعواه فتوجه الحكم فادعى المدعى عليه في دفع دعواه ان
الذى ادعى تلقي الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك او قبل شرائك بسنة طائعا ان هذه العين
ملك اخي فلان وحقه وصدقه اخوة فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه ذلك المقر له
فدعواك علي باطلة بهذا السبب فاتفقت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتي بعد
ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان
او في اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه ذلك اتفقت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه ذلك
لانه قد بين مرة بتدريما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك كذا في فصول الاستروشي *
محضر في اثبات العسوبة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل
ذكر انه يسمى احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى ابوبكر
بن محمد بن عمرو فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان سعد بن احمد
بن عبد الله بن عمرو توفي ومن خلف من الورثة زوجة له تسمى سارة بنت فلان بن فلان وبنت له
تسمى سعادة وابن عم له هذا الذي حضر لما انه ابن عمرو وسعد المتوفى كان ابن احمد واحمد
والد هذا المتوفى مع عمرو والد هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو وخلف

من التركة في يد هذا الذي احضره معه من الدنانير النسابورية اثنا عشر ديناراً وصار ذلك بموته ميراثاً عنه لهؤلاء علي فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللبنات النصف والباقي لابن العم هذا وهذا الذي احضره في علم من ذلك فواجب عليه تسليم نصيبه من ذلك اليه وذلك تسعة اسهم من اربعة وعشرين سهماً وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فاجاب بالفارسية (مرا از ميراث خوارگي اين مدعي علم نيست) واحضر المدعي هذا نقرا ذكر انهم شهوده وسألني الاستماع الي شهادتهم فاجبته اليهم وهم فلان وفلان وفلان فشهد هؤلاء * سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان الي قوله فشهد هذه الشهود عندي بعدما استشهدوا عقب دعوى المدعي هذا وانكار المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني اوجب الحكم سماعها من نسخة قرأت عابهم وهذا مضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه اين سعد بن احمد بن عمرو بن عبد الله بمرد واز وي ميراث خوار ماند زن وي ساره بنت فلان بن فلان ودختر وي سعادة و ابن عم مدعي احمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو و پسر عم وي ازروي پدر بدانكه اين احمد) و اشار الي المدعي هذا (پسر عمرو بود و آن سعد متوفى پسر احمد بود و عمرو پدر اين مدعي با احمد پدر اين متوفى برادران پدري بودند پدر ايشان عبد الله بن عمرو و بجز ايشان هرسه ميراث خوار ديگر نمي دانيم) فاتوا بالشهادة هذه كذلك علي وجههما ويستوي السجل الي قوله فسألني هذا المدعي احمد بن عمرو بن عبد الله الحكم له بما ثبت له من ذلك عندي وكتابة ذكر ذلك والاشهاد عليه حجة له في ذلك فاجبته الي ذلك واستخرت الله تعالى الي قوله وحكمت لهذا المدعي احمد بن عمرو بن عبد الله علي هذا المدعي علي ابي بكر بن محمد بن عمرو في وجهه بمحضر من هذين المتخاصمين جميعاً في مجلس حكمي بكووة بخارا بثبوت وفاة سعد بن احمد بن عبد الله بن عمرو بتخليفه من الورثة هذا المدعي ابن عم له لاب وامرأته تسمى سارة بنت فلان وابنته تسمى سعادة بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين حكماً برسته وقضاء نفذته الي آخره وان كان المدعي ابن ابن عم الميت فنصورة المحضر في ذلك حضر محمود بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمرو بن علي واحضر مع نفسه رجلاً ذكر انه يسمى الحسن بن علي بن عبد الله بن عمرو فادعي هذا الذي حضر علي هذا الذي احضره ان عمرو بن محمد بن عبد الله بن عمرو توفي وخلف من الورثة ابن ابن عم له هذا الذي حضر ابن طاهر بن احمد و عمرو والمتوفى ابن محمد ومحمد والد المتوفى هذا و احمد جد هذا الذي حضر

كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو ولا وارث لهذا المتوفى سوى هذا الذي حضر وفي يده هذا الذي احضره من تركه المتوفى كذا كذا دينا رانيسا بورية وصارت هذه الدنانير المذكورة بموته ميراثا لهذا الذي حضر وهذا الذي احضره في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره معه اداء جميع ذلك اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالفارسية (مرا از ميراث خواركي اين مدعي علم نيست) واحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده الى آخره * سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم فان كان المدعي ابن ابن ابن عم الميت فصورة المحضر فيه حضر محمد بن محمود بن طاهر بن احمد بن عبد الله بن عمرو بن علي واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى حسن بن علي بن عبد الله فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان عمرو بن عبد الله بن عمرو بن علي توفي وخلف من الورثة ابن ابن ابن عم له لاب هذا الذي حضر لما ان هذا الذي حضر ابن محمود بن طاهر و طاهر والد هذا الحاضر الذي كان ابن احمد وعمرو والمتوفى واحمد والد والد والده هذا الذي حضر كانا اخوين لاب ابوهما عبد الله بن عمرو بن علي لا وارث له سوى هذا الذي حضر وخلف من التركة من الصامت في يده هذا الذي احضره كذا كذا دينا رانيسا بورية وصارت هذه الدنانير بموته ميراثا له وهذا الذي احضره في علم من ذلك فواجب عليه الى آخره * سجل هذه الدعوى على نسق السجل المتقدم ايضا فان ادعى المدعي عليه في دفع دعوى المدعي في هذه الصورة انه اقرا ولا انه من ذوى الارحام كان دفعا لدعوى العسوبة لمكان التناقض * محضر في دعوى حرية الاصل حضر مجلس القضاء شرفه الله تعالى في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلان بن فلان الفلاني وهو رجل شاب يكتب حليته بتمامه واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر حر الاصل والعلوق لما ان هذا الذي حضر فلان بن فلان الفلاني وهو كان حر الاصل وامه فلانة بنت فلان وهي كانت حرة الاصل ايضا وهذا الذي حضر ولد حرا على فراش ابويه الحرين لم يرد عليه ولا على ابويه هذين رق قط وان هذا الذي احضره معه يسترقه ويستعبده بغير حق مع علمه بذلك فواجب على هذا الذي احضره معه قصريده عن هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب وقال (اين حاضر آ مدة ملك من است ورفيق من است و مرا از آزادي وي علم نيست) واحضر هذا الذي حضر نفرا ذكر انهم شهوده وسألني

الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان فاجبت اليه واستشهدت الشهود فشهدوا بشهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم ويكتب الدعوى من نسخة المحضر بتمامه ويكتب اسامي الشهود والفاظ الشهادة ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره يكون هذا الذي حضر حرا الاصل حر الوالدين لم يرد عليه ولا على والديه رق وامرته بقصريده والكف من مطالبة آية بالطاعة في احكام الرق * محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر كان مملوك هذا الذي احضره ومرفوقه وانه اعتق هذا الذي حضر في حال صحته ونبات عقله وجواز تصرفاته في الوجوه كلها طائعا لوجه الله تعالى وطلب مرضاته متقا صحيحا جائزا فاذا بغير بدل وان هذا الذي حضر اليوم حر بهذا السبب وان هذا الذي احضر في علم من ذلك وانه في مطالبة آية بالطاعة او دعواه الرق عليه مبطل غير محقق فواجب عليه قصريده عن هذا الذي حضر وترك التعرض له وسأل مسئلته * سجل هذه الدعوى يكتب على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره يكون هذا الذي حضر حرا مالا لنفسه غير مولى عليه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي احضر مع نفسه آية ويبطلان دعوى هذا الذي احضره الرق عليه بشهادة الشهود المسمين ويختم السجل * محضر في دعوى العتق على صاحب اليد باعناق من جهة غيره ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر كان مملوكا ومرفوقا لفلان بن فلان وفي يده وتحت تصرفه وان فلانا اعتقه من خالص ماله وملكه مجانا بغير بدل لوجه الله تعالى وابتغاء لمرضاته وطلب الثواب وجنانه وهربا من اليم عقوباته وصار هذا الذي حضر حرا بالاعتاق المذكور فيه وانه اليوم حر بهذا السبب وان هذا الذي احضره استعبده مع علمه بحريته ظلما وتعديا فواجب عليه قصريده الى آخره * سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره يكون هذا الذي حضر حرا مالا على نفسه غير مولى بالسبب المذكور المدعى وهو اعتاق فلان بن فلان آية من خالص حقه وملكه ويبطلان دعوى هذا الذي احضره

احضره الرق عليه وبقتريد هذا الذي احضره معه من هذا الذي حضر الى آخره * محضر في اثبات
الرق حضر واحضر مع نفسه رجلا ذكر انه يسمى فلانا هنديا شابا يذكر حالته ثم يذكر فادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه للملكه
بسبب صحيح وانه خرج من طاعته والا تقبل له في احكام الرق وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر *
سجل هذه الدعوى على نحو ما تقدم ويكتب بعد الاستخارة وحكمت لهذا الذي حضر على
هذا الذي احضره معه يكون هذا الذي احضره معه مملوك هذا الذي حضر ومرفوقه بشهادة هؤلاء
الشهود المسمين ويكون هذا الذي احضره مبطلا في الامتناع عن طاعة هذا الذي حضر في احكام
الرق وامرت بهذا الذي احضره بالانقياد لهذا الذي حضر في احكام الرق والطاعة له ويتم السجل
ولا بد للحكم بالرق وكتابة السجل فيه من عجز المدعى عليه عن اثبات الحرية لنفسه فاما قبل ذلك
لا يحكم بالرق ولا يكتب السجل هكذا في الذخيرة * محضر في دفع هذه الدعوى فنقول لدفع هذه
الدعوى طرق احدها ان يدعي المدعى عليه حرية الاصل لنفسه وصورة كتابته حضر واحضر فادعى
هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله فان هذا المحضر معه كان ادعى عليه وانه عبده ومملوكه
وانه خرج من طاعته وطالبه بالطاعة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع هذه الدعوى
قبله انه حر الاصل والعلوق لما ان اباة فلان بن فلان وامه فلانة بنت فلان بن فلان وهما كانا حريين
من الاصل وهذا الحاضر ولد على فراش هذين الابوين الحريين لم يجز عليه ولا على ابويه هذين رق
وان هذا الذي احضره في علم من ذلك وانه في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة له ودعواه الرق قبله والحال
على ما وصفت فيه مبطل غير محقق فواجب عليه الكف من ذلك فطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل
ويتم المحضر * سجل هذا المحضر يكتب عند قوله وحكمت للذي حضر على هذا الذي احضره
معه هذا بجميع ما ثبت عندي من دعوى دفع هذا الحاضر لدفع دعوى هذا المحضر الرق عليه ويكون
هذا الحاضر حر الاصل وبطلان دعوى هذا المحضر الرق عليه بشهادة هؤلاء الشهود المسمين من بعد
ما ظهرت عدالتهم عندي بتعديل من اليه رسم التعديل بالناحية على ما شهد وابه بمحض من المحكوم له
والمحكوم عليه هذين في وجوههما في مجلس قضائي وحكمي ببخارا وقضيت بصحة ذلك كله وقصرت
بد المحكوم عليه هذا عن المحكوم له بالحرية هنا ورفعت عند طاعته واطلقت المحكوم عليه هذا الرجوع
على بائعه ان كان قد اشتراه من غيره ونقده الثمن يوم العقد الذي كان جرى بينهما ويتم السجل قالوا

وفي كل موضع وقعت الحاجة الى اثبات الحرية يجب ان يكون اثباتها بطريق الدفع بان يدعي صاحب
البدن الرق على المملوك ويقيم البينة ثم يثبت المملوك حرية بطريق الدفع الوجه الثاني ان يدعي
المدعى عليه الاعناق من جهة مدعى الرق * صورة كتابته حضروا حضرفاد على هذا الحاضر
على هذا المحضر في دفع دعواه قبله هذه انه حر لما انه كان مملوكا ومرفوقا لهذا الذي احضره
وان هذا الذي احضره اعتقه في حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها اعتاقا صحيحا جائزا نافذا
وصار هذا الحاضر حرا بسبب هذا الاعناق وهذا المحضر مبطل في مطالبة هذا الحاضر بالطاعة
والا تقباده في احكام الرق ويتم المحضر * سجل هذا المحضر على نحو سجل المحضر الاول
الا انه ههنا يكتب وكون هذا الذي حضر حراما كالنفسه بالسبب المذكور وهو اعتاق هذا الذي
احضره وكونه ملحقا بسائر الاحرار بهذا السبب وكونه يوم الاعناق الموصوف فيه ملكا لهذا المحضر
ويتم السجل * الوجه الثالث ان يدعى مدعى عليه الرق الاعناق من جهة غير مدعى الرق صورة
كتابته حضروا حضرفاد على هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعواه قبله ان هذا الحاضر كان عبدا
ومملوكا لفلان بن فلان الفلاني وانه اعتقه من خالص ماله وملكه مجانا بغير بدل ابتغاء لوجه الله
تعالى وطلب مرضاته وهربا من اليم مقابله وشديد عذابه في حال صحة عقله وجواز تصرفه في الوجوه
كلها واليوم هذا الحاضر حر بسبب هذا الاعناق المذكور الموصوف الى آخره * سجل هذا
المحضر على نحو ما بينا الا ان القاضي يكتب وحكمت بحرية هذا الحاضر بالسبب المذكور فيه وهو
اعتاق فلان بن فلان الفلاني وبكون هذا الحاضر مملوكا لفلان بن فلان الفلاني يوم الاعناق
المذكور كذا في المحيط * محضر في اثبات التدبير والاستيلاء واذا وقعت الحاجة الى اثبات
التدبير والاستيلاء ولا يمكن اثباته على المولى لانه لا يثبت له حق على المولى للحال فالطريق في
اثباته ان يبيعه المولى من رجل فيدعى عليه المدبر وام الولد على هذا المثال ادعى هذا الذي
احضره معه انه كان مملوكا لفلان وانه دبره واعتقه عن دبر بعد وفاته لوجه الله تعالى وابتغاء
لمرضاته من غير طمع في حطام الدنيا تدبيرا صحيحا عن ماله وما كسبه وانه اليوم مدبره ويقول انه
استولدها لو كان المدعى جارية ادعت انها ام ولد لفلان تسمى فلانا ولدته على فراشه
وملكه وانه اليوم ام ولده وان هذا الذي احضرته يسترقها ويستعبدها بغير حق فواجب عليه
فصريده منها وطالبته بالجواب كذا في الظهيرية * محضر في دعوى التدبير رجل دبر عبده تدبيرا

مطلقاً ومات بعد التديير وخلف ورثة وانكرت الورثة العلم بالتديير واحتاج المدبر الى اثبات ذلك بالبينة
وكتابة المحضر يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي حضر كان
عبداً مملوكاً لفلان بن فلان والد هذا الذي احضره دبرة في حال حيوته وجواز تصرفاته في الوجوه
كلها طائعات اغبات دبراً مطلقاً وان فلان والد هذا الذي احضره مات وعق المدبر وهذا الذي احضره
في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصريده عن هذا الذي حضر الى آخره *
سجل هذا المحضر اوله على نحو ما تقدم ويكتب عند ذكر الحكم وحكمته لهذا الذي حضر على
هذا الذي احضره بجميع ما ثبت عندي من تدبير فلان والد هذا الذي احضره حال كونه مملوكاً ومرفوقاً
من خالص ماله وملكه تدبيراً صحيحاً مطلقاً لا قيد فيه وبحرية هذا الذي حضر بموت فلان ويتخلف
فلان والد هذا الذي احضره بالتركة من ماله في بدو وارثه هذا الذي احضره ما يخرج هذا الذي حضر
من ثلثه وان هذا الذي حضر حر اليوم لاسبيل للآخر عليه بسبب الرق لاسبيل الولاء بشهادة هؤلاء
الشهود المسمين بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما حكماً ابرمته وقضاء نفذته كذا في الذخيرة *
سجل في اثبات العتق على الغائب يقول القاضي فلان حضر قبلي في مجلس قضائي
بكورة بخار فلان واحضر مع نفسه فلان ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان لهذا
الحاضر على هذا المحضر كذا كذا دينا را وبين نوعها وصفتها دينا لازماً وحفاً واجبا بسبب صحيح
فواجب عليه الخروج من ذلك وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته عنه فسئل فانكر ان يكون عليه
شيء لهذا الذي حضر فاحضر المدعي رجلين ذكر انهما شاهداه وهما فلان وفلان وذكر المدعي
والشاهدان انهما موليا فلان بن فلان اعتقهما حال كونهما مملوكين له وسأل مني الاستماع الى
شهادتهما فشهدا بعد الدعوى والجواب بالانكار عقيب الاستشهاد الواحد بعد الآخر بشهادة صحيحة
متفقة اللفظ والمعنى على موافقة الدعوى من نسخة قرأت عليهما وهذا مضمون تلك النسخة
فلما ساقا الشهادة على وجههما ذكر المدعي عليه في دفع هذه الشهادة ان هذين الشاهدين
مملوكا فلان بن فلان بن فلان الذي زعم المدعي والشاهدان انه اعتقهما وقد كذبوا في ذلك لم يعتقهما
فلان فعرضت ذلك على المدعي هذا فقال انهما حران وان مولاها قد اعتقهما حال كونهما
مملوكين له اعتاقاً صحيحاً وان له على ذلك بينة فكلفته اقامة البينة على صحة دعواه فاحضر نفرا
ذكر انهم شهوده على موافقة دعواه هذه وسألني الاستماع الى شهادتهم فسمعت شهادتهم

وثبت عندي بشهادتهم حرية هذين الشاهدين باعناق فلان آياهما وكونهما اهلا للشهادة
وسألني المدعي هذا الحكم بحرية هذين الشاهدين وبكونهما اهلا للشهادة وبالقضاء له بالمال
المدعى به بشهادة هذين الشاهدين فاجبته الى ذلك وحكمت بحرية هذين الشاهدين باعناق
فلان آياهما حال كونهما مملوكين له اعتاقا صحيحا وبكونهما اهلا للشهادة وقضيت للمدعي هذا
بالمال المدعى به على المدعى عليه هذا بشهادة هذين الشاهدين حكما ابرمته وقضاء نفذته ويتم
السجل فاذا قضى القاضي على هذا الوجه ثبت العتق في حق المولى حتى لو حضر وانكر الاعناق
لا يلتفت الى انكاره ولا يحتاج العبد الى اقامة البينة على المولى لان المشهود له ادعى حرية
الشاهدين على المشهود عليه وقد صح منه هذه الدعوى لانه لا يتمكن من اثبات حقه على المشهود
عليه الا بهذا والمشهود عليه انكر ذلك وصح منه الانكار لانه لا يتمكن من دفع الشهود عن نفسه
الا بالانكار للحرية والاصل ان من ادعى حقا على الحاضر لا يتوصل الى الاثبات الا باثبات
سببه على الغائب ينتصب الحاضر خصما عن الغائب فصار اقامة البينة على المشهود عليه كاقامتها
على المولى الغائب كذا في المحيط * محضر في اثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر
على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قذفه قذفا يوجب الحد فوجب عليه
حد القذف ثمانون جلدة الى آخره وان كان شتمه شتما يوجب التعزير يكتب ان هذا
الذي احضره معه شتمه وبعين شتما يوجب التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير
في الشرع زجراله عن مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته * محضر في دعوى رجل على رجل
انك سرقت من دراهمي كذا درهمان كان موضوعا في موضع كذا من هذه الدار والمدعى عليه
من سكان هذه الدار وقد كان قال هذا المدعى عليه لهذا المدعى ان حلفت اني سرقت من دراهمك
هذا المقدار التي ادعيت فانا اعطيك مثل تلك الدراهم فحلف المدعى على دعواه واعطاه
المدعى عليه نصف هذه الدراهم واعطاه في النصف الباقي خطأ ثم اراد المدعى عليه استرداد
ما دفع اليه من الدراهم كيف الحكم فيه وكان الشيخ الامام النجم الدين النسفي رح كتب في الجواب
ان المدعى عليه ان اعطى النصف والتزم النصف صلحا عن دعوى المدعى واقترانه سرق
الدراهم فعليه اعطاء الباقي وليس له ان يسترد النصف الذي اعطاه وان اعطى النصف واعطاه
خطأ

خطابا لباقي بناءً على يمين المدعي ووفاء بما قال لا يلزمه شيء وله ان يسترد ما اعطاه وقد قيل له ان يسترد في الوجهين لان يمين المدعي لا يستحق على المدعي عليه شيء نص عليه محمد رح في كتاب الصلح ان المدعي مع المدعي عليه اذا اطلقا على ان يحلف المدعي على دعواه على انه لو حلف فالمدعي عليه ضامن للمال المدعي به ان الصلح باطل * محضر فيه دعوى سرقة رجل خباز ادعى على رجل اجلسه على دكانه لبيعه الخبز من الناس وياخذ الاثمان منهم وهو الذي يسمى صاحب دكان وصورة الدعوى ان الخباز ادعى مبلغا معلوما من المال وقال انك سرفت من مالي من اثمان الخبز هذا المبلغ وادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من الناس ونقصت لهم من الخبز الذي يعته منهم الا اني لم آخذ من مالك الخبز شيئا وصاحب الدكان ينكر ذلك كله وقد كتبوا في آخر المحضر فواجب على هذا الذي احضره معه احضار هذه الدراهم مجلس القضاء ليتمكن المدعي من اقامة البينة عليها قبل هذه الدعوى لا توجه على صاحب الدكان من جهة الخباز غاية ما في الباب يريد اثبات اقراره باخذ هذه الدراهم على الوجه الذي ذكرها في الدعوى الا انه لو ثبت ذلك كان حق الخصومة لاثبات الدراهم لانه لما نقصهم من الخبز الذي باع منهم واخذ الثمن كان عليه رد ذلك اليهم وكان حق الاسترداد لهم لالهذا الرجل اذ هو ليس بخضم عنهم وان كان الخباز ادعى عليه انك قلت اني اخذت كل يوم خمسة دراهم من مالك ونقصت الوزن للمشتري ايضا لا تصح الدعوى لانه اذا نقص من الخبز المبيع واخذ الثمن تاما كانت الدراهم التي هي بمقابلة النقصان ملك المشتري فلا يكون للخباز ولاية الاسترداد كذا في الذخيرة * وهكذا في فصول الاستروشي * محضر في دعوى شركة العنان صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر اشترك مع هذا المحضر معه شركة عنان في تجارة كذا على ان رأس مال كل واحد منهما كذا على ان يتصرفا في مال الشركة ويتصرف كل واحد منهما برأيه على ان ما حصل من الربح فهو بينهما نصفان وما كان من ضيعة او خسران فهو عليهما على قدر رأس المال لكل واحد منهما واجضر كل واحد منهما رأس ماله في مجلس الشركة وخطاها حتى صار المالان ملا واحدا وجعل جميع مال الشركة في يد هذا المحضر وانه تصرف فيه وربح كذا وكذا فواجب عليه الخروج من رأس ماله ومن حصته من الربح وذلك كذا وكذا وان كان بالشركة صك يكتب في الصك على مثال ما تقدم ثم يكتب في الصك ادعى

عليه جميع ما تضمنه الصك من الشركة في المال المبين قدرة فيه بالربح المشروط فيه وخط كل واحد منهما رأس ماله برأس مال صاحبه على ما ينطق به الصك من اوله الى آخره بتاريخه وجعلا جميع مال الشركة في يد هذا وان هذا المحاضر ربح كذا وكذا فواجب عليه رد رأس مال هذا الذي حضر من حصته من الربح الى هذا الذي حضر رأس ماله كذا وحصته من الربح كذا ويتم المحضر * محضر في دفع هذه الدعوى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعوى هذا الذي احضره معه قبل هذا الذي حضر شركة عنان برأس مال كذا ودعواه قبله رد رأس ماله وحصته من الربح ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انه مبطل في هذه الدعوى لما انه قاسمه المال وسلم اليه رأس ماله وحصته من الربح وانه اخذ جميع ذلك منه بتسليمه جملة ذلك اليه ويتم المحضر * محضر في اثبات الوقية حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر بحكم الاذن الصادر له من جهة القاضي فلان باثبات الوقية المذكورة في هذا المحضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه صك صدقة اوردته مع نفسه وينسخ الصك الى آخره وهذا مضمون الصك ثم يكتب فادعى جميع ما تضمنه هذا الصك من ايقاف فلان بن فلان الفلاني هذا هذه الضيعة المحدودة في هذا الصك الذي ينسخ في هذا المحضر من خالص ماله وملكه على الشرائط المذكورة والسبيل فيه كما نطق به هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه وكون جميع هذه الضيعة المحدودة فيه ملكا لهذا المتصدق وفي يده الى ان وقفها وسلمها الى هذا المتولي وهو المذكور اسمه ونسبه في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره واليوم جميع هذه الضيعة المذكورة المحدودة في هذا المحضر وقف وصدقة على الوجه المذكور فيه وفي يد هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره معه تسليمها الى هذا الذي حضر ليراعي فيها شرائط الوقف وطالب بذلك وسأل مسئلته فمثل هذا اذا اتى المدعي بصك الوقف وان لم يكن في يد المدعي صك الوقف يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الضيعة التي هي مشروبات الارض المتصلة بعضها ببعض التي موضع جميعها في ارض قرية كذا من عمل كذا من قرى كورة بخارا بمحلة كذا من ناحية هذه القرية يدعى كذا فاحد حدود جميعها لزريق طريق العامة والطريق بهذه النسبة في هذا الموضع واحد والثاني والثالث والرابع لزريق الطريق وباليه المدخل بحدودها كلها وحقوقها

ومرافقها وقف مؤبد حبس معروف وقفها وتصدق بها فلان بن فلان الفلاني في حال حيوته وصحته وبعد وفاته من خالص ماله وملكه على ان يستغل بافضل وجوه الاستغلال مما يرزق الله تعالى من غلتها بدي بمافيه عمارتها ومرمتها واصلاحها ثم يصرف الفاضل من غلتها الى اصلاح مسجد داخل كورة بخارا في محلة كذا يعرف بمسجد كذا احد حدود المسجد كذا والثاني والثالث والرابع كذا ثم يصرف الفاضل منها الى فقراء المسلمين وكانت هذه الضيعة المحدودة فيه يوم الايقاف المذكور فيه ملكا لهذا الواقف وفي يده وقد سلم الواقف جميعها الى ابنه فلان او الى فلان الاجنبي بعدما جعله قيمافيا متوليا لامرها وقبل فلان منه هذه القوامه وهذه الولاية قبولاً صحيحاً وقبض منه جميع ما بين وقفها فيه قبضاً صحيحاً واليوم جميع ما بين حدودها ووقفية مافيه وقف على الوجه المذكور فيه وفي يده هذا الذي احضره بغير حق فواجب على هذا الذي احضره تسليم جميع هذه الضيعة الموقوفة المحدودة في هذا المحضر الى هذا المحاضر ليراعي فيها شروط الواقف هذا وطالبه بذلك وسأل مسئله عن ذلك فاستل فاجاب بالفارسية (مرا از وقتيت اين محدوده علم نيست وباين مدعي حاضر امدت سپردني) واحضر المدعي نفرا الى آخره * سجل هذه الدعوى وهذا المحضر بقول فلان القاضي ويذكر دعوى المدعي بنمامه وشهادة شهود المدعي مع الاشارات في مواضعها بتمامها الى قوله وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كون هذه الضيعة المحدودة فيه وقفاً صحيحاً من جهة فلان على الشرائط المبينه والسبل المذكورة فيه من خالص ماله وملكه وتسليمه اياها الى فلان بعدما جعله متولياً يسأله المدعي هذا الذي حضر على هذا الذي احضره بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين وكونها في يد المدعي عليه هذا بغير حق في مجلس قضائي بين الناس الى آخره وان كان الواقف قد رجع عما وقف بعد ما سلم الى المتولي فصورة المحضر ان يكتب اوله على نحو ما بيناه ثم يكتب فادعي هذا الذي حضر المأذون به من جهة القاضي فلان في اثبات الوقفية المذكورة فيه على هذا الذي احضره وهو الواقف انه وقف جميع الضيعة التي في موضع كذا حدودها كذا من خالص ماله وملكه في حال حيوته على الشرائط المذكورة فيه وان هذا الواقف سلم جميع الضيعة المحدودة المذكورة وقفيتها الى فلان المتولي وانه قد بدا لهذا المتصدق الرجوع عن هذه الوقفية على قول من يرى الوقف غير لازم فزالها من يد المتولي واعادها الى سائر املاكه فواجب عليه نصريده

عنها وتسليمها الى المتولي فلان ليراضي شرائط الوقفية هذه فيها وطالبه بذلك و سأل مسئلته
 مسئل فاجاب بالفارسية (اين محدود ملك من است و در دست من و بكسي سپردني ني) *
 سجل هذا المحضر الى قوله وجسمت على فلان بن فلان الواقف هذا في وجهه بمسئلة
 هذا المدعي بصحة الوقفية المذكورة ولزومها وابطلت رجوعه عنها وقصرت يده عملاً بقول
 من يرى هذه الوقفية لازمة من علماء السلف وسلمتها الى متوليها فلان بعد ما ثبت عندي هذا
 الايقاف والتصدق المذكور فيه ويتم السجل كذا في المحيط * محضر في اثبات ملكه محدود
 حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الاراضي التي
 عدد ها كذا في ارض قرية كذا في ناحية منها يدعي كذا من كورة كذا احد حدود ها كذا والثاني
 والثالث والرابع كذا بحدود ها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها فان وقعت الدعوى
 في دار يكتب ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي في محلة كذا في كورة كذا في سكة كذا
 احد حدود ها كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدود ها كلها وحقوقها ملك هذا الذي حضر
 وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب على هذا الذي احضره تصريده من هذه الاراضي
 او عن هذه الدار وتسليمها الى الذي حضر هذا وطالبه بذلك وسأل مسئلته فاجاب بالفارسية
 (اين زمينها و خانه كه دعوى ميكنند اين مدعي ملك من است و حق من است باين مدعي
 سپردني نيست) احضر المدعي نفر اذكر انهم شهوده على وفق دعواه وسألني الاستماع اليه فاجبت
 اليه وهم فلان وفلان يكتب انسابهم وحلاهم الى آخر ما ذكرنا وشهدوا عقيب دعوى المدعي
 والجواب بالانكار من المدعي عليه هذا شهادة صحيحة متفقة الالفاظ والمعاني من نسخة قرأت
 عليهم ومضمون تلك النسخة (گواهي ميدهم كه اين زمينها باين شراكت جا بگاه و حدودي درين
 محضر ياد كرده است) و اشار الى المحضر (بحدود هاي وي جمله و حقهاي وي ملك اين
 حاضر آمد و حق وي است) و اشار الى المدعي هذا (و بدست اين حاضر آورده بناحق است
 و واجب است بروي تسليم كردن باين مدعي) ويتم الكتاب وهو المحضر * سجل هذه
 الدعوى بكتب يقول فلان حضر في مجلس قضائي بكورة بخارا فلان واحضر مع نفسه
 فلانا وبعيد الدعوى من اولها الى آخرها فيكتب فادعى هذا الذي حضر ان الاراضي التي
 في موضع

في موضع كذا احد حدودها كذا والدار التي في موضع كذا حدودها كذا اجمع حدودها وحقوقها ملك هذا الذي حضرو في يد هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة في محضر الدعوى وتسليمها الى هذا الذي حضرو سأل مسئلته وسأل المدعى عليه وهو الذي احضره معه عن دعواه هذه فقال بالفارسية (اين زمينها كه دعوى ميكند اين مدعي با اين خانه ملك من است و باين مدعي سپردني نيست) احضرا المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وسألني الاستماع الى شهادتهم وهم فلان وفلان وفلان يكتب على ما بينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بكون الاراضي المحدودة في هذا السجل او بكون الدار المحدودة في هذا السجل بحدودها كلها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها ملكا وحقا لهذا المدعي وكونها في يد هذا المدعى عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المسلمين وقضيت بملكيتها له عليه بشهادتهم بعد ما رجعت في التعرف عن حال هؤلاء الشهود الى من اليه رسم التعديل والتزكية بالناحية فنسبوا الى العدالة وبعد ما عرضت دعوى المدعي والفاظ الشهادة على الائمة الذين عليهم مدار الفتوى بالناحية فافتوا بصحة هذه الدعوى وجواز الشهادة وكان هذا الحكم وهذا القضاء مني في مجلس قضائي في كورة بخارا حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجما شرائط صحته ونفاذه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما وكلفت المحكوم عليه هذا قصريده عن هذه الاراضي المحدودة او عن هذه الدار المحدودة المحكوم بها فقصريده عنها وسلمها الى هذا الذي حضر امثالا لامر الشرع ويتم السجل على نحو ما بينا قبل هذا * محضر في دفع هذه الدعوى ان كان المدعى عليه يدعى الشراء من هذا المدعي يكتب حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره كان ادعى على هذا الذي حضر ولا يكتب دعواه بتمامه ثم يكتب دعواه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره في دفع دعواه ان هذا الذي احضره مبطل في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره باع حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها قبل دعواه الموصوفة من هذا الذي حضر حال كون هذه الدار المحدودة فيه ملكا وحقا لهذا الذي احضره وفي يده

بكذا دينارا يباع صحيحا وان هذا الذي احضره اشتراها منه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها منه حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه شراء صحيحا حال جواز تصرفاته في الوجوه كلها وتقابضا قبضا صحيحا وان كان هذا الذي حضرا دعوى اقرار هذا الذي احضره معه مع ذلك يزداد في الكتابة عقيب قوله وتقابضا قبضا صحيحا وهكذا اقر هذا الذي احضره في حال جواز اقراره ونفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بجريان هذا البيع والشراء الموصوفين فيه بينه وبين هذا الذي حضر في هذه الضيعة المحدودة فيه او في هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها بهذا الثمن المذكور فيه حال نفاذ تصرفاتهما في الوجوه كلها وبجريان التقابض بينهما فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا وان هذا الذي احضره معه في دعواه الموصوفة فيه قبل هذا الذي حضر بعد ما كان الامر كما وصف فيه مبطل غير محقق او يقول بعد ما صدر منه هذا الاقرار الموصوف فيه مبطل غير محقق فواجب على هذا الذي احضره معه ترك هذه الدعوى قبل هذا الذي حضر وترك التعرض له فيه وطالبه بذلك ويتم المحضر ولو كان هذا الذي حضرا دعوى استيجارا او شيئا آخر لدفع هذه الدعوى بان ادعى ان هذا الذي احضره استكرى هذه الدار المحدودة الموصوفة فيه من هذا الذي حضر او ادعى انه اشتراها منه قبل هذه الدعوى الموصوفة فيه يكتب في موضعه من هذا المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره ملكية هذه الدار المحدودة فيه قبل هذا الذي حضر سابقة عنه لان هذا الذي احضره معه استكرى هذه الدار المحدودة فيه بحدودها وحقوقها الى آخره من هذا الذي حضر او يكتب استشرى بكذا وكذا وان هذا الذي حضر ابى ان يكرها منه او ابى ان يبيعها منه وكان استشراؤه او استكراؤه هذه الدار المحدودة من هذا الذي حضر اقرارا منه بكون الدار المحدودة فيه ملكا لهذا الذي حضر وبعد ما صدر هذا الاقرار منه فهو مبطل في هذه الدعوى غير محقق ويتم المحضر * سجل هذه الدعوى ان يكتب صدر السجل ودعوى الدفع بتمامه على نحو ما بينا قبل هذا الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي على هذا المدعى عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين في وجههما في مجلس قضائي بخبارا بين الناس ويتم السجل الى آخره وان كان هذا الذي حضر ادفع هذه الدعوى بسبب شراء الدار

المحدودة من رجل آخر يكتب ادعى هذا الذي حضر في دفع دعواه على هذا الذي احضره معه ان دعوى هذا الذي احضره بملكية هذه الدار قبل هذا الذي حضر ساقطة لما ان هذا الذي حضر اشترى هذه الدار المحدودة فيه من فلان بن فلان وفلان بن فلان كان يملكها بكذا اشراء صحيحا قبل دعوى هذا الذي احضره قبله الموصوفة فيه ويتم المحضر الى آخره * وسجل هذه الدعوى على نحو ما سبق * محضر في اثبات دعوى الدار ميراثا عن الاب حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان الدار التي كانت في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها كانت ملكا لوالدة فلان بن فلان وحقالة وفي يده وتحت تصرفه الى ان مات وخلف من الورثة ابنا صلبه وهو هذا المدعي ولم يخلف وارثا سواه وصارت هذه الدار الملبين موضعها وحدودها ميراثا له من ابيه المذكور اسمه ونسبه واليوم هذه الدار الملبينة حدودها ملك هذا المدعي وحقه بهذا السبب المذكور وفي يده هذا الذي احضره معه بغير حق وهذا الذي احضره معه في علم من ذلك فواجب عليه تصريده من هذه الدار الملبينة حدودها وتسليمها الى هذا المدعي وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب وقال بالفارسية الى آخره فاحضر المدعي نقرأ ذكرانهم شهودة على وفق دعواه وسأل الاستماع الى شهادتهم فشهدوا شهادة صحيحة متفقة اللفظ والمعنى من نسخة قرأت عليهم عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعي عليه هذا بالانكار وهذا مضمون تلك النسخة (گواهی میدهم که این خانه که جایگاه وحدود وی یاد کرده شده است در محضرا بن دعوی) و اشار الى محضر الدعوى الموصوفة فيه (بحدهای وحقهای و مرافق وی که از حقهای وی است ملک فلان بن فلان پدر این مدعی بود) و اشار الى المدعي هذا (و حق وی بود و در قبض و تصرف وی تا این زمان که وفات یافت و از وی ویرایک پسر ماند همین مدعی) و اشار الى المدعي هذا (و بجز از وی و ارثی دیگر نمانده این متوفی را و این خانه میراث شد از این متوفی مرپسر ویرا این) و اشار الى المدعي هذا (و امروز این خانه محدود درین محضر) و اشار الى محضر الدعوى (بحدهای وحقهای ملک این مدعی است و حق وی است و درست این مدعی علیه بناحق است) و اشار الى المدعي عليه هذا و يتم المحضر والله تعالى اعلم * سجل هذه الدعوى يقول القاضي فلان يكتب على رسمه ويعيد الدعوى بعينها من اولها الى آخرها مع اسامي الشهود

والفاظ الشهادة وبيان اني قبلت شهادة هؤلاء الشهود لكونهم معروفين بالعدالة او لظهور عدالتهم بتعديل المزكين او بظاهر عدالة الاسلام اذا لم يطعن المشهود عليه في شهادتهم وجميع ما يكتب في السجلات الى موضع الحكم ثم يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بجميع ما شهد هؤلاء الشهود المسمون في هذا السجل بكون الدار المحدودة فيه ملكا لفلان بن فلان والد هذا المدعي وكونها في يده وتحت تصرفه الى وقت وفاتها وصيرورتها ملكا لهذا المدعي بعد وفاة والده هذا ارتا من والده هذا في وجه المتخاصمين هذين حكما ابرمته وقضاء نفذته ويتم السجل * محضر في دفع هذه الدعوى حضروا حضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه فان هذا الذي احضره كان يدعي اولاً على هذا الذي حضر ملكية دار في موضع كذا حدودها كذا ارتا من ابيه ويعيد دعواه بتمامه ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان دعواه هذه ساقطة عني لما ان والده هذا الذي احضره فلان بن فلان قد كان باع هذه الدار المحدودة في هذا المحضر في حياته وصحته من هذا الذي حضر بكذا بيعاً صحيحاً وهذا الذي حضر اشتراها منه بهذا الثمن المذكور شراءً صحيحاً وجري التقابض بينهما بوصف الصحة واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الذي حضر بهذا السبب وحقه وان هذا الذي احضره في دعواه قبله بعد ما كان الامر على ما وصف مبطل غير محقق فواجب عليه الكف من ذلك وسأل مسئلته من ذلك فسئل * سجل هذه الدعوى يكتب عند الحكم وحكمت بثبوت هذا الدفع الموصوف فيه لهذا المدعي الدفع على هذا المدعي عليه الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من هذين المتخاصمين في وجههما في مجلس قضائي بكورة بخارا وامرت المحكوم عليه بالكف عن دعواه هذه وترك التعرض للمحكوم له في ذلك ويتم السجل كذا في الذخيرة * محضر في دعوى ملكية المنقول ملكا مطلقا حضروا حضروا في يده هذا الذي احضره معه فرس وسط الجثة يقال لمثله لونا ابلق مشقوق المنخرين على كتفه اليسرى كي صورته هكذا عرفه مائل الى اليمين تام الذنب مخجل الرجلين واليدين مقطوع رأس اذنه اليمنى من الطول يقال لمثله سوفال محضر مجلس هذه الدعوى الموصوفة فيه مشار اليه فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا البرذون واثار الى البرذون المدعى ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يد

وفي يد هذا الذي احضره بغير حق وهذا الذي احضره في علم من ذلك كله فواجب عليه نصريده من هذا البرذون المدعى به المشار اليه وتسليمه الى هذا الذي حضروا لـ مسائل مسئلته فسئل فاجاب فقال (ابن اسب ملك من است وحق من است ومرا باين مدعي سپردني نيست) احضر هذا المدعي نفرا ذكرانهم شهوده واستشهد الشهود وهم فلان وفلان الى آخره * سجل هذه الدعوى يكتب على الرسم الى قوله فاستشهد الشهود وهم فلان وفلان فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب بالا تكرر من المدعي عليه هذا وقال كل واحد (گواهي میده هم که این اسب) وأشار الى البرذون المدعى به (ملك ابن حاضر آمدہ است) وأشار الى المدعي (وحق وی است) واندر دست این حاضر آورده) وأشار الى المدعي عليه (بناحق است) فسمعت شهادتهم الى قوله وحكمت فاذا بلغ اليه يكتب وحكمت لهذا المدعي على هذا المدعي عليه بكون هذا البرذون المدعى به المشار اليه ملك هذا المدعي وحقه وبكونه في يد هذا المدعي عليه بغير حق بشهادة هؤلاء الشهود المعروفين بالعدالة بمحضر من المتخاصمين هذين وبمحضر من البرذون المدعى به ويتم السجل * محضر في دفع دعوى البرذون وجوه الدفع لهذه الدعوى كثيرة فنحن نكتب ثلاثة منها فاذا علمها الكاتب بنى مايقع له من وجوه أخر عليها احدها الدفع بالاستشراء وصورة ذلك حضروا حضروا في يد هذا المحضر برذون شيته كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر في دفع دعوى هذا المحضر على هذا الحاضر ملكية هذا البرذون الموشى فيه المحضر مجلس هذه الدعوى وذلك لان هذا المحضر ادعى على هذا الحاضر ولا يكتب دعواه بتما مهاثم يكتب فادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه الموصوفة فيه فقال دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون قبل هذا الحاضر ساقطة لان هذا المحضر قد كان استشرى هذا البرذون الموصوف الموشى فيه وأشار الى البرذون المدعى به من هذا الحاضر في حال نقاذ تصرفه في الوجوه كلها وان هذا الذي حضرا بى ان يبيعه منه وكان استشراء هذا الذي احضره هذا البرذون المدعى به من هذا الذي حضرا اقرارا من هذا المحضر انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به وبعد ما صدر من هذا الذي احضره هذا الاستشراء فهذا الذي احضر مبطل في دعوى ملكية هذا البرذون لنفسه فواجب عليه ترك هذه الدعوى قبل هذا الحاضر فطالبه بذلك وسأل مسئلته الوجه الثاني الدفع بطريق الاستكراء يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر انه مبطل في دعواه ملكية

هذا البرذون المدعى به لنفسه قبل هذا الذي حضر لان هذا الذي احضره قد كان استكرى
هذا البرذون المدعى به في حال نفوذ تصرفاته في الوجوه كلها من هذا الذي حضر وكان استكراؤه
اقراراً منه انه لا ملك له في هذا البرذون المدعى به على نحو ما ذكرنا في الاستشراء الوجه الثالث
الدفع بالنتاج يكتب ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه ملكية البرذون المدعى به
الموصوف الموشى فيه ان دعواه هذه قبل هذا الحاضر ساقطة عنه لان هذا البرذون المدعى به
واشار اليه نتاج هذا الحاضر نتج عنده هذا الحاضر من رمكة كانت تلك الرمكة يوم هذا النتاج المذكور
فيه ملك هذا الحاضر وحقه وفي يده وان هذا البرذون المدعى به الموشى فيه لم يخرج عن ملك
هذا الحاضر من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان هذا المحضر في دعواه ملكية هذا
البرذون المدعى به والا مر على ما وصفى مبطل غير محقق فواجب عليه ترك هذه الدعوى
قبل هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته * سجل هذا الدفع يكتب صدر السجل الى قوله
وحكمت على الرسم ثم يكتب حكمت لدعى الدفع هذا الحاضر بمسئلته في وجه خصمه المدعى عليه
الدفع هذا المحضر بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر من استشراء هذا المحضر في حال
صحته ونفاذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه من مدعى الدفع هذا الحاضر قبل
دعوى هذا المحضر ملكية هذا البرذون المدعى به الموشى فيه قبل هذا الحاضر وابعاء هذا الذي
حضر البيع من هذا المحضر وبطلان دعوى المدعى عليه الدفع هذا المحضر الموصوف فيه قبل
هذا الحاضر وهو المدعى الدفع بشهادة هؤلاء الشهود المسمين فيه بمحضر من المتخاصمين هذين
وبحضر البرذون المدعى به الموصوف الموشى فيه هذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثاني
يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر من استكراء
هذا المحضر في حال صحته ونفوذ تصرفاته هذا البرذون المدعى به الموشى فيه الموصوف الى آخر
ما ذكرنا في فصل الاشتراء وعلى الوجه الثالث يكتب عقيب قوله بصحة دعوى الدفع التي ادعى
هذا الحاضر على هذا المحضر ان هذا البرذون المدعى به نتاج مدعى الدفع هذا الحاضر نتج
عنده من رمكة كانت مملوكة له وفي يده وتحت تصرفه يوم هذا النتاج المذكور فيه ولم يخرج
عن ملكه من يوم هذا النتاج المذكور فيه الى هذا اليوم وان دعوى هذا المحضر ملكية هذا
البرذون المدعى به قبل هذا الذي حضر ساقطة عنه حكمت بذلك كله بشهادة هؤلاء الشهود

المسمين فيه في وجه المتخاصمين هذين وبحضرة هذا البرذون المدعى به او يكتب
وحكمت لمدعى الدفع هذا على المدعى عليه الدفع هذا بثبوت جميع ما شهد به هؤلاء الشهود
المسمون على الوجه المبين فيه حكما ابرمته وقضاء نفذته مستجعا شرائط صحته ونفاذه في مجالس
قضائي بين الناس في كورة بخارا بمحضر من هذين المتخاصمين بمحضر من هذا البرذون
المدعى به وامرت المحكوم عليه بترك التعرض للمحكوم له هذا الى آخرة *

محضر في دعوى ملكية العقار بسبب الشرى من صاحب اليد يكتب حضروا حضر
فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان الدار التي في موضع كذا حدودها كذا وهي
في يد هذا المحضر اليوم ملك هذا الحاضر وحقه بسبب ان هذا الذي حضر اشترها من هذا
المحضر بكذا كذا درهما او بكذا كذا ديناراً شراء صحيحاً وانه باعها منه بيعاً صحيحاً وان هذا الذي
احضره قبض هذا الثمن المذكور تاماً وافيا قبضاً صحيحاً بدفع هذا الحاضر ذلك اليه وان هذه
الدار المبين حدودها وموضعها فيه كانت يوم الشرى المذكور فيه ملكاً لهذا المحضر معه وفي يده
فصارت الدار المحدودة فيه ملكاً لهذا الحاضر بهذا السبب وهذا الذي احضره يستمتع من تسليم
هذه الدار المحدودة فيه الى هذا الحاضر ظلماً وتعدياً فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر
وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسل فان كان بالبيع صك فادعى بمضمونه على البائع والدار
في يد البائع ويمتتع من التسليم يكتب حضروا حضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر
جميع ما تضمنه ذكر شرى اوردته وهذه نسخه ويكتب الصك في المحضر من اوله الى آخرة من
غير زيادة ولا نقصان ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل الصك ادعى هذا الحاضر على هذا
المحضر معه جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخه الى هذا المحضر من الشرى والبيع بالثمن
المذكور فيه وايفاء الثمن وقبضه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق بذلك كله هذا الصك
المحول نسخه الى هذا المحضر بتاريخه المورخ فيه وان هذه الدار المبين حدودها في هذا الصك
المحول نسخه الى هذا المحضر كانت ملكاً لهذا المحضر يوم الشرى المذكور فيه وصارت
الدار المبين حدودها في الصك المحول نسخه الى هذا المحضر ملكاً لهذا الذي حضر بهذا
الشرى المبين فيه وهذا المحضر يستمتع من تسليم هذه الدار الى هذا الحاضر فواجب عليه تسليمها
الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كان قد جرى التقابض بينهما يكتب ادعى

هذا الذي حضر جميع ما تضمنه هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر من البيع والشراء بالثمن المذكور فيه وايفاء الثمن وقبضه وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمان الدرك في المعقود عليه كما ينطق به الصك وان هذه الدار المبيين حدودها في هذا الصك المحول نسخته الى هذا المحضر كانت ملكا لهذا المحضر وقت الشراء المبيين فيه فصارت ملكا لهذا المحضر بالسبب المبيين فيه ثم ان هذا المحضر بعد هذا البيع والشراء والتسليم والتسلم احدث بده على هذه الدار المبيين حدودها فيه واخرجها من يد المشتري هذا الذي حضر بغير حق فواجب عليه تسليمها اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل * محضر في اثبات سجل اوردته رجل من بلدة اخرى للرجوع بثمان البرذون المستحق صورة ذلك رجل اشترى من آخر برذونا بثمان معلوم وتقابضا وكانت هذه المبيعة ببخارا فذهب المشتري بالبرذون الى سمرقند واستحق رجل هذا البرذون بالبينة في مجلس قضاء سمرقند وقضى قاضي سمرقند بملكية البرذون المستحق على المستحق عليه وكتب للمستحق عليه بذلك سجلا فاورد المستحق عليه السجل الى بخارا واراد الرجوع على بائع البرذون بالثمن فجمد بائعه الاستحقاق والسجل فانه يحتاج الى اثبات السجل الذي اوردته على البائع بالبينة في مجلس قاضي بخارا وعند ذلك يحتاج الى كتابة المحضر وصورة ذلك حضروا حضرة فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه جميع ما تضمنه ذكر سجل اوردته من قبل قاضي سمرقند وهذه نسخته ونسخ هذا السجل في المحضر من اوله الى آخره ويكتب توقيع قاضي سمرقند على صدر السجل ويكتب خط قاضي سمرقند بعد تاريخ السجل يقول فلان القاضي بسمرقند هذا سجلي الى آخره ثم يكتب فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر كان اشترى من هذا المحضر معه هذا البرذون الموشى فيه الموصوف في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر بكذا درهما وبكذا ديناراً وانه باعه منه وانهما كانا قد تقابضاهم ان فلان بن فلان يعنى المستحق استحق هذا البرذون بعينه من يد هذا الحاضر في مجلس الحكم بكورة سمرقند عند قاضيها فلان ببيته عادلة قامت عنده وجرى الحكم منه لهذا المستحق على هذا المستحق عليه بهذا البرذون واخرج هذا القاضي هذا البرذون من يد هذا المستحق عليه وسلم الى هذا المستحق كما ينطق به السجل المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بتاريخه المؤرخ

المورخ فيه وان قاضي بلدة سمرقند فلان بن فلان هذا المذكور اسمه في هذا السجل المحول نسخته الى هذا المحضر كان قاضيا يومئذ بكورة سمرقند نافذ قضاء بين اهلها من قبل الخاقان فلان وان لهذا الذي حضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه وهو في علم من هذا الاستحقاق عليه فواجب عليه رد هذا الثمن الذي قبضه منه وطالبه بذلك وسأل مسئلته فقال (مرازين سجل علم نيست و مرا بکسی چیزی دادني نيست) * سجل هذه الدعوى يكتب صدر السجل على الرسم وبعاد دعوى المدعي الى جواب المدعى عليه (مرازين سجل علم نيست و مرا بکسی چیزی دادني نيست) ثم يكتب احضر المدعي تفراد كرا نهم شهوده فلان وفلان وسألتني الاستماع الى شهادتهم فاجبت اليه واستشهدت الشهود هؤلاء فشهد واعقب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعى عليه بالانكار من نسخة قرأت عليه ومضمونها (گواهي ميدهم که اين سجل) و اشاروا الى السجل الذي اوردته المدعي هذا (سجل قاضي سمرقند است اينکه نام ونسب وي درين سجل است ومضمون وي حکم وقضاي قاضي سمرقند است حکم کرد مراين مستحق را باين اسب که صفت وي درين سجل مذکور است برين مستحق عليه وآن روز که اين قاضي حکم کرد باين مضمون که اين سجل است ومارا برين سجل گواه گردانيد وي قاضي بود بشهر سمرقند نافذ قضايمان اهل وي) فاتوا بالشهادة على وجهها وساقوها على سنتها فسمعت شهادتهم واثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي ورجعت في التعرف عن احوالهم الى من اليه رسم الترقية بالناحية فنسب اثنان منهم الى العدالة وجواز الشهادة وهما فلان وفلان وثبت عندي بشهادة هذين المعدلين ماشهدا به على ماشهدا به فاعلمت المشهود عليه هذا بثبوت ذلك ومكنته من ايراد الدفع فلم يأت بالدفع الى قوله وحكمت بثبوت هذا السجل المنتسخ فيه انه سجل القاضي فلان وان مضمونه حكمه وانه كان يوم هذا الحكم الموصوف فيه ويوم الاشهاد عليه نافذ القضاء بكورة سمرقند وامضيت حكمه الموصوف فيه وحكمت بصحته بمحضر من المتخاصمين في وجههما واطلقت للمستحق عليه وهو هذا الذي حضر في الرجوع بالثمن المذكور فيه على هذا المحضر بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما وكان هذا السجل الذي اوردته هذا الحاضر وجواب نسخته فيه محضرا وقت حكمي هذا اشارا اليه واشهدت على ذاك حضور مجاسي وكان ذلك كله في مجلس قضائي في كورة بخارا في يوم كذا من شهر

كذا من سنة كذا ولو كان مشتري البرذون باع من رجل آخر ثم ان المشتري الذي ذهب
 بالبرذون الى سمرقند وذهب معه بائعه وهو المشتري الاول فاستحق رجل البرذون على المشتري
 الثاني في مجلس قضاء قاضي سمرقند بينة عادلة اقامها عليه وقضى قاضي سمرقند بالبرذون
 المدعى به للمستحق على المستحق عليه وقضى للمستحق عليه بالرجوع بالثمن على بائعه وهو
 المشتري الاول وصكتب قاضي سمرقند للمستحق عليه وهو المشتري الاول سجلا بالرجوع عليه
 فجاء المشتري الاول بالسجل الى قاضي بخارا واحضر بائعه واراد ان يرجع عليه بالثمن فجحد
 الاستحقاق والسجل ووقعت الحاجة الى اثبات السجل يكتب المحضر بهذه الصورة حضور فلان يعنى
 المشتري الاول واحضر معه فلانا يعنى البائع الاول فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه
 ان هذا المحضر كان باع من الحاضر برذونا شيته كذا بعينه بكذا درهمين او دينارا وان هذا الحاضر
 كان اشترى هذا البرذون منه بهذا الثمن المذكور فيصير جري التناقص بينهما ثم ان هذا الحاضر باع
 هذا البرذون من فلان بن فلان يعنى المشتري الآخر ثم ان فلان بن فلان يعنى المستحق حضر
 مجلس القضاء بكورة سمرقند قبل قاضيهما فلان واحضره معه فلانا يعنى المشتري الآخر وادعى
 هذا المستحق عليه بحضرته وبحضرة هذا البرذون واثار اليه ملكه وحقه وفي يده هذا الذي
 احضره بغير حق فانظر المدعى عليه دعواه وقال بالفارسية (ابن برذون مدعى به بملك
 من است) فاقام المدعى هذا بينة عادلة على وفق دعواه بحضرة هذا المدعى عليه وبحضرة
 هذا البرذون المذكور شيته في مجلس قاضي سمرقند هذا المذكور لقبه واسمه في هذا المحضر فسمع
 القاضي بينته وقبلها بشرائطها وحكم للمستحق المذكور اسمه ونسبه فيه على المستحق عليه المذكور
 بحضرتهمما وبحضرة البرذون المدعى به بملكية البرذون المدعى به واخذ هذا البرذون من هذا المحكوم
 عليه وسلمها الى هذا المحكوم له وهذا القاضي يوم هذا الحكم وهذا التسليم كان قاضيا بكورة سمرقند
 ونواحيها نافذ القضاء والامضاء بين اهلها من قبل فلان ثم ان فلان المحكوم عليه يعنى المشتري الآخر
 رجع على بائعه هذا الحاضر بالثمن الذي نقده ذلك كذا في مجلس قضاء كورة سمرقند قبل القاضي
 المذكور واستردة منه بكما له بعد جريان الحكم منه لهذا المحكوم عليه على هذا الحاضر بنكول هذا
 الحاضر عن اليمين بالله ثلث مرات بعد ما فسخ العقد الذي جرى بينهما واطلق له الرجوع عليه
 بالثمن الذي اشترى البرذون منه ونقده وذلك كذا وقد نطق بذلك كله مضمون السجل الذي اورثه

مجلس الدعوى وان لهذا المحاضر حق الرجوع على هذا المحضر بالثمن المذكور فيه اذ لم يكن اداه اليه وقت جريان هذه المبايعه المذكورة فيه فطالبه بذلك وسأله مسئلته فستل فقال (مرا ازین سهل علم نیست و باین مدعی چیزی دادنی نیست) اورد المحاضر نفرا ذکرانهم شهوده و سألنى الاستماع اليه * سجل هذه الدعوى على الوجه الذي كتب اولا غير ان في هذا السجل يذكر حكم قاضي سمرقند برجوع المشتري الآخر على هذا المحاضر نسخة اخرى للسجل الاول على سبيل الايجاز يكتب قاضي بخارا على ظهر السجل الذي جاء به المحكوم عليه من سمرقند يقول فلان بن فلان قاضي بخارا ونواحيها الى آخره ثبت عندي من الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكمية والنوازل الشرعية ان المحكوم عليه المذكور اسمه ونسبه في باطن هذا السجل كان اشترى هذا البرذون المحكوم به الموشى في باطنه بعينه من فلان بن فلان بائع هذا المحكوم عليه بكذا وكذا وهو الثمن المذكور في باطن هذا السجل وانه كان باعه منه بهذا الثمن المذكور فيه ثم ان المحكوم عليه هذا المذكور في باطن هذا السجل رجع على بائعه هذا المذكور في باطن هذا السجل بالثمن المذكور فيه بحكمي عليه بالكول عن اليمين بالله ثلاث مرات بعد ما فسخت العقد الذي كان جرى بينهما في هذا البرذون واطلقت للمرجوع عليه هذا الرجوع على بائعه فلان بن فلان بالثمن الذي كان اشترى منه هذا البرذون وامرت بكتابة هذا الرجوع على ظهر هذا السجل حجة للمرجوع عليه هذا واشهدت على ذلك حضور مجلسي السجل الثاني على هذا السق ايضا غير انه يكتب فيه رجوع المشتري الآخر على المشتري الاول ثم يكتب فيه رجوع المشتري الاول على هذا المحاضر كذا في المحيط * محضر في اثبات القودادى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه قتل اباة فلان بن فلان الفلاني عمدا بغير حق بسكين حديدى ضربه وجرحه جرحا فهلك من ذلك الضرب ساعته ووجب عليه القصاص في الشرع وان لم يكتب فهلك ساعته وكتب ولم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي وكذلك لو كتب فهلك من ذلك الضرب فذلك يكفي ايضا ثم يكتب وخلف هذا المقتول ابا الصلبيه هذا الذي حضر لا وارث له غيره وان له حق استيفاء القصاص منه في الشرع فواجب عليه التمكين من نفسه حتى يستوفي منه القصاص فطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب وكذا اذا ضربه بالسيف او بالرمح وكذلك اذا ضربه بالاسفنج والابرة وكذلك اذا ضربه بالنيل والحاصل انه لا بد لوجوب القصاص من

القتل بالحديد سواء كان الحديد سلاحاً أو لم يكن وسواء كان له حدة يضعه أو ليس له حدة كالعمود وشجة الميزان هذا على رواية الأصل وذكر الطحاوي عن أبي حنيفة رح أنه إذا قتل بشجة حديد أو عموداً لا حدة له لا يجب القصاص وعلى قولهما أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وإن لم يكن الغالب منه الهلاك لا يجب القصاص فابو يوسف ومحمد رح على رواية الأصل الحق الحديد الذي لا حدة له بالسيف وعلى رواية الطحاوي الحقاه بالخشب والجواب في الخشب عندهما على التفصيل أن كان الغالب منه الهلاك يجب القصاص وما لا فلا وكذلك أن ترك المقتول أباً أو أمّاً أو ابنة أو امرأة أو أخاً لاب الأرض يجري في القصاص عندنا ويجب حق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب على نحو ما ذكرنا في الابن وإن ترك المقتول عدداً من الورثة فحق إثبات القصاص لكل واحد من آحاد الورثة وحق الاستيفاء لكل من كان وارثاً له فيكتب إذا كان الكل بالغين وإن كان بعضهم صغاراً وبعضهم كباراً ففي ثبوت حق الاستيفاء للكبير خلاف معروف وإن كان القاضي ممن يرى ولاية الاستيفاء للكبير يكتب المحضر باسم الكبير ثم يكتب أسماء جميع الورثة في المحضر عند ذكر قوله وخلف هذا المقتول من الورثة كذا أولاً يذكر الصغار ثم الكبار ثم يكتب وإن لهذا الكبير حق استيفاء القصاص ويتم المحضر *
محضر في إيجاب الدية يكتب في المحضر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن هذا الذي حضره معه قتل أباه خطأ فإنه كان رمى بسهم ذي نصل من الحديد إلى صيد قد رآه فأصاب ذلك السهم أباه فجرحه ومات من ذلك ساعتئذٍ ولم يقل فمات ساعتئذٍ ولكن قال فلم يزل صاحب فراش حتى مات فذلك يكفي ثم يكتب ووجب دية هذا المقتول على هذا القاتل وعلى عاقلته وهي عشرة آلاف درهم فضة أو ألف دينار أحمر خالص جيد موزون بوزن مثاقيل مكة أو مائة من الأبل فواجب على هذا الذي حضره معه وعلى عاقلته اداء هذه الدية إلى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فسئل فأجاب *
محضر في إثبات حد القذف ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي حضره معه أن هذا الذي حضره معه قذفه قذفاً يوجب الحد فواجب عليه حد القذف ثمانون جلدة إلى آخره ولو كان شتمه شتماً يوجب التعزير يكتب أن هذا الذي حضره معه شتمه ويعين شتماً يوجب التعزير

التعزير فقال له يا كذا ثم يكتب ووجب عليه التعزير في الشرع زجراله من مثله وطالبه بذلك وسأل مسئلته محضر في اثبات الوفاة والوراثه مع المناسخة وصورة المناسخة ان يموت الرجل ويخلف ورثة ثم يموت احد ورثته قبل القسمة ويخلف ورثة ثم يموت احد الورثة الثالث قبل القسمة ويخلف ورثة ووجه الكتابة في هذا ان يكتب حضرا وحضرا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع المنزل المبين ويذكر صفته وموضعه وحدوده بتمامه لحدوده وحقوقه كان ملكا وحقا لفلان بن فلان الفلاني والى هذا الذي حضر وكان في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وخلف من الورثة امرأة تسمى فلانة بنت فلان وابنا لصلبه هذا الذي حضر وابنتين له لصلبه احدتهما تسمى فلانة والاخرى تسمى فلانة لا وارث له سواهم وخلف من التركة من ماله هذا المنزل المحدود فيه ميراثا لهؤلاء المذكورين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الأنثيين اصل المسئلة من ثمانية اسهم وقسمتها من اثنين وثلاثين سهما للمرأة منها اربعة وللابن منها اربعة عشر ولكل ابنة منها سبعة ثم توفيت امرأة المتوفى هذا وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها المذكورة فيه من هذا المنزل المحدود فيه وخلفت من الورثة ابنا وابنتين لهما وهم هذا الذي حضر واخناه هاتان المسماتان فيه لا وارث لهما سواهم وصار حصتها المذكورة فيه من ذلك وذلك اربعة اسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للابن من ذلك سهمان ولكل بنت سهم ثم توفيت احدى هاتين الابنتين المذكورتين فيه وهي فلانة هذه قبل قبض حصتها من هاتين التركتين المذكورتين فيه وذلك ثمانية اسهم من اثنين وثلاثين سهما من هذا المنزل المحدود فيه سبعة اسهم من الفريضة الاولى وسهم واحد من الفريضة الثانية وخلفت من الورثة بنتا لها تسمى فلانة بنت فلان واخالا اب وام هذا الذي حضر واخالا اب وام فلانة هذه المذكورة لا وارث لهما سواهم وصار جميع حصتها المذكورتين فيه بموتها ميراثا عنها لورثتها هؤلاء المسمين فيه على فرائض الله تعالى للبنت النصف والباقي للاخ والاخت لاب وام بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين بالعصوبة اصل الفريضة من سهمين وقسمتها من ستة اسهم للابنة منها ثلثة اسهم وللأخت لاب وام سهمان وللأخت لاب وام سهم ونصيب هذه المتوفاة من التركتين ثمانية اسهم وقسمة ثمانية على ستة اسهم لا يستقيم فضر بنا نصف الفريضة الثالثة وذلك ثلثة في الفريضة

الاولى وذلك اثنان وثلثون فيصير ستة وتسعين كان للمتوفاة الثالثة هذه ثمانية اسهم من اثنين وثلثين صارت مضروبة في ثلثة فصارت اربعة وعشرين وهي تستقيم على ورتتها المسمين فيه لبنتها اثنا عشر ولاخيها هذا الذي حضر ثمانية ولاختها هذه اربعة فصار لهذا الذي حضر من التركات الثلث ستة وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا المنزل المحدود فيه اثنان واربعون سهما من التركة الاولى وستة اسهم من التركة الثانية وثمانية اسهم من هذه التركة الثالثة وجميع هذا المنزل المحدود فيه اليوم في يد هذا الذي احضره معه وهذا الذي احضره معه يمنع عن هذا الذي حضر حصته من هذه التركات الثلث وذلك ستة وخمسون سهما من ستة وتسعين سهما من هذا المنزل المحدود فيه بغير حق وهو في علم من ذلك فواجب على هذا الذي احضره معه قصريدة عن حصص هذا الذي حضر من المنزل المحدود فيه وتسليمها الى هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته ويتم المحضر * نسخة اخرى لهذه الدعوى في رجل مات وترك امرأة وثلث بنين وبناتا وهذه المرأة ام هذه الاولاد فقبل قسمة الميراث ماتت هذه المرأة وتركته هذه الاولاد وصارت حصتها ميراثا لهذه الاولاد فقبل قسمة الميراث توفي احد هؤلاء البنين وترك اخوين لاب وام واختا لاب وام وصار نصيبه ميراثا لاخويه واخته حضر رجل ذكرانه يسمى محمد بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق واحضر مع نفسه رجلا ذكرانه يسمى ناصر بن ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اباهما ابراهيم بن اسمعيل بن اسحق توفي وخلف من الورثة امرأة له تسمى سعادة بنت عمرو بن عبد الله الفلاني وثلث بنين هذا الذي حضر وهذا الذي احضره معه وآخر يسمى عيسى وبناته تسمى عابشة لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يد هذا الذي احضره معه من الصامت كذا فصار ذلك ميراثا لورثته هؤلاء المسمين على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن والباقي بين الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين اصل الفريضة من ثمانية فقبل قسمة الميراث توفيت سعادة ام هؤلاء الاولاد فصار نصيبها من تركة الميت الاول من هذا الصامت هؤلاء الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين فقبل قسمة التركتين توفي عيسى وخلف من الورثة اخوين لاب وام واختا له لاب وام هذه فصار نصيبه من التركتين من هذا الصامت ميراثا لاخويه واخته هؤلاء وبلغ سهام التركات كلها مائتين وثمانين سهما للمرأة من تركة الميت الاول خمسة وثلثون سهما ولكل ابن سبعون سهما ولابنته خمسة وثلثون سهما ثم ان المسماة سعادة ام

هُوَ لآء الاولاد مانت قبل قسمة ميراث الميت الاول فصار نصيبها وذلك خمسة وثلاثون من مائتين
وثمانين سهما ميراثيين اولاد هُوَ لآء لكل ابن عشرة وللابنة خمسة ثم مات عيسى قبل قسمة هاتين
التركتين فصار نصيبه من التركتين وذلك ثمانون سهما من مائتين وثمانين سهما ميراثيين اخويه
واخته لكل اخ اثنان وثلاثون وللاخت ستة عشر فاصاب هذا الذي حضر من هذا الصامت من تركة
الميت سبعون سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركة الميت الثاني عشرة اسهم من خمسة وثلاثين
سهما من مائتين وثمانين سهما ومن تركة الميت الثالث اثنان وثلاثون سهما من ثمانين من مائتين
وثمانين سهما فجملة ما اصاب هذا الحاضر من التركات كلها من هذا الصامت مائة واثناعشر
سهما من مائتين وثمانين سهما وهذا الذي احضره معه يمنع من هذا الذي حضر هذا المبلغ الذي
اصابه من هذه التركات الثلث من هذا الصامت المذكور وذلك مائة واثناعشر سهما من مائتين
وثمانين سهما وطلبه بذلك وسأل مسئلته فسل * محضر في دعوى المنزل ميراثا عن ابيه قد مر
هذا المحضر فيما تقدم الا ان فيما تقدم وضع المسئلة فيما اذا كان الوارث واحدا وهذا المحضر فيما اذا كان
الوارث عددا صورة حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع
الدار التي في محلة كذا حدودها وحقوقها وبنائها وارضها وسفلها وعلوها وكل حق هولها
داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كان ملكا لوالده فلان بن فلان وحقه وفي يده وتحت تصرفه
الى ان توفي وخلف من الورثة ابنا له هذا المدعى وورثة اخرى له سواه من البنين فلان وفلان
ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له سواهم فصارت هذه الدار المحدودة فيه ميراثا عنه لورثة هُوَ لآء
المسلمين عالى فرائض الله تعالى على كذا سهما حصه هذا الذي حضر كذا سهما من كذا سهما واليوم
كل هذه الدار في يد هذا الذي احضره وانه يمنع عن هذا الذي حضر حصته وذلك كذا سهما
من كذا سهما الى آخره وان كان هذا الذي حضر يدعى جميع الدار لنفسه بسبب قسمة
جرت بين هُوَ لآء الورثة بان ترك المتوفى سوى هذه الدار من العقار والعروض والاراضي
والنقود وجرت القسمة بين هُوَ لآء الورثة في تركة الميت بالتراضي ف وقعت هذه الدار في نصيب
هذا الابن يكتب في المحضر وخلف من التركة هذه الدار المحدودة وترك مع هذه الدار
المحدودة من العقار كذا ومن العروض كذا ومن النقد كذا وجرت القسمة صحيحة بين هُوَ لآء
الورثة بالتراضي ف وقعت هذه الدار في نصيب هذا المدعى الذي حضر وقبض هذا الذي حضر

جميع هذه الدار بحكم هذه القسمة وقبض باقى الورثة انصباؤهم وحصصهم واليوم جميع هذه الدار ملك هذا الذي حضر بالسبب الذي ذكر وانها في يد هذا الذي احضره بغير حق وانه يمنع جميع ذلك منه * سجل هذه الدعوى على نسق ما تقدم ويكتب في آخره فسال فلان المدعى هذا المذكور اسمه ونسبه في هذا السجل من انفاذ القضاء بما ثبت عندي على هذا المدعى عليه فانفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وان الدار المحدودة كانت ملكا لوالد هذا المدعى وكانت في يده وتحت تصرفه الى ان توفي وتركها ميراثا لورثته هؤلاء المسمين الى آخره وان لهذا الذي حضر كذا كذا سهمان من كذا سهمان جملة هذه الدار المحدودة وان هذا الذي احضره معه يمنع حصة هذا الذي حضر من الدار المحدودة فيه بغير حق وامرت هذا المدعى عليه بتسليم حصة هذا الذي حضر المذكور فيه من الدار المحدودة فيه اليه وذلك كله في مجلس قضائي وان كان المدعى يدعى جميع هذه الدار لنفسه بالسبب الذي تقدم ذكره يكتب القاضي في آخر السجل انفذت القضاء بوفاة فلان وانه ترك من الورثة فلانا وفلانا وانه خلف من التركة الدار المحدودة فيه ومن العقار والعروض والنقود كذا وكذا وانه جرى بين هؤلاء الورثة المسمين قسمة صحيحة في جميع ما ترك هذا المتوفى فلان وان هذه الدار المحدودة فيه وقعت في نصيب هذا المدعى الذي حضر الى آخره * محضر في اثبات الوصاية ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان اخ هذا الذي حضر فلان بن فلان توفي وترك من الورثة اباة فلان وامه فلانة بنت فلان ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة لا وارث له غيرهم وانه اوصى الى هذا الذي حضر في صحة عقله وبدنه وجواز امره في جميع تركته وما يخلفه بعده من قليل وكثير وانه قبل هذه الوصاية وتولى القيام بذلك وان لاختيه الميت هذا على هذا الذي احضره معه كذا درهمين وزن سبعة نقد كذا حلا وان له البينة على ما ادعى هكذا ذكر صاحب الاقضية فقد بدأ بقول المدعى ان له البينة على ما ادعى ولم يبدأ بقول المدعى عليه لانه وان اقربا لوصاية لا تثبت الوصاية باقراره على ما اختاره صاحب الاقضية وهو قول محمد رح آخر حتى لا يبرأ المدعى عليه من الدين بالدفع ولان الجواب انما يستحق بعد دعوى الخصم وانما يعرف كون المدعى خصما باثبات الوصاية ولهذا بدأ بقوله وان له البينة على ذلك ثم يكذب واحضر من الشهود جماعة

جماعة فشهدوا ان فلان بن فلان اخا هذا الذي حضر وقد عرفوه معرفة قديمة باسمه ونسبه ووجهه توفي وترك من الورثة اباة فلانا وامه فلانة ومن البنين فلانا وفلانا ومن البنات فلانة وفلانة وامرأة اسمها فلانة بنت فلان و لم يحضروا لا يعرفون له وارثا غيرهم وان هذا المتوفى اشهدهم في صحة عقله وبدنه وجواز امره انه جعل اخاه هذا الذي حضر وصيه بعد وفاته في جميع ما يخلفه وهو حاضر في مجلس الاستشهاد فقبل وصايته وقد عرف القاضي هؤلاء الشهود بالعدالة والرضى في الشهادة فسأل القاضي المدعى عليه هذا الذي احضره معه عما ادعاه عليه هذا الذي حضر اخيه فلان الموصي من الدراهم الموصوفة فاعلم المدعى عليه هذا ان فلان بن فلان اخ هذا الذي حضر عليه كذا كذا درهما وزن سبعة نقد كذا حالا فسأل المدعى الوصاية هذا الذي حضر انفاذا للقضاء بجميع ما ثبت عنده بشهادة هؤلاء الشهود من وفاة اخيه فلان وعدد ورثته ووصايته اليه والتزم المدعى عليه هذا ما اقربه عنده لفلان من الدراهم الموصوفة فيه والقضاء فيه بذلك كله عليه وامره بدفعها اليه فانفذ القاضي فلان القضاء بوفاته فلان بن فلان اخ المدعى هذا الذي حضر وعدد ورثته فلان وفلان الى آخرهم على ما اجتمع عليه هؤلاء الشهود ثم انفذ القاضي القضاء بوصاية فلان بن فلان يعنى الموصي الى اخيه هذا الذي حضر في جميع تركته وقبوله هذه الوصاية بما اجتمع عليه هؤلاء الشهود وذلك بعد ان انتهت اليه عدالته واماتته وانه موضع لذلك وانه امره ان يقوم بجميع تركته اخيه فلان وفلان مقام الموصي فيما يجب في ذلك لله تعالى والزام القاضي فلان بن فلان المدعى عليه هذا ما اقربه عنده لفلان بن فلان من الدراهم الموصوفة فيه وقضى بذلك كله عليه وامره بدفعها الى فلان والذي حضر وصي فلان وهو اخوه وقضى بذلك كله على ماسمي ووصف في هذا الكتاب بمحضر من فلان وذلك كله في مجلس قضائه في كورة بخارا وكثير من اهل هذه الصنعة يبدون بجواب المدعى عليه كما هو الرسم في هذا بخلاف سائر الدعاوي والخصومات * نسخة اخرى ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان فلانا وصى اليه وجعله وصيا بعد وفاته في تسوية امورا وولادة الصغار فلان وفلان وفي احرار الثالث من جميع التركة بعد وفاته وصرف ذلك الى سبيل الخير وابواب البرايصاء صحيحا وان هذا الذي حضر قبل منه هذا الايصاء قبولا صحيحا وان هذا الايصاء كان آخروصية اوصى بها اليه وتوفي هذا الموصي ثابتا على هذه الوصاية من غير رجوع عنها واليوم هذا الذي حضر وصي

في تسوية امور اولاد هذا المتوفى في الصغار وفي احرار الثلث من تركته وصرفه الى ما اوصى
 هذا الموصي على الوجه الذي ادعى هذا المدعى وان من مال هذا الموصي على هذا الذي
 احضره كذا وفي يده كذا فواجب عليه دفع ذلك اليه لينفذ وصاياه له في ذلك وهو في علم من ذلك
 وطالبه بذلك وسأل مسئلته وسئل فاجاب * محضر في اثبات دعوى بلوغ يتيم ادعى هذا الذي
حضر على هذا الذي احضره معه كان وصي ابيه بتسوية اموره بعد وفاته وحفظ تركته على ورثته
 وانه لم يخلف وارثا غيره وانه بلغ مبلغ الرجال بالاحتلام او بقول السن او بقول طعن في ثمان عشرة
 او تسع عشرة سنة وان في يده من ماله كذا او كذا من تركته ابيه فواجب عليه تسليم جميع ذلك اليه *
محضر في اثبات الاعداء والافلاس على قول من يري ذلك ادعى هذا الذي حضر على
 هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبله بوجه المطالبة عليه بكذا ادعى له ما لزومه الخروج عنه اليه فادعى
 عليه في دفع دعواه هذه انه مبطل في هذه الدعوى لانه فقير لا مال له ولا عرض يخرج بذلك من حالة الفقر
 والشهود يقولون لانعلم له مالا ولا عرضا من العروض يخرج بذلك من حالة الفقر وهو اختيار الخصاف واختيار
 الفقيه ابي القاسم وينبغي للشهود ان يقولوا اليوم مفلس معدم لانعلم له مالا سوى كسوته التي عليه وثياب
 ليلة وقد اخبرنا امره في السر والعانية * سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي
 انه مفلس معدم فقير لا يملك شيئا سوى ثياب بدنه التي عليه وسقوط مطالبته مما عليه من مال الناس
 وحكمت بجميع ما ثبت عندي من كونه معدما فقيرا لا يملك شيئا الى آخره * محضر في اثبات هلال
رمضان يكتب المحضر باسم رجل على يد رجل بمال معلوم مؤجل الى شهر رمضان يكتب ادعى هذا
 الذي حضر على هذا الذي احضره معه كذا ادعى ان اذينا لازما وحقا واجبا بسبب كذا وكان مؤجلا الى
 شهر رمضان هذه السنة وقد صارت هذه الدنانير حالا بدخول شهر رمضان فان هذا اليوم غرة شهر رمضان
 فيقر المدعى عليه بالمال وينكر الحلول وكون هذا اليوم غرة شهر رمضان فيقيم المدعى البينة على
 كون هذا اليوم غرة شهر رمضان والشهود بالخيار ان شاءوا شهدوا ان هذا اليوم من شهر رمضان
 من غير تفسير وان شاءوا فسروا فقالوا (گواهي ميدهيم كه دي شبانگاه بیست ونهم از ماه شعبان
 بود وقت نماز شام ماه دیدیم و امر وز غره ماه رمضان امسال است) ولو شهدوا على ذلك من غير
 دعوى احد سمعت الشهادة وقبلت كذا في الذخيرة * محضر في اثبات كون المدعى عليها مخدرة
لدفع مطالبة المدعى اياها للحضور مجلس الحكم يكتب في المحضر حضر فلان وكيل فلانة بنت

فلان ثابت الوكالة عنها في الدعاوى والخصومات واقامة البينة واحضر معه فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه في دفع دعواه قبل موكله فلانة بنت فلان احضارها الجواب دعواه ادعى عليه في دفع هذه الدعوى انها مخدرة لا تخرج من منزلها في حوائجها ولا يخالط الرجال وانه مبطل في دعواه احضارها مجلس الحكم فواجب عليه الكف عن هذه الدعوى * محضر في دعوى المال على الغائب بالكتاب الحكمي صورته رجل له على رجل مال وشهوده على المال في بلد والمديون غائب عن بلده غيبة سفر فيلتمس المدعي من قاضي بلده ان يسمع دعواه وشهادة شهوده ليكتب الى قاضي البلد الذي المدعى عليه فيه يجيبه القاضي الى ذلك اخذ بقول من يرى ذلك لحاجة الناس اليه صورة كتاب المحضر في ذلك حضر مجلس الحكم في كورة كذا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى فلانا من غير خصم احضره ولا نائب من خصم احضره فادعى هذا الذي حضر ان له على غائب يسمى فلانا يذكر اسمه ونسبه وحليته ويبلغه في تعريفه باقصى ما يمكن كذا دينارا دينا لازما وحقا واجبا على نفسه بسبب صحيح وبين السبب وهكذا اقر هذا الغائب المسمى المحلى في هذا المحضر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بهذه الدنانير المذكورة فيه لهذا الذي حضر دينا لازما على نفسه وحقا واجبا بسبب صحيح اقرارا صحيحا صدقه فيه هذا الذي حضر خطا باوان هذا المقر المسمى المحلى فيه غائب اليوم من هذه البلدة غيبة سفر مقيم ببلدة كذا جاحد دعوى هذا الذي حضر هذه وان شهود هذا الذي حضر شهدوا على وفق دعواه قبله بهذه الناحية وقد تعذر عليه الجمع بين شهوده وبين هذا الغائب المسمى المحلى فيه لبعده المسافة والتمس من القاضي هذا استماع دعواه هذه على هذا الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على وفقها والكتاب الحكمي الى قاضي بلدة كذا ونواحيها والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك واحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان يكتب اسامي الشهود وانسابهم وحلاهم ومسكنهم على حسب ما ذكرنا فاذ اشهدوا بما ادعاه المدعي من اولها الى آخرها وشاروا في موضع الاشارة وعرفهم القاضي بالعدالة ولم يعرفهم ويعرف عن حالهم فظهرت عدالتهم بامره بالكتاب الحكمي على هذا المثال وصورة الكتاب الحكمي في هذا بسم الله الرحمن الرحيم كتابي هذا اطال الله تعالى بقاء القاضي الامام فلان الدين وبذكر التاب دون اسمه ونسبه اليه والى كل من يصل

اليه من قضاة المسلمين وحكامهم وادام عزه وعزهم وسلامته وسلامتهم والحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين من مجلس قضائي بكورة كذا وانا يوم امرت بكتابته الولي عمل القضاء بها ونواحيها وقضاياي بها ونواحيها نافذة واحكامي فيها بين اهلها جارية من قبل فلان والحمد لله على نعمائه التي لا تحصى وآلائه التي لا تستقصى اما بعد فقد حضر مجلس قضائي بكورة كذا يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا رجل ذكرانه يسمى فلان الفلاني من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره مع نفسه فادعى هذا الذي حضر على غائب ذكرانه يسمى فلان بن فلان الفلاني يكتب الدعوى من اوله الى قوله والتمس مني سماع دعواه هذه على الغائب المسمى المحلى فيه وسماع البينة على دعواه والكتاب الحكمي اليه ادام الله عزه والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجبته الى ذلك فاحضر المدعي هذا نقرأ ذكرانهم شهوده وهم فلان وفلان وفلان فشهد كل واحد منهم عقيب الاستشهاد بعد الدعوى هذه ولا يكتب ههنا بعد الدعوى والجواب لان في هذه الصورة لا جواب لكون الخصم غائباً ثم يكتب من نسخة قرأت عليهم وهذا مضمون تلك النسخة ثم بعد الفراغ من كتابة الفاظ شهادتهم يكتب فاتوا بالشهادة كذلك على وجهها وساقوها على سنتها فسمعتها واثبتها في المحضر المجلد في ديوان الحكم قبلي فرجعت في التعرف عن حالهم الى من اليه رسم التركيبة والتعديل بالناحية وهم فلان وفلان فبعد ذلك ان نسب الكل الى العدالة يكتب نسبوا جميعاً الى العدالة والرضى وقبول القول وان نسب بعضهم الى العدالة يكتب نسب فلان وفلان الى العدالة والرضى وقبول القول فقبلت شهادتهم لايجاب العلم قبولها ثم سألت المدعي هذا الذي حضر بعد هذا كله مكاتبة فلان القاضي ومكاتبة كل من يصل اليه كتابي هذا من قضاة المسلمين وحكامهم بما جرى له عندي من ذلك معلداً لك آياه وآياهم منها ذلك اليه واليهم حتى انه اذا وصل كتابي هذا اليه واليهم مختوماً بخاتمي صحيح الختم على الرسم في مثله وثبت عنده من الوجه الذي يوجب العلم قبله وتقدم في باب مودة ما يحق الله تعالى عليه تقديمه فيه بتوفيق الله تعالى ويجب ان يحفظ آخر الكتاب من الحاق الاستثناء وهو كلمة ان شاء الله تعالى لان ذلك يأتي على جميع ما تقدم عند ابي حنيفة رح فيبطل به الكتاب ويقرأ القاضي الكتاب على من يشهد عليه ويعلمه بمضمونه ويشهده انه كتابي الى قاضي كورة كذا ورسم هذا الكتاب

هذا الكتاب ان يكتب على ثلاثة انصاف قرطاس او اكثر او اقل بقدر ما يحتاج اليه موصولة بعضها ببعض ويعنون الكتاب بعنوانين احدهما من الخارج والآخر من الداخل فيكتب من الجانب الايمن من الكتاب الى القاضي فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والقضاء بها بين اهلها ويكتب من الجانب الايسر من الكتاب من فلان بن فلان الفلاني قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بين اهلها ويعلم على اوصاله من الخارج ومن الجانبين الوصل صحيح وعلى داخله من الايمن الحكم لله تعالى ويكتب من الخارج سوى اسم القاضي الذي يكتب منه الكتاب الحكمي بعد الشهادة بثبوت اقرار فلان بن فلان الفلاني لفلان بن فلان بكذا دينارا ويكتب اسماء الشهود الذين اشهدوا على الكتاب في آخر الكتاب وانسابهم ومصلاتهم ثم يوقع القاضي على صدر الكتاب بتوقيعه بخطه ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان الفلاني كتب هذا الكتاب عني بامري وجرى الامر على ما بين فيه مندي وهو كله مكتوب على ثلاثة انصاف قرطاس من الكاغذ موصول بوصلين مكتوب على كل وصل من وصلته من الخارج الوصل صحيح من الجانبين ومن الداخل مكتوب على وصل من الجانب الايمن الحكم لله تعالى معنون بعنوانين داخل وخارجا موقع بتوقيعي كذا مختوم بخاتمي ونقش خاتمي الذي ختمت به هذا الكتاب كذا واشهدت على مضمون هذا الكتاب الشهود المسمين آخر هذا الكتاب وسأشهدهم على الختم ايضا اذا ختمته وكتب التوقيع على الصدر وهذه الاسطر السبعة او الثمانية او كذا كما كان في آخره بخط يدي حامداً لله ومصلحاً على نبيه محمد وآله ثم يختم الكتاب على الرسم ويشهد القاضي اولئك الشهود الذين اشهدهم على الكتاب وعلى الختم وينبغي للقاضي الكاتب ان يكتب من هذا الكتاب نسخة اخرى يكون مع الشهود ويشهدون بما فيه عند الحاجة الى شهادتهم ويسمى ذلك بالفارسية (كشادنامه) * كتاب حكمي في نقل كتاب حكمي يكتب بعد الصدر والدعاء على نحو ما تقدم عرض علي فلان بن فلان اطل الله بقاء القاضي الامام فلان كتابا حكما هذه نسخته وينسخ الكتاب من اوله الى آخره وبعد الفراغ من نسخته يكتب عرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة كذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه اشهد على مضمونه وختمه وهو قاضي بها اليك و اشار الي في معنى نقل شهادته علي فلان الفلاني يعني الذي جاء به وان المشهود عليه فلان المذكور اسمه ونسبه في هذا الكتاب فائب عن هذه

البلدة مقيم بكورة كذا وطلب مني نقل هذا الكتاب الى مجلسه ادام الله تعالى بقاء القاضي فلان فسأله البينة على ذلك فاحضر شاهدين وهما فلان وفلان شهدا بعد الاستشهاد على ان هذه الدعوى ان هذا كتاب فلان بن فلان القاضي بكورة بخارا مختوم بختمه موقع بتوقيعه كتبه اليك وشارا اليي وقالوا قد اشهدنا على ختمه وعلى ضمنه في معنى ثبوت الشهادة لفلان على فلان بكذا فسمعت شهادتهم وثبت عندي عدالتهم من جهة من اليه رسم التزكية بالناحية فقبلت الكتاب وفككته فوجدته معنون الداخل والخارج موقع الصدر والآخر معلم الاوصال ظاهرا وباطنا على الرسم الذي في كتب القضاة فصيح عندي وثبت عندي انه كتاب فلان القاضي كتب اليي في معنى كذا حال كونه قاضيا ثم سألتني هذا الذي عرض علي هذا الكتاب نقل ذلك اليه فاجبته وامرت بكتابي هذا ويتم الكتاب على نسق ما تقدم وان كان الكتاب الذي احتيج الي نقله نقل كتابا آخر فترتيبه على نحو ما ذكرنا * سجل في ثبوت ملك محدود بكتاب حكومي يقول القاضي فلان حضر في مجلس قضائي بكورة كذا فلان واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا ملك هذا الذي حضر وحقه وفي يد هذا الذي احضره معه بغير حق فواجب عليه تسليمها الي هذا الذي حضر وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل واجاب بالفارسية (اين خانه كه اين مدعي دعوى ميكند ملك من است وحق من است واندردست من بحق است) وكلفت المدعي هذا اقامة الحججة على دعواه فعرض علي هذا الكتاب الحكمي هذه نسخه وينسخ الكتاب الحكمي من اوله الي آخره ثم يكتب فعرض علي هذا الكتاب وزعم انه كتاب فلان القاضي بكورة كذا اليك وشارا الي الكتاب والي كتبه بنبوت ملكية هذه الدار بحدودها وحقوقها الي موقع بتوقيعه ومختوم بخاتمه وهو يومئذ قاض بكورة كذا واشهد على مضمونه وخاتمه شهودا فطلب منه البينة واحضر نفرانهم شهوده وهم فلان وفلان وسألني الاستماع الي شهادتهم واجبته اليه فشهد شهوده هؤلاء ان هذا الكتاب وشاروا الي الكتاب المحضر في مجلس حكومي كتاب قاضي بلدة كذا كتبه اليك وهو يومئذ قاضي بلدة كذا بثبوت ملك هذه الدار المحدودة لهذا المدعي الذي عرض هذا الكتاب وشاروا الي المدعي هذا مختوم بختمه موقع بتوقيعه واشهدنا على مضمون هذا الكتاب وعلى ختمه فسمعت شهادتهم ورجعت في التعريف عن احوالهم الي من اليه رسم التزكية بالناحية فنسب اثنان منهم الي جواز

الشهادة وقبول القول وهو فلان وفلان فقبلت الكتاب وفككته بمحضر من الخصمين فوجدته معنون
الداخل والخارج موقع الصدر والآخري علم الاوصال ظاهرا وباطنا وقد اثبت اسامي الشهود في آخره
كما هو الرسم في كتاب القضاة فقبلته وثبت عندي كون هذا الكتاب كتاب قاضي فلان بكورة كذا كتبه
الي وهو يومئذ قاض بها في ثبوت ملك هذه الدار المحدودة لفلان هذا وكونه في يدي فلان هذا بغير
حق وقد اشهد هؤلاء الشهود على مضمونه وختمه وصح عندي موردة وثبت عندي جميع ما تضمنه
فعرضت ذلك على المدعى عليه واعلمته بجميع ذلك وممكنه من ايراد الدفع ان كان له دفع
فلم يأت بالدفع ولا اثنى بالمخلص فظهر عندي عجزه عن ذلك ثم ان هذا الذي عرض الكتاب
سألني الحكم على هذا المدعى عليه بما ثبت عندي له من ذلك فاجبته الي ذلك وحكمت لهذا
المدعى على هذا المدعى عليه بملكية هذه الدار المحدودة الي آخره * محضر في اقامة البينة على
الكتاب الحكمي في دعوى المضاربة والبضاعة حضر مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان
بن فلان من غير خصم احضره ولا نائب عن خصم احضره فادعى هذا الحاضر على غائب ذكرانه
يسمى فلان وذكرانه حليته كذا وذكرا ايضا انه دفع اليه تسعين دينارا حمراء مناصفة بخارية جيدة
رائحة موزونة بوزن سنجات سمرقند مضاربة صحيحة لا فساد فيها فيشجره وفي ذلك ما بداله من
انواع التجارات حضرا وسفرا على ان مارزق الله تعالى في ذلك من ربح فهو بينهما اثلاثا لثا
لرب المال هذا الذي حضروا ثلثه للمضارب هذا المذكور اسمه ونسبه وما كان من وضعية
او خسران فهو على رب المال هذا وان المدعى عليه الغائب هذا قبض من هذا الذي حضر جميع
رأس مال هذه المضاربة الموصوفة فيه قبضا صحيحا في مجلس العقد هذا بدفعه اليه ذلك مضاربة وافر
بقبض ذلك على هذه الشروط المذكورة فيه من هذا الذي حضر اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي
حضر في ذلك خطابا ودفع هذا الذي حضر ايضا اليه عشرين دينارا من الذهب الاحمر المناصفة
البخارية الضرب الموزون بوزن سنجات سمرقند بضاعة صحيحة ليورد له عوض ذلك ما بداله
من (الموى جامه) التي تكون لاثقة لاهل بلاد ما وراء النهر والتمرتاش وانه قبل منه هذه الدنانير
الموصوفة فيه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه قبولا صحيحا وقبضه قبضا صحيحا واقر قبض ذلك
منه بضاعة على هذا الوجه المبين فيه اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضر فيه خطابا وانه اليوم
غائب من كورة كذا ونواحيها مقيم بقصبة او زجندجا حد الدعوى هاتين وانت محققه هذين وان له

شهودا على دعواه ههنا الى آخره كذا في المحيط * وهكذا في الذخيرة * محضر في دعوى مال المضاربة على ميت بحضرة ورثته صورته حضروا حضر مع نفسه فلانا وفلانا كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر على هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع الى مورثهم فلان الف درهم مضاربة وانه تصرف فيها وربح اربا حوا وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الى رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركته الى آخره فقبل ان وقعت الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه بصير خلا في الدعوى وان كانت الدعوى في رأس المال وحده فلا بأس بترك بيان قدر الربح كذا في الفصول الاستروشي *

كتاب حكمي لاثبات شركة العنان في عمل الجلايين ادعى هذا الذي حضر على فائب ذكرانه يسمى فراحه سالار بن فلان بن فلان الفلاني وانه يعرف (باكش بجه) وذكر ان حليته كذا وذكر ان هذا الحاضر وهذا الغائب المسمى اشركا شركة هنان في تجارة الجلايين على تقوى الله تعالى واداء الامانة والاجتناب عن الخيانة على ان يكون رأس مال كل واحد منهما في هذه الشركة مائة دينار من الذهب احمر البخارية الضرب الربح الموزون بوزن منجات سمرقند فيكون جميع رأس مال هذه الشركة مائتي دينار احمر بخارية الضرب الى آخره على ان يكون جميع رأس مال هذه الشركة في يد هذا الغائب المسمى فيه يتجران ويتجر كل واحد منهما بذلك كله حضرا وسفرا بتجارات الجلايين ويشترى كل واحد منهما بذلك ما بدا لهما ولكل واحد منهما من السلعة الصالحة للجلايين وتجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويبيعانه ويبيع كل واحد منهما ذلك بالنقد والنسيئة ويستبدلان ويستبدل كل واحد منهما بما يبقى من ذلك انه سلعة بيد ولهما ولكل واحد منهما من السلعة الصالحة للجلايين في تجاراتهم المعهودة فيما بينهم ويسافران ويسافر كل واحد منهما بمال هذه الشركة كله الى أي بلد بيد ولهما ولكل واحد منهما من بلاد الاسلام والكفر على ان مارزق الله تعالى من الربح في هذه الشركة يكون بينهما نصفان وما يكون من ضيع او خسران يكون عليهما نصفان ايضا واحضر كل واحد منهما رأس ماله المذكور في مجلس الشركة هذه وخطاهما وجعلاه بعد الخط في يد هذا الغائب المسمى فيه جعلنا صحيحا واقره وبحصول مال هذه الشركة المذكورة في يده اقرارا صحيحا صدقه الذي حضر فيه خطا با شفاها في مجلس الشركة هذه وذكر

وذكر هذا الذي حضر ايضا ان له على هذا الغائب المسمى فيه مائة دينار حمراء مناصفة بخارية
الضرب جيدة رائجة موزونة بوزن سنجات سمرقند دينا لازما وحقا واجبا بسبب قرض صحيح
اقرضها هذا الذي حضراياه من مال نفسه اقراضا صحيحا وانه قبض من هذا الذي حضر قبضا
صحيحا وجعله رأس ماله المذكور في هذه الشركة وهكذا اقر هذا الغائب المسمى فيه حال صحة
اقراره وتفاذ تصرفاته في الوجوه كلها طائعا بجران عقد هذه الشركة المذكورة فيه وتحصيل جميع
رأس مال هذه الشركة المذكورة في يده وباقراض هذا الذي حضراياه مائة دينار على الوجه
المذكور وان فراحه سالار المسمى فيه اليوم غائب عن كورة بخارا ونواحيها مقيم ببلدة كذا جاحد
دعوى هذا الذي حضر قبله بذلك كله الى آخره * محضر في اثبات الكتاب الحكمي حضر
مجلس القضاء في كورة بخارا قبل القاضي فلان رجل ذكر انه يسمى عمرو بن عبدالله بن ابي بكر
الترمذي وهو يومئذ وكيل عن اخويه لاب وام احدهما يكنى بابي بكر والاخر يسمى احمد
ومن والدتهم المسماة (كوهرستي) بنت عمرو بن احمد البزازي الترمذي النابت الوكالة عنهم
في جميع الدعاوي والخصومات واقامة البيئات والاستماع اليها في الوجوه كلها وفي طلب حقوقهم
قبل الناس اجدعين وفي تبضها لهم الا في تعديل من يشهد عليهم والاقرار عليهم وفي يديه كتاب
حكمي مكتوب في عنوانه الظاهر بسم الله الملك الحق المبين الى كل من يصل اليه من قضاة
المسلمين وحكامهم من الموفق بن المنصور بن احمد قاضي ترمذي في نقل اقرار ابي بكر بن طاهر
بن محمد المكاوي بضمون الاذكار الملصقة بعضها ببعض في آخر كتابي هذا على حسب ما تضمنه
كل ذكر منها وهو مختوم بختمي ونقش خاتمي الموفق بن منصور بن احمد المكاوي واحضر
مع نفسه رجلا ذكر انه يكنى بابي بكر بن طاهر بن محمد الترمذي المكاوي وانه يعرف باولياء
المكاوين وادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه لنفسه بطريق الاصاله ولموكلية
المذكورين فيه بحكم الوكالة الثابتة له من جهتهم انه كان للشيخ محمد بن عبدالله بن ابي بكر
الترمذي على هذا الذي احضره معه مائتي دينار واربعين دينارا مكية بوزن مكة دينا لازما وحقا
واجبا بسبب صحيح وان هذا الذي احضره معه اقرله في حال صحة اقراره طائعا بجميع هذا
المال المذكور فيه مكتوب اقراره بذلك في ثلثة من الاذكار في احدها مائة وخمسون دينارا وفي
الآخر سبعون دينارا وفي الثالث عشرون دينارا دينا على نفسه واجبا وحقا لازما بسبب صحيح

اقراراً صحیحاً کان صدقه محمد بن عبدالله بن ابی بکر هذا فی جمیع ذلك فی حال حیوته خطاً با
 وكل ذلك محکوم به مسجل فی مجلس القضاء بکورة ترمذ قبل قاضیها الموفق بن منصور بن احمد
 حال کونه قاضیاً بها نافذاً القضاء بین اهلها ثم ان الشيخ محمد بن عبدالله بن ابی بکر هذا توفي
 قبل قبضه شیثاً من هذا المال المذكور فیه من هذا الذي احضره معه وخلف من الورثة زوجته له
 وهي (کودرسنی) هذه المذكورة فیہ وثلاثة بنین لصلبه احدثهم هذا الذي حضر والاثنان منهم الموكلان
 المذكوران فیہ لا وارث له غیرهم وخلف من التركة من ماله هذا المال المذكور فیہ دیناً علی هذا
 الذي احضره معه وبنوته صار هذا المال المذكور فیہ میراثاً عنه دلی فرائض الله تعالی للمرأة الثمن
 والباقي لبنیه الثلاثة بینهم بالسوية اصل الفریضة من ثمانية اسهم وقسمتها من اربعة وعشرين سهماً
 للمرأة ثلثة اسهم منها ولكل ابن سبعة اسهم منها وهذا المال المذكور فیہ لما كان ثابتاً علی هذا الذي
 احضره معه باقراره لهذا المذكور فی حال حیوته فی مجلس القضاء بکورة ترمذ عند قاضیها هذا
 المذكور فیہ محکوماً به ومسجلاً التمس هذا الذي حضر وموكولة المسمون فیہ من قاضي ترمذ
 هذا المذكور فیہ و اشار الى الكتاب الحكمي بما ثبت عنده من ذلك لمورثهم المذكور فیہ ومحکوم به
 ومسجل عنه الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم فاجابه الى ذلك وامر بكتابة
 هذا الكتاب و اشار اليه فی ذلك بعد استجماع شرائط صحة الكتاب من اوله الى آخره بتاريخه
 المذكور فیہ و اشار اليه وكان قاضي ترمذ المذكور فیہ يوم امر بكتابة هذا الكتاب و اشار اليه قاضي
 ترمذ ونواحيها اليوم هو علی قضائه بها وهذا الذي احضره معه فی علم من ذلك كله فواجب
 علی هذا الذي احضره معه اداء هذا المال المذكور فیہ بالسبب المذكور ليقبض لنفسه بالاصالة
 ولموكله بحکم الوكالة المذكورة فیہ علی السهام المذكورة فیہ وطالبه بذلك وسأل مسئلته فستل
 واجاب (مرا ازين وام وازين نامه معلوم نیست و مرا باين مدعي چیزی دادني نیست باين سبب
 که دعوی میکند) فاحضر المدعي هذا نفران کرانهم شهوده فشهد كل واحد منهم بهذه الالفاظ
 (گواهی میدهم که این نامه حکمی) و اشار الى هذا الكتاب (ازان قاضي ترمذ است) الموفق بن منصور
 بن احمد (این که نام ونسب وی بر عنوان ظاهر این نامه مکتوب است و این موفق بن منصور
 که بر عنوان ظاهر این نامه مذکور است) و اشار الى هذا الكتاب (آنروز که نبشتن فرمود
 این نامه را) و اشار اليه (قاضي بود بشهر ترمذ ونواحي آن وازان روز باز بر عمل قضاء ترمذ است

و نواحي آن و آن نامه) و اشار اليه (بمهر و ي است و نقش بر مهر و ي الموفق بن منصور بن احمد است و مضمون اين نامه) و اشار اليه (اين است که اين مدعى عليه اقرار کرده است) و اشار اليه (بحال جواز اقرار خویش بطوع که بر من است و در گردن من است مراين محمد بن عبد الله بن ابى بکر که نام و نسب و ي اندرين محضر و اندرين نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (دويست و چهل دینار مکى بلخى سره بوزن مکى حقى واجب و وامى لازم بسببى درست اقرارى درست و اين مقررله که اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب هذا (تصديق کرده بود مقرر را اندرين اقرار و ي بار و ي پس اين محمد بن عبد الله بن ابى بکر که نام و نسب و ي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (بمردپيش از قبض کردن و ي جيزى از ين زرها که مبلغ و صفت و جنس و وزن و ي اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما (و از وى ميراث خوار مانده است يکى زن اين گوهر سنى که نام و نسب و ي اندرين محضر و نامه مذکور است و سه پسر صلبى مانند يکى از ايشان اين مدعى) و اشار اليه (و د ديگر موکلان اين مدعى که نام و نسب هر دو در ين نامه و محضر مذکور است) و لا نعلم له و ارثا سوا هم (و ه د گين اين زرها که اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار الى المحضر و الكتاب (بدرگ و ي ميراث شده است مراين و ارثان او را که نام و نسب ايشان اندرين محضر و نامه مذکور است بدین مسمى که اندرين محضر و اندرين نامه ياد کرده شده است) و اشار احدهما (واجب است بدین مدعى عليه تا اينحال چنانکه اندرين محضر و نامه مذکور است) و اشار اليهما ثم يكتب قاضى بخارا في آخر هذا المحضر جري الحكم مني بشوت ما شهد به الشهود و هما هذان الشاهدان * كتاب آخر حكمي حضر مجلس القضاء في كورة بخارا الشيخ الامام عفيف الدين عبد الغني بن ابراهيم بن ناصر الحجاج القزويني و الشيخ الحجاج محمود بن احمد بن الصفار القزويني و هو يومئذ وكيل المسداة قرة العين بنت ابراهيم بن ناصر القزويني الثابتة الوكالة عنها في الدعاوي و الخصومات واقامة البيئات و الاستماع اليها في الوجوه كلها الا في الاقرار عليها و تعديل من يشهد عليها و المأذون له من جهتها في توكيل من احب من تحت يده بمثل ما و كنه به و احضر معه السالا و احمد بن الحسن بن الحجاج الجلاب فادعى الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر لنفسه بالا صالة و ادعى الشيخ الامام محمود هذا الذي حضر لموكلته هذه بحكم الوكالة على هذا الذي احضره معهما ان عمرو بن

ابراهيم بن الناصر الحجاج القزويني توفي وخلف من الورثة بنتاه لصلبه تسمى (فرخنده) واخاه
 لاب وام وهو الشيخ الامام عبد الغني هذا واخوته لاب وام وهي موكة محمود هذا الذي حضر
 لا وارث له سواهم وخلف من التركة في يدي هذا الذي احضره معهما عشرة اعداد جلد
 قد زمد بوغ قيمة كل جلد منها اربعة دينار نيسابورية الضرب جيدة رائجة حمراء مناصفة بوزن
 مثاقيل مكة وصار جميع ذلك بموته ميراثا عنه لورثته هؤلاء المسلمين فيه على فرائض الله تعالى
 للبنات النصف والباقي للاخ والاخت لاب وام واصل الفريضة من اثنين وقسمتها من ستة
 اسهم للبنات منهم ثلاثة اسهم للاخ منها سهمان والاخت منها سهم واحد وان هذين الذين حضرا
 اقاما البينة العادلة في مجلس القضاء بكورة قزوين قبل القاضي عمرو بن عبد الحميد بن عبد العزيز
 خليفة والده الذي الشيخ الامام ابي عبد الله عبد الحميد بن عبد العزيز قاضي كورة قزوين ونواحيها
 نافذ الاذن والقضاء والائابة فيها بكورة ري قبل القاضي محمد بن الحسين بن محمد بن احمد
 الاسترابادي خليفة والده الصدر الامام ابي محمد الحسين بن محمد بن احمد الاسترابادي
 قاضي كورة ري ونواحيها نافذ الاذن والقضاء والائابة فيها والامضاء ادايم الله توفيقه بجميع ما كتب
 في الكتاب الحكمي الذي اوردته من قاضي كورة قزوين من موت عمرو بن ابراهيم بن ناصر
 الحجاج القزويني هذا وتخليفه من الورثة بنتاه لصلبه واخا واخوته لاب وام هؤلاء المسلمين
 فيه لا وارث له سواهم الكتاب الحكمي الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وهما هذان الكتابان اللذان اوردتهما هذان اللذان حضرا المشار اليهما وامر كل واحد منهما
 بكتاب حكمي وكان اقامة البينة من هذين الذين حضرا في مجلس قضاء كورة قزوين عند قاضيها
 هذا وفي مجلس قضاء كورة ري عند قاضيها هذا الكتاب الحكمي بعدما ثبت محمود بن احمد
 هذا الذي وصف وكالته من موكلته هذه بكورة قزوين قبل قاضيها هذا وبكورة ري قبل قاضيها
 هذا بجميع ما جرى لهذين الذين حضرا قبله والى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم
 وان كل واحد من هذين النائبين المذكورين فيه كان نائبا في الحكم والقضاء بكورته يوم امر بكتابة
 هذا الكتاب الى كل من يصل اليه من قضاة المسلمين وحكامهم من جهة المنوب عنه المذكور فيه
 حال كون المنوب عنه المذكور فيه قاضيا في كورته هذه نافذ الاذن والقضاء والائابة والامضاء واليوم
 كل واحد

کل واحد منهما نائب فی الحكم والقضاء والامضاء فی کورته کما کان من هذا المنوب عنه من لدن امره بكتابة هذا الكتاب الی هذا اليوم وهذا الذي احضره معه فی علم من هذين الكتابين المشار اليهما فواجب علیه تسليم حصّة الشيخ الامام عبد الغني هذا الذي حضر من ذلك ليقبضه لنفسه وذلك سهمان من ستة اسهم وتسليم نصيب موکله محمود هذا الذي حضر هذه من ذلك اليه وذلك سهم واحد من ستة اسهم من ذلك ليقبضه لها بتوكيلها وطالباه بذلك وسألامسئله عن ذلك وسئل فاجاب وقال (مرا از وفات اين نامبرده و از وراثت اين مدعيان و از اين نامهای حکمي علم نيست و باين مدعيان هيچ دادني نيست باين سبب که دعوي ميکنند اين مقدار که دعوي ميکنند) احضر هذان اللذان حضرا نفران ذکر انهم شهود هما وهم فلان وفلان ويکتب اسامي الشهود علی هذا الوجه الشاهد الاصل الشيخ محمود بن ابراهيم بن فلان المعروف بالشرواني الفرع عنه الشيخ احمد بن اسمعيل بن ابي سعيد المعروف بغازي سالار و الشيخ الصابر محمد بن محمود الصانع السنجري ساکن سکه علي رومي بناحية مسجد فلان ثم يکتب والاصل الآخر الشيخ ابو الحسن احمد بن الحسين القزويني التاجر ويکتب تحت اسم هذا الاصل الثاني الفروع عنه الفرمان اللذان بشهدان علی شهادة الاصل الاول والشيخ محمد بن احمد بن محمد الکسائي ثم يکتب الكاتب تحت اسامي الفرع الثاني اسماءهم وانسابهم والاصل الثالث الشيخ احمد بن محمد الحاج الاسکاف المعروف باحمد خوب ولم یکن لهذا الاصل فرعان لانه شهد بنفسه وكان قاضي بخارا کتب فی هذا الكتاب بعدما شهد هؤلاء الشهود من نسخة قرأت عليهم حکمت بثبوت هذين الكتابين الحكميين بشهادة هؤلاء الفروع علی شهادة هذين الاصلين المسميين بتاريخ کذا واما لفظ الشهادة علی الشهادة التي قرأت عليهم هذا (گواهي ميدهم که گواهي داد پيش من محمد بن ابراهيم بن فلان الشرواني و ابو الحسن احمد بن الحسين القزويني و جنين گفتند هر یکی از ایشان که گواهي ميدهم که اين هردو نامه) و اشار الى الكتابين (یکی از اين دو نامه) و اشار الى احد الكتابين بعينه (نامه نائب قاضي شهر قزوین است و اینکه نام و نسب وي و نام و نسب منوب عنه وي و لقب وي و اندرين محضر مذکور است) و اشار اليه (و اين نامه ديگر) و اشار الى الكتاب الآخر (نامه نائب قاضي ري است که نام و نسب وي و نام و نسب منوب عنه وي و لقب وي و درين محضر مذکور است) و اشار الى المحضر هذا (و اين

هردو بمهر (و اشار الى الختمين) و هردو نامه (و اشار الى الكتابين) ابن يكي مهر نائب قاضي
 قزوین است اينكه نام ونسب وي اندرين محضر مذکور است (و اشار الى الختم والمحضر
) و ابن يكي ديگر مهر نائب قاضي شهر ري است اينكه نام ونسب وي اندرين محضر مذکور است
 و اشار الى الختم والمحضر (و مضمون ابن هردو نامه) و اشار الى الكتابين (ابن است كه اندرين
 محضر ياد کرده شده است) و اشار الى المحضر (و آنروز كه هريكي از ایشان هردو ابن بنوشتن
 فرمودند ابن نامه) و اشار الى الكتابين (نائب بودند اندرين شهر خویش اندر عمل قضاء ابن منوب
 عنه خود كه نام ونسب وي درين محضر مذکور است) و اشار الى المحضر (و ابن منوب عنه
 وي نیز قاضي بود اندرين شهر خویش) نافذ الاذن والقضاء والا نابة والا قضاء (و امروز هريكي
 از ایشان همچنين نائب است اندر شهر خویش اندر عمل قضاء از همین منوب عنه خود
 ازانروز كه بنوشتن فرمودند ابن نامه را) و اشار الى المحضر (تا امروز مرا گواه گردانيد برگواهي خود
 بدین همه و فرمود مرا تا گواهي دهم برگواهي وي برين همه ومن اکنون گواهي ميدهم
 برگواهي وي برين همه از اول تا آخر و هردو گواه اصل مرا برگواهي خود برين همه گواه گردانيدند
 و امروز از شهر بخارا و نواحي وي غائب اند غيبت سفر و عدل اند) والله تعالى اعلم بالصواب *
 كتاب حكمي علي قضاء الكاتب بشي قد حكم به و سجله يكتب بعد الدعاء والدعاء حضري
 يوم كذا رجل ذكرانه يسمي فلانا يسميه وينسبه ويحليه واجضر معه رجلا ذكرانه يسمي فلانا يسميه
 وينسبه ويحليه ويذكر دعوى الحاضر وحكمه علي هذا المحضر وينسخ السجل من اوله الي آخره
 بتاريخه ثم يكتب ان هذا المدعي حضري بعد ذلك وادعي ان المحكوم عليه فلان غائب
 من هذه البلدة ومقيم ببلدة كذا وانه جاهد ملكية المدعي به والحكم وسألني مكانته ادام الله تعالى
 عزه بذلك والا شهاد عليه وينم الكتاب * نسخة اخرى لهذا الكتاب ان ينسخ السجل في آخر
الكتاب فيكتب نسخة اطل الله بقاء القاضي الامام فلان في ان كتابي هذا سجلا صلته فلان في
ورود المستحق كذا عليه فلان واخرجه من يده وتسليمه الي المستحق المذكور فيه وذكر هذا المحكوم
عليه انه اشترى ذلك من فلان المقيم بتلك الناحية وسألني اعلام القاضي فلان ادام الله عزه
والكتاب اليه * نسخة اخرى يكتب بعد الدعاء والصدور طويت كتابي هذا علي سجل لوليه
فلان حكمت فيه فلان علي فلان بكذا بشهادة شهود عدول شهدوا عندي في مجلس قضائي علي

ما ينطبق به السجل المطوي عليه الكتاب بعد ما ثبت فيه قضائي ومضى به حكمي فسنلت مكانته ادام الله
 عزه بذلك والإشهاد عليه فاجبت الى المستول والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الذخيرة *
محضر في دعوى الشفعة حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر مع نفسه
 ان هذا المحضر معه اشترى دارا في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا احد حدود هذه الدار
 لزيق دار المدعي هذا والثاني والثالث والرابع كذا اشتراها بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها
 الداخلة فيها وجميع مرافقها الخارجة عنها بكذا درهمين سبعة وانه قبض هذه الدار وصارت
 في يده وان هذا الذي حضر شفيع هذه الدار بالجوار ملازقه بدار هي ملكه بجوار هذه الدار المشتراة
 احد حدودها والثاني والثالث والرابع كذا وان هذا الذي حضر علم بشري هذا الذي احضره
 معه الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر وانه طلب شفعتها كما علم بشرائها طلب موثبة من غير
 لبث وتفرط ثم اتى المشتري وهو هذا الذي احضره مع نفسه فانه كان اقرب اليه من الدار المشتراة
 المحدودة في هذا المحضر وطلب منه شفعتها فيها واشهد على ذلك شهودا وانه على طلبه اليوم وقد
 احضر النمن المذكور فيه وهذا الذي احضره معه في علم من كون هذا الذي حضر شفيع هذه الدار
 المشتراة ومن طلبه الشفعة حين علم بشري هذا الذي احضره معه طلب موثبة من غير لبث وتقصير
 ومن اثباته المشتري فذا بعد ذلك من غير تاخير واشهادة على طلب الشفعة بحضرته فواجب عليه
 اخذ هذا الثمن وتسليم الدار المشتراة المحدودة في هذا المحضر الى هذا الحاضر وطالبه بذلك وسأل
 مسئلته فسنل بعد ذلك الحال لا يخلو اما ان يقر هذا المدعي عليه بشري الدار المشتراة المحدودة في
 هذا المحضر بالثمن المذكور او ينكر كون هذا المدعي شفيعها بالدار التي حدها وينكر كون الدار التي
 حدها المدعي هذا ملكا للمدعي هذا وفي هذا الوجه يكتب بعد جواب المدعي عليه احضر
 المدعي هذا عدة من الشهود وهم فلان وفلان وسأل من القاضي الاستماع الى شهادتهم فاجابه
 القاضي الى ذلك فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب
 من المدعي عليه بالا نكار من نسخة قرأت عليهم ومضمون تلك النسخة (كواهي مبدعهم كه خانه
 كه بفلان موضع است حدهاي وي كذا وكذا اجنانكه اين مدعي ياد كرده است در جوار اين خانه
 كه خريد شده است ملك اين مدعي بود پيش از انكه اين مدعي عليه مراين خانه را كه موضع
 و حدود وي درين محضر ياد كرده شده است بخريد است و بر ملك وي مانند تا امروز و امروز اين خانه

ملک این مدعی است) فبعد ذلك ينظر ان كان المدعى عليه مقرا بطلب المدعى على الشفعة طلب موثبة وطلب اشهاد فلا حاجة الى اقامة البينة على ذلك وان كان منكر لذلك يكتب (وهمين گواهان نیز گواهی دادند که این مدعی را چون خبر دادند بخريدن این مدعی عليه مراين خانه را که این مدعی دعوی شفعة وي میکند همان ساعت شفعة این خانه طلب کرد بی تاخير و رنگ و بنزدیک این مشتری آمد که این مشتری نزدیكتر بود بوي از انخانه که خریده شده است بی تاخير و گواه گردانید ما را و بوي این خرنده بطلب کردن خویش شفعة این خانه که حدود وي درین محضر یاد کرده شده است و امروز بر همان طلب است و وي بر حق تر است باینخانه که خریدن وي اندرین محضر یاد کرده شده است از خرنده) وان كان المدعى عليه انكر شري هذه الدار المحدودة واقربما سوى ذلك من جوار المدعي وطلب الشفعة بالطلين يحتاج المدعي الى اثبات الشري عليه فيكتب في المحضر فسأل القاضي فلانا المدعى عليه عما ادعى عليه فلان المدعي من شرائه الدار المحدودة في هذا المحضر وقبضه اياها فلانكر فلان المدعى عليه الشري والقبض على ما ادعاه المدعي فاحضر المدعي نفرا ذكر انهم شهود وهم فلان وفلان الى آخره فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد عقيب دعوى المدعي هذا والجواب من المدعى عليه هذا بالانكار (گواهی میدهم که فلان بن فلان المدعی عليه) هذا الذي احضره معه (بخريد از فلان بن فلان خانه را که موضع و حدود وي درین محضر یاد کرده شده است بچندین از بها و این مدعی عليه مراين خانه را قبض کرد و امروز دست و پست و این مدعی سزاوارتر است باینخانه بحکم شفعة جوار بخانه که ملک این مدعیست در همسایگی اینخانه که خریده شده است چنانکه درین محضر یاد کرده شده است) وان كان المدعى عليه من الابتداء انكر الطلين واقربما سوى ذلك يكتب في المحضر احضر المدعي نفرا ذكر انهم شهود فشهد كل واحد منهم (گواهی میدهم که این مدعی را چون خبر دادند بخريدن این مدعی عليه این خانه را که درین محضر یاد کرده شده است شفعة طلب کرد مراين خانه را طلب موثبه بی هیچ درنگ و تاخير و بنزدیک خرنده این مدعی عليه رفت که وي نزدیكتر بود بوي بی هیچ درنگ و تاخير) الى آخره * وان كان المدعي يدعى الشفعة بسبب الشركة في المشتري يكتب في المحضر فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا المحضر معه اشترى من ضيعة كذا انصفها وذلك سهم من سهمين

مشاعا غير مقبوم وان هذا الذي حضر شقيقه شفعة شركة اذ النصف الآخر من هذه الضيعة المحدودة وهو سهم واحد من سهمين مشاعا ملكه وحقه * سجل هذا المحضر يقول القاضي فلان الى قوله وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه هذا في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود من شري المدعى عليه هذه الدار المحدودة فيه بالثمن المذكور فيه ومن كون هذه الدار المحدودة فيه في يد المدعى عليه يوم الخصومة ومن كون المدعى هذا شقيقا لهذه الدار المشتراة بالجوار جوار ملازقة على النحو المذكور فيه ومن طلب المدعى هذا حين اخبر بالشري المذكور فيه الدار المحدودة المذكورة الطلبين طلب الموائمة وطلب الاشهاد وقضيت للمدعى هذا بالشفعة في الدار المحدودة المذكورة شراؤه فيه بالثمن المذكور فيه وامرت المدعى هذا بتسليم الثمن المذكور فيه المنقود الى المدعى عليه هذا وامرت المدعى عليه بتسليم الدار المحدودة فيه الى المدعى هذا وكان ذلك كله مني في مجلس قضائي على ملا من الناس في وجه المتخاصمين هذين الى آخره * محضر في دعوى المزارعة يجب ان يعلم بان الخصومة بين المزارع ورب الارض قد تقع قبل الزراعة وقد تقع بعد الزراعة فان كان قبل الزراعة فانه اتوجه الخصومة اذا كان البذر من قبل المزارع فاما اذا كان البذر من قبل رب الارض لا اتوجه الخصومة لان لرب الارض ان يمنع عن المضي على المزارعة في هذه الصورة ثم اذا كان البذر من قبل المزارع واراد اثبات المزارعة يكتب في المحضر حضره واحضره فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر اخذ من هذا الذي احضره معه جميع الاراضي التي هي له بقريه كذا من رستاق كذا ويبين حدودها مزارعة ثلث سنين او ستة واحدة على ما يكون الشرط بينهما من لدن تاريخ كذا الى كذا على ان يزرعها ببذرة وبقرة واعوانه ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويسقيها ويتعهدا على ان ما اخرج الله تعالى من شيء من ذلك فهو بينهما نصفان وان هذا الذي احضره معه دفع هذه الاراضي اليه مزارعة صحيحة مستجمعة شرائط الصحة ثم ان هذا الذي احضره يتمتع من تسليم هذه الاراضي اليه ليزرعها فواجب عليه تسليم هذه الاراضي اليه بحق هذه المزارعة وطالبه بالجواب من ذلك وسأل مسئلته فستل فاجاب وان كان للمزارع صك يكتب ادعى هذا الذي حضر على هذا المحضر معه جميع

ما تضمنه صك اوردته وهذا نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الصك من اوله الى آخره
ثم يكتب ادعى عليه جميع ما تضمنه الصك من الدفع والاخذ مزارعة بالنصيب المذكور
في الصك على ما نطق به الصك من اوله الى آخره بتاريخ كذا وان الواجب على هذا المحضر
معه تسليم هذه الاراضي بحق هذا المزارعة وطالبه بذلك وسأل مسئلته وان كانت المنازعة بعد
الزراعة فلان كانت الغلة قائمة في الارض يكتب المحضر على المثال الاول الى قوله مزارعة صحيحة
مستجدة شرائط الصحة ثم يكتب وانه زرعتها حنطة مثلاً ببذرة وبقرة واعوانه واليوم هي قائمة ثابتة
وبذكراتها سنبل او فصيل على نحو ما يكون وان جميع ذلك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفين وان
هذا الذي احضره مع نفسه يمنعه من العمل فيها والحفظ بغير حق فواجب عليه تصريده عن ذلك
وترك التعرض له الى ان يدرك الزرع فيقبض هو حصته لنفسه بعد الحصاد وطالبه بذلك وسأل
مسئلته وان كان الزرع قد ادرك واستحصد فالمنازعة تكون في الخارج فيكتب في المحضر على
نحو ما ذكرنا الا ان هنا لا يكتب وهي قائمة ثابتة فيها ولكن يكتب وانه زرعتها حنطة ببذرة وبقرة
وقد ادرك الخارج واستحصد فانه مشترك بينهما بالشرط المذكور فيه نصفان وان هذا الذي
احضره يمنعه من اخذ حصته من ذلك وهو كذا وطالبه بالجواب عنه وسأل مسئلته فستل *

سجل هذه الدعوى ان كانت المنازعة قبل الزراعة يقول القاضي فلان الى موضع الحكم على
نحو ما سبق ويقول في موضع الحكم وثبت عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين جميع ما شهدوا
به من اخذ هذا الذي حضر الاراضي المحدودة المذكورة فيه من هذا الذي احضره مزارعة صحيحة
ومن دفع هذا الذي احضره هذه الاراضي الى هذا الذي حضر مزارعة صحيحة بالشرائط المذكورة
وبالنصيب المذكور فيه فحكمت بجريان هذه المزارعة المذكورة بالشرائط المذكورة فيه بين هذين
المتخاصمين في وجههما بمسئلة المدعى هذا حكماً ابرمته وامرت المدعى عليه بتسليم هذه الاراضي
الى المدعى هذا ويتم السجل وان كانت المنازعة بعد ما استحصد الزرع يكتب في موضع الحكم
وحكمت على فلان بن فلان المدعى عليه في وجهه بمسئلة المدعى هذا بجميع ما ثبت
عندي بشهادة هؤلاء الشهود المعدلين من كذا وكذا الى آخره وامرت المدعى عليه بدفع نصيب
المدعى هذا وذلك نصف ما خرج من الاراضي المذكورة بحكم المزارعة المذكورة فيه والشرائط
المذكورة فيه ويتم السجل وان كان رب الارض هو الذي يدعى المزارعة قبل الزراعة والبذر

من قبل رب الارض واحتاج الى اثبات عقد المزارعة يكتب في المحضر وان هذا الذي احضره معه
يتمتع من العمل في الضيعة المذكورة التي ورد عليها عقد المزارعة وان كان يدعي عقد المزارعة بعدما
استحصل الزرع وخرجت الغلة فالدعوى تقع في الخارج فيكتب في المحضر وان هذا الذي احضره
معه يتمتع من تسليم حصته هذا الذي حضر اليه * محضر في اثبات الاجارة رجل آجر أرضه من انسان
مدة معلومة باجر معلوم ليزرع فيها ما بدا له من الخنطة او الشعير او غير ذلك وسلم الارض الى
المستأجر ثم ان المؤاجر احدث يده على الارض قبل مضي المدة واحتاج المستأجر الى
اثبات عقد الاجارة فان كان لعقد الاجارة صك كتبه المستأجر لنفسه وقت عقد الاستيجار ليكون
حجة له واشهد على ذلك يكتب في المحضر الحاضر حاضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر
معه جميع ما تضمنه صك اجارة هذا نسخته ويحول صك الاجارة الى المحضر من اوله الى آخره
ثم يكتب بعد الفراغ من تحويل صك الاجارة ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره
معه جميع ما تضمنه صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اجارة هذه الاراضى
المبين موضعها وحدودها في هذا الصك المحول الى هذا المحضر استيجارها المدة المضروبة
بالاجارة المذكورة فيه وتسليم هذه الاراضى المعقود عليها وتسليمها كما نطق بذلك كله هذا الصك
المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره بالتاريخ المؤرخ به فيه ثم ان هذا الآجر الذي
احضره معه احدث يده على هذه الاراضى المحدودة فيه قبل مضي مدة الاجارة هذه من غير
فسخ جرى بينهما بغير حق فواجب عليه قصور يده عنها وتسليمها الى هذا المستأجر ليتمتع بها من حيث
الزراعة تمام المدة المضروبة فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلة فسئل فاجاب * سجل هذه الدعوى
صدرة على الرسم الذي تقدم ذكره الى قوله وثبت عندي استيجار فلان هذا الذي حضر
الاراضى المبين حدودها في هذا الصك المحول المدة المذكورة في الصك من هذا الذي احضره
وانبات هذا الذي احضره معه يده على هذه الاراضى المبينة حدودها قبل مضي مدة الاجارة
من غير فسخ جرى من احد هذين المتخاصمين بغير حق فحكمت بثبوت جميع ذلك من استيجار
فلان هذا الذي حضر الى آخره يكتب القاضي عند قوله حكمت بجمع ما كتبت عند قوله ثبت
عندي وان لم يكن بعقد الاجارة صك يكتب في المحضر ادعى هذا الذي احضره معه ان هذا
الذي احضره معه آجر من هذا الذي حضر جميع الاراضى التي هي ملك هذا الذي احضره

معه بقرية كذا من رستاق كذا وبين حدودها سنة اوستين او ثلث سنين من لدن تاريخ كذا الى
 كذا بكذا وكذا يزرع فيها ما بداله من غلة الشتاء والصيف اجارة صحيحة وان هذا الذي حضر
 استأجر هذه الاراضي المحدودة المذكورة بهذا البذر المذكور بالشرط المذكور فيه اجارة صحيحة
 الى آخر ما ذكرنا وفي الاجارة الطويلة المرسومة بخارا اذا وقع التسليم والتسلم ثم احدث الآجر يده
 على المستأجر قبل مضي المدة من غير فسخ جرى بينهما واحتاج المستأجر الى اثبات الاجارة
 يكتب المحضر على نحو ما ذكرنا واذا فسخت الاجارة الطويلة بفسخ المستأجر في ايام الاجارة
 بمحض من المؤاجر وطلب المستأجر الاجر يرد بقية مال الاجارة والآجر ينكر الاجارة
 ويحتاج المستأجر الى اثباتها كيف يكتب في المحضر فان كان للمستأجر صك الاجارة يحول
 الصك الى المحضر على ما ذكرنا ثم بعد الفراغ من تحويل الصك يكتب ادمى هذا الذي
 حضر على هذا الذي احضره معه جميع ما تضمنه هذا الصك من الاجارة والاستيجار بالشرائط
 المذكورة فيه وتعجيل الاجرة وتعجلها وتسليم المعقود عليه وتسلمه وضمان الدرك كما ينطق
 به صك الاجارة المحول نسخته الى هذا المحضر من اوله الى آخره وان هذا المستأجر فسخ هذا
 العقد المذكور في الصك المحول نسخته الى هذا المحضر في ايام الاختيار بمحض من هذا الاجر
 الذي احضره مع نفسه فسحا صحيحا وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه كذا بمضي ما مضى من
 مدة هذه الاجارة الى وقت فسخ المستأجر هذه الاجارة فواجب على هذا الآجر ايفاء بقية مال
 الاجارة المفسوخة الى هذا الذي حضروا به المحضر * سجل هذا المحضر الصدر على الرسم
 الى قوله وثبت عندي وعند ذلك يكتب وثبت عندي استيجار فلان جميع هذه الاراضي
 المحدودة في الصك المحول نسخته هذه المدة المذكورة بالبدل المذكور بالشرائط المذكورة في
 هذا الصك وتعجيل الاجرة وتعجلها وتسليم المعقود عليه وتسلمه وان المستأجر هذا الذي حضر
 فسخ هذا العقد في ايام الفسخ بمحض من هذا الآجر هذا الذي احضره معه ووجب على الآجر هذا
 ايفاء بقية مال الاجارة وذلك كذا الى هذا المستأجر ثم يقول وحكمت بجميع ما ثبت عندي يذكر
 عند توله وحكمت جميع ما ذكرنا عند قوله ثبت عندي وان كانت الاجارة قد افسخت بموت الآجر
 يكتب المحضر على ورثة الآجر على المثال الذي يكتب على الآجر لو كان حيا ويريد منه
 وان هذه

وان هذه الاجارة تدا نفيست بموت فلان الآجر هذا وذهب بمضي المدة الماضية الى وقت موت
الآجر هذا من هذه الاجرة المذكورة في هذا المحضر كذا وبقي كذا وصار بقية مال الاجارة دينا في تركة
هذا الآجر المتوفى ويتم المحضر على نحو ما تقدم * سجل هذا المحضر نحو ما قلنا الا انه يزيد ذكر
وفاة الآجر هذا وانتفاض الاجارة بوفاة وجوب رد الباقي من الاجرة المعجلة على المستأجر وذلك
كذا على وارث الآجر هذا الذي حضر وان كان المستأجر قد مات والآجر حي الا انه منكر
واحتاج ورثة المستأجر الى اثبات الاجارة وفسخها يكتب المحضر على المثال الذي ذكرنا غير انه
يزيد ويقول وانفسخت هذه الاجارة بموت المستأجر فلان وخلف من الورثة ابنا له هذا الذي حضر
وقد ذهب من هذه الاجرة المذكورة فيه بمضي ما مضى من المدة من وقت عقد الاجارة الى وقت
موت المستأجر كذا وبقي كذا وصارت بقية مال الاجارة المفسوخة ميراثا من المستأجر المتوفى هذا الورثة
لهذا الذي حضر هذا الآجر في علم من ذلك فواجب عليه اداء بقية مال الاجارة المفسوخة اليه
ويتم المحضر * محضر في اثبات الرجوع في الهبة يكتب في المحضر حضر وحضر فادعى هذا
الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الحاضر وهب لهذا المحضر كذا هبة صحيحة وان هذا المحضر
قبض منه ذلك في مجلس العقد قبضا صحيحا وان الموهوب هذا قائم في يد الذي احضره هذا
لم يزد في يديه ولم يتغير من حاله وان هذا الذي احضره لم يعوض هذا الذي حضر من هبته
هذه شيئا فرجع هذا الذي حضر في تلك الهبة وطالب الذي احضره بتسليمها اليه بحق الرجوع
وسأل مسئلته * سجل هذا المحضر يكتب في موضع الثبوت وثبت عندي جميع ما شهد به
هؤلاء الشهود من هبة فلان هذا الذي حضر كذا من فلان هذا الذي احضره معه هبة صحيحة وقبض
ذلك منه في مجلس العقد قبضا صحيحا ومن رجوع هذا الذي حضر في هبته على ما شهد به الشهود
فحكيت بصحة رجوعه في هبته هذه وفسخت الهبة واعدت الموهوب هذا الى قديم ملك الواهب
هذا وامرت الموهوب له هذا برد الموهوب هذا على واهبه هذا ويتم السجل * محضر في اثبات
منع الرجوع في الهبة ادعى هذا الحاضر في دفع دعوى هذا المحضر معه وذلك لان هذا المحضر معه
ادعى على هذا الحاضر اولا اني وهبت منك كذا الى آخره فرجعت فيها فادعى هذا الحاضر
في دفع دعواه هذه ان الموهوب هذا قد ازداد في يديه زيادة متصلة وان رجوعه ممتنع ويتم المحضر *
محضر في اثبات الرهن ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان لهذا الحاضر رهن من هذا

الذي احضره معه كذا ثوبان يبين صفته بكذا دينار رهنا صحيحا وان هذا المحضر معه ائتمن هذا الثوب المذكور منه بهذه الدنانير المذكورة ائتمنا صحيحا وقبضه منه بتسليمه اليه قبضا صحيحا واليوم هذا الثوب المذكور رهن في يد هذا المحضر معه وان هذا الحاضر قد احضر هذا المال فواجب على هذا المحضر قبض هذا المال وتسليم هذا الرهن اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته * محضر في اثبات الاستصناع صورة الاستصناع ان يدفع الرجل الى رجل حديدا او نحاسا ليصوغ له اثناء او نحو ذلك فان وافق شرطه فليس للصائغ ان يمتنع من الدفع ولا للمستصنع ان يمتنع من القبول وان خالفه كان للمستصنع الخيار ان شاء ضمنه حديدا مثل حديد و الا اثناء للصائغ ولا اجر له وان شاء اخذ الا اثناء واعطى الصائغ اجر مثل عمله لا يجاوز به المسمى فان وافق شرطه وامتنع عن التسليم يكتب في المحضر ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه دفع اليه من النحاس كذا منا و امره ان يصوغ له منه اثناء كذا اصفته كذا باجر كذا ودفع اليه الاجر وانه قد صاغ هذا الا اثناء على موافقة شرطه وانه يمتنع عن تسليم الا اثناء اليه فواجب عليه تسليم الا اثناء اليه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب بالفارسية فان كان الصائغ خالف الشرط فاراد المستصنع ان يضمه حديدا مثل حديد يكتب ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه دفع اليه كذا منا من النحاس صفته كذا ليصوغ له اثناء صفته كذا باجر كذا ودفع اليه الاجر فصاغه بخلاف ما شرطه له فلم يرض به فواجب عليه رد مثل هذا النحاس والاجر المذكور المبين قدرهما وصفتهما فيه وطالبه بذلك وسأل مسئلته عن ذلك فسئل كذا في المحيط * كتاب حكمي في دعوى العقار اذا وقعت الدعوى في العقار وطلب المدعي من القاضي ان يكتب بذلك كتابا فهذا على وجهين الاول ان يكون العقار في بلد المدعي ويكون المدعي عليه في بلد آخر وفي هذا الوجه القاضي يكتب له واذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه كان المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى القاضي الكاتب حتى يقضي له عليه ويسلم العقار اليه وان شاء حكم به لوجود الحجة وسجل له وكتب له قضية ليكون في يده واشهد على ذلك ولكن لا يسلم العقار اليه لان العقار ليس في ولايته فلا يقدر على التسليم الا ان العجز عن التسليم يمنع التسليم اما لا يمنع الحكم فلهذا قال يحكم بالعقار للمدعي لكن لا يسلمه اليه ثم اذا اورد المدعي قضية القاضي المكتوب اليه الى القاضي الكاتب واقام بينة على قضائه فالقاضي الكاتب لا يقبل هذه البينة لانه يحتاج الى تنفيذ ذلك القضاء وتنفيذ

القضاء بمنزلة القضاء فلا يجوز على الغائب وكذلك لا يسلم الدار اليه لان تسليم الدار قضاء منه فلا يجوز على الغائب ولكن ينبغي للقاضي المكتوب اليه انه اذا قضى للمدعي وسجل القاضي له بامر المدعي عليه ان يبعث مع المدعي امينا له ليسلم الدار الى المدعي فان ابى ذلك كتب المكتوب اليه الى الكاتب كتابا ويحكي له فيه كتابه الذي وصل اليه ويخبره بجميع ما جرى بين المدعي وبين المدعي عليه بحضرة المدعي ويحكمه على المدعي عليه بالعقار للمدعي وبأمر المدعي عليه ان يبعث مع المدعي امينا ليسلم العقار الى المدعي وامتناعه من ذلك ثم يكتب وذلك قبلك وسألني المدعي الكتاب اليك واعلامك بحكمي له على فلان بذلك ليسلم اليه هذا العقار فاعمل في ذلك ويرحمك الله وايتا بحق الله عليك وسلم العقار المحدود في الكتاب الى المدعي فلان بن فلان موصل كتابي هذا اليك فاذا وصل هذا الكتاب الى القاضي الكاتب يسلم العقار الى المدعي ويخرجه عن يد المدعي عليه الوجه الثاني ان يكون العقار في غير بلد المدعي وانه على وجهين ايضا احدهما ان يكون في البلد الذي فيه المدعي عليه وفي هذا الوجه ايضا القاضي يكتب له فاذا وصل الكتاب الى المكتوب اليه يحكم به للمدعي وامر المحكوم عليه بتسليم العقار الى المدعي وان امتنع المدعي عليه من التسليم فالقاضي يسلم بنفسه ويصح منه التسليم لان العقار في ولايته وان كان العقار في بلد آخر غير البلد الذي فيه المدعي عليه يكتب له ايضا الى قاضي البلد الذي فيه المدعي والقاضي المكتوب اليه بالخيار ان شاء بعث المدعي عليه او وكيله مع المدعي الى قاضي البلد الذي فيه العقار ويكتب اليه كتابا حتى يقضي بالعقار للمدعي بحضرة المدعي عليه وان شاء حكم به للمدعي وسجل له ولكن لا يسلم العقار اليه على نحو ما بينا لان العقار ليس في ولايته * كتاب حكمي في العبد الآبق على قول من يري ذلك صورة ذلك اذا كان للرجل البخاري عدايق الى سمرقند فاخذه رجل سمرقندي فاخبر به المولى وليس للمولى شهود بسمرقند انما شهوده ببخارا فطلب المولى من قاضي بخارا ان يكتب قاضي بخارا بما شهد شهوده عنده فالقاضي يجيبه الى ذلك ويكتب له كتابا الى قاضي سمرقند على نحو ما بينا في الديون غير انه يكتب شهد عندي فلان وفلان ان العبد السندي الذي يقال له فلان حليته كذا وقامته كذا ملك فلان المدعي هذا وقد ابق الى سمرقند واليوم في يد فلان بسمرقند بغير حق وبشهد على كتابه شاهدين بشخصان الى سمرقند

ويعلمهما ما في الكتاب حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه فإذا انتهى هذا الكتاب إلى قاضي سمرقند يحضر العبد مع الذي في يده حتى يشهدا عند قاضي سمرقند بالكتاب وبما فيه حتى يقبل شهادتهما بالاجماع فإذا قبل القاضي شهادتهما وثبتت عدالتهما عنده فتح الكتاب فإن وجد حلية العبد المذكور فيه مخالفا لما شهد به الشهود عند القاضي الكاتب رد الكتاب إذا ظهر أن هذا العبد غير المشهود به في الكتاب وإن كان موافقا قبل الكتاب ودفع العبد إلى المدعي من غير أن يتضي له بالعبد لأن الشهود لم يشهدوا بحضرة العبد وياخذ كفيلا من المدعي بنفس العبد ويجعل في عنق العبد خاتما من رصاص حتى لا يتعرض له أحد في الطريق أنه سرقه ويكتب كتابا إلى قاضي بخارا بذلك ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وعلى ما في الكتاب فإذا وصل الكتاب إلى قاضي بخارا وشهد الشهود أن هذا الكتاب كتاب قاضي سمرقند وخاتمه أمر المدعي أن يحضر شهوده الذين شهدوا عنده أول مرة فيشهدون بحضرة العبد أنه ملك هذا المدعي فإذا شهدوا بذلك ماذا يصنع قاضي بخارا اختلفت الروايات عن أبي يوسف ررح ذكر في بعض الروايات أن قاضي بخارا لا يقضي للمدعي بالعبد لأن الخصم غائب ولكن يكتب كتابا آخر إلى قاضي سمرقند ويكتب فيه ما جرى عنده ويشهد شاهدان على كتابه وختمه وبما فيه ويبعث بالعبد معه إلى سمرقند حتى يتضي له قاضي سمرقند بالعبد بحضرة المدعي عليه فإذا وصل الكتاب إلى قاضي سمرقند وشهد الشاهدان عنده بالكتاب والختم وبما في الكتاب وظهرت عدالة الشاهدين قضى للمدعي بالعبد بحضرة المدعي عليه وأبرأ كفيلا المدعي وقال في رواية أخرى أن قاضي بخارا يقضي بالعبد للمدعي ويكتب إلى قاضي سمرقند حتى يبرأ كفيلا المدعي وعلى الرواية التي جوز أبو يوسف ررح كتاب القاضي في الآراء فصورته ما ذكرنا في العبد غير أن المدعي إذا لم يكن ثقة مأمونا فالقاضي المكتوب إليه لا يدفعها إليه ولكن يأمر المدعي حتى يجيء برجل ثقة مأمون في دينه وعقله يبعث بهامعه لأن الاحتياط في باب الخروج واجب *
رسم القضاء والحكام في توليد الأوقاف يكتب يقول القاضي فلان قاضي كورة كذا ونواحيها نافذ القضاء بها بين أهلها من قبل فلان وقع اختيار جماعة من أهل جماعة مسجد فلان في سكة فلان في محلة فلان في كورة بخارا وهم فلان ولان وفلان وقع اختيارهم جميعا للقيام في نسوية

في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى هذا المسجد على فلان بن فلان الفلاني وان يكون هو المتولي لما عرفوا من صلاحه وامانته وكفايته وهدايته في التصرفات فامضيت اختيارهم ونصبت مختارهم هذا قيماناً يقوم بحفظها وحياطتها وصيانتها عن الاضاعة وصرف ارتفاعاتها الى وجوه مصارفها ومراعاة شرط الواقف فيها ووصيته في ذلك بتقوى الله واداء الامانة والتجنب عن المنكر والغدر والخيانة في السر والعانية واطلقت له الدية يازدة مما يحصل في يده من ارتفاعاتها ليكون له معونة في هذا الامر قلده في ذلك كله فتقدمني بشرط الوفاة وامرت بكتابة هذا الذكر حجة له في ذلك واشهدت عليه من حضري من اهل العلم والعدالة ثم يوقعه القاضي على الصدر بتوقيعه المعروف ويكتب في آخره يقول فلان بن فلان جرى ذلك كله مني وعندي وكتبت التوقيع على الصدر وهذه الاسطر في الآخر بخط يدي * كتاب يكتب القاضي الى بعض الحكام في النواحي لاختيار القيم للاوقاف ايد الله تعالى فلانا قد رفع الي ان الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريبتكم خالية عن قيم بتعاهدنا وجمع غلاتها وبصرفها الى مصارفها ويصونها عن الاضاعة فكانت في ذلك لخبثار قيماناً واعفاف وامانة وهداية وكفاية في الامور وصلاح وديانة ويكتب الجواب على ظهر كتابي هذا مشروحاً لا نف عليه واقلده من اخذارة للقوامه بعون الله تعالى * جواب المكتوب اليه وقد وصل الي كتاب الشيخ القاضي الامام يديم الله تعالى ايامه وقرانه وفهمته مضمونه وامثلت ما امرني به من اختيار القيم للاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا فوقع اختياري واختيار المشايخ من قريتي للقيام في تسوية امور الاوقاف المنسوبة الى مسجد قريتنا على فلان بن فلان لما عرفنا من صلاحه وصيانتهم وعفافه والاطلاق له (دية يازدة) مما يحصل من ارتفاعات هذه الاوقاف ليكون معونة على القيام في ذلك وهو مشكور مثاب من الله تعالى * تقليد الوصاية يقول القاضي فلان قد رفع الي ان فلانا توفي وترك ابناً صغيراً ولم يجعل احداً وصياً في تسوية امور هذا الصغير ولا بد لهذا الصغير من وصي يقوم في تسوية اموره وله عم فلان وانه من اهل الصلاح والامانة والديانة والكفاية والهداية في الامور فتفحصت من حال عم هذا الصغير هذا المذكور فاخبرني جماعة وهم فلان وفلان وفلان انه معروف بالصلاح والديانة والامانة مشهور بالكفاية والهداية فجعلته قيماناً في اسباب هذا الصغير المذكور فيه ليقوم بحفظ اسبابه وسائر امواله وتعاهدنا وصيانتها عن الاضاعة واستغلال ما هو من نتائج الاستغلال من اسبابه وقبص ارتفاعات اسبابه وحفظها وبصرفها الى وجوه مصارفها

والى ما لا بد له من المطعوم والملبوس والمشروب من غير تقير ولا اسراف وارصيته في ذلك بتقوى الله تعالى واداء الامانة في السر والعلانية والتجنب عن الغدر والخيانة واطلقت له اذنه يازده مما يحصل في يده من ارتفاعات اسبابه ليكون له معرفة في هذا الامر ونهيته عن بيع شيء من محدوداته من غير استطلاع ذي رأي قلده في ذلك كله بشرط الوقاية وامرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك واشهدت عليه من حضر من الثقة وكان ذلك في تاريخ كذا * كتاب الى بعض الحكام بالناحية لقسمة التركة واختيار القيم للوارث الصغير كتابي اطال الله تعالى بقاء الشيخ الفقيه الحاكم فلان الى آخره قدرع الي ان فلاناً من قرية كذا توفي ثمة وخلف من الورثة ابناً صغيراً اسمه فلان وابنة كبيرة اسمها فلانة وترك اموالاً كثيرة وهذه الابنة استولت على جميع اموال هذا المتوفى وتلقها ولا بد من افراز حصة الصغير وانتزاعها من يده هذه الكبيرة وكاتبته في ذلك لينسخ جميع التركة من المحدودات والمنقولات والحيوانات ويتفحص في ذلك ممن له خير بذلك ويقسم جميع التركة بين هذا الصغير وهذه الكبيرة على سهامهما ويراعي في هذه القسمة العدل والانصاف ويختار قسماً ذا صلاح وعفاف وصيانة وديانة وكفاية وهداية ويبعث نسخة التركة مع المختار للقوامدة التي لا قلده في حق الصغير وامضى القسمة واسلم حصة الصغير اليه وهو موفق في اتمام ذلك ان شاء الله تعالى كذا في الذخيرة * كتاب في نصب الحكام في القرى يقول القاضي فلان لما ظهر عندي صلاح فلان وصيانه وسداده وديانته وهدايته وكفايته في الامور كلها مع ما حمله الله تعالى من حقائق الاحكام وعلمه دقائق الحلال والحرام نصبته في ناحية كذا متوسطاً بفصل الخصومات بين الخصوم بتراضهم على سبيل المصلحة بعد ان يتأمل في تلك الحادثة تأملاً شافياً ولا يحامي شريفاً لشرفه ولا بظلم ضعيفاً لضعفه ولم آمر له ان يسمع بينه في حادثة من الحوادث وان يقضي لاحد على احد في صورة من الصور واذ تعذر عليه فصل الخصومات بالتراضي يبعث الخصوم الى مجلس الحكم وامرته بانكح الايامى الخليات من الكاح والعدة من اكثاتها برضاهن ان لم يكن لهن ولي بمهر امثالهن على سبيل الاحتياط وامرته باختيار القوام في الاوقاف واموال اليتامى من الصالحاء والثقة باتفاق من هو في سبيل منها واختيارهم وامرته بطاعة الله تعالى وتقويه في جميع احواله سرا وعلانية وان يأتي باؤامره وينتهي من زواجه فهذا عهدي اليه ومن قرأ هذا الكتاب او قرئ عليه فليعرف

حقه وحرمة ولا يخوض احد فيما فوض اليه ولا يصرف نفسه عن الملامة والله الموفق للصواب *

كتاب في تزويج يكتب بعد الدعاء بحسب الشيخ الفقيه ايدى الله تعالى بالتعرف من حالة المسماة فلانة بنت فلان فقد خاطبها فلان بان وجدها حرة بالغة عاقلة خالصة عن الكاح والعدة وكان هذا الخاطب كفوا لها وان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره فزوجها منه برضاها به محضر من الشهود على صداق كذا وان كانت صغيرة قد بلغت مبلغا يصلح للرجال ان لم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر حضوره يكتب الكتاب على المثل الذي ذكرنا ويكتب فان وجدتها قد بلغت مبلغا يزف الى بيت الزوج ولم يكن لها ولي حاضر ولا غائب ينتظر بلوغه ورأيت المصلحة في تزويجها من هذا الخاطب فزوجها منه على مهر معلوم او بمهر مثلها واقبض ما هو رسوم تعجيله من المسمى ثم سلمها الى الزوج واكتب الوثيقة على الزوج ببقية المسمى واشهد عليها * كتاب القاضي الى بعض الحكام بالناحية المتوسطة بين الخصمين رفع الى فلان بن فلان بن فلان له خصومة على فلان بن فلان بن فلان وبين الخصومة وانه لا ينصفه ولا يوفي آية حقه ولا يحضر معه مجلس الحكم ويلجأ الى اهل السلطان فكاتب في ذلك ليجمع بينهما ويسمع دعوى المدعي وجواب المدعى عليه ثم يتوسط بينهما يتراضيهما ويفصلهما فان صلح الامر والا فابعث بهما الى مجلس الحكم قبلي لا فصل بينهما بالحكم ان شاء الله تعالى * كتاب القاضي الى الحاكم بالناحية ليقف الضيعة وصورة ذلك رجل ادعى ضيعة في يد رجل واقام بينة على صحة الدعوى والقاضي في مسئلة الشهود بعد فالتمس المدعى من القاضي ان يكتب الى حاكم القرية التى الضياع المدعى به فيها حتى يكون ذلك الضياع موقوفا عن التصرف فيه من الزيادة والنقصان فالقاضي يكتب * وصورة يكتب الصدر على الرسم ويكتب بعده قد ادعى فلان بن فلان على فلان بن فلان ملكية الضيعة التى هي كرم محوط مبني بقصره وكذا ديرة ارض التى موضعها في ارض قرية كذا حدودها كذا وانها ملكه وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق واقام البينة على ذلك ولم يظهر لي احوال الشهود فالتمس هذا المدعى مني كتب هذا الكتاب ليجعل هذه الضيعة المتنازع فيها موقوفة في يد هذا المدعى عليه فلا ينقص من غلاتها ولا يزيد فيها شيئا بل تكون في يده موقوفة الى ان يظهر احوال الشهود فان انتقاد لذلك والا اعلمني بالجواب في ذلك يعون الله تعالى * ذكر الاذن في الاستدانة على الغائب يكتب يقول القاضي الامام فلان رفعت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان

الفلاني ان بطلها فلان بن فلان غائب عنها من كورة بخارا ونواحيها وتركها ضائعة من غير نفقة ولا كسوة وانها مضطرة في ذلك وان النكاح بينهما قائم في الحال واحضرت معها من جيرانها فلانا وفلانا وفلانا يذكر اسماءهم وانسابهم فاخبروني هؤلاء ان الحال كما رفعت الي من اوله الي آخره والتمست مني تعيين نفقتها وبديل كسوتها والاذن لها في استدانتها على هذا الغائب فاجبتها الي ذلك واذنت لها بالاستدانة عليه كل شهر من هذا التاريخ كذا درهما لمطعومها ومادومها وكذا كذا درهما كل ستة اشهر لللبوسها الي ان يحضر الغائب فيقضي ما استدانت عليه وانهارضيت بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر حجة في ذلك واشهدت على من حضرني من الثقة * وذكر فرض نفقة المرأة امرأة تطلب من زوجها انه لا ينفق عليها والتمست من القاضي التقدير لنفقتها يكتب يقول القاضي فلان رفعت فلانة بنت فلان الفلاني الي ان زوجها لا ينفق عليها والتمست مني تقدير نفقتها فاجبتها الي ذلك وفرضت لها على زوجها فلان لمطعومها ومادومها لكل شهر من هذا التاريخ كذا كذا درهما وبديل كسوتها كل ستة اشهر كذا درهما والزمته اذ اراد ذلك عليها لينول الاتفاق على نفسها وقد رضيت بذلك وامرت بكتابة هذا الذكر ويكتب فرض القاضي فلان على فلان بن فلان بن فلان نفقة زوجته فلانة بنت فلان لطعامها وادامها لكل شهر من هذا التاريخ كذا درهما الي آخره ويكتب القاضي توقيعه على صدر الذكر ويكتب في آخره يقول فلان كتب هذا الذكر مني بامرني وجري الفرض والتقدير مني كما كتب فيه كذا في المحيط * كتاب المستورة الي المزكي في التعرف من احوال الشهود ويكتب القاضي بعد القسمة في قطعة يياض ايدة الله الفقيه في الوقوف على احوال نفر شهدوا عندي يوم كذا فلان بن فلان على فلان بن فلان بدعواه كذا ويصف الدعوى ثم يقول اثبت لك اساميهم آخر مستورتي لتعرف على احوالهم وليعلمني ما صح عندي من احوالهم من العدالة لا قف عليه ويكون العمل فيه بحسبه ان شاء الله تعالى ثم يكتب اسماء الشهود فلان بن فلان حليته كذا محملته كذا ومتجره كذا ومصلاه مسجد كذا * جواب المزكي ان يرتبهم ثلث مراتب اعلاها جائز الشهادة او عدل قال شمس الائمة السرخسي رح لا يكتفى بمجرد قوله عدل مالم يقل عدل مقبول الشهادة لجواز ان يكون عدلا ولا يكون مقبول الشهادة لان العدالة هي الاثر جار عن تعاطي ما يعتقده الانسان محظور دينه وجاز

وجازان يكون الشخص بهذه المثابة ولا تقبل شهادته بان يكون محدودا في قذف بعد التوبة والمرتبة الثانية مستور والمستور هو الفاسق والثقة من لا تقبل شهادته لالعسقه ولكن لغفلة او نحوها وبعض القضاة يقيمون كل ثقتين مقام عدل كذا ذكره الشيخ الحاكم السمرقندي والمستور في عرف مشائخنا من لم يعرف حاله بالديانة ولا بالدار كذا في الظهيرية * محاضر وسجلات ردت لخلال فيها ورد محضر فيه دعوى رجل زعم انه وصي صغير من جهة ابيه دينا لذلك الصغير على رجل فرد المحضر بعلته انه لم يذكر في المحضر ان الدين لهذا الصغير بل في سبب ولا بد من بيان ذلك لان الدين اذا كان موروثا وللميت وارث سوى هذا الصغير فانما يصير الدين للصغير بالقسمة وقسمة الدين باطلة والشهود في شهادتهم لم يشهدوا على موت الاب ولا على الايصاء الى المدعي ولا بد من ذلك * ورد محضر في دعوى العقال للصغير بالاذن الحكمي صورته حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه بالاذن الحكمي ان الدار التي في يده هذا الذي احضره معه حدودا كذا ملك فلان الصغير بسبب انها كانت ملك والد هذا الصغير فلان المسمى في المحضر اشتراها لابنه الصغير المسمى في هذا المحضر بمال الصغير من نفسه بولاية الابوة بثمن معلوم هو مثل قيمة الدار واليوم هذه الدار المحدودة ملك هذا الصغير بهذا السبب المذكور فيه وفي يده هذا المحضر بغير حق فواجب عليه تسليمها الى هذا الحاضر ليقبضها لهذا الصغير المسمى في هذا المحضر فرد المحضر بعلته انه لم يكن فيه ان الاذن الحكمي لهذا المدعي من جهة هذا القاضي او من جهة قاض آخر وعلى تقدير ان يكون الاذن من جهة قاض آخر لا بد من اثبات الاذن الحكمي عنده هذا القاضي ليسمع خصومته ولانه لم يذكر في المحضر ان المدعي مأذون في القبض انما المذكور فيه ان المدعي ادعى بالاذن الحكمي ولعل انه كان مأذونا بالدعوى والخصومة دون القبض وعلى تقدير ان لا يكون مأذونا بالقبض لا يكون له حق القبض عند زفر رح لان المأذون بالدعوى والخصومة بمنزلة الوكيل بالخصومة والوكيل بالقبض لا يملك القبض عند زفر رح وعليه الفتوى فلا بد من ذكر كونه مأذونا بالقبض او ذكر ما يدل عليه من كونه وصيا فان الايصاء يثبت ولاية القبض ولانه لم يذكر في المحضر ان الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد ولا بد لصحة هذا العقد كون الثمن مثل المعقود عليه وقت العقد كذا في المحيط * محضر في دعوى المرأة الميراث على وارث الزوج الميت ودعوى الوارث انها صالحت من جميع نصيبها من الميراث وعن جميع الدعاوي وقد قبضت

بدل الصلح فرد المحضر بعتة انه ليس في المحضريان التركة ويجوز ان يكون في التركة دين وعلى هذا التقدير لا يجوز الصلح الا باستثناء الدين من الصلح ولو لم يكن في التركة دين يجوز ان يكون في التركة من جنس بدل الصلح من النقد مقدار ما يصيبها بالميراث من ذلك قدر بدل الصلح او زائدا عليه وعند ذلك لا يجوز الصلح لمكان الربوا وان لم يكن في التركة من جنس بدل الصلح يجوز ان يكون فيها من خلاف بدل الصلح من النقد وعند ذلك يشترط قبض بدل الصلح في المجلس وكان الفقيه ابو جعفر رح يقول بجواز هذا الصلح ويقول ان لا يكون في التركة دين ويجوز ان لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وان كان يجوز ان لا يكون نصيبها من ذلك مثل بدل الصلح او اقل بل يكون ازيد ويجوز ان لا يكون في التركة شيء من تتد آخر فما ذكر كله وهم وبالوهم لا يمكن ابطال الصلح كذا في فصول الاستروشنى * وهكذا في المحيط * محضر في دعوى تجهيل الودبعة حضر واحضر فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه اني دفعت الى اب هذا الذي احضرته فلان صرة مشدودة مكتوب عليها توكلت على الله بضاعة ابراهيم الحاجي وفيها خمسة اعداد من اللعل البدخشاني وزن كل واحد سبعة دراهم وقيمة الكل كذا وان اب هذا الذي احضرته فلان قبض ذلك مني قبضا صحيحا وتوفي قبل رده ذلك الي مجهلا لها من غير بيان وصارت قيمة جميع ذلك دينا في تركته وشهد الشهود بذلك * ورد المحضر بعتة ان المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يبينوا قيمة هذه الاشياء يوم التجهيل انما بينوا يوم الدفع والواجب في مثل هذا الموضع قيمة الاعيان يوم التجهيل لان سبب الضمان في هذا الموضع التجهيل فيراعى القيمة يوم التجهيل والله تعالى اعلم قلت قد ذكر محمد رح في كفاية الاصل رجل اودع رجلا مينا وجدة المودع ومات في بده ثم اقام المودع بينة على الايداع وعلى قيمته يوم الجحود قضي على المودع بقيمته يوم الجحود ولو قالوا لا نعلم قيمته يوم الجحود ولكن علمنا قيمته يوم الايداع وهو كذا قضي القاضي على المودع بقيمته يوم القبض بحكم الايداع وهذا لان سبب الضمان على المودع في فصل الجحود اذا علم قيمة الودبعة يوم الجحود واذا لم يعلم قيمته يوم الجحود وعلم قيمته يوم الايداع فسبب الضمان في حقه القبض بحكم الايداع وهذا لان الضمان انما يجب على المودع بالجحود والقبض السابق فانه لو وجد لودبعة وقال لا اودع لك عندي وكان الامر كذلك بان لم يكن قبضها لا يجب الضمان واذا كان قبضها

وام يجحد لا يجب الضمان ايضا لما قلنا والجحد آخرهما وجودا في حال بالضمان عليه ما امكن واذا شهد الشهود بقيمتها يوم الجحد فقد امكن احالة الضمان عليه فجعلنا سبب الضمان في حقه الجحد وواجبنا قيمته يوم الجحد واذا لم يشهد ر بقيمته يوم الجحد وشهد ر بقيمته يوم الايداع تعذر احالة الضمان على الجحد واحلناه على القبض السابق وجعلنا سبب الضمان في حقه القبض السابق وان قال الشهود لا نعلم قيمته اصلا لا يوم الجحد ولا يوم الايداع فانما يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الجحد كما في الغاصب فانه اذا هلك المغصوب في يده ولم يعلم قيمته يوم الغصب فانه يقضى عليه بما يقر من قيمته يوم الغصب فعلى قياس هذه المسئلة ينبغي ان يقال في مسئلة التجهيل اذا لم يشهد الشهود بقيمة البضاعة يوم التجهيل وشهد ر بقيمتها يوم الابضاع ان يقضى بقيمتها يوم الابضاع وان قالوا لا نعرف قيمتها اصلا يقضى بما يقر من قيمتها يوم الابضاع وهو الصحيح * سجل لم يكتب في آخرة وحكمت بكذا في مجلس قضائي بكورة كذا تركوا ذكر الكورة ورد السجل بعله ان المصر شرط نفاذ القضاء في ظاهر الرواية قالوا ليس انه كتب في اول السجل حضر مجلس قضائي في كورة كذا قيل هذا حكاية اول الدعوى ويجوز ان تكون الدعوى في الكورة والحكم والقضاء يكون في الخارج من الكورة فلا بد من ذكر الكورة عند ذكر الحكم والقضاء لقطع هذا الاحتمال ولكن هذا الطعن عندي فاسد لان على رواية النوادر المصر ليس بشرط نفاذ القضاء فاذا قضى القاضي بشي خارج المصر كان قضاؤه في فصل مجتهد فيه فينفذ قضاؤه ويصح سجلاه ويصير مجمعا عليه * سجل ورد من قاض كتب في آخرة بقول فلان كتب هذا السجل عني بامري ومضمونه حكمي كذا فاخذوا عليه وقالوا قوله مضمونه حكمي كذا خطأ لان مضمون السجل انشاء التسمية وحكاية دعوى المدعي وانكار المدعى عليه وشهادة الشهود وكل ذلك ليس بحكم القاضي وانما حكم القاضي بعض مضمون السجل فينبغي ان يكتب وفي مضمونه حكمي او يكتب بالحكم المذكور فيه حكمي او يكتب والقضاء المذكور فيه قضائي نفذته بحجة لاحت عندي * ورد محضر في دعوى الدانير المكية رأس مال الشركة صورته حضر واحضر فادعى هذا المحاضر على هذا المحضر ان هذا المحضر مع هذا المحضر معه اشتركا شركة عنان على ان يكون رأس مال كل واحد منهما كذا كذا عدليا من ضرب كذا على ان يبيعا ويشتريا جملة وعلى الافراد ما ابداهما وكل واحد منهما من الامتعة والافمشة والحضر كل واحد رأس ماله وخطاه وجعلاه في يد هذا المحضر معه وان هذا المحضر معه اشترى بهذه العدليات التي هي رأس مال الشركة كلها كذا كذا من الكرايس

ثم باعها بكذا من الدنانير المكية الموزونة بوزن مكة فوجب عليه اداء حصته من الدنانير المكية وذلك كذا اذ هي قائمة بعينها في يده وطالبه بذلك وسأل مسئلته فرد هذا المحضر بعلته ان الدعوى وقع في الدنانير المكية لان الدعوى وقع في ثمن الكرايس و ثمن الكرايس والدنانير المكية نقلية والدعوى في النقليات والبيئة عليها حال غيبتها لا تسمع وهذا ليس بصواب عندنا ولا يجوز رد المحضر بهذه العلة لان الاحضار في المنقول انما يشترط للاشارة اليه وفي الدنانير وما اشبهها لا يمكن الاشارة لان البعض يشبه البعض بحيث لا يمكن التمييز والفصل ثم هذا العقد لم يصلح شركة عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح في المشهور من قولهما لان العدلي الذي في زماننا بمنزلة الفلوس والفلوس لا يصلح رأس مال الشركة في المشهور من قولهما فبعد ذلك ينظر ان كان دافع العدليات قال لشريكه يوم دفع العدليات اليه اشترى بها وبع مرة بعد مرة فاذا اشترى الشريك بالعدليات الكرايس بالملكي واشترى بالملكي شيئا بعد ذلك وباعه هكذا مرة بعد مرة فجميع البياعات نافذة والمشتري في كل مرة مشترك بينهما والتمن في كل مرة مع الربح كذلك لان هذه التصرفات ان لم تنفذ على الدافع بحكم الشركة لان الشركة لم تصح نفذت بحكم الوكالة والامروان كان الدافع قال لشريكه اشترى بهذه العدليات وبع ولم يقل مرة بعد اخرى فاذا اشترى بها الكرايس ثم باع الكرايس انتهت الوكالة بنهايتها ووجب على الشريك دفع المكيات الى الدافع بقدر حصته من رأس المال مع حصته من الربح فاذا اشترى بعد ذلك شيئا يصير مشترى بالنفسه فاذا انقضى التمن من المكي صار غاصبا لحصته الدافع من المكي فيصير ضامنا له ذلك القدر * محضر فيه دعوى الوصية بثلاث المال صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان اب هذا المحضر معه اوصى لهذا الحاضر بثلاث جميع ماله في حياته وصحته وثبات عقله وصية صحيحة وان هذا الحاضر قبل منه هذه الوصية بعد موت اب هذا المحضر معه قبولاً صحيحاً وصار ثلث جميع تركته اب هذا المحضر لهذا الحاضر بحكم هذه الوصية وفي يد هذا المحضر معه من تركته ابيه كذا وكذا فعليه تسليم ذلك الى هذا الحاضر ليقبضه لنفسه بحكم هذه الوصية فرد المحضر بعلته انه لم يكن في المحضر اوصى في حال جواز تصرفاته ونفاذها انما كان فيه اوصى في حياته وصحته وثبات عقله وليس من ضرورة كونه صحيحاً ثابت العقل ان تصح وصيته فانه لو كان صحيحاً لكان محجوراً عليه على قول من يرى الحجر لا يصح وصيته وقد ذكر في كتاب

كتاب الحجران السفية المبذور لماله اذا اوصى بوصايا فالقياس ان لا يجوز وصاياه وفي الاستحسان يجوز وصاياه ما وافق وصايا اهل الصلاح ولا يعدون ذلك سرفا من الموصي ولا يستفحشونها فيما بينهم وكذلك لم يكن في المحضر اوصى له طائعا ولا بد من ذكر الطواعية فان وصية المكره لا يصح وزعم بعض مشائخنا راجعة اخرى لرد المحضر وهو ترك ذكر حرية الموصي في المحضر وهذا وهم لان الحرية صارت مستفادة من قوله اوصى له بثلاث ماله * محضر فيه دعوى الكفالة صورته ادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه انه كفيل لي بنفس فلان على انه متى لم يسلمه الى يوم كذا فهو كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف درهم مثلا واني قد اجزت كفالته ثم انه لم يسلم نفس فلان الي في ذلك اليوم الذي عينه لتسليم النفس فيه وصار كفيل بالمال الذي لي عليه وذلك الف وطالبه بذلك وسأل مسئلته فرد المحضر بعلة انه لم يكن في المحضر ذكر الالف التي ادعى الكفالة بها انها ما اذا ولا بد من بيان ذلك لان من الاموال ما لا تصح الكفالة به كبذل الكتابة والدية واشباه ذلك فلا بد من بيان الالف انها ماذا حتى ينظر انه هل تصح الكفالة به وان دعوى الكفالة هل هو مسموع ام لا وعلة اخرى انه لم يكن في المحضر انه اجاز الكفالة في مجلس الكفالة ولا بد من اجازة الكفالة في مجلس الكفالة فان مر كفل لغائب ولم يقبل منه احد في مجلس الكفالة ولا خاطب منه اجنبي في مجلس الكفالة فبلغ الغائب ذلك واجاز لا تصح الكفالة عند ابي حنيفة ومحمد راجع وهو قول ابي يوسف راجع الاول وبعض مشائخنا قالوا دعوى الاجازة في الكفالة ليس بشرط ودعوى الكفالة يتضمن دعوى الاجازة كما ان دعوى البيع يتضمن دعوى الشراء ثم على قول من يقول بان دعوى الاجازة شرط يشترط دعوى الاجازة في مجلس الكفالة ولو قال اجزت الكفالة في مجلسي ولم يقل في مجلس الكفالة فذاك لا يكفي فاعل المكفول له لم يجز الكفالة حتى قام الكفيل عن المجلس وذهب ثم اجاز فذلك اجازة في مجلس المكفول له الا انها ليست بمعتبرة بالا جماع ولو ادعى الكفالة مرة وام يدع الاجازة ثم ادعى الكفالة مرة اخرى وادعى الاجازة في مجلس الضمان كان ذلك صحيحا * محضر في دعوى المهر بحكم الضمان صورته امرأة ادعت على رجل انها كانت منكوحه فلان تزوجها على الف درهم تكاحا صحيحا وهذا الرجل ضمن لي جميع المهر ضمنا صحيحا وقد احزت ضمانه في مجلس الضمان ثم اني صرت محرمة على زوجي فلان حرمة غليظة وصار مهري على

زوجي فلان وعلى هذا الذي ضمن المهر لي عنه حالا فواجب عليه اداء جميع مهري وذلك
الف درهم وطالبته بذلك وسألته مسئلته فرد المحضر بسبب انها لم تبين سبب الحرمة انها باي
سبب حرمت عليه واسباب الحرمة نوعان متفق عليه و مختلف فيه ولعل انها زعمت الحرمة
بسبب مختلف فيه ويكون هذا المفتي والقاضي بخلاف ما زعمت ولان الحرمة الغليظة قد تكون
بمعنى من جهتها وانها توجب سقوط جميع الصداق من الزوج والكفيل جميعا اذا كان قبل الدخول بها
وقد يكون بمعنى من جهة الزوج وانها توجب سقوط نصف الصداق من الزوج والكفيل اذا كان قبل
الدخول بها وهي لم تبين ان الحرمة كانت بمعنى من جهة الزوج او من جهة المرأة قبل الدخول او بعد
الدخول بها فلا تستقيم دعوى جميع المهر على الكفيل من غير بيان ذلك * محضر في دعوى
الكفالة بشيء من الصداق معلقة بوقوع الفرقة صورته امرأة ادعت على رجل انك كنت لي
عن زوجي فلان بدينار احمر جيد من الصداق الذي لي على زوجي فلان كفالة معلقة بوقوع
الفرقة بيننا وقد اجزت ضمانك في مجلس الضمان وقد وقعت الفرقة بيني وبين زوجي بسبب
ان الزوج جعل امري بيدي على انه متى غاب عني شهرا فانا اطلق نفسي تطليقة بائنة وقد غاب
عني شهرا من تاريخ الامر وطلقت نفسي بحكم ذلك الامر وصرت كفيلة لي بدينار من صداقي
فواجب عليك اداء الدينار اليّ واقامت البينة على جميع ذلك فافتوا بصحة المحضر وقالوا
بقبول بينتها وبالقضاء على الكفيل بالدينار قالوا ويكون ذلك قضاء على الزوج بالفرقة لانها
ادعت على الكفيل امرا لا يتوصل اليه الا باثبات امر آخر على الزوج وهو جعل الامر بيدها
وتطليقتها نفسها بحكم ذلك الامر عند تحقق شرطه فينتصب الكفيل خصما عن الزوج في ذلك
وهذا اصل مذهب في قواعد الشرع ولكن هذا مشكل عندي لان المدعى شيان الفرقة على
الغائب والمال على الحاضر والمدعى على الغائب ليس بسبب لثبوت المدعى على الحاضر
بل هو شرطه وفي مثل هذا لا ينتصب الحاضر خصما عن الغائب عليه عامة المشائخ رح فينبغي
ان يقضي بالمال ولا يقضي بالفرقة على الزوج * محضر في دعوى ملكية ارض على رجل
في يده بعض تلك الارض وصورته رجل ادعى على رجل ارضا في يديه انها ملكه وفي يده هذا
المدعى عليه بغير حق واقام المدعى البينة على دعواه بعد انكار المدعى عليه دعواه وقضى
القاضي للمدعى بالارض كما هو الرسم ثم ظهر ان الارض المدعى بها كانت في يد المدعى عليه

وفي يد رجل آخر قبل المسئلة على وجهين ان ظهر ذلك باقرار المدعي ظهر بطلان القضاء لان المدعي باقراره كذب شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء وتكذيب المدعي شهوده في بعض ما شهدوا بعد القضاء يوجب بطلان القضاء على ما عليه اشارات الاصل والجامع فاما اذا اراد المدعي عليه ان يقيم بينة على ان الدار المدعى بها في يده كانت في يدي وفي يد فلان وقت الدعوى لا تقبل بينته لان بينته تنفي كون المدعى به في يده بعد ما ثبت ذلك بينته المدعي ولا تقبل بينته ولا يظهر بطلان القضاء كذا في المحيط * محضر في دعوى نصيب شائع من الارض بان ادعى كذا سهمان كذا سهمان من الارض ولم يذكر المدعي والشهود ان جميع هذه الارض في يد المدعى عليه اختلفت اجوبة المفتين في ذلك بعضهم اجابوا بالفساد لانهم لم يذكروا كون جميع الارض في يده ومالم يثبت كون جميع الارض في يده لا يثبت كون البعض في يده في دعوى المشاع وبعضهم افتوا بالصحة اذ ليس من شرط اثبات اليد على بعض الشيء شائعا اثباتها على جميع ذلك الشيء فالقول الاول يشير الى ان غصب نصف العين شائعا لا يتصور وهكذا ذكر ركن الاسلام ابو الفضل رح في اشارته وكذا ذكر الصدر الشهيد والقول الثاني يشير الى ان غصب نصف العين شائعا يتصور الا ترى انه يتصور غصب العين من رجلين يعني غصب رجلان ههنا وعند ذلك كل واحد منهما يصير غاصبا نصف العين مشاعا الا يرى ان الرجلين اذا استأجرا دارا واشترى بها وشغلاها بامتعة مشتركة بينهما كان كل واحد منهما ممتلئاً على نصفها شائعا وقد نص محمد رح في الجامع في مواضع على تصور غصب نصف العين شائعا كذا في فصول الاستروشي *

محضر فيه دعوى شراء المحدود من والد صاحب اليد ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه بيع منزل حدوده كذا وموضعه كذا كان ملكا لوالده فلان وحقاله وانه باعه مني في حيوته وصحته ونفاذ تصرفاته بكذا في يوم كذا في شهر كذا وهكذا اقر لي في حيوته بيع هذا المحدود بهذا التاريخ وجاء بشهود شهدوا على اقرار والده فلان بهذا البيع المذكور وقالوا اليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر وفي يد هذا المدعي عليه بغير حق فزعم بعض المفتين ان في المحضر خلا من وجهين أحدهما ان الشهود شهدوا على اقرار البائع بالبيع المذكور في دعوى المدعي والمذكور في دعوى المدعي اقرار البائع مضافا الى تاريخ البيع وهو يوم كذا ولعل هذا الاقرار كان في يوم كذا ولكن قبل البيع فيكون الاقرار بتاريخ البيع

ولكن قبل البيع وعلى هذا التقدير كانت الشهود على الاقرار بالبيع قبل البيع والاقرار بالبيع قبل البيع باطل فالشهادة على الاقرار بالبيع قبل البيع يكون باطلا ايضا ولان الشهود في شهادتهم قالوا واليوم هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في هذا المحضر والسبب المذكور في هذا المحضر البيع لا الاقرار بالبيع لان الاقرار لا يصلح سبب ملك ولا شهادتهم على البيع انما شهادتهم على الاقرار بالبيع ولكن هذا الزعم فاسد اما الاول فلوجهين احدهما ان مطلق كلام العاقل ونصرفه يحمل على وجه الصحة بقضية الاصل وذلك هنا في ان يحمل دعوى المدعي الاقرار بالبيع بذلك التاريخ على دعواه الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ وكذلك الشهادة على هذا الثاني ان مطلق كلام العاقل يحمل على المعتاد والناس في عادتهم يريدون بهذا الاقرار بالبيع بعد البيع بذلك التاريخ واما الثاني قلنا هذا شهادة على الاقرار بالبيع والبيع سبب الملك وانه صحيح * ورد محضر في دعوى الجارية حضروا حضرم مع نفسه جارية وادعى ان هذه الجارية ملكه والجارية منكرة فجاء الذي حضر بشهود شهدوا بهذه العبارة (روزي مودي يامد واين جارية حاضر آورده را باين حاضر آمده بفروخت بيهاء معلوم و بوي تسليم كرد) فرد المحضر بعثتين احدهما ان الشهود شهدوا بان الملك للمدعي بطريق الانتقال من بائعه فلا بد من اثبات الملك للبائع ليثبت الانتقال الى المدعي ولم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة لكون البائع مجهولا واثبات الملك للمجهول لا يتحقق واذالم يثبت الملك للبائع في هذه الصورة بهذه الشهادة كيف يثبت الانتقال منه الى المدعي بهذه الشهادة حتى لو كان البائع معلوما تقبل الشهادة ويقضى بالجارية للمدعي والعلة الثانية ان الشهود شهدوا ان رجلا باعها من هذا المدعي ولم يشهدوا ان المشتري اشترها ويجوز ان ذلك الرجل باعها الا ان المدعي لم يشترها وبمجرد البيع بدون الشراء لا يثبت الملك ولكن العلة الثانية ليست بصحيحة لان ذكر البيع يتضمن الشراء وذكر الشراء يتضمن البيع الا يرى ان من ادعى على غيره اني بعت منك هذه الجارية بكذا وطالبه بالثمن كان دعواه بالبيع صحيحا وان لم يدع انه اشترى وكذلك اذا ادعى ان هذا الرجل باع هذه الجارية مني كان دعواه صحيحا وان لم يقل وانا اشتريتها منه ذكره محمدرح في كثير من المواضع * ورد محضر في دعوى الجارية ايضا حضروا حضرم مع نفسه جارية وادعى

وادعى انها جاريته اشتراها من فلان فطاعته واجبة عليها والجارية تنكر دعواه فجاء الذي حضر بشهود
شهدوا انه اشتراها من فلان فاختلقت اجوبة المفتين فافتى بعضهم بصحة الدعوى في حق القضاء
بالمالك لا في حق وجوب الطاعة لان الطاعة بتسليمها نفسها اليه وتسليم المبيع انما يجب بعد نقد
الثلث والمدعى في دعواه لم يذكر نقد الثمن وافتى بعضهم بعدم صحة الدعوى اصلا وهو الصحيح
لان الشهود ما شهدوا بملك البائع لان نصا ولا دلالة وبدون ذلك لا يقضى بالملك للمشتري
وهي مسئلة كتاب الشهادة * ورد محضر في دعوى ولاء العنقة رجل مات فجاء رجل
وادعى ان الميت عتيق والدي فلان كان اعنته في حياته وميراثه لي لاني ابن معتقه لا وارث له
غيري فافتى بعض مشائخنا بفساد هذه الدعوى وافتى بعضهم بالصحة والصحيح ان هذه الدعوى
فاسدة لان المدعى لم يقل في دعواه وهو يملكه والا عتاق من غير المالك باطل والدليل على صحة
ما قلنا ما ذكر محمد ر ح في دعوى الاصل في باب دعوى العتق اذا اقام عبديينة انه اعنته فلان
وفلان ينكر ذلك او يقر واقام آخر بينة ان هذا العبد عبده قضى القاضي للذي اقام البينة انه عبده
لان شهود العتق شهدوا بعتق باطل لانهم لم يقولوا في شهادتهم وفلان يملكه والمالك لا يثبت لفلان
من غير شهادة والعتق بلا ملك باطل فهو معنى قولنا انهم شهدوا بعتق باطل فصار وجود هذه
الشهادة والعدم بمنزلة ولو عدم هذه الشهادة لكان يقضى للذي اقام البينة انه عبده كذا ههنا
وكذلك لو شهد شهود العبد ان فلانا اعنته وهو في يده يقضى للذي شهدوا انه عبده لان صحة
الاعتاق يعتمد الملك دون اليد والشهود لم يشهدوا له بالملك ولو شهد شهود العبد ان فلانا اعنته
وهو يملكه وشهد شهود الآخرا انه عبده قضى ببينة العتق لان اثبات العبد المالك لمعنته كاثبات
المعتق المالك لنفسه ولو ان المعتق اقام بينة انه عبده اعنته قضى ببينة العتق لان البينتين استوتا
في اثبات الملك وفي احدهما زيادة اثبات العتق كذا ههنا فهذه المسئلة دليل على ان في دعوى
العتق من جهة الغير لا بد من ذكر ملك ذلك الغير * ورد محضر في دعوى الدفع صورته ادعى
عينا في يدي رجل اشتراه من فلان في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا وجمد المدعى عليه دعواه
فاقام المدعى بينة على ما ادعى وتوجه الحكم للمدعى على المدعى عليه بما ادعاه المدعى فادعى
المدعى عليه في دفع دعواه ان هذا الذي ادعيت تلقى الملك من جهته اقر قبل تاريخ شرائك بسنة
طائعان هذه العين ملك اخيه فلان وحقه وصدة اخوه فلان في ذلك وانا اشتريت هذه العين من اخيه

ذلك المقر له فدعواك علي باطل بهذا السبب فاتفقت اجوبة المفتين ان هذا الدفع صحيح ثم استفتني بعد ذلك ان المدعى عليه الدفع لو طلب من مدعى الدفع بيان وقت ذلك الاقرار انه متى كان وفي اي شهر كان فالقاضي هل يكلفه عليه فاتفقت الاجوبة ايضا ان القاضي لا يكلفه عليه لانه قد بين مرة بقدر ما يحتاج اليه حيث قال قبل تاريخ شرائك اوقال قبل شرائك * ورد محضر في دعوى الميراث صورته حضر مجلس القضاء فلان وفلان وفلانة كلهم اولاد فلان فادعى هؤلاء الذين حضروا محمد ود اعلی رجل احضروه معهم ميراثا عن والدتهم فلانة وكان المكتوب في المحضر وكان هذا المحدود ملك فلانة والدته هذين المدعين وحققها (ودردست وي بود تا بر وزمرگ وي بمرد وميراث ماند فرزندان خویش را) فرد المحضر بعلمتين احدهما ان المكتوب فيه والدته هذين المدعين وينبغي ان يكتب والدته هؤلاء المدعين والثانية ان المكتوب فيه (مرد وميراث ماند فرزندان خویش را) وليس فيه (چه چیز میراث ماند فرزندان را) وينبغي ان يكتب (وميراث ماند این محدود فرزندان را) او يكتب (ميراث ماندش) حتى يصير المتروك مذكورا اما بالصريح او بالكناية اما بدون ذكره لا بالصريح ولا بالكناية لا يتم جرم الميراث فيما يقع فيه الدعوى وحكي عن الشيخ الامام نجم الدين عمرو النسفي انه قال كنت كتبت الفتوى في جرم الميراث وبالغت في شرائط صحته غير اني تركت الهاء عند قولي وتركه ميراثا وكتبت ترك ميراثا فلم يفت شيخ الاسلام علي بن مطا بن حمزة السفدي بصحته وقال لي الحق به الهاء واجعله وتركه ميراثا حتى افتى بالصحة قال الشيخ الامام الزاهد نجم الدين النسفي رح عرض علي محضر فيه دعوى رجل علي رجل ارضا انها ملكه وحقه وان مورث هذا المدعى عليه فلان احدث يده عليها بغير حق الى ان مات وفي يد وارثه هذا ايضا بغير حق فواجب عليه قصر يده عنها وتسليمها الى هذا المدعى وقال المدعى عليه في دفع دعواه ان مورثا فلان كان اشترى هذا المحدود من مورث هذا المدعى بيعا باتا وجرى التقابض من الجانبين وكان في يده بحق الى ان توفي ثم صار ميراثا عنه لي بحق فقال المدعي في دفع هذا الدفع ان مورث المدعى عليه الارض اقرب البيع الذي جرى بيننا بيع وفاء فاذا رد علي الثمن كان علي رد الارض واقام علي ذلك بينة هل يصح دفع الدفع علي هذا الوجه قال نجم الدين رح وقد كان قاضي القضاة عباد الدين علي بن عبد الله والشيخ الامام علاء الدين عمرو بن عثمان المعروف بعلا بدر اجابا

بالصحة وأنا أجيب بعدم الصحة لأنه ادعى أولاً أنه كان في يده بغير حق فإذا اقر بيع الوفاء فقد اقر أنه في يده بحق وقيل يجب أن تصح دعوى الدفع على قول من يقول بأن لبيع الوفاء حكم الرهن لأن المدعي بهذا الدفع اقر للمدعي عليه بيع ما انكره في الابتداء وهو كون المحدود في يده بغير حق وهذا لأنه لما كان لهذا البيع حكم الرهن كان المبيع على ملك المدعي الآن للمدعي عليه حق الحبس وقد ادعى المدعي ملك المحدود لنفسه وكونه في يد المدعي عليه بغير حق فإذا اقر بعد ذلك ببيع الوفاء فقد ادعى ملك المحدود لنفسه واقر أن يد المدعي عليه بحق فهو معنى قولنا اقر له ببيع ما انكره له أولاً وأما على قول عامة المشائخ ربح ان لم يكن الوفاء مشروطاً في البيع والبيع صحيح فلا تسمع هذه الدعوى وإن كان الوفاء مشروطاً في البيع كان البيع فاسداً فإن ادعى فسخ العقد صح دعوى الدفع وما لا فلا كذا في المحيط * محضر مرض على نجم الدين النسفي وفيه دفع دعوى رجل أثبت استحقاق كرم على رجل فطالبه بغلاتها وبين ذلك فادعى المدعي عليه في دفع دعواه أنه صالحه من ذلك على بدل معلوم ولم يذكر مقدار البدل ولم يذكر قبضه هل يكون ذلك دفعا قال لا يكون دفعا وإن ذكر القبض فهو دفع وإن لم يبين مقدار البدل لأن ترك بيان مقدار البدل فيما لا يحتاج إلى القبض لا يضر أعلم بأن هذه المسئلة على وجهين إن وقع الصلح عن الكرم لا غير وكان البدل معلوماً ولم يكن معلوماً إلا أن الشهود شهدوا على قبضه كان الصلح صحيحاً وكان دعواه دفعا صحيحاً وإن وقع الصلح عن الكرم وعن الغلات التي استهلكها المدعي عليه يبدل خلاف جنس الواجب باستهلاك الغلة واقترا من غير قبض لا يصح لصلح في حق الغلة سواء كان البدل معلوماً ولم يكن فلا يكون هذا دفعا في حق الغلة كذا في فصول الاستروشي * محضر فيه دعوى الدفع من الوارث لدعوى أرض من التركة وصورته رجل ادعى أرضاً من تركته ميت على وارث فقال الوارث للمدعي في دفع دعواه أنك مبطل في هذه الدعوى لأنك قد قلت لي مرة (توازي در ميراث يافته يا ميگويد) قلت لي مرة (سپس پدر مال بسیار گرفته من گفتم کدام مال گرفته ام کدام مال میراث یافته ام تو گفتی فلان زمین این از تو قرار است بیاک من و دعوی تو باطل است) هل يصلح الاحتجاج منه بهذا الكلام وهل يكون ذلك دفعا لدعواه وكان فيه جواب نجم الدين النسفي أن في قوله (ميراث يافته) يكون دفعا لأنه اقرار بالملك له وفي قوله (گرفته) لا يكون دفعا لأن هذا ليس باقرار بالملك له وهذا الجواب ظاهر * ورد محضر آخر

كان فيه ادعى فلان على فلان ان الكرم الذي في موضع كذا حدوده كذا وهو في يد ام هذا المدعى
 اقرت ام هذا المدعى انه ملك هذا المدعى و بعد هذا الاقرار اشترى هذا المدعى عليه
 هذا الكرم من ام هذا المدعى فواجب عليه تسليم هذا الكرم الى هذا المدعى وكان فيه جواب
 جماعة من ائمة سمرقند بالصحة وافتى الامام النسفي بفساده وقال وجوه الخلل ظاهرة ولم يبين
 وكان من جملة وجوه الخلل ان المدعى لم يدع الملك لنفسه ولو كان ادعى الملك لنفسه
 وادعى ان امه اقرت له به لا تسمع دعواه ايضا لانه نسب ملكه الى ما لا يصلح سبب الملك
 وهو الاقرار حتى لو نسبته الى ما يصلح سبب الملك بان قال هذا الكرم ملكي اشتريته من امي
 فلانه قبل شري هذا المدعى عليه تصح دعواه * ورد محضري دعوى الارث مع دعوى العتق
 فيه دعوى رجل على رجل عبدا انه كان لابن عمي فلان مات وهو في ملكه وانا وارثه لا وارث له
 غيري وصار هذا العبد ميراثالي من جهته وهو يمتنع من طاعتي فادعى المدعى عليه في دفع
 دعواه ان مورثه اعتقني في مرضه وانا اخرج من ثلث ماله وانا اليوم حر ولا سبيل له علي واقام
 على ذلك بينة فادعى هذا المدعى ثانيا اني كنت اشتريت هذا العبد من ابن عمي هذا في صحته
 وكان في جواب نجم الدين النسفي رح انه لا تصح دعواه ثانيا لكان التناقض وتعدر التوفيق لانه
 ادعى الارث ثم ادعى الشري في حيوة المورث منه وهذا الجواب صحيح والعلة ظاهرة فقد ذكر
 محمد رح في آخر الجامع الكبير في رجل مات ابوه فادعى دارا في يدي رجل انها داره اشتراها
 من ابيه في حيوته وصحته واقام على ذلك بينة فلم يزك بينته اولم يكن له بينة فحلف المدعى عليه
 ثم اقام المدعى بينة انها كانت دار ابيه مات وتركها ميراثا له لا يعلمون له وارثا غيره فالقاضي يقضي
 بالدار للمدعى لانه لا تناقض بين دعوى الشري من الاب في حيوته وصحته ولا وبين دعوى
 الارث منه ثانيا لانه يمكنه ان يقول اشتريت منه كما ادعت اول لكن عجزت عن اثبات
 شرائي وبقيت الدار على ملك ابي ظاهرا فصار ميراثا لي بموته في الظاهر وبمثلته لو ادعى
 الارث من الاب اول ثم ادعى الشري منه بعد ذلك لا تسمع منه دعوى الشري لان بين دعوى
 الارث اول وبين دعوى الشري ثانيا تناقضا اذ لا يمكنه ان يقول ورثت من ابي كما ادعت
 اول فلما عجزت عن اثبات الارث اشتريت منه يوضحه ان المشتري من جهة الاب قد يصير ميراثا بان
 ينفسخ

ينسخ الشري بينهما امان في حيوته او بعد وفاته بان يجده عيا فيرد فلا يتحقق المناقضة لامحالة
اما الموروث من الاب لا يصير مشترى من جهته فيتحقق المناقضة * محضر فيه دعوى الميراث
صورته رجل مات فجاء رجل وادعى ميراثه بعصوبة بنوة العم واقام الشهود على النسب بذكر
الاسامي الى الجد ثم ان منكر هذا النسب والميراث اقام بينة ان جد الميت فلان وهو غير ما ثبت
المدعي هل يدفع بهذا دعوى المدعي وبينته وكان فيه جواب بحجم الدين النسفي رح انه ان وقع
القضاء بالبينة الاولى لا تدفع وان لم يقع القضاء بالبينة الاولى لم يجز القضاء باحدى البنتين لمكان
التعارض قال وهذا نظير مسألة طلاق المرأة يوم النحر بالكوفة من هذه السنة وعناق العبد يوم النحر بمكة
من هذه السنة قيل وينبغي ان لا تدفع بينة المدعي ولا تقبل بينة المدعي عليه لانها لو ثبتت امان
تقبل على اثبات اسم الجد ولا وجه اليه لانه ليس بخصم في ذلك واما ان تقبل لنفي ما ادعاه المدعي
ولا وجه اليه ايضا لان البينة على النفي غير مقبولة وهو نظير ما لو ادعى على غيره انه اقترضه
الف درهم في يوم كذا واقام المدعي عليه البينة انه في ذلك اليوم كان في مكان كذا اسمى
مكانا آخر لا تقبل بينة المدعي عليه لانها قامت في الحقيقة على النفي * ورد محضر في دعوى
دورة وسرايجه والشهود شهدوا بلفظة (خانه) ورد المحضر بعلته ان المشهود به لم يدخل تحت
دعوى المدعي لان الدعوى وقعت في السرايجه والشهود شهدوا (بخانه) والسرايجه
غير البيت غير وهذا الجواب صحيح فيما اذا كانت الدعوى بالعربية والشهادة بالعربية فاما
اذا كانت الدعوى بالفارسية والشهادة بالفارسية فصح الدعوى والشهادة لان اسم (خانه)
بالفارسية ينطق على (سرايجه) بالفارسية ولا كذلك بالعربية * محضر فيه دعوى بيع السكنى
عرض على شيخ الاسلام السفدي محضر وكان فيه وباعه بحدوده وحقوقه فردا بعلته ان السكنى
نقلي والنقلي لاحد له * عرض عليه محضر آخر ولم يذكر فيه اسم جد المدعي عليه صورته حضر فلان
واحضر مع نفسه فلانا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر فاجاب بالصحة لان المدعي عليه
حاضر وفي الحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر اسمه واسم ابيه فلا يحتاج الى ذكر جده
بالطريق الاولى فاما في الغائب فلا بد من ذكر الجد وهو قول ابي حنيفة ومحمد رح وكذلك في ذكر
الحدود لا بد من ذكر جد صاحب الحدود وكذلك في تعريف المتخاصمين لا بد من ذكر الجد وكان
القاضي الامام ركن الاسلام علي بن حسين السفدي رح في الابتداء لا يشترط ذكر الجد وفي آخر

صورة كان يشترط ذلك وهو الصحيح وعليه الفتوى * ورد محضر فيه دعوى الشفعة وكان فيه بيان
 انواع الطلب الثلاثة فرد بعله انه لم يذكر في الدعوى والشهادة ان الشفيع طلب الاشهاد على
 فور يمكنه من الاشهاد وانه اشهد على هذا المحدود والمحدود اقرب اليه من المشتري والبائع
 ولا بد من بيان ذلك لان الشرط هو الاشهاد على من هو اقرب اليه من المحدود والبائع والمشتري
 يجب ان يعلم بان مدة طلب الاشهاد مقدرة بالتمكن من الاشهاد عند حضرة احدا الاشياء الثلاثة
 اما البائع او المشتري او المحدود والطلب من المشتري صحيح على كل حال قبض الدار او
 لم يقبض والطلب من البائع صحيح اذا كانت الدار في يده وان لم تكن الدار في يده ذكر شيخ الاسلام
 في شرحه ان الطلب صحيح استحسانا لغير صحيح قياسا وذكر الشيخ ابو الحسن القدوري رح في شرحه
 والناطفي رح في اجناسه وعصام رح في مختصره انه ليس بصحيح من غير ذكر القياس والاستحسان
 واذا قصد الا بعد من هذه الاشياء وترك الاقرب ان كان الكل في مصر واحد لا تبطل شفعته هكذا
 ذكر شيخ الاسلام في شرحه وعصام في مختصره لان المصر مع قباين اطرافه كمكان واحد حكما
 وذكر الخصاص رح في ادب القاضي انه اذا اختار على الاقرب وترك الطلب تبطل شفعته وهكذا
 ذكر الصدر الشهيد في واقعاته وان كانوا في مصرين او في امصار فان كان احدهما الاشياء مع الشفيع
 في مصر واحد فتركه وذهب الى المصر الآخر بطلت شفعته وان كان الشفيع في مصر على حدة
 والمشتري والبائع والدار كل واحد في مصر على حدة فترك الاقرب وذهب الى الابعد فقد اختلف
 المشائخ رح فيه بعضهم قالوا تبطل شفعته وهكذا ذكر عصام في مختصره وقال بعضهم لا تبطل شفعته
 وهكذا ذكر الناطفي في اجناسه وهذا لان الشفيع قد لا يقدر على الذهاب الى الاقرب بسبب
 من الاسباب فلا يكون بالذهاب الى الابعد مبطلا لشفعته وعلى هذا اذا كان الاقرب طريقان
 فترك الطريق الاقرب وذهب في الطريق الابعد فعلى قياس ما ذكره عصام تبطل شفعته وعلى
 قياس ما ذكره الناطفي لا تبطل شفعته ثم اذا حضر المصر الذي فيه الاقرب يشترط لصحة الطلب ان يكون
 الطلب بحضرة ذلك الشيء الدار والبائع والمشتري في ذلك على السواء هو المعروف والمشهور
 وكان القاضي الامام ابو زيد الكبير يفرق بين الدار وبين البائع والمشتري وكان يقول في البائع
 والمشتري يشترط الطلب بحضرته وفي الدار لا يشترط الطلب بحضرة الدار بل اذا طلب واشهد
 من غير تاخير في اي مكان اشهد من المصر الذي الدار فيه يصح الطلب وكان يقول اليه اشار

محمدرح في باب شفعة اهل البغي وعلى هذا اذا كانت الدار في مصر الشفعة لا يشترط الطلب عند حضرة الدار على ما اختاره القاضي الامام ولو كان البائع والمشتري في مصر الشفعة يشترط الطلب عند حضرته بالاتفاق كذا في المحيط * ورد محضر في الرجوع بثمن الاثنان عند ورود الاستحقاق صورته حضر مجلس القضاء ببخارا رجل يسمى حيدر الحميري واحضر مع نفسه رجلا يسمى عثمان الحميري فادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره ان هذا الذي حضر معي باع مني اقلنا ثامة الجنة بكذا درهمين في شهر كذا من سنة كذا واني اشتريتها منه وجرى التقابض بيننا ثم اني بعت هذه الاثنان من احمد بن فلان بثمن معلوم وانه اشترها مني بذلك الثمن وجرى التقابض بيننا ثم ان احمد باع هذه الاثنان من الدهقان علي بن محمد ثم ان زيدا استحق تلك الاثنان من يدا الدهقان علي في مجلس قضاء كورة نسف بين يدي القاضي معين الدين بن فلان والقاضي معين الدين هذا يومئذ قاضي كورة نسف ونواحيها من جهة القاضي الامام علاء الدين عدرو بن عثمان المتولي باصر القضاء والاحكام بكورة سمرقند وباكثر كورة المملكة بما وراء النهر بالبينة العادلة التي قامت عنده وجرى الحكم له منه عليه بها واخرجها من يده وسلمها الى هذا المستحق ثم جرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين طاهر ثابت الحكم ببخارا من جهة القاضي الامام صدر الدين احمد بن محمد المتولي بعدل القضاء بكورة بخارا ونواحيها لهذا المستحق عليه وهو دهقان علي بالرجوع على بائعه بالثمن الذي ادى اليه وهو احمد بن فلان واسترد الثمن منه بكماله ثم جرى الحكم من القاضي سديد الدين هذا ل احمد بن فلان هذا بالرجوع بالثمن على البائع وبالثمن الذي ادى علي واسترد مني الثمن بكماله ولي حق الرجوع على هذا الذي احضرته بالثمن الذي اديته اليه وسئل المدعى عليه هذا الذي احضره المدعي هذا فانكروا قال (مراباين مدمي هيچ دادني نيست) فاحضر المدعي شهودا على دعواه فاستفتي من صحة هذه الدعوى فقبل في هذه الدعوى خلل من وجوه احدها ان المدعي لم يقل وكان القاضي علاء الدين مأذونا بالاستخلاف وانه شرطه لانه اذا لم يكن مأذونا بالاستخلاف لا يصح استخلافه ولا يصبر معين الدين قاضيا والثاني انه لم يذكر تاريخ تقليد القاضي معين الدين لينظر ان القاضي علاء الدين هل كان قاضيا وقت تقليد القاضي معين الدين ينظر انه هل صار قاضيا بتقليده ولانه لم يذكر انه هل كان لقاضي سمرقند ولاية على نسف صريحاً وانما ذكر باكثر كورة المملكة بما وراء النهر وبما وراء النهر كورة كثيرة

فبهذا لا يصير نسف مذكورا ولانه ذكران القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة ولم يذكر ان تلك البينة قامت بحضرة المدعى عليه ومالم تكن البينة والحكم بحضرة الخصم لا يصح الحكم ولانه ذكران القاضي معين الدين حكم بالبينة العادلة التي قامت بها عنده ولم يذكر ان البينة قامت على اقرار المشتري انها ملك المستحق وحينئذ لا يكون له ولاية الرجوع او قامت على ملك المستحق وحينئذ يكون له ولاية الرجوع والحكم مختلف ثم قال وجرى الحكم من القاضي الامام سديد الدين ثابت الحكم ببخارا لهذا المستحق عليه بالرجوع على بائعه بالثمن ولم يذكر ان ذلك البيع كان ثابتا عند القاضي سديد الدين والقاضي سديد الدين حكم بفسخ ذلك البيع هذا وهذا يوجب خللا لان الحكم بالرجوع بالثمن انما يصح اذا ثبت البيع عند الحاكم ويحكم بفسخ البيع ثم المشتري يرجع على البائع بالثمن حكم القاضي بالرجوع عليه بالثمن اولم يحكم ولم يذكر ايضا ان القاضي الامام صدر الدين هل كان مأذونا بالاستخلاف ولا بد من ذكره على ما ذكرنا ولان المدعى يدعى الثمن (ودر دعوى نميگويد كه مثل اين سيمه رائج است در شهر واگر آن سيمه نبايد در شهر يا بايد لكن رائج نباشد بايد كه قيمت دعوى كند و بگويد كه بروى واجب است كه قيمت آن سيم كه امروز دادني است بدن دهد فاما دعوى ثمن درست نيابد) وحكي ان القاضي الامام اللامشي رح حين قلد قضاء سمرقند كان لا يعمل بسجل من كان قاضيا قبله فقبل له في ذلك فقال انه كتب في سجلاته وهو اليوم قاضي القضاة بسمرقند وبما وراء النهر وقاضي سمرقند ليس قاضي بخارا فكان هذا كذبا محض والكاذب كيف يكون قاضيا وبعض مشائخ ذلك الزمان كانوا يجيبون عن هذا ويقولون ان قاضي سمرقند قاضي اكثر كورة المملكة بما وراء النهر ولا اكثر حكم الكل في احكام الشرع فجاز ان يقال قاضي ما وراء النهر *

محضر عرض على نجم الدين النسفي في بيع سهم واحد شائع بحدود هذا السهم قال كان مشائخنا رح بسمرقند يقولون بانه يوجب الفساد لانه يوهم الافراز والمفرز يكون له الحدود واما المشاع فلا قال والصحيح عندي انه لا يوجب الفساد وقد ذكر ابو جعفر الطحاوي رح في شروطه في موضع اشترى منه النصف من دار بحدود هذا النصف قال وسمعت السيد الامام محمد بن ابي شجاع رح يقول لا احفظ من والدي في هذه المسئلة شيئا ولا رواية من اصحابنا رح فيه فذكرت له ما ذكر الطحاوي

الطحاوي فاستحسنه واخذه وهذا لان في ذكر الحدود ليس ما يدل على الافراز الا يرى ان ذكر السهم لا يدل على الافراز فذكر حدوده كذلك يكون * محضر في دعوى الاجارة الطويلة وكان المكتوب فيه اول يوم هذه الاجارة يوم الاربعاء السادس من شهر كذا وكتب بعد ذلك وتقابضا في التاريخ المذكور فيه فقل قوله في التاريخ المذكور فيه خطأ لانه يشير الى ان التقابض الذي هو حكم العقد مع العقد في زمان واحد وانه لا يكون لان التقابض الذي هو حكم العقد ما يكون بعد العقد ولكنه يكتب بعد العقد وتقابضا في اليوم الذي وقع فيه العقد او كتب وتقابضا في اليوم الذي قد باشر العقد فيه ليثبت التقابض بعد العقد والصحيح عندي انه يكتب وتقابضا بعد ما باشر العقد في اليوم الذي باشر العقد فيه * محضر في دعوى مال الاجارة المفسوخة صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان والد هذا الذي احضره معه فلان اجرمني محدودا كذا بكذا اجارة طويلة مرسومة ثم مات وانفسخت الاجارة بموته وصارت بنية مال الاجارة دينالي في تركته فرد المحضر بعلة انه لم يكن في المحضر ذكر قبض مال الاجارة وما لم يقبض المؤجر مال الاجارة لا يصير شيء منه ديناً في تركته بموته ولانه لم يذكر في الدعوى تاريخ اول المدة وتاريخ آخرها ولا بد من ذكر ذلك حتى ينظراً يبقى شيء من مال الاجارة ام لا وقد قال بعض مشائخنا ان ينبغي ان يصرح بقبض مال الاجارة ولا يكتفي بقوله تقابضا قبضا صحيحا فان المستأجر لو حضر مال الاجارة ولم يدفع الى المؤجر وقبض المستأجر ثم سلم المستأجر الى المؤجر ولم يسلم مال الاجارة يكون قوله وتقابضا مستقيما على هذا الاعتبار مع انه لم يوجد قبض احد البديلين وبعض مشائخنا رزقوا هذا القول وقالوا المعتبر في نظير الشرع وقواعد مفهوم الناس والمفهوم من قوله وتقابضا قبض المؤجر الاجارة وقبض المستأجر المستأجر وقد قيل لا ينبغي ان يكتب في صك الاجارة على ان يزرع المستأجر ما بداله لان كلمة على كلمة شرط وزراعة المستأجر بنفسه ليست من قضايا العقد فقد شرط في ذلك العقد ما لا يقتضيه العقد ولكن يكتب ليزرع ما يبدوله وهذا لا يوجب الفساد لان هذا يرجع الى بيان غرض المستأجر لا الى الشرط الا ان هذا القول عندي في غاية الزيادة لان الاجارة في الاصل شرعت لحاجة المستأجر الى الانتفاع وكان انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا عقد الاجارة ولم يكن انتفاع المستأجر بنفسه من قضايا العقد الا ان اشتراط ما لا يقتضيه العقد انما يوجب فساد العقد اذا كان لاحد العاقلين فيه منفعة بالاجماع

اركان لاحد هما فيه مضرة عندايي يوسف ورجحاما اذالم يكن لاحدهما فيه منفعة ولا مضرة لا يفسد العقد
 كما لو اشترى طعاما وشرط البائع على المشتري ان يأكله وههنا لا منفعة لاحدهما في هذا الشرط
 ولا مضرة فلولم يذكر في عقد الاجارة ما يزرع في الارض ذكر في الجامع الصغير ان الاجارة فاسدة
 وذكر في موضع آخر انها جائزة استحسانا كذا في الذخيرة * محضر فيه دعوى الاجارة ودعوى
 احداث يدالمؤجر على المستأجر ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا
 الذي احضرته معي اجر مني عشر دبروات ارض حدودها كذا في ضيعة كذا وسلمها اليي ثم انه
 احداث يده على هذه الاراضي بغير حق فواجب عليه قصريده من هذه الاراضي وترك التعرض
 وتسليمها اليي فرد المحضر بعله انه لم يذكر فيه انه اجر في هذه الاراضي وهو يملكها وهذا الامر لا بد
 من ذكره لان الاجارة من غير المالك لا يصح وان ملكها بعد ذلك وكذلك لم يذكر فيه انه اجر
 هذه الاراضي وهي في يده ولا بد من ذكره لان الاراضي ربما تكون مشتراة واجارة الاراضي
 المشتراة قبل القبض لا تصح اما على الخلاف الذي في بيع العقار قبل القبض كما ذهب اليه بعض
 مشائخنا راجع الى الوفاق كما ذهب اليه بعض المشائخ راجع ولانه لم يذكر في المحضر ان هذه الاراضي
 صالحة للزراعة ولا بد لصحة العقد من ان تكون الاراضي صالحة للزراعة وقت العقد ولا يكتفي
 بوله استيجارا صحيحا لجواز ان لا تكون الارض صالحة للزراعة وقت العقد ولكن تكون بحال
 تصلح للزراعة بعمل المستأجر فيظن ان كون الارض بحال تصلح للزراعة بعمل المستأجر يكفي لصحة
 العقد * محضر في دعوى بقية مال الاجارة المفسوخة حضروا حضرو هذا الذي حضر وكيل
 عن اخيه الكبيرة المسماة فلانة بالدعوى المذكورة فيه وقيم عن اخيه الصغيرة المسماة فلانة من جهة
 الحكم بالدعوى المذكورة فيه وهم اولاد فلان بن فلان فادعى هذا الذي حضر على هذا
 الذي احضره معه لنفسه بطريق الاصاله والاخت الكبيرة بحكم الوكالة والاخت الصغيرة بالاذن
 الحكمي ان هذا الذي احضره معه اجر من ابينا فلان جميع الارض التي حدودها كذا بكذا
 من الدنانير اجارة طويلة مرسومة وان ابانا توفي قبل انفساخ الاجارة هذه وقبل قبضه شيئا من مال
 الاجارة وانفسخت هذه الاجارة بموته وصار مال الاجارة وذلك كذا من الدنانير ميراثة
 لورثته هؤلاء المسمين ما خلا دينا را واحدا فانه ذهب بعضه بمضي واما مضي عن المدة والبعض
 بابراء ابينا منه في حياته وواجب عليه اداء الدنانير المذكورة ما خلا دينا را واحدا ليقبض المدعي

حصة نفسه بطريق الاصلالة وحصة اخته الكبيرة فلاتة بالوكالة وحصة اخته الصغيرة فلاتة بالاذن الحكمي فرد المحضر بعلة ان المذكور فيه مال الاجارة صار ميراثا لورثته ما خلا دينارا واحدا فانه ذهب بعضه ببراء ايئنا المؤجر هذا منه في حيوته ودعوى البراء على هذا الوجه فاسدة لان البراء انما يصح بعد الوجوب او بعد سبب الوجوب وحال حيوة المستأجر مال الاجارة غير واجب على المؤجر اذا كانت الاجارة قائمة ولم تنسخ بعد ولم يوجد سبب وجوبه لان سبب وجوبه انفساخ الاجارة والاجارة لم تنسخ بعد وعلة اخرى ان المذكور في الدعوى فواجب على المدعى عليه ان يدفع مال الاجارة الى هذا المدعى ليقبض حصة نفسه بطريق الاصلالة وحصة اخته الكبيرة بالوكالة والوكيل بالخصومة لا يملك القبض عند زفر روح وعليه الفتوى فلا تصح مطالبته بحصة الموكلة على ما عليه الفتوى والعلة الاولى ليست بصحيحة لان دعوى البراء ان لم يصح فذلك امر لزم عليهم ولا يوجب ذلك خلا في دعوى بقية مال الاجارة فان ذلك لزم لهم * مختصر في دعوى مال الاجارة المفسوخة بموت المؤجر من ورثة المستأجر وكان الدعوى بشرائطها من غير خلل فيها فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعي ان اباك قد قبض مني في حال حيوته كذا مائة من الحنطة عوضا من مال الاجارة التي تدعيه فرد المحضر بعلة ان دفع الحنطة عوضا من مال الاجارة يستدعي وجوب مال الاجارة ومال الاجارة لا يجب على المؤجر حال حيوة المؤجر اذا اجارة حال حيوة المؤجر قائمة على حالها ومال الاجارة انما يجب على المؤجر بعد الانفساخ فكيف يتصور قبض المستأجر الحنطة عوضا من مال الاجارة في تلك الحالة وعلة اخرى انه لم يذكر انه دفع الحنطة عوضا وانما ذكر ان اباك قبض الحنطة عوضا وبقبضه الحنطة عوضا لا تصير الحنطة عوضا ما لم يوجد الدفع من صاحب الحنطة بجهة العوض * عرض صك في الاجارة وكان المكتوب فيه آجر فلان من فلان ارضا احد ودها كذا وهي صالحة للزراعة على ان يزرع المستأجر فيها كذا فقييل الصك باطل لانه شرط في العقد ما لا يقتضيه العقد لان زراعة شيء بعينه ليست من مقتضيات العقد ولا احد العاقدين وهو المؤجر فيها منفعة ومثل هذا الشرط يوجب فساد العقد وقيل بهذا لا يبطل الصك لان قوله في هذا المقام على ان يزرع فيها كذا وقوله ليزرع فيها كذا سواء وقوله ليزرع فيها كذا ليس بشرط وانما هو لبيان الغرض فلا يوجب الفساد كيف وتد ذكرنا من قبل ان المستأجر اذا لم يبين ما يزرع يفسد العقد على ما ذكر في الجامع الصغير فاذا ترك ذكر ما يزرع

يفسد العقد بذكره كيف يفسد العقد * مختصر في تعريف المملوك مثل شيخ الاسلام علي
السفدي رح من مختصر كان في اوله روزبه بن عبدالله الهندي ادعى على فلان فاجاب انه غير
صحيح لان النسبة على هذا الوجه لا يقع بها الاعلام ويجب ان يكتب انه عبد فلان او مولى فلان
وكان المكتوب في المختصر والمديون فلان اقرله بذلك طائعا قال لا بد من بيان ان روزبه بن عبدالله
حر وانه اعتقه مولاة فيكون الاقرار له والمال له او عبد لمولاة مختصر عليه فيكون الاقرار لمولاة والمال لمولاة
او مأذون مديون فيكون الاقرار له وملك المال لمولاة ويختلف حكم الاقرار باختلاف حاله
فلا بد من ذكره قال والمعتق يعرف لمولاة وان كان مولاة معتقا ايضا لا بد ان يقال انه مولى لفلان
فان كان المولى الثالث معتقا ايضا فلم ينسبه الى مولاة فلا بأس به لان المولى الثالث بمنزلة الجد
في النسب فيجوز الاقتصار عليه * عرض سجل فيه حكم نائب قاضي سمرقند فرد بوجوه احدها انه
كان فيه حكم فلان وهو نائب عن قاضي سمرقند فلان ولم يذكر فيه ان قاضي سمرقند مأذون
بالاستخلاف والثاني انه كان فيه قاضي سمرقند كان قاضيا من قبل الملك سنجر ولم يكن كذلك بل
قاضي سمرقند كان من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان من قبل الملك سنجر الا ان هذا لا يصلح
خلالا ان قاضي سمرقند لما كان قاضيا من قبل الخاقان محمد والحقان محمد كان نائبا من قبل
الملك سنجر كان قاضي سمرقند قاضيا من قبل الملك سنجر الا يرى ان ولاية الملك سنجر كانت ظاهرة
على اهل سمرقند في الابتداء والثالث ان الشهود في شهادتهم قالوا ما وقع فيه الدعوى (ملك
ابن مد عيست واندر دست اين مدعى عليه بناحق است) ولم يقولوا فواجب على هذا المدعى
عليه (كه دست خویش کوتاه كند ازین مدعى به وباین مدعى تسليم كند) وقد اختلف
المشائخ رح في هذا قال بعضهم لا بد من ذكره ونحن وان لم نقل به ولكن لا بد من ذكره حتى لا يفتنى
فيه لاحد مجال الطعن والرابع انه كان في آخره جعلت حكمي هذا موقوفا على امضاء
القاضي فلان وهو الذي كان ولاه وهذا يخرج من ان يكون حكما لان المعلق بالشئ والموقوف
عليه غير ثابت قبل وجود ذلك الشئ وهو خال قوي لو حصل الحكم على هذا الوجه اما
لو حصل مطلقا والكاتب كتب على هذا الوجه فهذا لا يوجب خلافا في الحكم انما يوجب خلافا
في المكتوب كذا في فصول الاستروشي * مختصر فيه دعوى اجارة العبد صورته ادعى فلان

عبداني يديه اني اجرت العبد من هذا الذي في يديه كل يوم بدرهم وقد مضى كذا وكذا يوما فواجب عليه تسليم هذا العبد الي مع كذا من الاجرة فرد المحضر بعلة انه لو ادعى انه اجرة كل يوم بدرهم ولم يذكر للاجارة مدة ينتهي اليه كل يوم بجي ينقذ فيه عقدا لاجارة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى قد انقذ فيه عقد الاجارة وكان للمستأجر امساك العبد والانتفاع به فكيف تصح مطالبة المدعي اياه بتسليمه اليه ولو كان ذكر لذلك مدة وهذا اليوم الذي وقع فيه الدعوى من جملة تلك المدة كان كذلك لان هذا اليوم اذا كان من جملة تلك المدة كان داخل في عقد الاجارة وكان للمستأجر حق امساك العبد عند نفسه والانتفاع به ولانه ادعى كذا وكذا من الاجر وكان في محضر الدعوى اجر العبد وبعد ذكر كلمات كثيرة ذكر وسلم اليه ولم يذكر وسلم العبد اليه وبهذا لا يثبت تسليم العبد لجواز انه سلم شيئا آخر ومالم يثبت تسليم العبد لا يجب اجرة فلا تستقيم دعوى تسليم الاجر * خط الصلح والابراء عرض خط صلح وابراء وكان فيه ادعى فلان بن فلان علي فلان بن فلان ما لا معلوما فصالحه فلان علي الف درهم وقبض فلان بدل الصلح وذكر في آخره وابراء المدعى المدعى عليه من جميع دعاويه وخصوماته ابراء صحيحا عاما قيل الصلح غير صحيح اذ ليس فيه ذكر المقدار المال المدعى ولا بد من بيان ذلك ليعلم ان هذا الصلح وقع معاوضة او وقع استقاطا واعلم انه وقع صرفا يشترط فيه قبض البدل في المجلس او لا يشترط وقد ذكر قبض بدل الصلح في المجلس ولم يتعرض بمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح اما الابراء حصل علي سبيل العموم فلا تسم دعوى المدعي بعد ذلك عليه مكان الابراء العام لا مكان الصلح * محضر فيه دعوى مال المضاربة علي ميت بحضرة ورثته صورته حضر واحضر مع نفسه فلانا وفلانا كلهم اولاد فلان فادعى هذا الذي حضر علي هؤلاء الذين احضرهم مع نفسه انه دفع الي مورثهم فلان الف درهم مضاربة وانه تصرف فيها ربح ارباها وانه مات قبل قسمة هذا المال وقبل دفع رأس المال الي رب المال وقبل قسمة الربح مجهلا لهذا المال وصار ذلك دينا في تركته الي آخره ف قيل ان وقع الدعوى في رأس المال والربح فلا بد من بيان قدر الربح وتركه يصير خلافا في دعوى وان ادعى رأس المال فلا بد من ترك بيان قدر الربح * محضر فيه دعوى قيمة الاعيان المستهلكة صورته حضر واحضر فادعى هذا الذي حضر علي هذا الذي احضره معه الف دينار قيمة عين استهلكه من اعيان ماله بسم قد فرد المحضر بوجوه احدها انه لم يبين المستهلك ولا بد من بيانه لان الاعيان ما يكون مضمونا

بالقيمة عند الاستهلاك ومنها ما يكون مضمونا بالمثل عند الاستهلاك ولعل هذا العين مضمون بالمثل فكيف تستقيم دعوى القيمة مطلقا ولا من اصل ابي حنيفة رح ان حق المالك لا ينقطع عن العين بنفس الاستهلاك ولهذا جوز الصلح عن المغصوب المستهلك على اكثر من قيمته وانما ينقطع حقه عن العين وينتقل الى القيمة بتضاء القاضي او بتراضيهما وتيل ذلك يكون حقه في العين فلا بد من بيانه ولا نه لم يذكر ان هذا المقدار قيمة هذه العين المستهلكة بسمرقند او بخارا وقيمة الاعيان تختلف باختلاف البادان والمعتبر قيمة المستهلك في مكان الاستهلاك فلا بد من بيان ذلك *

محضر فيه دعوى الحنطة صورته حضره احضره ادعى هذا الذي حضره على هذا الذي حضره احضره معه ان اخاه هذا الذي احضره معه فلان كان قبض من هذا الذي حضره الف من من الحنطة قبضا موجبا للرد وبين اوصاف الحنطة قال وهكذا كان اقراخ هذا الذي احضره معه في حال جواز اقراره بقبض الحنطة الموصوفة فانه قال لهذا الذي حضره بالفارسية (تراهزار من گندم آبي پاكيزه ميانه سرخه تره آبي بوزن اهل بخارا با من است) اقرارا صحيحا صدقه هذا الذي حضره خطا با وقد توفي فلان قبل ان يؤدي شيئا من هذه الحنطة مجهلا غير معين بهذه الحنطة المذكورة فيه مضمونة لهذا الذي حضره في تركته وخلف من الورثة اخاله هذا وخلف من التركة في يد هذا الذي احضره معه اموالا فيها الف من من الحنطة بالاوصاف المذكورة فواجب على هذا الذي احضره معه اداء مثل هذه الحنطة المذكورة فيه من هذه الحنطة المتروكة وشهدا الشهود على اقرار المدعى عليه بذلك فرد المحضر بوجوه ثلاثة احدها انه ادعى اولاً انه قبض من ماله قبضا موجبا للرد والقبض المطلق خصوصا بصفة كونه موجبا للرد ينصرف الى الغصب وكذا الاخذ المطلق ثم قل وهكذا اقرار المدعى عليه فانه قال بالفارسية كذا وكذا ادعى نحو ما كتب وليس اقرار المدعى عليه كما ادعاه المدعي فانه قال (ترا با من است) وهذا اقرار منه بالوديعة والشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه واقرار المدعي كان بالوديعة فشهادتهم تكون بالوديعة فلم تكن الشهادة موافقة للدعوى المذكورة والثاني انه ادعى عليه الحنطة بالمن والوزن وطلب ضمانها والمضمون عند اداء الضمان يصير ملكا للضامن بالضمان فيتحقق المقابلة بين الحنطة الموزونة وبين ضمانها والحنطة كيلية فلا تصح دعواها بالوزن والمن في مثل هذه الصورة والثالث انه قال فواجب عليه اداء مثل هذه الحنطة المذكورة من التركة ولا يجب على الوارث اداء الدين من عين التركة لا محالة بل الوارث بالخيار ان شاء ادى الدين

من التركة وان شاء ادعى الدين من مال نفسه وانما شرط قيام التركة في بدا الوارث لتوجه المطالبة عليه لا لاداء منها والخلل الثالث ليس بصحيح لان اصل الوجوب في التركة الا ان للوارث ولاية استخلاص التركة باداء الدين من مال نفسه ولما كان اصل الوجوب في التركة تستقيم دعوى الاداء من التركة نظرا على الاعمال * محضر في دعوى قبض العدليات بغير حق واستهلاكها صورته ادعى هذا الذي حضر على هذا الذي احضره معه ان هذا الذي احضره معه قبض من هذا الذي حضره درهم عدلية وبين عدد ما وصفتها وجنسها بغير حق واستهلاكها فوجب عليه اداء مثل هذه الدراهم العدلية ان كان يوجد مثلها او قيمتها ان لم يوجد مثلها وقيمتها يوم القبض كان كذا واليوم كذا نظن بعض مشائخنا رح ان في هذه الدعوى نوع خلل من قبل انه ذكر انه قبض هذه الدراهم بغير حق واستهلاكها ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير ارضاء صاحبه ويحتمل ان الاستهلاك كان بغير امر المالك ويحتمل انه كان بامره واعترض على هذا القائل ان الاستهلاك ان كان لا يصلح سببا لمكان الاحتمال فالغصب السابق كافي فيمكن ايجاب الضمان بالغصب السابق وقيل في الجواب عن هذا الاعتراض بهذا الاعتراض لا يمكن ايجاب الضمان في الغصب السابق لانه يحتمل ان المالك رضي بقبضه الدراهم والمالك اذا رضي بقبض الغاصب وقد كان الغاصب قبض للحفظ يبرأ عن التمسك بذكره شيخ الاسلام خواهرزاده رح في آخر كتاب الصرف واكثر المشائخ رح على ان هذا الخلل المذكور في الحقيقة ليس بخلل في الحقيقة وجهه ان الغصب والقبض بغير حق في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان وكذلك الاستهلاك في نفسه يصلح سببا لوجوب الضمان الا ان امر المالك بالاستهلاك واجازته قبض الغاصب مبرئ له من الضمان فليس على المدعي ان يتعرض للمبرئ عن الضمان ثباتا الا اذا ادعى المدعي عليه شيئا من ذلك فحينئذ يكون ذلك دفعا لدعوى المدعي الا ان يشترط بيان ذلك على المدعي ثم في هذه الدعوى لو لم يكن المدعي ذكر الاستهلاك وفي الدعوى انما ذكر القبض بغير حق ينبغي ان يطلب من المدعي عليه اولا تسليم عين تلك الدراهم لان الدراهم اذا كانت قائمة بعينها وثبت قبضها بغير حق يجب على المدعي عليه تسليم عينها لما عرف ان الدراهم والدنانير يتعينان في المغصوب وطالبه المدعي بتسليم عينها اذا عجز عن تسليم عينها فيسلم مثلها فان لم يقدر على المثل فيسلم القيمة ومن الائمة من قال للمدعي ان يطالب المدعي عليه اولا باحضار تلك الدراهم ليقم البينة عليها ثم يطالبه بتسليمها اليه كما هو الحكم في سائر المنقولات ولكن نقول طلب الاحضار على الاطلاق غير

مستقيم ههنا بخلاف سائر المنقولات وهذا لان الاحضار انما يطلب في المنقولات حتى اذا شهد الشهود وشاروا الى المدعى به والشهود لا يمكنهم الاشارة ههنا فانهم لا يعلمون ان هذه الدراهم هل هي عين تلك الدراهم المفضوطة فان الدراهم يشبه بعضها ببعض فتقع الاشارة الى غيرها عسى بخلاف سائر المنقولات فانها تعرف ظاهرا الا اذا كان على الدراهم علامة يمكن تمييزها من جنسها فحينئذ يشترط الاحضار * محضر في دعوى الثمن صورته ادعى رجل على غيره انه باع منه ثلاثة اذرع من الاطلس العدني وبين طوله وعرضه بثمن معلوم وبين ذلك الثمن وانه اشترى منه هذه القطعة من الاطلس في مجلس البيع بالثمن الذي بينه وقلنسوتين المعروفتين بالعراقي وازارة ونكته بكذا ثمن وبين ذلك وسلمها اليه وانه قبضها منه من غير تسليم الثمن فواجب عليه اداء الثمن المذكور فيه وبين شرائط البيع والشراء من البلوغ والعقل وطالبه بالثمن وانكر الخصم الشراء منه وانكر وجوب الثمن عليه واقام المدعي بينة على وفق دعواه بشرائطها وكتبوا نسخة المحضر وطلبوا بجواب الفتوى فزعم بعض المفتين ان في هذه الدعوى خلا من قبل انه لم يذكر فيه ان المبيع هذا هل كان ملك البائع ام لا لجواز انه باع مال غيره بغير امره فلا يستوجب عليه المطالبة بالثمن ولانه لم يذكر في المحضر ان هذا بذرعان اهل بخارا او بذرعان خراسان وانه متفاوت فيبقى المبيع مجهولا الا ان ما زعم هذا القائل لا يوجب خلا اما الاول فلانه ذكر في الدعوى انه سلمها اليه وقوله وسلم نظير قوله وهي ملكها وهي مسئلة كتاب الشهادات واما الثاني فلانه ذكر في الدعوى انه سلم اليه وبعد القبض والتسليم فالمدعى به في الحقيقة هو الثمن الذي وجب بالعقد صار ديناً في الذمة ولا جهالة في الثمن وانما الخلل في هذه الدعوى من وجه آخر فان المذكور في الدعوى انه باع منه قطعة اطلس صفتها كذا وقلنسوتين صفتها كذا وانه اشتراها منه وسلمها البائع الى المشتري ولم يقل باعهن واشتراهن وسلمهن واشترها جملة بعدما باعها منه جملة وسلم الجملة اليه وهو قبض الجملة حتى ينصرف الى كل ذلك ولانه باع قطعة اطلس هذه والقلنسوتين وانه اشترى القطعة دون القلنسوتين او سلم القطعة دون غيرها غاية ما في الباب ان كلمة ما يجوز ان ينصرف الى الجملة لكن يجوز ان ينصرف الى احدهما ايضا فلا يبقى هذا الاحتمال فلا بد من ذكر شيء يزول به ما ذكرنا من الاحتمال وهو كلمة هي او ذكر كلمة

كلية الجملة اما بدون ذلك لا يزول الاحتمال واذا لم ينزل هذا الاحتمال بقي المبيع والمسلم مجهولا فلا تستقيم دعوى البعض لان المسلم ليس بمعلوم حتى تستقيم دعوى الثمن بقدره * محضر فيه دعوى الوكيل ودعوى موكله ادعى على آخر بحكم الوكالة الثابتة له من جهة والدان والدته دفع الى هذا الرجل تخت ديباج عدده كذا وصفته كذا ولونه كذا وطول كل ديباج كذا وعرضه كذا على سبيل الامانة ولم يظفر به والدته حتى يأخذ منه وقد وكل والدته هذا بالخصومة في ذلك متى ما ظفر بهذا المدفوع اليه ووكله بقبض ذلك منه ايضا وكانت الوكالة ثابتة له في مجلس القضاء فادعى عليه احضار ذلك مجلس القضاء ليقوم الوكيل بينة عليه فانكر المدعى عليه القبض اعلا واقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه انه قد كان قبض لكن رده الى والدته وكتبوا المحضر وطلبوا جواب المفتين فاجابوا بالخلل وكان وجه الخلل انه لم يذكر في المحضر ان المدعى كذبه في قوله (بازرد كردم) وهذا لان المدعى لو صدقه في الرد على والدته لا يبقى له حق الخصومة بعد ذلك ولا بد من بيان ذكر التكذيب في الرد لتستقيم دعوى الاحضار منه وعندي ان هذا ليس بخلل لان طلبه احضار التخت تكذيب له في الرد * محضر في دعوى امرأة منزلا في يد رجل شراه من والدها امرأة ادعت منزلا على رجل وقالت هذا المنزل وذكرت موضعه وبينت حدوده كان حقا وملكها لوالدي فلان وانه باعه مني كذا في شهر كذا حال كونه نافذا التصرف واني قد اشتريتها منه بذلك الثمن المذكور في مجلس البيع ذلك في حال صحة التصرفات واليوم جميع هذا المنزل حقي و ملكي بهذا السبب وان الذي في يده المنزل احدث يده فيه فواجب عليه قصريده عنه وتسليمه الي فاجاب المدعى عليه (ان منزل ملك من است وحق من است باين مدعيه سپردني نيست باين سبب كه دعوى ميكنند) فاحضرت المدعية نفرا ذكرت انهم شهود هاشميد كل واحد منهم بعد الاستشهاد وقال (گواهي ميدهم كه اين فلان بن فلان والد اين مدعيه اقرار كرد بر حال روايي اقرار وگفت من اين خانه كه حدود وي درين محضر مذکور است باين دختر خویش فلان به فروخته ام ووي اين خانه از من خريده است بهمين بها كه درين محضر مذکور است بهمين تاريخ كه درين محضر مذکور است فروختني وخریدني درست و امروز اين خانه ملك اين فلان است باين سبب كه اندرين محضر یاد کرده شده است و اين مدعی عليه دست نو کرده است درين خانه بناحق) واستفتوا المفتين فزعم بعضهم ان فيه خلافا من قبل انه ذكر في الدعوى انه باعه منها بتاريخ كذا وهكذا اقوال البائع بهذا البيع وبهذا التاريخ وهذا يوجب خلافا من قبل انه اضاف الاقرار الى تاريخ البيع في يوم كذا ولعل الاقرار كان

قبل ذلك التاريخ وهذا الزعم فاسد من جهة ان الاقرار ان حمل على ما قبل البيع يكون باطلا ولو حمل على ما بعده يكون صحيحا والاصل في تصرف العاقل ان يصحح لا ان يبطل وزعم هذا الزاعم ايضا ان في لفظ الشهادة خللا لان الشهود قالوا نشهد انه اقر بالبيع وشهدوا على اقراره ثم قالوا واليوم جميع هذا المنزل ملك هذا المدعي بالسبب المذكور في المحضر والسبب المذكور في المحضر البيع والاقرار بالبيع لا يصلح سببا ولا شهادة لهم على البيع فكانت الشهادة باطلة والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان هذا لا يوجب خللا في شهادتهم وفساد الان الشهود اذا شهدوا على اقراره بالبيع والشراء من المدعية فقد ثبت البيع والشراء بشهادة الشهود ولكن بناء على الاقرار والبيع سبب الملك والثاني انهم شهدوا على اقراره ولا علم لنا بعدم شهادتهم على البيع في الابتداء ولعل لهم شهادتهم على البيع لكن لما شهدوا على اقراره أولا ثم شهدوا على البيع وهو السبب الموجب للملك فلم يكن في الشهادة خلل * محضر في دعوى ثمن الدهن ادعى رجل على رجل كذا دينارا نيسابورية جيدة حقا واجبا ودينارا لازما بسبب صحيح شرعي وذكر فيه واقرا المدعي عليه ان هذه الدنانير عليه بسبب صحيح انه اشترى من هذا كذا من دهن السمسم الصافي وبين اوصافه شري صحيحا وقبضه منه قبضا صحيحا فوجب على المدعي عليه هذا تسليم هذه الدنانير المذكورة فيه الى هذا المدعي وذكر جواب المدعي عليه بالانكار وذكر بعده شهادة الشهود على اقرار المدعي عليه بهذا الشراء المذكور فيه هذا المبلغ من الدهن الصافي الموصوف فيه وقال كل واحد من الشهود بالفارسية (گواهی میدهم که این مدعی علیه) وأشار اليه (مقرآمد بحال صحت وروائی اقرار خویش بطوع ورضیت وچنین گفت بخیریدم ازین مدعی) وأشار اليه (هفصد من روغن کنجد پاکیزه صافی خریدنی درست و قبض کردم قبضی درست) واستفتوا عن صحة هذه الدعوى فقيل انها فاسدة من وجهين والشهادة غير مطابقة للدعوى أما بيان احد وجهي فساد الدعوى ان المدعي ادعى اقرار المدعي عليه بهذا المال المذكور فيه ودعوى الاقرار بالمال غير صحيح عند عامة العلماء لوجهين احدهما ان دعوى الاقرار ليس بصحيح بدعوى الحق لان حق المدعي المال دون الاقرار فاذا ادعى الاقرار فقد ادعى ما ليس بحق له والثاني انه ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى لان نفس الاقرار ليس بسبب لوجوب المال انما الموجب شيء آخر وهو المبتاعة والاقرض وما شاكل ذلك فلو كان الحق ثابتا للمدعي بسببه لا دعوى ذلك ويبين سببه فلما عرض عن ذلك ومال الى الاقرار علم

انه كاذب في الدعوى الوجه الثاني لفساد الدعوى انه لما بين سبب الوجوب وهو شراء الدهن لا بد وان يبين ان هذا المبلغ من الدهن الذي يدعي بيعه من المدعى عليه كان موجودا وقت البيع حتى يقع البيع صحيحا لان على تقدير عدمه وقت البيع او عدم بعضه لا يكون البيع منعقد في حق الكل او في حق البعض فلا يكون الثمن واجبا على المدعى عليه فلا تستقيم دعوى الثمن بسبب الشراء والبيع غاية ما في الباب انه ذكر انه قبضه قبضا صحيحا ولكن هذا لا يكفي لصحة البيع وجوب الثمن احدهما انه لم يكن موجودا وقت البيع ولا مقبوضا لكن الكاتب هكذا ذكر والثاني انه يحتمل انه لم يكن موجودا وقت البيع ثم حصله البائع وسلمه الى المشتري وقبضه المشتري اذ لم يذكر في المحضر وقبضه في مجلس الشراء او عقيب القيام عن مجلس الشراء وعلى تقدير عدمه وقت البيع لا ينفعه التسليم لان العقد حينئذ يقع باطلا والتسليم بحكم البيع الباطل لا ينفع فلا يكون هذا بيعا بالتعاطي لان هذا التسليم بناء على ذلك العقد الباطل وانما يعتبر البيع بالتعاطي في موضع لم يكن التسليم بناء على البيع الناسد وهو نظير ما قلنا في الاجارة اذا اجردارة اوارضه وهي مشغولة بمناخ الآجر وزروعه ثم فرغ وسلم لا تنقلب الاجارة جائزة فلا ينعقد بينهما اجارة مبتدأة بالتعاطي لان التسليم حصل بناء على الاجارة الفاسدة كذا اومن المشائخ من انكر وجه القياس في هذه الدعوى وذكر لكل وجه من وجهي الفساد جوابا اما الاول قلنا دعوى الاقرار بالمال انما لا يصح اذا حصل دعوى المال بحكم الاقرار بان قال المدعي عليك كذا لانك اقررت لي به اوقال هذه العين ملكي لانك اقررت لي به وهذا دعوى المال ما حصل بحكم الاقرار بل دعوى المال حصل مطلقا الا انه مع دعوى المال ادعى اقراره بالمال وهو لا يوجب خلا وقوله ظهر وجه الكذب في هذه الدعوى ممنوع ايضا وقوله لم يدع السبب قلنا انما يدع السبب لا لما قلتم بل لانه لم يوجد من يشهد على السبب ووجد من يشهد على اقرار المدعى عليه بالمال واما الوجه الثاني قوله لا بد وان يبين هذا المبلغ من الدهن كان موجودا وقت البيع قلنا هذا انما يحتاج اليه في الشهادة بان شهد الشهود انه باع منه كذا مبلغا من الدهن والشهود هنا لا يشهدون على البيع انما يشهدون على اقراره بالبيع واقراره كان بشري صحيح واقراره لا انسان متى حصل بنصرف صحيح ثبت حكمه في حقه وان احتمل الفساد بخلاف الشهادة والفرق بين الشهادة والاقرار عرف في مواضع واما بيان ان الشهادة لا تطابق الدعوى فان في الشهادة ذكر اقرار

المدعى عليه بالتقبض مطلقا لا بقبض المشتري فان الشهود قالوا (مقرآمد اين مدعى عليه كه بخريدم از اين مدعى مقصد من روفن كنجد صافي پاكيزه وقبض كردم قبضى درست) وفي الدعوى ذكر القبض مع الاشارة فانه قال قبضه منه قبضا صحيحا وكان ينبغي ان يذكروا في الشهادة على اقرار المدعى عليه (وقبض كردمش) * محضر في دعوى الوصية بالثلث صورته ادعى للموصى له على واحد من الورثة ان الميت قد اوصى لي بثلث ماله حال حيوته وحال كونه ماقلا بالغنا واحضر في مجلس الحكم خاتما من ذهب فصفه فيروزج وادعى على الوارث ان هذا الخاتم من جملة التركة التي خلفها الميت وانه في يدك فواجب عليك دفع الثلث المشاع من هذا الخاتم الي بحكم الوصية فانكر الوارث الوصية واقام المدعى بينة على وفق دعواه واستفتوا عن صحة الدعوى فافتوا بفساد هذه الدعوى واختافوا في علة الفساد بعضهم قالوا لانه لم يذكر في المحضر انه اوصى طائعا ويحتمل انه اوصى مكرهوا الوصية مع الاكراه باطالة وبعضهم قالوا طلب تسليم الثلث المشاع من الخاتم وذلك لا يتصور والصحيح هو الاول لان تسليم الجزء الشائع تسليم الكل *

محضر في دعوى الكاح على امرأة وصورة ادعى فلان على فلانة انها منكوحته وحلاله بسبب انه تزوجها على مهر معلوم بمشهد من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه وانها خرجت عن طاعته فواجب عليها الانتقياد في احكام الكاح وقد كان جواب المرأة ان انتقيادها في احكام الكاح غير واجب عليها من قبل انه طلقها ثلاث تطلقات وانها محرمته عليها بالطلاق الثلاث واثبت ذلك بالبينة على سبيل دفع دعواه الكاح عليها وقد كان اتى الرجل بدفع الدفع وادعى انها مبطله في دعوى الدفع وان دعواها الدفع هذا ساقطة من قبل انها اقرت قبل دعواها الدفع هذه انها اعتدت منه بعد الطلاقات الثلاث وتزوجت بزوج آخر ودخل ذلك الزوج ثم طلقها واعتدت منه ايضا وكان دعوى انتفاء العدتين منها في مدة يتصور في مثلها انتضاؤها ثم تزوجت بهذا الزوج بمهر معلوم بمشهد من الشهود العدول وانها اليوم امراته وكان ذلك على المحضر جواب مشائخ سمرقند وكبارهم بالصحة واتفق مشائخ بخارا على ان المحضر غير صحيح بينوا ذلك وجهها فقالوا ان الزوج ادعى اقرار المرأة بهذه الاشياء ودعوى الاقرار على المدعى عليه بالشيء غير صحيح من المدعى المذكور في شرح ادب القاضي وعندي ما ذكرنا من وجه الفساد ليلى بصحيح وهذا لان الزوج لا يدعى

لا يدعى النكاح بحكم اقرارها بل يدعى النكاح عليها مطلقا وانما دعوى الاقرار لبيان كونها
مبطلّة في دعوى الدفع وهو صحيح واليه اشارة في آخر الجامع وقد ذكرنا هذه المسئلة قبل هذا
مشرحة كذا في الذخيرة * ورد سجل من مروفي اثبات ملكية حمل وكتب فيه يقول القاضي
فلان صاحب المظالم والاحكام الشرعية بكورة مروونواحيها من قبل السلطان فلان حضر
في مجلس الحكم بها بتاريخ كذا رجل ذكر انه فلان واحضر معه خصما ذكر انه فلان بن فلان
فادعى عليه بمحضر منه قالوا وكان في المحضر المذكور الى هنا خلل من وجهين احدهما انه كتب
حضر في مجلس القضاء بها وقد سبق ذكر كونه قاضيا بمروونواحيها فقله بها يحتمل الانصراف
الى كورة مرووي يحتمل الانصراف الى نواحي فالحكم لا يكون صحيحا اذ المصر شرط صحة
التضاء في ظاهر الرواية واليه مال اكثر المشائخ راجح مذكور في ادب القاضي للخصاف وعندى
ان هذا ليس بخلل لان المصر على رواية النوادر ليس بشرط فاذا قضى القاضي خارج المصر
كان قضاؤه في فصل مختلف فيه فينفذ والثاني انه ذكر فادعى عليه بمحضر منه ولا بد من التصريح
بذكر الذي حضر والذي احضره معه فينبغي ان يكتب فادعى هذا الذي حضر على هذا
الذي احضره معه لانه يحتمل ان الدعوى صدر من غير هذا المدعى او من هذا المدعى على
غير هذا المدعى عليه ويكتب بمحضر من هذا المدعى عليه لاحتمال انه يدعى عليه عند غيبته ثم ذكر
فيه حملا صفة كذا على فخذ كتي صفة كذا سنة كذا قيمته كذا بمحضر مجلس القضاء و اشار اليه انه
ملكه وحقه قالوا وفي بعض هذه الالفاظ خلل وبعضها غير محتاج الى الذكر فبيان الصفة والسن
والقيمة غير محتاج اليه اذ هو محضر في مجلس الحكم فتصح الدعوى بالاشارة اليه من غير
بيان الصفة والسن والقيمة وفيه خلل فانه قال و اشار اليه انه ملكه وحقه وينبغي ان يقول الى الحمل
المحضر هذا انه ملك المدعى وحقه ثم قال وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول في
يد المدعى عليه هذا ثم ذكر وان الواجب عليه قصر اليد عنه ولا بد وان يقول وان الواجب
على هذا المدعى عليه تصريده من الحمل المدعى به هذا ثم ذكروا اعادته الى يده وعسى
لم يكن في يده بان كان ورثه ولم يقبضه حتى غصبه المدعى عليه وينبغي ان يذكر مكان لفظة
الاعادة لفظة التسليم وتسليمه الى المدعى هذا ثم بعد ذكر المسئلة والانكار فاحضر المدعى جماعة
وكان ينبغي ان يقول فاحضر المدعى هذا ثم ذكر في شهادة الشهود شهدوا ان الحمل المدعى ملك

المدعى وحقه وفي يد المدعى عليه بغير حق ولا بد وان يقول شهدوا ان الحمل المدعى هذا ملك المدعى هذا وفي يد المدعى عليه هذا بغير حق وقد كان ذكر عقيب ذلك وأشاروا الى المتداعيين وانه لا يغني عن ذكر الاشارة عقيب ذكر كل واحد منهما لان اسم المتداعيين يتناول كل واحد منهما فعسى أشاروا الى المدعى عند الحاجة الى الاشارة الى المدعى عليه وعند ذكر الحمل يحتاج الى ذكر الاشارة الى الحمل الا اذا كان ذكر وأشار الى المشهود به هذا ولولم يكن ذكر لفظة هذا عند ذكر المشهود به واحوج ما يكون في المحضر والسجل الاشارة في مواضع الاشارة في لفظة الشهادة والدعوى حتى يرتفع الاشتباه وتصح الدعوى وقد كان ذكر عقيب قوله فلتمس المدعى هذا منى الحكم فاعلمت المدعى عليه ما توجه عليه من الحكم ولم يكن ذكر هذا عقيب ذكر المدعى عليه وكذا لم يذكر الى آخر السجل لفظة هذا عند ذكر المدعى عليه ولكن تساهل في ترك ذكر الاشارة في هذه المواضع وانما يبالغ ذلك في الدعوى والشهادة وقد كان فيه ايضا حكمت بثبوت ملكية المذكور فيه للدعى وبكونه في يد المدعى عليه بغير حق بحضرة المتخاصمين ولم يكن ذكروا بحضرة الحمل المدعى به هذا ولا بد من ذكر ذلك لا محالة لان في المنقول يحتاج القاضي وقت الحكم الى الاشارة كما يحتاج الشاهد وقت الشهادة الا اذا كان المدعى به القيمة فحينئذ لا يحتاج الى حضور ما يدعى قيمته كما في الرجوع في الاستحقاق فالقاضي يقضي بالرجوع من غير احضار المستحق كذا هنا وكان القاضي كتب في آخر السجل المذكور فيه صدر من فلان ولم يكن فيه كتب اني حكمت بشهادة هؤلاء الشهود او بدليل لاح عندي وما شبه ذلك ولا بد من ذلك ليعلم ان الدعوى والشهادة كانت بين يديه وعسى كانت الدعوى والشهادة بين يدي نائبه هو وتولى الحكم بنفسه ومثل ذلك لا يجوز القضاء به فلا بد من بيان ما يدل على ذلك وكان قاضي بخارا كتب في آخر هذا السجل وصدر منه الحكم بشهادة عدلين ولم يذكر بحضرة الخصم وعسى كان عند فية الخصم فلا يكون صحيحا ولو كان كتب حكمت بثبوت السجل بشرائطه لا يكفي ايضا لان القاضي لا يقف على الشرائط فلا بد من البيان كما قلنا في قول القاضي شهدوا على موافقة الدعوى انه لا يكفي بذلك لانه لا يعرف الموافقة بين الدعوى والشهادة فكذا هنا * محضر في اثبات الايصاء بثلاث المال وكان الموصي امرأة وهي بنت الاستاذ محمد البخاري السمرقندي المعروف باستاذ منارة قد كانت اوصت بثلاث مالها على ان يشتري بثلاثة الخنطة ويفرق

على الفقراء لقضاء صلواتها الفائلة ويشترى بثلتها شاة فيضحى بها في اليوم الاول من ايام الاضحية ويشترى بثلتها الرخائف وما يتخذ منه الخبيص والكيزان والكريب على حسب ما اعتاد الناس في ايام عاشوراء قد كانت اوصت الى اختها وامرتها بتنفيذ هذه الوصية فادعت على زوجها بمحضر منه وكانوا كتبوا في المحضريان الايضاء وقالوا في آخره وفي يد زوجها المدعى عليه هذا جل سرج كان طوله كذا وعرضه كذا قيمته دينار ونصف فواجب عليه احضار الجمل مجلس الدعوى ليتمكن من تنفيذ الوصية فيه ان كان قادرا على احضاره وان عجز عن احضاره واستهلكه فواجب عليه اداء نصف دينار وذلك ثلث قيمته لينفذ الوصية فيه وكان هذا موجبا للخلل من قبل ان المذكور هي القيمة لا غير ولم يذكروا ان هذا قيمته يوم قبضه او يوم الاستهلاك ولا شك ان الجمل يكون امانة في يد الزوج ظاهرا اذالم يذكر وا انه قبضه بغير حق فانما يصير مضمونا عليه بالاستهلاك فيعتبر قيمته يوم الاستهلاك فلا يصح مطالبته بنصف دينار في الحال ما لم يعلم ان قيمته يوم الاستهلاك كانت دينار ونصفا وكان ينبغي ان يذكروا ان الواجب عليه احضار هذا الجمل وتسليمه الى الموصي اليها حتى تباعها وتأخذ منه الثلث وان كان منكرا كون الجمل هذا في يده ملكا للموصية هذه حتى تتمكن المدعية من اقامة البينة على ذلك وكان الوجه الصحيح في طلب احضار الجمل هذا حتى تتمكن من تنفيذ الوصية فيه الا بما ذكرنا وهو البيع ان كان مقرابه واقامة البينة عليه ان كان منكرا * سجل في اثبات الوقفية وكان المكتوب فيه ادعى ان فلانا وكل فلانا واقامه مقام نفسه في طلب حقوقه من الناس وقبضها له منهم توكيلا معلقا بشرط متحقق كائن قبل هذا التوكيل وهو هذا الوقف وقال بالفارسية (اگر فلان وقف کرده است این فلان موضع را بربرادر وخواهر خویش فلان و فلانه) بشا ئط كذا وسلمه الى متول كان ولاه يوم الوقف وصارت وقفية ذلك الموضع مستقبضة مشهورة وصار هذا الوقف من الاوقاف القديمة المشهورة فانت وكيل بقبض الديون التي على الناس وقد ثبت وقفية ذلك الموضع بالشرائط المذكورة فيه وصارت من الاوقاف المشهورة ويتحقق شرط الوكالة بقبض الديون التي لفلان على الناس ولفلان الموكل على هذا المحضرين كذا كذا فاجاب الخصم وقال (بلى فلان ترا وكيل کرده است بران وجه كه دعوى ميكني وكالتى معلوم بآن شرط كه ياد كردي و مرا بفلان چندين كه دعوى ميكني دادني نيست ولكن مرا از وقفيت اين موضع معلوم نيست و از شهرت و استفاضت او خبرني و مرا بنو

باین وجه که دعوی میکنی دادنی نیست) احضر المدمی نفران که انهم شهود به شهدون له علی
 الوقیة فشهد الشهود بذلك علی وجهها وساقوا الشهادة علی سننها وذكروا ان فلانا وقف هذه
 الضیاع المذكورة فيه علی كذا بشرائط كذا وحکم القاضي بشبوت الوقیة وتحقق شرط الوكالة ولزوم
 المال علی المدعی علیه وكلفه اداء ذلك الی المدمی وامر بكتابة هذا السجل فكتبوا ووقع القاضي
 علی صدره وكتب فی آخره كما هو المعتاد ثم استفتوا عن صحة السجل كما هو فاجاب بعض مشائخنا رَح
 بصحته واجاب المحققون بفساده واختلوا فيما بينهم فی علة الفساد بعضهم قالوا لان الشهود شهدوا
 علی اصل الوقف وشرائطه بالشهرة والاستفاضة والشهادة بالشهرة علی اصل الوقف جائزة
 وعلی شرائطه لا واذالم تقبل الشهادة علی الشرائط والشهود شهدوا بمكانهم لا تقبل علی اصل الوقف
 ایضا هنا ما لان الشهادة واحدة فاذا بطلت فی البعض بطلت فی الكل اولان الشهود لما لم يحل
 لهم الشهادة علی الشرائط بالشهرة فاذا شهدوا بها فقد اتوا بما لا يحل لهم فوجب ذلك فسقهم
 والفسق يمنع قبول الشهادة وجهلهم بذلك لا یكون عذرا لان هذا من الاحكام والجهل بالحکم
 فی دار الاسلام لا یكون عذرا وانما علم هنا انهم شهدوا بالتسامع لانهم شهدوا بوقف قديم مضی
 علیه سنون كثيرة یعلم قطعا انهم لم یكونوا حال حیوة الواقف ولم یسمعو منه وكذلك فی كل موضع
 شهدوا بوقف قديم مضی علیه سنون كثيرة یعلم قطعا انهم لم یكونوا حال حیوة الواقف یعلم ضرورة
 انهم شهدوا بالتسامع وهذا یس بشی عندی لان الشهود وان شهدوا بوقف قديم مضی علیه
 سنون كثيرة بهذا لا تثبت الشهادة بالشهرة والتسامع لجواز انهم عابثوا قاضیا قضی بوقیة هذا
 الموضع بالشرائط المذكورة * وطریق آخر یعلم به انهم شهدوا بالتسامع ان یقول الشهود شهدنا لانه
 اشتهر عندنا وهذا مقبول بخلاف ما اذا قالوا شهدنا لاننا سمعنا من الناس حیث لا تقبل فی ظاهر
 الجواب كما لو قالوا شهدنا بملکة هذا العین لعلنا لاننا رأینا هذا العین فی یدہ ینصرف تصرف الملاك
 فی شهادات مختصر العصام وفي رواية تقبل وان فسروا بالسماخ من الناس وتاکید ذکر هذه الروایة
 فی کتاب الا قضیة وبعضهم قالوا انما فسد السجل لانهم لم یبینوا المتولی ولم یسموه ولم یذکروا نسبه
 بل ذکروه مجهولا والتسليم الی المجهول لا ینتفی والتسليم شرط لصحة الوقف ولا اعتماد علی هذه
 العلة انما الاعتماد علی العلة الاولى وعندی ان الدعوی من الوکیل علی وقیة ذلك الموضع علی
 الوجه

الوجه الذي ذكره لا يصح وأن كان الدعوى خاليا عما ذكرنا من وجه آخر لان الوكيل بهذه الدعوى يثبت شرط حقه باثبات فعل على الغائب وفيه ابطال حق الغائب عما هو مملوك له والانسان لا يصلح خصما في اثبات شرط حقه باثبات فعل على الغائب اذا كان فيه ابطال حق الا يرى ان من طلق متق عبده بطلاق فلان امرأته فاقام العبد بينة ان فلانا قد طلق امرأته فالتقاضي لا يسمع دعوى العبد ولا يقبل بينته والمعنى ما ذكرناه كذا ذكر المسئلة في طلاق الجامع الا صغر وقد اتفق بعض المتأخرين بسماع هذه الدعوى وقبول بينته والاول اصح * محضر فيه دعوى فمن اشيء ارسل المدعي الى المدعى عليه لبيعها وصورته محضر فلان بن فلان العلاني واحضر معه فلانا وادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا الذي حضر ارسل الى هذا المحضر معه يدا مين له فلان كذا عدد من الكرايس الزندنجي البخاري المسروح طول كل واحد كذا ومرضه كذا لبيع ممن يرغب في شرائه بما يقوم اهل البصر في ذلك وان فلانا الامين اوصل هذه الكرايس الى هذا الذي احضره وان هذا الذي احضره قبض ذلك كله من الامين وباع ممن اشترى بتقويم اهل البصر وقبض الثمن وذلك كذا فواجب على هذا الذي احضره تسليم الثمن المذكور فيه الى هذا المدعي ان كان قائما بعينه في يده وان كان اسنهلكه فوجب عليه اداء مثل ذلك الدنانير المقبوضة الى المدعي وسأل مسئلته عن ذلك فسئل فاجاب الذي احضره بالانكار فاحضر المدعي شهودا فاستفتوا عن صحة هذه الدعوى قيل هذه الدعوى غير مستقيمة وفيها خلل من وجهين احدهما ان المدعي ادعى على المدعى عليه تسليم ثمن الكرايس المذكورة في هذه الدعوى وذكر في الدعوى انه باع الكرايس المذكورة فيه هكذا وقبض الثمن وطالبه بتسليم الثمن ولم يذكر انه باع الكرايس المذكورة فيه وسلمها الى المشتري ويحتمل انه هلك الكرايس في يد البائع قبل التسليم وعلى هذا التقدير الثمن لا يكون لصاحب الكرايس بل يبطل البيع ويكون الثمن لمشتري الكرايس فانما يكون الثمن لصاحب الكرايس اذا سلم البائع الكرايس الى المشتري فما لم يذكر التسليم لا يكون دعوى المطالبة بتسليم الثمن صحيحة والوجه الثاني انه قال فواجب على هذا الذي احضره معه تسليم الثمن الى هذا المدعي وهذا النوع من المطالبة غير مستقيم في مثل هذه الدعوى لوجهين احدهما انه ذكر لفظة الوجوب وعلى تقدير صحة البيع ووجود التسليم الى المشتري فالثمن يكون امانة عند المدعى عليه لكونه وكيل في البيع وفي الامانات

لا يجب على الأمين تسليمها إلى صاحبها إنما يجب عليه التخلية لا غير فمطالبته بالتسليم لا تكون مستقيمة والثاني أن الثمن لو كان قائما في يد الأمين كان متعينا وفيما يتعين من المنقول إنما يستقيم المطالبة بالأحضار مجلس الحكم لينتقم المدهي من الدعوى وإقامة البينة بحضرته ولا تستقيم الدعوى والمطالبة بالتسليم بعض مشائخنا راح قالوا الوجه الثاني من الخلل ليس بصحيح قوله لو صح البيع وتسليم المبيع وقبض الثمن كان الثمن امانة في يد الوكيل ولا يجب على الأمين تسليم الأمانة قلنا الأمين لا يجب عليه تسليم الأمانة بحقيقته إنما يجب عليه التسليم بمجازة وهو التخلية فيحمل دعوى التسليم على دعوى التخلية تصحيحاً وقوله أن الثمن في يد الوكيل لو كان قائما كان متعينا فيجب الأحضار للإشارة أمالا يجب التسليم فقلنا الأحضار لا يفيد هنا لأن الأحضار للإشارة ولا يمكن للشهود الإشارة إلى الدراهم التي هي ائمان وقد مرّ جنس هذا فيما تقدم * محض فيه دعوى ملكية حمار صورته ادعى فلان على فلان ملكية حمار فحضر مجلس الحكم وقال هذا الحمار الذي في يد هذا المدعى عليه اشتريته من فلان وفي يد هذا المدعى عليه بغير حق فواجب عليه تسليمه إليّ فاستفتوا من صحة هذه الدعوى فتبل أنها فاسدة من وجهين أحدهما أنه ذكر الشراء من فلان ولم يذكر وأنقذ الثمن وقد كتبنا في هذا الكتاب أن المشتري إذا وجد المشتري في يد غيره ولم يكن نقداً لثمن للبائع لا يكون له ولاء الاسترداد والاستخراج من يد ذي اليد وأكدنا ذلك بمسئلة المنتقى والثاني أن في دعوى الملك بسبب الشراء لا بد للمدعى أن يقول باع فلان مني وهو يملكه أو يذكر التسليم أو يقول ملكي اشتريته من فلان ولم يوجد شيء من ذلك والحاصل أن ذكر الملك من أحد الجانبين كافٍ لصحة الدعوى بطريق الشراء * محض فيه دعوى الرجل ببقية صداق ابنته على زوجها بسبب وقوع الطلاق عليها من جهته بالحلف وكان صورة الدعوى كان فلان بن فلان على ختنى كذا دينا راسبب كذا فقضى من ذلك كذا وبقي عليه كذا وكان في يد صاحب الدين خط اقرار ختنى بهذا فظفر المقرب بذلك ومزقه ثم اخذه الغريم يوما وطالبه بالباقي من المال فانكر فاستحلفه بالطلاق فحلف بثلاث تطليقات أنه ليس عليه شيء فهدّده وحبسه فاقرب ببقية المال الذي كان عليه فاعطاه خطا بذلك وهكذا اقر المدعى عليه بالحلف وببذل الخط والاقرار ببقية ماله الذي كان له عليه فاخبر بذلك امرأته وصهره ورفعوا الأمر إلى القاضي فادعى صهره بوكالة ابنته ببقية مهرها بوقوع الطلاق بسبب الحلف المذكور فيه فانكر الرجل المذكور فيه

الحلف والاقرار بعد ذلك فأتى المدعي بالشهود فشهدوا بهذا اللفظان الزوج اقراني حلفت
 بثلاث تطبيقات انه ليس لفلان علي كذا وهو ما كان يدعي علي من بقية الدين ثم بذلت له
 الخط بكذا فاستغثوا من صحة هذه الدعوى وموافقة الشهادة الدعوى فقبل ان هذه الشهادة
 غير موافقة لهذه الدعوى لان في الدعوى ذكر انه اقر له بعد الحلف ببقية المال الذي كان له عليه
 وبذل له الخط بذلك وفي الشهادة شهد الشهود انه اقر انه بذل الخط بعد الحلف كذا ولم يشهدوا
 انه بذل الخط بالمال الذي كان له عليه وعسى بذل له خط الصلح وذلك لا يكون اقرارا اصلا
 وان كان بذل خط الاقرار واشهدا قريبا لآخر لا بذلك المال فلا يوجب هذا احتشا في يمينه فكانت
 هذه الشهادة مخالفة للدعوى من هذا الوجه ولانه مكره في هذا الاقرار والاقرار مكرها لا يجب
 به المال فلا يقع الحنف فهذا خلل ظاهر في هذا المقام * محضر في دعوى الاستجار الطاحونة وكان
 في ذكر الحدود الحد الاول مغترف ماء النهر والحد الثاني مصب ماء النهر من الوادي * ورد
 المحضر بعله ان هذا الحد النهر لا حد الطاحونة والدعوى وقع في الطاحونة وحدها ولو وقع الدعوى
 في الطاحونة والنهر فما ذكر وايصلح حد النهر والله تعالى اعلم * محضر فيه دعوى اجارة محدود
 باجرة معلومة فرد المحضر بعله ان الاجرة ذكرت مطلقة ولعل انها من المكيلات وبيان مكان
 الايلاء اذا كانت الاجرة مكيلة وموز ونا شرط ولم يذكر ذلك * محضر في الاجارة المضافة الى زمان
 بعينه وقد كتب الصك قبل مجيء ذلك الزمان وكتب فيه انها تقابضا قبضا صحيحا قبل قوله
 تقابضا قبضا صحيحا لا يكاد يصح لان العقد لا يقع قبل مجيء ذلك الزمان والتقابض قبله لا يكون
 صحيحا * محضر فيه استحقاق جارية اسمها (دلبر) فحين اراد المشتري ان يثبت الاستحقاق عند
 القاضي ليرجع على البائع ذكر اسم الجارية (بنفشه) فقال البائع ما بعته منك جارية اسمها (بنفشه)
 وانما بعته جارية اسمها (دلبر) فقد قيل القاضي لا يلتفت الى دعوى المشتري ولا يمكنه من
 الرجوع على بائعه لان البائع ينكر بيع الجارية بالاسم الذي ادعاه المشتري وقد قيل القاضي
 يسمع دعواه اذا قال ارجع عليك بثمن الجارية التي اشتريتها منك لانه يجوز ان يكون لها اسمان
 (بنفشه) و(دلبر) ولو كان قال ارجع عليك بثمن الجارية التي اشتريتها منك واستحقت علي يسمع
 دعواه واذا اقام عليه البينة قبلت عينته وقضي له بالثمن * محضر في اثبات الاستحقاق والرجوع
 بالثمن وصورة ذلك جرى الحكم من القاضي فلان علي فلان باستحقاق حمار كان اشتراه

بينته قامت * ورد المحضر بعلته انه لم يذكر في المحضر ان الاستحقاق كان بمطلق الملك او بالملك بسبب وكذلك لم يذكر فيه ان البيته قامت على اقرار الملتحق عليه او على نفس الدعوى والحكم يختلف * محضر في دعوى ثمن حين مساة وكان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي * فرد المحضر بعلته انه لم يذكر في محضر الدعوى تسليم المبيع ولا بد من ذكره ليصح دعوى المطالبة بتسليم الثمن فانه لو هلك المبيع قبل التسليم ينتقض البيع ولا يبقى الثمن واجبا على المشتري والثاني ان المذكور في آخر الدعوى فواجب على هذا المدعى عليه تسليم الثمن المذكور الى هذا المدعي والثمن على تقدير صحة البيع امانة عند المدعى عليه وفي الامانات والودائع الواجب هو النخلة دون التسليم وكل ذلك عندني فاسد غاية الفساد اما الاول فلان حكم الشرع في بيع العين بالدرهم ان المشتري هو الذي يطالب بتسليم الثمن اولا واما الثاني فلان الثمن واجب في ذمة المشتري والواجب في الذمة لا يكون امانة وكيف يستقيم هذا القول وانه لو هلك جميع مال المشتري لا يسقط عنه الثمن * ورد محضر فيه دعوى دنانير نيسابورية جيدة حمراء ثمن دهن مقدار معلوم اشتراه المدعى عليه من المدعي وقبض الدهن وشهد الشهود بذلك وذكر واقبض الدهن في الدعوى والشهادة جميعا * فرد المحضر بعلته ان المدعي في دعواه والشهود في شهادتهم لم يذكروا ان هذا القدر من الدهن هل كان في ملكه يوم البيع وعلى تقدير انه لا يكون لا يجوز البيع ولا يجب الثمن على المشتري وهذا ليس بخلل في الحقيقة لان هذا دعوى الدين في الحقيقة لان الدهن مقبوض الا يرى انهم لو لم يذكروا مقدار الدهن تصح الدعوى وان لم يذكروا قبضه فانما يصح الدعوى لانه في الحقيقة دعوى الدين * ورد محضر خضونه ادعى فلان على فلان انك اشتريت مني كذا كذا حنطة بخمسين دينارا وجاء المدعي بشاهدين شهدا أحدهما بالبيع بخمسة وعشرين وشهد الآخر بالبيع بسبعة وعشرين فقبل الشهادة ليست بصحيحة لاختلاف الشاهدين فيها وقيل لو صح الدعوى كانت الشهادة على العشرين مقبولة لانهما اتفقا على العشرين لفظا ومعنى والاول اصح لان كل واحد منهما شهد بعقد غير العقد الذي شهد به الآخر صاحبه فان العقد بخمسة وعشرين غير العقد بعشرين الا يرى انه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين المتبائعين يتحالفان * ورد محضر ادعى فلان على فلان

على فلان كذا كذا اقترعة حنطة وقال في دعواه (واين مدعى عليه از زمين مستأجر من اين مبلغ گندم برده است بناحق) فان كان قائما بعينها فعليه ان يرد ما علي وان كان هالكا فعليه ان يرد مثلها * ورد لمحضر بعلته انه لم يذكر في الدعوى (اين مبلغ گندم برده است از مزرعة من يا از مزرعة مزادع من) ولا بد من ذكر ذلك ليصح منه دعوى المطالبة بالتسليم ان يجوز ان يكون الزرع في ارض غيره فيكون الزرع لذلك الغير لا لهذا المدعى واذا ذكر انه مزروع مزارعه هل يشترط ذكر اسم المزارع ونسبه ففيه اختلاف المشائخ رح * وفي فتاوى النسفي عرض محضر فيه دعوى اربعة آلاف دينار والمكتوب في لفظة الشهادة اربعة دنانير قال الشيخ الامام السفدي رح المخالفة بين الدعوى والشهادة ظاهرة فقبل نسي (هزار) فقال اذا نسي فقد فسد المكتوب وقيل يجب ان تقبل الشهادة على اربعة دنانير وقد مرجس هذا * ورد محضر فيه دعوى اعيان مختلفة الجنس والنوع والصفة وذكر قيمتها جملة ولم يبين قيمة كل عين قال شيخ الاسلام اختلف المشائخ رح فيه منهم من اكتفى بالاجمال ومنهم من شرط التفصيل وهذه المسئلة في الحاصل على وجهين اما ان كانت الاعيان قائمة او مستهلكة فان كانت قائمة فلا بد من الاضمار عند الدعوى وعند ذلك لا حاجة الى بيان القيمة وقد مرجس هذا وان كانت مستهلكة ينبغي ان يبين قيمة كل عين لانه ربما يقر باستهلاك بعض هذه الاعيان وينكر البعض فلا بد من ان يعرف القاضي انه باي قدر يقضي مع هذا اذا لم يبين لا يوجب ذلك خلافا في الدعوى لانه ادعى ديناً وبين قدره * ورد محضر في دعوى الناقة والمكتوب في المحضر الجمل وانه يوجب الفساد لمكان التجهيل في الوصف ولذلك لو وقع بالدعوى في ناقة وجمل وكتب في المحضر ناقتين او جملين يرد المحضر لما قلنا وهذا الجواب مستقيم في دعوى الدين غير مستقيم في دعوى العين يحتاج الى الاشارة وعند الاشارة لا حاجة الى ذكر شيء من الاوصاف * ورد محضر صورته ادعى فلان على فلان انه قطع من اشجار كرمه كذا كذا وقرأ من الحطب قيمتها كذا وغصب من كرمه كذا كذا وقرأ من الاعناب * فرد المحضر بعلته انه ليس فيه بيان نوع الغنم والحطب فقبل هذا الجواب مستقيم في الغنم لانه مثلي غير مستقيم في الحطب لان الحطب من ذوات القيم فيبين مقدار قيمة الحطب ويكتفى به وقبل الاول اصح لان القيمة تتفاوت بتفاوت النوع والصفة لان قيمة الجوز والفرصاد اكثر من قيمة الخلاف وكذلك قيمة اليا بس اكثر من قيمة الرطب فلا بد من ان يبين نوع الحطب مع مقدار

القيمة حتى يعلم هل هو صادق في تعيين هذا القدر من القيمة * ورد محضر فيه دعوى امرأة على زوجها وصورته انه اخذ من مالها كذا كذا بغير حق قبضا يوجب عليه الرد عليها واقر فلان انه قبض ذلك المال المذكور منها اقرارا صحيحا وهو طائع غير مكره ولم يكن عند ذكر الاقرار انه قبض ذلك بغير حق ولا ذكر انه قبض قبضا يوجب عليه الرد عليها قال الشيخ الامام السعدي رحمه الله تعالى الامر على هذا الاقرار وليس فيه انه بغير حق ويحتمل ان يكون بحق وليس فيه اضافة اقراره الى ما سبق ذكره انه اقرب بذلك او نحوه حتى ينصرف ذلك الى الاول بل هو اقرار مستأنف مطلق وذلك لا يوجب الضمان لا محالة فلا تصح الدعوى قيل وينبغي ان تصح الدعوى وهو الاشبه لان القبض المطلق سبب لضمان الرد والعين جميعا فصار وجوب الرد كالمخصوص عليه في اقراره بالقبض المطلق الا يرى الى ما ذكر في الاصل وفي الجامع الصغير ان من قال لغيرة غصبتني هذا الثوب وقال ذلك الرجل اخذته منك ودفعان القول قول المقر له والمقرضان مع ان المقر هناك نص على الاخذ ودفعه فهنا أولى * عرض محضر على شيخ الاسلام علي السعدي رحمه الله تعالى وصورته ذلك ادعى رجل اعيانا من الاموال على رجل ومنها قميص قد كانوا بينوا جنسه ونوعه وصفته وقيمه وسراويل بينوا نوعه وجنسه وصفته وقيمه قال انه ليس بصحيح لانه لم يذكر (مردانه) او (زنانه) واخذ وكلان) والمسئلة على وجهين ان كانت هذه الاشياء قائمة لا بد من احضارها لمجلس الدعوى للاشارة اليها وعند ذلك لا حاجة الى بيان هذه الاشياء وان كانت مستهلكة فلا بد من ذكر هذه الاشياء مع ذكر القيمة * ورد محضر فيه دعوى السحاس المنكسر وكان الغاصب في بلدة مرو والد دعوى ببخارا فاعلم بان المغصوب على نوعين نوع هو من ذوات الامثال ونوع هو ليس من ذوات الامثال وكل نوع على نوعين ايضا نوع له حمل ومؤنة ونوع لا حمل له ولا مؤنة فان لم يكن المغصوب من ذوات الامثال نحو الدابة والخدام وما اشبه ذلك فاقبى المغصوب منه الغاصب في بلدة اخرى والمغصوب قائم في يد الغاصب فان كانت القيمة في هذه البلدة مثل القيمة في بلد الغصب او اكثر فالمغصوب منه يأخذ عين ماله وليس له ان يطالب الغاصب بالقيمة لانه وصل اليه عين حقه من غير ضرر يلحقه وان كان السعر في هذه البلدة اقل من القيمة في مكان الغصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ المغصوب ولا شيء له وان شاء اخذ القيمة في مكان الغصب وان شاء انتظر به حتى يذهب الغاصب بالمغصوب التي باءه الغصب فيأخذ منه وهذا لانه اذا اخذ العين فقد

وصل اليه عين ملكه مع ضرر يلحقه من الغاصب لان قيمة الاشياء متفاوتة بتفاوت الامكنة وهذا التفاوت انما حصل بمعنى من جهة الغاصب وهو نقله الى هذا المكان فكان له ان يلتزم الضرر باخذ العين وله ان لا يلتزم الضرر باخذ القيمة يوم الخصومة في مكان الغصب او ينتظر بخلاف ما اذا التيه في بلدة الغصب وقد انتقص السعر حيث لا يكون له الخيار لان النقصان ما حصل بفعل مضاف الى الغاصب وانما هو بمعنى راجع الى رغبات الناس فلا يضمن اما اذا نقله الى موضع آخر فهذا النقصان حصل مستندا الى فعل الغاصب وهو النقل فامكن ان يجاب الضمان عليه وان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فلتقيه المغصوب منه في بلد آخر فان كانت قيمته في بلدة الغصب اكثر بطالبه بقيمتها في بلدة الغصب بيوم الخصومة ان شاء وان كانت قيمته في بلدة الخصومة اكثر فالغاصب يعطيه قيمته في بلدة الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب وان كان المغصوب من ذوات الامثال واه حمل ومؤنة كالكرم الحنطة والشعير وكالنحاس المنكسر وما اشبه ذلك فان كان المغصوب قائما في يد الغاصب فلتقيه المغصوب منه في بلدة اخرى فان كان السعر في هذه البلدة مثل السعر في بلدة الغصب او اكثر اخذ المغصوب منه عين المغصوب ولا شيء له سواه وان كان السعر في هذه البلدة اقل فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ عين المغصوب وان شاء اخذ قيمته في مكان الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظروا ان كان المغصوب قد هلك في يد الغاصب فان كان السعر في بلدة الغصب مثل السعر في بلدة الخصومة فالغاصب يبرئ برد المثل والمغصوب منه ايضا يطالبه برد المثل لانه لا ضرر على واحد منهما وان كان السعر في بلدة الغصب اكثر فالمغصوب منه الخيار ان شاء طالبه برد المثل وان شاء اخذ بقيمته في بلدة الغصب يوم الخصومة وان شاء انتظروا ان كانت قيمته في مكان الخصومة اكثر فالغاصب الخيار ان شاء اعطاه مثله وان شاء اعطاه قيمته في مكان الغصب لان المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو الزمنا الغاصب تسليم المثل على التعيين يستضر به الغاصب فانه يلزمه زيادة قيمة لا يستحق المغصوب منه فخيرناه بين اعطاء المثل في الحال وبين اعطاء القيمة في مكان الغصب الا ان يرضى المغصوب منه بالتاخير فله ذلك ولذا ان لا يأخذ القيمة في مكان الغصب للحال اذا عرفت جواب هذه الفصول خرج جواب المحضروا ان كان قيمة النحاس بمخارا مثل قيمة النحاس بمر وفحق المغصوب منه في ذلك النحاس فان ادعى المثل صحح دعواه وما لا فلا وان كانت قيمة النحاس بمر واكثر من قيمته بمخارا فللمغصوب منه الخيار ان شاء طالبه بالمثل في الحال وان شاء طالبه بقيمته

بمرو يوم الخصومة فأي ذلك شاء وعينه وادعاء يصح دعواه وان كانت قيمته ببخار أكثر من قيمته بمرو يطالب الغاصب بأيهما شاء الغاصب ويقول له القاضي أدأيتهما شئت أما قيمته بمرو وأما مثله في الحال * ورد محضر صورته حضر فلان واحضر معه فلان بن فلان ولم يذكر اسم الجدة فاجيب بالصحة لانه حاضر وفي المحاضر الاشارة تكفي ولا يحتاج الى ذكر الاسم فالولى ان لا يحتاج الى ذكر الجدة وأما في الغائب فلا بد من ذكر الجدة في قول ابي حنيفة ومحمد رحم هو الصحيح * ورد محضر صورته ادعت امرأة على ورثة زوجها بقية مهرها الذي كان لها وانه قد اقر لها بذلك طائعات قبل ان يوفى بها ذلك وخلف من التركة في ايديهم ما فيه وفاء بالدين وزيادة وفيه جواب الامام نجم الدين النسفي رحمه بالفساد بعله انها لم تبين اعيان التركة في ايديهم ولا بد من بيان ذلك وتعريفها بما يتبع به المعرفة نحو ذكر الحدود في المحدودات واشباه ذلك وهذا فصل يختلف فيه المشائخ رحمه بعضهم شرطوا بيان اعيان التركة شيئا فشيئا والحاكم احمد السمرقندي في شروطه ذكر في سجل اثبات الدين ان اجمل كان كافيا وان بين وفسر كان احوط والفقهاء ابو الليث رحمه لم يشترط بيان اعيان التركة واكتفى بذكر الوفاء بالدين والخصاف ذكر في ادب القاضي في باب اليمين على العلم مثل ما ذكر الفقيه ابو الليث رحمه والمختار للفتوى هذا انه لا يشترط بيان اعيان التركة لاثبات الدين والقضاء به ولكن انما يأمر القاضي الوارث بقضاء دين الميت اذا ثبت وصول التركة اليهم وعند انكارهم وصول التركة اليهم لا يمكن للمدعي اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في ايديهم بما يحصل به الاعلام وهكذا حكمي فتوى شمس الاسلام الاوزجندی رحمه * ورد محضر صورته فيه اقرار بمال فردة الامام النسفي رحمه بعله انه لم يذكر فيه انه اقر بطوع قال ولا بد من ذكره وقيل انه من باب الاحتياط وليس باضر لازم لان الاكراه فيما بين الناس ليس بظاهروا انما يكون بطريق الندرة وما كان نادرا لا يلتفت اليه في الاحكام الشرعية * محضر فيه دعوى رجلين صداق جارية مشتركة بينهما وصورته ان المسماة فلانة التركية مشتركة بينهما وان لهذه التركية على هذا الرجل من صداقها كذا وهكذا اقره وجاء الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالصداق المذكور للتركية المسماة * فرد المحضر بعله انه ليس فيه ذكر للمزوج وهذا لانه يحتمل ان الجارية صارت لهما من جهة غيرهما بما بالارث او بالهبة او بالبيع او بالمصدة او بالوصية او بما شبه ذلك ويحتمل

ويحتمل ان التزويج كان من جهة ذلك الغير فان كان التزويج من جهة البائع او من الواهب او من المتصدق كان الصداق له لا لهذين المدعين فلا تصح دعواهما وذلك وان كان التزويج من مورثهما فالصداق يجب للمورث أو لآلئهم يجب للوارث فلا بد من بيان حق الميراث ولأنهم قالوا لها على هذا المدعى عليه من الصداق كذا والصداق يجب لما لكها لآلئها ولأن الشهود شهدوا على اقرار المدعى عليه لها بالصداق على نفسه اما ما شهدوا بكونها مملوكة لهذين المدعين وما لم يثبت بالحجة كونها مملوكة للمدعين لا يثبت حق المطالبة بتسليم الصداق اليهما * ورد محضر فيه دعوى صبي فرد بعلته ان دعوى الصبي غير صحيحة وهذا مستقيم في الصبي المحجور اما الصبي المأذون فدعواه صحيحة ان كان مدعيها وان كان مدعى عليه فجوابه ايضا صحيح * محضر فيه دعوى رجل على رجل ان هذا الرجل وكزة خطأ واصاب وجهه وانكسر من شدة ضربه سنة من ثناياه اليمنى من الاصل ووجب لهذا المدعى عليه خمسمائة درهم وطالبه بالجواب * فرد المحضر بعلته ان الضرب اذا كان خطأ فموجبه على العاقلة لا على الضارب وحده وان اختلفوا ان الضارب هل هو من جملة العاقلة والاختلاف في هذا الفصل في موضعين أحدهما ان الوجوب على الضارب ابتداءً والعاقلة يحملون عنه او الوجوب على العاقلة ابتداءً والثاني الضارب هل هو من جملة العاقلة فلا تستقيم دعوى مطالبته بجميع الموجب * ورد محضر فيه دعوى الضمان رد بعلته ان المدعى قال في دعواه وان هذا الرجل ضمن المال المذكور فيه ولم يقل ضمن لي ولا بد من ذكر ذلك لتصح مطالبة المدعى آياه بحكم الضمان وعندى ان هذا ليس بخلل * ورد محضر فيه دعوى دفع الدفع صورته رجل مات وترك ابنا وصنوفاً من الاموال فادعت امرأة على بن الميت ان اباه هذا الميت قد كان تزوجها على صداق كذا ومات قبل اداء شيء منه اليها وخلف من التركة في يد هذا الابن كذا وكذا وانها يفي بهذا المقدار من الصداق وزيادة فانكر الابن ان يكون لها على ابيه صداق فاقامت البينة على ذلك فادعى الابن عليها في دفع دعواها انك ابرأت ابي من هذه الدعوى بعدموته واقام البينة على ذلك فادعت المرأة على الابن في دفع دعواه الدفع انك مبطل في دعوى البراء لما انك طلبت مني الصلح بعدموت ابيك على كذا وكذا فقبل لا شك ان دفع الابن دعواها صحيحة مع ما سبق منه من انكار الصداق على الاب لان التوفيق ممكن لانه يمكنه ان يقول لم يكن لها على الاب

الصداق ولكن لما ادعت لشفعنا اليها حتى تبرئه فبرأته فامادفع الدفع ينظران ادعت انه طلب
 مني الصلح عن دعوى لا يصلح هذا فعلا ان الصلح عن دعوى الشيء لا يكون اقرارا بذلك
 الشيء للمدعي وكذلك طلب الصلح من الدعوى لا يكون اقرارا فكذا هنا طلب الصلح من
 الابن عن دعوى المهر لا يكون اقرارا بمهرها وان ادعت انه طلب الصلح من مهري فالمسئلة
 يجب ان يكون على الخلاف بين ابي يوسف ومحمد رح وهذا لان طلب الصلح من الشيء
 اقرار بذلك الشيء للمدعي فتثبت بينة المرأة اقرار الابن بصداقها على ابيه وقد تثبت بينة الابن
 ابراء المرأة المبت من الصداق ولم يعرف بينهما تاريخ فيجعل كأنهما وقعا معا الا براء والطلب للصلح
 فيصير الابن راد الا براء بطلب الصلح من الصداق ورب الدين اذا ابرأ المبت من الدين فرد الوارث
 ابراء هل يرتد الا براء برده على قول ابي يوسف رح يرتد وعلى قول محمد رح لا يرتد فيصح الدفع *
 سجل يرد من خوارزم في اثبات الحرية ولم يذكر وافية لفظه الشهادة وانماذكروا انهم
 شهدوا على موافقة الدعوى فظن بعض مشائخنا رح انه خلل وقد ذكرنا في اول المحاضر ان ترك لفظه
 الشهادة خلل في محضر الدعوى وليس بخلل في السجل وذكر فيه وقضيت لفلان على فلان بكذا
 ولم يذكر فيه بحضرتها فظن بعض مشائخنا رح انه خلل وليس بخلل ويحتل ذلك انه كان بحضرتها
 حملا لقضائه على الصحة وقد غلطوا في الاسم فجعلوا اسم الوكيل للموكل واسم الموكل للوكيل فظن
 بعض مشائخنا رح انه خلل وقال بعضهم ليس بخلل لان الوكيل والموكل متخاصمان وقد وجدت
 الاشارة فلا حاجة الى الاسم * عرض سجل كتب في آخره ثبت عندي ولم يكتب حكمت فرد السجل
 بهذه العلة وانه سهو فقول القاضي ثبت عندي بمنزلة قوله حكمت * عرض سجل في دعوى
 الوقفية صورته حضر وا حضر مع نفسه فلانا وهذا الحاضر مأذون من جهة القاضي فلان في دعوى
 وقفية الضيعة التي حدودها كذا انصبه القاضي فلان ليثبت الوقفية على فلانة اولادها واولاد اولادها
 وقفها فلان على ابنته فلانة ثم على اولادها ثم على اولاد اولادها وبعد انقراضهم على مسجد جامع
 كذا فادعى هذا الحاضر على هذا المحضر معه ان هذا المحضر ثبت يده على هذه الضيعة المحدودة
 الموقوفة على فلانة ثم على اولادها بغير حق فواجب عليه تصريده وتسليمها الي لا قبضها بالاذن
 الحكمي فقبل هذا السجل وقع فاسد لان المدعي لم يذكر في دعواه انه يدعى الوقفية ليصرف
 الغلة الى فلانة واولادها واولاد اولادها وليصرف الغلة الى مصالح الجامع ولا بد من بيان ذلك

لان على تقدير بقاء فلانة او واحد من اولادها واولاد اولادها لا تصرف الغلة الى مصالح الجامع وعلى تقدير انقراضهم فالمدعي ليس بخصم لان القاضي انما نصبه ليدعي وقفية هذه الضيعة لهؤلاء لا للجامع وقيل السجل صحيح وهذا الخلل ليس بشيء لان الوتف واحد الا ان المصارف مختلفة والبعض مقدم على البعض فالاذن من القاضي بدعوى وقفية هذه الضيعة لاجل البعض يكون اذ نادى دعوى وقفتها لاجل الكل فصار ما ذونا بدعوى الوقفية لاجل الكل فلا حاجة الى تعيين المصارف في الدعوى ويكفيه دعوى اصل الوقفية ثم اذا ثبت اصلا فان بقي احد من هؤلاء تصرف الغلة اليه والا تصرف الى مصالح الجامع * عرض سجل في دعوى حرية الاصل وكان في الدعوى انه حر الاصل وانه علق حرا وولد على فراش الحرية وام المدعي هذا معتقة فشهد الشهود انه حر الاصل ولد على فراش الحرية ولم يشهدوا انه علق حرا الاصل او شهدوا انه حر الاصل ولم يزيدوا على هذا فافتى كثير من مشائخنا بحسنه فان محمدا رح ذكر في كتاب الولاء اذا شهد الشهود ان هذا حر الاصل اكتفى به ومن المشائخ رح من زعم فساد السجل لان العلوق بالولد ان كان بعد عتق الام كان الولد حرا وان كان قبل ذلك لا يكون الولد حرا فاذا لم يبينوا ذلك في الدعوى والشهادة كيف يقضى بحرية الولد وبصححة السجل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب كذا في المحيط *

كتاب الشروط

وفيه فصول * الفصل الاول في الحلي والشيآت والحلي يطلق في الآدميين والشيآت في سائر الحيوانات كذا في المحيط * ويقال ان الانسان مادام في الرحم جنين فاد اولد فهو وليد ثم مادام يرضع فهو رضيع فاذا تمت له سبع ليال فهو صديغ (بالغين المعجمة) ثم اذا قطع منه اللبن فهو قطيع ثم اذا دب ونما فهو دراج فاذا بلغ طوله خمسة اشبار فهو خماسي فاذا استقطت رواضعه فهو متغور فاذا فبتت اسنانه بعد السقوط فهو متغرب بالتاء والتاء فاذا تجاوز عشر سنين فهو مترعرع وناش واذا كان يقرب الحلم فهو يافع ومبراهق فاذا احتلم واجتمعت قوته فهو جزور واسمه في جميع هذه الاحوال غلام فاذا اخضر شاربه واخذ عذارة يمثل قد بقل فهو وجيه واذا صار ذاقا فهو قتي

وشارخ فاذا اجتمعت لحينه وبلغ غاية شبابه فهو مجتمع ثم مادام بين الثلاثين والاربعين فهو شاب ثم كهل الى ان يستوفي السنين ثم اشمط ثم مجلس حين استوفى بياضه سواده ثم يجال بفتح الباء والجيم وهو الشيخ الضخم ويحلى بين اجتماعه واكتهاله بوخط الشيب اي طعن فيه الشيب وينسب المماليك الى اجناسها تركي وسندي وهندي ثم يحلى بما قلناه * وفي حلية الرأس يقول اراس ورواسي اذا كان عظيم الرأس ومصفح^(٣) الذي ضغط صدغاه وخرجت حدبته يكون رأسه كراس الخوارزمية وانزع الذي انحسر الشعر عن اعلى جبينه والجبينان ناحيتا الجبهة واصلع الذي انحسر الشعر عن مقدم رأسه واغم الذي يأخذ الشعر جميع وجهه وامعط الذي ذهب عنه معظم شعر رأسه ورحب الجبهة واسعها ويقال بجبهته غضون وهي جمع غضن بفتح الصاد وسكونها وهي مكاسر الجلد وهي بالفارسية (اژنگ) ويقال بين حاجبيه انثناء اذا كان فيه تفاوت وابلج اذا كان بين حاجبيه انفتاح وازج ضده ومقوس الحاجبين اذا كانتا تشبهان القوس راعين واسع العينين كبيرهما وجاهظ العينين اذا شخصت عينا وغائر العينين ضده ونأتى الوجنتين شاخصهما والوجنة (رخساره) واسيل الخدين بسيطهما ومجدرا اذا كان به جذري واكحل العينين اذا كانتا كحلنا وامره ضده واحور سواده اسود وبياضه ابيض واشهل الذي يشوب سواد عينيه حمرة واشكل الذي يشوب بياض عينيه حمرة واحول معروف واقبل الذي ينظر الى عرض انفه واعمش الذي احمرت امثا رعينيه وسقطت اهدابه واهدب الذي يكثر اهداب جفنيه وازرق العينين اخضرهما واشتر الذي انقلب جفنه ومكوكب العينين الذي في عينيه كوكب اي نقطة بضاء واغمص الذي في عينيه غمص وهو ما سال من الوسخ في الماق وارمص الذي في عينيه رمص وهو ما جمد منه والاقنا من احد ودب ظهرا نفه والاشم من ارتفع قصبة انفه مع طول الانف والازلف قصير الانف والافطس من انبطح اصل انفه الى وسط انفه واخنس من انبطحت ارنبته واجدع مقطوع طرف الانف وافوة واسع الفم بادى الاسنان واهدل من استرخى شفته السفلى والعس من في شفته سمرة واقلم مشقوق الشفة السفلى واعلم ضده واصجم مائل الفم الى احد شقيه ومقنع اسنانه بفتح النون معطوفة اسنانه الى داخل واروق طويل

(٣) والمصفح كدكرم ويشدد الذي اطمان جنبارأسه وتأجبينه * ق

الاسنان وأَكْسُ ضِدَّة وأَضْرَ الَّذِي اذا تكلم لَزَقَ حَنَكُهُ الاعلى بالاسفل وَأَقْلَجَ ومفلج الذي بين اسنانه فَرَجَ وَأَدْرَدَ الذي ذهب اسنانه وَأَهْتَمَ الذي سقطت قدم اسنانه وَأَتَصَمَّ الذي انكسر اسنانه وَأَتَعَلَ الذي نبت فوق سنه سَنَ اخرى وَمَشَطَبَ الوجه اذا كان اثر السيف في وجهه وَأَخِيلَ الذي في وجهه خال وَأَشِيمَ اذا كان في جسده شامة وهي الخال ايضا وَأَنَمَشَ اذا كان في وجهه نمش وهو بالفارسية (كنجده) أَصْهَبَ اللحية اذا كان فيها حمرة وَالْأَنْطَحَ الكوسج وكث اللحية ضده وَأَذَانِي عظيم الاذنين وَأَصَمَعَ صغيرهما وَأَنَانِي عظيم الانف وَأَشَفَهُ وشفاهي عظيم الشفة وَأَشْدَقَ واسع الشدقين وَأَصْرَمَ مقطوع طرف الاذن وَأَجِيدَ طويل العنق مع استواء وَأَوْقَصَ ضده وَأَصْعَرَ مائل العنق الى احد الشقين وَمَدِيدَ القامة طويلها وَقَصِيرَ القامة ضده مربع الخلق اذا كان بينهما * نوع آخر في شيات الخيل اسم الخيل ينتظم الانواع وَالْفَرَسُ اسم العربي منها وَالْبَرْذَوْنُ اسم للعجمي منها وَالْهَجِينُ ما يكون الفحل عربيا والأم من البراذين وَالْمَقْرَفُ على عكس هذا وفرس اقر اذا كان يشبه لونه اون القمر وَأَدْعَمُ بالغبين المعجمة دَيْرُجُ وبالعين المهملة الذي في صدره بِياض فرس ورد اذا كان بلون الورد وَوَرْدَاغِبَسُ الذي يعلوه صفرة وقليل خضرة ومفلس الذي يكون في جلده لمع كالفلوس وَالْمَدْنَرُ الذي به نكت سود وبيض كالدنانير وَأَدْبَسُ الذي يكون لونه بين السواد والحمرة وهو الذي يكون على لون الدبس وَأَوْرَقُ الذي لونه على لون الرماد وَأَرْثَمُ ايض الجحفة العليا وَالْمَظَايِضُ السفلى وَأَفْرَحُ خفي الذي لم يلغ بياض وجهه درهما فاذا ابلغ الدرهم فهو أَفْرَحُ وَأَغْرَمُ يرفع الذي ايض جميع وجهه من البرقع فاذا اطال البياض قبل اغرسائل وبرذون ذلول الذي يعطي ظهرة وجموح وشموس ضده وبرذون مدمى لونه لون الدم وَمَغْرَرُ بضم الميم وفتح الراء ايض الاشفار ولطيم الذي احد شقي وجهه ايض وَأَرْخَمُ اذا ايض رأسه وَالْأَصْقَعُ من الخيال الذي في وسط رأسه بياض وَالْأَتْنَفُ ايض التفام من الخيال وَأَذَنُ الذي في اذنه بياض وَأَسْفَى دقيق الناصية وخفيفها وَمَعْرَفُ اذا كان كثير العرف وَأَدْرَعُ اذا كان ايض الصدر والعنق وَأَرْحَلُ اذا كان ايض الظهر وَأَنْبَطُ اذا كان ايض البطن وَأَخْصَفُ اذا كان ايض الجنب وَمَحْجَلُ اذا كان ايض القوائم وَأَعَصَمُ اذا كان ايض اليدين وَأَرْجَلُ اذا كان ايض احدى الرجلين وَأَن كان البياض باحدى بدية قبل اعصم اليمنى او اليسرى ولا يقال للبردون اعور ولكن بقال قالبض العين اليمنى او اليسرى وفرق ما بين الكميت

والاشقر في العرف والذنب فان كان احمر فهو اشقر وان كان اسود فهو كميت و محبيل اليد اليمنى او اليسرى مطلق اليد اليمنى او اليسرى فاذا ابيض البدان او الرجلان قيل محبيل اليدين او الرجلين واذا ابيض الثلث قيل محبيل الثلث مطلق اليمنى او اليسرى واذا كان التحبيل في يد ورجل من شق واحد قيل ممسك الايمن مطلق الايسر او مطلق الايمن ممسك الايسر و التحبيل بياض يبلغ نصف الوظيف او ثلثه بعد ان يجاوز الارساغ كلها واذا قصر البياض من فك الوظيف واستدار في رجله دون يديه قيل برذون مخدم فاذا كان البياض برجل واحدة او يد واحدة قيل منعل بيد كذا او برجل كذا وولد الفرس مهر وفلوح حتى يحول الحول عليه وجمعه افلاء ويقال خروف اذا بلغ ستة اشهر او سبعة اشهر كذا قاله الاصمعي فاذا اتى عليه سنة يقال حولي فاذا اتى عليه ستان فهو جذع فاذا اتى عليه ثلثة سنين فهو ثني فاذا تمت الرابعة فهو رباع ثم قارح ولبس له سن بعد فروع بل يقال مذكي وجمعه مذاكي وفي عشرين سنة هرم وقيل عمرة ثلثون سنة وقيل اثنان وثلثون سنة واسنانها اربعون مشرون من علو وعشرون من سفلى وادهم دجوجي اذا كان شديد السواد واكهب اذا كان بين الخضرة والسواد واشهب قرطاسي اذا كان ابيض مع بريق وكميت صناعي او اشقر صناعي اذا كان خالط شعرة شعرة بياض ينسب الى الصناب وهو الخردل وشكال اذا كان البياض في يد ورجل مخالفا واعزل الذي اعوج ذنبه الى احد شقيه وابلق مطرف الذي اسود رأسه وذنبه او احمر * اسنان الابل والبقر والغنم ابن مخاض الذي اتى عليه حول واحد ثم ابن لبون ثم حقة ثم جذع ثم ثني ثم رباع ثم سدس ثم بازل ثم مخلف ثم مخلف عام ثم مخلف عامين هكذا وان كثرت * وفي البقر الذي اتى عليه حول واحد تبيع ثم جذع ثم رباع ثم سدس ثم صالغ ثم صالغ سنة الى ما زاد * وفي الغنم الحمل اسم لما اتى عليه ستة اشهر فمادونها والجذع اسم لما اتى عليه سبعة اشهر الى ان يتم الحول ثم الثني ثم الرباعي ثم السدس ثم الصالغ وليس بعد الصالغ سن * وللبقرة والابل شيات بها يتكلم اربابها اليوم وبها يعرف ويجب الرجوع الى اربابها في معرفتها * نوع آخر في الالفاظ التي تستعمل في الشروط الطاحون والطحانة الرحي التي يديرها الماء قيل الطحانة ما يديره الدابة والطاحونة ما يديره الماء ويقال باع الطاحونة في قرية كذا على نهر كذا بمحدود هاو حجريها ومحتفها وتوايينها وقطبها وناوقها ونواصيرها باجنحتها ومحتفها دلوها وقطبها الجديدة التي يدور عليها الرحي و الناوق معروف والنواصير جمع ناصير وهو ما يدور بانصباب الماء عليه

والحمام يذكره العرب هكذا في حين الخليل وهو فعال من الحميم واستحم الرجل اذا دخل الحمام وحقيقته اغتسال بالماء الحميم سياك وازة البيت الاول من الحمام وهو الذي يسمى المسلخ قالوا والمعروف ساك وازة بغرباء الصنبور (نايزة) وهو الميزاب ايضا الفجانات جمع فجان تعريب (بنكان) والقدس سطل وعنيدة المرأة وعاؤها الا واري جمع آري وهو حوض الحمام والانون بالتشديد مستوقد النار والقرطالة ككواراة والخنيق تعريب (خنبه) والملاحه بتشديد اللام منبت الملح وقوله في الكتاب السفينة بالواحها وعوارضها ودقها وشرائعها وطللها وسكانها ومراد بها ومجادفها وقلوسها العوارض الخشبات المعرضة فوق الالواح المشدودة عليها جمع عارضة والدقل الخشبة الطويلة التي تعلق بها وفارسية (تبركشتي) والشرائع (بادبان) وطلل السفينة بالطاء غير المعجمة غطاء يغشى به كالسقف للبيت والجمع اطلال والسكان (دنبال كشتي) والمردى بضم الميم وتشديد الباء عود من اعودها تحرك به والمجدف ما في رأسه لوح والقلس بفتح القاف وسكون اللام الحبل الغليظ والانجر والمرساة (لنكر) بيت الطراز المحاكاة * وفي كتاب العين الطراز الموضع الذي ينسج فيه الثياب الجياد الوحدة بسكون الهاء الحفرة التي يجعل فيها الحائك رجليه الطست موشة اعجمية معربة لان الطاء والتاء لا يجتمعان في كلام العرب في كلمة واحدة وقيل الطس وجمعها الطساس وتصغيرها طسيصة وقيل اطساس وطسوس ايضا في جمعها والرفاق بالضم الخبز الرفيق والواحد رفاقه وجمع الرغيف رغفان والميف بكسر الميم المنسفة وفارسية (پر) والمحور (دسوردة) والمراح موضع تراح فيه الغنم وتبات فيه والمعاليق جمع معلاق وهو ما يعلق به اللحم ووضع اللحم خوانه والغضائر جمع غضارة وهي القصعة الكبيرة والطنجير (باتله) وسطامه معلقته والمهوراس من الحجر والخشب ما يدق فيه الحنطة من الهرس وهو الدق والمنجاز الهاون ويده قائمته اشترى كذا اوقية رباعية وكذا اوقية نصفية وبشارة كبيرة وبشارة صغيرة الاوقية اربعون درهما والبشارة بالضم بطة الدهن شيء صغري له عنق الى الطول وله عروة وخرطوم كانوا ذوو طيس الكانون المصطلين والوطيس التنور وقيل حفرة يختبز بها ويشوى فيها والهدبد اللبن الخاثر جدا وهو الصقراط والاصل هدا بد فتصير المماخض جمع ممخضة وهي الاناء الذي يمتخض فيه اللبن والمركن الاجانة والمداك والصلوة والصلاية واحدة وهو الحجر يسحق عليه الطيب والمدوك ما يسحق به ومن ظن ان الصلاة والمدوك واحد فقد سها * ومن ادوات الفقاهي خبزانات

اربع وخطا طيف اربعة جمع خيزران بتكسير الخاء فارسي معرب والخطا فاعود طويل
 في رأسه حديدة معطوفة بجربه الجند * ومن اذنات الحداد الكبير الرق والكوز المبني من الطين
 ويسمى الاتون والمنفخ والمنفاخ شيء اجوف طويل يتخذ من حديد فينفخ فيه والعلاء السندان
 والمطرقة ما يضرب به الحديد والفتيس ما يكون اعظم منه وهو بالفارسية (بنك) والكلوب حديدة
 معطوفة الرأس او هود في رأسه عقافة من حديد يجربه الجمر والجمع كلاليب والنشاستنج معروفة
 وقد يقال له النشا وقوله الكرم بحايط مبني بسافين او ثلث سافات الساف الصف من اللبن
 او الطين والرهن (باخيرة زير) والد مص ضده والعرق يشملهما والشاخوزة (خمدان) والاطينة
 (خمدان كوزة) والزراجين جمع زرجون بفتح الزاء والراء وهو شجر الغنب وقيل قضبانه والاورهات
 جمع وهت وهو المطمش من الارض وقد يقال وهطة ومريش الكرم ما يهيأ له ليرتفع عليه والجمع
 عرائش والمقصبة منبت القصب وجمعها المقاصب والقصباء كذلك * وفي شري الارضين
 بفتح الراء وان كانت الراء ساكنة في الواحد ان كان لها خوائط يكتب محوطة بالحوائط
 وان كانت محوطة بخساد كذا وقوله وما كبس من التراب مقدار ذراع من وجه الارض
 اي طم وسوى واسم ذلك التراب كبس بالكسر الطارمات جمع طارمة وقوله اذن له ان يتناوله
 من انزاله ومن رطابه هي جمع نزل بفتح نون وهو ريعه والرطاب جمع رطبة وهي التفت الرطب
 وفي وقف النسفي رح ثم رأى الواقف نفسه في انتقاص وحواسه في كلال وانتكاص وهو افتعال من
 النكوص وهو الرجوع على العقبين وقوله ذهبت قواها وانقضت عراها اي انكسرت من القصر
 وهو الكسر وقوله في كراء السفينة ويرفي اذا رقى الناس ويسير اذا سار والصواب يرفا اذا رفا الناس
 او يرفي يقال رفا السفينة ويرفاها رفاء وارفاء اذا قربها من الشط وسكنها والملح بالهمزة الغني
 والكبح بضم الكاف وسكون الباء والحاء المهملة رحبين والمصل ترف وقوله دفع الكرم اليه ليقوم
 بكسح النهر وهو حفرة وتنقية جداوله وتشذيب الزراجين اي قطع شذبيها وهو ما فضل من شعبها
 وانامتها يعني دفنها وتغطيتها على الاستعارة والدبرة بسكون الباء المشار وهي موضع الكراب
 من قطع الاراضي كذا في الظهيرية * الفصل الثاني في النكاح اذا زوج الاب ابنته البكر البالغة
 يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويج وليها فلان اياه باذنها وزماها وامرها اياه بمهرها كذا نكاحا

صحيحا جائزا نافذا حضرة جناب من اعدول وزوجها هذا كقولها في الحسب وغيره قادر على ايفاء مهرها ونفقتها ليس بينهما شئ يؤدي الى نقض النكاح او فساد المهر المسمى فيه مهر مثلها وهي امرأته بهذا النكاح الموصوف فيه وهذا الصداق لها عليه حق واجب ودين لازم وذلك كله في تاريخ كذا * وجه آخر هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا جميعا ان فلانا زوج ابنته البقرة المسماة فلانة برضا من فلان بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا تزويجا صحيحا وان فلانا تزوجها على هذا الصداق المذكور فيه في ذلك المجلس تزويجا صحيحا وصارت فلانة زوجة فلان بهذا التزويج الموصوف فيه وذلك كله في تاريخ كذا فان كان ابو الزوج قبل هذا العقد لابنه والابن بالغ يكتب وان فلان بن فلان والد فلان هذا الزوج قبل هذا العقد لابنه فلان هذا بالصداق المذكور فيه بامره آية في ذلك المجلس قبولا صحيحا * وجه آخر ان يكتب ان الزوج بالنكاح وتصديق المرأة آية بذلك واقرار المرأة وتصديق الزوج آية بذلك واقرار الولي وتصديق الزوجين كذا في الذخيرة * وهو حوط لاختلاف العلماء في جواز النكاح بغير الولي * وجه آخر في تزويج البكر البالغة ان يكتب وولي تزويجها آية ابوها بعد ان سماها لها واعلمها بالصداق المذكور فيه فصنت او يكتب فبكت وهي بكر عاتلة بالغة صحيحة العقل والبدن وكان ذكره لها ذلك وسكوتهامشهد فلان وفلان وهما يعرفانها باسمها ونسبها وفلانة بنت فلان امرأة فلان بسبب هذا العقد الموصوف فيه وكتابة ذكر اسم الزوج واعلمها بالصداق امر لا بد منه لان بدونه اختلافا معروفا في ان سكوتها هل يجعل رضی منها ولا وان كانت الابنة صغيرة يكتب تزوج فلان فلانة بتزويج ابيها آية بولاية الابوة وان كان الزوج صغيرا ايضا يكتب هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة المسماة بعاتلة بولاية الابوة من فلان بن فلان الصغير على صداق كذا تزويجا صحيحا جائزا نافذا لازما بمحض من الشهود العدول المرضيين وقبل هذا النكاح بهذا الصداق لهذا الصغير والده فلان بولاية الابوة قبولا صحيحا في مجلس هذا العقد وهذا الصغير كقول هذه الصغيرة والمهر المذكور فيه مهر مثلها فان ضمن الاب المهر عن ابنه الصغير يكتب وضمن فلان والده هذا الزوج الصغير لهذه الصغيرة جميع هذا المهر عن ابنه الصغير هذا ضمنا صحيحا واجاز ذلك والد هذه الصغيرة ورضي به مشافهة في هذا المجلس وان ادعى الاب شيئا من المهر فعجلا من ماله يكتب ان فلانا والده هذا الصغير تبرع باداء كذا دينارا من مال نفسه من جملة

هذا الصداق المذكور فيه الى فلان والدة الصغيرة فقبضها عند ابوها بولاية الابوة فقبضها
 ووفعت البراءة لهذا الزوج من جملة هذا المهر بهذا القدر وبقي لها عليه عداوة هذا المهر
 كذا وان ادعى الاب شيئا من المهر معجلا وضمن الباقي يكتب ثم ان فلانا والدة هذا الصغير تبرع
 باداء كذا دينار من مال نفسه من جملة هذا الصداق وضمن لزوجته هذا الصغير ما بقي لها عليه
 من هذا الصداق وذلك كذا دينار ايضا ناصحيا ورضي به من الولاية الرضوي واجاز من له ولاية
 الاجازة في الشروع ويتم الكتاب وان طلبوا من اب المرأة هبة بعض الصداق والافرار باستيفاء ذلك
 اما الافرار بالقبض باطل اذا كان الافرار في مجلس العقد لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة
 وان كانت الافرار بالقبض في مجلس آخر ففي الصغيرة يصح الافرار بالقبض وفي الكبيرة كذلك
 ان كانت بكرا وان كانت ثيبا لا بد من امرها ورضاها واما الهبة فان كانت صغيرة لا شك انه
 لا تصح الهبة وان كانت كبيرة تصح الهبة اذا كانت بامرها ورضاها فيكتب ووهب فلان والدة
 المرأة بامر ابنته هذه من جملة هذا الصداق في مجلس هذا العقد لهذا الزوج كذا درهما وقبل هذا
 الزوج من هذا الاب هذه الهبة لنفسه قبولا صحيحا وبقي لها عليه كذا دينار طالبة بها عند توجه
 المطالبة بها اذا عرف امرها الاب بالهبة باخبار الشهود وان لم يعرف ذلك الا بقول الاب يكتب
 وذكر والد المرأة ان ابنته هذه امرته بهبة كذا من هذا المهر لهذا الزوج وانه يهب بامرها ويضمن
 له الدرك من جهتها ان جمعت المرأة الامر بالهبة وذلك بتاريخ كذا فلاحوط في ذلك ان تحضر
 المرأة مجلس النكاح ويزوجها وليها بامرها وهي تهب بنفسها بعض المهر للزوج والله تعالى اعلم *
 وجد آخر في تزويج الاب ابنة الصغيرة والزوج بالغ يكتب تزوج فلان فلانة بنت فلان بتزويج
 ابيها هذا بحق ولايته عليها بالابوة فانها صغيرة لا تلي امر نفسها بنفسها وانما يلي عليها ابوها بولاية
 الابوة فزوجها ابوها هذا من فلان هذا على صداقة كذا على ان فيها كذا نقد حال منها معجل وكذا
 منها مؤجل كذا سنة وعلى ان يتقي الله تعالى فيها ويحسن صحبتها ويعاشرها بالمعروف كما امر
 الله تعالى به وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ويجب عليه بعد البلوغ مثل الذي لها عليها من ذلك
 بعد ان كان بالصداق المذكور فيه على ما وصف فيه من عاجله وآجله وفاء بصداق مثلها من نساها
 المرجوع في مقدار صداقها الى مقادير صديقاتهن وقبل فلان هذا النكاح على ما وصف فيه
 من عاجله وآجله بمخاطبة من فلان اباه على جميع ذلك اذا كان المزوج للصغيرة حديها

أيها يكتب هذا ما زوج فلان جافدته فلانة ابنة ابنه فلان بعد موت أبيها فلان بولاية الجدودة
 إلى آخره وإن كان المزوج أخا لأب وأم أو لأب يكتب هذا ما زوج فلان اخته الصغيرة المسماة فلانة
 بنت فلان بن فلان بولاية الأخوة لأب وأم أو لأب إذا لم يكن لها ولي أقرب منه وحكم بصحته
 حاكم من حكام المسلمين عدل جائز الحكم بعد خصومة معتبرة وقعت فيه إنما الحق به حكم الحاكم
 لأن في جواز تزويج غير الأب والجد الصغيرة اختلاف العلماء وإن كان المزوج عمن يكتب هذا ما زوج
 فلان فلانة ابنة أخيه فلان بولاية العمومة لأب وأم أو لأب ويلحق بآخره ما ذكرنا في تزويج الأخ
وإن لم يكن للمرأة ولي فزوجت نفسها باذن القاضي يكتب هذا ما تزوج فلان فلانة على صداق
 كذا بمحض من الشهود العدول بتزويجها نفسها منه باذن القاضي فلان تزويجا صحيحا ولم يكن لها
 ولي حاضر ولا غائب وإن زوجت نفسها بغير اذن القاضي يلحق بآخره وحكم بصحته حاكم من حكام
 المسلمين ويكتب وقبضت من هذا الزوج كذا درهم من جملته هذا الصداق المذكور وبقي لها عليه
 كذا * وفي تزويج العبد يكتب هذا ما تزوج فلان عبدا فلان أو يكتب مملوك فلان فلانة بنت فلان بن
 فلان وهي حرة بالغة باذن سيده فلان وامره أياه بهذا العقد الموصوف فيه بمحض من الشهود العدول
 على صداق كذا بعقد صحيح نافذ لازم بتزويج أيها فلان بن فلان أياها منه برضاها وتزويجا صحيحا
 ويتم الكتاب وإن كانت المرأة صغيرة يلحق بآخره حكم الحاكم لأن في تزويج الأب ابنته الصغيرة
 من العبد خلافا معروفا بين أبي حنيفة وصاحبيه رح * وفي تزويج الامه يكتب تزوج فلان فلانة مملوكة
 فلان بن فلان أو يكتب امه فلان بن فلان بتزويج سيدها فلان بن فلان أياها منه على صداق كذا
 إلى آخره وقد جرت العادة في الرسايق ان الأزواج أو آباءهم يبيعون العقارات والضياعات
 من النسوة بثمن معلوم ويجعلون الثمن قصاصا بالمهر فيبغى للكاتب ان يكتب بعد التسمية ان كان
 الشري من الزوج هذا ما اشترت فلانة بنت فلان من زوجها فلان بن فلان اشترت منه جميع الضيعة
 التي هي كرم محوط مبني بقصره او خمس دبرات ارض صالحة للزراعة موضعها في قرية كذا
 او جميع المنزل المبني ذي سقفين او سقف واحد على حسب ما يكون المشتمل على داروينين
 بكذا ويحدد المشتري بالحدود الاربعة ويبين الثمن ويكتب جميع ما يكتب في كتب الاشربة وإذا
 انتهى إلى ذلك قبض الثمن يكتب ثم ان هذين المنعاقدين قاصا جميع هذا الثمن المذكور فيه
 بجميع الصداق الذي كان لهذه المشتري على زوجها هذا البائع وصداقها مثل هذا الثمن مقاصة

صحبة وبرئت المرأة المشتريه هذه من هذا الثمن براءة مقاصه وبرئ زوجها هذا المهر من جميع صداقها بحكم هذه المقاصه ثم يكتب وقبضت المرأة المشتريه هذه جميع ما بين شواء قبضا صحيبا بتسليم البائع هذا ذلك اليها وضمن لها الدرك في ذلك ضمانا صحيبا وذلك بتاريخ كذا وان كان هذا البيع ببعض صداقها وهو الذي يشترط تعجيله في النكاح قبل الزفاف ويسمى بالفارسية (دست پيمان) يكتب قاصا جميع هذا الثمن بمثله من جملة صداقها وهو جميع ما شرط تعجيله اليها ثم يذكر قبضها المشتراة ثم يكتب وقد بقي لهذه المشتريه في ذمة زوجها البائع هذا من صداقها كذا وكذا دينارا لازما وحقا واجبا وصداقا ثابتا بالنكاح القائم بينهما للحال وذلك في تاريخ كذا وان كان هذا الشراء من والد الزوج هكذا يكتب هذا ما اشترت فلانة من والد زوجها وهو فلان كذا وكذا الى آخر ما ذكرنا ويكتب عند ذكر المقاصه ثم ان هذين المتنافين قاصا جميع هذا الثمن بجميع صداقها المسمى لها في عقدة النكاح على زوجها فلان وهو كذا درهم او كذا دينارا مقاصه صحبة وقد كان والد الزوج هذا ضمن لها جميع صداقاتها الذي له على زوجها ابنه فلان ضمانا صحيحا صله منه وتحملا لهذه المؤنة عنه وبرئت المشتريه من هذا الثمن وبرئ والد الزوج والزوج عن جميع مهرها بحكم هذه المقاصه وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم بالصواب كذا في المحيط * الفصل الثالث في الطلاق اذا اختلع الرجل من امرأته بالمهر الذي لها عليه وبنفقة عدتها فان كانت المرأة مدخولته واراد الرجل ان يكتب بذلك كتابا يكتب هذا كتاب فلان بن فلان يعني الزوج من فلانة بنت فلان هكذا كان يكتب ابو حنيفة رح واصحابه اجمعون وكان الخصاص والطحاوي والشمي وهلال وابوزيد الشروطي رح يزدون في ذلك زيادة فيكتبون هذا كتاب فلان يعني الزوج كتبت له فلانة بنت فلان ثم يكتب اني كرهت صحبتك وطلبت فراقك هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح وكان الخصاص وهلال والشمي وعامة اهل الشروط يكتبون انك تزوجتني تزوجا صحيحا جائزا بولي هو اقرب عصمتي الي وشهود احرار مسلمين جدول بالغين ومهر مسمى عاجل وآجل واني لم اقبض منك مهرى الذي تزوجتني عليه ولا شيئا منه وانك دخلت بي وجامعتني واني كرهت صحبتك وطلبت فراقك من غير اضرار منك لي ولا اساءة كانت منك ثم يكتب واني سألتك ان تخلعني بجميع الدين الذي لي عليك .

عليك من مهرى وهو كذا وكذا درهمها هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه روح وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون واني سألتك بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى ان تطلقني تطليقة بائنة بجميع مهرى الذي لي عليك وانما كتبوا بعد ما خفنا ان لا نقيم حدود الله تعالى تبركا بكتاب الله تعالى فان الله تعالى قال **فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ** وانما اختاروا لفظة الطلاق على لفظة الخلع حتى كتبوا واني سألتك ان تطلقني تطليقة بائنة ولم يكتبوا ان تخلعني لان حكم الطلاق بمال مجمع عليه فانه طلاق بائن بالاجماع وحكم الخلع مختلف فيه بين الصحابة والسلف رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ولا شك ان ذكر المجمع عليه اولى من ذكر المختلف فيه وانما كتبوا بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وكذا حتى يصير مقدارا لساقط بالخلع معلوما فيخرج عن حد الاختلاف لان جهالة الساقط يمنع صحة التسمية فيذكر ذلك ليصح الخلع بالاجماع ويكتب بجميع نفقتي مادمت في عدتي لان المبتوتة عندنا تستحق النفقة حائلا كانت او حاملا وانما اقتصرنا على كتابة المهر ونفقة العدة ولم يذكرنا مالا زائدا وأن كانوا لو ذكروا يصح في هذه الصورة لان وضع هذه الصورة ان الشوز من قبل المرأة والنشوز اذا كان من قبل المرأة حل للزوج اخذ الزيادة على ما اعطاه الزوج ديانة وقضاء على رواية الجاهل ما على رواية كتاب الطلاق لا يحل اخذ الزيادة فيما بينه وبين ربه عز وجل وان كان الشوز من قبل المرأة فاقصرنا على المهر والنفقة ليعلم ان اخذ الفداء حلال للزوج باتفاق الروايات ثم يكتب فقبلت ذلك انما يكتب ذلك حتى يثبت الايجاب من الزوج لما ان الطلاق انما يقع بايجاب الزوج ثم يكتب وخلعتني بجميع مهرى الذي لي عليك وهو كذا وبجميع نفقة عدتي مادمت في عدتي انما اعاد ذلك للتاكيد ثم يكتب وقد رضيت بذلك وقبلت حتى يثبت قبولها الخلع فيتم الخلع على الروايات كلها ثم يكتب فاخلفت به منك فلاحق لي قبلك ولادموى ولا طلبة من مهر ولا نفقة وغير ذلك يكتب ذلك تأكيدا واتباها للسلف ثم هل يكتب ضمان الدرك اذا وقع الخلع عن مهرها الذي في ذمة الزوج فاصحابنا رض كانوا لا يكتبون وابوزيد الشرطي كان يكتب وعلى اني ضامن لما ادركك فيه من درك من قبل احد بشيء قال الطحاوي روح وهذا غير صحيح لان سببها ما يكون منها من التصرف في المهر مع غير الزوج وتصرفها في المهر مع غير الزوج لا يصح لان فيه تملك الدين من غير من عليه الدين فلا معنى لذكر الدرك في هذه الصورة وانما يستقيم ذكر الدرك اذا كان بدل الخلع عينا فيتحقق فيه الدرك

بسبب من جهتها ولم يذكر محمد ربح ولا واحد من اهل الشروط انه يكتب انك خالفني في وقت السنة وبعض المتأخرين اختاروا ذلك لان الخلع في وقت السنة مباح وفي غير وقت السنة مكروه فيكتب ذلك حتى يعلم ان هذا الخلع وقع لصفة الاباحة او بصفة الكراهة كذا في المحيط * وجه آخر يكتب وثيقة للمرأة منه اقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بنت فلان بتطبيقه واحدة على مهرها وهو كذا درهمها وعلى نفقة عدتها وعلى كل حق هولها عليه وعلى كذا ان شرط مالا آخر وعلى براءة كل واحد منهما من صاحبه من جميع الدعاوي والخصومات خلعا صحيحا جائزا نفاذا خالبا عن الاستثناء وعن جميع المعاني المبطله وانها اختلعت نفسها منه بهذه الشروط المذكورة فيه اختلاعا صحيحا وذلك في تاريخ كذا * ويكتب وثيقة للزوج منها اقرت فلانة بنت فلان طائعا انها اختلعت نفسها من زوجها فلان على صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائنة او يكتب على بقية صداقتها وذلك كذا بتطبيقه واحدة بائنة وعلى جميع نفقة عدتها مادامت هي في العدة وعلى كل حق هولها عليه وابراته عن جميع دعاويها وخصوماتها كلها ابراء صحيحا فلم يبق لها عليه ولا له عليها دعوى في شيء من الاشياء ولم يبق بينهما نكاح ولا علقه من علائقه سوى العدة وصداقتها زوجها في ذلك خطا با ويتم الكتاب * وان شرطوا في الخلع مالا زائدا على مهرها يكتب خالعا على جميع مهرها وعلى كذا درهمها او دينارا خلعا جائزا وان كانت الزيادة في الخلع عرضا يكتب وعلى كذا ويبين اوصافه ويبالغ فيه ويبين طوله وعرضه ويبين قيمته ان كان من ذوات القيم وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع وقبض الزوج العين المسمى في الخلع بتسليمها ذلك اليه وابراته عن دعاويها كلها ويتم الكتاب * وان كانت الزيادة في الخلع ضياعا فقد قيل الاحوط ان يجعل الزيادة دراهم او دنانير ثم بعد تمام الخلع يشتري الرجل تلك الضياع بمثل تلك الزيادة المشروطة ويجعلان الثمن فصا بترك الزيادة حتى لا يقع المنازعة عند استحقاق المبيع اذا اراد الزوج الرجوع عليها فيكتب الكتاب اقر فلان في حال جواز اقراره طائعا انه خالع من نفسه امرأته المسماة فلانة على جميع مهرها او يكتب على بقية مهرها ونفقة عدتها وعلى ان تدفع المرأة اليه من خالص مالها كذا دينارا نيسا بورية وذلك خمسون مثلا وانها قبلت ذلك منه في مجلس الخلع الى آخره ثم ان المخالع هذا اشترى من مختلعه هذه جميع الضبعة التي هي كرم او عشر دبرات ارض

او جميع الدار المشتملة على البيوت وبين الموضع المشتري ويحده بالحدود الاربعة بخمسين دينارا
 من الدنانير النيسابورية شراءً صحيحاً وان المختلعة هذه باعت ذلك منه بيعاً صحيحاً ثم ان هذين
 العاقدين قاصداً هذا الثمن المذكور فيه بما وجب له عليها من بدل الخلع مقاصدةً صحيحة ووقعت
 البراءة بينهما براءة المقاصدة وقبض المخلع المشتري هذا ما بين شراءً ولم يبق لكل واحد منهما
 على صاحبه حق ولا دعوى ولا خصومة * وفي الخلع قبل الدخول بها يكتب اختلعت من زوجها
 قبل دخوله بها وقبل خلوته بها بتطبيق واحدة على ما يحصل لها عليه من الصداق بعد الطلاق
 قبل الدخول بها وهو نصف صداقها المسمى لها وهو كذا وعلى براءة كل واحد منهما عن صاحبه
 من جميع الدعاوى والخصومات في النكاح وغيره وخلعها هو على ذلك مواجهة ويتم الكتاب
 ولا يكتب ههنا نفقة العدة لانه لا عدة في الخلع قبل الدخول * ويكتب من الجانب الآخر خلع
 زوجته فلانة ويكتب في القبول واختلعت هي منه بذلك كله وان لم يكن في النكاح تسمية
 وكان الخلع قبل الدخول والخلوة يكتب على ما يحصل لها عليه من المال ولا يسمى المهر
 لان الواجب فيه المنعة او يكتب اختلعت منه قبل دخوله بها وقبل خلوته بها على كل حق يجب
 للنساء على ازواجهن في نكاح لا تسمية فيه اختلاعا صحيحاً كذا في الذميرة * واذا خلع الوالد
 ابنته الصغيرة المسماة فلانة من زوجها بعد دخوله بها يكتب هذا ما اقربه فلان ان ابنته الصغيرة
 المسماة فلانة وذكر سننها وما اشبهها كانت في نكاح فلان وكانت حلاله بنكاح صحيح فتدعى عليها
 والداً بولاية الابوة بحضور من الشهود وانه دخل بها وصحبها وصحبته زماناً ثم ان زوجها هذا كره
 صحبتها لنفسه وكره والداها لصحبته وانه كان قد قبض من صداقها كذا وان زوجها هذا خلعها
 من نفسه بطلب والداها ذلك بتطبيق واحدة على بقية مهرها وهي كذا ونفقة عدتها ثلاثة اشهر
 من لدن تاريخ هذا الذكروهي كذا خلعا صحيحاً جائز لا فساد فيه ولا تعليقاً بخاطرة ولا اضافة
 الى وقت في المستقبل على انه ضامن جميع ذلك من ماله حتى يخلصه منه او يضمن له بقدر
 ذلك من ماله فبانت هذه المسماة منه بهذا الخلع الموصوف فيه ولا سبيل له عليها ولا رجعة
 ولا طلبة بوجه من الوجوه وقبل كل واحد منهما من صاحبه هذا الخلع في مجلس الخلع
 وجاها شفاها ولا يكتب براءة الزوج لان الزوج لا يبرأ ههنا من بقية الصداق وانما يقع الخلع
 بمال الاب فكانه طلقها بماله من غير ذكر الصداق والنفقة وذكر بقية المهر ونفقة العدة في الخلع

لتقدير الواجب على الاب بضمانه الآن بسقط من الزوج ذلك بهذا الخلع وعلى هذا جميع اولياء الصغيرة غير الاب وكل واحد من مرض الناس وانما يقع الفرق بين الآباء وغيرهم من الاولياء في ان اقرار الآباء بقبض شيء من المهر يصح دون اقرار سائر الاولياء كذا في الظهيرية * وان كان قبل الدخول بها يكتب على بقية مهرها ولا يكتب على نفقة عدتها وحكم هذا الخلع وقوع البينة وثبوت الحرمة الآن الصغيرة اذا بلغت كان لها ان يرجع على الزوج ببقية صداقها ويرجع الزوج على اب المرأة بذلك بحكم ضمان الدرك وبعض اهل الشروط يختارون في خلع الصغيرة ان يقر الاب بقبض صداقها ونفقة عدتها بعدما صارت نفقة العدة مقدرة مقدارا معلوما ثم يكتب اقرار الزوج انه طلقها تطليقة واحدة بآئنة وصورة ذلك ان يكتب اقرار فلان بن فلان يعني والد الصغيرة في حال جواز اقراره طائعا ان ابنته الصغيرة المسماة فلانة بنت فلان كانت امرأة فلان بن فلان ومنكوحته ثم ان فلانا زوجها هذا لم يعجبه صحبتها لصغرهما فطلقها تطليقة واحدة بآئنة وبانت منه بهذا التطلق وكان لها على زوجها من هذا الصداق كذا درهمما وجب لها عليه ومن جهة نفقة العدة كذا درهمما فقبضت جميع ذلك لابنتي الصغيرة هذه بولاية الابوة قبضا صحيحا بايفاء الزوج هذا جميع ذلك الي ولم يبق لهذه الصغيرة على زوجها هذا دعوى وخصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقرب ذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه زوجها هذا فيه خطا بافاذا كتب على هذا الوجه ثم انها بلغت لا يكون لها حق الخصومة مع زوجها في مهرها ونفقة عدتها لان الاب قد اقر بقبض ذلك وله ولاية قبض ذلك كله كذا في المحيط * وعلى هذا المولى اذا خالع امته على مهرها ونفقة عدتها غير انك لا تذكرهن على انه ضامن له ذلك من ماله لان المولى يملك ابراء الزوج من المهر بخلاف الاب فان اراد المولى ان يكون ذلك ديناً عليه دون الامة كتبت على مثال ما كتبت خلع الوالد على الصغيرة كذا في الظهيرية * وان كان بينهما صغير فطيم فخالعها على ان تمسك المرأة الولد وتقوم بحضائنه سنة او سنتين وتنفق عليه من ماله في مدة الحضانة فهذا جائز عند بعض اصحاب الشروط وكان الفقيه ابو القاسم الصغار رح يقول لا يجوز ذلك لان مقدار النفقة وما لا بد للصغير منه من المطعوم مجهول فالحيلة في ذلك ان يقدر ما يكفي لهذا الصغير من النفقة بالدرهم او بالدينار ويشرط ذلك عليها في الخلع ثم يأمر الزوج لها بصرف ذلك القدر الى

الى ما لا بد منه للصغير في تلك المدة او يجعل ذلك المقدار لجره لها على الترية في المدة المضروبة له
ثم يوكل الرجل اياها بابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها عند وفاة الصغير او تزوجها بزواج آخر
اجنبي قبل انقضاء مدة الترية فان اراد ان يكتب بذلك كتابا يكتب اقر فلان يعني الزوج
انه خالع من نفسه زوجته المسماة فلانة بتطبيقه واحدة بائنة على بقية مهرها ونفقة عدتها وكل حق
هولها عليه وعلى مائة دينار احمر نيسابورية جيدة تدفعها اليه من مالها مخالعة صحيحة خالية
عن الاستثناء والشروط الفاسدة وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فطيم وطلب هذا
المخالع من مختلعه هذه ان تمسكه وتقوم بحضائه سنة واحدة كاملة اولها يوم كذا وآخرها
يوم كذا ويصرف المائة الدينار التي وجب لها عليه بعقد الخلع الى ما لا بد للصغير في هذه المدة
فقبلت جميع ذلك قبولاً صحيحاً او يكتب وكان لهذه المختلعة من هذا المخالع ابن صغير فاستأجر
المخالع هذا مختلعه هذه بحضائه ولدها الصغير هذا وتربيته والقيام بمصالحه مدة سنة واحدة كاملة اولها
يوم كذا وآخرها يوم كذا بهذه المائة الدينار التي وجبت عليها لزوجها هذا استيجاراً صحيحاً وانها
أجرت نفسها منه كذلك بها اجارة صحيحة فان كان الابن رضيعاً يكتب طلب المخالع هذا
من مختلعه هذه ارضاع هذا الصغير الرضيع وتربيته وحضائه سنة واحدة بالمائة التي وجبت له
عليها او يكتب استأجر اياها على ارضاع هذا الصغير وعلى تربيته سنة واحدة على نحو ما ذكرنا
ثم ان هذا المخالع وكلها واقامها مقام نفسه في ابراء نفسها عما يحصل باقباله عليها ان مات الولد قبل
انقضاء مدة الترية وكالة صحيحة لازمة على انه كلما عزلها من هذه الوكالة ماتت منه وكيلة في ذلك
كله كما كانت وانما كتبنا التوكيل على هذا الوجه نظراً للمرأة لان الصغير لو مات قبل انقضاء مدة
الحضائه يرجع الزوج عليها بحصة ما بقي من المدة من المائة الدينار فكتبنا ذلك حتى انه اذا
مات الصغير في هذه المدة فهي تبرئ نفسها فلا يرجع الزوج عليها بشيء وفي نوادر بن سماعه
عن محمد رح لو شرط ان الولد لو مات قبل مضي هذه المدة فهي برية من حصته ما بقي من المدة
فذلك جائز فان كتب بعد الاستيجار وشرطت المختلعة هذه انه لو مات هذا الولد قبل مضي هذه
المدة فهي برية من حصته ما بقي من المدة من هذه المائة ولم يكتب توكله اياها بابراء نفسها
كان مستقيماً كذا في الذخيرة * فان كان في البطن جنين فاراد الزوج ان يعقد الخلع على
رضاعه فالجواب المحفوظ من السلف مثل الخصاص وابي زيد وغيرهم انه جائز فيزيد

في موضع الجعل وعلى ان ترضع الولد الذي هو في بطنها لزوجها هذا ان وضعت حباستين من وقت الولادة واحدا كان الولد او مشى ذكر اكان او انثى على انه لو مات هذا الولد بعد ذلك قبل تمام مدة الرضاع فهي برة وليس يحفظ هذا عن علمائنا الثلاثة وكان الشيخ الامام ابو القاسم الصغار رح يقول الاصح عندي ان هذا في الجنين لا يصح لانه تصرف عليه في حكم النفقة وذاك لا يصح واعتبر هذا بسائر تصرفاته كذا في الظهيرية * والحيلة في ذلك تقدير مال عليها في عقدة الخلع ثم استجارة اياها اجارة مضافة الى ما بعد الولادة فترضع ولده الذي هي حامل به * خلع الوكيل يكتب أولا التوكيل في صدر البياض هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في خلع زوجته فلانة بتطبيق واحدة بائنة على الشرائط المذكورة في ذكر الخلع المكتوب في هذا البياض عقب ذكر هذه الوكالة توكيلا صحيحا وانه قبل منه هذا التوكيل في ذلك المجلس خطا با وذلك في يوم كذا ثم يكتب ذكر الخلع هذا ما خالع فلان بن فلان وهو الوكيل المذكور في ذكر التوكيل في ذكر صدر هذا البياض بالخلع المذكور فيه خلع من نفس موكله فلان هذا امرأته المسماة فلانة بنت فلان بعد الدخول بها بتطبيق واحدة بائنة على ما كان لها عليه من بقية مهرها ونفقة عدتها مادامت في عدته وكل حق يجب للنساء على الازواج قبل الفرقة وبعد ها وان فلانة هذه قبلت منه هذا الخلع بهذا البدل قبولا صحيحا مشافهة بعد ما صدقته في كونه وكيل من جهة زوجها فلان هذا في هذا الخلع ويتم لكتاب * ولو كان الوكيل من قبل المرأة يكتب في صدر البياض أولا التوكيل هذا ما وكلت فلانة بنت فلان فلانا وكلته واقامته مقام نفسها في اختلاع نفسها من زوجها فلان ثم يكتب بعد ذكر الاختلاع هذا ما اختلع فلان وهو الوكيل المذكور * في ذكر التوكيل في صدر هذا البياض اختلاع نفس موكلته فلانة من زوجها فلان الى آخرة وان اراد الزوج ان يضمن وكيل المرأة بالاختلاع ما ادركه من درك في مهرها ونفقة عدتها بان جمدت المرأة التوكيل والشهود قد ماتوا او غابوا و ارادت مطالبة الزوج بالمهر ونفقة العدة يكتب ضمن فلان وكيل المرأة هذا ما ادرك فلانا يعني الزوج من درك في مهر فلانة وهو كذا درهما وفي نفقة عدتها وذلك كذا حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه جميع مهرها وهو كذا وجميع نفقة عدتها وهي كذا والله تعالى اعلم * خلع الفضولي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا وهو الفضولي سأل فلانا ان يخلع امرأته فلانة على الف درهم من مال هذا

الفضولي على ان يقبل هو هذا الخلع بهذا المال بغير امرها وتوكيلها آية به على انه ضامن له ان يدفع ذلك اليه من مال نفسه فاجاب فلان وهو الزوج المذكور هذا الفضولي بما سأله وخلع امرأته فلانة بهذا المال وقبل الفضولي هذا الخلع بهذا المال مواجهة وبانت هي من زوجها بهذا الخلع ولم يبق بينهما زوجية وقبض الزوج هذا المال المذكور من الفضولي هذا باي فائه ذلك آية وبرئ هذا الفضولي من المال الذي قبل في هذا الخلع براءة قبض واستيفاء الآن الزوج لا يبرأ عن مهرها بهذا الخلع وكان لها ان تطالب الزوج بمهرها متى شاءت فان اراد الزوج ان يضمن الفضولي ما ادركه من درك في مهرها حتى اذا رجعت المرأة على الزوج بالمهر فالزوج يرجع على الفضولي بذلك يكتب وضمن الفضولي هذا ما ادرك الزوج من درك في مهرها فانها قد قبضت مرة فاذا قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق وانه مستقيم لان الفضولي لما اقرانها قبضت مهرها كان في زعمه انها لو قبضت ثانيا تكون قابضة بغير حق ويصير المقبوض بغير حق مضمونا عليها فهذه كفالة مضافة الى زمان الوجوب وانها صحيحة كالكفالة بما يذوب له على فلان * وفي طلاق المرأة قبل الدخول والخلوة ان كان الطلاق واحدا يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته المسماة فلانة بنت فلان قبل دخوله وخلوته بها تطليقة واحدة بائنة لا رجعة فيها ولا مشتوية ولا تعليق بشرط ولا اضافة الى وقت في المستقبل ولا اشتراط موضع فبانت منه بحكم هذه التطليقة وان كان الطلاق اكثر من واحدة ففي الاثنين يكتب طلقها تطليقتين وفي الثلث يكتب طلقها ثلثا جملة فبانت منه ويكتب في الثلث وحرمت عليه حرمة غليظة لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ويفارقها وتنقضي عدتها * وفي الصريح بعد الدخول بها يكتب ان فلانا قال لزوجته فلانة بعد ما دخل بها انت طالق تطليقة واحدة بائنة ولم يكن منه بعد ذلك رجعة لها وانها في عدتها الواجب عليها بهذا الطلاق ان يجمع ذلك يوم الا شاهد وذلك يوم كذا * وفي الطلاق بعد الخلوة الصحيحة قبل الدخول بها يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا طلق امرأته بعد ما خلاها خلوة صحيحة خالية عن الموانع الشرعية والطبيعية كلها تطليقة واحدة بائنة جائزة فحرمت عليه بهذه التطليقة وجب لها عليه كمال ما سمي لها من الصداق وهو كذا ونفقة عدتها وهو كذا ويثم الكتاب * فان كان الزوج لا يري قيام الخلوة الصحيحة مقام الدخول في حق تأكد المهر وجوب نفقة العدة فامتنع عن ادائها بعد ما طالبت به بذلك في الكتاب ينبغي لها

ان يرفع الامر الى قاض يري ذلك حتى يقضى لها بكمال المهر ونفقة العدة عليه ثم يكتب بعد ذلك في الكتاب ثم ان هذه المرأة المطلقة بعد الخلوة الصحيحة طالبت زوجها بجميع ما سمي لها من الصداق ونفقة مدتها فامتنع من اداء ذلك لما انه كان يري مذهب من يقول بان الخلوة الصحيحة لا تقوم مقام الدخول في حق هذين الحكمين وهو تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فرافعه الى قاض فلان او يكتب من غير تعيين فرافعه الى قاض عدل جائز الحكم فيما بين المسلمين وطالبت بذلك وادعى الخلوة الصحيحة والطلاق بعدها فافتر بالخلوة ولكن انكر تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى عليه لها هذا القاضي كمال المسمى ونفقة مدتها اذا كان يري ذلك وكان في اجتهاده ان الخلوة بالمرأة المنكوحة كالدخول بها في حق تأكيد جميع المسمى ووجوب نفقة العدة فقضى بذلك لها عليه في وجوبها حكما امضاء وقضاء انقذه واشهد على ذلك حضور مجلسه وذلك في يوم كذا * اذا اراد الرجل ان يجعل امرأته بيدها فهو مشتمل على انواع احدها التفويض مطلقا غير معلق بشرط وانه قسمان موقت ومطلق صورة كتابة هذا النوع في الموقت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل امرأته المسماة فلانة بيدها شهرا اوسنة اولها كذا وآخرها كذا على ان تطلق نفسها في هذا الشهر او في هذه السنة متى شاءت واحدة بائنة او ثلثا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض قبل اشتغالها بعمل آخر وقبل قيامها من المجلس وذلك في يوم كذا * صورة كتابة هذا النوع في المطلق شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها على ان تطلق نفسها ما شاءت من واحدة او ثلث ومتى شاءت ابدا وانها قبلت منه هذا الامر الى آخر ما ذكرنا * والثاني تعليق التفويض بالشرط وانه اقسام احدها تعليق التفويض بالغيبة وصورة كتابة هذا القسم شهدوا ان فلانا جعل امرأته فلانة بيدها معلقا بشرط انه متى غاب عنها من كورة كذا او من مكان كذا يسكنان فيه غيبة سفر ومضى على غيبته عنها شهرا وكذا على ما شرطاه ولم يعد اليها في هذه المدة فانها تطلق نفسها تطليقة واحدة بائنة بعد ذلك متى شاءت ابدا وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر قبولا صحيحا في مجلس التفويض ويتم الكتاب * القسم الثاني تعليق التفويض بترك نقدا لم يجعل الى وقت كذا صورة كتابة هذا القسم جعل

نجعل امرها بيدها في تظليقة واحدة بائنة معلقا بشرط انه اذا مضى شهر اوله كذا وآخره كذا ولم يؤد اليها جميع ما قبل تعجيله لها من صداقتها وهو كذا فانها تطلق نفسها بعد ذلك متى شاءت ابدا واحدة بائنة وفوض الامر في ذلك اليها وانها قبلت منه هذا الامر في مجلس التفويض * القسم الثالث تعليق التفويض بشرط النمارا وبشرية الخمر او ضربه ضربا موجعا يظهر اثره على بدنها وصورة كتابته على نحو ما بينا * النوع الثالث تفويض طلاق كل امرأة يتزوجها على هذه شهدا انه جعل امر كل امرأة تدخل في نكاحه بأي طريق تدخل من عقد وكيل او قضيولي اجاز نكاحه بقوله او فعله او تزوجه اياها بنفسه بيدي امرأته الحالية المسماة بفلانة في التطبيقات الثلاث على ان تطلق فلانة هذه تلك المرأة التي دخلت في نكاحه متى شاءت من الاوقات ابدا وفوض الامر في ذلك اليها او يكتب تطلقها ما شاءت من طلاقاتها الثلاث وانها قبلت ذلك منه قبولا صحيحا في مجلس هذا التفويض وفي التفويض بشرط اذا وجد الشرط وارادت ان تطلق نفسها فلها ذلك واذا طلقت نفسها فالاولى ان يكتب وثيقة على ظهر وثيقة التفويض فيكتب شهدا ان فلانا يعني الزوج باشر الشرط الذي كان التفويض معلقا به على الوجه الذي كتب في بطن هذا الكتاب وصار امر فلانة زوجة فلان بحكم ذلك التفويض بيدها وانها طلقت نفسها بمشهد هؤلاء الذين اثبتوا اساميهم وذلك في تاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * الفصل الرابع في العتاق واذا اعتق الرجل عبده واراد ان يكتب له بذلك كذا يكتب اقر فلان بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق عبده ومملوكه فلانا او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلان بن فلان اقر عندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز اقراره لانه به من مرض ولا غيرة يمنع صحة اقراره انه اعتق عبده ومملوكه ومرفوقه فلان الهندي وهو غلام شاب ويبين سنه ويحليه اعتقه من خالص ماله وملكه اعتاقا صحيحا نافذا مما لا زما لارجعة فيه ولا مثنوية ولا تعليق بشرط كذا في الذخيرة * ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت من الاوقات المنتظرة مجانا كذا في الظهيرية * ولا اشتراط عوض اعتقه هكذا الوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته وهرمان اليم عقابه ورغبة فيما وعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله من احق رقبة اعتق الله تعالى بكل عضو منها عضوا منه من النار فصار فلان

الهندي هذا حراً باعناق مولاه هذا لا يباع ولا يوهب ولا يوزن ولا يملك بوجه من الوجوه لا سبيل له ولا لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولّاه لمعتقه هذا مادام حياً ولعصبته المذكور من بعده وسداه بعد الاعناق كذا وصدق المعتق هذا معتقه هذا في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعناق شفاهاً وذلك في يوم كذا وبعض اهل الشروط يكتبون بعد قولهم وهربا من اليم عقابه وليعتق الله تعالى اعضاءه باعضائه من النار اعتاقاً صحيحاً جائزاً واخرجه من ملكه ورقه وحرره فصار حراً في بدنه نفسه لا حق له ولا لاحد سواه عليه سوى حق الولاء وليس لاحد يوثق من بالله ورسوله واليوم الآخر استعباده واسترقاقه واعادته الى الرق والعبودية وصدقه المعتق في كونه مملوكاً له وقت هذا الاعناق وذلك في يوم كذا وكان ابو حنيفة واصحابه راح يكتبون هذا كتاب من فلان يعني المولى لمملوكه فلان الفلاني انك كنت مملوكاً لي الي ان اعتقتك فاعتقتك لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وانا يومئذ صحيح العقل والبدن لا علة بي من مرض او غيره جائز الا ما راعيتك متقاً جائزاً نافذاً بابتلاء لم اشترط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا نصرت به حراً لك ما لا حرار وعليك ما عليهم لا سبيل لي ولا لاحد عليك ولي ولا ورك وولاء متفق وذلك في شهر كذا من سنة كذا وانا كتبوا الوجه الله تعالى لان من الناس من يقول اذا اعتقه رياءً ومعة لا لوجه الله تعالى لا يعتق وانا كتبوا انا يومئذ صحيح لا علة بي من مرض او غيره لان متق المريض يعتبر من الثلث ومتق الصحيح يعتبر من جميع المال وارادوا بقوله من غيره الجنون والعته والحجر بسبب الفساد لان العته والجنون يمنعان صحة العناق بالاجماع والحجر بسبب الفساد يمنع صحة الاعناق عند بعض العلماء وانا كتبوا اعتقاً نافذاً بابتلاء حتى لا يدع المولى عليه ما يوجب توقف العتق او التعليق بالشرط وانا كتبوا لم اشترط عليك شرطاً ولا اختلفت منك ما لا قطعاً للدموى والمباذنة وانا كتبوا صرت به حراً لك ما لا حرار وعليك ما عليهم بطريق التاكيد وانا كتبوا ولي ولا ورك اتباعاً للسلف وثباتاً بحكم العتق وكتبوا ولّاه عتقه هذا مذهب اصحابنا راح وكان الطحاوي راح لا يكتب ذلك وان كان الله العتق على مال يكتب فيه بعد قوله متقاً جائزاً نافذاً على كذا ديناراً وقبل هذا العبد هذا العتق بهذا المال فبعد ذلك ان كان المولى قبض المال يكتب وقبض المعتق هذا المال بايفاء المعتق هذا ذلك اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء وان لم يكن قبض المال يكتب فجميع هذا المال دين على هذا المعتق لهذا المولى لا براءة لهذا المعتق منه الا براءة جميع ذلك

اليه ولا سبيل لهذا المولى عليه الآسبيل الولاء وطلب الجعل وذلك في تاريخ كذا كذا في الذخيرة *
 واذا اعتق عبدا او امة هماله وبينهما نكاح ولهما اولاد اعتقهم جملة يكتب اعتق عبده فلانا
 ويسميه ويحليه وامته فلانة ويسميتها ويحليها وزوجان واعتق اولادهما معها وهم فلان وفلان
 وفلانة وهو يملكهم جميعا اعتقهم جميعا لا ابتغاء مرضاة الله تعالى وطمعا في ثوابه التي آخر
 ما ذكرنا * واذا كان العبد مشتركا بين اثنين او اكثر وقد اعتقاه او اعتقوه جميعا يكتب هذا كتاب
 من فلان بن فلان العلاني وفلان بن فلان الفلاني لملوكهما فلان انك كنت مملوكنا وقد
 اعتقناك ويكتب نصيب كل واحد منهما في العبد حتى يعرف مقدار ما ثبت لكل واحد منهما
 من الولاء وباقي الكتاب على نحو ما ذكرنا في العبد للواحد * واذا وكلوا رجلا بذلك يكتب هذا
 ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا وكيل فلان وفلان وفلان اعتق
 عبدهم فلانا وهو مشترك بينهم بالسوية اثلاثا واعتقه هذا الوكيل مجانا بغير موعض او على كذا
 اعتقا صحيحا من خالص مالهم وملكهم فصار هذا العبد حرا باعناق وكيلهم هذا آية لا يباع
 ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا سبيل لهؤلاء الموكلين عليه ولا لاحد
 من الناس غير سبيل الولاء فان ولأه لهم حال حيوتهم ولعقبهم بعد وفاتهم * وفيما اذا كان
 العتق على مال وقبض الوكيل المال منه لهم يكتب قبول العبد العتق على ذلك المال ويكتب
 قبض الوكيل المال منه لهم * واذا لم يقبض الوكيل يكتب على نحو ما بينا فيما اذا كان العبد
 لواحد واذا اعتق احد الشريكين نصيبه من العبد المشترك فعلى قول ابي حنيفة رح للساكت
 خيارات ثلثة ان كان المعتق موسرا وخيارين ان كان معسرا وعلى قول ابي يوسف ومحمد
 رح ان كان المعتق موسرا فللساكت حق تضمينه وان كان معسرا فللساكت حق استسعاء
 العبد وفي الحالين العبد يعتق كله على المعتق والولاء كله له فان اراد الساكت ان يكتب
 على قول ابي حنيفة رح يكتب شهدوا ان فلانا اعتق جميع نصيبه من المملوك
 المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم هذا المملوك كذا وحليته كذا وقد اعتقه هذا المعتق
 نصيبه بغير اذن شريكه فلان متقا صحيحا والمعتق كان موسرا وقت الاعناق حتى يثبت
 للشريك الساكت ثلث خيارات على قول ابي حنيفة رح فاختر تضمين شريكه المعتق قيمة
 نصيبه وكانت قيمة نصيبه مثلا عشرة دنانير بتقويم المقومين الذين لهم بصيرة في ذلك ومعرفة

وهم مدول فرغ الساكت الامر الى القاضي فلان وادعى على المعتق هذا المقدار فقضى
القاضي له بذلك لما انه وقع اجتهاده عليه ولزم المعتق اداء عشرة دنانير الى هذا المدعي فهذا
القدردين على المعتق هذا الشريك المدعي * وان قضاء المعتق هذا المقدار يكتب فقضاء هذا
المقدار بالزامه وصار العبد كله حرا من جهة المعتق هذا وولاؤه كله للمعتق هذا ويتم الكتاب *
وفي اختيار استسعاء العبد يكتب فاختر الشريك الساكت استسعاء العبد في نصف قيمته
وذلك كذا ورفع الامر الى القاضي فالزم القاضي العبد فعلى العبدان يسعى له في ذلك واذا
سعى فهو حر من جهتهما وولاؤه بينهما * وفي اختيار اعتاق نصيبه يكتب كتابا فاختر اعتاق نصيبه
واعتقه نصار حرا من جهتهما وولاؤه بينهما * وان كان المعتق معسرا حتى ثبت له خياران
عند ابي حنيفة رح واختار الساكت استسعاء العبد يكتب وكان هذا المعتق معسرا معروفا بذلك
عند الناس حتى ثبت للساكت خياران عند ابي حنيفة رح فاختر استسعاء العبد في نصف
قيمه وذلك كذا فامضى القاضي فلان اختياره وان لم يصر العبد ذلك ويصير العبد حرا منهما اذا
سعى وولاؤه يكون بينهما وان اختر اعتاق نصيبه يكتب على نجوم ما يكتب لو كان المعتق
موسرا ثم في كل موضع اختار استسعاء العبد ونجمه نجوما يكتب فامضى القاضي اختياره والزم
العبد قيمة نصيبه وذلك كذا ونجمه عليه نجوما ثلثة في ثلثة اشهر ليؤدي عند انقضاء كل شهر كذا
ويتم الكتاب * فان صالح العبد من قيمة نصيبه على مقدار اقل منها يكتب وصالحه من قيمة
نصيبه على كذا مؤجلا الى كذا فان نجم نجوما ومضى شهر وادى نجما واراد ان يكتب بذلك
كتابا يكتب ومضى شهر وادى نجما وهو كذا وبقي عليه كذا على نجوم ما بقي يطالبه اذا حل ذلك
وبعد اداء النجوم كلها يكتب ان فلانا اعتق عبدا بينه وبين فلان اسمه كذا وان كان المعتق معسرا
فاختر الشريك استسعاء هذا العبد في نصف قيمته ونجم ذلك عليه نجوما في كذا من الشهور
كل شهر كذا فمضى شهر فاستوفى منه كذا واستوفى ايضا بعد الشهر الثالث كذا ويكون هو الشريك
النجوم فلم يبق عليه ولا قبله ولا عنده ولا معه شيء لا قليل ولا كثير وعنى كله عنهما جميعا فهو مولى لهما
وولاؤه بينهما نصفين ويتم الكتاب * وان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي يوسف ومحمد رح
يكتب اعتق فلان جميع نصيبه من المملوك المشترك بينه وبين شريكه فلان واسم المملوك كذا
حتى

حتى يعتق عليه على قول من يري ذلك وهو ابو يوسف ومحمد رحم و كان المعتق موسرا
معروفا بذلك عند الناس فطالبه الساكت بقيمة نصيبه ورفع الامر الى القاضي فلان وامضى ذلك
والزم المعتق قيمة نصيب الساكت وحكم بعنق العبد من قبل المعتق ويتم الكتاب * وان كان المعتق
معسرا يكتب وكان المعتق معسرا معروفا بذلك عند الناس حتى يثبت للساكت حق استسعاء العبد
في قيمة نصيبه فاخذ العبد بذلك ورافعه الي قاض فلان فامضى ذلك وامر العبد المعتق بالاستسعاء
في قيمة نصيب الساكت فذلك دين للساكت على العبد وجعل العبد كله حرام من جهة المعتق وولائه
كله له ويتم الكتاب كذا في المحيط * ولو كان عبد مملوك بين رجلين فارادا ان يعتقه وخاف
كل واحد منهما تضمين صاحبه آية بسبق اعتاقه فالا حياط ان يوكل رجلا باعتاقه والا حوط ان يعلق
كل واحد منهما عتق نصيبه باعتاق نصيب شريكه حتى لو افرد الوكيل نصيب احدهما بالا حوط لم ينفذ
واذا اعتق الوكيل كتب هذا اقر فلان انه وكيل فلان وفلان باعتاق عبدهما فلان وانه اعتق عبدهما
فلانا وهو مشترك بينهما بالسوية مجانا او على كذا اعتانا صحيحا من خالص مالهما وملكهما فصار هذا
العبد حرا باعتاق وكيلهما هذا آية ثم يذكر الى آخر ما ذكرناه فيما اذا اعتقه بطريق الاصاله وكذا
هذا في توكيلهما آية للتدبير كذا في الظهيرية * اذا اعتق عبده على خدمة سنة يكتب شهد وان فلانا
اعتق عبده المسمى كذا وحليته كذا اعتاقا صحيحا جائزا نافذا على ان يخدمه سنة كاملة
اثنا عشر شهرا اولها كذا وآخرها كذا يخدم فيما رآه مولاه وفيما بداله من انواع الخدمة حيث شاء
وابن شاء وكيف شاء فيما يحل في الشرع ليلا ونهارا في الوقف المعتاد قدر ما يطيق وقبل فلان منه هذا
العتق بهذا البدل وضمن خدمته على هذا الوجه فصار حرا لوجه الله تعالى لا سبيل له عليه الا
سبيل الولاء والا طلب هذه الخدمة المشروطة المذكورة ويتم الكتاب * وثيقة بدل العتق يكتب شهد
الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا الهندي اقر طائعا انه كان مملوكا فلان بملك صحيح
واجب لازم وخدمه زمانا ورغب في عتقه فسأله ان يعتقه على كذا فاجابه الى ذلك فاعتقه بهذا
الجعل عتقا صحيحا لا رجعة فيه ولا منوبة ولا تعليق بمخاطرة ولا اضافة الى وقت مستقبل فقبل
هو ذلك منه بمخاطبته آية قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فعتق به وصار حرا مالا لنفسه وهذا
الجعل دين له عليه حالا يأخذه منه متى شاء لا امتناع له منه ولا براءة له منه الا بآداء جميع ذلك
اليه وصدقه المقر له ويتم الكتاب كذا في المحيط * اعتاق العبد بحكم الوصاية شهدوا ان فلانا

يعني ابن الميت اقرطائعا ان اياه فلانا قد كان اوصى اليه في حياته ان يعتق عبده ومملوكه فلانا
يسمى العبد او يحليه بعد وفاته لوجه الله تعالى لا يشترط فيه شرطا ولا يجعل عليه مالا وانه قد قبل
من ابيه فلان هذه الوصية وان اياه فلانا قد توفي ولم يرجع عن ذلك ولا شيء منه وانه نفذ هذه الوصية
بعد موت ابيه واعتق فلانا وهو العبد الذي كان اوصى به اليه ابوه فصار فلان بذلك حرا لوجه
الله تعالى له مال لا حرا روعليه ما على الا حرا لا سبيل له عليه من استرقاق او استخدام او استسعاء
فتد صار في يده من تركة ابيه مثلي قيمة هذا العبد الذي اعتقه ولا سبيل له عليه الا سبيل الولاء
الذي ثبت في الشرع للمعتق حال حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * اذا اعتق امته
ثم تزوجها بعد العتق يكتب اقر فلان في حال جواز اقراره طائعا انه اعتق امته المسماة فلانة
التركية او الهندية اتفاقا صحيحا الى آخر كتاب العتق ثم يكتب بعد كتاب العتق ثم ان المعتق هذا
بعد هذا العتق الموصوف فيه تزوج معتقه هذه بمحض من الشهود المرضيين على صداق كذا
دينارا تزوجا صحيحا وانها زوجت نفسها منه تزوجا صحيحا في ذلك المجلس على الصداق
المذكور ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الخامس في التدبير ذكر محمد رح
في الاصل يكتب هذا كتاب من فلان بن فلان لمملوكه فلان الفلاني اني اعتقتك بعد موتي
لوجه الله تعالى وطلب ما عنده من الثواب وانا يومئذ صحيح واراد بذلك صحة البدن الا يرى
انه قال فقيهه لا علة بي من مرض ولا غيره ولا حاجة الى ذلك لان تدبير الصحيح والمريض
سواء في ان كل واحد منهما يعتبر من ثلث المال والطحاوي كان يكتب اني جعلتك مدبرا في حياتي
وحرا بعد موتي قال وانما جمعت بين اللفظين لان من مذهب بعض العلماء انه لا يصير مدبرا
ماله يجمع بين اللفظين فجمع بينهما احترازا عن قول هذا القائل ثم يكتب ولي ولاؤك وولاء
عتقك من بعدك والطحاوي كان يكتب ولي ولاء ما عتق منك بالتدبير المذكور في هذا الكتاب
لان من مذهب بعض العلماء انه اذا مات المولى وعليه دين مستغرق بالتركة فالمدبر لا يعتق
بل يكون رقبا يباع بالدين الذي على مولاه ولا يكون للمولى عليه ولاء في هذه الحالة فمتى
كتبنا لي ولاؤك على الاطلاق كان خطأ على قول هذا القائل وصيانة الكتب عن الخطاء واجبة
ما امكن وبعض اهل الشروط يكتبون هذا ماد بر فلان عبده ومملوكه ومرفوقه الهندي او التركي
او الرومي المسمى فلانا ويذكر حاله ثم يكتب وجعله حرا بعد موته تدبرا مطلقا غير مقيد صحيحا

نافذ الإياع ولا يوهب ولا يورث ولا يمهر ولا ينقل من ملك إلى ملك لا رجعة فيه ولا مشوية
فهو مدبر لهذا المولى مادام هذا المولى حيا ينتفع به كما ينتفع بالعبد غير البيع وما يشبهه وهو حر
بعد وفاته لا سبيل لأحد عليه من ورثته إلا سبيل السعاية فيما لم يخرج من الثلث والآسبيل الولاء
فإن ولأه لعقبه من بعده وصدة هذا المدبر في كونه مملوكا له وقت التدبير وذلك في صحة هذا
المدبر وثبات عقله وجواز امره له وعليه ويلحق به حكم الحاكم فيكتب ثم إن هذا المولى أراد
بيع هذا المدبر من فلان فخاصمه المدبر فيه خصومة مستقيمة بين يدي قاضي عدل نافذ القضاء
فحكم له عليه أنه لا سبيل إلى بيعه بحكم هذا التدبير بعد ما وقع اجتهاده ورأيه على ذلك عملا
بقول من قال ذلك من العلماء واخذا بالحديث الوارد فيه واشهد على حكمه حضور مجلسه
وذلك في يوم كذا إذا كان العبد بين شريكين دبرا أحدهما نصيبه يكتب هذا مادبر فلان جميع نصيبه
وهو النصف مثلا من جميع العبد الهندي المسمى فلان الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين
وجعل نصيبه منه وهو النصف مدبرا مطلقا في حياته وجعل نصيبه حرا بعد وفاته ويتم على نحو ما بينا
ويكون للشريك الآخر خيارات ثلثة عند أبي حنيفة رح إن كان المدبر موسرا وخيارا إن كان
معسرا وعندهما حقه في التضمين إن كان المدبر موسرا وفي الاستسعاء إن كان معسرا فإن أراد أن يكتب على
قول أبي حنيفة رح وعلى قولهما يكتب على نحو ما ذكرنا في فصل العنق وأما في فصل التضمين
يكتب وطالب الشريك الساكت المدبر بقيمة نصيبه يوم التدبير وذلك كذا دينا را بتقويم المقومين
وغدمه إلى القاضي العدل جائز الحكم فالزم القاضي المدبر ذلك وقبض الساكت ذلك
من المدبر تاما وبرئ المدبر من ذلك براءة قبض واستيفاء فصار جميع هذا المملوك مدبرا
للمدبر هذادون فلان يعني الساكت ودون سائر الناس اجمعين ولا سبيل للساكت هذا
بعد هذا على الشريك المدبر ولا على العبد وإذا حدث بهذا المدبر حدث الموت فهذا المدبر
حركه لوجه الله تعالى لا سبيل لفلان يعني المدبر ولا لأحد من ورثته على هذا المدبر سبيل
الآسبيل الولاء والآسبيل الاستسعاء فيما لا يخرج من الثلث * العبد إذا كان بين اثنين وكل رجل
بالتدبير يكتب فيه على نحو ما بينا فيما إذا وكلالة بالاعتاق غير أن في فصل الاعتاق إذا قال
الوكيل اعتقته عنهما أو قال هو حر عنهما أو قال نصيب كل واحد منهما حر من مالكه فذلك
يكفي ويعتق نصيب كل واحد منهما منه في الحال وفي فصل التدبير لا بد وأن يقول ذكرت

نصيب كل واحد منهما من هذا المملوك وجعلت نصيب كل واحد منهما حزا بعد موته حتى يعتق نصيب كل واحد منهما بموته اما لو قال دبرته عنهما او قال حر منهما بعد موتهما فانما يعتق بعد موتهما ولا يعتق نصيب من مات منهما أولا بموته كذا في الذخيرة * الفصل السادس في الاستيلاء واذا اردت كتابة كتاب لام الولد كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون آخر هذا الذكر ان فلانا اقران امته التركية او الرومية او الهندية ويذكر اسمها وحليتها وسنّها ام ولد له ولدت على ملكه وفراشه ابنه المسمى فلانا او ابنته المسماة فلانة فهي ام ولد له في حيوته ينتفع بها كما ينتفع المالك بمملوكه غير انه لا سبيل له على بيعها ولا تمليكها من غيره بوجه من الوجوه وهي حرة بعد وفاته لا سبيل لاحد من ورثته عليها الا سبيل الولاء فان ولاء هاله ولعقبه من بعده ويلحق به حكم الحاكم وتصديقها ولا يحتاج ههنا الى استثناء سبيل السعاية لانه لا سعاية عليها وان كانت لا تخرج من ثلث ماله الا اذا كان الاقرار من المولى في المرض ولم يكن الولد قائما معلوما فحينئذ تعتق من الثلث فيذكر حينئذ سبيل السعاية ويستثنى على شرطه وان كانت التجارية قد اسقطت سقطا استبان خلقه او بعض خلقه يكتب اقر عندهم واشهدهم على اقراره طائعا ان جاريته فلانة ام ولده قد اسقطت منه سقطا استبان خلقه او بعض خلقه فهي ام ولده الى آخر ما ذكرنا كذا في الذخيرة * الفصل السابع في الكتابة يجب ان يعلم ان اهل الشروط اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة فكان ابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا ما كاتب عليه فلان مملوكه فلانا الفلاني وكان الطحاوي والخصاف وكثير من كبار اصحابنا رح يكتبون هذا كتاب من فلان بن فلان الفلاني لمملوكه فلان الفلاني وكان يوسف بن خالد يكتب هذا كتاب ما كاتب عليه فلان الفلاني مملوكه فلانا الفلاني وكان ابو زيد الشروطي يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر شهدوا ان فلان بن فلان اقر عندهم طائعا انه كاتب عبده فلانا وقد عرفناه معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه واشهدنا على نفسه في صحة عقله وبدنه وجواز اقراره الى آخره فقد اختلفوا في البداية بكتاب الكتابة من هذا الوجه واتفق عامة اهل الشروط ان في الاشربة يكتب هذا ما اشترى خلافا للبصريين من اهل الشروط واتفقوا ان في فصل الخلع يكتب هذا كتاب من فلان واتفقوا ان في الاقرار يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون الى آخره بعد هذا قال ابو حنيفة واصحابه رح الكتابة

الكتابة في معنى البيع والشري حتى صح كتابة الاب والوصي عبد الصغير كما يصح بيعهما ويصح فسخ الكتابة كما يصح فسخ البيع ثم في البيع والشري يكتب هذا ما اشترى فكذا في الكتابة التي في معنى البيع يكتب هذا ما كاتب ويوسف بن خالد هكذا بقول ايضا ان الكتابة في معنى الشري الا ان عنده في الشري يكتب هذا كتاب ما اشترى فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب ما كاتب والطحاوي والخصاف رح يقولان الكتابة عقد يحتاج فيه الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب كاتب فلان مملوكه فلا بافكان كالخلع فان في الخلع يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه يكتب خالع امرأته ثم في الخلع يكتب هذا كتاب من فلان فكذا في الكتابة يكتب هذا كتاب من فلان بخلاف الشري فان في الشري لا يحتاج الى الاخبار عن امر متقدم فانه لا يذكر في كتاب الشري ملك الهائع ولا يده الذي يبتى عليه صحة الشري و**ابوزيد الشروطي** يقول الكتابة ليست في معنى البيع من كل وجه حتى يلحق بالبيع لان البيع مبادلة مال بمال والكتابة مبادلة مال بمال ويثبت الحيوان ديناً في الذمة في الكتابة ولا يثبت في البيع وليس كالخلع من كل وجه ايضا حتى يلحق به لان الخلع لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه والكتابة تحتمل الفسخ بعد وقوعها فتعذر الحاقها بالخلع وبالشري فالحقناها **بالا قاريون** الا قاري يكتب هذا ما شهد الشهود المسمون بلا خلاف فكذا في الكتابة * (صورة ماكتب اصحابنا رح هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان الفلاني مملوكه فلان الفلاني كاتبه علي الف درهم وزن سبعة يؤد بها نجومها في خمس سنين كل سنة مائتي درهم ولم يكتبوا علي ان يؤد بها اليه الحال او يؤد بها اليه نجدا واحدا الى سنة او الى شهر انما لم يكتبوا ذلك تحريزا عن قول الشافعي رح فان عنده الكتابة الحالة لا تجوز وكذلك الكتابة المنجمة بنجم واحد عنده لا تجوز فكتبنا يؤد بها نجوما احترازا عن قول الشافعي رح) وكتبنا في خمس سنين كل سنة من ذلك مائتي درهم بصير مقدار النجوم وحصه كل نجم معلوما * ثم قال يكتب ومحل اول النجوم هلال شهر كذا من سنة كذا انما يكتب ذلك حتى يصير محل اول النجوم معلوما * ثم قال يكتب وعلي فلان عهد الله

(٣) من (صورة ماكتب اصحابنا رح) الى قوله (احترازا عن قول الشافعي رح) هكذا وجدت عبارة الكتب الحاضرة عند التصحيح والمحيط الذي هو منقول عنه فاما المقام لا يخلو من الخل لان بهذه العبارة لا يحصل الاحترازا عن قول الشافعي رح كما لا يخفى والله اعلم بالصواب *

وميثاقه ليجهدن حتى يؤدي جميع ما كاتبه عليه انما يكتب هذا تحريضا للعبد على الكسب فيؤدي بدل الكتابة ولا يكتب هذا في صك الشراء لان المشتري مجبر على اداء الثمن فلا حاجة في حقه الى زيادة تحريض اما المكاتب فغير مجبر على اداء بدل الكتابة فيحتاج في حقه الى زيادة تحريض * ثم ان ابا حنيفة واصحابه رح لم يكتبوا في صك الكتابة على ان لا يتزوج المكاتب مادام مكاتبا الا باذن المولى وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان ذلك ويكتبان ايضا وعلى ان يسافر مادام مكاتبا اينما شاء في برا وبحرا وانما كتبنا على ان لا يتزوج مادام مكاتبا الا باذن المولى تحرزا عن قول ابن ابي ليلى فانه كان يقول له ان يتزوج بدون اذن المولى الا ان يشترط ذلك في عقد الكتابة وانما كتبنا على ان يسافر تحرزا عن قول بعض اهل المدينة فان مذهب بعض علماء المدينة ان المكاتب لا يملك المسافرة من غير اذن المولى الا ان تكون المسافرة مشروطة في الكتابة * ثم قال يكتب فان عجز من شيء من هذه النجوم او اخره عن محله فهو مردود في الرق وانما كتبنا هذا مع انه ثابت بدون الشرط تحرزا عن قول جابر بن عبد الله رض فانه كان يقول اذا شرط في الكتابة انه اذا عجز يرد في الرق فعند العجز يرد في الرق رضي العبد بذلك او سخط وان لم يشترط ذلك في عقد الكتابة لا يرد في الرق الا برضى العبد فيكتب ذلك تحرزا عن قوله وكان الشمني وابوزيد الشرطي رح يكتبان فان عجز من شيء من هذه النجوم او عن نجمين فهو مردود في الرق وانما كتبنا ذلك تحرزا عن قول ابي يوسف رح فان مذهب ابي حنيفة ومحمد رح ان المكاتب اذا حل عليه نجم وطالبه مولاه بذلك ورفع الامر الى القاضي ينظر في ذلك ان وجد للمكاتب مالا حاضرا يدفع ذلك الى مولاه اذا كان من جنس حقه وان كان له مال غائب يرجي قدومه اجله القاضي يومين او ثلثة على حسب ما يرى القاضي في ذلك فان ادى ما حل عليه والا رده في الرق وقال ابو يوسف رح لا يرد في الرق حتى يتوالى عليه نجمان فيكتب فان عجز عن شيء من هذه النجوم او عن نجمين يرد في الرق حتى يصير الرد في الرق مجمعا عليه * ثم قال يكتب فيما اخذه فلان منه فهو حلال له انما يكتب هذا حتى لا يتوهم متوهم ان العقد متين فسخ وعاد المعقود عليه الى ملك المولى يلزم المولى رد ما اخذ من البذل ولا يحل له الا بتحليل من له البذل والطحاوي رح كان لا يكتب هذا لان ما اخذه حلال له بدون الذكر لانه كسب عبده * ثم يكتب وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح وكان

الطحاوي رح لا يكتب ذلك ويقول من مذهب علي رضي الله تعالى عنه ان المكاتب يعتق بقدر ما ادى ومن مذهب عبد الله بن مسعود رخص ان المكاتب اذا ادى ثلث بدل الكتابة او ربعه يعتق ويصير غريبا من غرماء المولى فيما بقي عليه وقال زيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو عا يشترضي الله تعالى عنهم لا يعتق عنه شيء ما بقي عليه شيء من بدل الكتابة وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مذهب عامة العلماء فمتى كتبنا وان ادى جميع ما كاتبه عليه فهو حر لوجه الله تعالى حتى ينعلق عتقه باداء جميع بدل الكتابة كان هذا شرطا لا يقتضيه العقد عند علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما فربما يرفع الي قاضي يري مذهبهما ويرى فساد الكتابة بالشروط الفاسدة فيبطلها فذكر هذا يقع مضرا وتركه لا يقع مضرا وان كان تركه اولي * ثم يكتب ولفلان ولاؤه وولاء عتقه وانما يكتب ذلك اتباعا للسلف وكان الطحاوي رح يكتب ولاؤه ولا يكتب ولاء عتقه فان ولاء عتقه قد لا يكون له فان هذا المعتق لو تزوج بامة وحدث له منها واد فاعتق مولى الامة الولد فان ولاء هذا الولد لا يكون لمولى الاب وانما يكون لمولى الام ويتم الكتاب * وكثير من المتأخرين من اهل هذه الصنعة يكتبون على حسب ما كان يكتبه ابو زيد ففي الكتابة الحالة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان اقرانه كاتب مملوكه فلان الفلاني يسميه ويحليه على كذا درهم كتابة صحيحة جائزة نافذة حالة لا فساد فيها ولا خيار ولا عدة عليه ان يؤدي ما شرط عليه الى المولى من غير تاخير على انه ان فرط فيه فلم يؤدها الى ثلثة ايام او ادى بعضها دون بعض فلمولاة بعد ذلك ان يرده في الرق وما اخذه المولى منه فهو حلال له وان اداها كلها اليه على هذا الوجه او الى غيره ممن يقوم مقامه في قبض حقوقه في حيوته او بعد وفاته فهو حر ولا سبيل لمولاة عليه ولا لورثته الا سبيل الولاء فان ولاءه لمولاة حال حيوته وهو لعقبه بعد وفاته وقبل هذا المكاتب منه هذه الكتابة مواجهة وصدق المكاتب هذا في كونه مملوكا له يوم كاتبه وقضى بصحة هذه الكتابة قاض من قضاة المسلمين ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وهكذا في المحيط * وان كان البديل مكبلا او موزونا او معدودا او مذروعا او حيوانا فكذلك الجواب لكن في الحيوان يذكر اسنانها وصفاتها فان كانت مبهمة الاوصاف لكن من جنس مسمى جاز عندنا خلافا لبعض الناس ومتى الحقت به حكم الحاكم جاز بالاتفاق كذا في الظهيرية * وفي الكتابة المؤجلة يكتبون كتابة صحيحة جائزة نافذة منجمة نجوما عشرة مؤجلة بعشرة اشهر

متوالية أولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا كل نجم منها كذا يؤدى عند مضي كل شهر منها
نجمه وعلى هذا المكاتب عهد الله وميثاقه ان يجتهد في اداء كل نجم عند محله الى مولاه هذا
ولا يتصرف في ذلك ولا يتوارى عنه على ان هذا المكاتب ان عجز عن اداء هذا المال على هذه
النجوم واخر نجماً منه عند محله الى ثلثة ايام فلمولاه هذا ان يرد في الرق او يكتب فهو مردود
في الرق وهذا اوثق لان في الوجه الاول يحتاج الى قضاء اورضاء وفي الوجه الثاني لا يحتاج
الى شيء من ذلك بل بنفس العجز يعود الى الرق وما اخذه المولى منه من بدل الكتابة فهو حلال
له وان ادى جميع هذه النجوم من غير تاخير اليه او الى من يقوم مقامه في قبض حقوقه في
حيوته وبعد وفاته فهو حراً سبيل لمولاه عليه ولا لورثته من بعده ولا لاحد من الناس الا سبيل
الولاء وينم الكتاب * اذا كاتب عبده وامته وهما زوجان يكتب في ذلك شهدا ان فلانا كاتب
عبده فلانا ويسميه ويحليه وجاريته فلانة ويسميها ويحليها وهي امرأة هذا العبد كاتبهما جميعا
كتابة واحدة على كذا درهمهما وجعل نحوهما واحدة وهي كذا وكذا من المدة أولها كذا وآخرها كذا
وكل نجم من ذلك كذا وكل واحد منهما كفيل ضامن عن صاحبه بامر صاحبه ما على
صاحبه لمولاهما هذا بجميع ذلك ضمنا صحيحا جائزا لازما في الشرع وعلى فلان وفلانة عهد
الله تعالى وميثاقه ان يجتهدا في اداء هذه الكتابة الى مولاهما فلان وذلك في يوم كذا من شهر
كذا ومن اهل الشروط من يكتب بعد قوله وكل نجم من ذلك كذا وعلى ان لا يعتق واحد منهما
ولا شيء منه الا باداء جميع بدل الكتابة وعلى ان للمولى ان يأخذ كل واحد منهما بجميع بدل
الكتابة وترك كفالة كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يطعن طاعن ان هذه كفالة المكاتب وكفالة بدل
الكتابة فلا يصح وانه حسن * وعلى هذا اذا كاتب عبيدين له يكتب في ذلك كاتب عبيده فلانا وفلانا
مكاتبه واحدة بكذا وجعل نجومهما واحدة الى آخر ما ذكرنا على ان للمولى ان يأخذ كل واحد
منهما بجميع هذا المال وعلى ان لا يعتق واحد منهما ولا شيء منه الا باداء جميع هذه المكاتب
واذا عجز عن شيء من ذلك فله ان يردهما في الرق كذا في الذخيرة * وان كاتب عبده وامته له
وهما زوجان ومعهما اولاد صغار يكتب كاتب فلان عبده فلانا وامته فلانة وهي منكوبة هذا
العبد واولادهما وهم فلان وفلان وفلانة وهم صبية صغار في حجر ابيهم وامهم كتابة واحدة على
كذا

كذا درهما منجما كذا كذا انجما كل نجم كذا فان عجز فلان عن اداء هذا المال او عن اداء بعضها او اخر نجما منها عن محله حتى مضت خمسة ايام او كذا فلفلان هذا المولى ان يزده ويرد امرأته واولاده هؤلاء الى الرق وما اخذ المولى من بدل الكتابة قبل ذلك فهو له وان ادى المكاتب جميع هذا المال على النجوم فهم جميعا احرار ولا سبيل لمولاهم عليهم الا سبيل الولاء ويتم الكتاب * وان كاتب عبده المدبر يكتب كاتب عبده المدبر المسمى فلان * وان كاتب ام ولده يكتب كاتب ام ولده فلانة كذا في المحيط * وان كاتب عبدا مشتركا بينه وبين غيره باذن شريكه يكتب هذا ما كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان وبين حليته الذي هو مشترك بينه وبين فلان نصفين باذن شريكه فلان هذا على انه اذا ادى هذا المكاتب هذا البدل الى موليه هذين فهو حر واذن الشريك فلان هذا المكاتب بقبض حصته من ذلك واباح له على انه كلما نهاه عن قبضه فهو مأذون له في جميع ذلك اذا نامستقبلا وصدقه شريكه وهذا العبد في جميع ذلك مشافهة ويتم الكتاب * وان كاتب نصيبه من العبد المشترك بينه وبين غيره باذن شريكه فنقول كتابة احد الشريكين نصيبه باذن شريكه بمنزلة كتابة كل العبد باذن شريكه عند ابي يوسف ومحمد رحمه لان الكتابة عند ههنا لا تجزى فذكر النصف في الكتابة يكون ذكرا للكل فيكتب كاتب فلان جميع العبد الهندي المسمى فلان باذن شريكه على نحو ما مر وان كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فهذا او مالو كاتب الكل بغير اذن شريكه سواء وهناك يصير كله مكاتبا على المكاتب ويتملك نصيب شريكه فههنا كذلك وعند ابي حنيفة رحمه الكتابة متجزية فيقتصر الكتابة على نصيب المكاتب فبعد ذلك ينظر ان كان كاتب بغير اذن الشريك فللشريك حق الفسخ وان كان كاتب باذن الشريك فليس للشريك حق الفسخ * فان اراد ان يكتب كتابا على قول ابي حنيفة رحمه يكتب هذا ما كاتب عليه فلان بن فلان جميع نصيبه وهو النصف من العبد الذي هو مشترك بينه وبين فلان على كذا اذا اخذ المكاتب من العبد شيئا من بدل الكتابة كان للساكت ان يأخذ نصف ذلك ان كانت الكتابة بغير اذن الساكت وان كانت الكتابة باذنه فكذلك اذا لم يأذن له الشريك بقبض المكاتب وان اذن له بقبض المكاتب فليس للساكت ان يأخذ من ذلك شيئا فيكتب في الكتاب هذا ما كاتب فلان جميع نصيبه الى آخر ما ذكرنا وقد يكتب وقد اذن له شريكه بكتابة نصيبه وبقبض بدل الكتابة ويتم الكتاب * اذا كان العبد كله لرجل كاتب نصفه فعند ابي يوسف ومحمد رحمه الكتابة لا تجزى فاذا كاتب النصف

فيصير الكل مكاتباً فيكتب هذا ما كاتب فلان عبده فلانا وعند أبي حنيفة رح الكتابة تتجزى فيكتب هذا ما كاتب فلان نصف عبده فلان وهو سهم من سهمين من جميعه على كذا درهماً كتابة صحيحة الى قولنا فاذا ادى هذه المكاتبه فهذا النصف المكاتب منه حر ولا يكتب فيه ولا سبيل للمولى عليه لان للمولى ان يعتق النصف الباقي وان يستنسيه في النصف الباقي فيترك ذكره وينظر الى ماذا يصير امره ثم يكتب كتاباً آخر كذا في المحيط * ويكون كسب الباقي للمولى غير انه لا يستخدمه ولا يتصرف فيه بالتملك ولا يقربها ان كانت امة ويلحق به حكم الحاكم كذا في الظهيرية * واذا ادى المكاتب بدل الكتابة في هذه الصورة يكتب له اقر فلان انه كان كاتب نصف عبده فلان على كذا منجماً بكذا وانه ادى النجوم كلها وعتق منه نصفه وبرئ عن بدل كتابة هذا النصف براءة ايفاء ويتم الكتاب * واذا تقرر حكم النصف الباقي على شيء يكتب له كتاباً آخر على وجهه * اذا كاتب الاب عبداً بنه الصغير يكتب في ذلك هذا ما كاتب فلان على ابنه الصغير المسمى فلان عبده فلانا يسمى العبد ويحليه على كذا ديناراً وهو مثل قيمة هذا العبد يومئذ لا وكس فيه ولا شطط وفي هذا العقد نظر لهذا الصغير وافرار لماله على الوجه الاحسن وهذا الولد صغير لا يلي امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه ابوه هذا بحكم الابوة فاذا انتهى الى موضع الاداء كتب واذا ادى هذه المكاتبه وعتق فلا سبيل لاحد عليه الا سبيل الولاء فان ولاءه لهذا الصغير في حياته ولعقبه بعد وفاته ويتم الكتاب * واذا كاتب الوصي عبد اليتيم يكتب فيه هذا ما كاتب فلان وصي فلان يعني اب الصغير على ابنه الصغير فلان وهو صغير في حجر هذا الوصي ولا يلي هذا الصغير امر نفسه بنفسه وانما يلي عليه هذا الوصي بحكم وصايته عليه كاتب عبد هذا الصغير اسمه فلان هو غلام شاب وبين حالته على كذا مكاتبه صحيحة ويتم الكتاب كما يتم كتاب الاب اذا كاتب عبداً بنه الصغير * اذا كاتب المكاتب عبده يكتب فيه هذا ما كاتب فلان مكاتب فلان عبد نفسه فلان الهندي ويحليه كاتبه على كذا تسميراً لاله وهو مثل قيمة العبد مكاتبه صحيحة الى قولنا فاذا ادى هذا المكاتب الثاني البدل بتمامه الى المكاتب الاول فهو حر واولاه لمولى المكاتب الاول في حياته ولعقبه من بعد وفاته ان اداه هذا المكاتب الثاني والاول مكاتب على حاله وان ادى اليه بعد ما عتق الاول فان ولاءه له ولعقبه من بعده كذا في المحيط * الفصل الثامن في الموالاة يكتب فيها هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا كان نصرانياً او يهودياً او مجوسياً او حرياً عابدين او صنم فهداه الله تعالى الى الاسلام وزينه

بالإيمان به وبنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكرة اليه ملة الكفر واكرمه بالتقوى وخلع عنه لباس
الشرك والبسه لباس التوحيد ومن عليه بالاقرار بربوبيته والوحيته ووجدانيته وبما جاء به محمد
صلى الله عليه وآله وسلم من عنده والتصديق به والبراءة عما كان فيه من الكفر والطغيان واجرى على
لسانه كلمة الاخلاص شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وابعدة من الكفر والضلالة
وعباد الطاغوت ودله الى الصراط المستقيم الذي ارتضاه لعبادة ونجاة من اليم عقابه وجعل
اسلامه على يدي فلان فاسلم على يديه ثم والاه وعاقده ليعقل عنه مادام حيوته ان جنى
جناية يجب ارشها على العاقلة وهو خمسمائة درهم فصاعدا ويحمل عنه ما يوجب الحكم
ويرثه اذا مات فهو ولي الناس به محياة ومماته وولاؤه له ولعقبته ^{من بعده} ان لم يكن له
وارث يرثه فوالاه على ذلك وعاقده موالاة صحيحة جائزة وقبل فلان موالاته هذه على
ما وصف فيه قبولا صحيحا وقد جعل فلان لهذا الذي اسلم على يديه والاه وعاقده عهد الله
وميثاقه وذمة رسوله ان لا يتحول بولائه هذا عنه الى غيره والزم نفسه بهذه الموالاة المعاقدة التي
جرت بينهما النصر والمعونة له وضمن له الوفاء بذلك كله ما لم يتحول بولائه عنه الى غيره واشهدا على
انفسهما ويتم الكتاب * نسخة اخرى في هذا على سبيل الاجازة هذا ما شهد به الشهود الى قولنا ان فلانا
اسلم على يدي فلان وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد من عصابة او صاحب
فرغ او ذي رحم فوالى هذا الذي اسلم فلانا وهو الذي اسلم على يديه موالاة صحيحة وعاقدة
معاقدة جائزة على ان يعقل عنه لو جنى جناية يعقلها العاقلة شرعا ويرثه ان مات ولم يترك وارثا
قريبا ولا بعيدا وقبل فلان هذه الموالاة وهذه المعاقدة قبولا صحيحا وذلك في صحة ابدانها وثبات
عقولها وجواز امورهما طائعين راغبين لاعلة بهما تنفع صحة التصرف والاقرار وجعل هذا الذي
اسلم على نفسه عهد الله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى غيره واشهدا على انفسهما ويتم
الكتاب * ولا ينبغي ان يكتب في هذا الكتاب موالاة لازمة فان له ان يحول بولائه الى غيره
ما لم يعقل عنه ولو والى رجلا قد اسلم بنفسه لا على يديه يصح ويكتب فيه شهدوا ان فلانا اسلم
وحسن اسلامه ولم يكن له وارث مسلم قريب ولا بعيد فوالى فلانا موالاة صحيحة جائزة وعاقدة
على ان يعقل عنه الى آخره وان اسلم على يدي رجل فلم يواله ووالى غيره صح ويكتب فيه
شهدوا ان فلانا اسلم على يدي فلان ولم يواله ولم يعاقده ووالى فلانا ويتم الكتاب على الوجه الذي

تقدم وأن جنى هذا الذي اسلم جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم او يزيد عليها عقله المولى الاعلى وعاقلته ويكتب فيه شهدوا ان فلانا اسلم والي فلانا بتاريخ كذا على ان يعقل عنه اذا جنى جناية يبلغ ارشها خمسمائة ويرث عنه اذامات فيكون اولى به في حيوته ومماته وقبل فلان ذلك منه وكتبنا بينهما كتابا وهذه نسخته وأن شاء الكاتب يكتب وكتبنا بذلك كتابا بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهذه نسخته ثم يكتب بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ وينسخ الكتاب الذي كتب بينهما ثم يكتب على اثر ذلك وان فلانا هذا جنى جناية ارشها خمسمائة وان كان اكثر من خمسمائة يبين متدارة وذلك في حال لم يكن انتقل بولائه عنه وان فلانا وقومه عقلوا ذلك عنه بقضاء قاض من قضاة المسلمين قضى بذلك عليهم وهو يومئذ نافذ القضاء فليس له ان يحول بولائه عنه الى غيره بعد لزوم هذا الولاء بهذا السبب * وان اسلم ذميان والي كل واحد منهما صاحبه يكتب فيه شهدوا ان فلانا وفلانا كانا جميعا نصرانيين فهدهما الله تعالى الى الاسلام فاسلما وحسن اسلامهما وانهما بعدما اسلما والي كل واحد منهما صاحبه وعاقده مولاة صحيحة جائزة ليحمل كل واحد منهما عن صاحبه ما دام في الاحياء ان جنى احدهما جناية يبلغ ارشها خمسمائة درهم فصاعدا ويرث كل واحد منهما صاحبه اذامات صاحبه ايها مات أولا فللباني منهما وللاء الميت منهما وللاء عتقه من بعده ان لم يكن لواحد منهما وارث مسلم قريب او بعيد بفرض او عصبة او رحم فوالى كل واحد منهما صاحبه على ذلك مولاة صحيحة وعاقدة معاقدة جائزة وقبل كل واحد منهما هذه المولاة وهذه المعاقدة من صاحبه قبولا صحيحا جعل كل واحد منهما لصاحبه على نفسه عهدا لله وميثاقه ان لا يتحول بولائه عنه الى غيره وضمن له الوفاء بذلك واشهدا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل التاسع في الاشربة اذا اراد الرجل ان يشتري دارا واراد ان يكتب لذلك كتابا يكتب هذا ما اشتري فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي ذكر البائع انها ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في مصر كذا في محلة كذا في سكة كذا في زقاق كذا وبحضرة مسجد كذا وهي الدار الثالثة من دورة او الرابعة وهي من يمين الداخل فيه او عن يساره ويشتمل على هذه الدار حدوداربعة حدها الاول لزيق الدار المعروفة لفلان والدار المنسوبة الى فلان بن فلان بن فلان

بين فلان او يكتب حدها الاول لصيق الدار المعروفة لفلان او يكتب بلى الدار المعروفة لفلان او يكتب
 بلا صق او يكتب بلا زق الدار المعروفة لفلان ويكتب الحمد الثاني والثالث والرابع كذلك وفي الرابع
 يذكر لزيق هذه السكة واليه بابها ومدخلها واشترى هذا المشتري المسمى في هذا الكتاب من هذا
 البائع المسمى في هذا الكتاب جميع هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها
 كلها ارضها وبنائها سفاتها وعلوها وطرفها ومسبل مائها من حقوقها ومرافقها التي هي لها
 من حقوقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل حق هو لها داخل فيها وخارج منها وكل ما هو
 معروف بها ومنسوب اليها من حقوقها بكذا كذا يذكر جنس الثمن ونوعه وقدره وصفته وما شبه
 ذلك على وجه يرتفع الجهالة نصفها كذا شراء صحيحا جائزا نافذا باقاة خاليا من الشروط
 المفسدة والمعاني المبطله والعدة الموهنة لا خلافة فيه ولا خيانة ولا وثيقة بمال ولا مواعدة ولا رهن
 ولا تلجئة بل بيع رغبة وازالة ملك الى ملك وشراء جد وقبض هذا البائع المسمى في هذا الكتاب
 من المشتري المسمى في هذا الكتاب جميع هذا الثمن المذكور جنسه ونوعه وقدره وصفته في هذا
 الكتاب تاما وافيا بايضاء المشتري هذا ذلك كله آياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء
 لبراءة اسقاط وبراء وقبض المشتري هذا جميع ما وقع عليه عقدة البيع المذكور بتسليم البائع
 هذا المذكور في هذا الكتاب ذلك كله اليه فارغا عن كل مانع ومنازع وتفرقا عن مجلس هذا العقد
 بعد صحته وتمامه ونفوذه وابتراءه وتقرره واستحكامه تفرقا لا بدان وذلك كله بعد اقرار
 هذين العاقدين انهما رأيا ذلك كله وعرفاه ورضياه فما ادرك هذا المشتري من ذلك في ذلك
 او في شيء منه من حقوقه فعلى البائع هذا تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب واشهدا
 على انفسهما بذلك كله من كتب اسمه في آخره بعد ان قرأ عليهما بلسان صراف به واقرا انهما قد فهما
 واحاطا به علما وذلك كله في حال صحته ابدانهما وكما لفظ عليهما طائعين غير مكرهين لامة بهما
 ولا بواحد منهما من مرض ولا غيره تمنع صحة الاقرار ونفاذ التصرف وذلك كله في يوم كذا من شهر
 كذا بسنة كذا في هذا الصك اصل في جميع الاثرية ثم تختلف الالفاظ باختلاف الاحوال ثم ان محمدا
 رح قال في الاصل اذا اراد الرجل ان يشتري دارا يكتب هذا ما اشتري فلان ولم يقل يكتب
 هذا ما باع فلان مع ان كل واحد منهما يحتاج الى تأكيد حقه وكل واحد من اللطيفين ينتظم الآخر لانه
 لا يتحقق الشراء بدون البيع ولا يتحقق البيع بدون الشراء انما فعل كذلك تبركا بالسنة فان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم حين اشترى غلاما من عدا بن خالد بن هودة امران يكتب هذا ما اشترى
 محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عدا بن خالد بن هودة ولم يأمران يكتب هذا ما باع عدا
 بن خالد بن هودة من محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر محمد رح ايضا ان يكتب
 هذا ما اشترى ولم يقل يكتب هذا كتاب ما اشترى وأهل البصرة يكتبون هذا كتاب ما اشترى
 لان قوله هذا اشارة الى البياض الذي يكتب فيه وفيه كتابة ما اشترى لاحقيقة الشرى الا ان محمدا
 رح اختار هذا ما اشترى تبركا بالسنة ولان ما في قوله هذا كتابات ما اشترى يحتمل الاثبات
 ويحتمل النفي فيكتب هذا ما اشترى لينتفي احتمال النفي وذكر محمد رح ايضا عند ذكر البائع
 والمشتري بذكر اسمهما واسم ابيهما ولم يذكر اسم جد هما وهذا قول ابي يوسف رح فاما على قول
 ابي حنيفة ومحمد رح لا بد من ذكر الجدة وان كان المشتري او البائع مشهورا بالاسم كطاووس
 ومطاء وشريح وامثالهم يكتب بذكر اسمه ولا حاجة الى ذكر النسب وان ذكر اسمه واسم ابيه
 وذكر قبيلته مكان جده فان كان ادنى القبائل وكان فخذ اخصا بحيث لا يوجد على اسمه واسم
 ابيه غيره لا محالة فذلك يكفي وان ذكر قبيلته الا على فذلك لا يكفي ولا بد من ذكر الجدة مع ذلك
 وان ذكر مع ذلك اسم الجدة الا ان في تلك القبيلة بهذا الاسم والنسب غيره فذلك لا يكفي ولا بد
 من ذكر شيء آخر وان ذكر اسمه واسم ابيه ولم يذكر اسم جده وقبيلته وانما ذكر صناعته فان كان
 صناعته لا يشاركه غيره فيها كما يقال فلان بن فلان بن فلان الخليفة فلان بن فلان القاضي فذلك يكفي
 للتعريف وان كان صناعته يجوز ان يشاركه غيره فيها فانها لا يكفي للتعريف عند ابي حنيفة رح
 والحلية ليست من اسباب التعريف لان الحلية تشبه الحلية ولكن ان كتب الحلية فذلك اولى
 لانه يحصل به زيادة تعريف وكذلك سائر الاشياء التي ليست من اسباب التعريف لو كتب فذلك
 اولى وان كتبت كنيته فلم يكتب شيء آخر ان كان يعرف بتلك الكنية لا محالة فذلك يكفي وذلك
 نحو ابي حنيفة رح وامثاله وكذلك اذا كتبت بن فلان وهو يعرف لا محالة كابن ابي ليلى فذلك
 يكفي للتعريف * وان كان البائع او المشتري عتيق فلان يكتب فلان الهندي او التركي عتيق
 فلان بن فلان * وان كان من اعتقه عتيق غيره يكتب فلان الهندي عتيق فلان التركي عتيق
 الامير فلان بن فلان * وان كان البائع او المشتري مملوك رجل يكتب فلان الهندي او التركي
 مملوك فلان بن فلان بن فلان وهو مأذون له من جهة مولاه هذا في جميع انواع التجارات او يكتب

من فلان او عبد فلان وفي الامة يكتب فلانة الهندي فامة فلان من فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلان الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان وفي المكاتب يكتب فلانة الهندي مكاتب فلان بن فلان بن فلان ثم يكتب في كتاب الدار المشتراة بحدودها الاربعة وان كانت الدار معروفة مشهورة وهذا قول ابي حنيفة رح وقال ابو يوسف ومحمد رح ان كانت الدار معروفة مشهورة لا يحتاج الى ذكر حدودها ولا يكتب وهي ملك البائع نظر للمشتري لانه لو كتب ذلك بصير المشتري مقرا بملك البائع فلو استحق المشتري من يده يوما من الدهر لا يرجع على البائع من الثمن عند زفر رح واهل المدينة لان اقرار المشتري بالملك للبائع حجة عليه في منع الرجوع بالثمن فلا يكتب وهي ملك البائع احترازا عن قول هؤلاء نظر للمشتري ولا يكتب وهي في يده ايضا عند علمائنا وعامة اهل الشروط رح وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب وهي في يده وعلماؤنا احتجوا بما روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب كتاب شراء العبد من عدا بن خالد بن هودة ولم يكتب فيه والعبد في يده ولانهم اربابا يرتفعان الى قاضي يري ان الاقرار بالبد للبائع اقرار بالملك له لما ان ظاهر البديل على الملك فيبطل حق المشتري بالرجوع بالثمن عند الاستحقاق اخذا بقول زفر وابن ابي ليلى واهل المدينة رح فلا يكتب ذلك احترازا عما قلنا نظر للمشتري ولكن يكتب وقد ذكر البائع انها ملكه وفي يده على نحو ما كتبنا في اول هذا الفصل ثم ان محمدا رح لم يذكر في الاصل ان باي حديث بدأ في الكتاب وكان يوسف بن خالد وهلال رح يقولان يبدأ من باب المدار ثم يكتب الحد الذي على يمين الداخل ثم يكتب ما يلي ذلك الى آخره وابو حنيفة وابو يوسف رح يقولان يبدأ بما يلي القبلة ونواحيها نحو المشرق ثم بما يلي القبلة وما يليها نحو المغرب ثم عن يمين القبلة ثم عن يسارها ومن العلماء من قال يبدأ بالجانب الغربي العدل وان ترك هذا الترتيب وكتب كما يكتب اليوم فلا بأس به للحصول التعريف بالتحديد بالحدود الاربعة وهو المقصود من ذكر الحدود وكان الشمني وهلال رح يكتبان في ذكر الحد حدها الاول ينتهي الى دار فلان ومحمد رح يقول يلي احب الي لان قوله ينتهي لا ينفي الفرجة والواسطة وقوله يلي ينفي الواسطة ان كان لا ينفي الفرجة قال عليه السلام ليليني منكم اولوا الاحلام والنهي والمراد القرب دون الاتصال وقيل يلاصق ويلارق اولى الالفاظ لانهما ينفيان الفرجة والواسطة كذا في المحيط * وان كان بين الدارين فرجة

ذكر الطحاوي رح ان الكاتب بالخيار ان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفرجة التي بينها وبين دار معروفة لفلان وان شاء كتب حدها الاول ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين دار معروفة لفلان قال الطحاوي رح وهذا اولى من الاول لان ذلك يوهم ان تكون الفرجة من الدارين فيصكون بعضها داخلا في الدار المبيعة والحد لا يدخل في المحدود فيكتب ينتهي الى الفرجة الفاصلة بينها وبين فلان ثم بعض اهل الشروط يكتب حدها الاول ينتهي الى دار فلان واصحابنا كرهوا ذلك وقالوا ينبغي ان يكتب ينتهي الى الدار المعروفة لفلان والى الدار المنسوبة اليه لانه لو كتب ينتهي الى دار فلان كان هذا اقرا من البائع والمشتري ان تلك الدار ملك فلان فلو اشترى واحد منهما تلك الدار من فلان يوما من الدهر واستحق من بده لا يرجع بالثمن على فلان عند زفر وابن ابي ليلي واهل المدينة فرح فيكتب على نحو ما بينا احترازا من هذا رانما اخترنا احد حدودها ينتهي الى دار فلان بلازق دار فلان ولم يكتب احد حدودها دار فلان لان على احدى الروايتين من ابي يوسف رح يدخل الحد في المحدود في البيع فيؤدي النى فساد البيع اذا جعل المسجد او طريق العامة حدا لانه يصير جامعا بينهما يجوز بيعه وبينما لا يجوز مع احتمال الثمن ويثبت الخيار للمشتري اذا جعل الحد دار فلان اذا لم يسلم فلان دارة اليه بهذا البيع وينتقص الثمن للبائع لانه يصير بعض الثمن بمقابلة دار الجار فلهذا اخترنا ينتهي بلازق يلي بلاصق وانما اعدنا لفظ اشترى بعد ذكر حدود الدار خلافا لبعض اهل الشروط فانهم لا يعيدون ذلك لان من مادة اهل اللسان انه اذا تخلل بين الخبر والخبر عنه كلمات فانهم يعيدون الخبر للتأكيد ولزيادة الافهام ثم ان محمدا رح ذكر في الكتاب اشترى منه الدار التي في موضع كذا واهل الشروط يكتبون جميع الدار لانه عسى يذكر الدار ويراد به البعض فاطلاق اسم الكل على البعض جائز فكتبوا جميع الدار ازالة لهذا الوهم وذكر محمد رح ايضا في الكتاب اشترى الدار المحدودة في كتابنا هذا وكان الشمني وهلال رح يكتبان في هذا الكتاب قالان قوله كتابنا اضافة الكتاب الى البائع والمشتري فيكون اقرا من ان الكتاب ملكها فربما ينازع البائع في كون الكتاب في بده ويحول بينه وبين الكتاب فلازلة هذا الوهم يكتب هذا الكتاب وذكر ايضا انه يكتب اشترى الدار المحدودة بمحدودها كلها وهكذا كان يكتب ابو حنيفة

ومحمد رَحَّابُ يوسف رَحَّابُ كان يقول انه لا يكتب بحدودها لانه لو كتب ذلك يدخل الحد في البيع وفيه فساد على مأمروا أبو حنيفة ومحمد رَحَّابُ قالوا القياس ما قاله أبو يوسف رَحَّابُ لكننا تركنا القياس بالعرف فان في العرف لا يراد بقولهم بحدودها ادخال الحد تحت البيع وانما يراد به ادخال ما وراء الحد وذكر أبو زيد الشروطي رَحَّابُ في شروطه ان في دخول الحد تحت البيع بقوله بحدودها قياسا واستحسانا القياس ان يدخل الحد تحت البيع وفي الاستحسان لا يدخل واذا كان على جواب الاستحسان على قول أبي يوسف رَحَّابُ لا يدخل الحد تحت البيع مع ذكر قوله بحدودها اولى ان لا يدخل الحد تحت البيع على قوله بدون ذكر قوله بحدودها فبصير ما ذكره أبو زيد رَحَّابُ رواية عن أبي يوسف رَحَّابُ ان الحد لا يدخل تحت البيع ورأيت في بعض نسخ الشروط اذا كتب احد حدود هذه الدار دار فلان والثاني والثالث والرابع كذلك ولا يكتب اشتراها بحدودها لان الحد يدخل في الشراء واذا كتب احد حدودها ينتهي الى دار فلان او يلازم دار فلان يكتب اشتراها بحدودها وبعض المحققين من مشائخنا رَحَّابُ في شرح كتاب الشروط انه ليس في كتابة احد حدودها يلازم دار فلان يلازم دار فلان احتياط بل فيه ترك الاحتياط لان الحد لما كان لا يدخل تحت البيع عند أبي حنيفة ومحمد رَحَّابُ واحد من الروايتين عن أبي يوسف رَحَّابُ يبقى الحرف الملازم بدار فلان على ملك البائع فلا يتمكن المشتري من التصرف فيه بناءً وغير ذلك ويكون للبائع ولاية نقض تصرف المشتري فيه ونقض البناء الذي عليه وفيه من الضرر على المشتري ما لا يحصى وكذلك يوجب انقطاع حق الشفعة بسبب الجوار لانه قد فصل بين هذه الدار وبين الدار الاخرى حرف لم يدخل في البيع ولو بيعت الدار الاخرى وكتب في حدها لزق دار فلان يكون كذبا فكان فيه ترك الاحتياط اما لو كتبنا احد حدودها دار فلان ففيه ترك الاحتياط على قول أبي يوسف رَحَّابُ على احدى الروايتين من حيث ان الحد يدخل تحت البيع ومن حيث ان البائع والمشتري يصيران مقرين بملكية تلك الدار لعلان فيسدد عليهما باب الرجوع بالثمن لو اشترى احدهما يوما من الدهر تلك الدار على قول زفر وابن أبي ليلى واهل المدينة رَحَّابُ الا ان ذلك امر موهوم وذكر ايضا انه يكتب ارضها وبناءها فقد ذكر الارض وان كان اسم الدار ينطلق على الارض لا محالة انما ذكرها للتأكيد وذكر البناء ولا بد من ذكره لان اسم الدار لا ينطلق على البناء لا محالة ولم يذكر محمد رَحَّابُ سفلهما وعلوها واختار المتأخرون ذكر ذلك وهو الصحيح لانه متى

لم يذكر العلو لا ينتفي وهم كون العلم ملك غير البائع ومتى لم يذكر السفلى لا ينتفي وهم ان يكون تحت الدار سرداب هو ملك غير البائع ثم كان الشمني وهلال رح يكتبان سفله وعلوه ولا يكتبان سفلهما وعلوهما قالان قوله سفله وعلوه ينصرف الى سفلى البناء وعلوه وهما معلومان مملوكان للبائع فيصير بائعا لملك نفسه وقوله سفلهما وعلوهما ينصرف الى سفلى العرصة وعلوهما فربما يتوهم متوهم انه اراد به العلو الى عنان السماء فيكون بائعا للهواء وبيع الهواء لا يجوز فلماذا اختارا سفله وعلوه وغيرهما من العلماء اختاروا سفلهما وعلوهما هكذا كان يكتب ابو زيد الشروط طي رح قالوا لانه ربما يكون تحت الارض سرداب ويقول سفله وانه ينصرف الى البناء واسم البناء لا يتناول السرداب لا يعلم ان السرداب هل هو له وهل دخل تحت البيع ويقول سفلهما وانه ينصرف الى العرصة يعلم ان السرداب له وانه دخل تحت البيع وانما كتبوا وعلوهما حتى ينتفي وهم ان يكون العلو على البناء الآخر ولا آخر عايه حق التعلي وما قال من وهم ان يدخل تحت البيع العلو الى عنان السماء فاسد لان كل واحد يعرف انه لا يراد بهذا غير ما يدخل تحت العقد وانما يراد به ما يدخل تحت العقد وهو البناء ذكر محمد رح طرفها ولم يلحق بآخرة من حقوقها واهل الشروط يلحقون بآخرة من حقوقها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاوي رح ان اكثر اهل الشروط يذكرون الطريق والمختار عند تتركه وكذلك المسيل لانهم ان ذكروا الطريق مطلقا يتناول ذلك الطريق العام الذي لا يجوز بيعه وكذلك الميزاب ربما ينصب في جزء من طريق العامة فاذا اطلق ذلك يدخل في البيع ما لا يجوز بيعه فيفسد به البيع وان قال وطريقها ومسيل مائها التي من حقوقها فربما لا يكون الدار طريق خاص هو من حقوقها فيصير جامعاً في العقد بين المعلوم والموجود وذلك يفسد للعقد فلا حسن ان لا يذكر الطريق والمسيل اصلاً لان المقصود حاصل بذكر المرافق فانه ان كان لها طريق خاص او مسيل ماء خاص دخل ذلك في العقد بذكر المرافق وان لم يكن فانما ينصرف هذا اللفظ الى ماورائهما من المرافق كذا في المبسوط * وبعض المتأخرين من اهل العلم قالوا ان لم يكن لهذه الدار طريق اصلاً او كان باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ترك ذكر الطريق كما قاله الطحاوي رح حتى لا يصير بائعاً ما لا يملكه وان لم يكن باب الدار على طريق العامة فلا احتياط في ذكر الطريق لان الطريق لا يدخل تحت البيع من غير ذكر الطريق في ظاهر الرواية الآرواية رواها الخصاص رح عن ابي يوسف رح وكان الاحتياط ههنا في ذكر الطريق ولكن يلحق به

من حقوقها وأن كان لها طريق نافذ إلى طريق العامة يكذب وطريقها النافذ إلى طريق العامة وإن الحق بها من حقوقها كان أولى وذكر مسيل مائها أيضا ولم يلحق بآخرة من حقوقها وبعض أهل الشروط يلحقون بآخرة من حقوقها وبعض المتأخرين قالوا في مسيل مائها على نحو ما قالوا في الطريق أن لم يكن لهذه الدار مسيل ماء أصلا أو كان لكن كان الميزاب على طريق العامة لا يكتب مسيل الماء وإن لم يكن الميزاب على طريق العامة فيكتب مسيل مائها ويلحق بآخرة من حقوقها إذ يجوز أن يكون مسيل الماء من هذا الموضع إلى طريق العامة فيصير بائعا طريق العامة ولأنه ربما لا يكون موضع مسيل الماء من الميزاب ملكا له فلولم يلحق به من حقوقها يوهم أن الداخل رقبة الطريق وأنه لا يجوز ذكر مرافقها أيضا لأن للدار مرافق أخر سوى مسيل الماء والطريق فلولم يذكر المرافق لا يدخل ما سوى الطريق ومسيل الماء تحت البيع فيؤدي إلى تعطيل منافع الدار عليه ولم يلحق محمد رح بالمرافق الحقوق وأهل الشروط يلحقونه فيكتبون ومرافقها التي من حقوقها فانه أحوط وذكر أيضا وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها وأهل الشروط لا يكتبون أو بل يكتبون أو أو وكل قليل وكثير هوفيه ومنها قالوا لأن كلمة أو للتشكيك فيتناول أحدهما غير معين وأنه مجهول جهالة يوقعها في المنازعة فيوجب خلافا في البيع الآن محمد رح اختار أو اتباعا لعمد رضي الله عنه في كتابة الوقف فانه كتب ولا جناح على من وليه أن يأكل أو يؤكل صديقاله غير متمول ولأن كلمة أو قد تكون بمعنى أو يقال جالس الحسن أو ابن سيرين وكتاب الله تعالى يؤيده قال الله تعالى **وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يَزِيدُونَ** معنى الآية ويزيدون وعن أبي يوسف رح بحرف الواو كما ذكره أهل الشروط ولم يلحق محمد رح بقوله وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها الحقوق وأهل الشروط يكتبون وكل قليل أو كثير هوفيه ومنها من حقوقها وهكذا قال أبو يوسف رح في رواية لأن اللفظ يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه وما لا يجوز عند زفر رح حتى يفسد البيع وعند أبي يوسف رح يتناول جميع ما في الدار ما يجوز بيعه من الامتعة والخشب وغير ذلك ولا يتناول ما لا يجوز بيعه كالخنزير والخمر فكان الاحتياط في أن يلحق بها من حقوقها حتى لا تدخل هذه الاشياء في البيع ولا يدخل الزرع والثمر في بيع الأرض لأنهما ليسا من حقوق الأرض وذكر أيضا وكل حق هولها داخل فيها وخارج منها هكذا كان يكتب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رح وبعدهم يوسف بن خالد وهلال كانا يكتبان هكذا وغيرهم من أصحابنا رح يكتبون وكل حق هولها

داخل فيها وكل حق هولها خارج منها قالوا لانه لو كتب على ذلك الوجه يتناول حقا موصوفا بانه داخل فيها خارج منها والحق الواحد لا يتصور ان يكون داخلا وخارجا فينبغي ان يكتب وكل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها ليكون الحق الموصوف بالدخول غير الموصوف بالخروج والموصوف بالخروج غير الموصوف بالدخول والوجه لما ذكر محمد رح ان العطف يقتضي اعادة المذكور ولا تقدير واعتبارا كما يقول هذا حر وهذا يكون معناه وهذا حرف صارت من حيث التقدير كانه قال وكل حق هولها خارج منها كذا في الذخيرة * وذكر الطحاري رح ان المختار عندنا ان يكتب كل حق هولها داخل فيها وكل حق هولها خارج منها كذا في المبسوط * ولم يذكر محمد رح بعد هذا وقائها واهل الشروط كانوا يكتبون ذلك وانما لم يذكره محمد رح لان بذكر الساء يفسد البيع عند ابي حنيفة رح والمسئلة في نوادر بن سماعة فابو يوسف ومحمد رح قالوا الفناء مملوك للبائع الا يرى ان له ان يحفر فيه وان يربط فيه دابته والجمع بين شيئين هما مملوكان له في البيع لا يفسد البيع وابو حنيفة رح يقول ان الفناء ليس بمملوك له بدليل انه يمنع من الحفر اذا كان يضرب العامة وان اعتبر مملوكا له من الوجه الذي قالوا فهو مملوك للعامة فيصير كالمشترك بينه وبين غيره ثم ذكر الثمن فقال بكذا واعلم بان الثمن لا يخلوا ما ان يكون موزونا او مكيلا او معدودا او مذروعا او عروض او حيوانا او عقارا فان كان موزونا فلا يخلوا ما ان يكون من النقود نحو الدراهم والدنانير والفلوس او من غير النقود نحو الزعفران والتحرير والتطن وسائر الوزنيات فان كان من النقود فان كان من الدراهم يكتب كذا كذا درهم ويكتب نوعها انها فضة او مغشوشة شابهة النحاس او الرصاص درهم غلة او نقد بيت المال ويكتب صفتها انها جيدة او رديئة او وسطة ويذكر قدرها انها كذا كذا درهمها وزنه بوزن سبعة اي بوزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل وان اراد كتابة بعض ما ذكرنا فان كان في البلد نقد واحد من الدراهم فمطلق البيع ينصرف اليه ويصير ذلك كالمفوض فلا حاجة الى ذكر الصفة وان كان فيها نقود مختلفة فان كان الكل في الرواج سواء ولا صرف للبعض على البعض يجوز البيع ويعطى المشتري البائع اي النوعين شاء ولكن لا بد للكاتب من ان يكتب احدهما ويكتب قدره ووزنه وان كان الكل في الرواج على السواء الا ان للبعض صرفا على البعض كما كانت الفطرية والعدلية قبل هذا لا يجوز البيع الا بعد

الأبعد بيان أحدهما فيكتب الكاتب ما وقع عليه البيع ويكتب صفته وقدره ووزنه وأن كان أحد النقود أروج ينصرف البيع إليه ويصير ذلك كالملفوظ ولا يحتاج إلى بيان صفته ولكن يحتاج إلى بيان قدره ووزنه وأن كان الثمن من الدنانير يكتب كذا كذا ديناراً ويكتب أنها بخارية أو نيسابورية أو هروية وما أشبه ذلك ويكتب أنها منصفة أو قراضات أو صحاح لا كسور فيها يكتب أنها جيدة أو وسط أو زيف ويكتب قدرها كذا ديناراً ويكتب كيفية وزنها أنها موزون بوزن مثقال مكة أو بوزن مثقال خوارزم أو سمرقند وما أشبه ذلك لأن المثاقيل في البلدان مختلفة فإن كان الثمن ذهباً خالصاً وفضة خالصة يكتب الذهب والفضة والنوع والصفة والوزن لا محالة كما ذكرنا ولكن لا يذكر فيه اسم الدراهم والدنانير لأن هذا الاسم لا ينطلق على غير المضروب فيكتب في الذهب كذا مثقالاً من الذهب الخالص الأحمر الجيد الخالي عن الغش وأن كان في الذهب غش بين ذلك فقال (ددهي) أو (ددهي) وما أشبه ذلك وكذا في الفضة كذا (درم سنج) من النقرة الجيدة الخالصة من الغش ويكتب مع ذلك طمغاجي أو نقرة كليجة لأنها تتنوع بهذين النوعين وكذلك في سائر الموزونات يكتب ما وقع عليه العقد ونوعه وصفته وقدره وأن كان الثمن مكياً يكتب ما وقع عليه العقد فيكتب الحنطة أن وقع العقد على الحنطة ويكتب نوعها سقية أو برية، نسقية أو بخارية ويكتب صفتها حذراء أو يضاء جيدة أو وسطة أو رديئة ويكتب قدرها فيكتب كذا كيلاً بتقير كذا رطل الشعير كذلك يكتب نوعه وصفته وقدره بتقير كذا ولا يكتب الوزن في الحنطة والشعير لأنهما كيليان بالنص ولا يجوز تغير الحكم المنصوص وفي كتاب البيوع عن أصحابنا راجع في إسلام الدراهم في المكيلات وزناً والوزنيات كيلاراً وإتان عن أصحابنا راجع روى الحسن راجع أنه يجوز روى الطحاري راجع أنه لا يجوز فكان الاحتياط في ذكر الكيل ليخرج عن حد الاختلاف وهذا إذا كانت الحنطة أو الشعير حالاً فإن كان مؤجلاً يكتب مع ما ذكرنا من الأشياء مقدار الأجل ومكان الإيفاء تحريراً عن قول أبي حنيفة راجع وأن كان الثمن من المعدودات فإن كان من الأثمان كالغطارف والعدايات يكتب في الغطارف كذا درهما غطريفية بخارية معدودة سوداً جيدة ويكتب في العدليات كذا عدلية رسمية رائجة بخارية معدودة ويكتب نوعها إن كانت أنواعاً مختلفة ويكتب نقد بادل كذا إذا كان يختلف هذا النوع من النقد باختلاف البلدان وأن كان الثمن من الزروعيات نحو الكرباس والكتان وأشباه ذلك فإن كان بعينه فالبيع به جائز ولا بد من الإشارة إليه في ذكره في الكتاب ويذكر صفته وبذكر معناها أشار إليه

محضرا مجلس هذا العقد وان كان بغير مینه فان كان حالا لا يجوز وان كان مؤجلا يجوز كما في السلم فيكتب ما وقع عليه العقد وهو الكرباس مثلا ونوعه ويكتب صفته ورقته وسداه (پانصدی) او (ششصدی) او ما شبهه وقدره وبيان ذرعانه ويبين ذراع كذا كذراع الملك او ذراع الكرايس او ذراع المساحة ويبين الاجل وقدر الاجل ويبين مكان الايفاء ايضا اذا كان له حمل وموثة تحزرا من قول ابي حنيفة رح وان كان الثمن حيوانا او عرضا من العروض لا يصح تأجيلها اصلا ولا يثبت الدين في الذمة اصلا فانما يصح ثمننا اذا عينها وفي كل موضع كان الثمن معين لا بد من الاشارة لان اعلام الحاضر المعين بالاشارة فيذكر في الكتاب ذلك ويذكر صفته ويذكر مينا مشارا اليه محضرا مجلس هذا العقد وان كان الثمن من المحدودات كالدار والارض فاعلامها بذكر حدودها فيكتب اشترى الدار التي في موضع كذا ويحد ما بالدار التي في موضع كذا ويحد ما ايضا واذا وصل الى موضع القبض يكتب وقد قبض كل واحد من هذين المتعاقدين جميع الدار من صاحبه وهو جميع ما ذكر شراؤه اياه منه بتسليمه اليه ويكتب عند ذكر الدرك فما ادرك كل واحد من هذين المتعاقدين فيما ابتاع من صاحبه فكذا على ما يأتي بيانه ثم ان ابا حنيفة واصحابه وابا يوسف ومحمد ارح وكذلك هلال بعد هم كانوا يكتبون بعد هذا شراء صحيبا وان ابازيد الشروطي رح وبعضا من بعده من اهل الشروط كانوا يكتبون شراء صحيبا باتا بتاتا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد ولا عدة وفاء ولا على وجه الرهن والتجئة بل بيع المسلم من المسلم انما يكتبون شراء صحيبا لان غرض هذا الشرى الصحيح فيكتبون ذلك تاكيدا لما قصداه ويكتبون صفة البتات ليعلم انه ليس بموقوف على اجازة الغير ويكتبون لا شرط فيه حتى لا يدعي احد هما ان البيع كان بشرط فاسد وهذا لان على ظاهر الرواية وان كان الثقل قول المنكر للشرط الا ان على رواية النوادر القول قول مدعى الشرط فيكتب ذلك احتياطا ويكتبون فيه ولا فساد فيه لا عدة وفاء وما شبه ذلك لان على رواية النوادر القول قول من يدعى الفساد لانه ينكر زوال ملكه فيكتب ذلك احتياطا وكان الطحاوي رح يقول ولا يكتب ولا خيار فيه فمن العلماء من قال المتبائع بالخيار ماداما في مجلس العقد فعلى قول من يقول هكذا شرط ان الخيار فيه يكون شرطا مغبرا مقتضى العقد فلو كتب ذلك ربما يرفع الى من يري ذلك القول فيبطله قال الطحاوي رح ولكن يكتب بيع المسلم من المسلم تبركا بالسنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما كتب كتاب

الشراء على عدا بن هودة امر بكتابة ذلك كذا في الذخيرة * واصحابنا رَح انما لم يكتبوا شراء صحيفا ولم يكتبوا بيع المسلم الى المسلم ولم يكتبوا لافساد وغير ذلك لانه لو كتب كان هذا اقرارا من المشتري بصحة البيع ويكون المشتري ملك البائع فلواستحق المشتري من يد المشتري بعد ذلك لا يكون له ان يرجع على البائع بالثمن على قول زفروا بن ابي ليلى واهل المدينة رَح ولوا تفسخ البيع بينهما ثم عاد الى يد المشتري يؤمر بالتسليم الى البائع فلا يكتب هذا كما لا يكتب ملك البائع ثم قال محمد رَح نقد فلان بن فلان يعني المشتري الثمن كله وبرئ اليه منه وهو كذا وكذا درهمها وزن سبعة وانما لم يكتب بقوله ونقد فلان الثمن لانه اذا لم يذكر قبض البائع فاذا قال البائع بعد ذلك نقدتني ولكن لم اقبض فانه يصدق في قول ابي يوسف رَح فلا بد من ذكر قبض البائع تحرزا عن قول ابي يوسف رَح فبعد ذلك اختار محمد رَح في ذلك وبرئ اليه منه لانه اجمع واوجز فانه ينبى عن براءة ابتدائها من المشتري وانتهائها بالبائع وذلك بالدفع والقبض فانه ينبى عن صحة القبض فان البائع اذا كان وكيل فان على قول بعض العلما لا يبرأ المشتري بدفع الثمن اليه ما لم يكن مأذونا بالقبض من الموكل فاذا كتب برئ اليه منه كان اقرارا بالقبض وبصحة القبض وكان يوسف بن خالد يكتب وبرئ فلان يعني المشتري الى فلان البائع من جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب وقبضه منه فلان بن فلان تاما وافيا وهو كذا وكذا وزن سبعة وهذا لان قبض البائع بقوله وبرئ اليه منه يثبت من حيث المعنى لانه من حيث النص ولا يقف على المعنى كل واحد فيكتب قبض البائع الثمن حتى يثبت قبضه نصا ومعنى ليكون ابين واقطع للشغب وكان ابو زيد الشيرازي رَح يكتب وقبض فلان بن فلان يعني البائع من فلان بن فلان يعني المشتري جميع الثمن المسمى في هذا الكتاب تاما وافيا بدفع فلان ذلك اليه وبرئ اليه منه فلان بن فلان يعني المشتري وهو كذا درهم وزن سبعة كذا في المحيط * لانه لما وجب التصريح بالقبض وجب التصريح بالدفع ايضا حتى يكون قبض البائع الثمن بدفع المشتري فان على قول بن ابي ليلى رَح من ظفر بحبس حقه من مال غريمه لا يكون له ان يأخذه واذا اخذه لا يملك بل يكون غاصبا فيكتب دفع المشتري تحرزا عن قول بن ابي ليلى رَح وكان الطحاوي رَح يكتب ودفع فلان بن فلان الى فلان بن فلان الثمن كله تاما وافيا قبضه منه فلان وابراه من جميعه لانه لما وجب التصريح بالقبض والدفع جميعا وجب تقديم الدفع على

القبض لان القبض حكم الدفع والحكم يتأخر عن السبب فيجب ان يكون الدفع سابقا على القبض الا ان فيما ذكره الطحاوي رح نوع خلل لان قوله وبراءة من جميعه يقتضي براءة مبتدأة لا بسبب القبض والبائع اذا ابرأ المشتري عن الثمن بعد قبض الثمن يصح ابرأؤه ويلزم البائع رد ما قبض من الثمن فلا صوب ان يكتب دفع فلان الثمن الى فلان تاما وانما وقبضه منه فلان وبرئ اليه منه وهو كذا درهما حتى يكون الدفع مقدما على القبض ويثبت صحة القبض بذكر البراءة اليه وينبغي وهم البراءة المبتدأة وانما يكتب تاما وانما للتاكيد ويكتب في الصك زوائد للتاكيد ولم يذكر محمد رح في الكتاب قبض المبيع وكما يحتاج الى كتابة قبض الثمن ليكون حجة للمشتري يحتاج الى كتابة قبض المبيع ليكون حجة للبائع فلا بد وان يكتب وقد اختلف اهل الشروط فيه فكان الشمني وهلال وابوزيد الشرطي رح يكتبون وسلم فلان بن فلان الى فلان بن فلان جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب وكان الطحاوي رح يكتب وسلم فلان الى فلان جميع ما وقع عليه المسمى في هذا الكتاب وانه احسن وانما كتبوا وسلم فلان ولم يكتبوا وقبض فلان لانه يفهم من قوله وقبض فلان اذن البائع المشتري بقبض الدار وفي مذهب بعض الناس ان المشتري بعد ما انتد الثمن لا يملك قبض المشتري الا باذن البائع ولو قبض بغير اذنه كان كالغاصب وكان للبائع اخراجه من يده فاخترنا النظم التسليم لانه يفهم منه اذن البائع بالقبض تحرز عن قول هذا القائل فكتبنا التسليم لهذا ولم يذكر محمد رح ايضا في الكتاب رؤية المتبائع المبيع ولا بد من ذلك لان من اهل العلم من لم يجوز بيع مال مبره وشراء مال مبره ومنهم من جوز بيع مال مبره ولم يجوز شراء مال مبره ومنهم من يقول بجوازهما الا انه يقول بثبوت الخيار للمشتري دون البائع ومنهم من يقول بثبوت الخيار في البيع للبائع وفي الشراء للمشتري فلا بد من كتابة ذلك لجوز البيع وينتفى الخيار بالاتفاق ثم اختلف اهل الشروط في كتابته فكان الشمني رح يكتب وقد اقر فلان وفلان انهما قد رأيا جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب بحدودها وحقوقها وما هو داخل فيها وما هو خارج منها وبين لهما جميع ما فيها من قليل وكثير عرفاه ورأياه عند عقد البيع المسمى في هذا الكتاب وقبل ذلك فتبأنا على ذلك وابوزيد يكتب وقد نظر فلان بعني المشتري الى جميع الدار المحدودة في هذا الكتاب ورضي بها وما قاله الشمني احسن واصح وما قاله الشمني من رؤيتهما المبيع

المبيع عند عقدة البيع امر لا بد منه لان من مذهب بعض العلماء ان من باع او اشترى ما رأى ولم يكن معائنه عند البيع بل كان غائباً عنه لا يجوز فتحرزنا عن قوله وكتبنا رؤيتهما عند عقدة البيع فاما رؤيتهما قبل ذلك غير محتاج اليهما لكن ذكره للتأكيد وما قاله من كتابة رؤيتهما جميع الدار بحدودها وحقوقها وما فيها من قليل وكثير داخل فيها وخارج منها امر لا بد منه فان من مذهب علمائنا رح ان المشتري اذا نظر الى خارج الدار ولم ير ما سوى ذلك يبطل خيار رؤيته وعلى قول زفر رح هو على خياره حتى ينظر الى جميع خارج الدار والى جميع داخل الدار والى بعض ارضها وعند الحسن بن زياد رح هو على خياره حتى ينظر الى كل قليل وكثير منها والى سائر ارضها والى سائر بنائها وغير ذلك منها فتحرزنا عن الاختلاف وكتبنا هذه الاشياء ولم يذكر محمد رح ايضا تفرق العاقلين بابدانها وكان الخصاص رح لا يكتب ذلك ايضا وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك لان عند الشافعي رح للمتعاقلين خيار المجلس بعد الفراغ من البيع قبل التفرق وعندنا ليس لهما خيار المجلس فربما يتع بينهما منازعة بان يعتقد ا مذهب الشافعي رح فيقول احدهما فسخت العقد قبل التفرق وادعى الآخر الاجازة فكتبنا تفرقهما بابدانها بعد انفاذ هذا البيع قطعاً لهذه المنازعة واختلف اهل الشروط في كتابة ذلك فيما بينهم فابوزيد رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانها بعد البيع المسمى في هذا الكتاب وصحته وجوبه من تراضٍ منهما والطحاوي رح كان يكتب وتفرقا جميعا بابدانها بعد هذا البيع المسمى في هذا الكتاب من تراضٍ منهما جميعاً بجميعه وانفاذٍ منهما له وما ذكره الطحاوي رح اقرب الى الاحتياط في حق المشتري حتى لا يصير المشتري مقراً بصحة الشراء فلا ينسدد عليه الرجوع بالثمن على البائع متى استحق المشتري من يد المشتري بوما من الدهر على قول بعض العلماء ثم قال محمد رح فما ادرك فلان بن فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه له اختلفوا في قوله مما ادرك فلان بن فلان مذكور بالنصب او بالرفع والنصب اوضح معناه فما لحقه من الدرك ولم يرد محمد رح بقوله فعلى فلان بن فلان خلاصه حتى يسلمه تخلص المبيع له لا محالة لانه شرط ما لا يمكنه الوفاء به عسى ولكن اراد به تخلص المبيع ان اجاز المستحق البيع ورد الثمن ان لم يجز المستحق وهذا شرط يمكن الوفاء به وقد وقع في بعض نسخ الشروط على نحو ما بيناه ضرباً فقال فعلى فلان خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يرد الثمن عليه قال ثمه هكذا كان يكتب ابو حنيفة وابو يوسف رح وكان يوسف بن خالد الشمني وهلال رح

يكتبان فما ادرك في هذه الدار المحدودة في هذا الكتاب وفي شيء منها ومن حقوقها من درك من احد الناس كلهم فعلى فلان خلاص ذلك كله لفلان بن فلان حتى يسلمه او يخلصه له من كل درك وتبعه وكان ابو زيد الشروطي رح يكتب فما ادرك فلان بن فلان يعنى المشتري في ذلك او في شيء منه او في حقوقه او في شيء من حقوقه من درك فعلى فلان يعنى البائع تسليمه ذلك على ما يوجبه له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب قال الطحاوي رح وما كتبه ابو يداحب البنا مما كتبه يوسف وهلال رح لان يوسف وهلال رح لم يكتبا الدرك مضافا الى المشتري بل اطلقا فيتناول هذا المشتري وكل من يملك هذه الدار من المشتري بسبب من الاسباب نحو الشراء او الهبة او الصدقة فيكون ضمان الدرك مشروطا لهؤلاء الذين يملكون من جهة المشتري على بائع المشتري ويكون هذا شرط الرجوع للمشتري من هذا المشتري على بائع هذا المشتري عند ورود الاستحقاق وعدم اجازة المستحق فانما ثبت حق الرجوع عند الاستحقاق للمشتري على بائعه لا على بائع بائعه ووارث المشتري انما يرجع على بائع مورثه مع انه ليس ببائعه لانه خلف عن مورثه ولهذا يقضى من هذا الثمن دين المورث ولهذا لو كان على المشتري الميت دين مستغرق كان حق الرجوع بالثمن عند الاستحقاق لو وصى الميت لالوارث فلو كتب على الوجه الذي كان يكتب يوسف وهلال رح وبما يتوهم متوهم انه شرط في البيع ما لا يقتضيه البيع فيفضي بفساد البيع فتحرز عن ذلك باضافة الدرك الى المشتري ومن الناس من يكتب فما ادرك فلان بن فلان وكل احد بسببه فعلى فلان البائع خلاصه ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان اسبابه ورثته والمشترون منه والمتصدق عليه والموهوب لهم وسائر من يملك الدار من جهته وقد ذكرنا انه لا رجوع لهؤلاء عند الاستحقاق على بائع المشتري فاذا كتب على هذا الوجه فقد شرط على البائع ما لا يقتضيه العقد فيفسد البيع ومن الناس من يكتب فعلى فلان يعنى البائع عهدة ذلك ولا ينبغي ان يكتب على هذا الوجه لان عندنا بي حنيفة رح العهدة الصك القديم وانه ليس بمستحق للمشتري على البائع عند الاستحقاق فاذا شرط ذلك في البيع فقد شرط ما لا يلايم العقد فيوجب فساد البيع قال المناخرون من اهل الشروط ولا ينبغي ان يكتب فما ادرك فلان المشتري من درك فعلى فلان البائع خلاص ذلك حتى يسلمه اليه او يرد الثمن ولكن يكتب على الوجه الذي كان يكتب ابو زيد رح فما ادرك المشتري في ذلك او في شيء منه او في شيء من حقوقه من درك فعلى

البائع تسليم ما يوجبه له عليه المبيع المسمى في هذا الكتاب لان بين العلماء خلافا في المبيع اذا استحق من يد المشتري ولم يجز المستحق البيع ماذا يجب للبائع بحكم البيع فعندنا عليه رد الثمن وقال عثمان اللبشي وسواد بن عبد الله العمري رح عليه رد مثل الدار المبيعة في موضعها في الرفع والخط والقيمة والذرع والبناء وقال بعضهم عليه رد قيمة الدار المبيعة سواء كان الثمن مثلها او اقل او اكثر ولما اختلف العلماء على هذا الوجه كان الاحوط ان لا يكتب ما يجب عليه عند الاستحقاق حتى لا يطله قاضي يري خلاف ذلك وكان المكتوب عند شرط الايلايم العقد وهذا كله اذا لم يجز المستحق البيع وان اجاز المستحق البيع فعلى قول بعض العلماء لا يعمل الا جازة اصلا بناء على ان عند بعض العلماء بيع الفضولي لا ينعقد ولا يقف على الاجازة وعندنا ان كانت الاجازة قبل قضاء القاضي للمستحق بالعين يعمل اجازته فكان على البائع تسليم العين اليه الا رواية روي عن ابي حنيفة رح ان الخصومة من المستحق وطلب الحكم من القاضي دليل النقص فينتقض به البيع كما ينتقض بصريح النقص ولا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك وان كانت الاجازة بعد قضاء القاضي فقد ذكر في بعض المواضع ان على قول ابي حنيفة رح لا يعمل الا جازة لان البيع يفسخ بقضاء القاضي بالعين للمستحق وعلى قولهما يعمل الا جازة لان البيع صاهما لا يفسخ بالاستحقاق وبقضاء القاضي بالعين المستحق هكذا ذكر في بعض الكتب وقد كتب في شرح الزيادات في ظاهر الرواية لا يفسخ البيع ويعمل اجازة المستحق وعن ابي يوسف رح ان اخذ المستحق العين بحكم القاضي دليل النقص فينتقض به البيع فلا يعمل اجازة المستحق بعد ذلك فعلى قول من يقول بان العقد يفسخ ولا يعمل اجازة المستحق فاذا شرط تسليم الدار فانما يمكنه التسليم اذا اشترى الدار من المستحق ثم يسلمها اليه والشرط على هذا الوجه يفسد العقد فكان الاحوط ان يكتب فعليه تسليم ما يوجبه له البيع المسمى في هذا الكتاب وكذلك لا يكتب فعليه رد الثمن لانه ان ورد الاستحقاق على كل الدار فعندنا يجب رد كل الثمن وعند بعض المخالفين يجب عليه رد مثل تلك الدار صورة ومعنى وعند بعضهم يجب قينة تلك الدار ان ورد الاستحقاق على جميع الدار وان ورد الاستحقاق على بعض الدار فهو على وجهين ان ورد الاستحقاق على شيء لا بعينه نحو الثلث والربع او ما شبه ذلك فالمشتري بالخيار عندنا ان شاء رد ما بقي ورجع على البائع بجميع الثمن وان شاء امسك ما بقي ورجع على البائع بثمن المستحق وان ورد الاستحقاق على شيء بعينه فان كان قبل القبض

فالمشتري بالخيار على نحو ما ذكرنا وان كان بعد القبض فلا خيار للمشتري ويرجع بثمن المستحق بمنزلة ما لو اشترى شيئين واستحق احدهما بعد القبض هكذا ذكر الطحاوي رح في شروطه وقال الخصاف رح المشتري بالخيار ان شاء امسك الباقي ورجع بثمن المستحق وان شاء رد المبيع ورجع بجميع الثمن وعلى قول بعض العلماء يفسد البيع في الكل وعليه رد الثمن فعلى قول من يقول الواجب رد مثل تلك الدار وعلى قول من يقول الواجب رد قيمة الدار كان اشتراط الثمن شرطا لا يلايم العقد فيفسد به العقد فلا يكتب ذلك تحرزا من قوله وعندنا الواجب رد جميع الثمن في بعض الاحوال ورد بعض الثمن في بعض الاحوال فاذا اشترطنا عليه رد جميع الثمن مطلقا فقد شرطنا عليه شرطا يخالف مقتضى العقد فيوجب فساد العقد ما اذا كتبنا فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب فاي شيء يقضى به على البائع اذا ورد الاستحقاق ولم يجز المستحق البيع كان ذلك موجب هذا البيع عند الكل كما كتب في الكتاب فلا يكون لاحد من القضاة ابطال هذا البيع متى رفع اليه فكان هذا احوط من هذا الوجه وكان ابو حنيفة وابو يوسف رح يكتبان بعد ما كتبنا الدرك فعلى فلان خلاصه حتى يسلمه له او يرد الثمن عليه مع قيمة ما يحدث فلان يعنى المشتري او يحدث له بامره يعنى بامر البائع من بناء وغرس وزرع انما كتبنا ضمان قيمة هذه الاشياء لان على قول بعض العلماء انما يرجع المشتري على البائع بقيمة هذه الاشياء بعد الاستحقاق اذا ضمن البائع ذلك اما اذا لم يضمن البائع فلا وانما كتبنا بامر البائع لان بعض فقهاء المدينة يقول البائع وان ضمن للمشتري قيمة هذه الاشياء فانما يرجع المشتري عليه بذلك اذا امر البائع ذلك فكتبنا ضمان البائع وامره بذلك تحرزا من قول هؤلاء ومن الناس من يكتب ما يحدث فلان المشتري من بناء وغرس وغير ذلك وهذا ليس بصواب لان المشتري قد يحدث في الدار ما لا يكون له رجوع بقيمة ذلك عند الاستحقاق نحو حفر البئر وتنقية البالوعة والمخرج وما شبه ذلك مما لا يمكن تسليمه الى البائع فاذا شرط ذلك على البائع فقد شرط ما لا يقتضيه العقد ولا احد العاقلين فيه منفعة وكان الطحاوي رح يقول الاحوط ان لا يكتب قيمة ما يحدث المشتري ولكن يكتب فما ادرك فلان بن فلان بن فلان في هذه الدار المحدودة او في شيء من حقوقها او فيما يحدثه من بناء او غرس او زرع فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع

البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلم ذلك الى فلان لان العلماء اختلفوا في الدار المباعة اذا استحققت بعد ما بنى المشتري فيها بناء او غرس او زرع فلا يصح ان يارج فيه روايتان في رواية شاذة قالوا البائع اذا كان حاضرا فالمشتري يرجع على البائع بقيمة هذه الاشياء قائما ويكون الباء والغرس والزرع للبائع بما ضمن من القيمة للمشتري ثم المستحق بعد هذا بالخيار ان شاء اخذ البائع بقلع ذلك ورفع من ارضه وان شاء حبسه لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا وان كان البائع غائبا كان للمستحق ان يأخذ المشتري حتى يرفع هذه الاشياء من ارضه ولا ينتظر قدوم البائع فاذا قلعه المشتري من ارضه سلمه المشتري الى البائع اذا قدر عليه يوما من الدهر وضمنه قيمته مقلوعا لانه سلم اليه كذلك وان شاء المستحق منع المشتري من قلع ذلك وحبس ذلك لنفسه وغرم له قيمته مقلوعا ولم يرجع المشتري على البائع بشيء غير ائذن الذي اعطاه وفي ظاهر الرواية قالوا المستحق اذا اخذ المشتري برفع البناء والغرس والزرع فالمشتري يرفع ذلك من ارضه ويكون النقص له ثم له الخيار ان شاء يرفع النقص الى البائع ويرجع عليه بقيمته قائما وان شاء امسك النقص لنفسه ولم يرجع على البائع بشيء فاذا كان عندنا يرجع المشتري على البائع بقيمة البناء في بعض الاحوال دون البعض فاذا كتبنا الرجوع مطلقا فقد اثبتنا حق الرجوع في جميع الاحوال وانه شرط لا يقتضيه العقد ولا حد المتعاقدين فيه منفعة فيوجب فساد العقد عندنا وزعم بعض اهل المدينة ان المشتري اذا بنى ولم يعلم ان الدار ملك المستحق حتى كان بانبا على غرور وجهالة ثم ظهر المستحق فالقاضي يقول للمستحق انت بالخيار ان شئت اعطيت المشتري قيمة بنائه مبنيا لانه بناء على غرور وجهالة والبناء لك وان شئت لم تضمن له قيمته ويكون المشتري شريك ولا يؤمر المشتري برفع البناء ولا رجوع له على البائع وان كان المشتري يعلم ان الدار ملك المستحق ومع ذلك بنى فالمستحق ان يأخذ البناء من المشتري بقيمة مقلوعا ولا شيء له على البائع في قول هؤلاء فانا شرطنا رجوع المشتري على البائع فقد شرطنا لا يلايم موجب العقد على قول هؤلاء فيوجب فساد العقد ومن مذهب الشافعي رح انه لا رجوع للمشتري على البائع بقيمة ما يحدث وكان هذا شرط لا يلايم موجب العقد على قوله ايضا فيجب التحرز من كتابة قيمة ما يحدثه المشتري صيانة للعقد عن الفساد عندنا وعند غيرنا ولكن يكتب فعلى البائع تسليم ما يوجب له عليه البيع المسمى في هذا الكتاب حتى يسلمه الى المشتري فلان حتى اذا رفع الى قاضي من القضاة لا يقضي بفساد هذا البيع ويقضي على البائع

بما يوجب البيع المسمى في هذا الكتاب على مذهبنا الا ان ما قاله الطحاوي رح ان كان يحصل
صيانة العقد من الفساد لا يحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع لانه
لم يكتب ما ادركه في ذلك ~~شيء~~ شيء منه بامر البائع ولا بد من ذكر ذلك عند بعض اهل العلم
وكذلك لم يكتب مقدار الضمان فيما يجب على البائع من قيمة هذه الاشياء ولا بد من ذكر
ذلك بصحة الضمان ولرجوع المشتري على البائع عند بن أبي ليلى لان عنده لا يصح الضمان
ما لم يكن قدر المضمون به معلوما فالحيلة في ذلك ان يكتب لهذه الاشياء كتابا على حدة او يكتب
ضمان هذه الاشياء في صك الشراء ويكتب ان هذا الضمان من البائع لم يكن مشروطا في هذا
البيع وانما ضمن ذلك بعد البيع ويذكر قدر قيمة هذه الاشياء فيقول من درهم الى الف وما شبه
ذلك بذكر مقدار يتيقن انه لا يزيد قيمة هذه الاشياء على ذلك فيقع التحرز من فساد العقد
ويحصل صيانة حق المشتري فيما يحدث من بناء وغرس وزرع كذا في الذخيرة * ثم قال
شهد اي شهد عليه الشهود المسمون ومن اهل الشروط من يكتب هذا اللفظ في اول الكتاب
فيقول هذا ما شهد عليه الشهود والاحسن عندنا ان يذكر في آخر الكتاب لان الشهود انما يكتبون
شهادتهم في آخر الكتاب فالا حسن ذكر هذا اللفظ في الموضع الذي يثبت الشهود فيه اساميهم
كذا في المبسوط * واقتصر محمد رح عليه ولم يذكر شيئا آخر ابو حنيفة وابو يوسف رح كانا يقتصران
على هذا ايضا وهو شهدوا اهل الشروط يوسف بن خالد وهلال وابوزيد رح زادوا على هذا يوسف
بن خالد وهلال كتبنا شهد الشهود المسمون على فلان وفلان بجميع ما في هذا الكتاب وعلى
اقرارهما بمعرفتهما جميع ما سمي في هذا الكتاب في صحة منهما وجواز امرهما وذلك في شهر كذا
في سنة كذا وابوزيد كتب شهد الشهود المسمون على اقرار فلان وفلان بجميع ما سمي ووصف
في كتابنا وعلى معرفتهما جميعا بجميع ما فيه بعد ان قرئ عليهما واقرارهما مذنفهما حرفا
واشهداهم بجميع ما في هذا الكتاب على انفسهما في صحة من عقولهما وابدانهما وجواز امورهما
طائعين غير مكرهين لا يولي عليهما في شيء من امورهما وهما موران على اموالهما غير معجور
عليهما وعلى كل واحد منهما في شيء من ذلك ولا علة لهما من مرض وغيره وكتب
في شهر كذا من سنة كذا ويوسف بن خالد اختار كتابة شهادتهم على الاثبات
بجميع ما في الكتاب وابوزيد اختار كتابة شهادتهم على اقرار المتبايعين بجميع ما في الكتاب ومن

المتأخرين من مشائخنا ر ح من يقول بان الكتاب يشتمل على ما يقف عليه الشهود حقيقة وهو لفظ
 البيع والشراء وقبض الثمن وقبض المبيع وتفرق المتعاقدين بأبدانهما وضمان الدرك وغير ذلك
 وعلى ما لا يقف عليه الشهود حقيقة وهو انتفاء معنى التلجئة والشبهة في البيع وتقرير الثمن لجواز
 ان يتواضعا ان البيع تلجئة ويظهر ان البيع في العلانية رباء وسمتة ويتواضعا في السر ان الثمن الف درهم
 ويظهر في العلانية الف درهم وكذلك رؤية المتبائعين ذلك مما لا يقف عليه الشهود حقيقة لان
 الشاهد لا يقف على رؤية غيره سوى انه ينظر انه اقبل اليه ببصرة وربما يقبل الانسان ببصرة على شيء
 ولا يقف عليه ولا يراه وكذلك تقاسمهما ما في الكتاب مما لا يقف الشهود عليه حقيقة وانما يعرف الشهود
 هذه الاشياء باقرار المتعاقدين بها وانما يصح تحمل الشهادة على ما تحصل به معرفة المشهود به للشاهد فيما
 كان للشهود وقفا عليه حقيقة يكتب شهادتهم على الاثبات فيه لانهم قد وقفوا عليه بالحقيقة ومالا وقوف
 للشاهد عليه حقيقة يكتب شهادتهم فيه على اقرار المتعاقدين به فيكتب شهد الشهود المسمون بجميع
 ما في هذا الكتاب ما يمكنهم ان يقفوا على حقيقة وعلى اقرار المتعاقدين بما لم يقفوا على حقيقة ثم
 ان يوسف بن خالد وعلال ر ح كتب في صحة منهما وجواز امرهما رابوزيد ر ح كتب في صحة من عقلمها
 وجواز امرهما والطحاوي ر ح كتب في صحة عقلمها وجواز امرهما وما كتبه الطحاوي ر ح اوثق واحوط
 وهل يكتب معرفة المتعاقدين بوجههما واسمائهما وانسابهما والشمي وهلال ر ح كانا لا يكتبان ذلك
 وغيرهما كان يكتب ذلك وبعض المتأخرين من مشائخنا ر ح قالوا ان كان المتبائعان معروفين
 عند الناس مشهورين لا حاجة الى كتابة ذلك وان كانا غير مشهورين فلا بد منه لانهم يحتاجون
 الى اداء الشهادة عليهما بحضورتهما فلا بد من معرفتهما ايهاا بوجههما لتكنهم اداء الشهادة عليه
 وعند غيبتهما وموتهما يحتاجون الى اداء الشهادة باسمهما ولسبهما فلا بد من معرفة اسمهما
 ونسبهما ولا يجوز الاعتماد على اقرار المتعاقدين فعسى يسمى كل واحد منهما نفسه ونسبه باسم
 غيره ونسبه يريدان بزور على الشهود ليخرج المبيع من ملك الغير فالاعتماد على قول المتعاقدين
 في اسمهما ونسبهما يؤدي الى ابطال ملك غيرهما عسى وهذا فصل كثير من الناس منه
 خافلون فانهم يسمون لفظ البيع والشراء والاقرار بالتقاضي من رجلين لا يعرفونهما ثم اذا
 استشهدوا بعد موت صاحب المبيع يشهدون على ذلك الاسم ولم يكن لهم علم بذلك فيجب
 التهرز من ذلك صيانة لاملاك الناس من الابطال وصيانة لنفسه من الكذب والمجازفة ثم طريق

علم الشاهد بالنسب اخبار جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند ابي حنيفة رح وعندهما الطريق شهادة رجلين او رجل وامرأتين فاذا اراد تحمل الشهادة على النسب ويلحقها الحرج في احضار تلك الجماعة التي هي ~~من طائفة~~ حنيفة رح شهادتهم لحصول العلم ينبغي ان يشهد عند الشهود شاهدان على نسبهما وشهد الشهود على شهادتهما حتى اذا احتاجوا الى اداء الشهادة شهدوا على شهادتهما بالنسب وشهدوا على ما في الكتاب بشهادة انفسهما وفي تحمل الشهادة على المرأة لا بد من رؤية وجهها عند بعض المشائخ رح وبتعريف الشهود انها فلا تة لا يحل اداء الشهادة عليها واما حال غيبتها وموتها اذا احتاج الشهود الى الشهادة بالاسم والنسب فطريق صحة التحمل ما ذكرنا في الرجل المجهول من شهادة جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب عند ابي حنيفة رح وشهادة شاهد بن عندهما وقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في كتاب الشهادة اذا كان بالدرك كقيل قال وان كان المشتري اخذ كفيلا من البائع كيف يكتب فالمسئلة على وجهين اما ان اخذ كفيلا بالدرك ولم يتعرض بشيء آخر واما ان اخذ كفيلا بجميع ما يجب للمشتري على البائع من حق بسبب هذا البيع من الثمن وقيمة البناء والزرع والغرس واما ما كان الكفالة جائزة لان هذه كفالة بدين سيجب وانها جائزة عرف ذلك في كتاب الكفالة فيران في الوجه الاول انما يجب على الكفيل عند الاستحقاق رد الثمن لا غير ولا يجب عليه شيء من قيمة البناء والزرع والغرس لان الدرك اذا اطلق يراد به في العرف رد الثمن عند الاستحقاق فينصرف الكفالة اليه ولا ينصرف الى شيء آخر ثم يكتب بعد الفراغ من كتاب الشراء فما ادرك فلان من درك في هذه الدار فعلى فلان يعني البائع وعلى فلان يعني الكفيل خلاص ذلك ان شاء اخذهما جميعا وان شاء اخذهما شتى واحدا بعد واحد حتى يسلم اليه هذه الدار ويرد عليه ثمنها وهو كذا وكذا ذكر محمد رح في الكتاب وانما كتب ان شاء اخذهما جميعا تحريزا عن قول بن ابي ليلى فان من مذهبه ان الكفالة توجب براءة الاصيل كالحالة الا ان يشترط في الكفالة ان له ان يأخذ أيهما شاء وانما كتب وان شاء اخذهما شتى واحدا بعد واحد تحريزا عن قول بن شبرمة فان الكفالة عنده لا توجب براءة الاصيل الا انه اذا اتبع احدهما وطالبه به برئ الآخر الا ان يشترط في الكفالة ان له ان يطالبهما واحدا بعد واحد كذا في الذخيرة قال شيخ الاسلام رح في شرحه قالوا وههنا شرائط اخر لا بد من كتابتها فمن جملة ذلك ان يكتب كفيل بذلك من غير ان يكون ذلك شرط في البيع لان البيع

لان البيع بشرط اخذ الكفيل لا يجوز قياسا وبه اخذ زفر ر ح فيكتب ذلك تحريزا عن قوله ومنها ان يكتب ان الكفالة كانت بامر البائع لان من مذهب عثمان الليثي ر ح ان الكفالة بغير امر المكفول عنه لا تصح فيكتب امر البائع احترازا عن قوله ومنها ان يكتب اجازة المكفول له وهو المشتري الضمان في مجلس الكفالة مخاطبة لان من مذهب ابي حنيفة ومحمد ر ح ان الكفالة للغائب لا تجوز اذا لم يقبل عنه الا في صورة مخصوصة عرف ذلك في كتاب الكفالة فتشترط اجازته الكفالة في مجلس الضمان مخاطبة احترازا عن قولهما ومنها انه ينبغي ان يكتب ان كل واحد منهما يعنى البائع والاجنبي كفيل من صاحبه بنفسه بامره لانه ربما يغيب احدهما والاخر معسر فلا يصل من جهته الى حقه فيجعله كفيل بنفس الآخر حتى يأخذه بتسليم نفس الغائب فيصل الى حقه من جهة الغائب فيكتب الكفالة بامر البائع احترازا عن قول الليثي ر ح ومنها انه يكتب ان كل واحد منهما اعنى البائع والكفيل وكيل عن صاحبه بالخصومة فيما يدعى المشتري قبل كل واحد منهما بسبب هذا البيع حال حيوته وبعد وفاته بان يدعى وارث المشتري وكالة صحيحة على انه متى فسحها يعود وكلا بعد ذلك لا بد من ذكره ليقع التوثق للمشتري لانه مالم يجب المال على الاصيل لا يجب على الكفيل لان الكفيل يتحمل من الاصيل وربما يرد الاستحقاق على المشتري حال غيبة البائع والكفيل حاضرا ولا يمكن للمشتري اثبات حقه على البائع بدعواه على الكفيل لان الكفيل لا ينتصب خصما عن الغائب لولم يكن الكفيل وكلا منه في الخصومة سواء كانت الكفالة بامرا وبغير امر عند ابي حنيفة ر ح هكذا روى ابو يوسف ر ح عنه فلا يمكن مطالبة الكفيل وقال ابو يوسف ر ح في الاملاء ان كانت الكفالة بامر ينتصب الكفيل خصما عن البائع وان كانت بغير امر لا ينتصب الكفيل خصما عن البائع وقال محمد ر ح ينتصب خصما سواء كانت الكفالة بامرا وبغير امر واذا كان في المسئلة خلاف من هذا الوجه ينبغي ان يكتب وكالة كل واحد منهما احترازا عن هذا الخلاف وكان ينبغي ان يجعل الكفيل وكلا عن البائع في الخصومة ليتمكن المشتري من اثبات حقه على البائع حال غيبته حتى يتمكن من مطالبة الكفيل فاما لا حاجة الى جعل البائع وكلا عن الكفيل بالخصومة لان البائع اصيل فيما يدعى عليه المشتري بسبب البيع المسمى في هذا الكتاب وقد ذكروا لذلك وجهها وفائدة لم يتضح لنا ذلك هذا اذا كفل بالدرك ولم يتعرض بشيء آخر فاما اذا كفل بجميع ما يجب للمشتري على البائع بسبب هذا

البيع يكتب الكفالة بالشرايط التي وصفناها وبين مقدار ما كفل به من قيمة البناء والغرس والزرع فيذكر عدد ما يعلم انه لا يزيد قيمة البناء والزرع والغرس عليه والله اعلم بالصواب * اخذ الاقرار ممن يخاف منازعته في البيع انه وقع برضاه ولا منازعة له وهوان يكون لليافع ابن او زوجة او اب يظن انه له دعوى في المبيع بشراء او غير ذلك فيكتب بعد الفراغ من كتابة الدرك واقرفلان بن فلان هذا البائع او فلانة بنت فلان زوجة هذا البائع طائعا في حال استجماع شرائط صحة الاقرار اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقا به ان جميع الدار المنسمة المحدودة في هذا الكتاب كان ملكا لفلان هذا البائع وحق له وان باع ملك نفسه وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى ولا في شيء منه وان المشتري هذا صار لاحق بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه متى ادعى في ذلك دعوى على هذا المشتري فدعواه باطلة مردودة وصدقه هذا المقر له في ذلك مشافهة فاشهد واعلى انفسهم بذلك كله او يكتب اقرفلان على نحو ما بينا ان جميع ما وصف في هذا الكتاب من البيع وقبض الثمن وتسليم المبيع وضمان الدرك من هذا البائع في هذا البيع كان بامره واذنه ورضاه بذلك كله لهذا البائع وانه لاحق له في ذلك كله ولا دعوى الى آخر ما ذكرنا او يكتب من اوله اشترى فلان الفلاني من فلان الفلاني باذن فلان الفلاني ويذكر في قبض الثمن امر فلان واذنه ايضا * واذا كان المعقود عليه دارين ان كانتا متلازقتين كتب جميع الدارين المتلازقتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا كما مر ثم بعد الفراغ من ذكر الحدود يكتب بحدودهما كلهما وحقوقهما ارضهما وبنائهما سفلهما وعلوهما وجميع مرافقهما وكل حق هولهما داخل فيهما وخارج منهما وكل قليل وكثير هولهما وفيهما ومنهما من حقوقهما ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا ان كانتا متبائنتين ان كانتا في سكة واحدة ذكرت ذلك جميع الدارين المتبائنتين اللتين موضعهما في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ثم يكتب لكل واحدة منهما حدودها على حدة ثم يتم الكتاب على حسب ما مروا ان كانتا في سكتين ان كانت السكتان في محلة واحدة يكتب اما الدار الواحدة منهما فموضعها في كورة كذا في محلة كذا داخل سكة كذا بحضرة مسجد كذا ويذكر حدودها ثم بعد الفراغ من ذكر حدودها كتبت واما الدار الاخرى منهما فموضعها في كورة كذا في سكة كذا من هذه المحلة ثم يذكر حدودها ثم يتم الكتاب فان كانت السكتان في محلتين كتبت فاما الدار الواحدة منهما فموضعها في محلة كذا واما الدار الاخرى فموضعها في محلة كذا

المستثنى منها بحدوده وحقوقه ارضه وبنائه وطريقه الى باب الدار الاعظم الى آخره بكذا
وانما يذكر طريق البيت لان بدونه لا يتمكن البائع من التطرق الى البيت فيتضرر به وذلك
في غير ما وقع عليه البيع فيوجب فساد البيع كما اذا باع الجذع في السقف كذا في المحيط *
وعند ذكر الرؤية يكتب وقد رأى المشتري هذا البيت المستثنى وعرفه لابد من كتابة ذلك
هكذا ذكر محمد ربح في الاصل وهذا لانه لابد من رؤية المستثنى لينتقي خيار الرؤية وليجوز البيع
باجماع العلماء والبيوت في نفسها متفاوتة في الانتفاع فبدون رؤية المستثنى لا يصير المستثنى
معلوما ومع جهالة المستثنى لا يصير المستثنى منه وهو المبيع معلوما ويشترط رؤية المستثنى لهذا
وهذه المسئلة من خصائص شروط الاصل فان في سائر الكتب يشترط رؤية المبيع لا غير وكان بعض
اهل الشروط يكتبون في هذه الصورة اشترى منه جميع الدار التي في موضع كذا بكذا على ان للبائع
بيتا واحدا منها وانه خطأ لان بيع جميع الدار على ان للبائع بيتا منها فاسد لجهالة ثمن الدار لانه
يصير مشتريا ما سوى البيت من الدار بما يخصه من الثمن لو قسم الثمن على الدار سوى البيت
وعلى البيت بخلاف بيع جميع الدار الا بيتا منها لان هناك يصير مشتريا ما سوى البيت بجميع الثمن
وانه جائز وكذلك اذا كان المستثنى غرفة فهو على هذا بحد الغرفة ان كان معها غرفة اخرى وان لم يكن
معها غرفة اخرى بحد البيت الذي هي عليه كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه نصيبا في دار غير
مقسومة يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع سهم واحد من سهمين وهو
النصف مشاعا من كذا او جميع سهم واحد من ثلثة اسهم وهو الثلث مشاعا من كذا او جميع سهم واحد
من اربعة اسهم وهو الربع مشاعا من كذا يكتب حدود ذلك الموضع الذي فيه النصيب المبيع
ولا يكتب حدود النصيب المبيع بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا معينا من الدار او شتاما معينا من ضيعة
فان هناك يكتب حدود المنزل المبيع كما يكتب حدود الدار الذي فيه المنزل المبيع والفرق
. وهوان المنزل مكان معلوم معائن من الدار فيكون له حدود معلومة كما للدار فاما النصيب
الشائع في الدار غير معائن فلا يكون له حد معلوم ولان تحديد الدار يكون تحديدا للنصيب لان
النصيب شائع في جميع الدار فيقع الاستغناء عن تحديد النصيب المبيع فاما المنزل غير شائع في الدار
فتحديد الدار لا يكون تحديدا للمنزل واذا انتهى الى قبض المبيع يكتب وقبض جميع الدار لان
النصيب

النصيب شائع في جميع الدار فلا يمكن قبضه إلا بقبض جميع الدار بخلاف ما اذا كان المبيع منزلا
معينا من الدار فان هناك يكتب وقبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب لان
المنزل مكان معين من الدار فيمكن قبضه بدون قبض الدار وبعض المحققين من مشائخنا راح قالوا
يكتب قبض النصيب او يكتب قبض جميع ما وقع عليه البيع المسمى في هذا الكتاب وهو سهم
من سهمين من جميع الدار المحدودة لان البيع انما يوجب على البائع تسليم المبيع لا تسليم
غير المبيع وقبض النصف شائعا متصورا لا يرى انه يتصور غصب الشائع فقد ذكر محمد راح
في كثير من الكتب اذا غصب رجلا نكدا والرجلان اذا غصبا شيئا يكون كل واحد منهما غاصبا
نصفا شائعا فعلم ان قبض الشائع متصور فيكتب قبضه من الوجه الذي ذكرنا واذا انتهى
الى رؤية المتبائعين يكتب رؤية جميع الدار وفيما اذا اشترى منزلا معيناً من دار يكتب رؤية المنزل
وحده لان المنزل مكان معين من الدار يمكن رؤيته اهـ النصيب شائعا في جميع الدار فلا يمكن
رؤيته الا برؤية جميع الدار هذا اذا كان كل المحدود ملك البائع فان كان ملكه قدر ما يبيعه
يكتب اشترى جميع ما ذكر البائع انه جميع ملكه وحقه وحصته من جميع ما بين حدوده فيه
وذلك سهم واحد من سهمين وانما يكتب جميع ملكه احترازا عن قول زفر راح فان مذهبه
ان احدا الشريكين اذا باع سهما واحدا من سهمين ينصرف البيع الى سهم واحد من نصيب
البائع ونصيب شريكه فيصير بائعا نصف نصيبه فيكتب جميع ملكه وحصته ليعير بائعا جميع ملكه
باتفاق العلماء والله تعالى اعلم * وان كان النصف الباقي لهذا المشتري يكتب وكان النصف الآخر
المشاع من هذا المحدود لهذا المشتري بشراء سابق او غير ذلك فصار الآن جميع المحدود ملكا له
وان كان اشترى النصف شائعا واستأجر النصف الباقي يكتب صك شري النصف على ما بينا
ويكتب قبل الاشهاد واقر هذا البائع اقرارا غير مشروط في هذا البيع ولا ملحقا به انه آجر من هذا
المشتري جميع ما بقي له وهو النصف مشاعا من جميع هذه الدار المحدودة بحدود ما وقع عليه
عقد هذه الاجارة كذا سنة كاملة بكذا درهما لينتفع به بوجوه منافعه ويذكر تعجيل الاجرة
والتصرف وضمان الدرك ويتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه علوية ليس له سفل يكتب اشترى
منه جميع الغرفة التي على البيت الصفي او على البيت الشنوي او كذا من جميع الدار المشتملة
على البيوت ويحدد الدار ثم يبين موضع البيت الذي عليه العلومنها ويحدد ذلك البيت ولا يحدد

العلو أما يحدد البيت لانه مبيع من وجه لان قرار العلو عليه فلا بد من تحديده وأما لا يحدد العلو لان بتحديد البيت يقع الاستغناء عن تحديد العلو فاشترى جميع هذا العلو وهذه الغرفة التي هي على هذا البيت المحدود فيه من هذه الدار المحدودة فيه بناء ذلك كله دون سفل هذه الغرفة فان سفل هذه الغرفة لم يدخل في هذا البيع وطريق هذه الغرفة على السلم الطيني او الخشبي الرومي الذي هو عن يمين الداخل في ساحة هذه الدار ويكتب في دهليز هذه الدار كما يكون في باب هذه الدار الاعظم في داخل ذلك وخارجته فان كان حول هذه الغرفة غرف ينبغي ان يكتب حدودها ويكتب احد حدود هذه الغرفة غرفة فلان والثاني والثالث والرابع ولم يذكر محمد ربح في شروط الاصل قدر ذراعان البيت الذي عليه الغرفة وكذلك لم يذكر الطحاوي ربح ذلك في شروطه والخصاف ربح كان يشترط قدر ذراعان البيت الذي عليه العلو طولاً وعرضاً ومكاً وهكذا حكى من نجم الدين النسفي ربح حتى لا يقع بينهما منازعة متى انهدم السفل في مقدار حقه وقال بعض مشائخنا ربح لا بد من ذكر ذراعان العلو ايضا لان العلو قد يكون بمقدار السفل وقد يكون انقص منه فينبغي ان يذكر ذلك حتى لا يتنازعا اذا انهدم العلو واراد ان يبنى ثانياً قال محمد ربح في الاصل ثم يكتب بحدودها كلها وبعض اهل الشروط عابوا على محمد ربح وقالوا لا معنى لقوله بحدوده اذ ليس للعلو حد ولكن هذا ليس بشيء فللعلو حد كما ان للسفل حد لان الحد هو النهاية وللعلو نهاية كما ان للسفل نهاية الا ان بتحديد السفل يصير العلو معلوما فيقع الاستغناء به عن تحديد العلو ويصير تحديد السفل تحديداً للعلو لان لا يكون للعلو حد ثم قال محمد ربح يكتب ارضها فيكتب بينائها وارضها وكان الخصاف ربح لا يكتب ذلك وكان يقول لا ارض للعلو وانما هو على الهواء الا يرى لو انهدم العلو قبل القبض يبطل البيع والا يرى لو باع ساحة العلو بعد انهدام العلو لا يجوز فلا فائدة في كتابة ارضه ولا ارض له ولكن نقول ارض الشيء ما كان قرار ذلك الشيء عليه وقرار العلو على السفل فكان السفل ارضه من هذا الوجه فجاز ان يكتب بينائه وارضه هذا اذا كان العلو كله على سفل البائع فاما اذا كان بعض العلو على سفل البائع وبعضه على سفل غيره يكتب اشترى علو بعضه على سفل البائع هذا وبعضه على سفل فلان ويذكر مقدار البناء على سفل كل واحد وكذلك لو كان هذا العلو على بيتين من هذه الدار يكتب اشترى العلو الذي بعضه على البيت الصفي وبعضه على البيت الشنوي من هذه الدار المشتملة على البيوت ويحدد البيتين ويذكر مقدار البناء على كل

بيت والله تعالى اعلم * اذا كان المعقود عليه دارا لها ساباط يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وجميع ساباطه الذي احد طرفي خشبته على حائط هذه الدار والطرف الآخر على حائط دار اخرى تقابل هذه الدار التي وقع عليها مقد هذا البيع وهذا الساباط طوله كذا ذراعا بذراع يمسح به الاراضي في بلدة كذا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه من الارض كذا ذراعا وفيه من الخشب كذا عددا بحدود ذلك كله وحقوقه ومرافقه ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه الساباط وحدة يكتب اشترى منه جميع الساباط الذي اطراف خشب احد جانبيه على حائط دار فلان واطراف خشب الجانب الآخر على حائط دار فلان وذلك كله في موضع كذا وتفسيره كالاول وان كان احد طرفيه على قوائم منصوبة في السكة يبين ذلك ويبين مقدار الساباط طولاً وعرضاً ويبين عدد الخشب على نحو ما بينا * اذا كان المعقود عليه علواً ودون سفله او سفلاً ودون علوه يكتب اشترى بيتين من الدار التي هي مشتملة على البيوت ويذكر الحدود الاربعة للدار ثم يكتب احد البيتين سفلاً وعلوه لهذا البائع والآخر علو وسفله لهذا البائع ويحدد كل سفلى على حدة كما اذا افرد بيع السفلى او العلو * اذا كانت الدار مشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على الاصطبل والمتبن والحديقة التي هي في موضع كذا فان كانت مشتملة على الحمام يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى الحمام التي هي في موضع كذا ويسمى بعد تسمية مرافق الدار مرافق الحمام وان كانت مشتملة على بيت الطحانة يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت وعلى بيت الطحانة الدائرة على رحى واحدة بحجرين او على رحين او على ارجاء ثلثا وما اشبه ذلك التي هي في موضع كذا ويذكر بعد ذكر مرافق الدار مرافق بيت الطحانة وان كان لطحن الحبوب يذكر ذلك وان كان خراس الدهن يذكر ذلك وعلى هذا القياس كل شيء يكون في الدار والله اعلم * اذا كان المعقود عليه حائطا واحداً في الدار يجب ان يعلم بان شراء الحائط لا يخلو من ثلثة اوجه احدها ان يشتري الحائط مع ارضه وفي هذا الوجه يكتب اشترى جميع الحائط المبني من كذا من جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدد الدار ثم يكتب وهذا الحائط من هذه الدار في موضع كذا وهولزيق دار فلان وطول هذا الحائط كذا ذراعا وعرضه كذا ذراعا وارتفاعه في الهواء كذا ومبداه في موضع كذا ومنتهاه الى كذا اشترى هذا الحائط بحدوده وحقوقه وارضه وبنائه وكل قليل وكثير الى آخره وهل يكتب بطريقته قال

الطحاوي رح ان كان الحائط ملاز قال دار المشتري او متصلا بالطريق العظمى لا يذكره لاستغنائه من الطريق وان لم يكن كذلك لا بد من ذكر الطريق الوجه الثاني ان يشتري الحائط بدون الارض على ان ينقله وفي هذه الوجه يكتب كما كان يكتب شري الحائط بارضه الا ان في هذا الوجه يكتب ما خلا ارض هذا الحائط المحدود فيه فانها ولا شيء منها لم يدخل تحت البيع ولا يكتب بطريقه لانه لا يحتاج الى الطريق اليه اذا كان ينقل وقد كان هكذا يكتب ابو حنيفة واصحابه رح وكان بعض اهل الشروط يكتب اشترى منه جميع نقض الحائط ليكون دليلا على ان للمشتري نقضه ونقله وكان الطحاوي رح يقول هذا خطأ لانه لو كتب اشترى منه جميع نقض الحائط والحائط غير منقوض يصير مشتريا مالم يس بموجود فلا يجوز كما لو اشترى دقيق هذه الحنطة او دهن هذا السمسم ولكن يكتب على ان ينقضه على نحو ما بينا الوجه الثالث ان يشتري الحائط مطلقا والحكم فيه انه يدخل ما تحت الحائط من الارض في البيع من غير ذكر الا على قول الخصاف رح فيكتب الحائط بارضه ويلحق بآخرة حكم الحاكم كذا في المحيط * فان كان المبيع بناء دون ارض كتب جميع بناء الدار ويحدد الدار ثم يقول اشترى منه جميع بناء هذه الدار والبيوت والابواب والسقوف والحيطان والوقوف والجذوع والعوارض والسهام والبواري والهراوى وجميع ما في هذا البناء من اللبن والآجر والطين والتراب من اقصى اس هذا البناء الى منتهى سميكة دون ارضه فان لم يستثن الارض جاز لان البناء لا يستتبع الارض كذا في الظهيرية * ولكن انما يكتب ليكون اوثق وأكد ويجوز ان يكتب اشترى منه جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي بموضع كذا ويكتب بعد ذكر الحدود فاشترى هذه الدار المحدودة فيه بنائها كلها سفليها وعلوها دون ارضها فانها لم تدخل في هذا البيع ولا يكتب في هذا بحدودها ثم الحال لا تخلو اما ان كانت ارض هذه الدار لهذا المشتري وفي يديه يكتب في آخره قبل ذكر الاشهاد واقر هذا البائع انه لاحق له في ارض هذه الدار وانها بجميع حدودها وحقوقها في يد هذا المشتري دونه ودون سائر الناس اجمعين وان جميع ما كان له عليها او على شيء منها قبل هذا البيع المذكور فيه فانما ذكر ذلك كله لهذا المشتري بمرحق واجب لازم عرف له وجعل الى هذا المشتري جميع ما وجب ويجب له من حق في هذه الدار في حياته وبعد وفاته اقامه فيه مقام نفسه على انه كلما فسخ شيئا مما جعله الى هذا

هذا المشتري وما وصفي فيه فان ذلك الى فلان المشتري هذا عند فسخه ذلك وبعد فسخه
 اياه كما كان وقبل هذا المشتري جميع ما اثر له به وجميع ما يجعله اليه مما ذكر فيه مشافهة مواجهة
 وان لم تكن ارض هذه الدار لهذا المشتري ولا في يده وانما هو لغيره وقد اراد بشرائه المقام في
 هذه الدار فلا بد له من سبب يتمكن به من الانتفاع بارض هذه الدار لانه لا يتهيأ المقام فيه الا بالسكنى
 في ارضه وطريقه اما الاعارة والاجارة فلا عارة غير لازمة وكان صاحب الارض بسبيل من ان يخرج المشتري
 من الدار ساعة فساعة فلا يتم له المراد منه فينبغي ان يشتغل بالاجارة لانه لا يلازمه فيتمكن من
 المقام فيها مدة يريد ما فلا يخلو بعد ذلك اما ان كانت الارض لمالك معروف او كانت ارض
 الوقف ويجوز الاستيجار فيها ولكن ان استأجر من المالك يكتب ذكر الاستيجار من مالكها فلان بن فلان
 ولا يحتاج فيها الى بيان ان الاجرة المذكورة فيه اجر مثلها ويجوز باي مدة شاء وان استأجر من المتولي
 بان كانت ارض الوقف يبين فيها وقف مسجد كذا او على جهة كذا وان استأجر من متولي
 ذلك الوقف ولا يطول مدة اجارة الا وقف في المدة الطويلة عند مائة مشا نخنا المتأخرين رح
 ويكتب فيه ان هذه الاجرة يومئذ اجر مثل هذه الارض لان المتولي لا يملك الاجارة بغبن فاحش
 ويكتب ابتداء مدة الاجارة وانتهاء هذا اذا اشترى البناء للمقام فيه فاما اذا اشترى الهدم ونقل
 نقوضه يكتب فيه كما كان يكتب في شري الحائط لهدمه وتثل نقوضه فقد ذكرناه اذا كان المعقود
 عليه طريقا في هذه الدار فهذا على وجهين الاول ان يشتري الرجل بقعة من الدار بعينها قدر
 عرض الباب الاعظم الى الباب الاعظم وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار او لا ثم يكتب حدود تلك
 البتعة كما لو اشترى بيتا معينا من دار فان ذكر ذراعان الطريق طوله ورضه فهو وثق الوجه الثاني
 ان يشتري قدر الطريق شائع في جميع ساحة الدار وفي هذا الوجه يكتب حدود الدار ثم يكتب
 حدود ساحة الدار ولا حاجة الى كتابة حدود الطريق لان الطريق لما كان شائعا في ساحة الدار
 كان كالنصيب الشائع في ساحة الدار وفي النصيب الشائع من الدار يحدد الدار دون النصيب كذا
 ههنا وان بينوا متدا عرض الطريق فهو وثق وان لم يبينوا كان للمشتري قدر عرض باب الدار الاعظم
 وبعض اهل الشروط لم يجوزوا ترك ذكر الذراعان في الطريق لما ان في تقدير بيان الدار نوع
 ابهام لانه عسى يبدل الباب بباب آخر ومحمد رح جوز ذلك هذا اذا اشترى رقبة الطريق واما
 اذا اشترى حق المرور دون رقبة الطريق ففيه روايتان على رواية الزبادات لا يجوز وروى بن

سماعتن محمد رح انه يجوز اذا اراد كتابة بيع حق المرور على قول من يجوز ذلك يكتب على ان له حق المرور بتدرباب الدار وبيع مسيل الماء وهو الموضع الذي يسيل فيه الماء وكذلك بيع حق مسيل الماء لا يجوز باتفاق الروايات وفي شروط الاصل اذا باع رقة الدار ليسيل الماء فيه ان بين الموضع وحدوده جازوا الا فلا * اذا كان المعقود عليه عرصه دار بناؤها للمشتري يكتب هذا ما اشترى كما كان يكتب اشتراها مع البناء الا ان ههنا لا يكتب وبناءها لان البناء ملك المشتري فكيف يشترى ملك نفسه هكذا ذكر محمد رح في الاصل وبعض اهل الشروط قالوا الا حسن ان يكتب اشترى ارض دار وبناءها لهذا المشتري لان اسم الدار مطلقا ينصرف الى المبني في العرف والمقصود من الكتابة التوثيق فينبغي ان يكتب من الالفاظ ابلغ ما يحصل به تعريف المشتري ليحصل به تمام التوثيق * اذا كان المعقود عليه نصف دار ونصفها الآخر للمشتري يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من فلان بن فلان اشترى منه جميع السهم الواحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار التي ذكر البائع هذا ان سهمان سهمين السهمين ملك المشتري هذا والسهم الآخر منها واحدا ذكر البائع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه وانه يبيع هذا السهم الذي ذكر انه هو يملكه من هذا المشتري وموضع هذه الدار في موضع كذا حدودها كذا ولا حاجة الى تحديد نصف المبيع فقد ذكرنا قبل هذا ان تحديد النصف الشائع يحصل بتحديد الجميع والله تعالى اعلم * شراء وارث نصيب آخرين يكتب هذا ما اشترى فلان بن فلان من اخيه فلان ومن اخته فلانة وهم اولاد فلان ومن والدته فلانة بنت فلان جميع حصصهم من جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا اشترى هذا المشتري جميع حصصهم من هذه الدار المحدودة فيه وهي ستة وعشرون سهما من اربعين سهما مشاعة موروثه بينهم من فلان بن فلان حين مات عن زوجة وهي فلانة وعن بنت وهي فلانة وعن ابنين وهما فلان وفلان هذا البائع وهذا المشتري وصارت تركته بينهم على هذه السهام لا مراثة هذه الثمن والباقي بين اولاده هؤلاء لِلدَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ اصل الفريضة من ثمانية اسهم وقسمتها على اربعين سهما للمرأة منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر وللابنة سبعة وهي يوم هذا العقد في ايديهم غير مقسومة على هذه السهام وحصه فلان هذا المشتري وهي اربعة عشر سهما مسلمة له في يده لاحق لسائر الورثة فيها وهؤلاء الباعة الثلاثة يبيعون حصصهم من هذا المشتري بالثمن المذكور فيه على ان يكون هذا الثمن بينهم

على سهامهم هذه فاشترى هذا المشتري حصصهم بحدود هذه السهام المعقود عليها الى آخره *
 شراء الدار الموروثة من الورثة البائع يكتب هذا ما اشترى فلان ابن فلان الفلاني من فلان
 وفلان وفلانة اولاد فلان بن فلان الفلاني ومن امهم فلانة بنت فلان بن فلان اشترى منهم
 جميعا صفقة واحدة جميع ما ذكره هؤلاء الباعة الاربعة انه مشتركة شركة ميراث من فلان
 حين مات وخلف زوجة وهي فلانة هذه وابنين وهما فلان وفلان هذان وبنتا وهي فلانة
 هذه لا وارث له سواهم وخلف من التركة جميع الدار التي هي في موضع كذا حدودها كذا
 وصارت هذه الدار المحدودة الموروثة بينهم على فرائض الله تعالى لامرأته هذه الثمن والباقي
 بين اولاده للذكر مثل حظ الأنثيين أصل الفريضة من ثمانية وقسمتها من اربعين سهبا للمرأة
 منها خمسة اسهم ولكل ابن اربعة عشر سهما وللابنة سبعة اسهم وهذه الدار يوم هذا العقد في يد
 هؤلاء الورثة على هذه السهام مشاعة غير مقسومة وهم يبيعون ذلك كله من هذا المشتري صفقة
 واحدة بالثمن المذكور فيه على ان الثمن بينهم على هذه السهام الى آخره والله تعالى اعلم *
 اذا كان المعقود عليه حانوتا يكتب اشترى منه جميع الحانوت الذي في بكرة كذا بمحلة
 كذا في زريق كذا ويكتب في سوق كذا او على رأس سكة كذا اقبالة خان كذا ويحده ثم يقول
 بحدوده وحقوقه وارضه وبنائه والواحه التي يغلق عليها بابه وغلقه ومغلقه فان كان معه علو يكتب
 وعلوه وسفله والدار التي هي علوه فان كان مبنيا على نهر العامة يكتب جميع الحانوت المبنى على
 نهر العامة المدعو كذا في موضع كذا احد حدوده لزريق هواء هذا النهر من وجه مجيء الماء والثاني لزريق
 حانوت فلان والثالث لزريق هواء هذا النهر من وجه ممر الماء * واذا كان المعقود عليه خانا يكتب
 اشترى منه جميع الخان المبنى بحيطانه الاربعة المحيطة بكلها بالآجرات وانه يشتمل على كذا عددا
 من الحوانيت في سفله وكذا عددا من الانبارجات والحجرات والغرف في علوه والحوانيت
 الاربعة على بابه بعلوها ثم يكتب بحدوده وحقوقه وارضه وبنائه ودويراته وغرفه والحوانيت
 التي على بابه وطرقه بمسالكها في حقوقها الى آخره وان كان له علوان احدهما فوق الآخر
 يكتب جميع الخان المبنى بثلاثة سقوف احدها بسفله والاخر بعلوه الاسفل والثالث بعلوه
 الاعلى ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عليه رباطا ملوكا يكتب جميع الرباط المبنى المشتمل على
 صحن دار كبير وكذا عدد من المرباط والاوازي في سفله وبنت يسكنه الرباطي وكلها حول

صحن دارة وعلى حجرات وغرفات في علوه ثم يتم الكتاب * اذا كان المعقود عاينه برج الحمام يكتب جميع برج الحمام للمبني المشدود فوہاتہا وتقوبہا شدا يمكن اخذ حمامها بغير صيد بجميع ما فيه من الحمامات والمخاضن والفراخ والبيض والهرأوى والخشبات وانما كتبنا يشد فوہاتہا ليقدر على تسليم ما فيها من الحمامات الى المشتري حتى يجوز بيعها فان بيع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز: قالوا ينبغي ان يشتري برج الحمام لئلا لان الحمامات ياوین اليہ لئلا ويجتمعن فيتناولهن البيع فاما في النهار فيخرجن لطلب الرزق فلا يتناول جميعهن البيع ويخط باعتباره المبيع بغير المبيع اختلاطا يتعذر التمييز * اذا كان المعقود عليه بيت الدهان، يكتب اشترى منه جميع بيت الدهان المشتمل على سهام منصوبة واحجار وانعاص وادوات التي هي في موضع كذا ويحده ثم يكتب حدوده وحقوقه كلها واراضه وبناءه وسهامه الاربعة والرحى الكبيرة المشتملة على حجر منصوب يدعى (سنگ سع) والرحى الاخرى المدعوة (سنگ پشت) بكذا قبصا بما فيه من الصخور والطابق الحديدي المنصوب على كانون مبني فيه يغلى السمس * وكذا اذا كان المعقود عليه طاحونة يكتب اشترى منه جميع الطاحونة الدائرة على الرحى التي هي بقرية كذا على نهر كذا ويحد هائم يكتب حدودها وحقوقها كلها واراضها وبنائها وحجريها الاسفل والاعلى ودلوها وتوابيتها وطلبها وسائر ادواتها الحديدية والخشبية ناوتها ونوايرها باجنحتها وشربها بمجارية ومسائله في حقوقها والواحه المفروشة في ارضها وملقى احمالها وموقف دوابها والمواضع التي ينقى فيها الحبوب ويذري ومرجها بارضه واشجاره واغراسه ومجرى مياهه ومسائله في حقوقه فبعد ذلك ينظر ان كانت الطاحونة على نهر العامة يكتب احد حد ود هالزريق مغرف مائها من هذا النهر والثاني لزريق طريق العامة على شط نهر الطاحونة هذه والثالث لزريق مصب مائها في هذا النهر والرابع لزريق اراضي فلان * ان كانت على نهر مملوك يدخل في هذا البيع يكتب وهي مبنية على نهر خاص لها باخذ ماء من نهر كذا * اذا كان المعقود عليه الحمام يكتب اشترى منه جميع الحمام الواحد الذي هو معد لدخول الرجال اول دخول النساء وفي الحمامين احدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء يكتب اشترى منه جميع الحمامين المتلازمين اللذين احدهما لدخول الرجال والاخر لدخول النساء وهما في موضع كذا وفي الواحد التي يدخله الرجال في اول النهار والنساء

والنساء في بقية النهار يذكر ذلك ويكتب المشتمل على (سياكوازه) خشبة ذات سقف واحد فيها سرير خشبة وسرير آخر لجلوس الحمامي عليه وبیت يدعى (خاص خانه) لدخول من كان محترما من المتحممين وباتون احدهما للحمامي لجمع الغلة فيه والاخر للثيابي لوضع الفجانات فيه ويكتب فيه ذكر الحدود بحدوده وحقوقه كلها واراضه وبنائه وقدره النحاسية المركبة فيه لتسخين الماء فيه بيرة المطوية بالحجارة والآجر وبكرتها ودلوها ورشائها والحياض المبنية في بيوته او يكتب والاواني المتخذة لجعل الماء فيها واتونه وملقى رمادة ومسبل مياهه وطوايقه المفروشة فيه وموضع حشيشه وتجفيفه * اذا كان المعقود عليه بيت الطحانة يكتب جميع بيت الطحانة المشتمل على رحى واحدة ودارة بجميع ادوات رحائها المركبة من الحديدية والخشبية والحجرية وغير ذلك الصالحة لاقامة عمل الطحن للجواريات وقد عرف العاقدان هذان هذه الادوات شيئا فشيئا واحاطا بها علما احاطة شافية نافية للجهالة واترا به معرفة جميع ذلك كله اقرارا صحيحا * اذا كان المعقود عليه بيت الخنبيق يكتب وفيه خنبيق خشبي او خنبيان او ثلثة كل خنبيق له ميان ومع الخنبيقات خنبيقات خرفية ويكتب بعد ذكر الحدود بخنبيقاته وخنبيقاته الخرفية الكبار منها كذا عدد او الاوساط كذا والصغار كذا كلها قائمة باعيانها في بيت الخنبيق هذا وقد عرفها العاقدان شيئا فشيئا واحاطا بها علما ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * اذا كان المعقود عليه مجمدة يكتب اشترى جميع المجمدة التي في موضع كذا بجميع ما هو منسوب اليها من الغدران الثلثة او الغديرين او الغدير والغارين وهذه المجمدة كذا ذراعا طولا في مرض كذا ذراعا وبحد المجمدة والغدائر والغارين * اذا كان المعقود عليه مثلجة يكتب اشترى جميع المثلجة التي في موضع كذا بجميع ما ينسب اليها من جوانبها الاربعة ويحدها * اذا كان المعقود عليه الملاحة يكتب اشترى جميع الملاحة بجميع ما ينسب اليها من الحياض ومجمع مائها ومستجمع الملح فيها ونحوها ويحدها * واذا كان المعقود عليه ارضها عين القير او النفط يكتب اشترى الارض التي يقال لها كذا والعيون التي فيها القير والنفط في هذه الارض اشترى هذه الارض مع هذه العيون التي فيها القير القائم والنفط القائم في هذه العيون وانما كتبنا العيون لان عند بعض العلماء لا يدخل العين في بيع الارض لانه لا يمكن الانتفاع بها من حيث الزراعة وكانت من خلاف جنس الارض فيكتب احترار عن هذا الخلاف وانما كتبنا القير القائم والنفط القائم لانهما مودعان في العيون كالملاح في الملح فلا يدخل في البيع من غير ذكر وانما افرق الماء الذي

في البئر والعين والقبر والنفط في العين من حيث ان الماء لا يذكر في البيع والقبر والنفط يذكر لان الماء في البئر ليس بمملوك لصاحب البئر فكيف يبيعه ولا كذلك القبر والنفط وان كان للبئر والعين اسم يذكر ذلك الاسم ولا بد من ذكر حد النهر والعين والله تعالى اعلم * وان باع اصل نهر جار يكتب مفتحه ومنتهاه وطوله وعرضه وعمقه ويذكر ان من كل جانب منه كذا ذراعاً وان كان النهر مسمى باسم يكتب ذلك الاسم ويذكر حدوده لانه محالة وان اكتفى بذكر الحد ودفعه بأس بترك تقدير الذراعان لان المعرفة قد حصلت بالتحديد وهي المقصود وان اشترى النهر مع ارض يكتب النهر وذكر طوله وعرضه وعمقه وما يسمى به النهر وذراعان حرمة من كل جانب ثم يكتب الارض التي معه ويحدد ذلك لان تمام التعريف بالتحديد ويتم الكتاب كذا في المحيط * اذا كان المعقود عليه قناة يكتب اشترى جميع القناة التي هي في قرية كذا ومفتحها في موضع كذا ومصبتها في موضع كذا وحرمتها من الجانبين كذا ذراعاً بحدودها وحقوقها وارضها وبنائها وسفلها وعلوها وكذا النهر الا ان النهر لا يكون له علو ولكن يكتب في النهر عرضه وطوله وعمقه بالذراعان ويذكر حرمة من الجانبين بالذراعان ايضاً * اذا كان المعقود عليه شرباً بغير ارض وبغير اصل النهر فهذا البيع لا يجوز لان الشرب عبارة عن نصيب الماء وحصته والماء قبل الحيازة ليس بمملوك له وبيع ما ليس بمملوك له لا يجوز ولان الماء مما يقل ويكثر فكان المبيع مجهولاً فوجب فساد البيع قال بعض مشائخنا رح يجوز ان تعارفوا ذلك كما في نواحي بلخ ونسف واشباه ذلك وان اهل تلك النواحي تعارفوا ذلك ورأوا جوازها وقد قال عليه السلام ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن وبه كان يفتي القاضي الامام ابو علي الحسين بن الخضر النسفي رح وغيره من المشائخ رح لم يجوزوا ذلك وهو الصحيح لان القياس الصحيح انما يترك بتعامل جميع البلدان لا بتعامل بعضها * اذا كان المعقود عليه شيئاً من ضيعة وجزء من مائة قرية تعارفوا بيع المياة بضياعها يكتب فيه اشترى جزء من كذا جزء من مائة قرية كذا ومياهها كلها على كذا سهماً وهذه المياة مأخوذة من عيونها التي فيها وهي معروفة معلومة عند اهلها وهي مقسومة بينهم على ضياعها المذكورة فيه قسمة معلومة عند اهلها لا يخفى عليهم شيء من ذلك اشترى هذا الجزء من جميع هذه الاجزاء من ماء هذه القرية بحصتها من ضياعها المذكورة فيه التي هي لشركاء هذه القرية مقسومة بينهم بمقادير معلومة عندهم على ضياعها المذكورة قسمة معلومة التي هي لشركاء هذه القرية بحدودها

وما وقعت عليه عقدة هذا البيع وحقوقه ويتم الكتاب * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى ارض كذا بشربها من الماء وهو كذا فنجانة وكذا يوما من كذا يوما وليلة من جملة الماء الجاري في نهر قرية كذا ماء أصليا ثابتا خراجا ديوانيا بجميع مجاريه ومسائله وحقوقه الداخلة فيه والخارجة منه من أعلى عيون وادي كذا حتى ينتهي إلى أقصى حدودها على ما يتعارفه شارب هذا النهر فيما بينهم من مقدار الماء في شربهم * وفي بعض القرى على هذا النوع اشترى منه جميع ما ذكرانه ملكه وحقه حصته من الأرض التي بموضع كذا وكذا سهم ماء مشاعا من جملة كذا سهم ماء التي هي سهم ماء هذه القرية مشاعا فيما بينهم ومقدار سهام ماء هذه القرية يعرف بكذا غرفة كل غرفة كذا أسهما وجميع هذه الضياع في مواضع متباعدة من ذلك الأرض على شاطئ نهر كذا ومنها ومنها منها وفي بعض قرى نفس لشراء محدودات مغرزة ومحدودات مشاعة بسهام مائها ويكتب في ذلك اشترى جميع الضياع المشتملة على حوائط وارضى بعضها خراجية مشاعة وبعضها غير خراجي مقسوم بقرية كذا من قرى نفس وجميع ما ذكرانه جميع حصته وكذا سهم ماء من جملة سهام الماء لهذه القرية كل سهم منها يعرف بمقداره بعشرين جريا بالمساحة منها كذا سهما من كذا سهما من جماعة هذه القرية مشاعة بين اربابها على اقسام يدعى قرحا ها وهي كذا قرحا كل قرح على كذا سهما وهي معروفة بين أهلها كذا سهما في قرحا فلان وكذا سهما في قرحا فلان يوزع الاخرحة نواب السultan على هذه السهام ويقسم ماء هذه القرية التي يجري في نهرها من اصل الوادي عليها واما غير الخراجية المقسومة فحائط الموضع المذكور كذا وارض وكرم ويحدها وشربها من نهر كذا والله اعلم * اذا كان المعقود عليه بيت طراز يكتب فيه جميع بيت الطراز المبنى المشتمل على كذا وهذه لعمل الحوكة او يكتب فيه جميع المحاكاة المبنية المشتملة على كذا وهذه لعمل الحوكة ثم يذكر الموضع والحدود * واذا كان المعقود عليه وحدة واحدة معينة يكتب فيه جميع الوحدة الواحدة اليمينية او اليسارية او الامامية من جميع بيت الطراز المشتملة على كذا وهذه احدها هذا المعقود عليها ويذكر موضع بيت الطراز المشتمل على كذا وحدوده ثم يذكر حدود هذه الوحدة كذا في الذخيرة * اذا اشترى ضيعة او قرية وترك ذكر الحق يدخل البناء والنخل والشجر كله مثل الكرم وشجرة التفاح والسفرجل وانواعها والتصب والحطب والطرفا الآرواية رواها بشر بن الوليد عن ابي يوسف رح في القصب الفارسي ونصب السكر وقصب الذريرة لا تدخل

بالاتفاق ونصب الذريرة ما يدق ويذر على الميت ابي ينثروا ما كان من الاشجار التي لا يثمر
ويقطع في كل اوان كالدلب والجوز فقد اختلف المتأخرون فيه منهم من يقول لا يدخل الا بالذكر
كالزرع ومنهم من قال يدخل وهو الاصح والدلب (جنار) والجوز (سبيدار) واما الباذنجان فشجرة
للمشتري وحمله للبائع وكذلك القطن والعصفرة فان شجرة يدخل في العقد بدون ذكر الحقوق
وما عليه من الربيع لا يدخل الا بذكر الحقوق على هذا كل ما يؤخذ حمله من غير ان يقطع اصله
والثمرة التي على رؤس الاشجار لا تدخل بدون ذكر الحقوق والمرافق وعند ذكر الحقوق
 والمرافق يدخل في قول ابي يوسف رح وفي ظاهر الرواية وهو قول محمد رح لا يدخل الا
 بالتنصيب عاينها او بذكر كل قليل او كثير هو فيها او منها من غير ان يقول من حقوقها والرطوبة
ومانبت وصار له ثمر للبائع واصولها للمشتري قال محمد رح ولو باع ارضا فيها زعفران فالبصل
للبائع وعلى هذا الكتان والدخن وجميع الحبوب مثل الحمص والباقلج والعدس هذا كله
بمنزلة الزرع وان كان المبيع قيطونا زدت بخبثاته العشر وجباته وهي كذا عددا الكبار منها كذا
والاوساط منها كذا والصغار منها كذا وهي قائمة بعينها في بيوت اهرائها وجميع ما فيها من الحبوب
والحنطة والشعيران كانت داخله تحت العقد بذكر المتعاقدين اياها في العقد والاهراء الخبثات
ويقال البيت الواسع ويقال (انبار خانه) ولم اجد هذه اللفظة في كتاب اللغة لكن هكذا سمعتها
من قرأت عليه وان كان المبيع كرما او بستانا زدت عند ذكر حقوقها واشجارها واغراسها وزراعتها
وقضبانها وعرائشها واهاطها وشربها ومشاربها وسواقيها واعمدتها ودعائمها وانهارها والاوهاط واذيم
واعمدتها وتادها ودعائمها ما ينصب عليها العرائش والعريش والوثيلة الحبل المتخذ من القصب
وان كان البستان في حائط البلد كتبت في حائط بلد كذا مما يلي درب كذا على ساقية نهر كذا
وان كان في قرية كتبت في قرية كذا من سواد كذا وان كان فيه ثمرة او زرع او رطوبة كتبت وثمرتها وزرعها
ورطبها ويزيد عند ذكر ثمرتها وقد بدا صلاحها وان كان فيها زرع محصود او ثمر مجذوذ او ثمن او حطب
قد دخل تحت البيع ذكر ذلك ويذكر معرفة العقدين جميع ذلك كذا في الظهيرية * واما كروار
الكرم فقصور بدارة وبيوته علوة وسفله واربعة حوائط الكرم من اسفلها الى اعلاها ويسبق لها
كذا عدد زرجون وجميع الوط على شط الحوض او امام التصر وكذا شجرتين وورمان
وخوخ

وخوخ ومشمش وفرسك وهو بالفارسية (شفترنك) وعلى هذا وجميع الساق بين الشجر والزرجون
وأما كردار الارض فخمسون جدولة عشر مسميات وكذا وقرسرين مختلط بالتراب على رأس
هذه الارض وجميع الاشجار حولها وعلى مسمياتها وجميع ما كبس به الارض مقدار ذراع او ذراعين
على حسب ما يكون من وجه الارض ويجب ان يلحق بذلك كله وقد عرفنا مواضعها ومقاديرها
ونظرا اليها فعرفاها شيئا فشيئا كذا في الظهيرية * واذا كان المعقود عليه قناة عليها رحي في بيت
ذكر محمد رح في الاصل انه يكتب فيه هذا ما اشترى فلان من فلان جميع القناة التي يقال لها
كذا وهي في رستاق كذا من عمل كذا وفي قرية كذا والبيت الذي على هذه القناة مما يلي كذا
والرحى التي فيه ومفتح هذه القناة مما يلي كذا ومصبتها في كذا ويبين طولها وعرضها وعمقها ولم يذكر
محمد رح الارض التي على حافتي القناة وكتب الطحاوي رح ذلك انها كذا ذراع من كل جانب بذراع
كذا من الجانب الايمن كذا ذراع من الجانب الايسر كذا ذراع وعرضها كذا ذراع وعمقها كذا ذراع
بذراع وسط وقد ذكر فلان بتراعيهما وكان كما وصفا وعلما ذلك واحاطا به علما ومعرفة وكان ابو زيد
الشروطي رح يقول يكتب اشترى جميع هذه القناة بحريمها وقال الطحاوي رح وما كتبناه احوط لان
بين العلماء اختلافا فيه فعلى قول ابي حنيفة رح ليس للقناة حريم وعلى قولهما للقناة حريم بمقدار
ملقى طينها فلا يصح البيع اما على قول ابي حنيفة رح فظاهر واما على قوليهما فلان مقداره ملقى
طينها مجهول لا يوقف عليه من حيث الحقيقة فيصير بائعا للمعلوم والمجهول في صفقة واحدة ولان من
جعل للقناة حريما فاما ان يجعل لها حريما اذا كانت في ارض الموات فاما اذا كانت في ارض مملوكه للمغير فلا
واما اذا لم يكن للقناة حريم على هذا الاعتبار يكون جامعا بين الوجود والمعدوم في صفقة واحدة وانه
لا يجوز فيجب التحرز من هذا ذلك بان يكتب على نحو ما بينا ولو ذكر صفقة الماء على نحو ما بينا قبل هذا
فذلك احسن واوثق ثم يذكر الحدود الاربعة ويكتب بحدودها كلها والبيت الذي على هذه القناة
والرحى الدوارة فيه بادواتها وآلاتها الحجرية والخشبية والحديدية وبكراتها ولاتها وحقوقها وتوابيتها
ونواعيرها باجنحتها والواحى المفروشة في ارضها وملقى احوالها وموقف دوابها في حقولها ويتم
الكتاب على نحو ما ذكرنا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * ان كان المعقود عليه اجمة يكتب اشترى
منه الاجمة التي في موضع كذا حدودها كذا اشتراها بقصبها القائم فيها باصول قصبها وان كان فيها
قصب محصور ودخل في هذا البيع ذكره ايضا وقصبها المحصور الموضوع فيه حزمها كذا في الذخيرة *

وَأَنْ كَانَ الْمُبِيعُ سَفِينَةً قَلَّتْ أَشْتَرَى جَمِيعَ السَّفِينَةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا كَذَا وَهِيَ السَّفِينَةُ مِنْ خَشَبٍ كَذَا الْوَاحِهَا كَذَا وَعَوَارِضُهَا كَذَا وَطُولُهَا كَذَا وَعَرْضُهَا كَذَا أَشْتَرَاهَا بِعَوَارِضِهَا وَالوَاحِهَا وَسَكَانِهَا وَدَقْلَاهَا وَمَرَادِيهَا وَهِيَ كَذَا كَذَا مَرْدِيًا وَمَجَادِيْفُهَا وَهِيَ كَذَا مَجْدُافُهَا خَشْبُهَا وَحَصَرُهَا وَجَمِيعُ أَدْوَاتِهَا وَأَلَاتِهَا الَّتِي يَسْتَعْمَلُ بِهَا الدَّاخِلَةُ فِيهَا وَالْخَارِجَةُ مِنْهَا وَشَرَاعِهَا وَلِبُودِهَا بَعْدَ مَعْرِفَتِهَا أَيَّاهَا بِعَيْنِهَا وَنَظَرِهَا إِلَيْهَا وَتَحْرِيمُهَا فِيهَا بِكَذَا وَكَذَا كَذَا فِي الظَّهْرِ بِرَبِّهِ * إِذَا كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ عَيْنًا أَوْ بَثْرًا لَيْسَ لَهَا أَرْضٌ يَسْتَتِي مِنْهَا وَأَنَّمَا هِيَ لِلْمَاشِيَةِ يَكْتَبُ أَشْتَرَى مِنْهُ الْبَثْرَ الَّتِي فِي مَكَانٍ كَذَا أَوِ الْعَيْنَ الَّتِي فِي مَكَانٍ كَذَا وَيَذْكُرُ الْحَدَّ وَدَوِيذَ كَرُوهِ عَيْنَ مَدْوَرَةٍ مُسْتَدَارِهَا كَذَا ذِرَاعًا بِذِرَاعٍ كَذَا وَعَمْقُهَا كَذَا وَكَذَا فِي الْبَثْرِ يَكْتَبُ سِدَارَتِهَا وَعَمْقُهَا بِذِرْعٍ وَيَكْتَبُ بِأَنَّهُا مَطْوِيَةٌ بِالْأَجْرَانِ كَانَتْ وَيَكْتَبُ فِي الْعَيْنِ مَبْدَأُهَا وَمُنْتَهَاهَا وَيَكْتَبُ أَشْتَرَى هَذِهِ الْبَثْرَ وَهَذِهِ الْعَيْنَ مَعَ مَا حَوْلَهُ مِنَ الْأَرْضِ بِقَدَرِ كَذَا ذِرَاعًا مِنْ كُلِّ جَانِبٍ بِذِرَاعٍ وَسَطٍ وَأَنْ يَبِينَ مَاءُهَا فَيَكْتَبُ وَمَاؤُهَا مَعِينٌ عَذْبٌ طَاهِرٌ فَرَاتٌ لَيْسَ بِمُتْنٍ وَلَا مِلْحٌ أَجَاجٌ فَهُوَ أَحْفَظٌ وَأَحْسَنٌ وَلَا يَكْتَبُ الْمَاءُ الَّذِي فِي الْعَيْنِ وَالْبَثْرِ فِي الْمُبِيعِ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَمْلُوكٍ لَهُ وَكَيْفَ يَبِيعُهُ وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ كَذَا فِي الذَّخِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ قِطْعَةً مِنْ أَرْضٍ كَبِيرَةٍ وَلِتِلْكَ الْقِطْعَةُ حَدٌّ وَدَبَاعِلَامٌ مُنْصُوبَةٌ كَأَشْجَارٍ مَعْلُومَةٍ فَانْكَ تَحْدُ الْأَرْضَ ثُمَّ يَكْتَبُ هَذِهِ الْقِطْعَةُ مِمَّا يَلِي أَحَدَ حُدُودِهَا مِنْبَتِ أَشْجَارِ كَذَا وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ وَالرَّابِعُ وَطَرِيقُ آخَرٍ وَهُوَ اقْطَعِ لِلشَّجَبِ مَتْنٍ قَلَعْتَ الْأَشْجَارَ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَعْلَامٌ أَنْ يَحْدُ الْأَرْضَ الْكَبِيرَةَ وَيَبِينُ جِهَةَ الْقِطْعَةِ مِنْهَا شِمَالًا أَوْ جَنُوبًا أَوِ النَّاحِيَةَ الشَّرْقِيَّةَ أَوِ الْغَرْبِيَّةَ ثُمَّ يَذْكُرُ ذِرْعَانِهَا طَوْلًا وَعَرْضًا وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَنْثَيْتِ الْقِطْعَةَ الصَّغِيرَةَ مِنَ الْكَبِيرَةِ * فَإِنْ كَانَ الْمُبِيعُ مَمْلُوكًا تَبِينُ جَنْسَهُ وَاسْمَهُ وَحَلِيَّتَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ وَتَرِيدُ إِذَا كَانَ بِالْغَاثَةِ مَقْرَبًا لِلْعَبُودِيَّةِ لِأَدَاءٍ فِيهِ وَلَا غَائِلَةً وَلَا خَبْثَةً وَلَوْ زِدْتَ وَلَا عَيْبَ كَانَ أَحْوَطٌ وَأَعْمُ وَيَجِبُ أَنْ يَعْلَمَ مَعْنَى الدَّاءِ وَالْغَائِلَةِ وَالْخَبْثَةِ الدَّاءُ كُلُّ عَيْبٍ بَاطِنٍ ظَهَرَ مِنْهُ شَيْءٌ أَوْ لَمْ يَظْهَرْ فَمِنْهَا وَجَعُ الطَّحَالِ وَالْكَبِدِ وَالرَّئَةِ وَهُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ (تَاسَهُ) وَ(دَمَهُ دَل) وَالسَّعَالُ وَفَسَادُ الْحَيْضِ وَالْبَرَصُ وَالْجَذَامُ وَالْبَوَاسِيرُ وَالذَّرْبُ وَهُوَ فُسَادُ الْمَعْدَةِ وَالصَّفَرُ وَهُوَ الْمَاءُ الْأَصْفَرُ فِي الْبَطْنِ وَالْحِمَاةُ وَالْفَتَقُ وَهُوَ رِيحُ الْأَمْعَاءِ وَالنَّسَاءُ وَهُوَ عَرَقُ الْفَخْذِ وَالنَّاسُورُ وَالْجَرَبُ وَالْخُضَازِيرُ هَذَا وَمَا شَبَّهِهُ مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْأَدْوَاءِ وَأَمَّا الْجَنُونُ وَالْوَسْوَاسُ وَالْبَوْلُ فِي الْفَرَّاشِ وَالْبَيَاضُ فِي الْعَيْنِ وَالْأَصْبَعُ الزَّائِدَةُ وَالصَّمَمُ وَالْعَشَى وَالشَّلَلُ وَالْعَرَجُ وَالشَّجَّةُ وَالْكَبَّةُ وَالشَّامَةُ فَهَذَا كُلُّهُ عَيْبٌ وَلَيْسَ بِدَاءٍ * وَأَمَّا الْغَائِلَةُ فَالْأَبَاقُ وَالسَّرَقَةُ وَأَنْ تَكُونَ الْجَارِيَةُ زَانِيَةً

والعبد يكون طرارا او نباشا او قاطع الطريق فهذا كله غائلة وهي لا يكون الا في الرقيق والداء في الحيوانات كلها * واما الخبثة فهي الزنا ونحوه والعوار بفتح العين لا يكون الا في اصناف الثياب وهو الخرق والعفن * وان كان المبيع ثمارا كرم او قرية او زراعا كتبت جميع الثمار التي في كرمه ثم تحده ثم يقول اشترى منه جميع الثمار القائمة التي هي في جميع هذا الكرم المحدود فيه فتصف الثمار كلها على ما يكون فيه من العنب والخوخ والمشمش وهي ثمار قد بدا صلاحها وزرع قد بدا صلاحه بكذا كذا درهما يباع صحيحا ليجدّها ويقطعها من غير تفریط ثم بعد ذلك ان اراد المشتري استبقاء الثمار والزرع الى وقت الادراك فله وجهان ان شئت ذكرت ان فلانا البائع هذا اباح للمشتري ترك الثمار المبيعة المسماة في هذه الاشجار الى وقت كذا من غير شرط كان في البيع وينهى الكتاب غير ان له ان يرجع فتمام هذا الوجه ان يقول متى رجعت عن هذا الاذن كان ما دونه في ترك هذه الثمار او الزرع الى الوقت المعلوم المذكور فيه باذن جديد مستقبل والوجه الثاني ان يستأجر الارض مدة معلومة باجر معلوم ويكتب ثم ان هذا المشتري استأجر من هذا البائع المسمى فيه جميع هذه الارض بعد اشتراؤه هذه الزروع له وقبضها من البائع المسمى فيه من غير شرط كان في هذا البيع بحدودها كلها وحقوقها كذا كذا شهرا متوالية من لدن هذا التاريخ اجارة صحيحة نافذة ولا فساد فيها ولا خيار يسقي هذا المشتري هذه الزروع المشتراة فيها هذه المدة ثم يكتب قبض الارض وقبض الاجرة الوجه الثاني انما يتأتى في الزروع لا في الاشجار لانه لا يجوز اجارة الاشجار لاستبقاء الثمار عليها فالوجه الاذن والاباحة على ما مر فان اشترى هذا الرجل المنزل من نفسه لابنه الصغير كتبت هذا ما اشترى فلان بن فلان من نفسه لابنه الصغير فلان وهو ابن كذا سنة بولاية الابوة بمثل قيمة المشتري لا وكس فيه ولا شططا و باقل من قيمة جميع المنزل المبني وبصف المنزل ويذكر عدد بيوته وموقعه وحدوده ويتم الصك الى آخر ذكر قبض الثمن فان كان قبضه من مال ابنه الصغير ذكرت ذلك وقلت قبض هذا العاقد من نفسه من مال ابنه الصغير هذا الثمن المذكور فيه قبضا صحيحا وقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من هذا الثمن كله براءة قبض واستيفاء وقبض هذا العاقد من نفسه لابنه الصغير هذا جميع هذا المنزل فارغا قبضا صحيحا فصارت يده فيه يدا مائة وحفظ لهذا الصغير بولاية الابوة بعد ما كانت بملك وقام هذا العاقد من مجلس هذا العتد بعد صحته وتمامه وفارقه بيده واقرب ذلك كله اقرارا صحيحا

فان كان الاب ابرأه عن الثمن كتبت وابرأ هذا العاقد ابنه الصغير المشتري له هذا من جميع الثمن ابرأ صحاحصاة منه وعطية ومبرة وشفقة ووقعت البراءة لهذا الصغير المشتري له من جميع هذا الثمن براءة اسقاط كذا في الظهيرية * وفي هذا تنصيص على ان الاب لا يحتاج الى الغير في البيع من ولده وفي البشراء من ولده لنفسه كذا في المبسوط * فان اشترى الاب دار ابنه لنفسه كتبت اشترى لنفسه من نفسه جميع الدار التي هي لابنه فلان بنحو من قيمته وابنه فلان يومئذ صغير في حجرة يلي عليه ابوه الى ان يقول وقبض من ماله لابنه فلان جميع هذا الثمن وقبض جميع هذه الدار لنفسه واجود ما يكون في هذا الوجه ان يزن الثمن بحضور الشهود ويقبضه لابنه الا يرى انه لو كان لابنه دين عليه فاراد ان يبرأ منه كان للذي يبرئه منه ان يزنه بحضور الشهود ويقول اشهدوا انه كان لابني الصغير فلان علي كذا وقد اخرجته من مالي وهو هذا قبضته له وقد قال بعض العلماء ان الاب لا يبرأ من دين ابنه بالاخراج والاشهاد وهو دين على حاله وعلى هذا شراء الوصي لنفسه من مال اليتيم غير ان الشرط فيه ان يشتريه باكثر من قيمته ويلحق بآخرة حكم الحاكم لانه مختلف فيه فان اشترى الصغير من مال ابيه باذنه وهو احوط ما يكون من بيع شيء من مال الاب للصغير كتبت هذا ما اشترى الصغير المأذون له في هذا الشراء من جهة فلان بمثل قيمته لا وكس فيه ولا شطط من ابيه فلان ثم ينهي الصك كما ينهي صك الاجانب كذا في الظهيرية * وان اشترى المتولي والقيم للوقف بمال الوقف يكتب فيه هذا ما اشترى فلان القيم في وقف كذا ويكتب المتولي في وقف كذا من جهة القاضي فلان بمال هذا الوقف المجتمع عنده من غلاته ثم يرا مال هذا الوقف وموئنه له على النوائب من فلان بن فلان جميع كذا والا حوط ان يزاها هنا وكان الواقف شرط في وقفه هذا ان يشتري بالمجتمع من غلاته مستغلا آخر ينضم الي ما وقفه اذا امكن ذلك كذا في الذخيرة * ولو ان رجلا اشترى شيئاً بثمن معلوم ثم انه ولي غير بعد القبض واراد ان يكتب كتاباً كتبت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعاً ان فلان بن فلان اقر عندهم في حال صحة بدنه وثبات عقله وجواز امره له وعليه طائعا رغبالا علة به تمنع صحة اقراره من مرض ولا غيره انه كان اشترى من فلان جميع ما تضمنه كتاب شراء هذه نسخته وينسخ كتاب الشراء حتى يأتي عليه ذكر الاشهاد ثم يقول وان فلانا ولي فلانا جميع ما وقع عليه البيع المذكور فيه بثمنه الذي كان

كان ابتاعه به وهو المذكور في هذا الكتاب تولية صحيحة لا شرط فيها ولا خيار وان فلانا قبل هذه التولية قبولا صحيحا ونقده الثمن بتمامه ودفع ذلك اليه وبرئ منه اليه براءة قبض واستيفاء ثم يكتب قبض المبيع والرؤية وتفرقهما وضمان الدرك للمولى على المولى ثم يكتب الاشهاد وعلى هذا فصل الشريك الا انك تقول مكان ولاه شركه بالنصف او الثلث او الربع على حسب ما يتفق بنصف الثمن لموثلته او ربعه وعلى هذا بيع المراجعة غير انك تذكر باعه منه مراجعة بربح كذا اذا في الظهيرية * الفصل العاشر في السلم اعلم بان المثال في صكوك السلم ثلثة اوجه احدها هذا ما سلم فلان الى فلان كذا درهما يبين النقد ويقول عينا حاضرة في المجلس في كذا وكذا قفيزا من حنطة بيضاء نقية سقية مما سقي سحبا اي ماء جاريا جيدة بالتميز الذي يكال به في بلد كذا الى اجل كذا من لدي تاريخ هذا الذكر سلما صحيحا جائزا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد على ان يسلمها اليه بعد محلها الموصوف في هذا الكتاب في منزله في مصر كذا وقبل هذا المسلم اليه من رب السلم مواجهة وقبض جميع الدراهم رأس مال السلم الموصوف فيه قبل افتراقهما وقبل اشتغالهم بغير ذلك وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الابدان من صحة وتراخي منهما بموجب هذا العقد وانعقاده ويتم الكتاب ولا يذكر فيه ضمان الدرك لان المبيع غير مقبوض والوجه الثاني ان يكتب اقرارهما فيكتب هذا ما شهد الى آخره ان فلانا وفلانا اقرا عندهم ان فلانا سلم الى فلان ثم يختم الكتاب على الوجه الاول والوجه الثالث ان يبدأ باقرار المسلم اليه ويعطف عليه تصديق رب السلم اياه في هذا الاقرار وانما كتبنا نقيا ولم يكتب نقيا من العصف والمدروا والعلث وهو بالدارسية (جودة) كما كان يكتبه متقدمه واصحاب الشروط لانه قد يكون نقياس هذه الاشياء ولا يكون نقياس غير هذه الا خلاط مما يكون اخلاطه به عيبا وانتفاء المطابق يأتي على ذلك كله ولم يكتب حديث عامة كما كان يكتب بعض العلماء لان فيه ابهاما انه سلم في قمع يحدث من بعد ليس بموجود وقت ونوع السلم ولو سلم في مختلف النوع لابد من بيان رأس مال كل واحد منهما عند ابي حنيفة ر. ح. وما كان من الاسلام مختلفا فيه الحق به حكم الحاكم لصحته على ما عرف قبل هذا والاجناس التي يصح فيها منها الاواني الصغرية والشبهية وغير ذلك كذا عددا من الشمعة المضروبة من الشبه المنقشة البخارية وزنها كذا بوزن بخارا او من المشعة الشبهية المعروفة بخيرزان اما القممة فكذا عددا من القممة المعروفة ببرنج كذا الكبار منها كذا عدد اكل واحد منها كذا بوزن

اءل بخار ايسع في كل قممة منها كذا من الماء والكبار معروفة بالسمر قندية والصغار منها كذا وزن
 كل واحد منها كذا من اهل بخار ايسع فيه كذا من الماء وعلى هذا الطسلس والفنجانا
 اما الحديدية فمنها كذا عدد من المرور المضروبة من الحديد المذكور المعروف (ببولاد) ومن
 الحديد المعروف (بنرم آهن) الصالحة لعمل الحراقة كل ص منها كذا من اهل بخار كلها
 مفروغ عنها والمسحاة على هذا اما الزجاجية فمنها طابقات الطارم كذا عدد من الطابقات
 الزجاجية الصالحة للطارم قطر كل واحد منها شبر كل عشر منها منوان او ثلثة اماء على حسب
 ما يكون من الطابقات المعروفة (بكليداني) كل عشرة منها اربعة اماء بوزن اهل بخار قطر كل واحد
 منها نصف ذراع بذراعان اهل بخارا ومن الخماسيات كذا عدد ويصفها بما يكون وصفها
 في السنة الزجاجية كل عشرة منها كذا من ايسع كل واحد منها كذا من المائع ومن القرابات
 كذا عدد من القرابات الزجاجية كل واحد منها نصف من او عشرة اساتيرا ومن واحد يسع
 في كل واحدة منها كذا من المائع اما النارورات فكذا عدد من القارورات الزجاجية كل واحد
 منها نصف من على ما ذكرنا واما التباب كذا عدد الكبار المعروفة (بشش تانكي) كذا قطر كل واحد
 منها ذراع واحدة ونصف ذراع كما يكون والا وساط المعروفة (بچهار تانكي) كذا قطر كل واحد
 منها ذراع كلها مفروغ عنها والصغار على هذا ومن الاواني الخزفية فمنها كذا عدد من الكيزان
 الخزفية الوركشية المعروفة بالفنجان وكذا عدد من الكيزان المعروفة بدوكاني اوسه كاني
 وكذا عدد من الاوساط المعروفة بكاسفراك وكذا عدد من الصغار المعروفة بكذا وكلها عدديات
 متقاربة لا يجري فيها تفاوت فاحش اما الغطاء فهو ما يغطي به رأس النور المتقي فكذا عدد
 من الغطاء الخزفي الوركشي الصالح للوضع على رأس النور قطر كل واحد منها كذا ذراعاً بذراعان
 اهل بخارا واما القدر فتصفها كما وصفنا الكيزان وكذا الجرار والجببات على هذا كذا في الظهيرية *

الفصل الحادي عشر في الشفعة قال في الاصل اذا اشترى الرجل دارا وقبضها ونقد الثمن ولها
 شفع فاخذها بالشفعة واراد ان يكتب بذلك كتابا كيف يكتب فنقول انما يكون للشفيع الاخذ
 بالشفعة بعد طلب صحيح والطلب انواع ثلثة طلب الموائبة وطلب اشهاد وتقرير وطلب تملك
 فاذا اتى بهذه الانواع الثلثة من الطلب فله ان يأخذها بالشفعة فاذا طلب طلب الموائبة فاراد
 ان يكتب بذلك كتابا ليكون حجة له فانه يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الذكر

ان فلانا كان اشترى من فلان جميع الدار في موضع كذا حدودها كذا بكذا شراء صحيحا وقبض الدار
ونقد الثمن وان فلانا شفيع هذه الدار المشتراة بكذا يذكر سبب استحقاقه للشفعة فان الشفيع هذا
اول ما اخبر بشراء هذه الدار المحدودة فيه بهذا الثمن طلب الشفعة ساعته ثم طلب موافقة من غير
مكث ولا لبث طلبا صحيحا وقال انا طالب لشفعتي في هذه الدار المحدودة بسبب كذا فهذا
هو تمام هذا الكتاب وقد ذكر في هذا الكتاب اسم مشتري الدار واسم بائعها ولولم يذكر اسم البائع
في هذه الصورة يجوز عندنا لان بعد ان قبض الخصومة مع المشتري والبائع بمنزلة الاجنبي الا
ان من الناس من يقول بان بعد القبض اخذ الشفعة منهما فذكرنا اسمهما تحريزا عن قول هذا
القائل وذكر فيه سبب استحقاق الشفعة لان الاسباب مختلفة والعلماء مختلفون فيه فعند بعضهم
الشفعة بالابواب وعند بعضهم بجوار المناقلة وعندنا بجزار الملاصقة وعند الشافعي رح الشفعة
لا يستحق بالجوار اصلا وعندنا الشفعة تستحق على مراتب اولا يستحق بالشركة في عين الشفعة
ثم بالشركة في حقوق الملك وهذا الطريق ثم بالجوار فينبغي ان يبين حتى يعلم الناضي هل هو
محجوب بغيره وكتب اول ما اخبر بشري هذه الدار ولم يكتب حين علم فالعلم حقيقته لا يثبت
الا بالخبر المتواتر وحق الشفعة يسقط اذا لم يطلب عند اخبار من دونهم فان المخبر اذا كان رسولا
وهو عدل او فاسق حرا وعبد صغيرا وبالغ وبلغ الرسالة فلم يطلب الشفعة بطلت شفعتة واذا كان
للمخبر من تلقاء نفسه فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رح اذا اخبره بالبيع رجلان وامرأتان
عدول ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتة وروى محمد رح عن ابي حنيفة رح اذا وجد في المخبر احد
شطري الشهادة اما العدد او العدالة ولم يطلب بطلت شفعتة وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح
اذا اخبره واحد باي صفة كان هذا الواحد ولم يطلب الشفعة بطلت شفعتة اذا ظهر صدق هذا المخبر
فكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه ترك الطلب عند اخبار الواحد او المتنين وتوقف
الى وقت الخبر المتواتر وقد بطلت شفعتة وكتبنا اول ما اخبر حتى لا يتوهم متوهم انه اخبر مرة
ولم يطلب ثم اخبر ثانيا وطلب وهذا الطلب لا يصح فكتبنا ذلك لتقطع هذا الوهم وكتبنا طلب
الشفعة ساعته عند طلب الموائبة من غير مكث لان العلماء اختلفوا في مقدار مدة طلب الموائبة
ففي ظاهر الرواية لو لم يطلب على الفور من غير مكث تبطل شفعتة وروى هشام عن محمد رح
انه وقته بمجاس العلم وبه اخذ الشيخ ابو الحسن الدرختي رح وعن الحسن بن زياد انه يتوقت بثلاثة

ايام وهو قول ابن ابي ليلى واحدا قول الشافعي رح فلو اقتصرنا على انه طلب طالبا صحيحا ربما ينوهم متوهم انه لم يطلب على الفور وطلب بعد ذلك ووصفه الكاتب بالصحة متأولا قول بعض العلماء ثم كتبنا لفظ طلب الشفعة والمشائخ فيه مختلفون عامتهم على انه اذا طلب باي لفظ عرف في متعارف الناس انه يريد به الطلب انه يصح بان قال طلبت اطلب انا طالب وما شبه ذلك والاشهاد ليس بشرط لصحة طلب الموائبة وكذلك حضرة واحد من الاشياء الثلاثة البائع او المشتري او الدار ليس بشرط لصحة طلب الموائبة ثم بعد طلب الموائبة يحتاج الى طلب الاشهاد والتقارير ومن شرط صحة هذا الطلب ان يكون عند البائع او عند المشتري او عند الدار المشتراة وهذا الطلب انما يحتاج اليه اذا لم يكن عند طلب الموائبة احده هؤلاء اما اذا كان طلب الموائبة عند احده هؤلاء يكتفي به ولا يحتاج الى طلب آخر بعدة سوى طلب اتمايك ومدة هذا الطاب مقدر بالتمكين من حضرة احده هذه الاشياء الثلاثة حتى لو تمكّن ولم يطلب بطل حقه والاشهاد في هذا الطلب غير لازم حتى لو لم يشهد الخصم اعترف بهذا الطلب كفاً وينبغي ان يكون هذا الطلب بحضرة من هو اقرب منه من احده هذه الاشياء الثلاثة وقد عرف ذلك في كتاب الشفعة وان اراد الشفيع ان يتوثق بالكتابة لطلب الاشهاد كتب هذا كتاب فيه ذكر ما اشترى فلان من فلان وينسخ كتاب الشري من اوله الى آخره ثم يكتب بعده وان فلاذا يعني الشفيع اول ما اخبر بشري هذه الدار المحدودة منه بالثمن المذكور فيه طلب الشفعة ساعته لطلب الموائبة على ما ذكرنا ثم يكتب بعد ذلك طلب الاشهاد والتقارير من غير تاخير وتقصر بحضرة من هو اقرب اليه ويذكر ذلك والا حوط ان يذكر الطاب بحضرة البائع والمشتري لان العلماء فيه مختلفون فابن ابي ليلى يقول الشفيع يأخذ من البائع قبل القبض وبعده والخصومة معه والعهد عليه والشافعي رح يقول يأخذ من المشتري في الحالين والخصومة معه والعهد عليه وعندنا الخصومة مع البائع قبل القبض والعهد عليه وبعده القبض والخصومة مع المشتري والعهد عليه فيكتب الاخذ منهما احتياطا ثم اذا طلب الشفيع الطلبين فان ساعدة الخصم على التسليم فقد تم الامر وانتهى نهايته وان ابي التسليم فالشفيع يرفع الامر الى القاضي ويطلب منه القضاء بالملك له بسبب شفعته فان ساعدة الخصم على التسليم واراد الشفيع وثيقة كتاب في ذلك فوجه كتابته على ما ذكره محمدرح هذا كتاب من فلا

من فلان بن فلان يعنى المشتري لفلان بن فلان يعنى الشفيع اني كنت اشتريت من فلان بن فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدودها كذا بكذا من الثمن ويتم حكاية الشراء الى الشراء الى آخره ثم يكتب وانك كنت شفيع هذه الدار بسبب الشركة او الخطا والجوار وحسن بلغك او لا خبر شري هذه الدار المحدودة بالثمن المذكور فيه طلبت الشفعة طالب موثبة وطلب اشهاد يكتب طلب الموثبة وطلب الاشهاد على نحو ما بينا طلبا صحيحا يوجب الحكم تسليمها اليك واعطاؤها اياك بالشفعة فاعطينكها ثم يتم الكتاب على حسب ما تبين واختار المتأخرون في هذا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلانا كان باع من فلان جميع الدار التي في موضع كذا وينسخ صك الشراء فبعد ذلك ان لم يكن المشتري قبض الدار لا يذكر قبض الدار ثم يكتب وان فلانا كان شفيعا لهذه الدار المحدودة فيه شفعة جوار هذه الدار التي هي لزريق احد حدود هذه الدار المشتراة او يقول شفعة شركة فان نصف هذه الدار مشا ما ملكه فطلب الشفعة فيها حين علم بهذا الشراء من غير تفريط طلبا صحيحا بمواجهة هذين المتعاقدين فلان وفلان طلبا يوجب الحكم تسليمها اليه واعطاؤه بالشفعة فاجابه اليها هذان المتبايعان فاعطاه جميعا جميع ما وقع عليه هذا البيع بجميع هذا الثمن المذكور فيه اعطاء صحيحا لا شرط فيه ولا خيار ولا فساد وقبض هذا البائع جميع هذا الثمن المذكور فيه بايفاء هذا الشفيع اياه ذلك تاما وافية وبري اليه من ذلك كله براءة قبض واستيعاء باذن هذا المشتري المسمى فيه له بذلك وقبض هذا الشفيع جميع ما وقع عليه عقدة هذا البيع والاعطاء بالشفعة بتسليم هذا البائع ذلك كله اليه فارغاً عن كل مانع ومنازع باذن هذا المشتري فما ادرك هذا الشفيع من درك فعلى هذا البائع ويتم الكتاب ويلحق بآخرة حكم الحاكم في شفعة الجوار لانه مختلف فيه ولا يذكر ضمان البناء والغرس والزرع لان ذلك لا يجب عليهما في الشفعة وان كان المشتري قبض الدار ونقد الثمن فلا خصومة مع البائع وانما الخصومة مع المشتري ويكتب هذه الوثيقة على اقرار المشتري بالشراء واخذ الشفيع منه هذا اذا كان الاخذ بالشفعة بغير قضاء وان كان الاخذ بقضاء يكتب مكان قوله فاجاباه اليها فوافوا الى قاغ فلان فتقضي بشئ هذا الحق بعد خصومة صحيحة جرت بينهم فحكم عليهما بتسليم هذه الدار المحدودة اليه بحق هذه الشفعة فاعطاه جميع ما وقع عليه هذا البيع ويتم الكتاب وفي طلب الاب والوصي يكتب وكان فلان الصغير شفيع هذه الدار وفي القضاء

بالنكول يكتب وذلك كله بعد ان جحد هذا المشتري دعوى هذا الشفيع عليه في هذه الشفعة فاستحلفه هذا القاضي على هذه الدعوى ونكل من اليمين عنده مراراً فقصي عليه بذلك بعد ان حلف الشفيع بالله ما سلم هذه الشفعة للمشتري وقد اشهد هو على الطلب في مجلسها الذي بلغه فيه واخذ في العمل في طلبها وان كان الثمن دراهم او دنانير او كيليا او وزنيا او عدديا متقاربا ذكره وذكر ان الشفيع نقد مثله للبائع او المشتري وان كان الشري بعد او عرض او غير ذلك من ذوات القيم فاخذ الشفيع يكون بقيمة ذلك ويكتب في هذه الوثيقة فوجب الحكم بالاخذ بقيمة وكانت القيمة كذا درهما غطرية جيدة بتقويم العدول والامناء الذين يدور عليهم امر التقويم لامثال هذه السلع والاحوط تسمية او امك المقومين وذكر اقرار البائع والمشتري ان القيمة كذلك وان كانت للدار شفعاء وحضر احدهم فاخذ كل هاتم حضرا آخر واثبت استحقاقه فاعطى نصيبه منها كتب شهدوا ان فلانا بن فلان كان اشترى من فلان بن فلان جميع الدار ويحدها بكذا وتقابضا وتقرئتم حضر فلان وكان شفيعها فحضر وطلب شفيعته فيه بشرائطها فقضى له بها وامر القاضي البائع او المشتري بتسليمها اليه ففعل ثم ان فلان بن فلان حضر واثبت بالبينه انه شفيعها وانه لما بلغه ذاك طلب الشفعة فيها بشرائطها وسأل القاضي ان يسلم اليه نصيبه منها بحصة من ثمنها وهو كذا بشفعته المذكورة فيه فالزم القاضي البائع والشفيع الاول بقبض هذا الثمن وتسليم نصيبه منها اليه ففعل وقبض فلان الشفيع الثاني كذا من الدار بعد ايفاء هذا الثمن ويتم الكتاب كذا

في المحيط * الفصل الثاني عشر في الاجارات والمزارعات نوع في الاجارات الاجارة الطويلة المرسومة بين اهل بخارا صورتها ان يكتب هذا ما استاجر فلان بن فلان الفلاني ويذكر حليته ومعروفيته ومسكه استاجر جميع المنزل المبين المشتمل على دار وبيتين للمقام فيها وهو مسقف بسقفين ذكر لا اجر هذا ان جميعه له ملكه وحقه وفي يده وموضعه في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا بحضرة مسجد كذا فاحد حدوده لزيق منزل فلان والثاني والثالث كذا والرابع لزيق الطريق اليه والمدخل فيه بحدوده كلها وحقوقه ومراقفه التي هي له من حقوقه ارضه وبنائه وسفله وعلوه وكل حق هوله فيه داخل فيه وخارج منه احدي وثلثين سنة متوالية غير عشرة ايام من آخر كل سنة واحدة من ثلثين سنة اولها اول اليوم الذي يتلو تاريخ هذا الصك بكذا ديناراً على ان يكون كل سنة من ثلثين سنة متوالية من اولها ما خلا الايام المستثناة منها بشعيرة واحدة

وزنا من دينار واحد منها والسنة الاخيرة التي هي تمتة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه على ان يكون لكل واحد منهما حق فسخ ببقية عقدة هذه الاجارة المذكورة فيه في هذه الايام المستثناة بفسخها ايها احب الفسخ واراد استيجارا صحيحا والآجر المذكور فيه آجر من المستاجر هذا جميع ما ثبت اجارته فيه بهذه الاجرة بحدوده وحقوقه ومراقبه النبي هي له من حقوقه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب على ان يسكنه المستاجر هذه بنفسه وثقله وامتنعه وان يسكن فيه من شاء وان يواجره ممن يشاء وان يعبره ممن يشاء وقبض المستاجر هذا بنفسه جميع هذا المنزل المحدود قبضا صحيحا بتسليم الآجر هذا ذاك كله اليه تسليما صحيحا فارضا وقبض الآجر هذا من المستاجر هذا جميع هذه الاجرة المذكورة فيه بتمامها قبضا صحيحا معجلة بتعجيل المستاجر هذا ذلك كله اليه وضمن الآجر هذا للمستاجر هذا الدرك فيما ثبت اجارته فيه ضمنا صحيحا وتفرقا طائعين حال نفوذ تصرفهما في الوجوه كلها مقرين بذلك كله مشهدين على ذلك كله في تاريخ كذا وهذا الصك الذي كتبناه في الاجارة الطويلة فيقاس عليه نظائره كذا في الظهيرية * والنسخة التي اختارها المتأخرون في هذا هذا ما استأجر فلان بن فلان الفلاني من فلان بن فلان الفلاني جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي ملكه وفي يده بموضع كذا حدودها كذا الحدودها وحقوقها كلها ارضها وبنائها وسفلها وعلوها ومرافقها من حقوقها وكل داخل فيها وخارج منها من حقوقها وكل قليل وكثير فيها من حقوقها سند كاملة بالاهل اثناعشر شهرا متوالية اولها غرة شهر كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بكذا درهمان نصفها كذا درهمان حصة كل شهر كذا درهمان هذه الاجرة كذا اجارة صحيحة جائزة نافذة باقية خالية من الشروط المفسدة والمعاني المبطللة وذلك كله اجر مثل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة يوم وقعت ولا وكس فيه ولا شطط على ان يسكن المستاجر هذا في جميع ما وقعت عليه عقدة هذه الاجارة في جميع هذه المدة بنفسه ويسكنها من احب كما احب مما احب ويتنفع بها بوجوه منافعها بالمعروف فبعد ذلك ان كان المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان المستاجر هذا عجل كل هذه الاجرة لتمام هذه المدة فتعجيلها منه الآجر هذا وبرى المستاجر هذا من جميع هذه الاجرة لهذه المدة الى هذا الآجر براءة قبض واستيفاء وان لم يكن المستاجر نقد الاجرة يكتب على ان يودي المستاجر هذا تمام هذه الاجرة الى الآجر هذا بعد تمام هذه المدة او يكتب على ان يودي اليه حصة كل شهر من

هذه الاجرة عند غرضي ذلك الشهر وقبض هذا المستأجر من هذا الأجر جميع ما وقع عليه عقدة هذه الاجارة كما وقعت هذه الاجارة فارغة من كل مانع ومنازع عن القبض والتسليم بتسليم هذا الأجر ذلك كله اليه وتفرقا عن مجلس هذه الاجارة بعد صحتها وتامها تفرق الا بدان والاقوال بعد اقرار المستأجر هذا انه رأى ذلك كله وعرفه ورضي به واشهدا على انفسهما ويتم الكتاب قال الشيخ الامام الاجل نجم الدين النسفي ولا يكتب ضمان الدرك في الذي لا يكون الاجرة فيه مقبوضة ويكتب فيما كانت الاجرة فيه مقبوضة معجلة فان كان المعجل والمقبوض بعض الاجرة يكتب ضمان الدرك في القدر المقبوض وضمان اصل الاجرة كضمانه دينا آخر فيكتب هنا كما يكتب ثمة وبعض مشائخ سمرقند اختار لفظة القبالة في هذا فكتبوا هذا ما يتبل فلان قبالة صحيحة وقبض هذا المقبل وسلم هذا المستقبل وتفرقا عن مجلس هذه القبالة وعلى هذا اجارة الحانوت والارض والطاحونة والحمام وكل محدود ولكن يذكر عند قوله بحدودها وحقوقها ما هو من خواص مرافقها كداني الشرى والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * فان كان المستأجر سوى المنزل بان كان كرم ينبغي ان يكتب الاجارة على اصل الكرم دون الاشجار والقضبان والزراجين لان اجارتها باطالة والزرع في الاراضي كذلك فيكتب استأجر فلان بن فلان جميع اصل الضيعة التي هي كرم محوط ان كان الكرم محوطا وجميع دبرات ارض ذكر الأجر هذا انها له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا من قرى كورة بخارا من عمل ذرا ومن عدل قرع ددا ومن عدل سامحن مأذون ويكتب حدودها كما يكون ثم يقول بحدودها وحقونها ومرافقها التي هي لها بعد ما باع الأجر هذا من المستأجر هذا جميع ما في هذا الكرم من الاشجار والقضبان والزراجين والاغراس وما في هذه الاراضي من الزروع وشرى البطيخ وقوائم النطن باصول جميعها وعروقها بثمن معلوم هو كذا يبيعا صحيحا وان المستأجر هذا اشتراها منه بذلك الثمن المعلوم شراء صحيحا وتقابضا صحيحا ثم استأجر جميع ما ثبت اجارته فيه احدي وثلثين سنة متوالية غير ثلثة ايام من آخر كل سنة واحدة الى آخر الصك وان كانت الاجارة في وقت يكون على الاشجار ثمار وعلى الزراجين اعناب يكتب بعد قوله جميع الاشجار والزراجين والاغراس وجميع ما على هذه الاشجار من الثمار لان الثمر لا يدخل في البيع من غير ذكر وان كان

وان كان في الكرم اشجار الخلاف يكتب وجميع اشجار الخلاف التي في هذا الكرم لان قوائم الخلاف بمنزلة الثمر لا بد خلف في البيع من غير ذكر هو المختار وهذه الاجارة مستخرجة من مسئلة ذكرها محمد ر ح وهي ما اذا استأجر الرجل دارا من رجلين عشرين فخاف ان يخرجاه منها واران يستوثق من ذلك فالحيلة فيه ان يستأجر الدار كل شهر من الشهر الاول بدرهم والشهر الاخير ببقية الاجر فان معظم الاجر متى كان للشهر الاخير فانهما لا يخرجانه من الدار وقد حكى انه كان في الابتداء يكتبون بيع المعاملة فلما كان في زمن الفقيه محمد بن ابراهيم الميداني ر ح كره ذلك لمكان شبهة الربوا واحداث هذا النوع من الاجارة ليصل الناس الى الاسترباح باموالهم فيحصل لهم منفعة الارض والدار مع الامن عن ذهاب شيء مقصود من المال فجعل بمقابلة السنين المتقدمة شيئا قليلا وجعل بقية المال للسنة الاخيرة واستثنى ثلثة ايام من آخر كل سنة واشترط الخيار لكل واحد منهما في هذه الايام فانما اثبت الخيار حتى يمكنه الفسخ والوصول الى ماله اذا احتاج اليه وانما استثنى هذه الايام من العقد حتى لا يكون اشتراط الخيار اكثر من ثلثة ايام في العقد فانه يوجب فساد العقد عند ابي حنيفة ر ح وحتى لا يشترط حضرة صاحبه لصحة الفسخ عند ابي حنيفة ومحمد ر ح ولكنه شرط الخيار في غير ايام العقد وانما قدروا باحدي وثلثين سنة لانه يستثنى ثلثة ايام من آخر كل ثلثة اشهر في الغالب وان كنا استثنى ثلثة ايام في آخر كل سنة في سكا هذا فيكون الايام المستثناة من هذه المدة ثلثمائة وستين يوما وذلك سنة واحدة فيبقي عقد الاجارة في ثلثين سنة وانما عقدوا عقد الاجارة في ثلثين سنة ولم يعقدوا في الزيادة على ذلك لان ثلثين سنة نصف العمر في الشرع قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم اعمار امتي ما بين الستين الى السبعين وقال النبي عليه وآله الصلوة والسلام معترك المانيا ما بين الستين الى السبعين فكرهوا الزيادة على نصف العمر لان الاكثر معتبر بالكل حتى كان ادراك اكثر الركعة بمنزلة ادراك الكل وحينئذ يتمكن شبهة التأييد فيها والتاقيت من شرطها ووافقه على تجويز هذه الاجارة الشيخ الامام ابوبكر محمد بن الفضل ر ح وكذا من بعده من الائمة ببخارا وعلى هذا امر الائمة في فتوى الجواز بهذه الاجارة اليوم وكان الزهاد من مشائخنا مثل الشيخ الامام ابوبكر بن حامد والشيخ الامام ابو حفص السفكردري لا يجوزون هذه الاجارة ويقولون فيها شبهة الربوا وقد ذكرنا وجوه الفساد في كتاب الاجارات من هذا الكتاب قال الشيخ الامام الاجل

الاستاذ ظهير الدين المرغيناني رح وقد بينا وجه صحتها وانتفاء شبهة الربواعنها ولولم يجوز بهذا الطريق لانسد على الناس وجوه دفع حوائجهم بمال الغير لان من يقرض المال الكثير من غير ان يطمع في وصول نفع مالي نادر وبذلك النادر لا يندفع الحوائج ولا ينتظم المصالح وكان القول بجواز هذه الاجارة تعدل النظر من الجانبين ولهذا المعنى جاز الدخول في الحمام باجروان كان الاجر مجهولا وما يصب من الماء والمكان الذي يجلس فيه ومقدار ما يمكن فيه مجهولا ثم اختلف المشائخ الذين يجوزون هذه الاجارة في فصل وهو انه اذا كان من احد العاقدين بحيث لا يعيش الى ثلثين سنة غالبا هل يصح هذه الاجارة بعضهم لم يجوزوا ومن لا يجوز القاضي الامام ابو عاصم العامري وبعضهم جوزوا ذلك لان العبرة لصيغة كلام المتعاقدين وانها تقتضي التاقبت فصح ذلك ونظير هذا ما اذا تزوج امرأة الى مائة سنة يكون متعة ولا يكون نكاحا صحيحا في الروايات الظاهرة من اصحابنا وان كانا لا يعيشان الى هذه المدة غالبا ولكن لما كان الاعتبار للفظ كان مبطلا للكاح كذا في الظهيرية * اجارة النصف الشائع استاجر فلان الفلاني من فلان الفلاني في جميع ما ذكرناه ملكه وحقه من جميع ما وجد ووصف فيه فهو سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من جميع الدار المشتركة بين هذين العاقدين نصفين وهي الدار التي في موضع كذا ويتم الكتاب فان استاجر النصف من غير شريك فيها لم يجز عند ابي حنيفة رح وجاز عندهما فان اراد الجواز بالاجماع كتب استاجر منه سهمها واحدا من سهمين من جميع الدار التي ذكران كلها له وهي ملكه وحقه وفي يده وهي الدار التي موضعها كذا ويلحق بآخرة حكم الحاكم فيكتب وقد حكم بصحة هذا العقد قاضي فلان بعد خصومة صحيحة جرت بين هذين العاقدين كذا في الذخيرة * والوجه الآخر ان يعقد الاجارة على جميع المستاجر بضعف مال الاجارة ثم يفسخ العقد في النصف بنصف الاجر فيبقى العقد في النصف بما اتفقا عليه من مال الاجارة فيكون هذا شيوعا طاريا فلا يفسد العقد ولا يحتاج الى قضاء القاضي وان كان المستاجر سركار الحمامين فيكتب الاستيجار اقل من مدة احدي وثلثين لان سركارهم لا يبقى على حالها الى ثلثين سنة فيكتب على حسب ما يري الصواب فيكتب نسخة السركار او بالاعربية او بالفارسية كما بيناه ثم يكتب عقبتها استاجر فلان بن فلان من فلان بن فلان جميع هذه السركار والادوات الموصوفة في هذه النسخة المكتوبة على صدر

هذا الصك بالعربية او بالفارسية خمس سنين متواليات غير ثلاثة ايام من آخر كل ستة اشهر من اربع سنين متوالية من مقدمتها اولها اول اليوم الذي يتلوا تاريخ هذا الذكربك كذا دينا راو يصف الدينار بما وصفنا ها على ان يكون اربع سنين متوالية من اوائلها سوي الايام المستثناة منها كل ستة اشهر منها سوي ما استثنى من ايامها بشعيرة واحدة وزنا من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تنتم هذه المدة ببقية هذه الاجرة ويتم الصك الى آخره وان كان بمال الاجارة ضامن يكتب بعد تمام صك الاجارة وضمن فلان بن فلان الفلاني يكتب حليته ومعروفيته ومسكنه ضمن هذا الآجر المذكور فيه بامره للمستأجر المذكور فيه بما يجب للمستأجر على هذا الآجر من هذه الاجرة المذكورة فيه بعد انقضاء هذه الاجارة ضمنا صحيحا معلقا بالتزوج ورضي به هذا المستأجر و اجاز ضمانه عند هذا في مجلس الضمان اجارة صحيحة ويتم الصك الى آخره وان لم يجد الآجر الضامن وطلب المستأجر من الآجر ان يوكله او يوكل رجلا آخر ببيع هذا المنزل من انسان بتمن يتفق عليه اهل البصر وقبض الثمن من المشتري واداء مال الاجارة الى المستأجر يكتب ثم ان هذا الآجر المذكور فيه وكل فلان بن فلان الفلاني واقامة مقام نفسه في بيع هذا المنزل المحدود فيه بعد انقضاء عقدة هذه الاجارة المذكورة بينه وبين هذا المستأجر ممن يرغب في شرائه منه بالثمن الذي يتفق عليه رجلان من اهل البصر في ذلك الامر وفي قبض الثمن من المشتري وتسليم المعقود عليه اليه وضمن الدرك عنه له فاذا ما يجب على هذا الآجر من مال الاجارة المذكورة مبالغه فيه بعد انقضاء الاجارة الى هذا المستأجر من ذلك الثمن توكيلا صحيحا بطلب هذا المستأجر ومسألته ذلك منه تابنا لازما على انه كلما عزل من هذه الوكالة عاد منه وكبلا في ذلك كله كما كان وانه قبل منه في مجلس التوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا خطا او يتم الصك الى آخره وان استأذنه المستأجر في عمارة المنزل من ماله ليرجع على هذا الآجر يكتب واذن الآجر هذا للمستأجر هذا في صرف ما يحتاج هذا المنزل المحدود فيه من بعد ذلك الى العمارة اية عمارة كانت من مال نفسه من غير اسراف وتبذير بشهد رجلين من جيرانه ليرجع بمثل ما صرف هو اليها على هذا الآجر اذنا صحيحا او بصرف جباياته وموئانه الديوانية وقت وقوعها من مال نفسه الى اصحاب السلطان ليرجع بمثل ذلك عليه اذنا صحيحا على انه كلما عزل من هذا الاذن يكون هو ما ذونا لغيره عند اذن جديد في ذلك كله

كما كان وانه قبل منه هذا الاذن منه قبولا صحيحا واما الاجارة على الاجارة فانك تكتب على
صك الاستيجار افرلان بن فلان وهو المستاجر المذكور اسمه ونسبه في باطن صك الاستيجار
هذا في حال جواز اقراره طائعا انه آجر اجارة على الاستيجار المذكور في باطنه بمحدودة وحقوقه
ومرافقه التي هي له من حقوقه من هذا التاريخ الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة
في باطنه غير الايام المستثناة المذكورة في باطنه بكذا دينارا يصفه بما وصفناه على ان يكون كل
سنة من السنين الباقية غير السنة الاخيرة وسوى الايام المستثناة المذكورة في باطنه بشعيرة وزنا
من دينار واحد والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية هذه الاجرة المذكورة فيه اجارة
صحيحة وان فلا ناهذا استاجر منه بمحدودة وحقوقه ومرافقه التي هي له من حقوقه بهذه الاجرة
والشرايط المذكورة فيه استيجارا صحيحا وتم التسليم بينهما فيما ثبتت اجارته فيه على قضية الشرع
وقبض الآجر هذا جميع هذه الاجرة بكم الهاقبضا صحيحا وجعل كل واحد من هذين العاقدين صاحبه
هذا بالخيار في فسخ بقية عدة هذه الاجارة في هذه الايام المستثناة المذكورة في باطنه جعل صحيحا ويتم الصك
الى آخره كذا في الظهيرية * اجارة النفس استاجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استاجر نفسه سنة
واحدة كاملة اولها فرة شهر كذا و آخرها سلخ شهر كذا ابكذا درهم على ان يستعمله هذا المستاجر بجميع
ما يتفق له من الاعمال في هذه المدة اي عمل شاء ولا امتناع له مما يامره وان هذا الاجير سلم نفسه اليه
بحكم هذا العقد حتى يستعمله باي عمل شاء ويوفيه اجر كل شهر يستعمله فيه عند مضيه فان كان
استاجره لنوع خاص من العمل والحرفة كتبت على ان يستعمله في عمل الخياطة في انواع الثياب كلها
وجميع ما يخاط على ما راي واحب استاجره على ان يحفر له بئرا ويبين موضعها وسعتها وعمقها
بالذرعان استاجره على رعيه كذا كذا من الابل باعيانها ويصفها ويفصل اذا اختلف كذا شهرا
على ان يرعيها ويحفظها ويسقيها ويوردها ويصدرها الى اعطانها ويداري جرباها ويحلب ذوات
الدر منها في الاوقات التي يحلب امثالها فيها وقصر ضرعها بعد حلبها ويقوم عليها وعلى فصلانها
في جميع مصالحها التي يحتاج اليها ويطلب ضالتها بكذا درهما الى آخره ويتم الكتاب ويبين
التاجيل والتعجيل في الاجرة فان كانت الابل بغير اعيانها بين ذلك ويكون في هذا اجير
وحد فلا يملك ان يواجر نفسه من غيره ولا ضمان عليه فيما ضاع منها بالاجماع وفي المعينة هو اجير
مشترك

مشارك وله ان يواجر نفسه لرعي غيرها من غيره ولا يضمن ما ضاع من دابتي حنيفة رح خلا فاليهما فان استأجر ليحمل الكتاب من سمرقند الى بخارا ونحوه ويدفعه الى فلان ويسأل جوابه فيحمله الى المستأجر كتب استأجر منه نفسه ليحمل له كتابا كتبه الى فلان في كورة كذا من كورة كذا ويحمل جواب هذا الكتاب منه اليه بكذا درهمها اجارة صحيحة وقبض هذا الاجير من هذا المستأجر جميع الاجرة المذكورة فيه معجلة قبضا صحيحا وقبض منه هذا الكتاب من هذا المكتوب اليه من كورة بخارا الى كورة سمرقند وتسليم الجواب الى هذا المستأجر ويتم الكتاب استئجار المملوك للخدمة استأجر منه عبدا له هنديا يسمى زيرك الذي ذكر هذا الاجير انه مملوكه ورتيقه وفي يده وهو عبد شاب مديد القامة ويبين حليته استأجر منه ستة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهمها اجارة صحيحة على ان يستخدمه هذا المستأجر بانواع الخدمة ما يطيقه هذا المملوك ويحل للمستأجر استخدامه فيه على ما يرى في جميع هذه المدة ويواجر فيها من احب لخدمته ويخدمه من شاء يسافره ان بداله ويعمل في ذلك برأيه فان كان لعمل غير ذلك ذكر ذلك ثم ذكر الاجرة والتأجيل والتعجيل والرؤية ويتم الكتاب وليس له ان يسافره الا بشرط والخدمة التي له ان يطالبها منه وخدمته من في عياله وخدمة اضيافه في اسحر الى ما بعد العشاء كذا في الذخيرة * وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها ينت ذلك ثم تبين حديث الاجر من التأجيل والتعجيل والتأقبت وبينت الرؤية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدودة الصغير والوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المناطعة وهي هدا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في تسوية امور الصغير فلان الثابت القوامه المذكورة وانه يواجره من هذا المستأجر بهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي هي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك كذا في الظهيرية * استئجار الصبي من الاب استأجر منه ابنه الصغير المسمى فلان بعمل كذا مدة كذا بكذا درهمها اجارة صحيحة على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المذكور فيه في جميع هذه المدة ويوفي اجرة كل شهر منها عند انقضائه وسلم الاب هذا الصغير بولاية الابوة الى هذا المستأجر فتسلمه منه وتفرقا ويتم الكتاب واذا استأجره من ذي رحم محرم منه جاز وهو مختلف فيه فيلحق به حكم المحاكم على ما مر به مرات استئجار البحر بالطعام والكسوة آجر نفسه من فلان سنة او سنتين على ان يعمل له

عمل كذا وما بداله من الاعمال بقدر طاقته مما يأمراه هذا المستأجر على ان يكون اجر عماله لكل شهر كذا درهما واذن هذا الاجير لهذا المستأجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمله الى طعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه التي لا بد منها اذنا صحيحا على انه كلما نهاه عنه كان ماذون له فيه باذن جديد من جهته وسلم نفسه الى هذا المستأجر تسليما صحيحا استيجار الظئر هذا ما استأجر فلان بن فلان من فلانة بنت فلان استأجر منها نفسها مدة سنتين كاملتين متواليتين او لها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا على ان ترضع ابن هذا المستأجر الذي يسمى فلانا في منزل هذا رضاعا لا تصرفه ولا تقترب كذا درهما حصه كل شهر كذا اجارة صحيحة وقبلت هذا العقد مواجهة في هذا المجلس وعينت هذا الصبي وعرفته وسلمت نفسها من المستأجر لهذا العمل ترضعه وتحضنه في كل هذه المدة ويوفىها اجرتها عند مضي كل المدة او يكتب اجر كل شهر عند انقضاء ذلك الشهر او يكتب وقد تعجلت وقد اجاز زوجها فلان عقدة هذه الاجارة فرضي بها وسلمها للارضاع المذكور فيه واذن بها بالسكنى في منزل هذا المستأجر لهذا فرضي بها لهذا العمل وتفرقا ويتم الكتاب واذا كان بغير اذن الزوج فله المنع والفسخ والله تعالى اعلم استيجار الاستاذ لتعليم الصبي الحرفة استأجره ليعلم ابن المستأجر المسمى كذا حرفة كذا ابتما صوابها بوجوهها في مدة كذا بكذا درهما ليقوم بتعليمه في اوقات التعليم وسلم اليه هذا الابن وعجل له جميع هذه الاجرة ويتم الكتاب واريد من هذا في الفصل الذي يليه هكذا يكتب اهل هذه الصنعة والصواب ان يكتب استأجره ليقوم عليه مدة كذا في تعليم النسيج مثلا على ان اعطاه الولي كل شهر كذا مالو شرط عليه تعليم الحياكة ولو لم يقل ليقوم عليه فلا يجوز لان الاجارة حينئذ تقع على التعليم والتعليم ليس من عمل الاجير بل من فهم المتعلم فلا يجوز الاجارة عليه كما لو استأجر لتعليم القرآن فاما اذا استأجره ليقوم عليه فالاجارة تقع على القيام عليه وعلى حفظه ولكن ذكر النسيج ليرغب الولي فيما يحصل له في اثناء العقد من عمل الحياكة فان الصبي رسما يأخذ ذلك بفهمه وذكائه فهذا جار مجرى البيع فاما المتصود هو القيام عليه وفي وسع الاستاذ الوفاء له هذا اذا كانت الاجرة دراهم وان اتفقا على ان يعمل واده الحرفة في سنة ثم هو يعمل للاستاذ في هذه الحرفة في سنة فوجهه ان يستأجره والاستاذ ليقوم عليه في تعليم النسيج سنة باجر كذا ثم الاستاذ يستأجر التلميذ في السنة الثانية ليعمل للاستاذ في تلك الحرفة باجر كذا هو كالاول

فيقاصان وهذه نسخة هذين العقدين هذا ما استأجر فلان الفلاني من فلان الفلاني استأجره ليقوم على ولده الصغير المسمى فلان بن فلان وهو عاقل مميز متلقن بما يلحق متعلم لما يعلم في تعليم عمل الخياطة في انزع الثياب بانواع الخياطة في اوقات التعليم ويلقنه في اوقات التلقين ما هو من جملتها ومتصل بها وداخل فيها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بمائة درهم غطريفة لا يالوفها جهده ولا يمنع عنه بصحته على ان يوفيه هذا الوالد هذه الاجرة عند مضي المدة وتنام هذا العمل وسلم اليه هذا الولد قبله وضمن القيام عليه لتعليمه ذلك كله وتفرغ ان هذا الاستاذ يستأجر من هذا الولد في عدة اخرى في مجلس آخر سنة كاملة متوالية بعد هذه السنة المذكورة في الاجارة الاولى من غير ان يكون هذه الاجارة مشروطة في الاولى او ملحقة بها او الاولى مشروطة في الثانية او ملحقة بها على ان يعمل هذا الولد لهذا الاستاذ في عمل الخياطة فيخيط ما يامره به من الثياب ويعمل ما يتصل بها ويدخل فيها في جميع هذه المدة بمائة درهم غطريفة اجارة صحيحة على ان يوفيه هذه الاجرة عند مضي هذه المدة ويتم الكتاب أكثرى مكاريا يحمل اثقاله على حمرة هذا ما أكثرى فلان التاجر من فلان المكارى أكثرى منه خمسة احمره معينة تحمل له من الاثقال على كل حمار منها كذا منا من كذا من كورة سمرقند الى كورة بخارا بكذا دراهم كراء صحبها وان هذا المكارى اراد هذه الحمر باعيانها ورضي بها هذا المكترى وسلم هذا المكترى الى هذه المكارى الاثقال وهي كذا بوزن كذا فقبضها هذا المكارى وقبل حملها على هذه الحمر من كورة كذا الى كورة كذا وسلمها اليه في كورة كذا وقبض منه جميع هذا الكراء قبضا صحيحا بتعجيل هذا المكترى ذلك اليه وضمن هذا المكارى لهذا المكترى كل درك يلحقه في ذلك ضمانا صحيحا وذلك يوم كذا من سنة كذا فان كانت بغیرا عيانها فابو حنيفة واصحابه رح جوزوا ذلك ذكر الشيخ ابو القاسم الصفار والدبوسي رح انها فاسدة لانها مجهولة والكتابة صحيحة في هذا عندهما هذا ما تقبل فلان بن فلان تقبل منه ان يعمل كذا كذا منا من القطن او يكتب كذا كذا عددًا من الجوز او كذا كذا قفيرا من الحنطة او كذا كذا ثوبا يبين جنسها ويقاها من بلدة كذا على كذا كذا من الحمر او يقول على الابل المسناة الذال النارمة القوية ان يحمل كل بئر منها كذا رطلا برطل كذا تقبلا صحيحا جائزا لافساد فيه ولا خبار بكذا درهما على ان يحمل ذلك من بغداد من يوم كذا من شهر كذا ويسير بها المنازل

على ما عرفه الناس ويحفظها الليل والنهار ويمسكها اليه بكورة كذا في مكان كذا منها وقبض هذا المتقبل منه جميع هذا الاجر وسلم هذا المتقبل جميع هذا المعقود عليه وصار ذلك كله في يده بهذه القبالة ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * وثيقة الكراء للحج هذا ما تقبل فلان من فلان تقبل منه حملان ثلاثة محامل لكل محمل منها راكبان فقد نظر اليهما هذا المتقبل وعرفهما باعيانهما ولكل محمل منها من الوطاء والدثر كذا رطلا برطل كذا ولها من الكسوة كذا وكذا رطلا ومن المعاليق من الدهن والزيت كذا كذا رطلا ومن الماكذا ومن الحنطة كذا والشعير كذا والسويق والزبيب والسمن والحلوا كذا ليحملها على راحل ثلث على ابل مسنات سمان فارة خوية وذلك بعد معرفتهما جميع هذه المحامل من الوطاء والدثر والكساء والركبان وغير ذلك ونظر اليها وعرفها بعشرين دينارا ويصفها قبالة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار ليحملها في يوم كذا من شهر كذا من سنة كذا من بلدة كذا على ان يسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة ويحج بهم ويهديهم المناسك ويقيم بهم بعد السفر ثلثة ايام ثم يرجع بهم في اليوم الرابع ويسير بهم المنازل وينزلهم في اوقات الصلوة حتى يرجع الي منازلهم بهم ببلدة كذا وقد عرفوها جميعا وعلى ان لهؤلاء الركبان ان يستبدلوها بالوطأ والدثر والكساء وغير ذلك مما وصف فيه ويعطوا فيها برأيهم على ان يحملوا عليها على المقدار الموصوف فيه ويتم الكتاب كذا في المحيط * فان كانت الابل باعيانها ذكرها كما مر في الحمر وحكم ذلك انها لو هلكت سقطت الاجارة وفي غير العين لا تسقط ولومات المكاري في مصر سقطت الاجارة فان مات في المغازة بقيت بذلك الاجر استحسانا ولا بد من بيان وقت الخروج ولو مضت تلك السنة بطلت الاجارة وليس له ان يحمله في السنة الثانية الا بتراض وتجديد عقد اكترى السفينة وتقبل الحمل في السفينة استأجر منه السفينة المتخذة من خشب كذا المدعوة كذا بالواحها ودفلها ومجاديفها ومراديبها وشرائعها وطللها وسكانها وحصرها وجميع آلاتها شهرا اوله كذا وآخره كذا على ان يحمل فيها كذا كذا حنطة ومقدارها كذا بالقفيز وينقلها من بلدة كذا الى بلدة كذا بمائة درهم على ان يخرج مع الناس ويسير معهم في هذه المدة ويرقي اذارقى الناس ويسير اذا ساروا وقبض هذا المواجه جميع هذه الاجرة معجلة بتعجيل هذا المواجه وقبض هذا المستأجر جميع ما وقعت عليه هذه الاجارة من يده هذا المواجه بتسليمه ذلك كله اليه

كله اليه فارغا من كل مانع ومناع وتفرقا بعد الروية وقد ضمن له الدرك ويتم الكتاب فان كانت
بغير اعيانها كتبت تقبل منها حملان كذا بوزن كذا او كيل كذا من بلدة كذا الى بلدة كذا في سفينة
من خشب كذا من سفن كذا صحيحة سليمة من كل عيب على ان يحملها بنفسه واجرائه راعوانه
من احب من الناس وينهى الكتاب كالاول واذا حضر لكتابة وثيقة الاجارة احد العاقلين
فالكاتب يكتب على اقراره باجارة كذا من فلان وقبض مال الاجارة منه لكن فيه خطر ان ذاك
المقر له لوجاء وجمد الاستيجار واراد استرداد المال الذي اقر هذا بقبضه منه كان له ذاك فالوجه
فيه احد شيئين اما ان يكتب اقراره انه قبض هذا الاجر ولكن لا يكتب من فلان فيصح القبض
ويسقط الاجر ولو جاء يطلب فله ان يقول ما قبضته منك واما ان يكتب وقد سقط هذا الاجر من هذا
المستأجر بوجه يصح سقوطه عنه ولا يذكر قبضا وكذا هذا في ذكر الشراء والتمن كذا في الذخيرة *
استيجار الارض من متولى الوقف تقبل من فلان المتولي لامور الوقف المنسوب الى فلان
بتولية القاضي فلان جميع ارض الكرم الذي هو من جملة هذا الوقف الذي يتولى هذا المتولي
اموره وبحدة وبحدودها وحقوقها كلها دون اشجارها وزراعتها وقضبانها وجدرائها فانها صارت
لهذا المتقبل سابقا على هذه القبالة بملك ثابت وحق لازم وقد عرفنا هذان المتعاقدان وعقدا
هذه العقدة على هذه الارض وحدها سنة كاملة اولها كذا وآخرها كذا بكذا درهم وهي مثل اجرة
هذا المعقود عليه وقبض هذا المتولي جميع اجرة ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة معجلة بتعجيل
هذا المتقبل ذلك كله له وقبض هذا المتقبل جميع ما وقعت عليه عقدة هذه القبالة بتسليم هذا
المتولي ذلك كله اليه فارغا من كل مانع ومناع وتفرقا ثم ان هذا المتولي رد هذه الدراهم الى
هذا المتقبل وامره باداء خراجها منها اذا جاء وقتها وبكري انهارها واصلاح مسانها اذا وقعت
الحاجة اليها من هذه الدراهم بالمعروف ووكله بذلك على انه متى عزله عن ذلك فهو وكيل
بذلك من جهته مستانفا وقبل منه هذه الوكالة مشافهة واشهدا ويتم الكتاب كذا في المحيط *
وان اردت كتابة اجارة الطاحونة اذا كانت مبنية على نهر خاص لها كتبت هذا ما استأجر فلان
من فلان جميع الطاحونة المبنية على نهر خاص لها وهي مشتملة على خمسة توابع مركبات
من الألواح الخشبية في اربعة منها اربع رحيات دوارات والتابوت الخامس المعروف شامحة
ذكر هذا الذي آجران جميع هذا الطاحونة له وملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية

كذا من قرى كورة كذا من عمل كذا وهي مبنية على نهر خاص له يأخذ ماء من وادي كذا ثم يصبه فيه واحد حدودها مع النهر الخاص كذا والثاني والثالث والرابع كذا بحدودها كلها وحقوقها فان كانت اجارتها على سبيل المقاطعة كتبت بعد ذكر الحدود استأجر منه جميع ذلك سنة واحدة او سنتين او ثلث سنين متواليات اولها غرة شهر كذا مسانهة او مشاهرة كل سنة بكذا درهما او كل شهر بكذا درهما لينتفع المستأجر هذا بما استأجره بالاستغلال وطحن الحبوب من الحنطة والشعير وما شا كلهما ويودي قسط كل سنة عند انقضائها وقبض المستأجر هذا جميع ما استأجره قبضا صحيحا مفرغا عما يشغله بتسليم هذا الذي آجر وتفرقا عن مجلس هذا العقد بعد صحته تفرق الاقوال والابدان واذا اردت كتابة استيجار المجددة بفارقينها كتبت هذا ما استأجر فلان بن فلان جميع المجددة التي لها فارقين متصل بها بفارقينها ذكر هذا الذي آجر ان جميعها ملكه وحقه وفي يديه ويذكر الموضع والحدود ثم يقول بحدودها وحقوقها وجميع مرافقها التي لهما من حقوقها سنة او ثلث سنين وان كان الفارقين الواحد مشتملا على مجامد كثيرة ذكرت استأجر منه جميع الفارقين المشتمل على ثلثة مجامد او اكثر على حسب ما يكون ويذكر هذا الموضع والحدود ثم يكتب ذكر هذا الذي آجر ان جميعها له وملكه وفي يديه ثم يقول استأجر منه جميع هذه المجامد بفارقينها كذا كذا سنة بكذا درهما اجارة صحيحة ينتفع بهذه المجامد بوضع الجدد ويودي قسط كل سنة عند انقضائها ثم يتم الصك الى آخرة واذا اردت كتابة اجارة الضيعة الموقوفة اصلها كضياح نهر الموالي بفناء كورة بخارا كتبت هذا ما استأجر فلان من فلان جميع اصل الضيعة التي هي كرم محوط مبني بقصرة وخمس دبرات ارض متلازقات متصلات به خلفه وامامه وحوله ذكر هذا الذي آجر ان ما في هذه الضيعة من الكر دارات ملكه وحقه وفي يديه وكرداراته حيطان هذا الكرم المبنية حوله وبناء قصره واشجار هذه الضيعة كبارها وصغارها المثمرة وغير المثمرة وتراب جميع هذه الضيعة الذي كبس به وجه الارض من جميع هذه الضيعة بمقدار نصف ذراع عذقها وما تحت ترابها المكبوس به وجه الارض وقف من الاوقاف المنسوبة الى الامير ساس بكين التي وقفها على حانوته وتعرف هي بالاوقاف الحانوتية وفي يدي هذا الذي آجر بحق استيجاره ممن له ولاية الاجارة منه مسانهة سنة بعد سنة باجرة معلومة المقدار التي هي اجر مثله وان هذا الذي آجر يواجر ما في اجارته من الوقف اجارة على الاجارة وما هو ملكه من اصل هذه الضيعة بواجرة

مع الوقف بعقد واحد بحق الملك ثم يذكر الموضع والحدود للضيعة ثم يقول بحدود ما ثبت اجارته فيه الذي هو مشتمل على الملك والوقف من اصل هذه الضيعة وحقوقه وجميع مرافقه التي هي له من حقوقه بعد ما باعه هذا الذي أجر جميع اشجار هذه الضيعة وزراجين هذا الكرم وقضبانته بثلاثة دراهم واشتراها منه هذا المستأجر به شراء صحيحا وبقبضا صحيحا ثم استأجر منه ما ثبت اجارته فيه مع هذا القصر في هذا الكرم احدى وثلاثين سنة متوالية غير ثلاثة ايام من آخر كل سنة من ثلاثين سنة من متقدّمات هذه السنين اولها غرة المحرم من شهر سنة كذا بكذا درهما او ديناراً نصفها كذا ثلاثين سنة منها من اولها غير الايام المستثناة منها بخمسة دراهم من مال هذه الاجارة او بنصف دينار من هذه الدنانير كل سنة منها غير ما استثنى من ايامها بما يخصها من نصف دينار من مال هذه الاجارة والسنة الاخيرة التي هي تمة هذه المدة ببقية مال هذه الاجارة ويتم الصك على النحو الذي تقدم ذكره قال الشيخ الامام الحاكم ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح هذا الذي ذكرنا في لفظ اليتيم مع الاب مسامحة في المملوكات بين البالغين واما في اموال الايتام فان كانت لليتيم دار واراد الاب او الوصي اجارتها لم يصح عقد الاجارة الطويلة المرسومة وكذلك ان اراد الاب او الوصي استيجارها لليتيم لم يجز في السنة الاخيرة لان الاستيجار فيها يقع باكثر من اجر المثل وكذلك في الاوقاف قال الوجه في الاجارة لليتيم ان يعتد العقد باجر المثل في تلك المدة ويرى الاب والوصي فيصح الابرأ عند ابي حنيفة ومحمد رح فيما باشراه ثم يقران للمستأجر بمال هو على قدر مال الاجارة موجلا الى انفساخ الاجارة فاذا انفسخت الاجارة طالبه المستأجر بالمال المقرب قال محمد رح وله وجه اخر ان يقر الاب او الوصي بقبضها من المستأجر فيبرأ المستأجر ويضمنان فان اراد المستأجر ان يتوثق فيما بينه وبين الله تعالى فان الاب والوصي وان اقر بقبض الاجارة لم يبرأ المستأجر فيما بينه وبين الله تعالى فالوجه في ذلك ان يبيع منها شيئاً بشئ هو مثل تلك الاجرة والاحوط في ذلك كله الابرأ لانه اذا اقر بالقبض وانفسخت الاجارة بفسخها او بموت احدهما وجب مالان احدهما المقرب والثاني مال الاجارة الذي اقر بقبضه ولم يضمن بسبب الابرأ من مال الاجارة شيئاً وهذا شيء يجب ان يتحرز منه وهو ان في بعض هذه الوجوه ضرر للمواجر وفي بعضها ضرر للمستأجر لان المال المقرب ان جعل مؤجلا الى انقضاء المدة تضر المستأجر به فان الاجارة عسى بنفسخ بالموت

او بالفسخ في مدة الخيار ويبقى المال مؤجلا الى انقضاء المدة فيتضرر المستأجر وان جعل مؤجلا الى وقت الفسخ فكان وقت الفسخ مجهولا والتأجيل اليه يبطل فبقي المال حالا فيتضرر المواجه فيه لان المستأجر يواخذه بالمال حالا والشئ المستأجر في يده يحق الاجارة بغير بدل اداءه فالسبيل في ذلك ان يجعل المال مؤجلا الى وقت انقضاء المدة ثم يوكل المستأجر بابطال هذا الاجل متى انفسخ هذا العقد بوجه من الوجوه على انه متى مزله عاد ما ذونا له فاذا فعل ذلك زال الضرر عنهما جميعا ويصح تعليق التوكيل بوقت منتظرو على هذا امر الوقف ولم يفصل في ظاهر الرواية في الوقف بين المدة الطويلة والقصيرة وكذا ذكر الطحاوي في مختصره وبعضهم اطلقوا في المدة الطويلة مخافة التملك فالوجه فيه ان يلحق به حكم الحاكم فاما الاستيجار للبيت او للوقف فهذا الوجه جار فيه قال محمد ر ح ووجه آخر له ان يعقد مثلا على ثلاثين سنة بالف فينظر كم اجر مثل هذا المعقود عليه كل سنة فان كان مثلا خمسين درهما عقد على عشرين سنة بحدس درهم والسنة الاخيرة ببقية المال حتى يقع العقد باجر المثل ثم يفسخ الاجارة في السنة العاشرة ويجدد العقد هكذا في كل عشرين سنة ويعقد على ثلاثين سنة وهذا مجموع ما ذكره الشيخ الحاكم الامام ابو نصر احمد بن محمد السمرقندي رح فان اراد كنية فسخ الاجارة كتبت هذا ما فسخ فلان اجارة المنزل الذي كان بينه وبين فلان وتحد المنزل اجارة طويلة بكذا درهما اولها تاريخ كذا وآخرها كذا فسخ هذه الاجارة في الايام المشروطة له الخيار فيها وهو يوم كذا ويذكر اليوم الاول من ايام خياره والاوسط والاخر فسخا صحيحا واشهد عليه من اثبت شهادته في آخر هذا الذكر واصح الفسخ في هذا ان يفسخه في اليوم الاوسط لانه في اليوم الآخر او في اليوم الاول عسى ان يقع الفسخ قبل ثبوت الخيار او بعد مضي مدة الخيار فكان الاحتياط ما قلناه وان كان لنوع من الاعمال والصناعات كالخياطة ونحوها بينت وقلت يستعمله بالخياطة في انواع الثياب كلها وجميع ما يخاط على ما راي واحب وبواجرة ممن احب ويسافره ان بداله يعمل في جميع ذلك برأيه وان كان للخدمة والاعمال والصناعات كلها بينت ذلك ثم تبين حديث الآجر من التأجيل والتعجيل والتأقبت وبينت الروية وذكر في موضع آخر وقال اجارة محدود الصغير او الوقف في هذه المدة الطويلة لا يجوز وانما يجوز المقاطعة وهي هذا ما استأجر على سبيل المقاطعة فلان اعني رب المال من فلان القيم في تسوية

في نسوية امور الصغير فلان النائب القوامه المذكورة وانه يوجرة من هذا المستأجر لهذه الولاية والقوامه المذكورة فيه بالاجرة التي يومئذ اجر المثل لهذا المعقود عليه لا وكس فيه ولا شطط ويذكر الحدود ويتم الصك الى آخره وان كانت المقاطعة للمنزل المستأجر كما هو المستعمل في المعاملات بان يوجر رجل منزله من آخر بمال معلوم ثم يستأجره الآخر على سبيل المقاطعة باجرة معلومة ويضمن الآجر الاول الذي هو مالک المنزل بتلك الاجرة المقدرة المتفق عليها يكتب بعد تمام الاجارة الطويلة ان شاء وان شاء كتبها على ظهر الصك هذا ما استأجر فلان على سبيل المقاطعة من فلان وهو المستأجر المذكور اسمه ونسبه في اول هذا الاستيجار جميع هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في هذا الصك ان كان يكتبها عقب الاجارة الطويلة وان كان يكتبها على ظهر الصك يكتب هذا المنزل المبين موضعه وحدوده في بطنة بحدوده وحقوقه ومرافقه التي هي من حقوقه بعدما زاد الآجر الثاني هذا وهو هذا المستأجر الاول المذكور في اول هذا الصك في هذا المنزل المحدود فيه زيادة طاب له الفضل ما بين الاجرتين مشاهرة من اول يوم كذا يكتب يوما بعد يوم العقد الاول الى منتهى مدة الاجارة الاولى المذكورة فيه غير الايام المستثناة منها المذكورة فيه كل شهر بكذا دينار استيجار صحيحا ليسكن هذا المستأجر بنفسه ان شاء وان شاء اسكن غيره فيه مدة هذه الاجارة وان هذا الآجر الثاني المذكور فيه آجرة من هذا المقاطع كذلك بهذه الاجرة المذكورة فيه اجارة صحيحة خالية عما يبطلها وتم التسليم بينهما فيما ثبت اجارته على نصية الشرع وتفرقا بعدما ضمن الآجر الاول المذكور في اول هذا الصك على المستأجر الثاني وهو المقاطع هذا ما يجب للمستأجر الاول هذا وهو الآجر الثاني هذا على هذا المقاطع وهو المستأجر الثاني من هذه الاجرة المذكورة فيه ضامنا صحيحا متعلقا بالزوم ورضي به هذا المستأجر الاول واجاز ضمانه هذا عنه لنفسه في مجلس الضمان اجازة صحيحة ويتم الصك والله تعالى اعلم بالصواب كذا في الظهيرية * نوع آخر اذا دفع الاراضي مزارعة والبذر من صاحب الارض عينا يكتب هذا ما دفع الدهقان فلان الى فلان الحراث دفع اليه على سبيل المزارعة جميع الضيعة التي هي كذا دبرة ارض بيضاء سالحة للزراعة ذكر الدافع هذا انه ملكه وحقه وفي يديه وموضعها في ارض قرية كذا بناحية كذا حدودها كذا وكذا حدودها وحقوقها ومرافقتها التي هي لها من حقوقها هذا معها بعينه وذلك حنطة سقية جيدة بيضاء تقية وهو كذا قفيرا بالقفيرا الذي يعرف بكذا ثلث سنين

متواليات اولها من يوم كذا من شهر كذا و آخرها كذا من شهر كذا مزارعة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ولا مواعدة ليزرعها هذا المزارع المدفوع اليه هذا البذر المذكور فيه ويقوم عليه بنفسه واجرائه واعوانه وبقره وادواته ويعمل في ذلك كله برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك من شيء فهو كله حبه وتبنة بين هذا الدافع وبين هذا المدفوع اليه نصفين او اثلاثا على حسب ما يتفقان عليه وقبل هذا المزارع عقدة هذه المزارعة من هذا الدافع قبولا صحيحا وقبض هذا المزارع جميع هذه الاراضي وجميع هذا البذر من هذا الدافع بتسليم ذلك كله اليه تسليما صحيحا عملا منها بقول من يرى جواز المزارعة من السلف الصالح وتفرقا عن مجلس هذه المزارعة بعد صحتها وتماهيا تفرق الابدان والاقوال وضمن هذا الدافع لهذا المدفوع اليه ما درك من درك في ذلك وان اراد ان يصير العقد مجمعا عليه يلحق بآخرة حكم الحاكم فيكتب وحكم قاض من قضاة المسلمين بصحة هذه المزارعة بعد خصومة معتبرة وقعت منهما واشهدا على انفسهما ويتم الكتاب وانما ذكرنا التبن في الوثيقة لانهما لو سكتا عنه فهو لصاحب البذر واذا شرطاه بينهما فعلى الشرط في ظاهر الرواية وعلى هذا لو دفع اليه ارضا كذا سنة على ان يغرس فيها ما بداله من الاشجار وما اخرج فهو بينهما نصفان جاز والغرس للغرس والتمر بينهما نصفان ولا بد من التوقيت وعند مضي الوقت يوم يقطع الاشجار وان لم يكن البذر عينا والرأي الى الدافع كتبت على هذا الوجه الى ذكر الحقوق ولم تكتب بذراعتها بل كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بداله هذا الدافع ببذر هذا الدافع من غلة الشتاء والصيف ولا يذكر قبض البذر عند قبض الارض وان كان البذر عينا من قبل المزارع كتبت على ان يزرعها هذا المدفوع اليه الارض ببذره نفسه وهو كرحنطة سقية بيضاء نقية جيدة وهو كذا وكذا قفيزا بقفيز كذا ولا يذكر قبض البذر مع قبض الارض وان كان البذر غير عين والرأي فيه الى المزارع كتبت ليزرعها هذا المدفوع اليه ما بداله ببذره نفسه من غلة الشتاء والصيف وحكم الدرك في هذا يكون راجعا اليهما فان الارض لو استحققت قبل بلوغ الزرع كان المزارع بالخيار ان شاء قلع الزرع مع الدافع واقسما بينهما وان شاء ضمن الدافع قيمة نصيبه من الزرع وكان الزرع كله للدافع وان استحق الزرع دون الارض كان للدافع على المزارع اجر مثل ارضه ويرجع حكم ضمان الدرك اليهما جميعا فيكتب في موضع الدرك فما ادرك كل واحد منهما من درك في جميع ما وصف في هذا الكتاب فلكل واحد منهما على صاحبه تسليم ما يجب في ذلك لكل واحد منهما ويتم الكتاب كذا في المحيط *

قال وان كانت الارض بين شريكين فاراد احدهما ان يأخذ حصة شريكه مزارعة كتبت هذا مادفع فلان الى فلان جميع حصته من الارض البيضاء وهي النصف مشاعا سهم من سهمين بحدوده وحقوقه مزارعة صحيحة ثلث سنين متواليات من لدن غرة شهر كذا على ان يزرعها ببذرة وتفقته واجرائه واعوانه فما اخرج الله تعالى من شيء فهو بينهما اثلاثا الثلث للدافع والثلثان للزارع وينهى الكتاب على نحو ما بينا ويجب ان يكون البذر بينهما ان كان من جهة الزارع فاما اذا كان من جهة الدافع فالمزارعة فاسدة والخارج لصاحب البذر وعليه اجر مثل العامل ونصف اجر مثل الارض لانه استأجر شريكه في الارض على ان يعمل في ارض بينهما بخلاف ما لو كان البذر من قبل الزارع لانه استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج واستجار شيء مشترك جائز وهذا كما قالوا فيمن استأجر حصة شريكه ببعض ما يخرج من اجر ارض سنة باجرة معلومة ثم انه دفعها الى المواجه مزارعة ان كان البذر من قبل المواجه لم يجز وان كان من قبل المستأجر جازا وما كتبه المعاملات فقد ذكرنا ان المعاملات جائزة عند ابي يوسف ومحمد رحم في الاشجار والزراعيين والقضبان والبقول والوطاب واصل القصب والشار النبي لم توضع وكذلك كل شيء ينبت ويقطع وكذلك يجبي على مذهبهما ان تجوز عندهما على الملمح ان كان مائعا ويجمد لانه يحتاج الى سوق الماء وقالا في القير والنفط لا يجوز لانه لا يحتاج الى سوق الماء وانما يجوز المعاملة في كل هذه الاشياء عندهما اذا كانت يحتاج الى المعالجة لنموها اذا لم تكن بهذه المثابة فلا ثم وجه الكتابة في المعاملة ان يكتب هذا مادفع فلان الى فلان جميع الرطبة القائمة في موضع كذا او جميع الكرم بجميع ما فيه من النخل والشجر المثمر ويبين الحدود بحدوده وحقوقه سنة واحدة اثني عشر شهرا متواليات من لدن غرة شهر كذا معاملة صحيحة لافساد فيها ولا خيار ليقوم على ذلك كله ويسقيه ويحفظه ويكسح كرمه ويقوم بتشذيبه والتشذيب قطع ما اصفر من الاغصان ويبس منها وابامته وتلقيح نخله وتاييره بنفسه وباجرائه واعوانه ويعمل في ذلك برأيه على ان ما اخرج الله تعالى من ذلك فهو على شرط كذا وقبض هذا المدفوع اليه جميع هذا المعقود عليه بتسليمه جميع ذلك اليه ويذكر ضمان الدرك وينهى الكتاب فان كان الكرم يشتمل على المزارع كتبت هذا مادفع اليه جميع الضيعة المشتملة على الكروم والمزارع والنخل والشجر المثمر معاملة ومزارعة في عقدتين متفرقتين ليست احدهما شرطا في الاخرى وبهذا الضيعة ثم

تقول دفع فلان اليه اولا جميع ما فيها من الكروم والشجر المثمر معاملة مقاطعة خمس سنين من لدن غرة شهر كذا معاملة بالنصف معاملة صحيحة ليقوم عليها بنفسه الى آخر ما ذكرناه ويذكر القبض ثم يقول ثم دفع اليه جميع ما فيه من المزارع في عقدة اخرى مزارعة مدة خمس سنين على ان يزرع ارضها ببذرة ما بداله من غلة الشتاء والصيف ويذكر شرائط المزارعة على حسب ما بيناه ويقول عند ذلك الدرك فما ادرك كل واحد منهما في ذلك او في شيء منه من درك فعلى كل واحد منهما تسليم ما يجب عليه لصاحبه ويتم الكتاب كذا في الظهيرية *

الفصل الثالث عشر في الشركات والوكالات وجه الكتابة في شركة العنان ان يكتب هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى واداء الامانة والتجنب عن المنكر والخيانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في سره وعلانيته شركة عنان برأس مال كل واحد منهما على ماسي ووصف فيه ومقدا عليهما هذه الشركة الموصوفة شركة صحيحة جائزة لافساد فيها فان كانا جميعا يتجران كتبت على ان يتجرا بهذين المالين ما بدالهما من انواع التجارات ويستأجرا بذلك ويوآجرا جميعا وشئى ويبيعا جميعا وشئى بالنقد والنسيئة ويشتريا ما بدالهما جميعا وما بدا لكل واحد منهما من ذلك وعلى ان يخلطا ذلك بمال نفسيهما وبمال من احبا من الناس ويدفعا ذلك مضاربة الى من اراد من الناس واحب كل واحد منهما واراد وعلى ان يبضعا ما بدالهما من ذلك ويودعا من ودا من الناس جميعا وشئى على ان يوكلابذلك جميعا وشئى من شاء من الناس ويسافرا بذلك الى اى بلد ارادا من دار الاسلام ودار الحرب والبر والبحر يعملان في ذلك جميعا وشئى ويعدل كل واحد منهما في ذلك برأيه على ان مارزق الله تعالى لهما ولكل واحد منهما في ذلك من ربح وفضل فهو بينهما على قدر رؤس اموالهما وما وضعا فيه فهو على قدر رؤس اموالهما وتفرقا عن مجلس العقد تفرق الابدان من صحة وتراض واذا اشتركا شركة الوجوه واراد الكتابة فوجه الكتابة هذا ما اشترك عليه فلان وفلان اشتركا على تقوى الله تعالى وطاعته واداء الامانة وبذل النصيحة من كل واحد منهما لصاحبه في السر والعلانية شركة وجوه بابدانها على انه ليس لواحد منهما رأس مال في شركتهما الموصوفة في هذا الكتاب اشتركا في تجارة كذا على ان يشتريا بوجوههما وبما يصير في ايديهما ومن تجارتهما ومن شركتهما

هذه مارايشراه من تجارة كذا ويشترى كل واحد منهما من ذلك ماراى بنفسه وبوكلائه ويعملان جميعا ويعمل كل واحد منهما في ذلك برائه ويبيعان ذلك جميعا كل واحد منهما على ما يرى ويوكل كل واحد منهما ببيع ذلك بما رأى من الوكلاء على ان ثمن ما يتاعاه ويتاعه كل واحد منهما ويتاعه لهما وكلاءهما ووكيل كل واحد منهما في ذلك فهو بينهما نصفان ثم ينهى الكتاب وفي هذا الوجه لا يجوز تفضل احدهما في الربح والوضيعة على صاحبه واذا اراد شركة عنان في تجارة خاصة بغير رأس مال على جهة التقبل وهي تسمى شركة التقبل فوجه الكتابة هذا ما اشترك فلان وفلان اشتركا شركة عنان في عمل الخياطة على ان يعمل ابايديهما ويتبلا هذا العمل من الناس جميعا وشتى ويستأجر كلاهما ويستأجر كل واحد منهما من الاجراء بما رأى في شركتهما ويعمل جميعا ويعمل كل واحد منهما مما احتاج اليه من رده عليهما ويبعا ذلك وما صار في ايديهما من عمل ايديهما متاع كذا ويبع كل واحد منهما بما رأى فما اجتمع في ذلك من فضل فهو بينهما نصفان وما كان من وضعية فهو بينهما نصفان اشتركا جميعا على ما بين ووصف في هذا الكتاب وعقد ايتهما عقدة هذه الشركة وينهى الكتاب وعلى هذا كل عمل من القسارة والصبغة وعلى هذا لو كان عمل احدهما الخياطة وعمل الآخر القسارة يقول اشتركا في عمل كذا وفي عمل كذا ويجوز في هذه الشركة تفضل احدهما على الآخر في الربح وهذه ثلاث شركات والشركات الثلاث الاخرى شركة مفاوضة في هذه الوجوه فان كانت برأس مال كتبت مكان قولك شركة عنان شركة مفاوضة في كل قليل وكثير في كل صنف من اصناف التجارات وتبين رأس المال ثم يقول وذلك كله في ايديهما يشترىان بالنقد والنسيئة ويشترى كل واحد منهما ماراياه او راى كل واحد منهما من صنوف التجارات وينهى الكتاب غير انه لا يصح في هذا الفصل شرط الربح والوضيعة على التفاضل وكذلك لا يصح ان يكون رأس مال كل واحد منهما الاسواء وعلى هذا شركة التقبل وشركة الوجوه في المفاوضة على ما مر في شركة العنان غير ان ههنا يذكر شركة مفاوضة في جميع التجارات ويكتب الذكر بنسختين في كل شركة واذا اراد ان يفسخ الشركة فوجه الكتابة فيه هذا ما شهد الي آخره ان فلانا وفلانا كانا شريكين شركة عنان او شركة مفاوضة ويذكر النوع وكانا عليها كذا سنة وكان لفلان رأس المال كذا ولفلان كذا وعلا بذلك من المدة كذا ثم اراد افسخ الشركة وقسمتها بينهما من جميع الاموال فقسماها وقبض كل واحد منهما حصته من ذلك بعد ان ادنى كل واحد منهما حسابه على وجهه حتى وقف

كل واحد منهما على جميع ذلك وعرفه على حقيقته قسمة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار
والا موال كلها حاضرة ليست بمشغولة بدين ولا منها وبرئ كل واحد منهما الى صاحبه من
ذلك فلم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه حق ولا دعوى بعد هذا الكتاب وينهى الكتاب
فان كان الكتاب في المضاربة فهو على هذا الوجه كذا في الظهيرية * واذا اراد شركة مفاوضة
او ضمان ولا مال لاهما فالوجه في ذلك ان يستقرض الشريك الذي لا مال له مثل نصيب
الشريك الذي له المال منه ويجعل نصيب نفسه فيكتب بعد قوله وتفرقا طائعين ثم اقر فلان
وهو الشريك الثاني في ترتيب هذا الذكر في حال جواز اقراره ونفوذ تصرفه في الوجوه كلها اقرارا مستانفا
ان عليه وفي ذمته لشريكه فلان وهو المذكور اولا في ترتيب هذا الذكر كذا دينارا دينا لازما وحقا
واجبا بسبب قرض صحيح اقترضها اياه من مال نفسه ودفعها اليه وانه قبضها منه قرضا وجعلها
نصيب نفسه في الشركة اقرارا صحيحا وصدقه شريكه فلان هذا فيه خطا با ويذكر التاريخ وان اراد
الشركة في الحيوان وفارسية (كاوبنيم سوددادن) وصورة ذلك رجل له حيوان بقورا واغنام اراد ان
يدفعها بالشركة الى رجل آخر ليكون الحاصل منها مشتركا بينهما على السوية والذي يحصل
منها من الاولاد فالوجه فيه ان يبيع صاحب الاغنام او البقر نصفها مشاعا من الذي يريد به
الشركة معه بثمن معلوم ويسلم الجميع اليه حتى هو يحفظها ويرعيها وما يخرج منها يكون
بينهما على السوية نصفين فوجه الكتابة في ذلك ان يكتب اقرار الذي لا حيوان له اقر فلان
بن فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا ان في يديه كذا كذا بقرة وكذا كذا شاة ويذكر شياتها على
النمام ثم بعد الفراغ عن ذكر شياتها يكتب فجميعها في يديه نصفها بحق الملك ونصفها امانة
من جهة مالك نصفها فلان بن فلان يعني صاحب الحيوان وما يرزقه الله تعالى من الزائدة
المتصلة بها والمنفصلة عنها يكون بينهما على السوية نصفين واقر فلان هذا ايضا في حال جواز
اقراره طائعا ان عليه وفي ذمته لفلان هذا صاحب الحيوان كذا درهم دينا لازما وحقا واجبا بسبب
صحيح وهو ثمن نصف هذه البقرات التي اشتراها منه مشاعا كما اقتضاه الشرع وقبضها على قضية
الشرع منه قبضا صحيحا وصدقه فلان هذا فيه خطا با ويتم الكتاب كذا في المحيط * الفصل الرابع عشر
في الوكالات واذا اردت وكالة عامة بالبيع ان شئت كتبت هذا ما وكل وان شئت كتبت هذا
ما شهد ا. فلانا وكل فلانا ببيع جميع دارة وتحدد الدار بحدودها كلها ومرافقها ارضها وبنائها وكالة

صحيحة جائزة نافذة على ان يعمل هذا الوكيل فيها برأيه ويوكل بذلك من احب وبيعها بما احب ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض ثمنها اذا باعها وسلمها الى من يشتريها ويوكل بذلك من احب وقبل هذا الوكيل هذا الوكالة الموصوفة في هذا الكتاب من هذا الموكل بمواجهة اياه قبل اقترافهما واشتغالهما بغير ذلك وسلم هذا الموكل المسمى فيه جميع ما وقع التوكيل ببيعه على ما يسمى فيه الى هذا الوكيل المسمى فيه وقبضها منه فارغة عما يشغلها من القبض والتسليم فجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة ثم ينهى الكتاب الى آخره كذا في الظهيرية *

وإذا أردت وكالة عامة بالبيع والشراء كتبت هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة جائزة لبيع ويشترى هذا الوكيل جميع اموال هذا الموكل وجميع املاكه التي يجوز بيعها من جميع اصناف ما رأى يبعه من جميع الاموال والاملاك من الذهب والفضة والثياب والعروض والرقيق والحيوان والمتاع والعقارات والمستغلات كلها من المكمل والموزون وغير ذلك من جميع ما يملكه هذا الموكل يوم وكل هذا الوكيل المسمى فيه وجميع ما يملكه هذا الموكل ملكا مستقبلا بعد هذه الوكالة ابدا من كل قليل وكثير ويستفيد ملكه بوجه من الوجوه من جميع اصناف الاموال مادام على هذه الوكالة يبيع جميع ذلك على ما يراه مشاعا ومقسوما ومجتعما ومتفرقا كيف شاء وكلما شاء بما احب من صنوف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما جائزا ما صنع في ذلك من امره فيها ببيعها وقبض اثمانها ويسلم ما باع منها ويعمل في جميع ذلك برأيه ويشترى لهذا الموكل ما رأى شراء له من جميع اصناف الاموال مشاعا ومقسوما ومجتعما ومتفرقا كيف شاء ومتى شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى بجميع اصناف الاموال من الاثمان والعروض وغيرهما على ما وصفنا يبيع بما رأى من ذلك نقدا ونسيئة ويعمل في جميع ذلك برأيه ويوكل بجميع ما احب ويعزل عنها من احب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويقبض جميع ما يشتري من ذلك لهذا الموكل وينتد ثمن جميع ذلك من مال هذا الموكل ومن مال نفسه اذا احب ليرجع بذلك على هذا الموكل وكله بجميع ذلك وسلطه عليه واذن له بالتصرف فيها على هذه الوجوه الموصوفة في هذا الكتاب وقبل هذا الوكيل ذلك كله منه مشافهة مواجهة في ذلك المجلس كذا في الذخيرة * وأن اراد ان يجعله وكيلاً في كل شيء يكتب وكل يحفظ جميع ما للفلان من الصباغ والدور والعقار والمستغلات

والامتنع والرفيق والاواني وغير ذلك من صنوف الاموال وباستغلال ما رأى استغلاله من ذلك
 بوجوه غلاته وبعمارة ما يحتاج الى عمارته من ذلك وباجارة ما رأى اجارته ممن رأى ان يواجر منه
 بما رأى ان يواجر به في المدة التي رأى وجعل اليه مصلحة من يرى مصلحة ممن له قبله حق او يجب
 له قبله حق ويحط ما رأى حطه وبإبرائه من يرى ابرائه وبتاجيل من يرى تأجيله كذا في المحيط *
 وجعل اليه ان يحتال باموال فلان وبما شاء منها على ما يرى ان يحتال بذلك عليه وان يرتهن بها
 وان يرهن بما شاء منها من يرى ذلك عنده كذا في الظهيرية * وجعل اليه ان يتجرله بامواله
 في اصناف التجارات ما شاء وان يشارك من رأى مشاركته من الناس كلهم باموال فلان وجعل اليه
 خصومة خصمائه من يدعيه قبله حقاً ومن كان له عليه حق من الناس اجمعين وجعل اليه قبض ماله من
 الحق قبل الناس اجمعين وعندهم ومعهم والخصومة في ذلك كلها جائز ما صنع له او عليه من ذلك وقبل
 فلان جميع ما اسند اليه من هذه الوكالة خطاباً ويتمه كذا في المحيط * نوع آخر في وكالة جامعة لما مر
 والخصومة وغير ذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلان وكل فلان يطلب كل حق له
 للحال على الناس ويطلب كل حق يجب له عليهم في المستأنف ويطلب كل ماله عند الناس وقبلهم
 وفي ايديهم من مال عين اودين ومن عقار ومن عرض من قليل وكثير والخصومة والمنازعة في ذلك
 الى من شاء من القضاة والحكام والسلاطين وبأبائهم بالحجج الشرعية وبلغامة البينات في ذلك
 واخذ الايمان ممن يتوجه عليه ذلك ويحبس من وجب عليه حبسه والاطلاق من الحبس والاعادة
 الى ذلك كل ما رأى ومقاسمة من رأى مقاسمته ممن هو شريكه ومن يكون شريكه في المستأنف
 في شيء من الضياع والعقار والدور والبيوت والعروض والحيوان والقليل والكثير فيما هو ملكه يوم
 وقعت عليه هذه الوكالة وفيما ثبت في المستقبل واخذ نصيبه شائعاً بينه وبين غيره على قدر حقوقهما
 في ذلك غير مقسوم ويقبض جميع الواجب بحق له ما يتولا له من القسمة وتسليم ما يبيعه له من
 ذلك الى من يتناعه منه وباكتاب العقد على نفسه بما يبيعه له من ذلك وبضمان الدرك فيما يبيعه له
 من ذلك لمن يتناعه منه وبإتباع ما رأى إتباعه من الضياع والعقار والاملاك والمنقولات
 وما سواها ما رأى وكل ما رأى ويدفع ائمان ما يتناعه من ذلك الى ما يبيعه منه ويقبض ما يتناعه
 من ذلك وباكتاب الصك باسمه باضافة إتباعه له ذلك اليه ويحفظ ما هوله وما يصير له في المستأنف
 من اصناف

من اصناف الاموال القليل والكثير والقيام بجميع ذلك وبالاتفاق عليه في مرسته وعمارته وارزاق
المختلفين اليه والقوام عليه وباداء ما عليه وما يجب عليه في المستانف من خراج ومن صدقة
في زرع وفي ثمره الى من اليه قبض ذلك بحق ولايته عليه وبالاتفاق على ماله وعلى ما يكون له
في المستانف من المما ليك وطعامهم وادامهم وكسوتهم وجميع نوائبهم التي يجب عليه
الاتفاق عليهم بحق ملكه اياهم وباجارة ما هو له وما يطرء على ملكه في المستانف من الضياع والعقار
والدور والقليل والكثير ما راى اجارته من ذلك ممن راى وكما راى بما يرى على ما يرى من ذلك
من قصر المدة وطولها وتسليم كل ما يواجره من ذلك له الى من يستاجر و باكتاب الاجارات
والقبالات في ذلك باسمه وباضافة صك الاجارة اليه والا شاهد على ذلك من راى اشهادة
عليه وبقبض اجرته وبقبض ما يواجره له من ذلك بعد انتضاء مدة الاجارة وبصدالحة من راى
مصالحته ممن له عليه حق و ممن يكون له عليه حق في المستقبل على ما يرى في ذلك
من حط وبراء ومن تاجيل باحتياله بامواله التي هي له يوم وقعت الوكالة وما عسى ان يستفيدة
من الاموال بالمستانف ما راى الاحتيا ل به من ذلك على من راى وباكتساب ما راى يجب
اكتسابه في ذلك وبالا شاهد على ذلك من راى وبارتهان ما راى ا رته بشي من ماله الذي
هو له يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى ان يطرء على ملكه في المستانف وما راى رهنه من
ذلك ممن له عليه دين ويجب عليه دين في المستانف على ما يراه ذلك وتسليم ما يرهنه من
ذلك الى ما يرهنه اياه وان يتجر له باصناف امواله التي يوم وقعت هذه الوكالة وما عسى
ان يستفيدة في المستانف من ماله وبما يرى يتجر له به في ذلك كما راى وفيما راى ويدفع
ما راى من ماله بضاعة الى من يرى وبمشاركة من راى بمشاركته بامواله التي هي له يوم وقعت
الوكالة وبما عسى ان يستفيدة بما يرى من الربح ويدفع ما راى من امواله التي له يوم الوكالة
وما عسى ان يستفيد مضاربة الى من يرى ذلك بما يرى وبخصومة كل من ادعى قبله او عليه
او عنده او في يديه حقا كما اداه عليه جائز مما عمل به في ذلك عليه وعلى ان له دفع ما وجب
عليه فيما يقضي به عليه في ذلك واقامه في جميع ما ذكر فيه مقام نفسه ورضي بما تقضي في ذلك عليه
وله وعلى ان له ان يتولى جميع ما ولاه اياه مما وصف فيه بنفسه وان يتولى ما شاء منه من راى
من الوكلاء وان يستبدل به من الوكلاء في ذلك من راى كما راى جازية اموره له في ذلك

وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها وقبل فلان من فلان جميع هذه الوكالة المذكورة فيه شفاها ويتم الكتاب كذا في المحيط * نوع آخر في الوكالة بالنكاح اذا وكلت المرأة رجلا ان يزوجه من رجل يكتب وكلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان واقامته منام نفسها في تزويجها من فلان بن فلان على صداق كذا درهم او على (دست يمان) كذا درهم وكالة صحيحة ران فلانا قبل هذه الوكالة قبولا صحيحا وذلك بتاريخ كذا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما تزوج فلان فلانة بتزويجها وكيلها فلان اياه بالمهر المذكور في صدر الكتاب وهو كذا النكاح صحيحا جائزا به حضر جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما وكلت رجلا ان يزوجه من نفسه يكتب وكلت المسماة فلانة بنت فلان بن فلان بن فلان فلانا واقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه على صداق كذا الى آخر ما ذكرنا ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم ان فلانا الوكيل زوج موكلته فلانة من نفسه بحكم الوكالة المذكورة في صدر هذا الكتاب بالمهر المسمى في صدر هذا الكتاب تزويجا صحيحا بحضرة جماعة من الشهود العدول المرضيين ويتم الكتاب وفيما اذا كانت المرأة معتدة من جهة الغير وقد وكلته بتزويجها من نفسه او من رجل آخر يكتب وكلته واقامته مقام نفسها في تزويجها من نفسه او من فلان بعد انقضاء عدتها التي هي فيها من جهة فلان والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بخصوصية كل الناس هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامته منام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل الناس اجمع ومعهم وعندهم وفي ايديهم وبقبض حقوقه منهم والخصوصية عنهم والامتناع عنهم والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكلاهما صا ومخاصما يقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه واذن له ان يوكل من تحت يده بذلك كله بدئل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد التوكيل وتفرقا من مجلس عقد الوكالة بعد صحته وتامه الى آخره والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بخصوصية خاصة هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامته مقام نفسه في طلب حقوقه والحقوق التي اليه طلبها قبل فلان ومعهم وعندة وفي يده وبقبض حقوقه منهم والخصوصية عنه ومعهم والامتناع عنهم والحبس والاطلاق والاعادة الى الحبس والتكفيل وكلاهما صا ومخاصما يقيم البينة وتقام عليه غير الاقرار عليه وتعديل من شهد عليه واذن له ان يوكل من تحت يده بذلك كله من شاء بمثل وكالته هذه وكالة صحيحة جائزة نافذة وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة قبولا صحيحا في مجلس عقد

عقد التوكيل وتفرقا وشهدا ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بيع الدار هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في بيع جميع الدار التي موضعها في بلد كذا بحدودها وحقوقها كلها وارضها وبنائها وكذا يبيعها ممن شاء وبقبض ثمنها ويؤكل بذلك من احب ويضمن الدرك ويسلم ما باع الى من اشترى منه وكالة صحيحة جائزة نافذة وانته قبل منه هذه الوكالة قبولاً صحيحاً شفاهاً جهازاً في مجلس عقد الوكالة قبل افتراقهما وقبل اشتغالهما بعمل آخر وسلم هذا الموكل جميع ما وقع عليه هذا التوكيل يبيعه الى هذا الوكيل فقبضها منه فارغة عما يشتغل عن القبض والنسليم بجميع ذلك في يده بحكم هذه الوكالة فان كان المشتري مسمى والتمن مقدراً يبين ذلك فيكتب يبيعها من فلان بكذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بحفظ الاملاك هذا ما وكل فلان فلانا وكله واقامه مقام نفسه في حفظ جميع الاكه وامواله المحدودات من الضياع والعقار والحيوانات والمكبلات والموزونات والعبيد والاماء والعروض والثياب والصامت والناطق وغير ذلك من جميع صنوف الاموال ليحفظها ويشغلها ويقوم بامور الزراعة فيها ويزرعها بنفسه ويدفعها الى من يشاء زراعة ويرفع غلاتها ويراعي اسبابه واملاكه ويتعهد بارتدادها ومصالحتها وينفق من ماله اذا احتاجت الى العمارة والمؤنة ولا يبيع شيئاً منها بل يمسكها ويحفظها وكذا بذلك وكالة صحيحة جائزة نافذة وان هذا الوكيل قبل هذه الوكالة مع الشروط التي ذكرنا في المجلس الذي جرى بينهما عقد هذه الوكالة خطاً بشفاهاً جهازاً وذلك بتاريخ كذا * نوع آخر في التوكيل بالشراء هذا ما وكل فلان فلانا وكل بان يشتري له جميع الدار التي هي موضع كذا وكالة صحيحة ليشتريها من فلان والا حوط ان يتول ليشتريها ممن يجوز بيعها له بارضها وبنائها وكذا بما احب من انواع الاموال كلها وبكل قليل وكثير احب ان يشتريها به ويعمل في ذلك برأيه ويجوز ما صنع بذلك من شيء وينقد ثمنها اذا اشتراها لهذا الامر من مال الآمر ان شاء من مال نفسه يرجع به على هذا الامر ونخاصم في عيب ان وجد بها فبردها بذلك ويردها بحيار رؤيته ان لم يكن رآها فيقوم في ذلك مقامه ويؤكل بجميع ذلك من احب ويعزله عنها ان احب وقبل هذا الوكيل هذا التوكيل مواجهة ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل بالاجارة هذا ما وكل فلان فلانا وكله بالاجارة جميع الدار التي هي للموكل في موضع كذا حدودها كذا بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وكالة صحيحة نافذة ليؤجرها كم شاء من الايام والشهور والسنين ممن احب

من الناس بما احب من الاجر من جميع اصناف الاموال كلها من الاثمان وغيرها وأجرها على ما احب جائز ما صنع في ذلك ويؤجرها للسكنى ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل ويسلمها الى من استأجرها منه ويقبض أجرها على ما يجب ويعمل في ذلك كله برأيه ويؤكل بذلك من احب ويعزل عنها ان احب متى شاء وكيف مرة بعد اخرى مادام على هذه الوكالة الموصوفة فيه وقبل هذا الوكيل هذه الوكالة مواجهة قبل الافتراق وقبل قبض الوكيل التوكيل جميع هذه الدار من الموكل بتسليمه اياها اليه فهي كلها في يديه بحكم هذه الوكالة فما ادرك هذا الوكيل في ذلك كله من درك فعلى هذا الموكل ما يقتضيه الشرع واشهد او الله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بعينها وكله باستيجار جميع الدار التي هي بموضع كذا حدودها كذا حدودها وحقوقها كلها الى آخره استأجرها من فلان ومن يجوز اجارته فيها مادامت هذه الوكالة لهذا الوكيل فيستأجرها كم شاء من الشهور والايام والسنين لهذا الموكل للسكنى بما شاء من الاجر وكيف شاء يجوز ما صنع في ذلك من شيء يعمل في ذلك برأيه ويؤكل بها من احب ويعزله عنها ان احب متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد مرة يقيسهم في ذلك مقام نفسه ويجوز لهم في ذلك ما يجوز له ويقبضها لهذا الموكل اذا استأجرها على ما احب معجلا او موقلا ان شاء ادى من مال نفسه ليرجع به على الموكل وان شاء اداه من مال هذا الموكل يعمل في جميع ذلك برأيه ثم يذكر القبول وضمان الدرك والاشهاد ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل باستيجار دار بغير عينها هذا ما وكل فلان فلانا وكله بجميع ما سمي ووصف فيه وكالة صحيحة استأجر له دارا للسكنى هذا الموكل اي دار وبیت ومنزل رأى في موضع كذا فيستأجرها له كم شاء من الايام والشهور والسنين باي اجر احب من الاثمان وغيرها ثم ساقها كالاول * نوع آخر في التوكيل بدفع الارض مزارعة هذا ما وكل فلان فلانا بدفع جميع ارضه التي بموضع كذا حدودها كذا وهي ارض بيضاء تصلح للزراعة وكله وكالة صحيحة ليدفعها بحدودها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين الى من احب من الناس ليزرعها من يدفعها اليه ببذرة ما احب من غلة الشتاء والصيف باي نصيب احب هذا الوكيل من كل قليل وكثير جائز ما صنع في ذلك ويؤكل بجميع ذلك من احب ويعزله عنها ان احب متى شاء وكيف

وكيف شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه يقيم في ذلك من احب مقام نفسه ويسلمها الى من يدفعها اليه مزارعة ويقبض ما يجب لذلك من نصيبه وحقه وقبل فلان ويذكر التسليم وضمان الدرك والاشهاد وان كان البذر من الموكل كتب ليزرعها بهذا الموكل والله تعالى اعلم * نوع آخر في التوكيل بأخذ الارض مزارعة وكله بان يأخذه مزارعة جميع الارض التي بموضع كذا بحدودها وكله وكالة جائزة لأخذها مزارعة كم شاء من الشهور والسنين من صاحبها فلان ومن يجوز له دفعها مزارعة ليزرعها هذا الموكل بذر نفسه ما احب من غلة الشتاء والصيف بكم شاء هذا الوكيل من النصيب ويعمل في ذلك برأيه وينته على سياق الاول وان كان البذر من الدافع ذكرت ذلك * نوع آخر في التوكيل بأخذ الكرم معاملة وكل فلان فلان بأخذ جميع الكرم الذي هو بموضع كذا بحدوده وحقوته كلها وكله وكالة صحيحة لأخذه له معاملة من صاحبه فلان ومن يجوز له ومعه معاملة كم شاء من الشهور والسنين بما شاء من النصيب من كل قليل وكثير ليقوم عليه هذا الموكل المعامل يحفظه وسقيه ويقوم بجميع مصالحه على ما احب كيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى ويوكل بذلك من شاء ويقبضهم في ذلك مقام نفسه ويعمل في جميع ذلك برأيه ويجوز ما صنع في ذلك من شيء ويقبض للموكل جميع ما يأخذه معاملة اي كرم شاء واي اشجار شاء باي نصيب شاء في موضع كذا * نوع آخر في التوكيل باثبات نسب وطلب ميراث وكل فلان فلان بطلب كل حق هوله بسبب ميراثه من والده فلان وباثبات نسبه و وفاة والده وعدد ورثته واثبات كل حق له في ذلك والخصومة والمنازعة في جميع ذلك له على انه لا يجور على هذا الموكل اقرار هذا الوكيل عليه بشيء ولا صلحه عنه ولا تعديل شاهد يشهد عليه بابطال حق له وقبل فلان هذه الوكالة الى آخره * نوع آخر في ابراء الموكل الوكيل بالحفظ افر فلان طائعا انه كان وكل فلان فلانا بالقيام على جميع ضياعه وامواله وصماتاتها والاتفاق على ذلك كله واداء نوائبها وقبض غلاتها واثباتها وغير ذلك وكالة صحيحة فقام بها كذا سنة بالحق والعدل ثم اراد ان يخرج من هذه الوكالة وان يقبض منه جميع ما في يده فحاسبه في جميع ما يرى على يده من ذلك الى يوم كذا محاسبه صحيحة وادى هذا الوكيل جميع ما بقي له في يده اليه وبرئ اليه براءة ايماء ولم يبق لهذا الموكل على هذا الوكيل حق ولا دعوى ولا خصومة بوجه من الوجوه وصدق الوكيل هذا

في ذلك كله واشهدا ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الوكيل بقبض الدين هذا
ما شهد الى قولنا انه قبض من فلان جميع ما كان لفلان يبنى الموكل على هذا المطلوب بامره
اياة بذلك وتسليطه اياه على قبضه منه امرا صحيحا وتسليط جائزا بقبضه منه واستيفاء تاما وايا
لهذا الموكل بدفعه جميع ذلك اليه وبرئ اليه هذا المطلوب من ذلك كله ودفع اليه انصك الذي كان
لهذا الموكل يذكر هذا المال المسمى فيه وام يبق لهذا الموكل قبل هذا المطلوب ولا عليه ولا عنده
ولا معه ولا في يده ولا قبل احد بسببه بعد هذا الكتاب حق ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه
وبسبب من الاسباب وضمن له جميع ما يدركه في ذلك كله من درك من قبل هذا الموكل
وغیره من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه ما قبض منه بقدر ذلك الدرك ضمنا صحيحا
ويتم الكتاب * نوع آخر في التوكيل على وجه لا يبطل بعده يكتب بعد التوكيل والقبول على
ان هذا الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة فهو وكيله وكالة مستقبله بجميع ما وصف فيه ويكتب
في الجانب الآخر على ان هذا الوكيل كما ارد هذه الوكالة على هذا الموكل فهو وكيله وكالة
مستقبله بجميع ما وصف فيه وان جمعوا بين الامرين صح ويعطى بالواو فيكتب على ان هذا
الموكل كلما عزله عن هذه الوكالة ثم يكتب وعلى ان هذا الوكيل الى آخره * وجه آخر في هذا كيلا
ينعزل الوكيل عن الوكالة ان يجعل الوكالة اجارة مدة معلومة باجر معلوم فيكتب هذا ما استأجر فلان فلانا
استأجرة سنة كاملة اثني عشر شهرا متوالية او اياما كذا او آخرها كذا بكذا درهمي اجارة صحيحة لا فساد
فيها للبيع هذا الا جر لهذا المستأجر ما اراد بيعة من جميع اصناف اموال هذا المستأجر ومن العقار
وسائر الاملاك والاعيان والمنقول التي يجوز بيعها وما يملكه هذا المستأجر في مدة هذه الاجارة
وقبض هذا الاجر جميع هذه الاجرة المسماة فيه يدفع هذا المستأجر جميع ذلك اليه تاما وبرئ اليه
من ذلك كله فما ادرك هذا الاجر من درك الى آخره * نوع آخر في توكيل الحاضر
انغائب هذا ما وكل فلان فلانا وكله بكذا ويذكر ذلك على النسق الذي ذكرنا فاذا انتهى
الى موضع التبول يكتب فلان غائب عن مجلس هذا التوكيل وجعل الموكل هذا فلان الى
الوكيل هذا فلان قبول ذلك كله اذا انتهى خبره اليه وسلطه على ذلك كله واشهد على نفسه
لهذا كله وذاك يوم كذا فاذا بلغه الخبر وقبله كتب عليه شهدوا ان فلان يعني الوكيل اقر طائعا
انه بلغه بتاريخ كذا توكيل فلان اياه بجميع ما في كتاب وكالة هذه النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم

وينسخ الكتاب كله وانه لما بلغه توكيل فلان اياه وقبل من فلان جميع ذلك قبولاً جائزاً صار به
وكيلاً لفلان بجميع ما وكله به ووصف فيه ويتمه * نوع آخر في عزل الوكيل شهدوا ان فلانا يعني
الموكل افرطاً ناعاً انه كان وكل فلانا بجميع ما يضمنه كتاب الوكالة التي هذه نسخته * بسم الله
الرحمن الرحيم فينسخ الكتاب ثم يكتب وانه بعد ذلك في يوم كذا خاطبه بعزله اياه عن ذاك
كله وصرفه عنه واخرجه منه وقصريده عنه بمحضر من فلان وفلان وفلان وهم الذين اشهدهم
على ذلك واسمع اذ انهم ذلك وهم يعرفون هذا الموكل وهذا الوكيل معرفة صحيحة باعيانهما
واسمائهما وانسابهما وكتبوا شهادتهم على جميع ما ذكر ووصف بخطوطهم في اليوم المسمى
فيه فان لم يكن العزل بالمشافهة وبمثاليه من يخبره بذلك ويعلمه به كُتبت فيه بعد قولك عزله
عنه وقصريده عن ذلك وجعل الى فلان وفلان اختيار هذا الوكيل بذلك واعلامه بجميع ذلك
واشهد فاذا بلغه ذلك فانعزل كُتبت فيه شهدوا ان فلانا يعني الموكل جعل الى فلان وفلان
يعني المبلغين ان يبلغا فلانا اى الوكيل ان موكله فلانا عزله عن كل ما كان وكله بذلك في كتاب
وكاله هذه نسخته * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ الكتاب ثم يكتب وان كان من فلان
وفلان هذين التبليغ والاخبار والاعلام بمحضر من الشهود وهم فلان وفلان ذلك مهمما وبرؤية
اعينهم وسامع آذانهم كلامهما بعد ان كان هذا المرء كل اشهدهم في يوم كذا وهو صحيح العدل
والبدن انه قد جعل ذلك الى فلان وفلان هذين واتاه بهما مقام نفسه في ذاك وانهم يعرفون فلانا
المعزول معرفة صحيحة بعينه واسمه ونسبه وانه قبل عزل فلان اياه كما عزله عنه مما ذكر توكيله به
وكتبوا شهادتهم بذلك وخطوطهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وبى ثابت الوكالة الذي
قال له كلما عزلتك فانت وكيلى به هل يمكن عزلي ام لا اختلف المشائخ فيه واختار الشيخ الامام
شيخ الاسلام الحسن بن عطاء بن حمزة رح انه يمكن بهذه اللفظة كتب قلت لك انت وكيلى
بكذا على اني كلما عزلتك فانت وكيلى به وكاله مستنبلة وقد عزلتك الآن عن وكالتي
كلها المطلقة من غير المعلقة واجمعوا انه لو قال له كلما صرت وكيلى فقد عزلتك من ذاك لم يصح
هذا وتعايق العزل بالشرط باطل فاما الاطلاق فصحيح والله تعالى اعلم وعند بعض مشائخ اهل
البصرة لا ينعزل من كلها بهذه اللفظة لكن يقول عزلتك من الوكالات الثابتة ورجعت
عن الوكالات المعلقة فيبطل ذاك كله بهذه اللفظ وينبغي ان يقدم الرجوع عن الوكالة المعلقة على

العزل عن الوكالة الثابتة وقدم ذلك في كتاب الوكالة * نوع آخر في توكيل الحرير ببيع دارة ان لم يودد بینه على وجه لا ينزل اقر فلان فلان عليه وفي ذمته كذا درهمان موجلا الى مدة كذا وان لم يوفه هذا المال عند محل هذا الاجل واخره ثلثة ايام ولها اليها فقد وكله ببيع دارة النى هي في موضع كذا ويحدها بما احبه من الثمن او يكتب بكذا درهمان ممن شاء ويقبض ثمنها اقتضاء بدينه توكيلا صحيحا على انه متى عزله من هذه الوكالة قبل وصول هذا الدين اليه وبرأته فهو وكيله بهذا البيع وهذا القبض وكالة مستأنفة والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا اردت ان تكتب وكالة بطلب الشفعة كتبت هذا ما وكل فلان فلانا بطلب شفعتي في دار كذا ويحدها واخذها بشفعتي وبأثبات كل حجة وبينته له في ذلك وبالقيام بجميع ذلك مقامه وبالخصوصية والمنازعة فيه وبدفع الثمن اليه وبقبضه الدار له بشفعتي ولم يجعل اليه تسليم شفعتي فيها ولا اقراره عليه في ذلك بشي ولا تعديله شاهدا يشهد عليه بشي يبطل له في ذلك عفا وقبل فلان ذلك واذا اردت كتابة المضاربة كتبت هذا ما دفع فلان الى فلان كذا كذا درهمان او دينار او يصفى النقد ويألف في صفته وبيان مقداره مضاربة صحيحة ليعمل فيها هذا المضارب ويشترى بها ما بداله من السلع والامثلة ثم يبيع ما اشترى نقدا او نسيئة ويتجر في مال المضاربة ما راى من انواع التجارات وبوكل من يشترى بمال المضاربة ويبيع المشتري ممن شاء واحب هذا المضارب ويتجر فيه ما راى من انواع التجارات ويسافر ان احب في دار الاسلام او في دار الحرب وينفق منها على نفسه اذا سافر بها فيما لا بد له منه ويعمل في جميع ذلك برأيه على ان ما رزق الله تعالى من الفضل والربح في ذلك فهو بينهما نصفان وما كان ذلك من وضيعته وخسران فهو على رب المال ان لم يكن فيه ربح وان كان فيه ربح فهو مصروف الى الربح وقبض هذا المضارب جميع مال هذا المضاربة قبضا صحيحا وتفرقا من مجلس هذا العقد بعد صحته وتمامه وتفرق الاقوال والابدان واقرا بذلك كله طائعين كذا في الظهيرية * الفصل الخامس عشر في الكفالات هذا ما شهد الي قولنا ان فلانا كفل بنفس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه وطالبه بتسليم نفسه اليه في اي وقت ما طلبه من ليل او نهار بحيث يمكنه مطالبته بحقه بغير حائل بينه وبينه بغير مانع له منه وقبل فلان هذه الكفالة مشافهة ومواجهة وان شاء الكاتب يكتب اقر فلان انه كفل بنفس فلان بامره لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه متى ما ادعاه الى آخرة وان اراد زيادة التوثيق في ذلك يكتب على انه

على انه كلما برئ هذا الكفيل الى هذا المكفول له من هذا المكفول به كان كفيل له به على حاله ما بقي عليه شيء من دينه وهو كذا الذي صك بتاريخ كذا يحضره اذا ادعاه متى ما دعه الى آخره والله تعالى اعلم كذا في المحيط * واذا كان كفيل بالنفس والمال جميعا كتبت اقر فلان في حال جواز اقراره انه كفل بنفس فلان لخصمه فلان بن فلان يسلم نفسه اليه متى طلب منه تسليم نفسه وان لم يسلم نفسه اليه يوم الطلب يصير ضامنا على هذا المكفول عنه لهذا المكفول له جميع مال هذا المكفول له على هذا المكفول عنه وهو كذا درهمها او دينار كفاالة صحيحة رضي بها هذا المكفول له واجاز ذلك بنفسه في مجلس الكفاالة اجازة صحيحة وصدق فيه خطا باوان كان في الكفاالة اجل يكتب بعد قوله لخصمه فلان ليسلم نفسه اليه بعد مضي شهر واحد من هذا التاريخ متى طلب منه لنفسه اليه بعد ذلك كذا في الظهيرية * نوع آخر في تعليق الكفاالة بالمال بعدم الموافقة بالنفس يكتب ما ذكرنا في كفاالته بالنفس ثم يكتب قبل ذكر القبول على انه ان لم يوافق به يوم كذا او حين طال به بتسليم نفسه اليه كان كفيل له بجميع هذا المال الذي يدعيه عليه وهو كذا وبجميع ما ثبت عليه من الدين بالحجة لا يعتل بعله ولا يحتج بحجة على ان لهذا الطالب بعد ذلك ان يأخذ كل واحد من فلان الكفيل وفلان المكفول عنه بجميع هذا المال ان شاء اخذها بذلك جميعا وان شاء اخذ احدهما بذلك متى شاء وكيف شاء وكلما شاء ولا براءة لهما ولا لواحد منهما من شيء من هذا الدين حتى يصل اليه كله ويقع البراءة من جميعه بوجه من الوجوه وكان ذلك كله بامر فلان لهذا المطلوب واشهدوا على انفسهم بذلك الى آخره واذا شرط التسليم في بلد فسده اليه في بلد آخر برئ عددي حنيق ترح اذا كان في موضع ينتصف منه وعندهما لا يبرئ الا بالتسليم في المكان المشروط وكذا اذا عين في مجلس القاضي للتسليم فيه واذا امتنع المكفول عنه من تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى المكفول له فان اقر انه كفل بامره اجبر على تسليم نفسه الى الكفيل ليسلمه الى الطالب وكذا لو كان في بلد آخر اجبر على الشخص الى بلد الطالب فان انكر وحلف ولا بينة على ذلك لم يجبر عليه وجه آخر لبيان الكفاالة بالمال على الكفاالة بالنفس كفاالة صحيحة جائزة هو احوط في حق الكفيل ان يكتب الى قوله على ان يدفع فلانا الى فلان يوم كذا على انه لم يدفع اليه متى طال به به يوم كذا لان الطالب متى لا يطالبه يؤمئذ احتيالا لا يجاب المال على الكفيل فنظرنا للكفيل بهذا الشرط فان كفل جماعة بنفس رجل ذكرت ذلك

وذكرت على ان يطالبهم ويطالب كل واحد منهم بنفس هذا الرجل المكفول به وعلى ان كل واحد منهم كفيل لهذا الطالب بنفس اصحابه بامر اصحابه حتى يدفعوا فلانا الى فلان ويسلموا اليه ويتم الكتاب * نوع آخر في الكفالة بالمال هذا ما شهد الى قولنا انه ضمن لفلان من فلان بامره جميع ماله على فلان وهو كذا ضمنا صحيحا فوجب هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لفلان ان يأخذه به وبما شاء منه ومتى شاء وكيف شاء وكلما شاء وفي الكفيلين يكتب لفلان هذا ان يأخذهما به وبما شاء ان شاء اخذهما جميعا بذلك وان شاء اخذهما به متى كيف شاء وكلما شاء واحدا بعد واحد جميعا وحتى لا برأة لكل واحد منهما باخذ فلان احدهما بذلك دون صاحبه حتى يستوفي جميع ذلك وكل واحد من فلان وفلان وكيل صاحبه بامر صاحبه في خصومة فلان فيما يطالب به صاحبه في ذلك متى حق وقبل كل واحد منهما الوكالة فيه من صاحبه شفاها وقبل فلان منهما جميعا هذا الضمان شفاها وان شرط كفالة كل واحد منهما عن صاحبه بملكه يكتب وكل واحد من هذين الكفيلين ضامن لهذا المكفول له حصته صاحبه بامره من هذا المال فله ان يطالب هما وكل واحد منهما بجميع هذا المال ان احب فان كان بغير امرة كتبت بغير امرة * نوع آخر في ضمان الابن بعد موت الاب هذا ما شهد الى قولنا ان لفلان على والده كذا درهمين لازما وحقا واجبا وان والده فلان توفي وصار في يده ميراثه وهو كذا من الدراهم او ضيعة كذا قيمته بقي بهذا الدين وزيادة وانه ضمن لفلان من والده جميع هذا المال وهو كذا ضمنا صحيحا جائزا وقبل منه فلان هذا الضمان شفاها فصار جميع هذا المال لفلان على فلان بالضمان الموصوف فيه لا امتناع لفلان من دفع هذا المال اليه متى طالبه بحق يدعيه قبله من بينه وبين ولا حجة له في ابطال ما ضمن لفلان بوجه من الوجوه واشهدا على انفسهما بذلك الى آخره وانما كتبنا انه صار في يده تركة لان ابا حنيفة رح يقول لو لم يترك مالا لم يضمن عنه لم يجز فان احتيج الى هذا ولم يترك ميراثا كتبت وانه توفي ولم يخلف مالا واراد هذا الابن تبريد جلده وفراغ ذمته يضمن عنه المال رعاية لحقه وقياموا بواجبه وحكم حاكم جائز الحكم فيما بين المسلمين بصحة هذه الكفالة ولزوم هذا الضمان ويتم الكتاب وثيقة اقرار المكفول عنه للكفيل بمادى عنه يكتب شهدوا ان فلانا اقرطائعا انه كان لفلان عليه كذا درهمين لازما وحقا واجبا بسبب صحيح وان فلانا كفل عنه لهذا الدين لهذا الطالب بامره كفالة صحيحة وان هذا الكفيل قد ادنى عنه جميع هذا المال وله عليه هذا الدين حالا

لا امتناع له عن ادائه فلا دعوى له بوجه من الوجوه يوجب ابطاله منه ولا برأة له الا باداء جميع ذلك اليه وهو يومئذ قادر على ادائه وصدقه هذا الكفيل المقر له مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط * الفصل السادس عشر في الحوالة يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا اقرانه كان لفلان على فلان كذا درهمان حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح وان فلانا احال هذا الطالب بجميع هذا المال على فلان وقبل هو هذه الحوالة بجميع هذا المال برضا هذا الطالب مخاطبة في مجلس هذه الحوالة فصار جميع هذا المال عليه لفلان هذا الطالب بالحوالة الموصوفة فيه لا امتناع لفلان على فلان من دفع هذا المال متى طالبه به بحق يدعيه قبله في ذلك من بينة او بين ولا حجة له في ابطال هذا المال المبين فيه بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب ويتم الكتاب ولو كان للمحيل على المحتمل عليه مال فاحال بذلك مقيدا كتبت كان لفلان على فلان كذا واعلان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه فان كان كفل عنه بشرط برأة الاصيل فهي حوالة عندنا ويكتب ذلك على الوجه والحققت به حكم الحاكم بعد خصومة صحيحة ولو كان الدين به صك وله تاريخ ذكرت ديننا واجبا بسبب صحيح وقد بذل به كتابة الاقرار به تاريخ كذا وان كان الدين ثمن مبيع او ضمان شيء او بسبب آخر وتثبت ذلك صحح وكان اوضح فان كانت الحوالة باجل كتبت ذلك وبرئ هذا المحيل وسقط عنه هذا المال وثبت ذلك للمحتال له حق هذه الحوالة على هذا المحتمل له بهذا المحتمل عليه كذا شهرا من تاريخ هذا الكتاب وامهله له فيطالبه بعد حلول هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لابطاعه له ولا امتناع له عنه وقت اداء هذا المال بتمامه اليه ولو شرط الرجوع على المحيل عند العجز كتبت فان لم يصل هذا المال الى هذا المحتمل له وعجز عن استيفائه من هذا المحتمل عليه بسوته او غيبته او اعدامه او املاسه او لتمرد اولادك هذه الحوالة رجع به على هذا المحيل وطالبه به وقبل ذلك كله هذا المحيل وصدق بعضهم بعضا في ذلك كله مواجهة ومن الريادة في توثيق هذا واطلق له هذا المحيل قبض ذلك والمجازعة والمحكمة الى من شاء من الاحكام واطلق له التوكيل في ذلك لمن شاء ومزله مرة بعد مرة توكيلا صحيحا كذا في المحيط * نوع آخر اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا وديننا لازما وان كان احال غريمه فلانا بهذا المال على هذا المطلوب وكان هو قبل هذه الحوالة منه ثم احال هذا المحتمل له هذا على غريمه فلان بها فقبل فلان هذه الحوالة

ثم فاب هذا المحتال عليه الثاني من البلدة الى بلدة كذا فعجز هذا المحتال له من استيفاء حقه منه فرجع على محيله و محيله ايضا بهذا العجز رجع على محيله قد شرط ذلك في الحوالة فاستوفى فلان هذا المال من فلان ثم ان هذا المحتال عليه الثاني لما حضر من كورة كذا طالبه هذا المحيل الاول باداء هذا المال من فلان اليه بسبب بطلان هاتين الحوالتين ورجوع البعض على البعض فقبض واستوفى هذا المال بتمامه من هذا المحتال عليه واقر المحيل الاول طائعا بهذا القبض واستيفاء جميع ذلك بايفاء هذا المحتال عليه ذلك كله اليه واستيفائه منه وبراءة عن كل الدعاوي والخصومات اقرارا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات ولم يبق له عليه ولا عنده شيء الى آخره وضمن له كل درك يلحقه من فلان وفلان ومن جهة غيرهما ضمنا صحيحا وقبل هذا المقر له هذا الاقرار منه مشافهة واشهدا والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * ولو كان حاله على رجل للمحيل عليه مال كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون في آخره ان لفلان على فلان كذا فاحاله عليه فقبل الحوالة على ان يدفع اليه ذلك من المال الذي له عليه الى آخره كذا في الظهيرية * الفصل السابع عشر في المصالحات واذا اردت كتابة الصلح من الدعاوي والخصومات باسرها كتبت اقر فلان بن فلان الفلاني الى آخره انه صالح فلانا من جميع الدعاوي والخصومات التي له قبله على كذا دينارا صلحا صحيحا قاطعا للدعاوي والخصومات كلها وانه قبل منه قبولا صحيحا ونقده بدل الصلح في مجلس الصلح هذا فقبضه المصالح هذا قبضا صحيحا ولم يبق له عليه بعد هذا الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير لا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في الحيوان ولا في الالعيان لا في المنقول ولا في المحدث ولا في الدراهم ولا في الدنانير ولا في شيء ينطلق عليه اسم المال والملك بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب اقر بذلك كله اقرارا صحيحا وصدقه قابل الصلح هذا هذه الصورة اصل في جميع المصالحات واذا كان الصلح من دعوى كانت للصغير على اجنبي فان كان المصالح والد الصغير يكتب اقر فلان بن فلان انه صالح فلانا عن كل خصومة كانت لولده الصغير اسمه كذا ولا ولد له بهذا الاسم سواء على كذا درهم بعدما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير من التمادي في الخصومة اذا لم يكن للولد الصغير هذا بينة عادلة يقيمها على اثبات هذا الحق للصغير وكان للمدعي عليه دفع

دفع صحيح وقبل فلان هذا الصلح عنه قبولاً صحيحاً وقبض المصالح هذا هذا البذل لهذا الصغير قبضاً صحيحاً في المجلس وإن كان المصالح اجنبياً وقد اذن له القاضي في الصلح كتبت اقر فلان بن فلان وهو الماذون له في هذه المصالحة للصغير فلان من جهة القاضي فلان بن فلان في هذه المصالحة وقبض بدل الصلح اقر في حال جواز اقراره في الوجوه كلها طائعا انه صالح فلانا وهو المدعى عليه من كل خصومة كانت لهذا الصغير عليه باذن القاضي المذكور فبذل الم يكن لهذا الصغير وصي لا من جهة ابيه ولا من جهة اخرى على كذا درهمين صلحا صحيحا بعدما علم يقينا ان هذا الصلح خير لهذا الصغير المذكور فيه على الوجه المبين فيه ثم يتم الكتاب الى آخره كذا في الظهيرة *
الصلح عن الدعوى على الصغير والمدعى بينة اقر فلان بن فلان انه كان يدعى على الصغير المسمى فلان بن فلان بحضرة والده او يقول بحضرة وصيه في وجهه ان جديع هذا ملته وحقه بسبب صحيح وفي يد هذا الاب او هذا الوصي بنيرحت وكان يطالبه بقصيدة منها وتسليمها اليه وكان ذواليد هذا ينكر دعواه هذه منها دألا انه ملك هذا الصغير وحقه في يدايه هذا او وصيه هذا بحق وليس عليه قصيدة منها وتسليمها اليه وكان لهذا المدعى شهود معروفون بالعدالة وجواز الشهادة وكانت المصالحة على المال المذكور في هذا الكتاب خيرا للصغير من التماسي في الخصومة فمالا الى الصلح واعطى له من هذه الدعوى على ان يعطي هذا الاب من مال هذا الصغير لهذا المدعى كذا درهمين فصالحه على ذلك وقبل منه ذلك مشافهة وقبض منه بدل هذا الصلح بايلاء ذلك من مال هذا الصغير ولم يبق له على هذا الصغير دعوى شيء في ذلك كله لا في عينه ولا في ثمنه ولا في قيمته ولا في غايته ولا في حق لا قديم ولا حديث وصدقه في هذا الاقرار من له حق التصديق مشافهة مواجهة ويتم الكتاب بعدما يلحق به حكم الحاكم لما مر كذا في الذخيرة *
واذا اردت كتابة صلح جرى بين امرأة وبين ورثة زوجها كتبت هذا ما شهد الشهود المسمون ان فلان بن فلان كان زوج هذه المرأة فلانة بنت فلان بكاح صحيح وانه مات وخلف من الورثة اياها زوجة له ومن البنين كذا ويسمي هدا الورثة وخلف من التركة في ايديهم من الضياع كذا ويبين حدوده ومن الدور والبيوت كذا وكذا ومن الحوائت كذا ويبين حدودها ومن الغلمان كذا ويسمي ويحلي ويبين جنسه وسنه ومن الثياب مدها كذا ويبين جنسها وصفتها وقيمتها ومن الدواب من الخيل كذا ومن البغال ومن الحدير كذا فيصنف كل مال

بصفة يعلمه بها وكان لها الثمن من ذلك بعد بقية المهر وانها ادعت عليهم حقها من الثمن وبقية المهر وهو كذا وانهم لم يقرؤا ولم ينكروا وكان الصلح خيرا لهم ديننا وديننا فصالحتهم بعد معرفتها جميع ذلك شيئا فشيئا على حقها وصداقها ولم يكن شيء منها ديننا وديننا على احد من الناس ولم يكن مشغولة ايضا بدين على هذا الميت ولا وصية غير دينها او تقول وقد كان تعيين ما كان ديننا على الناس ووقع القضاء لمن كان له على هذا الميت دين برضا جميع الورثة واذنهم من حقها في الثمن والمهر على كذا صلحا جائزا نافذا لا شرط فيه ولا مشئونة ولا فساد ولا اخبار وقبضت منهم جميع ما وقع عليه الصلح بدفعهم ذلك اليها وسلمت لهم جميع ما وقع عنه الصلح فارغا عما يشتغله من القبض والتسليم فجميع ما سمي ووصف في هذا الكتاب بحدوده وحقوقه وجميع متاع الغلمان والجواري وكساحم وسروج الخيل ولجمها وجميع متاعها وما يعرف بها من اكف البغال والحمير وغير ذلك وثمار الكروم والبساتين والارضين واشجارها وزروعها وفروعها وجميع غلاتها لهم بهذا الصلح الموصوف فيه لاحق لها في شيء منها ولاد عوى ولا طلبة ولا قليل ولا كثير بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب وكل دعوى تدعيها قبلهم فهي فيها مبطله وكل بينة تطلبها قبلهم ظام وعدوان وقبلوا هذا الصلح عنها شفاها ووجاها في مجلسها فما ادرك هؤلاء الورثة فيما وقع عنه الصلح او في شيء منه فعلى فلانة تسليم ما يجب لهم عليها في ذلك حتى يسلم ذلك لهم وقد تفرقوا طائعين كذا في الظهيرية * وان كان من التركة دين على احد قلت بعد ذكر المحدودات والاعيان من التركة وتركه ايضا من الدين الواجب اللازم على فلان كذا وعلى فلان كذا ويقول بعد ذلك الصلح والاقرار بالاستيفاء فلم يبق لها بعد هذا الصلح والابراء حق ولاد عوى بوجه من الوجوه فانها قد استوفت ذلك كله الا الديون الموصوفة فيه فان ذلك لم يدخل في هذا الصلح فان ارادوا ان لا يكون لها خصومة في تلك الديون ويكون استيفاءها لهم كتبت قبل الاشهاد عند بعضهم وقد عجل هؤلاء المسمون فيه لهذه المرأة جميع نصيبها وهو كذا من جميع هذه الديون من اموالهم من غير شرط في هذا الصلح تعجيلا منهم وتبرما عن هؤلاء الغرماء المسمين فيه فقبضتها فلم يبق لها في شيء من هذه الديون حق ولاد عوى واشهدوا آه ولكن ليس بحسن لان الغرماء يبرؤون بهذا التعجيل ولا يبقى للبنين مطالبة ولو شرطوا ان يكون ما على الغرماء مالهم بهذا التعجيل لا يصح والوجه الاحسن ان يكتب بعد ما ينظر كم حصتها من تلك الديون

فان كانت مثلاً مائة درهم كتبت وقد افترض هؤلاء البنون هذه المرأة من اموال انفسهم بينهم بالسوية ما تة درهم فطريفة سوداء حنيقة جيدة رائحة معدودة نصفها خمسون درهما فطريفة فقبضتها منهم ووكلتهم بقبض ما تة درهم من هؤلاء الغرما وهي حصتها من الديون التي اكثر عليهم من هذه التركة ليقبضوها لهم ثم يكون هي قضا صالهم بما افترضوها قبلوا توكلها بذلك مشافهة واشهدوا واذا كان في الورثة صغير ووقع الصلح عن دعوى المرأة في صداقها والتمن من تركة زوجها يكتب الي قولنا وانها كانت تدعي على هؤلاء الورثة كذا وكذا بقية صداقها الذي كان لها على زوجها فلان وانه توفي قبل ادائها شيئاً منها وصار ذلك ديناً لها في تركته وكان لها شهود يشهدون على ما ادعت ولم يكن لها في الورثة يدفع لذلك ولا مخلص عن ذلك حتى صارت المصلحة في حق هذا الصغير بالتوسط والمصالحة فتوسط المتوسطون بينهم فجرت المصالحة بين هذه المفرة وبين هؤلاء البالغين وبين من مات من هذا الصغير باذن الحاكم عن دعويها صداقها كذا هذا وعن دعوى التمن من تركة زوجها هذا على كذا وقبل هذا الصلح هؤلاء البالغون عن انفسهم وقبل من هذا الصغير من له ولاية القبول قبولاً صحيحاً وان كان الصلح من واحد من الورثة والورثة بالغون يكتب قرفلان الى آخره انه سالح فلانا وفلانا وفلانة وهم اخوة واخوته لابن وام ووالدتهم المسماة فلانة بنت فلان عن كل خصومة كانت لهم قبلهم في تركة ابيهم فلان وعن كل حق كان له في هذه التركة كذا صلحاً وانهم قبلوا منه قبولاً صحيحاً الى آخره الصلح عن دعوى وصية الثلث والربع والسدس على مال يكتب على هذا الوجه كذا في الذخيرة * وان كان في التركة دراهم اودنانير ينبغي ان يقول عند ذكر بدل الصلح انه اكثر من حصتها من الدنانير والدراهم كذا في الظهيرية * قال محمد رح في الرجل يدعي في دعوى دارة فيصالحه صاحبه ولا يقربه هل يجوز قال نعم وهي مسئلة الصلح على الانكار وهي جائزة عندنا خلافاً للشافعي وابن ابي ليلى رح فان اراد المدعي عليه ان يكتب كتاباً ليكون له حجة على المدعي يكتب هذا كتاب لفلان يعني المدعي عليه من فلان يعني المدعي اني ادعيت في دارك دعوى وهي الدار التي في موضع كذا حدودها كذا فصالحني من دعوى في دارك هذه على كذا درهما وزن سبعة على ان اسلم لك جميع ما ادعيت ورضيت بذلك وصالحتك عليه وقبضت منك جميع ما وقع عليه الصلح وذلك كذا درهما

ويتم الكتاب هكذا كان يكتب ابو حنيفة رح وابو يوسف ومحمد رح وكان الشمني يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان من فلان بن فلان اني ادعيت عليك في الدار التي في يديك في موضع كذا حدودها كذا ولا يكتب اني ادعيت في دارك وكان يقول لو كتبنا في الدار التي في يديك بذلك لا يكون هذا من المدعي اقرارا بالدار للمدعي عليه فيصيح دعواه الملك لنفسه بعد ذلك فيصيح الصلح والوجه لما ذكره ان محمد رح وضع المسئلة فيما اذا ادعى في دارة دعوى ولم يذكر ان المدعي به ماذا ويجوز ان يكون الدعوى في حق من طريق او مسيل ماء فيصالحه المدعي عليه على ترك دعواه الطريق او مسيل الماء واقرار المدعي بملكه الدار للمدعي عليه لا يمنع من هذه الدعوى فيحمل كتابة محمد رح على هذا الوجه على ان مرادة من هذه الدعوى حق لنفسه لا دعوى رتبة الدار كذا في المحيط * اذا وقع الصلح بين رجلين كل واحد منهما يدعي على صاحبه شهدوا ان فلانا ادعى في مجلس الحكم على فلان كذا درهما فانكروا دعوى هو على هذا المدعي كذا دينارا بسبب صحيح وطال ترددهما واختلافهما الى ان مجلس الحكم كذاك وامتدت الخصومة واشتدت المنازعة بينهما فتوسطا المتوسطون فيما بينهما ويدلوهما الى الصلح جدا بكتاب الله تعالى والصلح خير فامتا الى ذلك فاجازوا اصطلاحا على ان اعطي فلان فلانا كذا درهما قبل هو ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومة وقبض هو منه بايغائه اياه وبرئ اليه من ذلك كله براءة قبض واستيفاء واقرائه لم يبق له عليه خصومة في شيء وانه ابرأه عن دعاوى كلها وصدقه الآخر في ذلك كله وابرأه هو ايضا عن كل دعوى كان يدعيه عليه ولم يبق لاحد منهما على الآخر خصومة ولا دعوى ولا مطالبة شيء وكل دعوى يدعيه احدهما الى آخره والله تعالى اعلم * صلح الوكيل عن دعوى التركة بعد قسمة كانت من الموكلة شهدوا ان فلانا وكيل فلانة ثابت الوكالة عنها بالدعوى والقبض والاصرار والضمان وكالة مطلقة عامة في الوجوه كلها عن موكلته هذه في مجلس القضا قبل فلان القاضي ادعى على فلان وفلان وفلان ان موكلته هذه كانت زوجة ابيهم ومورثهم فلان وحلاله بنكاح صحيح على صداق معلوم وانه توفي وهي في نكاحه وخلف من التركة كذا وكذا وانهم استولوا على جميع هذه التركة بغير حق وطلبت منهم صداقها وارثها وهو ثمن جميع ذلك فاجابوا انهم اقسمو

اقتسموا كل التركة واوفوها نصيبها فزعم هذا الوكيل ان تلك القسمة وقعت فاسدة غير صحيحة
 لتمكن الخلل وحصول التفاوت وظهور الغبن الفاحش وخروج بعض ما كان مغيبا من التركة
 وطالت الخصومة بينهم في ذلك فاجتمع السادة والمشائخ الائمة من اهل كورة كذا وعقدوا مجلسا
 في موضع كذا للتأمل في هذه الحادثة والفصل بين هؤلاء الخصوم بطريق التوسط بمشهد القاضي
 فلان ويدنوهم الى الصلح وانفقوا على ان يدفع هؤلاء الاخوة الى فلانة موكلته هذا من جميع
 دعوايها وخصوماتها في هذه التركة كذا كذا اقتراضا به فصالح هذا الوكيل بحكم هذه الوكالة عن جميع
 دعاويها من المهر والتمن من تركة زوجها هؤلاء الاخوة على كذا صلحا صحيحا جائزا قاطعا للخصومات
 دافعة للمنازعات وقبل هؤلاء هذا الصلح من هذا الوكيل على هذا المال واقر واجميعا طائعين بموجب هذا
 المال وهو بدل الصلح لفلانة هذه الموكلة في هذه التركة وانهم بدلوا لها عوضا عن بدل هذا الصلح جميع
 الدار المشتتة على البيوت التي هي في موضع كذا ويحدها وجه جميع الكرم الذي في موضع كذا ويحده
 يحدودها وحقوقها كلها كذا وكذا وقيمة هذه الدار كذا وقيمة هذا الكرم كذا وقبل هذا الوكيل ذلك كله وقبضهما
 منهم بتسليم ذلك كله اليه فارغوا من موانع التسليم وبراءهم من بدل الصلح المذكور فيه ابراء جائزا واقر واجميعا
 بملكية هذين المحدودين لهذه الموكلة لاحق لهم والاواحد منهم ولا لغيرهم في شيء من ذلك ولا دعوى
 ولا كذا الى آخره فتمت ادعواي الى آخره وضمنوا لها الدرك فيهما وضمن الوكيل لهم من موكلته جميع
 ما يدركهم في سائر التركة التي بقيت في ايديهم وقضى بصحة ذلك كله ناغ من قضاة المسلمين
 واشهد والى آخره * الصلح من الوصية بسكنى دار بعينها على دراهم شهد الشهود الى قولنا ادعى فلان
 ان فلانا والد هذا المدعى عليه او صبي لهذا المدعى بسكنى جميع الدار التي هي بموضع كذا
 ويحدها ابداما عاش او مدة كذا ومات على ذلك فلم يرجع ولم يغيروهي تخرج من ثلث ماله وقبل
 هو منه هذه الوصاية بعد موته ومات وترك وارثا واحدا وهو هذا المدعى عليه لا وارث له غيره ثم
 صالحه من جميع دعواه هذه على كذا درهما صلحا جائزا قاطعا للخصومة وانفا للمنازعة فقبل هو منه
 هذا الصلح لهذا البدل الى آخره الصلح من الوصية بسكنى دار بعينها على سكنى دار اخرى هو كالاول
 في الابتداء ويكتب عند بدل الصلح ثم صالحه من جميع دعواه هذه على سكنى دار اخرى من
 هذه التركة موضعها كذا بحدودها وحقوقها وكذا سنة كاملة او يقول سنتين كاملتين او يقول
 ثلث سنين كواصل اولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا صلحا جائزا

صحيحاً وكذا له أمسكها ليسكنها بنفسه ويسكن من أحب ويعمل فيها برايه ثم يذكر القبض والابراء والتفرق وضمان الدرك وهذا صحيح عند أكثر مشائخنا راجع وعند بعضهم لا يجوز كاجارة سكنى دار والا حوط ان يلحق له حكم الحاكم * الصلح عن دعوى عين او دين على سكنى دار او منفعة اخرى يكتب هذا ما شهد الى قولنا ادعى على فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا او ادعى عليه الف درهم غطريفة سوداء متينة رائجة جيدة معدودة ثم صالحا من دعواه هذه على سكنى جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة او كذا على زراعة ارضه التي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ما بدا له من غلة الشتاء والصيف او على خدمة عبدة المسمى كذا سنة كاملة او على ركوب دابته وبذكر جنسها وصفتها ويبين المدة بتاريخها صلحا صحيحا جائزا ويذكر القبول من الآخر والقبض وضمان الدرك من الجانبين والاشهاد * الصلح بين الاب والزوج في تركه المرأة شهدوا ان فلانا يعني الاب وفلانا يعني الزوج اقرطائعين ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا وابا وهما هذان المسميان فيه وتركه فورثاها ولم تترك وارثا غيرهما فاصاب هذا الزوج نصف تركتها اذا ماتت من غير ولد واصاب الوالد سدسها بالفريضة والباقي بالعصوبة قد تركت من المال جميع الدار التي في موضع كذا وجميع كذا ويفصل وان جميع هذه الاموال التي تركتها في يدي زوجها هذان ابنيها فنظر اجمعيا في جميع ذلك فوقفنا على ذلك شيئا فشيئا واحاطا به علما وعرفاه معرفة صحيحة لا ريب فيه عندهما ولم يخف عليهما قليل ولا كثير وان هذا الزوج بعد ذلك صالح مع الاب من جميع حق هذا الاب وحصته من تركه ابنته هذه بعد تصديق كل واحد منهما لصاحبه المسمى فيه وبعد ان كان جميع العين من الذهب ومن الرقيق ومن الحلوى المذكور فيه لمحضرهما وبحيث تناله ايديهما عند تقاعدهما هذا الصلح على ان كذا درهم من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح الصلح صلح من الواجب للاب من هذه الدراهم المذكورة في تركه ابنته وهي كذا الا فضل فيه على كذا درهم التي صلح منها وعلى ان كذا من هذه الدراهم التي وقع بها هذا الصلح من الواجب له من تركه ابنته هذه الذهب والجواهر وهو كذا وعلى ان بقية المال الذي وقع بها هذا الصلح وهي كذا صلح عن جميع الواجب له بحقوقه عن ابنته هذه من سائر الاشياء المذكورة فيها على ان يكون جميع هذا الواجب للاب بحقوقه عن ابنته هذه على زوجها هذا هذا الصلح المذكور فيه فقبل هذا الزوج جميع هذا الصلح المبين فيه

مشافهة ودفع هذا الزوج الى الاب هذا جميع بدل هذا الصلح قبل ان يتفرقا منه بابدانها وسلم هذا الاب الى هذا الزوج جميع الواجب له بحق هذا الصلح على ما وصف فيه وقبض منه هذا الزوج ذلك كله بهذا الصلح في المجلس الذي تعاقده فيه هذا الصلح قبل الاقتراق وذلك بعد اقرار هذا الاب وهذا الزوج انهما قد رأيا جميع ذلك وهي هذه التركة المذكورة فيه وما ينافيها داخلها وخارجها عند وقوع هذا الصلح بينهما فتعاقدا جميعا هذا الصلح بينهما على ذلك وتفرقا جميعا بعد تمام هذا الصلح عن تراض منهما به ورأيا بعد ذلك جميع الدار التي هي من هذه التركة على هيأتها كما رأيا عليها قبل وقوع هذا الصلح بينهما وحصلت هذه التركة للزوج بحق الواجب له فيها بسبب الارث من زوجته هذه وعن صلحه مع هذا الاب عن جميع الواجب له فيها بحق ارثه عنها على ما ذكر من صلحه فما أدركه هذا الزوج فيها ملكه اياه وهذا الاب من هذه التركة او في شيء منه ومن حقوقه من الصباغ والدار من جهة احد من الناس فعلى هذا الاب تسليم ما ينتضيه الشرع والحكم واقر كل واحد منهما طائعانه لاحق له قبل صاحبه ولا عليه ولا عنده ولا في يده من تركة هذه المتوفاة بعد ان احاط علم كل واحد منهما طائعانه لاحق له قبل صاحبه بذلك كله وان كان دعوى يدعيها كل واحد منهما قبل صاحبه من تركة هذه المتوفاة من الاصناف المذكورة فيه او يدعي ذلك احد نسبه في حياته او بعد وفاته وشهود يشهدون لهم بذلك ولم يطلب وكتاب يخرج فذلك كله باطل مردود ويتم الكتاب * صلح الفضولي شهدا لشهود الى قوله ان فلانا كان يدعي على فلان كذا فصالح هذا المقر هذا المدعي تبرعا ونطوما بغير امر هذا المدعي عليه على كذا كذا درهما على انه ضامن ذلك من مال نفسه لهذا المدعي على ان ابرأ هذا المدعي عليه من هذه الدعوى وسلمها له بالبدل الذي صالح عليه وعلى انه ضامن جميع ما يدرك هذا المدعي عليه في ذلك كله من درك من قبله وسببه ومن قبل احد من الناس صلحا جائزا قاطعا للخصوصية وقبل منه هذا الصلح بهذا المال وقبض منه بايعا ذلك اياه تبرعا ونطوما بذلك عن هذا المدعي عليه فصار جميع ما وقع عليه هذا الصلح لهذا المدعي عليه وفي ملكه دونه ودون سائر الناس ملكا صحيحا وحقا واجبا لاحق لهذا المدعي ولا دعوى قبل هذا المدعي عليه ويتم الكتاب قال ان كان هذا الصلح من هذا الفضولي على ان يكون العين المدعى للفضولي لا للمدعي عليه كتبت بعد قولك على كذا درهما على ان يكون هذه الدار المحدودة المدعاة لهذا المصالح دون هذا المدعي عليه

ودون سائر الناس اجمعين و يكتب قبل الاشهاد وقد جعل هذا المدعي هذا المصالح وكيه
في حيوته بقبض جميع هذه الدار من فلان هذا المدعي عليه وممن وجدها في يده من الناس كلهم
وبالخصومة والمنازعة فيها يتولى ذلك بنفسه ان شاء ويوكل به من شاء مرة بعد اخرى ويستبدل
من الوكلاء من شاء مرة بعد اخرى يعمل في ذلك برأيه ويقوم مقامه جائزا مرة في جميع
ذلك وجعله وصياله في جميع الذي وكله به دون غيره من الناس بعد وفاته وقبل هذا المصالح
ما شهد اليه شفاها فان لم يقدر على اخذها منه استرد بدل الصلح من المدعي ويتم الكتاب كذا
في الذخيرة * وان كان الصلح من دعوى الائمة يكتب انه صالحه من دعواه قبله كذا الذي
كان اودعه عنده وانه قبضها ودفعه فطلب صاحب اليد بعهده منه رد الامانة فمحمد حجودا اصليا حتى
صارت هذه الامانة مضبوته له عليه سلمه ان كانت من ذوات الامثال او قيمتها ان كانت
من ذوات القيم فصالحه عن هذه الدعوى كذا درهما صلحا صحيحا وانه قبل منه هذا الصلح
على هذا البدل مع انكاره قبولا صحيحا كذا في الظهيرية * الصلح من دم العمد على مال ادعى
عليه انه قتل اباه فلانا بحديدة عمد او غير حق ظلما وعدوانا ولم يترك هذا المقتول وارثا سواه وان له
القصاص قبل هذا المدعى عليه وعليه الانقياد له وتسليم نفسه اليه واستيفاء القصاص منه ثم صالحه
من دعواه هذه على كذا فقبل ذلك منه مشافهة صلحا صحيحا فاطعا للخصومة وقبض منه بدل
هذا الصلح بايافته ذلك اياه وبراءة عن جميع دعواه هذه وضمن له جميع ما يدركه في ذلك
من درك من قبل وارث لابنه هذا ان ظهر وغريم وموصى له وحاكم وذوي سلطان وغيرهم
من الناس حتى يخلصه من ذلك او يرد عليه مما قبضه منه بهذا الصلح بقدر ذلك الدرك ضمانا
جائزا صحيحا فلم يبق له بهذا الصلح والابراء حق ولا دعوى اليه اخره كما مر والله تعالى اعلم
كذا في المحيط * الصلح عن القصاص فيما دون النفس ادعى عليه انه قطع يده اليمنى من مفصل
الكف عمد او تعديا وظلما بغير حق وانما قد برأت من بعد ذلك وادعى عليه القصاص في يده اليمنى
بجذائته هذه فسأله ان يصالحه من دعواه هذه كذا واجابه اليه ذلك وصالحه على هذا المال
ويتم كالاول والله تعالى اعلم * الصلح من دم الخطاء ادعى عليه انه قتل اباه فلانا خطأ بغير حق
فطلب منه دية و طلب منه ان يصالحه منها على كذا درهما وجلا بثلاث سنين من تاريخ
هذا الكتاب

هذا الكتاب على ان يبرأه عن دعواه هذه على ان يؤدي اليه كل سنة من هذه السنين الثلث هذه الدراهم المسماة فيه صلحا صحيحا الى آخره ويلحق بآخره حكم الحاكم * الصلح عن دعوى قتل العبد عمدا شهد الشهود الى قولنا ادعى على فلان انه قتل عبده التركي المسمى فلان او الهندي او امته الرومي المسماة فلانة عمدا بحديدة ظلما وعدوانا وادعى عليه ان قاضيا عدلا جائز الحكم فيما بين المسلمين قضى له عليه بالقصاص في قتله في هذا العبد بيينة قامت له عليه او باقراره كما يكون اخذا بقول من يرى القصاص على الحر يقتل عبد الغير وطلب منه القصاص بدعواه هذه فسأل الصلح عن دعواه هذه على كذا درهمها فاجابه الى ذلك وصالحه الى آخره ويلحق به حكم الحاكم ليصح دعوى القصاص في هذه الحادثة في قولهم جميعا ثم يذكر حكم الحاكم بجوازه لو فوعه على غير اقراره وفي كتاب الشروط عن محمد رح في رجل يدعي قتل الرجل انه قتل اخاه عمدا وهو وارث له لا وارث له غيره فصالحه عن القصاص على الدية ونجمها في ثلث سنين فالصلح جائز كذلك اذا صالحه على اقل من الدية يجوز الا على قول بعض الناس وقد مر هذا قال فان اراد ان يكتب بذلك كتابا فلان يعني ولي القتل من فلان يعني المقاتل اني قتلت اخاك فلان بن فلان ويكتب انت وارثه لا وارث له غيرك وانك صالحتني من دم اخيك على كذا وبتم الكتاب واذا كان القصاص بين الصغار والكبار فصلح الكبار جازي قولهم جميعا اما عند ابي حنيفة رح فلان الكبير يملك الاستيفاء فيملك الصلح واما على قولهما فلانه يصح صلحه في نفسه وسقط القصاص وانقلب نصيب الصغار الباقيين مالا فان كتب الصلح في ذلك يكتب الصلح من الكبير عند ابي حنيفة رح فيما ذكرنا وعندهما يكتب كتاب الصلح في نصيب الكبير لا غير وتركه فيه ان نصيب الصغار صار مالا بالعفو اذا قتل الرجل عبدا ولا ولي له فلا مانع ان يصلح من دمه بالاتفاق اما عند ابي حنيفة ومحمد رح فلانه يملك استيفاء القصاص فيملك الاستقاط بالصلح واما عند ابي يوسف رح فالامام كالوصي والوصي يملك الصلح وكذا الامام لان فيه نفع العامة المسلمين فان اراد ان يكتب في ذلك كتابا كتب على نحو ما ذكرنا كذا في الذخيرة * الصلح من العيب في المشتري شهد الشهود ان فلانا وفلانا اي البائع والمشتري افراطا تعين ان فلانا اشترى من فلان هذا الغلام الذي يدعى فلان وهو كذا بكذا درهما ووقع التقابض بينهما وان هذا المشتري بعد ذلك اطلع على عيب كذا بهذا الغلام ولم يكن رأى هذا العيب ولا يرى

البائع من عيوبه وخاصته بعد ذلك في يدي الغلام عليه بهذا العيب واقر له هذا البائع بذلك وصدقه على هذا ووفقا على صحة حصة هذا العيب من الثمن المذكور فيه وهو كذا وانهما بعد ذلك اصليا من هذا العيب على كذا من الثمن المبين فيه على انه يدفعه هذا البائع الى هذا المشتري على ان يرثه هذا المشتري عن هذا العيب تفعل ذلك واصطليا صحيحا وقبض هذا المشتري من هذا البائع هذا البدل وبراءة وتفراق ويتم الكتاب ويكتب لهما نسختين * الصلح من مجهول على معلوم شهدوا ان فلانا ذكر انه كان بينه وبين فلان خلطة واخذ واعطاء وان له عليه حصلا من ذلك كله لا يعرف قدره فسأله ان يصالحه من ذلك على شيء واتفقا على ان يصالحه من ذلك كله على كذا فقبل منه ذلك مواجهة ويتم الكتاب على ما مر في مثله ويلحق به حكم الحاكم لان الصلح من المجهول لا يجوز عند الشافعي رح وعندنا يجوز على بدل معلوم * الصلح من دعوى الرق شهدوا ان فلان بن فلان ادعى على فلان بن فلان وهو رجل لا يعرف الا باسمه ولا يوفق على نسبه انه مملوك بملك صحيح ومرفوقه وانه خرج من طاعته وطالبه بطاعته والانقياد له بحكم الرق فسأله ان يصالحه من هذه الدعوى على شيء فاجابه اليها وصالحه منها على كذا صحيحا فقبله منه ذلك مواجهة وقبض جميع هذا البدل بدفعه اليه ذلك فلم يبق لهذا المدعي على هذا المدعى عليه بعد هذا الصلح حق ولا دعوى ولا خصومة ويجوز الصلح في هذا على حيوان موصوف في الذمة لانه كالتق على مال لا ولاء فيه لانه لم يقر بالرق ويكتب في موضع ذكر البدل على عبد تركي شاب سليم من العيوب او على جارية هندية شابة سليمة من العيوب ويجوز على ثياب موصوفة في الذمة لكن يبين فيها الجنس والصفة والاجل وموضع التسليم * الصلح من دعوى النكاح على مال ادعى على فلانة انها امرأته ومنكوحته وحلا له بنكاح صحيح فانها امتنعت عن طاعته قبل دخوله بها او خرجت عن طاعته بعد دخوله بها وادعى عليها من اشياء من صنوف الاموال وانها انكرت دعواه قبلها وسأله ان يصالحها على شيء فاجابها الى ذلك وصالحها من دعوى النكاح ومن دعوى هذه الاموال والخصومات على كذا درهمين مصالحة صحيحة فقبلها منه قبولا صحيحا وقبض منها جميع بدل هذا الصلح قبضا صحيحا ولم يبق له عليها دعوى النكاح ولا دعوى شيء من هذه الاموال هذا وجه موجود في كتب السلف ومن مشائخنا رح من ابطال هذا الوجه فانه اعتبار

عن النكاح او اخذ مال بباطل والمختار في المسئلة المصالحة عن دعوى المال والتطبيق من غير سؤال وجه كتابته ادعى عليها انها قبضت من ماله كذا وهي زوجته وهي تمنع من طاعته وانكرت ذلك كله ثم انه صالحا من كل دعوى مالية وخصومة مالية على كذا الى آخر شرائطها ثم يكتب وكان يدعى عليها النكاح وهي منكورة دعواه نكاحا مقرة بنكاح رجل آخر وذلك الرجل مصدق لها فيه وطلقها هذا المدعى طلقه واحدة بائنة بغير طلبها وسؤالها تنزهها واحتياطا ويتم الكتاب *
 نسخة اخرى في الصلح من دعوى النكاح مع زيادة دعواها الحرمه فيه ادعى على فلانه انها زوجته وحلاله وله منها ابن يسمى فلانا وانها امتنعت عن طاعته ووافقت فلانا بغير حق وسألها طاعته والانتيا له باحكام النكاح فاجابت انها كانت زوجته وحلاله وانه حلف بطلاقها ثلثان لا يسأله ولا يغيب عنها ولا يخرج من بلدة كذا الا باذنها وقد سافر وغاب عنها وخرج بغير اذنها بعد هذه اليمين وحنث في يمينه فحرمت عليه بالطلاق الثلث وانتقضت عدتها بثلاث حيض ثم تزوجت بهذا واثبت هذه الحرمه بينه عارلذا قامت عند القاضي فلان ايام قضائه بكورة كذا وجرى القضاء به على الوجه والاشهاد على القضاء ثم وقع صلح بينهما على كذا ويتم الكتاب على ما يسا كذا في الذخيرة * واذا اردت كتابة الصلح من دعوى الخطاء في لختان كتبت اقر فلان بن فلان في حال جواز اقراره في الوجوه كما انه كان ادعى على فلان بن فلان انه ختن ابنه الصغير المسدى فلانا وهو من ابناء خمس سنين وكان محضرا مجلس الدعوى هذه مشارا اليه بغير اذن والده وقطع حشفته بالموسى قطع ازالته به منفعه عضوه هذا على الكمال زوالا لا يرجع عودها ظاهرا وهي منفعه الاحبال والاعلاق واستدساك البول وانه يسلس منه بولاه دارا دائما لا ينقطع واتفق عليه بعض الحذاق من الجراحين والحلاقين المعروفين بذلك العمل حتى وجب اليه الكاملة بهذا العمل الموجود منه وكان يطالبه بالجواب عن ذلك عند القاضي فلان وكان هذا المدعى عليه مترا بالختان منكرا زوال هذه المنفعة الموصوفة بفعله زاعدا زوالها بسبب آخر في المستقبل من زمان فعله وطالت الخصومة بينهما وتعذر على والد الصغير اثبات ما ادعاه على هذا المدعى عليه وكان الخبر به في الصلح عن هذه الدعوى دون الاطالة والتداعي في هذه الخصومة فصالحه والد الصغير الذي هذا بولاية الابوة من هذه الدعوى على كذا درهما وزنا من النقرة الخاصة الجيدة القابلة للضرب ولم يبق لهذا الصغير على هذا المدعى عليه بعد هذا

الصلح دعوى ولا خصومة لا قليل ولا كثير وصدقه المدعى عليه فيه خطا با وهذا القدر كفاية لمن له مهارة في هذا العلم ودراية كذا في الظهيرية * الفصل الثامن عشر في القسمة والمناخرون يكتبون هذا ما شهدوا الى قولنا ان فلانا وفلانا اقرروا الى آخره ان جميع الدار المشتملة على البيوت التي هي في موضع كذا وحدودها كذا ابحدودها وحقوقها ومرافقها وارضها وبنائها وكل قليل وكثير هولها فيها من حقوقها كانت مشتركة بينهم وكانت في ايديهم اثلاثا او كما يكون لفلان كذا ولفلان كذا وانهم اقتسموها بينهم بقسمة قاسم عدل تراضوا بينهم واجاز واقسمته عليهم فقسم هذا القاسم عليهم بتراضهم بالعدل والحق قسمة تقويم واصلاح واصاب فلانا منها بحصة الناحية التي هي من يمين الداخل من بابها وبابها مما يلي المشرق فيها بيوت ثلثة بيت منها يسمى كذا وبيت كذا وعليهما غرفتان بينهما صفة وبين ايديهما ساحة طولها كذا وعرضها كذا بالذراع التي يذرع بها في بلدة كذا واصاب فلانا منها بحصة الناحية التي هي من يسار الداخل من بابها ويبين ذلك الى آخره على ما مر واصاب فلانا الناحية التي هي المواجهة الداخل من بابها وهي منتهى هذه الدار ويشتل على كل ناحية من هذه النواحي الثلثة حدود اربعة فاحد حدود الناحية اليمنى لزريق كذا الى آخره واحد حدود الناحية اليسرى لزريق كذا الى آخره واحد حدود الناحية المواجهة لزريق كذا الى آخره فوكت لكل واحد منهم بجميع حصته ونصيبه جميع الناحية التي وصفت له بحدودها كلها وحقوقها ويذكر الدهلير الذي لهذه الدار مرفوعا بينهم ممر لجميع الحصص المسمى فيه مشاعا بينهم * وجه آخر على ان يفتح كل واحد منهم بابا بالقسمة الى الطريق الاعظم او الطريق المشترك وهو في موضع كذا قسمة صحيحة جائزة لافساد فيها ولا خيار وقبض كل واحد منهم ما وقعت عليه هذه القسمة بتسليم اصحابه جميع ذلك اليه فارغاعن كل مانع ومنازع وتفرقوا عن مجلس هذه القسمة بعد صحتها وتامها تشرق الابدان والافعال بعد اقرار كل واحد منهم لمعرفة ذلك كله ورؤيته ورضاه به فما درك كل واحد من هؤلاء في ذلك او في شيء منه ومن حقوقه من درك فعلى كل واحد من صاحبه ما يقتضيه الشرع ولاحق لكل واحد منهم فيما وقع لصاحبه ولا دعوى ولا طلبة وكل دعوى يدعيها في ذلك كله فهو مردود باطل واشهدوا على انفسهم كذا الى آخره كذا في المحيط * قسمة الدواب يشهد عليه الشهود

الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا له جميعا ان فلانا وفلانا اقرروا عندهم واشهدوهم جميعا على اقرارهم طائعين في حال صحة ابدانهم وقيام عقولهم وجواز امورهم له اياهم فلان مات وترك من الخيل كذا وكذا اميرا ثلثينهم ولم يترك وارثا غيرهم. صار ذلك موروثا بينهم اثلاثا على السوية وهو على اسنان والوان مختلفة فمنها من الجذاع كذا وكذا ومن الشاء كذا وكذا ومن الفوارح كذا وكذا فلرادوا قسمتها بينهم وقد حصلت ميراثا ليست بمشغولة بدين ولا وصية فا حضروها وقوموها بالحق والعدل فبلغت قيمتها كذا وكذا درهمانم جعلوها اقساما بالعدل والحق من غير حيف ولا غبن فاصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا واصاب فلانا كذا وقيمتها كذا واصاب فلانا كذا بنصيبه المشاع المسمى الموصوف في هذا الكتاب بهذه القسمة الموصوفة ومصرف كل واحد منهم نصيبه من جملته وجميع ما صار له بهذه القسمة وذلك بعد افراع منهم بالتراضي وان لم يكن بينهم افراع سكت عن ذلك وقبض كل واحد منهم من جميع ما صار لهم من ذلك بتسليم صاحبه ذلك كله وابراء كل واحد منهم صاحبه من ذلك دعوى وخصومة وطلبة كانت له في ذلك كله واقرائه لم يبق له قبل صاحبه ولا قبل احدهما شيء من ذلك كله والله متي ادمي شيئا من ذلك فهو باطل مردود وتفرقا عن تراض بالابدان والاقوال فما ادرك كل واحد منهما في ذلك كله من درك فعلى صاحبه تسليم ما يقتضيه الشرع واشهدوا الى آخره وعلى هذا الابل والغنم والبقر ونحوها وذكرها وحياتها والوانها بصفاتها وما الرقيق فابو حنيفة رح لا يرى القسمة فيه خيرا وهما يريانها فلن اجبر القاضي على ذلك ورأي قضاء في مختلف فيه فيصير بالاجماع ووجه كتابته هذا ما شهدوا الي قولنا ان اباهم ترك كذا عبدا وكذا امته احدا العبيد اسمه كذا وصفته كذا والآ خر كذا واحدى الآماء اسمها كذا وصفتها كذا والاخرى كذا قد بلغوا مبلغ الرجال وبلغن مبلغ النساء فارادوا قسمتهم بينهم بالتراضي او يقولون بالافراع او يقولون فتوافعوا الى القاضي ايقول رفع فلان الى القاضي وطلب منه جبرهما على القسمة وكان القاضي يرى ذلك فاجبرهم على ذلك وبعت فلانا فقومهم بالعدل فبلغت قيمتهم كذا وكان بالافراع بينهم فافرع بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا فان كانوا بينهم بشراء او بسبب آخر غير الارث بين ذلك وفي الامتعة والاواني والكيلى والوزنى والميراث يكتب على قياس ما مرواكن في المثلي لا يذكر القيمة * قسمة الميراث وهي انواع هدا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب الى قولنا ان اباهم هذا المسمى في هذا الكتاب مات وترك اوصافا من الحيوان

ميراثا بينهم اثلاثا فمن الحيوان من الخيل كذا وفرس منها سنه كذا والآ خر كذا ومن الابل كذا والبعير منها كذا وثاقه منها كذا ومن البغال كذا على هذا الوجه ومن الحمير ومن البقر كذا ومن الغنم كذا ومن العقار كذا وبين المواضع والحدود ويسمى الارضين والحيوانيت كذلك ومن الفرش كذا ومن الاواني كذا ومن ثياب البذل كذا ومن النقود كذا وخلف من الورثة كذا هؤلاء البنين الثلاثة وصارت تركته بينهم اثلاثا فان كانت الورثة مختلفين فان كانوا ابوين وابنين وابنة وزوجة وامثال ذلك يكتب وخلف من الورثة ابوين فلانا وفلانة وامرأة وهي فلانة وابنين وهما فلان وفلان وابنة وهي فلانة وصار ذلك ميراثا لهم على فرائض الله تعالى للمرأة الثمن وللأبوين السدسان والباقي بين الأولاد لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ أصل الفريضة من الأربعة وعشرين سهما وقسمتها من مائة وعشرين سهما للمرأة منها خمسة عشر وللأبوين منها أربعون سهما لكل واحد منهما عشرون سهما ولكل ابن منهما ستة وعشرون سهما وللبنات منها ثلثة عشر سهما وقومت كل هذه التركة بتقويم أهل البصارة والعدالة فبلغت الفين وأربعمائة درهم للمرأة من ذلك ثلثمائة درهم وللأب أربعمائة درهم وللأم كذلك ولكل ابن خمس مائة وعشرون درهما وللبنات مائتان وستون فدفع إلى المرأة بما أصابها جميع الدار التي في موضع كذا ودفع إلى الأب جميع الكرم وكذا البواقي إلى آخره كذا في الذخيرة * ويكتب إذا كان الارث حيوانات واحبوا ان يقسموا بينهم بتراضيههم بعد معرفتهم جديعا بأعيانها وصفاتها وقيمتها ونظرهم إليها ورويتهم أياها ووقوفهم عليها على صداقها وعدتها وقد حصلت لهم ميراثا خاليا عن كل دين ووصية فاقسموها بينهم فاصاب فلانا منهم بحصته من جميعها وهي كذا درهمها وجميع الفرس المسمى كذا وجميع كذا واصاب فلانا بحصته من جميعها وهي كذا درهمها وجميع كذا وجميع كذا بتراضيههم عليها بقسمته صحيحة نافذة جائزة جرت بينهم وقد يقع هذا الوجه فجعلوا الخيل منها قسما صحيحا وجعلوا الابل قسما والبق قسما وتراضوا ان يقسم ذلك بينهم بالأقراع فاقروا بينهم فاصاب فلانا كذا وفلانا كذا وقبض كل واحد منهم جميع ما أصابه منها وأبرأ كل واحد منهم انه استوفى جميع نصيبه منها ولم يبق له قبل صاحبه منها شيء وانه أبرأه عن كل دعوى فيها ولم يكن في هذه التركة دين لا حد ولا شيء منها دينا على احد وانه متى ادعى شيئا من ذلك عليه فهو باطل ومردود وتفرقا فيما ادرك واشهدوا ويثمه وعند جماعة وهو خلاف قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ربح القسمة في الأصناف

المختلفة بالاقرار لا تصح كانه كالبيع والبيع بشرط الاقرار كالبيع بالقاء الحجر ونحو ذلك فيلحق بهذا حكم الحاكم كذا في المحيط * اذا كانت القسمة بين ورثة فمنهم غائب يكتب شهد الشهود على قولنا ان فلانة توفيت وخلفت من الورثة زوجا غائبا يسمى فلان بن فلان وابنا صغيرا يسمى فلان ومن التركة كذا وكذا ومبلغ التركة كذا وان فلانا كان نائبا من جهة الحاكم بطريق النظر الشرعي ليقبض حصة الغائب من التركة بين هؤلاء الورثة ويحفظها الى وقت حضوره وقسمت التركة بين هؤلاء الورثة على فرائض الله تعالى ووقع جميع المحدود الذي في موضع كذا في نصيب هذا الزوج وفي نصيب الصغير بالقسمة الصحيحة ووقع في نصيب فلان الغائب جميع كذا فقبط هذا النائب حصة هذا الغائب بحكم هذه النيابة قبضا صحيحا وذلك يوم كذا في شهر كذا كذا في الذخيرة الفصل التاسع عشر في الهبات والصدقات اختلف اهل الشروط بالبداية بكتاب الهبة والصدقة فابو حنيفة واصحابه رح يكتبون هذا كتاب فلان بن فلان الفلاني وكان الشمي رح يكتب هذا كتاب ما وهب فلان بن فلان والطحاوي يكتب هذا ما وهب فلان بن فلان والمتأخرون رح من اهل هذه الصيغة يكتبون كما يكتب الطحاوي رح هذا ما وهب فلان بن فلان انه وهب من فلان ومحمد رح كان لا يكتب في الهبة ولا في الصدقة هبة محدودة وصدقة محدودة وعامة اهل الشروط كانوا يكتبون ذلك ولا بد من ذلك لان الهبة لا تجوز الا مقبوضة محدودة عندنا حتى ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تجوز عندنا خلافا للشافعي رح والقبص شرط صحة الهبة والصدقة عند عامة العلماء رح خلافا لابراهيم النخعي رح فانه يقول اذا اعادت الصدقة جازت وان لم تقبض ويكتب هبة صحيحة جائزة فبعد هذا يظران كانت هبة لارجوع فيها الواهب كالهبة من احد الزوجين لصاحبه وكالهبة من الرحم المحرم نحو الهبة لابنه الكبير او ابنته الكبيرة اولاده اولاه اخيه اول ابن اخيه اول اخته اول نوافلها ولجدة او لجدة له ولعمته او لخاله او لخالته يكتب عقيب قوله صحيحة جائزة بتة بتة لا رجعة لهذا الواهب فيها وان كانت هبة فيها رجوع يكتب بتة بتة فحسب وفي شرح شروط الاصل انه لا يكتب بتة بتة في هذه الصورة ايضا صورته على ما اختاره المتأخرون هذا ما وهب فلان لفلان وهب له جميع الدار المشتلة على البيوت التي هي في موضع كذا وبهذا وهذا الواهب المسمى في هذا الكتاب من هذا الموهوب له المسمى فيه جميع هذه الدار المحدودة فيه بمحدودها وحقوقها كلها واراضها

وبنائها وسفلها وعلوها وطرقها وكل قليل وكثير هو فيها من حقوقها وكل داخل فيها من حقوقها وكل خارج منها من حقوقها هبة صحيحة نافذة محوزة مقسومة فارغة لا فساد فيها بغير شرط عوض صلة منه له وتبرعاً منه عليه لا على سبيل تلجئة ومواعدة وقبلها هذا الموهوب له مراجعة في مجلس هذه الهبة وقبضها هذا الموهوب له في مجلس الهبة بتسليم هذا الواهب ذلك كله اليه وبتسليطه عليه فارغاً من كل شاغل ومانع ومنازع وهي في يد هذا الموهوب له بحق الهبة ولا يكتب في هذا الكتاب ولا في كتاب الصدقة وتفرقاً من مجلس العقد تفرق الأبدان والله تعالى اعلم وأن شئت كتبت أقر فلان طائعا أنه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا ويحدها وهب له هذه الدار ويحدودها وحقوقها كلها إلى آخر ما ذكرنا والله تعالى اعلم وأن كان الموهوب كرم ما يكتب بحدوده وحقوقه كلها وبنائها وأشجاره المثمرة وغير المثمرة وزراعيته وغراسه وأوطا طه وأغراسه وأنهاره وسواقيه وشربه بمجاربه ومسائله في حقوقه فان كان على الأشجار ثمار أو ورد أو ورق له قيمة كورق شجر الفرباد لا بد من ذكره لأنه لا يدخل من غير ذكره وإذا لم يدخل فسدت الهبة لأنه يمنع صحة التسليم وإذا كانت الهبة بشرط العوض يكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان بشرط العوض الموصوف فيه وهب له جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها هبة صحيحة نافذة محوزة مقبوضة لا رجوع فيها على أن يعوضه جميع الكرم الذي هو في موضع كذا ويحده تعويضاً جائزاً نافذاً مفرغاً محوزاً مقبوضاً لا رجوع فيه وقبل الموهوب له الدار هبة هذه الدار بهذا الشرط وقبض كل واحد منهما جميع ما صار له بهذه الهبة والتعويض الموصوفين فيه بتسليم كل واحد منهما جميع ذلك اليه وتسليطه عليه فارغاً من موانع التسليم فجميع هذه الدار بهذه الهبة لعلان هذا وجميع هذا الكرم بهذا التعويض لفلان هذا ولا رجوع لكل واحد منهما على صاحبه فيما صار في يده بحكم هذه الهبة وهذا التعويض أقرار بذلك كله وأشهد على أقرارهما من أثبت اسمه في آخر هذا الكتاب ذلك في يوم كذا في شهر كذا والله تعالى اعلم أن كانت الهبة من غير شرط العوض الآن الموهوب له عوض الواهب من هبته يكتب فيه هذا ما عوض فلان فلان من الدار التي كان وهبها له في موضع كذا وسلمها اليه فقبضها منه وكتب بذلك على أنفسهما كتاباً بهذه نسخته بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ كتاب الهبة ثم يكتب فعوض فلان الموهوب له هذا فلان الواهب هذا من هذه الهبة كذا

قبله منه وقبضه منه بتسليمه فلم يبق لهذا الواهب في هذا الموهوب رجوع ولا لهذا المعوض فيما عوض وذلك في يوم كذا وإذا كان الموهوب مشاعا لا يحتمل القسمة كالرقيق والحيوان والدرّة واللؤلؤ ونحوها فهبته جائزة بلا خلاف ويكتب فيه هذا ما وهب فلان لفلان جميع سهم واحد من سهمين وهو النصف مشاعا من كذا إلى آخره وإذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة كالدار والكرم والارض ونحوها فهبته فاسدة عندنا خلافا للشافعي رح وإذا كتب في ذلك كتابا يلحق بآخره حكم الحاكم وقد حكم بصحة هذه الهبة حاكم من حكام المسلمين بعد خصومة معتبرة ونعت بين هذين العاقلين إذا وهب الرجل داره من رجلين لا تجوز هذه الهبة عند أبي حنيفة رح على التساوي والتفاوت جميعا وعند أبي يوسف رح تجوز على التساوي ولا تجوز على التفاوت وعند محمد رح تجوز على التساوي وعلى التفاوت وصورة الكتابة فيه هذا ما وهب فلان لفلان وفلان جميع الدار المشتملة على البيوت والحجرات التي في موضع كذا ويحدّها بحدودها وحقوقها كلها إلى آخره صفقة واحدة بينهما نصفين هبة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبلها جميعا منه هذه الهبة في هذه الدار المحدودة فيه وقبضها جميعا مع تسليم هذا الواهب ذلك اليهما معا وتسليطه أيّاهما عليها في مجلس الهبة مبني في أيديهما بحكم هذه الهبة مملوكة بينهما نصفين ويلحق بآخره حكم الحاكم إذا وهب رجلان دارا من رجل صفقة واحدة يكتب فيه هذا ما وهب فلان وفلان لفلان وهب له صفقة واحدة جميع ما ذكرناه مملوك لهما نصفين أو على السواء أو اثلا ثلثا لفلان وثلثا لفلان وهو جميع الدار التي في موضع كذا هبة صحيحة محوزة مقبوضة وقبل الموهوب له منهما جميعا هذه الهبة وقبضها منهما حمله بتسليمهما ذاك كله إليه وتسليطهما أيّاه على ذلك وذلك في يوم كذا إذا وهب رجل لصغير اجنبي عنه هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان للصغير فلان بن فلان وهب له كذا هبة صحيحة جائزة نافذة محوزة مقبوضة وقبل أبو الصغير فلان بن فلان هذه الهبة لابنه الصغير هذا فلان بولاية الأبوة وأن لم يكن للصغير أب وله أم يكتب وقبلت أم هذا الصغير فلانة هذه الهبة لهذا الصغير فلان في حجرها وقد مات أبوه وليس له وصي وأن لم يكن للصغير أم أيضا وهو في حجر واحد من أقربائه معه أو خاله يكتب وقبل هم الصغير فلان هذه الهبة أو خاله فلان هذه الهبة لهذا الصغير فلان وليس له أب ولا وصي يلي أمره وأن كان الصغير عاقلًا مميزًا يكتب قبل هذا الصغير هذه الهبة وهو عاقل مميز مات أبوه وليس له وصي يقوم بأمره ولا قريب بعوله وقبض هذا الموهوب له بتسليم هذا الواهب ذلك حمله إليه فارغًا من

كل مانع ومنازع وذلك في يوم كذا اذا وهب الرجل لولده الصغير هبة يكتب فيه هذا ما وهب فلان لابنه الصغير وهب جميع الدار التي في موضع كذا ويحدد الدار الى آخر ما ذكرنا فاذا انتهت الى القبض يكتب وقبض هذا الاب من نفسه لهذا الصغير بولاية الابوة جميع ذلك ذكر الشيخ الامام نجم الدين رح قبض الاب من نفسه في شروطه ولم يذكر محمدرح في شروط الاصل قبض الاب قال الشيخ الامام انما يذكر لان الهبة في يد الاب وقبض الاب ينوب عن قبض الصغير وفي هبة الاصل يقول هذه الصورة والقبض ان يعلم ما وهب له ولذلك لم يكتب محمد رح في هذه الهبة قبول الاب لان القبول ليس بشرط فيما يهب الانسان لولده الصغير قال نجم الدين رح وكذلك الام اذا وهبت والاب ميت فالقبض اليها والكتابة كذلك والله تعالى اعلم اذا وهب الرجل الدين من غير من عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان وهب جميع الدين الذي له يعني للواهب علي فلان آخر في صك كتب عليه بتاريخ كذا بشهادة فلان وفلان وهب لذلك كله هبة صحيحة وسلطه علي طلبه منه ومخاصمته اياه فيه واثباته عليه ان جحده واستيفاءه لنفسه منه وممن يقوم مقامه في ايفائه وقبل فلان هذه الهبة وجميع ما اسند اليه فيها واذا وهب الدين ممن عليه الدين يكتب هذا ما وهب فلان لفلان جميع ما كان له عليه من الدين وهو كذا هبة صحيحة وقبل فلان ذلك منه قبولا صحيحا وفي هبة المرأة مهرها من زوجها يكتب وهبت لزوجها جميع المهر الذي لها عليه وهو كذا هبة صحيحة صلة له ومراعاة بحقه من غير شرط عوض وابطرائه عن ذلك ابراء صحيحا فقبل هو هبتها هذه الهبة وابطرائها هذا مواجعة ولم يبق لها عليه بعد هذه الهبة وبعد هذا الابراء من هذا المهر شيء لا قليل ولا كثير فمتى ادعت بعد ذلك شيئا منه فدعواها باطلة مردودة ذكر الشيخ الامام نجم الدين رح هذا الكتاب علي هذا النحو في شروطه وشرط قبول من عليه الدين الهبة وهكذا ذكر شمس الائمة السرخسي رح في شرح كتابه وهكذا ذكر في واقعات الناطغي رح وعامة المشائخ رح ذكر وافي شرح كتاب الكفالة وفي شرح كتاب الهبة ان هبة الدين ممن عليه الدين تتم بدون القبول وهذا كله في حق الاصيل وانفقوا في حق الكفيل ان هبة ما عليه من الدين منه لا يتم الا بالقبول اذا تصدق بداره علي فقير او بشيء آخر يكتب فيه هذا ما تصدق فلان علي فلان تصدق عليه بجميع الدار التي موضعها كذا يحدودها وحقوقها صدقة جائزة صحيحة نافذة لافساد فيها ولا رجعة ولا شرط عوض ابتغاء

لوجه الله تعالى وطلب مرضاته ورجاء ثوابه وهربا من اليم عقابه وقبض هذا المتصدق عليه جميع هذه الدار المحدودة بحكم هذه الصدقة بتسليم هذا المتصدق وشرطنا قبض المتصدق عليه بتسليم المتصدق لمعنى ذكرنا في فصل الهبة ثم يكتب فلاحق للمتصدق في ذلك بعد هذه الصدقة وبعد هذا التسليم ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبه بوجه من الوجوه وكل دعوى يدعيها هذا المتصدق في ذلك كله فهو باطل مردود الى آخره كذا في الذخيرة * فيكتب فيها ما يكتب في الهبة ويريد لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وابتغاء مرضاته كذا في الظهيرية * الفصل العشرون في الوصية الوصية في معنى الهبة والصدقة لانها لا تخلو اما ان كانت للفقير او للغني فان كانت للفقير كانت بمعنى الصدقة وان كانت للغني كانت بمعنى الهبة فتلحق بهما فتقول واذا اردت كتابة الوصية فالوجه فيه كتابة كتاب كتبه ابو حنيفة رح حين استكتب فاملاه على السائل على البدئية * بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به فلان بن فلان وهو يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له لم يلد ولم يولد ولم يتخذ صاحبة ولا ولدا ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الدن وهو الكبير المتعال وان محمدا عبده ورسوله وامينه على وجهه وان الجنة حق وان النار حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور مبنهلا الى الله تعالى اي متضرعا ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له فيه وما امتن به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير واوصى فلان ولده واهله وقرايته واخوته ومن اطاع امره بما اوصى له ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون واوصاهم جميعا ان يتقوا الله حق تقاته وان يطيعوا الله في سرهم وعلايتهم في قولهم وفعلهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتنرقوا فيه وجميع ما اوصاهم به ولا عتابهم عنه ولا يأخذ من طاعة الله ومن التمسك بامره واقر فلان ان عليه من الدين لفلان كذا ولفلان كذا فتسبه وتسميه الى ابيه وجده واوصى ان حدث به حدث الموت ان يقضي جميع ديونه بعد الفراغ من تجهيزه وتكفينه ثم ينظر الى ثلث ما بقي مما يخلف وينفذ من ثلثه في كذا وفي كذا ثم بقي بعد ديني وانفاذ وصاياي فهو ميراث لورثتي وهم فلان وفلان على فرائض الله تعالى التي جعلها لهم ولي ان اغبر وصيتي التي اوصيت بها في ثلثي وارجع عما شئت واتقض ما رأيت وابذل من الموصى لهم من شئت فان مت فوصيتي منفذة على

ما اموت عليه منها وقد جعل فلان فلانا وصيه في جميع امور بعد وفاته فقبل فلان الوصية منه مواجهة شهد الشهود عليه بذلك وهذا ذكر وصية تامة كذا في الظهيرية * وصية جامعة صوره هذا ما اوصى العبد الضعيف في نفسه الفقير الى رحمة ربه فلان اوصى به في حال قيام عقله وجواز امره له وعليه وبشهادة ان لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ولم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً احد لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ولم يكن له شريك في حكمه احد ويشهد ان محمداً صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عبده وصفيه ورسوله وامينه على وحيه وارسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وان الجنة حق والنار حق والصراط حق وان الساعة آتية لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وانه قد رضي بالله رباً وبالا سلام ديناً وبمحمد صلى الله تعالى عليه وآله نبياً وبالقرآن اماماً وبالكعبة قبله وبالمؤمنين اخواناً على ذلك حي وعلى ذلك يموت وعلى ذلك يبعث ان شاء الله تعالى مبتهلاً الى الله تعالى ان يتم عليه في ذلك نعمته وان لا يسلبه ما وهب له وما انفق به عليه حتى يتوفاه اليه فان له الملك ويده الخير وهو على كل شيء قدير ويشهد ان يخرج من هذه الدنيا الغدارة المكاراة الخداعة تائباً الى الله تعالى نادماً على ما فرط فيها متأسفاً على ما قصر فيه مستغفراً من كل ذنب وزلة بدرت منه مؤملاً من خالقه ورازقه تبارك اسمه قبول توبته واقالة عثرته راجياً عفوه وغفرانه اذ وعد ذلك عبادة فيما انزل على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال وهو الذي يقبل التوبة عن عبادة ويعفو عن السيئات وقوله صدق ووعدته حق وسبقت رحمته غضبه وهو الغفور الرحيم واوصى من خلفه بعد موته من ورثته واصحابه واوليائه ومن اطاع امره ان يعبدوه في العابدin وان يحمده في الحامدين وان ينصحوا الجماعة المسلمين وان يتقوا الله حق تقاته ويصلحوا ذات بينهم وان يطيعوا الله ورسوله ويكونوا مؤمنين مؤتقين ووصاهم بما وصى به ابراهيم بنيه ويعقوب ان الله اصطفى لكم الدين فلا تموتن الا وانتم مسلمون وان يطيعوا الله في علانيتهم وسرهم وقولهم وفعلمهم وان يلزموا طاعته وينتهوا عن معصيته وان يقيموا الدين ولا يتفرقوا فيه واوصى به ان حدث به حدث الموت الذي جعل الله عدلاً بين عباده وحنماً على خلقه لا محيص لاحد عنه ولا محيد جعل الله خيراً يامه

خير ايامه يوم يلقاه ان يبدووا من تركته بكنته وحنوطه وتجهيزه ودقته وثقات ثلثة ايام على اهل تعزيتته بالمعروف على موافق السنة من غير اسراف ولا تقير ولا تبذير ثم تقضى ديونه التي عليه للناس ثم باقتضاء ديونه التي له على الناس ورد الودائع والامانات وانقاذ وصاياه من ثلث ماله من غير تغيير ولا تبديل فمن بدله بعدما سمعه فانما اثمه على الذبن يبدلونه ان الله سميع عليم وان اقر من الديون التي عليه لفلان كذا درهما بخط وقبالة بتاريخ كذا ولفلان كذا بغير قبالة ولفلان كذا بجهة كذا وديونه التي له على الناس منها على فلان كذا بقبالة بتاريخ كذا وعلى فلان بن فلان كذا واما اعيان امواله التي هي له فدار في موضع كذا ويحدها وكرم في محلة كذا ويحدها وارضى في قرية كذا ويحدها وحواييت في سوق كذا ويحدها وكذا سائر العتارات ومن العبيد كذا ومن الآماء كذا ويسمبهم ويعليهم ومن الذهب والفضة كذا ومن الحيوانات كذا ومن مال التجارة في المحانوت والحجارة كذا ومن اواني الصفر واواني الشبه واواني الرصاص في الدار كذا ومن العرش والبسط ومتاع البيت والكبابي والوزني فجميع امواله هذه الاعيان المسماة الموصوفة المبينة فيه لا غيرها وقد اوصى ان يقضى ديونه أولا منها ثم يقضى ديونه التي له على الناس ثم ينظر الى مبلغ التركة فيقوم قيمة لعدل بتقويم اهل البصر والعدالة والمشهورين بصدق المقالة فيخرج جميع ثلث ذلك ويكتب ثم يخرج كذا درهما لوصاياه فيدفع من ذلك كذا الى رجل كذا قد حسم من نفسه حجة الاسلام واعتمر ليحج منه ويعتمر قارنا بينهما ويكتب منمنمة او يكتب بفرد كل واحد منهما ويدفع اليه قدر ما يكتفيه لطعامه وادامه وملبوسه ومركوبه وسائر نفقاته التي لا بد للحاج منها ذاهبا وجائيا من منزل هذا الموصي او يدفع الى فلان ليحج من هذا الموصي فان ابى فلان ان يفعل ذلك اختار الوصي من احب من الناس ليحج عن هذا الموصي فيختار لذلك من يصلح لذلك بان يكون رجلا عسما موثوقا به قد حسم حجة الاسلام واعتمر فينق عليه ذاهبا وراجعا راكبا بالمعروف من غير اسراف ولا تقير ويعطى النفقة كذا كذا درهما فان فضل من نفقته شيء فهو وصية له فان اراد التوسع على الامور بالحج كذلك كتب واذن المأمور بالحج منه ان ابداه له مرض او مانع يعجزه ويمنعه من المرور والمضي عليه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال الى رجل موثوق به يصلح للقيام بهذا الامر فيأمره باتمام ما كان عليه من هذا الدين امره ويقوم في ذلك مقام نفسه جائزا ما صنع فيه

واذن لدان يخلط هذه الدراهم بدراهم نفسه ويدراهم رفقاءه ان احب وبغوض ذلك اليه وخير مضيق فيه عليه ويطعم المساكين من المسلمين للصلوات التي عليه من المكتوبات لمدة كذا الكل صلوة نصف صاع من حنطة او صاع من شعير او صاع من تمر وما يبلغ قيمته واحدا من ذلك ويعطي لما عليه من الزكاة كذا درهم للفقراء ويشترى كذا ربة سليمة من العيوب فيعتق عنه لكفارات ايمان عليه او يكتب لكفارات ظهرا وكفارات افطار عمدا في رمضان واوصى ان يصرف الى عمارة قنطرة كذا او رباط كذا او مصالح مسجد كذا من دهن لسرجه وشرى خصيرة وحشيشه كذا ويشترى كذا شاة او بقرا او بعير اساما من العيوب فيضحى بها يوم النحر ويتصدق بها بلحومها وشحومها ورؤسها واكارعها وما ينتفع به من سقطها على الفقراء والمساكين ويعطي اجر الجالب والذابح والسلاخ توسع على الوصي وتفرق ذلك واختار من شاء للفضل والنقصان والاعطاء والحرمان بعد ان يتحرى الصواب وما هو اقرب الى نيل الثواب ويتناول الوصي بنفسه من ذلك بالمعروف ان احب والطعم من شاء من ماله ويشترى كذا منا من الخبز فيصدق عنه بعد وفاته على الفقراء والمساكين ويتخذ في ايام الصيف ماء الجمد في كل يوم جمعة في سقاية كذا وفي كل يوم يشرب منها المارة وابناء السبيل ويفرق على طلبة العلم في مدرسة كذا كذا درهما والمدرس فيها الاختيار في ذلك بالزيادة والنقصان ويشترى كذا ثوبا فيعطي للفقراء والمساكين ويعطي لفلان كذا درهما ولفلان جبته التي هي من كذا ولفلان عباءته التوزية ولفلان فراشه ولحافه ويحمل مقعوده الى مسجد كذا ليوضع على المنبر الذي يعظ عليه فلان يوم وعظه ويجلس لذلك في ايامه وبعده ايضا على من يقوم مقامه في التذكير في هذا الموضع هذه وجوه ان اجتمعت ذكرت فان زيد فيها شيء زيد في الكتابة وان نقص منها شيء نقص من الكتابة ويكتب بعد عدد وصاياه ولهذا الموصي ان يغير وصيته التي اوصى بها في ثلث ماله ويرجع عما شاء منها ونقص ما رأى ويبدل من موصي لهم من شاء فان مات فوصيته منقذة على ما يموت عليه وما بقي من ماله بعد مال الوصية فهو مقسوم بين ورثته فلان وفلان على فرائض الله تعالى لفلان كذا ولفلان كذا اي السهام المعلومة من السدس والثلث والربع والثلث والباقي قد جعل الوصي في ذلك كله وفي جميع اموره بعد وفاته وفي امور اولاده الصغار واولاده الصغیرا ولولديه الصغیرين كما يكون فلانا لما عرف من امانته وديانته وصيانيته وكفايته وشفقته وقبل فلان هذه الوصية منه قبولا صحيحا

مواجهة مشافهة واشهدا علي انفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره وقد يزداد ههنا واوصاه
ان ينظر في ذلك كله لهذا الموصي لنفسه وان يتقي الله تعالى ويستشعر خشيته ويراقبه في سرائره
وعلائنه ولا يخالف هذا الموصي في شيء مما امر به وعهد اليه وذكر هذا الموصي انها آخر
وصية اوصى بها ورجع عن كل وصية كان اوصى بها قبل هذه الوصية وابطلها وفسخها وان هذا
الموصي آخر وصي نصبه لا وصي له سواه وان كل وصي كان له قبله فقد اخرجته من الوصاية وافر
هذا الموصي انه جعل فلانا مشرفا علي وصية فلان هذا حتى لا يعمل شيئا ولا يتصرف في شيء
الا باذنه وعلمه فان فعل شيئا من ذلك بغير علمه واذنه فهو باطل مردود واشهد علي نفسه بذلك
كله ويتم الكتاب * وقد يبالغ في هذا فيكتب وقد اسند وصيته هذه الي فلان وجعله وصية بعد وفاته
في جميع تركته وفي اقتضاء ديونه وفي قضاء الديون التي عليه وفي تنفيذ وصاياه المذكورة فيه
مما يجب انفاذه منها من تركته وفي الولاء علي كل صغير من الورثة واقامه في جميع ما اوصى به
اليه مما سمى ووصف فيه بعد وفاته مزام نفسه في حيوته وانه يولي مما شاء منه في حيوته وبعد وفاته
من بداله من الوكلاء ومن الاوصياء من احب رأي كل واحد ورأي جائزة اموره في ذلك
وعلي ان كل من وجبت له ولاية شيء مما وصف فيه بعد موت هذا الموصي فمن ولاء هذا الموصي
فمن كان ولاه هذا الوصي من الوكلاء والاوصياء فله ان يولي من شاء من الوكلاء والاوصياء وله
استبدال من شاء منهم وجائزة فيها اموره مثل ما كان للدي ولاه اياه حتى يتصبي ما بقي
من الديون ويقتضي ما بقي له على الناس وينفذ وصاياه ويتبض ما بقي من التركة قبل هذه
الوصية هذا الوصي ذلك كله مواجهة مخاطبة منه اياه بذلك كله ويتم الكتاب * فان جعل الوصاية
الى رجل علي ابنه فلان اذا بلغ رشدا فهو الوصي يكتب قبل قبول الوصي ذلك علي ابنه
فلان اذا بلغ رشدا واستقام وصلم ان يتولي هذه الوصاية وقبلها علي ما اوصى به ابوه فيها كان
هو الوصي بجميع ذلك وفي نصب وصيين يكتب واوصى به الي فلان وفلان بقضاء ما عليه
من الديون وتنفيذ وصاياه وجميع اموره من بعد موته ليعملا جميعا جميع ذلك وفردان فيكون
كل واحد منهما جائزا الوصية نافذة الوصية نافذة الامر في جميع ذلك علي ان يعمل جميعا فان فعل
احدهما في الاعيان والآخر في الديون او هذا في بعض الامور وهذا في بعضها او هذا علي ابن
والآخر علي ابن آخر فان اطلق صار جميعا وصيين فيها وان نص وخص صار كذلك ووجه

كتابته أو وصى إلى فلان بقضاء ديونه خاصة دون غيرها بعدموته وأوصى إلى فلان بانقاذ وصاياه خاصة دون غيرها من الأمور ليقوم كل واحد منهما بما أوصى إليه بالحق والعدل فقبلها ذلك منه مواجهة وأوصى إلى فلان بحفظ كل مال عين له بعدموته والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها وأوصى إلى فلان بجميع ما خلف من عين أو دين في بلدة كذا وبقبضها وحفظها والقيام بمصالحها خاصة دون غيرها هكذا ذكر الامام نجم الدين النسفي رح ويجب ان يعلم ان من أوصى إلى رجل في ماله فهو وصية في ماله وولده لو أوصى إلى حاضر ثم إلى غائب اذا قدم كتب وأوصى إلى فلان بقضاء ما عليه من الدين وقبض ماله من الدين وتنفيذ وصاياه وجميع أمور عدموته ليقوم بها بالحق والعدل إلى ان يقدم فلان من موضع كذا فاذا قدم كانت الوصية إليه دون الحاضر ليقوم بها بعد قدومه بالحق والعدل دون هذا الحاضر أو وصى إلى فلان وفلان وفلان ليعملوا في تركته جميعا ما عاشوا وهم حضورا صحاء ولا يعمل واحد منهم شيئا فيها بدون صاحبه وإيهم مات أو مرض فعجز أو سافر فالباقى منهم كامل الولاية بأوصيته يقوم بجميع ذلك بالحق والعدل وقبلوها منه على ذلك * نوع آخر في الرجل يجعل الرجل وصيا للحاضر ثم عرض لهذا الموصي سفرو مات في سفرة وأوصى إلى رجل آخر يكتب اقر فلان طائعا انه كان أوصى في حضرة بوصايا وكان أوصى إلى فلان بجميع أمور عدموته فقبلها منه مواجهة وكان قد كتب بذكرها كتابا اشهد عليها فيه جماعة من العدول بتاريخ كذا وعرض له سفرو غاب عن وصيه هذا وحضرته الوفاة في سفرة فلم يجد بدا من ان يوصي إلى غيره فأوصى إلى فلان ليقوم بأموره في سفرة هذا وينفذ ما أوصى به بعد قضاء ديونه هذه من ثلث حاصل ماله الذي يجعله في سفرة هذا ثم يحفظ ما بقي منه وسلمه إلى وصيه الاول الذي هو في حضر ليقوم الوصي الاول بالحق والعدل من غير تغيير وتبديل وقبلها منه مواجهة * نوع آخر في شري دار كان الموصي امر بشرائها ووقفها عنه اشترى فلان وصى فلان بجميع أمور عدموته وصية ثابتة صحيحة من ثلث مال الموصي هذا من فلان جميع ما سمي ووصفه فيه للوقف في سبل مسماة أوصى بها هذا الموصي بحكم وصايته وهو جميع الدار المشتملة على كذا ويذكر موضعها وحدودها واشترى هذا المشتري الوصي المسمى في هذا الكتاب لموصيه هذا بوصيته من ثلث ماله

ماله من هذا البائع جميع هذه الدار المحدودة فيه بحدودها التي ذكر التقابض ثم يكتب وقض
هذا البائع من هذا المشتري جميع هذا الثمن لا بداء هذا المشتري ذلك كله من ثلث مال هذا
الموصي التي آخر هذا الكتاب وقد يبدأ فيه من اقرار المشتري هذا ما شهد التي قولنا ان فلانا اوصى التي
فلان بجميع اموره بعد موته وصية صحيحة اقر طائعا انه اشترى من فلان من ثلث مال هذا
الموصي بوصيته للوقف في سبل مسماة قد وعنها في كتاب وصيته جميع الدار بموضع كذا وان
هذا الوصي انه اشترى من هذا البائع جميع هذه الدار بحدودها من ثلث مال هذا الموصي
وصية هذه بالوقف وصدقه هذا البائع في ذلك كله ويتم الكتاب * وقد يبدأ فيه باقرار البائع شهدوا
ان فلانا اقر طائعا انه باع جميع داره التي بموضع كذا من فلان وصي فلان بجميع اموره بعد موته
وصية صحيحة قد كان هذا الموصي اوصى اليه ان يشتريها من ثلث ماله ويقنها عنه ويتم الكتاب *
وجه آخر اشترى فلان وصي فلان ثابت الوصاية بمال موصيه هذا بامره اياه في حيوته ليوقف
عنه بعد وفاته وتما صحيحا مؤبدا على الفقراء على ما شرط هذا الواقف في كتاب وصيته من غير
ان يكون الوقف شرطا في هذا البيع من فلان فاشترى منه الوقف على ما وصنا من غير
ان يكون الوقف شرطا في هذا الشراء جميع الدار التي في موضع كذا ويحدوها التي قولنا وتبض هذا
البائع جميع هذا الثمن لا بداء هذا المشتري ذلك كله من مال هذا الموصي ويتم الكتاب * نوع
آخر في شري الوصي عبدا نسمة اشترى فلان وصي فلان بامر موصيه هذا اياه من ثلث ماله
من فلان وقد كان فلان اوصى اليه ان يشتري له نسمة عبدا او امته بالثمن المسمى فيه فيعتقه عنه
فاشترى هذا الوصي من فلان بهذه الوصية بهذه الجهة جميع المملوك المشتري فلان ويحليه
من ثلث ماله ليعتقه ويذكر التقابض والنفق وضمان الدرك * نوع آخر في بيع الوصي العبد
اشترى فلان من فلان وصي فلان اشترى منه جميع المملوك المسمى فلان وهو المملوك الذي
كان لهذا الموصي وقد كان اوصى التي وصيه هذا ان يبيعه نسمة العتق فباعه منه على ذلك
كما وصف فيه فاشترى هذا المشتري من البائع جميع هذا المملوك بعينه المسمى فيه بكذا وهدا
بيع المسلم من المسلم بيعا صحيحا ليعتقه ويذكر التقابض ويتم الكتاب * نوع آخر في الوصية بدار
بعينها الرجل بعينه هذا ما اوصى فلان لفلان بجميع داره التي هي بكورة فلان ويحدوها فاوصى
هذا الموصي المسمى في هذا الكتاب لهذا الموصي له المسمى فيه بجميع هذه الدار المحدودة فيه

بحدودها وحقوقها كلها الى آخره وصية صحيحة مطلقة بآته جائزة خالية من الشروط المفسدة والمعاني المبطلّة خارجة عن ثلث ماله فارغة من دين يستغرقها او بعضها خالية من حق غيره يمنع صحته صلة لقربته واحسانا اليه وتقربا الى الله تعالى بالعمل بما ندب اليه من الوصية للاقربين ورجاء لنيل الثواب الموعود عليه يوم الدين وقبل هذا الموصي له هذه الوصية مشافهة في مجلس هذه الوصية قبولا صحيحا وهو يومئذ لا يرثه ان حدث به حدث الموت وامر هذا الموصي من يقوم مقامه بعده من وصي او وارث بتسليم كل هذه الدار الى هذا الموصي له بحكم هذه الوصية تسليما صحيحا واشهد على ذلك من اثبت اسمه آخره بعد ان قرئ عليه بلسان عرفه واقرانه قد فهمه في حال ثبات عقله وجواز اقراره له وعليه ويتم الكتاب * نوع آخر في دفع الوصي المال الى رجل ليحج عن الميت هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا وصي فلان ثابت الوصاية من جهته اقرطائعا ان هذا المتوفى فلانا وصي اليه ان يخرج من ثلث ماله بعد وفاته كذا درهمين يدفع الى رجل امين عفيف قد حج عن نفسه حجة الاسلام فيحج عنه حجة الاسلام عن دارة في كورة كذا فينفق منه على نفسه في الذهاب والرجوع وان هذا الوصي وجد فلانا امينا عفيفا قادرا على الحج وقد حج عن نفسه فدفع اليه هذا المال ليحج عن هذا الميت على ما وصف فيه وقبل فلان هذا الحاج هذا الدفع وهذا الامر منه قبولا صحيحا واقرورته هذا الموصي وهم فلان وفلان اقرارا صحيحا ان جميع ما وصف فيه حق وصدق وانهم اجازوا ما فعله هذا الميت وهذا الوصي لعلمهم بانه حق وان هذا المال يخرج من ثلث مال الميت واشهدوا على انفسهم بذلك كله ويتم الكتاب * وجه آخر شهدوا ان فلانا وصي فلان ثابت الوصاية من جهته وصاية صحيحة دفع الى فلان كذا من ثلث مال هذا الموصي وكان اوصي اليه بها ان يدفع الى رجل امين موثق به قد حج عن نفسه حجة الاسلام ليحج عنه على ما سمي ووصف فيه يختاره هذا الوصي ومات هذا الموصي على هذه الوصية لم يرجع منها ولم يغير وخرجت هذه الدراهم من ثلث ماله واختار هذا الوصي هذا المدفوع اليه لانه عرف على ما وصف فيه فدفع اليه هذه الدراهم ليحج بها عن هذا الموصي من بلد كذا وهو بلد هذا الموصي الذي مات فيه فينفق على نفسه منها في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وجميع ما لا بد منه ذاهبا وراجعا الى هذا البلد المعروف من غير اسراف ولا تقير ويلبي بالحج من الميقات الذي ينتهي

اليه ويقضي مناسك الحج ما فرضه كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وآله على انه ان خالف في ذلك فعليه الضمان على قدر ذلك الخلاف فقبضها منه بانه على ذلك وعلى انه ان ادرك في ذلك من درك من قبل غريم لهذا الموصي او وصي له او وارث او حاكم او ذي سلطان او غيرهم من الناس فعلى هذا الوصي ان يخلصه من ذلك او يغرم له بقدر ذلك الدرك ضمانا صحيحا وعلى انه اذا حصر هذا الحاج لعدو او مرغى او غير ذلك من وجوه الا حصار فعلى هذا الوصي ان يخرج من ذلك بهدي يهديه ليدبح عنه من الواجب في مثله وعلى هذا الحاج عهد الله تعالى وميثاقه ان ينصح ويجتهد بقضاء هذا الحج على هذا الوجه الذي وصف فيه وقبل كل واحد منهما جميع هذا الضمان والدرك بمواجهة كل واحد منهما صاحبه قبل الافتراق والاشتغال بغير ذلك فجميع هذه الدراهم في يد هذا القابض الحاج على هذا الوجه على انه ان فصل من هذه الدراهم فضل بعد فراغ هذا الحاج ورجوعه الى بلد الموصي ردة على هذا الوصي وكان ميراثا عن الميت وان قصرت هذه الدراهم عن حاجته انتق بنذر ذلك من ماله ورجع بذلك على هذا الوصي في ثلث مال هذا الموصي ويتم الكتاب * وان جعل الفضل للحاج كتب وما فضل من بقية بعد رجوعه فهو للحاج وصيقله من موصيه هذا فان كفل للحاج رجلا بالدرك يكتب وكفل فلان من هذا الوصي بامره لهذا الحاج عن الميت بجميع ما يجب له عليه بهذا الدرك الموصوف فيه على ان كل واحد منهما كفيلا ضامن عن صاحبه بامره اياه بجميع ذلك ضامنا صحيحا لا نساد فيه ولا خيار على ان يأخذ هذا الحاج بجميع ذلك ان شاء وان شاء اخذ احدهما كيف ما شاء وكذا شاء مرة بعد اخرى ولا براءة لكل واحد منهما الا بآداء جميع ذلك الى هذا المضمون له وقبل كل واحد منهما جميع ذلك من صاحبه بمواجهة بعضهم بعضا قبل الافتراق وان كدل عن الحاج ضامن اذا خالف كتبت وقد صدق فلان من هذا الحاج بامره لهذا الوصي بجميع ما يجب عليه بهذا الخلاف الموصوف فيه انا صحيحا جائزا لا فساد فيه ولا خيار على ان كل واحد منهما كفيلا ضامن عن صاحبه بجميع ذلك ويتم كالذي قبله * وفي امرة بالقران عن الميت يكتب ليحج من هذا الميت ويعتد عنه قاربا بينهما وينفق على نفسه ذاهبا وراجعا ويحرم بهما عن الميقات الذي ينتهي اليه ويقضي افعال العمرة او لا على سبيلها ثم مناسك الحج على ما شرع الله تعالى ويذبح لقرانه او بنحر ما استيسر من الهدي من مال نفسه * وفي امرة بالتمنع عنه يكتب وقد كان اوصى هذا الموصي ان يعتد عنه ويحج من ماله الذي

داره به وهو بلد فلان ليتمتع بهما في اشهر الحج عنه فيفرد العدة ولا ثم يفرد الحج بعدها ويختار الوصي لذلك رجلا صالحا مونا موثوقا به قد حج من نفسه واعتبر فاختر وصيه هذا فلان ودفع اليه هذا المال ليعتمر من هذا الميت ويحج عنه ويتمتع من العمرة الى الحج في اشهر الحج وينفق على نفسه منها ذاهبا ورافلا في ركوبه ولباسه وطعامه وادامه وغير ذلك من حوائجه التي لا بد لها منه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير فيحرم بالعمرة اذا انتهى الى الميقات مفردة عنه ويتضي افعالها على سننها ثم يحل منها ثم يحرم بحجة مفردة عنه فيتضي مناسكها على ما شرع الله تعالى ذلك ويذبح لاجل هذه المنفعة او ينحر ما استيسر من الهدي بمال نفسه ان احب وبمال رفاقه واصحابه ان احب وذلك مباح له مجعول اليه * وفي الاذن بامر غيره بهذا الحج اذا عجز هو عنه بموت او غيره يكتب وقد اذن هذا الوصي لهذا الحاج عن هذا الميت ان مرض او اصابه آفة او عرّض له امر فاعجزة ومنعه عن الشخص والمروور على وجهه ان يدفع ما بقي في يده من هذا المال المذكور فيه المدفوع اليه ان بقي شيء منه بعينه او كسوة اشتراها او غير ذلك من حوائجه فجعل اليه ان يسلم ذلك الى غيره ممن يختار فمن يصلح للقيام بهذا الحج والقران والتمتع فبأمره به ويقومه في ذلك مقام نفسه ويأذن له في الاتفاق على نفسه على ما وصف فيه وقبل ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب كذا في المحيط *

الفصل الحادي والعشرون في العواري والتقاط اللقطة اذا استعار من آخر دارا ليسكنها فاراد صاحب الدار يستوثق منه كيف يكتب قال محمد بن روح في الاصل يكتب هذا كتاب لفلان بن فلان يعني المعبر من فلان بن فلان يعني المستعير انك اسكنتني الدار التي هي لك في بلدة كذا احد حدودها كذا والثاني والثالث والرابع كذا هكذا كان يكتب ابو حنيفة واصحابه روح والطحاوي والخصاف روح كانا يكتبان اسكنتني دارك على ان اسكنها واسكن غيري فالاجنبي يكون له اسكان غيره بالاجماع فان المعبر لو لم يقل للمستعير على ان يسكن غيرك لا يملك ان يسكن غيره عند الشافعي روح لان عنده المستعير لا يملك الاعارة بغير اذن المعبر واما عندنا فالاعارة ان كانت مطلقة بان قال اعرتك ولم يقل لتستفع به انت فان له ان ينتفع به ويعبر غيره حتى ينتفع سواء كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به او مما لا يتفاوت وان كانت الاعارة مقيدة بان قال اعرتك لتستفع به انت ان كان المستعار مما يتفاوت الناس في الانتفاع به لا يملك ان يعبر من غيره

من غيره وذلك نحو الركوب واللبس وأن كان المستعار مالا يتفاوت الناس في الانتفاع به فله ان يعبر من غيره وذلك نحو سكنى الدار وشباهه وإذا كانت المسئلة مختلفة على هذا الوجه فالطحاوي والخصاف رخصا اختارا ذلك لتصير المسئلة مجمعا عليها قال محمد رخص ثم يكتب ودفعتها اليّ وقبضتها منك في شهر كذا من سنة كذا فقد ذكر التاريخ من وقت القبض انما فعل كذلك لان حكم العارية مما يختلف فيه العلماء فعند علماء نازح العارية امانة وعند الشافعي رخص مضمونة فيذكر التاريخ من وقت القبض حتى اذا رفع الى القاضي يرى انها مضمونة يعلم انها من اي وقت دخلت في ضمانه وان اراد المستعير ان يكتب المعبر له كتابا بالسكنى يكون عنده كيف يكتب قالوا فاما يحتاج الساكن الى الكتاب حتى لا يدعي المالك انك سكنت بغير عقد ويرفعان الى القاضي يرى تقويم المنافع بغير عقد ليقضي عليه باجر المثل وكذلك اذا انهدم من سكناه فان المالك يضمه اذا كان انهدم من سكناه ثم صورة هذا الكتاب هذا كتاب من فلان بن فلان يعنى المعبر لفلان بن فلان يعنى المستعير اني اسكنك الدار التي في محلة كذا احد حدودها كذا الى آخره على ان تسكن بنفسك وتسكن من شئت وقد دفعتها اليك وقبضتها مني في شهر كذا من سنة كذا والمتأخرون من اهل هذه الصنعة يكتبون هذا ما شهد عليه الشهود المسنون آخر هذا الكتاب جميعا ان فلانا استعار من فلان بجميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها سنة كاملة ولها غرة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا ليسكنها فلان في هذه المدة المذكورة يعنى المستعير وما شاء منها بنفسه وعياله وحشمه واتباعه واضيافه ومن سواهم من الناس كلهم حتى تنقضي هذه المدة المذكورة فيه فاعارة فلان جميع ذلك وقبضها المستعير فلان بتسليم المعبر ذلك كله اليه فارغا من كل مانع وصار في يديه على هذه العارية المذكورة فيه من غير ان يكون هذا المستعير مستحقا بهذه العارية على هذا المعبر حق في هذه الدار المحدودة فيه وصدقه المقر له في ذلك ويتم الكتاب * واذا اراد من آخر دابة يكتب فيه لصاحب الدابة اقر فلان يعنى المستعير طائعا انه استعار من فلان مركبا صنته كذا ليركبه في يوم كذا من موضع كذا الى موضع كذا انا هبوا راجعا على ان يرد عليه سالما من الآفات اذا انصرف الى وطنه واستغنى عنه فاعار فلان على هذا الشرط وقبض المستعير هذا المركب فصار في يده بحكم العارية ما كان لهذا المعبر والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * وان استعار رجل مواضع خشب من حائط واراد المعبر ان يكتب عليه كتابا كتب هذا ما استعار فلان من فلان . واضع عشرين خشبة من حائطه الذي

في دارة ويحد الدار وهذا الحائط من هذه الدار مما يلي دارة التي تلاصق دار المستعبر وهي
 عن يمين دارة وهذا الحائط حاجز بين الدارين وهو من موضع كذا وطول هذا الحائط كذا
 وارتفاعه من الارض كذا وجميع هذا الحائط بارضه وبناؤه لفلان المعبر هذا وملكه لا حق للمستعبر
 في شيء منه سوى حق العارية على انه ان يضع خشبته هذه في موضع كذا من الحائط ويستمسك
 على ما بداله على ان لا يستحق بذلك من هذا الحائط شيئا بل هو عارية في يده لا ملك له ولا حق له
 ولا دعوى في شيء من هذه المواضع وعلى هذا لو استعار منه طريقا واستعار منه شربا ليسقي الاراضي
 كذا في الظهيرية * هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلانا
 التقط بمحضهم ومراي اعينهم في موضع كذا لقطة وهي كذا وقد وقفوا عليها وعرفوها وانه اشهدهم
 في صحة بدنه وقيام عقله وجواز امره انه انما التقطها ليعرفها ويردها الى مالكها ان وجده يعلن
 امرها ولا يستجيز كتمانها ويمثل امر الشرع بالتعريف فيها ولا يستعملها ولا يضيعها ولا يترك حفظها
 وقد نادى بذلك نداء ظاهرا في مجمع من الناس واشهد بذلك من اثبت اسمه آخر هذا الكتاب
 وذلك في يوم كذا كذا في المحيط * الفصل الثاني والعشرون في الودائع يكتب فيها اقر فلان
 طائعا في حال جواز اقراره من جميع الوجوه ان فلانا اودع عنده كذا على ان يحفظها هذا المودع
 في بيته بنفسه وبمن يموته من عياله ولا يدفعها الى اجنبي ولا يخرجها من يده ولا ينقله الى غير
 حرز من غير ضرورة على انه ان استهلكها او ضيعها او خالف فيها فهو ضامن وانه قبض منه جميع هذه
 الودعة ويسلمها منه بتسليمه ذلك اليه على سبيل الحفظ وعلى ان يردها على هذا المودع بعينها
 اذا استردها وطالبه بها من ليل او نهار ولا يعتل بعلته دون ردها اليه وذلك في يوم كذا من شهر كذا
 والله اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الاقارير * هذا الفصل يشتمل على
 انواع * الاول في الاقارير بدین حال مطابق اقر فلان طائعا راغبيا في حال صحته وقيام عقله وجواز امره له
 وعليه لا علة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره اقر ان عليه وفي ذمته لفلان كذا درهما وكذا
 دينارا نصفها كذا دينا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح حالا غير مؤجل يطالبه بها متى شاء وكيف
 شاء لا براءة له منها الا بخروجه منها اليه او الى من يقوم مقامه من وكيل او وصي او وارث
 لا يسمع له حجة يدفع بها هذا المال عن نفسه الا عند وقوع البراءة له اليه من جهته وصدته هذا
 المقر له في ذلك تصديقا صحيحا خطا با شفاها وذلك بتاريخ كذا ويكتب وقبل منه هذا المقر له هذا

الاقرار له بذلك قبولا صحيحا واشهدا على انفسهما بذلك كله من اثبت اسمه آخره بعد ان قرئ
 عليهما هذا بلسان عرفاه به واقرا انهما قد فهما واحاطا به علما وذلك كله بتاريخ كذا وان اراد
 بيان السبب ذكر الكاتب ذلك في الكتاب وفي الاسباب كثرة من جملة ذلك ثمن متاع او فرس
 او دار او عبد اشتراه منه فيكتب عند قوله ديننا لازما وحقا واجبا ثمن فرس او دار او عبد اشتراه
 منه بعقد صحيح وقبضه منه ورآه ورضي به وتقرر عليه ثمنه وابرأ بائعه عن جميع العيوب بعدم معرفتها
 كلها حالا غير مؤجل وان كان الثمن مؤجلا يكتب مؤجلا الى شهر كذا او الى سنة كذا او الى
 سنتين على حسب ما يكون كاملتين هلاليتين وليس لهذا المقر له ان يطالبه بهذا المال حال
 قيام هذا الاجل وله ان يطالب بعد ما حل هذا الاجل كيف شاء ومتى شاء لبراءة له منه
 الى آخره وقد قبض المقر هذا من المقر له هذا المبيع حال ما وقعت عليه عقدة هذا البيع من غير
 تاخير وانما كتبنا قبض المبيع حال ما وقع عقدة هذا البيع لان من مذهب ابي حنيفة ربح ان
 من اشترى شيئا بشئ الى سنة ولم يعين السنة فالاجل يعتبر من حين قبض المبيع وان كان
 القبض بعد سنة لا من وقت البيع وان كان الثمن منجما كتبت مثلا مؤجلا الى سنة اشهر منجما
 بسنة انجم يؤدي اليه عند كل نجم كذا وان اراد وان يحل المال عند تاخير ثمن يكتب على انه
 متى احل نجم منها وادخل نجمي في نجم فجميع المال عليه حال والتنجيم باطل ويثبت من غير
 ان يكون ذلك شرط في البيع لان هذا الشرط يفسد البيع * ومن جملة الاسباب الدرع فيكتب ديننا لازما
 وحقا واجبا بسبب قرض صحيح استقرضها منه وانه اقترضها من مال نفسه اياه ودفعها اليه وانه
 قبضها منه وصرفها الى حوائجه وصدق المقر له هذا فيه خطا ولا يكتب في القرض مؤجلا لان
 القرض لا يقبل التأجيل كذا في المحيط * الا في مسئلة واحدة وهي ما ذكره الطحاوي ربح ان الرجل
 اذا اوصى ان يقرض فلان بن فلان الف درهم بعد موته سنة فهذا الاجل صحيح كذا في الظهيرية *
 ومن جملة الاسباب الغصب فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب غصب منه مثل دابة الدراهم *
 ومن جملة ذلك الاستهلاك فيكتب ديننا لازما وحقا واجبا بسبب استهلاكه عليه كذا قيدته كذا *
 ومن جملة ذلك الحوالة والكفالة فيكتب في الحوالة بسبب قبول حوالة فلان عليه بهذا الدين
 لهذا المقر ويكتب في الكفالة بسبب كفالته من فلان لهذا المقر بدین كان له عليه * وان اراد
 الاقرار ببقية مهر المرأة يكتب ديننا لازما وحقا واجبا ببقية مهرها الذي تزوجها عليه واوفاهما بعضه

تطالبه بذلك متى توجهت مطالبتها آية به شرعا * وان رهن المقر اعيانا ثقلية بهذا المال يكتب بعد
الاقرار والتصديق وقدرهن هذا المقر له بهذا الدين من اعيان ماله منديلا بغداديا جيدا طوله
كذا وعرضه كذا وقيمه كذا اوديبا طوله كذا وعرضه كذا ونقشه كذا وقيمه كذا او مغفورا طوله وعرضه ولونه
وقيمه كذا وسلمها اليه فقبضها منه فجميع ذلك رهن عنده بهذا الدين له حبسها الي ان يستوفي كل
هذا الدين منه وكان ذلك كله بمعائنة الشهود المسلمين في آخر هذا الكتاب * وان اخذ بالدين
كفيل من المقر يكتب بعد الاقرار بالدين والتصديق وقد كفل فلان عن هذا المقر بامره بجميع هذا
المال المقر به كفالة صحيحة جائزة نافذة باجازه هذا المقر له وقبوله ذلك مواجهة في مجلس هذه
الكفالة على ان هذا المقر له ان شاء طالب هذا الكفيل يحكم هذه الكفالة وان شاء طالب هذا
الاصيل يحكم الاصاله اذا اراد واكتابة المهر على الصغير واقراره بذلك لا يصح يكتب حكاية
السكاح فيصير به المهر دينا على الصغير ووجه كتابة هذا ما زوج فلان ابنته الصغيرة فلانة بولاية
الابوة من فلان الصغير بن فلان بكاح صحيح بمحض من الشهود العدول وقبل اب الصغير فلان
هذا السكاح لابنته الصغير هذا نصارت هي امرأته وصار هذا المهر لازما لها عليه * نوع آخر في الاقرار
من رجلين بالدين لرجل وكفالة كل واحد منهما من الآخر يكتب اقر فلان وفلان طائعين
راغبين في حال صحة ابدانهما وقيام عقولهما وجواز امورهما لهما وعليهما لامة بهما ولا بواحد
منهما من مرض ولا غيره يمنع صحة الاقرار ان لفلان عليهما وفي ذمتهما كذا درهمادينا واجبا وحقا
لازما بسبب صحيح عرفاه له ولزمهما الاقرار له بذلك وانهما مليان وفيان موسران غنيان مالكان
من الاعيان والاموال ما يغني بهذا الدين وزيادة على ان كل واحد منهما كفيل ضامن بذلك
كله وهذا المقر له ان شاء اخذهما بذلك جميعا وان شاء فرادى واحد بعد واحد حتى يستوفي هذا
المال كله لا براءة لكل واحد منهما ولا خلاص بدون توفية ذلك كله عليه متى طالبهما وصدقهما
هذا المقر له في ذلك مواجهة ويتم الكتاب * نوع آخر اذا كان دين في صك باسم رجل فاراد ان يقر
ان هذا الدين لفلان وان اسمه في صك عارية فوجه كتابته شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلانا اقر طائعا ان باسمه على فلان مالا مبلغه كذا بصك وهذه نسخة بسم الله الرحمن الرحيم
ينسخه الصك بتاريخه من اوله الى آخره ثم يكتب اقر فلان ان جميع هذا المال الذي باسمه
على

على فلان في هذا الصك فلان دونه ودون سائر الناس اجمعين وان كان بعضه لفلان يكتب ان كذا درهم من جميع هذا الدين لفلان دونه ودون سائر الناس اجمعين ملكا صحيحا وحقا ثابتا بامرحق لازم واجب صرفه فلان ولزمه الاقرار به له وان هذا المال لم يزل لفلان وفي ملكه وان اسمه في ذلك عارية ومعونة لفلان وانه لاحق له على فلان فيما اقر له به مما وصف ولا دعوى ولا طلبه في ذلك بوجه من الوجوه وان هذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر ومن سائر الناس اجمعين وحق بابرائه وقبضه والشراء به وهبته والتصدق به وتأخيره وهو المسلط على ذلك والمأذون له في ذلك وفي الخصومة فيه ان جحد هذا المطلوب ذلك في حبة هذا المقر وبعد وفاته ان شاء ولي التصرف فيه بنفسه وان شاء بغيره يؤكل بذلك من احب ويوصي بذاك الى من احب ويعمل في ذلك برأيه ويجوز له ما صنع فيه متى شاء وكيف شاء وكلما شاء مرة بعد اخرى لاحق لهذا المقر في ذلك ولا في شيء منه ولا سبيل له على قبضه ولا على ابرائه ولا على هبته ولا على غير ذلك من صدقة وتأخير ولا دعوى بوجه من الوجوه قديم احدث وكل تصرف تصرف فيه المقر فهو باطل مردود والدين ثابت على المطلوب على حاله وهذا المنصر من لهذا المقر له ان استحق هذا الدين المسمى الموصوف فيه او شيء منه لانه انما يستحق بسبب احده هذا المقر وصدقه فلان في ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بقبض الدين اقر فلان طائعا انه كان له على فلان كذا حقا واجبا بسبب صحيح وقد كانا بذاك كتابا صكا مشتملا آخره على شهادة شهود عدول وكان في يده كتبناه بينهما في ذلك وللشهاد عليه وانه قبض من فلان هذا جميع هذا المال المذكور فيه واستوفاه منه تاما كدلا وافيا يدفع ذلك كله اليه وابرأه من جديعه بعد قبضه اياه وان الصك الذي كان في يده بافراره له بهذا المال قد ضاع من يده فمتى اخره يوما من الدهر فهو باطل لا حجة له به عليه ولو ادعى هو عليه يوما من الدهر او غيره من وكيل او وصي او وارث بذلك الصك جميع ذلك المال او بعضه فهو ومن يقوم مقامه مبطل في دعواه قبله بذلك الصك وقبل فلان بن فلان جميع هذا الاقرار والابراء قبولا جائزا بخطابته مد اياه بجميع ذلك ويتم الكتاب * نوع آخر في الاقرار بالقض من احد الغريمين وهو كميل من الآخر يكتب اقر فلان طائعا ان كان له على فلان وفلان كذا دينار بالسوية وكان كل واحد منهما كميلا من صاحبه بامر صاحبه بكل هذا الدين وضمن له منه بمره على ان له ان يأخذ احدهما بذاك كله ان شاء وان شاء

اخذهما جميعا يأخذ احدهما ويأخذ همامتي شاء وكيف شاء مرة بعد أخرى وان فلانا واحد هذين
الغريمين قضى كل هذا الدين الواجب الذي كان عليهما جميعا وكان هو كفيلاً من صاحبه بحصته
فسقط هذا الدين عنهما وبرياعنه ولم يبق له على هذا الذي قضاه ولا على صاحبه من هذا الدين
قليل ولا كثير ولا دعوى له قبلهما في هذا الدين لافي كله ولا في بعضه لا قديم ولا حديث وصدقه
هذا المقر له في ذلك مواجهة واشهد ان ادنى احدهما نصيبه خاصة يكتب وان فلانا واحد
هذين الغريمين قضى نصيب نفسه من ذلك وبريء هو من ذلك وبريء صاحبه ايضا من كفالته
عنه بنفسه وبقي له على صاحبه كذا حصته وعلى هذا المؤدي ذلك ايضا بسبب كفالته عنه
والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار بالحنطة اقران فلان عليه وفي ذمته كذا تقير حنطة
سنية بيضاء نقية جيدة جافة خريفة بالتقير العشاري المتعارف بين اهل بخارا دينا لازما وحقا
واجبا بسبب صحيح وان شاء عين السبب فيقول بسبب انه استقرضها منه فافرضها اياه او يقول
بسبب سلم صحيح * مستجمع شرائط صحته ويزيد في السلم الاجل فيقول مؤجل باجل كذا على
ان يسلم اليه في موضع كذا وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاها ويتم الكتاب والاقرار بسائر
المكيلات والموزونات والعدديات المتتاربة على المثال الذي ذكرنا في الحنطة يبالغ في تعريف
المقر به بصفاته وقدره فيكتب في الدخن كذا منا من الدخن الوسط الاحمر النقي الموزون بوزن
بخارا او كذا من الدخن الابيض الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في الذرة كذا منا
من الجاورس الوسط النقي الموزون بوزن بخارا ويكتب في السمسم كذا منا من السمسم الاسود النقي
او من السمسم الاصهب الوسط النقي ويكتب في القطن كذا منا من القطن الابيض الوسط الجاف
مع الورام الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدقيق كذا منا من الدقيق الحنطي الابيض الطاحوني
الموزون بوزن اهل بخارا وان كان منخولا يكتب المنخول المعروف (بهيك ويثر) الموزون بوزن
اهل بخارا ويكتب في الدخن كذا منا من الدخن الحامض الوسط الموزون بوزن بخارا ويكتب في الصابون
كذا منا من الصابون الوسط المتخذ من دهن السمسم الموزون بوزن بخارا ويكتب في العنب
كذا منا من العنب الورحمي الاحمر او الابيض او الحرمانى الاحمر او الابيض الموزون بوزن
بخارا او الطائفي الابيض او الاحمر الموزون بوزن بخارا ويكتب في الدبس العنبي الحلو الصافي
المتخذ من عنب كذا الوسط رقة وصورة الموزون بوزن بخارا وكذلك كذا منا من دهن السراج

(٢) في الكتب بالوزن وفي برهان قاطع بالمعجمه *

المستخرج من بذر الكتان او حب القطن الموزون بوزن بخارا ويكتب في دهن القرطم من الدهن المستخرج من القرطم الطيب النقي الوسط الموزون بوزن بخارا وعلى هذا سائر المكبلات والموزونات *
 نوع آخر في اقرار المرأة بشري الزوج لها اشياء بمهرها اقرت طائعة انها زوجة فلان وحلاله تزوجها بنكاح صحيح بمشهد شهود عدول بكذا دينارا وانه اشترى لها بجميع مهرها هذا اشياء من اصناف شتى ويبين ذلك شيئا فشيئا وكانت وكلته بشراء ذلك كله وكالة صحيحة وانها قضت ذلك كله منه على ديانها التي كانت عليه يوم قبضها الزوج هذا يحكم الشري هذا وصار جميع ذلك في يدها ^ع بتسليم هذا الزوج ذلك كما اليها هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل الزاهد نجم الدين عدر والنسفي رح وفيه نظر لان هذا في الحاصل توكيل من المرأة زوجها بالشري بالمهر الذي لها عليه ومن وكل بدبونه بان يشري له بالدين الذي له عليه فعلى قول ابي حنيفة رح لا يجوز التوكيل الا اذا عين البائع بان يقول اشتر لي بها كذا من فلان او عين المبيع بان قال اشتر لي بها هذا العبد وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز الوكالة على كل حال والا حياط على قول ابي حنيفة رح ان يزاد في الكتابة فيكتب اشترى لها بجميع مهرها هذا من فلان بن فلان ويكتب قد كانت وكلته بشراء ذلك من فلان بن فلان او يكتب وقد كانت وكلته بشراء هذه الاشياء باعيانها بمهرها هذا * نوع آخر في اقرار الرجلين بينهما مديونات باستيفاء الحقوق من الجانبين صورة كتابته شهدوا ان فلانا وفلانا اقرا طائعين انه لم يبق لكل واحد منهما على صاحبه ولا عنده ولا قبله ولا معه ولا في يده ولا باسمه ولا باسم وكيل له ولا قبل احد بسببه من جميع ما جرى بينهما من الوجوه كلها حق ولا دعوى ولا خصومة ولا طلبية بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب لا قديمه ولا حديثه الا وقد استوفى كل واحد منهما من صاحبه جميع حقه من ذلك كله تاما وافيا بايغاء صاحبه ذلك اياه فمتى ادعى كل واحد منهما على صاحبه وقبله وعنده وفي يده وقبل احد بسببه وباسمه وباسم وكيل له من دعوى وحق وطلبية بوجه من الوجوه كلها حديث وقديم مما سمي ووصف فيه وغير ذلك من الوجوه كلها او يمين يطلبها منه وبينه قيمها بذلك وحق يدعيه قبله بسبب شيء منه بعد هذا الكتاب فهو زور وباطل وظلم وصاحبه عن جميع ذلك كله بري وفي حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل كل واحد منهما هذه البراءة من صاحبه على ما سمي ووصف فيه ويكتب في هذا نسختين بلافافوت ليكون في يد كل نسخة لكل واحد منهما وان كان لاحدهما الدين

على الآخر وقد استوفاه يكتب بهذه الالفاظ ولكن من احد الجانبين اقر فلان طائعا انه استوفى من فلان جميع ما كان له من الدين والحق فلم يبق له عليه ولا عنده ولا قبله ولا في يده ولا قبل احد بسببه الى آخره وان ابرأه من غير استيفاء يكتب ابرأ فلان فلانا من كل حق له قبله الى آخره ابرأ صحيحا وقبل هو ابراءه ذلك مواجهة وان استوفى بعضه وابرأ عن البعض يكتب استوفاه منه من جميع ما كان له عنده الى آخره وابرأه من الباقي وقبل فلان هذا الابراء وان استوفى بعضه واجل الباقي يكتب كان له على فلان كذا فاستوفى منه كذا فاقر بذلك واجل الباقي وهو كذا الى كذا تاجيلا صحيحا وقبل هو تاجيله وان ابرأه عن البعض واجل الباقي يكتب ابرأه من جميع ما كان له عليه وهو كذا او من جميع ما كان يدهي عليه وهو كذا الى قدر كذا واجل ذلك الى كذا فهي له عليه الى هذا الاجل ولم يدخل شيء من هذا في هذه البراءة والله اعلم * نوع آخر في اقرار الانسان بالعقار اقران جميع الدار التي في موضع كذا حدودها كذا الى آخره لفلان بملك ثابت بحدودها وحقوقها ومرافقها التي هي لها من حقوقها وجميع ما هو منسوب اليها من حقوقها لفلان بملك ثابت وحق واجب وامر لازم فجميع ذلك له دون المقرودون سائر الناس اجمعين وهذا المقر له احق بالتصرف فيه من هذا المقر وغيره من الناس اجمعين ولاحق لهذا المقر في شيء من ذلك ولا سبيل له ولا دعوى ولا طلب ولا خصومة بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب الى آخره وصدقه في ذلك فلان ويتم الكتاب * وان شاء كتب عقيب قوله بحدودها وحقوقها ملك فلان وحقه وفي يده هذا المقر بطريق العارية وان فلانا المقر له اولى الناس واحقهم بها ملكا وبدا وتصرفا لاحق لهذا المقر ولا لاحد فيه سوى هذا المقر له وصدقه المقر له هذا فيه خطابا وعلى هذا الطريق يكتب اذا كان الاقرار بمحدود آخر وان اقر بدار اوضيعة واقران ذلك في يده واراد ان يبين ان تسليم ذلك اليه واجب عليه يكتب وان جميع هذه الارض وهذه الدار في يديه مضمونة عليه لفلان وتسليمها واجب عليه ولازم له بامر حق واجب عرفه هذا المقر ولزومه الاقرار به له حتى يسلمها الى فلان ويدفعها اليه بحدودها وحقوقها كلها تسليميا صحيحا بلا مدافع ولا منازع فهذا جائز وتسليمه واجب عليه فان سلمها والآ فعلية قيمتها والقول في بيان القيمة قول المقر فان بين العقيدة فقال عليه تسليمها فان سلمها والآ فعلية قيمتها وذلك كله كذا وكذا فهو حوط واصوب

واصوب وان لم تكن الدار في يديه واراد ان يكتب فعليه تسليمها او تسليم قيمتها ان هجز عن تسليمها
فذلك جائز ايضا الا انه لا يكتب في هذه الصورة ان الدار في يده وان ضمن الدرك في هذا من قبله
وبسببه او من قبل رجل او رجال معلومين سماهم كتب في آخره وضمن فلان لفلان جميع ما يدركه
في هذا المحدود او في شيء منه من درك من قبله وبسببه ومن قبل فلان وبسببه ان يخلص فلانا
من جميع ذلك ويسلمها اليه او يرد عليه قيمتها ضمن جميع ذلك فلان لفلان ضمانا صحيحا وقبل
فلان جميع هذا الاقرار والضمان واما اذا اراد ضمان الدرك من الناس كلهم فقد ذكر الطحاوي رح
عن عيسى بن ابان رح فقال ابتلينا في عقار كان في ايدينا ان اقررنا به لرجل فطلب منا ضمان الدرك
فيه فاجبنا الى ذلك من قبلنا وبسببنا فايي علينا الا ان تضمنه له من الناس فذكرت ذلك لمحمد
بن الحسن رح فقال ان اجتمعت الي ما سأل وضمت له ما طلب كان الضمان باطلا والخصاف رح
جوز ضمان الدرك من جميع الناس فيكتب عقيب قوله من قبل فلان وبسببه ومن قبل الناس
كافة وان كانت الدار ودعة في يده يكتب وهي في يديه امانة من جهة المقر له هذا يسلمها اليه
منى شاء لامتناع له عنه وان اقر بالعقار لولده ان كان الولد كبيرا يكتب فيه كما يكتب في الاقرار الاجنبي
وان كان الولد صغيرا يكتب ملك ولده الصغير المسمى فلان وهو ابن كذا سنين وحقه وفي يد هذا المقر
بولاية الابوة لاجل الحفظ يحفظها عليه الى بلوغه وايناس الرشد منه وصدقه فيه من له حق
التصديق خطا با * نوع آخر في الاقرار بالدار وما فيها يكتب بعد قوله بمحدودها وحقونها وجميع
ما فيها من الثياب والامتعة والعروض والمكيل والموزون والفرش والبسط والاثاث
وسقط البيوت والذهب والفضة واواني الصفر والشبه والنحاس والرصاص والخزف والزجاج
والدقيق والحيوان وغير ذلك وكل قليل وكثير من جميع اصناف الاموال كلها فلان ويتم الكتاب *
الاقرار بالكروم والاراضي وفيها ثمار وزروع كالاقرار بالدار وفيها امتعة لان الزروع والثمار
لا تدخل في الاقرار بالاراضي والكروم كما ان الامتعة التي في الدار لا تدخل تحت الاقرار
بالدار وان كان الاقرار باصل الاراضي والكروم يكتب كما يكتب الاقرار باصل الدار وان كان
الاقرار بالاراضي والكروم وبما فيها يكتب كما يكتب الاقرار بالدار وبما فيها من الزروع
والثمار وان كان الاقرار بما في الدار دون الدار يكتب اقرار بجميع ما في الدار التي في موضع كذا
وبعد هامن جميع صنوف الاموال كلها من الثياب والعروض والامتعة والفرش والبسط والذهب

والفضة والعبيد والآماء والبقر والإبل والغنم والكبلي والوزني والاطعمة والأغذية وسقط المنزل والأواني والأظروف من الصفرة والنحاس والشبه والزجاج ملك فلان وحقه وكذلك إذا كان الإقرار بما في الكروم من الثمار دون الكروم أو كان الإقرار بما في الأراغبي من الزروع دون الأراصي ففي الزروع يكتب أقر فلان أن جميع أزرع الشعير الثابت في كذا وكذا وبيده دبر في أرض يكتب موضع الأرض وحدود الأرض التي فيها الزروع وهذه الزروع ذو سنبله قدرنا بأحصائه أو يكتب واستحصده فأقران الشعير القائم في هذه الأراضي المحدودة ما كان هذا المقر له دون رتبة هذه الأراضي ويتم الكتاب * وفي الثمار يكتب أن جميع الثمار التي في كذا حدودها كذا الخارجة من أشجار هذه الكروم المحدودة فيه القائمة على أشجار هذه الكروم دون أشجار هذه الكروم ودون رتبة أرض هذه الكروم ملك هذا المقر له ويتم الكتاب والله تعالى أعلم * نوع أخرى الأقرار بأعيان غير مضافة إلى مكان ينبغي أن يكتب نسخة الأعيان على صدر القبطاس بالبارسية ويذكر كمال ما هو كالي ووزن ما هو وزني وذرع ما هو ذرعي طولاً وعرضاً وما هو مثلي فلا حاجة إلى ذكر مثلي وعدم ما فرغ من كتابة النسخة يكتب بسم الله الرحمن الرحيم عقيب تلك النسخة ثم يكتب أقر فلان بن فلان العلاني في حال جواز إقراره ونفاذ تصرفاته له وعليه طائعا وراغبا أن جميع هذه الأعيان المذكورة صفاتها وقدرها وذرعها طولاً وعرضاً وقيمتها في هذه النسخة المكتوبة بالبارسية على صدر هذا القبطاس قبل ذكر هذا الإقرار ملك فلان وحقه وهو أولى بها بالتصرف فيها من هذا المقر ومن سائر الناس أجمعين ويتم الكتاب * نوع أخرى الأقرار بمنزل في دار يكتب أقر فلان أن جميع المنزل الذي هو في الدار المعروفة بكذا حدود هذه الدار كذا وهذا المنزل عن يمين الداخل في هذه الدار وعن يساره أو بمقابلته وهو البيت الصيفي أو الشتوي وأحد حدوده من هذه الدار لزريق صحن هذه الدار والثاني لزريق بيت صيفي أو شتوي فيها والثالث لزريق صفة فيها والرابع لزريق متوضي فيها بحدوده وحقوقه كلها أرضه وبناؤه وسفله وعلوه بطريقه في دهبز هذه الدار مسلما إلى الباب الأعظم لهذه الدار وكل قليل وكثير فيه وعن حقوقه ملك فلان وحقه ويتم الكتاب * وأن كان الإقرار بعلو منزل في الدار يكتب أقران جميع الغرفة التي على البيت الصيفي أو على البيت الشتوي من جميع الدار المشتملة على البيوت وهي في السكة كذا حدود هذه الدار كذا وهذا البيت الذي هذه الغرفة عليه عن يمين الداخل في هذه الدار وحدود هذا

البيت كذا واقر هذا المقران هذه الفرقة المذكورة فيه ملك لفلان دون سفلها ويتم الكتاب * وان كان
الافرار بيت من دار مشترك بينه وبين آخر يكتب على الوجه الذي بينا تم يكتب فان وتم هذا
البيت بعد القسمة في نصيب المقر سلم كله للمقر له وان وتم في نصيب الآخر ضمن المقر للمقر له
من نصيب المقر له بقدر حقه وهو ان يأخذ بقدر البيت من نصيب المقر بعد ان ضرب المقر بنصف ذراعان
الدار والمقر له بذراع البيت عند ابي حنيفة رح واحد الروايتين من ابي يوسف رح وقال محمد رح
يضرب المقر له بنصف البيت والمقر يضرب بنصف ذراعان الدار * نوع آخر في الافرار بطريق في الدار
التي هي للمقر اقر فلان ان طريقا في الدار التي في يديه حدودها كذا وهذا الطريق من هذه
الدار في موضع كذا ما بين كذا الى كذا ومبدأ هذا الطريق في موضع كذا الى باب الدار الاعظم
مسلم في هذه الدار وطول هذا الطريق من مبدئه الى باب الدار كذا وعرضه كذا ينطرق فيه فلان
من دارة الملاصقة لهذه الدار واحد محدود هذه الدار التي فيها في موضع كذا منها يسلك فيه
الى هذا الطريق حين يخرج الى باب هذه الدار الى الطريق الاعظم اقران جميع هذا الطريق
بحدوده وحقوقه لفلان وفي ملكه وبده وهو اولى له من المقر هذا ومن سائر الناس ويتم الكتاب *
وان كان الطريق مشتركا بينهما يزداد في الكتاب مشتركا بينهما * نوع آخر في الافرار بجدار ولرجل
يكتب موضعه وطوله وعرضه وارتفاعه ويجب ان يكتب هذا الجدار المحدود فيه بارصده وبنائه
لما ذكرنا من اختلاف الروايتين في الحائطاته اسم للبناء والارض اول للبناء لا غير * نوع آخر في الافرار
بنهر او قناة يكتب في النهر اقران النهر الذي في موضع كذا يدعى بكذا ومبدأ هذا النهر في موضع
كذا ومغرفته من نهر كذا ومصبه في موضع كذا هذا النهر من مغرفته الى مصبه كذا كذا ذراعا بذراع
كذا وعرض هذا النهر كذا اقران هذا النهر كله بملقى فراقه من كل جانب من جانبيه خمسة اذرع
في طول هذا النهر بحدوده ذلك كلها وارضه وكل حق هو له داخل فيه وخارج منه لهذا المقر له
ويتم الكتاب * وفي القناة يزداد ارضها وبناءها * نوع آخر في افرار المشتري ان المشتري ملك
غيره وانه كان وكبلا من ذلك الغير في الشراء ان اراد الكتابة على ظهر الصك يكتب اقر المشتري
ان المشتري ملك غيره وانه كان وكبلا من ذلك الغير فلان المذكور اسمه ونسبه في بطن هذا
الصك وجميع الدار المذكورة للمحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه في حال
جواز افراجه وسائر تصرفاته طائعا انه كان اشترى جميع الضيعة المذكورة في بطن هذا الصك

او جميع الدار المذكورة المحدودة في بطن هذا الصك من البائع المذكور فيه بالثمن المبين فيه لفلان بن فلان اشتراها له بماله وتوكيلي اياه ونقد الثمن من مال موكله وقبض هذا المعقود عليه لاجله وان جميع هذه الدار وهذه الضيعة ملك فلان وحقه وان اسم هذا المقر المذكور في بطن هذا الصك اسم عارية ووكالة لا اسم استحقاق واصالة ملك فلان وحقه فان موكله فلان اولى بذلك كله منه ومن سائر الناس اجمعين وانه لا دعوى لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه وانه لو ادعى ذلك كله او شيئاً منه او ادعى ذلك من يقوم مقامه في دعوى حال حياته او بعد وفاته فدعواه باطل وصدقه المقر له في ذلك كله مشافهة في يوم كذا وان اراد ان يكتب كتاباً مبتدأ يكتب اقر فلان انه كان اشترى من فلان داراً في موضع كذا بثلثمائة دينار وكتب بذلك صك شراء هذه نسخته ثم يكتب * بسم الله الرحمن الرحيم وينسخ صك الشراء الى آخره ثم يكتب وانه كان اشتراها لفلان بن فلان والباقي على نحو ما ذكرنا وان اراد ان يكتب شراء النصف لنفسه وشراء النصف لغيره يكتب اقر طائعا انه كان حين اشترى جميع الدار التي في موضع كذا اشترى نصفه شائعاً لنفسه ونصفه شائعاً لفلان بماله وامره وتوكيلي اياه بذلك وله جميع هذه الدار المحدودة مشتركة بين هذا المشتري وبين فلان هذا المقر له بسبب هذا الشراء مشاعاً بينهما نصفين وهو في ايديهما وان نصف جميع هذا الثمن منقول من مال فلان بامره وصدقه هذا المقر له مشافهة اذا اراد الوصي كتابة اقراره ان ما اشترى اشتراه لهذا اليتيم يكتب اقر فلان الوصي من جهة فلان بولده الصغير فلان ان جميع المنزل الذي اشتراه من فلان بثلثمائة دينار اشتراه لهذا اليتيم بحق ولايته عاينه بحكم الوصاية الثابتة له عليه من جهة ابيه فلان لما رأى في فيه من الاحتياط بماله والاحتياط به وابتغاء النداء والزيادة فيه والتوفير عليه وانه دفع هذا الثمن من مال هذا اليتيم بحق ولايته عليه على هذا البائع وانه يسلم ما بين شراؤه من بائعه هذا اليتيم فان هذا اليتيم اولى بما بين شراء فيه منه ومن سائر الناس اجمعين وان اسمه في هذا الكتاب عارية وانه لا حق لهذا المقر في ذلك كله ولا في شيء منه قد جعل هذا الوصي هذا اليتيم بعد بلوغه وايناس الرشد منه واستحقاقه قبض ماله تسلطاً على قبض ما اشتراه هذا الوصي له وعلى خصومته من يخاصمه فيه الى آخره * نوع آخر في الاقرار لرجل باعارة قبض ما اشتراه هذا الوصي له نفسه اقر فلان طائعا انه معدم لا يملك

لا يملك شيئاً من مال الدنيا لا على ظهر الأرض ولا في بطنها دون الثياب التي على بدنه ما يبلغ قيمته كذا درهماً وأنه في عيال فلان وهو كذا يتفق عليه وأنه ساكن في الدار المنسوبة إلى فلان على جهة العارية وأنه ليس في يد فلان مال ولا ملك ولا صامت ولا ناطق ولا شيء مما ينطلق عليه اسم المال وصدقه فلان * نوع آخر في اقراره بمفاسخة البيع الذي جرى بين بائعه وبينه في محدود كان اشتراه منه اقر فلان طائعا انه فاسخ فلانا برضاه وطوع كل بيع كان جرى بينهما في جميع الدار التي هي في موضع كذا وحدها كذا وقابضه كل عقد كان فيها من جهتهما من رهن وثيقة ببال مفاسخة صحيحة جائزة لا فساد فيها ولا خيار ولا معنى يوجب ابطالها وأنه رد عليه جميع هذه الدار بحق هذه المفاسخة رداً صحيحاً وأنه قبض من المقر كل حق واجب عليه بحق هذه المفاسخة وغيرها قبضاً صحيحاً وأنه ابراءً صحيحاً فلم يبق له ولا لاحد على هذا المقر له ولا قبله ولا عنده ولا في يده حق ولا عين ولا دين ولا في هذه الدار من بيع ورهن ولا وثيقة ولا عقد آخر وصدقه هذا المقر له في ذلك كله شفاهاً * نوع آخر في اقراره برهن اقر طائعا ان الكرم الذي في موضع كذا محدودها كذا كان رهناً في يده من جهة فلان ببال كان له عليه رهنه به وأنه قضاة كله وان هذا المقر فاسخه هذا الرهن في هذا الكرم فردة عليه وأنه قد استرده او نكده وقبضه فلم يبق لهذا المقر له دين ولا لهذا المقر له في يد هذا المقر عين ولا لاحد مما على الآ خر حصة ومدة وصدق كل واحد منهما صاحبه في ذلك كله واشهدا والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقراره بمفاسخة البيع وغيبة صك الشراء اقر فلان طائعا انه كان اشترى من فلان جميع الدار التي هي في موضع كذا محدودها كذا على جهة الوفاء والوثيقة لا على سبيل البتات والعتيقة بكذا ووقع التماس بينهما من الجانبين وقد كان بدل له خطة الوفاء انه متى تقدمه مثل هذا الثمن وطاب منه بيع ذلك وقبض ثمنه منه وتسليم المبيع اليه اجابة إلى ذلك ثم ان فلانا وهو البائع تقدمه مثل ذلك وطاب من المقر هذا بيعة فبأه منه له وقبض الثمن ورد الدار المشتراة عليه وطلب فلان من المقر دياره ذلك الصك فعجز عن رده وقال انه قد غاب فطلب من المقر هداثته وان طائعا انه استؤمن من فلان البائع جميع هذا الثمن وهو كذا بدفعه اليه واينائه ذلك اياه وبرئ البائع هذا اليه منه براءة قبض واستيناء وسلم اليه جميع ما كان دخل تحت البيع وذلك كله بعد جريان بيع من هذا المقر في ذلك وشراء هذا البائع ذلك منه وضمان الدرك من هذا المشتري في ذلك كله لهذا البائع وان اراد ان يأم بسق له يعني

للمقر له على البائع هذا في ذلك كله دعوى ولا خصومة لا في اصل هذا المحدود ولا في غلته ولا في ثمنه ولا في قيمته وان هذا الكرم كله ملك البائع هذا وهو احق به من هذا المقر ومن سائر الناس اجمعين وان المقر هذا متى اخرج ذلك الصك فهو معطل وهو في اقامة البينة على ذلك وطلب الثمن مبطل وصدقه هذا المقر له في ذلك ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في تجهيز الرجل ابنته وافرار الاب والزوج لها بذلك شهد الشهود المسمون آخر هذا الكتاب شهدوا جميعا ان فلان بن فلان جهز ابنته فلانة من خالص ماله صلة لها وتعطفا عليها واحسانا اليها ومما ساق اليها زوجها فلان من صداقها وعطاياها بعدما جرى بينهما نكاح صحيح على موافقة الشرع مستجمع لشروط الصحة وذلك عند زفافها الى بيت زوجها هذا جمع الله تعالى بالخير والبركة بينهما وكثر بالذرية الطيبة لهما يسلمها ثياب الزوج ويفصل ذلك وبين صفة كل شيء وقيمة ما كان من ذوات القيم وذرع ما كان من المذروعات ثياب المرأة يفصل كل نوع من ذلك تفصيلا بذكر الحلي والآلي والجواهر بين الصنف والقيمة وعلى هذا الفرش والبسط وكذلك على هذا اواني الصفر والرصاص والحديد وبين المماليك فيكتب جارية رومية قيمتها كذا وغلاما تركيا قيمته كذا وجارية هندية قيمتها كذا وكرم في قرية كذا احد ودها كذا وثلاث حوانيت في سوق كذا واحد ودها كذا ثم يكتب عقيب النسخة * بسم الله الرحمن الرحيم اقر فلان طائعا ان جميع هذه الاموال المذكورة باجناسها وانواعها وصفاتها وقيمتها غير ثياب بدن هذا الزوج المذكور في صدر النسخة ملك ابنته فلانة هذه وحققها وفي يدها وتحت تصرفها وانه لا حق لهذا المقر في شيء منها وانها لا حق بها كلها منه ومن سائر الناس اجمعين وانه متى ادعاه او شيئا منها انه ملكه وانه عارية في يدها من جهته فدعواه مردودة واشهد على نفسه بذلك من اثبت اسمه آخره ويتم الكتاب * ويكتب الشهود في اسمائهم في آخر هذا الكتاب ثم بعد كتابة الشهود على اقرار الاب بذلك اسمائهم يكتب اقرار الزوج فيكتب * بسم الله الرحمن الرحيم اقر فلان بن فلان طائعا ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القسط سوى ما ذكر من ثياب بدنه وما اضيف اليه ملك زوجته فلانة هذه وحققها وفي يدها وتحت تصرفها وقد حملتها الى بيته كما تحمل الزوجات الى بيوت ازواجهن من غير ان يكون له فيها او في شيء منها ملك او حق او دعوى واقر انه متى ادعى شيئا من ذلك كله لنفسه سوى ما اضيف اليه فذلك باطل مردود واقر ان لها عليه وفي ذمته من بقية صداقها كذا حقا واجبا

ودينا لازمنا تطالبه بها اذا توجهت المطالبة شرعا واشهد على نفسه ويكتب اسماء الشهود بعد ذلك والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الابنة بجهازها لابيها اولا مها ولذلك وجوه أحدها ان يكتب نسخة الجهاز في صدر قرطاس على نحو ما بينا قبل هذا ويكتب بعد ذلك * بسم الله الرحمن الرحيم اقرت فلانة بنت فلان طائعة ان جميع الاموال المذكورة في صدر هذا القرطاس باجناسها وانواعها وصفاتها وقيمتها ملك ابيها فلان هذا وحته بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت ذلك ولزمها الاقرار به بذلك في يدها بطريق العارية وصدقها ابوها هذا مشافهة واشهدا الوجه الثاني يكتب اقرت فلانة طائعة ان جميع ما يعرف بها وينسب اليها من جهازها من جميع انواع الثياب والامتعة والفرش والبسط والحلي من الذهب والفضة والجواهر والآلي والاواني الصغرية والشبهية والزجاجية والحديدية والخزفية وانواع الامتعة والاثاث والسقط وغير ذلك من كل قابل وكثيرا التي هي مكتوبة في كتاب جهازها وهي الآن في بيت زوجها لها ملك ابيها فلان بسبب صحيح وامر لازم قد عرفت بذلك ولزمها الاقرار به بذلك وصدقها ابوها هذا مشافهة واشهدا * وجه آخر ان يكتب الاب نسخة جهازها وقت التسليم اليها ويشهداني انما سلمت هذه الاشياء بطريق العارية قال الصدر الشهيد رح الاحوط ان يشتري الاب منها ما في هذه النسخة بثمن معلوم ثم ان الابنة تبريه من جميع الثمن وعندي ان الاحوط ما كتبه اولا والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار بالحيوان يكتب اولا على صدر القرطاس اسماء الحيوان وصفاتهم وشياتهم كما يكون ثم يكتب ذكر الاقرار عقيب النسخة على الوجه الذي بينا او يكتب اقر فلان بن فلان الى آخره انه باع من فلان كذا شيئا معينة ويذكر اوصافها وشياتها بكذا درهم وانه اشتراها منه بها وانه قبض الثمن منه ولم يسلم المبيع اليه يسلمها اليه متى طلب منه تسليمها اليه وصدقها المقر له * نوع آخر في اقرار المرأة بقبض النفقة والكسوة بمدة اقرت فلانة بنت فلان طائعة انها قبضت واستوفت من زوجها فلان جميع نفقتها وكسوتها المتدرة لها عليه حسب ما اوجب الشرع في امثالها لستة اشهر اولا كذا قبضا صحيحا واستيفاء كاملا ودصدقها زوجها هذا مشافهة ويتم الكتاب والله اعلم * نوع آخر في اقرار العبد بالرق لمولاه اقر فلان الهندي في حال جواز اقراره طائعا انه عبد مملوك لفلان وان فلانا يملك رقبته ملكا صحيحا جائزا تابعا فان خدمه فلان وطاعته واجبة عليه وانه لا امتناع له على فلان في خدمته ولا بيع ولا اخراج من ملكه

بحق يدعيه من قبل فلان في ذلك ولاد مولى له قبل فلان ولا حق ولا طلبه بوجه من الوجوه
وسبب من الاسباب اشهد فلان على اقراره بجميع ما فيه بعد ان قرئ عليه ففهمه وعرفه فان كان له
سبب كتبه ولا يمنع ذلك صحة الاقرار وليس بشرط في هذا ذكر صحة البدن لان حكمه
لا يختلف بالصحة والمريض * نوع آخر في اقرار جارية بكونها ام وادملوها اقرت فلانة التركية
او الهندية وبحليها طائعة انها كانت امة لفلان بن فلان وملكه وفي بده وتحت تصرفه بملك صحيح
تام وانها ولدت منه ابنا يسمى فلانا وابنة تسمى فلانة وانه في حجرها وانها في حجرها ثابت النسب
من سيدها وانها صارت ام ولد بولادة هذا الولد منه وان خدمته وطاعته واجبة عليها ولا امتناع عن ذلك
مادام حيا وصدقها سيدها فلان بذلك شفاها والله تعالى اعلم * وان كان الاقرار من المولى
بامومية الولد فقد ذكرنا ذلك في فصل امهات الاولاد فلان عبد وان كان الاقرار من ابن المولى
بكون جارية ابيه ام ولد ابيه وبعتها بموت ابيه يكتب اقر فلان بن فلان طائعا في حال صحة
بدنه وقيام عقله وجواز امره له وعليه ان فلانة التركية او الهندية كانت مملوكة ابيه فلان وامته
وتحت تصرفه يملكها بملك صحيح وان اباه فلان استولدها في حيوته وانها ولدت من ابيه فلان
ابنا ثابت النسب منه اسمه فلان وانها صارت ام ولد له بولادة هذا الولد وان اباه هكذا اقر
في حال حيوته بكونها ام ولد له وانها عتقت بموت ابيه من جميع ماله وانه لاحق لهذا المقر فيها
ولاد مولى ولا سبيل له عليها الا سبيل الولاء فان ولاءه له بعد ابيه وصدقته هذه الجارية مشافهة
وان كان الاقرار من الابن بتدبير عبد من جهة ابيه وعتقه بموت ابيه يكتب في حال جواز
اقراره عن طوع ورغبة ان العبد الهندي المسمى فلان كان ملك ابيه فلان وحقه يملكه بسبب
صحيح ملكا صحيحا تاما وان اباه كان دبرة في حال حيوته تدبيرا صحيحا مطلقا من خالص ماله
وهكذا اقربوه به وان اباه مات وعتق هذا العبد من تركته بخروجه من ثلث ماله ولا سبيل لهذا
الابن عليه الا سبيل الولاء ولاد مولى له عليه من جهة الميراث ولا خصومة له معه في الاستسعاء
وصدته هذا الغلام في ذلك مواجبة * نوع آخر في اقرار الوارث بقبض الدين من الغريم اقر
فلان طائعا ان اباه فلان مات وكان له على فلان كذا درهمين او اجبا وحقا لازما وصار ذلك
ميراثا لابنه هذا لا وارث له غيره وانه قضاه ذلك واوفاه فاستوفاه كله تاما وافية كاملا وبراءة من ذلك

ابراءً صحيحاً وضمن له كل ذلك في ذلك وفي شيء منه ضماناً صحيحاً ملزماً في الشرع وفيما
فلان منه هذا الاقرار مواجهة وان كان هذا من الموصي له يكتب اقر فلان ان فلانا كان اوصي له
في حياته حال صحة عقله وجواز اموره له عليه بجميع تركته بعد وفاته ولا وارث له بقرابة او زوجية
واوصي له بطلب تركته حيث كانت واين كانت وعلى من كانت وفي يد من كانت وصاية
صحيحة وانه كان قبل منه هذه الوصاية له والوصاية اليه وانه اثبت بحجة شرعية على فلان كذا
درهما ديناً واجباً وحقاً لازماً لهذا المتوفى وطالبه هذا المال بحق هذه الوصاية الثابتة فدفع فلان
هذا جميع ذلك اليه وان هذا المقر قبض ذلك كله منه واستوفاه تاماً وافياً الى آخره والله تعالى
اعلم * نوع آخر في اقرار الوصي بمال اليتيم عنده يكتب اقر فلان الوصي في تركته فلان وفي
امور الصغير فلان بتقليد من جهة قاضي بلدة كذا طائعا في حال صحة بدنه ان مال الصغير
في يديه بحكم الوصاية وهو كذا درهما ونقداً وكذا من اعيان الاموال وبينها ويصفها وقبضها
ليحفظها ويرد ما عليه عند بلوغه وايناس رشده من غير اعتذار واعتلال وقد صدق في هذا الاقرار
تصديقاً شرعياً ويتم الكتاب والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار اليتيم بعد البلوغ وقبض ماله
من الوصي اقر فلان في مجلس الحكم طائعا انه قبض واستوفى من فلان ان الذي كان وصيا
من جهة ابيه فلان في تركته ابيه وفي امور هذا المقر في حال صغره جميع ما كان له عنده وعليه
من المنقول والعقار والضياع والحيوان والغلة والتند والاثان وانزال الكروم وغير ذلك من
صنوف الاموال قبضاً جائزاً يدفع هذا الوصي جميع ذلك اليه فلم يبق له يعني للمقر هذا
على وصيه هذا دعوى ولا خصومة وان هذا المقر متي ادعى على وصيه هذا بعد هذا عينا ودينا
او ادعى ذلك من يقوم مقامه في حياته وبعد وفاته من وكيل او نائب او وصي فذلك كله
باطل مردود ويتم الكتاب والله اعلم * نسخة اخرى في هذا النوع اقر فلان طائعا ان ابا
فلان توفي وقد كان اوصي قبل وفاته الى فلان بجميع تركته واقتضاء ديونه وقضايتها وتسيده
وصاياه بعد وفاته ومات ثابتاً على هذه الوصاية من غير رجوع منها او من شيء منها ولم يترك
وارثاً غيري فان هذا الوصي تولى جميع ما فوض اليه امره وتصرف في هذه حسب ما اطلقه
الشرع واقتضاء الحكم من قضاء الديون والاقتضاء وتنفيذ الوصايا من الثلث وانفق على هذا
المقر قبل بلوغه من ماله من الطعام والادام والكسوة والوطاء بالمعروف وانقر المقر هذا ايضا انه

بلغ مبلغ الرجال واونس رشدة ويستحق قبض امواله واستيفاء حقوقه وقبض هذا المقر جميع ما بقي من ماله في يد هذا الوصي من تركته اية فلان هذا المتوفى بحق الارث عنه واستوفى ذلك كله منه تاما وافيا بعد معرفته جميع التركة باجناسها وانواعها شيئا فشيئا من غير ان خفي عليه شيء من ذلك واحاط علمه بذلك كله وابرأه هذا المقر عن جميع دعاويه وخصوماته فمتى ادعى هو عليه او مثله ان عنده وفي يده من تركته اية هذا المتوفى من قليل وكثير قديم او حديث اى ذلك كان او احد من جهته فذلك كله باطل مردود وكل بينة يقبضها عليه من ذلك او حجة يحجج بها وبمين يطلبها في ذلك منه وينازعه فذلك كله رور وهذا الوصي المقر له بريء من ذلك وهو في حل وسعة في الدنيا والآخرة وقبل هذا الوصي هذا الاقرار منه مواجهة * نوع آخر في اقرار اليتيم انه اذن لوصيه بدفع ماله الى غيره اقر فلان طائعا انه قدمت له ثمان عشر سنة فطعن في التاسع عشر وانه قد احتلم وبلغ مبلغ الرجال وجرى عليه القلم فتوجه عليه الخطاب بالامر والنهي وانه قد امر فلان الوصي في تركته اية وفي اموره هذا المقر حال صغيرة ان يسلم جميع ماله الذي له عليه وعندة وقبله وفي يده ومن نصيبه من ميراث اية هذا الى امه فلانة بنت فلان لتحفظها عليه الى وقت حاجته وسلم هذا الوصي الى امه جميع ما كان له عليه وعندة فلم يبق له على وصيه ولا في يده شيء من ماله من تركته اية واقرت فلانة ام هذا المقر له انها قبضت جميع ذلك * صاحب الضيعة اذا دفع الى زراعه حنطة او شعير على سبيل القرض ليجعلوها بذرا واراد ان يكتب كتابا على اقرارهم بذلك فالوجه في ذلك ان يكتب الكاتب او لا على صدر قرطاس اسم واحد منهم واسم ابيه وجدة ثم يكتب عقيب اسمه كذا منا من الحنطة والشعير او ما شبه ذلك ثم يكتب اسم الثاني والثالث والرابع والخامس على هذا الوجه ثم يكتب عقيب هذه النسخة بسم الله الرحمن الرحيم اقر هؤلاء المذكور اسماء وهم وانسابهم في النسخة المذكورة على صدر هذا القرطاس ان فلان بن فلان الفلاني على كل واحد منهم ما كتب عقيب اسمه ونسبه من الحنطة او الشعير او الذرة الموصوفة كلها فيها ديننا لازما وحقا واجبا بسبب صحيح قرض استقرضوها منه ليجعلوها بذرا في ضياعه النبي في قرية كذا وقبضوها منه وصدقهم المقر له فيه خطابا في تاريخ كذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في اقرار الاستاذ للصغير الذي سلم اليه لتعليم عمل والنفقة واللباس عليه هذا ما اقر الاستاذ فلان في حال جواز اقراره طائعا ان فلانا سلم

ابنه الصغير فلان بولاية الابوة عليه بعد ما أجر فلان هذا ابنه هذا منه بولاية الابوة ثلاث سنين متواليات أولها فترة شهر كذا من سنة كذا وآخرها سلخ شهر كذا من سنة كذا بعمل كذا بكذا درهمين على ان يعمل له هذا الصغير هذا العمل المسمى فيه بالنهار دون الليلي ودون ايام الجمعيات والا عياد بقدر طاقته مما يأمربه من هذا العمل ولا يمنعه هذا الاستاذ من اقامة الصلوة في اوقاتها على ان يكون اجر عمل هذا الصغير في السنة الاولى لكل شهر كذا درهمين واجر عمله في السنة الثانية لكل شهر كذا درهمين يزاد في اجرة السنة الثانية والثالثة بمهارته وحداثة الزائدة في كل سنة اجارة صحيحة وصدقه ابو الصغير في ذلك كله مشافهة ثم يكتب اقرار الوالدانه اذن لهذا المستاجر في صرف ما يلزمه من اجرة عمل هذا الصغير في السنة الاولى الى ما يكفيه لطعامه وادامه ولباسه وسائر مصالحه بالمعروف من غير اسراف ولا تقتير وفي السنة الثانية يصرف مقدار اجرة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وكذلك في السنة الثالثة يصرف مقدار اجرة السنة الاولى الى طعامه وادامه وسائر مصالحه وما فضل منها يؤديه الى والده وقبل هذا المستاجر الاستاذ هذا الاذن من والد الصغير هذا ويسلم هذا الصغير منه وتفرقا عن مجلس هذا العقد تفرق الابدان والاقوال وذلك في يوم كذا والله تعالى اعلم * نوع آخر في الاقرار بهبة الدار يكتب اقرار فلان طائعانه وهب لفلان جميع الدار المشتملة على كذا حدودها كذا وهب له هذه الدار بحدودها وحقوقها كلها كذا وكذا هبة صحيحة جائزة نافذة مستجمعة شرائط محوزة مقبوضة فارغة لا فساد فيها ولا خيار ولا اشتراط عوض ولا تلجئة ولا مواعدة وقبلها هذا الموهوب له قبولا صحيحا في مجلس هذه الهبة قبل اقرارهما واشتغالهما بغيرها وقبضها بمعاينة الشهود قبضا صحيحا بتسليم هذا الواهب ذاك كله اليه تسليما صحيحا فارغا من كل مانع ومنازع وتفرقا وشهدا والله تعالى اعلم *

الفصل الرابع والعشرون في البروات البراءة من كل مال كان به صك كان ابو حنيفة واصحابه والشمني وهلال الرازي رح يبتدؤن كتاب البراءة هذا كتاب لفلان بن فلان بن فلان وهو الذي عليه الدين من فلان بن فلان بن فلان وهو الذي له الدين والشمني وهلال رح كانا يزيدان كتبه لفلان وكان ابو زيد الشروط على رح يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسنون في آخر هذا الكتاب شهدوا ان فلان بن فلان يعني الذي له الدين اقر عندهم انه كان له على فلان وبعض اهل الشروط كان يكتب هذا براءة لفلان بن فلان والمأخرون اختاروا هذا ما شهد الى

قولنا انه كان له على فلان كذا درهمان انه قضاء جميع هذا المال واوفاء آياه بتمامه فقبضه منه تاما وافيا قبضا صحيحا وبرئ اليه منه براءة قبض واستيفاء ولم يبق له عليه دعوى بهذا السبب وانه متى ادعى قبله او قبل احد من الناس بسببه حقا او شيئا من ذلك فهو في دعواه مبطل لا يسمع له بينة ولا يحلف له خصم وخصمه من ذلك بري وفي حل وسعة منه في الدنيا والآخرة وانه كان لها بها صك وقد تعطل ذلك بهذا القضاء والابراء وكان ضاع ولم تصل يده اليه حتى يردده اليه فمتى اخرج هذا الصك فهو معطل لا حجة له فيه ولا تعلق به وصدقه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة واشهد اعلين انفسهما الى آخره وعلى هذا دين المهر * البراءة من سفتجة وارادة هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا اورده على فلان كتاب سفتجة من فلان بكذا درهما وانه قبل منه الكتاب وضمن له المال وانه قبض منه ذلك كله بايفاء ذلك آياه قبضا صحيحا وضمن له كل درك يدركه من قبل فلان صاحب الكتاب على ان يخلصه من دعوى ويرد عليه ما قبضه منه ضمنا صحيحا واشهدا على انفسهما بذلك الى آخره * براءة جامعة بين رجلين بينهما اخذ واعطاء هذا ما شهد الى قولنا انه كان جرى بينه وبين فلان معاملات واخذ واعطاء من اشريه وبيوع وحوالات وكفالات واجارات وودائع وبضائع ومضاربات وسفاتيح وديون بصكاك وغير صكاك مرهون وغير مرهون وضمانات وامانات واشياء غير ذلك من وجوه مختلفة واسباب شتى انه حاسبه محاسبة بحقتها وصدقها وانه قبض منه جميع ما وجب له عليه بقضائه آياه بتمامه قبضا صحيحا تاما وافيا بدفع منه ذلك كله اليه وبرئ منه براءة قبض واستيفاء فلم يبق له قبله ولا عنده ولا في يده ولا معه دعوى ولا طلب ولا خصومة ولا بيعه بوجد من الوجوه وبسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه هود دعوى او ادعى احد من جهته الى آخره فان كانت البراءة بغير قبض لم يكتب القبض لكن يكتب بعد قوله فحاسبه محاسبة بحققها وصدقها فابراءة من ذلك ابراء صحيحا جائزا تاما وافيا قاطعا للدعوى والخصومات بعدم معرفته جميع ذلك شيئا فشيئا لم يبق له عليه شيء من ذلك حقا وما فيه على ما امر ان بقي عليه شيء كتبت فلم يبق له عنده ولا عليه ولا معه شيء الا كذا ويبين ما بقي عليه عينا كان او دينا * الابراء المطلق اقر فلان بن فلان الفلاني انه ابرأ فلان بن فلان الفلاني من كل خصومة كانت له قبله وعليه مالية وغير مالية ابراء صحيحا تاما قاطعا للخصومات كلها ولم يبق له عليه

بعد هذا لبراء لادعوى ولا خصومة لا قبل ولا كثير ولا قديم ولا حديث لا في الصامت ولا في الناطق لا في المحدود ولا في المنقول لا في المكبل ولا في الموزون ولا في الفرش ولا في الاواني ولا في شيء ينطلق عليه اسم الملك والمال بوجه من الوحوة وبسبب من الاسباب اقرارا صحيحا وصدقة المقر له هذا خطابا ويتم الكتاب * رجل وكثر رجلا عمدا بغير حق فقضي عليه فادعى ورثة المضروب عليه الدية ثم ابرؤه من دعواهم يكتب اقر فلان وفلان وفلان اولاد فلان في حال حوازا اقرارهم طائعين انهم ابرؤا فلانا بن فلان من كل دعوى وخصومة كانت لهم عليه وقبله خصوصا من دعوى دية الاب فانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب اباهم فلانا عمدا ومات بالوكز ووجب عليه الدية لابيهم وصارت ميراثا لهم وانه كان منكرا لدعواهم هذه قبله فابرؤه من هذه الدعوى ومن جميع الدعاوى والخصومات كلها ابراء صحيحا وانه قبل منهم هذا البراء قبولا صحيحا ويتم الكتاب * وان كان المدعى عليه يدعى على ورثة هذا الميت انهم اخذوه بسبب هذه الدعوى بغير حق ثم ابرأهم من دعواه هذه قبله يكتب اقر فلان الفلاني في حال جواز اقراره طائعا انه ابرأ اولاد فلان الفلاني وهم فلان وفلان وفلان من دعواه قبلهم انهم اخذوه بغير حق بمجرد دعواهم عليه وذلك بانهم كانوا يدعون عليه انه ضرب اباهم عمدا بالوكز بغير حق وان اباهم مات بسبب ذلك وانه وجبت دية عليه وصارت ميراثا بينهم ولم يكن لهم حجة يعتمد بها عليه على وثق دعواهم هذه قبله فاخذوه باصحاب السلطان دراهم كثيرة باجعالهم وغيرها فابرأهم من هذه الدعوى ابراء صحيحا وانهم قبلوه منه قبولا صحيحا ويتم الكتاب * براءة غريم في تركته هذا ما شهدنا قولنا انه كان له على فلان كذا وانه توفي وخلف من الورثة فلانا وفلانا لا وارث له غيرهم وان فلانا من جيلة هؤلاء وصي فلان في هذا المال ليرجع به في تركته ابيه وانه اقتضى منه جميع هذا المال واستوفاه بتمامه وهو كذاب دفع فلان ذلك اليه قضاء من والده فلان ليرجع في تركته وانه ضامن له كل درك يدرك بهذا السبب من قبله وسببه على ان يخلصه او يد عليه ما يلزم الحكم رده مما قبض ولم يبق له في تركته فلان دعوى ويتم الكتاب فلو صالحه هذا الوارث على خمسمائة درهم والدين الف لم يرجع في التركة الا بخمسمائة وان صالحه على عرض قيمته خمسمائة كان له ان يرجع بالف اذا شرط الرجوع بالف وان ادعى تطوعا ولم يقل شيئا ثم قال ادبت لا رجوع لم يصدق به مستبرع * وفي قبض الغريم من الوصي والوصي اداءه من التركة يكتب كما

يكتب في الفصل الاول من البراءة الابرأ من دم العمد هذا ما شهد الى قولنا ان فلانا ادعى ان فلانا قتل ابنه عمدا بحديدة ظلما فوجب له عليه القود ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وابرأ من دم ابنه فلان ومما وجب له عليه بقتله آية فلاحق له عليه ولا قبله بسبب ذلك ولا دعوى ولا طلبه بوجه من الوجوه وبسبب من الاسباب فمتى ادعى عليه الى آخره وفي الخطاء يكتب قتله خطأ لم يتعمده بذلك فوجب له عليه وعلى ما قلته الدية ولم يخلف وارثا غيره ثم انه عفا عنه وعن عاقلته الى آخره وفيما دون النفس قطع يده ففقا عينه وشج رأسه ووجب عليه كذا فعفا عنه وابرأه من الواجب وفي قطع السرقة لا يذكر العفو لكن يقول ادعى عليه انه سرق من حرزة كذا درهمين وكذا قيمته كذا فوجب عليه كذا ثم ذكر انه كان اذن له في الدخول في دارة فلم يلزمه قطع اليد او يكتب انه اقرانه كان اتهمه بذلك باطلا ولم يسرق منه شيئا وهو بري مما ادعى عليه قبله فمتى ادعى الى آخره * البراءة عن الدعوى في محدودة هذا ما اقر به فلان انه كان له دعوى قبل فلان في جميع الضيعة المشتملة على كذا ويبين مواضعها وحدودها ثم يقول انها بحدودها وحقوقها كلها ملكه وحقه وفي يد فلان بغير حق وانه عليه تسليمها اليه بحق هذه الدعوى ثم انه ابرأ من جميع هذه الدعوى في هذه الضيعة بعينها فلم يبق له بعد هذا الابرأ حق في كل هذه الضيعة بعينها ولا خصومة وانه لو ادعى هذا او واحد ممن يقوم مقامه الى آخره ويتم الكتاب والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * الفصل الخامس والعشرون في الرهن اقر فلان طائعا في حال جواز صحته وثبات عقله وجواز امره لا علة به تمنع صحة اقراره ان لفلان عليه وفي ذمته كذا درهمين قرضا حالا او ثمنا كذا اشتراه منه او غصبا او ودیعة مستهلكة وضمان اتلاف كذا او من حوالة فلان او عن كفالة فلان وانه رهن بهذا الدين هذا للطالب جميع الدار التي هي في موضع كذا ويحدها بحدودها وحقوقها كلها رهنا صحيحا مقبوضا محوزا مفروغا دفعها اليه وقبضها منه بجميع حقوقها ومرافقها فهي في يده محبوسة بدينه هذا لا سبيل لهذا الراهن الى افتكاكه ما بقي عليه شيء من هذا الدين وعدنه هذا المقر له في ذلك كله مشافهة واشهدا فان كان فيه جعله وكيل او امينا في بيعه كتبت بعد القبض على ان هذا المرتهن وكيل في بيع ذلك بكذا مرة شهر كذا من سنة كذا ان لم يدفع هذا الراهن هذا المال الى هذا المرتهن ولم يقبضه هذا الدين يبيعه ويبيع ما شاء منه باي ثمن شاء وأخذ ثمنه قضاء لدينه ان كان مثل دينه فان كان فيه فضل على هذا الدين رده على هذا الراهن وان كان فيه نقص من هذا

الدين كان ذلك دينه على هذا الرهن على حاله يطالب به فان كان جعل يبيعه الى غير المرتهن كتبت على ان فلان بن فلان وكيله في بيعه ويقول امينه على بيعه وقت كذا فيبيعه ويبيع ما شاء منه ويتقبض منه ثمنه ويتقبضه هذا المرتهن فان كان فيه فضل الى آخره كالاول فان كان فيه شرط جعل الرهن على يد عدل كتبت بعد قولك رهنا صحيحا مقبوضا محوزا مفرغا ثم ان هذا الرهن وهذا المرتهن تراضيا ان يجعل هذا الرهن على يد فلان بن فلان يكون عدلا بينهما امينا في قبضه وتودفع هذا الرهن الى هذا العدل فقبضه منه بتسليمه اليه فارضا عن كل مانع ومنازع وضامن هذا المرتهن فهو عدل بينهما امين في ذلك فان كان فيه شرط يبيع العدل كتبت رهنا وجعلا امينا في بيعه غرة شهر كذا وفي الدين المؤجل يكتب رهنا عند محل الاجل على ان يبيع ذلك ويتقبض ثمنه ويدفع الى فلان ذلك قضاء لدينه فان كان فيه فضل رده على هذا الموكل وان كان فيه نقصان فبقية الدين على هذا الرهن على حالها يطالب به هذا المرتهن والله تعالى اعلم * كتاب رهن الدار بالدين على سبيل الاختصار هذا ما رهن فلان فلانا جميع داره التي في موضع كذا ويعد ما رهنه هذه الدار بحدودها وحقوقها بكذا درهم كانت لهذا المرتهن على هذا الرهن حقا واجبا وديننا لازما بسبب صحيح رهنا جائزا فاذا لافساد فيه ولا خيار ويذكر التقبض والاشهاد والله تعالى اعلم * كتاب من جانب المرتهن في هذا هذا ما ارتهن فلان من فلان جميع داره الى قولنا بدين كان لهذا المرتهن على هذا الرهن وهو كذا درهم ارتهنا صحيحا جائزا فاذا الى آخره فان كان فيه الاذن بالانتفاع كتبت وقد اذن هذا الرهن لهذا المرتهن ان يسكن هذه الدار بنفسه ويسكنها من شاء ويتنفع بها على ما احب من غير شرط كان في هذا الرهن واباح له ذلك على انه كلما نهاه من الانتفاع بها على ما وصف فيه فهو مأذون له في ذلك اذا ما مستقبلا ما لم يقبض هذا الرهن واباح له ذلك المرتهن هذا الدين وقبل هذا المرتهن ذلك منه مواجهة ويتم الكتاب * الاقرار برهن منقول اقر فلان طائعا انه رهن عبده فلان كذا صغته كذا وقيمته كذا بما وجب له عليه من الدين وهو كذا رهنا مقبوضا صحيحا على ان يحفظ الرهن هذا المرتهن بنفسه وبمن يمونه من عياله ويحبسه بدينه ولا يستعمله ولا يخرج من يده ولا يستهلكه فان استهلكه اوضحع شيئا من ذلك فعليه ضمان ذلك ويسقط من دينه بقدر ذلك وصدقه هذا المرتهن في ذلك كاه تصديقا صحيحا ويتم الكتاب كذا في الذخيرة * الفصل السادس والعشرون في الاوقاف

وهذا الفصل يشتمل على انواع * النوع الاول في اتخاذ المسجد يجب ان يعلم ان المسلم اذا اتخذ دارا للمسلمين مسجدا وسلم المسجد الى المتولي واذن للناس بالدخول والصلوة فيه فصلى فيه قوم بجماعة يصير مسجدا باتفاق بين اصحابنا رح بخلاف ما يقوله ابو حنيفة رح في سائر الاوثان والقبض والتسليم شرط لصيرورته مسجدا عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي يوسف رح ليس بشرط غير ان القبض فيه عندهما بطريقتين احدهما بالتسليم الى المتولي والثاني بالصلوة فيه ثم في ظاهر مذهب ابي حنيفة رح اذا صلى الواقف فيه او صلى غيره فيه بجماعة او بغير جماعة يصير مسجدا وعند محمد رح لا يصير مسجدا الا اذا صلى فيه بجماعة وعند ابي يوسف رح اذا جعله على هيئة المسجد يصير مسجدا ولا يحتاج فيه الى شيء آخر هكذا ذكر بعض المشائخ رح في شرحه ذكر الشيخ الامام نجم الدين النسفي رح في شروطه ان عند ابي حنيفة رح يشترط لصيرورته مسجدا التسليم الى المتولي او الصلوة فيه بجماعة وعندهما اذا جعله على هيئة المسجد صار مسجدا فاذا ارادوا ان يكتبوا في ذلك كتابا كيف يكتب فيقول لم يذكر محمد رح كتابة هذا النوع في شروط الاصل وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان هذا ما جعل فلان الفلاني في صحة عقله وبدنه وجواز امره طائعا راضيا جعل فلان هذا جميع الدار التي هي ملكه وفي يده وابوزيد الشروطي رح كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب وبعض المتأخرين قالوا على قياس قول ابي حنيفة واصحابه رح ينبغي ان يكتب هذا كتاب من فلان بان جعل الارض مسجدا تحريرا لارض فيعتبر باعتاق العبد وقد ذكرنا في اعتاق العبدان ابا حنيفة وابا يوسف ومحمد رح كانوا يكتبون هذا كتاب من فلان فهنا كذلك وكثير من المتأخرين كتبوا على نحو ما يكتبه ابوزيد رح فكتبوا هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا اقرعندهم واشهدهم على اقراره في حال صحة بدنه وقيام عقله وجواز امره له وعليه لاعلة به من مرض ولا غيره يمنع صحة اقراره انه جعل جميع ارضه اودارة التي هي ملكه وفي يده وتحت تصرفه وقد جعلها على هيئة المسجد وهي في كورة كذا في محلة كذا في سكة كذا ويشتمل عليها الحدود الاربعة جعل هذه البقعة الموصوفة المحدودة فيه بحدودها وجميع البناء القائم فيها وهي مفرغة لا شيء فيها مسجدا لله تعالى طلبا للتوابة وهربا من اليم عقابه واخرجها من ملكه الى الله تعالى فجعلها له بيتا وعبادة مسجدا يصلون فيه

فيه المكتوبات والتوافل ويذكرون الله تعالى في اثناء الليل واطراف النهار ويعتكفون فيه ويقرؤون القرآن ويدرس العلم فيه من كان من اهله وخلي بينها وبين الناس ولا يعلق بابه عليهم ولا يحال بينهم وبينه وقد اذن لهم بذلك كله وان جماعة من المسلمين بعد اذنه آياهم بذلك دخلوها واقاموا الصلوة المكتوبة بالجماعة فيها باذان واقامة بمحضر من الشهود وبمعاثتهم فصا جميع هذه البقعة لله تعالى يتناول عبادة مصلين ومعبد لا ملك لهذا المقر فيها ولا حق ولا في شيء منها ولا لمن سواه من الناس لا في اصلها ولا في بنائها ولا سبيل له ولا لاحد من ورثته على ابطال شيء من ذلك ولا على تغييره واشهد على اقراره القوم الذين اثبتوا اساميهم في هذا الكتاب وذلك في يوم كذا وان لم يكتب في هذا الصك الصلوة بجماعة ولكن كتب فيه وقد اخرج هذا المتصدق جميع هذا المسجد من يده الى فلان فقبضه فلان للمسلمين ليكون في يده على ما جعله هذا المتصدق بتسليمه اليه فارغا من موانع التسليم فجميع ذلك في يد هذا المتولي على ما جعله هذا المتصدق له ولا سبيل لاحد الى آخره والمكتوب الاول احوط واصح * نوع آخر في اتخاذ الرباط لنزول المارة فيه والسيارة فنقول ظاهره ذهب ابي حنيفة رح انه لا يجوز اي لا يلزم حتى كان له ان يرجع فيها كما في سائر الاوقاف وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح يجوز ان اراد كتابته يكتب فيه هذا ما وقف وتصدق او يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب ان فلانا جعل جميع الرباط المشتمل على المازل والغرف والساحة والمرابط الذي في موضع كذا هو صدقة موقوفة مقبوضة صحيحة نافذة جائزة تقربا الى الله تعالى وابتغاء لمرضاته لافساد فيها ولا رجعة ولا مثوبة ولا تلجئة ولا مواعدة لا بيع ولا يوهب ولا يورث ولا يملك بوجه من الوجوه ولا يتلف بوجه تلف قائمة على اصولها ماضية على سبيلها الى ان يرث الله تعالى الذي يرث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يكون مازال ومساكن للسيارة والمارة وابناء السبيل على ان الرأي في انزال من ينزلها وبسكنها الى القوام بها ادا في كل وقت وزمان يسكنون من احبوا ويزعمون من احبوا على ان ما يكون اصلاح ووفق لهذه الصدقة والتخصيص في ذلك جائز فان كان شرط الواقف ان ينزلها المسلمون ولا ينزلها الكفار يكتب على ان سكنها للمسلمين تنزلها المسلمون ولا يدكن الكفار من النزول فيها فان كان شرط نزول اهل العلم لا غير يكتب على ان سكنها لاهل العلم المعلمين والمتعلمين دون غيرهم وان شرط نزول اهل

القرآن أو القراءة يكتب على هذا القياس فإن كان الواقف قد وقف لعمارة الرباط وقفا آخر مجيرة وأن لم يكن وقف لذلك وقفا آخر يكتب على أن للقوام أبدا أن يؤجروا من منازلها ومرابطها بقدر ما يعمرونها من غلتها فإذا عمروها ردت إلى ما جعلها عليه هذا الواقف على أن الرأي في اختيار ما يؤجرونه إلى القوام وأن كان الواقف لم يشترط ذلك فالعمارة على من يسكنها ثم يكتب وقد أخرج هذا الواقف هذا الموقوف من يده وأفرزة من ماله وسلمها إلى فلان بعدما جعله متوليا لذلك ليوليها على سبيلها ما شاء ويوليها من أحب ممن يصلح لها ويوصي بها إلى من أحب وقبضها على ذلك منه بتسليم جميع ذلك إليه فارغا من موانع التسليم وهي في يد هذا المتولي على الصدقة المسماة فيه لا يحل لوال ولا قاض ولا قيم ولا ذي سلطان تغيير ذلك من وجهه ولا تبديل شرط من شروطه فمن يفعل من ذلك فقد باء بائمه ويعرض لخطريه والله حسبه وكافيه ومجازيه وللواقف أجره على ما نوى وأمضى وقد حكم حاكم مدل نافذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بخصوصية صحيحة جرت بين هذا الواقف وبين خصم فيه في مجالس قضائه وحكم عليه بجواز هذه الصدقة ولزومها بحضرته ومستثله عملا بما أدى إليه اجتهاده وأشهد عليه جماعة من العدول الذين اثبتوا أساميهم آخر هذا الكتاب وذلك في يوم كذا * نوع آخر في اتخاذ المقبرة فنقول ظاهر مذهب أبي حنيفة رح أنه لا يجوز أي لا يلزم حتى كان له الرجوع فيها وروى الحسن رح أنه لا يرجع في الموضع الذي دفن فيه الميت ويرجع فيما سواه وحكي عن الحاكم أبي نصر المهرورية رح أنه قال وجدت في النواذر عن أبي حنيفة رح أنه أجاز وقف المقبرة والطريق دون سائر الأوقاف وعلى قول أبي يوسف ومحمد رح أنه يجوز وقف المقبرة واشترط التسليم فيها على الخلاف الذي مر في المسجد والتسليم فيها بالتسليم إلى المتولي أو بدفن الموتى فإن أراد كتابته يكتب أن فلانا جعل أرضه ويذكر موضعها وحدودها صدقة موقوفة وقفا صحيحا جائزا نافذا إلى قولنا وهو خير الوارثين فجعلها مقبرة للمسلمين يدفنون فيها موتاهم في كل وقت وأوان أبدا لا يمنعون من ذلك ولا يحال بينهم وبينها وقد أذن للناس أن يدفنوا فيها موتاهم فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم بعد ما علموا بسبيلها وأذن لهم بالدفن فيها فصارت مقبرة للمسلمين مقبوضة لهم على ما جعلها الواقف وإن لم يذكر فدفن طائفة من المسلمين فيها موتاهم وإنما كتب وقد أخرج هذا المتصدق هذه الأرض من يده

وجعلها في يد فلان المتولي لتكون في يده على ما جعلها هذا الواقف كفاً على ما ذكرنا قبل هذا ويلحق بآخره حكم الحاكم لما فيه من الاختلاف حتى يصير مجتمعا عليه لا يقدر احد على ابطاله ووجه المرافعة الى الحاكم ان يرفع المالك من دفن ميتة فيه ويسأل القاضي ان يأمره بتفريغ ارضه لما ان هذا الوقف ليس بلازم فيأمر القاضي المالك بقصر يده عنه ويحكم بصحة هذا الوقف ولزومه فيكتب الكاتب وقد حكم حاكم عدل نأخذ الحكم بين المسلمين بجواز هذه الصدقة ولزومها على وجهها بعد خصومة مستقيمة جرت فيها بين هذا الواقف وبين احد من هؤلاء الذين دفنوا موتاهم فيها لما اراد الواقف هذا الرجوع عن وقفها اخذ بقول من لا يرى ذلك لازما فحكم على الواقف هذا بلزومه في وجهه بخضرة خصمه اذ رآه لازما ووقع اجتهاده عليه ثم يكتب لا يحل لوال ولا لقاض الى آخر ما كرنا * نوع آخر في جعل الارض طريقا لعامة المسلمين فنقول في ظاهر المذهب انه على الخلاف وعلى ما حكينا من الحاكم ابي نصر عن ابي حنيفة رَحِمَهُ اللهُ أَنَّهُ عَلَى الْوِثَاقِ وَطَرِيقِ كِتَابَتِهِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا غَيْرَ أَنَّهُ يَكْتُبُ هُنَا وَقْفَ أَرْضِهِ عَلَى أَنْ يَكُونَ طَرِيقًا لِعَامَةِ النَّاسِ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَسَاوِي الْمُسْلِمَ فِي الْمُرُورِ فِي الطَّرِيقِ وَالطَّرِيقُ فِي هَذَا نَظِيرُ الرِّبَاطِ بِخِلَافِ الْمَقْبَرَةِ لِأَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ الْكَافِرِ وَالْمُسْلِمِ فِي مَقْبَرَةٍ وَاحِدَةٍ وَيَلْحَقُ بِآخِرِهِ حُكْمُ الْحَاكِمِ كَمَا فِي الْمَحِيطِ * نوع آخر في اتخاذ القنطرة وطريق كتابته هذا ما شهدوا ان فلانا جعل قنطرة التي بناها على نهر كذا او على واد كذا ويكتب باذن سلطان الوقت ان كان الوادي او النهر للماء وان كان لقوم مخصوصين يكتب باذن فلان وفلان وان كان لشخص معين يكتب باذن فلان ويبين انها من خشب او آجر ويبين انها على طاق او طاقين او ثلث طاقات ليكون طريق المرور لعامة الناس الى آخره والله تعالى اعلم كذا في الذخيرة * نوع آخر في جعل الخيل ومناحه وسلاحه للسبيل يكتب فيه وجعل جميع خيله وهي كذا وكذا وجميع سلاحه وهو كذا وكذا وقفا مؤبدا حبسا جائدا قائما على حالها عدا للجهاد في سبيل الله تعالى يستعملها اهل الجهاد في سبيل الله تعالى في كل وقت وزمان على ان الرأي في الدفع والاخذ للقوام عليها اهدا يد فعونها الي من احبوا وياخذونها ممن احبوا من مستعملها كيف ما شاؤوا وكما شاؤوا ويذكر على ان لا يقوم عليها ابدا الا المعروف بصلاحه وعفائه على انه تغير منها شيء لمرض او فساد او هرم او كسر او غير ذلك وصار بحال لا يصلح للجهاد باعه القيم واستبدل بقيمته غيره مما يصلح للجهاد كل قيم كان في كل وقت وزمان

يستبدل ما لم يبق صالحا للجهاد بما يصلح للجهاد ويحبسه عند نفسه الى وقت الحاجة على هذا يجري امرها ويتم الكتاب * ويلحق بآخرة حكم الحاكم وعلى هذا العوامل والحوامل من الدواب والنعم اذا سبّلها الحمل ائثال اهل الجهاد واستقاء الماء لهم وكذلك العبيد اذا سبّلهم لخدمة اهل الجهاد فهذا كله جائز عند محمد رح وطريق كتابته ان يكتب الى قولنا قائما على حالها مودة للجهاد في سبيل الله يحمل عليها ائثال اهل الجهاد وفي استقاء الماء يكتب لله يسقي بها الماء لاهل الجهاد وفي العبيد يكتب يخدمون اهل الجهاد ويلحق بآخرة حكم الحاكم واما اذا سبّل عياها من الانعام لينصدق بالبانها واولادها واصوافها ذكر الحاكم احمد السمرقندي رح في شروطه لم يسمع في وقفها فولا لاهل العلم قال قالوا ويجب ان يجوز على قول محمد رح قال وقد ذكرنا في السير الكبير اذا اوعى بما في بطون غنمه او باصوافها والبانها فالوصية باطلة وليست الوصية في هذه الاشياء كالوصية بغلة البستان وثمرة الشجر قال وهذه المسئلة دليل على ان وقف النعم للتصدق بالبانها واصوافها واولادها لا يجوز وفي فتاوى ابي الليث رح اذا وقف بقرة على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسننها يعطي لابناء السبيل قال بعض مشائخنا رح ان كان في موضع يغلب ذلك في اوفانهم رجوت ان يكون جائزا وقال بعضهم بالجواز مطلقا لانه جرى التعارف بذلك في بلاد المسلمين وطريق الكتابة في ذلك هذا ما وقف فلان كذا عددا من الابل او كذا عددا من البقر او كذا عددا من الغنم وقاموا بدا حبسا جائزا فذا لافساد فيه ولا رجعة ولا مثنوية لا يباع ولا يوهب الى آخرة على ان ما يحصل من البانها واصوافها واولادها يصرف الى ابناء السبيل على ان الرأي في ذلك الى القيم يعطي من شاء من ابناء السبيل واي قدر شاء وسلم ذلك كله الى فلان بعد ما جعله متوليا في ذلك ويلحق بآخرة حكم الحاكم * نوع آخر في وقف العقارات وانه على وجوه كثيرة فمن جملة ذلك انه اذا اراد ان يجعل دارة صدقة للمساكين في حيوته وبه بدا محمد رح في باب الوقف في شروط الاصل قال قلت ارأيت اذا اراد الرجل ان يجعل دارة في حيوته صدقة للمساكين هل يجوز قال يعني ابا حنيفة رح ان مات وهو في يده يصير ميراثا لورثته ولم يقل لا يجوز وانما لم يقل لا يجوز لان عند ابي حنيفة رح الوقف حبس الاصل على ملك الواقف والتصدق بالغلة والثمرة ومنفعة الدار والارض فكان كالعارية والعارية جائزة غير لازمة لو مات المعير يصير ميراثا لورثته

فكذا الوقف على قوله قلت فهل في ذلك حيلة حتى تجوز هذه الصدقة ولا يكون لاحد نقضها
قال يقول ان نقض سلطان او وارث هذه الصدقة فهي وصية من ثلثي بيع ويتصدق بثمنها على
مساكين فيحصل الصيانة لان الذي يريد ابطاله يعلم انه لا يستفيد لهذا الا بطل شيئا فلا يبطلها
ثم ان ابا حنيفة رح قال في تعليم الحيلة يقول فهي وصية من ثلثي بيع ويتصدق بثمنها على
المساكين ولم يقل يقول فهي وقف وصدقة بعد وفاتي فان كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت
جائزا لازما عنده اذا كان يخرج من الثلث كان الوقف المضاف الى ما بعد الموت في معنى
الوصية ومن مذهب بن ابي ليلى رح ان الوصية بالغلة والثمرة لا تجوز فربما يرفع ذاك الى قاض
يرى مذهب بن ابي ليلى رح فيبطلها فقال ما قال تحرزا عن قوله قلت فكيف يكتب قال يكتب
هذا ما عهد فلان في حياته عهدا انه جعل داره التي في بني فلان صدقة موقوفة لله عز وجل هكذا
كان يكتب ابو حنيفة واصحابه رح والطحاوي والخصاف رح كانوا يكتبون هذا ما تصدق به فلان
بن فلان وابوزيد الشرطي رح كان يكتب هذا ما شهد عليه الشهود المسمون آخر هذا الكتاب
ان فلانا تصدق بجميع داره وبعض المناخيرين من اهل هذه الصنعة كان يكتب هذا كتاب من
فلان وكثير من المناخيرين كانوا يكتبون هذا ما وقف وتصدق وكل ذاك جائز من ولم يصف
محمد رح الدار بكونها فارغة والطحاوي والخصاف رح كانوا يكتبون وهي دار فارغة وانه حسن لان
شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة على قول من يرى التسليم الى المولى شرطا فلا بد من
ذكر هذه الزيادة ليتع التحرز عن قوله ثم قال صدقة موقوفة لله عز وجل انما قال هذا حتى يمتاز
هذه الصدقة من الصدقة المتيدة وكان الطحاوي والخصاف رح يكتبان صدقة موقوفة لله عز وجل
مؤبدة محرمة محتسبة بتة بتة لا تباع ولا توهب ولا تورث ولا تملك بوجه ملك ولا تناف بوجه
نافي فائمة على اصولها محفوظة على شروطها مسبله على سبلها المسداة في هذا الكتاب حتى
يرثها الله الذي له ميراث السموات والارض وهو خير الوارثين ثم قال على ان تؤاجر لانه اوصى
بان يتصدق بغلتها او بالتصدق بالغلة لا يكون الا بالاجارة فقد ذكر محمد رح الاجارة مطلقة وانما يستقيم
هذا الاطلاق اذا اراد المتصدق الاطلاق اما اذا اراد ان يؤاجر سنة فسنة يذكر في الصك على
ان يؤاجر سنة فسنة ولا يؤاجر اكثر من ذلك واذا انقضت سنة يؤاجر سنة اخرى ثم يكتب
ويتصدق بغلتها على المساكين ليصير المصروف معلوما بالتصريح فلا بد ان يكتب ويتصدق بغلتها

على المساكين ابدان التأييد شرط صحة الوقف الا على قول ابي يوسف رح وان لم يكتب يتصدق بغلتها على المساكين يجوز على قول عامة مجيزى الوقف وعلى قول يوسف بن خالد لا يجوز لان لفظة الصدقة لا تدل على انه اراد جميع المساكين فالتصدق على مسكين واحد جائز ولو وقف على مسكين واحد لا يجوز لانه لا يتأبد وعند عامة مجيزى الوقف لفظة الصدقة تدل على اعادة جنس المساكين حيث اطلق ولم يعين واحدا فصاركانه صرح به الا ترى انه لا فرق بين قوله مالي صدقة وبين قوله مالي في المساكين صدقة واذا كان في المسئلة خلاف لا بد من التصريح بالمساكين ليخرج عن حد الاختلاف وان اراد المتصدق ان يتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم يكتب ويتصدق بغلتها على فقراء المسلمين ومساكينهم واهل الحاجة منهم ابد على ما يرى والى هذه الصدقة الذي يلي يومئذ من تسوية ذلك بينهم ومن تخصيص بعضهم بوجه دون وجه بعد ان يتوخى اى ان ينبغي ويطلب افضل ذلك موضعاً واعظمه اجرا ولم يذكر محمد رح في هذا الكتاب انه يبدأ ولا بما يحصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها واصلاحها وبما فيه من المستزاد في غلاتها واجور القوامين عليها وجميع ما يحتاج اليه ثم ما فضل من ذلك يتصدق بها على المساكين وعامة اهل الشروط يكتبون يبدأ أولاً بما حصل من غلاتها بمرمتها وعمارتها واصلاحها وما فيها من المستزاد من غلاتها واجور القوام عليها ثم ما فضل من ذلك يصرف الى فقراء المسلمين ومساكينهم ابدان محمد رح لم يذكر ذلك نصاً لانه ثابت اقتضاء فانه قال يتصدق بغلتها على المساكين ابدان ولا يمكن التصديق بغلتها على المساكين ابدان الا بعد عمارتها ومرمتها والثابت اقتضاء والثابت نصاً سواء الا ان عامة اهل الشروط كانوا يقولون الثابت نصاً اقوى من الثابت اقتضاء والمتأخرون من اهل هذه الصنعة يكتبون في الارض والكرم واداء خراجها ومؤنتها التي لا بد منها لان الاستغلال بدونه لا يمكن وفي الدار والخوانيت يكتبون واداء مؤنتها والنوائب السلطانية الموظفة لانها صارت بمنزلة الخراج ثم يكتب بعد ذلك ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يرد هذه الصدقة والطحاوي والخصاف رح يزيدان على ذلك للتأكيد ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من سلطان او حاكم او واحد من عرض الناس ان يغير هذه الصدقة المذكورة في هذا الكتاب وان يبدلها وان يبطلها وان يعين احداً على نقضها فمن فعل ذلك فقد باء بآثمه واجر فلان يعنى المتصدق فيما نوى من ذلك واحتسب على الله عز وجل ونال

بعضهم لا يكتب ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر ان يرد هذه الصدقة لان علي قول ابي حنيفة رح يجوز نقض هذه الصدقة ولو نقضت عادت الي ملك المالك كما كانت ولا يكون انما فتكون هذه الكلمات كذبا على قوله ويبطل به الوقف لو شرط ذلك في الوقف ثم يكتب بعد ذلك ودفع فلان المتصدق هذه الدار الي فلان وسلمه اليه بعد ما جعله فيها متوليا لا مور هذه الصدقة ونقض فلان ذلك منه ولا بد من ذكر التسليم الي المتولي لان التسليم الي المتولي شرط صحة الوقف عند ابي حنيفة ومحمد رح ولم يكتب محمد رح في آخر هذا الكتاب علي ان للمتولي ان يولي غيره من الوكلاء والاوصياء ويستبدل بهم من شاء واحب وينبغي ان يكتب ذلك لان من الناس من يقول لا يملك الوصي ولا المتولي ان يوكل غيره الا اذا فوض ذلك اليه كما في حالة الحيوّة واذا فوض اليه ذلك ووكل غيره لا يملك عزله الا اذا فوض اليه العزل قال ثم يكتب فان رد سلطان او غيره او طعن فيها طامع فهي وصية من ثلث فلان يباع ويتصدق بثمنها على المساكين انما يكتب هذا صيانة لهذا الوقف على النقض على ما مر قبل هذا فان الحق بآخر هذا الكتاب حكم الحاكم بصحة هذا الوقف ولزومه على نحو ما بينا قبل هذا تحصل به الصيانة ايضا صدر منك الوقف من انشاء نجم الدين النسفي رح هذا ما وقف به وتصدق به العبد المسرف في الذنب الحسن الظن بعفو الرب فلان ابتغاء لوجه الله تعالى وطلب ثوابه وتحريا لمرضاته وهربا من اليم عذابه وشديد عقابه حين رأى نعم الله تعالى عليه متوافرة وآلاءه لديه متظاهرة وقد اختصه بها حرمة غيره من اشكاله ونظرانه واتاه ما لم يوت احد من امثاله وفرثانه من اجساس خلقه انشاء في عرو وجاعة وعمره في رخاء عيش ورفاهة وارتفاع ذكر وتمكين وشرف قدرة واتساع عيش ثم رأى نفسه في انتقام وحواشيه في كلال وانتكاس وقد ذهبت قواها وانتقضت مراها وقل كراها وكبر شكواها وابيض منه الشعر وانحنى له الظهر قد قارب الزوال واشرف على الاربحال واحب ان يأخذ من دنياه لآخرته ويتزود من اولاه لعاقبته وتقدم في يومه لغده من اطيب ذات يده ذخرا للوقت حاجته وعدة لنذره وفاته قال الله تعالى لَنْ تَبَالُوا الْبَرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَلَمَّا بَلَغَ مِنْ الْأَثَرِ وَقَتْلَ فِي الْأَخْبَارِ مَكْتُوبَ عَلَيَّ بِأَبِ الْجَنَّةِ ثَلَاثَ أَسْطُرٍ أَوَّلُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالثَّانِي أَمَّةٌ مَذْنُوبَةٌ وَرَبُّ غَفُورٌ وَأَمَّا ثَلَاثٌ وَحْدَانَا مَصْلُوبٌ وَبِحَنَانٍ قَدَّمْنَا وَخَسِرْنَا مَا خَلَسْنَا وَمِنْ أَبِي مُرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ يَقُولُ ابْنُ آدَمَ مَا لِي مَالِي وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكِ

الآما اكلت فافيت اولبت نابليت او تصدقت فافضيت وعن عقبه بن عامر الجهني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال مثل المؤمن يوم القيمة صدقته ونال عليه السلام الصدقة تطفى غضب الرب فانفق مدارزقه الله تعالى في رضاه عاجلا راجيا نفقة آجلا رغبة في موعود النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله خير ما يخلف الرجل بعد موته ثلاثة ولد صالح بدعوله ^{ثلاثة} وصدقة جارية يبلغه اجرها وعلم يعلم به من بعده فاحب ان يندرج في جملة من لا ينقطع عمله اذا دنى اجله فوق وتصدق من خالص ماله وطيب كسبه بكذا والله تعالى اعلم *

صك قديم طويل في اتخاذ المدرسة والوقف عليها هذا ما احتسب بانفاقه وتصدق به الخاقان الاجل السيد الملك المظفر المؤيد العدل عماد الدولة وتاج الملة طمغاج يغراقراخان ابواسحق ابراهيم بن نصر سيف خليفة الله تعالى امير المؤمنين اعلى الله تعالى امره واعز نصرته تقربا الى الرب الجليل وطلبا للثواب الجزيل وهربا من العذاب والتنكيل ورغبة في وعده الجميل على ما نطق به محكم التنزيل وهو قوله عز وجل وَمَا تَدْمُوا إِلَّا أَنْفُسَكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُونَهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَرَوَى في الاخبار عن النبي المختار صلى الله تعالى عليه وعلى آله الابرا اذ اقامت بن آدم انقطع عمله الا في ثلاثة ولد صالح بدعوله بعد وفاته وصدقة جارية وعلم يعمل به الناس واحب ان يندرج في عداد من لا ينقطع عمله وان يقدم لنفسه خيرا يكون له عند الله وزادا للمعاد وذخيرة باقية ليوم التناد يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا الآية فامر باتخاذ مدرسة تكون مجمعا لاهل العلم والدين منصلة بالمشهد مشتملة على مسجد ومواضع بدرس العلم ومكتبة لتعليم القرآن ومجلس مقرر يقرأ الناس القرآن ومجلس المؤدب يعلم الناس الادب ودويرات وساحة وبستان وجمع في ذلك شرائط الصحة على ما اقتضى العلم صحة تلك الصدقات على وجوهها المشتملة عليها وجميع ذلك داخل مدينة سمرقند بموضع منها يعرف بالباب الحديد واحد حدود جوانبها لزريق الشارع والثاني لزريق ساحة منسوبة الى الخاتون الملكة بنت الطرخان بك ولزريق فارقين وقف على مشهدهم والثالث لزريق منزل وقف على طلبة العلم ولزريق منزل احمد المتخصص ولزريق منزل ابي القاسم بن العطاء ويتصل بخان ينسب الى الخاتون الملكة والرابع لزريق منزل منسوب الى ^{ثلاثة} حاو لي الخيلتاشي ولزريق خانقاه منسوب الى الامير نظام الدولة ولزريق منزل منسوب الى الخاتون الملكة

المللثة نركان خاتون ولزريق الطريق واليه مدخلها تم احب ان يدوم ذاك الخير على مرور
الايام وكرور الاعوام باوقاف صحيحة عليها وعلى سبيل الخير وابواب البر فيها فيبني على
ما اقتضته نيته واشتملت عليه طويته فتصدق بجميع هذه المدرسة بكل ما هو متصل بها المحدودة
الموصوفة في هذا الكتاب لاقامة اعمال البر فيها وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات
والاصطبلات والمتبن والاوراري والحجرات والغرف والحوانيت الاربعة المتصلة به على ثلثة منها
على يسار الداخل في هذا الخان واحد على يمين الداخل فيه وهذا الخان معروف (بنيم بلاس)
لسوق سعد سمرقند في محلة (زركوبان) في موضع منها يعرف (بكوجة مفلس) وبجميع
الخان الخالص المشتمل على الدويرات الخمس والحجرات الثلث والغرفات الثلث وبيوت
الاهواء الخمسة والحوانيت الثلاثة المتلازمة على بابه المتصل به يمينا لسوق سعد سمرقند محلة رأس
الطاق في زقاق يعرف بزقاق (شيرفروشان) وبجميع الخان الخالص المشتمل على الدويرات الثمان
والدويرات الكبيرة والغرفات الخمس عشرة وبيوت الاهواء الخمسة عشر وبيوت الخلاء والحوانيت
الاربعة المتلازمة المتصلة بهذا الخان الذي هو بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس الطاق في سكة عباد
وبجميع الدويرة الكبيرة سفليها وعلوها في الخان المعروف بخان الساماني الكبيرة لسوق سعد سمرقند
برأس الطاق في شارع درب منارة وهذه الدويرة في الزاوية من يمين الداخل في هذا الخان
وبجميع الحجرات على علوها الحجرات الخمس البكدرية في خلالها المتلازمة بهذا الخان وبجميع
الحجرة الكبيرة البكدرية المتصل بها في هذا الخان من يسار الصاعد في علوه وبجميع الحمام
المعروف بحمام الرجال بسوق سعد سمرقند بمحلة رأس قطرة عاهرة في سكة حمام وبجميع
بيوت الاكورة وبيت الطراز والكرم والمباير والمزارع والمداسات التي هي كلها القربة
جرمعد من فرى (انباركر) من رستاق سمرقند وبجميع الاراضي التي هي في التلال المتصلة
بمزرعة هذه القربة وهي جميعها من نواحي (انباركر) من رستاق سمرقند فاحد حدود
الخان المعروف (بنيم بلاس) والثاني والثالث والرابع احد حدود كذا الى آخر هذه
المحدودات فتصدق الخان الى آخر القاب هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب في حيوته وبعد
وفاته بجميع هذه المحدودات المذكورة الموصوفة بها في هذا الكتاب بحدودها كلها وجميع حقوقها
ومرافقتها من حقونها وطرفها ومسالك طرفها في حقونها واراضي الخانات والحوانيت والنوايت

المركبة وبيوت الالهواء وبيوت الخلاء والدويرات والحجرات والغرفات وابنيتهما وخشبها وحيطانها وسفلها وعلوها وسقوفها وشدوعها وعوارضها واسطواناتها وابوابها وأجارتها وأرض الحمام وبيوته وسقوفه وخشبه وحيطانه وأجارته وقدر مائه وانبويه وملقى رماده ومجمع زبله ومصب مائه وحوضه ومجاري مياهه في حقوقه وأراضي بيوت الاكوة وابنيتهما والاشجار القائمة في العقارات والزراعيين والغرائس وانهارها وسواقيها وشربها بمجاريه في حقوقها ومداساتها المنسوبة اليها في حقوقها ومجاري مياهها في حقوقها وكل قابل وكثير هو بجميع هذه المحدودات ومنسوب اليها من حقوقها داخل فيها وخارج منها صدقة صحيحة نافذة واجبة بته بناة مؤبدة محرمة محبسة لله عز وجل لا رجعة لهذا المتصدق في شيء منها لا تباع ولا تهوب ولا تورث ولا ترهن ولا تملك ولا تلتف بوجه تلف قائمة على اصولها جارية على سبلها ماضية على سبلها المسماة في هذا الكتاب الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين على ان يستغل جميع ما وقعت عليه هذه الصدقة الموصوفة في هذا الكتاب لوجوه غلاتها في كل شهر وفي كل سنة اجارة ومقاطعة ومزارعة ومساقاة بعد ان لا يؤاجر شيء من ذلك اكثر من سنة واحدة ولا يعقد مزارعة اكثر من ثمانية عشر شهرا الا في عقد واحد ولا في عقود متفرقة ولا يعقد عليه عقد جديد الا بعد انتضاء مدة المعقود عليها كذلك يجري امر هذه الصدقة لا يؤاجر قط من ذي حشة بخلاف عليها من جهة ابطال هذه الصدقة وتغييرها عن وجوها المشروطة في هذا الكتاب فمارزق الله تعالى من غلاتها واداء مؤناتها يبدأ بانواع عمارتها ورم ما استرم منها والمستزاد في غلاتها واداء مؤناتها وغرس الاشجار الجدد في عقاراتها على حسب ما يراه القائم بامر هذه الصدقة وبشراء البواري والحصري الصيف والحشيش في الشتاء لهذه المدرسة المذكورة في هذا الكتاب على قدر ما تقع الحاجة الى ذلك ويتطع من اشجار هذه العقارات الداخلة في هذه الصدقة ما يحتاج اليه في عمارة هذه المدرسة وغير ما من المحدودات الداخلة في هذه الصدقة على حسب ما يراه القائم بامرها ويبيع ما ييس من اشجارها واشرف على الفساد فيكون سبيل ثمن ذلك سبيل سائر غلاتها في صرفه الى الوجوه التي تصرف اليها غلاتها على حسب ما يراه القائم بامرها ثم يصرف ما فضل من غلاتها الى كل من يقوم بامر هذه الصدقة في كل سنة الفادهم مؤبدية عدلية رسمية نقد كورة سمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فيه ويصرف الى الفقيه الذي يجلس للتدريس في هذه المدرسة ممن يتخذ مذهب ابي حنيفة رح يدرس على مذهبه في كل

سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثلاثة آلاف درهم وستمائة درهم فسط كل شهر من ذلك ثلثمائة درهم ويصرف الى طلبة العلم المقتبسين في هذه المدرسة من اصحاب ابي حنيفة رح في كل سنة من هذا النقد المذكور في هذا الكتاب ثمانية عشر الف درهم يجري عليهم من ذلك في كل شهر من السنة من هذا المال الف وخمسمائة يوزع ذلك عليهم على ما يراه المدرس في هذه المدرسة من التسوية بينهم ويفضل بعضهم على بعض او اعطاء البعض وحرمان البعض بعد ان لا يزيد لكل واحد منهم في كل شهر على ثلثين درهما من هذا النقد ويصرف الى الذي يتولى تفرقة هذا المال المسمى لطلبة العلم عليهم في كل سنة من هذا النقد ستمائة درهم فسط كل شهر من السنة خمسين درهما من ذلك ويصرف الى مؤدب مرضي يجلس في هذه المدرسة ويعلم الناس فيها الادب في كل سنة من هذا النقد الف ومائتا درهم فسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى معلم يجلس في مكتب هذه المدرسة ويعلم الناس القرآن في كل سنة من هذا النقد الف درهم ومائتا درهم فسط كل شهر من ذلك مائة درهم ويصرف الى متري عالم بالقرآن والروايات يقرأ الناس القرآن في هذه المدرسة في كل سنة من هذا النقد الف درهم وخمسمائة درهم فسط كل شهر من ذلك مائة وخمسة وعشرون درهما ويصرف الى الاربعة مدن يقرأ القرآن في هذا المشهد المذكور في هذا الكتاب في كل سنة من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم من ذلك في السنة سبعمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن دهن السراج السراج والقناديل في هذه المدرسة والمشهد والمسجد وديارات طلبة العام وبيت الخلاء في كل سنة من هذا النقد سبعمائة درهم ويصرف الى ثمن الجمد استقاية هذه المدرسة في كل صيف من هذا النقد اربعمائة درهم ويصرف الى ثمن الخبز واللحم والحوائج لانها انما الضيافة في هذه المدرسة في ايام شهر رمضان في كل شهر رمضان من هذا النقد ثلاثة آلاف درهم وثلثمائة وخمسون درهما ويصرف الى ثمن الشموع والبخور ايلة الختم في كل شهر رمضان في هذه المدرسة من هذا النقد خمسون درهما ويصرف الى ثمن الانعام حي في كل سنة في ايام النحر من هذا النقد الف درهم فيشترى بخمسمائة من ذلك من البقية التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها بنوي بذلك من هذا المتصدق المسمى في هذا الكتاب ويتصدق بها على الفقراء والمساكين ويشترى بالخمسمائة الباقية من ذلك من الاغنام التي تجوز في الضحايا بقدر ما يمكن شراؤه بذلك فيضحي بها بنوي بها من ابوي هذا المتصدق

وينصدق بها على الفقراء والمساكين ويصرف في كل عاشوراء من هذا النقد إلى كسوة خمسين نفر من الفقراء والمساكين وإلى اثمان الخبز واللحم والحوائج لا تخاذ الضيافة في هذه المدرسة عشية يوم عاشوراء ألف درهم ويصرف إلى رجلين موكلين بخدمة هذه المدرسة والمسجد والمشهد يفتحان الأبواب ويغلقانها ويكنسان ويكبسان ما يحتاج إلى الكبس ويفرشان الحصر والبواري وبطويان ويلقيان الحشيش ويرفعانها عند الحاجة إلى الرفع وينظفان بيت الخلاء ويوقدان السرج والقناديل بكرة وعشياً في المواضع التي تحتاج إليها من كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم لكل واحد منهما من ذلك ستائة درهم ويصرف إلى رجل من أهل الفقه والصلاح والأمانة يختاره المدرس في هذه المدرسة فيفوض إليه مراعاة مصالح هذه المدرسة والمشهد فيسكن فيها ويحفظ بيت الكتب في هذه المدرسة ويطاع أحوالها ويراعي أمورها ويعين بأمر من يوكل بخدمة هذه المدرسة والمشهد في كل سنة من هذا النقد ألف ومائتا درهم قسط كل شهر من ذلك مائة درهم فإن رأى المدرس في هذه المدرسة صلاح في أن يفوض هذا الأمر إلى رجلين من أهل الصلاح يسكنان هذه المدرسة يتولى أحدهما أمر بيت الكتب فيها ويتولى الآخر سائر مصالحها فلا يمر في ذلك إلى المدرس فيها وتكون هذه الوظيفة المسماة وهي ألف ومائتا درهم مصروفة إليهما على ما يراه المدرس فيها ويستصوبه بقيمة هذا النقد الذي سمي فيه يوم وقعت هذه الصدقة لكل سبعة وأربعين درهماً مثقال واحد من الذهب الأبريز الخالص فإن تغير النقد في زمان إلى زيادة أو نقصان ينظر إلى قيمة ذلك النقد الحديث فيصرف إلى كل وجه من هذه الوجوه المسمى في هذا الكتاب من تلك الدراهم الحديثة ما يبلغ قيمته من هذا النقد الذي كان بسمرقند يوم وقعت هذه الصدقة فإن فضل من هذه الوجوه فضل من الغلات اشترى القائم بأمر هذه الصدقة بذلك الفضل زيادة أسباب من الضياع والمستغل أن استصوب ذلك ثم يكون سبيل تلك الزيادة المشتراة فيما يحصل من غلاتها سبيل أصل هذه الصدقة في وجوه مصارف ارتفاعاتها وإن تقاصرت الغلة من الوجوه في سنة من السنين فيسقط من النقصان عن هذه الوجوه بحصصها فإن لم يوجد بعض من سمي من هؤلاء المذكورين فيه بعد ما استقصى في الطلب كان ماسمى له مصروفاً إلى سائر الوجوه المسمى فيه وأن رأى القائم صرف ذلك إلى تحصيل زيادة أسباب يجري ارتفاعها

ارتفاعها مجرى اصل هذه الصدقة فعل ذلك ~~بذلك~~ امر هذه الصدقة لا يغير من حالها الى ان يرث الله تعالى الارض ومن عليها وهو خير الوارثين وان وقع الاستغناء عن هذه المدرسة يوما من الدهر ولم يكن اعادتها الى الحالة الاولى صرف ذلك الى المحتاجين من طلبة العلم بسمرتند ممن يعتقد مذهب ابي حنيفة رَح فان لم يوجد من يصرف ذلك اليهم من طلبة العلم صرف حينئذ الى فقراء المسلمين ابد او قد اخرج هذا المتصدق جميع ذلك الى يداي طاهر عبد الرحمن بن الحسن الغزالي وجعله قائما بامور هذه الصدقة وامره في ذلك باستشارة تقوى الله تعالى واداء الامانة واستعمال النصيحة وقلة تسوية امورها على وجوها وشرط عليه ان لا يغير شيئا من ذلك ولا يبدل وقد قبضه قبضة صحيحة فارغة من موانع صحة القبض فان مضى لسبيله ووجب اقامة غيره مقامه لمعنى يوجب ذلك فلاختبار في ذلك الى الفقيه الذي يدرس فيها بمشورة طائفة اهل العلم الذين يدور عليهم امر الفتوى بسمرتند بعد ان يكون الذي يختاره من اهل الصلاح والديانة فان لم يكن فيها مدرس فالا مرفوض الى الحاكم بسمرتند ولا يعمل للسلطان الى آخرة شهد الشهود الى آخرة * نوع آخر في الوقف على اولاده واولاد اولاده اذا اراد الرجل ان يقف على اولاده فهذا على وجوه احدها ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وفي هذا الوجه يدخل تحت الوقف البطن الاول يريد به ولده لصلبه ولا يشارك البطن الثاني البطن الاول ويريد بالبطن الثاني ولد الابن فمادام واحد من البطن الاول فالغلة له وان لم يبق واحد من ذلك البطن فالغلة للفقراء ولا يكون للبطن الثاني من ذلك شيء فان لم يوجد البطن الاول ووجد البطن الثاني وهو ولد الابن فالغلة للبطن الثاني ولا يشاركه من دونه من البطون وجعل الحال في حق ما بين البطن الثاني ومن دونه كالحال في حق ما بين البطن الاول والثاني وان عدم البطن الاول والثاني ووجد البطن الثالث والرابع والخامس اشترك الثالث ومن دونه من البطون وان كثرت * الوجه الثاني ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي وفي هذا الوجه اختص به البطن الاول والثاني يريد بالبطن الثاني ولد الابن ولا يشاركهما البطن الثالث * الوجه الثالث ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولده وولد ولده وولد ولده في هذا الوجه القياس ان يختص به البطون الثلاثة وفي الاستحسان اشتركت البطون كلها وان سفلوا * الوجه الرابع ان يقول ارضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وليس

له ولد لصلبه وله ولد الابن وفي هذا الوجه صرفت الغلة الى ولد الابن فان حدث له ولد الصلب
 صرف الغلة المستقبل الى ولد لصلبه * الخامس اذا قال جعلت ارضي هذه صدقة موقوفة على
 ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم ونسلهم ابدا ما تناسلوا وفي هذا الوجه يدخل تحت هذا
 الوقف كل ولد كان له يوم هذا الوقف وكل ولد يحدث له بعد هذا الوقف قبل حدوث الغلة
 ومن مات منهم قبل حدوث الغلة سقط حصته ومن مات بعد ذلك استحق نصيبه ويكون
 ذلك لورثته والبطن الاعلى والبطن الاسفل في ذلك على السواء الا اذا قال على ان يبدأ
 في ذلك بالبطن الاعلى ثم بالبطن الذي يليهم فاذا قال هكذا فمادام واحد من البطن الاعلى لا يكون
 للبطن الاسفل من الغلة شيء ومن هذا الجنس مسائل كثيرة كتبتها في كتاب الوقف ثم اذا اراد
 ان ينفق على اولاده واولاد اولاده ونسله لا ينبغي ان يكتب في الكتاب ووقف على اولاده
 واولاد اولاده ابدا ما تناسلوا بعد وفاته فانه لا يجوز الوقف لولده لصلبه في هذه الصورة لانه يصير
 بمنزلة الوصية للوارث والوصية للوارث لا تجوز الا باجازة باقى الورثة فاما على ولد الولد يجوز
 الوقف لان ولد الولد لا يكون وارثا حال حيوة ابيه ولكن يكتب وقف على ولده وولد ولده
 فيجوز الوقف على قول من يرى جواز الوقف على ولده لصلبه من غير الاضافة الى ما بعد الموت
 ومن غير الوصية له وهو قول ابي يوسف ومحمد رح لان على قولهما ولده لصلبه يستحق الغلة حال
 حيوة الواقف ولا يكون الاستحقاق حال حيوته بطريق الوصية فيصح الوقف عليه ثم لا يبطل بموت
 الواقف فاما على قول ابي حنيفة رح لا يصح الوقف الا بالاضافة الى ما بعد الموت او بان يكون موصى به
 بعده فيصير وصية للوارث فلا صحة لهذا الوقف على ولده عند اصلا فيلحق بآخرة حكم الحاكم ثم فيما
 ذكرنا انه اذا وقف على ولده وولد ولده في حيوته لا يعطى ولد الولد جميع الغلة مادام ولد الصلب
 حيا لان الواقف ما جعل كل الغلة لولد الولد مادام ولد الصلب حيا ولكن تقسم الغلة في كل سنة
 على عدد رؤس ولد الصلب وعلى عدد رؤس ولد الولد فما اصاب ولد الولد فهو لهم وقف
 وما اصاب ولد الصلب فهو لهم ميراث حتى يشاركهم الزوج او الزوجة وغيرهما لان الميراث لا يختص به
 بعض الورثة دون البعض فان مات اولاد الصلب فالغلة كلها تكون لولد الولد بحكم الوقف ذكر
 هلال رح هذه المسئلة على هذا الوجه وقالوا هذا الجواب مستقيم على قول من يجوز الاخلاء من
 الوقف في زمان حتى قال ان من وقف على نفسه ثم من بعده على الفقراء ان الوقف جائز

غير مستقيم على قول من لا يجوز الاغلاء من الوقف في زمن حنن قال في تلك المسئلة ان الوقف على الفقراء لا يجوز وينبغي ان يصير جميع الغلة بعد موت ولد الصلب وتعالى ولد الولد لان ما يصيب ولد الصلب حال حيوته ليس بوقف وانما يصير وتعالى بعد وفاته لولد الولد فقد خلا زمان من الوقف واما اذا وقف على ولده حال حيوته وبعد وفاته لا يصح الوقف عند ابي حنيفة رح على ولده وانه ظاهر لان قوله حال حيوته لغو من الكلام عنده لان عنده لا صحة للوقف حال الحية فخرج قوله حال حيوته من اليمين وبقي قوله وبعد وفاته فيكون وصية للوارث واما على قولهما فقد اختلف المشايخ رح بعضهم قالوا لا يجوز لان الوقف بعد الموت وصية وبعضهم قالوا يجوز لان قوله بعد وفاته لغو من الكلام عندهما لانه لا يعيد الا ما هو ثابت بمطلق الوقف بيانه ان الوقف عندهما وقع صحيحا لازما في حالة الحية على وجه لا يبطل بموت الواقف على ما مر قبل هذا وكان قوله وبعد وفاته لتأكيد ما ثبت بمطلق الوقف فلا يوجب بطلان الوقف والله تعالى اعلم *

نوع آخر اذا وقف نصف دارة شائعا ونصف ارضه شائعا فعلى قول ابي يوسف رح يجوز وعلى قول محمد رح لا يجوز فيلحق بآخره حكم الحاكم فاذا وقف ارضه وشرط الكل لنفسه او شرط البعض لنفسه مادام حيا وبعد للفقراء فالوقف باطل عند محمد رح وعلى قول ابي يوسف رح الوقف صحيح ذكر الخلاف على هذا الوجه في مواضع كثيرة وذكر الفقيه ابو جعفر رح انه لو شرط ان يأكل من الغلة فعند محمد رح يجوز فيكتب ولهذا الواقف ان يصرف غلات هذا الوقف الى نفسه ما عاش ويلحق بآخره حكم الحاكم وان اراد ان يكون هو المتولي في هذا الوقف ما عاش يكتب ولهذا الواقف ان يتولى هذه الصدقة مدة ما عاش ويصرف غلاتها ومنافعها في سبيل الخير ووجوه البر فيما احب ذلك اليه دون غيره من الناس كيف شاء وكما شاء وهي صدقة موقوفة على حالها فاذا مات فهذه الصدقة نافذة على سبيلها ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رآه ان يبيع هذا الوقف او شيئا منه اذا كانت المصلحة في ذلك ويشترى بقيته ما هو انفع للوقف يكتب ولهذا الواقف ان يبيع هذا الوقف المسمى فيه وما احب منه ان رأى يبعها صلح ويصرف ثمنه الى شراء شيء آخر هو صلح للوقف فيجعله مكانه ويلحق بآخره حكم الحاكم وان كان من رآه ان يكون له التغير والتبديل يكتب ولهذا الواقف ان ينقص من مصارف هذا الوقف لمن شاء تنصاته ويزيد فيه من شاء زيادته ويخرج منهم من شاء ويدخل مكانه من احب وبعده من اخرجته ان احب

يعمل في ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف ان يعمل شيئا من ذلك برأيه وليس لاحد ممن يقوم بهذا الوقف ان يعمل من ذلك شيئا ما خلاه فان حدث به حدث الموت ولم يغير من هذا الوقف شيئا ولم يبدل ولم يزد على ما فيه احدا ولم ينقص منهم احدا ولم يدخل فيهم احدا ولم يخرج منهم احدا فهذا الوقف وقف على الحالة التي جعلها عليه ليس لاحد ان يغير شيئا من ذلك وان كان غير شيئا ثم حدث به حدث الموت فهو على ما عليه يوم يموت الواقف هذا *
صورة كتابة جريان لحكم بصحة الوقف يكتب على ظهر صك الوقف بعد التسمية بقول القاضي فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام والاقاب بكورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والامضاء والابانة فيها بين اهلها ادام الله تعالى توفيقه حكمت بصحة هذا الوقف المبين الموصوف في بطن هذا الصك وجوازه ولزومه ونفاذ هذه الصدقة في جميع ما بين موضعه وحدوده فيه من الحوانيت والرباط والخان والحمام وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه الابنية في علوه وسفله من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على سبيل الوجوه والشرائط المذكورة المشروطة المشروحة فيه عملا بقول من يرى صحة هذا الوقف وجوازه هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من العلماء السلف وائمة الدين بعد خصومة مستقيمة معتبرة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من خاصمه فيه ممن له حق المخاصمة في جواز هذا الوقف وصحته فيما وقفه وتصدق به وجوابه بالانكار بصحته وجوازه وميله الى جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء نفذته وامضيت الحكم به واحكمته على هذا الوقف بحضرته في وجهه وفي وجه من خاصمه فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف ووقع اجتهادي على هذا وكلفت هذا الواقف نصريده عن جميع هذه المحدودات وسلمتها الى هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له فيه بما يخالف مقتضى الصحة والجواز لهذا الوقف وهذه الصدقة وذلك كله في مجلس قضائي بكورة كذا وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة في ذلك واشهدت عليه من حضرني من الثقات بتاريخ كذا والله تعالى اعلم كذا في المحيط * الفصل السابع والعشرون في رسوم الاحكام على سبيل الاختصار فنقول وبالله التوفيق اول ما يبدأ به من رسوم الاحكام كنية المناشير فان اسمعيل بن هبادة كان اذا خطب اليه انسان عملا القى اليه البياض وقال اكتب عهد العمل فان امكنه قلده والانحاه من مجلسه قال

قال الحاكم السمرقندي ان اردت كتبة المنشور كتبت هذا ما عهد اليه فلان الى فلان حين صرف علمه وديانته ونزاهته وصيانيته وامتنعه على الايام واختبره في معرفة الاحكام فوجده سالكا سبل الاخبار منها بطرق الابرا لم تعرف له زلة ولم تزعم منه خلة فاعتمده وقلده عمل الحكومة بكورة ^(١) كذا امره بتقوى الله عز وجل مظهرا ومبطنا وخيفة مسرا ومعلنا فانها انفع ما قدم من زاد واحسن ما ادخر من متاد والله تبارك وتعالى يقول إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ وامره ان يواظب على تلاوة القرآن متديرا حجة الظاهرة متأملا ادلته الباهرة فانه عمود الحق ومنهاج الصدق وبشير الثواب ونذير العقاب والكاشف لما استبهم والمنور ما اظلم والله تعالى يقول لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ وامره بدراسته سنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآثاره وتعهد احاديثه واخباره متهيئا الى حكمه ووصاياه متوشيا بخلافه ومجاياه فانه الداعي الى الهدى الذي لَا يَنْطِقُ مِنَ الْهَوَى فَمَنْ انْتَمَرَبَا وامره غنم ومن انزجر عن مزاجه سلم وقد قرن الله عز وجل طاعته بطاعته في محكم كتابه وجهل العمل بقوله كالعمل بخطابه وامره بمجالسة اهل الدين والعلم ومدارسة اهل الفقه والفهم ومشاورتهم فيما يتدبره ويمضيه فانه لا مبراء من السهو والغلط ولا امن من الدليل والسقط وان الشورى نجاج الالباب والمباحثة زائد الصواب واستظهار المرأ على رأيه من مزم الامور واستشارته بعقل اخيه من حزامه الندير وقد امر الله عز وجل بذلك اولى البشر بالاصابة فقال لرسوله الكريم في كتابه الحكيم وَمَشَاوِرُهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ وامره بفتح الباب ودفع الحجاب والبروز للخصوم واتصالهم اليه على العموم والنظر بين المتحاكمين بالسوية والعدل فيهم عند القضية وان لا يفضل خصما على صاحبه في لحظ ولا غلط ولا يقويه عليه بقول ولا فاعل اذا كان الله عز وجل جعل الحكم ميزان القسط والعدل في القبض والبسط وسوى فيه بين الدني والشريف واخذه من التوي للضعيف بنوله تبارك وتعالى يَا دَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ وامره اذا ترفع اليه المتحاكم ان يطلب الحكم بينهما في نص الكتاب فان عدمه هناك طالبه من سنة رسوله القويمة والآثار الصحيحة السليمة فان فقد هناك ابتغاه في اجماع المسلمين فان لم يجد فيه اجماعا نهده رأيه بعد ان يبلغ غاية الوسع في التحري فانه من اخذ بالكتاب اهتدى ومن اتبع السنة نجى ومن تمسك بالاجماع سلم من الخطاء ومن اجتهد فقد اعذر والله تبارك وتعالى يقول

وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَأَمْرُهُ بِالْثَّبُوتِ فِي الْحُدُودِ وَالْإِسْطَهَارِ فِيهَا بِتَعْدِيلِ الشُّهُودِ
وَأَنْ يَحْتَرَسَ مِنْ مَجْلِيزِهِ الْحَكْمَ مِنَ الْمَوْقِعِ الصَّحِيحِ أَوْ رِثَ عِنْدَ الْوُضُوحِ حَتَّى يَتَفَى عِنْدَ
الِاشْتِبَاهِ وَيَمْضِي عِنْدَ الْإِتْجَاهِ وَلَكِنْ عَلَى يَقِينٍ بَأَنْ لَا هَوَا ذَاةً فِي أَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا يَسْتَخْفَهُ عَجَلَةٌ
إِلَى بَرٍّ وَلَا يَأْخُذُهُ رَافَةٌ بِمَسْمِيٍّ فَإِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الظَّالِمُونَ وَأَمْرُهُ بِتَصْفِيحِ الْأَحْوَالِ مَنْ يَشْهَدُ عِنْدَهُ فَيَقْبَلُ شَهَادَةً مِنْ كَانَ طَيِّبًا يَبِينُ النَّاسَ ذِكْرُهُ مَشْهُورًا
فِيهِمْ سِيرَةٌ مَنْسُوبًا إِلَى الْعِفَّةِ وَالنَّظْفِ مَعْرُوفًا بِالنِّزَاهَةِ وَالْأَلْفِ سَلِيمًا مِنْ شَائِنِ الطَّمَعِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَحْتَاطَ
عَلَى أَمْوَالِ الْإِيْتَامِ بِثِقَاةِ الْأَمَةِ وَيُكَلِّمَهَا إِلَى الْحَفِظَةِ الْإِعْفَاءِ وَبِرْعَايَتِهِمْ فِي ذَلِكَ عَيْنًا وَيَكْلُوهُمْ تَهْمَةً
وَأَمْرُهُ أَنْ يُؤَلِّيَ مَا يَجْرِي فِي عَمَلِهِ مِنَ الْوُقُوفِ إِلَى قَوْمٍ يَحْسِنُونَ تَدْبِيرَهَا وَيَضْبُطُونَ الْقِيَامَ عَلَى
مَصَالِحِهَا وَيَكُونُونَ مَأْمُونِينَ عَلَى أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا وَيَحْبُونَ ارْتِفَاعَهَا مِنْ حُلِّهِ وَيَصْرِفُونَ فِي سَبِيلِهِ
يَتَّبِعُونَ مَا شَرَطَ وَاقْفُوهَا فِي مَزَارِعَاتِهَا وَاجَارَاتِهَا وَيَحْتَذِرُونَ مَا وَسَمُوهُ فِي اسْتِغْلَالِهَا وَعِدَارَاتِهَا
وَلَا يَخْلِيهِمْ فِي ذَلِكَ مِنْ اقْتِفَاءِ الْأَثَرِ وَالْإِشْرَافِ وَالنَّظَرِ وَأَمْرُهُ بِتَرْوِيحِ الْأَرَامِلِ وَالْيَتَامَى مِنْ أَكْفَائِهَا
عِنْدَ فَقْدِ أَوْلِيَائِهَا وَأَمْرُهُ أَنْ يَخْتَارَ كَاتِبًا مَالِمًا بِالْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ مُطْلَعًا بِعِلْمِ الدَّعَاوِي وَالْقَضَاةِ
قِيمًا عَلَى حِفْظِ الشُّرُوطِ وَالْعَهْدِ عَارِفًا بِكُتُبِ الْعُقُودِ وَأَمْرُهُ أَنْ يَسْلُمَ مَا يَخْصُ أَعْمَالَهُ مِنْ دِيْوَانِ
الْقَضَاءِ عَلَى ثَبَتِ بِمَافِيهِ مِنَ الْوُثَائِقِ وَالسَّجَلَاتِ وَالْمَحَاضِرِ وَالْوَكَالَاتِ وَأَسْمَاءِ الْمُحْبِسِينَ وَأَنْ
يُؤَكِّلَ بِهَا مِنَ الْخِزَانِ مَنْ يَرْضِيهِ وَيَتَقَرَّرُ الْخَيْرِيَّةِ ثُمَّ يَقُولُ الْكَاتِبُ هَذَا عَهْدُ فُلَانٍ إِلَيْكَ وَعَلَيْكَ
وَهَادِيكَ إِلَى سَبِيلِ الرِّشَادِ وَحَادِيكَ إِلَى طَرِيقِ السَّدَادِ وَقَدْ أَعَذَّرْتَنِي وَأَنْذَرْتُكَ وَنَصَرْتُكَ وَحَذَّرْتُكَ فَاجْعَلْ
عَهْدَهُ أَمَّا مَا يَقْتَضِيهِ وَمَثَلًا يَحْتَذِيهِ وَقَدْ أَمَّنْتُكَ عَلَى اللَّهِ وَحْدَهُ وَالثَّقَّةَ بِمَا عِنْدَهُ فِي اسْتِدَامَةِ التَّوْفِيقِ
مِنْهُ وَاسْتِدْمَاءِ النِّعَمِ بِشُكْرِهِ يَزِدُكَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ثُمَّ الَّذِي يَلِي هَذَا قَبْضُ الْقَاضِي الْمَوْلِيِّ
دِيْوَانَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْحُكْمِ وَتَرْتِيبِ الْأَخْبَارِ وَالرَّقَاعِ وَهَذَا عَلَى الْإِسْتِقْصَاءِ فِي بَابِ قَبْضِ
الْمَحَاضِرِ وَالسَّجَلَاتِ فِي آدَبِ الْقَاضِي لِلْخَصَافِ ثُمَّ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ مَعْرِفَةُ الْقَاضِي رُسُومِ
التَّوْفِيعَاتِ الَّتِي تَكُونُ عَلَى صَدُورِ الْعَجْمِ وَأَعْمَارِهَا وَهِيَ عَلَى سِتَّةِ أَنْوَاعٍ أَحَدُهَا تَوْفِيعَةٌ عَلَى
صَدُورِ السَّجَلَاتِ وَكُتُبِ التَّرْوِيحِ وَاخْتِيَارِ الْقَوَامِ وَكُتُبِ التَّوَسُّطِ وَالتَّقْلِيدَاتِ وَذِكْرُ الْحُجَرِ وَالْإِطْلَاقِ
وَالْفَصْلِ وَالتَّفْلُسِ وَالْإِحْضَارِ وَهُوَ عَلَى اخْتِيَارِ الْقَضَاةِ وَلِكُلِّ مِنْهُمْ تَوْفِيعٌ نَحْوُ مَا لِلَّهِ اعْتَصَمَ بِمَا يَصُمُّ
وَتَقْتَنِي بِاللَّهِ تَقْنِي آ مِنْ مِنْهُمْ مِنْ آ بِاللَّهِ الْحَقُّ مَفْرُوضٌ وَالْبَاطِلُ مَرْفُوضٌ الْحَمْدُ ثَمَرُ الْجَنَّةِ الشُّكْرُ

فقد النعمة التثبت طريق الاصابة الطمع قرين الندامة الاتقاس حظي الغناء الغضب فصدي العقل فرض القاضي النفقة على رجل لامرأته فإن للقاضي ان يفرض النفقة على رجل لامرأته لان القاضي يحضره ويأمره بالاتفاق عليها وعلى ولدها فان عرف انه يضربها ولا ينفق عليها فرض لها القاضي النفقة عليه في كل شهر بقدر ما يحتاج اليه من الدقيق والادام والدهن وحوائجها التي يكون لملئها فيقوم ذلك بالدرهم ويفرض عليه في كل شهر فاذا اراد ان يكتب لها ذلك يكتب يقول القاضي فلان بن فلان قضيت لفلانة على زوجها فلان يحضره بكذا وامرته بادرار ذلك عليها او ان وجوبه وفرضت ذلك عليه لها واطلقت لها الاستدانة ان مطالها يكون ذلك دينالها عليه يرجع به عليه وامرت بكتابة هذا الذكر حجة لها يوم كذا وان كان الزوج غائبا فجاءت المرأة تطلب النفقة وذكرت ان زوجها غاب عنها وام بخلف لها نفقة وسألت القاضي ان يفرض لها عليه نفقة واقامت البينة انها فلانة بنت فلان بن فلان وان زوجها فلان بن فلان غائب فان ابا حنيفة رح قال لا اقضي على غائب وقال ابو يوسف رح افرض لها النفقة لا اقضي بالكاح عليه فاذا قدم فاقراخذته بنفقتها وكذلك ان انكروا قامت البينة على نكاحها ثم قال على قول ابي يوسف رح اذا فرض لها النفقة فلها ان يستدين وان امرها بالاستدانة ان كان احوط على اصله قال فاذا اراد الكتاب كتبت يقول القاضي فلان بن فلان بعد تقدير النفقة على الوجه الذي ذكرناه امضيت هذا التدبير المذكور فيه على الغائب المذكور فيه لامرأته فلانة واطلقت لها تناول ذلك التقدير من ماله واستدانة عليه ان لم تظهر بشيء من ماله ترجع به عليه عند اوبته من غيبته اخذ بقول من يرى ذلك جائزا من علماء الامة واوصيها في ذلك بتقوى الله تعالى واداء الامانة فيه فتقلت ذلك على شرط الوفاء وامرت بكتب هذا الذكر حجة لها يوم كذا وعلى هذا فرض سائر النفقات * اختيار القيم يقول القاضي فلان بن فلان رفع الي حال الوفاء المذكور الي كذا في اختلالها وانتشار امورها واضطراب احوالها وتصور ارتعاضها من مصارفها وجوهها بخاوها عن قيم يتعهدا او لسؤسيرة فلان القيم وان الحاجة مست الي من يقوم بامورها وحفظها بتميرها وضبطها وامضاء شروط المتصدقين بها وكان الامر على ما رفع الي باخبار جماعة ثقات فوقع الاختيار على فلان لما وصف من صلاحه وسداده فنصبته فيما فيها على ان يحفظها ويتعهدا ويستثمرها ويستغلها وبصرف فلاتها الي وجوهها ومصارفها ويحبي مامات منها واندرس ويستأدي

من غلاتها ممن كان عليه شيء منها وصرفت كل قيم كان فيها قبله وأوصيته بتقوى الله عز وجل * نصب
المشرف على الوصي أو القيم يقول القاضي فلان بن فلان دفع إلى فلان بن فلان قيم في وقف
كذا أو وصي في تركة فلان وهذه التركة محتاجة إلى مشرف يحفظ هذا الوصي ويتفقد من حاله
فوجدت الأمر على ما رفع بأخبار الثقات وإن هذا القيم أو الوصي محتاج إلى مشرف بتعهد
أحواله ليؤمن امتداد الطمع في هذه التركة فوقع الاختيار مني على فلان لما عرف من فطنته
وذكائه وسداده وأمانته فامضيت هذا الاختيار ونصبت هذا المختار مشرفاً على هذا القيم وعلى
كل قيم في هذه التركة وخطرت عليه وعلى كل قيم في هذه التركة الاستبداد بشيء من هذه
التصرفات فيهادونه وأمرته أن لا يحل ولا يعقد في شيء من أمور هذه التركة إلا بعد مشورة هذا
المشرف واستطلاع رأيه به وأمرت أن يكتب هذا الذكر حجة بعد أن أوصيته بتقوى الله عز وجل
وكان أبو نصر الصفار رح يقول القاضي لا يكتب في جميع هذا وأوصيته بتقوى الله عز وجل وأداء
الأمانة ولكن يكتب على شرط تقوى الله تعالى وأداء الأمانة كذا في الظهيرية * الفصل الثامن
والعشرون في المقاطعات وأعلم أنك إذا كتبت شيئاً مما ذكرناه لا بد من كتابة التاريخ في أواخرها
وأعجازها دافعاً للاشتباه وقطعاً للالتباس وأعلم أن لكل مملكة وأهل ملة تاريخاً وكانوا يؤرخون
بالوقت الذي تحدث فيه حوادث مشهورة عامة وكان للروم أوقات أرخوا بها على حسب
ما وقع من الأحداث فيها إلى أن استقر تاريخهم على أن جعل منذ وفات ذي القرنين وكذلك
كانت الفرس فانه حكى عن الموبد الذي كان في عهد المتوكل أنه ذكر أن الفرس كانت يؤرخ
باعدل ملك كان فيهم إلى أن استقر تاريخهم على هلاك يزدجرد الذي هو آخر ملوكهم والعرب
كانت يؤرخ بعام التفرق وهو تفرق ولد اسمعيل عليه السلام وخروجهم عن مكة وأرخوا بعام
الغدر وله قصة معروفة ثم أرخوا بعام الفيل ثم استقر التاريخ العربي بعد ذلك كله على أن جعل من أول
سني الهجرة وكان المبتدئ بهذا عمر رضي الله عنه لأن عامه على اليمن قدم عليه فقال أماتوا رخصون
كتبتمكم فاراد عمر رضي الله عنه أن يبتدأ بمبعث النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثم قال بل يبدأ
بوقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم ثم رأوا أن يكون من الهجرة لأنه أول وقت بدافيه الإسلام فكانوا
قد بدأوا بشهر رمضان ثم جعلوا الابتداء من المحرم والتواريخ الغربية انما هي على الليالي وإن كان
تواريخ

تواريخ سائر الامم على الايام وذلك ان سني اولئك تجري على امر الشمس وهي نهارية
 وسوا العرب قمرية * صك الوقف على وجوه شتى وصورته هذا ما وقف وتصدق وحبس فلان
 بن فلان تقربا الى ربه وخالفه وتوسلا الى الله ورازقه ذخيرة قدمها ليوم حشرة ونشرة يوم
 العرض الاكبر يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم فتاهب للرحيل الى فناء
 الملك الجليل وتزود للسفر الطويل وكان في الدنيا كانه عابر السبيل فبادروا استعداد وجتهم وجدّ
 واحب ان ينخرط في عداه من لا ينقطع عمله اذا انتهت اجله على ما قال سيد البشر وصاحب
 اللواء في المحشر اذ مات بن آدم الحديث وتعرف الى الله عز وجل في الرخاء ليكون موثقه
 على رفع اللواء بما هو ذريعة الى الجنان على ما روي خالد بن معدان عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم انه قال يجي المعروف والمنكر يوم القيمة خلقان ينطلق المعروف باهله الى الجنة
 وينطلق المنكر باهله الى النار واهل المعروف في الدنيا هم اهل المعروف في الآخرة واهل المنكر
 في الدنيا هم اهل المنكر في الآخرة فتصدق بجميع كذا من نيت خالصة وطوية صافية الى آخر ما قلنا
 في كتاب الوصاية والوقف الا انا نذكر ههنا اشياء لم نذكرها نية ليكون الكاتب ذامكة ومقدرة في كتابه
 فنفع له فنقول اذا اراد الواقف ان يكون هذا الوقف على اولاده يكتب ما كتبنا الى ان يقول
 فما فضل من فلانها صرف الى اولاد الواقف المتصدق فمنهم فلان وفلان ابدا ما توالدوا وتناسلوا
 منها مادام احد من اولاد البطن الاعلى في الاحياء للذكر مثل حظ الانثيين وان اشترط
 الواقف التسوية بين الذكور والاناث بقول الذكر والانثى في استحقاق النصيب من ذلك
 على السواء لا يفضل ذكورهم على اناثهم ولكن الاول اقرب الى الصواب والطيب للثواب ثم بعد
 هذا يقول وان انقرضوا وتفاوتوا ولم يبق منهم احد صرف ما كان مصروفا اليهم الى فقراء المسلمين
 ومساكينهم وقد اخرج هذا الواقف المتصدق هذا الوقف وهذه الصدقة من يده وابانها من
 سائر املاكه واسبابه وسلمها الى فلان المتولي تسليما صحيحا بعد ما قبل منه هذه التولية والقائمة
 قبولاً صحيحاً الى آخر ما قلناه ولو زدت في صرف الفاضل الى الاولاد على ان من استغنى منهم حرم
 فان انقرضوا اليه ما كان مصروفا اليه فهو احسن ولو لم يقف على اولاده ولكن شرط الفاضل
 لنفسه على النحو الذي قدمناه واراد ان يحج منه رجل صالح بعد ما حدث به حدث الموت
 وبصرف الى وجوه شتى حكيت فان حدث الموت الذي لا محيص لاحد منهم ولا مخلفين

ولا مناص ومضي لسبيله صرف ما كان مصرونا اليه في حال حيوته من ذلك الفاضل فيبدأ منه أولا بما يحج منه رجل مصلح من دويرة اهله فيعطي كفايته لذهابه واياه وما فضل من ذلك بدئ بالتضحية بكذا شياء احدها عن سيد ولد آدم رسول رب العالمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والثانية عن والد هذا الواقف فلان والثالثة من والدة هذا الواقف فلانة بنت فلان والرابعة من هذا الواقف فيضحي بذلك كله كل سنة في ايام الاضاحي بعد وفاته وانقراض حيوته تبركا الى الله ووسيلة بها اليه ويعطي اجر السلاخ من الفاضل ويتصدق بلحومها وشحومها ودسومها واكارعها وسقياها على فقراء المسلمين ومحاويجهم وما فضل من ذلك يصرف الى مرسومات عاشورا التي تعارفها الاغنياء في هذا اليوم من شري الرفغان واتخاذ الخيصر وشري الكيزان والمصلح والكبريت بكذا يوسع ذلك كله على هذا القيم وما فضل من ذلك يصرف الى فوائت صلوته وكذا كذا الى فوائت زكوته والى فوائت ندوة وكفاراته ولا جناح على من ولي هذا الامران يأكل بنفسه منها وان يوكل من شاء وما فضل من ذلك يصرف الى مصالح السقاية التي هي بمحلة كذا والى شراء الجمد واجرة السقاة ويتخذ ماء الجمد فيها ايام الصيف وما يحتاج الى ذلك وصارت هذه صدقة ماضية صافية لا يزيد ما مرورا الايام الا تشديدا ولا مضي الا عوام الا تاكيدا ولا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر من الولاية والقضاء والحكام • تبديل شرط من شروطها وتغيير شيء ولا تعطيلها فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه وعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين والاحوط في ذلك ان يلحق في الوقف حكم قاض من قضاء المسلمين حتى يزول الخلاف وصورة جريان الحكم لصحة الوقف ان يكتب على ظهر الصك للوقف يقول القاضي فلان بن فلان المتولي بعمل القضاء والاحكام والاقواف بكورة كذا ونواحيها نافذ القضاء والامضاء والاستبانة فيما بين اهلها حكمت بصحة هذا الوقف وحدوده فيه من الحوانيت والرباطات والخانات والحمامات وغير ذلك بجميع ما اشتمل عليه من الابنية في سفله وعلوه من الحجرات والمنازل والصحن والمرابط على السبل والشروط المذكورة فيه عملا مني وبقول من يرى صحة هذا الوقف وجواز هذه الصدقة بشروطها وسبلها المبينة المفسرة فيه من اعمال علماء السلف وائمة الدين بعد خصومة صحيحة مستقيمة جرت بين يدي هذا الواقف المسمى فيه وبين من اخاصه فيه ممن له حق الخصومة في جواز هذا الوقف

وصحته وجواب المدعى عليه بالاثار بصحته وجواز حيله التي جهة الفساد حكما ابرمته وقضاء
نفذته على هذا الواقع بحضرته في وجهه ووجه من خاصته فيه بعد ما عرفت مواضع الاختلاف
ورفع اجتهادي من صحته ونفاذه وكلفت هذا الواقع قصريده من جميع هذه المحدودات
وتسليمها الي هذا القيم المسمى فيه وترك التعرض له منه في سبيل الشهرة والاعلان دون الخفية
والكتمان وامرت بكتابة هذا السجل على ظهر هذا الصك حجة له في ذاك واشهدت من حضري
من الثقات بتاريخ كذا كذا في الظهيرة *

كتاب الحيل

وفيه فصول * الفصل الاول في بيان جواز الحيل وعدمها من مذهب علمائنا راجح ان كل
حيلة يحتال بها الرجل لا يبطال حق الغير او لا يدخل شبهة فيه او لتمويه باطل فهي مكروهة وكل
حيلة يحتال بها الرجل يتخلص بها من حرام او يتوصل بها الى حلال فهي حسنة والاصل في جواز
هذا النوع من الحيل قول الله تعالى وَخُذْ بِيدِكَ ضِغْتًا فاضرب به وَلَا تُخْنَثْ وَهَذَا نَعَايِمُ الْمَخْرُجِ
لَا يُوْبُ النَّبِيَّ وَعَلَى نَبِينَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ يَمِينِهِ الَّتِي حَلَفَ لِيضْرِبَ بِهَا امْرَأَتَهُ مَائَةَ مَرَّةٍ وَغَامَةِ
الْمَشَائِخِ عَالِي ان حكمها ليس بمنسوخ وهو الصحيح من المذهب كذا في الذخيرة * الفصل الثاني
في مسائل الوضوء والصلاة خندق له طول اكثر من عشرة اذرع وفيه ماء الا ان مرصده اقل من
عشرة فعلى قول بعض المشائخ راح لا يجوز التوضي فيه من هذا الخندق والحيلة على قول هؤلاء
ان يحفر حفرة قريبة من الخندق ثم يحفر نهيرة من الخندق الى الحفرة ويسيل الماء من الخندق
الى الحفرة فيصير الماء جاريا في الخندق فان شاء توضأ من الخندق وان شاء توضأ من النهيرة *
اذا توضأ الرجل فرأى الببل سائلا من ذكره وكان الشيطان يربه ذلك كثيرا فالحيلة في قطع هذه
الموسوسة ان ينضح نضحة بالماء فاذا اراه الشيطان ذلك احاله على الماء الا ان هذه الحيلة انما
تنفع اذا كان العهد قريبا ولم يحفر الببل فاما اذا جف الببل ثم رأى الببل على ذكره بعيد
الوضوء لانه لا يمكن احالته على ذلك الماء * اذا اصابته النجاسة خفا او نعل ولم يكن لها جرم
كالبول والخصر فلا بد من الغسل وطبا كان او يابس والحيلة في ذلك اذا كان وطبا ان يمشي

في التراب او الرمل حتى يلصق بعضه بالتراب ويجف ثم مسح بالارض فظهر حكمنا ذكره
 الفقيه ابو جعفر روح عن ابي حنيفة روح وهكذبروي من ابي يوسف روح الا انه لم يشترط الجفاف *
 اذا صلى الظهر ثلث ركعات ثم اقام المؤذن وعلم المصلي انه لم يصل في المسجد فراه ان يصلي
 مع الامام ويكون فرضه ما صلى مع الامام وكرة ان يفسد ما صلى فالحيلة له في ذلك ان لا يقعد
 في الرابعة ويقوم الى الخامسة فيصلي الخامسة والسادسة حتى يصير هذه الصلوة نفلا عند ابي حنيفة وابي
 يوسف روح ويصلي الفريضة مع الامام ذكره شمس الائمة الحلواني روح * الحيلة لمن اراد ان يقضي
 سنة الفجر بعد ما صلى الفجر قبل ان يطلع الفجر ان يشرع في البينة ثم يفسدها على نفسه ثم شرع
 في صلوة الامام فاذا فرغ الامام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس ولا يكره لانه بافساده
 اياها صارت دينا عليه وقضاء الدين في هذا الوقت لا يكره هكذا حكى من الشيخ الامام الجليل
 ابوبكر محمد بن الفضل روح قالوا هذا اذا لم يتخذ ذلك مادة بل فعل ذلك احيا نانا اذا اتخذ
 عادة له فانه يكره له ذلك بعض المتأخرين من مشائخنا روح قالوا ههنا حيلة اخرى هي احسن فان
 في هذا الطريق يحتاج الى افساد ما شرع فيه من عمل الآخرة وانه مكروه قال الله تعالى لا تبطلوا
 اعمالكم والاحسن ان يشرع في السنة ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذا التكبير من السنة
 ويصير شارحا في الفريضة ولا يصير مفسدا للعمل بل يصير مجاوزا من عمل الى عمل كذا في المحيط *
 الفصل الثالث في مسائل الزكاة رجل له مائتا درهم اراد ان لا تلزمه الزكاة فالحيلة له
 في ذلك ان يتصدق بدرهم قبل تمام الحول يوم حتى يكون النصاب ناقصا في آخر الحول
 او يهب ذلك الدرهم لابنه الصغير قبل تمام الحول يوم او يهب الدراهم كلها لابنه الصغير
 او يصرف الدراهم على اولاده فلا تجب الزكاة قال الخصاص روح كره بعض اصحابنا روح الحيلة
 في اسقاط الزكاة ورخص فيها بعضهم قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني روح
 الذي كرهها محمد بن الحسن روح والذي رخص فيها ابو يوسف روح فقد ذكر الخصاص روح الحيلة
 في اسقاط الزكاة واراد به المنع من الوجوب لا الاسقاط بعد الوجوب ومشائخنا روح اخذوا بقولي
 محمد روح دفعا للضرر عن الفقراء فان الرجل اذا كانت له سائمة لا يعجز ان يستبدل قبل تمام
 الحول يوم بجنسها او بخلاف جنسها فيقطع حكم الحول او يهب النصاب من رجل يثق به
 ثم يرجع

ثم يرجع بعد الحول في هبته فيعتبر الحول من وقت الرجوع والقبض ولا يعتبر ماضى من الحول
وكذا في السنة الثانية والثالثة يفعل فيؤدي الى الحاق الضرر بالفقراء قال الشيخ الامام الاجل
شمس الائمة الحلواني رح ذكر محمد رح في كتاب الايمان مسألتين وهدى الى الحيلة فيهما
مع ان فيهما اسقاط حق الشرع احدهما رجل عليه كفارة اليمين وله خادم لا يجوز ان يكفر من يمينه
بالصوم ثم قال ولو باع الخادم او وهبه من انسان ثم صام ثم رجع في الهبة او اقل البيع فانه يجوز صومه
ويبقى الخادم على ملكه فقد هدى الى الحيلة المسئلة الثانية رجل عليه كفارة بيمين وعندة طعام
يكفيه من كفارته وعليه دين لا يجوز له ان يصوم من كفارة يمينه اذ يستحيل ان يكون عندة طعام
وهو يصوم ويستحيل ايضا ان يكفر بالطعام وعليه دين ثم قال ولو صرف الطعام أولا الى الدين
ثم صام من يمينه يجوز فقد هدى الى الحيلة فان كان هذا من محمد رح اجازة للحيلة صار من محمد رح
في باب الزكوة روايتان رجل له على فقير مال واراد ان يتصدق بماله على غريمه ويحسن به من
زكوة ماله فقد عرف من اصحابنا رح انه لا يتأدى بالدين زكوة العين ولا زكوة دين آخر والحيلة
في ذلك ان يتصدق صاحب المال على الغريم بمثل ماله عليه من المال العين او يا من زكوة
ماله ويدفعه اليه فاذا قبضه الغريم ودفعه الى صاحب المال قضاء بما عليه من الدين فيجوز
وذكر في النوادر ان محمد رح سئل عن هذا فاجاب وقال هذا افضل من ان يدفعه الى غريمه
ومشائخا المتقدمون رح كانوا يستعملون هذه الحيلة مع غرماهم المغاليس وكانوا لا يرون به
بأسا فان خاف الطالب انه لو دفع مقدار الدين الى الغريم يمتنع قضاء الدين ولا ينبغي ان يخاف
من ذلك لانه يمكنه ان يمد يده يأخذ ذلك منه لانه قد ظفر بجنس حقه وان كان الغريم يدافعه
ويمانعه يرفع الامر الى القاضي فيجده القاضي مليا فيكفه قضاء الدين * وحيلة اخرى ان يقول
الطالب للمطلوب من الابتداء وكل احدا من خدمي ليقبض ذلك زكوة مالي ثم وكله بقضاء
دينك فاذا قبض الوكيل بصير المقبوض ملكا لموكله وهو المديون والوكيل بالقبض وصكيل بقضاء
دينه فيقبض دينه من هذا المال بحكم وكالته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني
رح احسن ما قبل في اصل هذه الحيلة ان يعطي صاحب المال المديون من ماله العين زيادة
على مقدار الدين حتى يقضي بمقداره من المال العين ويبقى له بعد قضاء الدين شيء ينتفع به
فلا يقع في قلبه ان لا يفي بما شرط عليه فان كان للطالب شريك في هذا الدين بان كان لرجلين

على رجل الف درهم اراد احدهما ان يحتال بما ذكرنا في نصيبه واراد الشريك الآخر ان يشاركه فيما قبض من الدين كان له ذلك فان اراد ان لا يشاركه ذلك الغير فيما قبض فالحيلة في ذلك ان بعد ما دفع صاحب المال من ماله العين الى الغريم قدر الدين ثانيا من الزكاة يتصدق صاحب المال على هذا المديون بحصته من الدين ثم ان المديون يهب ذلك المقبوض من صاحب المال فيصح ولا يكون لشريكه حق المشاركة معه في المقبوض * ومن وجه آخر ان يستقرض المديون من رجل مالا بقدر حصة هذا الشريك ويهب من هذا الشريك ثم ان هذا الشريك يتصدق بذلك على المديون ثانيا من زكاة ماله ثم يبرأ هذا الشريك المديون من نصيبه من الدين فلا يكون لشريكه الآخر عليه سبيل * من عليه الزكاة اذا اراد ان يكفن ميتا من زكاة ماله لا يجوز والحيلة فيه ان يتصدق بها على فقير من اهل الميت ثم هو يكفن به الميت فيكون له ثواب الصدقة ولا هل الميت ثواب التكفين وكذلك في جميع ابواب البر التي لا يقع به التملك كعمارة المساجد وبناء القناطر والرباطات لا يجوز صرف الزكاة الى هذه الوجوه * والحيلة له ان يتصدق بمقدار زكوته على فقير ثم يأمره بعد ذلك بالصرف الى هذه الوجوه فيكون للمتصدق ثواب الصدقة ولذا كالعقير ثواب بناء المسجد والقنطرة وفي فتاوى ابى الليث رح موات على شرط جميعون عدوها اقوام كان للسلطان ان يأخذ العشر من غلاتها وهذا الجواب انما يستقيم على قول محمد رح لان الجميعون عنده عشيرة والمؤنة تدور مع الماء ولو اباح السلطان شيئا من ذلك الرباط ثم لا يجوز ولا يحل للمتولي ان يصرفه الى الرباط * والحيلة في ذلك ان يتصدق السلطان بذلك على الفقراء ثم الفقراء يدفعون ذلك الى المتولي ثم يصرف ذلك الى الرباط كذا في الذخيرة * الفصل الرابع في الصوم اذا التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجبا وشعبان فاذا شعبان نقص يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينبوي اليوم الاول من شهر رمضان مما التزمه اذا اراد ان يؤدي الفدية من صوم ابيه او صلوته وهو فقير فانه يعطي منوبين من الحنطة فقيرا ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم كذا في الفتاوى السراجية * في العيون ولو حلف لا يصوم هذا الشهر يعني شهر رمضان بثلاث تطبيقات امرأته فاراد ان لا يحث فالحيلة ان يسافر ويفطر كذا في التاتارخانية * الفصل الخامس في الحج الحيلة للافاقي اذا اراد دخول مكة من غير احرام من الميقات ان لا يقصد دخول مكة وانما يقصد مكانا آخر وراء الميقات خارج الحرم نحو بستان

بني عامر فان بستان بني عامر موضع هو داخل الميقات الا انه خارج الحرم او موضعاً آخر بهذه
الصفة لحاجة ثم اذا وصل ذلك الموضع بدخل مكة بغير حرام كذا في الذخيرة * الفصل السادس
في النكاح ادعت امرأة على رجل نكاحا والرجل جحد ولا بينة للمرأة والاستحلاف لا يجري
في النكاح عند ابي حنيفة رح قالت المرأة للقاضي لا يمكنني ان اتزوج لان هذا زوجي وانكر
النكاح فمرة ليطلقني حتى اتزوج والزوج لا يمكنه ان يطلقها لان بالطلاق يصير مقراً بالنكاح فماذا
يصنع حكى عن الشيخ الامام الزاهد علي البزدوي رح ان القاضي يقول للزوج قل لها ان كنت
امراة فاني فانت طالق ثلثا فان على هذا التقدير الزوج لا يصير مقراً بالنكاح ولا يلزمه شيء ولو كانت
امراة له تتخلص من جهالة ويمكثها الزوج بغيره كذا في الذخيرة * رجل ادعى على امرأة نكاحا
واراد القاضي تحليفها على قول ابي يوسف ومحمد رح فالحيلة لها في دفع اليمين عن نفسها
ان تتزوج بزوج فان بعدما تزوجت لا تستحلف للمدعي فان فائدة الاستحلاف النكول الذي هو اقرار
ولو اقرت بالنكاح للمدعي بعدما تزوجت بزوج لا يصح اقرارها فلا تستحلف لانعدام الفائدة *
اذا اراد الرجل ان يجدد النكاح امرأته ولا يلزمه مهر آخر بلا خلاف كيف يصنع يجب ان يعلم
ان من تزوج امرأة على مهر معلوم ثم تزوجها ثانيا بمهر آخر مسمى هل يجب التسميتان ففي
المسئلة خلاف وقد مرت المسئلة في كتاب النكاح ثم اذا اراد الزوج ان لا يلزمه مهر آخر بلا خلاف
ينبغي ان يجدد النكاح ولا يذكر المهر او يجدد النكاح بذلك المهر فلا يجب عليه مهر آخر * الاب
اذا زوج ابنته من انسان فطلبوا منه ان يقر بقبض شيء من الصداق والاقرار بالقبض باطل
لان اهل المجلس يعرفون انه كذب حقيقة واما الهبة فان كانت البنت كبيرة والاب يقول
اهب باذن البنت كذا وكذا ثم يضمن للزوج عنها ويقول ان انكرت الاذن بالهبة رجعت
عليك فانا ضامن لك عنها يكون هذا الضمان صحيحا بكونه مضافا الى سبب الوجوب وان كانت
الابنة صغيرة فالهبة لا تصلح حيلة ولكن ينبغي ان يحيل الزوج بعض الصداق على اب الصغيرة
ويفرغ ذمته ان كان اب الصغيرة املئ من الزوج او يعتقد ان العقد على ما وراء ما وقع
الاتفاق على هبة حتى انه ان وقع الاتفاق على ان يكون الموهوب من الخمسمائة مائة ينبغي
ان يعتقد ان العقد على اربعمائة واذا جعل بعض مهر ابنته البالغة معجلا والبعض مؤجلا والبعض
هبة كما هو المعهودة وطلبوا من الاب الضمان ومراد الاب ان لا يلزمه شيء يقول الاب اهب

كذا فان لم تجز الابنة الهبة فهي علي ولا يقول اهب باذن الابنة علي ما ذكرنا في المسئلة الاولى
 ففي هذه الصورة لا يلزم الاب شي * رجل له مملوك سأل ان يزوجه امته او حرة فخاف المولى
 ان يزوجه يتكاسل في اموره ولا يرغب احد في شرائه بعد ذلك فالحيلة للمولى ان يقول له زوجتك
 امتي هذه او هذه الحرة علي ان امرها يدي واطلقها كلما اريد فاذا قبل العبد نكاحها يصير الامر بيد
 المولى بطلقها للمولى كلما اراد * رجل اراد ان يتزوج امرأة فخافت المرأة ان يخرجها من ذلك البلد
 او خافت ان يتزوج عليها فارادت التوثق منه بغير يمين فالحيلة ان تزوجه نفسها علي مهر مسمى
 علي ان لا يخرجها من البلدة وان اخراجها من البلدة فلها تمام مهر مثلها ويقر الزوج ان مهر
 مثل نسائها كذا وكذا بشي اكثر منها مما يثقل علي الزوج ويشهد بذلك علي نفسه فان هزم
 علي اخراجها من تلك البلدة اخذته بتمام مهر مثل نسائها وكان القاضي الامام ابو علي
 النسفي رح يقول لما يصح هذا الاقرار من الزوج اذا كان في حيز الاحتمال اما اذا كان في حيز
 المحال فلا يصح ومن المشايخ رح من قال ما ذكرنا مستقيم حيلة علي قول من يقول بان الشرط
 الثاني جائز كالاول اما علي قول من يقول بان الشرط الثاني لا يصح فاذا لم يقربه كان لها مهر
 المثل لا غير لا تستقيم هذه الحيلة ثم اذا جاز هذا الاقرار وجاز هذا الشرط علي قول من يقول بجواز
 وهي تعلم ان المقربه اكثر من مهر مثلها فلها ان تأخذ جميع المقربه في القضاء اما فيما بينها وبين
 الله تعالى فليس لها ان تأخذ الزيادة علي مهر مثلها الا اذا اعطاها الزوج ذلك بطيب نفسه فاما اذا
 تزوجها من غير هذه الحيلة فاراد ان يخرجها الزوج فارادت حيلة لايه كن اخراجها من البلدة
 فالوجه في ذلك ان تقر المرأة بالدين ممن تثق به من الوالدا والولدا والاخ وتشهد علي اقرارها
 حتى ان الزوج اذا اراد ان يخرجها من البلدة فالمقر له بالدين يمنعها من الخروج غير ان
 هذه الحيلة انما تكون حيلة علي قول ابي يوسف رح لا علي قول محمد رح لان عند محمد رح يصح
 اقرارها بالدين في حق نفسها لا في حق الزوج حتى لا يكون للمقر له ان يمنعها من الخروج
 مع الزوج فان خاف المقر له ان يحلف الزوج بالله ان لك عليها هذا المال يبيعها بذلك المال
 ثوبا حتى اذا حلف لا يأتهم وهذا انما يتأتى علي قول ابي يوسف رح للمقر له ان يمنعها من الخروج
 مع الزوج فكان للزوج ان يستحلف المقر له بالله ان ما اقترت لك به حق ولكن الحيلة التي يتأتى علي
 قول الكل

قول الكل ان تشتري ممن تثق به شيئا بمن غال او تكفل عن غيرهما ممن تثق به بامره او بغير امره فان للبائع والمكفول له ان يمنعها من الخروج عند الكل الى ان تؤدي الثمن او الدين واذا اقرت بالكفالة كان للمكفول له ان يمنعها من الخروج عند الكل فتصير هذه حيلة عند الكل ايضا والحاصل ان في كل موضع اقرت وذكرته بالمقربه سببا يصح اقرارها في حق المقر له وفي حق الزوج عند الكل حتى كان للمقر له ان يمنعها من الخروج مع الزوج عند الكل وفي كل موضع اقرت ولم تذكر للمقربه سببا كان في صحة اقرارها في حق الزوج اختلاف على نحو ما بينا واذا زوج الرجل ابنته من عبده ثم مات السيد ففسد النكاح لانها ملكت جميع رقبة زوجها ان لم يكن معها وارث وشقصا منه ان كان معها وارث وايماء كان فسد النكاح فان اراد المولى ان لا يفسخ النكاح بموته فالحيلة فيه ان يكاتب العبد على مال ثم يزوج ابنته منه ولا يفسد النكاح بموت المولى كذا في المحيط * رجل خطب امرأة الى نفسها فاجابته الى ذلك وكرهت ان يعلم بذلك اولياؤها فجعلت امرها في تزويجها اليه يجوز هذا النكاح وان كان الزوج كره ان يسميها عند الشهود فما الحيلة في ذلك قال الحيلة اذا جعلت امرها اليه وفي النكاح وفاق لها على المهر فالزوج يجيء الى الشهود ويقول لهم اني خطبت امرأة الى نفسي وبذلت لها من الصداق كذا فرضيت بذلك وجعلت امرها الي لا تزويجها واشهدكم قد تزوجت امرأة النبي جعلت امرها الي على صداق كذا وينعقد النكاح بينهما اذا كان الزوج كفوا لها هكذا ذكر الخصاص رح في حيلته قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح الخصاص اكتفى بهذا الذر من التعريف لجواز النكاح وبعض مشائخنا رح كانوا يقولون هذا رأي الخصاص رح وفي جواز هذا النكاح كلام لانها لم تصر معروفة هكذا حكى من مشائخ بلخ رح قال رح قال شمس الائمة الحلواني رح ان الخصاص كثر في العلم وهو من جملة من يصح الاقتداء به كذا في الذخيرة * قال وسأل ابو حنيفة رح عن اخوين تزوجا اختين فزفت امرأة كل واحد منهما الى زوج اختها فلم يعلموا بذلك حتى اصبحوا فذكر ذلك لابي حنيفة رح فقال ليرحل كل واحد منهما امرأته نطليقة ثم يتزوج كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وفي مناقب ابي حنيفة رح ذكر لهذه المسئلة حكاية انها وقعت لبعض الاشراف بالكوفة وكان قد جمع العلماء لوليمة وفيهم ابو حنيفة رح وكان في هذا الشبان يومئذ فكانوا جالسين على المائدة اذ سمعوا ولولة النساء فقبل ما ذا اما بهم فذكروا انهم

قد غلطوا فادخلوا امرأة كل واحد منهما على صاحبه ودخل كل واحد منهما بالتي ادخلت عليه وقالوا ان العلماء على ما تدنكم فسألوهم عن ذلك فقال سفيان الثوري رح فيها قضى علي رضي الله عنه على كل واحد من الزوجين المهر وعلى كل واحدة منهما العدة فاذا انقضت عدتها دخل بها زوجها وأبو حنيفة رح ينكح باصبعه على طرف المائدة كما لم تنكر في شيء فقال له من الى جنبه ابرز ما عندك هل عندك شيء آخر فغضب سفيان الثوري رح فقال ماذا يكون عنده بعد قضاء علي رضي الله عنه يعني في الوطى بالشبهة فقال أبو حنيفة رح علي بالزوجين فأتى بهما فسأل كل واحد منهما انه هل تعجبك المرأة التي دخلت بها قال نعم ثم قال لكل واحد منهما طلق امرأتك تطليقة فطلقها ثم زوج من كل واحد منهما المرأة التي دخل بها وقال قوما الى اهلكما على بركة الله تعالى فقال سفيان رح ما هذا الذي صنعت فقال احسن الوجوه واقربها الى الالفه وابعداها عن العداوة أرايت لو صبر كل واحد منهما حتى تنقضي العدة أما كان يبقى في قلب كل واحد منهما شيء بدخول اخيه بزوجه ولكني امرت كل واحد منهما حتى يطلق زوجته ولم يكن بينه وبين زوجته دخول ولا خلوة ولا عدة عليها من الطلاق ثم تزوجت كل امرأة ممن وطئها وهي معتدة منه وعدته لا تمنع نكاحه وقام كل واحد منهما مع زوجته وليس في قلب كل واحد منهما شيء فعجبوا من فطنة ابي حنيفة رح وحسن تأمله وفي هذه الحكاية بيان فقه هذه المسئلة التي ختم بها الكتاب كذا في المبسوط * الفصل السابع في الطلاق رجل كتب الى امرأته كل امرأة لي غيرك وغير فلا تفهمي طالق ثم مسح ذكر فلانة وبعث بالكتاب الى امرأته لا تطلق فلانة وهذه حيلة جيدة للمطلقة الثالث اذا خافت ان يمسكها الزوج ان يقول الذي يريد التحليل قبل ان يتزوجها قيل ان تزوجتك وجامعتك مرة فانت طالق ثلثا وقال انت طالق واحدة بائنة واذا قال ذلك فزوجت المرأة نفسها منه اذا جامعها مرة يقع عليها الطلاق ويحصل لها الخلاص * حيلة اخرى في اصل المسئلة ان تقول المرأة للحلل زوجت نفسي منك على ان امري بيدي اطلق نفسي كلما اريد ثم يقبل الزوج فيصير الامر يريدها تطلق نفسها كلما ارادت ولابد المحلل فقال تزوجتك على ان امرك بيدك تطلق كلما تريد ين فقبلت نفسها لا يصير الامر يريدها * وحيلة اخرى ان يقول الزوج المحلل للمرأة تزوجتك على ان امرك بيدك بعدما تزوجتك وطلقي نفسك كلما تريد ين فقالت المرأة قبلت يصير الامر يريدها ايضا المطلقة الثالث اذا

ارادت التزوج والرجوع الى الزوج الاول وهي تكره ان تزوج نفسها رجلا فتستشهر بانها قد استحلت فالحيلة في ذلك ان كان لها مال نهب لبعض من تثق به ثمن مملوك ثم يشتري الموهوب له بذلك الثمن مملوكا صغيرا مراهقا مثله بجامع النساء ثم تزوج نفسها منه بشهادة شاهدين باذن مولى الغلام فاذا دخل بها الغلام يهب المشتري هذا الغلام للمرأة فتقبله وتقبضه فيبطل النكاح فاذا اعتدت رجعت الى زوجها بنكاح صحيح ثم يبعث بالمملوك الى بلد من البلدان فيباع هناك فيبقى امرها مستورا هكذا ذكر النخاص رح هذه الحيلة * واذا اراد ان يطلق امرأته ولا يقع طلاقه ينبغي ان يستني وينبغي ان يكون الاستثناء موصولا ملفوظا حتى ان المفصول لا يعمل فكذا المضمر في قلبه لا يعمل وكونه مسموعا هل هو شرط فقد اختلف المشائخ رح فيه بعضهم قالوا ليس بشرط وانما الشرط تصحيح الحروف والتكلم به وبعضهم قالوا كونه مسموعا شرط والمسئلة معروفة في كتاب الطلاق ثم اختلف المشائخ رح في فصل الطلاق والعقاق اذا قرن به الاستثناء هل ينصف الشخص بكونه موقعا مع انه لم يثبت الوقوع حتى من حلف وقال والله لا اطلق اليوم امرأته نطقا واحدة او ثلثا فقال لها في اليوم انت طالق ثلثا ان شاء الله او قال لها انت طالق ثلثا على الف فقالت المرأة لا اقبل كان هذا الرجل بارا ولا بحث في يمينه وهو اختيار مشائخ بلخ رح وهكذا روي عن ابي حنيفة رح حتى روي عنه ان من قال والله لا اطلق امرأته اليوم ثلثا وقال واحدة فالحيلة في ذلك ان يقول لها انت طالق ان شاء الله ويقول لها انت طالق ثلثا على الف درهم فلا تقبل المرأة ولا بحث الرجل ويكون بارا في يمينه وكذلك اذا حلف ان يبيع فباع يباع فاسدا فقد يربي يمينه فاعتبر بائعا وموجبا الملك وان لم يثبت الملك فكذا في مسئلة الاستثناء في الطلاق يعتبر موقعا وان لم يثبت به الوقوع ومشائخ نزارح يقولون لا ينصف بكونه موقعا فجعلوا هذا جواب ظاهرا للرواية وقالوا في المسئلة التي تقدم ذكرها ان الله لا يصبر بارا في يمينه في ظاهر الرواية كذا في الذخيرة * رجل قال لامرأته ان لم اطلقك اليوم ثلثا فانت طالق ثلثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق ثلثا على كذا ولا تقبل المرأة ولا يقع الطلاق في رواية عن ابي حنيفة رح وعليه العتوى لو ان رجلا طلق امرأته بائنا وانكر فالسبيل ان تدخل المرأة بيتا فيه زوجها فيقال له انك تزوجت امرأة وهي في هذه الدار فقال ليست لي امرأة في هذه الدار فيقال له كل امرأة لك في هذه الدار فهي طالق بائن فاذا حلف تبرز المرأة اليه فظهر طلاقها اذا حلف بثلاث تطلقات ان لا يكلم فلانا فالسبيل ان يطلقها واحدة بائنة ويدمها حتى تنقضي

عدتها ثم يكلم فلاناً ثم يتزوجها كذا في السراجية * الفصل الثامن في الخلع مثل ابو حنيفة رح
من رجل قال لامرأته انت طالق ثلثا ان سألتني الخلع ان لم اخلعك وحلفت المرأة بعنق
مما اليكها وتصدق مالها ان لم تسأله الخلع قبل الليل فجاء الى ابي حنيفة رح فقال ابو حنيفة رح
للمرأة سأليه الخلع فقالت لتزوجها سألك ان تخلعني فقال ابو حنيفة رح للزوج قل قد خلعتك على
الف درهم تعطيهما فقال لها الزوج ذلك فقال ابو حنيفة رح للمرأة قولي لا اقبله فقالت المرأة لا اقبل
ما قلت فقال ابو حنيفة رح قومي مع زوجك فقد بر كل واحد منكما في يمينه * حيلة اخرى للمرأة
اذا كان يمين المرأة بعنق مما اليكها وصدقة مالها ان يبيع جميع ذلك ممن تثق به حتى يمضي
اليوم وليس في ملكها شيء فتتحل اليمين لا الى جزاء ثم تستقبل البيع كذا في المحيط *
الفصل التاسع في الايمان رجل حلف ان لا يتزوج بالكوفة فالحيلة في ذلك ان يخرج
الزوج وولي المرأة من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث في يمينه * حيلة اخرى
ان يوكل الرجل رجلا فتخرج المرأة والوكيل من الكوفة ويعقدان النكاح خارج الكوفة فلا يحث
في يمينه والمعتبر في هذا الباب حث الوكيل لا حث المؤكل اذا حلف ان لا يطلق امرأته بخارا
فالحيلة في ذلك على قياس مسألة النكاح التي تقدم ذكرها ان يخرج من بخارا ويطلقها او يوكل
رجلا حتى يطلقها الوكيل خارج بخارا فلا يحث في يمينه اذا اراد الرجل ان يسافر فتخلفه امرأته
بعنق كل جارية يشترىها فيقول له كل جارية يشترىها فهي حرة فالحيلة للزوج اذا حلفته بهذا
ان يقول نعم ويعني بذلك النعم بلدة او قرية بعينها فاذا نوى ذلك ثم اشترى جارية لا تعتق عليه
وهذه المسئلة تشير الى ان الرجل اذا عرض على غيرة يميننا من الايمان فيقول ذلك الغير
نعم انه يكفي ويصير حالها بتلك اليمين التي عرض عليه وهذا فصل اختلف فيه المتأخرون قال
بعضهم لا يكفي قوله نعم ولا بد من ان يصرح باليمين وقال بعضهم يكفي وهذه المسئلة دليل عليه
وهو الصحيح كذا في الذخيرة * رجل قال ان فعلت كذا فعبدني حرو جميع ما املكه صدقة
فالحيلة ان يهب ذلك كله ممن يثق به ويسلم اليه ويفعل ذلك ثم يستوهبه * رجل اراد ان يكاتب
جارية له ويطأها فانه يهبها لابن له صغير ثم تزوجها ان لم تكن تحته حرة ويكون اولاده احرارا
كذا في السراجية * وفي العيون لو ان بدبر عبده ويجوز بيعه فانه يقول اذا مت
وانت

وانت في ملكي فانت حرة فانه يجوز واذا مات بغيرك فكذا روى الحسن بن زياد عن ابي حنيفة
رح ان يبعه جائز كذا في التاتارخانية * نوع في قبض الدين اذا كان لرجل على رجل مائة
درهم فقال رب الدين عبيدي حر ان اخذتها اليوم متفرقا فالحيلة في ذلك ان يأخذ بعض المائة
متفرقا او جملة وان قال ان اخذتها اليوم الا جملة فعبيدي حر فاخذ جميع المائة منه ثم وجد
فيها درهما ستوقه فاراد ان يستبدله فلا يحسب في يمينه فالحيلة ان يستبدله في الغد فلا يحسب في
يمينه وكذلك لو ترك الاستبدال اصلا ولو استبدله اليوم يحسب في يمينه اذا حلف لبأخذ من
فلان حقه او ليقبضه ثم بداله ان لا يأخذ بنفسه فالحيلة ان يأخذ غيره حتى يأخذ ولا يحسب وكذلك
لو بداله ان لا يأخذ من المحلوف عليه بنفسه فالحيلة ان يأخذها من وكيل المحلوف عليه
ولا يحسب وكذلك لو اخذها من رجل كفل بالمال من المحلوف عليه بامر او من رجل احواله
المحلوف عليه بامر فقد بر في يمينه هكذا ذكر في القدوري وذكر في العيون مسألة تدل على انه
يحسب في يمينه بصورة ما ذكر في العيون اذا حلف الرجل لا يقبض ماله من المطلوب اليوم فقبض
من وكيل المطلوب حنث وان قبضه من المنطوع لم يحسب وكذلك لو قبضه من وكيل له او
المحتاج اليه لم يحسب وفي القدوري لو حلف المطلوب ليعطي فلانا حقه وامر غيره بالاداء
او احواله فقبض بر في يمينه وان قضى عنه مثير لا يبر وان عني ان يكون ذلك بنفسه صدق
ديانه وقضاء وفيه ايضا لو حلف المطلوب ان لا يعطيه فامطاة باحد هذه الوجوه حث وان عني ان
لا يعطيه بنفسه لم يدين في النضاء وذكر في موضع آخر انه يصدق من غير فصل والصحيح ما ذكرنا
او كذا في الذخيرة * لو ان رجلا ساءم رجلا بثوب وابي البائع ان ينقصه من اثنا عشر فقال
المشتري عدة حر ان اشتراه باثنا عشر درهما ثم بداله ان يشتره بغيره ينبغي ان يشتره باحد عشر
درهما وديارا او باع باحد عشر درهما وثوبا ولا يحسب في يمينه وهذا الذي ذكر جواب القياس
اما على جواب الاستحسان يحسب فقد ذكر محمد رح فيمن حلف ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم
الا باكثر او الا باز يدفعا به بتسعة ودينار القياس ان يحسب وفي الاستحسان ان لا يحسب في يمينه
ولم يذكر في هذا الفصل ما اذا باعه بتسعة وثوب قال مشائخنا رح وينبغي ان يحسب في يمينه قياسا
واستحسانا لان الثوب مع الدراهم جنسان مختلفان قياسا واستحسانا فلا تكثر الدراهم بالثوب
فلا يكون هذا البيع مستثنى عن اليمين بل كان داخل تحت اليمين قياسا واستحسانا ولو حلف

ان لا يبيع عبده بعشرة دراهم حتى يزداد ثم احتاج الى بيعه ولم يجد من يشتري بالزيادة قال
ينبغي ان يبيعه بتسعة دراهم ولا يحث في يمينه وكان ينبغي ان يحث لانه جعل تمام يمينه البيع
بالزيادة على العشرة ولم يوجد الغاية فبقيت اليمين فيجب ان يحث كما لو باعه بعشرة والجواب
ان الحث لا يقع ببقاء اليمين وانما يقع بوجود شرط الحث ولكن في حال بقاء اليمين فقيما
اذا باعه بتسعة لم يوجد شرط الحث لما مر فلا يحث لعدم شرط الحث لاعداء اليمين وفيما
اذا باعه بعشرة وجد شرط الحث واليمين باقية فيحث هذه الجملة من الجامع وقد ذكر المسئلة
الاخيرة هشام في نوادره من ابي يوسف رح وقال القياس ان لا يحث وبه نأخذ كذا في المحيط *
ولو حلف ان لا يبيع هذا الثوب من فلان بثمان ابداء الحيلة في ذلك ان يبيع الثوب منه ومن رجل
آخر ولا يحث في يمينه * حيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب منه بعرض * حيلة اخرى ان يوكل رجلا
حتى يبيع الثوب من المحلوف عليه في ايمان الاصل ان من حلف ان لا يبيع ولا يشتري فاهر
انسانا بذلك لا يحث الا اذا كان سلطان لا يتولى ذلك بنفسه فيحث بالامر والمسئلة معروفة
وحيلة اخرى ان يبيع هذا الثوب فضولي من المحلوف عليه ثم ان الحالف يجيز البيع ولا يحث
في يمينه كذا في الذخيرة * اذا قال ان اشريت هذا العبد فهو حر ثم بداله ان يشتري العبد
فالحياة ان يشتريه على ان البائع فيه بالخيار ولا يحث في يمينه * حيلة اخرى على قول ابي حنيفة
رح ان يشتريه على ان المشتري بالخيار فخير المشتري يمنع دخول المشتري في ملك المشتري
عند ابي حنيفة رح فلا يملك المشتري بنفس الشراء فلا يعتق عليه وتحل اليمين كذا في المحيط *
وكذا ذكر الخصاص رح في حيلة وفيه نوع شبهة فقد ذكر محمد رح في الجامع الصغير ان من حلف
وتال ان اشريت هذا العبد فهو حر فاشتراه على انه بالخيار عتق عليه من غير ذكر خلاف والمشائخ
رح خرجوا المسئلة على قول اصحابنا جميعا فقالوا اما على قولهم فظاهر ان خيار المشتري عندهما
لا يمنع دخول العبد في ملك المشتري فوجدنا شرط العتق والعبد في ملكه واما عند ابي حنيفة
رح فلان عند خيار الشرط ان كان يمنع دخول المشتري في ملك المشتري الا ان الاعتاق
يتعلق بالشراء لا بالملك والمعلق بالشرط عند وجود الشرط كما مر سل فيعتبر قائل بعد الشراء هذا
العبد حر * حيلة اخرى ان يشتري هذا العبد مع رجل آخر * وحيلة اخرى ان يشتري تسعة وتسعين
سهما من هذا العبد لنفسه ثم يشتري السهم الباقي لابنه الصغير او لامرأته بامرها او يشتري تسعة

وتسعين سهماً لنفسه ثم ان البائع يقر له بالسهم الباقي وعلى هذا اذا قال ان اشتريت هذه الدار فكذا فاشترى تسعة وتسعين سهماً لنفسه واشترى السهم الباقي لابنه او لامرأته ولو ذهب له السهم الباقي ففي العبد وما اشبهه مما لا يحتمل القسمة تصح الهبة وفي ما يحتمل القسمة لا تصح الهبة وفي الوجهين جميعاً لا يحسن في يمينه كذا في الذخيرة * نوع آخر في الاكل اذا قال لامرأته ان اكلت من هذا الخبز فانت طالق فالحيلة لها حتى ان تأكل ولا تطلق ما روي عن ابي حنيفة رح انه ينبغي لها ان تدق ذلك الخبز وتلقيه في عصبدة وتطبخه حتى يصيرها كفاذا اكلت لا يحسن وفي القدوري هدى الى حيلة اخرى فقال لو جفنه ودفعه ثم شر به بماء لم يحسن وان اكله مبلولاً حنث اذا حلف لا يأكل طعاماً فلان ثم بداله ان يأكل فالحيلة فيه ان يبيع المحلوف عنده ما به من الطعام من الحالف ثم يأكل الحالف فلا يحسن وكذلك لو اهدى المحلوف منه طعاماً للحالف فاكل الحالف لا يحسن لان الطعام صار ملكاً للحالف بالبيع والاهداء فكان الحالف آكل طعام نفسه قال شمس الائمة الحلواني رح الخصاف جوز بيع الطعام هنا مطلقاً وانما يجوز هذا البيع اذا كان الطعام مشاراً اليه ويشير البائع الى موضعه بان يقول من بيدرك كذا او من حين كذا اريعرفه بشيء اما اذا اطلق اطلاقاً لا يجوز هذا البيع رجل اخذ لقة ووضعها في فيه ليأكلها فحلف رجل وقال ان اكلتها فامرأتي طالق وقال رجل آخر ان القيتها فامرأتي طالق فالحيلة ان يلقي بعض اللثة ويأكل بعض اللثة فلا يحسن واحد من الحالفين فان لم يفعل المحلوف عليه هذا ولكن جاء انسان آخر واخرج اللثة من فم المحلوف عليه والقاه قال ان اخرجها والمحلوف عليه جاهد على ان لا يفعل ممتمتع بجهد مغلوب على ذلك لا يحسن واحد من الحالفين كذا في المحيط * نوع آخر رجل حلف بالطلاق ان لا ينفق عليها فالحيلة ان يهبها مالا حتى تنفق على نفسها او يبيعها مالا او اشترى منها شيئاً بمال او استأجر منها شيئاً بمال فتنفق على نفسها من ذاك المال ولا يحسن وكذلك لو ذهب لها حانوتاً تستغله وتنفق من غلته او آجر الحانوت منها شيء يسير حتى انفقت على نفسها من غاته لا يحسن * وجه آخر ان تسة جراً المرأة زوجها كل سنة بكنا على ان يتجرها في انواع التجارات فيكون كسبه لها تنفقه منه عليه وعلى نفسها وهذه حيلة ظاهرة من جنس مسائل النفقة ما ذكر في حيل الاصل رجل وهب لرجل مالا ثم قال الواهب امرأتي طالق ثلثان انفقت هذا المال الذي وهبت لك الا على اهلك فاراد الموهوب له ان يتضي بعض ذلك المال ديناً عليه وينفق البعض على اهله والى يحسن الحالف

قال لا حتى يتفق كل المال على غير اهله كذا في المحيط * سئل شيخ الاسلام ابو الحسن عمن له امرأتان طلبت احدهما من الزوج ان يطلق صاحبتهما وضيق الامر عليه وهو لا يتخلص عنها وليس من رآيه ان يفارق صاحبتهما فالوجه في ذلك ان يتزوج امرأة اخرى باسم صاحبتهما ثم يقول طلقت امرأتي فلانة ويعني به التي تزوجها * ووجه آخر ان يكتب اسم تلك المرأة واسم ابائها على كفها اليسرى ويشير بيده اليمنى الى المكتوب ويقول طلقت فلانة هذه بنت فلان فتوهم الطالبة انه يطلق التي تطلب منه طلاقها كذا في الذخيرة * لو دخل جماعة على رجل واخذوا امواله وحلفوه ان لا يخبر باسمائهم فالسبيل ان يقال له انا نعد عليك اسماء والقابا بمن ليس بسارق اذا ذكرناه قل لا واذا انتهينا الى السارق فاسكت او قل لا اقول فيظهر الامر ولا يحث رجل علم ان امير البلاد اراد ان يحلفه ان لا يخالف الملك يكتب على كفها اليسرى الملك فلما قيل له عليك كذا عبيدك ونساؤك كذا ان كنت تخالف هذا الملك جعل الرجل يشير بيده اليمنى الى الملك المكتوب على الكف وكلتا يديه في الكم وهو يقول لا اخالف هذا الملك فلم يحث كذا في السراجية * رجلان حلفان لا يدخل كل واحد منهما هذه الدار قبل صاحبه فالحيلة ان يدخل معا وكذلك الحيلة في اليمين بالكلام اذا قال كل واحد منهما لصاحبه لا ابتداء بكلام تكلم معا فلا يحث احد منهما اذا حلف الرجل لا يدخل دار فلان فادخل مكرها لا يحث هذا اذا حمله انسان وادخله مكرها فاما اذا اكرهه حتى دخل معه بنفسه يحث عندنا اذا حلف لا يدخل على فلان فالحيلة ان يدخل الحالف اولاً ثم يدخل المحلوف عليه فلا يحث الحالف كذا في المحيط *

الفصل العاشر في العتق والتدبير والكتابة رجل له جارية عرض عليها العتق والتدبير فكرهت ذلك وقالت البيع نسمة احب اليّ فالبيع نسمة البيع ممن يريد اعناقها فاراد المولى ان يوصي بان تباع ممن يريد شراء هانسة ويعلم انه لا بد من حط شيء من ثمن مثلها ليرغب المشتري في شرائها ولو اوصى بان يباع ويحط عن المشتري بعض الثمن لا تصح هذه الوصية لانها حصلت للمجهول والوصية للمجهول لا تجوز فالحيلة في ذلك ان يقول المولى بيعوها ممن احببت واردت وخطوا عن المشتري من ثمنها الف درهم فاذا احببت وعينت انسانا يتعين ذلك الرجل للوصية بالمحابات فيقال لذلك الرجل ان فلانا وصى ان تباع هذه الجارية منك نسمة بثلث ثمنها ويحط عنك من ثمنها

ثمها كذا فان رغبت في شرائها تباع منك رجل له جارية طلبت من المولى ان يعتقها ويتزوجها ففكره المولى ذلك واراد ان يطيب نفسها ما الحيلة فيها قال الحيلة ان يبيعهما ممن يثق به من شرائها او يهبها له ويتبضها الموهوب له ثم يعتقها بحضرة شهود البيع ويتزوجها بحضرتهم ثم يقول للذي باعها منه اقلنى البيع فيها فاذا اقال البيع فيها ينسخ النكاح وتدفع الى ملكه وكان له ان يطأها بماك اليمين ولا تعلم الجارية بشئ من هذا فتطيب نفس الجارية وهي مملوكة له هكذا فى المحيط * عبد بين رجلين كاتب احدهما نصيبه صار الكل مكاتباً عليه عند ابي يوسف ومحمد رح ولشريكه الخيار ان شاء نقض الكتابة في كل العبد وابطلها وان شاء ضمن المكاتب قيمة نصيبه فان اراد ان يصير نصيب كل واحد منهما مكاتباً عليه ولا يضمن لشريكه شيئاً فالحيلة في ذلك ان يوكل رجلاً بان كاتب نصيب كل واحد منهما في كلمة واحدة فيقول الوكيل للعبد كاتبك عن المولى جميعاً على كذا وكذا واذا قبل العبد صار مكاتباً للمولىين جميعاً ولا يضمن احدهما لصاحبه عندهما ولا عند ابي حنيفة رح فان قبض احدهما عن بدل الكتابة شيئاً شاركه الآخر فيما قبض سواء كان بدل الكتابة عن المولىين جميعاً عن جنس واحد او من جنسين مختلفين ثم الحيلة لهما حتى يكون نصيب كل واحد منهما مكاتباً له ولا يشاركه واحد منهما صاحبه فيما قبض من المكاتب ان يوكل رجلاً بكاتب هذا العبد ويفصل الوكيل الكتابة تنصلاً في نصيب واحد منهما او يخالفه في التسمية او يوافقه في التسمية فيقول الوكيل للعبد كاتبك على الف وخمسمائة درهم نصيب فلان الف ونصيب فلان آخر خمسمائة وقال العبد قبلت ذلك كله او يقول كاتبك على الف درهم وخمسين ديناراً نصيب فلان الف ونصيب فلان خمسون ديناراً فيقول العبد قبلت ذلك كله فاذا فعل الوكيل هذا فقد استوثق ولا يضمن احدهما شيئاً لصاحبه وما قبضه احدهما لا يشاركه الآخر ويصير كمال الفرق عند الكتابة في انتفاء الشركة في المقبوض كذا فى التارخانية * رجل له عبد اراد ان يعتقه المولى والمولى مريض فلم يأمن المولى ان ينكر وارته تركته فيأخذ العبد بالسعاية وله مال يخرج العبد من ثلثه قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيعه نفسه بمال ويتبض المال بحضرة الشهود فيعتق العبد حتى يشتري نفسه ويبرأ من المال بقبض المولى ذلك منه قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح شرط الخصاص رح ان يكون قبض المولى البذل بمعاينة الشهود وانما يحتاج الى هذا اذا كان على المولى دين الصحة حتى لا يصح اقراره باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض واما اذا لم يكن عليه دين الصحة وافر

باستيفاء الثمن الذي وجب له على العبد في المرض فانه يصح اقراره اصل المسئلة اذا كاتب عبده
 في مرضه ثم اقر باستيفاء بدل الكتابة وليس عليه دين الصحة فانه يصح اقراره ويعتبر من الثلث
 بخلاف مال الوبايع في المرض ثم اقر باستيفاء الثمن فانه يصح اقراره ويعتبر من جميع المال فان لم يكن
 للعبد مال فالحيلة ان يدفع المولى اليه مالا في السر ويكتم ذلك من الورثة ثم يدفع العبد ذلك
 المال الى المولى بحضرة الشهود فيعتق ولا يكون للورثة عليه سبيل لانهم لا يعرفون ان المولى
 اعطاه شيئا وذكر هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المولى هذا العبد ممن يثق به
 ويقبض الثمن منه بحضرة من الشهود فيعتقه المشتري ويصح اعتاقه ثم المريض يهب الثمن من
 المشتري سرا فلا يكون للورثة سبيل لا على العبد ولا على المشتري كذا في الذخيرة * الفصل
 الحادي عشر في الوقف اذا اراد ان يجعل دارة او ضياعه صدقة موقوفة على المساكين حال
 حيوته وبعد مماته وخاف ان يرفع الى قاض يرى مذهب ابي حنيفة رح ويبطل هذه الصدقة
 وهذا الوقف وطلب لذلك حيلة فاعلم بان الوقف على قول ابي حنيفة رح لا يصح مضافا الى
 ما بعد الموت الا بطريق الوصية هكذا ذكر الخصاص رح ومحققنا ان الوقف عند ابي حنيفة
 رح صحيح اذا كان مضافا الى ما بعد الموت او كان موصى به والحيلة في ذلك ان يدفع الواثق
 ما وقفه الى رجل ويجعله قيما لهذا الوقف ثم ان الواثق يتمتع من صرف الغلة الى المساكين او
 يبيع الواقف هذا الوقف من انسان وسلمه الى المشتري ثم ان المتولي يخاصم المشتري في فصل
 البيع ويخاصم الواقف في فصل امتناعه عن صرف الغلة الى المساكين ويقدمه الى قاض يرى
 صحة الوقف فيقضي القاضي بصحة هذا الوقف ويصح القضاء لوجود الدعوى من المدعي
 والخصومة من المدعى عليه ولا يكون لاحد بعد ذلك ابطاله لان القضاء صادف محلا مجتهدا
 فيه فنفذ وصار مجمعا عليه كذا في المحيط * رجل له مال من وقف او وقف عليه وعلى غيره ولزمه دين
 فاراد ان يوكل غريمه بقبض ما يصير له في كل سنة من غلة هذا الوقف قضاء عن دينه فقال الغريم لست آمن
 من ان تخرجني من الوكالة فاريد ان توكلني وكالة لا تقدر على اخراجي منها حتى استوفى مالي
 عليك والحيلة ان يقرأ الذي عليه الدين ان الواقف كان شرط لنفسه في اصل الوقف ان ينفق على نفسه
 وعياله من غلة هذا الوقف في كل سنة كذا وما دام حيا وان يقضي منه ديونه بعد وفاته يبدأ
 بذلك ثم باقى الغلة بعد ذلك لمن وقف عاينهم وان كان لفلان بن فلان يسمى غريمه على فلان

الموقف من الدين كذا وكذا درهمادينا صحيحا وقد كنت ضمنته جميع ذلك المال منه ضمانا صحيحا جائزا باتا وان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان يعني صاحب الدين في حياته حتى يستوفي دينه من غلته فاذا فعل ذلك فلا ولاية له بعد ذلك ويكتب ايضا اني قد جعلته وكيلاني تبض نصيبي من غلة هذه الصدقة حتى يستوفي ما ضمننت له من الدين عن الواقف فاذا افر بذلك لم يكن له اخراجه بعد ذلك قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة الحلواني رح بي هذه الحيلة نوع اشباه لانه قال شرط الواقف ان يبدأ بنفقته ونفقة عياله وقضاء دينه فيكون هذا اسثناء بعض الواقف لنفسه وهذا باطل عند أبي يوسف رح جائز عند محمد رح فينبغي ان يكتب ايضا في الكتاب اقرهنا المديون ان قاضيا نصيب بجوارة فيصير متقنا عليه ثم قال في هذه الحيلة وانه وجب لفلان يسمي غريمه على هذا الموقف كذا فيصح هذا بالاقرار من هذا الرجل لانه يقرب بتقديم حق الغير فيصدق في ذلك كالوارث اذا اقر على مورثه بدين فانه يصح بهذا انه اقر بتقديم حق غيره فصاحب الدين تقدم على الوارث فكذا ههنا ثم قال ويكتب في كتاب الاقرار اني قد كنت ضمننت جميع ذلك ضمانا صحيحا وميد نوع شبهة ايضا لان الصمان اذا صح اذامت الواقف عليه اما اذا مات وما لا يصح هذا الضمان عند أبي حنيفة رح فينبغي ان يالحق به حكم حاكم حتى يصير متقنا عليه ثم قال بعد هذا ان الموقف جعل ولاية هذه الصدقة الى فلان الغريم وجعل هذه الضبعة في يديه يتبض عليها ويصح هذا الاقرار منه ايضا لانه اقر بتقديم حق غيره على حق نفسه فيصح ثم يكتب ان الاستوفى فلان الغريم هذا الدين لا يدايه على الضبعة حتى لا يدعي الاستحقاق لنفسه بكونه في يده كذا في الذخيرة * النصل الثاني عشر في الشركة رجلان ارادا ان يشتركا ومع احدهما مائة درهم والآخر اربعون درهم فاشركا جائزة وان كان احدا المائين لا يختلط بالآخر لان الاختلاط ليس بشرط عند علمائنا الشئ رح والمسئلة معروفة في كتاب الشركة وان ضاع احدا المائين بعد الشركة قبل الشراء يهلك من مال صاحبه وهذا معروف فان ارادا ان مائة من احدا المائين قبل الشراء يكون عليهما الحيلة في ذلك قال الخصاص رح الحيلة ان يبيع صاحب الدنانير نصف دنانيره من صاحب الدراهم بصف درهم فيصير المائين مشتركا بينهما ثم يتعاقدان عند الشركة بعد ذلك على ما يريدان ولو كان مع احدهما مناع ومع الآخر مال وارادا ان يشتركا في ذلك كانت هذه الشركة بالعروض وانه لا يجوز قال الخصاص رح الحيلة في ذلك ان يبيع صاحب المناع نصف

المتاع من صاحب المال بنصف المال فيصير المال والمتاع بينهما نصفين ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان قال شمس الأئمة الحلواني رح قول الخصاص رح ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان يستقيم في حق النقد فان التفاضل في الربح في النقد يجوز وأما اذا كان رأس المال عروضا لا يجوز شرط التفاضل في الربح ويكون الربح بينهما على قدر رأس المال فيحمل على ان الخصاص رح اراد بما قال في حصة النقد دون المتاع ولو كان لكل واحد منهما متاع فارادا الشركة قال الخصاص رح والحيلة في ذلك ان يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع صاحبه ثم يتعاقدان عقد الشركة على ما يريدان وهذا اذا كانت قيمة متاع كل واحد منهما مثل قيمة متاع صاحبه فاما اذا كانت قيمة متاع احدهما اكثر بان كانت قيمة متاع احدهما اربعة آلاف وقيمة متاع الآخر الف فان صاحب الاقل يبيع من متاعه اربعة اخماسه بخمس متاع صاحبه فيصير المتاع كله بينهما اخماسا ويكون الربح بينهما على قدر رأس مالهما رجلا ن مع احدهما الف درهم ومع الآخر الف درهم فان ارادا ان يشتركا على ان الربح بينهما نصفان والوضيعة بينهما نصفان فانه لا يجوز لان الوضيعة انما تكون على قدر رأس المال على ما عرف في كتاب الشركة قال لخصاص رح الحيلة في ذلك ان يقرض صاحب الالفين نصف الالف الزائدة من صاحبه حتى يصير رأس مالهما على السواء فحينئذ يجوز اشتراط الوضيعة عليهما على تلك الصفة وكذلك لو كان مع احدهما مال ولا مال مع الآخر فاشتركا على ان يعمل بالمال صاحب المال لا يجوز والحيلة في ذلك ان يقرض صاحب المال بعض ماله من صاحبه حتى يجوز احد الشريكين اذا اراد تنقض الشركة حال غيبة الآخر لا يجوز قال الخصاص رح والحيلة في ذلك ان يبعث الحاضر الغائب رسولا او كتابا حتى يخبره بنقض الشركة او بكل وكيل حتى يذهب الى الشريك ليناقضه الشركة قال الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة السرخسي رح وهذه الحيلة في كل عقد لا يتعلق به اللزوم نحو عزل الوكيل والحجر على العبد المأذون وفسخ المضاربة كذا في المحيط * **الفصل الثالث عشر** في البيع والشراء رجل له دار اوضيعة اراد ان يبيعها من رجل وليس يمكنه ان يسلمها الى المشتري فاراد حيلة على انه ان امكنه تسليمها الى المشتري سلمها اليه والآرد عليه الثمن ولم يكن للمشتري ان يأخذ البائع بان يسلمها اليه لاصحالة الحيلة في ذلك ان يقر المشتري ان البائع باع هذه الضيعة وهي في يدي

في يدي ظالم بقر بالغصب فغصبه آياه وانها ليست في يده يوم باعها منه واشهد علي نفسه بذلك
ثم يكتب كتاب الشراء ولا يكتب فيه قبض الضيعة ويكتب فيه اقرار البائع بقبض الثمن فان قدر علي
تسليم الضيعة والآرد الثمن علي المشتري هذا اذا كان الغاصب مقرا بما اذا كان الغاصب جاحدا
ذكرتمه ايضا ان البيع باطل وقاسه علي بيع الآبق ثم قال الخصاص رح في تعليم هذه الحيلة بقر
المشتري بان الضيعة المبعة في يدي غاصب مقرا بالغصب وذلك المشتري لو لم بقر بذلك
ربما طالب البائع بتسليم الضيعة وسأل القاضي حبسه فالتاضي بحبسه واذا عرف القاضي اقرار
المشتري انه اشترى مقصوبا لا يحبسه لانه وجد الرضى من المشتري بتاخير القبض الي وقت
الامكان ثم قال ويشهد عليه البائع بذلك الاقرار يمكنه اثبات ذلك الاقرار عند القاضي بالبينه
كذا في الذخيرة * رجل اراد ان يشتري من رجل دارا ولم يأمن المشتري ان يكون البائع
قد احدث فيه حدا قبل ان يبيعه فاراد المشتري انه ان استحققت الدار من يده رجع علي البائع
بضعف الثمن فيكون ذلك حلالا له ما الحيلة فيه قال يبيع المشتري من بائع الدار ثوبا بمائة دينار
مثلا ثم يشتري منه الدار بمائة دينار ويدفعها اليه وبالمائة الدينار التي هي ثمن الثوب فيصير
ثمن الدار مائتي دينار ان استحققت رجع المشتري علي البائع بمائتي دينار ويكون حلالا * وحده آخر
ان يشتري الدار ببيع ثوبه يساوي الف درهم من رب الدار بالف درهم ويدفع الثوب اليه
ثم ان يشتري الدار يشتري من صاحب الدار داره وهي تساوي الف درهم بالف درهم فتبض
الدار ثم يتقاصان الثمن بما وجب له علي صاحب الدار من ثمن الثوب فادفع لدارك ثم جاء
مستحق الدار بالبئد فان يشتري الدار يرجع علي بائع الدار بالف درهم وذلك ضعف ما حصل
له الدار به وذكر محمد رح هذه المسئلة في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع الدار من المشتري
بالف درهم ثم يبيع المشتري من بائع الدار بالثمن كله ثوبا قيمته خمسمائة درهم ويقبض بائع الدار
ذلك ثم يبيع بائع الدار الثوب من مشتري الدار بخمسمائة فان استحققت الدار رجع المشتري
علي البائع بضعف ما اعطي فانه اعطي للبائع في الحاصل خمسمائة ثم صد الاستحقاق برجع
بالف فيكون ذلك حلالا له رجل اراد ان يبيع دارا له او حاربا او شيئا آخر ويريد ان يبرأ من كل
عيب الا من سرقة او جزية فلم يأمن البائع ان يرد ما عليه المشتري ويقول لم يسم عيبا ولم يضع يده
عليها ويرفع الامر الي قاضي لا يرى البراءة من العيوب الا ان يضع يده عليها عند البراءة ويسميه

ما الحيلة في ذلك تجب ان يعلم بان من باع عبدا او شيئا آخر ويبرأ من عيبه فانه يجوز ويبرأ عن العيوب كلها وان لم يسم العيوب ومن الناس من قال لا يجوز ما لم يسم العيوب ومنهم من قال مع تسمية العيوب يشترط ان يضع يده على موضع العيب ويقول اتبرئ عن العيب الذي سميت ووضعت يدي عليه اما بدون ذلك لا تصح البراءة وهو قول بن ابي ليلى رح ثم اذا لم يسم العيوب ولم يضع يده على محل العيوب لما لا يعرف اسامي العيوب ولا يعرف جميع العيوب التي بالمبيع حتى يسميها ويضع يده على محلها وخاف ان يرفع الامر الى قاض لا يرى البراءة من العيوب بدون التسمية وبدون وضع اليد على محل العيب صححا وطلب الحيلة فالحيلة في ذلك ان يأمر صاحب العين المبيع رجلا غريبا لا يعرف حتى يبيع ذلك العين من المشتري على ان صاحب العين ضامن للمشتري ما درك في ذلك من درك ومن سرقة ومن جزية ويخرج الغريب حيث شاء يحصل التوثيق للبائع لان المشتري اذا وجد عيبا سوى السرقة والجزية لا يمكنه ان يخاصم صاحب العين في الرد لان حقوق العقد يرجع الى العاقد ومولى ذلك ليس بعاقد والعاقد غريب لا يوقف عليه وهكذا ذكر محمد رح في حيل الاصل في رواية ابي حفص رح وقد ذكر محمد رح في رواية ابي سليمان رح وقال الحيلة في ذلك ان يأمر البائع رجلا غريبا اشترى الجارية من البائع ثم يبيعها من المشتري على ان مولى الجارية ضامن لما درك المشتري فيها من درك من سرقة او جزية خاصة وبعب الغريب فاذا وجد المشتري بها عيبا آخر سوى هذين العيبين لا يمكنه الرد على المشتري الاول لانه غائب ولا يمكنه الرد على بائع المشتري الاول لانه لم يشترها منه فيحصل مقصود البائع قال شيخ الاسلام رح ما ذكر في رواية ابي سليمان رح اوثق لمولى الجارية لان حقوق العقد وان كان يرجع الى الوكيل عندنا الآن عند بعض العلماء يرجع الى الموكل وربما يرفع المشتري الامر الى قاض يرى الرد على الموكل فلا يحصل مقصود مولى العين رجل اراد ان يبيع الجارية نسمة وخاف البائع ان لا يعتقها المشتري ولو اشترط عليه ذلك فسد البيع كيف الحيلة في ذلك قال يقول البائع للمشتري اشهد على نفسك بانك ان اشتريتها فهي حرة فان قال المشتري ذلك فانها يعتق عليه بالشراء ويجوز هذا لان اضافة العتق الى الشراء جائزة عندنا فان قال المشتري اني اكره ان اعتقها في حيوتي واحتاج الى خدمتها ولكني لا ابيعها فاراد البائع الثقة في ذلك فالحيلة ان يقول المشتري ان اشتريتها فهي حرة بعد موتي او يقول ان اشتريتها فهي مدبرة فاذا اشتراها

تصير مدبرة فيستخدمها في حال حيوتها ولا يبيعهما لان بيع المدبر لا يجوز الا بقضاء القاضي
فمحصل مقصود البائع والمشتري رجل غصب من رجل ضيعة وابي ان يردّها عليه وقال بعينها
وهو يقربه في السر ويحمد في العلانية فاراد حيلة يتخلص بها ضيعته فالحيلة ان يبيع المصوب منه
الضيعة ممن يثق به سرا ويشهد عليه ثم يبيعهما من الغاصب ويجعل بين العقدین مدة لا يشبه
التاريخ على الشهود فاذا فعل ذلك يجمي المشتري الاول ويقيم بينة ان شراءه كان اسبق
فيأخذ من الغاصب وفي شراء المصوب اذا كان الغاصب جاحدا اختلاف الروايتين على
رواية النادر يجوز فتكون هذه حيلة على تلك الرواية ولا بأس بالاحتياط في اسقاط الاستبراء
عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح والمأخوذ قول ابي يوسف رح فيما اذا علم ان البائع لم يقربها
في ظهرها ذلك وقول محمد رح فيما اذا اقربها والحيلة فيه اذا لم تكن تحت المشتري حرة ان يتزوجها
قبل الشراء ثم يشتريها ولو كانت فالحيلة ان يزوجه البائع قبل الشراء او المشتري قبل القبض
ممن يوثق به ثم يشتريها فيقبضها او يقبضها ثم يطلقها الزوج لان عند وجود السبب وهو استحداث
الملك المؤكد بالقبض اذا لم يكن فرجها حلالا له لا يجب الاستبراء وان حل بعد ذلك لان المعتبر
او ان وجود السبب كما اذا كانت معتدة الغير كذا في الهداية * رجل اشترى من رجل جارية
فاراد ان لا يلزمه الاستبراء ما الحيلة في ذلك فالحيلة ان يزوجه البائع من رجل يثق به وليس
تحت حرة ثم يبيعهما من المشتري فيقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج قبل الدخول بها ولا يجب
الاستبراء على المشتري لان سبب وجوب الاستبراء استحداث ملك الوطى باستحداث
ملك اليمين بالشري او غيره من اسباب ملك اليمين ووقت الشراء كان وضعها حراما على
المشتري فلم يجب الاستبراء في تلك الحالة فلا يجب بعده ولكن بشرط ان يكون المولى الذي
زوجها استبرأها أولا بحیضة ثم زوجها لانه لو لم يفعل كذلك يكون في هذا اجتماع الرجلين
على امرأة واحدة في طهر واحد وهكذا الجواب فيمن وطى امته ثم اراد ان يزوجه من انسان
ينبغي ان يستبرئها بحیضة ثم يزوجه لما ذكرنا من المعنيين هكذا ذكر الخصاص رح وفي الجامع
الصغير لو كان البائع وطئها قبل التزويج فلا بأس للزوج ان يطأها قبل الاستبراء عند ابي حنيفة
وابي يوسف رح وقال محمد رح لا احب له ان يطأها حتى يستبرئها بحیضة ثم الخصاص رح
قال في تعليم هذه الحيلة يقبضها المشتري ثم يطلقها الزوج وانما شرط الطلاق بعد القبض لانه لو طلقها

الزوج قبل قبض المشتري ثم قبض المشتري يجب الاستبراء في أصح الروايتين عن محمد رَحِمَهُ اللهُ
لأن القبض له شبه بالعقد وعليه الأحكام خصوصاً فيما بني أمره على الاحتياط ولو اشتراها
المشتري في هذه الحالة يجب الاستبراء وكذا إذا وجد القبض الذي له شبه بالعقد فيشترط الطلاق
بعد قبض المشتري لهذا وفي بيع الأصل إذا اشترى جارية لها زوج لم يدخل بها فطلقها الزوج
قبل قبض المشتري فعلى المشتري أن يستبرئها بحبضة وفي حيل الأصل لا استبراء على المشتري
فعلى رواية الحيل اعتبر وقت الشراء ووقت الشراء هي مشغولة بحق الغير وعلى رواية الأصل
اعتبر وقت القبض ووقت القبض هي فارغة من حق الغير وهو الصحيح فإن أبى البائع أن يزوجهما
قبل البيع ، الحيلة في ذلك قال الحيلة أن يشتريها المشتري ويدفع الثمن ولا يقبض الجارية ولكن
يزوجهما ممن يثق به من ليس تحته حرة ثم يقبضها بعد الزويج ثم يطلقها الزوج بعد قبض المشتري
فلا يكون على المشتري الاستبراء لأنه حين تأكد ملكه فيها كان بضعها حراماً عليه وحين صار
بضعها حلالاً لم يحدث الملك فيها فلا يجب الاستبراء إلا أن مشائخنا رَحِمَهُمُ اللهُ قالوا يجب الاستبراء
في هذا الوجه في إحدى الروايتين عن محمد رَحِمَهُ اللهُ لأنه حين اشتراها فقد وجب الاستبراء حكماً
لحدوث الملك فلا يسقط ذلك الاستبراء الواجب بالتزويج وإذا طلقها الزوج وجب الاستبراء
إلا أن تكون حاضت حبضة بعد النكاح قبل الطلاق في يد المشتري فحينئذ لا يجب الاستبراء
بالإتفاق لأنه ذاق مرارة الاستبراء مرة فإن حاف المشتري أن لا يطلقها الزوج فالحيلة في ذلك
أن يزوجهما منه على أن أمرها في طلاقها كلما شاء مولاهما في يد المولى إذا تزوجهما وإذا تزوجهما
أيّاه على ذلك كان طلاقها في يد المولى وإنما اشترط أن يكون الأمر في يد المولى كلما شاء لأنه
لو لم يقل كلما شاء يقتصر على المجلس على ما عرف في موضعه فربما لا يمكنه الإيقاع في المجلس
فيخرج الأمر عن يده فاختر هذه اللفظة ليتمكنه إيقاع الطلاق متى شاء ولو كان المشتري تزوج
هذه الجارية بنفسه قبل الشراء ثم اشتراها وقبضها لا يلزمه الاستبراء لأن النكاح ثبت له عليها الفرائض
وأنما اشتراها وهي في فراشه وقيام الفرائض عليها ليل فراغ رحمها شرماً كذا في الذخيرة *

الفصل الرابع عشر في الهبة امرأة حامل تريد أن تهب المهر من زوجها على أنها ان ماتت
في نفاسها كان الزوج برياً عن مهرها وإن عاشت وماتت من نفاسها عاد المهر على زوجها
فالحيلة

فالحيلة لها ان تشتري من الزوج نوبا قليل القيمة بماله من المهر والمرأة لا تنظر الى ذلك الثوب فان ماتت في نفاسها فقد برئ الزوج وان سلمت ردت الثوب بخيار الرؤية فيعود المهر على زوجها قالوا وهكذا فيمن اراد ان يغيب وله على آخر دين يريد ان يكون الغريم برياً ان لم يعد وان عاد اخذ المال فالحيلة ان يشتري صاحب الدين من الغريم شيئاً ويضعه على يدي عدل ان عاد يرده بخيار الرؤية فيعود الدين وان مات لزمه البيع وبرئ المديون من الدين بتوب قليل القيمة قال شمس الائمة السرخسي رح وهذا يستقيم اذا بقي الثوب على حاله لان الرد بخيار الرؤية غير موقت وبه ينفسخ العقد من الاصل فيعود المهر عليه كما كان الا ان الثوب قد يتعيب عندها او يهلك فيتعذر رده بالسبيل ان تشتري الثوب وتشهد على ذلك من غير ان تقبضه من الزوج حتى لا يتعذر عليه الرد اذا سلمت بوجه من الوجوه رجل قال لا مرأته ان لم تهبي صداقك مني اليوم فانت طالق ثلثا ما سأذنت اباها في ذلك فقال الاب ان وهبت صداقك فامك طالق ثلثا فالحيلة في ذلك ان تشتري من زوجها نوبا ملفوفا في شيء بمهر ما يقبض ذلك الشيء من الزوج فاذا مضى اليوم فقد مضى وقت اليمين ولا مهر لها في ذمة الزوج فتسقط اليمين ولا يحنت الزوج بترك الهبة ثم يكشف من الثوب المشتري فردة بخيار الشرط ويعود المهر على الزوج ولا تطلق امها ايضا لانهما وهبت المهر كذا في المحيط * الفصل الخامس عشر في الرجل يطلب من غيره معاملة الرجل اذا طلب مثلاً بمقدار ثمانمائة واربى المطلوب منه ذلك الا بربح مائتي درهم فاراد المطلوب منه ان يبيع منه متاعاً بالف درهم الى سنة ثم يشتري منه ذلك المتاع بثمانمائة حالة يدفعها الى الطالب ليحصل في يده الطالب ثمانمائة ويكون للمطلوب منه على الطالب الف درهم فيحصل مقصودهما فهذا املاً لا يجوز لان المطلوب منه يصير مشترياً ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن وانه لا يجوز على ما عرف وان طلبا في ذلك حيلة فالحيلة ان يدخل المشتري في المتاع نقصاناً يسيراً ثم يبيعه من بائعه بثمانمائة فيكون نقصان الثمن بمقابلة الجزء الذي احتبس عند المشتري فيجوز وان كان ذلك الجزء قليلاً لان الجزء القليل يجوز ان يقابله بدل كثير هكذا ذكره لخصاف رح هذه الحيلة وهذا منه نوع توسعة حيث جعل بمقابلة الجزء القليل البدل الكثير انما فعل كذا لان شراء ما باع باقل مما باع قبل نقد الثمن جوازاً مختلف فيه بين العلماء فاذا وجد ادنى حيلة هو احتباس جزء من المعقود عليه عند المشتري نسي الحكم عليه ومول عليه * حيلة اخرى

ان يحتبس المشتري ببعض الامتعة شيئاً يسيراً ثم يبيع الباقي منه باقل من الثمن الذي اشترى ويكون ذلك جائزاً ويكون النقصان بمقابلة ما احتبس عند المشتري وان كان المبيع شيئاً لا يمكنه ان يعيبه او يحبس بعضه نحو ان كان المبيع جوهراً او عبداً او دابة فالحيلة في ذلك ان يبيع المطلوب منه مع المتاع الذي يريد بيعه شيئاً آخر يسير المقدار ثم ان المشتري يحبس ذلك الشيء اليسير ويبيع المتاع من البائع باقل من الثمن الذي اشترى ويكون نقصان الثمن بمقابلة ذلك الشيء فيجوز * حيلة اخرى ان يهب المشتري جميع ما اشترى من ولد البائع او هب من بعض من يثق به والموهوب له يقبض ذلك ثم يبيعه من البائع بثمن قليل فيجوز لان العاقد قد اختلف والمالك ايضا قد اختلف فلا يترك فيه شراء ما باع باقل مما باع كذا في المحيط * الفصل السادس عشر في المدائنات رجل له على رجل مال بغير شهود فابى الذي عليه المال ان يقر له به الا ان يؤجله او قال صالحني منه على الشطرو يريد صاحب المال حيلة حتى يقر له به ولا يجوز تأجيله ولا صلحه فاعلم ان المديون اذا قال لرب الدين لا اقر لك بالمال حتى تؤجلني او لا اقر لك حتى تصالحني او لا اقر لك حتى تحط مما تدمي فهذا هل يكون اقراراً بالمال فعند بعض العلماء يكون اقراراً فلا يحتاج صاحب المال الى الحيلة وذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الافرار وقال لا يكون اقراراً واذا طلب صاحب المال الحيلة حتى يصير مقرباً لاتفاق ولا يصح تأجيله ولا صلحه فالحيلة في ذلك ان يقر صاحب المال بهذا المال لرجل يثق به ويشهد له به ان اسمه في ذلك عارية ويؤكده بقبضه على ما ذكرنا ثم يتقدم الرجل المقر له الى القاضي وتقدم صاحب المال ويقول ان لي باسم هذا على فلان كذا وكذا فاذا اقر له به عند القاضي فالمقر له يقول للقاضي امنع هذا المقر من قبض هذا المال ومن ان يحدث فيه حدثاً او احجر عليه في ذلك لان المقر هو الذي يملك القبض على ما يأتي بعد هذا ان شاء الله تعالى فلهذا احتيج الى حجر القاضي فاذا طلب من القاضي ان يحجر عليه فالقاضي يحجر عليه ويمنعه من القبض ومن ان يحدث فيه حدثاً ثم يجيء المقر الى من عابه الدين فيصلحه ويؤجله حتى يقر له بالدين فاذا اقر له بالدين يجيء المقر له الى القاضي وقيم البينة على ما جرى من الامر قبل هذا ويبطل الصلح من المقر وتأجيله وبأخذ المال وهذه المسئلة لا توجد في المبسوط وانما استفيدت من جهة الخصاص رُح وقد قال بعض مشائخنا رَح في هذه الحيلة نوع نظروا كان ينبغي ان لا يحجر القاضي على المقر لان في حجرة عليه ابطال حق

المطلوب لان المطلوب استحق البراءة مما في نعمته بإيفاء الحق الى المترو بآرائه وتأجيله ففي جواز هذا الحجر ابطال حق المطلوب عليه والقاضي لا يحجر في مثل هذا الموضع وكان الخصاف رح اخذ هذا ما ذكره محمد رح في آخر كتاب الحجر ان القاضي اذا اذن رجلا بالتصرف فلما تصرف وزاين الناس فسد الرجل فعند محمد رح يتحجروا ان لم يحجر عليه القاضي وعند ابي يوسف رح لا يتحجروا الا يحجر القاضي واذا حجر عليه القاضي صنع حجرة وانحجر ذلك الرجل وهناك المديون ايضا استحق البراءة بالايفاء الى المعجور وبآرائه ففي هذا الحجر ابطال حقه عليه مع هذا جواز ذلك وكثيرا ما يوجد في كتاب الحجر مثل هذه الادلة فهنا ايضا كذلك ثم قال الخصاف رح بعد هذا قال ابو حنيفة رح يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره ويجوز تأجيله وبراءة وهبته وما صنع فيه من شيء وانما خص قول ابي حنيفة رح في هذا لانه لا يرى الحجر حائزا واذا لم يصح الحجر حذره صار الحال بعد الحجر كالحال قبله وقبل الحجر كان يجوز تصرفات المقر في الدين المقربة فقد عرف في كتاب الافراد ان من اقر بالدين الذي له على الناس لرجل يصح اقراره ويكون حق القبض له لانه هو الذي دامل وعاهد والعاهد يملك التأجيل والابراء من الثمن واليمين عند ابي حنيفة ومحمد رح والمسئلة معروفة رجل له على رجل مال فارد الذي عليه المال ان يتحول المال الذي عليه لرجل آخر فالحيلة فيه ان يقول الذي عليه المال للرجل الذي يريد ان يتحول المال له بيع عبدك هذا او متاعك هذا من فلان الطالب بالالف التي له علي فاذا باع المأمور عبده من صاحب المال بالمال الذي له على فلان وقبل صاحب المال البيع من صاحب العبد يتحول الدين يصير لصاحب العبد على المطلوب وهذا لان البيع لا يتعلق بذاك الدين لان الدراهم والدينير لا تعبئان في العقد عينا كان او دينا وانما يتعلق بمثلها دينا في الذمة فيصير كأنه قال لصاحب العبد بيع عبدك من فلان بمثل الدين الذي له علي ثم اجعل ثمنه فصا صا بداله علي من الدين وذلك جائز وعند ذلك يتحول المال الى صاحب العبد وهذه المسئلة ذكرها في الجامع الصغير وذكرها في حيلتين احدهما ما ذكرنا والثانية ان يأمر المديون ذلك الرجل حتى يصلح من الدين الذي للطالب على المطلوب على عبده هذا فاذا فعل ذلك صار المال على المطلوب لصاحب العبد غير ان في فصل الصلح يرجع بقيمة العبد والفرق ان الصلح وقع بالعبد لا يبدله لان الصلح اذا اضيف الى دين يتعلق بعينه لا يثبت دينا في الذمة

ولهذا اذا صالحه على دين ثم تصادقا انه لم يكن عليه دين يبطل الصلح واذا حصل الصلح بالعبد وقع القضاء بعين العبد وصار المديون مستقرضا من المأمور عبده واستقرض العبد يوجب القيمة اما في باب البيع العقد لا يتعلق بذلك الدين بل بمثله ديننا في الذمة ولهذا لو اشترى رب الدين من المديون شيئا بماله عليه من الدين ثم تصادقا على انه لا دين لا يبطل البيع ولما كان هكذا صار المأمور قابضا دين الأمر من ثمن العبد كانه باع العبد بدراهم ثم جعل ثمنه قصاصا بالدين الذي على الأمر للمشتري ولو كان هكذا رجع المأمور على الأمر بثمن العبد وهو مثل الدين كذا هنا ولو ان المطلوب لم يرد ذلك وانما اراد الطالب ذلك فالحيلة ان يشتري الطالب العبد او المناع من مولاة بالف درهم مطلقا ولا يقول بالالف التي له على فلان المطلوب لانه لو قال على هذا الوجه كان في هذا تمليك الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز ولكن يشتري بالف مطلق ثم يحيل به البائع على المديون فبصير ذلك الدين للبائع فان لم يقبل الذي عليه مال الحوالة هل يتم قال لا لان الناس يتفاوتون في المطالبة ولا يتحول المطالبة الى غيره الا برضا فان طلب حيلة بصير ذلك المال للبائع من غير حوالة فالوجه ما ذكرنا ان يقرأ الطالب بالدين لبائعه ويؤكده بقبضه على نحو ما ذكرنا ثم صاحب العبد يبرئه عن ثمن العبد واذا خاف المقر له ان يعزله عن الوكالة فالوجه قد مر قبل هذا ايضا فان قال المقر له بالدين وهو البائع اذا ابرأه عن ثمن العبد لا آ من ان يقول انت وكيل في قبض هذا الدين ويحلفني عليه فالحيلة في ذلك ان يكتب اقرار الطالب بذلك الدين للمقر له على نحو ما بينا ويكتب فيه ايضا اقرار الطالب بذلك وهو المقراني ادعيت على فلان المقر له عند قاضي من قضاة المسلمين انه وكيل في قبض هذا الدين وحلفته على ذلك فلا يمين لي عليه بعد هذا في هذه الدعوى فاذا اقر بهذا لم يكن له على المقر له ولا على الذي عليه المال بعد ذلك سبيل رجل له على رجل مال قال المطلوب للطالب ان يؤجله هذا المال الى وقت معلوم او ينجمه عليه فاجابه الطالب الى ذلك فخاف المطلوب ان يحتال عليه الطالب فيقر بالمال لغيره ثم يؤجله او ينجمه فلا يجوز تأجيله ولا تنجيته في قول ابي يوسف رح فطلب حيلة حتى يصح تأجيله وتنجيته عند الكل فالحيلة في ذلك ان يقرأ الطالب ان هذا المال حين وجب على هذا المطلوب انما وجب مؤجلا الى وقت كذا وان كان يريد ان ينجمه عليه يقرأ الطالب ان هذا المال حين وجب

وجب على المطلوب انما وجب منه ما الى وقت كذا ويصف النجوم وهذا لان العلماء اختلفوا ان الوكيل بالبيع هل يملك التاجيل والتنجيم بعد تمام البيع اتفقوا على انه يملك البيع بثمن مؤجل ومنجم فينبغي ان يقرأ الطالب على هذا الوجه فابو يوسف رح لم يجز التاجيل والتنجيم بعد ما ثبت الدين مطلقا وجوز الاقرار بوجوب المال مؤجلا ومنجما من الاصل وهو نظير ما قالوا في الدين اذا كان مشتركين اثنين فاراد احدهما ان يؤجل في نصيبه واي الاخر لا يجوز هذا التاجيل اصلا وان قال احدهما هذا الدين حين وجب وجب مؤجلا وانكرا لآخر ثبت التاجيل في نصيب المقر وكذلك حد القذف اذا وجب على القاذف فاراد المقذوف ان يعفولا يعمل عفو ولو قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد فتبين بهذا ان من اقر بسبب الشيء فانما يثبت على الصفة التي اقر ومن اراد باقراره بغير سبب قد صح لا يعمل اقراره فكذا في مسئلتنا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وهذا اذا كان الاجل متعارفا اما اذا كان اجلا يخالف عرف الناس فانه لا يصح اقراره بذلك عند ابي يوسف ومحمد رح والمسئلة معروفة في كتاب الوكالة ان الوكيل بالبيع اذا باع باجل يصح عند ابي حنيفة رح كيف ما كان وعندهما يصح من التاجيل ما كان متعارفا وينبغي ان يضم الطالب للمطلوب ايضا 'يتدارك في ذلك من درك من قبله واسبابه من اقراره وتلجئة وهبة وتمليك وتوكيل وحدث ان كان احده في هذا المال يبطل به التاجيل الذي استحقه فلان فهو ضامن حتى يخلصه من ذلك ان يرد عليه ما يلزمه فاذا احتالا بهذه الحيلة ثم جاء رجل وقد كان الطالب اقر له بالمال قبل التاجيل فاخذ المطلوب بالمال وكذبه بالتاجيل لا يثبت التاجيل عند ابي يوسف رح ولكن يكون للمطلوب حق الرجوع على الطالب بما ضمن لانه قد ضمن له ما يلحقه من درك وقد لحقه الدرك فيرجع عليه فاما ان يخلصه الطالب واما ان يدفع اليه ما ضمن فيكون عليه الى وقت اجله وتجب له رجل له على رجل مال فمات الذي عليه المال فسأل الوارث صاحب المال ان يضمه هذا المال الى اجل يعني يؤجل هذا المال قال لا يجوز التاجيل قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة لا تعرف الا من جهة الخصاف رح لانه لا ذكر لها في المبسوط ولكن ذكر في المبسوط ان من عليه المال اذا مات حل الاجل بموته وذكر حديث زيد بن ثابت رح ولم يذكر هذا الفصل هناك وقال الخصاف رح الاجل لا يثبت في حق الوارث لان الدين ليس عليه

فلا يثبت الاجل في حقه فبعد ذلك هذا لا يخلو اما ان يثبت الاجل للميت او يثبت في المال لا وجه
ان يثبت للميت لان الدين قد سقط عن ذمته بالموت فكيف يثبت الاجل له ابتداءً بعد موته
ولا جائز ان يثبت في المال لانه عين والاعيان لا تقبل الآجال فلذلك قلنا وانه لا يثبت الاجل وقال
بعض مشائخنا رح ما ذكر في الكتاب قول محمد رح اما علي قول ابي يوسف رح ينبغي
ان يثبت الاجل وردوا هذا الى مسألة وهو ان غريم الميت اذا ابرأ الميت عن الدين فردة
الوارث عند محمد رح لا يعمل ردة لان الدين ليس عليه وعند ابي يوسف رح يعمل ردة لانه
هو المطلوب بالدين فلما عمل ردة وجعل كان الدين عليه عمل ايضا الاجل وبثبت في حقه هكذا
قالوا ولكن الصحيح انه على الاتفاق ما ذكر في الكتاب ثم اذا كان لا يثبت الاجل في حق الوارث
ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقر الوارث اني قد كنت ضمننت هذا المال في حياة
الميت له الى وقت كذا ويقر الطالب ان هذا المال كان مؤجلا على الميت وعلى كفيله هذا الى
هذا الوقت ويقر الطالب ايضا انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت فاذا اقر على
هذا الوجه فحينئذ يبقى المال على الوارث مؤجلا وانما كان هكذا وذلك لان الاجل وان سقط
في حق الاصيل بموته لكن لا يسقط في حق الكفيل فيبقى على الوارث مؤجلا هكذا ذكر في ظاهر
الرواية ثم قال ويقر الطالب انه لم يصل الى هذا الوارث شيء من مال الميت لان الدين قد حل
على الاصيل فكان له ان يبيع ماله ويأخذه اينما وجد فيقر هكذا حتى لا يكون له ان يرجع على
الوارث قال في الكتاب ولا يقرانه مات مفلسا وضمن الوارث بعد ذلك ولكن يقرانه كان ضمن
عنه لان المذهب عند ابي حنيفة رح ان الكفالة بالدين من ميت مفلس لا تصح فينبغي ان يتحرز
عنه على الوجه الذي قلنا كذا في الذخيرة * الفصل السابع عشر في الاجارات قال محمد رح
في اجارات الاصل رجل استأجر من آخر حمارا وشرط رب الحمام المرمة على المستأجر فلا جارة
فاسدة لان قدر المرمة يصير اجرا وانه مجهول وان اراد الحيلة في ذلك فالحيلة ان ينظر الى قدر
ما يحتاج اليه في المرمة ويضم ذلك الى الاجرة ثم يأمر صاحب الحمام المستأجر بصرف ما ضم
الى الاجر للمرمة الى المرمة حتى انه اذا كان الاجر عشرة والقدر المحتاج اليه للمرمة ايضا عشرة
فصاحب الحمام يؤجر الحمام منه بعشرين ويأمر بصرف العشرة الى المرمة فيصير المستأجر وكبلا
من جهة صاحب الحمام بالاتفاق عليه من ماله وانه معلوم فيجوز ومن مشائخنا رح من قال هذه

الحيلة مستقيمة على قولها غير مستقيمة على قول أبي حنيفة رح لان الاجرة دين وقدامه
بالصرف الى المجهول وهو مانع لان المرمة والاجرة انما تمنع جواز الوكالة على قوله كما اذا قال
صاحب الدين للمدينون اسلم مالي عليك كذا او قال اشترلي بمالي عليك كذا ومنهم من
قال لا بل هذه الحيلة مستقيمة على قول الكل واختلفوا في العلة بعضهم قالوا حالة التوكيل الاجرة
غير واجبة ليكون امرا بصرف الدين الى المجهول وهو مانع من الوكالة الا يرى انه لو امره
بهذا قبل الاجارة جازت الوكالة وانما جازت لما قلنا بخلاف مسئله السلم لان الدين هناك واجب
وقت الوكالة فاذا وكله بذلك ولم يعين المسلم اليه فقدا مره بصرف ما عليه من الدين الى المجهول
فلا يجوز كما لو قال له ادفع مالي عليك الى رجل من عرض الناس اما هنا بخلافه حتى لو كانت
الاجرة واجبة وقت التوكيل يجب ان لا يجوز على قول أبي حنيفة رح مالم يعين الاجر وباعه
الآلات كما في مسئله السلم وبعضهم قالوا ان ابا حنيفة رح انما لا يجوز التوكيل بصرف الدين
اذا كان المصروف اليه مجهولا اما اذا كان معلوما فلا يرى ان من استأجر من آخر دابة او غلاما
وامرالا جرا المستأجر ان ينفق بعض الاجرة في عاف الدابة ونفقة الغلام يجوز لما كان محل الصرف
وهو الغلام والدابة معلوما وهنا محل الصرف وهو مرمة الحمام معلوم بخلاف مسئله السلم لان
هناك محل الصرف والمدفوع اليه مجهول حتى لو كان معلوما بان قال اسلم مالي عليك من
الدين الى فلان وعينه يجوز عند أبي حنيفة رح ايضا فان قال المستأجر قد رمت الحمام بها
لا يقبل قوله الا بحجة وكذلك لو اشهد رب الحمام ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق
لا يقبل قول المستأجر الا بحجة يعني اشهد وقت عقد الاجارة وقت اشتراط المرمة على المستأجر
ان المستأجر مصدق فيما يدعي من الاتفاق بعد ذلك وهذا لان المستأجر بدعي الاتفاق
يدعي ايفاء ما عليه من الاجر ورب الحمام ينكر فيكون القول لرب الحمام الا ان يقيم المستأجر
البينة على ما ادعى كما لو ادعى الايفاء حقيقة والحيلة للمستأجر حتى يقبل قوله في دعوى ما
انفق من غير حجة ان يعجل المستأجر مقدار المرمة ويدفعه الى صاحب الحمام ثم ان صاحب
الحمام يدفع ذلك الى المستأجر ويأمره باتفاق ذلك في مرمة الحمام ويكون القول قوله في اتفاق
ذلك من غير بينة لان بالتعجيل يضر المعجل ملكا لصاحب الحمام فاذا دفعه الى المستأجر بعد ذلك
يصير المستأجر امين فيه والقول لامين في صرف الامانة الى مصرنها * وخيل آحرى لاسقاط البينة

عن المستأجر ان يجعل مقدار المدة في يد عدل حتى يكون القول للعدل فيما ينفق لان العدل أمين وإذا استأجر الرجل من آخر عرصه دار يبدل مغلوم مدة معلومة واذن له رب الدار ان يبني فيها كذا وكذا ويحسب له ما انفق في البناء من الاجر فهذا جائز الا يرى الى ما ذكر محمد رح فيمن استأجر حماما ووكله رب الحمام ان يرم ما استرم من الحمام ويحسب له ذلك من الاجر يجوز اذا جاز ذلك وانفق في البناء استوجب على الاجر قد رما انفق لانه فعل بامره والاجر على المستأجر دين فيلتقيان فصا ان لم يكن بينهما فضل وتراد ان الفضل ان كان بينهما فضل ويكون البناء لصاحب العرصه واما اذا لم يذكر صاحب الحمام المحاسبة من الاجر انما امره بالبناء لا غير بان قال ابن فيها كذا وكذا ولم يقل احاسبك ما انفقت في البناء من الاجر فيبني فيها فالبناء لمن يكون اختاف المشائخ رح فيه قال بعضهم البناء يكون لصاحب العرصه واستدل بما ذكر محمد رح في ضمان الاجارات ان من اجر من الآخر حماما وقال له صاحب الحمام رم ما استرم ففعل فالعدالة تكون لصاحب الحمام وقال بعضهم تكون للمستأجر واستدل بما ذكر في كتاب العارية ان من استعار من آخر دارا وبني فيها باذن رب الدار البناء يكون للمستعير ثم على قول من يقول بان البناء في هذه الصورة يكون للمستأجر لا يكون للمستأجر حق الرجوع على الآخر بما انفق في البناء في هذه الصورة كما هو قول بعض مشائخنا رح فيذهب نفقته فيتضرره وطلب لذلك حيلة فالحيلة له ان يقول لصاحب الساحة حتى يقول له حين يأمره بالانفاق واحاسبك ما انفقت في البناء من الاجرة فيكون له حق الرجوع على الآخر بما انفق متى انقضت الاجارة قبل تمام هذه السنين * وحيلة اخرى ان ينظر الى مقدار هذه النفقة كم تكون ويضم ذلك الى اجر الدار في السنة الاخيرة ويجعل الكل اجر السنة الاخيرة ثم يقرر رب الدار ان المستأجر عجله من السنة الاخيرة كذا وكذا ونقص ذلك من المستأجر حتى اذا انقضت الاجارة قبل مضي هذه المدة فالمستأجر يرجع على الآخر بما افترانه استتلف من الاجرة السنة الاخيرة وان تمت الاجارة حصل مقصود الاجارة ولا يكون له على صاحب الساحة سبيل كذا في الذخيرة * فان يخاف المستأجر ان يستتلف المأجر

المؤاجر بالله لقد اسلفته كذا ولا يمكنه ان يحاف لا بد من حيلة اخرى فالحيلة في ذلك ان يبيع المستأجر شيئاً يسيراً من المؤاجر بقدر النفقة ويدفع ذلك الشيء اليه فان انقضت الاجارة قبل مضي هذه السنين فالمستأجر يرجع عليه بثمن ذلك الشيء ويمكنه ان يحلفه ان له على المؤاجر هذا التذروا اذا اراد الرجل ان يؤاجر ارضاً له فيها زرع لم يكن له فيها حيلة الا خصلة واحدة وهو ان يبيعه الزرع ثم يؤاجر ارضه لان شرط جواز عقد الاجارة ان يتمكن المستأجر من الانتفاع بالارض بعد الاجارة واذا باعه الزرع ثم آجره الارض فهو متمكن من الانتفاع بها لانه يرى زرعها فيها واذا لم يبيعه الزرع لا يتمكن المستأجر من الانتفاع بهارهي مشغولة بزرع الآجر ولا يمكنه التسليم الا بقلع زرعها وفيه ضررين عليه فلماذا كان العقد فاسداً وعلى هذا لو كان في الارض اشجار او بناء فاراد ان يؤاجرها منه ينبغي له ان يبيع الاشجار او البناء منه اولاً ثم يؤاجر الارض كذا في المبسوط * رجل اراد ان يستأجر ارضاً وفيها زرع صاحب الارض لا يجوز واختلف المشايخ رح في تعليل هذه المسئلة قال بعضهم انما لا يجوز لانه آجر ارضاً لا يمكن للمستأجر الانتفاع بها وصار كالمؤاجر ارضاً سبخة او ارضاً نيرة ومنهم من قال انما لا يجوز لان يدرب الارض قائمة على الارض حكماً لكون الارض مشغولة بالزرع ان الذي هو ملكه وقد آجرها لا يقدر المؤاجر على تسليمه ومثل هذا لا يصح فان طلب الحيلة في ذلك فالحيلة ان يبيع رب الارض الزرع من الذي يريد ان يستأجر اولاً ثم يؤاجر الارض بعد ذلك فيجوز لان الزرع بالبيع يصير ملكاً للمستأجر فالمستأجر ينتفع بالارض من حيث انه ينمو زرعها بها فقد آجرها يقدر المستأجر على الانتفاع به ولان الزرع اذا صار مملوكاً للمستأجر فقد زال يد الآجر من الارض حكماً وحقيقة فقد آجرها يقدر المؤاجر على تسليمه فيصح قال بعض مشايخنا رح وانما يصح اجارة الارض بهذه الحيلة اذا كان يبيع الزرع ببيع رغبة جداً ما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لانه اذا كان يبيع هزل فالزرع لا يزول من ملك البائع فيبقى الحال بعد بيع الزرع كالحال قبله وعلامة كون هذا البيع بيع رغبة وجد ان يكون بيع الزرع بقيمته او اكثر او اقل قدر ما يتغابن الناس فيه وعلامة كونه بيع هزل ان يكون باقل من قيمة الزرع مقدار ما لا يتغابن الناس فيه وبعض مشايخنا رح على ان هذا البيع اذا كان باقل من قيمة مقدار ما لا يتغابن الناس فيه فهو بيع رغبة عند ابي حنيفة رح فيجوز الاجارة وعندهما يبيع هزل فلا يجوز الاجارة وبعضهم قالوا هذا البيع اذا كان باقل من القيمة فهو بيع جد بالاتفاق

فلا يمنع جواز الاجارة وبيان كونه بيع جدا انهما قصدا صحة عقد الاجارة ولا صحة له الا بعد ان يكون بيع الزرع جدا والظاهر انهما باسراء جدا تحقيقا لغرضهما واذا آجر الرجل ارضه من رجل وشرط على المستأجر خراجها مع الاجر لا يجوز لان الاجر مجهول لان الخراج قد ينتقص وقد يزداد فهو بمنزلة مالو آجر دارة سنة باجرة معلومة ومرمتها ذلك لا يجوز لان المرممة مجهولة فتصير الاجرة مجهولة ولان خراج الارض على مالك الارض فاذا شرط مالكا على المستأجر صار في التقدير كانه قال للمستأجر آجرتك ارضي هذه سنة بكذا درهم على ان تحتمل مني السلطان الخراج الذي يلزمه علي في هذه السنة ولو قال هكذا لا يصح الاجارة لانه عقد اجارة فيه شرط حواله دين فيفسد عقد الاجارة ثم الحيلة في ان تجوز هذه الاجارة ولا يفسدان يؤاجرها آياه باجر معاوم ويزيد في الاجرة قدر ما يرى انه يلزم الارض من الخراج ويؤاجرها بجميع ذلك ويشهد للمستأجر انه قد اذن له في ان يؤدي عنه من اجر الارض في خراجها كذا درهم قال والامر كما ذكرنا ويجوز الاجارة لان الاجارة وقعت باجر معلوم فصحت ثم الآجر فوض اداء الخراج الى المستأجر من الاجر فيكون المستأجر وكيلًا للآجر باداء الاجرة التي وجبت له عليه فيصح التفويض هذا كما قالوا في مرمة الدار انه اذا آجر دارة من رجل باجر معلوم وامره الآجر ان يرم في تلك السنة ما استرم فيها من اجر الدار فانه يصح التفويض وعقد الاجارة كذا هذا غير ان هذه الحيلة ضعيفة فان الآجر والمستأجر اذا اختلفا في اداء الاخرجة فقال المستأجر ادبت اخرجتها وما هو من ريعها وكذب الآجر واختلفا في مقدار المؤدى فالقول للآجر فلا يصدق المستأجر بما ادعى من اداء اخرجتها لان المستأجر ضامن غير امين فهو بهذا يريد ان يبرئ ذمته عن ضمان الاجرة والآجر منكر للاستيفاء وكان القول للآجر وكذلك في مرمة الدار اذا اختلفا فالقول للآجر كما ذكرنا والحيلة الا وثق فيها ان يدفع المستأجر الى رب الارض جميع الاجر معجلا ثم يدفع ذلك رب الارض الى المستأجر ويوكله ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فيكون المستأجر في ذلك مصدقا انه قد اداءه بغير بينة يسألها آياه لان المستأجر لما عجل الاجر فقد برئ من الاجر بالتعجيل فبعد ذلك لما دفعه رب الارض الى المستأجر ووكله ان يؤديه عنه الى ولاية الخراج فكان المستأجر امينا في هذا الاداء واذا قال ادبت كان مصدقا كسائر الامناء وهكذا الجواب في مرمة الدار اذا عجل المستأجر الاجر ثم الآجر دفعها الى المستأجر ووكله ان يرم من الاجر المدفوع ما استرم من الدار فقال المستأجر فعلت وانفقت

فالقول للمستأجر للمعنى الذي ذكرنا ثم أن محمد أرح شرط أداء الخراج إلى ولاية الخراج يعني نائب السلطان أو مأموره قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رح وهذا يدل على أن المستأجر أو من عليه الخراج إذا أدى الخراج إلى واحد من أهل القرية لا يبرئ وبضمن ثانيا وكذا إذا أدى إلى حالي القرية أو أمين أهل القرية لأنه ليس بنائب السلطان ولا مأموره نبال أداء إليه لا يبرئ إلا أن يكون ذلك الحالي نائب السلطان أو مأموره حينئذ يبرئ بالاداء إليه ومن جنس مسئلة الخراج مسئلة ذكرها محمد أرح في حبل الاصل وصورتها رحل استأجر دابة وشرط العلف على المستأجر مع الاجر لا يجوز والحيلة في ذلك أن ينظر إلى ما يحتاج إليه من الدراهم لاجل اعاف فيضم ذلك إلى الاجرة فيستأجرها المستأجر بجميع ذلك ثم يوكل صاحب الدابة المستأجر أن يعلفها بتلك الزيادة إلا أن المستأجر لا يصدق في دعوى الاتفاق فلا حوط أن يعجل المستأجر مقدار العلف ويدفعه إلى الأجر ثم يدفع الأجر إلى المستأجر ويأمره حتى ينق به على دابته وكذلك إذا استأجر الرجل اجيرا وشرط اطعام الاجير على المستأجر لا يجوز والحيلة أن ينظر إلى مقدار طعام الاجير ويضم ذلك إلى اجرة رجل استأجر دارا مشاهرة فخاف المستأجر أنه أن اسكنها شهرا أو شهرين فإذا دخل من الشهر الأول يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يلزم اجرة جميع الشهر إذا دخل فيه فالوجه في ذلك أن يستأجر مباومة كل يوم بكذا فدمى شاء فرغها ولا يأنزله الاكرء ما سكن وليس المراد من قوله إذا دخل من الشهر الآخر يوم أو يومان وهو ساكن في الدار أن يأنزله اجرة جميع الشهر حقيقة الاجر لا يجب إلا بعد مضي الشهر ولكن أراد به إذا دخل الشهر يلزمه اجارة ذلك الشهر في جامع الغناوين ولو استأجر اجرا صارا أراد أن لا ينقص بموت الموأجر بشرط الموأجر أن هذه الارض لفلان عشرين بزرع فيها ماشاء فم يخرج منه فهو له ووجه آخر أن يقر المستأجر أنه استأجر الرجل من المسلمين ويقر الموأجر أنه يؤجرها لرجل من المسلمين فلا يطل بموت أحدهما وإذا كان في أرض الاجارة عين النفط والقيروا أراد أن يكون للمستأجر قرب الأرض يقران العين للمستأجر له حق الانتفاع عشرين فيجوز السراجية إذا أجزار أرضه وفيها نخيل فأراد أن يسلم الثمر للمستأجر فإنه يدفع النخيل إلى المستأجر معاملة على أن لرب المال جزء من الف جزء من الثمر والباقي للمستأجر وفي العيون إذا استأجر الرجل دارا فأموره رب الدار أن ينفق فيها من اجرها فلواتفق فيها فإنه لا يقبل قوله فلوارا دان يصير امينا فالحيلة له فيه أن يعجل الاجر ثم

يقبض منه بامره لينفق فيه فيكون امينا في ذلك كذا في التاتارخانية * الفصل الثامن عشر
 في الدفع عن الدعوى رجل في يديه ضيعة اودار او غير ذلك فادعاه رجل والمدعي ظالم
 والمدعى عليه يكره اليمين فاراد حيلة حتى يندفع عنه اليمين قال الحيلة في ذلك ان يقر بالمدعى به
 لولده الصغير او يقربه للاجنبي فيندفع عنه الخصومة واليمين هكذا ذكر الخصاص رح في حيله وقد ذكرنا
 في ادب القاضي اختلاف المشائخ رح في هذه المسئلة بعضهم قالوا كما قال الخصاص رح وبعضهم
 فرقوا بينما اذا اقر لولده الصغير وبينما اذا اقر للاجنبي فقالوا اذا اقر لولده الصغير يندفع عنه اليمين
 واذا اقر للاجنبي لا يندفع اليمين وقال بعضهم لا يندفع عنه اليمين في الصورتين جميعا قطعا
 لباب الحيلة قال الخصاص رح فان قال المدعي ان المدعى عليه لما اقر بالضيعة المدعى بها
 لابنه او للاجنبي صار مستهلكا لمالي ووجب لي عليه القيمة فلي ان احاف بالله مالي عليك
 قيمة هذه الضيعة قال علي قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر لا يمين عليه وعلى قول ابي يوسف
 رح الاول وهو قول محمد رح عليه اليمين هكذا ذكر الخصاص رح لان فصب العقار لا يوجب
 الضمان على قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الآخر وعلى قول محمد رح وهو قول ابي يوسف
 رح الاول يوجب الضمان ثم بعض مشائخنا رح قالوا بان هذا الخلاف في الفصب المجرد فاما
 الجحود يوجب الضمان بالاتفاق وبعضهم قالوا في الجحود روايتان من ابي حنيفة رح واكثر
 المشائخ رح على ان الخلاف في الكل على السواء وينبغي ان يجب الضمان ههنا بالاتفاق لان هذا
 اتلاف الملك والعقار يضمن بالاتلاف الا ترى ان الشاهد بالعقار يضمن عند الرجوع بالاجماع
 لا تلافه الملك فان كان المدعى به عرضا او جارية او ما شبه ذلك غير العقار فالحيلة ان يقر المدعى عليه
 المدعى به على وجه لا يعرفه المدعى ثم يعرضه على هذا المدعى ليساومه فبطل دعواه لانه
 لما ساومه فقد زعم انه لا ملك له في المدعى به فيبطل دعواه كذا في الذخيرة * الفصل
 التاسع عشر في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له جارية بعينها بالف درهم او بثلاثة
 دينار فقبل الوكيل الوكالة فلما رآها اراد ان يشتريها لنفسه فالحيلة له في ذلك ان يشتريها بجنس آخر
 غير ما امر به فان كان امره بالشراء بالف درهم فيشتريها بمائة دينار وان كان امره بالشراء بمائة دينار
 فيشتريها بالف درهم او يشتريها بجنس ما امر به ولكن بالزيادة على ما امر به لانه يصير مخالفا
 امرا

امرا امره فينفذ عليه ولا يتوقف لان الشراء لا يتوقف على ما عرف وان اشتراها بجنس ما امره به وبذلك
 القدر ولكن صرح بالشراء لنفسه فان كان بحضرة الموكل يصير مشتريا لنفسه وان كان بغيبة الموكل
 لا يصير مشتريا لنفسه وهذا لان الوكيل بشراء شيء بعينه لا يملك الشراء لنفسه الا بعد ان يعزل نفسه
 ولا يمكنه عزل نفسه بغيبة الموكل لان هذا عزل قصدي فيشترط له حضور الموكل واذا لم يعزل يصير
 مشتريا لآمره وكذلك لو اشهد قبل الشراء انه اشتراها لنفسه ثم اشتراها ساعته ولم يتل شيئا فان كان
 الموكل حاضرا في مجلس الاشهاد يصير مشتريا لنفسه وان كان عن المجلس غائبا فان علم بمقابلة
 الوكيل وباشهاده قبل ان يشتري الوكيل ثم اشترى الوكيل يصير الوكيل مشتريا لنفسه واذا لم يعلم
 بذلك حتى اشتراها الوكيل يصير مشتريا للموكل وقد جعل محمد رح الدراهم والدنانير جنسين
 مختلفين في هذه المسئلة ولم يجعلهما جنسا واحدا اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتريا
 للآمر فيما اذا وكله بالشراء بالدراهم وقد اشترى بالدنانير وعلى العكس وقد ذكرنا في شرح الجامع
 في باب المساومة الدراهم والدنانير جنسان مختلفان قياسا في حق حكم الربوا حتى جاز بيع
 احدهما بالآخر متفاضلا وفيما عدا حكم الربوا جعلنا جنسا واحدا استحسانا حتى يكمل نصاب
 احدهما بالآخر والقاضي في قيم المتلفات بالخيار ان شاء قوم بالدراهم وان شاء قوم بالدنانير
 والمكره على البيع بالدراهم اذا باع بالدنانير وعلى العكس كان يبيعه مكره كما لو باع بالدراهم
 وصاحب الدراهم اذا ظفر بدنانير من عليه كان له ان يأخذها بجنس حقه كما لو ظفر بدراهم الا
 رواية شاذة عن محمد رح واذا باع شيئا بالدراهم ثم اشتراها بالدنانير قبل نقد الثمن او على العكس
 والثاني اقل من قيمة الاول كان البيع فاسدا استحسانا ونبيين بما ذكرنا بهما انهما اعتبارا جنسين
 مختلفين فيما وراء حكم الربوا ايضا وكذلك في باب الشهادة اعتبارا جنسين مختلفين حتى اذا كان
 احدا الشاهدين شهد بالدراهم والاخر بالدنانير او شهد بالدراهم والمدمي يدعي الدنانير او على
 العكس لا تقبل الشهادة وكذلك في باب الاجارة اعتبارا جنسين مختلفين حتى ان من استأجر
 من آخر دارا بدراهم وأجرها من غيره بالدنانير او على العكس وقيمة الثاني اكثر من الاول بطيب
 له الزيادة فما ذكرنا في الجامع انهما جعلنا جنسا واحدا فيما عدا حكم الربوا على الاطلاق غير
 صحيح وحيثه اخرى ان يشتريها بثل ما امره به وبشيء آخر من خلاف جنسه بان امره بالشراء
 بالف درهم فيشتريها بالف درهم ونوب او ما شبه ذلك فان في هذه الصورة يصير الوكيل مشتريا

لنفسه ايضا فان وكله بالشراء ولم يسم له ثمنان اشترى الوكيل باحد التقدين اما بالدرهم او بالدينار يصير مشترى للموكل وان اشترى بما سوى الدرهم والدينار يصير مشترى لنفسه عند علمائنا اشتهر رح قالوا وهنا حيلة اخرى في المسئلة ان يوكل الوكيل رجلا بان يشتري له هذه الجارية فاستراها حال غيبة الوكيل الاول واعلم بان هذه المسئلة على وجهين اما ان لم يقل الامر للوكيل الاول اعمل برأيك فيه ما صنعت من شيء فهو جائز وانه على وجهين ايضا اما ان اشتراها الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول وفي هذا الوجه ان اشتراها بالجنس الذي امره الامر بذلك التدر او باقل منه ينفذ على الامروان اشتراها بخلاف ذلك الجنس او بذلك الجنس ولكن بازيد منه ينفذ على الوكيل الاول لان شراء الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الاول بمنزلة شراء الوكيل الاول بنفسه ولو ان الوكيل الاول اشتراها بنفسه كان الجواب على التفصيل الذي قلنا فهم كذلك وان اشتراها حال غيبة الوكيل الاول فلن كان الوكيل الاول لم يقدر للوكيل الثاني فذا يصير الوكيل الثاني مشترى بالاول لان هذا الشراء لم يدخل تحت امر الاول لان امر الامر بالشراء بحضرة رأي الوكيل الاول وهذا الشراء لم يحضر رأي الوكيل الاول فان قدر الوكيل الاول للوكيل الثاني ثمناف اشتراها الوكيل الثاني بغيبة الوكيل الاول ففيه روايتان في رواية ينفذ الشراء على الامر وفي رواية ينفذ الشراء على الوكيل الاول رجل وكل رجلا بان يبيع جاريته وقبل الوكيل الوكالة ثم اراد الوكيل ان يشتريها لنفسه فالحيلة في ذلك ان يقول الوكيل لمولى الجارية وكلني ببيع هذه الجارية واجزا مري فيها وما عملت في ذلك من شيء فاذا فعل ذلك ينبغي للوكيل ان يوكل رجلا ببيع هذه الجارية ثم الوكيل الاول يشتريها من الوكيل الثاني فيجوز وهذا لان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول والتوكيل من صنيعه فيصح التوكيل منه فصار الوكيل الثاني وكيل صاحب الجارية لا من الوكيل الاول الا ترى انه لو مات صاحب الجارية ينزلان جميعا وكذلك لو عزلها ينزلان واذا عزل الثاني وحده ينزل واذا عزل الوكيل الاول الوكيل الثاني ينزل الثاني على رواية في كتاب الحيل وادب القاضي للخصاف رح لا باعتبار ان الثاني وكيل من الاول ولكن باعتبار ان صاحب الجارية اجاز صنع الوكيل الاول وعزل الثاني من صنيعه فنذ عليه واذا صار وكيل صاحب الجارية كان للوكيل الثاني ان يبيعها من الوكيل الاول كما لو وكل صاحب الجارية ببيع الجارية بنفسه وان لم يجز مولى الجارية صنع الوكيل

الاول فالحيلة في ذلك ان يبيعها الوكيل ممن يثق به بمثل قيمتها حتى يجوز البيع بلا خلاف ويدفعها الى المشتري ثم يستقبله العقد وينفذ الا قاله على الوكيل خاصة او يطلب من المشتري ان يولى البيع او يشتريها منه ابتداء فتصير التجارية للوكيل رجل كتب الى رجل وهو في مدينة غير المدينة التي هو فيها فامر ان يشتري له متاعا يصفه له وعند الرجل المكتوب اليه متاع من ذلك الجنس له او لغيره وقد امره صاحبه ان يبيع ذلك ما الحيلة في ان يصير المتاع للرجل الذي كتب اليه قل يبيع ذلك المتاع ممن يثق به يباعا صحيحا ويدفع اليه ثم يشتري منه الرجل الذي يكتب اليه وهذا لا يمكنه ان يبيع ذلك المتاع بنفسه من الرجل الذي كتب اليه لان الواحد لا يتولى العقد من الجانبين ولكن بفعل على الوجه الذي قلنا ويجوز ذلك لان البيع انما جرى بين اثنين رجل وكل رجلا ان يشتري له دارا او متاعا او غيره فاراد الوكيل ان يكون الثمن للبائع طلبة الى اجل ويكون الثمن حالا على الامر بأخذه منه والبائع يجيبه الى ذلك ما الحيلة فيه قال الهيلة في ذلك ان يشتري الوكيل ذلك الشيء بالثمن الذي يريد ان يشتريه فاذا تواجبا البيع وجب الثمن للبائع على الوكيل ووجب للوكيل الثمن على الامر بأخذه منه ثم يؤجل البائع الوكيل بالثمن الى الاجل الذي اتفقا عليه فيجوز التاجيل للوكيل يكون للوكيل ان يأخذ الامر بالثمن حالا وهذا الان مطلق البيع بوجب الثمن حالا ويكون للوكيل ان يوجه على الموكل قبل النضاء وكان دين الوكيل على الموكل حالا بسبب العند وتاجيل البائع الوكيل له لا يتعدى الى الموكل لان التاجيل ابراء موقت فيعتبر بالابراء المؤبد والبائع لو ابراء الوكيل من الثمن او وهب له لا يظهر ذلك في حق الموكل فكذا هذا بخلاف حطب بعض الثمن من الوكيل فان ذلك يظهر في الموكل ايضا بذلك المقدر لان الحط يلتحق باصل العقد ويصير كان العقد رديا على ما بنى اما البراء من كل الثمن لا يلتحق باصل العند على ما عرف في موضعه فلا يظهر ذلك في حق الموكل وهو نظير ما قلنا في البائع اذا ابراء المشتري عن جميع الثمن فالشفيع يأخذ بجميع الثمن ولو حط البائع عن المشتري بعض الثمن فالشفيع يأخذ بما وراء المحطوط فلهنا كذلك الوكيل بالبيع اذا باع واراد المشتري ان يحط الوكيل منه شيئا من الثمن ففعل الوكيل فذلك جائز وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحم من مذهبهما ان الوكيل بالبيع اذا ابراء المشتري من الثمن او وهب الثمن منه او حط بعض الثمن منه صح وبضمن مثل ذلك للموكل من ماله وعلى قول ابي يوسف رحم لا يصح شيء من ذلك

فان طلب حيلة حتى يصح عند الكل فالحيلة ان يهب الوكيل للمشتري دراهم او ذئابير قدر ما يريد الهبة او الحط ويدفع ذلك الى المشتري ثم يبيع العين من المشتري بالثمن الذي يزيد البيع به ثم ان المشتري يدفع ما قبض بحكم الهبة الى الوكيل قضاء من الثمن ويكون ذلك في حق المشتري بمنزلة الحط ويحصل مقصودهما ثم اعلم بان ابراء الوكيل بالبيع المشتري من جميع الثمن او من بعضه وهبة جميع الثمن من المشتري او بعضه قبل قبض الثمن صحيح عند ابي حنيفة ومحمد رحم وكذلك حط بعض الثمن من المشتري قبل قبض الثمن صحيح عندهما فاما حط كل الثمن من المشتري قبل قبض الثمن لا يصح عند ابي حنيفة وابي يوسف رحم ويصح عند محمد رحم ويجعل بمنزلة الهبة رجل امر رجلا ان يشتري له متاعا من بلد من البلاد ان يخاف الوكيل ان لو بيعت بذلك مع غيره يضمن فالحيلة في ذلك ان يجيز له الموكل ما صنع فاذا اجاز له ذلك يبعث هو بالمتاع على يد غيره ولا يضمن لانه امين اجيز له ما صنع وكذا الحيلة اذا اراد الرجل ان يستودع المتاع المشتري من غيره ولا يضمن كذا في الذخيرة * الفصل العشرون في الشفعة قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رحم جمع النخاف رحم مسائل بعضها لمنع وجوب الشفعة وبعضها لتقليل الرغبة فمن جملة ذلك ان يهب البائع الدار من المشتري ويشهد عليه ثم المشتري يهب الثمن من البائع ويشهد عليه وذكر في حيل الاصل ثم المشتري يعوضه مقدار الثمن فاذا فعلا ذلك لا يجب الشفعة لان حق الشفعة يختص بالمعاوضات والهبة اذا لم تكن بشرط العوض لا تصير معاوضة بالتفويض بعد ذلك ولهذا لا يثبت فيها احكام المبادلة من رد الموهوب له بالعيب وغير ذلك واذا لم تصر مبادلة تعينت هبة محضة فلا يثبت فيها الشفعة غير ان هذه حيلة يملكها بعض الناس دون البعض لانها تبرع ومن الناس من لا يملك التبرع كالاب والوصي وغيرهما من الوكلاء واما اذا كانت هبة الدار من المشتري بشرط العوض ففيه اختلاف الروايتين ذكر في شفعة الاصل وفي مواضع من المبسوط انها بمعنى البيع ويثبت الشفع فيهما حق الشفعة وذكر في بعض روايات النوادر انها ليست في معنى البيع وذكر في بعض المواضع في الهبة بشرط العوض خلاف بين ابي يوسف ومحمد رحم فاذا كان في المسئلة روايتان او خلاف لا يصلح حيلة لا بطل الشفعة ولكن يتأتى في هذه الهبة حيلة تاخير حق الشفع بان يقبض المشتري الدار الاجزاء منها ويبلغ

ويسلم الثمن الأجزء منه فلا يكون للشئيع حق الأخذ لان الهبة بشرط العوض انما نصير بيعا بعد قبض كل المعقود عليه اما قبل قبض كل المعقود عليه لا نصير بيعا حتى روي عن محمد ر ح انه قال في الهبة بشرط العوض ثبت للواهب حق الرجوع من غير قضاء ورضاء مالم يقبض الموهب له كل المعقود عليه ومن جملة الحيل ان يتصدق صاحب الدار بالدار على الذي يريد الشراء ثم يتصدق المشتري عليه بمثل الثمن كما في الهبة والصدقة انما تعارق الهبة في حق الرجوع فيها فاما فيما عدا ذلك فالهبة والصدقة سواء ومن جملة ذلك ان يقر صاحب الدار بالدار للذي يريد شراء هائم يقرأ الذي يريد شراء الدار بالثمن للبائع فلا يثبت للشئيع حق الشفعة وهذا مروي عن محمد ر ح غير ان هذا الاقرار ليس بحق والاقرار اذا لم يكن بحق هل ينقل الملك اولا ينزل فيه كلام عرف ذلك في كتاب الاقرار فهذا يكون براء على ذلك ومن جملة ذلك ان يبين مومعا من الدار ويخط خطأ وينصدق عليه بذلك الموضع بطريقه او يهبه ذلك الموضع بطريقه ثم يشتري بتيه الدار فلا يثبت حق الشفعة للشئيع واما قال يخط خطأ كيلا يكون هذه هبة المشاع فيما يحتمل التهمة وان لا يكون في هذه للشئيع حق الشفعة لان المشتري صار شريكا والشريك مقدم على الجار واما شرط ان يتصدق عليه بطريقه لانه اذا لم يتصدق بطريقه صار المتصدق عليه جار الدار المشترا فلا يتقدم على الجار غير ان هذه الحيلة انما تكون حيلة لا بطلان حق الجار لا بطلان حق الخليط ومن جملة ذلك ما روي عن محمد ر ح انه قال اذا كانت الدار مما يحتمل التهمة يهب جزء شائع من الدار من الذي يريد شراء الدار ثم يرفع الى الحاكم الذي يرى جواز هبة المشاع فيما يحتمل التهمة فيجوز هائم لا يبطلها ناض آخر بعد ذلك وانما يحتاج الى قضاء ناض في شيء يحتمل التهمة حتى لو كان شيئا لا يحتمل التهمة نحو البيت الصغير والحائوت يهب جزء شائع من الذي يريد الشراء ثم يبيع الباقي منه فلا يثبت للشئيع حق الشفعة ولا يحتاج الى قضاء القاضي ثم ذكر حيلة لرغبته من الأخذ فقال يشتري البناء او لا بئمن وخبص ثم يشتري العرصة بعد ذلك بصفقة اخرى بئمن غال فلا يثبت للشئيع حق الشفعة في البناء لانه تنقلي ولا يرغب في اخذ العرصة لكثرة ثمنها ولو كان اشترى البناء باص له حتى صار ما تحت الجدار له يكون هو شريكا في الدار فلا يثبت للجار حق الشفعة فحينئذ تكون هذه الحيلة لمنع وجوب الشفعة للجار ومن جملة الحيل اذا وهب البناء من الذي يريد شراء الدار باص له ثم اشترى العرصة بعد ذلك لا يكون للشئيع حق الشفعة لانه لما وهب

البناء باصله صار ما تحت البناء للموهوب له فصار هو شريكا في الدار فيكون مقدما على الجار وفي الكروم والاراضي ان اراد الحيلة لمنع وجوب الشفعة يبيع الاشجار باصلها او يهب الاشجار باصلها فيصير هو شريكا ثم يشتري الباقي وان اراد الحيلة لرغبته من الاخذ يبيع الاشجار أولا بثلثين رخيص ثم يشتري الاراضي منه بثلثين غال * حيلة اخرى ان يشتري سهما من الدار بثلثين غال في صفقة ثم يشتري الباقي بثلثين يسير فلا يكون للجار حق الشفعة في الصفقة الثانية لان المشتري شريك في الدار عند مباشرة الصفقة الثانية انما يجب الشفعة في الصفقة الاولى وهو لا يرغب فيه لما ان المشتري اشترى ذلك بثلثين غال فان قال المشتري اخاف ان لا يبيعني البائع الباقي لو اشتريت منه هذا السهم بثلثين غال فالحيلة فيه ان يقر البائع للمشتري بسهم من الف سهم مشاع ثم يشتري الباقي وكان ابو بكر الخوارزمي رح يخطي الخصاص رح في فصل اقرار البائع للمشتري بسهم من الدار وكان يفتي بوجوب الشفعة للجار لان الشركة ما تثبت الا باقراره واقرار الانسان ليس بحجة في حق غيره وكان يستدل بما ذكره محمد رح ان صاحب الدار اذا اقر ان الدار التي في يديه لفلان وان المقر له لا يستحق الشفعة بهذا الاقرار وطريقه ما قلنا فان قال البائع اخاف ان يصير شريكي بالاقرار ثم لا يشتري الباقي فالحيلة ان يدخل بينهما من يثقان به فيكون الاقرار بهذا السهم له ثم يشتري المقر له بالسهم باقي الدار فيحصل الثقة لهما * وحيلة اخرى انه اذا اراد شراء الدار بدائة درهم يشتريها في الظاهر بالف درهم او اكثر ويدفع الى البائع بالالف ثوبا قيمته مائة درهم او عشرة دنانير قيمتها مائة درهم فاذا جاء الشفيع لا يمكنه ان يأخذ الا بثلثين الظاهر وهو لا يرغب فيه لكثرة * وحيلة اخرى ان يقول المشتري للشفيع ان احببت اوليكها ببا اشتريت فعلت ذلك فاذا قال الشفيع نعم وليتها بطلت الشفعة لانه رغب عن الشفعة حين طلب التولية لان الاخذ بالشفعة هو الاخذ بالشراء الاول لا بشري آخر والاعراض عن الشفعة يبطل الاخذ بالشفعة وكذلك اذا قال المشتري للشفيع ان احببت بعثها منك دون الثمن الاول فاذا قال نعم تبطل شفيعته وفي العيون سواء فعل ذلك قبل الطلب او بعده وكذلك لو ارسل المشتري رسولا الى الشفيع حتى قال للشفيع على الوجه الذي قلنا فاذا قال الشفيع مجيبا نعم تبطل شفيعته * وحيلة اخرى ان يتصادق البائع والمشتري ان البيع كان فاسدا او كان تلجئة او كان بشرط الخيار للبائع فيقبل قولهما واذا قلنا قولهما لا يجب للشفيع الشفعة لما عرف ان ثبوت حق الشفعة يعتمد زوال ملك البائع

بسبب صحيح ولم يوجد هذا في هذه المسائل * وحيلة أخرى ان يأمر المشتري رجلا حتى يقول للشفيع لقد كنت اشتريت هذه الدار من فلان البائع قبل ان يشتريها فلان المشتري فاذا قال الشفيع صدقت بطل شفيعه لانه لما اقران شراء المشتري كان بعد شرائه فقد اقران شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان الشفعة لان حق الشفعة يستدعي شراء صحيحا وكذلك لو قال رجل للشفيع هذه الدار لك ولم تكن لفلان البائع فقال الشفيع نعم تبطل شفيعه لانه صار مقرا بان شراء المشتري لم يصح فصار مقرا بطلان شفيعه وكذلك لو قال المشتري قد اشتريت هذه الدار بمائة دينار فان احببت احط من ثمنها عشرة دنانير فقال الشفيع نعم قد احببت بطل شفيعه وكان القاضي الامام ابو علي رح يقول انما تبطل شفيعه اذا قال احطك من ثمنها عشرة دنانير وابعها منك بتسعين دينارا فقال الشفيع نعم لانه اعرض من الاخذ بالشفعة لما رغب في شرائه باقل من المائة اما اذا لم يقل وابعها منك بتسعين دينارا لا يبطل شفيعه لانه لم يوجد منه الا عراض من الاخذ بالشفعة لانه يجوز انه قصد حط العشرة ليأخذها بالعقد الاول وكذلك اذا قال الشفيع للمشتري احطني عشرة ان قال بعد ذلك علي ان تبيعني الباقي بتسعين دينارا تبطل شفيعه والا فلا * وجد آخر ان يشتري ويجعل للشفيع الكفيل في البيع بالثمن او بالعهد فلا شفعة له كذا في التاتارخانية * الفصل الحادي والعشرون في الكفالة رجل اراد ان يأخذ من رجل كفلا لا يقدر الكفيل ان يبرأ من الكفالة بتسليم المكفول به ما الحيلة في ذلك قال الحيلة في ذلك ان يقول الكفيل قد كفلت لك بنفس فلان علي اني كلما دفعته اليك فانا كفيل بنفسه كفالة مجددة فهذا جائز وانه مروي من حسن بن زياد رح وليس من اصحابنا فيه رواية وفي الوكالة في نظيرة اختلاف المشائخ رح من اهل الشروط وهو ما اذا وكل رجلا في حادثة ثم قال للموكيل كلما عزلتك فانت وكيل علي قول عامة المشائخ رح لا يتجدد الوكالة وعلي قول ابي زيد الشروعي رح تتجدد والكمال علي قياسه والله اعلم كذا في التاتارخانية *

الفصل الثاني والعشرون في الحوالة رجل له علي رجل مال واراد ان يهبه المال ان يحيله علي رجل بهذا المال علي انه ان مات المحتال عليه مفلسا لا يرجع الطالب علي المحيل بماله عليه والوجه في ذلك ان يقول بقر المحيل والمحتال له في كتاب الحوالة ان هذا المحيل احوال بهذا المال علي فلان ويسميان رجلا مجهولا لا يعرف وقبل ذلك الرجل الحوالة ثم ان ذلك الرجل المحتال عليه احوال بهذا المال علي هذا المحتال عليه فاذا فعلا علي هذا الوجه ثم مات هذا المحتال عليه مفلسا

لا يكون للمحتال له حق الرجوع على المحيل الاول لان المحيل الاول ما حال المحتال له على هذا المحتال عليه انما حاله على رجل آخر ولم يعرف موت ذلك الرجل من افلاس واذا اراد المطلوب ان يحيل الطالب بالمال على غريم له فقال الطالب انت عندي اوثق من المحتال عليه ولا آمن ان يتوي مالي ان احلت لي عليه وطلب حيلة حتى لا يبرأ الاصيل فالحيلة ان يضمن غريم المطلوب للطالب عن المطلوب ما عليه من الدين فلا يبرأ الاصيل وكان للطالب ان يأخذ ايّهما شاء فيحصل مقصودهما جميعا * وجه آخر في ذلك ان يوكل المطلوب للطالب حتى يقبض الدين ويجعله قصاصا بما له فيجوز اما التوكيل بقبض الدين فظاهر واما جعل المقبوض قصاصا بما له ايضا ظاهر لان طريق قضاء الدين هذا على ما عرف في موضعه فان قال المطلوب اخاف ان يقبض الطالب من غريمي ويقول ضاع قبل ان اقبضه لنفسي ويكون القول له في ذلك معنى هذه المسئلة ان المطلوب لما وكل الطالب بقبض الدين من غريمه ولم يتل اقبضه لمسك يقع قبض الطالب للمطلوب اولاً ثم يحتاج الطالب الى تجديد القبض لنفسه ايتى القبض للطالب لان المقبوض في يد الوكيل امانة والقبض لنفسه قبض ضمان وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فيحتاج الى تجديد القبض لنفسه واذا قال هلك المقبوض قبل ان اقبض لنفسي فقد ادعى هلاك الامانة قبل احداث سبب الضمان فيكون القول له فاذا عرفت تفصيل المسئلة فالثقة له ان يأمر المطلوب غريمه هذا ان يضمن عنه المال للطالب على ان يأخذه ايّهما شاء فاذا فعل ذلك صار المال عليهما فاذا اخذ الطالب من غريم المطلوب شيئا يصير اخذ نفسه ولو هلك يهلك عليه كذا في الذخيرة * الفصل الثالث والعشرون في الصلح قال محمد رح في حيل الاصل رجل له على رجل الف درهم صالحه منها على مائة درهم يؤديها اليه في هلال شهر كذا من سنة كذا فان لم يفعل فعليه مائتا درهم جاز هذا الصلح في قولنا وقول ابي يوسف رح فهذه المسئلة على هذه الصورة والوضع لم يذكرها محمد رح في كتاب الصلح انما هي من خصائص كتاب الحيل والحكم فيها ان المطلوب اذا ادعى مائة في الوقت المشروط برئ من الباقي واذا لم يؤد فعليه مائتا درهم واما المذكور في كتاب الصلح من هذا الجنس ثلثة فصول احدها اذا كان لرجل على رجل الف درهم وقال صاحب المال للمديون حطت عنك خمسمائة لتؤدي خمسمائة غدا الي او قال لتؤدي الي

التي خمسمائة غدا وقبل الآخر وذكر ان الصلح والخط جائز ادعى المديون اليه خمسمائة غدا
او لم يؤد * الثاني اذا قال خطبت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة فان لم تعجل
فالالف عليك على حالها وقبل الآخر وذكر ان المديون ان عجل خمسمائة فهو بريء من
الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف عليه بحاله وهذا استحسن والقياس ان الف على
المديون على حالها عجل الخمسمائة او لم يعجل والقياس اخذ بعض الناس * الثالث اذا قال
خطبت عنك خمسمائة على ان تعجلني خمسمائة ولم يزد على هذا وكريه خلافا فقال على
قول ابي حنيفة رح ان عجل خمسمائة بريء عن الخمسمائة الاخرى وان لم يعجل فالالف
عليه على حالها وبطل الصلح وقال ابو يوسف رح لا يبطل الصلح وعلى المطلوب خمسمائة عجل
الخمسمائة او لم يعجل فهذه جملة ما اوردنا محمد رح في كتاب الصلح جنبا الى مسئلة كتاب
الحيل فصورتها وحكمها ما ذكرنا واسماء ذكر محمد رح قول ابي يوسف رح في مسئلة كتاب الحيل
ليبين ان هذه المسئلة على الاتفاق لا خلاف فيها كما في مسئلة كتاب الصلح فاما في مسئلة كتاب
الحيل مخالف فيل المخالف زفر رح وقيل بن ابي ابي رح بان طلب الحيلة حتى يجوز هذا ايضا
بلا خلاف فالحيلة في ذلك ما اشار اليه محمد رح فقال يحطرب المال عن المديون ثمانية مائة ببقى
مائتا درهم فصالحه من هاتين المائتين على ما يؤديها اليه في وقت كذا فان لم يفعل فلا صلح بينهما ومنزل
هذا الصلح جائز بلا خلاف قال شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة بطرلان فيد تعاقب البوادة
عما زاد على المائة الى تمام المائتين ايضا وذكر شيخ الاسلام رح في شرح الحيل ان هذا الصلح جائز
بالاتفاق وفي الواقعات السمرقندية اذا كان لرحل على رحل الف درهم صالحه منها على مائتا درهم
الى شهر فان لم يعطها الى شهر فمائتا درهم فهذا لا يجوز وان كان هذا الصلح حطالان المحطوط مجهول
وهو تسعمائة ان اوفاه مائة في الوقت المشروط وان لم يوفه فالمحطوط ثمانية مائة ورحله المحطوط يبيع صحته
الخط فيجب ان يكون الجواب في مسئلة الحيل كذلك فيكون في المسئلة روائتان اذ لا فرق بين
المسئلتين رجل مات وترك ابنا وامراة وفي ايدهما دار جاء رجل واحد عن ان هذه الدار داره صالحا
من دعواه على مال فهذه المسئلة على وجهين ان كان صالحا على غير اقراره مال عليهما اثنا
والدار بينهما اثنا وان كانا صالحا على اقرار منهما بالدار بينهما نصفان والمال بينهما نصفان فان
طلب الحيلة حتى يكون الصلح من اقرار وتكون الدار بينهما اثنا والمال بينهما اثنا قال الحيلة ان يصالح

رجل اجنبي عنهما على اقرار على أن يسلم للمرأة الثمن وللابن سبعة اثمان فاذا وقع الصلح على هذا الوجه صح الصلح وكانت الدار بينهما اثمانا ثم يرجع المصالح عليهما يبدل الصلح اثمانا ان كانا امراه بالصلح وانما كان كذلك لان اقرار الاجنبي لا يصح في حقهما وكان صلحه مسقطا دعوى المدعي فاذا سقط دعواه صارت الدار مملوكة لهما بجهة الارث فتكون على ثمانية وبدل الصلح يكون كذلك وذكر شمس الائمة الحلواني رح هذه المسئلة في شرح حيل الاصل وقال الحيلة ان يقر المدعي بالدار ثم يصالحها منها على كذا على ان يكون للمرأة ثمن الدار وللابن سبعة اثمان الدار فاذا صرح بذلك كان الملك في الدار بينهما على ما صرحاه والثمن كذلك بمنزلة ما لو اشترى دارا على ان يكون لاحدهما ثمنها وللآخر سبعة الاثمان رجل مات وترك دراهم ودنانير او عروضا فاراد ورثة الزوج ان يصالحوا المرأة من حصتها من التركة على دراهم او على دنانير اعلم بان هذه المسئلة لا تخلو من وجهين الاول اذا لم يكن في التركة دين وقد ترك الزوج دراهم وعروضا وصولحت على دراهم ان كان ما اخذت من الدراهم اكثر من نصيبها من الدار هم جازو يجعل المثل من الدار هم بالمثل والباقي بمقابلة العروض غير ان ما يخص الدار هم من الدار هم يكون صرفا فيشترط قبض البدلين في المجلس اذا كانت الورثة مقربين بالتركة غير مانعين لنصيبها بالتركة لان نصيبها من التركة امانة في هذه الحالة في ايديهم وقبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان فان صار نصيبها مضمونا على الورثة بان كانوا جاحدين للتركة او مقربين الا انهم كانوا مانعين نصيبها من التركة الا ان لا يحتاج الى قبض البدلين في المجلس لان قبض الغصب ينوب عن قبض الضمان وانما يحتاج الى قبض بدل الصلح لا غير وان كان ما اخذت مثل نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العروض خاليا عن العوض وكذلك اذا كان ما اخذت اقل من نصيبها من الدراهم لا يجوز لانه يبقى العروض مع بعض الدراهم خاليا عن العوض فتعذر تجويز هذا الصلح بطريق المعاوضة وتعذر تجويزه بطريق البراء عن الباقي لان التركة عين والبراء عن الاعيان باطل قال الحاكم ابو الفضل رح انما يبطل الصلح على مثل نصيبها من الدراهم حالة التصديق اما حالة المناكرة فالصلح جائز لان حالة المناكرة المعطي يعطى المال لقطع المنازعة وتقديرة يمينه فلا يتمكن الربوا والى هذا اشار محمد رح في كتاب الصلح وان لم يعلم مقدار نصيبها من الدراهم التي تركها الزوج لم يجز الصلح لان هذا الصالح فاسد من وجهين صحيح من وجه

فكانت العبرة لجانب الفساد وأن صولحت على عروض أو دنائير جاز وأن قل لأنه لا يمكن الربوا في خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب وأن كانت تركة الزوج دنائير أو عروضاً فصولحت على دنائير فهو على التفصيل التي قلنا في الدراهم وأن صولحت على دراهم جاز على كل حال وأن كانت في تركة الزوج دراهم ودنائير وعروض فصولحت على دراهم أو على دنائير لا يجوز إلا إذا كان بدل الصلح أكثر من نصيبها من ذلك النقد حتى يكون المثل بالمثل من النقد والباقي براء العروض والنقد للآخر وأن صولحت على دراهم ودنائير جاز على كل حال ويصرف الجنس إلى خلاف الجنس وهذا هو الحيلة في هذا الباب إلا أن ما يخص الدراهم من الدنائير وما يخص الدنائير من الدراهم صرف فيشترط قبض البدلين في المجلس وما يخص العروض ليس بصرف فلا يشترط فيه قبض البدلين في المجلس غير أن هذه الحيلة مستقيمة عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله مستقيمة عند فرج لأنه لا يصرف الجنس إلى خلاف الجنس على ما عرف في مسألة الإكراه فالثقة على قول الكل أن يصلحها من جميع نصيبها من جميع تركة الزوج على عرض واحد بعينه ثم في الموضع الذي يجوز هذا الصلح لا يحتاج إلى معرفة حصتها من حمله التركة وهذا مشكل لأن جواز هذا الصلح بطريق البيع الآن هذا بيع لا يحتاج فيه إلى التسليم وبيع ما لم يعلم البائع والمشتري مقداره إذا كان لا يحتاج فيه إلى التسليم جائز الأبرار أن من اقترانه غصب من فلان شيئاً أو اقتران فلاناً أو دعه شيئاً ثم إن المقر اشترى ذلك الشيء من المقر له جازاً وأن كانا لا يعرفان مقداره كذا فله فإن كانت التركة مجهولة لا يدري ما هي ذكر الشيخ الإمام شهيد الدين المرغيناني رح في شرح كتاب الشروط أنه لا يجوز الصلح على المكمل والموزون لما فيه من احتمال الربوا بان كان في التركة مكمل أو موزون ونصيبها من ذلك مثل بدل الصلح أو أكثر أو أقل النقيض أبو جعفر رح يجوز هذا الصلح لأنه يحتمل أن لا يكون في التركة من جنس بدل الصلح وأن كان يحتمل أن يكون نصيبها من ذلك أكثر من بدل الصلح أو أقل فيكون فيه احتمال الاحتمال وذلك لا يكون معتبراً وأن كنت التركة متاراً وأراضي وحيواناتاً وامتعة وكل ذلك في أيدي المدعي عليهم الآن المدعي لا يدري ما هو نصيبهم على مكمل أو موزون جاز الوجه الثاني إذا كان في التركة دين فإن ادخلوا الدين في الصلح بأن صالحوها من الدين والعين على مال أو صالحوها على أن تأخذ من الدين من الغريم وترك حقه في سائر الأموال وكل ذلك باطل لأنه تملك

الدين من غير من عليه الدين ومتى فسد الصلح في حصة الدين فسد في حصة العين لان العقد واحد وان لم يدخلوا الدين في الصلح صح الصلح من باقى التركة وبقي الدين على الغريم بينهم على فرائض الله تعالى وهذا نوع حيلة في تصحيح هذا الصلح ان يستثنوا الدين ويذكروا في الوثيقة ما خلا الدين وان ارادوا ادخال الدين في الصلح فالوجه ان تستقرض المرأة من الورثة مثل نصيبها من الدين ثم تحيلهم بذلك على الغريم ليعطيهم من نصيبها ويقبل الغريم ذلك ثم يصالحونها عن بقية المال فيصير جميع الدين والعين ملكا لهم او يعجلوا للمرأة نصيبها يعنى الورثة من الدين من اموالهم متطوعين عن الغريم فان قضاء الدين عن غيره متطوعا جائز ثم يصالحونها عما بقي فالاقراض انفع في حق الورثة حتى انهم لو لم يصلوا الى حقهم من الديون يرجعون بما ادوا على المرأة اموالهم متطوعين لا يصلون الى ما ادوا من جهة الغريم ولا من جهة المرأة لانه لا رجوع للمتطوع على احد وان ابت الورثة ان يقرضوا نصيبها من الدين فالحيلة ان تستقرض نصيبها من الدين من رجل ويعجل نصيبها من الدين ثم يصالحونها من المال العين فان ابى الغريم ان يستقرض نصيبها فالحيلة ان يبيع الورثة او واحد منهم عرضا من عروضة من المرأة ما يساوي عشرة بخمسين الذي نصيبها هو وقد يفعل الوارث هذا الاجل هذه المنفعة وهو صحة الصلح وخروجها من البين ثم تحيل المرأة بثمن ذلك العرض على الغريم ثم يصالحونها من المال العين وان كانت المرأة لا تجيب الى ذلك مخافة ان يتوي المال على الغريم ويرجع الوارث عليها بثمن العرض فالحيلة ان تقر المرأة باستيفاء نصيبها من الدين الذي على الغريم وتشهد على نفسها بالاستيفاء ثم يصالحونها من المال العين على ما وعفنا وفي المنتقى قال هشام رح في نوادره قلت لابي يوسف رج ما تقول في رجل اوصى بخدمة عبده سنة فمات الموصي فاراد الوارث ان يشتري من الموصي له وصيته في العبد لا يجوز فانه اذا مات لا يورث حق وصيته كما لا يورث حق الشفيع في الشفعة ولان حقه لا مالية له ولا ثمن وعقد البيع والشراء عقد خاص يرد على ماله وله ثمن مالية ومن هذا قلنا ان بيع المنافع باطل والاجارة لا ينعقد بلفظ البيع والشراء لان البيع والشراء عقد يرد على ماله مالية والمنافع لا مالية فيها فلا يرد عليها البيع كذا هنا في مسئلتنا وبديل عليه حق الشفعة فان المشتري اذا اشترى من الشفيع حقه بمال كان الشراء باطلا وكان ذلك تسليمًا للشفعة وابطالا

وابطال الحق قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح وجدت هذه المسئلة مشككة ليس لها في الامة من يفتحها وانما تشكل هذه المسئلة لا شكل هذا الاصل ان البيع لا يرد الا على ماله مالية ونمنية بدليل ما ذكرنا من المسائل وتشكل هذه بمسئلة الطلاق فان المرأة اذا قالت لزوجهما اشتريت طلاقى منك بكذا فقال الزوج بعث صح ويقع الطلاق وكذا الوبايع الزوج منها طلاقها بمال او باع بضعها منها بمال واشترت منه يصح ويجب البذل ولا مالية في نفسها ولا نمنية وكذا لا مالية في طلاقها ولا نمنية ومع ذاك صح بلفظ البيع وصحة الطلاق بلفظ البيع يقتضي جواز عقد الاجارة بلفظ البيع وجواز بيع المتافع وجواز بيع الوصية قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ان مشائخنا رح تكلفوا الفرق بينهما ولم يمكنهم ذلك فان الكرخي رح اعباه الفرق بينهما حتى رجع عن قول العلماء وقال بان الاجارة تنعقد بلفظ البيع وعلى قياس قوله في اعتداد الاجارة بلفظ البيع ينبغي ان يقال بجواز بيع الموصى له وصيته من الوارث بمال واكن في ظاهر المبسوط يخالفه واذا لم يجز للوارث ان يشتري من الموصى له وصيته بمال كيف الحياء والثقة للوارث فيه فالحيلة فيه ان يصالح الوارث الموصى له من وصيته على دراهم مسداة يدفعها اليه فيجوز ويطل حق صاحب الخدمة ويصير العبد للوارث يصنع به ما بدا له من بيع او غيره وكان ينبغي ان لا يجوز هذا الصلح لان هذا الصلح وقع على خلاف جنس حقه والصلح اذا كان وقعا على خلاف جنس الحق يعتبر معاوضة وتمليكا وتعذرا اعتبار هذا الصلح تمليكا لان الموصى له ملك خدمة العبد بغير عوض ومن ملك منفعة بغير عوض لا يملك التمليك من غيره بعوض كالمستعير والجواب عن هذا ان يقال بان الصلح متى تعذرا عبارة تمليكا فانه يعتبر اسقاطا من كل وجه كذا في المحيط *

الفصل الرابع والعشرون في الرهن رجل اراد ان يرهن نصف دارة او نصف ضياعه شائعا لا يجوز
 صندنا والمسئلة معروفة فان طالبا حيلة فالحيلة في ذلك ان يبيع نصف دارة او نصف ضياعه بالمال الذي يريد استقراره على ان المشتري فيه بالخيار ثلثة ايام فاذا اتقا بضا فسح المشتري العقد فيبقى المبيع في يده على حكم الرهن بذلك الثمن ان هلك هلك بالثمن وان دخله صيب ذهب من الثمن بقدره هكذا ذكر الخصاص رح في حيله فهذه المسئلة نص على ان المشتري في خيار الشرط للمشتري بعد الفسخ مضمون بالثمن لا بالقيمة وهكذا ذكر محمد رح في بيع الجامع في باب القبض في البيع وغيره واما المشتري في خيار الشرط للبائع بعد الفسخ مضمون بالقيمة لا بالثمن كما قال الفسخ والرد بخيار الرؤية والرد بالعيب بقضاء نظير الرد بخيار الشرط للمشتري وذكر هذه المسئلة

في حيل الاصل وقال الحيلة ان يبيع المستقرض نصف دارة من المفرض على انه بالخيار الى وقت كذا شهرا او اكثر فان رد المال فيه فلا يبيع بينهما وان لم يرد فالخيار باطل والبيع لازم وقد عرف مثل هذه المسئلة في كتاب البيوع ولكن هذه الحيلة لا تتأني على قول ابي حنيفة رح لانه لا يرى اشتراط الخيار اكثر من ثثة ايام وكذلك ان شرط الخيار للبائع فنقض البائع البيع بعد ما تقابضا فالجواب فيه واحد الا ان هذا المبيع يكون مضمونا بالقيمة ان هلك او دخله عيب ويسقط الدين بطريق المقاصة لو كان الدين مثل قيمته وتراد ان الفضل ان كان هناك فضل رجل اراد ان يرتهن من رجل رهنا واراد ان ينتفع بالرهن بان يكون الرهن ارضا اراد المرتهن ان يزرعها او يكون دارا اراد المرتهن ان يسكنها فالحيلة في ذلك ان يرتهن ذلك الشيء ويقبضه ثم يستعير المرتهن ذلك الشيء من الراهن فاذا اعارة آياه واذن له بالانتفاع طاب له ذلك والعارية لا ترفع الرهن ولكن مادام ينتفع به المرتهن لا يظهر حكم الرهن حتى لو هلك لا يسقط الدين فالأمر فرغ من الانتفاع يعود رهنا كما كان بخلاف الاجارة فان عقد الاجارة يبطل الرهن والمسئلة معروفة ثم ذكر الخصاف رح انه اذا ترك الانتفاع بالدار و فرغها يعود رهنا فقد بين ان مع ترك الانتفاع التفرغ شرط ليعود رهنا وفي المبسوط قال اذا ترك الانتفاع به عادر رهنا فظاهر ما ذكر في المبسوط يقتضي انه اذا كان المرهون دارا استعارها المرتهن ونقل اليها متاعه ثم ترك سكناها بعد ذلك بزمان انه يعود رهنا وان لم يفرغ الدار و شرط الخصاف رح التفرغ فينبغي ان يحفظ هذا من الخصاف رح رجل في يديه رهن والراهن غائب فاراد المرتهن ان يثبت الرهن عند القاضي حتى يسجل له بذلك ويحكم بانها رهن في يديه فالحيلة ان يأمر المرتهن رجلا غريبا حتى يدعي رقبه هذا الرهن وتقدم المرتهن الى القاضي فيقيم المرتهن بينة عند القاضي انه رهن عنده فسمع القاضي بينته على الرهن ويقضي بكونه رهنا عنده ويدفع خصومة الغريب فهذا تنصيب من الخصاف رح ان البينة على الراهن مقبولة وان كان الراهن غائبا وقد ذكر محمد رح هذه المسئلة في كتاب الرهن وشوش فيه الجواب في بعض المواضع شرط حضرة الراهن لسماع البينة والمشائخ رح مختلفون فيه بعضهم قالوا ما ذكر في كتاب الرهن وقع غلطا من الكاتب والصحيح انه تقبل هذه البينة كما لو اقام صاحب اليد بينة ان هذا الشيء في يده ودبعة من جهة فلان او مضاربة او غصب او اجارة وبعضهم قالوا في المسئلة روايتان في احدى

الروايتين تقبل هذه البينة وهذا لانه لما رهنه فقد استخفظ فاذا تمذر عليه الحفظ الا باقامة البينة اثبات الملك للراهن صار خصما في ذلك كما في الوديعه واشباهها وفي رواية اخرى لا تقبل هذه البينة لاثبات الرهن على الغائب واليه مال الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي رح وهذا لان في قبول هذه البينة لاثبات الرهن قضاء على الغائب ولا حاجة لصاحب اليد الى اثبات الرهن لدفع الخصومة عن نفسه فان بمجرد اليد يدفع الخصومة عنه كما لو اقام بينه انها وديعه في يده وقد اجاب بمثل هذا في السير الكبير في نظائره فقال العبد المرهون اذا اسرو وتبع في الغنيمة فوجده المرتهن قبل القسمة واقام البينة انه رهن عنده لفلان واخذه لا يكون هذا قضاء على الغائب بالرهن لانه لا يحتاج الى اثبات الرهن فان كون العبد في يده وقت الاسر كاف له فبين بهذا ان قبول البينة لاثبات الرهن على الغائب في مسئلتنا لا حاجة اليه وفي جامع الفتاوى ولو اراد ان لا يبطل الدين بهلاك الرهن يشتري منه عبدا بذلك الدين ولا يقبضه فلومات العبد لا يبطل دينه ولومات المطلوب فالطالب احق به من سائر الغرماء فلو قضى دينه في الحبة اقاله البيع ولو اراد ان يدفع المال مضاربة ويكون مضمونا عليه والربح بينهما بقرضه رب المال الا درهما ثم يشاركه بالدراهم الباقية على ان يعملان عمل احدهما يجوز والربح بينهما على الشرط والله اعلم كذا في التاتارخانية * الفصل الخامس والعشرون في المزارعة المزارعة فاسدة عند ابي حنيفة رح خلافا لهما قال الخصاص رح والحيلة في ذلك حتى يجوز على قول الكل ان يتنازعا الى قاض يرى المزارعة جائزة فيحكم بجوازها فيجوز عند الكل * وحيلة اخرى ان يكتب الكتاب الاقرار منهما بقران فيه هذه الضيعة لفلان الذي هو مالهما ويقران في هذا الكتاب ان هذه الارض في يد فلان وان مزارعتها كذا كذا من السنين فيزرها ما بداله من غلة الشتاء والصيف ببذرة ونقته واعوانه فما رزق الله تعالى من غلتها في هذه السنين فهو كله له ويقران ايضا ان ذلك صار له بامر حق واجب لازم فاذا اقر اعلى هذا الوجه نفذ اقرارهما عليهما ويكون كل الغلة للمزارع ثم ان هذا المزارع يحتال لصاحب الارض في نصف الغلة ايضا بحيلة الهبة او غير ذاك قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح ما قاله الخصاص رح في هذه الحيلة التي ذكرناها ولا انها يرفعان الى قاض يرى جواز المزارعة بشير الى انه يرفع الى قاض مولى حتى يقضي بينهما بذلك فيجوز وفي كلامه ما يدل على انه لا ينفذه حكم الحاكم المحكم وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول

بعض مشائخنا رح مالوا من تجويز حكم الحاكم المحكم في هذه المجتهديات وقالوا يحتاج الى حكم قاض مولى وكذلك في الطلاق المضاف يعني مشائخنا رح مالوا من تجويز حكم الحاكم المحكم فيه قال شمس الاثمة الحلواني رح والصحيح من المذهب انه يجوز حكم الحاكم المحكم فيه في مثل هذه المجتهديات والدليل عليه ما ذكر في كتاب الصلح في مواضع انه ينفذ حكم الحاكم المحكم في كل شيء الا في الحدود والقصاص واللعان ولكن لا يفتي للعامة كيلا يتجاوزوا الحدود لا يتخطوا به الا ان حكم الحاكم المحكم لا يانزم في حق القاضي المولى حتى لو رفع حكمه الى قاض مولى يرى ابطاله وابطال صم ابطاله اذا شرط في المزارعة ان صاحب البذر يرفع قدر بذرة ويكون الباقي بينهما فهذه المزارعة فاسدة لان هذا شرط يقطع الشركة في الخارج عسى ومثل هذا الشرط يوجب فساد المزارعة فالحيلة في ذلك ان ينظر صاحب البذر الى مقدار بذرة والى مقدار ما يخرج من مثل تلك الارض عادة حتى يعلم ان بذرة من الخارج كم يكون فان كان قدر بذرة من الخارج العشر يشترط لنفسه العشر وان كان قدر بذرة الثلث يشترط لنفسه الثلث وعلى هذا القياس فافهم وفي القدوري اذا دفع بذرا الى رجل ليزرع في ارضه بنصف الخارج فالمزارعة فاسدة الا في رواية عن ابي يوسف رح فان طالبا حيلة في ذلك حتى يجوز بلا خلاف فالحيلة ان يشتري صاحب الارض من صاحب البذر نصف بذرة ويبرئه صاحب البذر من الثمن ثم يقول صاحب البذر لصاحب الارض ازرع ارضك بالبذر كله على ان الخارج بيننا نصفان كذا في الذخيرة * الفصل السادس والعشرون في الوصي والوصية رجل جعل رجلا وصيه في ماله بالكوفة وجعل رجلا آخر وصيه في ماله بالشام وجعل رجلا آخر وصيه في ماله ببغداد قال ابو حنيفة رح هؤلاء كلهم اوصياء المبت في جميع تركاته بالكوفة والشام وبغداد وعلى قول ابي يوسف رح كل واحد منهم يكون وصيا في المكان الذي اوصى اليه خاصة وقول محمد رح مضطرب في الكتب فالحاصل ان عند ابي حنيفة رح الوصاية لا تقبل التخصيص بنوع واحد وبمكان واحد وزمان واحد بل تعم في الانواع والامكنة كلها وعلى قول ابي يوسف رح يتخصص بنوع ومكان وقول محمد رح مضطرب هكذا ذكر الشيخ الامام الاجل شمس الاثمة الحلواني رح في شرح حبل الخصاف رح وذكر الشيخ الامام الاجل شيخ الاسلام في شرح حبل الاصل قول ابي يوسف رح مع قول ابي حنيفة رح وذكر قول محمد رح انه يصير

انه يصبر وصيا في المكان الذي خصه في النوع الذي خصه ثم على قول ابي حنيفة رح اذا صار لكل واحد منهم وصيا وفيما في جميع التركة لا ينفرد احدهم بالتصرف وان كانت الوصاية متفرقة فان اراد ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا في جميع التركة ينفرد بالتصرف بالاتفاق فالحيلة ان يجعلهم اوصياء في جميع تركاته على ان من حضر منهم فهو وصي في جميع تركاته وعلى ان لكل واحد منهم ان يقوم بوصيته وتنفيذ امره فيها فاذا فعل على هذا الوجه صار كل واحد منهم وصيا عاما منفردا بالتصرف بالاتفاق اعتبارا بالشروط الموصي فان اراد الموصي ان يكون كل واحد من الاوصياء وصيا فيما اوصى اليه خاصة لا يدخل مع الآخر في شيء من الاقاويل فالحيلة ان يقول اوصيت الى فلان في مالي ببغداد خاصة دون ما سواها من البلدان واوصيت الى فلان آخر في مالي بالشام دون ما سواها من البلدان فاذا قال على هذا الوجه يتخصص وصاية كل واحد من الاوصياء بالمال الذي في ذلك المكان الذي عينه لهذا الوصي بالاتفاق اعتبارا بالشروط الموصي قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح في هذه الحيلة نوع نظر لان قوله اوصيت الى فلان لفظ عام يقتضي ثبوت ولاية التصرف لفلان عاماتم تخصيصه بماله ببغداد يكون في معنى الحجر الخاص والحجر الخاص اذا ورد على الاذن العام لا يعتبر فانه ذكر في المأذون ان المولى اذا اذن لعبده في التجارة اذنا عاماتم حجر عليه في بعض التجارة فانه لا يصح الحجر كذا هـ ان يصح التخصيص ويصبر وصيا عاما ومسئلة اخرى ترد فيه المشائخ رح ان من اوصى الى رجل وجعله فيما قيماله على الناس ولم يجعله فيما قيماله للناس عليه بعض المشائخ رح على انه يصح هذا التقييد واكثرهم على انه لا يصح ويصبر وصيا في الكل فعلم ان في هذه الحيلة نوع شبهة اوصى الى رجل على انه ان لم يقبل وصيته ففلان رجل آخر وصيه فهذا جائز عندنا لان الوصاية نيابة فصار كالوكالة ثم التوكيل على هذا الوجه جائز الا ان يعزله غير ان التوكيل لا ينزل ما لم يعلم والوصي ينزل وان لم يعلم بالعزل والفرق عرف في موضعه كذا في الذخيرة * الفصل السابع والعشرون في افعال المريض قال الخصاص رح مريض عليه دين لبعض ورثته واراد ان يقر له بدينه فقد عرف من اصل اصحابنا رح ان اقرار المريض لبعض ورثته لا يصح فالحيلة التي تنأت في ذلك على قول الكل ان يقر المريض بالدين لاجنبي يثق به ويأمر الاجنبي حتى يقبض ويدفعه الى الوارث وان قال الاجنبي اخاف ان يحلفني الحاكم بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما برأت الميت منه ولا من شيء منه على ما يستحلف عليه فرماء الميت فلا يجوز ان يحلف عليه

فالحيلة في ذلك ان يأمر المريض هذا الاجنبي حتى يبيع عينا من اعيان ماله بعني مال الاجنبي من الوارث بالدين الذي له على المريض واذا باعه وقبل الوارث ذلك صار دين الوارث على المريض للاجنبي فاذا حلفه الحاكم كان حلفه على امر صحيح ثم ذكر النخفاف رح ان القاضي يحلف الاجنبي المقر له بالدين بالله هذا الدين واجب لك على الميت وما برأت منه وان لم يكن لهذه اليمين طالب هناك انما كان كذلك لان اليمين هناك انما تقع للميت والقاضي فائب الميت فيحلفه احتياطا وان لم يكن لها طالب وكان القاضي الامام ابو علي النسفي رح يقول كذا عرفنا ان الدين اذا تقادم وجوبه حتى يتوهم سقوطه بهذه الاسباب فغريم الميت يستحلف بالله ما سقط دينك ولا بعضه بوجه من الوجوه وكذا نظن ان الدين اذا ثبت باقرار المريض في مرضه الذي هو قريب الى الموت انه لا يستحلف الغريم بل يعطي حقه بغريمين لانه ذكر في المبسوط في مواضع ان المريض اذا اقر في مرضه بالديون للغرماء قال بانهم يعطون ذلك ولم يشترط اليمين والنخفاف رح ذكر اليهين هنا فهذا شيء استفيد من جهته قال فان لم يكن للاجنبي شيء يبيعه من الوارث فالحيلة ان يهب الوارث للاجنبي عينا من اعيان ماله ثم يبيع الاجنبي ذلك العين بعدما قبض من الوارث بدينه على نحو ما بينا * حيلة اخرى في هذه المسئلة ان يحضر الوارث متاعا او شيئا يكون قيمته مثل الدين الذي له على المريض ويبيع ذلك الشيء من المريض بمحض جماعة من الشهود بكذا وكذا وسلمه اليه فيصير مال الوارث دينا على المريض بالبينه ثم المريض يهب ذلك العين من انسان لا يعرف سرائم الموهوب له يهب ذلك العين من الوارث فيرجع الى الوارث متاعه ويصير مال الوارث دينا على المريض بالبينه فيستوفي الوارث ذلك من المريض كالا جنبي وقالوا هذه حيلة حسنة الا ان فيه نوع شبهة لانه يتكرر فيه وجوب الدين لان الدين كان واجبا على الميت قبل البيع وبالبيع يجب دين آخر فالوارث استوفي الدين الحادث الذي ثبت بالبينه ولم يستوف ذلك الدين الذي ثبت قبل ذلك واذا بقي ذلك الدين في التركة لا يحل لسائر الورثة الانتفاع بالتركة قبل قضاء الدين فهذه حيلة تصلح حيلة في الظاهر لا في الباطن وكان النخفاف رح بنى الامر على الظاهر ثم ان النخفاف رح قال في اول هذه الحيلة يبيع الوارث متاعا من المريض بالدين الذي له عليه ولم يحك فيه خلافا فهذا دليل على ان شراء المريض عينا من اعيان مال الوارث صحيح بلا خلاف وهكذا ذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب المزارعة

في باب مزارعة المريض مسئلة المريض يشتري عينا من اعيان مال وارثه مطلقة من غير ذكر
 الخلاف وفي فتاوى الصغرى ذكر الخلاف في الشراء والبيع جميعا واحاله الى باب اقرار العبد
 لمولاه * حيلة اخرى لهذه المسئلة لم يذكرها الخصاص رح وهو ان يرفع الامر الى قاض يرى
 الاقرار للوارث بالدين صحيحا لان بين العلماء اختلافا في هذه المسئلة عندنا لا يجوز هذا الاقرار وعند
 الشافعي رح يجوز فاذا قضى القاضي بالتأضي بالجواز يصبر متقنا عليه على ما عرف في كثير من المواضع
 قال ان جعل لبنث له صغيرة شيئا مامنا او حليا او ما شبهه ولم يشهد على ذلك حتى مرض
 ولا يأمن الورثة ان لا يسلموا لها ذلك قال اما ما كان من حلي او متاع او ما شبهه من المنقولات
 يدفعه سرا الى من يثق به ويعلمه ان ذلك لابنته فلانة ويوصي اليه بان يحفظ لها ذلك فاذا كبرت
 دفعه اليها وام الدار والصبيعة اذا كانت معروفة للمريض لا يمكنه ان يفعل بالعقار ما فعل
 بالمنقول ولكن ينبغي له ان يدفع الى من يثق به مالا سرا ويقول له هذا المال مال ابنتي فلانة
 فاشتر هذا العقار مني لا تبني فلانة بهذا المال ثم يبيع العقار من ذلك الرجل بحضرة الشهود
 ولا يقول ذلك الرجل عند الشراء اشترى هذه الصباغ لابنة هذه وكذلك لا يقول المريض
 عند البيع بعت لابنتي بل يطلقان الكلام اطلانا فاذا كبرت الابنة والمشتري يدفع الصباغ اليها
 وقد اختلف مشائخنا رح في فصل ان من جهر ابنته الصغيرة ولم يسلم اليها ولم يشهد على ذلك
 حتى مرض فاذا اراد ان يدفع الى رجل سر المحفظ لابنته على نحو ما يساهل يحل انك الرجل
 ان يأخذ منه اكثر المشايخ رح على انه لا يحل لان القاضي لا يصدق اب الصغيرة ان هذا ملك الصغيرة
 فكذلك لا يصدق ذلك الرجل ولا يسعه ان يأخذ ذلك منه فيبطل به حق سائر الورثة الا ان
 الخصاص رح اشار في فصل الحلي والمتاع انه يحل لذلك الرجل ان يأخذ ما خاف الاجنبي
 ان يلزمه يمين ان كان المريض وهب الثمن من ابنته ثم دفعه الى المشتري فاشترى لها بذلك المال
 قال ليس عليه في يمينه شيء وكذلك لو استقرض المريض من انسان مالا ثم وهب لابنته ثم دفعه الى
 الرجل حتى اشترى الصباغ منه لابنته فهو جائز وليس على ذلك الرجل في يمينه شيء على
 ما عرف في المبسوط ان العقد لا يتعلق لعين تلك الدراهم بل يتعلق بثلهاا ديالى الدمة ولا يكون
 هو بالحلف بالشراء حائثا قال الشيخ الامام شمس الائمة الحلواني رح هذه الحيلة تصح على قولهما اما
 على قول ابي حنيفة رح يبيع المريض من وارثه ومن وكيل وارثه لا يصح فلا تصح هذه الحيلة عنده

اذا كان في يده دارا ولحقبا ع ليعرض ورثته وخاف انه لو اقر بذلك للوارث لا يصح اقراره فالحيلة ان يقول لا جنبي هذه الدار دارك ويقول الاجنبي هذه الدار لوارثك فلان وليست له قال واذا كان لامرأة المريض او لوارث آخر على المريض دين مائة دينار فخاف المريض انه لو اقر بذلك لا يجوز اقراره للوارث فالحيلة ان يجيء رب الدين بمن يثق به فيقر المريض بحضرة الشهود ان وارثه فلان وكله بقبض المائة الدينار التي له على هذا الرجل ويقول قبضت هذه المائة الدينار من هذا الرجل لوارثي فلان ثم ينكر وارثه الوكالة ويرجع وارثه على ذلك الرجل فاذا رجع كان لذلك الرجل ان يرجع على المريض فان خاف الرجل انه يلزمه اليمين فالوجه ان يبيع الوارث منه شيئا بماله كما وصفنا كذا في المحيط *

الفصل الثامن والعشرون في المتفرقات اذا اراد الرجل ان يتصدق عنه بعد وفاته لاجل صلواته
الفائدة ولا يأمن من الوارث ان لا ينفذ وصيته لو اوصى بذلك وربما اوصى بثلاث ماله قبل ذلك ولو اوصى بهذا ايضا دخل هذا في الثالث وهو يريد ان يكون هذا وراء الثلث فالحيلة في ذلك ان يبيع شيئا من املاكه في حياته وصحته ممن يثق به ويعتمد عليه ويسلم المبيع ويبرئه من الثمن حتى يبيع المشتري ذلك الشيء بعد وفاته ويتصدق بثمنه عنه فيجوز ان شاء الله تعالى فان خاف ان لا يفعل ذلك الرجل ما نلنا ويمسك ذلك الشيء لنفسه ولا يبيعه ولا يصرف ثمنه في الوجه الذي قال فالوجه في ذلك ان يبيع ذلك العين من ذلك الرجل بشيء ملفوف ويكون الملفوف معيبا بقليل عيب ولا يرى البائع الملفوف ولا يرضى بالعيب ويوصي الى انسان ان يرى ذلك الشيء المعيب بعد وفاته فيرده الوصي بالعيب اذا امتنع المشتري ذلك الشيء عن البيع فيعود ذلك الشيء الى ملك ورثته وانما اعتبرنا خيار العيب في هذه المسئلة لان خيار العيب يبقى بعد الموت وخيار الرؤية لا يبقى الوصي اذا قاسم بين الورثة والورثة صغار كلهم ليس فيهم كبير لا يجوز قسمته لان في القسمة معنى البيع والوصي اذا باع مال بعض الصغار من البعض لا يجوز فكذا لا يجوز القسمة فالحيلة للوصي في ذلك اذا كان الصغرا اثنين ان يبيع الوصي حصة احدهما من رجل مشاعا ثم يقاسم المشتري حصة الصغير الذي لم يبيع نصيبه ثم يشتري حصة الصغير الذي باع نصيبه حتى يمتاز حق احدهما من الآخر وانما جازت القسمة لانها جرت بين اثنين * وحيلة اخرى ان يبيع حصتهما من رجل ثم يشتري من المشتري حصة كل واحد منهما مفرزا اذا قال المريض احتجوا عني بثلاث مالي حصة واحدة او قال

او قال حجة ولم يقل واحدة فدفع الوصي الى رجل مالا مقدارا يتفق على نفسه في الطريق ذاهبا وجائيا بمكة فانفق وبقي من ذلك شيء قليل بحيث لا يمكن للمأمر الاحتراز عنه فالقياس ان يصير ضامنا لما اتفق على نفسه وفي الاستحسان لا يصير ضامنا وكان على المأمور ان يرد ما بقي في يده على الوصي وان كان الميت اوصى ان يكون الباقي للمأمور فان كان من رجلا ليحج عنه كانت الوصية بالباقي جائزة له لحصولها للمعلوم وان لم يعين رجلا ليحج عنه كانت الوصية باطله والحبلة في ذلك ان يقول الموصي للوصي اعط ما بقي من النفقة من شئت فاذا اعطى الوصي المأمور ما بقي من النفقة يجوز بمنزلة ما لو قال الموصي للوصي اعط ثلث مالي من شئت كذا في المحيط * الفصل التاسع والعشرون في استعمال المعارض يجب ان يعلم ان استعمال المعارض للتحريز عن الكذب لا بأس به جاز عن عمر رضي الله عنه انه قال ان في معارضض الكلام ما يغني الرجل عن الكذب وعنه ايضا انه قال ان في معارضض الكلام مندوحة اي سعة وفي ذلك طريقان احدهما ان ينكم بكلمة ويريد بها غير ما وضع له الكلمة من حيث الظاهر الا ان ما اراده بكون من محتملات لنظرة الطريق الثاني ان يقيد الكلام بعل و عسى وذلك بمنزلة الاستثناء بخروج الكلام به من ان يكون عزيمة والدليل على انه لا بأس باستعمال المعارض ان الله تعالى اباح من المعارض ما لم يسم صريحه قال الله تعالى لا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء ثم قال ولكن لا تؤاخذوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا فان المرأة اذا كانت معندة لا يحل لرجل ان يخطبها صريحا ولكن لو قال انك جديلة حسنة ومثلك تصلح لمثلي وسيقتضى الله تعالى من امره ما يشاء فلا بأس به ومن ابراهيم رح اذا كان دخل بيته للاستراحة كان يقول لخدمته اذا استأذن احد في الدخول علي فقل ليس الشيخ هنا ومن المكان الذي انت قائم فيه وعنه ايضا انه اذا استأذن منه للدخول عليه كان يركب على دارقربن او وسادة يقول لخدمته قل ان الشيخ قد ركب حتى يتع عند السامع انه قد ركب على دابته الحاجة له فيرجع وعنه ايضا انه كان اذا استعار منه انسان شيئا كان يضع يده على الارض ويقول ليس الشيء يريد يستعيره هنا ويريد به في موضع وضع يده ويظن السامع ان ذاك الشيء ليس بحضرته او في دارة والله تعالى اعلم

كذا في الذخيرة *

كتاب الخنثى

وفيه فصلان * الفصل الاول فيما يجب ان يعلم بان الخنثى من يكون له مخرجان قال
 البقالي رح اولا يكون له واحد منهما ويخرج البول من ثقبه ويعتبر المبال في حقه كذا في الذخيرة *
 فان كان يبول من الذكر فهو غلام وان كان يبول من الفرج فهي انثى وان بال منهما فالحكم
 للاسبق كذا في الهداية * وان استويا في السبق فهو خنثى مشكل عند ابي حنيفة رح لان الشيء
 لا يترجح بالكثرة من جنسه وقال لا ينسب الى اكثرهما بولا وان كان يخرج منهما على السواء
 فهو مشكل على الاتفاق كذا في الكافي * قالوا وانما يتحقق هذا الاشكال قبل البلوغ فاما
 بعد البلوغ والادراك يزول الاشكال فان بلغ وجامع بذكرة فهو رجل وكذا اذا لم يجمع
 بذكرة ولكن خرجت لحيته فهو رجل كذا في الذخيرة * وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له
 ندي مستورا ولو ظهر له ندي كندي المرأة او نزل له لبن في ثديه او حاض او حمل او امكن
 الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر احدي هذه العلامات فهو خنثى مشكل وكذا
 اذا تعارضت هذه المعالم كذا في الهداية * واما خروج المنى فلا اعتبار له لانه قد يخرج
 من المرأة كما يخرج من الرجل كذا في الجوهرة النيرة * قال وليس الخنثى يكون مشكلا بعد
 الادراك على حال من الحالات لانه اما ان يحبل او يحيض او يخرج له لحيه او يكون له ثديان
 كندي المرأة وبهذا يتبين حاله وان لم يكن له شيء من ذلك فهو رجل لان عدم نبات الثديين
 كما يكون للنساء دليل شرعي على انه رجل كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي رح *
 الفصل الثاني في احكامه الاصل في الخنثى المشكل ان يؤخذ فيه بالا حوط والا وثق في امور الدين
 وان لا يحكم بشبوت حكم وقع الشك في ثبوته فان وقف خلف الامام قام بين صف الرجال والنساء
 ولا يتخلل الرجال حتى لا تفسد صلواتهم لاحتمال انه امرأة ولا يتخلل النساء حتى لا تفسد صلواتها
 لاحتمال انه رجل فان قام في صف النساء بعيد صلوته احتياطا لاحتمال انه رجل وان قام في صف
 الرجال فصلوته تامة وبعيد الذي عن يمينه وعن يساره ومن خلفه بهذا صلواتهم احتياطا لاحتمال انه
 امرأة ويجلس في صلوته كجلوس المرأة كذا في الكافي * قال محمد رح احب الي ان يصلي بقناع

يريد به قبل البلوغ وان صلى بغير قناع لا يؤمر بالامادة الا استحبنا بهذا اذا كان الخشني مراهما
غير بالغ اما اذا كان بالغ فان بلغ بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامة الرجال او النساء لا يجزيه
الصلوة بغير قناع اذا كان الخشني حرا قال ويكره له ان يلبس الحلبي واراد به ما بعد البلوغ
بالسن اذا لم يظهر به علامة يستدل بها على كونها رجلا او امرأة ويكره لبس الحرير ايضا كذا
في التاتارخانية * ويكره له ان ينكشف قدام الرجال او قدام النساء وان يخلو به غير محرم من رجل او امرأة
وان يسافر من غير محرم وان احرم وقد راق قال ابو يوسف رح لا علم لي في لباسه وقال محمد رح
يلبس لباس المرأة كذا في الكافي * ولا بأس بان يسافر الخشني مع محرم من الرجال ثلثة ايام وباليها
وهذا ظاهر قلت رأيت هذا الخشني هل يخته رجل او امرأة فهذا على وجهين اما ان يكون
مراهما او غير مراحم فان كان غير مراحم فانه لا بأس بان يخته رجل او امرأة لان الخشني صبي
او صبية فان كان صبيا فلا بأس للرجل ان يخته وان كان مراهما يشتهي فاذا كان غير مراحم لا يشتهي
اولى وان كان صبية فلا بأس للرجل ان يخته اذا كانت غير مراهمة لانها لا تشتهي وبسبب الشهوة
يحرم النظر الى الفرج ولا بأس للمرأة ان تخته لانه صبي او صبية فان كانت صبية فلا بأس للمرأة
ان تخته اذا كانت مراهمة تشتهي واذا كانت غير مراهمة وهي لا تشتهي اولى وان كان
صبيا فكذلك لانه لا يشتهي وبسبب الشهوة يحرم للمرأة النظر الى فرج الاجنبي وان كان
مراهما فانه لا يخته رجال ولا امرأة اما لا يخته رجال لجواز ان يكون صبيا ولا يباح للرجل ان يخته
وينظر الى فرجها لانها مراهمة والمراهمة ممن تشتهي فكانت كالباغية ولا يخته الرجل فكذلك
هذا ولا تخته امرأة لجواز ان يكون صبيا مراهما فلا يحل للمرأة الاجنبية ان تخته وتنظر الى فرجه
لانه كالبالغ ولكن الحيلة في ذلك ما ذكر محمد رح ان الخشني اذا كان موسرا فان الولي يشتري له
جارية عالة بامر الختان حتى تخته فاذا ختته باعها الولي بعد ذلك وان كان معسرا اشترى
الاب جارية من ماله حتى تخته وان كان ابوه معسرا ايضا فان الامام يشتري له جارية
من بيت المال فادخلته الجارية باعها الامام ورد ثمنها الى بيت المال تزوج المرأة للخشني
لا ينسد اباحة الختان لان النكاح موقوف قبل ان يستبين امره لجواز ان يكون ذكرا فيجوز
النكاح ولجواز ان يكون اثني فلا يجوز وان كان مشكلا الحال كان النكاح موقوفا والنكاح
الموقوف لا يفيد اباحة النظر الى الفرج فلهذا قال يشتري له جارية للختان وام ينل يزوج

له امرأة بماله حتى نخسنته هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وذكر الشيخ الامام شمس
الائمة الحلواني رح ان محمدا رح انما لم يقل بزواج له امرأة بماله لانه لا يتيقن بصحة نكاحه
ما لم يتبين امره ولكن لو فعل مع هذا كان مستقبلا لان الخشني ان كان امرأة فهذا نظر الجنس
الى الجنس والنكاح لغو وان كان ذكر فهذا نظر المنكوحه الى زوجها كذا في المحيط * وان
مات قبل ان يستبين امره لم يغسله رجل ولا امرأة بل ييمم فان ييممه اجنبي ييممه بخرقه وان كان
ذارحم محرم منه فييممه بغير خرقه وقال شمس الائمة الحلواني رح يجعل في كواره ويغسل هذا
كله اذا كان يشتهي اما اذا كان طفلا فلا بأس ان يغسله رجل او امرأة كذا في الجوهرة النيرة *
نوع آخر في مسائل النكاح لو زوج الاب هذا الخشني امرأة قبل بلوغه او زوجه من رجل
قبل بلوغه فالنكاح موقوف لا ينفذه ولا يبطله ولا يتوارثان حتى يستبين امر الخشني فان زوجه
الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجال وحكم بجواز النكاح الا انه لم يصل اليها فانه يؤجل سنة
كـ 'يؤجل غيره ممن لا يصل الى امراته قلت رأيت هذا الخشني المشكل المراهق وخشني مثله
مشكل تزوج احدهما صاحبه على ان احدهما رجل والاخر امرأة قال اذا علم ان كل واحد
منهما مشكل فان النكاح يكون موقفا الى ان يتبين حالهما لجواز انهما ذكران فيكون هذا
ذكر تزوج بذكر فيكون النكاح باطلا وكذلك يجوز ان يكون اثنين فيكون النكاح باطلا لانها
امرأة تزوج امرأة ويجوز ان يكون احدهما ذكرا والاخر انثى فيكون النكاح جائزا فاذا كان
مشكلا لا يدري حالهما يكون النكاح موقفا الى ان يستبين حالهما وان مات احدهما ومات قبل
ان يزول الاشكال لم يتوارثا لانه قبل التبين النكاح موقوف والنكاح الموقوف لا يستفاد الارث
كذا في الذخيرة * وان كان لم يعرف كل واحد منهما انه مشكل اجزت النكاح اذا كان الابوان هما
الذان زوجا لان اب الزوج منهما اخبر انه رجل واب المرأة منهما اخبر انها امرأة وخبر كل واحد
منهما مقبول شرعا ما لم يعرف خلاف ذلك فوجب الحكم بصحة النكاح بناء على ذلك فان ما
بعد الابوين واقام كل واحد من ورثتهما البينة انه هو الزوج وان الاخر هي الزوجة لم اقص
بشي من ذلك كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي رح * قلت فان جاء احدي البينتين
قبل الاخرى فقضيت بهاتم جاءت البينة الاخرى قال ابطال البينة الاخرى والقضاء الاول ما
على

على حاله ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة ليس لهذا الرجل ان يتزوج امه حتى يستبين
امرء كذا في الذخيرة * نوع آخر في الحدود والقصاص ولو ان رجلا قذف هذا الخنثى المشكل
قبل البلوغ او قذف الخنثى رجلا فلا حد على القاذف اما اذا كان القاذف هو الخنثى لانه
مرفوع القلم لانه صبي او صبينة فاما اذا كان القاذف رجلا آخر فلا نه قذف غير محصن لان البلوغ
من احدي شرائط احصان القذف كالاسلام وان قذف الخنثى بعد بلوغه بالسن ولكن قبل
ان يظهر علامة يستدل بها على كونه ذكرا او انثى فتقذف الخنثى رجلا او قذفه رجل قال في الكتاب
هذا والاول سواء قال مشائخنا راح اراد بهذا التسوية في حق قذف الخنثى وانه لا حد على قاذف
الخنثى لا قبل البلوغ ولا بعد البلوغ مشكلا لان الخنثى وان صار محصنا بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر
عليه علامة الا نوثه او الذكورة يجوز ان يكون رجلا وان يكون امرأة وان كان رجلا فهو بمنزلة المحبوب
وان كان امرأة فهو بمنزلة المرأة الرتقاء لانه لا تجماع كالرتقاء ومن قذف رجلا محبوبا او امرأة
رتقاء لا حد عليه اما لم يرد بهذا التسوية فيما اذا كان الخنثى هو القاذف واذا كان الخنثى هو القاذف
وقذف رجلا قبل البلوغ لا حد عليه وبعد البلوغ يجب عليه الحد لانه محبوب بالغ او رتقاء بالغه
والمحبوب البالغ والرتقاء بالغه اذا قذف انسانا يجب عليه الحد قلت ارايت ان سرق بعد ما يدرك
قال عليه الحد وان سرق منه ما يساوي عشرة من حرز يقطع يد السارق كذا في المحيط * قلت ارايت
هذا الخنثى ان قطع رجل او امرأة يده قبل ان يبلغ اربع سنين امرة فانه لا قصاص على فاعله وهذا
بخلاف ما اذا قتل الخنثى رجل او امرأة عمدا كان عليه القصاص قلت ارايت ان قطع هذا
الخنثى بدرجل او امرأة قال على عاقلته ارش ذلك ولا قصاص عليه صغيرا كان او بالغاً بالسن
ولم يستبين امرة بعد ويجب الدية على عاقلته اذا كان الخنثى لم يدرك بعد وبعد البلوغ اذا قطع
يد انسان قبل ان يستبين امرة عمدا فانه يجب الارش في ماله كذا في الذخيرة * فان افرض
هذا الخنثى في المقاتلة لم يجز حتى يستبين امرة وان شهد الواقعة رضى له بسهم كذا في المبسوط
لشمس الائمة السرخسي رح * قلت فان اخذ اسيرا في الغزو قال لا يقتل قبل البلوغ وبعد البلوغ
حتى يستبين امرة قلت فان اوتد عن الاسلام قبل ان يدرك او بعد ما يدرك لا يقتل عندهم
جميعا قلت فان كان من اهل الذمة قال لا يوضع عليه الخراج خراج رأسه حتى يدرك
ويستبين امرة قلت هل يدخل في القسامة قال لا يدخل في القسامة قبل البلوغ وبعد البلوغ

كذا في الذخيرة * نوع آخر في الايمان رجل حلف بطلاق امرأته فقال ان كان اول ولد
تلدينه غلاما فانت طالق او قال لامته ان كان اول ولد تلدينه غلاما فانت حرة فولدت هذا الخنثى
المشكل قال لا تطلق امرأته ولا تعتق امته في قول علمائنا رح حتى يستبين امره فان ظهر بعد
ذلك انه غلام طلقت المرأة وعتقت الامة وان ظهر انه جارية لا تعتق الامة ولا تطلق المرأة
ولو قال رجل كل مبدي حرو له مبدي خنثى مشكل لا يعتق العبد وكذلك ان قال كل امته
لي حرة لا يعتق هذا الخنثى وان قال القولين وحلف باليمين جميعا فانه يعتق ولو قال رجل
ان ملكت عبدا فامرأته طالق فاشترى هذا الخنثى لا تطلق امرأته وان قال كلا القولين ثم اشترى
مثل هذا الخنثى تطلق امرأته كذا في التاتارخانية * نوع آخر في اقرار الخنثى انه ذكر او انثى
وفي اقرار ابيه او وصيه بذلك فان قلت رأيت ان قال هذا الخنثى المشكل انا ذكر او قال انا انثى
لا يقبل قوله وقبل ان يعلم انه مشكل اذا قال انه ذكر او انثى كان القول قوله لان الانسان امين في حق
نفسه والقول قول الامين مالم يعرف خلافه ومنى لم يعرف كونه مشكلا لم يعرف خلاف ما قال
ولو قلت رأيت ان لو كان هذا الخنثى ابوه حيا فقال هو غلام ولا يعرف ذلك الا بقوله قال القول
قوله وكذلك لو قال هي جارية فالقول قوله مالم يعرف انه مشكل الحال قال قلت رأيت ان كان
هذا الخنثى قد راق وليس له اب وله وصي فاقروصيه انه جارية او غلام فالقول قوله اذا لم يكن
مشكل الحال واذا كان مشكل الحال لم يصدق كذا في المحيط * مسائل شتى ولا يجوز شهادة
الخنثى حتى يدرك لانه صبي ارحم به وبعد ما درك اذا لم يستبين امره بنوقف امره في حق الشهادة
حتى يتبين انه ذكر قلت رأيت رجلا اوصى لما في بطن امرأة بالف درهم ان كان غلاما وخمس مائة
ان كانت جارية فولدت هذا الخنثى المشكل قال يعطي له خمس مائة ويوقف الخمس مائة الاخرى
الى ان يتبين حاله او يموت قبل التبين فان تبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان تبين انه جارية
دفع الى ورثة الموصي وكذلك ان مات قبل التبين يدفع الموقوف الى ورثة الموصي وهذا
قول علمائنا رح كذا في الذخيرة * ايماء الاخرس وكتابته كالبيان في الوصية والنكاح والطلاق
والبيع والشراء والقود لا في الحد بخلاف معتقل اللسان اعلم انه اذا قرئ على الاخرس كتاب
وصيته فقبل له انشهد عليك بما في هذا الكتاب فاومى برأسه اي نعم او كتب نعم فاذا جاء من ذلك
ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولو اعتقل لسان الرجل فقرئ عليه وصيته فاشار برأسه اي نعم او كتب

فهو باطل ويجوز تكاح الاخرس وطلاقه وعناقه وبيعه وشرأؤه ويقتض منه ويقتص له اذا كان يكتب اويؤمي ايماء يعرف به ولا يحد ولا يحدله ثم الكتابة على ثلاثة اوجه مستبين مرسوم اي معنون وهو يجري مجرى النطق في الحاضر والغائب على ما قالوا ومستبين غير مرسوم كالكتابة على الجدار واوراق الاشجار وهو ليس بحجة الا بالبينه والبيان وغير مستبين كالكتابة على الهواء والماء وهو بمنزلة كلام غير مسموع فلا يثبت به الحكم وان كان رجل صمت يوما او يومين بعارض فكتب او اشار بشيء من ذلك لم يعتبر ذلك منه في شيء من التصرفات غنم مذبوحة وفيها مبيته فان كانت المذبوحة اكثر تحرى فيها واكل وان كانت المبيته اكثر او كانا نصفين لم يؤكل وهذا في حال الاختيار بان يجد ذكية يثقين واما في حال الضرورة تحرى واكل سواء كانت المذبوحة اكثر او كانا سواء او كانت المبيته اكثر كذا في الكافي * لف ثوب نجس رطب في ثوب طاهر يأبس فظهر رطوبته على ثوب طاهر لكن لا ينصرف لوعصر لا يتنجس رأس شاة منطلق بالدم احرق وزال منه الدم فاتخذ مرقه منه جازوا الحرق كالغسل سلطان جعل الخراج لرب الارض جازوا ان جعل العشر لا كذا في الكنز * وهذا عند ابي يوسف رح وقال ابو حنيفة ومحمد رح لا يجوز فيهما وعلى قول ابي يوسف رح الفتوى اصحاب الخراج اذا عجزوا عن زراعة الارض واداء الخراج دفع الامام الاراضي الى غيرهم بالاجرة اي يؤجر الاراضي للقادرين على الزراعة ويأخذ الخراج من اجرتها فان فضل شيء من اجرتها يدفع الى اصحابها وهم الملاك فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام ممن يتدر على الزراعة ثم اذا باعها يأخذ الخراج الماضية من الثمن ان كان عليهم خراج ورد الفضل على اصحابها ثم قيل هذا قول ابي يوسف ومحمد رح لان عندهما القاضي بملك بيع مال المديون بالدين والنفقة واما عند ابي حنيفة رح فلا يملك ذلك فلا يبيعها لكن يأمر ملاكها ببيعها وقيل هذا قول الكل كذا في التبيين * ولو نوى قضاء رمضان ولم يعين اليوم صحح ولو من رمضانين قضاء الصلوة صحح وان لم ينو اول صلوة وآخر صلوة عليه كذا في الكنز * وهذا قول المشائخ رح والا صح انه يجوز في رمضان واحد ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين انه صائم من رمضان سنة كذا وكذا في قضاء الصلوة لا يجوز ما لم يعين الصلوة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا مثلا ولو نوى اول ظهر عليه وآخر ظهر عليه جاز كذا في التبيين * دخل دمع كثير فم الصائم حتى وجد ملوحنه وابتلع فسد ولو قليلا كنظرين لا ابتلع بزاق غيره كثر او صديقه والا لا تلبس بعض الحاج مذر في ترك الحج

باع آتانا لا يدخل جحشها في البيع العقار المتنازع لا يخرج من يد ذي اليد ما لم يبرهن المدعي عقار
 لا في ولاية القاضي لا يصح تضاؤه فيه إذا قضى القاضي في حادثة بيينة ثم قال رجعت عن
 قضائي أو بدالي غير ذلك أو وقعت في تلبس الشهود أو أبطلت حكمي ونحو ذلك لا يعتبر والتضاء
 ماضٍ إن كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة أخبأ قوما ثم سأل رجلا عن شيء فاقربه وهم
 برونه ويسمعون كلامه وهو لا يراهم جازت شهادتهم وإن سمعوا كلامه ولم يروا الأباع عقارا وبعض
 أقاربه حاضر يعلم البيع ثم ادعى لا يسمع وهبت مهرها لزوجها فدانت وطالب ورثتها مهرها منه
 قالوا لو كانت الهبة في مرض موتها وقال بل في الصحة فالقول له قال لا خرابك منك بيع كذا فسكت صار
 وكلا وكلها بطلا فها لا يملك منزلها وكلتك بكذا على أني متى عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله
 عزلتك ثم عزلتك كذا في الكنز * ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة
 عزلتك عن الوكالة المنجزة وقيل يقول في عزله كلما وكلتك فانت معزول والاول اوجه كذا في التبيين *
 ويبطل الشرط الفاسد وجهالة البدل البيع والاجارة والقسمة والصلح عن دعوى المال ولا يبطل الشرط
 الفاسد وجهالة البدل العتق والنكاح والخلع والصلح عن دم العمد والكتابة تبطل بجهالة البدل
 إذا كان فاحشة لا بالشرط الفاسد وإن جمع بين الشئتين فقبل العقد في أحدهما ففي القسم الاول لا يصح
 سمي لكل واحد منهما بدلا ولم يسم وصح في القسم الثاني لكل حال وفي القسم الثالث إن سمي
 لكل واحد منهما بدلا صح والآ لا رجل قال لا خربعتك هذين العبدان بالف أو قال علي إن كل واحد
 منهما بخمسمائة فقبل في أحدهما لا يصح وكذا لو أجر شئتين فقبل في أحدهما أو قال فاسمتك
 علي إن هذا وهذا أو هذا لك فقبل في أحدهما وكذا لو جمع بين البيع والاجارة أو القسمة
 أو بين القسمة وبين البيع أو جمع بين الكل واجمل أو فصل فقبل في أحدهما لأن هذه العقود تبطل
 بالشرط الفاسد وضم الجيد إلى الردي معناد فصار القبول في أحدهما شرط الصحة القبول في الآخر
 فإذا لم يقبل صار شرطاً فاسداً ولو قال زوجتك هاتين الامتين بالف فقبل النكاح أحدهما أو قال
 لزوجتيه خالعكما بكذا فقبلت أحدهما أو قال لعبديه اعنتكما بالف فقبل أحدهما وكان لرجلين
 علي رجل قصاص فقالا صالحناك علي ألف فقبل عن أحدهما صح لأن هذه العقود لا تبطل
 بالشرط الفاسد ولو قال لعبديه كاتبتكما بالف فقبل أحدهما لا يصح وإن فصل فقد قبل أحدهما

صح وان جمع بين النكاح والبيع او الاجارة فقبل احدهما ان قبل النكاح صح وان قبل البيع او الاجارة لا وعلى هذا غيرهما وان جمع بين الكتابة والطلاق او العتاق ان قبل الطلاق او العتاق صح اجمل او فصل وان قبل الكتابة ان فصل صح وان اجمل لا رجل له ارض يزرعها او حانوت يستغل وغلثها تكفي له ولعباله لم يحل له الزكوة والآحل منعها زوجها من الدخول عليها نشوز طلقها ثنتين ثم طلقها ثلثا على الف كان جميع الالف بازاء الواحدة قال لعبد يابسي اولامته انا عبدك لا يعتق ان فعلت كذا ما دمت ببخارا فكذا وخرج منها ثم رجع وفعل لا بحث قال المدعي لا بينة لي فبرهن او قال الشهود لا شهادة لنا ثم شهدوا تقبل وقال محمد رح لا تقبل والا صح قول ابي حنيفة رح اقربدين لا نسان ثم قال كبت كاذبا في اقراره حلف المقر له على ان المتر ما كان كاذبا فيما اقر لك به وانست بمبطل فيما تدعيه عليه عند ابي يوسف رح وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المتر له والفتوى على انه يحلف المتر له لو قال له علي عشرة دراهم الا ثلثة الا درهما لزمه ثمانية وان قال الاسبعة الا خمسة الا ثلثة الا درهما لزمه ستة خباز اتخذ حانوتا في وسط البزازين منع وكذا كل ضرر عام جعل شي من الطريق مسجدا او جعل شي من المسجد طريقا للعامة صح اهل بلد تركوا الختان يحاربهم الامام كره مسح اليد والسكين بالخبز ووضع الخبز تحت القصة والملمحة وانتظار الادام ان حصر الخبز واكل طعام حار وشبهه ونفخه كذا في الكافي * قبض بدل الصلح شرط ان كان دينيا بدين بان ونع الصلح على دراهم من دينين او من شي آخر في الدمد وان لم يكن دينيا بدين لا يشترط قبضه ادعى رجل على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بمثل العينة او اكثر بما يتغابن الناس فيه وان لم يكن له بينة او كانت غير عادلة لا وان كان الاب هو المدعي للصغير ولا بينة له يجوز كيف ما كان وان كان له بينة عادله لا يجوز الا بالمثل او باقل قدر ما يتغابن فيه ووصي الاب في هذا كالا ب الامام الذي ولاه الخليفة ان يقطع انسانا من طريق الجادة ان لم يضرب بالمارة من صادرة السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله صح حرمها بالضرب حتى وهبته مهرها لم يصح ان قدر على الضرب وان اكرهها على الخلع وقع الطلاق ولا يسط مال ولو احوالت انسانا على الزوج ثم وهبت المهر للزوج لا يصح اتخذه بئرا في ما كرهه او بالامة فنز منها حائط جارة فطاب تحويله لم يجبر عليه فان سقط الحائط منه لم يضرب عمر دار زوجته

بداله باذنها فالعمارة لها والنفقة دين عليها وإذا عمره لنفسه من غير اذن المرأة كانت العمارة له وإذا عمرها لها بغير اذنها كان البناء لها وهو متطوع في البناء فلا يكون له الرجوع عليها به ولو أخذ غريمه فنزعه انسان من يده لم يضمن النازع اذا هرب الغريم في يده مال انسان فقال له سلطان اذفع اليّ هذا المال والا اقطع يدك او اضربك خمسين فدفع لم يضمن الدافع وضع منجلا في الصحراء ليصيده حمار وحش وسمى عليه فجاء في اليوم الثاني (وتقييده باليوم الثاني وقع اتفاقا) حتى لو وجدته ميتا من ساعته لايحل لعدم شرطه ولو وجد الحمار مجروحا ميتا يؤكل كذا في التبيين * كره من الشاة الحياء والخصية والغدة والمثانة والمرارة والدم المسفوح والذكر والنخاع الصلب كذا في الكنز * للقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل واللقطة صبي حشفته ظاهرة بحيث لو رآه انسان ظنه مختونا ولا يقطع جلدة ذكره الا بتشديد ترك كشيخ اسلم فقال اهل البصرة لا يطبق الختان ووقته سبع سنين وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه الذئ في الجماع وقيل سنة ويجوز كي الصغير وبطفرته وغيرها من المداواة وكذا يجوز ثقب اذن البنات الاطفال والحامل لا تفعل ما يضر بالولد ولا ينبغي لها ان تحتجم ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس به ما لم يقرب الولادة فاذا قرب لا تحتجم واما الفصد فلا تفعله مطلقا مادامت حليى وكذا يجوز فصد البهائم وكيها وكذا علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر من البهائم كالكلب العقور والهرة اذا كان تأكل الحمام والدجاج ويذبحها ولا يضربها والمسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي جائزة وحرم شرط الجعل من الجانبين لا من احد الجانبين ومعنى شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فلک عليّ كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو قمار فلا يجوز واذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقتني فلک عليّ كذا وان سبقتك فلا شيء لي عليك جاز استحسانا ولا يجوز فيما عدا المذكورة الاربعة في الكتاب كالبغل وان كان الجعل مشروطا من احد الجانبين وشرطه ان يكون الغاية مما يحتملها الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما يسبق لا محالة فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجانبين وادخلا ثالثا محلا جازا اذا كان فرس المحلل كفوا لفرسهما يجوز ان يسبق ويسبق وان يسبق او يسبق لا محالة فلا يجوز وصورة ادخال المحلل ان يقول لا محالة ان سبقتنا فالان لك وان سبقتنا لك فلا شيء لنا عليك ولكن الشرط الذي شوطناه بينهما

وهو أيهما سبق كان له الجعل على صاحبه باقٍ على حاله فان فلبهما اخذاً للمالين وان غلبه فلا شيء
لهما عليه وبأخذ أيهما غلب المال المشروط من صاحبه ولو قال واحد من الناس لجماعة من الفرسان
والاثنين فمن سبق فله كذا من مال نفسه او قال للرماة من اصاب عدوا فله كذا جازو على هذا
الفقهاء اذا تنازعوا في المسائل وشرط للمصيب منهم جعل جاز ذلك اذا لم يكن من الجائنين والمراد
بالجواز المذكور في باب المسابقة الحل دون الاستحقاق حتى لو امتنع المغلوب عن الدفع لا يجبره
القاضي ولا يتقضي عليه به ولا يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع بان يقول اللهم صل
على محمد وآله وصحبه ونحوه واختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان يقول اللهم ارحم
محمد صلى الله عليه وسلم قال بعضهم لا يجوز وقال بعضهم يجوز ثم الاوایی ان يدعو للصحابة بالرضاء
فيقول رضي الله تعالى عنهم وللتابعين بالرحمة فيقول رحمهم الله ولمن بعدهم بالمغفرة والتجاوز فيقول
غفر الله لهم وتجاوز عنهم والاعطاء باسم النيروز والمهرجان لا يجوز وقال صاحب الجامع الاصغر
اذا اهدي يوم النيروز الى مسلم آخر ولم يرد به تعظيم ذلك اليوم ولكن حرى على ما اعتاده
بعض الناس لا يكفر ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك اليوم خاصة ويفعله قبله او بعده كيلا يكون تشبهاً
بأولئك القوم ولا بأس بلبس القلائس وندب لبس السواد وارسال ذنب العمامة بين كتفيه الى
وسط الظهر ومن اراد ان يجدد اللق اعمامته ينبغي له ان ينقضها كورا كورا فان ذلك احسن
من رفعها عن الرأس والقائما في الارض دفعة واحدة ويكره لبس المعصفر والمزفر ويستحب للرجال
ان يلبس احسن الثياب وكان ابو حنيفة رح بوعصي اصحابه بذلك وللشباب العالم ان يتقدم على الشيخ
الجاهل ولحافظ القرآن ان يختم في كل اربعين يوماً والله اعلم بالصواب كذا في التبيين *

كتاب الفرائض

وفيه خمسة عشر بابا الباب الاول في تعريفها وفيما يتعلق بانتركة الفرائض جمع ويصده
من الفرض وهو في اللغة التقدير والقطع والبيان وفي الشرع ما ثبت بدليل مقطوع به وسمي هذا
النوع من الفقه فرائض لانه سهام مقدرة مقطوعة مبينة تثبت بدليل مقطوع به فقد اشتمل على
المعنى اللغوي والشرعي كذا في الاختيار شرح المختار * والآثر في اللغة البقاء وفي الشرع انتقال

مال الغير الى الغير على سبيل الخلافة كذا في خزانة المفتين * التركة تتعلق بها حقوق اربعة جهاز الميت ودفنه والدين والوصية والميراث فيبدأ أولاً بجهازه وكفنه وما يحتاج اليه في دفنه بالمعروف كذا في المحيط * ويستثنى من ذلك حق تعلق بعين كالرهن والعبد الجاني فان المرتهن وولي الجناية اولى به من تجهيزه كذا في خزانة المفتين * ويكفن في مثل ما كان يلبسه من الثياب التحلل حال حيوته على قدر التركة من غير تقير ولا تبذير كذا في الاختيار شرح المختار * ثم بالدين وانه لا يخلو اما ان يكون الكل ديون الصحة او ديون المرض او كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض فان كان الكل ديون الصحة او ديون المرض فالكل سواء لا يقدم البعض على البعض وان كان البعض دين الصحة والبعض دين المرض يقدم دين الصحة اذا كان دين المرض ثبت باقرار المريض واما ما ثبت بالبينة او بالمعاينة فهو دين الصحة سواء كذا في المحيط * ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما يبقى بعد الكفن والدين الا ان تجيز الورثة اكثر من الثلث ثم يقسم الباقي بين الورثة على سهام الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشيء بعينه فاما اذا كانت الوصية شائعة نحو الوصية بالثلث او الربع لا يقدم الوصية على الميراث بل يكون الموصى له شريك الورثة في هذه الصورة يزداد بزيادة تركة الميت وينتقص حقه بنقصان تركة الميت كذا في التاتارخانية * ويستحق الارث باحدى خصال ثلث بالنسبة وهو القرابة والسبب وهو الزوجية والولاء وهو على ضربين ولاء عتاقة وولاء موالاة وفي كل منهما يرث الاعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل من الاعلى الا اذا شرط فقال ان مت فمالى ميراث لك فحينئذ يرث الاسفل من الاعلى كذا في خزانة المفتين * والوارثون اصناف ثلثة اصحاب الفرائض والعصبات وذو الارحام كذا في المبسوط * المستحقون للتركة عشرة اصناف مرتبة كذا في الاختيار شرح المختار * فيبدأ بذى العرض ثم بالعصبة النسبية ثم بالعصبة السببية وهو مولى العتاقة ثم عصبة مولى العتاقة ثم الرد على ذوى الفروض النسبية بقدر حقوقهم ثم ذوى الارحام ثم مولى الموالاة ثم لمقرله بالنسب الى الغير بحيث لم يثبت نسبه باقراره من ذلك الغير اذا مات المقر مصراً على اقراره كما لو اقر باخ او اخت وما اشبه ذلك ثم الموصى له بجميع المال ثم بيت المال كذا في الكافي *

الباب الثاني في ذوى الفروض وهم كل من كان لهم سهم مقدر في كتاب الله تعالى او في سنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم او بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * وهم اثنا عشر نفر عشرة من النسب واثنان من السبب

من السبب أما العشرة بالنسب فثلاثة من الرجال وسبعة من النساء * أما الرجال فالاول الاب احوال الا
وله ثلثة احوال الفرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وأن سفل والتعصيب المحض
وذلك ان لا يخلف غيره فله جميع المال بالعصوبة وكذا اذا اجتمع مع ذي فرض ليس بولد ولا
ولد ابن كزوج وام وجدة فيأخذ ذوالفرض فرضه والباقي للاب بالعصوبة والتعصيب والفرع معا
وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضا والنصف للبنت او الثلثان للبنتين فصاعدا والباقي
له بالتعصيب كذا في خزانة المفتين * والثاني الجدة والمراد الجدة الصحيح كذا في الاختيار شرح المختار * احوال ال
وهو الذي لا ندخل في نسبته الى الميت ام كاب الاب او اب اب الاب فان دخل في نسبته الى الميت ام
فهو فاسد كاب ام الاب او كاب اب ام الاب او كاب اب ام اب الاب ثم الجدة الصحيح كالأب
عند عدمه الا في رد الام الى ثلث ما بقي وحجب ام الاب وهو يحجب جميع الاخوة والاخوات
عند ابى حنيفة رح وعليه الفتوى كذا في الكافي * والثالث الاخ لام وله السدس والاثنتين فصاعدا احوال الاخ
الثلث وان اجتمع الذكور استووا في الثلث * وأما النساء فالاولى البنت وانما الصنف اذا انفردت احوال البنة
وللبنتين فصاعدا الثلثان كذا في الاختيار شرح المختار * واذا اختلف البنون والبنات عصب البنون
البنات فيكون للابن مثل حظ الانثيين كذا في التبيين * الثانية بنت الابن فللواحدة النصف احوال بنت
وللثنتين فصاعدا الثلثان فهن كالصليات عند عدم ولد الصلب كذا في الاختيار شرح المختار * الاس
فان اجتمع اولاد الصلب واولاد الابن فان كان في اولاد الصلب ذكر فلا شيء لاولاد الابن ذكورا
كانوا واناثا ومختلطين فان لم يكن في اولاد الصلب ذكر ولا في اولاد الابن ذكر فان كانت ابنة
الصلب واحدة فلها النصف وبنات الابن السدس واحدة كانت او اكثر من ذلك وان كانت
ابنة الصلب ثنتين فلهما الثلثان ولا شيء لبنات الابن وان لم يكن في اولاد الصلب ذكر وكان في اولاد
الابن ذكر فان انفرد الذكور من اولاد الابن فالباقي بعد نصيب البنات لهم نصفا كان او ثلثا فان اختلف
الذكور بالاناث من اولاد الابن فنقول ان كانت بنات الصلب ثنتين فصاعدا فلهن الثلثان والباقي
بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين عند علي وزيد رضي الله تعالى عنهما وهو قول جمهور
العلماء رح فان كانت ابنة الصلب واحدة فلها النصف والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل
حظ الانثيين كذا في المبسوط * بتان وبنت ابن ابن وابن ابن ابنتين الثلثان والباقي
بين بنت الابن ومن دونها المذكور مثل حظ الانثيين ولو ترك ثلث بنات ابن بعضهن اسفل

من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعض أسفل من بعض وثلاث بنات ابن ابن ابن بعض
 أسفل من بعض وصورة اذا كان لابن الميت ابن وبنت ولا ابن ابنة ابن وبنت ولا ابن ابنة
 ابن وبنت فمات البنون وبقيت البنات وكذلك ثلاث بنات ابن وكذلك ثلاث بنات ابن ابن
 وكذلك ثلاث بنات ابن ابن ابن على هذه الصورة *

الفريق الاول	الفريق الثاني	الفريق الثالث
ابن	ابن	ابن
ابن بنت	ابن	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
ابن بنت	ابن بنت	ابن بنت
	ابن بنت	ابن بنت
		ابن بنت

العليا من الفريق الاول لا يوازيها احد والوسطى من الفريق الاول يوازيها العليا من الفريق
 الثاني والسفلى من الفريق الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا من الفريق الثالث
 والسفلى من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث والسفلى من الفريق الثالث
 لا يوازيها احد فللعليا من الفريق الاول النصف وللوسطى من الفريق الاول والعليا من الفريق
 الثاني السدس تكملة للثلثين لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات فان كان مع العليا
 من الفريق الاول غلام فالmaal بينه وبينها للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع
 الوسطى من الفريق الاول غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول والباقي بين الغلام وبين
 من في درجته للذكر مثل حظ الانثيين وان كان مع السفلى من الفريق الاول غلام فالنصف
 للعليا من الفريق الاول والسدس للوسطى منه مع من يوازيها تكملة للثلثين والباقي بين الغلام
 وبين من يوازيه للذكر مثل حظ الانثيين وسقط الباقيات وان كان مع السفلى من الفريق
 الثاني غلام فالنصف للعليا من الفريق الاول والسدس تكملة للثلثين للوسطى منه وتلن يوازيها
 والباقي بين الغلام ومن يوازيه ومن هو اعلى منه ممن لا فرض له للذكر مثل حظ الانثيين

ويستقط البانيات وعلى هذا الأصل في هذا ان بنت الابن تصير حصبة باين الابن سواء كان في درجتها او اسفل منها اذا لم تكن صاحبة فرض كذا في خزانة المفتين * والثالثة الام ولها ثلثة احوال الام

احوال السدس مع الولد مولد الابن لوانثنين من الاخوة والاخوات من ابي جهة كانوا والثلث عند عدم هؤلاء وثلث ما يبقى بعد فرض الزوج والزوجة كذا في الاختبار شرح المختار * وذلك في موضعين زوج وابوان او زوجة وابوان فان للام ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة والباقي للاب عند الجمهور وان كان مكان الاب جد فلا م ثلث جميع المال كذا في الكافي *

البرابعة الجدة الصحيحة كام الام وان علت وام الاب وان علا وكل من يدخل في سببها اب بين امين فهي فاسدة كذا في الاختبار شرح المختار * ولها السدس لاب كانت اولام واحدة كانت او اكثر فيشتركن في السدس اذا كن ثابتات متحاذيات في الدرجة كذا في الكافي *

ثم الجدة اذا كانت ذات جهتين والاخرى ذات جهة واحدة قال ابو يوسف رح وهو رواية عن ابي حنيفة رح السدس بينهما نصفان وعليه الفتوى كذا في المضمرات * مثاله امرأة زوجت بنت بنتها من ابن ابنها فولد منهما ولد فهدى المزوجة ام ام الولد وهي ابصام اب اب الولد والجدة الاخرى ام ام اب الولد فان تزوج هذا الولد سبطا لها آخر فولد بينهما ولد صارت هذه المرأة جدة لهذا الولد الآخر من ثلثة اوجه فان تزوج هذا الولد سبطا آخر فولد بينهما ولد صارت هذه الجدة جدة لهذا الولد الآخر من اربعة اوجه وقس عليه الباقي كذا في الكافي *

الخاصة الاخوات لابصوام للواحدة النصف وللثنتين فصاعدان الثلثان كذا في خزانة المفتين * ومع الاخ لاب وام المذكور مثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي * السادسة

الاخوات لاب وهن كالاخوات لا يوين عند مدهن كذا في الاختبار شرح المختار * فللواحدة النصف وللأكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وام ولهن السدس مع الاخت لاب وام تكمله للثنتين ولا يرثن مع الاختين لابصوام الا ان يكون معهن اخ لاب فيعصيهن فيكون للاختين لاب وام الثلثان والباقي بين اولاد الاب للذكر مثل حظ الاثنين ولهن الباقي مع البنات او مع بنات الابن كذا في الكافي *

السابعة الاخوات لام للواحدة السدس وللثنتين فصاعدا الثلث كذا في الاختبار شرح المختار * ويستقط جميع الاخوة والاخوات بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالجد عند ابي حنيفة رح ويستقط اولاد الاب بهؤلاء وبالاخ لاب وام ويستقط اولاد

احوال الام

احوال الجدة
الصحيحة *احوال الاخوات
لاب وام *احوال الاخوات
لاب *احوال الاخوات
لام *

احوال الزوج
والزوجة *

الام بالولد وان كان بنتا وولد الابن والاب والجد بالاتفاق كذا في الكافي * واما الاثنان من السبب فالزوج والزوجة فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الابن والرابع مع الولد وولد الابن وللزوجة الربع عند عدمهما والثلث مع احدهما والزوجات والواحدة يشتركن في الربع والثلث وعليه الاجماع كذا في الاختيار شرح المختار * الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس * اما النصف ففرض خمسة اصناف فرض الزوج اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين وفرض بنت الصلب وفرض بنت الابن عند عدم بنت الصلب وفرض الاخت لاب وام وفرض الاخت لاب عند عدم الاخت لاب وام * واما الربع ففرض صنفين فرض الزوج اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الزوجة او الزوجات اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين * واما الثلث ففرض الزوجة او الزوجات اذا كان للميت ولد او ولد ابين * واما الثلثان ففرض اربعة اصناف فرض بنتي الصلب فصاعدا وفرض بنتي الابن فصاعدا عند عدم بنت الصلب وفرض الاختين لاب وام فصاعدا وفرض الاختين لاب فصاعدا عند عدم الاخت لاب وام * واما الثلث ففرض صنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابين ولا اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الاثنتين فصاعدا من اولاد الام ذكورا كانوا او اناثا * واما السدس ففرض سبعة اصناف فرض الاب اذا كان للميت ولد او ولد ابين وفرض الجد كذلك عند عدم الاب وفرض الام اذا كان للميت ولد او ولد ابين او اثنان من الاخوة والاخوات وفرض الجدة الواحدة او الجدات اذا اجتمعت حين يرثن وفرض بنت الابن مع بنت الصلب تكملة للثلثين وفرض الاخت لاب مع الاخت لاب وام تكملة للثلثين وفرض الواحد من اولاد الام ذكرا كان او اناثا كذا في خزائن المفتين * الباب الثالث في العصبات وهم كل من ليس له سهم مقدروا يأخذ ما بقي من سهام ذوي الفروض واذا انفرد اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * فالعصبة نوعان نسبية وسببية فالنسبية ثلاثة انواع عصبة بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت اثني وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزء ابيه وجزء جده كذا في التبيين * فاقرب العصبات الابن ثم ابن الابن وان سفل ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب وام ثم العم لاب ثم ابن العم لاب ثم عم الاب لاب وام ثم عم الاب لاب ثم ابن عم الاب لاب

عصبة بنفسه

لاب وام ثم ابن عم الاب لاب ثم عم الجدة هكذا كذا في المبسوط * واذا اجتمع جماعة من العصبية في درجة واحدة فبقسم المال عليهم باعتبار ابدانهم لا باعتبار اصولهم مثله ابن اخ وعشرة بني اخ آخر او ابن عم وعشرة بني عم آخر المال بينهم على احد عشر سهما لكل واحد سهم كذا في الاختيار شرح المختار * وعصبية بغيره وهي كل اثني تصير عصبية بذكر يوازيها وهي اربعة البنات بالابن وبنت عصبية بغيره الابن بابن الابن والاخت لاب وام لاختها والاخت لاب لاختها كذا في الحاوي للتدسي * وباقى العصبات ينفر بالميراث ذكورهم دون اخواتهم وهم اربعة ايضا العم وابن العم وابن الاخ وابن المعنق كذا في خزانة المفتين * وعصبية مع غيره وهي كل اثني تصير عصبية مع اثني اخرى كالاخوات لاب وام اولاب يصرن عصبية مع البنات او بنات الابن هكذا في محيط السرخسي * مثله بنت واخت لابوين واخ واخوة لاب فالنصف للبنات والنصف للاخت ولا شيء للاخوة لانها لما صارت عصبية نزلت منزلة الاخ لابوين ومن ترك ابني عم احدهما اخ لام فلاخ السدس والباقي بينهما نصفان وكذلك ان كان احدهما زوجا فله بالنزوجة فرضه وهو النصف والباقي بينهما نصفان كذا في خزانة المفتين * وعصبية ولدا الزنا وولدا الملاعة موالى امهما لانه لاب له فترته قرابة امه وبيرتهم فلو ترك بنتا واما والملاعن فللبنت النصف واللام السدس والباقي يرد عليهما كان لم يكن له اب وكذلك لو كان معهما زوج او زوجة اخذ فرضه والباقي بينهما فرضا وردا ولو ترك امه واحاه لامه وابن الملاعن فلامه الثلث ولاخيه لامه السدس والباقي يرد عليهما ولا شيء لابن الملاعن لانه لا اخ له من جهة الاب ولومات ولدا بن الملاعة ورته قوم ابيه وهم الاخوة ولا يرثه قوم جده وهم الاعمام واولادهم وبهذا يعرف بنية مسائله وهكذا ولد الزنا الا انهما يفرقان في مسألة واحدة وهوان ولد الزنا يرث توأمه ميراث اخ لام وولد الملاعة يرث التوأم ميراث اخ لاب وام كذا في الاختيار شرح المختار * اذا اجتمعت العصبات بعضها عصبية بنفسها وبعضها عصبية بغيرها وبعضها عصبية مع غيرها فالترجيح منها بالنزب الى الميت لا بكونها عصبية بنفسها حتى ان العصبية مع غيرها اذا كانت اقرب الى الميت من العصبية بنفسها كانت العصبية مع غيرها اولى بيانه اذا هلك الرجل وترك بنتا واختا لاب وام وابن اخ لاب فنصف الميراث للبنات والنصف للاخت ولا شيء لابن الاخ لان الاخت صارت عصبية مع البنات وهي الى الميت اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان مع ابن الاخ عمالا شيء للعم وكذلك

عصبة سببية

إذا كان مكان ابن الأخ أخا لأب لا شيء للأخ كذا في المحيط * أما العصبة السببية فالمعنى ثم
مصيبة على الترتيب الذي مر في العصبات النسبية كذا في الكافي * الباب الرابع في المحجب
وهو نوعان محجب نقصان ومحجب حرمان فمحجب النقصان وهو المحجب من سهم إلى
سهم وأما محجب الحرمان فنقول ستة لا يحجبون أصلاً الأب والأبوين والزوجة والأم والبنت
والزوجة ومن عدا هؤلاء فالأقرب يحجب الأبعد كالأبوين يحجب أولاد الأبوين والأخ لأبوين
يحجب الأخوة لأب ومن بدل من شخص لا يرث معه إلا أولاد الأم * أمثلة ذلك زوج واخت
لأبوين واخت لأب للزوج النصف وللأخت لأبوين النصف وللأخت لأب السدس تكملة
لثلاثين أصلها من ستة نعول إلى سبعة فإن كان مع الأخت لأب أخ عصبها فلا ترث شيئاً فهذا أخ
مشوم * زوج وأبوان وبنت وبنت ابن أصلها من اثنا عشر وتنعول إلى خمسة عشر للزوج
الربع ثلثة ولأبوين السدسان أربعة وللبنات النصف ستة ولبنات الابن السدس سهمان ولو كان
مع بنت الابن ابن عصبها فسقط وتنعول إلى ثلثة عشر وهذا أيضاً أخ مشوم * اختان لأبوين
واخت لأب فالأختين فرضاً وداولاً شيء للأخت لأب فإن كان معها أخوها عصبها فلها
الباقى وهو الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا أخ مبارك المحروم لا يحجب كالكاfer والقاتل
والرفيق لا نقصاناً ولا حرماناً كذا في الاختيار شرح المختار * والمحجوب يحجب بالاتفاق
كالأخوين والأختين فصاعداً بأي جهة كانا لا يرثان مع الأب والمحجبان الأم من الثلث إلى
السدس كذا في الكافي * ويسقط بنو الأعمام وهم الأخوة لأبوين بالأب وابنه وبالأب وفي الجدة
خلاف ويسقط بنو العلات وهم الأخوة لأب بهم وبهؤلاء ويسقط بنو الأخفاء وهم الأخوة لأم
بالولد وولد الابن والأب والجدة بالاتفاق كذا في الاختيار شرح المختار * ويسقط جميع الجدات
بالأم الأبويات والأميات وتسقط الأبويات بالأب كالجدة مع الأب وكذا يسقطن بالجدة إذا كن
من قبله ولا تسقط أم الأب بالجدة لأنها ليست من قبله والجدات من قبل الأم لا يسقطن بالأب
فلو ترك أباً وأم أب وأم أم فأما الأب محجوبة بالأب واختلفوا ما إذا أم أم قبل لها السدس
وقيل لها نصف السدس والقريبى تحجب البعدى واردة كانت أو محجوبة صورتها ترك أباً
وأم أب وأم أم أم قبل الكل للأب لأنه يحجب أمه وهي محجبت أم أم الأم لأنها أقرب منها
واختلفوا في الجدات إنها هل ترث مع ابنها الذي هو عم الميت أم لا قال عامة مشائخنا راجع ترث

والسائق مسبب وفي قتل الباغي العادل وعكسه تفصيل وخلاف عرف في السير كذا في الاختيار
 شرح المختار * الأب اذا ختن ولده او حججه او بطفرحة به فمات من ذلك لم يحرم الميراث
 ولو ادب ولده بالضرب فمات من ذلك فعلى قول ابي حنيفة رح بضمن ديته ويحرم الميراث
 وعلى قول ابي يوسف ومحمد رح لا يضمن شيئاً ولا يحرم الميراث ولو ان المعلم هو الذي ضربه
 باذن الاب فمات لا يضمن شيئاً بالا اتفاق كذا في المبسوط * واختلاف الدين ايضا يمنع الارث
 والمراد به الاختلاف بين الاسلام والكفر واما اختلاف ملل الكفار كالنصرانية واليهودية
 والمجوسية وعبدية الوثن فلا يمنع الارث حتى يجري التوارث بين اليهودي والنصراني والمجوسي
 واختلاف الدارين يمنع الارث كذا في التبيين * ولكن هذا الحكم في حق اهل الكفر لا في حق
 المسلمين حتى لو مات مسلم في دار الحرب يرثه ابنه الذي في دار الاسلام ثم اختلاف الدار
 على نوعين حقيقي كحربي مات في دار الحرب وله اب او ابن ذمي في دار الاسلام فانه لا يرث
 الذمي من ذلك الحربي وكذا لو مات ذمي في دار الاسلام وله اب او ابن في دار الحرب فانه
 لا يرث ذلك الحربي من هذا الذمي وحكمي كالمستأمن والذمي حتى لو مات مستأمن
 في دارنا لا يرث منه وارثه الذمي والدار انما تختلف باختلاف المنعة اي الجيش والملك لا تقطع
 العصمة فيما بينهم كذا في الكافي * واذا مات المستأمن عندنا وترك ما لا يجب ان يبعثه اليه
 ورثته ومن مات من اهل الذمة ولا وارث له فماله لبيت المال كذا في الاختيار شرح المختار *

الباب السادس في ميراث اهل الكفر وغيرهم ممن يذكر الكفار يتوارثون فيما بينهم بالا سباب التي
 يتوارث بها اهل الاسلام فيما بينهم من النسب والسبب ويرث الكافر بالسببين كالمسلم بان
 ترك ابني عم احدهما اخ لام او زوج كذا في الكافي * لو اجتمعت في الكافر قرابتان او تفرقتا
 في شخصين حجب احدهما الآخر يرث بالحاجب وان لم يحجب يرث بالقرايتين كما اذا تزوج
 مجوسي امه فولدت له ابنا فهذا الولد ابنها وابن ابنها يرث منها اذا ماتت على انه ابن
 ولا يرث على انه ابن الابن ولو ولدت له بنتا مكان الابن ترث الثلثين النصف على انها
 بنت والسدس على انها بنت الابن تكملة للثلثين وترث من ايها على انها بنت ولا ترث
 على انها اخت من الام لان الاخت تسقط من البنت ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من امها
 النصف

النصف على انها بنت وترث الباقي على انها عصبه لانها اختها من ابيها وهي عصبه مع البنت فان مات ابوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت بنت لانها من ذوى الارحام فلا ترث مع وجود ذى سهم او عصبه وهو قول عامة الصحابة رخص وبه اخذا أصحابنا راح ولا يرث الكافر بنكاح محرم كما اذا تزوج المجوسى امه او غيرها من المحارم لا يرث منها النكاح هكذا في التبيين * فصل في ميراث المرتد المرتد لا يرث من مسلم ولا من مرتد مثله كذا في المحيط * في ميراث المرتد اذا قتل او مات او لحق بدار الحرب فما اكتسبه في حال اسلامه هو ميراث لورثته المسلمين ترث زوجته من ذلك اذا كانت مسلمة ومات المرتد وهي في العدة فلما اذا انقضت مدتها قبل موت المرتد ولم يكن دخل بها فلا ميراث لها منه وان كانت قد ارتدت معه لم يكن لها منه ميراث كما لا يرث اقاربه من المرتدين فان ارتد الزوجان معانم ولدت منه ثم مات المرتد فلا ميراث لهما منه وان بقي النكاح بينهما واما الولدان ولدته لاول من ستة اشهر منذ يوم ارتد فله الميراث واما اذا ولدته لاكثر من ستة اشهر منذ يوم ارتد فله ميراث ثم على قول ابي حنيفة راح انما يرث منه ما اكتسبه في حال الاسلام فاما ما اكتسبه في حالة الردة يكون ميتا يوم صعد في بيت المال وعند ابي يوسف ومحمد راح كسب الردة يرث منه ككسب الاسلام كذا في المبسوط * فاما المرتدة اذا ماتت فزوجها هل يرث منها بظن ان ارتدت وهي صحبة لا يرث زوجها منها وان ارتدت وهي مربعة فان ماتت وعدنها لم تنقص بعد لا نصير فارة فاما لا يرث منها وفي الاستحسان تصير فارة ويرث منها كذا في الذخيرة * والمرتدة اذا ماتت قسم مالها بين ورثتها على فرائض الله تعالى سواء كان كسب الاسلام او كسب الردة كلا الكسبين بصير ميراثا عنها كذا في المحيط * فصل في ميراث الحمل الحمل يرث ويوفى نصيبه باجماع الصحابة رخص فان ولد الى ستين حيا ورث وهذا اذا كان الحمل من الميت فاما اذا كان من غير الميت كذا اذا مات وامه حامل من غير ابيه وزوجها حي فان جاءت به لاكثر من ستة اشهر لا يرث لاحتمال حدوثه بعد الموت فلا يرث بالشك الا ان بشر بالورثة بمسألة يوم الموت فان جاءت به لافل من ستة اشهر فانه يرث ثم الحمل لا يخلو اما ان يكون ممن يحجب حجب حرمان او حجب نقصان او يكون مشاركا لهم فان كان يحجب حجب حرمان فان كان يحجب الجميع كالاخوة والاخوات والاعمام ونسبهم يوفى جميع التركة التي ان تلد لجواز ان يكون

الحمل ابنا وان كان يحجب البعض كالاخوة والجدة تعطى الجدة السدس ويوقف الباقي وان كان يحجب حجب نقصان كالزوج والزوجة يعطون اقل النصيبين ويوقف الباقي وكذلك يعطى الاب السدس لاحتمال انه ابن وان كان لا يحجبهم كالجدة يعطون نصيبهم ويوقف الباقي وان كان لا يحجبهم ولكن يشاركهم بان ترك بنين او بنات وحملاروى النخفاف رح من ابي يوسف رح وهو قوله انه كان يوقف نصيب ابن واحد وعليه الفتوى وان ولد ميتا لاحكم له ولا ارث وانما يعرف حيوته بان تنفس كما ولد او استهل بان سمع له صوت او عطس او تحرك عضومنه كعينيه او شفثيه او يديه فان خرج الاكثر حيائهم مات ورث وبالعكس لا اعتبارا للاكثر فان خرج مستقيما فاذا خرج صدرة ورث وان خرج منكوسا يعتبر خروج سرته وان مات بعد الاستهلال ورث وورث عنه كذا في الاختيار شرح المختار * ومنى انفصل الحمل ميتا انما لا يرث اذا انفصل بنفسه فاما اذا فصل فهو من جملة الورثة وبيانه انه اذا ضرب انسان بطنها فالقت جنيها فهذا الجنين من جملة الورثة لان الشرع اوجب على الضارب الغرم ووجوب الضمان بالجناية على الحي دون الميت فاذا حكمنا بحيوته كان له الميراث ويورث عنه نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغرة كذا في شرح المبسوط * فصل في المفقود والاسير والغرمي والحرقي المفقود هو الرجل يخرج في وجه فيفقد ولا يعرف موضعه ولا يستبين حيوته ولا مونه او باشرة العدو فلا يستبين موته ولا قتله كذا في المحيط * قال مشائخنا رح مدار مسألة المفقود على حرف واحد ان المفقود يعتبر حيا في ماله ميتا في مال غيره حتى ينقضي من المدة ما يعلم انه لا يعيش الى مثل تلك المدة او يموت افرانه وبعد ذلك يعتبر ميتا في ماله يوم تمت المدة او مات الاقران وفي مال الغير يعتبر ميتا كانه مات يوم فقد كذا في الذخيرة * من مات في حال فقة ممن يرثه المفقود يوقف نصيب المفقود الى ان يتبين حاله لاحتمال بقائه فاذا مضت المدة التي تقدم ذكرها وحكمنا بموته قسمت امواله بين الموجودين من ورثته واما الموقوف من تركه غيره فانه يرد على ورثة ذلك الغير ويقسم بينهم كان المفقود لم يكن والا صل في ذلك ان كان معه وارث يحجب به لا يعطى شيئا وان كان لا يحجب ولكن ينقص يعطى اقل النصيبين ويوقف الباقي مثاله مات عن بنتين وابن مفقود وابن ابن وبنت ابن تعطى البنات النصف لانه متيقن ويوقف النصف الآخر ولا يعطى ولد الابن شيئا لانهم يحجبون به فلا يعطون بالشك وان كان معه وارث لا يحجب كالجدة والجدة يعطى كل

في المفقود
وغيرة *

نصيبه كما في الحمل كذا في الاختيار شرح المختار * وحكم الأسير كحكم مائر المسلمين في الميراث
 ما لم يفارق دينه فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد فان لم يعلم دينه ولا حيوته ولا موته فحكمه حكم
 المفقود كذا في السراجي * اذا مات جماعة من الفرق والعرق ولا يدري أيهم مات أولا
 جعلوا كأنهم ماتوا جميعا مع فيكون مال كل واحد منهم لورثته ولا يرث بعضهم بعضا الا اذا عرف
 ترتيب موتهم فيرث المتأخر من المتقدم وكذا الحكم اذا ماتوا بانهدام الجدار عليهم او في المعركة
 ولا يدري أيهم مات أولا كذا في التبيين * مثاله اخوان غرقا وكل واحد تسعون دينارا وخلف
 بنتا واما وعماف عند عامة العلماء رح يقسم تركته كل واحد بين الاحياء من ورثته البنت والام والعم
 على ستة ولا يرث احدهما من الآخر وان علم موت احدهما ولا ولا يدري أيهم هو اعطي
 كل واحد اليقين ووقف المشكوك حتى يتبين او يصطلحوا كذا في خزانة المفتين * فصل
 في ميراث الخشني اذا كان للمولود فرج وذكر فهو خشني فان كان يبول من الذكر فهو غلام
 وان كان يبول من الفرج فهو انثى وان بال منهما فالحكم للاسبق وان استويا فمشكل وان
 كانا في السبق سواء فلا معتبر بالكثرة فاذا بلغ الخشني وخرجت لحبته او وصل الي النساء فهو
 رجل وكذا اذا احتلم كما يحتلم الرجل او كان له ندي مسنونا ولو ظهر له ندي كندي المرأة
 او نزل له لبن في نديه او حاض او حبلى او امكن الوصول اليه من الفرج فهو امرأة وان لم يظهر
 احدي هذه العلامات او تعارضت هذه المعالم فهو خشني مشكل كذا في خزانة المفتين *
 والاصل فيه ان ابا حنيفة رح يعطيه اخس النصيبين في الميراث احتياطا لومات ابوه وتركه و ابا
 فلان السهمان وله سهم ولو تركه و بنتا فالمال بينهما نصفا فرضا و اذا اخت لاب وام وخشني
 لاب وعصبة للاخت النصف وللخشني السدس تكملة للثلثين كالأخت من الاب والباقي للعصبة زوج
 وام وخشني لابوين للزوج النصف والام السدس والباقي للخشني ويجعل ذكر الاله اقل زوج واخت
 لابوين وخشني لاب سقط ويجعل عصبة لانه اسوأ الحالين كذا في الاختيار شرح المختار *
 ولومات وترك و اذا خشني وعصبة ثم مات الولد قبل ان يستبين امره فعلى قول ابي حنيفة
 ومحمد رح وهو قول ابي يوسف رح أولا لا يعطى الأميراث جاربه وذلك نصف المال والباقي
 للعصبة فان كان للميت مع ذلك ابن معروف فعلى قول ابي حنيفة ومحمد رح المال بينهما المذكور
 مثل حظ الانثيين وتكلموا فيما اذا كان الخشني حيا بعد موتهم قبل ان يستبين امره في الثاني

في ميراث
 الخشني *

انه كيف يقسم المال بينهما فمنهم من يقول يدفع الثلث الى الخنثى والنصف الى الابن ويوقف
السدس كما في الحمل والمفقود فانه يوقف نصيبهما الى ان يتبين حالهما وأكثرهم على انه
يدفع ذلك الى الابن واذا دفع الثلثان الى الابن فهل يؤخذ منه الكفيل قال مشائخنا رح هو
على الخلاف المعروف ان القاضي اذا دفع المال الى الوارث المعروف لم يأخذ منه كفيلا
في قول ابي حنيفة رح وعندهما يحتاط في اخذ الكفيل منه وقيل بل هنا يحتاط في اخذ الكفيل
عندهم جميعا فان تبين ان الخنثى ذكر استرد ذلك من اخيه وان تبين انه انثى فالمقبوض سالم
للابن ابنة اخ خنثى وابنة ابن اخ خنثى وابن ابن اخ معروف فعلى قول اصحابنا رح
المال بينهم اثلاثان لم يكن للميت وارث غيرهذين الخنثيين فالمال كله للعليا في قولنا لانهما ابنتان
وابنة اخ مقدمة في الميراث على ابنة ابن اخ فان ترك بنتا خنثى واختا خنثى وماتا قبل
ان يستبين امرهما فللابنة النصف والباقي للاخت في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح الاول
ومحمد رح لانهما ابنتان والاخت مع البنت عصبه وان ترك اختا خنثى وابنة اخ خنثى
ففي قولنا للاخت النصف وللعصبه النصف لان الخنثيين اثنيان فلاخت النصف والباقي للعصبه
ولا شيء لابنة الاخ وان لم يكن للميت عصبه فالمال كله للاخت بالفرض والرد فانه لا شيء لذوى
الارحام مع وجود ذى السهم وابنة الاخ من ذوى الارحام وكذا لو ترك ابنة خنثى وابنة اخ
خنثى ولا عصبه له فالجواب على ما وصفنا في الاخت فان ترك ابنة خنثى وابنة ابن خنثى
وابنة ابن ابن خنثى وعصبه فعلى قولنا الخنثا اثناث فاللعليا النصف وللوسطى السدس تكملة
للاثني والباقي للعصبه ولا شيء للسفلى وان لم يكن للميت عصبه فالباقي يرد على العليا والوسطى
ارباعا على قدر موارثتهما فان ترك ابنة وثلاث بنات ابن بعضهن اسفل من بعض خنايا كلهن
وعصبه فعندنا للابنة النصف وللعليا السدس والباقي للعصبه لان الخنثا اثناث مالم يستبين حالهن
وان لم يكن له عصبه فالباقي رد على الابنة وابنة الابن على قدر ميراثهما ارباعا فان كان اسفل
منهن غلام معروف فعندنا للابنة النصف وللعليا من بنات الابن السدس تكملة للثنتين والباقي
بين الذكر الاسفل وبين الوسطى والسفلى للذكر مثل حظ الانثيين لانهما اثنيان والذكر من
اولاد الابن يعصب من فوقه من الاناث ممن لم يأخذ شيئا بالفريضة رجل مات وترك امرأته
واخوين

واخوان لامه واختالاب وام هي خنتى فعندنا للمرأة الربع وللأخوين للام الثلث وما بقي فهو للاخت الخنتى فان ترك مع ذلك اما فقي قولنا للام السدس سهمان من اثنا عشر وللرأة الربع ثلثة وللأخوين لام اربعة وللخنتى ما بقي لان اقل الصييين نصيب الذكر هنا كذا في المبسوط لشمس الائمة السرخسي * الباب السابع في ذوى الارحام وذو والارحام كل قريب ليس بذى سهم ولا عصبه وهم كالعصبات من انفرد منهم اخذ جميع المال كذا في الاختيار شرح المختار * وذو والارحام اربع اصناف صنف ينتمى الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمى اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وصنف ينتمى الى ابوي الميت كبنات الاخوة لاب وام اولاب واولاد الاخوة لام واولاد الاخوات كلها وصنف ينتمى الى جدي الميت كالا عمام لام واولادهم والعصاة واولادهم والاخوال والنحالات واولادهم وبنات الاعمام لاب وام اولاب فهو لآء وكل من يداءي بهم ذو والارحام الاولى الصنف الاول وان كان ابعد ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب العصبات وهو المأخوذ كذا في الكافي * ذكر رضي الدين السبكي رح في فرائضه انه لا يرث من الصنف الثاني وان قرب وهناك احد من الصنف الاول وان بعد وكذا الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث قال وهو المختار للفتوى والمعمول عليه من جهة مشائخنا رح تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع قال وهكذا ذكره الاستاذ الصدر الكوفي في فرائضه وعلى هذا بنت البنت وان سلت الاولى من اب الام كذا في الاختيار شرح المختار * وانما يرث ذو والارحام اذا لم يكن احد من اصحاب الفرائض ممن يرث عليه ولم يكن عصبه واجمعوا على ان ذوى الارحام لا يحجبون بالزوج والزوجة اي يرثون معهم ما يعطى للزوج والزوجة نصيبه ثم بقسم الباقي بين ذوى الارحام كما لو انفردوا مثاله زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم للزوج النصف والباقي لبنت البنت ثم الاولى بالميراث من الصنف الاول الاقرب الى الميت كبنات البنت الاولى من بنت بنت البنت فان استورا في الدرجة اي في القرب فولد الوارث الاولى سواء كان ولد عصبه او ولد صاحب فرض كبنات بنت الابن الاولى من ابن بنت البنت وابن بنت ابن الاولى من ابن بنت بنت كذا في الكافي * واختلما في

ولد ولد الوارث والصحيح انه ليس باولى كذا في خزانة المفتين * وان استووا في القرب وليس
فيهم ولد الوارث فالمال يقسم بينهم على السواء ان كانوا ذكورا كلهم او اناثا كلهن فان كانوا مختلطين
فللذكر مثل حظ الانثيين وهذا بخلاف ان اتفقت صفة الاصول اى الآباء والامهات
في الذكورة والانوثة وان اختلفت صفة الاصول فعند ابي يوسف رح يعتبر ابدان الفروع ويقسم
المال بينهم على السواء ان كان الكل ذكورا او كان الكل اناثا وان كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ
الانثيين وعند محمد رح يؤخذ العدد من ابدانهم والوصف من البطن الذي اختلف حتى
لو ترك ابن بنت وبنت بنت فمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان صفة
الاصول متفقة وكذا لو ترك ابن ابن بنت بنت بنت بنت فمال بينهما للذكر مثل
حظ الانثيين لاتفاق الاصول وهذا بخلاف لو ترك بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فعند
ابي يوسف رح المال بينهما نصفان اعتبارا لابدانهما وعند محمد رح المال بينهما اثلاثا لثلاث بنات ابن
البنت وثلاث لبنات بنت البنت اعتبارا للاصول كانه مات من ابن بنت ومن بنت بنت ثم ما
اصاب ابن البنت فلولده وما اصاب بنت البنت فلولدها ولو ترك ولدي بنت بنت ولدي
ابن بنت فعند ابي يوسف رح المال بينهما باعتبار الابدان على ستة لكل ذكر سهمان ولكل
انثى سهم وعند محمد رح يقسم باعتبار الاصول فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون
ثلثا المال لابن البنت وثلثه لبنات البنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولديه اثلاثا لثلاث
لابنه وثلثه لبنته وما اصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا لثلاث لابنها وثلثه لبناتها
فيكون القسمة من تسعة ولو ترك بنتي ابن بنت وابن بنت فعند ابي يوسف رح ظاهر
وعند محمد رح يقسم بينهم اخماسا خمس المال لابن بنت بنت واربعة اخماسه لبنتي
ابن بنت كانه مات عن ابني بنت وبنت بنت فما اصاب بنت البنت لولدها وما اصاب
الابن فلولديه ولو ترك ابني بنت بنت وبنت ابن بنت وابنتي بنت ابن بنت
فعند ابي يوسف رح المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد رح يقسم المال على
اعلى الخلاف اى في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول اربعة اسباعه
لبنتي بنت ابن البنت نصيب جد هما وثلثة اسباعه وهو نصيب البنتين يقسم على ولديهما في البطن
الثالث ايضا فنصفها لبنت ابن بنت البنت نصيب ابيها والنصف الآخر لابني بنت بنت البنت

الصف
الثالث *

ام الام وهذا الجواب على قول من لا يعتبر المدلى بالوارث كذا في خزائن المفتين * والصف الثالث وهو ثلاثة انواع الاول بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب وام واولادهم والثاني بنات الاخوة واولاد الاخوات لاب وام واولادهم والثالث اولاد الاخوة والاخوات لام واولادهم فان كانوا من النوع الاول او الثاني فهم كالصف الاول في تساوى الدرجة والقرب والادلاء بوارث والقسمة وان اختلفوا في ذلك فعند ابي يوسف رح يعتبر الابدان وعند محمد رح يعتبر الابدان ووصف الاصول كذا في الاختيار شرح المختار * مثاله بنت الاخت اولى من بنت بنت الاخت لانها اقرب بنت ابن الاخ اولى من بنت بنت الاخ لانها ولد الوارث بنت اخت وابن اخت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بنت ابن اخ وابن بنت اخ وبنت بنت اخت فعند ابي يوسف رح يعتبر الابدان وعند محمد رح خمس المال لبنت بنت الاخت وثلاث اربعة الاخماس لابن بنت الاخ وثلاث اربعة الاخماس لبنت ابن الاخ ابن اخت لاب وام وبنت اخ لاب وام فابو يوسف رح يعتبر الابدان دون الاصول فعنده ثلث المال لبنت الاخ لاب وام وثلاثة لابن الاخت لاب وام والكلام في اولاد الاخوات والاخوة لاب كاللأم في الفريق الاول عند عدمهم كذا في خزائن المفتين * وان كانوا من النوع الثالث فالمال بينهم بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء اعتبارا باصولهم ولا خلاف فيه الا ما روي شاذ عن ابي يوسف رح انهم يقسم للذكر مثل حظ الانثيين وان كانوا من الانواع وتساووا في الدرجة فالمدلى بوارث اولى ثم عند ابي يوسف رح من كان منهم لاب وام اولى ثم لاب ثم لام وعند محمد رح يقسم المال على اصولهم وينقل نصيب كل اصل الى فرعه * مثاله ثلث بنات اخوات متفرقات عند ابي يوسف رح المال كله لبنت الاخت لابوين وعند محمد رح لها ثلثة اخماس ولبنت الاخت من الاب خمس ولبنت الاخت لام خمس باعتبار الاصول فرضا وردا ثلث بنات اخوة متفرقين عند ابي يوسف رح كل المال لبنت الاخ من الابوين وعند محمد رح لبنت الاخ من الام السدس والباقي لبنت الاخ من الابوين بنت اخت لاب وبنت اخت لام المال للاولى عند ابي يوسف رح لانها اقوى وعند محمد رح لها ثلثة اربع وللأخرى الربع فرضا وردا اعتبارا بالاصول ابنا اخت لابوين وبنت اخت لام عند ابي يوسف رح المال للابنين وعند محمد رح ابنا اخت كالاختين فيقسم

المال بينهم على خمسة وأولاد هؤلاء كاصولهم المدلى بوارث أولى اذا استوا ومثاله ابن ابن اخ لام وابن بنت اخ لابوين وبنت ابن اخ لاب المال للبنت لانها تدلى بوارث كذا في الاختيار شرح المختار * الصنف الرابع اذا انفرد واحد منهم استحق كل المال وهذا الحكم يتأني الصنف الرابع * في جميع الاصناف وان اجتمعوا وكان حيز قرابتهم متحدا بان كان الكل من جنس واحدة لا نوى أولى بالاجماع اي من كان لاب وام أولى ممن كان لاب ومن كان لاب أولى ممن كان لام ذكورا كانوا انا كذا في الكافي * ثم ولد الوارث أولى فان كان احدهما ولد للوارث غير انه ذو قرابة واحدة والاخرى ولد ذى الرحم لكن ذاقرا بنين الصحيح ان ذاقرا بنين أولى * مثاله بنت ابن عم لاب وابن ابن عمه لاب وام فالثاني أولى كذا في خزائن المفتين * وان كانوا ذكورا وانا استوت قرابتهم فللذكر مثل حظ الانثيين كعم وعمه كلاهما الام او خال وخالة كلاهما لاب وام اولاب اولام وان كان حيز قرابتهم مختلفا كعمه لاب وام وخالة لام او خال لاب وام وعمه لام فالثلاثان لقرابة الاب وهو نصيب الاب والثالث لقرابة الام وهو نصيب الام وكذا في اولادهم اولهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان وان استوا في القرب وكان حيز قرابتهم متحدا فولد العصبه أولى كبنت العم وابن العمه كلاهما لاب وام اولاب فمال كله لبنت العم وان كان احدهما لاب وام والاخر لاب المال كله لمن له قوة القرابة بآبائه ثلث عمات عمه لاب وام وعمه لاب وعمه لام وثلاث خالات حالة لاب وام وحالة لاب وخالة لام فثلث المال للعمات كله للعمه لاب وام لقوة القرابة وثلاث المال للخالات كله للخالة لاب وام لقوة القرابة خالة لاب وام وخال لاب وام وعمه لاب وام وعمه لاب فثلث المال للعمه التي لاب وام لقوة القرابة وثلاثه بين الخال والخالة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين وتصح من تسعة * بنت الخال لاب وام وبنت العمه لام فثلث المال لبنت العمه والثلاث لبنت الخال * بنت خالة لاب وام وبنت عم لام فالثلاث لبنت العم لام والثلاث لبنت الخالة بنت عم لاب وام وبنت عمه لاب وام فمال كله لبنت العم لانها ولد العصبه بنت عمه لاب وبنت عمه لاب وام فمال كله لبنت العمه لاب وام لقوة القرابة بنت خالة لاب وام وبنت خال لاب فمال كله لبنت الخالة لقوة القرابة كذا في الكافي * قال رضي اعلم بان الاقرب من اولاد العمات والاخوال والخالات مقدم على الابعد في الاستحقاق سواء انحدرت الجهة او اختلفت والتفاوت بالقرب بالتفاوت في البطون فمن يكون منهم

ذو بطن واحد فهو اقرب ممن يكون ذو بطنين وذو ابطنين اقرب من ذي ثلاثة بطون وبيانه
فيما اذا ترك بنت خالة وبنت بنت خالة او بنت ابن خالة او ابن ابن خالة فالميراث لبنت الخالة
لانها اقرب بدرجة وكذلك ان ترك بنت عمه وبنت بنت خالة فبنت العمه اولى بالمال لانها
اقرب بدرجة وان كانا من جهتين مختلفتين وان ترك بنات العمه مع ابنة خالة واحدة فلبنات
العمه الثلثان ولا ابنة الخالة الثلث وان كان بعض هؤلاء ذوقرابتين وبعضهم ذوقرابة واحدة
فعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا وعند اتحاد الجهة الذي لاب اولى من الذي لام ذكرنا
كان اوانثى بيانه فيما اذا ترك ثلث بنات عمات متفرقات فان المال كله لابنة العمه لاب وام
وكذلك ثلث بنات خالات متفرقات فان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام فلا ابنة
العمه الثلثان ولا ابنة الخالة الثلث وكذلك ان كان احدهما ولد عصبة او ولد صاحب فرض فعند
اتحاد الجهة يقدم ولد العصبة وصاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقع الترجيح بهذا بل يعتبر
المساواة في الاتصال بالميت بيانه فيما اذا ترك ابنة عم لاب وام اولاب وابنة عمه فالمال كله
لابنة العم لانها ولد عصبة ولو ترك ابنة عم وابنة خال او خالة فلا ابنة العم الثلثان ولا ابنة الخال
او الخالة الثلث لان الجهة مختلفة هنا ولا يترجح احدهما بكونه ولد عصبة وهذا في رواية ابن ابي
عمران عن ابي يوسف رح فاما في ظاهر المذهب ولد العصبة اولى سواء اختلفت الجهة او اتحدت
لان ولد العصبة اقرب اتصالا بوارث الميت فكأنه اقرب اتصالا بالميت فان كان قوم من هؤلاء
من قبل الام من بنات الاخوال او الخالات وقوم من قبل الاب من بنات العمات والاعمام
لام فالمال مقسوم بين الفريقين اثلاثا سواء كان من كل جانب ذوقرابتين او من احد الجانبين
ذوقرابة واحدة ثم ما اصاب كل فريق فيما بينهم يترجح جهة ذي القرابتين على ذي قرابة
واحدة وكذلك يترجح فيه من كان قرابته لاب على من كان قرابته لام فان استووا في القرابة
فالقسمه بينهم على الابدان في قول ابي يوسف رح الآخر وعلى اول من يقع الخلاف به من
الآباء في قول ابي يوسف رح الاول وهو قول محمد رح بيانه فيما اذا ترك ابن خالة وابنة
خالة فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان لان الآباء قد اتفقت فان ترك ابنة
خال وابن خالة فعلى قول ابي يوسف رح الآخر لابن الخالة الثلثان ولا ابنة الخال الثلث وعلى
قول محمد رح على عكس هذا ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين

ولو ترك ابن عمه وابنة عمه فان كانت ابنة عم لاب وام اولاب فهي اولى لانها ولد عصبة وابن العمه ليس بولد عصبة وان كانت بنت عم لام فعلى قول ابي يوسف رح الآخر المال بينهما اثلاثا على الابدان لابن العمه الثلثان وابنت العم الثلث وعند محمد رح على مكس ذلك باعتبار الآباء وهذا اذا كان ابن العمه لام فاما اذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولى بجميع المال لانه ذو قرابتين وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لان ادلاءه بقراءة الاب وفي استحقاق العصوبة يقدم قرابة الاب على قرابة الام فان ترك الميت خاله للام او خاله للام فالميراث له ان لم يكن معه غيره وان تركهما جميعا فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين اثلاثا باعتبار الابدان فان ترك خاله للام وعمه للام فقد ذكر ابو سليمان من اصحابنا رح ان المال بينهما اثلاثا للعمة والثلث للخالة ثم على ظاهر الرواية يستوي ان يكون لهما قرابتان او يكون لاحدهما قرابتان والاخرى قرابة واحدة فان ترك عمه الاب وعم الاب فالمال كله لعم الاب ان كان لاب وام اولاب لانه عصبة وان كان لام فالمال بينهما اثلاثا على الابدان في قول ابي يوسف رح الآخر وعلى المدلى به في قوله الاول وهو قول محمد رح وان كان هناك عمه الاب وخاله الاب فعلى رواية ابي سليمان المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين فان اجتمع العريقتان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام فلقوم الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم تسمه كل فريق بين كل فريق في هذا النصل كقسمة جميع المال فيما تقدم ولا يختلف الجواب بكون احدهما ذا قرابتين والاخر ذا قرابة واحدة في القسمة عند اختلاف الجهة لكن في نصيب كل فريق يترجم ذو قرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم والكلام في اولاد هؤلاء بمنزلة الكلام في آبائهم ولكن عند انعدام الاصول فاما عند وجود واحد من الاصول فلا شيء للاولاد كما لا شيء لاحد من اولاد العمات والخالات عند بقاء عمه وخالة للميت وينصون في هذا الجنس شخص له قرابتان يبان في امرأة لها اخ لام واخت لاب فتزوج اخوها لام اختها لا يبيها فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فهذه المرأة خالته لاب وهي ايضا عمته لام كذا في المبسوط للشمس الاثمة السرخسي *

الباب الثامن في حساب الفرائض السهام المقدرة ستة السدس والثلث والثلثان خمس واحد والثلث والرابع والنصف جنس واحد ولكل سهم من هذه السهام مخرج فالنصف يخرج من سهمين وما عداه يخرج كل سهم من اسمه كالثلثين من ثمانية والرابع من اربعة والثلث والثلثان

من ثلثة والسدس من ستة وأن اجتمع الربع مع كل الآخر او مع بعضه فاصله من اثنا عشر وان
اجتمع الثمن مع كل الآخر او مع بعضه فاصله من اربعة وعشرين كذا في المحيط * وإذا اختلف
النصف بكل الآخر او ببعضه فهي من ستة هكذا في خزانة المفتين * وإذا صحت الفريضة فان
انقسمت سهام كل فريق عليه فلا حاجة الى الضرب وان انكسر فاضرب عدد رؤس من انكسر
في اصل المسئلة وعولها ان كانت عائلة فما خرج صحت منه المسئلة : مثاله امرأة واخوان للمرأة
الربع سهم يبقى ثلثة لا يستقيم على اخوين ولا موافقة فاضرب اثنين في اربعة تكن ثمانية منها تصح
وان وافق سهامهم عدد هم فاضرب وفق عدد هم في المسئلة : مثاله امرأة وستة اخوة للزوجة الربع
يبقى ثلثة لا يستقيم على ستة وبينهما موافقة بالثلث فاضرب وفق عدد هم وهاتان في اصل المسئلة
وهو اربعة تكن ثمانية منها تصح كان للزوجة سهم في اثنين يكن اثنين وللأخوة ثلثة في اثنين يكن ستة
لكل واحد سهم * آخر زوجة وستة اخوة وثلثة اخوات لابوين اصلها من اربعة للزوجة سهم يبقى
ثلثة لا يستقيم على خمسة عشر لكن بينهما موافقة بالثلث فيرجع الخمسة عشر الى ثلثها وهو خمسة
فاضرب الخمسة في اربعة يكن عشرين منها تصح وان انكسر على فريقين فاطلب الموافقة بين سهام
كل فريق وعدد هم ثم بين العدد بين فان كانا متماثلين فاضرب احدهما في اصل المسئلة وان كانا
متداخلين فاضرب اكثرهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في الآخر فما خرج في المسئلة
وان كانا متباينين فاضرب كل احدهما في الآخر ثم المجموع في المسئلة : مثاله ثلثة اعمام وثلث
بنات للبنات الثلاث يبقى سهم للاعمام فقد انكسر على فريقين وهما متماثلان فاضرب عدد
احدهما وهو ثلثة في اصل المسئلة يكن تسعة منها تصح * آخر خمس جدات وخمس اخوات
لابوين وعم اصلها من ستة ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن الاعداد منماتلة فاضرب
احدهما وهو خمسة في المسئلة يكن ثلثين منها تصح * آخر جدة وست اخوات لابوين وتسع اخوات
لام من ستة وتعول الى سبعة للجدة سهم وللأخوات لام سهمان ولا موافقة وللأخوات لابوين
اربعة وبينهما موافقة بالنصف فرجع الى ثلثة وهي داخله في التسعة فاضرب تسعة في اصل المسئلة
وهي سبعة يكن ثلثة وستين منها تصح * آخر بنت وست جدات واربع بنات ابن وعم من ستة
ولا موافقة بين السهام والاعداد لكن بين الرؤس وهي الستة والاربعة موافقة بالنصف فاضرب
نصف

نصف احدهما في الآخر يكن اثنا عشر ثم اثنا عشر في المستلة يكن اثنين وسبعين منها
تصح * آخر زوجة وستة عشر اختالام وخمسة وعشرون عماربع وثلاث وما بقي اصلها
من اثنا عشر وبين سهام الاخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع الى اربعة وبين الاعمام
وسهامهم موافقة بالخمس فيرجع الى خمسها وهي خمسة ولا موافقة بين الاعداد فاصرب
احد العددين وهو اربعة في الآخر وهو خمسة يكن عشرين ثم اضربها في اصل المستلة
اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح وان انكسر على ثلث فرق او اكثر فذلك يطلب
المشاركة اولاً بين السهام والاعداد ثم بين الاعداد والاعداد ثم ان فعلت كما فعلت في الفريقين
في المداخلة والمماثلة والموافقة والمباينة ولا يتصور الكسر على اربعة فرق في الفرائض
وما حصل من الضرب بين الفرق وسهامهم يسمى جزء السهم فاصربه في اصل المستلة مثاله
اربعة زوجات وثلث جدات واثنا عشر عما اصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلثة وللجدات
السدس سهمان وللاعمام ما بقي سبعة ولا موافقة بين الاعداد والسهام لكن الاعداد منداخلة
فاصرب اكثرها وهو اثنا عشر في اصل المستلة يكن مائة واربعة واربعين منها تصح كان للزوجات
ثلثة في اثنا عشر ستة وثلثين لكل زوجة تسعة وكان للجدات سهمان في اثنا عشر اربعة وعشرين
لكل جدة ثمانية وكان للاعمام سبعة في اثنا عشر اربعة وثمانين لكل عم سبعة * آخر ست
جدات وتسع بنات وخمسة عشر عما اصلها من ستة للجدات سهم لا ينقسم ولا موافقة للبنات
اربعة كذلك وللاعمام سهم كذلك وبين اعدادهم موافقة فاصرب ثلث الجدات وهو اثنان
في عدد البنات وهو تسعة يكن ثمانية عشر ثم اصرب وفيها الثلث وهو ستة في عدد الاعمام
وهو خمسة عشر يكن تسعين ثم اصرب التسعين في اصل المستلة ستة يكن خمسمائة واربعين
منها تصح * آخر زوجتان وعشر جدات واربعون اختالام وعشرون عما اصلها من اثنا عشر
للزوجتين الربع ثلثة لا ينقسم ولا موافقة وللجدات السدس سهمان لا ينقسم لكن بينهما
موافقة بالنصف فيرجع الى نصفها وهو خمسة والاخوات الثلث اربعة لا ينقسم ويوافق بالربع
فيرجع الى ربعها وهو عشرة وللاعمام ما بقي وهو ثلثة لا يستقيم ولا موافقة والخمسة والعشرة
داخلة في العشرين فاصرب عشرين في اصل المستلة اثنا عشر يكن مائتين واربعين منها تصح *
آخر اربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمانى عشرة بنتا وستة اعمام اصلها من اربعة وعشرين

للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللجدات السدس اربعة كذلك وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى النصف وهي تسعة بقي للاعمام سهم معنا اربعة وخمسة عشر وتسعة وستة وبين التسعة والسته موافقة بالثلث فاضرب ثلث احدهما في الآخر يكن ثمانية عشر وبينها وبين الخمسة عشر موافقة بالثلث ايضا فاضرب ثلث احدهما في الآخر يكن تسعين وهي توافق الاربعة بالنصف فاضرب اثنين في تسعين يكن مائة وثمانين اضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن اربعة آلاف وثلثمائة وعشرين منها تصح * آخر زوجتان وعشرين بنات وست جدات وسبعة اعمام من اربعة وعشرين للزوجتين الثمن ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع الى خمسة وللجدات السدس اربعة بينهما موافقة بالنصف ايضا يرجع الى ثلاثة وللعمام سهم معنا اثنان وخمسة وثلاثة وسبعة كلها متباعدة فاضرب اثنين في خمسة يكن عشرة اضربها في ثلاثة يكن ثلثين اضربها في سبعة يكن مائتين وعشرة اضربها في اصل المسئلة يكن خمسة آلاف واربعين كذا في الاختبار شرح المختار * خمس اخوات لاب وثلث اخوات لام وسبع جدات واربع زوجات اصلها من اثنا عشر ونعول الى سبعة عشر فلا اخوات لاب الثلثان ثمانية لا ينقسم عليهن ولا يوافق ولا اخوات لام الثلث اربعة لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللجدات السدس سهمان لا ينقسم عليهن ولا يوافق وللزوجات الربع ثلاثة لا ينقسم عليهن ولا يوافق فالخمس لا يوافق الثلاثة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ خمسة عشر وخمس عشر لا يوافق الاربعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ ستين والستون لا يوافق السبعة فاضرب احدهما في الاخرى تبلغ اربعمائة وعشرين ثم اضرب اربعمائة وعشرين في الفريضة وهي سبعة عشر تبلغ سبعة آلاف ومائة واربعين فمنها تصح كذا في التبيين * الباب التاسع في معرفة التوافق والتماثل والتداخل والتباين اعلم ان كل عدد من هذه الاقسام الاربعة اما المتماثلان فهما المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة وهذا يعرف بالبدئية متماثلان * واما المتداخلان فكل عدد من احدهما جزء الآخر وهو ان لا يكون اكثر من نصفه كالثلاثة متداخلان * مع التسعة والاربعة مع اثنا عشر فالثلاثة ثلث التسعة والاربعة ثلث اثنا عشر والاربعة نصف الثمانية وكذلك الثلاثة مع الستة طريق معرفة ذلك ان يسقط الاقل من الاكثر فان بقي به فهما متداخلان كالخمس والاربعة مع العشرين فانك اذا اسقطت الخمسة من العشرين اربع مرات او الاربعة خمس

مرات فنت العشرون فقلت انهما متداخلان أو تقول كل عدد ينقسم الاكثر على الأقل
 قسمه صحيحة فهما متداخلان كما ذكرنا فانك اذا قسمت العشرين على الخمسة يجيء اربعة اقسام
 قسمه صحيحة وكذلك اذا قسمتها على الاربعة يجيء خمسة اقسام قسمه صحيحة وأما المتوافقان
 فكل عدد ينقسم لا يقني احدهما الآخر ولا ينقسم عليه لكن يقنيهما عدد آخر فيكونان متوافقين بجزء
 العدد المفني كالثمانية مع الاثنا عشر يقنيهما اربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع
 خمسة وعشرين يقنيهما خمسة فتوافقهما بالخمس وقد يقنيهما اعداد كاثنا عشر وثمانية عشر فانه
 يقنيهما الستة والثلاثة والاثنان فيؤخذ جزء اللفظ من اكثر الاعداد فيكون اخصر في الضرب
 والحساب وطريق معرفة الموافقة ان ينقص احدهما من الآخر ابدأ بما بقي فخذ جزء الموافقة من
 ذلك كخمس عشر مع خمسة وعشرين فانك اذا نقصت منها الخمسة عشر بقي عشرة فاذا نقصت
 العشرة من خمسة عشر بقي خمسة وطريق معرفة جزء الموافقة ان تنسب الواحد الى العدد الباقي
 فما كان من نسبة الواحد اليه هو جزء التوافق مثاله ما ذكرنا بقي خمسة انسب الواحد اليها
 يكن خمسا فاعلم ان الموافقة بينهما بالاحماس وان كان الجزء المفني للعدد ينقسم اكثر من عشرة
 كالسنة والثلاثين والاربعة والخمسين فالذي يقنيهما ثمانية عشر * واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون
 يقنيهما احد عشر * وثلاثون وخمسة واربعون يقنيهما خمسة عشر فانظر فان كان المفني فردا او لا
 وهو الذي ليس له جزء صحيح ابي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كاحد عشر فقل الموافقة
 بينهما جزء من احد عشر لانه لا يمكن التعبير عنه صحيحا بشيء آخر فان كان العدد المفني زوجا
 كالثمانية عشر فيمادكرنا او فردا مركبا وهو الذي له جزآن صحيحان او اكثر كخمس عشرة وشرافان لها
 جزئين صحيحين وهو الخمس ثلثة والثلث خمسة يسمى مركبا لانه يتركب من ضرب عدد في عدد
 وهو ثلثة في خمسة فان شئت ان تقول كما قلت في الفرد الاول هو موافق بجزء من خمسة عشر وبجزء
 من ثمانية عشر وان شئت ان تنسب الواحد اليه بكسرين يضاف احدهما الى الآخر فتقول
 في خمسة عشر موافقة بثلث الخمس وفي ثمانية عشر بثلث السدس ونس عليه نظائره * وأما المتباينان
 فكل عدد ينقسم ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يقنيهما الا الواحد كالخمس مع السبعة والسبعة مع
 التسعة واحد عشر مع العشرين وامثاله كذا في خزانة المفتين * واذا صحت المسئلة بما تقدم من
 الطرق وارتدت ان تعرف نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من اصل المسئلة

فيما ضربته في أصلها فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث ان تضرب
 سهامه فيما ضربته في أصل المسئلة يخرج نصيبه مثاله اربع زوجات وست اخوات لابوين وعشرة
 اعمام أصلها من اثنا عشر للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق وللأخوات الثلثان ثمانية
 لا يستقيم لكن يوافق بالنصف يرجع الى ثلاثة وللأعمام واحد منها اربعة وثلاثة وعشرة بين الأربعة
 والعشرة موافقة بالنصف فاضرب نصف احدهما في الآخر يكن عشرين ثم اضرب العشرين
 في ثلاثة يكن ستين اضربها في أصل المسئلة اثنا عشر يكن سبعمئة وعشرين منها تصح فاذا اردت
 ان تعرف نصيب كل فريق فقل كان للزوجات ثلث مضروبة فيما ضربته في أصل المسئلة وهي
 ستون يكن مائة وثمانين وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين اوبعمئة وثمانين وكان
 للأعمام سهم في ستين يكن ستين واذا شئت ان تعرف نصيب كل وارث فقل كان لكل زوجة
 ثلاثة ارباع سهم مضروبة في ستين يكن خمسة واربعين وكان لكل اخت سهم وثلاث في ستين يكن
 ثمانين ولكل عم عشر اسهم في ستين يكن ستة فهذا بيان تصحيح المسائل ومعرفة نصيب كل فريق
 وكل وارث فقس عليه امثاله واعمل بما اوضحته من الطرق تجد كذلك ان شاء الله تعالى * وطريق
 آخر لمعرفة نصيب كل فرد ان تقسم المضروب على اي فريق شئت ثم اضرب الخارج في نصيب
 ذلك الفريق فالحاصل نصيب كل واحد من ذلك الفريق مثاله ما تقدم من مسئلة المضروب
 ستون تقسمه على الزوجات اربع يخرج خمسة عشر تضربها في نصيب الزوجات وهي ثلاثة يكن
 خمسة واربعين فهو نصيب كل زوجة ولو قسمتها على الاخوات يخرج لكل اخت عشرة تضربها
 في سهامهن وهي ثمانية يكن ثمانين هي لكل اخت ولو قسمتها على الأعمام يخرج ستة فاضربها
 في نصيبهم وهو سهم يكن ستة لكل عم * وطريق آخر طريق النسبة ان تنسب السهام لكل فريق من أصل
 المسئلة الى عدد رؤسهم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروب لكل واحد من أحاد الفريق مثاله
 مسئلتنا فنقول سهام الزوجات ثلاثة تنسبها الى عددن وهو اربعة يكن ثلاثة ارباع المضروب وهو
 خمسة واربعون فكذا تعمل في نصيب الاخوات والأعمام كذا في الاختيار شرح المختار * الباب العاشر
 في العول قال رضي الله تعالى عنه اعلم ان الفرائض ثلاثة فريضة مادلة وفريضة قاصرة وفريضة عائلة
 فالفريضة العادلة هي التي يستوي فيها أصحاب الفرائض لسهام المال بان ترك اختين لاب وام واختين

لام فالاختين لام الثلث والاختين لاب وام الثلثان وكذلك ان كان سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وهناك عصبه فان الباقي من اصحاب الفرائض يكون للعصبه فهو فريضة عادلة واما الفريضة القاصرة ان يكون سهام اصحاب الفرائض دون سهام المال وليس هناك عصبه بان ترك اختين لاب وام واما فالاختين لاب وام الثلثان ولام السدس ولا عصبه في الورثة لياخذ ما بقي فالحكم فيه الرد والفريضة العائلة ان يكون سهام اصحاب الفرائض اكثر من سهام المال بان كان هناك ثلثين ونصفا كالزوج مع الاختين لاب وام ومع الام او نصفين وثلاثا كالزوج مع الاخت الواحدة لاب وام ومع الام فالحكم في هذا العول في قول اكثر الصحابة عمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم وهو مذهب الفقهاء كذا في المبسوط * العول هو زيادة السهام على الفريضة فتعول المسئلة الى سهام الفريضة ويدخل النقصان عليهم على قدر حقوقهم لعدم ترجيح البعض على البعض كالدیون والوصايا اذا ضاقت التركة عن ايفاء الكل فانها تنقسم عليهم على قدر انصائبهم ويدخل النقص على الكل كذا هذا كذا في الاختيار شرح المختار * واعلم ان اصول المسائل سبعة اثنان وثلاثة واربع وستة وثمانية واثنا عشر واربعه وعشرون اربعة منها لا تعول الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية وثلاثة تعول الستة والاثناعشر والاربعة والعشرون فالستة تعول الى عشرة وترا وشعرا واثناعشر تعول الى ثلثة عشر وخمسة عشر وسبعة عشر واربعه وعشرون تعول الى سبعة وعشرين لا غير * اصله تعرف هذه الاصول بها اما التي لا تعول فزوج واخت لابوين للزوج النصف والاخت النصف وكذلك زوج واخت لاب وسمي هاتان المسئلتان اليتميتين لانه لا يورث المال بعريضتين متساويتين الا في هاتين المسئلتين بنت وعصبه نصف وما بقي اصلها من ثنتين اخوان لام واخ لابوين ثلث وما بقي اخان لاب وام واخ لاب ثلثان وما بقي اصلها من ثلثة اخوان لابوين واختان لام ثلثان وثلث زوج بنت وعصبه ربع ونصف وما بقي اصلها من اربعة زوجة وبنت وعصبه ثمن ونصف وما بقي اصلها من ثمانية زوجة وابن ثمن وما بقي من ثمانية * اصله العائلة جدة واخت لام واخت لابوين واخت لاب اصلها من ستة تصح منها جدة واختان لام واخت لابوين واخت لاب سدس وثلث ونصف وسدس اصلها من ستة وتعول الى سبعة زوج وام واخوان لام نصف وثلث وسدس من ستة وتسمى مسئلة الارام فانها التزام على مذهب بن

عباس رضي الله تعالى عنهما لانه ان قال كما قلنا فقد حجب الام من الثلث الى السدس بالاختين ولا يقول به وان جعل للام الثلث وللاختين السدس فقد ادخل النقص على اولاد الام وليس ذلك مذهبه وهو خلاف النص ايضا وان جعل لهما الثلث فقد قال بالعول زوج وام واخت لابوين نصف وثلث ونصف اصلها من ستة وتعمل الى ثمانية وهي اول مسألة عالت في الاسلام وتعت في صدر خلافة عمر رضي الله عنه فاستشار الصحابة رض فاشار العباس رضي ان يقسم عليهم بقدر سهامهم فصاروا الى ذلك زوج وام واختان لابوين اصلها من ستة وتعمل الى ثمانية زوج وام وثلث اخوات متفرقات اصلها من ستة وتعمل الى تسعة للزوج ثلثة وللأم سهم وللأخت لابوين ثلثة وللأخت لاب سهم السدس تكملة للثلثين زوج وام واختان لام لابوين نصف وثلث وسدس وثلثان اصلها من ستة وتعمل الى عشرة وتسمى ام الفروع لانها اكثر المسائل عولا فشبهت الاربعة الزوائد بالفروع وتسمى ايضا الشريحية لان شريحا اول من قضى فيها زوجة واختان لابوين واخ لاب اصلها من اثنا عشر وتصح منها زوجة وجدة واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعمل الى ثلثة عشر امرأة واختان لام واختان لابوين ربع وثلث وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعمل الى خمسة عشر امرأة وام واختان لام واختان لابوين ربع وسدس وثلثان اصلها من اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر ثلث نسوة وجدتان واربع اخوات لام وثمان اخوات لابوين اصلها من اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وتسمى ام الارامل لان في المسئلة كلها اثاث وهي مما يسأل فيقال رجل مات وترك سبعة عشر دينار وسبع عشرة امرأة اصاب كل امرأة دينار كيف يكون هذه صورتها * امرأة وابوان وابن اصلها من اربعة وعشرين وتصح منها امرأة وبنتان وابوان وسدسان وثلثان اصلها من اربعة وعشرين وتعمل الى سبعة وعشرين وتسمى المنبرية لان عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر فقال على الفور صار ثمنها تسعا ومرت على خطبته ولو كان مكان الابوين جد وجدة او اب وجدة فكذلك وكذا لو كان مكان البنيتين بنت وبنت ابن زوجة وام واختان لام واختان لابوين وابن كافرا وقاتل او رفيق اصلها من اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر كما تقدم لان المحروم وهو الابن لا يحجب وعند بن مسعود رضي يحجب الابن الزوجة من الربع الى الثمن اصلها من اربعة وعشرين وتعمل الى احد وثلثين للزوجة الثمن ثلثة وللأم السدس اربعة ولاولاد الام الثلث ثمانية وللاختين

لابوين الثلثان ستة عشر وتسمى ثلاثية ابن مسعود فرض وأعلم ان الستة منى عالت الى عشرة
او تسعة او ثمانية فالميت امرأة قطعاً وان عالت الى سبعة احتمل ان يكون ذكراً أو أنثى ومنى
عالت اثنا عشر الى سبعة عشر فالميت ذكر والى ثلثة عشر وخمسة عشر يحتمل الامر ان
والاربعة والعشرون اذا عالت الى سبعة وعشرين فالميت ذكر كذا في خزائن المفتين *

الباب الحادي عشر في الرد وهو ضد العول الفاضل من سهام ذوي السهام يرد عليهم
بتدريسهم الا الزوجان وبه اخذاً صحيحاً بنارض كذا في محيط السرخسي * وأمام ان جميع
من يرد عليه سبعة الام والجدة والبنت وبنت الابن والاخوات من الابوين والاخوات
لاب واولاد الام ويقع الرد على خمس واحد وعلى جنسين وعلى ثلثة ولا يكون اكثر
من ذاك والسهام المردود عليها اربعة الاثنان والثلثة والاربعة والخمسة كذا في الاختبار
شرح المختار * ثم يظن ان كان الرد على جميع من في المسئلة يستط الزائد * مثال الاثنين جدة
واخت لام للجدة السدس وللأخت السدس والباقي يرد عليهما بتدريسهما وهذا أصلها من ستة وعاد
بالرد الى سهمين فيكون المال بينهما نصفان * مثال الثلثة حدة واختان للام للجدة السدس سهم
من ستة والاثنين سهمان فجعل المسئلة من ثلثة * مثال الاربعة بنت وام فلدت النصف ثلثة
من ستة وللأم السدس سهم فيكون المسئلة من اربعة * مثال الخمسة اربع بنات وام يكون
المسئلة من خمسة كذا في محيط السرخسي * وان كان في المسئلة من لا يرد عليه وهو الزوج
والزوجة فان كان جساراً عطاءً فرض من لا يرد عليه من اقل مخرجاً ثم انقسم الباقي على
عدد من يرد عليه ان استقام كزوج وثلاث بنات اعط الزوج مائة الربع من اربعة والباقي
للبنات وهو ثلثة يصح عليهن وان لم يستقم عليهم فان كان بين رؤسهم وما بقي من مرس من
لا يرد عليه موافقه فاصرب وفق رؤسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست بنات للزوج
الربع يبقى ثلثة لا تستقيم على البنات ويسهم وبين الباقي موافقه بالثلث فاصرب وفق رؤسهم
وهو اثنان في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج الربع سهمان يبقى ستة
تصح على البنات وان لم يكن يسهما موافقه كزوج وحده بنات فاصرب كل رؤسهن وهي
خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن مشربين منه تصح وان كان من لا يرد عليه
مع جنسين او ثلثة ممن يرد عليهم فاعط فرض من لا يرد عليه ثم انقسم الباقي على مستله من يرد

عليه ان استقام والآ فاضرب جميع مسئلة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه فما بلغ
صحت منه المسئلة ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه وسهام من يرد عليه فيما
بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه * مثال الاول زوجة واربع جدات وست اخوات لام للزوجة
الرابع سهم يبقى ثلثة وسهام من يرد عليه ثلثة وقد استقام على سهامهم * ومثال الثاني اربع زوجات
وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن سهم تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم عليها
ولا موافقة فاضرب سهام الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن
اربعين منها تصح ثم اضرب سهام من لا يرد عليه وهو واحد في مسئلة من يرد عليه وهو خمسة يكن
خمسة وسهام من يرد عليه وهي خمسة فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه وهو سبعة يكن خمسة
وثلثين للبنات اربعة اخماسه ثمانية وعشرون وللجدات الخمس سبعة * مثال آخر زوجة وبنت
وبنت ابن وجدة للزوجة الثمن تبقى سبعة وسهام الرد خمسة لا تستقيم ولا موافقة فاضرب سهام
من يرد عليه وهي خمسة في مخرج مسئلة من لا يرد عليه وهي ثمانية يكن اربعين منها تصح
المسئلة واذا اردت التصحيح على الرؤس فاعمل بالطريق المذكور والله اعلم كذا في الاختيار
شرح المخار * الباب الثاني عشر في المناصفة وهي ان يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة
كذا في محيط السرحسي * واذا مات الرجل ولم يقسم تركته حتى مات بعض ورثته فالحال لا يخلو
اما ان يكون ورثته الميت الثاني ورثته الميت الاول فنط او يكون في ورثته الميت الثاني من لا يكون وارثا
للميت الاول ثم لا يخلو اما ان يكون قسمة التركة الثانية وقسمة التركة الاولى سواء او يكون قسمة التركة
الاولى غير الوجه الذي قسمت التركة الاولى ثم لا يخلو اما ان تستقيم قسمة نصيب الميت الثاني من تركة
الميت الاول بين ورثته من غير كسر او ينكسر فان كانت ورثته الميت الثاني هم ورثته الميت الاول لا يتغير
في القسمة فانه تقسم قسمة واحدة لانه لا فائدة في تكرار القسمة بانه اذا مات وترك بنين وبنات ثم مات
احد البنين او احدي البنات ولا وارث له سوى الاخوة والاخوات قسمت التركة بين الباقيين على
صفة واحدة للذكر مثل حظ الانثيين فيكتفى بقسمة واحدة بينهم واما اذا كان في ورثته الميت
الثاني من لم يكن وارثا للميت الاول فانه يقسم تركة الميت الاول اولاً لبيتين نصيب الثاني
ثم يقسم تركة الميت الثاني بين ورثته فان كان تستقيم قسمة نصيبه بين ورثته من غير كسر فلا حاجة
الى الضرب

الى الضرب * وبيانه فيما اذا ترك ابنا وابنة فلم يقسم التركة بينهما حتى مات الابن وخلف ابنة واختافان تركه الميت الاول تقسم اثلاثا ثم مات الابن عن سهمين وترك ابنة واختا فللابنة النصف والباقي للاخت بالعصوبة مستقيم ولا ينكسروا ان كان لا يستقيم قسمة نصيب الثاني بين ورثته فاما ان يكون بينهم وبين سهام فريضة موافقة بجزء او لا يكون بينهما موافقة فان كان بينهما موافقة بجزء فانه يقتصر على الجزء الموافق من سهام فريضة ثم تضرب سهام الفريضة الاولى في ذلك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشي فالسبيل ان تضرب سهام فريضة الميت الاول في سهام فريضة الميت الثاني فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الاول ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثاني ان تضرب نصيبه في فريضة الميت الثاني من تركه الميت الاول فما بلغ فهو نصيبه * وبيانه عند الموافقة ان يخلف الرجل ابنا وابنة ولم يقسم تركته حتى مات الابن عن ابنة وامرأة وثلاثة بني ابن وفريضة الميت الاول من ثلثة ثم مات الابن عن سهمين وخلف امرأة وابنة وثلاثة بني ابن فتريصته من ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابنة النصف اربعة والباقي وهو ثلثة لبني الابن الا ان قسمة سهمين على ثمانية لا تستقيم ولكن بين سهمين وثمانية موافقة بالنصف فيقتصر من فريضة الميت الثاني على النصف وهو اربعة ثم تضرب فريضة الميت الاول وهو ثلثة في فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون اثنا عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الابن من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في الجزء الموافق من فريضة الميت الثاني وهو اربعة فيكون ثمانية * ومعرفة نصيب الابنة من فريضة الميت الاول ان تضرب نصيبها وهو اربعة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني من تركه الميت الاول وهو سهم فيكون اربعة * ومعرفة نصيب المرأة ان تضرب نصيبها وهو سهم في هذا الجزء الموافق ايضا وهو سهم فيكون لها سهم واحد والباقي وهو ثلثة بين بني الابن لكل واحد منهم سهم * وبيان المسئلة عند عدم الموافقة ان تقول رجل مات عن ابن وابنة فلم يقسم تركته حتى مات

الابن عن ابن وابنة ففريضة الميت الاول ثلثة ثم مات الابن من سهمين وفريضته ايضا ثلثة وقسمة السهمين على ثلثة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب الفريضة في الفريضة الثانية وذلك ثلثة في ثلثة فيكون تسعة * ومعرفة نصيب الابن انه كان نصيبه من تركة الميت الاول سهمين تضربهما في الفريضة الثانية وهو ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب ابن الميت الثاني ان تضرب نصيبه وذلك سهمان في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول وذلك سهمان ايضا فيكون اربعة * ومعرفة نصيب ابنة الميت الثاني ان تضرب نصيبها وذلك سهم في نصيب الميت الثاني من تركة الميت الاول وذلك سهمان فيكون لها سهمين والابن اربعة وكذلك ان مات بعض ورثة الميت الثاني قبل قسمة التركة بين ورثته فهو على التقسيمات التي بينا وان كان في ورثة الميت الثالث من لم يكن وارثا للاولين فالسبيل ان تجعل فريضة الاولين كفريضة واحدة بالطريق الذي قلنا ثم تنظر الى نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فان كان يستقيم قسمته بين ورثته من غير كسر قسمته بينهم وان كان لا يستقيم نظرت فان كان بين نصيبه من التركتين وبين فريضته موافقة بجزء فقضت على الجزء الموافق من فريضته ثم ضربت فريضة الاولى والثانية في ذاك الجزء فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب المتيتر من تركة الاولين ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من سهام فريضته فما بلغ فهو نصيبه * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثة الميت الثالث ان تضرب نصيبه في الجزء الموافق من نصيب الميت الثالث من تركة الاولين فما بلغ فهو نصيبه وان لم يكن بينهما موافقة بشيء ضربت مبلغ الفريضتين في سهام الفريضة الثالثة فتصح المسئلة من المبلغ * ومعرفة نصيب الميت الثالث ان تضرب نصيبه في نصيب فريضته فما بلغ فهو نصيبه من التركتين * ومعرفة نصيب كل واحد من ورثته ان تضرب نصيبه في نصيب الميت الثالث من التركتين فما بلغ فهو نصيبه * وبيان هذا ان تقول رجل مات وترك ابنين فلم يقسم تركته حتى مات احدهما عن ابنة ومن تركة الميت الاول وهو اخ ثم ماتت الابنة عن زوج وام ومن تركة الميت الاول وهو عمها ففريضة الميت الاول عن سهمين وانما مات احد الابنين عن سهم وفريضته من سهمين ايضا لابنة النصف والباقي للاخ وقسمة سهم على سهمين لا تستقيم فتضرب اثنين في اثنين فيكون اربعة ثم ماتت الابنة عن زوج وام وعم فيكون فريضتها من ستة للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهمان والباقي للعم وقسمة سهم على ستة لا تستقيم ولا موافقة في شيء فتضرب اربعة في ستة فيكون اربعة وعشرين منه تصح المسئلة نصيب الابن من الميت الاول اثنا عشر ومن

الميت الثاني ستة فيكون ثمانية عشر ونصيب الابنة ستة نصرب نصيبها وهو سهم في فريضةها وهو ستة * ومعرفة نصيب الزوج ان تضرب نصيبه وهو ثلثة في نصيب الميت الثالث من الفريضة الاولى وذلك سهم فيكون ثلثة اسهم فلام سهمان وما بقى وهو سهم فهو للعم واما عند وجود الموافقة فصورته فيما ترك امرأة واما وثلث اخوات متفرقات فماتت الام وترك زوجا وعمما ومن تركه الميت الاول وهما الابنتان فاخذت الاول لاب وام واخذت لام ابنة الميت الثاني واخذت لابيها اجنبية عنها ثم لم يقسم التركة حتى ماتت الاخت لاب وام وترك زوجا وابنة ومن تركه الميت الاول والثاني وهو الاخت لاب والاخت لام بالسبيل ان تصحيم فريضة الميت الاول فيكون اصلها من اثنا عشر للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والاخت لاب وام النصف ستة والاخت لام السدس سهمان فيعول ثلثة فيكون القسمة من خمسة عشر ثم ماتت الام من سهمين وترك زوجا وعمما وابنتين ففريضةها من اثنا عشر للزوج الربع ثلثة وللبنين الثلثان ثمانية والباقي للعم وهو سهم واحد وقسمه سهمين على اثنا عشر لا تستقيم ولكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على الجزء الموافق وذلك ستة ثم تضرب الفريضة الاولى وهو خمسة عشر في ستة فيكون تسعين * ومعرفة نصيب الام انه كان نصيبها سهمين نصرب ذلك في ستة فيكون اثنا عشر مقسوم بين ورثتها مستقيم ثم ماتت الاخت لاب وام وترك زوجا وابنة واختا لاب ففريضةها من اربعة الزوج الربع سهم والابنة النصف سهمين والاخت لاب وام الباقي سهم فتكون القسمة من اربعة ثم نظر الى نصيبها من التركتين فنقول كان لها من التركة الاولى ستة ضربنا في ستة فيكون ستة وثلثين وكان لها من التركة الثانية اربعة ضربناها في الجزء الموافق من نصيب الام من التركة الاولى وهو سهم فيكون اربعة فادن نصيبها من التركتين اربعون وقسمه ورثته على اربعين تستقيم ولومات وترك ابين وابوين فمات احدا لابين من ابنة ومن تركه الميت الاول وهو اخ وجد وجدة فنقول فريضة الميت الاول من ستة للابوين السدسان والباقي وهو اربعة بين الابنين ثم مات احدا لابين من سهمين وخلف ابد وهدا وجدة واخا فالفريضة من ستة لابنة النصف ثلثة وللجدة السدس سهم والباقي وهو سهمان بين الجد والاخ بالمقاسمة نصعين في نوال زيد رخص وقسمه السهمين على ستة لا تستقيم لكن بينهما موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ثلثة ثم تضرب الفريضة الاولى وذلك ستة في ثلثة فيكون

ثمانية عشر منه تصح المسئلة * ومعرفة نصيب الميت الثاني ان تأخذ نصيبه من تركه الميت الاول وذلك
 سهمان تضربه في الجزء الموافق من فريضته وذلك ثلثة فيكون ستة * ومعرفة نصيب الابنة
 ان تضرب نصيبها وهو ثلثة في الجزء الموافق من نصيب الميت الثاني وذلك سهم فيكون ذلك
 ثلثة فهي لها وللجدة سهم والباقي بين الاخ والجد نصفان بالمقاسمة رجل مات وترك امرأة وابنتين له
 معها وابوين فماتت احدى الابنتين عن زوج ومن تركه الميت الاول فهو جدها اب ايها
 وجدتها ام الاب وامها واختها لاب وام ففريضة الميت الاول اصله من اربعة وعشرين وقسمته
 من سبعة وعشرين وهي المنبرية ثم ماتت احدى الابنتين من ثمانية اسهم وانما يقسم فريضتها
 من ستة في الاصل للزوج النصف ثلثة وللأم الثلث سهمان وللجد السدس سهم وللأخت النصف
 ثلثة وتعمل بثلثة فيكون من تسعة ثم ما اصاب الجد والأخت يقسم بينهما اثلاثا فيضرب تسعة
 في ثلثة فيكون سبعة وعشرين منه تصح المسئلة ولا موافقة بين سبعة وعشرين وثمانية في شيء
 فالسبيل ان تضرب الفريضة الاولى في الفريضة الثانية فتصح المسئلة من المبلغ والطريق في التخريج
 ما بينا رجل مات وترك امرأة وابوين وثلث اخوات متفرقات فلم يقسم تركته حتى ماتت الام
 وخلفت من خلف الميت الاول فلم يقسم التركة حتى مات الاب وخلف امرأة ومن خلف
 الميت الاول فلم يقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وام وخلفت زوجا ومن خلفه الاولون
 فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لاب وخلفت زوجا وابنتين ومن خلفه الاولون فلم تقسم التركة
 حتى ماتت الأخت لام وخلفت زوجا وثلث بنات وابوين (فنقول قوله خلفت الأخت لام زوجا
 وثلث بنات وابوين غلط وقع من الكاتب لانه ذكر في وضع المسئلة ان الام ماتت اولا فكيف
 يستقيم قوله بعد ذلك خلفت ابوين) وانما الصحيح خلفت ابا وزوجا وثلث بنات ثم وجه التخريج
 ان فريضة الميت الاول من اثنا عشر سهما للمرأة الربع ثلثة وللأم السدس سهمان والباقي وهو
 سبعة اسهم للاب ولا شيء للاخوات ثم ان الام ماتت عن زوج وابنتين فان الأخت لاب وام
 والأخت لام ابنتاهما الثلثان والربع للزوج واصله من اثنا عشر الا ان بين نصيبها وهو سهمان
 وبين سهام فريضتها موافقة بالنصف فيقتصر على النصف وهو ستة ثم تضرب اثنا عشر في ستة فيكون
 اثنين وسبعين كان لها سهمان ضربناه في ستة فيكون اثنا عشر للزوج ثلثة وكان له من الفريضة

الاولى سبعة ضربناها في ستة فيكون اثنين واربعين فحصل له من التركتين خمسة واربعون ثم مات
 الاب عن امرأة وابنتين وهما الاخت لاب وام واخت لام فيكون فريضته من اربعة وعشرين
 لا يستقيم ولكن بينهما موافقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو ثمانية ثم تضرب اثنين وسبعين في
 ثمانية فيكون خمسمائة وستة وسبعين وهكذا يعتبر في تركة كل ميت فيعتبر الاقتصار والضرب
 الى ان ينتهي الحساب الى تسعة وثلثين العا وثلثمائة واثناعشر فمن ذلك تصم المسئلة
 كذا في المبسوط * الباب الثالث عشر في قسمة التركات اذا كانت التركة ذراهم او دنانير وارت
 ان تقسمها على سهام الورثة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسام المبلغ
 على المسئلة وان كان بين التركة والتصحيح موافقة فاضرب سهام كل وارث من التصحيح
 في وفق التركة ثم اقسام المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذاك الوارث وكذلك تعمل
 لمعرفة نصيب كل فريق وان شئت ان تعمل بطريق السببة كما تقدم وان شئت بطريق القسمة
 واذا اردت ان تعرف صحة العمل من خطئه فادع تصيله وتايله بالجملة فان تساوا فالعمل صحيح
 والا فهو خطأ فاعد العمل ليصح ان شاء الله تعالى مثالها زوج واخت لاب وام اصلها من
 ستة وتعمل الى سبعة والتركة خدسون ديناراً فاضرب سهام الزوج وهي ثلثة في خمسين يكن
 مائة وخمسين اقسماً على المسئلة وهي سبعة يخرج احدى وعشرون وثلثة اسباع وكذا الاخت
 من الاب وسهم الاخت من الام تضربه في خمسين يكن خمسين اقسماً على سبعة يخرج
 سبعة وسبع واذا اجتمعت كانت خمسين فتدصح العمل وطريق السببة ان تنسب سهام الزوج
 وهي ثلثة اسباع فيكون له من التركة ثلثة اسباعا وهي احدى وعشرون وثلثة اسباع وكذلك تعمل
 بالباقي وطريق القسمة ان تنسم التركة على سبعة يخرج سبعة وسبع تضربها في سهام الزوج
 وهي ثلثة يكن احدى وعشرين وثلثة اسباع وكذلك تعمل بالباقي * آخر زوج وابوان وبنتان اصلها
 من اثنا عشر وتعمل الى خمسة عشر والتركة اربعة وثمانون ديناراً وبهها موافقة بالثلث فاضرب
 سهام البنين وهي ثمانية في وفق التركة وهي ثمانية وعشرون يكن مائتين واربعين وعشرين
 اقسماً على وفق التصحيح وهو خمسة يكن اربعة واربعين واربع اقسام ثم اضرب سهام الابوين
 وهي اربعة في ثمانية وعشرين يكن مائة واثناعشر اقسماً على خمسة يكن اربعين وعشرين وخمسين
 ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلثة في ثمانية وعشرين يكن اربعة وثمانين اقسماً على خمسة يكن

سنة عشر واربعة اخماس فقد صحت المسئلة وطريق القسمة ان تقسم وفق التركة وهي ثمانية وعشرون على وفق المسئلة وهي خمسة يخرج خمسة وثلاثة اخماس ان ضربتها في سهام الزوج يخرج ستة عشر واربعة اخماس وفي سهام الابوين اثنان وعشرون وخمسان وفي سهام البنين اربعة واربعين واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت وطريق النسبة ان تقول للزوج ثلثة من خمسة عشريكن له خمس التركة وهو ستة عشر واربعة اخماس وللابوين اربعة من خمسة عشر سدسها وعشرها فاعطهما سدس التركة وعشرها وهو اثنان وعشرون وخمسان للبنين ثمانية من خمسة عشر ثلث وخمس فلهما ثلث التركة وخمسها وذلك اربعة واربعون واربعة اخماس والمجموع اربعة وثمانون فقد صحت المسئلة واذا كانت سهام المسئلة عددا اصم فاعمل ما ذكرت من طريقة الضرب فان بقي شيء لا ينقسم بالآحاد المقسوم عليه فاضربه في عدد القاررابط وهو عشرون واقسمها فان بقي من القاررابط شيء لا ينقسم بالآحاد فاضربه في عدد الحبات وهو ثلثة ثم اقسمه فان بقي شيء لا ينقسم فاضربه في عدد ارز وهو اربعة فان بقي شيء فانسبه بالاجزاء الى الارزة * مثاله زوج وجدة وجد وبنت من اثنا عشر وتقول الى ثلثة عشر والتركة احد وثلثون ديناراً فاضرب سهام الزوج ثلثة في التركة يخرج ثلثة وتسعون اقسماً على المسئلة ثلثة عشر يخرج لكل واحد سبعة بقي اثنان لا يستقيمان بالآحاد فاضربهما في عدد القاررابط يكن اربعين اقسماً على المسئلة وهي ثلثة عشر يخرج ثلثة يبقى واحد ابطه ارزا يكن اثنا عشر انسبها المسئلة بالاجزاء فيكون للزوج سبعة دنانير وثلثة قاررابط واثنا عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وللجد سهمان اضربهما في احد وثلثين يكن اثني وستين اقسماً على المسئلة يخرج اربعة يبقى عشرة تضربها في القاررابط يكن مائتين اقسماً على المسئلة يخرج خمسة عشريبقى خمسة ابطها حبات يكن خمسة عشر اقسماً على المسئلة يبقى حبتان ابطها ارزا يكن ثمانية انسبها بالاجزاء فحصل للجد اربعة دنانير وخمسة عشر قيراطاً وحبة وثمانية اجزاء من ثلثة عشر جزءاً ارزة وللجدة ثلثة للبننت ضعف الزوج وهو اربعة عشر ديناراً وست قاررابط وارزة واحد عشر جزءاً من ثلثة عشر جزءاً من ارزة وجملتها احد وثلثون ديناراً فصحت المسئلة وكذلك يقسم بين ارباب الديون فيجعل مجموع الديون كتصحيح المسئلة ويجعل كل دين كسهم وارث * فصل من صالح من الغرماء والورثة على شيء من التركة فاطرحه كان لم يكن ثم اقسّم الباقي على سهام الباقي * مثاله زوج وام وعم صالح الزوج

عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهر فاعلم إذا كان لم يكن ثم اقسام الباقي على سهام الباقين للام الثلثان والباقي للعم كذا في الاختيار شرح المختار * الباب الرابع عشر في متشابه الفرائض مما يسأل عنها ويمتنع بها التصرعون رجل مات وترك اخا لاب وام واخا امرأته فورث المال اخوا امرأته دون اخيه لاييه وام كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج بام امرأة ابيه وابوه حي فولدت له ابنا ثم مات الرجل الذي تزوج ومات ابوه بعد ذلك وترك ابن ابنه وهو اخو امرأته وكان له اخ لاب وام فصار ميراثه لابن ابنه دون اخيه * وان سئل عن رجل مات وترك عم لاب وام وابن عم لاب وام وابن اخ لاب وام فورث المال ابن العم دون ابن اخيه كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج بام ام اخيه ثم مات اخوه بعد ذلك وترك عم لاب وام وابن اخيه لاييه وهو خاله فصار ميراثه لابن اخيه لاييه دون عمه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام وابن اخ لاب وام فورث المال ابن العم دون ابن اخيه كيف يكون هذا قبل صورة هذا اخوان ولا أحدهما ابن فاشترى جاريت فجاءت بابن فادعيا جميعا كان اباهما ثم مات الابن احدهما بعد موتها وام يترك وارثا غير ابن الذي كان بين ابيه وعمه وكان له ابن اخ لاب وام فميراثه لاخيه لاييه وهو ابن عم وسئل ابن اخيه لاييه وامه * وان سئل عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام واخا لاب فورث المال ابن عمه دون اخيه لاييه كيف يكون هذا قبل هذا في الاصل اخوان ولا أحدهما ابن فاشترى جاريت فجاءت بابن فادعياه جميعا فكان اباهما ثم اعق هذه الجارية وتزوج بها اب الابن فولدت له ابنا آخر فمات اخوان ومات ابن الذي ولدته بعد النكاح وترك اخا لاب وام وهو ابن عمه واحدا لاب فميراثه لابن عمه لانها حرة لاييه وامه * وان سئل عن رجل مات وترك ثلث بنات فورثت احدتهن ثلث جميع المال والاخرى ثلثي جميع المال والثالثة لم ترث شيئا كيف يكون هذا قبل رجل كان عبدا وله ثلث بنات فاشتريت احدتهن اباهما والاخرى قتلت اباهما والبنين المتين لم تقتل الثلثان والباقي المشتري منه بحكم الولاء * وان سئل عن رجل وامه ورثا المال وكان بينهما نصيبان كيف يكون هذا قبل هذا رجل له بنت تزوج بنته ابن اخيه فولدت له ابنا فمات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتا وابن ابن اخ فالبنت المصف وما بقي لابن ابن اخ فصار لابن ابن الاخ نصف المال والام نصف المال * وان سئل عن رجل

وامه وخالته ورثوا المال بينهم اثلاثا كيف يكون هذا قبل هذا رجل له بنتان زوج احدهما ابن اخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن اخ فللبنتين الثلثان وما بقي فلا بن ابن الاخ فصار لابن ابن الاخ الثلث ولامه الثلث ولخالته الثلث * وان سئل عن ثلثة اخوة لاب وام ورث احدهم ثلثي جميع المال والآخران كل واحد منهما سدسا كيف يكون هذا قبل هذه امرأة كانت لها ثلث بني عم احدهم زوجها فلا صل من ستة اسهم للزوج النصف ثلثة وبقي ثلثة اسهم بينهم اثلاثا لكل واحد سهم * وان سئل عن رجل مات عن اربع نسوة فورثت احدهن ربع المال ونصف ثمن وورثت الاخرى نصف المال ونصف ثمن وورثت الثالثة والرابعة ثمن المال كيف يكون هذا قبل هذا زوج تزوج بابنة خالته لام وابنة خالته لاب وابنة عمه لاب وابنة عمه لام ثم مات ولم يترك وارثا سواهن فان للنسوة الاربع الربع ولابنة الخالة لاب ثلث ما بقي وما بقي فلا ابنة العمه لاب والاصل من ستة عشر سهدا اربعة اسهم لهن ولابنة الخالة من الاب ثلث ما بقي اربعة يبقى ثمانية فهو لابنة العمه لاب نصار لابن الخالة للام وابنة العمه للام سهمان من ستة عشر وهو ثمن جميع المال لكل واحدة سهم فصار لابنة الخالة لاب خمسة وهي ربع المال ونصف الثمن وصار لابنة العمه لاب تسعة اسهم من ستة عشر وهو نصف المال ونصف الثمن * وان سئل عن رجل مات وترك سبعة اخوة لامرأته فورثت امرأته المال واخوتها بالسوية كيف يكون هذا قبل هذا رجل تزوج بام امرأة ابيه فولدت له سبعة بنين ثم مات ابوه بعد ذلك وترك امرأة وسبعة بني ابن فللمرأة الثمن سهم وبقي سبعة اسهم بينهم اسباعا لكل واحد سهم وهم سبعة اخوة لامرأة الميت * ولو سئل عن رجل مات وترك عشرين دينارا فورثت امرأته دينارا كيف يكون هذا قبل هذا رجل مات وترك عشرين دينارا وترك اخنتين لا بويين واختين لام واربع نسوة الفريضة من اثنا عشر وعالت الي خمسة عشر للنسوة ثلثة من خمسة عشر وهي خمسة فيكون لهن خمس عشرين دينارا وذاك اربعة دنانير لكل امرأة دينارا واحد * وان سئل عن امرأة ورثت عن اربعة ازواج فصار لهن نصف المال فهذه امرأة تزوجها اربعة اخوة واحدا بعد موت واحد وكان المال ثمانية عشر دينارا لاولهم ثمانية والثاني ستة والثالث ثلثة والرابع دينار فبات الاول من ثمانية دنانير

من هذه المرأة ومن هؤلاء الاخوة الثلاثة اخذت المرأة منه دينارين وكل اخ كذلك فصار للاخ الثاني ثمانية فاذا مات اخذت المرأة ربعا دينارين فصار لها اربعة ولكل واحد من الاخوين الباقيين ثلثة فصار للثالث ثمانية فاذا مات اخذت المرأة دينارين فصارت لها ستة والباقي للاخ الرابع فصار له اثنا عشر فاذا مات اخذت المرأة ربعا ثلثة فصار لها تسعة وهو نصف المال والباقي للعصبة ولوان رجلا جاء الى قوم يقتسمون الميراث فقال لا تعجلوا في قسمة الميراث فان لي امرأة غائبة لو كانت حية ورثت هي دوني وان كانت ميتا ورثت انا دونها كيف يكون هذا قال هي امرأة ماتت فتركت اختين لاب وام واما واخلام واخالاب وهو تزوج اختا لها وهي غائبة وان كانت حية فالثلثان للاختين والسدس للام والسدس الباقي للاخت لام ولا شيء للاخ لاب الذي هو القاتل وان كانت ميتة فالسدس الباقي له * قال جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلتي فان ولدت غلاما لم يرث شيئا وان ولدت جارية ورثت كيف يكون هذا قيل هذه امرأة ماتت وتركت زواجا واما واختين لام فجاءت امرأة ابوها فقالت ان وادت غلاما كان لها اخالاب ولم يرث شيئا وان ولدت جارية كانت لها اخت لاب فترث معها النصف والفرضه تعول الى تسعة * وان جاءت الى قوم يقتسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في قسمة الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما لم يرث وان ولدت جارية لم ترث كيف يدعون هذا قيل هذا رجل مات وترك اختين لاب وام فجاءت امرأة ابيه قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فالاخ من الاب وان ولدت جارية فكان للاختين من الاب والام ثلثان وما بقي فبالعصبة وليس للاخت من الاب شيء * وان قالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما او جارية لم يرث شيئا وان ولدت غلاما او جارية ورثا جميعا في قول زيد رضي الله تعالى عنه كيف يكون هذا * قيل هذا رجل مات وترك اما واخالا اب وام وجدا فجاءت امرأة ابيه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما كان للميت اخالاب فكان للام السدس وكان ما بقي بين الاخ والاخت والجد للذكر مثل حظ الانثيين ثم يرث الاخ من الاب على الاخت من الاب والام جميع ما في يده ويخرج بلا شيء وان ولدت جارية كانت للميت اخالاب فكان للام السدس وما بقي فهو بينهم على اربعة ثم ترد الاخت من الاب على الاخت من الاب والام

جميع ما في يدها بغير شيء فان ولدت غلاما وجارية كان للميت اخا واختا لاب فكان للام السدس وللجد ثالث ما بقي والمقاسمة سواء وللأخت لاب وام النصف وما بقي بين الاخ والأخت من الاب للذكر مثل حظ الانثيين * وان جاءت امرأة وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت غلاما ورثت انا والغلام وان ولدت جارية لم ترث هي ولا انا قال هذا رجل زوج ابن ابيه بنت ابن له آخر ثم مات ابن ابنه وبنت ابنه حبلتي من ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعصبة فجاءت بنت ابنه هذه وقالت لا تعجلوا في قسمة هذا الميراث فاني حبلتي ان ولدت جارية كان للبنتين الثلثان وما بقي للعصبة وليس لبنت ابنه شيء ولا للجارية وان ولدت غلاما كان للبنتين الثلثان وما بقي فهويين بنت ابنه وبين ابنها للذكر مثل حظ الانثيين * ولو ان رجلا سئل عن رجل مات وترك خال ابن عمته وعمدة ابن خاله فالسبيل لك ان تسأله ألم خال ابن عمه آخر وعمدة ابن خال اخرى فان قال ليس له خال ولا عمدة فنقل الميراث بينهما اثلاثا فان خال ابن عمته ابوه وعمدة ابن خاله هي أخت اخي امه فهي امه فلذلك كان الاب الثامن والام الثلث * قالت حبلتي لقوم يقتسمون تركته لا تعجلوا فاني حبلتي ان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا ورث ورث الذكور دون الانثى هذه زوجة كل عصبة سوى الاب والابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا وانثى ورثا وان ولدت انثى لم ترث فهي زوجة الاب وفي الورثة اثنان لاب وام او زوجة الابن وفي الورثة ابنتان من الصلب * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الابن والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت او زوجة الاب والورثة الظاهرون زوج وام واختان لام * ولو قالت ان ولدت ذكرا ارثت انثى لم يرث وان ولدت انثى ورثت فهي زوجة الاب وقدمات الاب قبله والورثة الظاهرون ام وجد وأخت من الابوين ان ولدت ذكرا وانثى فهو اخ وأخت لاب فيكون الباقي بعد فرض الام بين الجد والأخت والمولود ثم تسترد الأخت جميع حصة المولود وان ولدت ذكرا وانثى اخذ الجد ثلث الباقي بعد فرض الام فما بقي تأخذ الأخت منه قدر النصف فيبقى لهما شيء * ولو قالت ان ولدت ذكرا فلي النمن والباقي له وان ولدت انثى فالمال بينها وبينني بالسوية وان استقطت مينا فلي جميع المال فهي امرأة اعتقت عبيد اثم نكحت فمات منها وهي حبلتي * امرأة وزوجها اخذ اربعة ارباع المال واخرى وزوجها اخذ اربعة صورته أخت لاب لم والاخرى لام وابناءهم اربعة اخ لام والذي هو اخ لام زوج الأخت لاب والاخر زوج الأخت لام

فلأخت من الأب الصنف واللاخ والأخت من الأم الثلث والباقي بين ابني العم بالسوية *
 زوجان أخذتا المال وأخران أخذتا ثلثيه صورته ابوان وبنت ابن ابن في نكاح ابن ابن آخر *
 رجل وزوجته ورثوا المال اثلاثاً صورته بنتا ابنين في نكاح ابن اخ وا ابن ابن * أخوان
 لأب وام وورث أحدهما من ميت ثلثة أرباع المال والآخرون من صورته ابناهم أحدهما زوج ابنة
 الميت * دخل صحيح على مريض فقال أوص لي فقال كيف وإنما يرثني أنت وأخوك وأبوك
 وعماك والصحيح أخ المريض لأمه وابن عمه وأخوه أخ المريض لأمه وأبواه عم المريض وأمه
 وعماته عم المريض فأخذوا المال ثلثة أحوال لأم وام وثلثة أعدام * ولو قال يرثني أبوك وعماك والصحيح
 ابن أخ المريض لأمه وابن أخيه لأمه وأخوان آخران لأمه * ولو قال يرثني جدتك وأختاك
 وزوجتك وبناتك فجدتك الصحيح زوجة المريض وأختها من قبل لأم أخت المريض من قبل الأب
 وزوجنا الصحيح أحدهما أم المريض والأخرى أخته من الأب وبنت الصحيح أخت المريض من الأم
 وأختها لأم المريض فأخذوا المال روحان وثلاث أحوال لأب وأختان وام * ترك أربعه
 وعشرين ديناراً أعلى أربع وعشرين امرأة فحدثت كل واحدة منهن ديناراً صورته ثلاث زوجات وأربع
 جدات وست عشرة بنتاً وأخت لأب * رجلان كل واحد منهما عم الآخر صورته ان ينكح كل واحد
 من عدد وورثهم الآخر فوال لكل منهما ابن كل واحد من الاثنين عم الآخر لأمه * رجلان كل واحد
 منهما أخ لأب الآخر صورته ان ينكح كل واحد من عدد وورثهم الآخر فوال لكل واحد منهما ابن
 كل واحد منهما أخ الآخر * كل واحد منهما عم أب الآخر صورته ان ينكح كل واحد منهما أم
 أب الآخر فولد لهما ابنان * كل واحد منهما عم أم الآخر صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما ابن
 ابن أخيه فوال ابنا * كل واحد منهما أخ لأب الآخر فوال ابنان ينكح ابنا كل واحد منهما أم الآخر
 فيولد لهما ابنا * كل واحد منهما أخ لأم الآخر فوال أم الآخر فوال ابنان ينكح ابنا كل واحد منهما
 ابنا * رجلان أحدهما عم الآخر فوال الآخر صورته ان ينكح رجلان أمهاتهما فوال لكل
 واحد منهما ابنان فابن الأب عم ابن الآخر فوال ابنان * شخص فوال وعده صورته ان ينكح
 أحداً من الاثنين من الأب أخت الآخر من الأم ولهما ابنا فوال الآخر عم الآخر فوال لأمه * وأما إذا
 نكح أحداً من الاثنين من الأم أخت الآخر فوال الآخر فوال ابنان من جهة الأب وعمه
 من جهة الأم * رجلان فوال وعده صورته ان ينكح ابنا فوال ابنا فوال ابنان

عم ابيه من الاب وعم امه من الام * رجل موخال ابيه وخال امه صورته ان ينكح ابوام امه ام ام ابيه فولدت ابنا وذلك الابن خال ام الرجل لايه وخال لايه لامه * رجلان كل واحد منهما ابن عمه الآخر وابن خاله صورته ان ينكح رجلان كل واحد منهما اخت الآخر ويولدا لهما ابنا وكل واحد منهما اخت الآخر ويولدا لهما ابنا وكل واحد من الابنين ابن عمه الآخر وابن خاله كذا في خزائنه المفتين * وان سئل عن اخوين لاب وام ورث احدهما من رجل دون الآخر وهو ان يكون الميت ابن احدهما فيكون المال كله لايه لعمه كذا في محيط السرخسي * ان سئل عن رجل وابنه ورثا المال نصيبين قتل هذه امرأة تزوجها ابن عمها وعمها حي ثم ماتت فصارت زوجها النصف وما بقي لاب الزوج وهو العم * فان سئل عن رجل وابنته ورثا المال نصيبين قتل هذه امرأة تزوجت ابن عمها فولدت منه ابنة ثم ماتت المرأة فصارت لابنتها النصف وتزوجها الربع وما بقي فللزوجة ايضا لانه عصبتها كذا في المبسوط * الباب الخامس عشر في المسائل الملقبات * المشتركة زوج وام واثنان من ولدا لام واخوة واخوات من الابوين النصف للزوج وللأم السدس ولاولاد الأم الثلث ويسقط الباقيون وكذا لو كان مكان الأم جدة هذا قول أبي بكر وعمر وابن عباس رضي وهو مذهب اصحابنا راجح وقال ابن مسعود وزيد بن ثابت رضي العصبية من ولدا لابوين يشاركون ولدا لأم في الثلث وهو قول عمر رضي آخره فانه قضى اولاً بمثل مذهبنا فوُقت في العام القابل فاراد ان يقضي بمثل قصائه الاول فقال احدا لاخته لابوين يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حماراً ألسنا من ام واحدة فشارك بينهم وقال ذلك علي ما قضينا وهذا علي ما يقضي سميت مشتركة لان عمر رضي شرك بينهم وحمارية لقوله هب ان ابانا كان حماراً ولو كان مكان الاخته لابوين اخته لاب سقطوا بالاجماع ولا يكون مشتركة والصحيح مذهبنا * الخرقاء ام وجدواخت سميت خرقاء لان انا ويل الصحابة رغب تخرقتها قال ابو بكر رضي للام الثلث والباقي للجدة وقال زيد رضي للام الثلث والباقي بين الجدة والاخت اثلاثاً وقال علي رضي للام الثلث وللأخت النصف والباقي للجدة ومن ابن عباس رضي روايتان في رواية للأخت النصف والباقي بين الأم والجدة نصفان وفي رواية وهو قول عمر رضي للأخت النصف وللأم الثلث والباقي للجدة وتسمى عثمانية لان عثمان رضي الله تعالى عنه انفرد فيها بقول خرق الاجماع فقال للام الثلث والباقي بين الجدة

بين الجدة والاخت نصفان قالوا وبه سميت خرقاء وتسمى مثلثة مشان ومربعة ابن مسعود ومخمسة
 لشعبي رضي الله تعالى عنهم لان الحجاج سأله عنها قال اختلف فيها خمسة من الصحابة واذا اضيف
 اليهم قول الصديق كانت مسدسة * المروانية ست اخوات متفرقات وزوج للزوج النصف ولاختين المروانية
 لابوين الثلثان ولاختين لام الثلث وسقط اولاد الاب اصلها من ستة وتقول الى تسعة سميت
 مروانية لوقوعها في زمن مروان بن الحكم وسميت الفراء لاشتغالها بينهم * الحمزية ثلث جدات الحمزية
 متحازيات وجد وثلاث اخوات متفرقات قال ابو بكر وابن عباس رضي اللجديات السدس والباقي
 للجدة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر قال علي رضي الله تعالى عنه للاخت من الابوين النصف
 ومن الاب السدس تكملة للثلثين وللجدات السدس وللجدة السدس وهو قول ابن مسعود رضي الله
 تعالى عنه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنه رواية شاذة للجدة ام الام السدس والباقي للجدة
 وقال زيد رضي الله تعالى عنه للجدات السدس والباقي بين الجدة والاخت لابوين والاخت
 لاب على اربعة ثم ترد الاخت من الاب ما اخذت على الاخت من الابوين اصلها من ستة
 وتصح من اثنين وسبعين وتعود بالاختصار الى ستة وثلثين للجدات الستة وللأخت من الابوين
 نصيبها ونصيب اختها خمسة عشر وللجدة خمسة عشر سميت حمزية لان حمزة الزيات سئل فيها
 فاجاب بهذه الاجوبة * الدينارية زوجة وجدة وبتان واثنا عشر اخا واخت واحدة لاب وام الدينارية
 والتركة بينهم ست مائة دينار وللجدة السدس مائة دينار وللبنين الثلثان اربع مائة دينار وللزوجة
 الثمن خمسة وسبعون ديناراً يبقى خمسة وعشرون ديناراً لكل اخ دينارين وللأخت
 دينار ولذا سميت الدينارية وتسمى الداودية لان داود الطائي سئل عنها وقسم فكدا
 فجاءت الاخت الى ابي حنيفة رح فقالت ان اخي مات وترك ستمائة دينار فما اعطيت منها
 الا ديناراً واحداً فقال من قسم التركة فقالت تليذك داود الطائي فقال هو لا يظلم هل ترك اخوك
 جدة قالت نعم قال هل ترك بنين قالت نعم قل هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثنا عشر
 اخا قالت نعم قال اذا حنك دينار وهذه المسئلة من المعايبة فقال رجل خاف ست مائة دينار
 وسبعة مشروا نذكوراً وانا فاصاب احدهم ديناراً واحداً * الامتحان اربع زوجات وخمس جدات الامتحان
 سبع بنات وتسع اخوات لاب اصلها من اربعة وعشرين الزوجات الثمن ثلثة وللجدات السدس
 اربعة والبنات الثلثان ستة عشر والاخوات ما بقي سهم ولا واثنتي عشرة بين السهام والزوجين والباقي

والرؤس فيحتاج الى ضرب الرؤس بعضها في بعض فاضرب اربعة في خمسة يكن عشرين ثم اضرب عشرين في سبعة يكن مائة واربعين ثم اضرب مائة واربعين في تسعة يكن الفا ومائتين وستين فاضربها في اصل المسئلة اربعة وعشرين يكن ثلثين الفا ومائتين واربعين منها تصح المسئلة * وجه الامتحان ان يقال رجل خلف اصناف عدد كل صنف اقل من عشرة ولا تصح مسئلته لامونية الاما يزيد على ثلثين الفا * المامونية ابوان وبنات احدى البنتين وخلفت من خلفت لان المامون اراد ان يولي قضاء البصرة احدا فاحضرين بديه يحيي ابن اكنم فاحتقرة فسأله عن هذه المسئلة فقال يا امير المؤمنين اخبرني عن الميت الاول ذكرا كان او انثى فعلم المامون انه يعلم المسئلة فاعطاه العهد وولاية القضاء والجواب فيها يختلف بكون الميت الاول ذكرا او انثى ان كان ذكرا فالمسئلة من ستة للبنتين الثلثان وللأبوين السدسان فاذا ماتت احدى البنتين فقد خلفت اختا وجدا صحيحا اب اب وجدة صحيحة ام اب فالسدس للجدة والباقي للجد وسقطت الاخت على قول ابي بكر رضي الله تعالى عنه وقال زيد للجدة السدس الباقي بين الجد والاخت اثلاثا وصح المناصفة كما مر من الطريق وان كان الميت الاول انثى فقد ماتت البنت عن اخت وجدة صحيحة ام ام وجد فاسد اب ام فللجدة السدس للاخت النصف والباقي رد عليهما وسقط الجد الفاسد بالاجماع كذا في الاختيار شرح المختار *



* تم طبع الكتاب بعون الملك الوهاب *

كان الشروع في طبع الجزء الاول نهار الثالث والعشرين من شهر الجمادى الثانية سنة ١٢٤٢ من
السنين الهجرية * موافقا ليوم الثاني والعشرين من جنوري سنة ١٨٢٧ من المسيحية *
وصادف الفراغ من طبع الجزء السادس نهار غرة من شهر رجب المرجب سنة ١٢٥١
من الهجرة النبوية * موافقا ليوم اربعة وعشرين من (اكتوبر) سنة ١٨٣٥
من العيسوية * بمطبعة (ايد وكيشن) وكان ذلك اولاً باهتمام الرؤساء
الكمينية فلما وصل طبع الكتاب الى كتاب الوصايا تنقل من
اهتمامهم الى اهتمام الرؤساء السوسينية وتم باهتمامهم في بلدة
كلكتة بنصح محمد سليمان الهروي و غلام مخدوم
البليائي ففر الله تعالى ذنوبهما وستر عيوبهما
آمين يا رب العالمين واجعل خاتمتها
بالخير * والحمد لله الوهاب
على اتمام الكتاب
المستطاب *

FUTAWA ALUMGIRI;
A COLLECTION
OF
OPINIONS AND PRECEPTS
MOHAMMEDAN LAW.

COMPILED BY
SHEIKH NIZAUM,
AND OTHER LEARNED MEN,
BY COMMAND OF
THE EMPEROR AURUNGZEB ALUMGIR.

VOL. VI.

CALCUTTA :
COMMENCED AT THE EDUCATION PRESS, FOR THE USE OF THE MADRASA OF CALCUTTA,
UNDER THE AUTHORITY OF
THE COMMITTEE OF PUBLIC INSTRUCTION ;
TRANSFERRED TO THE ASIATIC SOCIETY, WITH OTHER UNFINISHED ORIENTAL
WORKS ; AND COMPLETED IN 1835.

